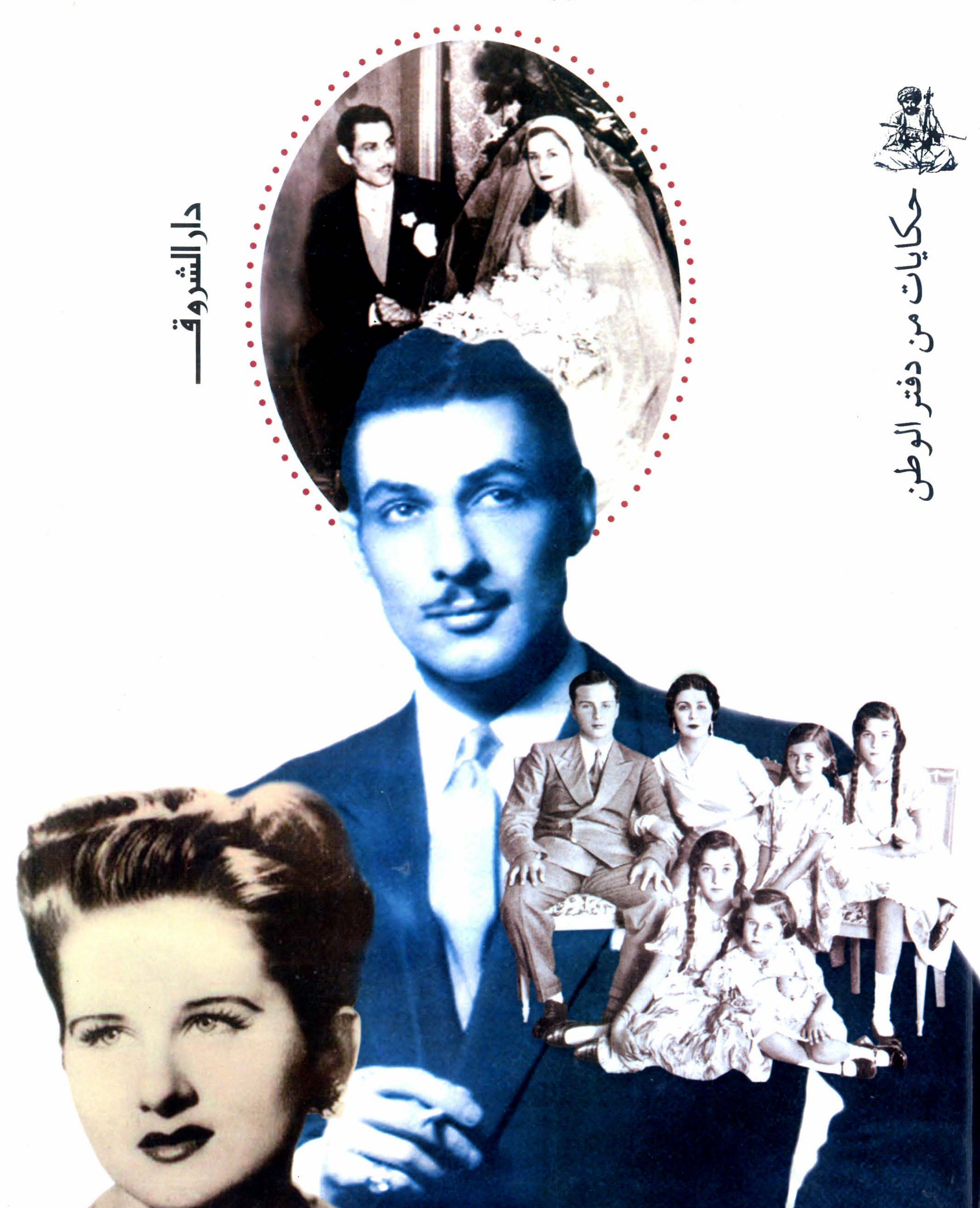
صلاح عيسى

البرنسيسة والأفندى



حكايات من دفتر الوطن

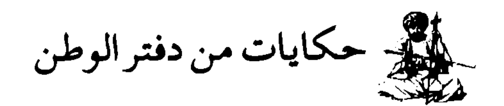
دار الشروق

البرنسيسة و الأفندى

الطبعـة الأولى ٢٠٠٩

رقم الإيـداع ٢٠٠٨/١٣٦٣٤
ISBN.978-977-09-2466-6

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون : ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com



البرنسيسة و الأفندى

صلاح عيسى

دار الشروق

إلى زوجـــتى أمـــينة النقـــاش
الـتـى أعـطــــت بــلا حــــدود
صــلاح

مع أن «البرنسيسة والأفندى» كتاب فى التاريخ، إلاّ أننى أعذرك، لو وجدته أقرب إلى فيلم سينمائى، أخرج «حسن الإمام» بعض مشاهده، وأخرج «يوسف شاهين» مشاهد أخرى منه.

وليس ذلك على أى الأحوال نادرًا فى «فيلم» - أو علم - التاريخ.

فإذا أردت أن تتسلى به وبى، فلا اعتراض لدى، فهذا ما قصدته.

وإذا أردت - بالإضافة إلى ذلك - أن تفكر معه ومعى فذلك - أيضا - ما قصدته بل هو ما أفضله، وفى الحالتين فذلك حقك الذى أنصحك ألا تتنازل عنه.

أما الذى ليس من حقك فهو أن تطالب باسترداد ثمن التذكرة بعد أن تشاهد الفيلم.

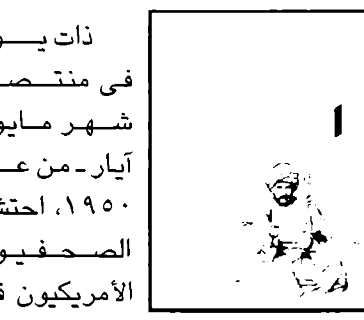
صلاح عيسى

المحتويات

يقـــول الــــــراوى:

أنف البرنسيسة الذى غيّر وجه التاريخ





ذات يوم فى منتصف شهر مايو - آيار - من عام ١٩٥٠، احتشد الصحفيون الأمريكيون فى «بهو فندق ڤير مونت» ينتظرون نزول «البرنسيسة فتحية» صغرى شقيقات الملك «فاروق» - ملك مصر آنذاك - من جناحها الخاص، فى الفندق الذى أقيم على واحدة من الأكمات السبع،التى تتألف منها مدينة «سان فرانسيسكو»، أجمل مدن الغرب الأمريكى المطلة على المحيط الهادى.

وما كادت الأميرة الصغيرة، تغادر جناحها المزين باللونين الأخضر والأبيض، اللذين كان يتألف منهما العلم المصرى آنذاك، لتظهر - بعد قليل - فى مدخل البهو، حتى تدافع الصحفيون ليحتشدوا حولها، يطلبون فى أصوات متداخلة، تعليقها على البيان الرسمى الذى أذاعه الديوان الملكى فى القاهرة، بإحالة قضيتها إلى «مجلس البلاط»، فردت بصوت لم يخل من توتر خفيف:

- إن كثيرات من صديقاتى الأمريكيات لا يرين فيما فعلت شيئًا يدعو للعجب. فلماذا



MOTHER FIGHTS FOR PRINCESS

'I want to reach Farouk's heart'

A PRINCESS MARRIES IN SECRET

QUEEN BEGS: LET MY LITTLE DAUGHTER BE HAPPY

أخبار الأزمة وتصريحات الملكة نازلى فى الصحف العالمية، ضمن حملتها المكثفة لكسب الرأى العام إلى صفها والعناوين: الأم تقاتل من أجل الأميرة. أريد أن أصل لقلب فاروق. الملكة تتوسل: دعوا ابنتى الصغيرة تسعد فى حياتها

كل هذه الضجة التى تثور فى مصر؟!

أما هذا الذى فعلتْه، فهو أنها - وهى «البرنسيسة» بنت «الملك» فؤاد، وشقيقة «الملك» فاروق، وحفيدة «الخديو» إسماعيل - قد تزوجت من شاب من أواسط الناس، لا تجرى فى شرايينه نقطة واحدة من الدماء الزرقاء، وليس بين أصول شجرة عائلته من كان يومًا أميرًا أو ملكًا، وليس بين فروعها من حمل يومًا لقبًا من ألقاب التشريف، إذ لم تكن لعائلته شجرة أصلاً، وكل ما يحمله، هو لقب متواضع، يحمله أواسط الناس، ويتبادلون منحه بكرم، على سبيل المجاملة أو النفاق، دون انتظار أو حاجة لصدور مرسوم ملكى، يبيح لهم حمله، ومن دون إبراز لبراءة الرتبة، أو جدارة لحملها، إذ كان - كالماء والهواء - ملكًا للجميع، ذلك هو لقب «الأفندى».

صحيح أن ذلك اللقب - وهو فى الأصل كلمة تركية مقتبسة عن

اليونانية بمعنى «الصاحب» أو «السيد» أو «المولى» - كان مدونًا فى ذيل كشف الرتب أثناء العصر العثمانى، وكان يمنح بقرار رسمى وببراءة سلطانية للعسكريين الحائزين على رتبة «الملازم» فما فوقها حتى رتبة «البكباشى» - العقيد - ولمن يناظرونهم من المدنيين الذين يشغلون الدرجات الوسطى فى دواوين الحكومة، بين الدرجتين الخامسة والثالثة.

إلا أن تقلبات الأيام وتغيرات الخريطة الاجتماعية والسياسية، كانت قد أدركته، فسقط من كشف الرتب الرسمية، ولم يعد يتطلب «إرادة سلطانية» لمنحه، أو «براءة رسمية» لحمله، فانحطت قيمته، واستباحه لنفسه كل مستخدم فى الحكومة، حتى لو لم يكن حائزًا لدرجة داخل الكادر، وكل من يقرأ ويكتب، طالما أنه ليس معممًا ممن يجوز لهم رسميا أن يحملوا لقب «شيخ»، وكل من يضع على رأسه طربوشًا من صغار التجار، وصغار الملاك.

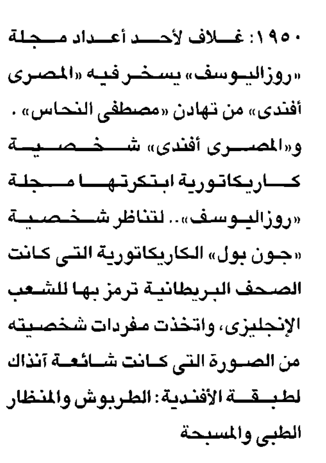
وتواكب مع هذا الانقلاب فى مكانته، تحريف فى نطقه، فإذا به يتحول من «الإيفندى Effandi» بكسر الألف - إلى الأفندى - بفتحها دون استئذان من المجمع اللغوى!

ومع أن مكانة اللقب كانت تتدهور تدريجيا فى سلم المقامات العالية، إلا أنه ظل يحتفظ بمكانته المحترمة لدى الشرائح التى تعيش فى سفح الهرم الاجتماعى، ومع أن الأجانب المقيمين بمصر، وخاصة الإنجليز منهم، كانوا يتعاملون مع الأفندية، بدرجة من التعالى تقترب من العنصرية، فقد أصبحوا ينظرون إليهم - بعد الدور الذى لعبوه فى ثورة ١٩١٩ - نظرة لا تخلو من تقدير ولا تخلو - كذلك - من سخرية خفيفة يلخصها تعريف السير «إدوار فورد» - أستاذ «جامعة أكسفورد» الذى عمل بعض الوقت مدرسا للملك «فاروق» - للرتب المدنية الثلاث الرئيسية التى كانت شائعة آنذاك، فقد قال: «الباشا فى مصر رجل يبدو مهما.. أما البك فهو رجل يظن أنه مهم، أما الأفندى: فهو رجل يتمنى أن يكون مهما».

وصحيح أن هذا الانحطاط فى مكانة اللقب، لم يكن ليؤثر فى أحقية هذا «الأفندى» الذى تزوجته «البرنسيسة» فى الحصول عليه، إذ كان موظفًا حكوميًا فى الدرجة الخامسة بالكادرالفنى العالى، فى وزارة مرموقة هى «وزارة الخارجية»، إلا أنه كان قد استقال من عمله قبل إتمام زواجه من البرنسيسة بشهور، حين أصدرت الوزارة قرارًا بنقله من وظيفته كسكرتير ثان بالقنصلية المصرية بمارسيليا، فى محاولة لإبعاده عن الأميرة الصغيرة فأصبح بذلك لا يستحق - على الأكثر - إلا لقب «أفندى سابق».

أما ثالثة - وربما خامسة - الأثافى (وهو تعبير كان أكثر شيوعًا آنذاك من لقب الأفندى)، فهو أن هذا الأفندى السابق، كان فوق ذلك كله قبطيًا - أى مسيحيًا أرثوذكسيًا - ولما كانت الشريعة الإسلامية تحرم - بشكل قاطع - زواج المسلمة من غير المسلم، فإن زواجًا من هذا النوع كان حرامًا لاتجسر أكثر النساء المسلمات جرأة على التقاليد الدينية والاجتماعية على مجرد التفكير فيه.

لذلك بدا داعيًا للذهول أن تقع فى هذا «الحرام» أميرة مسلمة تنتمى لأسرة مالكة كانت تتنافس مع بقية الأسر المالكة فى المنطقة على زعامة العرب والمسلمين، وتتفاخر عليها بأنها أعرقها فى الملك، فهى تحكم - منذ ١٤٥ عامًا - بلدًا، ليس فقط أكبر الأقطار العربية، وأهم البلاد الإسلامية، بل هو كذلك البلد الذى عاشت فيه الخلافة



١٩٥٠: غلاف لأحد أعداد مجلة «روزاليوسف» يسخر فيه «المصرى أفندى» من تهادن «مصطفى النحاس». و«المصرى أفندى» شخصية كاريكاتورية ابتكرتها مجلة «روزاليوسف».. لتناظر شخصية «جون بول» الكاريكاتورية التى كانت الصحف البريطانية ترمز بها للشعب الإنجليزى، واتخذت مفردات شخصيته من الصورة التى كانت شائعة آنذاك لطبقة الأفندية: الطربوش والمنظار الطبى والمسبحة



المصرى أفندى: الطربوش ماوسعشى. دماغ رفعتك هيه اللى صغرت

الفاطمية، قرنًا والذى استضاف الخلفاء العباسيين ـ بعد سقوط «بغداد» فى يد التتار ـ ليتخذوا من عاصمته مركزًا لخلافتهم لمدة ثلاثة قرون، إلى أن انتقلت الخلافة إلى «تركيا» بعد الفتح العثمانى، بل وكانت تلك المميزات هى التى دفعت والدها «الملك فؤاد» لكى يطمح إلى منصب خليفة المسلمين، ولقب أمير المؤمنين، عندما تنازلت «تركيا» عن الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤.

ولأن البرنسيسة الصغيرة الجميلة والأفندى القبطى، كانا يسيحان طوال السنوات الأربع السابقة على ذلك التاريخ فوق خريطة القارتين ـ الأمريكية والأوروبية ـ بصحبة الملكة الوالدة «نازلى» إلى أن استقروا أخيرًا فى «سان فرانسيسكو»، فإن الضجة العلنية التى ثارت فى القاهرة، كانت خاتمة شهور من المباحثات السرية، ازدحمت خلالها المواصلات بين العاصمة المصرية وعدد من المدن الأمريكية، باتصالات شخصية وتليفونية وبرقية، سريعة ومكثفة. غاضبة ومهدّدة وراجية ومستعطفة، على كل مستوى، وعلى أعلى مستوى، تحاول منع الزواج. رفعت خلالها القاهرة المعزية سيف «المعز» القطّاع أحيانًا، وأغرت ـ فى أحيان أخرى ـ بذهبه اللمّاع، حسب الأحوال والأشخاص.

لم يقتصر الطرف المصرى فى تلك الاتصالات على «الملك فاروق» بل تعداه إلى رئيس الوزراء وزعيم البلاد «مصطفى النحاس باشا» وعدد من كبار رجال الحاشية الملكية، ولم تقتصر أطرافها المقيمة فى أمريكا على الأميرة الصغيرة ـ التى لم تكن قد أكملت العشرين من عمرها ـ بل تركزت أساسًا على الملكة «نازلى»، باعتبارها الأكثر رشدًا، والأكثر تقديرًا لعواقب إتمام هذا الزواج.

وعلى صعيد آخر، جرت الاتصالات لوضع كل ما يمكن وضعه من العراقيل أمام إتمام ذلك الزواج، كان من بين أطرافها سفراء وقناصل الدول العربية والإسلامية فى أمريكا الذين طلب إليهم القصر الملكى المصرى، عدم الموافقة أى على طلب يتقدم به الأفندى القبطى لإشهار إسلامه أمام أى من قنصلياتهم، كما شملت ـ كذلك ـ مسلمين عرب وباكستانيين ـ كان بعضهم يتولى مشيخة مساجد إسلامية فى «ولاية فلوريدا» ـ نقل إليهم رجاء صاحب الجلالة ملك مصر، بألا يعقدوا الزواج بين البرنسيسة الساذجة المتمردة والأفندى القبطى النصاب طبقًا للشريعة الإسلامية، وألا يعتدّوا برغبته فى إشهار إسلامه أو يقوموا بتوثيقه.

ولكن البرنسيسة الصغيرة الرقيقة تمسكت بغرامها العنيف للأفندى. وأعلنت لكل الرسل تصميمها على الزواج منه. وبدا لكل الوسطاء أنها قد تقمصت دور البطولة فى فيلم سينمائى أمريكى، من النوع الذى ينتهى ـ عادة ـ بزواج الفتاة الجميلة ابنة المليونير، من فارس الأحلام الوسيم متواضع الأصل والثروة، فلا يعترض أحد، ولا يثور أحد، لأن هذا هو منطق أفلام هوليوود. وساندتها أمها «الملكة نازلى» فدفعتها ـ بذلك ـ إلى العناد.. وحين أشهرت القاهرة فى وجه الملكة الأم، سيف التهديد بتجريدها من لقبها الملكى، قالت بحزم:

ـ لن أكسر قلب ابنتى الصغيرة من أجل لقب تافه. هو «صاحبة الجلالة !».

وعندما فشل الوسطاء المتعاقبون فى إقناع الطيور الثلاثة المهاجرة بوقف مشروعهم الأخرق، أو بالعودة إلى أرض الوطن، جرت محاولات لإشراك «واشنطن» فى الحرب ضدهم،



هارى ترومان:
الرئيس الثانى والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية. ولد عام ١٨٨٤. كان عضوا بمجلس الشيوخ عن ولاية ميسورى بين ١٩٣٥ و١٩٤٥. ثم نائبا للرئيس عام ١٩٤٥. خلف الرئيس روزفلت بعد وفاته. واستمر فى الرئاسة حتى عام ١٩٥٢. بدأت فى عهده الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وتأسس حلف الأطلنطى وبدأت الحرب الكورية، ودعم أمريكا لقيام دولة إسرائيل وتطوير الأسلحة النووية، ودعم الدول التى تهددها الشيوعية



عبد الرحمن الرافعي:
مؤرخ وسياسي ومحام مصري. ولد بالقاهرة عام ١٨٨٩ لأسرة من علماء الأزهر. درس في مدرسة الحقوق، وتخرج فيها، وعمل بالمحاماة في المنصورة، تعاطف مع الحركة الوطنية منذ كان طالبا، وكان أحد نشطاء الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل، وظل في قيادته، حتى حلّه في العام ١٩٥٣.

اشترك في ثورة ١٩١٩ وكان عضوًا في اللجنة العليا التي كانت تخطط لعمليات الاغتيال لجنود الاحتلال، وانتخب عضوا في مجلس النواب، لعدّة دورات، نشر أول كتبه عام ١٩١٤، واتجه منذ عام ١٩٢٩ للتاريخ لحلقات الحركة القومية المصرية، بين الحملة الفرنسية، وعام ١٩٥٩، توفي عام ١٩٦٦

بتحريض المسئولين الأمريكيين على وضع العراقيل أمام الزواج، حتى لو وصل الأمر إلى طردهم من الأراضي الأمريكية.. أو على الأقل طرد الأفندي وحده. وهي محاولات بدأت بالاتصال بموظفين محليين في مكتب الهجرة الأمريكي، ثم تصاعدت إلى لقاءات مع المستر «إدجار هوڤر» - رئيس المباحث الفيدرالية - بل ووصلت إلى حد جسّ نبض الرئيس الأمريكي «هاري ترومان».

وقبل أن تعتذر الإدارة الأمريكية بأن تقاليدها وقوانينها لا تجيز لها طرد أحد من أراضيها إلا بحكم قضائي، قادت الملكة الوالدة حملة دعائية واسعة النطاق، للدفاع عن حق ابنتها بأن تتزوج بمن تريد، فأدلت بعشرات الأحاديث والتصريحات للصحف الأمريكية، ذكّرت بها الرأي العام الأمريكي، بأن بلاده هي جنة الديمقراطية، ومركز العالم الحر، الذي يصون المساواة بين البشر، ويحترم الحريات الشخصية.. ففضحت ما كان يجري من اتصالات مكتومة، وقطعت الطريق على توسلات «قصر عابدين» لـ «البيت الأبيض»، وأتاحت للأميرة الصغيرة الفرصة لكي تخاطب الرأي العام الأمريكي قائلة: إن صديقاتها الأمريكيات لا يرين فيما فعلت شيئًا يتطلب تلك الضجة.

أما وقد نفذ أخيرًا سهم القدر، وتم عقد الزواج بين البرنسيسة والأفندي برغم كل العقبات التي وُضعت في سبيله، فقد صدر بيان «ديوان جلالة الملك» ليعلن - بمزيد من الأسف - أن جميع الجهود التي بُذلت للحيلولة دون زواج حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة «فتحية» من «رياض غالي أفندي» لم تنجح. وأن «مجلس البلاط» قد دُعي للاجتماع للنظر في الأمر وتقرير ما يلزم.

آنذاك انتقلت الضجة من الكتمان إلى العلن، ومن مناقشات الملوك والأمراء والدبلوماسيين والوزراء الهامسة، إلى تعليقات المقاهي وثرثرات صعاليك المصريين، وبعد أن كانت الصحف تنشر أخبار مشروع الزواج بعبارات غامضة، وبأفعال مبنية للمجهول، لا يفهمها إلا الذين عرفوا النبأ من الصحف الأمريكية والأوروبية قفزت به من المجهول للمعلوم، ومن أبواب الأسرار، إلى صدر صفحاتها الأولى ليتحول إلى مانشيتات حمراء فاقعة تتحدث عن زواج شقيقة الملك وبنت الملك وحفيدة الملك من «أفندي» بل و«قبطي» كذلك.



وهكذا - بتعبير «الجبرتي» - اتسع الخرق على الراتق، وفشا الكلام في المواقع، ولم يعد للمصريين والعرب - على امتداد الأسابيع التي تلت ذلك من صيف ١٩٥٠ - حديث إلا قصة «البرنسيسة والأفندي»، التي احتلت مانشيتات الصحف، وتناولها بالرأي والتحليل عتاة الساسة، وكبار الأدباء والمفكرين، واتخذتها الأحزاب السياسية مبررًا لتجديد إعلان إخلاصها للملك، وذريعة لاتهام خصومها السياسيين بنقض الولاء للجالس على العرش وإلا لصدوا تلك الطعنة النجلاء التي أصابت في الصميم كرامة العرش وقلب الوطن، وصدرت بشأنها بيانات من الجمعيات والهيئات

الدينية، لم يكن أولها بيان «هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف»، ولم يكن آخرها بيان «بطريرك الأقباط».

ومع أن الموضوع العاطفى - على صعيده الشخصى - قد شغل - فى حد ذاته - كثيرين، إلا أن معظمهم لم يهتموا كثيرًا بالبحث عن مبررات الأفندى القبطى للارتباط بالأميرة الصغيرة، ومغامرته بالتعرض لغضب شقيقها الملك. إذ بدا وكأن انتهازيته وطموحه غير المشروع للظهور على المسرح الملكى من الأمور المسلم بها عندهم. لذلك اهتموا بالبحث عن الدوافع الشخصية والنفسية التى دفعت البرنسيسة الجميلة إلى المقامرة بلقبها الملكى، وبأموالها من أجل شاب لم يجدوا فيه ميزات تدعوها إلى ذلك الرهان الفادح الثمن.

وتصاعد اهتمامهم إلى الذروة، بدوافع الملكة الأم، التى لولا مساندتها للمشروع، لأمكن الحيلولة دون إتمامه. فهى ليست - كابنتها - شابة طائشة، صغيرة السن، تغلبها عواطفها على أمرها، أو تعميها عن العواقب، بل هى امرأة ناضجة كانت قد تجاوزت - آنذاك - منتصف العقد الخامس من عمرها، وقضت على العرش بجوار «الملك فؤاد» - تسعة عشر عامًا «سلطانة»، ثم «ملكة» وحملت - بعد وفاته - لقب «الملكة الوالدة»، لمدة أربعة عشر عامًا. ولم تكن خالية الذهن عن العواصف التى أحاطت بعرش زوجها الملك الراحل، أو فى حاجة إلى من يذكرها بالزوابع التى تحيط بعرش ابنها.

فكيف فاتها، وهى المرأة التى عركتها التجارب، أنها أمام اختيارين أحلاهما مر: أن تكسر قلب ابنتها، أو أن تحطم قوائم العرش الذى يجلس عليه ابنها؟

وعلى أى أساس أصمت أذنيها عن تحذيرات المحذرين بأن تتبصر فى عواقب موقفها، فاندفعت إلى الطريق الثانى، بتلك الدرجة العالية من الجموح وعدم التبصر فى العواقب، وكأن دافعًا خفيًا، لا تستطيع مقاومته يدفعها دفعًا إلى تدمير ابنها ودق المسمار الأخير فى نعش النظام الملكى.

وعلى الرغم من الطابع الشخصى لتلك الأسئلة، إلا أن إجاباتها تصب فى الجانب الموضوعى والعام لتلك المأساة الفاجعة. إذ هى تتجاوز مجرد الفضول الشائع لدى المحكومين، للتلصص المشروع على الحياة الخاصة لمن يحكمونهم، لتطرح قضية تأثير السلوك الشخصى للمشتغلين بالعمل السياسى والعام، على قرارات هؤلاء ومصائرهم، وبالتالى حياة ومصائر من يحكمونهم. وهى من القضايا التقليدية التى شغلت المؤرخين، ربما قبل أن يتحسر «باسكال» - فى القرن التاسع عشر - لأن أنف «كليوباترا» لم يكن أكبر قليلاً، إذ لو كان كذلك، لفقدت سحرها الذى سبى عقول الغزاة، وأجج الصراع داخل الإمبراطورية الرومانية، وغير خريطة الدنيا. وظلت تشغلهم حتى بعد أن حكم «عبد الرحمن الرافعى» بأن الشهوات الجنسية العارمة للخديو «إسماعيل»، كانت سببًا رئيسيًا فى احتلال بريطانيا لمصر، إذ قادته إلى صور من الإنفاق السفيه على محظياته، أوقعه بين براثن الدائنين الأجانب، الذين لحقت بهم جيوشهم، ففقد عرشه وماله، وفقدت مصر استقلالها.

فهل يصح القول بأنه لو كان أنف «البرنسيسة فتحية» أكبر قليلاً لتغير وجه التاريخ فى مصر، وربما فى العالم؟!



رياض أفندى غالى

علي يوسف
صحفي وسياسي وشيخ طريقة صوفية. ولد عام ١٨٦٣ في إحدى قرى الصعيد. تعلم بالأزهر وتأثر بجمال الدين الأفغاني. عمل بالصحافة فأصدر أسبوعية «الآداب» (١٨٨٧/ ١٨٩٨). في عام ١٨٨٩ أصدر جريدة يومية هي «المؤيد» لتكون أول جريدة يومية مصرية كبيرة تواجه الصحف المنحازة للاحتلال أو المحايدة. في عام ١٩٠٧ أسس ورأس «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية» ليدعم سلطة القصر في مواجهة سلطة الاحتلال. أسس جمعية الهلال الأحمر. له ديوان شعر بعنوان «نسيم البحر» ومجموعة من المقالات. حوكم بسبب نشره لمقالات عن تفشي الطاعون بين جنود جيش الاحتلال في السودان. تولى مشيخة السادة الوفائية. توفي عام ١٩١٣ عن ٥٠ سنة


الشيخ علي يوسف


صفية السادات

ليس هذا هو السؤال الموضوعي الوحيد الذي تطرحه تلك القصة العاطفية التي تبدو نمطًا نادرا على صعيد الواقع، وإن كان شائعًا على صعيد السينما العربية التي نقلت عن أفلام هوليوود نفس «التيمة» التي تروى عن أسياد يتزوجون خادماتهم، وأطباء يعشقون ممرضاتهم، وبنات حسب ونسب يتدلهن في غرام محاسيب العائلة. إذ ما أكثر مسائل الفكر الاجتماعي والديني التي أججت عاصفة الزواج بين البرنسيسة والأفندي، المناقشات من حولها، بعضها قديم - كان الظن أنه حسم - والآخر جديد ارتبط بالواقعة ذاتها، والثالث معاصر، لا يزال الحوار حوله دائرًا إلى اليوم، لأنه هو ذاته القديم الذي لم يحسم والحديث الذي لم تتجاوزه الأيام، وكلها خطير، لا في موضوعه فحسب، ولكن لأن تكرار طرحها دون حسم كان - كذلك - تعبيرًا عن أزمة في تطور منظومة القيم الخلقية، والشخصية والاجتماعية العربية والمصرية، ودليلاً على أن تلك المنظومة تتسم بدرجة من الثبات تدعو للظن بأن المياه لا تجرى في الأنهار العربية، وبأن خريطة القيم الاجتماعية لا تزال ثابتة، برغم تقلب الأزمان، لأن «أبو الهول» يعجز عن أن يتكلم مع أن كل ما في الكون - كما قال أمير الشعراء «أحمد شوقي» - قد تكلم، حتى الحجر.

ولولا أن الأمر كان كذلك، لما أعادت قصة زواج البرنسيسة «فتحية» من «رياض أفندي غالي» عام ١٩٥٠ - طرح الأسئلة ذاتها، التي طرحتها الدعوى التي رفعها - عام ١٩٠٤ السيد «عبد الخالق السادات» أمام محكمة مصر الشرعية العليا يطلب التفرقة بين ابنته «صفية السادات» وبين زوجها الشيخ «علي يوسف» - أشهر الصحفيين العرب والمسلمين في عصره - لعدم التكافؤ بينهما في النسب وفي المهنة، لأن الزوجة تنتمي - كما قالت عريضة الدعوى - لأسرة من الأشراف يعود أصلها إلى الإمام «الحسين بن علي» - رضي الله عنه - بينما الزوج فلاح بسيط بلا أصل معروف. ولأن والد الزوجة - لا الزوجة نفسها - يعمل بمهنة شريفة، هي مشيخة السادة الوفائية، بينما يعمل الشيخ «علي يوسف» في أخس المهن وأدنئها، وهي مهنة الصحافة.

وخلال نصف القرن الذي فصل بين القضيتين، شغل المجتمع المصري بعشرات من القضايا، كان موضوعها هو التزاوج، بين «أولاد الذوات» و«بنات الإيه» أو بين «بنات الأشراف» و«أولاد الإيه». كان من أشهرها زواج السيدة «صفية السادات» نفسها - بعد وفاة الشيخ «علي يوسف» - من المطرب «زكي عكاشة»، وزواج الوجيه «محمد بك شعراوي» من المطربة «فاطمة سري»، وزواج أكثر من أمير وأميرة من البيت المالك من أجنبيات وأجانب.

ومع أن الثورات القومية العربية، كانت تتقدم خلال تلك العقود، وهي ترفع أعلام الحرية والإخاء والمساواة، وتلوح بدساتير تنص على المساواة في حقوق المواطنة، وتحظر التفرقة بين المواطنين بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو المعتقد، وتجعل صيانة الحريات العامة والشخصية أحد أهم حقوق المواطنة التي يكفلها الدستور - كعقد اجتماعي بين المحكومين والحاكمين - للجميع دون تمييز.

ومع أن الجماهير العربية، كانت تخرج في مظاهرات عارمة، غضبا لانتهاك تلك الدساتير، وتستبسل دفاعًا عنها، إلى درجة الاستشهاد

أحيانًا. ومع أن كثيرين من الكتاب والمفكرين والزعماء السياسيين من منظرى وقادة العصر الليبرالى العربى، كانوا يتحمسون - نظريًا - للدفاع عن هذه المبادئ، إلا أن هذا النمط من الزيجات المختلطة بين أولاد الأصول ومن لا أصل لهم، كان ينفجر - كالقنابل - تحت أقدام الجميع، فيخل باتزانهم، ويكشف عن التناقض بين ما يذيعونه من آراء وما يتخذونه من مواقف، فإذا بحشود الجماهير التى تفتح صدورها للرصاص - ببسالة - دفاعًا عن الدستور، تندفع - بنفس الدرجة من البسالة - للتظاهر دفاعًا عن نقاء الدماء واحتجاجًا على تهجين البذور، ورفضًا لتلويث الأرحام، مع أن أحدًا منهم لم يحلِّل دماءه ليعرف عدد الكريات الزرقاء فيها، ولا يملك شجرة عائلة، وليس معدودًا من ذوى الحسب أو النسب.

وإذا بزعيمة النهضة النسائية المصرية، وأول امرأة خرجت سافرة بعد الثورة - «هدى هانم شعراوى» - تقاوم بعناد زواج ابنها «محمد بك شعراوى» من المطربة «فاطمة سرى». إذ لا يليق فى رأيها أن يتزوج ابن «على شعراوى باشا» - ثالث الثلاثة الذين قابلوا المعتمد البريطانى فى أعقاب الحرب، ليطالبوا بإلغاء الحماية البريطانية على مصر - من امرأة بلا حسب ولا نسب. فلم تجبره فحسب على تطليقها، بل ودفعته لإنكار بنوته للطفلة التى أنجبها منها، إلى أن حكم القضاء بصحة نسبها إليه.

وإذا بزعيم ليبرالى مثل «سعد زغلول» يقاطع السيدة «صفية السادات» ويحرم عليها دخول بيته، لأنها - وهى أرملة صحفى شهير حصل على الباشوية بعد زواجه منها - قد تزوجت - بعد وفاته - من مطرب لا حسب له ولا نسب هو «زكى عكاشة» أفندى.

وإذا بعاصفة زواج الأميرة «فتحية» من الأفندى القبطى، تنسى المصريين هتافهم الشهير «عاش الهلال مع الصليب» وتنسيهم النص الدستورى الصريح بأن العقوبة شخصية، فيتحمل الأقباط المصريون جميعهم مسئولية الاتهام بأن أحدهم قد أغوى أميرة مسلمة، وتزوجها، ويتعرضون لاحتكاكات تكاد تتحول إلى فتنة طائفية.

وما أكثر ما نسيه المصريون فى تلك الأيام.

ولم يهدأ غبار العاصفة إلا بعد أن اجتمع «مجلس البلاط الملكى» مرتين ليقضى بالحيلولة بين البرنسيسة «فتحية» وزوجها «رياض غالى» وبطلان زواجهما لعدم الكفاءة الدينية والاجتماعية، وبعزل الملكة الوالدة عن الوصاية على ابنتها القاصر - الأميرة «فتحية» - ويقرر الحجر عليها بسبب الغفلة، وتعيين ناظر الخاصة الملكية «نجيب باشا سالم» قيمًا عليهما. ثم أصدر الملك مرسومًا بحذف اسم كل من «نازلى هانم صبرى» و«فتحية هانم فؤاد» من قائمة أعضاء الأسرة المالكة.

فى تلك الأيام العجيبة، تمتع المصريون بحرية أن يقرءوا فى صحفهم طعنًا صريحًا أو شبه صريح، فى المقامات العليا التى تحكمهم.

ومع أن الصحف كانت تمارس تلك الحرية، بإذن - بل وتحريض - من الملك «فاروق»، لأسباب سياسية تتعلق برغبته فى تكذيب ما كان شائعًا عن فساده الخلقى، وشخصية - تتعلق برغبته فى تأديب أمه الملكة «نازلى» - فقد توسعت فى الهجوم، واستغلت



الوجيه محمد شعراوى والمطربه فاطمة سرى: زواج غير متكافىء قاومته رائدة تحرير المرأة



المطرب زكى عكاشة.. الزوج الثانى للسيدة صفية السادات



الفرصة، واستقلت بالحملة عن أهداف مخططيها، لتمارس حرية نقد المقامات العليا.

ومن مساخر التاريخ، أن الصحف المصرية، كانت تمارس هذا الحق في عهد الاحتلال، وأن «اللورد كرومر» - أول ممثلي الاحتلال البريطاني في مصر - كان يدل على المصريين، بأنهم قد أصبحوا - في ظل الاحتلال - متساوين مع أفراد الأسرة المالكة أمام القانون، ويملكون حق نقد «ولي النعم»، فإذا بعهود «الاستقلال» - ليبرالية كانت أو «اشتراكية» - تجردهم من هذا الحق.

وكان منطقيًا أن يدرك ما ظل عالقًا من غبار العاصفة، صاحبة الجلالة الصحافة، وأن تُعاقب على استغلالها السيئ والمريب، للتناقض بين الملك وأمه، فيصدر - على وجه الاستعجال - قانونًا يمنع الصحف من نشر الأنباء الشخصية للأسرة المالكة، إلا بإذن من وزير الداخلية!

لكن الملك «فاروق» لم يكتف بهذا القانون، إذ كانت الحريات الواسعة، التي تمتعت بها الصحف في عهد الوزارة الوفدية، قد أخذت تقلقه بشدة، لذلك ظل يواصل الضغط عليها لكي تصادر الصحف التي لا تكف عن شن الحملات على الفساد، وعلى تدخل غير المسئولين في شئون الحكم، وعلى أشكال الإنفاق الترفي والسفيه، حتى لو وصل الأمر إلى إصدار قرار من مجلس الوزراء بتعطيل تلك الصحف نهائيًا.

واعتذر رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» عن تنفيذ طلب القصر، قائلاً بأنه لا يستطيع تعطيل الصحف أو مصادرتها إداريا، لأن ذلك من سلطة القضاء طبقًا للمادة ١٥ من الدستور المصري الصادر عام ١٩٢٣، وهي تنص على أن «الصحافة حرة في حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك، إلا إذا كان ذلك ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعي».

ويتوقف الملك عند السطر الأخير من المادة، مطالبًا بتطبيق فقرة «إلا إذا» قائلا: إن تعطيل هذه الصحف ضروري لوقاية النظام الاجتماعي، فتعتذر الحكومة، بأنها فعلتها مرة، فأصدر مجلس الوزراء قرارًا بتعطيل جريدة «مصر الفتاة / الاشتراكية» استنادًا إلى أنها تشكل خطرًا على النظام الاجتماعي فلجأ صاحبها إلى مجلس الدولة، الذي ألغى القرار، وأباح إعادة إصدار الجريدة، لأنه لا يوجد قانون يفسر معنى النظام الاجتماعي، ويحدد الأفعال التي ينبغي منع الصحف من ارتكابها - سواء بالمصادرة أو بالتعطيل - وقاية لهذا النظام، ولأن السطر الأخير من المادة ١٥ من الدستور، لا يخاطب مجلس الوزراء، ولا يعطيه سلطة تنفيذه، لكنه يخاطب سلطة التشريع، لكي تحوله إلى قانون.

ومع تواصل الضغوط دفعت الحكومة أحد نواب «حزب الوفد» - ومن سوء الحظ أنه كان كذلك قبطيًا - إلى تقديم مشروعات بقوانين تفسر معنى مصطلح «النظام الاجتماعي»، وتحدد الحالات التي يجوز فيها لمجلس الوزراء أن يعطل الصحف استنادًا إلى التحفظ الوارد في نهاية المادة ١٥ من الدستور، فإذا بالعاصفة تتجدد، وإذا بصاحبة الجلالة الصحافة تجد أنصارًا، لم تجدهم صاحبة الجلالة الملكة «نازلي»، فينقسم مجلس الوزراء الوفدي على نفسه، ويتبادل الهجوم على صفحات الصحف. وإذا بجريدة «المصري» -

هدى هانم شعراوي
رائدة تحرير المرأة المصرية. اسمها الحقيقي هو «هدى سلطان». كان والدها «محمد سلطان» باشا رئيسًا لمجلس النواب أثناء الثورة العرابية. ولدت عام ١٨٧٩. تزوجت من ابن عمتها والوصي عليها وعلى إخوتها «علي شعراوي باشا» أحد قادة ثورة ١٩١٩ في بدايتها. لمع اسمها مع اشتعال الثورة حين شاركت في مظاهرة السيدات المصريات احتجاجا على نفي زعماء الثورة، ورأست لجنة الوفد للسيدات. في ١٩٢٣ أسست الاتحاد النسائي المصري ليطالب بمساواة المرأة بالرجل في التعليم والحقوق السياسية وتعديل قوانين الأحوال الشخصية، كما أسست عدة مشروعات اجتماعية لرعاية المرأة. مثلت المرأة المصرية في كثير من المؤتمرات الدولية. ماتت عام ١٩٤٧ عن ٦٨ سنة



أكبر صحف «حزب الوفد» وأوسعها انتشارًا - تقف ضد الحزب الذى تنطلق بلسانه وتشن عليه غارة عنيفة، وإذا بصاحبة الجلالة الصحافة تخوض أمجد معاركها دفاعًا عن الديمقراطية وحرية الرأى والضمير والمعتقد، فتلجأ إلى أسلوب للاحتجاج على تلك التشريعات، لم يسبق له مثيل، ولم يتله - فى شموله واتساع نطاقه - شبيه، فتحتجب جميعها فى يوم واحد، فحين أعلنت الحماية البريطانية على مصر فى عام ١٩١٤، انفردت «العلم» - جريدة الحزب الوطنى - بقرار الاحتجاب الدائم، احتجاجًا على ذلك. وحين أعادت السلطة العسكرية البريطانية الرقابة على الصحف، فى ٥ مارس (آذار) ١٩٢١، وقرر أصحابها الاحتجاب لمدة ثلاثة أيام عن الصدور احتجاجًا على ذلك، لم تلتزم كل الصحف بالقرار، وهكذا انفرد يوم ٥ يونيو (حزيران) ١٩٥١، فى التاريخ، بأنه أول - وآخر - يوم، تعيش فيه مصر، بلا صحف من أى نوع، منذ عرفت الصحافة، قبل قرن ونصف القرن!

ثم جرت على سطح النهر مياه كثيرة:

حدث ما كان متوقعًا. فجاء الإعصار بعد العاصفة ليحطم عرش حضرة صاحب الجلالة «الملك فاروق» - ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور - ويشطب اسمه من قائمة أعضاء الأسرة المالكة، بقرار من مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، تلته قرارات أخرى شطبت كل من تبقى فى القائمة، وأنهت النظام الملكى الدستورى، وصادرت أملاك أفراد «أسرة محمد على»، وغادر معظمهم البلاد ليسيح بين المنافى.

ألغيت الألقاب، وتساوت - نظريًا - الرءوس. فلا «صاحب جلالة»، ولا «صاحب سمو»، ولا «صاحب سعادة» ولا «صاحب عزة»، أصبح الكل طبقًا لقرار أصدره مجلس قيادة الثورة فى ٢ أغسطس (آب) ١٩٥٢ - يحمل لقبًا واحدًا هو «السيد» تراجع أصحاب الجلالة، وأصحاب السمو، وأصحاب السعادة وأصحاب العزة إلى خلفية المسرح، أما المقدمة فقد احتلها فريق من الضباط الشبان، كانوا - حتى قيام الثورة - من بين مجموعات الكومبارس التى لا يعرف لها أحد اسمًا، أو رسمًا.

أما البرنسيسة «فتحية» والأفندى «رياض»، فكانا يعيشان - آنذاك - فى مدينة «لوس أنجلوس» الأمريكية باسم «مستر ومسز غالى».

وحين بدأتُ - عام ١٩٧٦ - أزيح الغبار عن الصحف القديمة، كان جيل جديد من الكومبارس قد قفز إلى مقدمة المسرح السياسى المصرى ليلعب دور البطولة: مات «عبد الناصر»، وانتهت الجمهورية الثانية وذوت شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة. وبدأ «أنور السادات» خطواته الخجول نحو العصر الليبرالى الثالث بخبرة جنرال وأوهام فرعون. أما أنا فقد وجدت من واجبى أن أصل ما انقطع لكى لا ينقطع ما اتصل. لذلك بدأت محاولة جديدة لإزاحة الغبار عن الذاكرة الوطنية، حتى يتجنب الوطن مزيدًا من التعثر فى خطاه، وشرعت فى تأليف كتاب بعنوان «الصحافة المصرية فى معركة الديمقراطية» يؤرخ للدور الذى قامت به الصحافة دفاعًا عن حرية الرأى والضمير والمعتقد بين عامى ١٩٥٠ و١٩٥٤، حين تصدت ببسالة لمحاولات تقييد حريتها، التى بدأت بقانون أنباء القصر، وظلت تقاوم طوال خريف العصر الليبرالى الثانى، إلى أن أدركتها أعاصير أزمة مارس (آذار) ١٩٥٤


الأهرام

الجيش يقوم بحركة عسكرية سلمية

اعتقال عدد من كبار الضباط وحماية المرافق العامة

قبول استقالة وزارة الهلالى وتكليف على ماهر تأليف الوزارة الجديدة

٢٤ يوليو ١٩٥٢:
عناوين الصحف المصرية تحمل أول أنباء الكارثة


الملك يتنازل عن العرش للأمير أحمد فؤاد

الجيش يحمل الملك مسئولية الفساد فى البلاد

الملك السابق غادر البلاد على اليخت "المحروسة"

ماذا دار بين على ماهر باشا والملك السابق حتى تنازل عن العرش؟

ابتهاج الشعب بوصول حركة الجيش المباركة إلى أهدافها كاملة

٢٧ يوليو ١٩٥٢:
مانشتات «المصرى» تحمل أنباء آخر مسمار فى عرش الملك «فاروق» بعد عامين من مأساة زواج البرنسيسة من الأفندى


رفيق رياض غالى

فأثخنتها بالجراح فسكتت - كشهر زاد - عن الكلام المباح.

أيامها اكتشفت الصلة بين قصة زواج البرنسيسة «فتحية» بالأفندى القبطى، وبين محاولات القصر الملكى لتطويع الصحافة المصرية، ووضعها فى قفص ما كان يسمى بالنظام الاجتماعى. ومع أنها شغفتنى بقوة إلا أننى قاومت إغراء التوسع فى الكتابة عنها، بعد أن تلبستنى فكرة تافهة بأنها لا تتناسب مع وقارى كباحث فى التاريخ، لا يجوز له أن ينافس مخرج الروائع «حسن الإمام» فى الاهتمام بقصص الغرام بين السادة والفرافير، فاكتفيت بإشارة عابرة إليها فى مقدمة الكتاب، وإن كنت قد جمعت مادتها من الصحف والمصادر الأخرى، خضوعًا لإغراء فنى، لم أستطع مقاومته. وكنت لا أزال أراجع مخطوط الفصل الأخير من كتاب «الصحافة المصرية فى معركة الديمقراطية» حين حملت وكالات الأنباء العالمية - فى يوم السبت ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦، - خبرًا عجيبًا من مدينة «لوس أنجلوس» فى جنوب غرب «ولاية فلوريدا» الأمريكية.

ففى الحادية عشرة من صباح يوم الجمعة ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦، توجه طالب بكلية العلوم بـ «جامعة لوس أنجلوس» اسمه «رفيق رياض غالى»، إلى البناية رقم ١١١٢ بشارع بارى، حيث يقطن والده وحيدا بشقة صغيرة بالدور الأول منها، لكى يسأل عن أمه «البرنسيسة فتحية» التى خرجت فى مساء اليوم السابق، لكى تزور الأب فى مسكنه، ولم تعد منذ ذلك الحين. وعندما رأى سيارة الأب تقف فى ساحة البناية، اطمأن قليلاً وأيقن أن عطلاً فى الخطوط التليفونية هو السبب فى عدم رد والده على المحاولات المتواصلة التى يبذلها منذ الصباح الباكر للاتصال به. لكن القلق عاد يعتريه، عندما لم يجب أحد على دقاته المتوالية على باب شقة الأب. فنزل إلى الدور الأرضى، والتقى بمدير البناية الذى أخبره أنه شاهد «المستر غالى» يغادر المبنى فى السادسة من مساء اليوم السابق .. ولما سأله «رفيق» عما إذا كانت «مسز غالى» قد زارت أباه بالأمس، قال المدير إنه رآها تدخل المبنى ظهر الخميس، ولا يعرف إذا كانت قد غادرته مع «المستر غالى» أم لا.

وغلب على ظن الابن، أن والدته قد غادرت المبنى مع والده فى سيارتها التى لم يجد لها أثرًا أمام بابه، فأدار محرك سيارته عائدًا إلى فيلا جدته «الملكة نازلى» بضاحية «سانت مونيكا» بالمدينة ذاتها، وهو يتنهد فى راحة، وقد غلب على ظنه أن الخلاف الحاد الذى نشب بين والديه وأدى إلى انفصالهما جسديا، قد انتهى، وأن الزيارة التى قامت بها البرنسيسة إلى شقة الأفندى قد أذابت جبال الجليد التى فصلت بينهما منذ عشر سنوات. فاستعادا سنوات الحب الجارف الذى تحدى الدنيا وأقامها وأقعدها، ولابد أنهما الآن فى الطريق إلى أوروبا لكى يتزحلقا على الجليد، كما كانا يفعلان فى سنوات زواجهما الأولى.

لكنه لم يكد يتقدم قليلاً فى الشارع الموازى لشارع بارى، حتى وجد سيارة البرنسيسة تقف خلف المبنى مباشرة، فتأكد لديه أن فى الأمر شيئا مريبًا.

وحين نجح «رفيق غالى» أخيرًا - بالاستعانة بمدير المبنى - فى دخول الشقة من نافذة المطبخ التى كانت غير محكمة الإغلاق، فوجئ بما لم يكن

يخطر على باله أو على بال أحد، حتى فى أكثر الكوابيس دموية:

كانت البرنسيسة «فتحية» تجلس القرفصاء فى أحد أركان الغرفة فوق بركة من الدماء المتجلطة، تبدأ من جرح غائر أطاح بكل ملامح الجانب الأيسر من وجهها، الذى كان قبل ربع قرن جميلاً بشكل لا يمكن وصفه.

وكانت قد فارقت الحياة!

وعلى «شيزلونج» فى ركن الغرفة استلقى «رياض أفندى غالى» فى غيبوبة كاملة، وقد لوثت الدماء كل شىء حوله: الوسادة التى ينام عليها، وحوائط الغرفة، وعشرات من المناشف الورقية تناثرت بين مطبخ الشقة و«الشيزلونج» الذى ينام عليه.

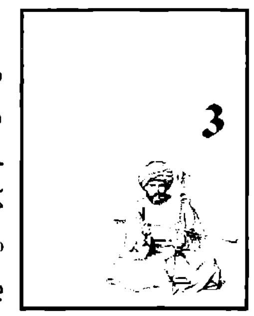
وبين الجثتين وجدت الشرطة مسدسًا بلا طلقات، وزجاجة فودكا فارغة وملوثة بالدماء..

وكان التليفزيون مفتوحًا يذيع أغنية حب!

جفت الأقلام، وطويت الصحف!

فى هذه المرة، لم يتسع الخرق على الراقع، لأن المأساة كانت قد تمت فصولاً، ولكن الكلام فشا فى بعض المواقع فخرجت مظاهرات قليلة على صفحات الصحف تتأسى على الماضى الجميل، وتتخذ من الستار الختامى للمأساة، دليلاً على أن السلف الصالح كان على حق حين دافع عن نقاء الدماء واحتج على تهجين البذور، ورفض تلويث الأرحام.

وهكذا، تأكد لى أن المياة فى النهر لا تزال راكدة، وأن العصور الليبرالية الثلاثة لم تحسم من قضايا الحرية شيئًا فتخففت من تزمتى، وضحيت بوقارى، وبدأت الكتاب من بدايته الحقيقية والصحيحة.



لم يخطئ «محمد حسنين هيكل» حين حكم بأن ما كتب عن الملك «فاروق» وهو يجلس على العرش، كان انتقاصا من الحق، وبأن ما نشر عنه، بعد أن نزل عن العرش، جاء انتقاصا من العدل، أما ما نشر عنه خلال السنوات الأخيرة، باستثناءات قليلة، فهى كتابات تجارية، يضيف «هيكل» أنها حولت الحقيقة التاريخية، إلى «سوق للمضاربات انفلت عياره، وقل مقداره».

ولعل المسودة الثانية لهذا الكتاب، التى نشرت متسلسلة على صفحات مجلة «كلام الناس» - بين يونيو (حزيران) ١٩٩٣ ويناير (كانون الثانى) ١٩٩٤، مسئولة عن جانب من تلك الكتابات التى انفلت عيارها، وقل مقدارها، فقد لفتت النظر بقوة إلى ما يتضمنه الموضوع من جوانب الجذب والتشويق، فأغرت آخرين بأن يكتبوا عن هذا الجانب، كتبا ومسلسلات، نقلاً عنها، أو عن غيرها، من دون أية محاولة للتثبت من صحة ما ينقلونه، أو جهد لوضعه فى سياقه التاريخى.

وعلى الرغم من إلحاح كثير؛ فقد رفضت أن أنشر مسودته الثانية ضمن هذه الهوجة من الكتابات، ليس فقط لأننى اكتشفت بعد النشر الصحفى، أخطاء قليلة فى المعلومات، خدعتنى فيها مصادرى، ولكن - كذلك - بحثًا عن المصادر التى لم أستطع الوصول إليها وأنا أكتب تلك المسودة، أو انتظارًا لصدور ما كنت أعلم أنه فى طريقه إلى النشر من مخطوطات تتعلق


محمد حسنين هيكل


مصطفى النحاس


سعد زغلول

بموضوعه، وفضلاً عن ذلك، لأعيد التفكير، على ضوء ذلك كله، في تفسيري للظاهرة التاريخية، وفي حكمي على الوقائع والشخصيات.

وكان الزمن قد أضاف إلى ما جمعته من معلومات - عند كتابة المسودة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٧٧، وخلال السنوات التي مضت منذ نشرت مسودتها الثانية عام ١٩٩٣ - معلومات حملتها مذكرات لم تكن قد كتبت أو كانت لا تزال مخطوطة، ومنها مذكرات الزعماء «محمد فريد» و«سعد زغلول» و«مصطفى النحاس»، ومذكرات «حسن يوسف باشا» - الذي ظل لسنوات وكيلاً للديوان الملكي - و«مرتضى المراغي» - الذي كان وزيرا للداخلية، في ثلاث حكومات قبل الثورة، و«عادل ثابت» - حفيد شقيقة الملكة نازلي ومذكرات «كريم ثابت باشا» - المستشار الصحفي للملك فاروق وأقرب أصدقائه إليه في السنوات العشر الأخيرة من حكمه، ومذكرات «حسن حسني باشا» سكرتيره الخاص - ويوميات «اللورد كيلرن» - المندوب السامي، ثم السفير البريطاني في مصر، بين ١٩٣٤و١٩٤٦ - فضلا عن دراسات تؤكد معلومات قديمة، أو تتضمن معلومات جديدة، عن الحقبة التي سبقت وتلت الحرب العالمية الثانية، حتى قيام ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢، نقلا عن الوثائق البريطانية التي رفع الحظر عنها بين منتصف الستينيات وأوائل الثمانينيات، ومنها دراسات للأساتذة والدكاترة «محسن محمد» و«لطيفة سالم» و«سامي أبو النور» و«يونان لبيب رزق» و«جمال المسدي» و«عبدالعظيم رمضان» و«محمد أنيس».

لكن ما ورد بكل هذه المصادر من معلومات حول الحياة الخاصة للأسرة المالكة المصرية، كان - على الرغم من أهميته - قليلا، وهو ما اضطرني للعودة إلى مسح الصحف المصرية بين العشرينيات وأواخر الخمسينيات.

صحيح أن هذه الصحف، لم تكن حرة تماما، في نشر هذا النوع من المعلومات، إلاَّ أنها استدركت معظم ما فاتها في حينه، خلال العامين التاليين لعزل الملك «فاروق» عن العرش، بما نشرته من مذكرات وذكريات وأحاديث، للشخصيات التي كانت على مسرح الحوادث، وقريبة من هذا الجانب من حياة الأسرة المالكة، أو ما يتصل به من وقائع سياسية.. فضلا عما سجلته من وقائع المحاكمات التي أجراها العهد الجديد في محكمتي الغدر والثورة، لرموز ما كان يوصف آنذاك بـ«العهد البائد».

وقد شملت هذه المحاكمات أحد أفراد الأسرة المالكة وهو «النبيل عباس حليم» كما شملت من أفراد حاشية الملك «فاروق» كلاً من «كريم ثابت» - مستشاره الصحفي - والدكتور « أحمد النقيب» - مدير مستشفى المواساة - والأميرالاي/ العميد «محمد حلمي حسين» - مدير الركائب الملكية - كما أدلى آخرون منهم بأقوالهم كشهود نفي أو إثبات، في المحاكمات التي أجريت لآخرين، أمام هاتين المحكمتين، كان من بينهم العميد «أحمد كامل» - رئيس بوليس القصور الملكية، و«حسين سري باشا» زوج خالة الملكة «فريدة» الذي تولى الوزارة، ورأسها أكثر من مرة كما رأس الديوان الملكي. ومن القضايا السياسية الكبرى، التي تضمنت أقوالا لشهود ومتهمين؛ كانوا على صلة بالوقائع، قضية «مصرع الشيخ حسن

البنا»، و«مصرع اليوزباشى عبدالقادر طه»، التى تتضمن أقوالا مهمة، للدكتور «يوسف رشاد» وزوجته السيدة «ناهد شوقى بكير» - التى عرفت باسم «ناهد رشاد» - اللذين برز نفوذهما داخل الحاشية الملكية، منذ منتصف الأربعينيات، فضلا عن أقوال «محمد حسن» - الأمين الخاص للملك فاروق - الذى كان قريبا منه فى السنوات الأخيرة من حكمه.

وفضلا عن ذلك، فقد أفادتنى المجلدات الثمانية، التى كتبها «صبرى أبو المجد» - سنوات ما قبل الثورة (٣ مجلدات) و«محمد التابعى» (مجلدان) و«فكرى أباظة» (مجلدان) و«صفحات مطوية من تاريخنا الوطنى» (مجلد). إذ كان مصنِّفها حريصا على أن ينقل فيها نصوصا كاملة، وكثيرة مما كان تنشره الصحف. فكانت إشارات مهمة إلى تواريخ نشر بعض الوقائع، وفرت علىّ مجهودا شاقا.

والحقيقة، أن المادة التى أمدتنى بها الصحف المعاصرة للحوادث، قد ساعدتنى فى تدقيق تواريخ بعض الوقائع وفى متابعة تطوراتها، مما أسهم فى إعادة بنائها على نحو يخلو من التشوش. وأمدتنى بتفاصيل لم يكن ممكنا الاستغناء عنها. وفضلا عن ذلك كله، فقد مكنتنى من تتبع خريطة العلاقات داخل الأسرة المالكة، التى تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، خاصة بعد أن توزع أفرادها فى أعقاب ثورة ١٩٥٢ فى الشتات.

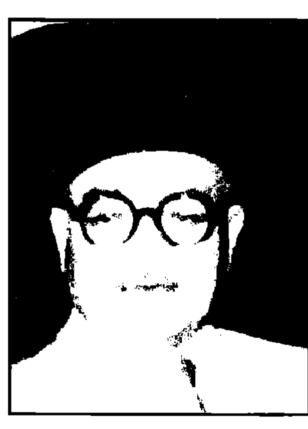
وفضلا عن المعلومات المنشورة فى الصحف، فقد عثرت، بمعونة كريمة من الأستاذ «أبو السعود إبراهيم» - رئيس قسم الوثائق والمعلومات بجريدة «الأهرام» - على معلومات غير منشورة، أرسلها مراسل «الأهرام» فى أمريكا - ليفون كشيشيان - عقب مقتل الأميرة «فتحية» ولكن الجريدة لم تنشرها.

وتتسم مدرسة «أخبار اليوم» الصحفية، كما تتسم الصحف والمجلات التى اشترك فى تحريرها صاحباها «مصطفى» و«على أمين» وأستاذهما «محمد التابعى» - ومنها «روز اليوسف» حتى عام ١٩٣٤، و«آخر ساعة» منذ تأسيسها، و«الاثنين» خلال عامى ١٩٤٢ و١٩٤٤ - باهتمام بالغ بأخبار الأسرة المالكة، مما يجعل هذه الصحف - فضلا عن صحف «أخبار اليوم» و«آخر لحظة» و«الأخبار» و«الجيل» - مصدرا مهما من مصادر المعلومات، فضلا عن كتب «مصطفى أمين» الكثيرة، التى تتضمن ذكرياته ومشاهداته، والتى جمع فى معظمها أخباره ومقالاته وتحقيقاته الصحفية، ومنها «ليالى فاروق» و«عمالقة وأقزام» و«شخصيات لا تنسى» و«من واحد لعشرة» و«من عشرة لعشرين» و«صاحبة الجلالة فى الزنزانة»، وكتابات وذكريات «محمد التابعى» التى كتبها بتوقيعه، أو بدونه فى كثير من هذه الصحف، ومن أهمها كتابه الشهير «من أسرار الساسة والسياسة»، الذى ترجم فيه لصديقه «أحمد محمد حسنين باشا» - وهو مصدر رئيسى من مصادر المعلومات - عن صاحب السيرة، على الصعيدين الشخصى والعام.

وتعتبر صحف ومجلات «دار التحرير» - «التحرير» و«الجمهورية» - مصدر المعلومات التالى فى الأهمية، بعد صحف دار «أخبار اليوم»، إذ هى الدار الصحفية التى أسستها ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، لتبشر باتجاهات العهد الجديد، ولتندد بالعهد البائد، ولذلك أعطت، وخاصة خلال السنوات الأولى للثورة، اهتماما بالغا لنشر ما عثرت عليه من وثائق وتقارير تتعلق



محمد التابعى



د. حسن حسنى باشا:
السكرتير الخاص للملك فاروق..
وصاحب واحدة من أهم المذكرات التى دافعت عنه



١٩٤٢: غلاف مجلة «الاثنين والدنيا» فى عهد رئاسة «مصطفى أمين» لها فى النصف الأول من الأربعينيات حين وصلت إلى قمة ازدهارها. صدرت لأول مرة عام ١٩٣٤، عن اندماج مجلتى «الفكاهة» و«الأبطال» اللتين كانت تصدرهما «دار الهلال». ثم أدمجت فيها بعد ذلك مجلة ثالثة كانت الدار تصدرها هى مجلة «الدنيا المصورة». توقفت فى منتصف الخمسينيات لتصدر الدار بدلاً عنها أسبوعيتين هما «الكواكب» و«حواء»



١٩٥٢: غلاف العدد الأول من مجلة «التحرير» أولى المطبوعات الصحفية التى صدرت عن إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة، لتكون لسان حال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتحولت فيما بعد إلى دار صحفية تصدر صحفا يومية ومجلات أسبوعية وشهرية، هى «دار التحرير للطبع والنشر». توقفت عن الصدور فى النصف الثانى من الخمسينيات

بالحياة الخاصة والسياسية للأسرة المالكة. كما نشرت مذكرات عدد من المسئولين السابقين، كان من أهمها «مذكرات كريم ثابت» - المستشار الصحفى للملك «فاروق»، و«أمين فهيم» - سكرتيره فى المنفى - الذى نشر فصولا من مذكراته فى «التحرير» و«آخر ساعة».

ومع أهمية الصحف كمصدر للمعلومات لا يمكن إهماله، فقد وضعت فى اعتبارى أن الظروف السياسية الآنية، تؤثر فيما تنشره، بحيث يصعب تنزيهه عن شبهة الدعاية والدعاية المضادة، وكما أن المرويات التى نشرتها هذه الصحف، فى منتصف الثلاثينيات، وعقب تولى «الملك فاروق» للعرش، كانت تتسم بالمبالغة فى الدعاية له، وتلميع صورته، فإن المرويات التى نشرتها هذه الصحف عنه، عقب عزله عن العرش، كانت تتسم كذلك بالمبالغة فى الدعاية ضده، وتتعمد تشويه صورته لأسباب سياسية مضادة.

وربما لهذا السبب، فقد تعاملت بحذر، مع المرويات الصحفية عن الأسرة المالكة السابقة، بما فى ذلك مرويات شهود رئيسيين للوقائع، مثل «مصطفى أمين» الذى كان على صلة وثيقة بكثير من اللاعبين الرئيسيين على مسرح الحياة الاجتماعية والسياسية بين منتصف الثلاثينيات ومنتصف الستينيات، بما فى ذلك «الملك فاروق» والملكة «نازلى» و«أحمد حسنين» وعدد آخر من رجال القصر الملكى. وقد أتاح له ذلك الاطلاع على كثير من الوقائع. كما قام - بعد الثورة - بتحقيق جوانب أخرى، من بينها جذور الخلاف بين الملكة «نازلى» وابنها الملك «فاروق» ووقائع زواج البرنسيسة «فتحية» من «رياض غالى».

لكن طريقة «مصطفى أمين» فى عرض المعلومات التى تصل إليه، كانت تتسم - عادة - بدرجة من المبالغة، وبشىء من الخيال، وبتعمد الإثارة؛ إذ كان يرى - كما كتب فى مخطوط لبعض ذكرياته الخاصة عثر عليه «صبرى أبو المجد» ضمن أوراق أستاذه «محمد التابعى» - أنه لابد من إضافة بعض «التهويش» إلى ما ينشره من أخبار وتحقيقات، ويعتبر ذلك تشويقا ضروريا للقارئ.

ومع أن شاهدا رئيسيا آخر، هو «محمد التابعى» - كان أكثر حرصا على تدقيق ما ينشره من وقائع، فإن ذلك لا يعنى أن ما كان ينقله عن لسان آخرين، كان بالضرورة صحيحا. وخاصة ما نقله عن لسان «أحمد حسنين» تبريرا لسلوكه الشخصى ولمواقفه السياسية.

وقد فرض علىّ ذلك، أن أخضع كل المرويات التى اعتمد عليها هذا الكتاب، سواء كانت صحفية أم غير صحفية، لنسب متدرجة من الشك العلمى فى مصداقيتها، طبقا لمدى قرب المصدر من الحدث، وطبيعة الدوافع التى تقف وراء روايته، فتدفعه إلى الانحياز أو إلى التحامل، كما فرض علىّ أن أقارن بين الروايات المتعددة للواقعة الواحدة، فإذا تناقضت، بشكل يستحيل معه التوفيق بينها، رجَّحت إحداها استنادا إلى السياق العام للأحداث، والسلوك العام للشخصيات، وتفسيرى الخاص للظاهرة، وحاولت - بقدر المستطاع أن أميز بين ما هو «صحيح»، وما هو «تهويش» فى المصادر التى أستند إليها.

ومع أن هذا الكتاب يدين بما فيه من معلومات لعشرات من الوثائق والمذكرات ومحاضر المحاكمات، فضلا عن المقالات والتحقيقات الصحفية،

والدراسات التاريخية، أشرت لبعضها في النص، فقد تجنبت - كما أفعل في هذه «الحكايات» عادة - أن أنسب كل معلومة إلى مصدرها، إلاّ إذا كان ذلك في مجال تحديد المسئولية عنها، أو إبراز ما فيها من تناقض مع غيرها، حتى لا أثقل الكتاب بإحالات وهوامش، مما لا يستريح له القارئ العام.

ولست في حاجة إلى المزيد من الدفاع عن الشكل الذي اخترته لرواية هذه الحكاية وغيرها من «حكايات من دفتر الوطن»، فقد فعلت ذلك من قبل، لكن الالتباس الذي تحدثه هذه الموجة من الكتابات التاريخية، التي انفلت عيارها، وقلّ مقدارها، تدعوني لأن أؤكد من جديد، أن هذه الحكايات، إسهام متواضع في معركة الدفاع عن الذاكرة الوطنية، تتوجه بالدرجة الأولى للقارئ العام، والقارئ الشاب، ومع أنها «تأريخ» يخضع لكل شروط حرفة «التأريخ» إلاّ أنها - من حسن الحظ - ليست حصة في علم التاريخ، ولكنها جلسة سمر تاريخية، وما تختاره من تاريخ الوطن، هو أيام وأحداث وشخصيات لم يجد المؤرخون المحترفون حماسة، أو وقتا، للكتابة عنها، مع أنها تتفجر بالدلالات على عصرها، وربما - كذلك - على عصرنا.. وكان هذا هو المحك الأول لاختيارها.. أما المحك الثاني، والأهم، فهو أن تكون - بالفعل - حدوتة، فيها كل ما في الحواديت من إثارة وتشويق تنجم عن الدراما الطبيعية في وقائع التاريخ، لتصلح موضوعا لجلسة سمر.

وربما لهذا السبب كان لابد وأن تنشر، بالصورة التي تجدها بين يديك، وأن تضم هذه المجموعة من الصور الفوتوغرافية والرسوم واللوحات التاريخية النادرة، لتنقلك - في عصر الثقافة البصرية - إلى الزمن الذي جرت فيه حوادثها بكل ملامحه، وشخوصه ومبانيه، وتعيد تخليق الماضي الجميل والجليل، بكل مفرداته، وتؤكد لك أن الوطن فيه من الجلال والجمال ما يستحق من أجله، أن ينتمي إليه الإنسان، ويفنى فيه، ويعمل على أن يكون حاضره أجمل من ماضيه، ومستقبله أجمل من حاضره.

ومع أن «البرنسيسة والأفندي» - كغيره من «حكايات من دفتر الوطن» - كتاب في التاريخ، إلا أنني أعذرك لو وجدته أقرب إلى فيلم سينمائي مختلط، أخرج «حسن الإمام» بعض مشاهده، وأخرج «يوسف شاهين» مشاهد أخرى. وليس ذلك - على أي الأحوال - نادرا في فيلم - أو علم - التاريخ.

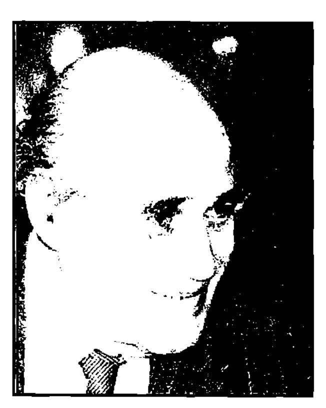
فإذا اخترت أن تتسلى به وبي، فلا اعتراض لدي، فهذا ما قصدته!

وإذا أردت - بالإضافة إلى ذلك - أن تفكر معي ومعه، فذلك أيضا ما قصدته، بل هو ما أفضله، وهو حقك الذي أنصحك ألا تتنازل عنه!

أما الذي ليس من حقك، فهو أن تطالب بثمن التذكرة بعد أن تشاهد الفيلم.

صلاح عيسى

مدينة الصحفيين -
٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣،
٢٠ إبريل (نيسان) ١٩٩٩



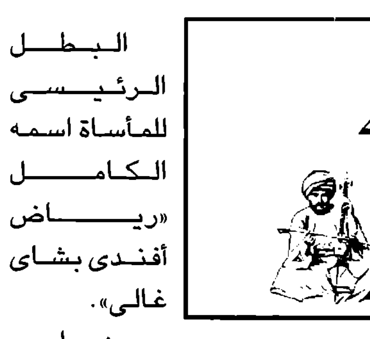
مصطفى أمين

صحفي مصري. ولد في ٢١ فبراير ١٩١٤. كان والده أمين يوسف محاميا ثم سكرتيرا عاما لمجلس الشيوخ ثم وزيرا مفوضا لمصر بأمريكا. وكانت والدته رتيبة زغلول هي ابنة شقيقه سعد زغلول وقد تبناها خالها بعد وفاة والديها. نشأ مع توأمه علي أمين في بيت سعد زغلول هوىَ الصحافة منذ طفولته. وعمل بها هاويا وهو طالب بالمدارس الثانوية مع أستاذه محمد التابعي في مجلتي «روز اليوسف» و«آخر ساعة». درس بكلية الحقوق. في عام ١٩٣٥ سافر مع والده إلى واشنطن ليدرس العلوم السياسية بجامعة جورج تاون. عاد في عام ١٩٣٨ ليتولى رئاسة تحرير مجلة «آخر ساعة»، في عام ١٩٤١ تولى رئاسة تحرير مجلة «الاثنين» - وكانت تصدر عن دار الهلال. وخلال الفترة بين عامي ١٩٣٨ و١٩٤٦ كان يعمل رئيسًا لقسم الأخبار بجريدة «الأهرام». في نوفمبر ١٩٤٤ أصدر أسبوعية «أخبار اليوم» التي تحولت إلى دار صحفية تصدر يومية «الأخبار» (١٩٥٢) وأسبوعيات «آخر ساعة» (١٩٤٦) و«الجيل» (١٩٥٢) إلى أن انتقلت ملكيتها إلى الدولة. مع غيرها من دور الصحف عام ١٩٦٠. حوكم بتهمة التجسس للولايات المتحدة عام ١٩٦٥ وأمضى في السجن ٩ سنوات. عاد بعد العفو عنه لممارسة الصحافة في دار أخبار اليوم. توفي عام ١٩٩٨ عن ٨٤ سنة

الفصـل الأول

كومبارس في كواليس التاريخ





البطل الرئيسي للمأساة اسمه الكامل «رياض أفندي بشاي غالي».

وهو اسم لم تنشره - بشكل بارز - أي صحيفة، أو يرد له ذكر في أي كتاب، أو يعرف أحد لصاحبه صورة - باستثناء أقاربه ومعارفه - قبل ربيع عام ١٩٥٠ عندما تناقلتهما وكالات الأنباء العالمية، فإذا بالاثنين - الاسم والرسم - يحتلان الصفحات الأولى لكل الصحف المصرية والعربية والعالمية لأسابيع متتالية.

حدث ذلك قبل أن يسدل الستار على الفصل الأول من المأساة التي لم يكن أحد يعرف - آنذاك - أنها مأساة.

ومع أن الستار قد ارتفع - بعد ذلك - عدة مرات، وازدحمت خشبة المسرح بالأبطال إلا أنه ظل أكثر شخصيات المأساة - من الناحيتين الشخصية والعامة - مدعاة للاهتمام، وإثارة للفضول، بحثا عن سره المطوي، وسحره الخفي الذي أغرى «البرنسيسة فتحية»، أصغر وأجمل شقيقات «الملك فاروق»، فراهنت عليه رهانها العظيم الخاسر بكل شيء: لقبها



رياض غالى: الكومبارس الذى قفز من خلفية المسرح إلى الصفوف الأولى

الملكى والثروة التى ورثتها عن أبيها «الملك فؤاد»، والتاج الذى كانت أمها «الملكة نازلى» تضعه فوق رأسها باعتبارها الملكة الوالدة، وما ورثته الأم عن أبيها ثم عن زوجها.

وراهنت عليه أخيرا - وآخرا - بحياتها القصيرة الفاجعة!

أما الأهم - والأعم - من ذلك كله فهو أنها راهنت عليه بحاضر ومستقبل أسرتها المالكة وبمصير النظام الملكى ذاته فى مصر.

فهل كان «رياض أفندى» يستحق الرهان عليه، بكل ذلك الماضى، وكل ذلك الذى كان - أيامها - حاضرا، وكان مستقبلا؟!

وهل كان الأفندى ملاكا - كما كانت البرنسيسة تتوهم - آنذاك - أم كان شيطانا - كما لعلها حكمت بعد ذلك؟

أم أنه - وهو الأرجح - كان قدرا تاريخيا لا فكاك منه؟!

الشىء المؤكد أن الذين عرفوا «رياض أفندى غالى» - قبل ذلك التاريخ - قد ذهلوا بشدة حين وجدوه يقتحم المسرح الملكى بتلك الجسارة النادرة



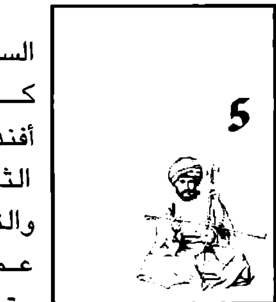
كلارا مديتشى:
عشيقة الديكتاتور الإيطالى موسولينى انتهت حياتها برصاصة أطلقها عليها الثوار فى مدينة ميلانو. ثم علقوها إلى جانب جثة عشيقتها

المثال. إذ لم يكن فى حياته - قبل لقائه بالبرنسيسة الصغيرة والملكة الأم، وحتى بعد ذلك اللقاء بشهور وسنوات - ما يدعوهم للظن بأنه سيلعب فى حياة الأسرة المالكة المصرية، دورا من النوع الذى لعبه فى مصائر الملوك والشعوب، ذلك الطابور الممتد من النكرات المسرحية الذى يضم بين ثماره المرة رجالا ونساء من أمثال «راسبوتين» و«مدام دى بومبادور» و«ليدى هاملتون» و«إيفا براون» و«كلارا مديتشى» و«جوزفين بورهانييه» و«أنطوان بوللى» و«زوبكوف» و«أنستاسى خرالمبو».

لكن ما كان قد كان:

انضم «رياض أفندى» إلى ذلك الطابور من كومبارس التاريخ الذين اقتحموا مسرحه ليهدموا عروشا، ويقوِّضوا إمبراطوريات، ويشعلوا حروبا ويصرعوا فرسانا ويستبدلوا أكاليل الغار على جباه الأبطال بأشواك العار، مع أن أحدا منهم - قبل بروزه المفاجئ - لم يظهر على الخشبة إلا ليقدم - وهو منحنى الظهر - كوب ماء للبطلة الجليلة، أو يعرض ورقة على البطل الرفيع الشأن، ثم يتراجع بظهره المحنى ليختفى مرة أخرى فى الكواليس، دون أن يتاح لأحد من المتفرجين أو المؤرخين رؤية ملامحه. أو معرفة اسمه.

وهكذا بات على المؤرخين - بعد اندفاع «رياض أفندى» المفاجئ إلى مقدمة الخشبة فى تلك الأيام من ربيع وصيف ١٩٥٠ - أن يتجرعوا المرارة التى يتجرعونها فى كل مرة ينتزع فيها أحد النكرات دور البطولة من نجوم المسرحية، فيلتفتوا عن حرب كوريا وهزيمة فلسطين وفضيحة الأسلحة الفاسدة، وقرار حل جماعة الإخوان المسلمين، ومراسيم إسقاط العضوية عن رئيس مجلس الشيوخ، و١٧ من أعضائه، بعد أن تراجعت كل تلك الأحداث العظمى، إلى خلفية المشهد المصرى والعربى، وقفز «رياض غالى» إلى مقدمته ليسرق الكاميرا من الجميع، فلم يعد أمام المؤرخين مفر من أن يهرولوا بحثا عن ملامح «كرايتون العجيب»، بين حشد ضخم من كومبارس التاريخ؛ يضم الخدم والحشم والوصيفات والمربيات والحراس والقوادين والمحاسيب والمهرجين والمنجمين والعشيقات والعشاق وحملة الحقائب والألاضيش.



فى تلك السنة - ١٩٥٠ - كان «رياض أفندى» قد بلغ الثانية والثلاثين من عمره: شاب متوسط الطول رشيق القوام قمحى اللون، وسيم الملامح يصفف شعره ويهندس شاربه، على الطراز الذى أشاعه - نجم هوليوود فى الأربعينيات والخمسينيات - «كلارك جيبل» - خليفة «رودلف فالنتينو» - وهو طراز كان شائعا بين «المعجبانية» من شبان ورجال ذلك الزمان الحريصين على أن يكونوا فرسان أحلام نساء الدنيا. وكان قد أحيل إلى الاستيداع، ثم فُصل من عمله - كأمين للمحفوظات بقنصلية مصر فى «مارسيليا» بدرجة سكرتير ثالث - بتعليمات ملكية، أصدرها الملك «فاروق» وعين بأمر ملكى مضاد أصدرته الملكة الوالدة «نازلى» ليعمل سكرتيرا خاصا ومستشارا سياسيا لجلالتها.



موسولينى وهتلر

وهكذا أصبح الفتى الصعيدى، ابن قرية «دير تاسا» ـ أصغر قرى «مركز البدارى» بمحافظة أسيوط ـ موضوعا لصراع الأوامر والإرادات الملوكية. ولعبت المصادفة دورها إلى السعيد فى حياته بشكل لم يكن يتوقعه أحد؛ كما فعلت مع قريته الصغيرة التى أخذت اسمها من دير قبطى يحمل الاسم نفسه، ولم تحول إلى قرية إلاّ بعد إنشاء كنيسة ريفية متواضعة بناها جده لأبيه ـ «القمص غالى» ـ ليصلى فيها الأقباط من سكان القرى التى تتناثر حولها. وبنى لنفسه إلى جوارها بيتا ريفيا صغيرا، شجع آخرين على أن يقتفوا أثره، وما لبثت البيوت المحيطة بالكنيسة والدير أن تعددت.

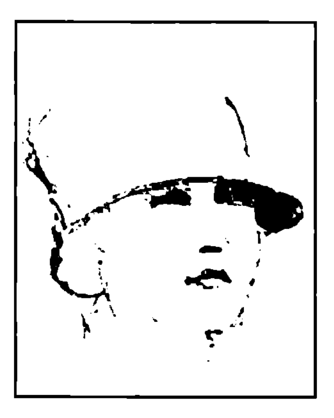
وبعد سنوات قليلة كانت المصادفة قد حوّلت الكنيسة الريفية المتواضعة إلى مركز لقرية تسكنها مئات قليلة من الأسر القبطية فى أواسط الصعيد.

لكن المصادفة لم تكن وحدها هى التى دفعت الجد «غالى» لكى يختار لابنه الثانى «بشاى» مصيرا يختلف عن المصير الذى اختارته له الأقدار، وحياة تختلف عن تلك التى عاشها هو. فلم يدفع به إلى السلك الكهنوتى ليرسم قسيسا كما حدث له، وكما فعل هو نفسه، مع ابنه الأكبر، ولعله وجد أنه قد عمل لآخرته وأرضى الرب، وأدى واجبه نحو كنيسته حين سخر أكبر أبنائه لخدمتها فلم يجد ما يحول دون أن يعمل لدنياه، فدفع بابنه الثانى إلى سلك التعليم المدنى.

والأرجح أنه كان متأثرا فى ذلك بالمكانة الاجتماعية الرفيعة التى؛ أخذ المتعلمون فى المدارس المدنية يشغلونها تدريجيا، منذ الانقلاب الذى أحدثه «محمد على الكبير» فى نظام التعليم، عندما أضاف إلى التعليم الدينى ـ الذى كان ينفرد بالساحة التعليمية قبل ذلك ـ مؤسسة جديدة هى التعليم المدنى، يتلقى المنتسبون إليها العلوم الحديثة، ويتبعون نظاما أوروبيا.

والواقع أن «القمص غالى» كان يتبع فى ذلك تقليدا سار عليه أواسط المصريين ـ مسلمين وأقباط ـ منذ عرفوا هذه الثنائية فى نظام التعليم، فلم يتخلوا عن وسطيتهم وأمسكوا العصا بين الدين والدنيا من المنتصف، كما يفعلون فى كل شئون حياتهم، أما المسلمون منهم فقد كانوا حريصين على أن يهبوا أحد أبنائهم إلى الأزهر ليكون من حملة العلم الشريف، وحفظة القرآن الكريم، استجلابا للبركة وتكفيرا عما يرتكبونه من ذنوب، حين يحل أوان حسابهم فى الآخرة، بينما يلحقون بقية الأبناء بالتعليم المدنى استجلابا للمنفعة، وتدعيما للمكانة الاجتماعية وحرصا على مستقبل هؤلاء الأبناء، بعد أن أدى تحديث الدولة إلى تضييق فرص العمل أمام الذين يدرسون فى الأزهر، فاقتصرت على الوظائف الدينية البحتة. أما الأقباط فكانوا قد أدركوا ـ منذ عهد البابا «كيرلس الرابع» فى أواسط القرن التاسع عشر ـ أهمية الإصلاح الشامل لأحوال الطائفة، وضرورة نشر التعليم المدنى بين صفوفها، ليتاح لهم أن يمارسوا أدوارا أوسع وأكثر تأثيرا فى الحياة العامة، تكفل لهم حجما من الحقوق، يتوازى مع ما يؤدونه من الواجبات العامة.

وأثبت «بشاى أفندى» ـ الذى ولد فى عام ١٨٨٩ ـ أنه أهل لكى يحقق طموح أبيه. إذ لم يتم فحسب تعليمه العالى فى مصر، ويحصل على دبلوم مدرسة المعلمين العليا، بل أضاف إليه دراسة أعلى فى واحدة من أرقى الجامعات الإنجليزية هى «جامعة أوكسفورد».

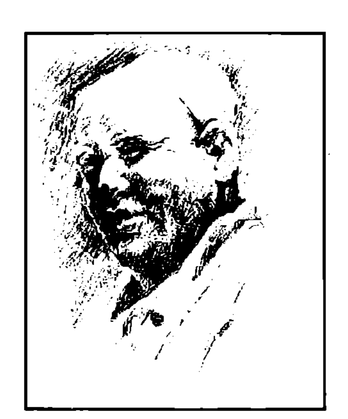


إيفا براون

ولدت عام ١٩١٢ لأسرة بافارية تنتمى إلى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى. كانت فى الحادية والعشرين من عمرها حين قدمها صاحب محل الصور الذى كانت تعمل به، إلى مستشار ألمانيا وزعيم الحزب النازى «أدولف هتلر»، فاتخذها عشيقة له. رفض «هتلر» أن يتزوجها لأنه كان يرى أن الزواج سوف يعطله عن تحقيق مشروعه. لعبت دورًا هاما فى حياة «هتلر» على الرغم من أنه كان حريصا على أن يبقيها بعيدا عن مسرح الأحداث، وخصص لها قصرا جبليا بعيدا عن العاصمة كان يزورها فيه. أصرت على أن تلتحق به بعد هزيمته فى الحرب، وسقوط أجزاء من العاصمة فى أيدى الأعداء، فقرر أن يكافئها على ذلك بالزواج منها رسميا. وفى أعقاب ذلك، انتحر الاثنان فجر يوم ٢٩ إبريل (نيسان) ١٩٤٥ ـ كان هتلر يشغف برسم اسكتشات لوجهها، من بينها الاسكتش المنشور أعلى هذا الكلام



الكنيسة التى بناها القمص غالى جدّ رياض بقريته



الأستاذ بشاى غالى والد رياض غالى. بالروب فى منزله الذى بناه فى دير تاسا. بريشه د. خلف طايع

وعندما عاد من إنجلترا عين مدرسا فى المدارس الثانوية المصرية. وتزوج من ابنة أحد الأعيان وظل يصعد ببطء، ولكن بثبات، سلم وظائف وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن).

وعندما بلغ الستين، فى نهاية عام ١٩٤٩، كان قد وصل إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه أمثاله، قبل أن يحالوا إلى المعاش ويتقاعدوا عن العمل، فأصبح مراقبا عاما لإحدى المناطق التعليمية فى الأقاليم. وهى مكانة يحصل الذين يشغلونها اليوم على درجة وكيل وزارة. وخلال تلك السنوات، كان قد استقل بأسرته وبنى لنفسه منزلا من دورين فى قرية «دير تاسا»، تاركا منزل العائلة لشقيقة الأكبر، الذى كان قد حل محل والدهما الراحل فى رعاية الكنيسة.

وفضلا عن ذلك، كان كفاح «بشاى أفندى غالى» فى معركة الحياة قد انتهى بأن تملك ٢٣ فدانا، ورزق بابن وحيد هو الذى عرفه الناس على نطاق واسع عندما قفز من بين صفوف الكومبارس إلى مقدمة المسرح الملكى، فعلموا آنذاك أن اسمه: «رياض أفندى بشاى غالى».

وكان محتما على «رياض» ـ الذى ولد بـ«ديرتاسا» فى ١٢ فبراير (شباط) ١٩١٨ ـ أن يغادر مسقط رأسه ليطوف مع أبيه بين مدن الأقاليم التى تنقَّل «بشاى أفندى» بين مدارسها الثانوية معلما للغة الإنجليزية والترجمة. إذ كانت المدارس الثانوية آنذاك قليلة العدد معروفة بالاسم، لا تنشأ إلا فى عواصم الأقاليم ومدنها الكبرى. وهكذا لم تتح له الفرصة لكى يقيم فى «دير تاسا» إلا لفترة قصيرة خلال الإجازات الصيفية، وتنزهت شخصيته بالتالى عن كثير من العيوب التى تبرز عادة فى سلوك الذين يتلقون تنشئتهم الاجتماعية الأولى فى مجتمعات ضيقة ومغلقة، خاصة إذا كانت ـ فوق ذلك ـ طائفية، كما كان حال قريته، مثل العاطفية والسذاجة والتزمُّت وضيق الأفق والارتياب فى الغرباء.

وإذا كان عدم الاستقرار فى «دير تاسا» قد أفقده بعض فضائل المجتمعات الزراعية كاحترام التقاليد والانصياع للضوابط الاجتماعية، وتقدير رأى الجماعة، فقد كسب فى المقابل خبرات أتاحها له تنقُّله بين مجتمعات متنوعة واحتكاكه بأنماط مختلفة من البشر، فتميز برشاقة اجتماعية مبكرة، وبقدرة على التعامل مع الناس والنفاذ إلى قلوبهم.

ولأن «رياض» كان ابنا ذكرا فى مجتمع يقدس «الذكورة»، وينتمى إلى أقلية دينية تسعى لإكثار نسلها لتتقوى به على ضعفها الاجتماعى، فقد كان طبيعيا أن يلقى الكثير من رعاية وتدليل أسرته، خاصة وأنه كان الابن الوحيد لوالديه اللذين؛ أنجباه فى عمر متقدم نسبيا. فقد كان الأب فى التاسعة والعشرين من عمره عندما رزق به، ولم يرزق الوالدان بعده بابن أو بنت سواه. فحق له أن يحتكر عواطفهما وأن يبتزها كذلك.

وهكذا، لم يكد ينهى دراسته الابتدائية وينتقل إلى المرحلة الثانوية، حتى بات والده حريصا على أن ينقله إلى المدرسة التى يعمل بها ليكون تحت رعايته المباشرة. وهو أمر لم يكن صعبا، ليس بسبب صلات الأب الوظيفية بالمسئولين فى سلك التعليم فحسب، بل لأن المدارس الثانوية لم تكن تزيد عادة على مدرسة واحدة فى عاصمة كل إقليم، فكان اجتماع الأب والابن بين جدرانها من طبائع الأمور فى أغلب الأحوال. ولم تكن مصادفة أن

يلتحق «رياض» بـ «المدرسة التوفيقية» دون مدارس القاهرة الأخرى، عندما انتقل الأب للعمل فيها فى منتصف الثلاثينيات.

ويبدو أن الأم كانت أقل حزمًا من الأب فى معاملته حتى إنها - كما ذكر زملاؤه فيما بعد - اشترت له وهو لايزال طالبًا بـ «المدرسة التوفيقية الثانوية» سيارة «ناش» حمراء اللون، كان يذهب بها إلى المدرسة ويستخدمها فى نزهاته وسهراته التى؛ كان يقضى الكثير منها فى «شارع عماد الدين» حيث المسارح والمراقص والحانات، وهو ما اعتبر تدليلاً زائدًا على الحد وتقدمًا فى طريق العبث بالقياس إلى من ينتمون لنفس طبقته فى جيله. والأرجح أن صلة «رياض» الحميمة بوالدته، كانت أهم أسباب نوبة الاكتئاب النفسى الحادة التى عاودته فى كهولته عندما ماتت فجأة فى صيف ١٩٧٦ إبان زيارة كانت تقوم بها له فى «لوس أنجلوس».

وعلى عكس الشائع عن أبناء المدرسين، فإن «رياض» لم يكن خلال دراسته الثانوية نموذجًا للطالب النجيب الذى يأخذ دراسته مأخذ الجد، أو يعنى بالتوفر على استذكار دروسه. والغالب أن المكانة المتميزة التى حازها بين أقرانه الطلاب بحكم أن أباه كان من بين أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة، وما لقيه من رعاية زملاء أبيه من المدرسين قد دفعته لمزيد من العبث، إذ كان من النوع الذى ينجح غالبًا فى الدور الثانى هذا إذا لم يبق للإعادة، وهو ما فعله فى عامين دراسيين خلال سنوات دراسته الثانوية الخمس. بل إنه وهو طالب بـ «المدرسة التوفيقية الثانوية» رسب فى علوم كثيرة كان من بينها «الترجمة» التى كان أبوه يدرسها له ولزملائه.

وفى عام ١٩٣٨ - وهو فى العشرين من عمره - أنهى دراسته الثانوية متأخرًا عامين عن زملائه، وجاء ذلك دليلاً على أنه تعرض لاختلال التوازن الناتج عن تدليل والديه له. لكن نجاحه فى الحصول على الشهادة التوجيهية التى تؤهله لدخول الجامعة - برغم ما تعرض له من عثرات - أثبت كذلك أن هذا التدليل لم يحل بين الوالدين وبين التدخل الضرورى لإصلاح شأنه عندما تعوج الأمور، فقد كانا حريصين على أن يكمل دراسته العالية. كما أثبت أيضًا أن تعثره فى الدراسة لم يكن يعود إلى نقص فى ذكائه، بل إلى زيادة رغبته فى العبث. والغالب أن وفرة ذكائه هى التى مكنته أخيرًا من إنهاء دراسته الثانوية بمجهود أقل بكثير مما يبذله أنداده للنجاح.

ومع أنه لم يكن شغوفًا بالمعرفة كقيمة فى حد ذاتها، فإنه لم يكن خالى الذهن عن المكانة الاجتماعية المتميزة التى أصبح خريجو الجامعات يشغلونها فى المجتمع المصرى، وخاصة بعد الاستقلال الذاتى الذى حصلت عليه مصر، وترتب عليه السعى لتمصير الوظائف وإحلال

١٩٣٢: شارع عماد الدين(!!) عندما كان شارعًا للفن واللهو تتوزع على جانبيه المسارح ودور السينما والبارات والملاهى الليلية التى انتقلت بعد ذلك إلى شارع الهرم





١٩٣٥: إعلان عن برنامج صالة بيا التى كان رياض غالى يستأجرها. البرنامج يجمع بين مسرحية كوميدية من فصل واحد، واسكتشات غنائية راقصة. والحفلات: ماتينيه مختلط، وآخر يقتصر على السيدات، والكاباريه إلى ما بعد منتصف الليل

المصريين محل الأجانب الذين يشغلون درجاتها العليا. ولعل هذا هو السبب الذى دفعه - بعد حصوله على الشهادة التوجيهية التى تؤهله لدخول الجامعة - لأن يطرح على والديه فكرة السفر إلى «إنجلترا» لإتمام تعليمه بـ«جامعة كامبردج».

لكن الاقتراح قوبل بمعارضة عاصفة، كانت متوقعة من الوالدين اللذين اعتبراه مشروعًا جنونيًا، ورفضا بقوة وعناد ضغوط الأقارب والمعارف الذين ساقهم «رياض» للدفاع عن وجهة نظره أمامهما. وكان منطق «رياض» - الذى ظنه مفحمًا - يقوم على أنه يتخذ من أبيه مثلاً أعلى، ويسعى للسير على الدرب الذى سار عليه. ولكن مبررات الوالدين للرفض كانت أقوى، ذلك أن احتمالات نشوب حرب عالمية ثانية - تصبح أوروبا ميدانًا لها - كانت قد تصاعدت بقوة خلال صيف ذلك العام، مما يجعل المشروع مغامرة غير مأمونة العواقب، قد تنتهى بأن يفقدا الصلة بابنهما الوحيد لسنوات لا يعرف أحد مداها، هذا إذا لم تنته - لا قدر الله - بفقده أو أسره، وهى مخاطر حقيقية كان كثيرون من المصريين قد تعرضوا لها إبان سنوات الحرب العالمية الأولى.

ومع أن «رياض» والمدافعين عن مشروعه من الوسطاء، قد اتخذوا من ضعف المجموع الكلى للدرجات التى حاز عليها فى الشهادة التوجيهية، أحد مبررات حماستهم لقبول مشروعه باستكمال دراسته الجامعية بالخارج، قائلين بأن هبوط مجموعه لن يؤهله للالتحاق بإحدى الكليات المرموقة فى «جامعة فؤاد الأول» - وهى الجامعة الوحيدة بمصر آنذاك - وأن السفر فى هذه الحالة هو الحل الوحيد أمامه. إلا أن الوالدين قد اتخذا من الحجة ذاتها مبررًا لدعم موقفهما ودليلاً على أنه ليس من النوع الذى يمكن الاطمئنان إلى اجتهاده، أو الثقة فى أنه سوف يكمل دراسته الجامعية إذا ترك دون رقابة، فى مجتمع يعج بالمغريات كالمجتمع الإنجليزى.

ولابد أن «بشاى أفندى» وزوجته قد اعتبرا معارضتهما للمشروع إلهامًا موفقًا، حين نشبت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩، وتعرض كثيرون من الطلاب المصريين الذين كانوا يدرسون فى الجامعات الإنجليزية لمتاعب فقدان الاتصال بالوطن، أو لعثرات أدت إلى قطع دراستهم الجامعية. لكن «رياض» لم يشاطرهما هذا الرأى، لأن ذلك الإلهام كان قد تحالف مع ضعف مجموع درجاته ليقذفا به إلى «كلية التجارة» بـ«جامعة فؤاد الأول»، التى لم تكن آنذاك كلية مرموقة، ولم تكن شهادتها مما يعد بمستقبل يمكن الاطمئنان إليه. بل إن البطالة كانت قد انتشرت بين خريجيها حتى فرضت نفسها على السينما المصرية، فاتخذها «كمال سليم» موضوعًا لفيلم؛ أصبح بعد ذلك من أشهر كلاسيكيات السينما العربية هو فيلم «العزيمة».

والحقيقة أن أصدقاء صباه لم يقصروا - بعد اكتشاف علاقته بالأميرة «فتحية» فى فضح عيوبه ورذائله لكنهم فى الأغلب الأعم - قرءوها بشكل متحيز. إلا أن الشواهد التالية قد أكدت أنهم لم يكونوا متحاملين عليه حين رصدوا عشقه المبكر للمظاهر، وادعاءه الأرستقراطية، وتظاهره بالغنى الفاحش. فكان قليل الاختلاط بأبناء الأفندية من زملائه التلاميذ، حريصًا على أن ينشئ علاقات صداقة حميمة

مع ذوى الحسب والنسب وأبناء الأرستقراطيين منهم.

وكان مما رصدوه فى كشف سيئات تلك المرحلة من عمره، أنانيته المفرطة التى دفعته لكى يستأثر لنفسه بالسيارة «الناش» الحمراء التى اشترتها له والدته. فكان يذهب بها إلى «المدرسة التوفيقية الثانوية» تاركًا أباه ـ الذى كان مدرسًا بالمدرسة ذاتها ـ يذهب إلى عمله ويعود منه إلى منزله فى المواصلات العامة. ومع أن احتمال المبالغة فى هذه القصة وارد، لأن الأب مدرس يرتبط بجدول معين لدروسه وليس ملزمًا بالذهاب إلى المدرسة فى نفس مواعيد الابن، إلا أنه ليس هناك ما يحول دون تصديق جوهرها، فالطفل الوحيد، يكون عادة مدللا، وبالتالى أنانيا.

وقد شغلت السيارة «الناش» الحمراء مؤرخى شبابه الأول. فذكروا بأنه كان يستغلها فى غشيان الملاهى والبارات ودور الدعارة فى شارعى «عماد الدين» و«كلوت بك»، حيث كان يصادق الأرتسيتات ـ أى فتيات الملاهى ـ ويجالسهن. كما أنه كان كثير الفرار من المدرسة، فلم يكن يقضى بها أكثر من ثلاثة أيام فى الأسبوع، أما باقى أيامه فكان يقضيها متجولاً بالسيارة فى شوارع القاهرة وضواحيها يتنقل بين حاناتها ومقاهيها، وأصبح من الوجوه التى تكثر من الظهور فى حى البغاء. وتعوَّد أن يتناول طعامه فى بار متوسط المستوى فى «شارع الفجالة» القريب من شارعى «عماد الدين» و«كلوت بك» هو «بار شطورة».

وفى واحدة من تلك الجولات رآه بعض أقربائه وهو يجالس الراقصة «سنية شوقى» ـ وكانت آنذاك راقصة نصف مشهورة ـ فى إحدى حانات «شارع عماد الدين»، فنقلوا الخبر



البرنسيسة فتحية وهى فى السادسة عام ١٩٣٦ حين كان رياض غالى على صلة بالراقصة سنية شوقى

إلى والده الذى؛ شكاه إلى ناظر «المدرسة التوفيقية»، ضائقًا من نشوزه ومعترفًا بعجزه عن السيطرة على جموحه، فاستدعاه الناظر وعنَّفه تعنيفًا شديدًا.

وكما أن شغفه المبكر بالعبث لم يمنعه من إتمام دراسته، برغم ما تعرضت له من عثرات، فإن اندفاعه المبكر فى عالم اللهو لم يطغ على الروح العملية، التى كانت أبرز سمات شخصيته. إذ برهن، بشواهد عديدة، على أنه ليس من ذلك النوع الشائع من العابثين، الذين يشدهم اللهو إلى حيث لا عودة من القاع، وتكشف عن ميل أصيل لاستثمار كل شىء ـ بما فى ذلك أوقات لهوه ـ ليحوله إلى نقود.

ومن دلائل ذلك، أنه كان لا يزال طالبًا بالمدرسة الثانوية، لا يتعدى عمره السابعة عشر حين فكر فى عام ١٩٣٥ ـ أن يتحول من مستهلك لملاهى «شارع عماد الدين» إلى مستثمر لها، يجمع بين اللهو والربح وليس الخسارة. وكانت ملاهى الشارع العتيد تطرح حفلات الماتينيه النهارية على من يريد من متعهدى الحفلات لكى يستغلوها لحسابهم. إذ كانت تنظم عادة للعائلات وتحتاج إلى مجهود لتسويقها. ففكر «رياض» فى أن يتقدم للعمل كـ «امبرزاريو» وأن ينافس المتعهدين المحترفين فى هذا المجال. وعرض الفكرة

الراقصة سنية شوقى.. كانت من ألمع راقصات الصف الثانى فى النوادى الليلية خلال الثلاثينيات والأربعينيات ولعبت أدوارًا ثانوية فى عدد من الأفلام





بيا عزالدين: ابنة شقيقة الراقصة المعروفة بديعة مصابنى،عملت معها. ثم استقلت عنها. قامت ببطولة أربعة أفلام سينمائية فى الأربعينيات وماتت فى حادث سيارة عام ١٩٥٢

على بعض أصدقائه ونجح فى إغرائهم على استئجار حفلات الماتينيه التى يقدمها «كازينو بباعز الدين». وأغراهم نجاحهم المحدود فى تلك التجربة الأولى فمضوا بعدئذ خطوات أخرى فى الاتجاه نفسه، واشتركوا - مع آخرين - فى تعهد معظم حفلات المسارح فى شارع عماد الدين.

ويبدو أن صعوبات من نقص الخبرة، وشدة المنافسة، قد حالت دون استمرار هذا النشاط، فخسر هو وشريكه كل ما حققاه من أرباح واختفيا من الشارع لفترة طويلة هربًا من الدائنين.

ومع أنه كان ينتمى إلى أسرة تشتغل بشئون الدين، إلا أنه لم يكن من المتشددين فى مسائل العقيدة. وقد ذكر بعض من عرفوه فى تلك السنوات، أنه كان يحضر مع بعض إخوانه الأقباط جلسات دينية إسلامية، بل إنه أخذ عهدًا على أحد المتصوفين من المسلمين. وهى واقعة أيدها «رياض» نفسه، إذ كتب - فى ذروة أزمة زواجه بالبرنسيسة «فتحية» - خطابًا لأحد أعضاء «مجلس البلاط» ذكر فيه، أنه «كان منذ نشأته محبًا للتعاليم الإسلامية .. حتى إنه كان يؤدى فرائض الصلوات الخمس مع زملائه المسلمين فى المدرسة، كما كان يعشق الكتب الإسلامية، وخاصة ما كان متعلقًا منها بالعبادات».

وإذا كان من الصعب تصديق رواية «رياض غالى» تلك بنصوصها، فإن هذا الزعم بحد ذاته يصلح مؤشرًا على شخصيته، فقد تنازل عن دينه المسيحى فى سبيل الزواج من الأميرة «فتحية» واعتنق الإسلام، ثم عاد إلى مسيحيته بعد ذلك حين انتفى الغرض من إشهار إسلامه، مما يؤكد أن مسائل العقيدة لم تكن مما يشغل باله أو يقلق ضميره، وأنه كان يتعامل معها - كما يتعامل مع غيرها - بروح عملية تحسب حساب الربح والخسارة واللذة والألم، بصرف النظر عن أى اعتبار آخر.

وهكذا لم يحل ما تلقاه من تدليل، بينه وبين الاحتفاظ بروحه العملية، التى ربما كانت جوهره أو سره. ولعله قد قضى ما تلا ذلك من سنوات عمره، يتدرب على المهارات اللازمة التى لا يستطيع بدونها أمثاله من الذرائعيين تحقيق أهدافهم العملية، والصعود إلى مدارج الرقى. فعلى عكس ما يتصور كثيرون، فإن الانتهازيين لا يصعدون بضربات الحظ وحدها، ولا يتألقون لمجرد أنهم يرغبون فى ذلك. فالانتهازية - شأنها شأن غيرها من أنماط السلوك الإنسانى - موهبة وتدريب، وفن وعمل!

وفيما بعد تذكرت واحدة من قريباته أنه اتصف طوال حياته بالكتمان الشديد. وقالت: إنه «منذ كان طفلاً صغيرًا وإلى أن أصبح طالبًا بكلية التجارة، وهو قليل الكلام بدرجة ملحوظة. وكان زملاؤه من أولاد العائلة يعودون آخر اليوم فيروون ما يقع لهم، وما يصادفهم، أما هو فلم

يكن يتكلم أبدًا». وعبرت عن دهشتها الشديدة لقدرته على الكتمان وذكائه في المناورة. ودللت على ذلك قائلة: إنها كتبت إليه - قبل الإعلان عن زواجه من «البرنسيسة فتحية» بوقت قصير رسالة، أشارت فيها إلى أن الأوان قد آن لكي يتزوج. وأن الأسرة قلقة لأنه لا يبدي اهتمامًا بهذا الأمر، بعد أن تجاوز الثلاثين. فرد عليها بخطاب قال فيه: إنها على حق، وسألها عما إذا كانت تعرف فتاة ترشحها له لكي يتزوجها. ولما أجابته بأن الفتيات اللواتي يصلحن زوجات له كثيرات، وأنهن تحت الطلب، طلب منها في رسالة تالية أن تبحث له عن زوجة تحجزها له حتى يعود.



كان «رياض غالي» باختصار مؤهلاً لكي يكون طبعة خاصة من النمط الانتهازي الذي جعل هدف حياته، هو الصعود إلى قمة الهرم الاجتماعي بصرف النظر عن الطرق التي تقوده إلى تلك القمة.

ومع أن هناك صفات شخصية وظروفًا خاصة، دفعته دفعًا إلى هذا الاختيار، فإن ذلك - بالطبع - لا يلغي تأثير الظروف العامة على اختياره. بل لعل هذه الظروف العامة هي التي هيأت المناخ لكي تعبر صفاته الشخصية والنفسية عن نفسها، بالشكل الذي اتخذته الحوادث فيما بعد، وربما لولاها لاتخذت الحوادث مسارًا آخر.

ومن البديهي، أن تفاعل الظروف العامة مع الظروف الخاصة الذي صنع شخصيته الذرائعية، لم يقتصر عليه وحده أو يتوقف عند قليلين من جيله. إذ الواقع أنه أنتج نمطًا اجتماعيًا مصريًا، لا يصعب علينا التعرف على ملامحه بين تضاريس الخريطة الاجتماعية والسياسية لعقد الثلاثينيات المصري، برغم تشابكها وتعقدها، لبروزه ووضوح صورته سواء في الشخصيات العامة الواقعية في مجالات متنوعة أم في الشخصيات الأدبية التي ابتكرها خيال استلهم الواقع. ولم يستطع أن يتجاهل الوجود الملموس لذلك النموذج الذرائعي.

وليس غريبًا أن أحدًا من الشهود الذين حرصوا على رواية الفصول المبكرة من سيرة «رياض غالي»، لم يتذكر واقعة واحدة تربط بينه وبين الأحداث العامة التي كانت مصر تفور بها في تلك السنوات. ربما لأن «رياض» كان مشغولاً بمحاسبة أصحاب المسارح على دخل الحفلات التي استأجرها منهم، بينما انشغل جيله بهموم الوطن ومشكلاته. وربما لأن الرواة قد انشغلوا في الغالب، بإضافة الملامح والرتوش التي تخلق صورة الفتى الشرير المرسومة سلفًا - وبأمر ملكي - والمنقولة غالبًا عن صورة الوغد التقليدي في أفلام السينما الذي تسهل له وسامة ملامحه، ومعسول ألفاظه ودفء نظراته؛ التسلل إلى قلب الفتاة الطيبة البريئة. فيستلب عفتها ويدفعها للتمرد على أسرتها الكريمة لتكتشف، في النهاية، أنه شرير لا هدف له إلا أموالها، وتعرف - بعد فوات الأوان - أنه يقودها للدمار. وهي صورة - بفرض صحتها - لا تقطع الصلة بينه وبين الأحداث العامة، خاصة حين يكون الفيلم من النوع التسجيلي الوثائقي، وحين لا تكون الأسرة من الأسر الكريمة فحسب، بل وأيضًا من الأسر المالكة التي تسوس وتحكم.



كلارك جيبل
ممثل أمريكي. ولد عام ١٩٠١. بدأ حياته بالتمثيل على المسرح، حيث لمع في دور الشرير الفاسق الذي يفتن النساء. انتقل إلى أداء الدور نفسه في السينما قبل أن يلمع في دور العاشق العصري. توفي عام ١٩٦١. في الصورة يبدو مع نجمة الثلاثينيات «كارول لومبارد»

أما وقد كان «رياض» مشغولاً عما كان يجرى فى مصر، من أحداث عامة فى منتصف الثلاثينيات، بجولات العبث التى أتاحتها له السيارة «الناش» الحمراء، فلا ينبغى أن يدهشنا أنه لم يشترك فى المظاهرات الطلابية العارمة التى جرت آنذاك احتجاجًا على معارضة «صموئيل هور» - وزير خارجية إنجلترا - فى إعادة العمل بدستور ١٩٢٣، فلم يلتق بالتالى بطالب «مدرسة النهضة الثانوية» الشهير «جمال عبد الناصر»، الذى كان بين الذين جرحوا فى تلك المظاهرات مع أنهما ولدا فى العام نفسه (١٩١٨) بل وكانت مدرستاهما تقعان فى حى واحد هو «حى شبرا»، والغالب أن «رياض» سمع هتافات «عبد الناصر» وهتافات زملائه بسقوط «هور ابن الثور» بينما كان يتناول غذاءه كالعادة بـ «بار شطورة» بـ «شارع الفجالة».

لكن ذلك لا يعطينا الحق أن نفترض أن كل الوشائج بينهما كانت - أو ظلت - مقطوعة، إذ الواقع أنهما كانا - برغم تناقض مواقفهما - ابنين لجيل واحد ولظرف اجتماعى متقارب، وحالتين غير متفردتين فى موقفيهما المتناقضين من الأحداث، وإذ كان كل منهما ينتمى إلى نمط مختلف من تلك الأنماط المتناقضة التى تخلقت خلال الأعوام العشرين الفاصلة؛ بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب الثانية، تعبيرًا عن استجابات متعددة لفئة اجتماعية واحدة تجاه واقع واحد.

ومع أن ثورة ١٩١٩ قد نشبت، و«رياض» لا يزال لحمًا طريًا لم يفطم بعد. إلا أنها أثرت فى حياته أبلغ الأثر، بما أحدثته من قلقلة فى أسس المجتمع التقليدى القديم، أدت إلى تغير كيفى فى أوضاع الجماعة الطائفية التى ينتمى إليها. فقد شارك الأقباط المصريون فى وقائع الثورة بفاعلية تعدت خطابة القسس من فوق منابر المساجد، واستضافة المشايخ للحديث فى هياكل الكنائس، إلى المشاركة فى القيادة السياسية للثورة، والتعرض لأحكام المحاكم العسكرية البريطانية بالإعدام والسجن مدى الحياة، وقيادة المظاهرات التى تحتج على الاحتلال، وتواجه بصدورها رصاصات جنوده. فأذاب ذلك كله، كثيرًا من الثلوج التى تراكمت بينهم وبين المصريين المسلمين، وانصهرت الجماعة المصرية فى بوتقة قومية واحدة، لمواجهة زعم المحتلين بأن استمرار احتلالهم ضرورى لحماية الأقلية القبطية من المذابح الطائفية. واتسع - نتيجة لذلك - نطاق الاعتراف الاجتماعى والسياسى، والدستورى بحقوق المواطنة للأقباط، وجاء انتخاب «مكرم عبيد» - القبطى، سكرتيرًا عامًا لحزب الأغلبية الشعبية «الوفد المصرى» - عام ١٩٢٧ - تعبيرًا عن هذا الانقلاب فى أوضاع الطائفة القبطية، التى كانت إحدى الجماعتين الأوليين اللتين ينتمى إليهما «رياض غالى».

ولم يقتصر أثر التخلخل الذى أحدثته ثورة ١٩١٩ فى أسس المجتمع



١٩٣٩: فاطمة رشدى فى مشهد من فيلم «العزيمة» الذى عالج قضية بطالة خريجى المدارس العليا، وخاصة مدرسة التجارة العليا، التى انضم رياض غالى إلى طلابها فى تلك السنة

التقليدى الذى كان قائمًا قبلها، على الاعتراف بحقوق المواطنة للأقباط. بل أكد كذلك مكانة «جماعة الأفندية» - وهى الجماعة الأولية الثانية التى كان «رياض غالى» ينتمى إليها - بعد الدور البارز الذى لعبته الشرائح الصغرى من الطبقة الوسطى المصرية فى أحداث الثورة، حتى إن الصحف البريطانية كانت تصفها بأنها «ثورة الأفندية».

وخلال شهور الثورة اللاهبة، نشط الأفندية - من طلاب المدارس والمحامين الشبان وصغار التجار والحرفيين، وحتى من ضباط الشرطة - فى تأجيج نيران الثورة، والحيلولة دون انطفاء شعلتها قبل أن تحقق هدفيها: الاستقلال والديمقراطية. فكانوا قادة الشوارع الذين ينظمون مبادرات جماهير المدن والريف، ويضعون الخطط للقيام بالمظاهرات، وتوزيع المنشورات والخطابة فى المساجد والمحافل، والدعوة للإضراب عن العمل، الذى وصل إلى ذروته غير المسبوقة بتنظيم إضراب للأفندية من موظفى الحكومة. ولم يتوقفوا عند تلك الأشكال السلمية للاحتجاج، بل وشكلوا مجموعات فدائية، شنت حرب مقاومة سرية ضد قوات الاحتلال، وكبار موظفيه.

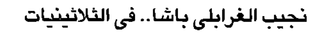
وحتى ذلك الحين، كان المجتمع المصرى، يخضع لهرم اجتماعى مغلق تسيطر على قمته بقايا من العناصر التركية المملوكية، التى تحتكر الثروة والسلطة منذ عصر سلاطين المماليك. وتتيه على المصريين بلونها الأبيض المشرب بحمرة، وتنظر إليهم باعتبارهم ملونين، فتتعامل باحتقار وزراية وبدرجة عالية من الاستعلاء العنصرى، مع أصحاب الأرض الأصليين من جماهير الفلاحين وأقنان الأرض؛ ممن كانوا يقبعون فى سفح ذلك الهرم.

ومع أن الأفندية كانوا الورثة التقليديون للدور الذى كان المعممون يلعبونه خلال العصر المملوكى، ككتاب فى الدواوين، ومساعدين لجباة الضرائب، ووسطاء بين المماليك والفلاحين، إلا أنهم كانوا يعاملون - بصفتهم مصريين - معاملة الفلاحين، ويخضعون لتلك العنصرية، التى لم يفلت منها، حتى هؤلاء الذين تمكنوا منهم - بأساليب شتى - من الصعود إلى المراتب العليا فى الجهاز الإدارى. واقتنوا الأراضى والضياع، وامتلكوا عشرات الآلاف من الأفدنة والجنيهات، من كبار ملاك الأراضى وكبار التجار المصريين، وبذلك اهتزت مكانتهم كطبقة وسطى. والأهم من ذلك، أن هذه المكانة ظلت ثابتة الاهتزاز داخل الهرم الاجتماعى المغلق، الذى يمنع الصعود بين مراتبه. ومع أنهم لم يكفوا عن حلم الصعود إلى قمة الهرم، إلا أن قدرهم المكتوب كان يفرض عليهم أن يعيشوا فى رعب السقوط إلى القاع.

وكان هذا الرعب من السقوط إلى القاع، من بين الأسباب التى دفعت بالأفندية إلى شراع الثورة، أملاً فى أن تتشقق الحواجز بين طبقات الهرم المغلق فيصعدوا درجات العلا. واحتجاجًا على استيلاء الأجانب على الوظائف العليا فى الجهاز الإدارى، والتمييز بينهم وبين المصريين فى الأجور، وفرص الترقية فى المراتب الوسطى والدنيا. أما أفندية التجار الوطنيين، فكانوا قد ضاقوا ذرعًا بمنافسة التجار الأجانب المشمولين بحماية الامتيازات الأجنبية.

فإذا ما خمدت الثورة واستقرت الأوضاع، وصدر الدستور، وأجريت


رئيس الوزراء سعد زغلول باشا وإلى يمينه وزير الحقانية - العدل - محمد نجيب الغرابلى أفندى


نجيب الغرابلى باشا.. فى الثلاثينيات



أول انتخابات عامة، فاز عدد كبير من هؤلاء الأفندية بأصوات الناخبين، ثم بمقاعد مجلس النواب، بينما لم يحصل بعض منافسيهم من الباشاوات ذوى الحسب والنسب والمال الوفير، على نسبة الحد الأدنى من الأصوات التى تكفل لهم استرداد التأمين النقدى الذى دفعوه لخوض المعركة الانتخابية.

وما إن بدأت مشاورات تشكيل الوزارة الدستورية الأولى، حتى فوجئ الملك «فؤاد» بأن من بين الذين اختارهم «سعد زغلول» زعيم الأغلبية البرلمانية المكلف بتشكيل الوزارة - ليكونوا من بين وزرائه، اثنين من الأفندية. فاعترض على ذلك قائلاً:

- إن العادة لم تجر على اختيار الأفندية وزراء. وإن اختيار من يحملون هذا اللقب المتواضع والشائع يزرى بمنصب الوزارة، ويقلل من هيبة الحكم.

لكن «سعد» أصر على ترشيحه، فاقترح الملك «فؤاد» عليه أن ينعم عليهما برتبة الباشوية قبل صدور مراسيم تشكيل الوزارة، حتى لا يضع توقيعه على مرسوم يضم ما يخالف الناموس الاجتماعى. لكن «سعد» - الذى كان مصرًا على تحطيم هذا الناموس - اعتذر عن قبول العرض الكريم، متمنيًا على جلالته أن تصدر المراسيم وهى تتضمن اللقب كما هو، على أن يتم الإنعام على الأفنديين بالباشوية فيما بعد.

وذلك ما كان.

وواحد من هذين الأفنديين كان قبطيًا، وهو «واصف بطرس غالى أفندى» الذى عين وزيرًا للخارجية. لكنه لم يكن القبطى الوحيد فى التشكيل الوزارى. فقد فوجئ «الملك فؤاد» بأن «سعد» قد اختار قبطيًا آخر، هو «مرقص حنا بك» وزيرًا للأشغال العمومية. فاعتبر ذلك خرقًا ثانيًا للناموس الاجتماعى، إذ جرت العادة على ألا يزيد نصيب الأقباط من الحقائب الوزارية على حقيبة واحدة. لكن «سعد» لم يقبل الاعتراض، وقال إنه اختار الوزيرين، باعتبارهما مصريين، وليس بصفتهما قبطيين، وإن الدستور ينص على أن «المصريين جميعًا لدى القانون سواء. وأنهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين». وذكره بأن الأعضاء الأقباط فى لجنة الدستور، رفضوا فكرة تخصيص نسبة للأقباط من مقاعد مجلس النواب تتوازى مع نسبتهم من عدد السكان، حتى عندما تعلل أصحاب الاقتراح، بأن هدفهم منه، هو أن يسحبوا من تحت أقدام المحتلين بساط الادعاء بأن وجودهم ضرورى لحماية الأقلية القبطية.

وهكذا بدا للجميع - بما فيهم «بشاى أفندى غالى» - أن عصر الأفندية السعيد قد بدأ، وأن زمن الأقباط المواطنين قد هل، وأن الحواجز الحديدية التى تفصل بين الطبقات والطوائف داخل الهرم الاجتماعى المصرى قد تحطمت، وأن الطريق إلى قمة الهرم قد أصبحت مفتوحة أمام الجميع، يتسابقون للوصول إلى قمته، بمواهبهم وجهدهم. لا يتقوى أحدهم على الآخر بأرومته الشريفة، أو يخطف فرصته لأنه أعلى حسبًا أو أشرف نسبًا أو أنقى دماء، أو لأنه رجل والآخر امرأة، أو مسلم والآخر قبطى ولا تقيد أقدام أحد فوارق الجنس أو اللون أو الدين.

أما الحقيقة التى كشفتها السنوات

مرقص حنا بك:
وزير ومحام مصرى. ولد عام ١٨٧٢. تعلم القانون بمصر وباريس. اشتغل بالقضاء قبل أن يتفرغ للمحاماه. كان فى طليعة الأقباط الذين انضموا للحركة الوطنية فى الحزب الوطنى برئاسة مصطفى كامل، ثم فى حزب الوفد مع سعد زغلول. اعتقله الإنجليز عام ١٩٢٢. كان نقيبا للمحامين أكثر من مرَّة تولى وزارة الأشغال فى أول وزارة يشكلها سعد زغلول عام ١٩٢٤. ثم وزارة المالية (١٩٢٦) والخارجية (١٩٢٧). توفى عام ١٩٣٤ عن ٦٢ عاما

التالية، فهى أن تلك الفواصل كانت لا تزال قائمة. وإن أصابتها شروخ أتاحت لبخار الحلم المحبوس والمكبوت أن يطوف بسماوات الوطن.

كانت الثورة، لأسباب شتى، قد توقفت فى منتصف الطريق، عن زحفها نحو أهدافها. فلم تحقق سوى نصف استقلال ونصف ديمقراطية. وفى حين كان الذين شاركوا فيها - ومن بينهم الأفندية - يظنون أن فى استطاعتهم مواصلة الزحف لاستكمال ما تبقى من الاستقلال والديمقراطية، إذا بهم يكتشفون أن كل ما يستطيعون هو الدفاع عن نصف الاستقلال، ونصف الديمقراطية، اللذين لم يرضوا بهما، بعد أن هبت الزوابع فكادت تحولهما إلى ربع استقلال، ولا ديمقراطية.

وكان «رياض غالى» لا يزال تلميذًا بالمدارس الابتدائية، حين بدأ - عام ١٩٢٤ - مسلسل الانقلابات الدستورية، الذى أجهض ثمار ثورة ١٩١٩، وانتهى بخروج الأفندية من تحت عباءتها الفضفاضة. وقد بدأت أولى حلقات هذا المسلسل عام ١٩٢٥، فى أعقاب إقالة حكومة «سعد زغلول» الأولى والأخيرة، لرفضها المطالب البريطانية تعويضًا عن دم القائد البريطانى للجيش المصرى الذى قتلته مجموعة من الثوار. وما كاد الدستور يعود عام ١٩٢٧، حتى عطله «محمد محمود» فى العام التالى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وما كاد يعود مرة أخرى عام ١٩٢٩، حتى قاد «إسماعيل صدقى» - عام ١٩٣٠ - انقلابًا حقيقيًا، لم يكتف - هذه المرة - بتعطيل الدستور، بل ألغاه نهائيًا، ليستبدل به دستورا آخر، يجعل الملك - لا الأمة - مصدر كل السلطات.

ومع دكتاتورية «صدقى»، جاءت سنوات الكساد العالمى الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٤) التى تدهورت خلالها أسعار المحاصيل، وركدت التجارة، وشاعت أنباء التفليسات، وضاقت سبل الرزق، وتفشت البطالة بين خريجى المدارس العليا. حتى اضطر «محمد أفندى حنفى» - حسين صدقى - بطل فيلم «العزيمة»، إلى العمل خادمًا فى محل تجارى، مع أنه من خريجى «مدرسة التجارة العليا». فشاع الرعب بين صفوف «الأفندية»، خشية أن تنقلهم الأزمة من جدول المستورين إلى جدول المفضوحين بالفقر.

وهكذا استماتت المستورون - تحت لواء «حزب الوفد» - فى مقاومة دكتاتورية «صدقى» التى اقترنت بالكساد. لكن الدكتاتور القارح، وجَّه ضرباته بتخطيط محكم. فاستخدم الأزمة الاقتصادية لحصار تلك الشرائح من برجوازية المدن وأعيان الريف، التى كانت تحشد الجماهير الشعبية فى معركة النضال ضد دكتاتوريته، وتتخذ من «حزب الوفد المصرى» قائدًا لها. فحين رد الوفد على الانقلاب بدعوة المصريين للتوقف عن دفع الضرائب العامة، إعلانًا عن عدم شرعية الانقلاب الذى قاده «صدقى»، واستجاب مئات من عمد الريف للدعوة التى وجهتها إليهم قادة الوفد بالاستقالة من مناصبهم، على نحو كاد يشل جهاز الإدارة فى الريف، لم يتراجع «صدقى» بل واصل الهجوم، واستخدم سلطة الإدارة فى توقيع الحجز الإدارى على ممتلكات أعيان الريف وتجار المدن، ثم بيعها جبريًا لتسديد ما عليهم من ديون عقارية، أو ما تخلفوا عن سداده من ضرائب. وأحال العمد المستقيلين إلى محاكم إدارية حكمت عليهم بدفع غرامات مالية باهظة. بينما طالت قوانينه الاستثنائية



واصف أفندى بطرس غالى:
وزير ومحام مصرى. ابن بطرس غالى باشا وزير الخارجية فى عهد الثورة العرابية ورئيس الوزراء الذى اغتيل عام ١٩٠٩، بسبب موافقته على مدّ امتياز شركة قناة السويس ولد بالقاهرة عام ١٨٧٨ ودرس الحقوق بفرنسا، وتزوج من فرنسية ثم عاد إلى مصر ليعمل فى القصر الخديوى ثم بالمحاماة. كتب فى الأدب وترجم مختارات من الشعر العربى للفرنسية ونشر مقالات فى الصحف المصرية. كان أول قبطى يضمه سعد زغلول إلى الوفد المصرى عند تشكيله عام ١٩١٨ ثم اختاره وزيرا للخارجية فى وزارته عام ١٩٢٤، وتولى المنصب نفسه ثلاث مرات بعد ذلك فى وزارات مصطفى النحاس أعوام ١٩٢٨ و١٩٣٠ و١٩٣٦ و١٩٣٧. أمضى سنوات الحرب العالمية الثانية فى فرنسا، ثم عاد بعدها إلى مصر ليعمل بالمحاماه. عين عضوا فى مجلس الشيوخ عام ١٩٥٠ وممثلا لمصر فى مجلس إدارة شركة قناة السويس. توفى وهو فى الثمانين فى ١٠ يناير ١٩٥٨



جمال عبدالناصر «الشاب»

وقبضته الباطشة حريات وأرزاق الشرائح الصغرى من الطبقة الوسطى، الذين كانوا - كالعادة - وقود المقاومة. فأغلق المدارس والكليات والمعاهد، وفصل عشرات من الطلاب فصلاً نهائيًا، وقاوم المظاهرات بالرصاص الحى، وفرض على الموظفين عدم الاشتغال بالسياسة، وعطل عشرات الصحف.

وفيما بعد، أثبتت أسلحة الدكتاتور القارح فعاليتها: انفض كثيرون من أعيان الريف، وكبار ومتوسطى تجار المدن عن الوفد. الذى تعرض لانقسام جديد، خرجت معه أغلبية الهيئة الوفدية عن قيادته. فبدأت تلك القيادة تميل إلى المهادنة، وتبحث عن حلول وسط. وعندما دعت السيدة «روزاليوسف» - الصحفية الوفدية الكبيرة - زعيم الوفد «مصطفى النحاس» إلى مواصلة المقاومة، ضد وزارة «توفيق نسيم»، التى أعقبت وزارات الانقلاب، قال لها «النحاس»:

- إنتى عايزة «محمد محمود» و«صدقى» يرجعوا، إحنا تعبنا ياست!

مع أن سياسة المهادنة التى اتبعتها قيادة «حزب الوفد»، قد أوقفت - إلى حد ما - زحف المنسحبين من أعيان الريف وكبار تجار المدن من بين صفوفه، إلا أنها فتحت - فى الوقت نفسه - الباب واسعًا أمام خروج الشرائح الصغرى من الطبقة الوسطى من تحت عباءته. فاستقلت عن رؤاه، وانتقلت إلى صف المنافسين - أو المعادين له - بعد أن أحبطت سياسة المهادنة كل أحلامهم بالخلاص.



إسماعيل صدقى

وكان ذلك أقسى تطور اعترى الجماعة المصرية فى تلك السنوات المريرة. فقد خسر «الوفد» الأفندية، وخسره الأفندية، وكانت الخسارة - على الجانبين - فادحة.

تلك هى السنوات التى بدأت - أو برزت - خلالها، تنظيمات البرجوازيين الصغار على خريطة السياسة المصرية والعربية. وعرفت أثناءها الأمة أحزابًا وجمعيات مثل «مصر الفتاة» و«الإخوان المسلمين» و«الكتائب» و«البعث» و«القومى السورى»، ما لبث معظمها أن تحول من تنظيمات قطرية، إلى أحزاب قومية، تبشر بإحياء المجد التليد الذى اندثر، وتدعو إلى البعث الدينى أو القومى أو إلى مزيج بينهما. وتلوح برايات الفرعونية والفينيقية والعروبية والإسلامية والمسيحية. ويتصدر قيادتها أفندية ممن تلقوا تعليمًا مدنيًا فى الجامعات المحلية، أو استكملوا دراساتهم فى الجامعات الأوروبية، وتأثروا إلى حد كبير، بذلك الصعود المفاجئ للفاشية الإيطالية والنازية الألمانية، التى أسسها وقادها، ومنحها القوة للصعود، شبان فى مثل أعمارهم، ينتمون إلى ذات الشرائح الاجتماعية .. وكانت الهزيمة التى لقيتها البلدان أثناء الحرب الأولى وما بعدها، هى التى ألهمتهم شعارات الدعوة إلى إعادة المجد الرومانى القديم، والحفاظ على نقاء الجنس الآرى المتفوق. كما كان انهيار أحلام الاستقلال والديمقراطية والوحدة التى رفعت الثورة العربية الكبرى راياتها فى المشرق العربى، ورفعت ثورة ١٩١٩ أعلامها فى مصر، هى التى دفعت الأفندية العرب لليأس من الحاضر والهروب من يوتوبيا المستقبل إلى يوتوبيا الماضى.

ومن سوء الحظ، أن ذلك الحاضر الذى أدار هذا القسم من الأفندية العرب ظهورهم له، كان حاضر العصر

الليبرالى، بكل راياته من الديمقراطية إلى العلمانية، ومن حرية العقيدة إلى المساواة فى حقوق المواطنة، بصرف النظر عن اختلاف الدين أو النوع أو العنصر.

أما النمط الأكثر شيوعًا، والأكثر خطورة، الذى ولده اليأس من الرهان على ذلك الحاضر، فهو النمط الانتهازى، الذى اختار أن ينفض يده من كل انتماء لشىء خارج ذاته، بعد أن ساد الإحساس بأن الكل باطل .. وقبض ريح، وحصاد هشيم.

ولأن «رياض غالى»، كان فى تلك السنوات - بين منتصف الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات - طالبًا فى المدارس الثانوية، ثم فى الجامعة، فإن العثور عليه فى الخريطة - السياسية والفكرية لذلك الزمان - المزدحمة بالأفندية من أمثاله - ليس مستحيلاً، إذا استعنا بالتطورات التالية من حياته، لإضاءة مناطقها المعتمة.

ومن المؤكد أن البحث عنه فى المنطقة التى انسحب إليها اثنان من زملائه وأبناء جيله، هما «مأمون رضوان» - أحد أفندية رواية «نجيب محفوظ» الشهيرة «القاهرة الجديدة» - و«عبد المنعم شوكت» - من أفندية «السكرية» - هو عبث لا طائل من ورائه - ليس لأن كليهما كان طالبًا بكلية الآداب. بينما كان «رياض» طالبًا بكلية التجارة. ولكن لأنه «قبطى» بينما كانا كلاهما عضوين فى «الإخوان المسلمين»، من المؤمنين بأن الإسلام عقيدة وعبادة ووطن وجنسية، ودين ودولة، ومصحف وسيف، والهاتفين: «القرآن دستورنا، والرسول زعيمنا، والموت فى سبيل الله أحلى أمانينا».

وهو هتاف لابد أنه قد أقلقه إلى حد ما، وأحبط الآمال التى أشعلت الثورة جذوتها فى نفوس الأقباط، بأن زمنهم السعيد قد هل. فإذا بشعارات المساواة فى حقوق المواطنة تتراجع، وإذا بأعلام العصر الليبرالى تنتكس، وإذا بصحف الانقلابيين الذين ألغوا الدستور، تشهر بـ «الوفد» لأنه يضم أقباطًا بين زعمائه، وتدعو المسلمين للانفضاض عنه.

ولا يبدو أن «رياض» كان مؤهلاً - بتكوينه النفسى وظروفه الشخصية - لكى ينسحب إلى المنطقة الحمراء، التى انسحب إليها «على طه» و«أحمد شوكت» - وهما من أفندية «القاهرة الجديدة» و«السكرية» كذلك - مع أن كثيرين من أفندية الأقباط، كانوا قد انسحبوا إلى تلك المنطقة، وتوهموا - مثلهما - بأن النضال لتطبيق الطبعة الستالينية من الشعارات الماركسية هو مرفأ أشواقهم العليا إلى عالم مثالى يتساوى فيه البشر، وينعمون بالعدل والحرية والكرامة، وآمنوا - مثلهما - بأن مستقبل البشرية يكمن خلف جبال الأورال.

وسوف تكشف التطورات اللاحقة من سيرة «رياض غالى» الفاجعة، أنه اختار من خريطة «أفندية الثلاثينيات»، تلك المنطقة التى انسحب إليها، من أفندية «القاهرة الجديدة» «محجوب عبد الدائم»، ومن أفندية «السكرية»، «رضوان ياسين عبد الجواد». وأنه رفع مثلهما شعار: طظ لكل شىء، أو بمعنى آخر: ليسقط كل شىء، معلنًا بذلك استهانته بدستورى ١٩٢٣ و١٩٣٠، واحتقاره لكل قيمة وكل مبدأ وكل معنى. فهو يؤمن بفلسفة جمعها من نخالات الفلسفات التى شاعت فى جيله، بعد أن فسرّها بما يوافق هواه، تقوم على التحرر من كل شىء: من القيم والمثل والعقائد والمبادئ، ومن التراث الاجتماعى عامة، غايته هى اللذة



رياض غالى

١٩٤٢: السيدة زينب الوكيل حرم زعيم الوفد ورئيس الوزراء مصطفى النحاس فى طريقها لحضور جلسة افتتاح البرلمان.. كان تصاعد نفوذها السياسى أحد أسباب انشقاق سكرتيره العام مكرم عبيد



والقوة بأيسر السبل والوسائل، وهو يعيش فى الدنيا بافتراض أنه ليس فيها دين ولا أخلاق ولا عواطف، لأن ذاته - وحدها - هى؛ وثنه المعبود، وهدفه السامى الوحيد هو إشباع غرائزه الأولية بأوفر قدر يستطيعه من الطعام الجيد، والشراب الجيد، وفورات الجنس، ولذائذ السلطة وشهوة التسلط.

ومع أن الثلاثة كانوا - على الأرجح - يجلسون فى «بار شطورة» بينما كان بقية زملائهم - على اختلاف مواقفهم - يتظاهرون دفاعًا عن الدستور، ويهتفون بسقوط «هور ابن الثور». فإن انتهازيتهم وذرائعيتهم لم تكن بلا تأثير على مجريات الحوادث التى جاءت بعد ذلك. وإذا كان «جمال عبد الناصر» قد شكل - فيما بعد - تنظيم «الضباط الأحرار»، من رموز لكل فئات الأفندية الذين غادروا عباءة «الوفد» فى تلك السنوات. فليس من حقنا أن نفترض أنه قد تجاهل تمثيل الجالسين فى «بار شطورة». وإذا كنا لا نجد توقيع «رياض غالى» على العريضة التى قدمها الضباط الأحرار إلى الملك «فاروق» يطلبون إليه فيها التنازل عن العرش، فلأن «رياض» كان قد وقع عليها بإمضائه قبل ذلك التاريخ بأكثر من عامين، وفى اللحظة نفسها، وبالقلم نفسه، الذى وقع به وثيقة زواجه من «البرنسيسة فتحية».

7

قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بقليل - وكان «رياض» لا يزال طالبًا بكلية التجارة - أضاف إلى تجاربه فى مجال الاستثمار خبرة جديدة، استفاد منها بعد ذلك استفادة مهمة، هى القدرة على توظيف عواطفه الإنسانية.

وكان قد دخل مستشفى «بابا يانو» - وهو مستشفى يونانى - ليجرى عملية استئصال الزائدة الدودية. وفى فترة النقاهة، وبينما كان يسير يومًا فى أحد ممرات المستشفى فوجئ بسيدة شقراء لا تخلو من جمال برغم تجاوزها سن الشباب، تندفع نحوه لتعانقه وهى تصرخ:

- ولدى .. ولدى

وكانت السيدة - وهى «المسز كاوازوى» زوجة السكرتير الثانى بالمفوضية اليابانية بالقاهرة - روسية الأصل، قد سبق لها الزواج من رجل قتل فى الحرب العالمية الأولى، بعد أن رزقت منه بولد مات - وهو شاب - فى إيران، ثم تزوجت بعد ذلك من الدبلوماسى اليابانى الذى صحبها معه إلى القاهرة حين نقل إليها ضمن بعثة بلاده الدبلوماسية.

ولأن «رياض» - كما فسَّرت له الأمر فيما بعد - كان يشبه إلى درجة كبيرة ابنها الذى قتل فى إيران. فقد توهمت حين رأته، أنه هو، وقد بعث من جديد، وأن المصادفة التى قادتها إلى المستشفى لكى تجرى به بعض الفحوص الطبية، كانت إلهامًا خفيًا ساقتها به المقادير لكى تلقاه.

ومع أن سيدة - فى مثل ظروفها - كانت تعانى نفسيًا بشكل يضفى على شخصيتها طابعًا هيستيريًا، إلا أن «رياض» لم يضق بها ولم يعتبرها مصدر إزعاج له، بل جلس إلى جوارها، يحدثها ويلاطفها حتى أصبحا صديقين. ولإدراكه المبكر بأهمية علاقة من هذا النوع، فإنه لم يقطع صلته بها بعد مغادرتهما المستشفى، بل حرص على أن يضفى على علاقتهما طابعًا

أسريًا. فقدمها إلى أسرته، وقدمته بدورها إلى زوجها، الذى رحب به، واحترم مشاعر الأمومة التى تكنها له زوجته، وعن طريقهما تعرف إلى الوزير اليابانى المفوض بالقاهرة، الذى أعجب بذكائه وأمر بإضافة اسمه إلى قائمة الضيوف الدائمين، الذين تدعوهم المفوضية إلى حفلات الاستقبال ومآدب الطعام، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وقد فسر بعض الذين سمعوا بأنباء هذه العلاقة الأمر، بأنه كان حبًا عنيفًا. بل قالوا: إن مشروعًا للزواج، كان يتم التخطيط له بين الاثنين، لكن اليقين يعوز ذلك التفسير. إذ كانت السيدة «كاوازوى» قد تجاوزت الأربعين من عمرها آنذاك، وكانت متزوجة بالفعل، فضلاً عن أنها كانت قد طلبت من الأب والأم أن يسمحا لها بتبنى «رياض» رسميًا، لكنهما - بالطبع - اعتذرا.

ومن المؤكد أن علاقة «رياض» بهذه السيدة، قد أثرت فى حياته تأثيرًا بالغ الأهمية. فقد لفتت نظره إلى المزايا الاجتماعية والمادية والشخصية التى تتحقق لمن يشتغلون بالعمل الدبلوماسى، الذى وجد نفسه قريبًا من مجتمعاته بفضل صلته بزوجة السكرتير الثانى لسفارة اليابان، مما دفعه - فيما بعد - للسعى لكى يعمل فى هذا المجال.

ثم إن هذه العلاقة كانت تدعيمًا لنشاطه العملى، ولابد أنها كانت من بين العوامل التى فتحت أمامه أبوابًا لإشباع غرائزه الاستثمارية. كان من بين ما عرف منها، أن «رياض» قد شغل نفسه، خلال سنوات الحرب - وهو طالب بالجامعة - بالتجارة فى السوق السوداء. حتى قيل إن رصيده فى البنوك قد ارتفع فى نهاية سنوات الحرب إلى ٥٠ ألف جنيه مصرى، وهى ثروة هائلة بمقاييس ذلك الزمان.

ومن الثمار الاقتصادية التى جناها «رياض» من علاقته بالدبلوماسية الشقراء شراؤه لثلاث سيارات كانت المفوضية اليابانية تمتلكها. وهى من طراز «بويك» و«كريسلر» و«شيفروليه» بثمن بخس للغاية هو ١٣٠٠ جنيه مصرى للسيارات الثلاث. وكان المبرر المعلن لانخفاض السعر، هو أن المفوضية اضطرت لتصفية أعمالها بسرعة شديدة بعد دخول اليابان الحرب، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين «القاهرة» و«طوكيو»، فلم تستطع أن تحصل على سعر أفضل، ولم تجد مشتريًا سوى «رياض غالى».

ولم تمكث إحدى هذه السيارات، وهى السيارة «البويك ليموزين» طويلاً فى حيازة «رياض غالى»، فقد باعها بعد أسابيع قليلة من شرائه لها، إلى «مصطفى النحاس باشا» رئيس الوزراء، الذى خصصها لاستعمال زوجته السيدة «زينب الوكيل».

وبعد شهور أخرى قليلة، وفى صيف ١٩٤٢، أنهى «رياض غالى» دراسته فى كلية التجارة، ليجد طريقه ميسرا للعمل بـ«وزارة الخارجية». وبعد عام واحد حصل على علاوتين استثنائيتين وهو ما أثار دهشة وحسد زملائه الذين فسروا التعيين والترقية، بعلاقة والده الوثيقة بـ«حزب الوفد».

لكن «مكرم عبيد باشا» - سكرتير عام حزب الوفد، الذى انشق عليه، آنذاك، وتزعم حملة فضح هائلة لزعيمه «مصطفى النحاس باشا» - ربط بين التعيين والعلاوة، وبين الفساد والمحسوبية والرشوة، التى كانت معارضته لها جميعا، سببًا لفصله من



مكرم عبيد باشا: مؤلف الكتاب الأسود

الوفد، لتتزايد بعد ذلك، مما اضطره لجمع عدد كبير من الوقائع التى تثبت اتهاماته للنحاس - سجلها فى عريضة رفعها إلى الديوان الملكى، وطبعها فى كتاب عرف باسم «الكتاب الأسود فى العهد الأسود».

وبعد إقالة وزارة «مصطفى النحاس» عام ١٩٤٤ واختيار «مكرم عبيد» وزيرا للمالية فى الوزارة التى خلفتها، أضاف إلى ما نشره فى «الكتاب الأسود» من وقائع الفساد والرشوة، وقائع أخرى نشرها على صفحات جريدة «الكتلة» - التى كان يشرف على تحريرها - كان من بينها اتهام «رياض غالى» بتقديم السيارة «البويك ليموزين»، رشوة لرئيس الوزراء.

وفى هذا السياق ذكر «مكرم عبيد» - بجريدة «الكتلة» - فى ٨ و٩ و١٠ فبراير (شباط) ١٩٤٥ - أن «رياض» قد باع السيارة إلى «النحاس» بثمن بخس للغاية، لا يتناسب مع قيمتها، فى الوقت الذى كانت فيه أسعار السيارات قد ارتفعت بسبب ظروف الحرب. ودلل على ذلك بأن السيارة لم تبق طويلا مع «النحاس» إذ باعها - بعد شهور قليلة فى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٢ - إلى «زكى بك الشناوى» بمبلغ ١٠٩٥ جنيها.

ويضيف «مكرم عبيد» أن البائع المتساهل بعيد النظر «رياض أفندى غالى» قد حصل على فارق الثمن من ميزانية الدولة، فى صورة ثلاث مكافآت سخية. فقد تعين هو نفسه موظفا من الدرجة السادسة بوزارة الخارجية، وتعين ابن شقيقه «إسحق أفندى غالى» عمدة فى قريته الكائنة بمديرية أسيوط، وترقى والده «بشاى أفندى غالى» من وظيفة مدرس بالدرجة الخامسة إلى وظيفة مفتش بالدرجة الرابعة بوزارة المعارف العمومية.



١٩٣٦: الدكتور كساما وزير اليابان المفوض فى مصر تعرف إلى رياض غالى عن طريق السكرتير الثانى للسفارة وزوجته، وأمر بإضافة اسمه إلى قائمة الضيوف الدائمين

وقد استفز «رياض» عندما وجد اسمه مذكورا على صفحات «الكتلة»، وكانت تلك - كما ذكرت إحدى قريباته فيما بعد - واحدة من المرات القليلة التى ثار فيها ثورة عارمة، دفعته للسعى لمقابلة «مكرم عبيد» حيث شرح له الموضوع متبرئًا من تهمة رشوة «النحاس» مقابل الحصول على العلاوتين، مشيرًا إلى خطأ وقعت فيه، صحيفة «الكتله» التى صححته بعد ذلك قائلة، إن إسحاق غالى ليس ابن شفيق رياض غالى ولكن ابن عمه.

لكن أهم الآثار التى تركتها فى نفسه، علاقته بـ «المسز كاوازوى»، أنها أعطته خبرة خاصة فى معاملة السيدات المتقدمات فى السن، ممن يغلب عليهن الطابع الهيستيرى بسبب تعقد ظروف حياتهن. وهو ما مكنه فيما بعد، من النفاذ بسهولة إلى «الملكة نازلى»، التى كانت - حين تعرف إليها - تمر فى مرحلة من العمر شبيهة بما كانت تمر به السيدة «كاوازوى».

وبصرف النظر عن مدى صحة العلاقة بين بيعه للسيارة إلى «النحاس باشا» والعلاوتين اللتين حصل عليهما، فإن نشر الواقعة على صفحات «الكتلة» قد منحه شرفًا لا يريده. هو عضويته فى حزب الوفد، وحسبه على حكومة «مصطفى النحاس» المعروفة بحكومة ٤ فبراير (شباط)، فما إن أقيلت هذه الحكومة فى ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٤ حتى تقرر نقل «رياض غالى» من القاهرة، حيث كان يعمل بالديوان العام لوزارة الخارجية، إلى قنصلية مصر بالكونغو. وقد برر هذا النقل، بأنه محاولة لإبعاده عن مجال نشاطه النسائى، الذى اتسع، بحيث شاع عنه أنه «دون جوان» من الدرجة الأولى،

السعدى على أثر فتح باب التبرع لهذا | إيضاح . فأعدنا الاشارة إلى | جواب !

٣ — . . ثم أليس صحيحاً أن رفعة النحاس باشا حينما اشترى سيارته الخاصة الثانية من رياض افندي غالي ـ في مقابل ثمن رخيص جداً لا يتناسب مع قيمتها ـ قد أضاف إلي المقابل المذكور ثلاث مكافآت سخية ـ على حساب الدولة ـ للبائع (المتساهل) بعيد النظر « ا » فعينه هو فى الدرجة السادسة بوزارة الخارجية .. «ب» وعين شقيقه اسحق افندي غالي عمدة فى قريته الكائنة بمديرية أسيوط .. « ح » ثم رقي والدهما بشاى افندي غالى من وظيفة مدرس بالدرجة الخامسة إلى وظيفة مفتش بالمعارف في الدرجة الرابعة . . ؟ ؟

. . والعهد ليس ببعيد بما نشرناه منذ أيام عن قصة اتجار رفعة النحاس باشا وصاحبة العصمة السيدة حرمه فى السيارات

. . تلك القصة المسلسلة ذات الفصول الثلاثة التى بدأت بشراء السيارة موضوع سؤال اليوم من رياض افندى غالى بثمن رخيص، ثم بيعها بعد ذلك إلى الثري المعروف زكى بك الشناوى بمبلغ ١٠٩٥ جنيها

واليوم يرى القراء المكافآت الثلاث السخية التى كافأ بها صاحب المقام الرفيع بائع السيارة .. وأخاه، ووالده !

مكرم عبيد يتهم رياض غالى على صفحات «الكتلة» برشوة النحاس

لاهم له إلا الاعتناء بهندامه ورقصاته، وهو ما لم تنظر إليه وزارة الخارجية بارتياح .. لكن الأرجح أنها كانت مجرد ذريعة شكلية لاضطهاد «رياض» سياسيًا، باعتباره من محاسيب الوفد. وهو التبرير الذى ذكره والده فيما بعد، فى حديث صحفى.

ولا جدال فى أن جانبًا كبيرًا من أحلام «رياض غالى»، قد أجهض بهذا النقل. ففى «الكونغو» لم يكن المجال متسعًا أمامه لممارسة هواياته التى يشغف بها: لم تكن هناك نساء من النوع الذى يفضله، ولا فرصة للتجارة، ولا لتكوين علاقات اجتماعية مؤثرة. وكان طبيعيًا أن يثور «رياض» وأن يتصاعد غضبه إلى حد الرهان بوظيفته فى وزارة الخارجية؛ التى لم تكن هدفًا فى حد ذاتها، بل كانت مجرد وسيلة لكى يطير فى أنحاء الدنيا، لا لكى يضيع فى أحراش «الكونغو».

وهكذا غادر مقر وظيفته فى الكونغو، دون إذن من رؤسائه، وعاد إلى القاهرة، وقد عزم على ألا يعود مرة أخرى إلى الأحراش. فإما أن ينجح فى تغيير مكان عمله، أو أن يتفرغ للتجارة.

وكانت حجته البيروقراطية للعودة من مقر عمله، وللإلحاح فى طلب نقله: أن جو الكونغو يضر بصحته، وأنه لا يستطيع احتماله.

وبعد مجهود استغرق بعض الوقت نجح فى إقناع الوزارة بأن تنقله للعمل بالقنصلية المصرية بمارسيليا. حيث عين أمينًا للمحفوظات بدرجة سكرتير ثان. وكان ذلك فى عام ١٩٤٦.

ولم يكن قد مضى على وصوله إلى «مارسيليا» سوى أسابيع قليلة، حين غادرت الملكة «نازلى» والأميرتان «فائقة» و«فتحية»، ميناء الإسكندرية - فى الساعة الخامسة من عصر يوم الأحد ٣ يونيو (حزيران) - ١٩٤٦ على ظهر الباخرة السويسرية «أندريه لوبون» فى طريقهن إلى أوروبا. وبعد حوالى خمسة أيام، وفجر يوم الجمعة ٥ يوليو (تموز) ١٩٤٦ وصلت الباخرة إلى «مارسيليا»، لتجد الملكة الوالدة «رياض غالى» فى استقبالها.

وكانت تلك هى البداية الرسمية للمأساة.

الفصــل الثــانـى

عُقـد التكوين ومصادفــاته





8

عندما التقت صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» لأول مــرة مع «رياض أفندى غالى» على أحد أرصفة «ميناء مارسيليا» الفرنسى، كان الستار قد رفع عن الفصل الرابع من قصة حياتها العاصفة، بينما كان العقد الخامس من عمرها قد انتصف.

ولعل أحدًا ممن كانوا فى وداع الملكة والأميرتين على رصيف ميناء الإسكندرية فى ذلك اليوم القائظ من شهر يوليو (تموز) ١٩٤٦ ـ لم يتخيل يومها أنها ترحل بلا عودة. ولم يتوقع أن تكون النظرة التى ألقتها على المدينة، آخر نظرة إلى أرض البلد الذى جلست على عرشه سبعة وعشرين عامًا، سلطانة ثم ملكة، ثم ملكة أم، وأنه لن يقدر لها أن تعود إليه أو أن تدفن فى ثراه.

وربما لم يلفت «رياض أفندى غالى» بمظهره الأنيق، نظر «البرنسيسة فتحية» التى كانت ـ آنذاك ـ فتاة مراهقة، لم تكمل ـ بعد ـ عامها الخامس عشر. ولعل أحدًا ممن حضروا هذا اللقاء العابر من مرافقى صاحبة الجلالة الملكة، لم يتخيل يومها أن هذا اللقاء الذى تم بالمصادفة المحضة سيكون



السلطانة نازلى فى العشرينيات بعد
سنوات قليلة من زواجها بالسلطان فؤاد

بداية لقصة قدر لها فيما بعد أن تكون مصدر تعاسة بلا حدود، لكل أطرافها.

فى ذلك الزمان، كانت «الملكة نازلى» تستقبل فصلاً جديدًا حزينًا من عمرها فقبل أسابيع من وصولها إلى مارسيليا، كانت قد فقدت زوجها الثانى «أحمد حسنين باشا» فى حادث سيارة، لعب فيه الحظ السيئ دور البطولة، فانتهى الفصل السعيد الوحيد فى حياتها المليئة بالأكدار، وآن لها أن تستقبل خريف العمر، وحيدة بكل معنى الكلمة. فغادرت القاهرة، هاربة من قيظ الصيف وجحيم الحزن ونيران العيون المتلصصة التى حاصرتها فحرمتها من التعزى عنه، إلى أوروبا، لتعالج آلام الكلى التى كانت تعاودها بين الحين والآخر، ولتغرق فى مياهها المعدنية أحزانها على الحبيب الذى رحل وخوفها من الخريف الذى زحف.



سليمان باشا الفرنساوى

ولو أن أحدًا تنبه آنذاك، لأدرك أن سفر الملكة «نازلى» إلى أوروبا - بعد سبع سنوات حرمت خلالها من زيارتها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية - كان عبورًا لآخر الحواجز التى كانت تحول دون تعبيرها عن شخصيتها الحقيقية، متحررة من أثقال التاريخ، وقيود التقاليد، وأشواك التاج الذى تضعه فوق رأسها. فقبل عشر سنوات مات سجانها وزوجها الأول الملك «أحمد فؤاد» الذى كان يكبح اندفاعها بقوة السلطان وجبروت الملك وقبل شهور مات مروضها وزوجها الثانى «أحمد حسنين باشا» الذى كان يشدها إليه بحبال من حرير الحب فيلجم جموحها .

أما وقد أتيح لها - فضلاً عن ذلك - أن تغادر المحيط الاجتماعى الذى كان يطبق على أنفاسها بأسواره، فإن أحدًا أو شيئًا، لم يعد قادرًا على أن يحول بينها وبين أن تنطلق لتعبر عن نفسها، وتغادر المسرح الملكى لتظهر فوق خشبة المسارح العامة على حقيقتها: صعلوكة تضع فوق رأسها تاجًا تحبه، لكنها ترفض الالتزام بالقيود التى يفرضها عليها، وامرأة هيستيرية تندفع بحماقة وراء مشاعرها إلى حد الاستهانة بكل العواقب، وتجمح بعنف إلى حد الاستهتار بكل التقاليد.

وحين اكتملت القصة فصولاً، ألقت خاتمتها الأضواء على بدايتها التى كانت ستائر النسيان قد أسدلت عليها.

اتصلت البداية بالنهاية، فبدا وكأن كل شىء منطقى تمامًا، وفى مكانه الطبيعى بالضبط. وتأكد أن كل الروافد كانت تتجمع منذ قديم الأزل، لتصنع نهر الرجال والنساء على النحو الذى أصبحوا عليه، ولكى يتخلق عنها ذلك الذى كان لابد وأن يحدث، بحيث يصعب أن نختار نقطة نقول عندها: من هنا بدأت المأساة.

ولعل مصادفة اللقاء الأول بين «نازلى» و«رياض» تبدو أكثر منطقية من تلك المصادفة التى حولت الكنيسة إلى ضاحية فى قرية، وقذفت بابن «دير تاسا» إلى شواطئ «مارسيليا»، فى هذا الوقت بالذات، أو تلك التى قضت بأن تصبح «نازلى هانم صبرى» حفيدة الكولونيل «انتلم سيف» والشيخ «أحمد سعيد سرت» - قاضى قضاة «جدة»، - زوجة للسلطان «أحمد فؤاد الأول»، الذى تولى سلطنة مصر بالمصادفة المحضة.

أما المؤكد؛ فهو أن هذه المصادفات جميعها قد أسهمت فى تخليق ذلك الكائن العصابى، الهيستيرى المندفع، الذى تختلط فى عروقه الدماء التركية والمصرية والفرنسية، واليونانية، الذى كان مقدرًا له أن يدق واحدًا من آخر المسامير فى نعش النظام الملكى فى مصر.

ولعل أقدم خيط نستطيع أن نمسك به، من خيوط القصة يعود إلى أحد أيام عام ١٨١٩، حين وصل إلى «ميناء الإسكندرية» فى طريقه إلى «طهران» - عاصمة «إيران» - ضابط فرنسى متقاعد اسمه «أوكتاف جوزيف انتلم سيف».

ومع أن «الكولونيل سيف» - وهو الاسم الذى كان يعرف به إلى ذلك الحين - لم يكن قد تجاوز عامه الثانى والثلاثين - إلا أن سوء الحظ، كان قد ترصَّد حياته العسكرية، فانقطعت قبل أن يصل إلى سن الثلاثين، حين تقرر تسريحه مع آلاف من الضباط والجنود الفرنسيين، الذين حاربوا تحت قيادة الإمبراطور «نابليون بونابرت» فى أعقاب هزيمته، وعودة «لويس الثامن

عشر» - للمرة الثانية - إلى عرش فرنسا عام ١٨١٥ م.

وهكذا عاد «الكولونيل سيف» إلى مسقط رأسه فى «ليون»، ليمضى السنوات الأربع التالية، فى «سهل جرونل» القريب منها، يساعد والده - الذى كان يعمل فى زراعة وتجارة وطحن الغلال - ولكن من دون حماسة. فقد كان يتميز منذ يفاعته، بقوة بدنية لفتت نظر أنداده، الذين لقبوه - لهذا السبب - باسم «التركى»، بل ولفتت نظره - هو نفسه - إلى أنه لم يخلق للزرع والقلع، بل للحرب والضرب. فما كاد يبلغ السابعة عشر من عمره، حتى غادر مسقط رأسه ليلتحق بالجيش الفرنسى الذى كان يشتبك فى تلك السنوات، فى معارك لا يهدأ لها غبار مع الجيوش الأوروبية.

وعلى امتداد الأعوام العشرة التى تلت ذلك، تنقل «سيف» بين فروع الجيش الفرنسى: بحارًا فى الأسطول وجنديًا فى طابور الخيالة السادس، ومعلمًا للمدفعية وضابطًا للمراسلة، وعضوًا فى هيئة أركان حرب المارشال «جروشى» أثناء حروب المائة يوم. وخلالها اشترك فى عدد كبير من المعارك البحرية والبرية، فأصيب بطعنة فى ذراعه فى واقعة «الطرف الأغر»، بين الأسطولين الفرنسى والإنجليزى (١٨٠٥م)، وقتل حصانه من تحته مرتين: مرة فى معركة الراين (١٨٠٩م) ومرة أخرى فى واقعة برلين (١٨١٤م). أصابه فى الأولى عيار نارى وثلاث طعنات بالسيف، وقع على إثرها أسيرًا فى يد العدو لمدة عامين، ونجا - بأعجوبة - فى الثانية.

وكان «سيف» قد وصل إلى رتبة الرائد عام ١٨١٤ م، حين أدركت الهزيمة قائده المظفر «نابليون بونابرت» فى ربيع تلك السنة. فاضطر للتنازل عن العرش، وغادر فرنسا إلى جزيرة «ألبا». لكنه لم يحتمل الإقامة فى منفاه، إلا سبعة أشهر، فر بعدها إلى باريس ليستعيد العرش، ويعيد الإمبراطورية، فكان «سيف» بين ضباطه وجنوده الذين جددوا له الولاء، وبدلا من أن يقبضوا عليه - كما أمرهم بذلك رؤساؤهم - انضموا إلى صفوفه، وحاربوا تحت لوائه، قبل أن تلحقهم وتلحقه هزيمة «ووترلو» المريرة. فيعود «نابليون» إلى منفى آخر فى جزيرة «سانت هيلانة»، وتقع فرنسا تحت أقدام مليون جندى أجنبى احتلوا معظمها، ويفقد «الرائد سيف» عمله فى الجيش، قبل أن يحصل على رتبة الكولونيل (العميد) التى كان «نابليون» قد وعده بترقيته إليها.

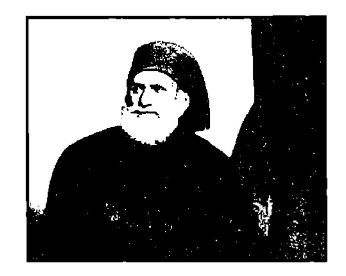
ومع أن أصدقاء طفولته فى «ليون» - الذين لم يكونوا قد نسوا بعد صديقهم الذى لقبوه بالتركى - قد منحوه رتبة «الكولونيل» إلا أن ذلك لم يعوضه عن إحساسه العميق بالأسى، بعد أن أجهضت - قبل الأوان - أحلامه فى مستقبل عسكرى مرموق. ومع أنه شغل نفسه خلال السنوات الأربع التالية بالعمل - مع والده - فى الزراعة والتجارة، إلا أن إحساسه بأنه لا يعرف مهنة غير الحرب، أو يتقن عملاً غير العسكرية، كان يضغط على أعصابه. لذلك واصل باهتمام البحث عن عقد عمل فى أحد الجيوش الأجنبية. ولما كان مستحيلاً أن يقبل جيش أوروبى توظيف ضابط ينتمى إلى الذين حاربوا تحت راية عدوهم اللدود الجنرال «نابليون»، فقد اتجه بتفكيره نحو الشرق. وعزم على التوجه إلى «إيران» التى كانت حكومتها قد شرعت فى إصلاح جيوشها، وتنظيمها على النمط

تمثال «الكولونيل سيف» أو «سليمان باشا الفرنساوى»، ظل قائمًا حتى عام ١٩٥٨ فى الميدان الذى كان يحمل اسمه، إلى أن استبدل به تمثال للاقتصادى المصرى «طلعت حرب» وتغير اسم الميدان إلى اسم صاحب التمثال الجديد، بعد أن اعتبرته ثورة يوليو من آثار العهد الذى كان يوصف أيامها بـ «العهد البائد»





سليمان باشا الفرنساوى مع كبرى بناته أمينة



«محمد على باشا الكبير» مؤسس الأسرة العلوية جمع ـ من دون قصد ـ بين ابنة «سليمان باشا الفرنساوى» وابن قاضى مكة

الأوروبى. وعندما طلب من أحد أصدقائه وهو «الكونت دى سيجور» ـ أن يكتب له خطاب تقدمة إلى المسئولين فى حكومة إيران، نصحه بالذهاب إلى مصر، حيث توجد فرصة للعمل فى جيشها.

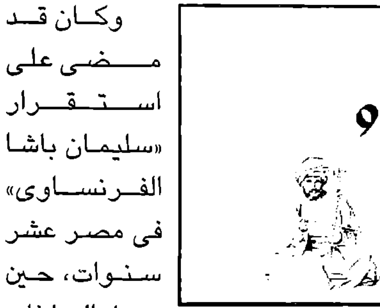
فى تلك السنوات، كان والى مصر «محمد على باشا» قد ضاق ذرعًا بتمرد الجنود المرتزقة، الذين كانوا الأساس الذى يقوم عليه الجيش المصرى قبل ولايته، وخلال السنوات الأولى منها. إذ كانوا يمتنعون عن القتال إلا إذا زاد من نفقتهم، ولا يكفون عن النزول إلى شوارع المدينة لينهبوا الأسواق كلما تأخرت مرتباتهم. فما كاد يقضى على القوة العسكرية للمماليك فى أعقاب «مذبحة القلعة» الشهيرة عام ١٨١١م، حتى شرع فى تأسيس جيش عصرى على الطريقة الأوروبية، يقوم على التجنيد الإجبارى، وينظم طبقًا لفنون الحرب الحديثة، ليستغنى به عن فيالق الجنود المرتزقة من الأكراد والألبان والأرناءوط والدلاة وغيرهم من أخلاط القوميات التى؛ تتكون منها السلطنة العثمانية. ولم تكن الخطوة الأولى فى المشروع قد بدأت بعد، حين وصل «الكولونيل سيف» إلى الإسكندرية، وقابل الوالى، الذى تعاقد معه على العمل فى جيشه. وبذلك لم يكمل رحلته إلى «طهران».

وأثبت الكولونيل «سيف» أنه أهل لثقة باشا مصر، وأن السنوات التى قضاها محاربًا فى الجيش الإمبراطورى لم تذهب عبثًا. وكشف عن أن الجندية بالنسبة له ليست مهنة، ولكنها هواية، فبعد شهور من وصوله إلى مصر، قضاها فى الإشراف على خطوط إمدادات الجيش المصرى فى صحراء سيناء ـ إبان المرحلة الأخيرة من الحرب فى شبه الجزيرة العربية ـ استدعاه «محمد على» وكلفه بإنشاء أول كلية عسكرية مصرية فى «أسوان» لإعداد الفوج الأول من الضباط الذين سينيط بهم تأسيس الجيش المصرى طبقًا للنظام الأوروبى.

ونجح «الكولونيل سيف» فى مهمته بعد مجهود شاق، استغرق سنوات، وكاد يفقده حياته أكثر من مرة، بسبب جهل تلاميذه أو ضيقهم بالنظام العسكرى الصارم، الذى أراد أن يطوعهم للقبول به. وما كاد ينتهى من هذه المهمة، حتى انتقل إلى القوات المحاربة، حيث التحق بهيئة أركان حرب «إبراهيم باشا» ـ ابن الوالى وقائد جيوشه ـ وشارك فى الحروب التى خاضها فى «شبه جزيرة المورة» وفى «الشام»، وفى «تركيا». وأصبح واليًا على «ولاية صيدا»، وظل يترقى إلى أن أصبح قائدًا عامًا للجيش المصرى. واحتفظ بهذه المكانة فى عهود الولاة الثلاثة، الذين خلفوا «محمد على» إلى أن توفى فى عام ١٨٦٠ م، وهو فى الثالثة والسبعين من عمره.

وخلال تلك الأعوام الأربعين، حصل «الكولونيل سيف» على لقب «بك» ثم على لقب «باشا». وفتنه سحر الشرق، فقرر الإقامة بمصر بشكل دائم. ولما كان قد نشأ فى مناخ الثورة الفرنسية المتساهل عمومًا فى قضايا العقيدة، فإنه لم يتردد فى أن يترك مسيحيته الاسمية، التى لم يقم بطقس من طقوس عبادتها، ليتزوج من فتاة مسلمة. ولم يجد صعوبة فى اختيار الاسم الذى يطلقه على طبعته المسلمة. فقد اختار اسمًا قريبًا من اسمه المسيحى، عاش بعد ذلك طويلا، إذ لا يزال المصريون يطلقونه على الميدان الذى كان تمثاله يتوسطه، مع أن التمثال نفسه قد نقل من الميدان ـ عام

١٩٥٨ - واستبدل به تمثال لرائد الاقتصاد المصرى «طلعت حرب»، إلا أن الميدان لا يزال يعرف برغم ذلك باسم «سليمان باشا الفرنساوى».



وكان قد مضى على استقرار «سليمان باشا الفرنساوى» فى مصر عشر سنوات، حين وصل إليها ذات يوم من عام ١٨٢٩م، أحد رجال الدين الأتراك هو القاضى «أحمد سعيد سيرت بك» فى طريقه من «إستانبول» - عاصمة السلطنة العثمانية - إلى «مكة» التى عين قاضيًا لقضاتها.

ولأن قاضى «مكة» الجديد، كان قد سبق له العمل كقاض لقضاة مصر، قبل نقله إلى «إستانبول». كما كان قد ورث عن أبيه إقطاعات فى مديريتى «جرجا» - «سوهاج الآن» - و«أسيوط» فقد توقف فى القاهرة لكى ينهى صرف مستحقاته فى تلك الإقطاعات. ولما علم «محمد على باشا» بذلك أصر على أن يستضيفه فى قصره، ليس فقط لأنه أحد كبار مشايخ الإسلام، ذوى الكلمة النافذة فى «إستانبول»، ولكن أيضًا لأنه كان - أثناء الفترة التى عمل بها بمصر - من أصدقائه.

وخلال الشهور التى قضاها «أحمد سعيد سيرت بك» فى قصر الوالى، لفت أصغر أبنائه «محمد شريف» - الذى كان فى الخامسة من عمره آنذاك - نظر «محمد على» بذكائه، فاقترح على والده أن يتركه فى مصر، ليدرس فى مدرسة خاصة، كان قد أنشأها لتعليم أبنائه وأحفاده. فقبل الأب، وغادر مصر إلى مقر منصبه الجديد فى «مكة» ليموت بعد شهور، تاركًا ابنه الأصغر وديعة بين يدى صديقه والى مصر.

وهكذا نشأ «محمد شريف باشا» مع أنجال الوالى وأحفاده. فالتحق معهم بـ «مدرسة الخانكة العسكرية»، وقضى بها عدة سنوات قبل أن ينتقل إلى «مدرسة السوارى» بالجيزة، فيدرس بها لمدة عامين، ليلفت ذكاؤه وجلده على الدروس نظر «سليمان الفرنساوى»، فيرشحه للسفر إلى أوروبا للدراسة، ويضيف اسمه إلى «بعثة الأنجال» التى ضمت أربعة من أبناء وأحفاد «محمد على» ضمن ٧٠ من الطلاب، أوفدهم الباشا إلى «فرنسا» ليدرسوا العلوم العسكرية والمدنية.

وفى عام ١٨٤٩م، يعود «محمد شريف» من فرنسا، بعد ست سنوات قضاها هناك، وحصل فى أثنائها على رتبة ملازم ثان، والتحق بمدرسة أركان الحرب الفرنسية، وانتظم فى إحدى فصائل الجيش الفرنسى.

وكانت الأحوال فى مصر، قد تغيرت، خلال السنوات التى قضاها فى فرنسا: عزلت دول أوروبا «محمد على» الكبير عن العرش وخلفه ابنه «إبراهيم»، لكنه مات بعد شهور، ليتولى الحكم بعده أخوه «عباس باشا الأول». فيفتتح عهده المظلم بإغلاق المدارس والمصانع واستدعاء البعثات التعليمية من أوروبا.

وهكذا عاد «شريف» إلى مصر ليجد الركود يحط على كل شىء فيها. ومع أنه كان حسن الحظ، لأنه أنهى دراسته قبل صدور قرار الوالى بإلغاء البعثة، ولأن أستاذه «سليمان باشا الفرنساوى» قد اختاره ياورًا له، فأمن بذلك شر البطالة التى لحقت غيره من أعضاء البعثات، إلا أنه ضاق بالفراغ الذى يحيط به، فاستقال من منصبه المرموق، وغادر مصر كلها إلى «إستانبول» حيث كان صديقه وزميله



توفيقة هانم الابنة الثانية للسيد محمد شريف باشا الكبير، ووالدة الملكة نازلى، كما كانت تبدو فى شرخ شبابها



محمد على باشا الكبير.. وخلفه ابنه إبراهيم باشا.. وسليمان باشا الفرنساوى يستعرضان الجيش المصرى الجديد (لوحة للفنان «هيملى»)

فى البعثة الأمير «عبد الحليم» يقيم، ليقضى بها - فى صحبته - عامًا يعود فى نهايته إلى مصر مرة أخرى، وقد وجد عملاً جديد هو إدارة أملاك صديقه الأمير.

وتتحسن الأحوال بعد عام، فيموت «عباس» ويتولى الأمير «محمد سعيد باشا» الحكم، فيقرب إليه «شريف» ويعينه ياورًا له، ورئيسًا لحرسه الخصوصى.

وفى عام ١٨٥٦ م - وهو فى الثلاثين من عمره - يتزوج «شريف» من «نازلى» ابنة أستاذه «سليمان باشا الفرنساوى» ويعيش معها فى القصر الذى لاتزال تشغله حتى الآن وزارة الداخلية المصرية بـ «شارع الشيخ ريحان». وفى العام التالى يمنحه الوالى - «محمد سعيد» - لقب الباشوية، ويعهد إليه بنظارة - أى وزارة - الخارجية. فيكون ذلك هو بداية دوره السياسى البارز، الذى استمر حتى وفاته - وهو فى الثانية والستين من عمره - عام ١٨٨٧ م. وخلال الأعوام الثلاثين التى اشتغل فيها بالسياسة تنقل «محمد شريف باشا» بين وزارات الداخلية والخارجية، وتولى نظارة النظار - أى رئاسة الوزراء - فى المرحلة الأولى من الثورة العرابية، وتولى المنصب ذاته فى أعقاب هزيمة الثورة، واحتلال الجيوش البريطانية لمصر.

وأثمر الزواج بين «نازلى» ابنة «سليمان باشا الفرنساوى» و«محمد شريف باشا» - ابن قاضى قضاة مكة - ثلاثة أبناء، كان أكبرهم هو «محمد شريف باشا» الذى حمل اسم أبيه، وعرف بعد ذلك باسم «شريف باشا الصغير»، وتلته ابنتان، هما «توفيقة هانم» و«كلسون هانم».

وقد قدر لأولى هاتين الفتاتين وهى



«توفيقة هانم» أن تتزوج من شاب تنتمى أسرته، إلى أصول رومية بحر متوسطية، هو «عبد الرحيم صبرى باشا» .. فقد عرف جده باسم «إبراهيم المورة لى» نسبة إلى «شبه جزيرة المورة» في جنوب «اليونان» التى هاجر منها إلى مصر، حيث توطن بها، أما أبوه «حسين صبرى باشا» فقد ظل يتدرج فى سلك الإدارة المصرية، حتى وصل إلى منصب المحافظ، لعدة أقاليم، كان من بينها «مديرية قنا» التى شغف أثناء عمله بها، بالتصوف، فأصبح من مريدى ضريح قطب التصوف «الشيخ عبد الرحيم القنائى»، وأطلق اسمه على سبيل التبرك على ابنه «عبد الرحيم».

وكان منطقيا أن تفتح الوظائف العامة أبوابها على مصراعيها أمام «محمد عبد الرحيم صبرى» بمجرد انتهائه من دراسته. وشاء حظه الحسن، أن الخديو «عباس حلمى الثانى» ما كاد يجلس على العرش عام ١٨٩٢ م، حتى قرر استبدال رجال الحاشية الذين ورثهم عن أبيه «الخديو توفيق» بآخرين يكونون أقل ولاء للإنجليز، وأكثر شبابا، فاختاره ضمن فريق الحاشية الجديد. ومع أن المنصب الذى اختير له - أحد معاونين ثلاثة للتشريفات - كان متواضعا، إلا أنه كان يبشر بمستقبل مرموق، فكان من بين

محمد شريف باشا:

جد الملكة نازلى، سياسى مصرى. ولد عام ١٨٢٦. تعلم فى مصر ودرس العلوم العسكرية فى فرنسا، والتحق بخدمه الجيش الفرنسى. عاد إلى مصر فعمل ياورا لسليمان باشا الفرنساوى وظل يترقى فى السلك العسكرى حتى رقى إلى رتبة فريق. تولى عام ١٨٦٧ رئاسة المجلس المخصوص وعام ١٨٧٥ رئاسة مجلس شورى النواب، وكان أول رئيس لمجلس النظار (الوزراء) عند انشائه عام ١٩٧٩. تولى رئاسة مجلس النظار للمرة الثانية عام ١٨٨١ بطلب من الثوار العرابيين وشارك فى صياغة مشروع دستور ١٨٨٢ إلى أن اختلف مع الثوار على بعض مواده فاستقال، وعاد إلى منصبه بعد إجهاض الثورة، لكنه استقال لرفضه قبول نصيحة بريطانيا لمصر عام ١٨٨٤ بإخلاء السودان. توفى عام ١٨٨٧ عن ٦١ عاما



عبدالرحيم صبرى باشا: والد الملكة نازلى

الأسباب التى يسرت له، مصاهرة «محمد شريف باشا» - ابن «محمد على الكبير» بالتبنى - والذى كان قد جمع بين نظارة النظار ووزارتى الداخلية والخارجية، أربع مرات - فتزوج من ابنته الكبرى «توفيقة هانم».

ولابد أن هذه المصاهرة، قد يسرت له بعد ذلك، الصعود السريع فى سلك المناصب الإدارية العليا، حتى وصل إلى أقصى ما يصل إليه أمثاله فى جيله، فأصبح مديرا - أى محافظًا - لمحافظتى «المنوفية» و«القاهرة» وحصل على رتبة الباشوية.

والحقيقة أن الرجل لم يكن يخلو مز المواهب، سواء فى العمل الإدارى، أ فى النشاط الاستثمارى، الذى شغف به، فنجح فى إدارة الثروة التى ورثه عن أبيه، بعد أن أضاف إليها إدارة مـ ورثته زوجته «توفيقة هانم» عن أبيها وكانت تقدر وحدها بخمسة آلاف فداز غير العقارات والمجوهرات - وقد عرف كواحد من أشهر الزراع المصريين وواحد من قليلين منهم ارتادوا - مبكرا طريق زراعة المحاصيل غير التقليدية كالزهور التى كان شغوفا بها، وأنشـ لاستزراعها والتجارة فيها، حديقة





الملكة نازلى فى الثانية عشرة من عمرها.. وشقيقها حسين صبرى حين كان محافظا للإسكندرية

مترامية الأطراف فى محافظة المنوفية، كانت مثار إعجاب وتقدير الأجانب.

وأثبت - فضلا عن ذلك - قدرة فائقة على تحمل مخاطر الاستثمار فى الأوراق المالية، وفى التصدير، فاستطاع أن يعبر المأزق الذى وقع فيه، إبان الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٠٧م. وأن يسترد مركزه المالى.

وعلى عكس كثيرين من أصدقائه وأنداده - ومنهم «عدلى يكن» و«سعد زغلول» و«عبدالخالق ثروت» و«حسين رشدى» و«إسماعيل صدقى» - الذين كان يمضى سهراته معهم فى «الكلوب الخديوى» - فقد ظل «عبدالرحيم صبرى» بعيدا عن دائرة المرشحين لتولى المناصب الوزارية ولم يتول الوزارة إلا قبل أيام قليلة من زفاف ابنته «نازلى» إلى السلطان «أحمد فؤاد»، وتمهيدا لإعلان هذا الزواج، إذ عينه السلطان وزيرا للزراعة فى أولى الحكومات الإدارية، التى شكلت أثناء ثورة ١٩١٩، وهى وزارة «محمد سعيد باشا» الثانية. لكنه لم يمكث فى هذا المنصب سوى ستة شهور. فقد استقالت الوزارة - التى شكلت فى ٢٠ مايو (آيار) ١٩١٩ - فى ٢٠ نوفمبر (تشرين الثانى) من العام نفسه - واستثناء من القاعدة العامة، التى تقضى بأن يفقد الوزير لقب «صاحب المعالى» عند خروجه من الوزارة، فقد ظل يحمل اللقب طول حياته؛ بعد أن منحه الملك وساما يتيح له الحق فى أن يحتفظ باللقب ويعامل بروتوكوليا باعتباره فى درجة وزير حالى.

ولم يعد «عبدالرحيم باشا صبرى» إلى المناصب الوزارية، إلا بعد عشر سنوات، حين اختاره «عدلى يكن باشا» - فى ٣ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٢٩ - وزيرا للمواصلات فى وزارته الانتقالية التى لم تعش سوى أربعة شهور. ولم يعش الباشا نفسه بعدها سوى سبعة شهور أخرى، إذ توفى فى أغسطس (آب) ١٩٣٠.

ولأن أسرة «عبدالرحيم باشا صبرى» كانت قد تخلقت عبر تزاوج جمع بين روافد يونانية وتركية وفرنسية، وأخيرا مصرية، فقد كان منطقيا أن يلقى ذلك بظلاله الكثيفة على تنشئة الأبناء، إذ كان جدهم لأمهم «محمد شريف باشا» - كما وصفه «بلنت» - «تركيا متفرنجا طيب العنصر والأخلاق، لا يخلو من شيء من الغطرسة واحتقار الفلاحين، وهما صفتان شائعتان فى الطبقة التى ينتمى إليها»، لذلك كان يعرف بين عوام المصريين باسم «شريف باشا الفرنساوى» إشارة إلى تفرنجه وإلى مصاهرته لـ«الكولونيل سيف». وكان

من أثر ذلك، أن الطابع الفرنسى قد غلب على تنشئة جدتهم لأمهم، كما غلب على تربية أمهم «توفيقه هانم».

ومع أن الأسرة، كانت نموذجا لآلاف الأسر التى نشأت - فى البداية - عبر تزاوج مختلط بين المصريين والأتراك، أو بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين، ثم أخذت صلتها بروافدها الأجنبية تضعف تدريجيا فى الجيل الثانى، إلى أن انقطعت نهائيا فى الجيل الثالث، فقد ظلت الأصول والتأثيرات الأجنبية بارزة نسبيا فى أسرة «عبدالرحيم صبرى باشا»، التى لم تكن «المصرية» أحد روافدها، فضلا عن أن الجدة «نازلى» - كريمة «سليمان باشا الفرنساوى» - قد عاشت أطول مما كان متوقعا، فلم تمت إلا بعد أن جلست حفيدتها وسميتها «نازلى» على عرش السلطنة.

وكانت «نازلى» واحدة من خمسة أبناء رزق بهم أبوها «عبدالرحيم صبرى باشا» - كان أولهم هو «حسين صبرى باشا» - الذى ولد عام ١٨٩٢م. وحمل اسم جدّه لأبيه - وجاءت «نازلى» بعده بعامين، فاختارت لها الأسرة اسم جدتها لأمها. أما الثالث، فقد حمل اسم جده لأمه «محمد شريف» وعرف بعد ذلك باسم «شريف صبرى باشا». وتلته ابنتان هما «أمينة» و«وجيهة».

وعلى أية حال، فإن «عبدالرحيم صبرى باشا» لم يقصر فى محاولة إتمام تمصير أسرته، ليتيح لأبنائه فرصة العمل والترقى فى البلد الذى أصبحوا من مواطنيه، فدفع بالابنين إلى المدارس المصرية فتعلما بها، وتخرجا فى مدرسة الحقوق، التى كانت آنذاك معمل تفريخ القادة، فما كادا ينتهيان من دراستهما، حتى وجدا السبيل أمامهما ممهدة للصعود السريع فى سلك المناصب الإدارية العليا.

وجاءت خطوات الابن الأكبر «حسين» شبيهة بخطوات أبيه، إذ التحق فى بداية حياته العملية بحاشية السلطان «حسين كامل» ليكون أحد الأمناء بالقصر، وظل يحتفظ بهذه الوظيفة فى عهد خلفه السلطان «فؤاد» فلم يغادرها إلا عام ١٩٢٠ - بعد زواج شقيقته بالسلطان - ليصبح نائبا لمحافظ بورسعيد ثم لمحافظ الإسكندرية ثم لمحافظ القاهرة. وفى عام ١٩٢٤، عين مديرا - محافظا - للجيزة، ومنها عاد إلى الإسكندرية مرة أخرى ليظل - على امتداد السنوات الإحدى عشرة التالية - يعمل محافظا لها، إلى أن استقال من منصبه فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٦، ليتفرغ لأعماله التجارية.

ولم تختلف خطوات الابن الثانى «شريف صبرى باشا» عن أبيه أو شقيقه إلا قليلا، إذ ما كاد ينتهى من دراسته عام ١٩١٥، حتى اختاره «عدلى يكن باشا» - وزير الداخلية - سكرتيرا خاصا له. وبعد إعلان الاستقلال فى عام ١٩٢٢ - انتقل إلى وزارة الخارجية، حيث ظل يتدرج فى مناصبها إلى أن أصبح مديرا عاما لها فى عام ١٩٢٩م، ثم سكرتيرا عاما فى عام ١٩٣٣م.

من هذه الروافد التى قدم بعضها من «نهر السين» وجاء الآخر من «بحرإيجة» ليختلطا بثالث جاء من «بحر الروم»، فيصب الجميع فى نهر النيل، تخلق ذلك الكائن الضعيف إلى حد التلاشى، القاسى إلى حد التجبر، المندفع بلا حساب، والذى يجمع بين حس الفرنسيين، وجموح الآسيويين، وخفة البحر متوسطيين، ثم دخل التاريخ باسم «نازلى عبدالرحيم صبرى».



الملكة نازلى وإلى يسارها شقيقتها النبيلة «أمينة صبرى» التى عرفت باسم «أمينة طوسون» نسبة إلى النبيل «عادل طوسون» الذى تزوجته عام ١٩٢٢، وماتت بحمى النفاس عام ١٩٢٥، بعد أن وضعت ابنها الوحيد النبيل محمد توفيق طوسون. وقد تزوج بعد وفاتها من بهيجة محب وصيفة الملكة نازلى



10

فـي طفـولتـهـا وصـبـاهـا، كـانت الآنسـة «نـازلـي صبري» ـ التي وُلدت بقـصـر والـدهـا بالإسكندرية في ٢٥ يونيو (حزيران) ١٨٩٤ ـ فتاة بالغة الجمال، كما ينبغي لكائن تخلّق عبـر تزاوج بين ثلاثة أنماط من الجمـال هي الفـرنسي والتركي والمصري. فجاء جمالها خروجا صارخا عن المتوسط العام لأنماط الجمال المعروفة آنذاك.

كانت طويلة القامة في زمن كان المتوسط العام لطول المرأة المصرية يميل إلى القصر. رشيقة القد في زمن كان جمال المرأة فيه يقاس بالمقاييس الإقطاعية، ويوزن بعدد قناطير اللحم التي تختزنها حول هيكلها العظمي، وخاصة حول الحوض، وحول الصدر تعبيرا عن أنها مؤهلة لإنجاب الأطفال وإرضاعهم.

ورثت عن جديها ـ الفرنسي والتركي ـ بشرة بيضاء، مشوبة بحمرة، وعن والدها المصري عينين سوداوين واسعتين، وشعرًا أسود طويلاً ينسدل إلى ما تحت ظهرها، فضلا عن جاذبية ظلت تحتفظ بها لزمن أطول من المعتاد. ولم يكن في جمالها سوى نقطة ضعف واحدة، هو بروز أسنانها الأمامية.

ولأن عمل المرأة ـ بشكل عام، وفي الطبقات الأرستقراطية بشكل خاص ـ لم يكن شائعا أو مرغوبا، فقد تلقت بنات «عبدالرحيم باشا صبري» الثلاث،نفس التربية التي كانت تتلقاها أندادهن، والتي تعدهن ليكن زوجات صالحات وسيدات صالون. وفضلا عن الوصيفات والمربيات الأوروبيات اللواتي كان التنافس شديدا بين الفئات العليا في المجتمع على استئجارهن لتربية الأطفال، وإدارة المنازل كمظهر من مظاهر الوجاهة الاجتماعية، فقد أسهمت «توفيقه هانم» في تعليم بناتها، بعض هواياتها ومهاراتها، ومنها العزف على العود وعلى البيانو، وأشغال الإبرة.

أمضت «نازلي» طفولتها بقصر والدها، بمحطة الرمل بالإسكندرية، والتحقت بالمدارس الفرنسية، فدرست أولا بمدرسة «الميردي يو» Le mere de Dieu ـ ثم بمدرسة Les dames de



الآنسة نازلي صبري، في سنوات الصبا الأولى



الآنسة نازلى تتصفح إحدى المجلات مع والدها عبدالرحيم صبرى باشا

sion، ومع أنها، وشقيقتيها - لم يستكملن الدراسة المنظمة؛ إذ لم تكن التقاليد آنذاك تسمح للفتيات بأن يواصلن الدراسة بعد الثانية عشرة، فإن ذلك لم يمنع الأسرة من استدعاء مدرسين خصوصيين لتثقيفهن ورعاية مواهبهن، فعندما لاحظت الأم شغف «نازلى» بالرسم، كلفت فنانا إيطاليا شهيرا كان يقيم بمصر آنذاك، هو «المسيو زانييرى» بتعليمها أصول هذا الفن، الذى أغرمت به فى مراهقتها، واتخذت من جدران «قصر الدقى»، الذى انتقلت للإقامة فيه مع أسرتها معرضا للوحاتها.

وورثت عن أبيها حبه للزهور، فمنحت حديقة «قصر الدقى» اهتمامها الفائق، ووضعتها تحت إشرافها المباشر، ونثرت زهور البنفسج التى كانت قريبة إلى قلبها، حول ممراتها.. وعشقت - فضلا عن ذلك - الطيور - الملونة، وخاصة عصفور الكنارى، حتى إنها أنشأت له جناحا خاصا فى حديقة القصر، وبلغ من حبها له، إنها كانت تمضى وقتا طويلا فى تدريبه على أن يكون أقل خوفا، وأكثر ألفة مع الناس.

وفى هذا الجو المتحرر من هموم السعى وراء لقمة العيش، تفرغت «نازلى» لممارسة هواياتها التى عبرت منذ البداية عن أحاسيس بالغة الرهافة. وبين أحواض الزهور، وأقفاص العصافير، وألوان الرسم، وعدسات كاميرات التصوير الفوتوغرافى، وإيقاعات البيانو والعود، أمضت طفولتها ومراهقتها المبكرة، تمرح وتلعب فى قصور أبيها، على شاطئ البحر بالإسكندرية، وعلى شاطئ النيل بالجيزة، وفى أحيان ليست كثيرة فى قصره بالمنوفية الذى كان يتوسط حديقته الواسعة.

ولأن أسرتها كانت - بحكم مكانتها الاجتماعية - تحتفظ بعدد كبير من الصداقات مع أندادها من الأسر الأرستقراطية، وأسر من كانوا يعرفون آنذاك بـ«الأجانب المحليين» فقد نشأت فى محيط اجتماعى متحرر نسبيا من تزمت التقاليد المصرية القحة، التى كانت سائدة فى أوساط الشرائح العليا من الطبقة الوسطى المصرية. تشاهد الأوبرا، وتقرأ الصحف، وتلتقى - فى حدود - بالرجال، مما ترك بصماته على شخصيتها وتفكيرها، وكان له أثره البالغ على طريقة تناولها للأمور فيما بعد.

ومع أن والدها كان رجلا محافظا من الناحية الأخلاقية، حتى إن «سعد زغلول» كان يلجأ إليه ليمضى سهراته معه فى «الكلوب الخديوى» كلما أراد أن يتحرر من إدمانه للقمار، وأن يهرب من أصدقائه الآخرين الذين يقودونه إلى حيث يتحلقون كل ليلة حول المائدة الخضراء، فإن أسرته لم تخل من نماذج من النوع الذى تتحكم فيه عواطفه، والذى تكشفت عنه «نازلى» فيما بعد. كان من بينهم خالها

«محمد شريف باشا» - المعروف بـ«شريف باشا الصغير» - الذى أخذ عليه الزعيم «محمد فريد» فى مذكراته، بمناسبة تعيينه وكيلا لوزارة الخارجية، والإنعام عليه برتبة الباشوية فى يوليو (تموز) ١٨٩٣م، أنه مع كونه «من الشبان المتعلمين جيدا، قد اقتبس أقبح عوائد الإفرنج، وهى اتخاذ الخليلات علنا، بدلا من الزواج، فاتخذ له خليلة أفرنجية من مده والدة، ولم تزل معه إلى الآن». وقد ظلت هذه العلاقة، مصدر قلق لوالدته «نازلى هانم»، التى دفعها الفشل فى إقناعه بالتخلى عن رفيقته، لأن تلجأ - فى عام ١٨٩٨م - إلى الخديو «عباس حلمى الثانى» تطلب إليه أن ينصح ابنها بترك صاحبته الفرنسية، ويقول «أحمد شفيق باشا» فى مذكراته، إن الخديو «كلَّمه فى ذلك بنفسه، وبواسطة بعض أعضاء العائلة، ليعمل على إرضاء والدته، ولكنه لم ينتصح، وبقى متصلا بها حتى وفاته».

وسار شقيقها الأكبر «حسين صبرى باشا» على الدرب نفسه، فشاعت علاقته بفتاة لعوب من اليهود المحليين، حين كان محافظا للإسكندرية، تشتهر باسم «القديسة جنى» جردته من مكانته وماله، ودفعته للتورط فى أعمال تمس أمانته. وأصبحت علاقته بها على كل لسان، حتى وصلت إلى السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» الذى دوَّن حقائقها فى تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية.

ولأن جدها لأمها، كان رئيسا لأربع وزارات، شارك فيها «مصطفى فهمى باشا»، فقد نشأت بين الرجلين صداقة، انتقلت منهما إلى زوجتيهما، ثم ابنتيهما «توفيقه هانم شريف» و«صفية هانم فهمى».. وامتدت من الاثنتين إلى زوجيهما «عبدالرحيم باشا صبرى» و«سعد باشا زغلول».

وهكذا عرف بيت «سعد زغلول» - بحى الإنشاء بالقاهرة - «نازلى» ضيفة دائمة التردد، تمرح فى أبهائه، وتجلجل ضحكاتها فى حديقته، وتقضى أوقات فراغها بين أصدقائها من أبناء وبنات الأسرة. فقد كان «سعد زغلول» - الذى لم ينجب أبناء - يتبنى اثنين من أبناء إحدى شقيقاته، هما «رتيبة» و«سعيد»، بينما كانت زوجته «صفية» تتبنى «وهيبة» ابنة شقيقتها.

وما إن بلغت «نازلى» سن النضج، حتى لفت جمالها الفائق أنظار كثيرين من نساء ورجال البيوتات الأرستقراطية، الذين كانوا يبحثون لأبنائهم عن زوجات. ففكر «محمود صدقى باشا» - محافظ القاهرة وعديل «سعد زغلول» - فى أن يخطبها لابنه «حسين»، بينما كان «سعيد زغلول» - ابن شقيقة «سعد» - يفكر فى أن يخطبها لنفسه.

وكان «سعيد زغلول» - أيامها - فى الخامسة والعشرين من عمره، يكبر «نازلى» بأربع سنوات. درس الحقوق واشتغل بالنيابة، وعندما تولى «السلطان حسين» العرش عمل تشريفاتيا بالسراى.

واحتارت «صفية» بين رغبة ابن شقيقتها، ورغبة ابن شقيقة زوجها.

لكن الأقدار جاءت لتؤجل المشروعين. فقد مرضت «توفيقة هانم» مرضا حار فيه الأطباء، وتوفيت فى الإسكندرية يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٥. فشق نعيها على «صفية زغلول» حتى إنها - كما يقول «سعد» فى مذكراته - «ظلت تذرف الدموع مدرارا حزنا عليها، على ما بها



سعيد زغلول



صفية زغلول
زوجه الزعيم سعد زغلول

من ضعف الصحة والعيون».

وبمشاعر الوفاء لذكرى الصديقة الراحلة، والتقديس لوصيتها، وباندفاع امرأة عاقر، فوارة بأمومة مكبوتة، نفذت «صفية زغلول» وصية صديقتها بأن ترعى ابنتها «نازلى»، التى أصبحت تقضى أيامها كلها تقريبا، فى البيت الذى أطلق عليه - بعد ثورة ١٩١٩ - اسم «بيت الأمة».

ومع أن «نازلى» كانت تتوجه بعواطفها آنذاك نحو «سعيد زغلول» - طبقا لما يجزم به «مصطفى أمين» نقلا عن مرويات أسرية سمعها فى طفولته التى قضاها فى بيت «سعد» - إلا أن عقبات قامت دون إتمام هذا الارتباط. ثم ما لبثت أن قضت على مشروعه، ليس فقط بسبب ظروف الحداد على الأم الراحلة، ولكن أيضا لأن عواطف «نازلى» المتقلبة، كانت قد غيرت اتجاهها من «سعيد زغلول» إلى شاب وسيم من أسرتها هو «شاهين ثابت»، وهو ما لم يعرفه «سعيد» الذى ألحّ على خاله، فور انتهاء عام الحداد، لإتمام مشروع الزواج.

وانتهز «سعد زغلول» فرصة عودة صديقه «عبدالرحيم صبرى باشا» إلى القاهرة، من «شبين الكوم» مقر منصبه كمحافظ للمنوفية، ليلتقى به، ويطلب رسميا يد ابنته «نازلى» لابنه بالتبنى «سعيد زغلول» فكرر الأب الكلمات التقليدية التى تقال فى أمثال تلك المناسبات، ووعد صديقه بأن يرد عليه خلال أيام، بعد أن يستشير أصحاب الشأن.



الملكة نازلى فى طفولتها

ولكن الانتظار طال حتى بعد استقرار الأحوال، وأثار العجب؛ لأنه لم يقتصر على صمت «عبدالرحيم صبرى باشا». بل إن «نازلى» نفسها - طبقا لرواية «مصطفى أمين» - أخذت تباعد بين زياراتها لبيت «سعد زغلول»، إلى أن انقطعت تماما عن التردد عليه. ومع أنهم التمسوا لها العذر بالتقاليد التى لم تكن تهضم - آنذاك - تردد فتاة على منزل الشاب الذى أبدى رغبته فى خطبتها، إلا أن مقاطعة «نازلى» لبيت «سعد» شملت حتى المكالمات التليفونية، وهو ما أثار عجب الجميع فى بيت «شارع الإنشاء».

ولم يجد «سعد» وابن شقيقته مفرا من الانتظار، فهكذا كانت التقاليد تقضى. ولم يشكا - خاصة «سعيد» - أن طلبهما سيقبل، ثم ما لبث الثلاثة أن شغلوا بالتطورات السياسية المفاجئة التى وقعت آنذاك. فقد مرض «السلطان حسين كامل»، ثم توفى. ورفض ابنه الأكبر الأمير «كمال الدين حسين» وراثة عرش أبيه. وعرضت سلطات الاحتلال العرش على الأمير «أحمد فؤاد» عم السلطان الراحل - فقبله وانتقل موكبه من «قصر البستان» - حيث كان يقيم - إلى مقر الحكم فى «قصر عابدين» يوم ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٧. وهى أمور كان لابد أن يشغلوا بها بحكم صلتهم بالحياة العامة، فقد كان والد العروس محافظا، وكان خال العريس وزيرا سابقا ووكيلا للجمعية التشريعية، أما العريس نفسه فكان تشريفاتيا للسلطان الراحل.

وبعد أربعة أيام فقط، من جلوس السلطان الجديد على العرش، تناقلت الدوائر النسائية خبرا يقول، بأن عظمته قد خطب كريمة «عبدالرحيم صبرى باشا» مدير المنوفية.

وهكذا عرف السبب، فلم يتوقف - بل زاد - العجب!



أيامــهـــا - خريف ١٩١٧ - كــان السلطان «أحـمـد فـؤاد» يـخطو نحــو عامه الخمسين، وكان قد سبق لـه الـزواج فـي مطلع شـبـابه من الأمـيـرة «شـويكار» حفيدة عمه الأمير «أحمد رفعت». ثم طلقـهـا بعـد ثلاث سنوات، بالثـلاثة، بسبب ثلاث رصاصات أطلقها عليه شقيقها المختل عصبيا الأمير «أحمد سيف الدين»، مصحوبة بعبارات سباب مقذعة تتهمه بأنه نصاب وبلطجي يعيش عـلى حساب زوجته، ويبدد أموالها عـلى موائد القمار، ويعاملها كما يعامل السوقة زوجاتهم.

وبتلك الفضيحة المدوية، التي ظلت لصحف تتداول أنباءها لعدة شهور، أسدل الستار على زواج تعيس، كان من برز دلائل تعاسته، أن الذكر الوحيد لذي أنجبته له مطلقته، وهو «الأمير سماعيل»، قد مات عام ١٨٩٧ وهو في الثانية من عمره، بينما عاشت ابنتهما الوحيدة الأميرة «فوقية».

ولو أن الأمير «إسماعيل» كان قد ظل على قيد الحياة، حتى اليوم الذي توج فيه أبوه لاطمأن «السلطان فؤاد» على بقاء العرش في ذريته. ولما كان الزواج أول ما فكر فيه بمجرد جلوسه على ذلك العرش. إذ كان قد ألف حياة العزوبية، فلم يفكر في تكرار تجربة الزواج المرة، طوال الأعوام العشرين التي أعقبت انفصاله عن «شويكار» عام ١٨٩٨م. ولكنه كان يعلم أن العواصف تحـيط بالعـرش الذي جلس عليـه بالمصادفة المحضة. كما كان يدرك أن سنوات خصوبته توشك أن تنفد. لذلك كان الزواج بأسرع ما يمكن، ضرورة سياسية أكثر منها شخصية.

ولم تكن حياة «السلطان فؤاد» - قبل جلوسه على العرش - سهلة أو سعيدة. ولم تكن النهاية المأساوية لزواجه من «شويكار» أولى الأشواك التي نبتت في طريقه. فقد كان في مطلع صباه، حين حدثت أولى القلاقل العنيفة في حياته. فـتكاتفت الدول الأوروبيـة لـتـجـبـر



الأمير فؤاد في طفولته يتوسط اثنين من إخوته

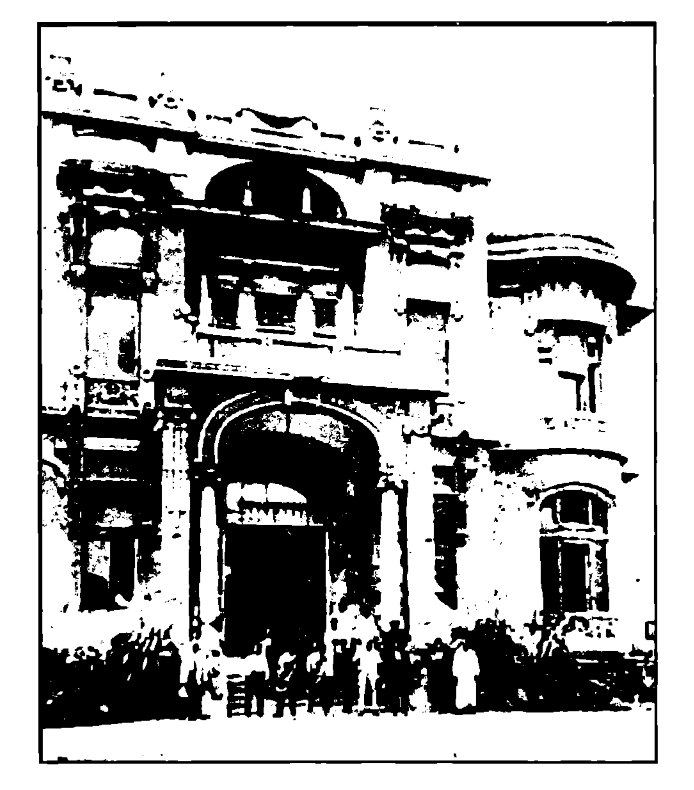
السلطان العثمانى «عبدالحميد الثانى» على عزل أبيه «الخديو إسماعيل» عن العرش، باعتباره مسئولا - بسفهه فى الاقتراض وفى الإنفاق - عن «المركز العسير الذى أصبحت فيه أحوال مصر، والذى لا يقتصر خطره عليها، بل ويتعداها للدولة العثمانية».

وكان «البرنس فؤاد» فى العاشرة من عمره، حين أنهى - فى عام ١٨٧٨م - دراسته الابتدائية فى مدرسة كان أبوه قد أنشأها فى «قصر عابدين»، ليتلقى فيها الأمراء دروسهم الأولى. فأرسله إلى «جنيف» حيث التحق بمعهد «توديكوم» ليبدأ حياته الدراسية المنظمة. ولم يكن قد أمضى بالمعهد سوى عام دراسى واحد حين وقعت الكارثة التى حالت بينه وبين العودة إلى القصر الذى قضى به طفولته، بعد أن فقد أبوه عرشه. وفقد كذلك حقه فى أن يقيم فى البلد الذى حكمه ستة عشر عاما طويلة، حارب خلالها وانتصر، وكسب وبدد، وأنشأ وعمّر، واستدان وأفلس، وحوّل مصر من بلد إفريقى إلى قطعة من أوروبا. فكانت النتيجة أن تحكم الأوروبيون فيها وفيه، وأجبروا السلطان على خلعه. فغادر «قصر عابدين» لآخر مرة ظهر يوم ٣٠ يونيو (حزيران) ١٨٧٩م. إلى محطة قطارات القاهرة وفى صحبته ولداه «حسين» و«حسن» وأمتعة كثيرة وحاشية قليلة، هى كل ما تبقى من سنوات العز، فى طريقهم إلى الإسكندرية. لتحملهم الباخرة المحروسة إلى إيطاليا فينزلوا فى قصر «الفافوريتا» بضواحى «نابولى» الذى كان ملك إيطاليا «إمبرتو» قد وضعه تحت تصرف صديقه التعس الحظ، بعد أن رفض سلطان تركيا استضافته.

وفى المحطة، لم يكن فى وداعهم سوى عدد قليل من الناس، فى مقدمتهم الخديو الجديد «محمد توفيق» الذى خلف أباه على العرش.

وعندما تحرك القطار، تصاعد من بين صفوف المودعين، لحن مختلط، يجمع بين نشيج الأصدقاء الحزانى، وزغاريد الأعداء الشامتين.

ولم يكن العرش وحده هو الذى ضاع. بل وضاعت معه الثروة التى كان «إسماعيل» قد ورثها عن والده، ونماها بذكائه ومهارته، حتى وصلت إلى مليون فدان. ثم أجبر على أن يتنازل عنها تسديدا للقروض التى استدانها من المصارف الأوروبية بضمان ممتلكاته. فأصبح عليه أن يعيش هو وأولاده، فى منفاهم بالمرتب الضئيل الذى قررته لهم الحكومة المصرية، ورفضت رفعه، وحين استأذنها «إسماعيل» فى إبقاء الباخرة «المحروسة» معه، متذرعا بأنها من ممتلكاته الخاصة، أنذرته - إذا فعل - باحتجاز مرتبه سدادًا لثمنها.



قصر الزعفران، أحد القصرين اللذين ورثهما الأمير (الملك) أحمد فؤاد، عن أبيه «الخديو إسماعيل». تحول فيما بعد إلى للضيافة، وأصبح الآن جزءًا من جامعة عين شمس



اللواء الأمير فؤاد بملابسه العسكرية وإلى جوارة زوجته الأولى الأميرة شويكار

وهكذا بات على «الأمير فؤاد» أن يعانى فى مطلع مراهقته، من آثار هذا الانقلاب العنيف فى أحوال أسرته. خاصة وأن والده ما لبث أن ضاق بالإقامة فى «قصر الفافوريتا» فغادره إلى «روما»، ومنها غادر إيطاليا كلها إلى «باريس» و«لندن» و«فيينا». ومع أنه كان يعود إلى «قصر الفافوريتا» بين الحين والآخر، إلا أن سياحته بين المنافى بحثا عن وسيلة يعود بها إلى عرشه، طالت، ولكن من دون جدوى. ولم تنجح إلا فى زيادة نفور ابنه «توفيق» منه، وقبضه يده عنه.

وخلال تلك الفترة انتقل «الأمير فؤاد» من «سويسرا» إلى «إيطاليا» ليقيم فى «تورينو»، حيث التحق أولا بالمدرسة الملكية الإعدادية ثم انتقل منها إلى الكلية الحربية - بالمدينة ذاتها - ليدرس بها، ويتخرج فيها عام ١٨٨٩م، وهو فى الحادية والعشرين من عمره. ليجد الطريق ممهدة أمامه، لكى يعين ضابطا بالجيش الإيطالى، فالتحق بالفيلق الثالث عشر من مدفعية الميدان فى «روما».

وإلى تلك المرحلة من حياته يعود السبب فى المزاج الإيطالى الذى كان بعد ذلك إحدى صفاته البارزة، فقد تعلم من الإيطاليين الشغف بالطعام وبالقمار وبالنساء، وربطته علاقة حميمة بكل ما هو إيطالى، أثرت فى اختياره لأصدقائه بل وفى اختيار الأجانب من موظفى قصوره، حين أصبح سلطانا ثم ملكا.

وفى عام ١٩٤٦ - وبعد عشر سنوات من وفاته - شرع ابنه الملك «فاروق»، فى إعداد سجل مصور عن حياة والده، وكلف «أمين فهيم» - السكرتير الخاص بالديوان الملكى - بالسفر إلى إيطاليا، لجمع كل ما يمكن الحصول عليه من معلومات عن حياة الأمير «فؤاد» خلال إقامته بها. ويقول «أمين فهيم» إنه لم يجد فى «نابولى» إلاَّ نقوشًا من القرآن الكريم تزين أسقف قصر «الفافوريتا» الذى كان قد تحول - بعد إعلان الجمهورية فى إيطاليا - إلى مركز للشرطة. أما فى «تورينو» - حيث درس «الأمير فؤاد» فى مدرستها الإعدادية وكليتها العسكرية، فقد أرسل معه محام إيطالى عرف بمهمته، رسالة للملك «فاروق» كتبتها سيدة إيطالية، تسمى «تريزا»، ذكرت فيها، أنها كانت زوجه للأمير «فؤاد» أثناء إقامته فى المدينة، وأنها أنجبت منه ابنا، كان يرعاه إلى حين وفاته عام ١٩٣٦. ويقول «أمين فهيم» إن جنرالا إيطاليا اسمه «لوتزاتو» كان زميلا للأمير فى الكلية العسكرية، وصديقا مقربا منه، قد أكد له صحة ما ورد فى الرسالة.

وكان اليأس من العودة إلى العرش، قد أنهى سياحة «الخديوى إسماعيل» بين المنافى، فقبل عرض السلطان أن يستضيفه، واستقر - منذ عام ١٨٨٨م. فى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية، يعيش على ذكريات المجد الضائع، ويعالج أمراض شيخوخته. ومن هناك أرسل - فى عام ١٨٩٠م - يستدعى إليه ابنه «فؤاد» ويبدو أنه قد أدرك أن بقاءه ضابطا فى جيش أجنبى هو الجيش الإيطالى، لن يهيئ له المستقبل الذى يرجوه له، على الرغم من الصداقة العميقة التى تربطه بملك إيطاليا.

ومع أن «فؤاد» شعر بأن الأب يعيش فى تعاسة بالغة، إذ كان شبه أسير، وقد أحاطه السلطان «عبدالحميد الثانى» - المتشكك بطبيعته - بعدد كبير من الجواسيس. ومنعه من مغادرة «الآستانة»، خوفا من طموحه السياسى. إلا أنه تفهم - بأسى - مبررات حرص أبيه على أن يقدمه إلى السلطان، وإلى كبار رجال الدولة، وأدرك أنه فعل

الخديو إسماعيل:
خامس حكام مصر من أسرة محمد على وأول من حمل لقب «خديو» وهو أكبر أبناء إبراهيم باشا أكبر أبناء محمد على. ولد عام ١٨٣٠ ودرس فى مدرسة خاصة لأبناء الأسرة العلوية. واستكمل دراسته فى فرنسا. سافر إلى الآستانة وعين عضوا فى مجلس الأحكام العثمانى وعاد إلى مصر ليتولى رئاسة مجلس الأحكام المصرى. تولى الحكم عام ١٨٦٣ وقاد حركة إصلاحات شاملة تهدف إلى تحويل مصر إلى قطعة من أوروبا. فى عهده تم تحديث القاهرة وتنظيم الإدارة المصرية وتقسيم البلاد إلى مديريات. توسع فى حفر الترع وإنشاء الجسور ومدّ الخطوط الحديدية والتلغراف وإنشاء المدارس، وتم فتح قناة السويس. أنشأ المتحف المصرى ودار الكتب ونظم القضاء وصدرت أوائل الصحف الأهلية. عزل عن العرش عام ١٨٧٩ بسبب خلافه مع الدول الأوروبية حول تسوية الديون التى اقترضها للإنفاق على مشروعاته. سافر إلى إيطاليا ثم إلى الآستانة التى توفى بها عام ١٨٩٥ وهو فى الخامسة والستين



ذلك ليظل اسمه مطروحا لديهم، وحيًّا في ذاكرتهم عند التفكير في شغل المناصب الكبرى في ولايات السلطنة.. ولم يخب سعي الأب المخلوع، فقد عينت الحكومة التركية الأمير «فؤاد» في السنة ذاتها - ١٨٩٠م - ملحقا حربيا بالعاصمة النمساوية «فيينا» فاستقال من عمله كضابط بالجيش الإيطالي بعد ثلاث سنوات قضاها بلواء المدفعية الثالث عشر.

وفي العاصمة النمساوية، التقى «فؤاد» بالأمير «عباس حلمي» - الابن الأكبر لأخيه «الخديو توفيق» وولي عهده - الذي كان يدرس العلوم العسكرية في كلية «الترزيانوم» مع غيره من أبناء الملوك والأمراء. ومع أن «عباس» كان يصغره بست سنوات، إذ كان في الرابعة من عمره حين غادر «فؤاد» مصر، فقد نشأت بينهما صداقة، كان من أولى ثمارها أن «عباس» لم يكد يتولى خديوية مصر في عام ١٨٩٢ م، حتى استدعى عمه الأمير «فؤاد»، ليعمل إلى جواره، وعينه كبيرًا للياوران، أي قائدًا للحرس الخديوي، برتبة فريق في الجيش المصري.

ولم يستمر «البرنس فؤاد» في منصبه، سوى ثلاث سنوات، ولم ينشط إلى جوار ابن أخيه سوى عدة شهور، فقد انتهت الرحلة الأولى التي صاحبه فيها - في يناير (كانون الثاني) ١٨٩٤ - عبر الصعيد إلى «وادي حلفا» على الحدود المصرية السودانية، بأزمة سياسية ضارية، حين جرؤ الخديو الشاب ففتش على إحدى فرق الجيش المصري، الذي كان الضباط الإنجليز يقودونه ويدربونه، وتجاسر فانتقد مستوى تدريبها، فاعتبر «اللورد كتشنر» - قائد الجيش - ذلك إهانة لا يغسلها إلا عزل الخديو عن العرش، ولم يتنازل عن مطلبه إلا بعد أن أجبره على الاعتذار له.

وحين اتضح للبرنس «فؤاد» أن سياسة «عباس» ترمي إلى استغلال التناقضات بين «تركيا» صاحبة السيادة الاسمية على مصر، وبين «إنجلترا» صاحبة السيادة الفعلية عليها، وابتزاز كل منهما بالأخرى، حاول أن يثنيه عنها، فلما لم يستمع لنصائحه، أخذ ينسحب تدريجيا من العمل معه، ووجد في تحوله إلى مجرد مرافق لابن أخيه - من دون أن يكون له دور في رسم السياسة - انتقاصا من قدره، وفي قبوله لتلك المكانة المتدنية في بلاطه هبوطا بمستواه، وفي صمته على تلك السياسة خطرا يهدد طموحه في أن يساعده الإنجليز والأتراك على تولي عرش واحدة من الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية.

كان المنصب بلا اختصاصات تمنحه نفوذا سياسيا، أو تجعل له كلمة مسموعة، وبلا مخصصات تكفي لإشباع شرهه النساء، أو تسدد ديون القمار التي أخذت تتراكم عليه.

وكانت عشيقته اليهودية «مدام سواريف»، هي التي أثارت اهتمامه بما



الأمير أحمد رفعت باشا:
أكبر أنجال إبراهيم باشا ابن محمد على الكبير، عمّ الملك فؤاد جدّ الأميرة شويكار الزوجة الأولى له. ولد في ٨ ديسمبر ١٨٢٥. كان وليًا للعهد في ولاية عمه سعيد باشا.. ولكنه مات غريقًا وهو في الثامنة والعشرين من عمرة، اثناء عبوره النيل في عائمة عند كفر الزيات. فانتقلت ولاية العهد إلى عمه الخديو إسماعيل



الأميرة شويكار: عقدة الملك فؤاد

يمكن أن تمنحـــــه إياه الأنشطة الاستثمارية من قوة ونفوذ، وإلى أن الزواج من «شويكار» - حفيدة عمه «أحمد رفعت» - هو الحل الوحيد لإنقاذه من مطاردة وتشهير الدائنين. فعلى العكس من أبيه - الذى صادرت الحكومة ممتلكاته لتسديد الديون التى اقترضها بضمانها - فقد احتفظ العم بثروته كاملة، وتركها لأولاده الثلاثة، وبينهم الأمير «إبراهيم أحمد رفعت»، الذى نمى نصيبه منها، ثم تركه - عند وفاته فجأة بالسكتة القلبية عام ١٨٩٣ م، وهو فى الثالثة والأربعين من عمره - إلى «شويكار» وشقيقيها «محمد وحيد الدين» و«أحمد سيف الدين».

ومع أن «فؤاد» تردد فى القبول خشية أن يقف الزواج عقبة أمام حريته فى إشباع شرهه إلى النساء، إلا أن ثروة «شويكار» الطائلة - التى لم تكن تقل وفرة عن جمالها، ومجالات الاستثمار التى أغراه بها فريق من رجال الأعمال اليهود، كانت «سواريف» قد عرفته بهم، فضلا عن مطاردات الدائنين، سرعان ما قضت على تردده.

ولم توقفه الأنباء التى تواترت - فى بداية عام ١٨٩٥ م - عن تدهور أحوال أبيه الصحية، عن المضى فى إتمام صفقة الزواج، فقد كان يعلم أنه لن يرث عنه ما يضمن له مستوى المعيشة الذى يطمح إليه. وعندما تأكد - عقب زيارة سريعة قام بها هو وأخوه الأمير «إبراهيم حمدى» إلى «إستانبول» - أن الأب قد دخل فى مرض الموت، عاد من هناك ليعجل بإتمام صفقة الزواج، قبل أن يموت الأب، فيضطر لتأجيلها إلى ما بعد عام الحداد، وهو انتظار لا يطيقه دائنوه، وقد ينتهى بفشل المشروع كله، لأى سبب من الأسباب.

وهكذا - وفى ١٤ فبراير (شباط ١٨٩٥ - زفت الأميرة «شويكار» إلى الأمير «أحمد فؤاد»، فى احتفال بسيط أقيم فى «قصر الزعفران»، واقتصر على أسرة العروسين، بسبب الحالة الصحية الحرجة التى كان يمر بها والده «الخديو إسماعيل»، الذى لم يلبث أن مات فى مارس (آذار) ١٨٩٥ وبعد أسبوعين فقط من الزواج.

وصح ما توقعه «البرنس فؤاد»، إذ لم يترك الأب الراحل، سوى سبع بنات وسبعة بنين وثلاث زوجات - من بين ثلاثة عشر زوجة - وثروة محدودة، أوصى بوقف قسم منها على الزوجات الثلاث اللواتى كن على ذمته يوم وفاته. فاعترض «فؤاد»، واعترضت الزوجات الثلاث، بعد أن اكتشفن أن الوقفية تلزمهن بسداد ديون الزوج الراحل، وكانت تصل إلى مائتى ألف جنيه وتتجاوز قيمة الوقفية. وبعد عدة اجتماعات عقدت فى قصر الخديو، وبرئاسته، وحضرها فضلا عن ورثة الخديو الراحل، مفتى الديار المصرية وقاضى محكمة الإسكندرية الشرعية، تم تقسيم التركه، ولم يزد ما حازه «البرنس فؤاد» - بعد إضافة ما ورثه عن أبيه إلى ما كانت تملكه أمه «الأميرة فريال» التى كان الخديو قد طلقها - على ٨٠٠ فدان، وقصرين صغيرين، هما «البستان» و«الزعفران».

وبعد أيام استقال «الفريق أحمد فؤاد باشا» من منصبه بالقصر، ليتفرغ لإدارة ثروة زوجته، وكان ذلك هو الباب الذى تدفقت منه زوابع الخلافات بين الزوجين، وظلت تتصاعد حتى قضت على زواجهما بعد ثلاث سنوات. وكانت «شويكار» تتوقع أن يعاملها زوجها، بما يتناسب مع حقيقة أنه ابن عم أبيها، وأنها تنفق عليه وعلى نفسها. ومع أنه كان قد نشأ وتربى وتعلم فى



شقيقا الأميرة شويكار: الأمير «أحمد سيف الدين».. والأمير محمد وحيد الدين فى طفولتهما



الأمير فؤاد مع زوجته الأميرة «شويكار» في مشهد رومانتيكي من أواخر القرن التاسع عشر

مناخ أوروبي متحرر، يؤمن بمساواة المرأة بالرجل، فإن ذلك لم يغير نظرته الشرقية للمرأة، وخاصة إذا كانت شرقية مثله، وكان قد ورث عن أبيه «الخديو إسماعيل» رغبة جنسية عارمة لا ترتوي إلا بالسيطرة على المرأة، وإخضاعها، وتنظر إليها باعتبارها كائنا أدنى من الرجل ينبغي أن يدين له بالولاء وبالطاعة.

وتطلب الأمر، عامين، أدركت «شويكار» في نهايتهما، أن المال الوفير الذي وضعته تحت تصرفه، قد أغراه بالهرب من قفص الزوجية ليتركها وحيدة في «قصر الزعفران» - الذي

اتخذاه مسكنا للزوجية - ويسافر إلى القاهرة فيمضى لياليه على موائد القمار. وما لبثت أن اكتشفت أن علاقته بـ «مدام سواريف» لا تزال قائمة على الرغم من الزواج، بل وتعمقت لتجمع بين «العشق» و«الاستثمار»، وأن «سواريف» هى المستشار الاقتصادى له، وأن التوكيل العام الذى أعطته له، لكى يتصرف بمقتضاه فى أموالها، قد انتقل - من الناحية الواقعية - إلى المرأة التى تشاركها فيه، بل وتكاد تنفرد به دونها.

وما كادت الزوجه المهملة والمخدوعة عاطفيا وماليا، تحتج على سهره المتواصل، وعلى خسائره المتلاحقة، فى القمار، حتى اعتبر ذلك تمردا واجهه بالقسوة والإهمال، وبمواصلة سلوكه الذى كان مثار احتجاجها، من دون أن يقوم بأية محاولة لاسترضائها. وما كادت تسرح بين قصور وصالونات أمراء العائلة، تشكو خيانته لها، وتبديده لأموالها بين زوجته السرية وموائد القمار، حتى أثاره ذلك لدرجة الجنون، فمنعها من مغادرة «قصرالزعفران»، وأقام والدته «الأميرة فريال» حارسا عليها، فنفذت المهمة بقسوة أهدرت ما تبقى من كرامة الأميرة المتمردة، التى غافلت حراسها ذات يوم وهربت إلى «قصر الجزيرة» الذى يقيم فيه إخوتها، لتكون فى حمايتهم.

ولكن ذلك لم يحل بين «فؤاد» وبين اقتحام القصر، وضرب شقيقها الأصغر، المختل الأعصاب الأمير «أحمد سيف الدين» عندما حاول التدخل بينهما. ثم جرها من شعرها، وعاد بها إلى قصر «الزعفران» لتظل سجينة تحت الحراسة المشددة. وللمرة الثانية نجحت «شويكار» فى اختراق الحراسة، وهرَّبت رسالة استغاثة إلى عمها الأمير «أحمد كمال» تبلغه فيها بأن حياتها فى خطر، وتكلفه بالعمل على إلغاء التوكيل الذى منحته لزوجها بالتصرف فى أموالها فأساء استغلاله وبدد جانبا من هذه الأموال، وبإبلاغ النائب العام لكى يستخدم سلطته القانونية فى تحريرها من محبسها الذى تتعرض فيه للتعذيب والإهانة والإذلال .. فاتسع نطاق الخلاف، وظل يتصاعد ويتعقد إلى أن أسدل شقيقها الأصغر «الأمير أحمد سيف الدين» الستار عليه، بطريقة لم يكن أحد يتوقعها، فتوجه - فى السابعة من مساء يوم السبت ٧ مايو (آيار) ١٨٩٨ (م) - إلى «الكلوب الخديوى» حيث تعود «البرنس فؤاد» أن يمضى سهراته حول مائدة القمار، وأطلق عليه ثلاث رصاصات، مصحوبة بسيل من ألفاظ السباب، ولولا ستر الله، وعناية الأطباء لقضت على حياته.

ولم تمض تلك التجربة المريرة، من دون أن تترك آثارها العميقة فى حياته .. فضلاً عن أنه قد اضطر لتطليق «شويكار» فطار العصفور الذهبى، بأمواله - من القفص، وتركه ليعانى الحاجة إلى سد نفقاته الهائلة. فقد أحاطته الفضيحة بجو من الأقاويل، أثرت فى سمعته العامة، فأغرق همومه فى الخمر والقمار، وأغرقه الاثنان فى الديون. حتى عرف فى الأوساط الأرستقراطية وأوساط الأسرة المالكة بأنه مفلس وسكير ومقامر، يعيش على ديون يقترضها، ولا يسددها مهما طال الزمان.

لكن أخطر آثار تلك التجربة، على ما تلا ذلك من فصول حياته، هو أنها ركزت الجوانب السلبية فى نظرته إلى المرأة، ككائن أعوج، لا يمكن الثقة به أو الاطمئنان إليه، أو الركون إلى رضوخه



الأمير أحمد سيف الدين (١٨٧٨/١٩٣٧)

أمير من أسرة محمد على. ابن الأمير إبراهيم فهمى بن الأمير أحمد رفعت باشا بن إبراهيم باشا بن محمد على باشا مؤسس الأسرة المالكة. تلقى تعليمه فى إستانبول والقاهرة. فى عام ١٨٩٨، أطلق الرصاص على ابن عم أبيه الأمير (الملك فيما بعد) «أحمد فؤاد» بسبب معاملته السيئة لشقيقته الكبرى الأميرة «شويكار» التى تزوجها فؤاد عام ١٨٩٦ وحكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن لمدة ٧ سنوات، خففتها محكمة الاستئناف إلى خمس سنوات. بعد عامين قضاهما فى السجن نقل إلى مصحة عقلية فى إنجلترا وحُجر على أمواله هرب من المصحة عام ١٩٢٥ إلى تركيا. توفى عام ١٩٣٧ وترك ثروة طائلة، ورثت معظمها شقيقته الأميرة «شويكار» الزوجة الأولى للملك فؤاد

الظاهرى أو الاعتماد عليه فى شىء.

وكان قد تعرض فى سنوات طفولته الأولى لتجربة تركت أثرا قويا فى نفسه، على الرغم من بساطتها، إذ ألقيت عليه - بالمصادفة المحضة - صفيحة قمامة، أصابته بوساوس قهرية من النوع المرضى، أسهم التدريب العسكرى الإيطالى الصارم الذى كان يتلقاه فى «كلية تورينو العسكرية» فى تركيزها. فأصبح يخاف من الإصابة بالأمراض أو من التعرض لعدواها، ويعتنى بصحته عناية تفوق المعتاد، ويشك فى نظافة كل ما يقدم له ليأكله، وكل من يتقدم إليه ليصافحه.

وجاءت علاقته المعقدة بـ «شويكار» لتوجه جانبا من تلك الوساوس المتسلطة نحو النساء، خاصة وأنها انطلقت بعد طلاقها منه، لتعيش حياة متهتكة فساحت بين أقطار الدنيا وبين أحضان رجالاتها. وأثبتت أنها امرأة ملولة، لا تحب الثبات فى شىء، وتكره أن تلبس الفستان الواحد مرتين، ولا تطيق الاستمرار مع رجل واحد طويلاً. وخلال الأعوام العشرين التالية كانت قد تزوجت أربعة رجال، فضلاً عمن صادقتهم، أو طاردتهم ولم يتزوجوا منها.

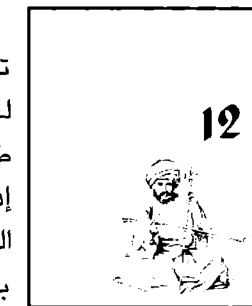
أما «الأمير فؤاد» فقد ظل خلال تلك السنوات يعيش وحيدًا، من دون أن يفكر فى الزواج. ففضلا عن أن علاقته بالأسرة المالكة، كانت قد هبطت إلى الحضيض، بسبب موقفها منه أثناء الأزمة مع مطلقته، مما جعل زواجه من إحدى الأميرات مغامرة غير مضمونة العواقب للطرفين. فإن قلبه كان قد امتلأ بالشكوك ضد النساء. فعزف عن الارتباط الدائم بهن، وإن لم يعزف بالطبع عن غير ذلك من العلاقات.



الأميرة شويكار: جمال أواخر القرن التاسع عشر

والحقيقة أنه أمضى تلك السنوات، فى أحضان عشيقته «مدام سواريف»، من دون أن يحول ذلك بينه وبين الإلمام بغيرها من النساء. وقد تحررت علاقته بها من عقده تجاه النساء، فضلا عن أنها لم تكن زوجته، بل كانت زوجة رجل آخر لم يعترض على علاقتها به، فقد كانت واسعة الثراء، لا تحتاج إلى نقوده، وصاحبة علاقات واسعة، بدوائر رجال المال والأعمال اليهود، أفادته فى تخطى كثير من المآزق المالية.

وقد استمرت علاقته بها، لمدة عشرين عاما كاملة، انتهت عندما ماتت فجأة بسكتة قلبية، وهى ترقص بين ذراعيه، فى حفلة كانت تقيمها فى قصرها، فحزن عليها حزنا يليق بالمرأة الوحيدة التى أحبها فى حياته.



على أن تدهور أحواله، لم يحبط طموحه الكبير إذ لم يكن - على الرغم من ولعه بالنساء

وبالقمار وبالخمر وإفلاسه واستدانته - خاليًا من مزايا شخصية عديدة. وقد وصفه المؤرخ «عبد الرحمن الرافعى» - الذى لم يكن من المعجبين به - بأنه كان «قوى الشخصية، موفور النشاط، دءوبا على العمل، لا يكل منه ولا يمل، ذكى الفؤاد، يشع الذكاء من عينيه، واعيًا الذاكرة، ماضيًا العزيمة، واسع الثقافة والاطلاع، محبا للاستزدادة من العلم والمعرفة، شغوفا بالقراءة والإحاطة بمختلف العلوم والفنون»، وكان من «أكثر أمراء الأسرة العلوية ثقافة ومن أشدهم ذكاء وأنضجهم فكرا وأقواهم عزيمة». فلم يحل لعبه للقمار كل ليلة فى «الكلوب الخديوى»، دون اهتمامه بأحوال العالم، فى حقبة كانت تتميز بالتقلبات السريعة فى أوضاعه السياسية التى انتهت بنشوب الحرب العالمية الأولى. حريصًا على ألا يقحم نفسه فى الشئون السياسية المحلية، أو يفقد علاقته الطيبة بدار المعتمد البريطانى، صاحب السلطة الفعلية فى مصر آنذاك. وعلى الرغم من أن ابن شقيقه الجالس على العرش «الخديو عباس حلمى الثانى» كان قد انغمس فى الصراع مع عميد «قصر الدوبارة»، ووجد بين أفراد الأسرة المالكة، ووجهاء المصريين، من يشجعه على التمرد على سلطة «اللورد كرومر» ممثل الاحتلال فقد كان كبير ياورانه الفريق «أحمد فؤاد باشا» ممن اعترضوا على تلك السياسة، ولعل المصير التعس الذى انتهى إليه أبوه، كان سبب ابتعاده عن تلك اللعبة الخطرة التى دفعته لأن يترك منصبه فى القصر الخديوى، ليوجه طاقته إلى مجال الخدمات الاجتماعية والعلمية. فكان رئيسًا للجنة تأسيس «الجامعة المصرية»، و«الجمعية الجغرافية». واشترك فى تأسيس وإدارة «جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع»، و«جمعية الإسعاف» و«المجمع العلمى المصرى» و«جمعية الهلال الأحمر» و«معهد الصناعات النسائية بالإسكندرية».

وكان طموحه لكى يتولى العرش، أحد أسباب حرصه البالغ على بقاء حبال الود قائمة بينه وبين المعتمد البريطانى، وبينه وبين المسئولين فى الحكومة التركية، وفى غيرها من الحكومات الأوروبية صاحبة النفوذ فى ذلك الزمن. ولم تكن لديه أية أوهام حول احتمال جلوسه على عرش مصر، إذ كان يعلم أنه ليس ممن تنطبق عليهم قواعد وراثته، بعد أن انتقل العرش طبقًا لتلك القواعد - التى حددها فرمان أصدره السلطان التركى - من أبيه إلى أخيه «توفيق» - باعتباره أكبر أولاد أبيه الذكور - ومن «توفيق» إلى ابنه الأكبر «عباس» الذى عين ابنه الأكبر «محمد عبد المنعم» وليًا لعهده.

لكنه كان يعلم أن الجلوس على عرش مصر، ليس هو الفرصة الوحيدة المتاحة أمامه، فهو - ككل المصريين والعرب آنذاك - مواطن عثمانى، ينتمى إلى إمبراطورية متعددة الولايات، كانت قد أصبحت رجل أوروبا المريض. فتعددت الثورات المحلية فى أنحائها المترامية، وكثر تدخل الأوروبيين فى شئونها. ولوحت كثير من أقطارها بأعلام الاستقلال الذاتى فى ظل دولة الخلافة. وكان يحتفظ فضلاً عن علاقته الطيبة بدار المعتمد البريطانى بالقاهرة، بعلاقات وثيقة بأسرة «سافواى» المالكة فى إيطاليا، حيث قضى سنوات صباه. حتى إن ابن شقيقه الخديو «عباس»، دعاه إلى مرافقته فى رحلته إلى إيطاليا عام ١٩١١م ليستفيد من تلك العلاقات، فكان المشرف على تنظيم الرحلة؛


الأمير فؤاد فى شبابه

وموجهها السياسى، فهو الذى قدم الخديو للملك «عمانويل الثالث»، ملك إيطاليا آنذاك، وزوجته الملكة «إيلينا» وكبار الساسة الإيطاليين، وأشار عليه بما يجب أن يقوله لهم.

وفى السنة نفسها لاحت أمامه فرصة ذهبية للجلوس على العرش وتأسيس مملكة تحمل اسمه، فقد ثار أهالى طرابلس الغرب ضد المستوطنين الإيطاليين، وأصروا على طردهم منها. فهددت إيطاليا باحتلالها، وأثار ذلك غضبًا عنيفًا فى الوطن العربى والعالم الإسلامى، وصل إلى ذروته فى مصر، وأقلق الدوائر الإنجليزية، التى لم تكن تنظر بارتياح إلى احتلال إيطاليا لبلد متاخم لمصر والسودان. وببديهة سريعة، وإدراك ذكى لما يجرى على المسرح السياسى العالمى، طرح «الأمير فؤاد» نفسه، كحل لهذه الأزمة، على الدوائر السياسية الإيطالية، والإنجليزية، والعثمانية، فاقترح أن يتولى عرش طرابلس الغرب. فيعيد الهدوء إليها، ويضمن حقوق الجالية الإيطالية، ويحول دون التدخل العسكرى الإيطالى. ومع أن الفكرة قد بدت معقولة، إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح، إذ حسم الإيطاليون الأمر، واحتلوا طرابلس بالفعل.

وبعد عامين، لاحت أمامه فرصة أخرى، عندما قرر مؤتمر لندن، فى مايو (آيار) عام ١٩١٣، مبدأ استقلال «ألبانيا»، وكانت هى الأخرى إحدى الولايات العثمانية. فسعى لدى الأطراف نفسها لكى يجلس على عرشها، ولكن مسعاه فشل، واختار المؤتمرون «وليم دى فيد» أميرًا للدولة الجديدة.

وفى ١٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٤، وبعد سبعة أسابيع من دخول تركيا الحرب ضد إنجلترا وحلفائها، وقع انقلاب، قرّبه من أمله العسير المنال. فقد أعلنت بريطانيا زوال السيادة التركية عن مصر، بعد أن استمرت أربعة قرون. ووضعتها تحت حمايتها، وقررت خلع ابن شقيقه الخديو «عباس حلمى الثانى» لانضمامه إلى أعدائها الأتراك. ولما كان الأمير «محمد عبد المنعم» الابن الأكبر للخديو المعزول وولى عهده لا يزال قاصرًا، فضلاً عن أن البريطانيين لم يكونوا يرغبون فى توليته، فقد بدأ البحث عن أمير من أمراء العائلة الخديوية، يتولى حكم البلاد فى ظل الحماية البريطانية. ومن جديد طرح الأمير «أحمد فؤاد» نفسه كمرشح، لكن البريطانيين فضلوا العودة إلى قاعدة توارث العرش التى كانت قائمة قبل أن يسعى «الخديو إسماعيل» لدى السلطان لتغييرها. فاختاروا أكبر الأحياء من سلالة «محمد على»، وهو أخوه الأكبر الأمير «حسين كامل» الذى قبل المنصب، وقبل أن يحمل لقب «سلطان مصر» تحت الحماية البريطانية.

ومع أن الفرصة قد أفلتت للمرة الثالثة، إلا أن الأمل أصبح أقوى. إذ كان معنى اختيار أخيه الأكبر، هو عودة العرش إلى «أولاد إسماعيل»، بعد أن كان قد انتقل منهم إلى أولاد «توفيق». ومع أن احتمال حصره فى أولاد أخيه «حسين كامل» وأحفاده، كان لايزال قائمًا، إلا أنه كان يراهن على أن التكليف البريطانى للسلطان «حسين» بتولى العرش، لم يضع قاعدة للتوارث. واكتفى بالإشارة إلى بقاء السلطنة فى العائلة الخديوية، طبقًا لنظام وراثى يوضع فيما بعد.

ولم يعش السلطان «حسين كامل» على العرش سوى أقل من ثلاث



١٩٢٩: الأمير محمد عبدالمنعم أكبر أبناء الخديو عباس حلمى الثانى.. ولد عام ١٨٩٩.. وكان فى الخامسة عشر حين عزل أبوه.. اختير بعد ثورة ١٩٥٢ رئيسا لمجلس الوصاية على عرش الملك الطفل الملك أحمد فؤاد الثانى بن الملك فاروق



السلطان حسين كامل:
ثامن من تولوا حكم مصر من أسرة محمد على وأول من حمل لقب سلطان بعد فرض الحماية البريطانية على مصر. ولد عام ١٨٥٣. ثانى أبناء الخديو إسماعيل، تلقى تعليمه الابتدائى فى مصر واستكمله فى فرنسا. عينه والده مفتشا للأقاليم، تولى وزارات المعارف والأوقاف والأشغال والحربية والداخلية والمالية. صحب والده عند نفيه ثم عاد ليتفرغ لإدارة أملاكه العقارية. فى عام ١٩٠٩ عين رئيسا لمجلس شورى القوانين فى عهد ابن أخيه عباس حلمى الثانى وتولى الحكم عام ١٩١٤ خلفا له. لقبته الصحف بـ «أبو الفلاح» لاهتمامه بشئون الزراعة. توفى عام ١٩١٧ عن ٦٤ عاما

سنوات، تعرض خلالها لمحاولتين لاغتياله، بسبب قبوله الحكم فى ظل الحماية البريطانية. وكانت مسألة التوارث من المسائل التى شغلته منذ اللحظة الأولى، التى عرض فيها عليه الإنجليز العرش. فقد أصر على أن يتضمن أمر ملك بريطانيا بتعيينه سلطانا، نصا صريحا ببقاء العرش فى أسرة «محمد على»، وانتقاله منه إلى ابنه الوحيد الأمير «كمال الدين حسين». وحين رفضوا النصف الثانى من مطلبه، قبل المنصب ليستأنف الإلحاح على ملك بريطانيا، بوضع قاعدة ترتب المستحقين بعده للعرش، خاصة وأنه كان منذ البداية، يشعر أنه لن يعيش طويلا.

وفضلا عن انشغال الساسة البريطانيين فى الحرب، فقد كانوا حريصين على التدقيق فى اختيا خليفة السلطان، حتى لا تتكرر المتاعد التى سببها لهم «عباس حلمى الثانى» فلم يبتوا فى الأمر بالسرعة الت تستجيب لإلحاحه، وأسهم فى تعقي الموقف، وفى إعطاء وزارة الخارجي البريطانية مبررا للتسويف فى حسد أمر الخلافة، أن ابنه الوحيد «الأمي كمال الدين حسين»، رفض خلافة أبي على العرش، واعتذر عن قبول منصد ولى العهد، وأعلن موقفه ذلك، فى إبري (نيسان) ١٩١٥، وبعد شهور قليلة م جلوس أبيه على العرش.

ولم يدهش رفض «الأمير كما الدين حسين» الذين يعرفون غراب أطواره، فقد كان يفضل العزلة وينف من المجتمعات، ويضيق بنشر أخبار فى الصحف، ولا يغادر قصره الذ

يعتزل الناس فيه - وهو الذى شغلته فيما بعد وزارة الخارجية المصرية - إلا لكى يقوم برحلات طويلة إلى الصحراء، ينفق عليها أموالا طائلة. وهى ظاهرة شائعة فى أسرة «محمد على»، نتيجة لتزاوج أفرادها فيما بينهم، مما انتهى بتركيز الصفات الوراثية السلبية.

وكانت لديه - بالإضافة إلى ذلك كله - أسباب نسائية تدعوه للحرج من الجلوس على العرش، فقد كان على علاقة بفتاة فرنسية، يخشى أن تضطره تقاليد السلطنة للانفصال عنها، كما كان متزوجا من الأميرة «نعمت الله توفيق» - صغرى شقيقات الخديو المعزول «عباس حلمى» - الذى لم يعترف بقرار عزله عن العرش، واعتبر الذين يجلسون على عرشه من أفراد أسرته من الخونة.

ولأن اعتذار الابن الوحيد للسلطان، عن خلافة أبيه، كان يطرح اسم الأمير «محمد عبد المنعم» - ابن الخديو المعزول وولىّ عهده - ليكون بديلا له، فقد أزعج ذلك الإنجليز وأزعج السلطان، فعاود الإلحاح على «قصر بكنجهام»، واقترح نظاما لتوارث العرش، ينتقل بمقتضاه منه إلى ابنه الأمير «كمال الدين»، الذى لم يكن قد أنجب بعد، على الرغم من تجاوزه الأربعين، فإذا لم ينجب - فيما بعد - أولادا ذكورا، انتقل العرش منه إلى الأمير «أحمد فؤاد» وكان قد اقترب من الخمسين، ولا أبناء ذكور له، فإذا لم ينجب هو الآخر وليا لعهده، انتقل العرش منه إلى «الأمير يوسف كمال»، الذى لم يكن متزوجا، فإذا مات دون أن ينجب ذكرا، انتقل العرش إلى «الأمير عمر طوسون»، وهو الوحيد بين الأربعة، الذى كان قد أنجب ولدين يصلح أكبرهما لتولى الحكم بعده.

ولم تكن وزارة الخارجية البريطانية، تميل إلى تعيين الأمير «كمال الدين حسين». خشية أن يحرضه صهره على اتخاذ مواقف معادية من سياستها فى مصر، كما لم تكن تميل لنفس السبب، لإعادة العرش إلى ابن الخديو المعزول، ومع أن اختيارها كان قد وقع بالفعل على «الأمير أحمد فؤاد» الذى كان يحتفظ بعلاقات ودود بدار المعتمد البريطانى، فقد حافظت على الشكليات، ووافقت على عرض ولاية العهد على «الأمير كمال الدين حسين»، واثقة من أنه سيرفض. وهو ما حدث بالفعل، إذ لم تكد الموافقة البريطانية تصل إلى والده، حتى استدعاه - وهو على فراش المرض - ليعاود الإلحاح عليه بالقبول. ولكنه أصر على الرفض، إلى حد التهديد بالانتحار إذا أكره على القبول. ولكى يقطع الإنجليز عليه خط الرجعة، اقترحوا عليه، أن يسجل موقفه كتابة، وكتبوا له مشروع رسالة وجهها إلى أبيه، قال فيها إنه «مقتنع تمام الاقتناع بأنه فى حالته القائمة آنذاك، أكثر قدرة على خدمة بلاده، بأكثر مما يستطيع فى حالة أخرى». ويستأذنه فى أن «يتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى فى وراثة عرش السلطنة».

ولم يسمح ضيق الوقت للسلطان



الأمير «كمال الدين حسين»: أكبر أبناء السلطان حسين كامل. ولد عام ١٨٧٥. درس فى مصر وفرنسا. اهتم بالثقافة وجمع مكتبة ضخمة فى العلوم التاريخية، وكان يجيد اللغات العربية والتركية والفرنسية والإنجليزية ومن المحبين للسفر والسياحة والصيد والقيام بالرحلات الاستكشافية فى المناطق البعيدة. تصاعدت شعبيته بعد رفضه الجلوس على عرش أبيه فى ظل الحماية البريطانية وكان فى مقدمة أمراء البيت المالك الذين أيدوا ثورة ١٩١٩. توفى عام ١٩٣٢ فى مدينة تولوز بفرنسا عن ٥٧ عاما.

واحد من أكثر شخصيات الأسرة المالكة إثارة. رفض العرش، بسبب حبه لفتاة فرنسية، وبعد وفاته طالبت عشيقته بنصيبها من ثروته بدعوى أنه كان زوجًا لها ودللت على ذلك بخطاباته الغرامية لها. ولكن المحكمة المختلطة رفضت الدعوى

«حسين كامل» بمراجعة ابنه فى موقفه، أو بالتباحث فى الموضوع مع غيره، إذ مات فى اليوم التالى.

وما كاد «البرنس كمال الدين حسين» يسمع بالخبر، حتى أمر نساء العائلة بالاستعداد لمغادرة «قصر عابدين» - المقر الرسمى للسلطنة - والانتقال إلى قصر السلطان الراحل فى هليوبوليس، وحرم عليهن لبس السواد، وأباح للمعزيات أن يرتدين ما يشأن من ألوان.

بالمصادفة المحضة، وبضربة حظ، كسب الأمير فؤاد «البرتيتة». جاءه العرش الذى ظل ينتظره أربعين عاما، منذ اللحظة التى سمع فيها خبر عزل أبيه ورحيله إلى منفاه. وتحققت نبوءة العراف الهندى الذى أخبره بذلك فى عز سنوات الفقر والتشرد.

وعلى العكس من أخيه الراحل، الذى اعتزل الناس وأمضى معظم شهور سلطنته فى مزارعه الخاصة بالقرب من الإسكندرية، لكى يتوقى الإهانات التى يوجهها إليه ممثلو دولة الاحتلال كلما التقى بأحدهم، فقد أثبت «أحمد فؤاد» أن سنوات الفقر والتشرد لم تمض من دون فائدة، وأخذ أمر سلطنته - منذ اللحظة الأولى - بجدية، كما يليق برجل عرك الدنيا وعركته نصف قرن.

وبخطوات محسوبة، وواضحة الهدف، شرع يؤسس مملكة راسخة:

كان يعلم أنه بلا تاريخ فى مناجزة الاحتلال البريطانى، وأن سمعته السياسية - كسمعته الشخصية - فى الحضيض، لا تدعو المصريين للثقة به، أو الالتفاف حوله، بل دعتهم - على العكس من ذلك - إلى السخط عليه، والتشاؤم من تسلطنه، فسعى بذكاء من أجل حشدهم حوله، لكى يتقوى بهم فى وجه سلطة الاحتلال. فما كاد يعرف أن الاختيار قد وقع عليه لكى يخلف أخيه، حتى نشط - كما قال «سعد زغلول» فى مذكراته - لاصطياد ميول الأمة إليه، حتى إنه فكر فى أن يتزعم الدعوة لإنشاء نقابة تدافع عن مصالح الزراع المصريين، فضلا عن تبرعاته التى انهالت على الجمعيات الخيرية.

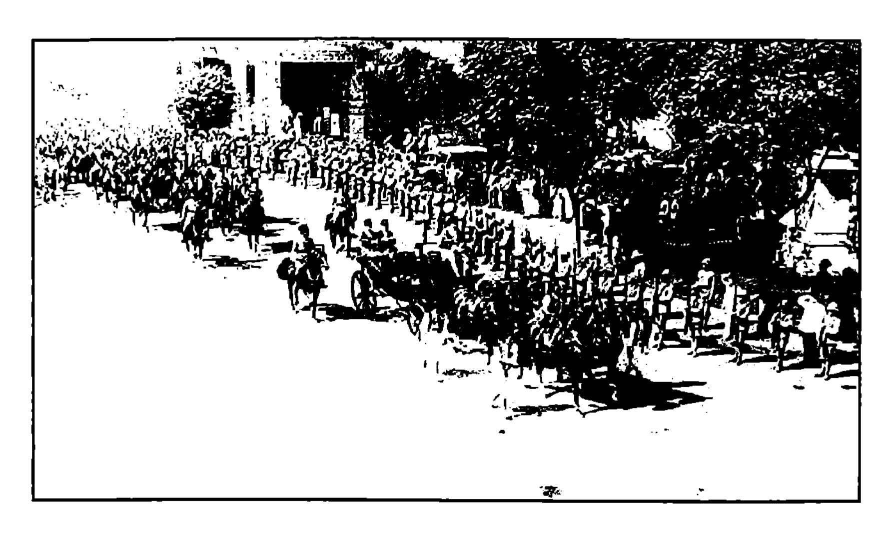
وفى السياق نفسه حاول أن يستفيد من حالة التعاطف الشعبى التى أحاطت بابن أخيه «البرنس كمال الدين حسين» بعد أن ساد الاعتقاد بين الناس أنه رفض العرش كراهة فى الحماية البريطانية، فأصبح مركز عواطف شعبية جارفة، أهلته - فيما بعد - ليكون بطلا لمشهد الافتتاح فى ثلاثية «نجيب محفوظ» الشهيرة. فحرص على توقيره، وحفظ له مكانته، وزاره فى قصره، كما زار «السلطانة ملك»، أرملة السلطان الراحل فى قصرها، وأصدر أمرا بأن يحتفظ الأمير بلقب «صاحب السمو السلطانى» وبأن تحتفظ السلطانة بلقبها، وهو امتياز كان قاصرا على زوجة وأبناء الجالس على العرش.

ومع أن المسئولين فى دار الحماية البريطانية، كانوا قد رفضوا - أثناء المفاوضات التى مهدت لتوليته - طلبه بتوسيع نطاق الحكم الذاتى، وبأن تستأنف «الجمعية التشريعية» اجتماعاتها التى توقفت مع إعلان الحماية، فإنه ما كاد يجلس على العرش، حتى حاول الالتفاف على هذا الرفض، فسعى من أجل عودة الجمعية للانعقاد لجلسة واحدة فقط يُقسم خلالها «النواب» يمين الطاعة له.

وبصرف النظر عن المنطق المعكوس الذى يجعل ممثلى الشعب يحلفون يمين الطاعة للسلطان، بدلا من أن يقسم هو أمامهم يمين الولاء للشعب، فقد كانت الرغبة فى إضفاء مشروعية



الأميرة فوقية: كبرى أبناء الملك فؤاد.. والثمرة الوحيدة - التى ظلت على قيد الحياة - لزواجه من الأميرة «شويكار»



٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٧: موكب السلطان فؤاد الأول يمر بشوارع القاهرة يوم تتويجه سلطانا على مصر

شعبية على توليه الحكم، ليتقوى بها أمام الدولة الحامية، وراء الفكرة، التى بدت طائرا غير قابل للتحليق، إذ كان مستحيلا أن تدعى الجمعية المجمدة، والتى مات معظم أعضائها، للانعقاد لجلسة واحدة، ثم تعود بعدها إلى حالة التجمد كما كان مستحيلا - فى ظروف الحرب - أن تعود لتمارس سلطاتها. ومع ذلك فقد حرص السلطان، على أن يقول لأعضاء الجمعية الذين ذهبوا لتهنئته بجلوسه على العرش: إن شاء الله نراكم قريبا تشتغلون!

ولأن الحرص على إحياء وممارسة طقوس الملك ورسوم السلطنة، كان همه الأول؛ فقد أصر على إعادة التقليد الذى كان سائدا فى عهود أسلافه، بأن يصلى كل سلطان جديد، أول صلاة جامعة له، فى «جامع القلعة» الذى أنشأه «محمد على». وعندما اعتذرت السلطات العسكرية البريطانية، بأن إقامة الشعائر بالجامع قد تعطلت منذ نشوب الحرب، بعد أن تحولت القلعة إلى معسكر لجيوش الاحتلال، يحظر دخوله على المدنيين، لم يتنازل عن مطلبه، فكان له ما أراد.

وكان منطقيا أن تكون مسألة توارث العرش - التى كان طرفا أساسيا فى الجدل الذى دار حولها طوال عهد أخيه - هى البؤرة التى تصب فيها كل تلك الخيوط، لذلك اشترط على البريطانيين، لكى يقبل العرش، أن ينص خطاب التكليف على أنه يتولاه بحق الوارثة لا بحكم التعيين، وأن ينص فيه صراحة على أن ينتقل منه لورثته، ليسد باب الصراع على الخلافة بين أفراد الأسرة المالكة، ويضمن الاستقرار لعرشه. ولأنهم كانوا أكثر حرصا على مودته، مما كانوا مع سلفه، فقد نص خطاب التولية، على «أن يكون العرش لورثته من بعده طبقا لنظام يشترك هو فى وضعه»، من دون تحديد لهؤلاء الورثة، أو ترتيب لقواعد توارثهم له.

واكتفى «السلطان فؤاد» بهذه الصيغة، إذ لم يكن لديه - آنذاك - ابن ذكر ليشترط النص على اسمه كولى للعهد.

كان العرش قد وصل إليه، وهو مطلق منذ عشرين عاما، وقد مات الذكر الوحيد الذى أنجبه من مطلقته - وليس له سوى ابنة هى «الأميرة فوقية»، لا يحق لها كأنثى طبقا للشريعة الإسلامية أن تخلفه على العرش، وقد تجاوز التاسعة والأربعين وأوشكت سنوات خصوبته على النفاد، ولم يتبق



الآنسة نازلى صبرى قبل أن تصبح سلطانة

فى البندقية - كما قال آنذاك - سوى قليل من الطلقات.

وكان لابد من البحث بأقصى سرعة ممكنة عن زوجة للسلطان، أو بمعنى أدق، عن امرأة تمنح السلطان وليا للعهد، يحفظ العرش فى ذريته.

ومن سوء الحظ، أن هذه المرأة كانت الآنسة «نازلى عبد الرحيم صبرى».

13

لم يكن السلطان الجديد متحمسًا للزواج من الأسرة العلوية، بعد تجربته المريرة مع «شويكار»، التى أثرت على علاقاته بكثير من أمرائها، ممن حملوه مسئولية الفضيحة المدوية التى ترتبت على حادث «الكلوب الخديوى»، بينما حملهم هو مسئولية تحريض «شويكار» على التمرد عليه.

وفضلاً عن ذلك، فقد كان يعتقد - عن حق - أن أولاد أعمامه، يكرهونه ويغارون منه، امتدادًا لكره آبائهم لأبيه، الذى حرمهم من فرصتهم فى تولى العرش، حين غير قاعدة وراثته ليحصرها فى أبنائه وأحفاده، وكانت شائعة بينهم جميعًا قبل ذلك.

وهكذا بدأ البحث عن واحدة من بنات الأسر المصرية أو التركية الكبيرة لتشترك مع السلطان فى إنجاب وريث للعرش. وطبقا لرواية «مصطفى أمين» فقد كانت «الليدى جراهام» هى التى رشحت له الآنسة «نازلى» - ابنة «عبد الرحيم باشا صبرى» - لكى تقوم بهذه المهمة، إذ كانت تعرفها، وتعرف أسرتها بحكم صلة العمل التى تربط بين زوجها السير «رونالد جراهام» - المستشار الإنجليزى لوزارة الداخلية المصرية - وبين والد العروس الذى كان آنذاك محافظًا للمنوفية. وطبقا لهذه الرواية ذاتها، فقد طلب السلطان من «الليدى جراهام» أن تمكنه من رؤية العروس. فدعتها هى وشقيقيها

«حسين صبرى» و«شريف صبرى» تناول الشاى بدارها، مما أتاح للسلطان فرصة لرؤيتها من وراء ستار. فاطمأن إلى مستوى جمالها وكلف «الليدى جراهام» بجس نبض الفتاة وأسرتها، لكن «نازلى» رفضت الزواج من السلطان، وقالت إنه أقصر منها بنصف متر، وأكبر منها بربع قرن، وأن ابنته الأميرة «فوقية» فى مثل عمرها.

ونقطة الضعف الرئيسية فى رواية «مصطفى أمين» - وهى الوحيدة التى وصلتنا حول ظروف هذا الزواج - تكمن فى أن «الليدى جراهام» - طبقا لرواية «سعد زغلول» فى مذكراته كانت قد غادرت مصر فى نوفمبر ١٩١٦، وقبل جلوس «السلطان فؤاد» على العرش بأكثر من عام، بصحبة زوجها، الذى نقل آنذاك من عمله كمستشار لوزارة الداخلية المصرية، إلى وظيفة أخرى بوزارة الخارجية البريطانية، وكانت زوجة «عبد الرحيم باشا صبرى» وبناتها من بين نساء كبار المسئولين المصريين اللواتى أسهمن فى شراء هدية ثمينة أهديت لها، ومن بين اللواتى حرصن على زيارتها قبل أن تستقل الباخرة مع زوجها فى طريق عودتها إلى «لندن».

ولو صحت هذه الرواية، فلابد أن «الليدى جراهام» قد رشحت «نازلى» للزواج من «البرنس فؤاد» قبل مغادرتها لمصر، وقبل جلوسه على العرش. والأرجح أن البرنس بدأ يفكر جديا فى الزواج، مع تنامى احتمالات خلافته لأخيه، وفى الوقت الذى كانت فيه «الليدى جراهام» لاتزال بمصر، وهو ما يؤكده، أن الأقاويل بدأت تتناثر حول مشروع زواجه منها، بعد أربعة أيام فقط من توليه العرش، فقد كتب «سعد زغلول» فى مذكراته عن يوم ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٧، يقول إنه «شاع فى الدوائر النسائية أن عظمة السلطان سيتأهل بكريمة عبد الرحيم باشا صبرى مدير المنوفية، ونقل هذه الشائعة صالح ثابت باشا، عن الخواجا أدولف قطاوى، كما روتها الأميرة عزيزة نقلا عن صاحبة السمو السلطانى، الأميرة فوقية كريمة السلطان».

وكذَّب «عدلى يكن باشا» - وزير المعارف والرجل الثانى فى الحكومة آنذاك - هذه الشائعة، وعبر عن ضيقه



الملكة نازلى فى طفولتها


أمين يحيى باشا


عدلى يكن باشا

لأن مصدرها هم «جماعة اليهود» قائلا إن علاقة الصداقة الحميمة التى ربطت بينهم وبين «البرنس فؤاد» وأباحت لهم التعامل معه من دون تكلف، لا تجيز لهم أن يتحدثوا عن أحواله الشخصية بهذه الخفة، بعد أن أصبح سلطانا.

وقد ثبت فيما بعد، أن جماعة اليهود، من أصدقاء السلطان، الذين تعرف إليهم عن طريق عشيقته الراحلة «مدام سواريف»، كانوا يعرفون عنه، مالم يكن يعرفه نائب رئيس الوزراء. وأنه كان يثق فى الخواجا «أدولف قطاوى» وزوجته السيدة «جوليا قطاوى» - وكانت أقرب صديقات «مدام سواريف» إلى قلبها، وقيل إنها حلت محلها بعد وفاتها فى قلب وفراش «البرنس فؤاد» - أكثر من ثقته فى «عدلى يكن» الذى دفعه الغيظ لمحاولة تحريض صديق السلطان «أمين يحيى» على تحذيره منهم، فلما اعتذر لحساسية الموضوع، قال «عدلى» إن زواج السلطان أمر حكومى لا ينبغى له مباشرته من غير أن يكون للحكومة شأن فيه.

وعلى أية حال، فإن «الليدى جراهام» لم تكن قناة الاتصال الوحيدة التى يمكن عن طريقها ترشيح «نازلى» لتكون عروسا للسلطان، فقد كانت هناك صلات أخرى عديدة، تجمع بين أسرتها وبين «البرنس فؤاد»، إذ كان يعرف أباها «عبد الرحيم صبرى باشا» معرفة جيدة، ويمضى كثيرًا من سهراته معه فى «الكلوب الخديوى». والأهم من ذلك، أن شقيقتها الكبرى «أمينة» كانت على صلة وثيقة بالأوساط النسائية للأسرة المالكة، وقد تزوجت بعد ذلك من «النبيل عادل طوسون»، ابن «الأمير جميل طوسون» وحفيد الوالى «محمد سعيد» بن محمد على الكبير.

وهناك أكثر من شاهد على أن «نازلى» قد رفضت الزواج من السلطان، أو على الأقل ترددت فى قبوله، إذ شاعت أنباء هذا الرفض، حتى وصلت إلى «جنيف»، حيث كان الزعيم «محمد فريد» يقيم منذ غادر مصر، قبل الحرب، وهو يقول فى مذكراته، إنه سمع من «توفيق زاهر بك» - القاضى بمحكمة بورسعيد، الذى كان قد وصل إلى سويسرا فى إبريل (نيسان) ١٩١٩ ليزور ابنه الذى يدرس هناك - «أن بنت «عبد الرحيم صبرى باشا التى كان قد خطبها السلطان فؤاد لتكون زوجه له، رفضت بتاتا الاقتران به».

على أن أسباب هذا الرفض، قد اختلفت من مصدر إلى آخر، فبينما علَّله «توفيق زاهر» بـ «الغيرة الوطنية» قائلا إن «نازلى» قد دخلت فى «الحركة الوطنية» واشتغلت مع غيرها من السيدات فى تأسيس الجمعيات الوطنية والخيرية، وأنها رفضت الاقتران بالسلطان «لمَّا علمت أنه طلب من الإنجليز حرسا يحميه من غضب الأمة»، فقد نقل «محمد التابعى» - عمن وصفهم بأنهم «رواة ثقاة من أقاربها» - أن «نازلى» قد رفضت الزواج من السلطان لأنها كانت تحب شابا من أقاربها رمز لاسمه بـ «ش. ث». وكان أملها فى الزواج منه كبيرا، إلى أن خطبها السلطان من أبيها. وفى اليوم المحدد لعقد القران، هربت «نازلى» فى الصباح الباكر من قصر أبيها، ولجأت إلى حبيبها الذى راح يتنقل بها طوال اليوم بين بيوت أصدقائه، خوفا من مطارديه، إلى أن أدركه اليأس فأعادها إلى قصر أبيها، وهى رواية أيد الخطوط العامة لها «عادل ثابت» - حفيد خالة الملكة «نازلى» - الذى يؤكد أنه كان شائعا فى دوائر الأسرة أن «نازلى»



الأمير أحمد فؤاد مدير الجامعة المصرية

حاولت - وهى فتاة - أن تهرب مع عمه الوسيم «شاهين ثابت».

ومن الشواهد القوية، على أن مشروع زواج «السلطان فؤاد» من «نازلى» لم يمض من دون عراقيل، لعل أهمها رفضها - أو ترددها - فى قبول الارتباط به، أن المدة بين شروعه فى التقدم لخطبتها - فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٧ - وزفافها إليه - فى ٢٤ مايو (آيار) ١٩١٩ - قد طالت إلى تسعة عشر شهرا، على الرغم من الأسباب القوية التى كانت تدفع السلطان للإسراع بإتمام الزواج. وحتى فبراير (شباط) ١٩١٩، كان مشروع الزواج لايزال فى إطار الشائعة، ففى ذلك التاريخ، وطبقا لما دونه «سعد زغلول» فى يومياته سأل «حسين رشدى باشا» - رئيس الوزراء - السلطان عن الشائع من زواجه بكريمة «عبد الرحيم صبرى»، فقال: إن شاء الله. فسأله عما إذا كان قد أمهرها باثنى عشر ألف جنيه وأهداها عقدا بستة آلاف. فقال: إن شاء الله. وأذن له أن يذيع الخبر.

لكن الأمور سارت فى الطريق التى كان لابد وأن تسير فيها.

تم عقد القران فى صباح يوم السبت ٢٤ مايو (آيار) ١٩١٩، فى حفل بسيط أقيم فى إحدى قاعات «قصر البستان»، الذى كان السلطان يتخذه مسكنا خاصا له - وكان فى استقبال المدعوين «محمود شكرى باشا» - رئيس الديوان الملكى - وحضر الاحتفال خمسة أمراء فقط، هم «كمال الدين حسين» و«محمود حمدى» و«على حيدر حجازى» و«يوسف كمال» و«عمر طوسون». كما حضره رئيس الوزراء «محمد سعيد باشا» وأعضاء وزارته، وبينهم والد العروس «عبد الرحيم صبرى باشا»، و«أحمد مظلوم باشا» - بصفته رئيسا للجمعية التشريعية - و«محمود فخرى باشا» - الأمين الأول للسلطان الذى كان قد تزوج ابنته الأميرة «فوقية» منذ أسبوع واحد - فضلا عن شقيقى السلطانة - «شريف أفندى صبرى» و«حسين أفندى صبرى». وبسبب نزلة برد



حسين رشدى باشا (١٨٦٣ـ١٩٢٨): ينتمى إلى أسرة ألبانية وفدت إلى مصر بصحبة «محمد على باشا الكبير». ولد بالقاهرة ودرس بها واستكمل دراسته للعلوم السياسية فى باريس. ترقى فى سلك الإدارة المصرية، إلى أن اختير وزيرًا للحقانية (العدل). تولى رئاسة الوزارة عام ١٩١٤ وفى عهده أعلنت الحماية البريطانية على مصر وعزل الخديو عباس حلمى الثانى، وقامت ثورة ١٩١٩. عين رئيسا للجنة الدستور (١٩٢٢). ثم رئيسا لمجلس الشيوخ (١٩٢٦)، وكان بهذه الصفة أول رئيس لمجلس البلاط الملكى



سعيد ذو الفقار باشا
كبير الأمناء بقصر الملك فؤاد. ولد عام ١٨٦٣. درس فى مصر واستكمل دراسته فى أوروبا. التحق بخدمة قصر الخديوية عام ١٨٩٢ كتشريفاتى، عين مديرًا للدقهلية عام ١٩١٢، وتولى وزارة المالية عام ١٩١٣. عاد إلى القصر عام ١٩١٤ ليتولى منصب كبير الأمناء

طارئة، لم يستطع الشيخ «محمد أبو الفضل الجيزاوى» - شيخ الجامع الأزهر، أن يتولى صيغة العقد، فحل محله رئيس المحكمة العليا الشرعية.

وعقب إتمام العقد قدمت أكواب الشربات وعلب الملبس الثمينة، وأهدى السلطان، للمأذون الذى تولى صيغة العقد، ساعة من الذهب المرصع بالماس ومبلغ مائتى جنيه.

ولم تقم حفلة زفاف، اكتفاء بسهرة خاصة حضرتها شقيقات السلطانة.

وفى اليوم التالى، أذاع ديوان كبير الأبناء بلاغا رسميا يقول: إن حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان «فؤاد الأول»، سلطان مصر المعظم، قد «نظر بعين الحكمة العالية الدينية إلى وجوب التمسك بما وصى به الدين الحنيف من أمر الزواج والاهتمام به». فعقد قرانه «على سليلة بيوتات المجد والشرف حضرة صاحبة العظمة السلطانية نازلى». وتولى السلطان قبول العقد لنفسه بنفسه، بينما كان الوكيل عن عظمة السلطانة حضرة صاحب المعالى والدها الماجد «عبد الرحيم صبرى باشا» وزير الزراعة. وشهد على العقد «محمود شكرى باشا» رئيس الديوان السلطانى، و«سعيد ذو الفقار باشا» كبير الأمناء. وتولى صيغة العقد فضيلة الشيخ «محمد ناجى» رئيس المحكمة العليا الشرعية.

ولو لم يكن السلطان فى سباق عنيف مع الزمن، لما عقد قرانه فى ذلك الوقت العصيب. فقد كانت ثورة ١٩١٩ لاتزال فى ذروتها. ولم تكن قد مضت سوى ستة أسابيع على إطلاق سراح «سعد زغلول» زعيم الثورة، والسماح له بالسفر إلى باريس ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح.

وما كاد يصل إليها، حتى وجد أبواب المؤتمر موصدة فى وجهه، وفوجئ باعتراف الرئيس الأمريكى «ولسن» بالحماية البريطانية على مصر، ثم اعتراف المؤتمر نفسه بتلك الحماية. فاستقالت الوزارة المصرية، وطالب «الوفد» السياسيين المصريين بالامتناع عن تشكيل الوزارات، وناشد السلطان ألا يكلف أحدا بذلك، إلى أن يسمع المؤتمر إلى المطالب الوطنية المصرية.

وقبل ثلاثة أيام من زفاف السلطان - وفى ٢١ (آيار) مايو ١٩١٩ - نشرت الصحف المصرية تصريحات «اللورد كرزون» - وزير خارجية بريطانيا - بأن حكومته سترسل إلى مصر لجنة خاصة برئاسة «اللورد ملنر» - وزير المستعمرات - لتحقيق أسباب الثورة، والبحث فى صيغة للحكم الذاتى فى إطار - الحماية بعيدا عن مطالب الوفد المتشددة. وفى اليوم نفسه، نجحت ضغوط السلطان فى إقناع «محمد سعيد باشا» بتشكيل حكومة تحل محل الحكومة المستقيلة، بعد أن ظلت البلاد بلا حكومة لمدة شهر كامل، فأشعل ذلك ثورة المصريين ضده، وتوجهوا بجانب من غضبهم المشتعل نحوه لضربه لقرار المقاطعة، وجدد ذلك كله مشاعر عدم الثقة به وأصداء الحضيض الذى وصلت إليه سمعته السياسية والوطنية وهو أمير، وقبوله للعرش فى ظل الحماية.

وهكذا احتفل المصريون بزفاف السلطان «فؤاد» إلى السلطانة «نازلى» بطريقة فريدة .. وقال تقرير أرسله المندوب السامى البريطانى إلى حكومته، إن مظاهرة صغيرة، قد احتشدت صباح يوم عقد القران أمام «قصر البستان»، حيث هتفت ضد الوزارة الجديدة التى تشكلت برغم

مناشدة الوفد للساسة المصريين بالامتناع عن تشكيل الوزارات، لإجبار بريطانيا على الاعتراف بالوفد المصرى، والتعامل معه باعتباره ممثل الأمة. وكانت مظاهرة الاحتفال بالقران السلطانى واحدة من مئات المظاهرات التى طافت أنحاء البلاد فى ذلك اليوم.

أما وقد تم عقد القران فى ذلك الجو المشحون بالغضب. فقد كان منطقيًا أن يحاط بالأقاويل التى يعبر بها المصريون عن غيظهم، لأن سلطانهم قد وجد من خلو البال ما يدفعه لدق الطبول، وإقامة الأفراح، وتشكيل الوزارات بينما تدور المعارك بينهم وبين ضباط جيش الاحتلال فى الشوارع. فانطلقوا يسخرون منه، ويشنعون عليه، ويطعنون فى شرف العروس وفى نخوة العريس، ويلطخانهما بالوحل. ومالبث هذا التشنيع أن تحول إلى أغنية يتغنون بها، بعد أن صاغها الشاعر «محمود بيرم التونسى» فى زجل نشره فى مجلة «المسلة» التى كان يصدرها من دون ترخيص، متهربًا من المسئولية القانونية عن ذلك، بعبارة يكتبها تحت عنوانها تقول: إنها «لا جريدة ولا مجلة». ولأنه كتب الزجل على إيقاع أغنية سورية كانت شائعة فى مصر أيامها، يقول مطلعها: «مرمر زمانى .. زمانى مرمر». فقد وجد الناس أمامهم القصة منظومة وملحنة، ومعبرة عن رغبتهم فى السخرية من الزواج السلطانى، فأخذوا يتغنون بها.

وطبقًا لتوصيف «بيرم التونسى» - فى رسالة أرسلها عام ١٩٥٦ إلى الأستاذ «محمد التابعى» - فقد ألف هذه القصيدة واثنتين غيرها، «بطريقة فتوات الأنفوشى عندما يقررون هدم العرس. فيحطمون الكلوب لكى يمسى العرس فى ظلام دائم». وبهذه الطريقة الشعبية التقليدية قالت الأغنية:

البنت ماشية من زمان تتمخطر
والغفلة زارع فى الديوان قرع أخضر
تشوف حبيبها فى الجاكتة الكاكى
والسته خيل والقمشجى الملاكى
تسمع قولتها: آه ياوراكى
والعافية هبلة، والجدع متشطر
الوزة من قبل الفرح مدبوحة
والعطفة من قبل النظام مفتوحة
والديك بيدن والهانم مسطوحة
تقرا الحوادث فى «جريدة كتر»
ياراكب «الفيتون» وقلبك حامى
اسبق على «القبة» وروح قدامى
تلقى العروسة شبه محمل شامى
وأبوها يشبه فى الشوارب «عنتر»
وحط زهر الفل فوقها وفوقك
وجيب لها شبشب يكون على ذوقك
ونزل النونو القديم من طوقك
ينزل فى طوعك لا الولد يتكبر
دا ياما مزع كل بدلة.. وبدلة
وياما شمع بالقطان والفتلة
ولما جه الأمر الكريم بالدخلة
قلنا اسكتوا خلوا البنات تتستر
نهايته يمكن ربنا يوفقكم ..
مادام «حفيظة» الماشطة بتزوقكم
دى سكره مالطى داهية ماتفوقكم
بس إبقى سيبك م اللى فات دا مقدر

والإشارات والتلميحات مفهومة، فالبنت هى «نازلى» و«الغفلة» هو «أحمد فؤاد». والتستر على «الأوزة المدبوحة»، والعطفة «المفتوحة» لا يحتاج إلى شرح. أما الذى يستحق الوقوف عنده، فهو ذلك الاستقبال الجماهيرى غير الودى للقران السلطانى، وهذا النزوع الشعبى التلقائى لتصديق كل ما يشاع عن سلوك الحكام. وخاصة فى الجانب الجنسى منه، الذى يعكس ولاشك

محمود بيرم التونسى:
شاعر مصرى من أصل تونسى. ولد فى ٤ مايو عام ١٨٩٣ بالإسكندرية. كان والده مهاجرًا تونسيا يعمل فى تجارة الأقمشة، أما أمه فكانت مصرية - درس فى مسجد المرسى أبو العباس ثم انقطع عن الدراسة ليعمل فى متجر أبيه.
بعد وفاة الأب ثم الأم افتتح محلا لتجارة البقالة وتاجر فى صفائح السمن. بدأ يكتب الشعر ونشر أولى قصائدة فى جريدة «الأهالى» السكندرية. أصدر مجلة فعطلتها الحكومة فأصدر «الخازوق». نفى إلى تونس بسبب هجائه للأسرة المالكة، وبعد عامين تسلل إلى مصر إلى أن اكتشف أمره فنفى إلى فرنسا.. فى عام ١٩٣٢ وبعد سبع سنوات قضاها فى المنفى رحلته السلطات الفرنسية إلى تونس حيث أصدر صحيفة صادرها الحاكم العام الفرنسى وتقرر نفيه إلى السنغال ثم لبنان فسوريا. فى عام ١٩٣٨ تسلل مرَّة أخرى إلى مصر وبدأ يكتب الأغانى والأشعار وحوارات الأفلام. فى عام ١٩٥٤ منحته حكومة الثورة الجنسية المصرية. مات فى ٥ يناير ١٩٦١ عن ٦٨ سنة





اللورد إدموند أللنبى (١٨٦١/ ١٩٣٦) قائد وسياسى بريطانى. عين فى عام ١٩١٧ قائدا عاما للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط، واتخذ من القاهرة مقرا لقيادته. نجح فى احتلال فلسطين وهزيمة الجيش التركى وإجلائه عنها عام ١٩١٨. عين مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان بعد شهرين من نشوب ثورة ١٩١٩ وكلّف بالقضاء عليها. أدت سياسته إلى تصاعد الثورة ونفى سعد زغلول للمرّة الثانية. أعلن باسم حكومته تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى اعترف بالاستقلال الذاتى لمصر. أجرى الاتصالات التى انتهت باعتراف بريطانيا بالأمير «فاروق» وليا لعهد الملك فؤاد بعد شهرين من مولده

خبرة تاريخية انتقلت بالتواتر، تربط بين السلطة - باعتبارها أقوى مظاهر القوة الاجتماعية - وبين التحلل الخلقى والخروج على التقاليد وهو تلك البصيرة، التى صورت «نازلى» امرأة شرهة للجنس، لا تشبع منه، يطلع عليها الصبح وهى «مسطوحة» تقرأ «فى جريدة كتر» أى تطالب بالمزيد منه. فمع أنها صورة لا تخلو من فجاجة شعرية، وافتراءات تاريخية، فقد ثبت بعد ذلك، أنها - مع بعض المبالغة - كانت أقرب إلى النبوءة.

وبعد ثمانية شهور وسبعة عشر يومًا من الزفاف، رزق السلطان - فى ١١ فبراير (شباط) ١٩٢٠ - بأول أبنائه من زوجته الثانية، السلطانة «نازلى».

ومن حسن الحظ أنه جاء طفلا ذكرًا أطلق عليه السلطان - وكان يتفاءل بحرف «الفاء» الذى يبدأ به اسم والدته الأميرة «فريال» - اسم «فاروق». وظل يسعى لدى وزارة الخارجية البريطانية - من خلال المندوب السامى البريطانى اللورد «أللنبى» - لكى تبت فى أمر وراثة العرش تحت الحماية، وتقرر له نظاما ثابتا، إلى أن اعترفت - فى ١٥ إبريل (نيسان) ١٩٢٠، وبعد شهرين فقط من ميلاده - بالأمير «فاروق» وليا للعهد، على أن يكون العرش من بعده، لنسله من الذكور، على قاعدة الأكبر من الأولاد، فالأكبر من أولاده، فإذا لم ينجب «فاروق» أولادا ذكورا، انتقل العرش لأشقائه الذكور، ومنهم لنسلهم طبقا لنفس القاعدة. وبذلك ضمن السلطان فؤاد ألا تكون سلطنته فصلاً استثنائيا فى التاريخ، بل تأسيسًا لفرع جديد من الأسرة المالكة.

ومن سوء الحظ أن أشهر حمل السلطانة فى ولى العهد، لم تزد على سبعة أشهر. فاعتبر الناس ذلك تأكيدًا لما كانوا قد أطلقوه من شائعات عند عقد القران، وعادوا ليرددوها، ويضيفوا إليها ما يشكك فى نسب المولود إلى أبيه. أو ما يشكك فى أن «نازلى» قد حملت فيه قبل عقد قرانها على أبيه.

وعاد «بيرم التونسى» ليستلهم ما يقولون، فاعتمد الشائعتين، وكتب زجلين آخرين بنفس طريقة «فتوات الأنفوشى»، لم يستطع أن ينشر الأول منهما على صفحات «المسلة» لبذاءته الشديدة، ولأنه يشكك صراحة - وبالاسم - فى نسب ولى العهد لأبيه، ولم يحل ذلك دون تسربه إلى الناس الذين حفظوه، وأخذوا يتواترون كلماته التى تقول:

اسمع حكاية .. وبعدها هأهأ
زهر الملوك فى الولد أهو طأطأ
مالناش قرون كنا نقول: مأمأ
وناكل البرسيم .. بالقفة.

***

سلطان بلدنا حرمته جابت
ولد.. وقال سموه «فاروق»
«فاروق» فارقنا إمال .. بلا نيلة
دى مصر مش عايزة لها رذيلة
ومين بقى يلحس دى التفة؟

***

ياداية ليه مانتش حداية..
خدتيه وروحتى على الجبلاية
جبتى لنا خبره وتتّك جاية
وندق لك فى البيت الزفة

***

ياعزرائيل اخلص بقى تاوى
ناقص سوا.. وديه ع النار
وخد كمان «جوليا .. قطاوى»
ياما الزمن كشف لنا أسرار

***

أما الزجل الثانى، الذى كان أقل صراحة، فقد نشره فى العدد الثالث عشر والأخير من «مجلة المسلة» تحت عنوان «البامية للسلطانى والقرع الملوكى»، وقال فيه:

البامية فى «البستان» تهز القرون
وجنبها القرع الملوكى اللطيف
والديدبان داير يلم الزيون
صهين وقدم وامتثل ياخفيف
نزل يلعلط.. تحت برج القمر
ربك يبارك لك .. فى عمر الغلام
ياخسارة بس الشهر كان مش تمام!

وما كادت المجلة تطرح فى الأسواق، حتى صدر قرار بإغلاقها بالضبة والمفتاح، ونفى صاحبها من مصر، ليعيش فى المنفى عشرين عاما، ولا يعود إلى مصر - متسللا - إلا بعد عامين من وفاة «الملك فؤاد».

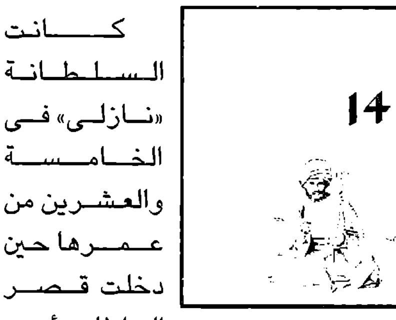
وكما جاء العرش بعد طول انتظار، وسط العواصف، فقد جاء ولى العهد، بعد طول تمنّ وسط الزوابع.

وما قدِّر كان.

الفصل الثالث

عصافير ملونة في أقفاص من ذهب





كانت السلطانة «نازلى» فى الخامسة والعشرين من عمرها حين دخلت قصر السلطان «أحمد فؤاد» زوجة له. وكان - أيامها - فى الحادية والخمسين من عمره، وبعد سبعة عشر عامًا من ذلك التاريخ، غادر «الملك أحمد فؤاد» القصر، وغادر الدنيا كلها، وتركها وحيدة تواجه حقيقة أنها أمضت أحلى سنوات العمر حبيسة فى قفص من ذهب، بينما تزحف الكهولة نحوها بسرعة، لتلتهم ما تبقى من أيام ما بعد الصبا ، وما بعد الشباب.

بعد سنوات قليلة من الزواج، كانت الحياة فى القصر قد فقدت كل ما كانت تعد به من بهرج وزخرف. ليس بسبب فارق السن الشاسع بين الزوجين فحسب، ولكن - كذلك - بسبب التناقض بين شخصيتيهما، وتفاوت الظروف التى كانت تحيط بكل منهما، قبل الزواج وبعده.

كانت «نازلى» قد أمضت طفولتها وشبابها فى مناخ من الحرية النسبية. وقد أتاح لها الجو الأرستقراطى نصف الأوروبى، الذى عاشت طفولتها وصدر شبابها فى ظله، الفرصة لكى تتخفف



الملكة نازلى
كما كانت
تبدو فى
الثلاثينيات

من قيود التقاليد المتزمتة، التى تحيط بأبناء الشرائح العليا من الطبقة الوسطى. ولعلها كانت تتوهم عندما رحبت بالزواج من السلطان، أنها ستتمتع بالحرية نفسها فى قصر زوجها، وربما بدرجة أوفر منها، بحكم المكانة التى أصبحت تشغلها بصفتها سلطانة ثم ملكة، ووالدة لولى العهد.

لكن الرياح جاءت بما لا تشتهى السفن. فإذا بالتقاليد التى لم تكن تحفل بها قبل زواجها، تطبق عليها بصرامة وبدرجة من التزمت، ظلت تتصاعد إلى أن أصبحت - كما قالت هى نفسها فيما بعد - «سجينة الملك فؤاد». فكل شىء ممنوع أو تحت الرقابة أو داخل فى دائرة الشك: الكلام والصمت والهمس والضحك، الخروج والسفر والظهور فى الحفلات العامة، الرسائل المكتوبة، والمكالمات التليفونية وحتى طريقة ممارستها لأمومتها. عليها فى كل ردهة رقيب، ووراءها فى كل رواق وغرفة عيون وأرصاد. لا تغادر القصر إلا بإذن، ولا تزور أو تزار إلا بتصريح.

كان السلطان لايزال يعانى - بعد عشرين عاما - من عقدة «شويكار» التى تمردت عليه، وشهَّرت به، ولم تحفظ له



١٩٢٣: الصورة الرسمية للملك فؤاد بعد أن تحول من سلطان إلى ملك فى أعقاب الإعلان عن إنهاء الحماية البريطانية على مصر

سرًا أو كرامة، ولم تضع فى اعتبارها - بعد طلاقها منه - أنها أم ابنته، وأن ما تفعله يصيبه رذاذه على الرغم من انفصام العلاقة الزوجية بينهما، فتفاقمت حالة الوساوس القهرية التى كانت تملأ عقله، ولم تندمل الجراح الخفية التى تركتها على قلبه آثار الرصاصات الثلاث التى أطلقها عليه شقيقها المخبول، والتى عجز الأطباء عن استخراج واحدة منها استقرت فى رقبته، خشيه أن تمس مشارطهم حباله الصوتية، فظلت فى مكانها، تذكره بالمأساة إذ كان صوته يخرج من حنجرته - كلما انفعل - وكأنه صوت عواء كلب.

وفضلا عن قلقه، بسبب الفارق الكبير فى العمر بينه وبين زوجته الشابة الجميلة، فقد دخلت «نازلى» إلى دائرة الشك، واحتلت مكانها فى القائمة التى كانت «شويكار» عنوانا لها، فصنفها «السلطان فؤاد» باعتبارها طبعة أخرى من ذلك النمط الجموح من النساء، الذى يتحتم وضعه تحت الحصار وإلجامه، للحيلولة بينه وبين الانطلاق الذى يجلب الفضائح، ويثير شهية «فتوات الأنفوشى» من الشعراء والزجالين.

وهكذا حرص منذ البداية على أن يعاملها بطريقة حازمة، ليعوِّدها على طاعته، واثقا أن ما فشل فيه مع «شويكار» سوف ينجح مع «نازلى»، فهى ليست أميرة، تدل عليه بمساواتها له فى الحسب، أو تفوُّقها عليه فى الثروة، ولكنها واحدة من بنات الشعب، رفعها برغبته إلى عرش السلطنة، وهو لم يعد - بعد أن قامت الحكومة بتسديد ديونه - ذلك الأمير المفلس الذى كان، حين تقدم للزواج من «شويكار»، بل هو سلطان البلاد، وأكبر رأس فيها.

وعلى عكس ما كانت عليه الحال عندما تزوج «شويكار». فإن الظروف التى أحاطت بجلوسه على العرش، والتطورات السياسية التى تلت ذلك، لم تدفعه فحسب للتشدد فى السيطرة على زوجته. بل دفعته كذلك، للسيطرة على سلوكه الشخصى، فبات أكثر حرصًا على أن يسدل ستارًا من الكتمان حول حياته الخاصة، حتى لا تستغل فى التشهير به، أو التقليل من مكانته، أو الانتقاص من هيبته، فى بلد يجد الناس فيه متعة خاصة فى التلصص على سلوك حكامهم، والتشهير بهم بالحق وبالباطل.

فبعد أن كان يمضى أمسياته - وهو أمير - على مائدة القمار فى «كلوب محمد على» - وهو الاسم الذى أطلق على «الكلوب الخديوى» بعد تحول الخديوية إلى سلطنة - يلعب «البوكر» مع «سعد زغلول» و«عدلى

يكن» و«عبد الخالق ثروت» و«أدولف قطاوى» و«أديل ليفى» وغيرهم من أصدقائه المصريين واليهود. أصبح يمارس رذائله سرا، فى قصورة أو فى بيوت أصدقائه الحميمين، وكان مما قاله لـ «سعد زغلول» حين دعاه للغداء على المائدة السلطانية عقب توليه العرش: إن الحرية نعمة من نعم الله، وقد حرمتها إذ لا أستطيع المشى إلا بين هذه الجدران.

كانت المصادفات السياسية السعيدة، التى بدأت بجلوسه على العرش تتوالى، لتزيد من قلقه وتوتره، وتدفعه إلى مزيد من التشدد فى التعامل مع نفسه ومع المنتمين إليه والمحيطين به، ليضمن ألا تتحول سلطنته إلى فصل استثنائى فى تاريخ حياته، ويؤسس مملكة راسخة تستمر فى ذريته، ولا تقتلعها العواصف التى أطاحت بعرش أبيه، وابن أخيه. فبعد سبعة عشر شهرا من جلوسه على العرش، نشبت ثورة ١٩١٩، ليكون أول الذين استفادوا منها. فقد أجبرت الثورة بريطانيا على إلغاء حمايتها على مصر فى ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢. وبذلك تحول من «سلطان» يحكمها باسم التاج البريطانى، إلى «ملك» يحكم دولة شبه مستقلة. وأصدر - فى ١٥ مارس (آذار) ١٩٢٢ - بيانًا إلى «شعبنا الكريم» يخطره فيه بأن الله «قد منّ علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا. وإنا لنبتهل إلى المولى عز وجل، بأخلص الشكر، وأجمل الحمد على ذلك، ونعلن على ملأ من العالم، أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر، ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلاله من مظاهر الشخصية الدولية، وأسباب العزة القومية».

وهكذا حصل «السلطان فؤاد» أخيرا على لقب «صاحب الجلالة الملك»، الذى رفضت بريطانيا - منذ إعلان الحماية - منحه لأخيه «حسين كامل» ثم له، اكتفاء بلقب «صاحب العظمة السلطان»، حتى لا يحمل حاكم مصر - المشمول بالحماية البريطانية - نفس اللقب الذى يحمله سيده وحاميه - ملك بريطانيا!.

وخلال الأسابيع التالية نشط «الملك فؤاد» بحماسة لاستكمال الجوانب التشريعية التى تنظم وضع الأسرة المالكة بين مؤسسات الدولة المستقلة، فاتجه إلى إضفاء «شرعية وطنية» على قاعدة توارث العرش، التى كانت قد تحددت - عقب ميلاد الأمير «فاروق» - بقرار من الحكومة البريطانية - فأصدر - فى ١٣ إبريل (نيسان) ١٩٢٢ - أمرا ملكيا بنظام وراثه العرش، يقضى بأن يكون الملك وراثيا فى أسرة «محمد على» على أن تنتقل الولاية من صاحب العرش، إلى أكبر أبنائه، ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن، وهكذا طبقة بعد طبقة، فإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن تنتقل إليه ولاية الملك، كانت الولاية للأكبر من أبنائه ولو كان للمتوفى إخوة. على أن يكون هؤلاء جميعا من زوجة شرعية. ونظم الأمر الملكى - فى مواده التالية - طريقة انتقال ولاية الملك فى حالة ما إذا لم يكن لصاحب العرش عقب، وفى غيرها من الأحوال غير العادية، واستثنى الخديو «عباس حلمى الثانى»، فأسقط حقه فى ولاية العرش، لكن ذلك لم ينسحب على أولاده وذريته.

وفضلاً عن النساء اللواتى حرمهن الأمر الملكى من حق ولاية الملك، فقد حرم كذلك الأمراء الذين يتزوجون بغير إذن الملك، وذريتهم والأمراء الذين



الملك فؤاد فى شبابه



١٥ مارس ١٩٢٣: أول صورة تنشر للملك فؤاد بعد توقيع الدستور الذى أعطاه لقب صاحب الجلالة وهو يستقبل المهنئين بصدوره

تصدر فى حقهم أحكام بإخراجهم من الأسرة المالكة، لعدم الجدارة، وأفرد الأمر المواد الخمس الأخيرة منه، لمعالجة حالة تعذر الحكم على الملك بسبب مرض عقلى، وحالة انتقال العرش إلى قاصر.

وبعد شهرين آخرين - وفى ١١ يونيو (حزيران) ١٩٢٢ - صدر الأمر الملكى بنظام الأسرة المالكة، وأشار فى ديباجته إلى أنه «رؤى من الملائم وضع لائحة بنظام الأسرة المالكة، أساسها ماللملك من حق الولاية على أسرته، على ألا يخل ذلك بحقوق الملك وسلطته التى جرى عليها العرف، ومضى عليها العمل.. كما رؤى - كذلك - إنشاء مجلس لمعاونة الملك فى تولى تلك السلطة».

ونصت المادة الأولى من القانون، على أن «صاحب العرش هو رئيس الأسرة المالكة، وله بهذه المثابة، حق الولاية على أعضائها». وحددت المادة الثانية نطاق الأسرة المالكة. فى ست فئات، ثلاث منها أصيلة هى أولاد الملك وأولادهم وكل من له ولاية العهد، ثم إخوة الملك وإخوته الأشقاء أو لأب، ثـ أولاد ولاة مصر وخديويها وسلطانه وأولادهم من الظهور فقط. أما الفئات الثلاث الأخرى، فهى تنضم إلى الأسر بالتبعية أو بقرار من الملك، ومن بينهـ سبعة أمراء وسبع أميرات ضمتهـ قائمة أرفقت بالقانون، ثم الذيز يمنحهم الملك اللقب بقرار منه من ذريا محمد على، وأخيرا زوجات الأمرا وأراملهم حتى يتزوجن. وحدد القانوز اللقب الذى يحمله أولاد الملك، وولى العهد - حتى لو لم يكن من أبناء الملك - بـ «صاحب السمو الملكى» كما احتفظ لأولاد «السلطان حسين كامل» بلقب «صاحب - أو صاحبة - السمو السلطانى» أما بقية الأمراء فيلقبون بـ «صاحب - أو صاحبة - السمو» فقط مز دون «ملكى» أو «سلطانى».

وتناولت المادة الثالثة، شروط وأحوال توريث لقب الأمير، فنصت على أن ينتقل من صاحبه إلى أكبر أبنائه، ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابز الأكبر، فإذا توفى أكبر الأبناء قبل أز

ينتقل إليه اللقب، انتقل إلى أكبر أبنائه حتى لو كان له إخوة، فإذا لم يكن له ذرية، انتقل اللقب إلى أكبر إخوته، ثم إلى أكبر أبنائه، فإذا لم يكن له إخوة، انتقل إلى أكبر أعمامه ومنه إلى أكبر أبنائهم على النحو السابق. ولا يحول حرمان أمير من لقبه دون انتقال ذلك اللقب بطريق الإرث، مالم ينص فى قرار الحرمان على غير ذلك.

واشترطت المادة الرابعة فى الأمراء والأميرات - غير أن يكونوا من ذرية محمد على - أن يولدوا من زوجة شرعية - وأن يكونوا مسلمين ومصريين، وقضت الخامسة بأن تجرى عليهم أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية.

وأعطت المادتان السادسة والسابعة للملك حق الإذن للأمراء والأميرات بالزواج، وحق توزيع المبلغ المعين فى ميزانية الحكومة لأعضاء الأسرة المالكة فيما بينهم طبقا لما يراه، كما أعطته الحق فى تعديل تلك المخصصات أو قطعها بصفة نهائية، أو إلى أجل.

ونظمت المواد من الثامنة إلى الثامنة عشرة، تشكيل «مجلس البلاط» وشروط عضويته واختصاصاته فى مسائل الأحوال الشخصية التى يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الأسرة المالكة، والعقوبات التى يجوز للمجلس توقيعها بحق الأمراء الذين يرتكبون أمورًا تخل بكرامة الإمارة.

وأرفق بالقانون قائمة تضم سبعة أمراء هم: الأمير «على حيدر شناسى» والأمير «أحمد سيف الدين» والأمير «يوسف كمال» والأمير «أحمد فاضل عثمان» والأمير «مصطفى كامل» والأمير «محمد على إبراهيم» والأمير «محمد عبد الحليم حليم»، وسبع أميرات هن «الأميرة شويكار» والأميرة «ألفت خديجة فاضل». والأميرة «بديعة زينب فاضل». والأميرة «أنجو كامل فاضل» والأميرة «مهوش عزيزة». والأميرة «أمينة بهرور».

وبعد أسبوعين، وفى ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٢٢ - نشر أمر ملكى ثالث، جاء فى ديباجته أنه قد «رؤى من الموافق أن يلقب من عدا الأمراء والأميرات من ذرية جدنا المغفور له محمد على بلقب يدل على شرف انتسابهم لمؤسس أسرتنا المالكة»، ونصت المادة الأولى على أن يكون هذا اللقب هو «النبيل»، وحدد نطاق الذين يحق لهم حمله، فى غير الأمراء والأميرات من ذرية «محمد على» من الظهور، ذكورا كانوا أو إناثا، وزوجاتهم وأراملهم حتى يتزوجن، على أن يلقب كل من يحمل اللقب. بـ «صاحب - أو صاحبة المجد» وأضافت المادة الثانية إلى شروط حمل اللقب، أن يكون صاحبه مصريا ومسلما وثمرة زواج شرعى. وأعطت المادة الثالثة للملك، حق حرمان «النبيل» من لقبه، «إذا ارتكب أمورا تخل بكرامة مركزه».

ولم يكن صدور الأمرين الملكيين بقاعدة توارث العرش، وبنظام الأسرة المالكة، مجرد استكمال لشكل الاستقلال، أو حرصًا من الملك «فؤاد» على الحصول على اعتراف بأنه تولى العرش بإرادة مصرية وليس بأمر بريطانى - مما دفعه بعد ذلك للإصرار على أن يتضمن الدستور إشارة إلى هذين الأمرين - أوتأكيدا لحق أبنائه فى توارث العرش، ولكنه كان - كذلك - محاولة لسد الباب أمام الصراعات حول حق الجلوس على العرش، التى كانت تدور - من جانب - بين أفراد الأسرة جميعهم وبين أعقاب


الأمير محمد على إبراهيم


الأمير يوسف كمال



الخديو عباس حلمي الثاني (١٨٧٤/ ١٩٤٤)

سابع من تولوا حكم مصر من أفراد أسرة محمد علي. بن الخديو توفيق بن الخديو إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي الكبير. ولد بالإسكندرية. تعلم في مصر واستكمل تعليمه في النمسا. تولى الحكم عام ١٨٩٢ خلفا لوالده تحالف مع الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل باشا في بداية عهده، في مواجهة الاحتلال البريطاني الذي سعى لتقليص سلطاته، ثم فض هذا التحالف بعد ذلك. كان في الأستانة عندما بدأت الحرب العالمية الأولى فانضم إلى التحالف الألباني التركي المعادي لبريطانيا، فبسطت حمايتها على مصر وخلعته عن العرش. في ١٩٣١ تنازل عن حقوقه في العرش للملك فؤاد. مات في جنيف وهو في السبعين ودفن في مصر

«إسماعيل» لأنه حرمهم من فرصتهم في الجلوس عليه حين سعى لتغيير قاعدة التوارث، بحيث تقتصر الولاية على ذريته، وتدور ـ من الجانب الآخر ـ داخل فرع إسماعيل نفسه، بين أبناء «توفيق» الذين انتقل حقهم في توارث العرش، ـ بعد عزل «عباس حلمي الثاني» ـ إلى عميهم «حسين كامل» و«فؤاد».

وكان ضبط سلوك الأسرة المالكة، أحد أهم الأسباب وراء إصدار القانونين، صحيح أنه كانت هناك أوامر قد صدرت في عهد «عباس حلمي الثاني» ـ في عامي ١٩٠١ و١٩١٠ ـ تحدد من لهم حق الحصول على لقب «الأمير» أو «الأميرة»، لكنها لم تكن تقنن بشكل واضح سلطة الجالس على العرش العرفية على أفراد أسرته، مما أدى إلى درجة من التسيب الخلقي في سلوك أفرادها، وخاصة في المسائل الجنسية والاجتماعية، كانت موضع ضيق دائم من سلفه، السلطان «حسين كامل»، إذ كانت تخل بهيبة الأسرة المالكة، وتقلل من مكانتها، وتشجع الشعب على الاستهانة بها.

وقد وصل ضيق السلطان «حسين كامل» من تصرفات أعضاء الأسرة المالكة، إلى الحد الذي كان يعجز عن كتمانها حتى عن الذين يفترض ألا يعلموا بها. يقول السير «رونالد ستورز» ـ السكرتير الشرقي لدار المندوب السامي البريطاني ـ إنه كان يقابل السلطان خلال السنة الأولى من حكمه ـ ١٩١٥ ـ فما تكاد المناقشة في الأعمال تنتهي، حتى يلتفت إليه ويقول له بالفرنسية:

ـ يا صديقي «ستورز»: لقد تجولت في كل أنحاء الدنيا، ولكني لم أجد أسرة متعبة كأسرتي!

ثم ينطلق في رواية آخر فضائح الأسرة المتعبة: الذين يطلبون تعويضهم بمبالغ مالية كبيرة، عما تعرضوا له من اضطهادات حقيقية أو وهمية في عهد الخديو «عباس حلمي الثاني»، أو لسداد ديون القمار، والذين بددوا ثروات زوجاتهم ثم هجروهن وتركوهن بائسات شقيات، ثم يتساءل:

ـ قل لي يا صديقي: ماذا تفعل لإرضاء هذا الجيش؟!

وعلى الرغم من ذلك كله، لم تكن الأمور قد استقرت بعد للملك «فؤاد»:

كان يعرف أن الثورة التي منحته ذلك كله، لم تكن من صنعه، ولم يكن هو الذي قادها أو نظمها. بل كان الذي قادها هو «سعد زغلول»، والذي نظمها هو «حزب الوفد»، والذي ضحى في سبيلها واستشهد من أجلها، هو «شعبه الكريم» الذي أصبح ـ الآن ـ يطالب أن يحكم نفسه بنفسه ولنفسه. ويملأ الشوارع والصحف بشعار «الأمة مصدر السلطات». ويهتف في وجهه «عاش الملك ويحيا سعد»، وكأنهما ندان، وشريكان متساويان في السلطة.

بل ووصلت الوقاحة بهذا الشعب إلى حد اعترض فيه البعض على أن يكون السلطان أول الذين يجنون ثمار الثورة التي لم يضح في سبيلها بشيء، فأخذوا يرددون همسًا القصيدة الرابعة من هجائيات «بيرم التونسي» التي كتبها وهو في منفاه، عقب إعلان الاستقلال وتحول السلطان إلى ملك. وفيها يقول:

ولما عدمنا بمصر الملوك
جابوك الإنجليز يا فؤاد قعَّدوك
تمثِّل على العرش دور الملوك
وفين يلقوا مجرم نظيرك ودون
وخلوك تخالط بنات البلاد
على شرط تقطع رقاب العباد



١٩٢٩: الملك فؤاد يغادر مبنى الاتحاد السويسرى أثناء زيارته الأوروبية وإلى جواره مرافقه السويسرى



أمان الله خان
أمير أفغانستان وملكها بين عامى ١٩١٩ و١٩٢٩، عرف بسياسته المعادية للبريطانيين. زار أوروبا عام ١٩٢٧، وعاد ليحاول إدخال إصلاحات فى بلاده فثار عليه رعاياه، فاضطر إلى الفرار

وتنسى زمان وقفتك يا فؤاد
على البنك تشحت شوية زتون
بذلنا ولسه بنبذل نفوس
وقلنا على الله يزول الكابوس
مانابنا إلا عرشك ياتيس التيوس
لامصر استقلت ولا يحزنون

والحقيقة أن رغبة «الملك فؤاد» فى استقلال مصر لم تكن أقل من رغبة شعبه. إلا أنه كان حريصًا على أن يستفيد وحده من ثمار ذلك الاستقلال، راغبًا فى أن يحكم مصر بالطريقة ذاتها التى كان يحكمها بها أبوه وجده. لذلك قاوم بضراوة الاتجاه الذى برز أثناء وضع الدستور، لتقليص سلطاته بحيث لا تزيد عما يجوزه أمثاله فى النظم الملكية الدستورية، بما فى ذلك ملك إنجلترا ذاتها، أى «يملك ولا يحكم»، مما اضطر «اللورد أللنبى» - المندوب السامى البريطانى - إلى مخاطبته معبرًا عن ضيق حكومته بتدخل الملك فى أعمال لجنة الدستور، وبرغبته فى الاحتفاظ بسلطات استبدادية، لافتًا نظره إلى أن بريطانيا لم تمنح مصر الاستقلال لكى تهيئ له فرصة اكتساب امتيازات تتعارض مع النظم الملكية الدستورية.

وفضلاً عن ذلك كله فإن العرش لم يكن قد خلص له بلا منافسة. إذ كان الخديو المعزول «عباس حلمى الثانى» - ابن شقيقه «توفيق» - لايزال حيًا، وإلى حد ما، شابًا، يتنقل بين العواصم الأوروبية. ويتصل بساستها وأصحاب الرأى فيها، مطالبًا بإعادته إلى عرشه الذى خلعته بريطانيا عنه بقرار غير شرعى، يخالف الفرمانات التى تنظم ولاية العرش فى مصر، وحرمت ولى عهده الأمير «محمد عبد المنعم» من الجلوس عليه فمنحت العرش - من دون وجه حق - لعميه «حسين كامل» و«فؤاد». ووجد «عباس» من يستمع إليه ويتعاطف معه، حتى بين الساسة المصريين الذين كان بعضهم يقدرون له، أنه فقد عرشه بسبب مناوأته للاحتلال، وتشجيعه للحركة الوطنية، بل وتعاطف معه عدد من أمراء الأسرة المالكة الذين كانوا يكرهون «فؤاد».

ثم ما لبثت مطلقته الأميرة «شويكار» أن انضمت إلى طابور المتحالفين مع «عباس» نكاية فيه، ورغبة فى الانتقام منه، فسخرت علاقاتها الواسعة، بالشخصيات السياسية فى كل من «بريطانيا» و«تركيا» لكى تكيد لمطلقها، وتساعد خصمه الخديو «عباس» على استرداد العرش منه.

وهكذا أحاطت العواصف بقصر عابدين، وبات محتمًا على «نازلى» أن تنال بعضًا مما تحمله على موجاتها من حصى ورمال. وأن تعاشر رجلاً عاش حياة قلقة، وعانى من خبرات سيئة، أفقدته الثقة بكل من حوله. وهو مع ذلك شديد الطموح، قوى الإرادة، وافر الذكاء، مصمم على أن يحفر اسمه فى التاريخ، مشغول طوال الوقت بالتآمر على خصومه، أو بإفشال مؤامراتهم عليه، ماهر فى إحناء رأسه للعواصف حين تشتد، يعرف متى يتظاهر بالضعف، ومتى يضرب فى مقتل، حريص على إخفاء عيوبه، وممارسة خطاياه بعيدًا عن أعين الذين يتربصون به الدوائر.

وكانت رغبته فى تقوية سلطاته فى مواجهة سلطات الأمة، قد دفعته - عند وضع الدستور - للإصرار على الاحتفاظ بحق تعيين الرؤساء الدينيين، وبسلطة الإشراف على المعاهد الدينية، من دون مشاركة من الحكومة. ليكون طلاب الأزهر وعلماؤه، بما لهم من مكانة دينية ومن تأثير جماهيرى، خط الدفاع عن سلطته إذا ما حاولت



شاه خانوم ثريا، أو الملكة ثريا، زوجة أمان الله خان. من أصل سورى أقنعته بإدخال المدنية الأوروبية فى أفغانستان، وخلعت الحجاب، فكانت من عوامل الثورة التى أدت لخلع زوجها عن العرش

الحكومات الحزبية - وخصوصًا الوفدية - الافتئات عليها. ولذلك كان حريصًا على أن يبدو فى صورة السلطان التقى، الذى يؤدى فرائض دينه، ولا يقع فى المعاصى. وأن يبالغ فى التظاهر بالتزمت، وبالحرص على التقاليد، حتى تلك التى كان التطور الاجتماعى قد أشاع مناخًا من التسامح تجاه الخروج عليها.

فمع أن نساء الطبقات العليا، وزوجات الزعماء السياسيين - ومنهن زوجة «سعد زغلول» نفسه - كن قد خلعن الحجاب، وبدأن فى المشاركة فى العمل الاجتماعى، بل والسياسى، وأخذت الصحف تنشر أخبارهن وصورهن وتتابع نشاطهن. إلا أن «الملك فؤاد» تمسك بتقاليد البلاط المصرى، المقتبسة عن البلاط العثمانى، التى تفرض الحجاب على زوجات الملك وبناته، ولا تسمح لهن بأن يظهرن معه فى المناسبات الاجتماعية العامة، وخاصة تلك التى يشترك فيها الرجال، وتحظر على الصحف نشر صورهن.

وحين كانت تلك التقاليد تتناقض مع غيرها، كان الملك ينتصر لها، على حساب ضرورات المجاملة السياسية والدبلوماسية. فعلى الرغم من أن الملك «أمان الله خان» - ملك أفغانستان - كان قد ألغى الحجاب فى بلاده وبلاطه، وأخذ يظهر علنا مع زوجته وهى سافرة، فإن الباخرة التى حملته هو وزوجته فى زيارة رسمية لمصر، ما كادت تلقى مراسيها فى «ميناء بورسعيد» - فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧ - حتى صعد أحد كبار رجال القصر الملكى إلى سطحها ليبلغ الملك الضيف، رغبة ملكية سامية، بأن تتبع صاحبة الجلالة «الملكة ثريا» - باعتبارها



ديسمبر ١٩٢٧: الملكة ثريا ملكة أفغانستان تغادر الباخرة فى ميناء بورسعيد بالحجاب

ملكة لبلد مسلم - التقاليد المعمول بها فى البلاط المصرى فلا تظهر سافرة.

ومع أن الملكة الأفغانية، وعدت بالاستجابة للرغبة السامية، فقد كانت - خلال الزيارة - تظهر مع زوجها، وتقف أمام مصورى الصحف التى كانت تنشر صورها، لكن هذه الصحف ذاتها، لم تنشر صورة واحدة للمناسبات التى جمعتها مع «الملكة نازلى».

وعندما زارت «الأميرة مارى» - ابنة ملك إنجلترا - مصر فى ربيع ١٩٢٨، قدر البلاط المصرى أنها من غير المسلمين، فلم يفرض عليها وضع الحجاب، لكنه لم يسمح للملكة «نازلى» بالظهور معها علنا فى أية مناسبة من المناسبات التى جمعتهما معا، وكان «الملك فؤاد» يظهر مع الأميرة وزوجها، من دون أن يصحب معه زوجته.

وهكذا لم تظهر الملكة «نازلى» بصحبة زوجها فى مناسبة عامة، إلا بعد ثلاثة عشر عاما من زواجها به، وكان حفلاً للمرشدات، أقيم بالنادى الأهلى بعد ظهر يوم الخميس ٦ إبريل (نيسان) ١٩٣٢. ولكنها لم تدخل معه



الأميرة مارى

إلى مكان الحفل، ولم تجلس معه على المنصة. بل وصلت ـ ومعها ولى العهد «الأمير فاروق» ـ قبله بعشر دقائق. وجلست فى مكان خاص، أسدلت عليه ستارة شفافة. وكانت تضع على وجهها «اليشمك الأبيض».

ولو أن «الملكة نازلى» كانت شخصية أخرى غير التى كانت، لما أزعجها ذلك، ولاعتبرته بعض الضريبة التى يجب أن تدفعها ثمنًا للتاج الذى تضعه على رأسها. لكن حبها للحياة، ورغبتها فى التمتع بها، كانت ـ كما ثبت فيما بعد ـ غلابة، إذ كانت تحب الموسيقى والرقص وتهوى الضحك واللعب والسهر حتى الصباح. وتشغف بالسياحة والسفر وصحبة الناس. وكانت قد نالت أقصى ما تحلم به فتاة فى مثل ظروفها، فأصبحت زوجة لملك يجلس على العرش، وأما لخليفته، تملك ضياعًا وقصورًا ومجوهرات، ولا تعانى ـ ظاهريًا ـ من الاحتياج لشىء. لكنها، وهى الفتاة القوية الإرادة ذات المزاج الفنى، لم تكن تستمتع من ذلك كله، إلا بالقليل.

بين نوفمبر (تشرين الثانى) ومايو (آيار) من كل عام، كانت أسرة «الملك فؤاد» تمضى شهور الشتاء فى القاهرة، تتنقل بين «قصر عابدين». الذى كان مقرا رسميًا للملك. و«قصر القبة» الذى كان مخصصا لقضاء الإجازات. أما شهور الصيف الخمسة فكانت تمضيها فى «الإسكندرية» تتنقل بين «قصر رأس التين» ـ المقر الرسمى للملك فى العاصمة الثانية ـ وقصر «المنتزه» ـ الذى كان مصيفا للأسرة يقوم فى «الإسكندرية بالدور الذى يقوم به «قصر القبة» فى «القاهرة».

ولأن والده «الخديو إسماعيل» ـ المغرم بالفخامة باعتبارها طقسًا من طقوس الحكم الاستقلالى ـ هو الذى أنشأ أوجدّد ـ القصور الثلاثة الأولى لتكون مقرًا للحكم، بدلاً من القلعة التى كانت مقر أسلافه من الولاة، فقد كان «قصر عابدين» ـ الذى صممه مهندس إيطالى على طراز الباروك الشائع فى قصور القرن التاسع عشر ـ أفخم قصر ملكى فى العالم. يتميز بواجهات جميلة، وقاعات واسعة على النمط البيزنطى أقيمت على أعمدة من المرمر، تزين جدرانها صور بالموزايكو لراقصات عاريات بالحجم الطبيعى. ويتكون من ٥٥٠ غرفة، تتوزع على عدة أجنحة، أبرزها هو السلاملك، وهو القسم العام من القصر، حيث توجد مكاتب العاملين فى دواوين الملك الأربعة: «ديوان الخاصة الملكية» ـ الذى يدير ويستثمر ممتلكاته الشخصية ـ و«ديوان كبير الأمناء» ـ المتخصص فى شئون البروتوكول والاستقبالات ـ و«ديوان كبير الياوران» ـ وهو يضم الحاشية العسكرية للملك، المسئولة ـ فضلا عن ذلك ـ عن الأمن والحراسة، وأخيرًا، أهم هذه الدواوين، وهو «ديوان جلالة الملك» الذى ينظم الاتصال بينه وبين الحكومة والبرلمان

والأحزاب السياسية، والسفارات المصرية في الخارج، والأجنبية في الداخل.

وفي السلاملك - كذلك - مكتب الملك، وقاعة العرش وأجنحة لإقامة الملوك والملكات الأجانب الذين ينزلون ضيوفا على الملك.

أما القسم الخاص من القصر، فهو الحرملك، وهو بيت الملك الخاص الذي يقيم فيه مع زوجته وأولاده، ووصيفاتهم وخدمهم.

ومع أن عدد غرف «قصر القبة» - الذي كان «الملك فؤاد» يفضل الإقامة فيه - لم تكن يزيد على ٤٠٠ غرفة، فقد كانت تحيط به سبعون فدانا من الحدائق الغنَّاء، تشقها القنوات وتنتشر بين ثناياها البحيرات، وتسرح في أرجائها الخيول والجمال ويحميها من نظرات الفضوليين سور ضخم يزيد ارتفاعه على ستة أمتار.

خلف تلك الأسوار العالية، كانت «الملكة نازلي» تمضي شهور الشتاء المملولة، وحيدة مع وصيفاتها وخدمها، تقضي النهار في تبديل ثيابها التي لا حصر لها، تمارس بحماسة هواياتها التي تكشف عن طبيعتها الرومانسية. فترسم بريشة حساسة، لوحات لتشكيلات الزهور الجميلة التي تزدحم بها الحدائق الفسيحة المحيطة بالقصر، أو تلتقط صورًا فوتوغرافية لأبنائها وبناتها ووصيفاتها، أو للطيور ونافورات المياه، تحرص على تحميضها وطبعها بنفسها.

وكانت المناسبات الاجتماعية، التي يتاح لها فيها الالتقاء بغيرها من السيدات قليلة، تأتي في مقدمتها «التشريفات الملكية»، التي كانت تقام في عيدي الفطر والأضحى وغيرها من الأعياد الرسمية، حيث كان «الملك فؤاد» يستقبل أعضاء السلك الدبلوماسي والوزراء وأمراء البيت المالك ووجهاء الجاليات الأجنبية، ليهنئوه بالعيد. بينما تستقبل الملكة زوجاتهم فتمضي جانبًا من النهار تثرثر معهن، ولكن بشكل أقل حرية، وأقل انطلاقًا مما تريد، ذلك أن ظلال الصراعات السياسية بين الملك ووزرائه، والكراهية التي كانت نساء الأسرة المالكة يضمرنها للمرأة التي أخذت مكان إحداهن على العرش، كانت تلقي بظلالها على تلك اللقاءات المتباعدة.

ولابد أن «نازلي» قد تنبهت - بعد قليل - إلى ما كان تظنه «مصادفة» أو «ضرورة سياسية» وراء معاملة زوجها القاسية لها، هي خطة مقصودة. وأن الرجل الذي تزوجته، لا يغار عليها فحسب، ولكنه لا يثق فيها كذلك. لذلك طبق عليها «سياسة العزل عن العالم الخارجي»، المليء - في رأيه - بمغريات وشرور، لا يثق أدنى ثقة في قدرتها على مقاومتها أو رفضها. وحرص على ألا يتصل بها أحد من دنيا الأشرار. إلا هؤلاء الذين يثق في ولائهم له، وفي التزامهم الصارم بالسياسة التي وضعها لمعاملة زوجته.

وباستثناء ابنة خالتها المتزوجة من



قصر عابدين

شرع الخديو «إسماعيل» في بناء قصر عابدين بمجرد جلوسه على العرش عام ١٨٦٣، لينقل قصر الحكم من القلعة - كما كان الحال في عهد أسلافه - إلى وسط القاهرة. بُني القصر على أطلال منزل كانت يملكه عابدين بك، أحد أمراء الأتراك، اشتراه الخديو وانتزع ملكية عدد كبير من البيوت التي تحيط به في دائرة مساحتها ٢٤ فدانا، بنى عليها القصر، وخطط الميدان الذي يطل عليه، والشوارع المحيطة به. استغرق بناؤه عشر سنوات، وانتقل إليه الخديو إسماعيل رسميا عام ١٨٧٤.

يتكون القصر من طابقين، خصص الأول فيما بعد للمكاتب الإدارية والمخازن والمتحف الحربي، وضمّ الثاني جناحين ومكتبين للملك والملكة، وأجنحة للأميرات والوصيفات وعددًا من القاعات من بينها قاعات العرش والمائدة والمسرح والتدخين.

شغلت وزارة الإرشاد - الإعلام الآن - جانبا من القصر بعد الثورة. تحول الآن إلى مجموعة من المتاحف تضم بعض مقتنيات الأسرة المالكة

قصر القبة:
بناه الوالى «إبراهيم باشا» بن «محمد على».. وورثه عنه ابنه الأمير مصطفى فاضل، فى عام ١٨٦٦ اشترى الخديو إسماعيل جميع أملاك أخيه «مصطفى فاضل» ومن بينها قصر القبة وما حوله. بعد عامين شرع «إسماعيل» فى تجديده، وأدخلت عليه تجديدات كثيرة فى عهد خلفائه. يتكون من قسمين رئيسيين هما «الحرملك» و«السلاملك» فضلا عن أماكن للخدم والمطابخ الملكية. تحيط به حديقة تبلغ مساحتها مائتى فدان، تضم بركة صناعية وملاعب للتنس. خصص بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، كقصر رسمي للضيافة

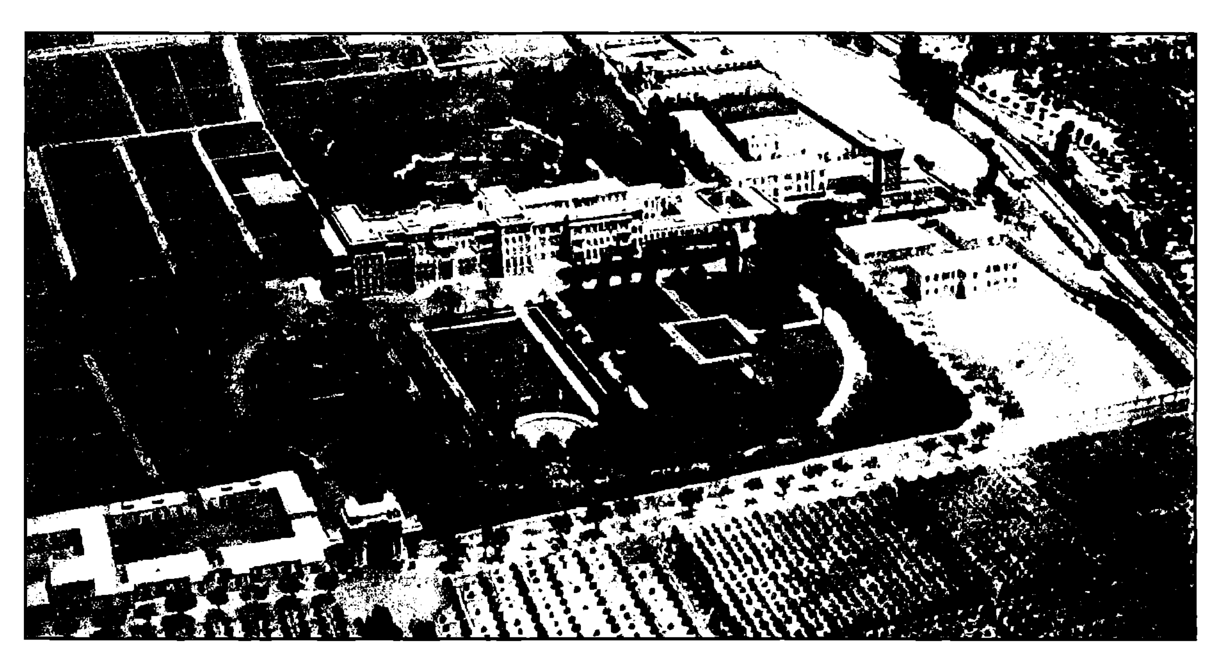
«محمود ثابت باشا» التى كانت موضع ثقة الملك، لم يكن من حق «الملكة نازلى» أن تستقبل أحدا من دون إذنه، بما فى ذلك أشقاؤها وأقاربها الآخرون، إذ لم تكن أصداء الدور الشرير الذى لعبته أسرة زوجته الأولى «الأميرة شويكار» فى تحريضها عليه ودعم تمردها ضده، قد غادرت ذاكرته بعد. ولابد أن قصصا من نوع «القديسة جنى» التى تدله شقيقها الأكبر «حسين» فى غرامها، لم تكن تخفى عليه. والغالب أنه لم يكن - على نحو ما - يثق فى نخوة كل رجال الأسرة.

وكان افتتاح الموسم السنوى لدار الأوبرا الملكية، هو إحدى المناسبات القليلة التى كان يؤذن لها بمغادرة القصر لشهودها، ولكنها لم تكن تعد بتسلية كبيرة، إذ كانت تصل فى تكتم تام، وتدخل مع وصيفاتها أو صديقاتها من باب خاص إلى مقصورة كانت مخصصة لها ومغطاة بستار شفاف.

وفيما عدا مناسبات مماثلة كالسوق الخيرية السنوية التى تنظمها زوجة المندوب السامى البريطانى، وتشترك فيها سيدات السلك الدبلوماسى الأجنبى، أو الحفلات النسائية التى كانت تقام على شرف من تزرن مصر من ملكات وأميرات الأسر المالكة فى البلاد الأجنبية بصحبة أزواجهن، فلم يكن من حق الملكة مغادرة «سجن القبة» إلا لكى تقيم فى «سجن عابدين» أو العكس. وهى مناسبات كانت تحاول إضفاء طابع من الحيوية عليها، بالمبالغة فى الاهتمام ببعض الأمور التافهة كنسيان أحد الفساتين، أو صندوق من صناديق القبعات.

والحقيقة أنها لم تستسلم بسهولة، وبدأت المقاومة فى وقت مبكر من حياتهما الزوجية، وكانت الشكوى لكل من تلقاه بأنها «سجينة الملك فؤاد»، هى كل ما تستطيعه لكنها مع ذلك، كانت تزعجه بشدّه، إذ كان يعتبر مجرد الشكوى تمردا على إرادته.

حدث فى عام ١٩٢٢ أن زارت مصر الصحفية والكاتبة الأمريكية «جريس هوستون» لتعد سلسلة من التحقيقات الصحفية، حول أوضاعها السياسية والاجتماعية، بمناسبة إعلان



الاستقلال فى فبراير (شباط) من ذلك العام. وكان من بين الذين فكرت فى لقائهم «الملكة نازلى»، التى لم يكن قد مضى على تحولها من سلطانة إلى ملكة سوى عدة أسابيع. وسرعان ما اكتشفت أن لقاء ملكة مصر أصعب من لقاء أية ملكة أخرى، فقد تطلب الأمر وقتا طويلا، وإجراءات معقدة، كشفت لها عن أن الملكة تحت الحصار.

كان عليها أولا أن توسط زوجة القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، لكى يسمح لها بدخول القصر، لا لكى تلتقى بالملكة، ولكن لكى تتقدم إلى كبيرة الوصيفات «مدام يوسف أصلان قطاوى باشا»، فتطلب منها تحديد موعد تلتقى فيه بالملكة، وتترك كل البيانات الضرورية عن نفسها وعن سبب المقابلة ثم تنصرف، إلى أن يعرض الطلب على صاحب الجلالة، فإذا وافق أخطرتها كبيرة الوصيفات بالموعد.

لكن الأيام توالت، من دون أن تصلها الموافقة مما اضطرها لتوسيط الوزير الأمريكى المفوض فى مصر، الذى نجح - بعد شهر من تقديم الطلب - فى تحديد الموعد. والغريب أن بساطة الملكة «نازلى»، بدت متناقضة تماما مع التعقيدات التى سبقت تحديده، فما كادت الصحفية الأمريكية تطرى جمالها الخلاب، قائلة لها: إننى أدرك الآن يا صاحبة الجلالة سبب إصرار جلالته على أن يحجبك عن لقاء الناس والصحفيين، حتى ضحكت وقالت بعفوية مطلقة: إياك أن تقولى هذا للملك، فهو غيور، غيور جدا.

وكانت غيرة الملك وسجن الملكة هو محور اللقاء والقاسم المشترك الأعظم بين إجاباتها عن الأسئلة، فحين سألتها الصحفية الأمريكية عن هواياتها قالت: إننى أحب السفر، وقد طلبت إلى الملك مرارا أن يصحبنى معه فى أسفاره لكنه لا يوافق بسبب غيرته الشديدة. ثم أضافت: إن الغيرة حمق. وغباء شديد. وحين سألتها: لماذا لم تتفقا قبل الزواج على حدود الغيرة وقيودها، كما نفعل نحن فى أمريكا؟ ردت عليها قائلة: إنك مازلت تجهلين تقاليد الشرق فقد قيل لى إن على أن أستعد لأتزوج السلطان، ولما عارضت لأن العريس يكبرنى بسنوات عديدة، تعجبوا لأننى - وأنا بنت الشعب - أرفض يد السلطان. وقارنت بين حالتها، وحال ابنة زوجها «الأميرة فوقية» فمع أنها فى مثل سنها، وقد تزوجت معها فى نفس الشهر، إلا أنها تتمتع بحرية واسعة، وتسافر إلى أوروبا كل عام، وتحضر الحفلات سافرة الوجه، بينما لا يسمح لها الملك بأن تقابل أحدا إلا أقاربها وبعض صديقاتها. ولا تستطيع - وهى الملكة - أن تسافر إلا إلى الإسكندرية.

وحين سئلت: هل تعتقدين أن تحرير المرأة المصرية، بات وشيكا؟! قالت: ستتحرر المرأة بلا شك، ولكن ببطء. وأنا أدعو الله أن تتجنب ابنتى «فوزية» مصيرى، فتتزوج ممن تريد، وتسافر إلى حيث تشاء، وتفعل كل مالا أستطيع أن أفعله، فتأخذ بثأرى.

ثم انتقلت فجأة لتسأل الصحفية الأمريكية عما إذا كان صحيحا أن الأمريكيين قد اخترعوا تليفونا مرئيا يتيح للمتكلمين رؤية بعضهم البعض؟ وعلقت على الخبر قائلة: إن ا لملك مشغول بهذا الخبر الذى قرأه فى صحيفة أمريكية. ولو حدث هذا فسوف يرفع التليفونات كلها من القصر. إنه غيور بدرجة لا تطاق.

ونشرت «جريس هوستون» الحديث، وقدمت له قائلة: إنها لم تكن قد رأت فى حياتها عصفورا فى قفص



الملك فؤاد فى حدائق قصر المنتزه

من ذهب، إلا عندما قابلت «الملكة نازلى» فى قصر عابدين، ولم تكن تعرف المغزى الحقيقى للمثل الذى يقول: مصدوعة الرأس التى تحمل تاجا، إلا عندما تحدثت إليها. وأضافت - فيما يشبه النبوءة - أنها بعد أن اختلست نظرة إلى السجن الفخم الذى تقيم به، خرجت من عند الملكة؛ وهى تؤمن بأن هذه السيدة الطموح ذات الروح المتحررة ستنتهز أول فرصة سانحة لكى تحطم كل القيود عن عنقها، وتهرب من السجن الشامخ الذى تعيش فيه.

ولم يكد «الملك فؤاد» يقرأ الحديث حتى أرغى وأزبد، ليس فقط، لأن «الملكة نازلى»، انتهزت الفرصة، لكى ترفع إلى الرأى العام الأمريكى شكواها من مصادرة حريتها، ولكن كذلك لأن الصحفية الأمريكية كانت قد ذكرت على لسان صديقات الملكة، أنها ظلت لمدة ثلاثة أسابيع ترفض الموافقة على الزواج منه، لأنه فى مثل سن والدها، إلى أن اضطرت للرضوخ أخيرا، لتجد نفسها - فضلا عن ذلك - سجينة فى قفص من ذهب.

وأصدر الملك أوامره بعدم السماح لأية صحيفة بلقاء الملكة، التى لم تدل بأية أحاديث صحفية، إلا بعد أكثر من خمسة عشر عاما من ذلك التاريخ.

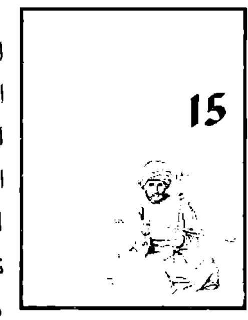
لكن مصادرة حقها فى التعبير عن نفسها على صفحات الصحف، لم يحل بينها وبين مواصلة شرح حالتها لكل من تلقاه، ولم تكن تتردد فى التعبير عن مدى الكمد الذى تعيشه حتى لو تعلق الأمر بمسائل بالغة الخصوصية، تدخل فى صميم علاقتها بزوجها، ولعلها - لو كان ما تعانيه من ضغط من النوع المحتمل - لم تكن لتذيعه مهما كانت الأسباب. فقد نقل «محمد التابعى» عن الدكتور «ستانكيفتش» - طبيب أسنان الأسرة المالكة - رواية تقول: إنه لاحظ أثناء فحصه لأسنان الملكة «نازلى» أن فى فمها تسعة أسنان غير ثابتة، بسبب تقيح اللثة، ولما كان يعرف أن الملك فؤاد مريض بذات المرض، فقد أراد أن يتأكد من مصدر العدوى .. فسألها:

- هل جلالة الملك يقبلك من فمك؟!

فضاقت عيناها قليلا، وبدا فيهما حقد وسخط. وقالت:

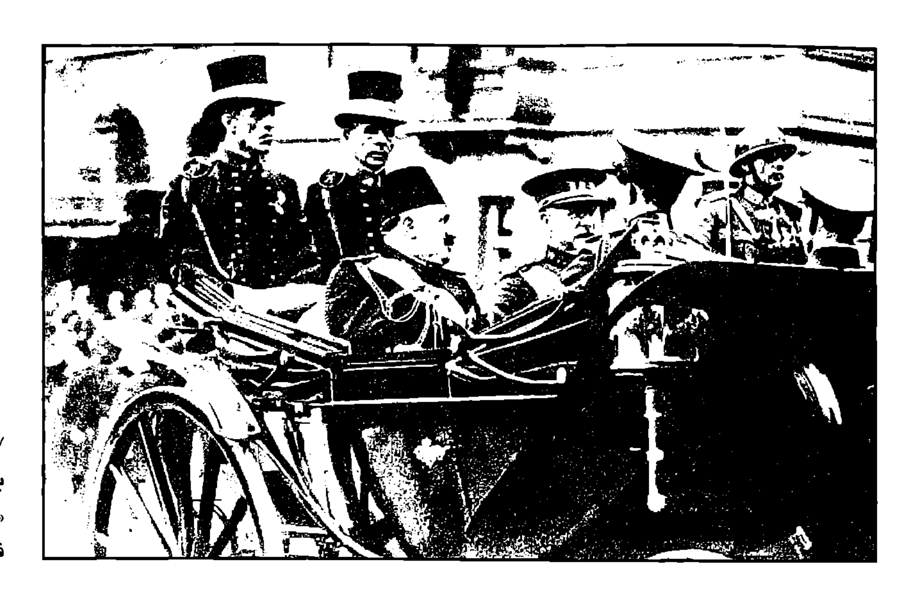
- يقبلنى فى فمى!! إنه لا يكتفى بمجرد التقبيل.

وكانت عيناها وصوتها وقسمات وجهها - طبقا لرواية «ستانكيفتش» - تنطق بالاشمئزاز والكراهية.



وفى السنوات الأولى من الزواج، كان الملك يسمح لزوجته بأن تزور والدها «عبد الرحيم باشا صبرى» فى قصره بالدقى، يوم الأربعاء من كل أسبوع. إلى أن علم ذات - يوم من ربيع ١٩٢٨ - أن «سيف الله باشا يسرى» - وزير مصر المفوض فى برلين - يقضى إجازته فى القاهرة، ويتردد على «قصر الدقى» عصر كل يوم ليمضى بعض الوقت مع صديقه «عبد الرحيم صبرى». وأنه التقى الملكة أكثر من مرة، وتبادل معها الحديث. فثار ثورة عنيفة. إذ كان يعتبر «سيف الله باشا» من أعدى أعدائه، فقد كان الزوج الثالث لمطلقته الأميرة «شويكار». ومع أن «سيف الله» كان قد طلقها فى عام ١٩١٦ لتتزوج من غيره، بينما


سيف الله يسرى باشا



١٩٢٧: الملك فؤاد أثناء رحلته إلى بلجيكا، التى اصطحب خلالها الملكة «نازلى» من دون أن يسمح لها بالظهور فى أية مناسبة رسمية

تزوج هو من الأميرة «زينب» ابنة الأمير «إبراهيم حمدى» شقيق الملك «فؤاد»، ومع أن العلاقات بين «فؤاد» وبينه كانت قد تحسنت بشكل ملحوظ، حتى إن الملك اختاره ضمن أول أربعة وزراء مفوضين يمثلون مصر فى الدول الأجنبية، فعينه وزيرًا مفوضًا فى «واشنطن» ثم نقله إلى برلين». إلا أن لقاءه العابر بالملكة «نازلى» قد أجج العداوة القديمة، فإذا بالأوامر تصدر للملكة بألا تغادر القصر لزيارة والدها. وعندما ذهب سعادة «سيف الله يسرى باشا» - صباح يوم السبت ١٤ إبريل (نيسان) ١٩٢٨ وقبل ساعة من الموعد المحدد لسفره، إلى «قصر عابدين» لكى يستأذن من الملك فى العودة إلى مقر منصبه فى «برلين» كما كانت التقاليد تقضى، رفض الملك استقباله، وأبلغه كبير الأمناء بأن جلالته قد أصدر قرارًا بإقالته من منصبه.

وكان الانتقال من القاهرة إلى الإسكندرية حيث يوجد سجنا «رأس التين» و«المنتزه» حدثا سنويا مثيرا فى حياتها، إذ كانت تجد تفاصيل كثيرة تهتم بها خلال فترة الاستعداد له، تضفى الإثارة على حياتها المتشابهة الخالية من التفاصيل. لكن عملية الانتقال ذاتها كانت تخضع لنفس التقاليد المتزمتة المعمول بها فى البلاط، والتى تحظر على الملكة أن تخرج سافرة، أو أن تظهر إلى جوار الملك فى المناسبات الرسمية. فكانت تغادر القاهرة - مع أبنائها - من «محطة سراى القبة» وفى قطار غير الذى يسافر فيه الملك، ويصطحب معه رئيس الوزراء والوزراء وكبار موظفى ديوانه، ويقوم من محطة باب الحديد» - بل كانت تقام لها مراسم خاصة لتوديعها واستقبالها، بعيدا عن المراسم التى تقام للملك عند سفره - بعدها بساعات وأحيانا بأيام - فتنقلها السيارة إلى مدخل الباب الملكى للمحطة، فتعبره وهى تغطى وجهها بالحجاب، لتجد صفين من المودعين؛ يقفون على حافتى بساط أحمر، يغطى الأرض بين باب المحطة وباب القطار، وهم يرتدون ملابس الردنجوت السوداء الرسمية، يحيونها على الطريقة التركية، فينحنون مع بسط اليد اليمنى إلى الأرض، ثم رفعها إلى الصدر ثم إلى الرأس، فترد عليهم بإحناء رأسها انحناءة خفيفة، وترفع يدها إلى



١٩٢٧: الملك فؤاد ينزل من البارجة التى أقلته وحاشيته من «كاليه» فى فرنسا، إلى «دوفر» بإنجلترا، عبر بحر المانش، إبان جولته الأوروبية، وإلى جواره البرنس أدف ويلز، ولىّ عهد بريطانيا الذى استقبله فى الميناء الإنجليزى باسم الأسرة المالكة.

جبينها، إلى أن تصل إلى باب القطار فتصعد إليه من دون أن تصافح أحدا. وهو ما يحدث مع «الأمير فاروق» الذى ما يكاد ينزل من السيارة، حتى يتقدم منه كبير الأمناء فيلثم يده، ثم يمر على البساط الأحمر بين صفى المودعين، ثم يتكرر مع الأميرات. وبمجرد تحرك القطار تطلق المدفعية واحدة وعشرين طلقة.

وكان الخديو «عباس حلمى الثانى» هو الذى اختار موقع «قصر المنتزه»، فوق سلسلة من التلال الصخرية المنخفضة تكوِّن خليجا صغيرا، وبناه بالطوب الأحمر والحجر الرملى الأبيض من خمسة طوابق من الشرفات الواسعة ذات الأعمدة، يعلوها برج من عشر طوابق، تحيط به مئات الأفدنة من الحدائق، حيث الورود النادرة والغزلان والطيور، بحيث كان أكثر الأماكن غواية على سطح المعمورة. ومع ذلك، فإنه - بالنسبة للملكة «نازلى» - لم يكن أقل مللا من غيره من السجون الملكية.

وهكذا كرَّست «الملكة نازلى» - كما قالت مربية أطفالها السويدية «جيردا سجوبرج» - كل جهدها لخلق حجج لتخرج من الحرملك، الذى اتسع - فى رأيها - ليشمل مصر جميعها، واتخذت من أمراضها - الحقيقة والمدعاة - وسيلة للضغط على الملك، الذى اضطر لأن يصحبها معه أثناء الرحلة الملكية الأولى التى قام بها إلى أوروبا - بين ٢٤ يونيو (حزيران) و١٤ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٢٧ - وزار خلالها «فرنسا» و«إنجلترا» و«إيطاليا» و«بلجيكا». ولكنها لم تصحبه منذ بداية الرحلة، ولم تلحق به إلا بعد سبعة أسابيع من بدايتها، ولم ترافقه فى الزيارات الرسمية التى كان يقوم بها. كما لم تصحبه فى رحلته الأوروبية الثانية، خلال صيف ١٩٢٩، التى شملت «ألمانيا» و«تشيكوسلوفاكيا» و«سويسرا» فضلا عن «إنجلترا» و«فرنسا» و«إيطاليا». وتطلَّب الأمر التظاهر بالمرض عدة مرات حتى اقتنع «الملك فؤاد» بالسماح لها بالسفر وحيدة إلى أوروبا، لعرض نفسها على الأطباء. لكن اليخت الذى سافرت عليه، كان - كما تقول «جيردا سجوبرج» - بمثابة «حرملك عائم»، يخضع للتقاليد نفسها، وتصل إلى إدارته تعليمات مفصلة بملاحظة سلوك الملكة، للتأكد من التزامها بتقاليد البلاط، وتحذيرها من ارتداء ملابس غير مناسبة، أو الوقوف - من دون حجاب - أمام كاميرات مصورى الصحف.

ولو أن سياسة العزل، قد توقفت عند الأسوار الخارجية للقصر، فربما استطاعت الملكة احتمالها، لكنها امتدت إلى داخله، فوجدت «نازلى» نفسها تعيش مع رجل لم تربطها به - قبل الزواج - أية عاطفة من أى نوع، ولم تنشأ بينهما خلال سنوات الزواج السبعة عشر، علاقة تسهم فى تخليق هذه العاطفة، فتمحو الذكريات السيئة التى احتفظ بها كل منهما للآخر، عن فترة ما قبل الزواج، وتمزج بين اهتماماتهما ونظرتهما إلى مختلف شئون الحياة، وتذيب الثلوج التى تعزل كل منهما عن الآخر.

ولم يكن الفارق فى السن هو الشىء الوحيد الذى يختلف فيه الزوجان، فعلى عكس «الملكة نازلى» التى كانت تفضل الألوان الفاتحة - كالبيج واللبنى والأبيض صباحا والأخضر الفاتح مساء - كان «الملك فؤاد» يؤثر الألوان القاتمة ويفضل - بعد الأسود - اللونين الكحلى والرمادى، ولا يرتدى - فى غير الحفلات الرسمية -

ســـوى هذين اللونين، وكـــانت نفس الألوان القـاتمة تغلب على ألوان أربطة عنقه.

وكــان من النادر أن يتناول الملكان الزوجـان الطعـام على مـائدة واحـدة، ففضـلا عن المآدب الرسمية، التى كان الملك يولمهـا - أو يدعى إليـهـا - لأسـبـاب سياسية، ولا تحضرها الملكة، فقد كان - فى الظروف العــادية - يتـبـع نظامــا غذائيا، يتناسب مع وساوسه الصحية المتـسلطة، ومع إدراكـه بأن السـمنة لا تليق بقصار القامة مثله، فيعيش يومين فى الأسبوع على الفاكهة فقط، ويتناول طعامه بقية أيام الأسبوع فى مـواعيد تختلف عن المواعيد التى تتناوله فيها الملكة.

ولأن «الملك فـؤاد» لم تكن لدية ذرة من الثقة فى زوجته، فقد حرص على إحـاطتهـا بفريق من السـجانة، ينقلون إليه من سلوكها ما يعرفون - بذكائهم - أنه يهــمـــه، ويثق فى أنهم يعـــملون لحـســابه ويخلصـون له، وأن الملكة لا تسـتطيع أن تجندهم لحـسـابهـا، أو تستخدمهم لكسر الحصار المفروض عليها، والاتصال - عن طريقهم - بمن لا يريد لهـا أن تتـصل بـه، كـمـا فـعلت «شويكار» من قبل.

وهكذا أحـاطهـا بوصـيفـات، كـانت لبعضـهن علاقـات صداقة حميمة به، قـبل زواجــه، وعلى رأسـهم «مــدام قطاوى باشـا» الصـديقـة الحـمـيـمـة لعشيقته الراحلة، والتى حلت - لفترة - محلها فى فراشه. وكانت الباقيات من زوجات كبـار مـوظفى الديوان الملكى، ممن يدينون له - هم وزوجاتهم - بالولاء بحكم مراكزهم.

وبذلك جمع «سجن القبة» بين فقد الحرية . والإذلال!

بل إن الملك تمادى فى جـــــرح اعتزازها بأنوثتها، الذى كان أوفر من إحساس غيرها من النساء، فلم يكتف بزرع عـشـيـقـاته السـابقـات فى جناح الملكة، بل وأخذ - رغبة منه فى التخفى وحرصا على سمعة العرش - يستقبل الجـديدات منهن فى جناحـه الخـاص بالقصـر. ثم قرر تعيين إحداهن - وهى فتاة فرنسية اسمها «جينفييف» - مربية للأميرات، ليضفى شرعية على إقامتها بالقصـر. وكـان مـعنى ذلك أن تقيم مع



الملكة نازلى تمارس أمومتها

الملكة فى جناحــهــا، ولابد أن «الملكة نازلى» قد استدعت كل قدرتها العصبية على التحمل، لكى تقبل وضعا شاذا فرض عليها أن تجالس عشيقات زوجها السابقات، وأن تقيم الحاليات منهن فى الجناح نفسه الذى تقيم فيه.

ولابد أنها استدعت معظم الاحتياطى من طاقتها النفسية، لكى تتقبل ـ فضلا عن ذلك ـ النفوذ الواسع، الذى كانت تحوزه عشيقة سابقة للملك، هى «سرد نور هانم»، وهى سيدة تركية، كانت مديرة لقصر البستان الذى كان يقيم به قبل جلوسه على العرش، ثم نقلت إلى «قصر القبة» لتشرف على «الكلفوات» ـ وهن فتيات تركيات كن يخدمن الملكة والأميرات ـ ثم ما لبثت أن تحولت من رئيسة للخدم، تشغل وظيفة «الخازندارة» إلى «سيدة القصر الأولى» ومارست سلطتها استنادا إلى ثقة الملك المفرطة فيها، وإدلالها عليه، وبأسلوب لم يخل من الرغبة فى الحط من شأن الملكة والانتقاص من مكانتها.

وكان «إدريس» ـ الأمين الخاص لـ «البرنس فؤاد» والمشرف على قصر البستان ـ من بين الخدم الذين نقلهم للعمل معه بعد توليه العرش، فعينه مشرفا على خدم قصر القبة، يتولى تعيينهم ومجازاتهم ونقلهم وفصلهم. وبسبب اتصاله المستمر به، فهو الذى يتولى إيقاظه فى الصباح، ويطفئ النور فى مخدعه الخاص فى المساء، فقد اتسعت سلطته لتشمل ـ فضلا عن الإشراف على الخدم ـ الإشراف على المطابخ الملكية ثم الاشراف على كل شئون قصر القبة، ثم شئون كل القصور الملكية الأخرى، مما ضاعف من نفوذه، وحشد حوله تجمعًا ممن يستفيدون من سلطته. وكانت الصورة الشائعة عنه، فى دوائر أسرة «الملكة نازلى»، هى أنه يدير شبكة جاسوسية كبيرة، تضم الخدم الذين يدينون له بالولاء، وتنتشر فى قصور وبيوت النخبة المصرية، بحيث كان «الملك فؤاد» على علم تام ـ عن طريق «شبكة إدريس» ـ بكل ما يهمه معرفته، مما يجرى فى قصوره، وخلف جدران قصور عائلته وأصهاره، وفى صالونات الساسة والسادة والذوات والأعيان، وفى مقدمتهم ـ بالطبع ـ «الملكة نازلى».

ولم تكن المشكلة تكمن فقط فى أن «إدريس» و«الخازندارة» و«جينفييف» وغيرهم، يتلقون تعليماتهم من الملك، ويرفعون إليه تقاريرهم من دون أن يكون للملكة أى سلطة، حتى لو كانت شكلية عليهم، ويهملون تنفيذ أوامرها، فإذا أصرت عليها، استصدروا أوامر مضادة من الملك، تعجز الملكة عن إلغائها.

ومع أنها كانت قد أنجبت من الملك أربع بنات، جئن تباعًا خلال السنوات العشر التالية على ميلاد ولى العهد، هن ـ «فوزية» ثم «فائزة» ثم «فائقة» اللواتى ولدن فى أعوام ١٩٢٢ و١٩٢٤ و١٩٢٦، وأخيرًا «فتحية» التى ولدت فى ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠ ـ إلا أن ذلك لم يخفف من إحساسها بالعزلة. ولم يكسر طوق الحصار، ولم يوقف العدوان على اعتزازها بأنوثتها. بل وأضاف إليه العدوان على مشاعرها كأم.

كان «فؤاد» ينطلق من إحساسه المبالغ فيه؛ بالمسئولية تجاه مركزه كملك، ومؤسس لأسرة مالكة. لذلك حرص على أن يوفر لأبنائه ـ وخاصة ولى العهد ـ تربية تؤهلهم لتحمل التبعات التى يتحتم عليهم أن يقوموا بها فى المستقبل.



الملك فاروق وشقيقته الأميرة فائزة عام ١٩٢٥، وكان فى الخامسة وكانت فى الثانية

ولأنه لم يكن يثق فى أهليتها كزوجة وأم، ويخشى أن تفسد أبناءها بإهمالها أو تدليلها أو عدم تقديرها للمسئولية، فقد حرص منذ البداية على إبعادها عنهم، وأمر بانتزاعهم من أحضانها ليدفع بهم إلى فريق من ذوى الخبرة فى التربية والتعليم، كان معظمهم من الأجانب، يشملون «الدادات» - اللواتى كن يتولين الإشراف عليهم قبل سن الحضانة - ثم «المربيات» اللواتى كن يقمن بالإشراف عليهم ابتداء من سن المدرسة، بمعاونة فريق من المدربين الرياضيين ومدرسى اللغات والآداب والعلوم، المصريين والأجانب.

وكانت الآنسة «لوسى سرجنت» هى أول «دادة» لأبناء «الملكة نازلى»، وقد تركزت مهمتها - فى البداية - على ولى العهد «الأمير فاروق» إلى أن بلغ سن الرابعة، وكان آنذاك طفلا جميلا ورث عن أبيه وجهه المستدير، وعن أمه نعومة بشرتها يسترسل شعره حتى أذنيه، وتحرص أمه على أن تكون ملابسه أقرب إلى ملابس البنات: بلوزة قطنية بيضاء، وشورت وجوارب قطنية بيضاء، يتوزع بين أحضان أمه، وأحضان دادته التى كان يلوذ بها معظم الوقت.

وتطبيقا للخطة التربوية الصارمة التى أشرف على وضعها «الملك فؤاد»، لإعداد ابنه لكى يجلس على العرش بعده، كان ولى العهد يستيقظ فى الثامنة من صباح كل يوم، على موسيقى السلام الملكى المصرى، تعزفها تحت نافذته فرقة صغيرة من آلاى الموسيقى بالحرس الملكى، ويدخل أحد خدمه النوبيين، فيعد له الملابس والحمام. وتساعده «المس سرجنت» على ارتداء ملابسه، وتجلس معه أثناء تناوله للإفطار، وبمجرد أن ينتهى منه، يخرج فى جولة حرة فى حدائق القصر، ويسير خلفه رئيس خدمه، وهو يحمل مظلة لتحميه من الشمس.

وبانتهاء الجولة، تبدأ حصة الصبر الذى كان «الملك فؤاد» يعتبره قيمة أخلاقية حميدة، لولاها ما استطاع أن يتغلب على ظروف حياته غير الملائمة، أو أن يحافظ على عرشه، الذى تحيط به العواصف، ويتخذه - لذلك - شعارا له، يضعه فى مقدمة المكتب الذى يمارس منه مهامه. وهكذا كان على ولى العهد، أن يجلس كل يوم ساعة - بين العاشرة والحادية عشرة - فى أحد أركان الحديقة، لكى يتدرب على الصبر، بينما تروى له الآنسة «سرجنت» قصة من الأساطير الأيرلندية التى سمعتها - وهى طفلة - فى مسقط رأسها، أو تعزف له الفرقة الموسيقية لحنا خفيفا.

وبعد تمرينات رياضية لفترة قصيرة، يعود الأمير إلى جناحه، فيغتسل ويغير ملابسه، وتمشط له الدادة شعره، استعدادًا لزيارة والدته، التى لم تكن مدتها تزيد على ساعة، ينتقل بعدها إلى قاعة الطعام الضخمة بالقصر، ليتناول غذاءه وحيدا. وفى الرابعة والنصف - وبعد ساعتين من نوم القيلولة الخفيف - توقظه الدادة، ليرتدى زيه الرسمى: بدلة حريرية خضراء، ليشرب الشاى فى الكشك المخصص لذلك فى حديقة القصر وحيدا، أو مع شقيقاته فيما بعد، ثم تلى ذلك زيارته الثانية لأمه فى الحرملك، التى لم تكن تزيد على نصف ساعة، تعود به الدادة فى نهايتها إلى حجرته، حيث يساعده الخدم فى أخذ حمام المساء، وفى الثامنة يدلف إلى فراشه، حيث تغنى له «المس سرجنت» أغنية خفيفة، أو تروى له إحدى أساطيرها الأيرلندية، إلى أن يروح فى النوم.

وهو فى الرابعة من عمره، تفرغت



الأميرتان فائزة وفوزية فى زى يابانى



الملكة نازلى والأمير فاروق

«المس سرجنت» لعملها كدادة لشقيقاته الأصغر منه، بينما انتقل هو إلى رعاية المربية السويدية «جيردا سجوبرج» التى أدخلت تعديلات أساسية على برنامجه اليومى، فأصبح يستيقظ فى السادسة صباحا، ليؤدى تمرينات رياضية، بينما خصصت فترة ما بعد الإفطار، وحتى الواحدة ظهرا، لدراسة اللغات والتاريخ والعلوم والآداب والعلوم الاجتماعية، فى مدرسة؛ اختير لها فريق من الأساتذة الممتازين، يدرسون لتلميذ واحد هو ولى العهد. وأضيفت فترة أخرى للتدريبات الرياضية بين انتهاء الدراسة وموعد الغداء، كان الأمير خلالها يتدرب على ركوب الخيل والسباحة وتسلق النخيل تحت إشراف مدربه الفرنسى.

وبمقتضى هذا البرنامج، أصبحت زيارته لأمه، احتياطيا لأوقات الدراسة أو التدريب، فكانت تختصر إلى مرة واحدة فى اليوم أحيانا، أو تقلص إلى نصف ساعة، أو تلغى نهائيا.

على أن الصراع، بين الأم؛ التى تشعر بفراغ لم يتح لها أحد فرصة ملئه بالاهتمام بشئون أطفالها، وبين مربيات أبنائها لم يحتد إلا عندما تركت «جيردا سجوبرج» العمل، لتحل محلها المسز «إينا نايلور»، التى تبدو - بين الذين تولوا تربية أبناء «الملكة نازلى» - أكثرهم تأثيرا فى العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة، وفى شخصيات الأطفال الذين كان «الملك فؤاد» حريصا على أن يتلقوا تربية حازمة تليق بأسرة مالكة.

وبخلاف «المس سرجنت» ثم «جيردا سجوبرج» فقد كانت «المسز نايلور»، وهى أرملة لطبيب إنجليزى من يوركشير، أقرب إلى النموذج الذى يريده «الملك فؤاد» لمربية أطفاله، بحزمها السكسونى وبإخلاصها فى تنفيذ تعليمات الأب التربوية، عن اقتناع كامل بها وليس لمجرد أنه مخدومها، لذلك لم تجبن - على عكس أسلافها - عن الدخول فى صراع مع الملكة، حين تتدخل فى شئون الأطفال تدخلا غير حميد. وبهذا أصبحت صاحبة الكلمة الأولى فى كل ما يتعلق بالأمير وشقيقاته، فكانت تعليماتها تسرى حتى على الملكة.



١٩٢٧: سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء يلثم يد ولى العهد الطفل الأمير فاروق عند وصوله إلى محطة القاهرة قادما من الإسكندرية بينما وقفت شقيقتاه مع مربيتهما إلى اليمين وحولهما عدد كبير من المستقبلين

وكانت الصورة الشائعة عنها فى وائر أسرة «الملكة نازلى» - كما يقول عادل ثابت» - هى أنها سيدة شمطاء خيفة سليطة اللسان، تكره الملكة يشجعها الملك على الإبقاء على سيطرة حكمة على الأطفال، وإبعادهم قدر لستطاع عن تأثير أمهم. وهو مالم قصر فى تنفيذه، فلم يعد للملكة نازلى» رأى فى تعليم أطفالها، بل إن حقها فى رؤيتهم والجلوس إليهم، كان تقلص تدريجيا كلما تقدموا فى العمر، دعوى أنها تشغلهم عن تلقى روسهم. وفضلا عن ذلك، فقد صودر حقها فى اختيار ملابسهم. لينتقل إلى المسز نايلور» ومعاوناتها. وفى حين ان هناك اعتقاد لدى بعض أفراد أسرة المالكة بأن المربية العجوز كانت ى شبابها من بين عشيقات الملك، فقد كانت «الملكة نازلى» تجزم بأنها جاسوسة لدار المندوب السامى بريطانى؛ تنقل إليها أخبار الأسرة المالكة، وهو استنتاج لم يكن بعيدا عن الصواب، إذ كانت «المسز نايلور»، من بين المصادر التى ذكر «السير مايلز لامبسون» - فى مذكراته - أنه اعتمد عليها بشكل غير مباشر فى معرفة الأخبار الداخلية لأسرة الملك فؤاد.

وبسبب صرامة «المسز نايلور»، كره «فاروق» - كما قال فيما بعد لآخر عشيقاته - كل ما هو إنجليزى بما فى ذلك أفلام السينما. وفى مذكراته التى نشرها عقب عزله، أشار إلى نموذج للطريقة السكسونية الصارمة التى كانت «المسز نايلور» تقاوم بها تدخلات أمه فى عملها. فذكر أنها اصطحبته وشقيقاته ذات يوم فى الموعد المحدد لرؤيتهم لأمهم، ولاحظت الملكة أنهم يرتدون معاطف صوفية ثقيلة على الرغم من حرارة الجو، وأنهم ضائقون بذلك، فدعتهم لخلعها، واعترضت «المسز نايلور» على ذلك، قائلة: إنهم قد يصابون بالبرد، ولكن «فاروق» - الذى كان سعيدا بوجود سلطة أخرى تحرره من صرامة مربيته - لم يأبه



الأميرتان فوزية وفائزة وقد أمسكت كل منهما فى يدها بكرة تأهبا للعب فى حديقة القصر

بالاعتراض، واستجاب لدعوة الأم وخلع معطفه. وفى اليوم التالى، أصرت «المسز نايلور» على إلباسهم ملابس صوفية غطتهم بالكامل، وهددت كل من يخالف منهم أوامرها، ويخلع ملابسه، بالضرب، حتى لو كان ذلك استجابة لطلب من جلالتها شخصيا. وفى حين خافت شقيقاته البنات، من المربية، فاعتذرن عن الاستجابة لعرض أمهن بخلع المعاطف، فقد ضرب «فاروق» عرض الحائط بتحذيراتها، وخلع معطفه، فلم تتردد «المسز نايلور» - فى ضربه، بعد عودتهم من الزيارة.

على الجانب الآخر، ضربت «المسز نايلور» - فى مذكراتها التى نشرتها بعد عزل «فاروق» - نموذجا على الصراع حول تربية الأبناء بين الأب والأم. فقد كان الملك «فؤاد» يخشى أن يرث أبناؤه عنه، شرهه للطعام وميله إلى السمنة، ولما كان يعانى من عجزه عن الالتزام طويلا بنظام غذائى يحول دون بروز كرشه مع قصر قامته، فقد كانت تعليماته المشددة، هى إخضاع «الأمير فاروق» وشقيقاته لنظام غذائى صارم، لكى يتعودوا عليه منذ طفولتهم. لكن الملكة «نازلى» - ككل الأمهات - لم تجد وسيلة للتعبير عن عواطفها المصادرة تجاه ابنها، إلا بإغراقه بالطعام. وخاصة وأنها كانت تعتقد أن وزنه أقل مما ينبغى، وسرعان ما نشبت حرب خفية بين الاثنين، فقد أخذت الملكة الأم، تهرب إلى ابنها كعكا بالكريمة والشيكولاته والسكريات. فكانت السيدة «نايلور» - عين الملك على طعام الفتى - تضبط أطعمة الأم المهربة، وتلقى بها إلى صفيحة القمامة.

وهكذا انضمت «المسز نايلور» إلى حزب أعداء الملكة فى القصر، الذى يرأسه «إدريس باشا» خادم الملك ويضم الخازندارة ودادة الأميرات وكبيرة الوصيفات، فضلا عن قوى خفية أخرى لم تكن الملكة تعرفها، ولكنها كانت تشعر بتأثيراتها، كلما اشتدت حلقات الحصار حولها. ولم تعد التعاسة قاصرة على حرمانها من الخروج أو استقبال الضيوف أو وضع

اتصالاتها الهاتفية تحت الرقابة ومصادرة حقها فى اختيار ملابس أطفالها، وإعطاء الخدم حق الاعتراض على قراراتها، بل شملت كذلك مصادرة حقها فى التعبير عن عواطفها تجاه هؤلاء الأطفال.

وفضلا عن كل تلك التعاسة، فقد كانت تعيش فى قلق دائم على حياة أبنائها، وخاصة «فاروق الذى لم تنجب ذكرا غيره، ليكون وليا احتياطيا للعهد إذا أصابه مكروه، على الرغم من أن ذلك كان الهدف من حملها المتكرر الذى لم يثمر سوى أربع بنات. وبسبب خوفها المستمر من المجهول، ورغبتها فى الاطمئنان على ما يخفيه المستقبل لها، ترسخ إيمانها القديم بالسحر والشعوذة، فكانت تواظب على قراءة الكف وفتح الفنجان والاستعانة بالمنومين المغناطيسيين، ومفسرى الأحلام. ومع أن «فؤاد» كان يؤمن هو الآخر، بقدرة هؤلاء على التنبؤ بالمستقبل، إلا أن مبالغة «نازلى» فى السعى وراءهم، من دون تقدير لمكانتها كملكة، كانت أحد أسباب قناعته بعدم أهليتها لأن تقوم بدورها فى تربية أبنائها، وإصراره على عزلهم عنها.

حدث ذات يوم، أنها كانت تهم بالدخول إلى مصعد القصر، حين رأت بعض قطرات من الماء على أرضه، فجزمت بأنها «عمل» من أعمال السحر، صنعه أعداؤها بهدف الإضرار بها، وأصرت على استدعاء بعض المشايخ لرفع هذا العمل، وإفساد سحره، وتبين فيما بعد، أن أحد خدم القصر كان يحمل أصيصا من الورد، ودخل به المصعد، فانسكب منه بعض قطرات من الماء.

وحدث فى عام ١٩٢٦ أن جاء إلى مصر منوم مغناطيسى لبنانى الأصل، اسمه الدكتور «سالمون» وصحبته حملة دعاية واسعة تتحدث عن مقدرته الفذة على التنبؤ بالمستقبل. فطلبت الملكة «نازلى» استدعاءه إلى القصر ليستطلع لها حظها، ولكن الملك رفض، ثم تحول رفضه إلى ثورة عارمة، حين اكتشف أنها قد تحايلت على أمره، واستشارت «الدكتور سالمون» عن طريق إحدى وصيفاتها فأصدر أمرا ملكيا بطرده من مصر.

ولم يكن طبيعيا أن تتحمل أعصاب الملكة «نازلى» الرهيفة - والضعيفة - ذلك كله من دون ثورة أو على الأقل احتجاج. لكن البدائل المتاحة أمامها كانت قليلة. بل لعلها كانت معدومة، إذ لم يكن أمامها - فى مواجهة تسلط الملك وجبروته - إلا اختيار واحد، وهو أن تغادر القصر، وتركل التاج وتتخلى عن أبنائها - ومن المؤكد أنها فكرت فى ذلك عشرات المرات، لكنها لم تفعل، فعندما جاء الملك بعشيقته الفرنسية «جينفييف» لتقيم معها فى جناحها - وكان ذلك فى عام ١٩٣٣ - كتبت خطابا مريرا لرئيس الوزراء «إسماعيل صدقى» - سلمه فى حينه إلى «مصطفى أمين» الذى نشره بعد ما يقرب من نصف قرن، فى كتابه «من عشرة لعشرين» ثم عثر الأستاذ «صبرى أبو المجد» على صورة منه، بين أوراق «محمد التابعى»، الذى كان قد حصل عليها فى الغالب من «مصطفى أمين»، فأضاف إليها تعليقات بخطه، وقد ترجم كل منهما الخطاب - الذى حرر أصله باللغة الفرنسية، فى ست صفحات صغيرة، يتوشح رأس كل منها بالحرف اللاتينى الأول من اسم الملكة (N) - إلى اللغة العربية، ولكن ترجمة «صبرى أبو المجد» تبدو أدق من ترجمة «مصطفى أمين». ولأن هذا



المسز إينا نايلور: المبشرة المسيحية التى تولت تربية بنات الملك فؤاد تشرف على عزفهن على البيانو



١٩٢٩: الأميرة فوزية تستظل من حرارة شمس حدائق قصر القبة بمظلة

يناير ١٩٣٠: نموذج من الإعلانات التى كان الدكتور سالمون ينشرها فى الصحف المصرية، تشير إلى قدرته على قراءة أفكار الناس وإخبارهم عن أحوال الغائبين والتائهين وأحوال التجارة والزواج والمحبة والسفر، فى الماضى والحاضر والمستقبل، وتؤكد أن لديه شهادات مكتوبة من الوزراء والزعماء والعظماء وكبار موظفى القصور والأطباء.. وعنوانه «لوكانده جلوريا» وتليفونه ٢١٤١ مدينة



الخطاب هو الوثيقة الوحيدة التى تعود إلى «الملكة نازلى» مباشرة، وتدور حول طبيعة علاقتها بزوجها، فقد رأينا نشر نصه الكامل، اعتمادا على الترجمة الأكثر دقة:

يا صاحب الدولة:

عندما علمت أنك مريض، أحسست أن سوء الحظ، مازال يتابعنى: إن أعدائى فى القصر لم يضيعوا وقتهم. وهم يستفيدون من عدم استقرار الأمور للقيام بدسائس ومؤامرات لتحقيق مصالحهم.

فمربيات الأطفال يتحكمن حتى فى اختيار ملابس أولادى. والمربية «جانيت» وطدت مركزها فى القصر وأصبحت هى ذات الكلمة مع الأولاد. وهذا أمر يثيرنى إلى أقصى درجة. وأنا لن أقبل مطلقا أننى - وأنا الأم - أن أراقب فى هدوء كل ما يجرى حولى من ظلم صارخ.

ونظرا لوجود الأميرة «نعمت مختار» فى القصر هذه الأيام، وهى دائما تظهر لى من العطف والود، ما يؤثر فى نفسى؛ نظرا لذلك فإننى ممتنعة عن إثارة أى مناقشة ستؤدى بنا إلى انفصال نهائى لا رجعة فيه.

وبدلا من أن يفسر الملك هدوئى وخضوعى المؤقت، فإنه ينتهز الفرصة لإرضاء جميع الآخرين. إن الضعف الكبير الذى أظهرته هذه المرة بتنفيذ جميع رغباته لم يخدمنى بالمرة كما كنت تظن مع الأسف. بل إن هذا الضعف أفقدنى حقوقى نهائيا وأصبحت بغير خادمة خاصة، إن الأغا «إدريس» يطرد بمكر ودهاء جميع الخياطات اللائى يحضرن لى موديلات الشتاء دون أن يكلف نفسه بإخبارى بحضورهن.

أؤكد لك يا صاحب الدولة، أنه إذا كان لديك أقل فكرة عن مركزى الحالى لكنت بذلت همة أكثر مما تبذل. إن جميع الآخرين يستفيدون من هدوئنا وضعفنا، هم يؤثرون على الملك ليتخذ قرارات لن يرجع فيها مطلقا.

وهو يقول دائما: إن ما يقرره لا يتراجع فيه.

لقد شرحت لك جميع وسائل مساعدتى، ولكنك لأسباب أجهلها لم ترض أن تفعل شيئا. إن الخطاب الذى سبق أن أرسلته بخصوص «الأغا إدريس» فيه اتهامات صريحة، ولو أنك أردت أن تضغط على «زكى باشا الإبراشى» لكنت حققت النتيجة التى كنت أنتظرها.

وأود أن أخبرك قبل اختتام خطابى أن «الإبراشى» كان متعودا أن يراسلنى ولدى منه فى القاهرة خطابا لا أزال أحتفظ به، يقدم لى اعتذاره عن كل قرار اتخذه وعلم أننى تضايقت منه.

أننى آسفة على إزعاجك وأنت مريض. وإذا كنت قد فكرت فى الكتابة إليك فى هذا الظرف؛ فهو لأننى فى منتهى الضيق والحيرة، وأنا أريد أن أعلم حقيقة مركزى ولا يمكننى الانتظار أكثر من ذلك.

إن الملك سيسافر إلى القاهرة بعد

بضعة أيام. ويجب أن أعلم قبل سفره، إلى من أتجه ليساعدنى، أخبرنى بصراحة إذا كان فى إمكانك عمل شىء، فأنا مستعدة للعمل بمفردى وعلى بركة الله. أما الانتظار أكثر من ذلك، فهذا مالا أقدر عليه، فإننى - كما سبق أن قلت لك - إن سكوتى يقوى خصومى فى القصر، ويجعلهم يقتدرون على وهم متفوقون على حتى هذه اللحظة ومغتبطون بانتصارهم.

وإننى برغم الصلح الذى كان قد تم، فإننى أنا المهزومة، وحالتى سيئة إلى أقصى حد، أرجو أن تعذرنى ياصاحب الدولة على الطريقة التى كتبت بها هذا الخطاب، وليس لدى الوقت الكافى لمراجعته، فإن فتحية التى ستحمل لك هذا الخطاب ستغادر الإسكندرية فى قطار الظهر. أتمنى لك تمام الشفاء، ولكنى ألومك فى حزن وأسى».

وتشير الوقائع الواردة فى الخطاب - كمرض «صدقى» وقرب عودة الملك إلى القاهرة - إلى أنه كتب فى مطلع شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٣٣، وحرر فى قصر «المنتزه» بالإسكندرية، حيث كانت أسرة الملك تمضى شهور الصيف من كل عام. وأن التى حملته إلى «صدقى باشا» أو إلى من يوصله إليه هى السيدة «فتحية أبو إصبع» إحدى وصيفات الملكة. وكان «صدقى باشا» - آنذاك - أحد أصهار الأسرة المالكة، بعد أن تزوجت ابنته الكبرى «أمينة صدقى» من النبيل «سليمان داود» أحد أبناء عمومة الملك. وهو زواج استمر عامين، وانفصم بعد شهور قليلة من تاريخ الرسالة.

ويدل سياق الخطاب، على أنه لم يكن الشكوى الأولى التى ترسلها الملكة إلى «صدقى» حول الموضوع نفسه، كما أن «صدقى»، لم يكن الجهة الوحيدة التى تشكو إليها الملكة، إذ سبق لها أن شكت إلى «زكى الإبراشى باشا» - ناظر الخاصة الملكية ثم القائم بأعمال رئيس ديوان الملك والرجل القوى فى القصر أيامها - تصرفات «إدريس»، ونسبت إليه - على الأرجح - تهما مالية ترتبط بإساءة استغلاله لسلطته. ومع أن «الإبراشى» - فيما يبدو - قد أقرها على شكواها، بل واعتذر لها عن قرارات اتخذها ضدها استنادًا إلى وشاية من الأغا، إلا أنه لم يفعل شيئا ضد «إدريس»، مما اضطرها لتقديم شكوى سابقة إلى «صدقى باشا» الذى بدلا من أن يضغط على الملك ليتخذ إجراء ضد «إدريس»، ضغط على الملكة ذاتها، ونصحها بأن تحنى رأسها للعاصفة وتلتزم الهدوء، وتخضع لرغبات الملك، متوقعا أن يتراجع الملك عن قراراته، إذا آنس منها خضوعا لرغبته، ويبدو من السياق أن هذه القرارات، تتعلق بتحكم مربيات الأطفال فى اختيار ملابسهم، وتوطد مركز «جينفييف» فى القصر، وتفويضها فى كل ما يتعلق بشئون الأميرات الصغيرات.

لكن استجابة الملكة لنصيحة «صدقى» وخضوعها لإرادة الملك - كما تقول فى الخطاب - لم يخدمها، بل أساء إليها وأفقدها المزيد من حقوقها، ودفع بأعدائها إلى مواصلة مؤامراتهم لاستصدار قرارات من الملك بتوسيع نطاق نفوذهم، حتى إن «إدريس أغا» ملك الجرأة على أن يطرد جميع الخياطات اللواتى جئن ليعرضن على الملكة موديلات الشتاء من دون أن يكلف نفسه عناء إخبارها بحضورهن. وبذلك اتسع نطاق العدوان على حقوقها، فلم يعد يقتصر على مصادرة



نوفمبر ١٩٣٤: الأميرتان «فوزية» و«فائزة» وإلى جوارهما مربيتهما «مسز نايلور» وخلفهما الأميرة «فائقة» يغادرن القطار الملكى عند عودتهن من المصيف

حقها فى اختيار ملابس أطفالها، بل وشمل كذلك مصادرة حقها فى اختيارملابسها هى نفسها.

وتكشف الصياغة المضطربة التى كتب بها الخطاب، التى يكثر فيها التنقل بين تفاصيل تدور كلها حول موضوع أو شخص واحد، عن أن الملكة كتبته وهى فى حالة عصبية سيئة، كما لو كانت على حافة انهيار عصبى، وهو ما أشارت إليه صراحة بقولها: إنها تكتبه وهى «فى منتهى الضيق والحيرة، وفى حالة سيئة إلى أقصى حد» وإشاراتها المتعددة، إلى أنها تريد أن تعرف «حقيقة مركزها» - فى القصر طبعا - وتهديدها بأنها لم تعد تستطيع أن تتحمل الانتظار بعد ذلك وأنها مستعدة للعمل بمفردها، وإشاراتها إلى أن وجود الأميرة «نعمت مختار» - أخت الملك - معها، ومعاملتها اللطيفة لها، هى التى تحول بينها وبين الدخول معه فى مناقشة يمكن أن تؤدى «لانفصال نهائى لا رجعة فيه».

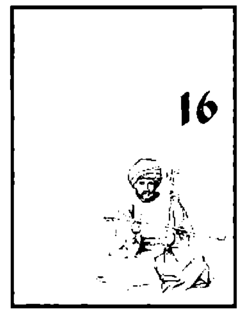
وتدل التعليقات التى كتبها «محمد التابعى» على صورة الخطاب التى عُثر عليها بين أوراقه، على أنه حاول - فى الغالب - تحرى خلفية الموضوع، فاتصل بمصادره فى القصر، ثم لخص ما قيل له فى العبارات التالية التى دوَّنها بخط يده على هامش الخطاب: الخطاب إلى «إدريس». صدقى يقابل الملك. الملك يقول: موش عاوزها. يحبسها ولا يطلقها؟

صدقى ينصح الملكة «نازلى» أن تهدأ.


الأميرة نعمت مختار: صغرى بنات الخديو إسماعيل فى شبابها، كانت أقرب إخوة الملك فؤاد إلى قلبه، واحتفظت بمكانتها فى عهد ابنه الملك فاروق

وهو ما يدعونا للاستنتاج بأن «صدقى» قد فاتح الملك فى شكوى الملكة من «إدريس»، وأن الملك أجابه بما معناه، أنه لا يريد الملكة، وأن الخيارين الوحيدين أمامه لمعاملتها، هو أن يحبسها أو يطلقها. وأن «صدقى» عاد ليكرر نصحه للملكة بالصبر.

وهكذا عادت «الملكة نازلى» مرة أخرى لتبتلع تهديداتها، وتواصل كظم غيظها، لأنها كانت تعلم - كما ذكرت فى خطابها - أن الملك لا يرجع فى قرار اتخذه، وربما قدرت أن إثارة مشاجرة سوف تؤدى إلى قطيعة نهائية لم تكن على استعداد لتحمل تبعاتها. ولعل السبب أن صحة الملك العجوز أخذت تتدهور منذ ذلك الحين.



وكان الملك فؤاد، يعانى من مجموعة أمراض من بينها قصور فى وظائف الكلى، وارتفاع فى نسبة الزلال، أخذت آثارها السلبية تظهر على صحته العامة مع تقدمه فى السن. وفى عام ١٩٢٩ - وكان فى الثالثة والستين من عمره - أصيب بذبحة صدرية، أثرت تأثيرا سيئا على عضلة القلب.

وفى السنوات التالية بدأت أعراض الإصابة بارتفاع نسبة البولينا فى الدم تظهر عليه.

وبعد منتصف ليلة ٢٥/ ٢٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٣٤، وفى أعقاب حفلة ضخمة أقامها فى قصر عابدين لرجال السلك الدبلوماسى الأجانب، استقل سيارته الرولزويس إلى قصر القبة، فأصيب بأنفلونزا سيئة وصلت إلى رقبته، حيث كانت الرصاصة التى أصيب بها قبل أكثر من ثلاثين عاما لاتزال تستقر.



١٩٣٥: الملك فؤاد وإلى جواره ولى العهد قبل سفره إلى إنجلترا

وفى أول فبراير (شباط) ١٩٣٤ لم يستطع أن يغادر الفراش، لكى يفتتح مؤتمرا دوليا للبريد، فأناب عنه ولى عهده «الأمير فاروق».

وفى أواخر مارس (آذار)، وبعد شهرين، غادر فراش المرض، ولكنه لم يكن قد شفى تماما.

وفى أوائل يونيو (حزيران) من العام نفسه، انتقل - كالعادة - إلى الإسكندرية، ليمضى شهور الصيف مع أسرته بـ «قصر المنتزه». وبعد أسابيع انتكست حالته، فألغى رحلة كان مقررا أن يقوم بها إلى اليونان.

وعندما تدهورت الحالة فى أغسطس (آب) ١٩٣٤، استدعى ثلاثة من كبار الأطباء الأوروبيين، جاءوا واحدا بعد الآخر لفحصه. وفضلا عن الضعف الشديد الذى اعتور عضلة القلب فى أعقاب الأنفلونزا التى أصابته، مما يهدده بنوبة قلبية فى أى وقت، فقد كان الأطباء يخشون أن يؤدى ارتفاع نسبه الزلال فى هذه السن المتقدمة إلى إصابته بسكتة مخية.

وجاء التدهور المتزايد فى وزنه، ليكون سببا إضافيا فى قلق الأطباء الذين كانوا يعتبرونه ظاهرة غريبة، ولاحظ - «موريس باترسون» - المندوب السامى البريطانى بالنيابة - عندما التقى به فى ١٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٤، أن وزنه قد نقص حوالى ٤٢ رطلا، حتى إن الأمر قد صدر للترزى الخاص به مرتين خلال أسابيع، بأن يأخذ مقاساته، ليقوم بعمل ملابس جديدة له. كما لاحظ - كذلك - أن جلده قد اكتسى باللون الأصفر. وبدت عيناه غائرتين فاقدتين للحياة.

لكن تحسنا مفاجئا طرأ على صحة الملك فى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٥، بعد أن فحصه طبيب إيطالى هو «البروفسير فيرجونى» الذى قال للمحيطين به: إن حالة القلب قد تحسنت نسبيا، وأنه ربما يستطيع أن يستأنف


صالحة أفلاطون: أول من مصّر تصميم الأزياء فى مصر

نشاطه فى وقت قريب جدا. وهو ما أكده - الطبيب الألمانى «البروفسير فون برجمان»، الذى انتهى إلى نفس التشخيص وصدر - فى أعقاب فحصه للملك - بيان طبى يقول «إن حالة الهبوط فى القلب التى نشأت على إثر عدوى الأنفلونزا، لاتزال تتحسن تدريجيا وبالرغم من وجود زلال خفيف، قديم العهد فى البول، فإن تحليل الدم والبول يدل على انتظام الأعضاء فى تأدية وظائفها».

ومع أن الطبيب الألمانى قد أعرب عن تشاؤمه بشأن إمكانية شفائه تماما، فقد أسفرت مشورته بتغيير النظام الغذائى الذى كان يسير عليه، عن نتيجة إيجابية فاضطرد التحسن، واستأنف الملك نشاطه، ولكن ليس بنفس الدرجة من الحيوية التى كان يمارسه بها قبل مرضه.

وكما يحدث عادة، فقد أرخى المرض يد الملك التى كانت تقبض على عنق الملكة، فأصبح بمقدورها أن تتصرف بحرية أوفر مما كانت تفعل، حين كان فى فتوته، قادرا على أن يتابع كل شىء، ويهتم بكل التفاصيل، ففى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٣٤، وبعد أقل من عام على شكواها المريرة لرئيس الوزراء، لأن «إدريس» خادم الملك الخاص قد طرد الخياطات اللواتى جئن يعرضن عليها موديلات الشتاء، من دون أن يعنى بإخطارها، قالت مجلة «المصور» إن السيدة «صالحة أفلاطون» - التى كانت قد أسست محلا مصريا راقيا للأزياء الحديثة - ما كادت تعود إلى الإسكندرية من «باريس»، حيث درست آخر المودات والمبتكرات لشتاء ١٩٣٥، حتى طلبت الإذن بالمثول بين يدى جلاله الملكة، لتعرضها عليها. ولكنها لم تحظ بهذا الشرف، بسبب انشغال جلالتها بمرض جلالة الملك، إلى أن اتصلت بها - بالقاهرة - إحدى وصيفات جلالتها، واستدعتها للسفر إلى الإسكندرية بالموديلات لتختار جلالتها منها ما يعجبها.

وبعد أسابيع - وفى ٤ يناير (كانون الثانى) ١٩٣٥ - ذكرت المجلة ذاتها، أن الملكة - التى ظلت تلازم القصر خلال فترة مرض الملك - قد غادرته فى الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٤ فى طريقها إلى حلوان، حيث زارت حضرة صاحبة السمو الأميرة «خديجة حليم»، وعادت قبل الغروب. وأضافت: إن جلالتها ستباشر شئون الاستقبالات والزيارات والتشريفات كالمعتاد.

ومع أن «الملك فؤاد»، قد عاش بعد ذلك ثمانية عشر شهرا، فإن المرض الذى ظلت موجاته تطارده طوال عام ١٩٣٤، كان قد انتهى - كما نقلت «المصور» عن أطبائه - إلى ضعف يستلزم راحة تامة مكفولة النواحى.

ولأن تدهور حالته الصحية، كان قد اضطر المندوب السامى البريطانى، إلى إدارة مناقشة شبه علنية، حول الاتجاهات السياسية لمن اختارهم «الملك فؤاد» لكى يتولوا الوصاية على ابنه وولى عهده الأمير «فاروق»، إلى أن يبلغ سن الرشد، مصرا على معرفة أسمائهم، خشية أن يكونوا من المعروفين بعدائهم للوجود البريطانى فى مصر.. فإن «الملك فؤاد» ما كاد يعبر مرحلة الخطر حتى بدأ التفكير الجدى فى إعداد ولى العهد للجلوس على العرش.

وكان «الملك فؤاد» قد رفض فى عام ١٩٣٠، اقتراحًا قدمه إليه السير «برسى لورين» - المندوب السامى البريطانى آنذاك - بإلحاق ولى العهد


١٩٣٠: الأمير فاروق ولى العهد يقف فى إحدى الشرفات الأرضية بالقصر

بمدرسة إنجليزية عامة، معتذرا بأنه لا يزال صغيرا على السفر. وعندما كرر السير «مايلز لامبسون» الذى تولى منصب المندوب السامى البريطانى فى بداية عام ١٩٣٤، وفى وقت مواكب لتدهور صحة الملك، الاقتراح اعتذر الملك بأنه يرى بأن ينتظر حتى يبلغ الأمير السادسة عشر من عمره.

وكان السير «مايلز لامبسون» يقترح أن يدرس «فاروق» السياسة والاقتصاد والإدارة فى كلية «إيتون» البريطانية لكن «الملك فؤاد» كان يفضل أن يتلقى ابنه تعليما عسكريا، كالذى تلقاه هو نفسه على عهد شبابه فى «الأكاديمية العسكرية الإيطالية» بـ «تورين»، بل لعله كان يفكر فى أن يلحقه بالأكاديمية نفسها، لولا أن تلقى ولى عهد مصر تعليما غير بريطانى، وفى إيطاليا الفاشية، التى كانت قد قامت آنذاك - ١٩٣٥ - بغزو الحبشة وأثارت مخاوف أوروبا من مطامعها، قضى على الفكرة فى مهدها.

وعندما تبين أن «كلية وولويتش» التى اختيرت لكى يتعلم فيها ولى العهد، لا تقبل الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشر، اقترح «لامبسون» أن يمضى الأمير المدة الباقية على وصوله لهذه السن، فى بريطانيا، لإخراجه من عزلته، وتوسيع مداركة بالاختلاط بالمجتمع البريطانى، على أن يكون له - بتصريح - خاص، حق حضور بعض دروس الكلية كطالب مستمع، فضلا عن دروس أخرى يلقيها عليه أساتذتها فى مقر إقامته.

وكانت «الملكة نازلى» تعتقد أن ابنها لا يزال أصغر من أن يسافر وحده، لكن اعتراضها لم يجد أذنا صاغية. وفضلا عن أنها كانت قد تعودت منذ سنوات، على ابتعاده عنها، فقد كان الأمر يبدو خارجا عن إرادة الجميع، بما فيهم الملك نفسه.

ولم يكن «فاروق» قد احتفل بعد، بعيد ميلاده السادس عشر، حين أبحر من مصر - فى أواخر أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٥ - على الباخرة «ديفرناشير»، وبصحبته حاشية يرأسها «أحمد محمد حسنين بك» - الأمين الأول بالقصر الملكى - وتضم عشرين شخصا، كان من بينهم مدرس للغة العربية، وطبيب خاص، ومجموعة من الطهاة والوصفاء والخدم الآخرين، فضلا عن عدد من المدربين الرياضيين والعسكريين لتدريبه على المبارزة والاسكواش.

وكانت السفارة المصرية قد عثرت فى «كينجستون هول» - القريبة من «أكاديمية وولويتش» - على قصر صغير، تحيط به حدائق شاسعة على مساحة ٢٦ فدانا، كان يستأجره من قبل ولى عهد اليابان، ويعرف باسم «كنرى هاوس» فاستأجرته ليكون مقرا للأمير «فاروق»، إلى أن يحين موعد التحاقه رسميا بالأكاديمية بعد عامين.

وهكذا لم تكد «الملكة نازلى» تشرع فى ممارسة أمومتها، حتى جاء سفر ابنها إلى بريطانيا ليحول - مرة أخرى - بينها وبين ذلك، ولكنها لم تعدم الوسيلة للاتصال به تليفونيا عدة مرات فى الأسبوع، كما كانت تكتب له رسائل مطولة مالبث خبرها أن وصل إلى «الملك فؤاد»، الذى ثار، لأن الملكة قد انتهزت فرصة ضعف صحته لكى تنتزع لنفسها حقوقا ليست لها، فأصدر أوامره بوضع الرسائل التى تصل إلى ولى العهد تحت رقابة رائده «حسنين بك». بما فى ذلك الرسائل التى تكتبها له أمه وشقيقاته، وألزمها بأن تقتصر


ويلعب التنس

على كتابة رسائل موجزة له، حتى لا تشغله برسائلها الطويلة عن دراسته، أو تعلّمه - بما فيها من عبارات تدليل زائد وعطف مبالغ فيه - الطراوة والرخاوة.

لكن الصراع الطويل مع المرض، كان قد ترك آثاره على ملامح «الملك فؤاد»، كما تركها على إرادته؛ فارتخت قبضته - نسبيا - على عنق زوجته، كما ارتخت - كذلك - على عنق أمته.

فبعد أسبوعين من رحيل «الأمير فاروق» إلى بريطانيا، وفى ١٤ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٣٥ - اندلعت مظاهرات طلاب الجامعات، احتجاجا على تصريح للسير «صموئيل هور» - وزير خارجية بريطانيا - كشف عن أن الملك وحكومته قد استشارا الإنجليز فى أمر إعادة دستور ١٩٢٣، الذى كان قد استبدل بدستور آخر أقل ديمقراطية فى عام ١٩٣١، وأن وزارة الخارجية البريطانية نصحته بعدم إعادة الدستور الملغى، لأن التجربة، قد أثبتت أنه «غير صالح للعمل».

واتسع نطاق المظاهرات حتى تحولت إلى ما يشبه الثورة، وجددت ذكريات ثورة ١٩١٩، وأسفرت عن تشكيل جبهة وطنية ضمت كل الأحزاب، قدمت عريضة إلى الملك تطلب الجبهة فيها إعادة دستور ١٩٢٣، وأخرى إلى المندوب السامى البريطانى، تطلب فيها - باعتبارها ممثلة للشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية - الدخول فى مفاوضات جديده مع الحكومة البريطانية لتسوية المسائل المعلقة بين البلدين.

ورضخ الملك العليل لمطلب الجبهة الوطنية، فأصدر أمرا ملكيا بإعادة دستور ١٩٢٣، وكلف «على ماهر باشا» بتشكيل حكومة انتقالية محايدة.


محمود شوقى باشا: سكرتير الملك فؤاد

وعندما وافقت الحكومة البريطانية على طلب الجبهة الوطنية، أصدر مرسوما بتشكيل وفد للمفاوضة يتكون من رؤساء الأحزاب المصرية.

وكانت آلام الأسنان قد هاجمته فى النصف الثانى من مارس» (آذار) ١٩٣٦ حين وقع مرسوما بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء جدد لمجلس النواب فى ظل الدستور العائد بعد غياب خمس سنوات، وكانت الحملات الانتخابية قد بدأت بالفعل، حين أشار الأطباء بخلع أسنان جلالته، واحدة بعد الأخرى، وهو ما حدث خلال الأسابيع الثلاثة التالية، لكن الخلع ترك التهابا باللثة، فسره الأطباء بأنه أحد أعراض ارتفاع نسبة البولينا بالدم.

وكانت الصحف البريطانية، هى أول من أشار - فى بداية إبريل (نيسان) ١٩٣٦ - إلى أن «الملك فؤاد» يعانى من نكسه صحية. وعن طريقها تسرب الخبر إلى الصحف المصرية، وإلى ولى العهد «الأمير فاروق»، الذى أخذ يتابع حالة والده الصحية من خلال اتصالات هاتفية يومية مع والدته. ومع أن الأنباء التى كانت تنشرها الصحف، ويتلقاها الأمير كانت تحاول إشاعة التفاؤل، فقد نصح الأطباء المعالجون باستدعاء «البروفسور فرجونى» - وهو الطبيب الإيطالى الذى تحسنت صحة الملك على يديه بعد إصابته بالأزمة القلبية السابقة - مما أثار الشكوك فى أن الأزمة ليست فى الأسنان، ولكنها فى القلب.

وفى هذا الظرف العصيب كشفت «الملكة نازلى» عن جانب من شخصيتها لم يكن كثيرون قد عرفوه، بسبب ما كانت تتعرض له من قمع فى ظل «الملك فؤاد»، فقد أصرت على المطالبة باستدعاء «الأمير فاروق» لكى يودع

أباه، والأهم من ذلك لكى يكون على مسرح الحوادث حين يخلو العرش، لكى يصعد إليه على الفور، وحتى لا يكون غيابه وصغر سنه فرصة يستغلها الطامعون لإثارة المشكلات. واعترض المندوب السامى «السير مايلز لامبسون»، قائلا: إن عودة الأمير تتطلب أسبوعا، فإذا كانت حالة الملك بالخطورة التى تشير إليها التقارير الطبية؛ فلن يصل الابن قبل الوفاة، أما إذا صمد الأب أسبوعا آخر، فمعنى ذلك أنه قد اجتاز مرحلة الخطر، فلا فائدة فى الحالتين من قطع دراسة الأمير. وبدلا من ذلك طالب «لامبسون» بإطلاعه على أسماء الأوصياء، الذين اختارهم «الملك فؤاد»، لكى يتولوا سلطة الملك إلى أن يبلغ ولى العهد سن الرشد، لكى يطمئن إلى أنه ليس من بينهم أحد المعادين لبريطانيا. وآثر رئيس الوزراء «على ماهر» أن يغلق باب المناقشة فى هذا الموضوع، وعندما سئل عما يشاع من أن هناك تفكيرا فى عودة ولى العهد، قال: ليس هناك ما يدعو إلى ذلك.

وأثار إصرار البريطانيين على معرفة أسماء الأوصياء قلق «الملكة نازلى» التى طلبت ألا يكون من بينهم شقيقها «حسين صبرى باشا» أو «محمود فخرى باشا»، زوج الأميرة «فوقية» ابنة الملك من زوجته الأولى «شويكار». وكلفت «على ماهر» بأن ينقل رغبتها تلك إلى «مصطفى النحاس باشا» - إذ كان مؤكدا أنه سوف يؤلف الوزارة، بعد حصول «الوفد» على الأغلبية فى الانتخابات - ويقول «النحاس» فى مذكراته: بأنه وعد «على ماهر» بأن يضع رغبة الملكة فى الاعتبار عندما تحين الساعة المناسبة فى حدود ما نص عليه الدستور، وبما لمجلس النواب من حق اختيار الأوصياء.

وحتى صباح يوم الجمعة ٢٤ إبريل (نيسان) ١٩٣٦، كانت الحالة الصحية لـ «الملك فؤاد» - مع تدهورها - شبه مستقرة. وفى صباح ذلك اليوم، سافر «على ماهر» إلى الإسكندرية وعندما سأله الصحفيون عن أسباب استدعاء «الدكتور فرجونى». قال لهم إنه لم يدع لطارئ خاص، ولكن لمجرد استشارته فى الحالة العامة خصوصا وأنه لم يفحص صاحب الجلالة منذ خريف ١٩٣٤.

لكن رئيس الوزراء ما كاد يصل إلى الإسكندرية حتى ازدادت الحالة الصحية للملك تدهورا، وفى المساء عجز الأطباء عن وقف نزيف اللثة، حتى دفع اليأس باشوات القصر، إلى إرسال «محمود شوقى باشا» السكرتير الخاص للملك، إلى محطة القاهرة، ليكون فى انتظار رئيس الوزراء عند عودته من الإسكندرية فى العاشرة مساء. وظل «شوقى باشا» فى السيارة الملكية الحمراء، خارج مبنى المحطة - حتى لا يلفت الأنظار إلى وجوده، ويفتح الباب أمام التكهنات، وأرسل أحد معاونيه إلى «على ماهر» ليهمس فى أذنه بمجرد نزوله من القطار، بأن الحالة فى القصر تتطلب أن يتوجه إليه فورا.

وبينما كانت السيارة التى تقل رئيس الوزراء، فى طريقها إلى قصر القبة، كان الأطباء الستة الذين يشرفون على علاج الملك، قد نجحوا فى إيقاف النزيف. وسأل «سعيد ذو الفقار باشا» كبير الأمناء، «البروفسير فرجونى»:

- هل هناك أمل؟!

فلما أبطأ الطبيب الإيطالى فى الإجابة، عاد كبير الأمناء يقول:

- هل هناك أمل فى أن يعيش بضعة أسابيع؟



١٩٣٥: حضرة صاحب السمو الأمير فاروق ولى عهد المملكة المصرية فى آخر صورة التقطت له قبل مغادرته مصر إلى إنجلترا لكى يدرس بها

هز البروفسير رأسه وأجاب: إنها تكون معجزة حقا إذا عاش جلالته بضعة أيام.

وفى وجه معارضة عنيفة من باشوات القصر، أصر «على ماهر باشا» على إصدار نشرة طبية عن حالة الملك الصحية، قائلا: إنه لا يستطيع أن يخفى الحقيقة عن الشعب. وقد أذيعت النشرة فى الليلة نفسها، وجاء بها «أن مضاعفات فى سير المرض قد حدثت بسبب التهاب تعفنى فى الفم، وأن نزيفا طرأ فى المساء، أثر تأثيرا غير محمود فى الحالة العامة».

وعلى عكس ما كان متوقعا، فقد تحسنت صحة الملك تحسنا طفيفا صباح اليوم التالى، فقرأ الصحف، وحين اطلع فيها على النشرة الصحية التى صدرت فى المساء؛ بدا على وجهه الامتعاض، ثم قال لمن حوله:

- أنا لا يهمنى الملك، ولا تهمنى الحياة، وكل ما أريده، هو أن أعيش حتى أرى «فاروق» رجلا.

وفى مساء السبت، بدأ الملك المريض يدخل فى نوبات متقطعة من الغيبوبة، يستيقظ منها أحيانا ليتحدث مع المحيطين به. وقد أزعج ذلك «الملكة نازلى» - وكانت تقيم فى غرفة مجاورة للغرفة التى يرقد فيها، بصحبة «شهيرة الدرمللى» - زوجة شقيقها الأكبر «حسين» - فازداد إلحاحها على باشوات القصر، بإخطار «الأمير فاروق» بهذا التطور الخطير فى حالة الملك الصحية، لكى يعود فورا إلى مصر، وأبدت استعدادها لأن تتخذ القرار على مسئوليتها، وتبلغ ابنها به حين يتصل بها تليفونيا لكى يطمئن على حالة أبيه، ولكن كبار رجال القصر أشاروا عليها بالتريث لأن عودة ولى العهد، قرار سياسى أكثر منه عائلى، ولا يمكن اتخاذه قبل التشاور مع الجهات المعنية.


محمود ثابت باشا

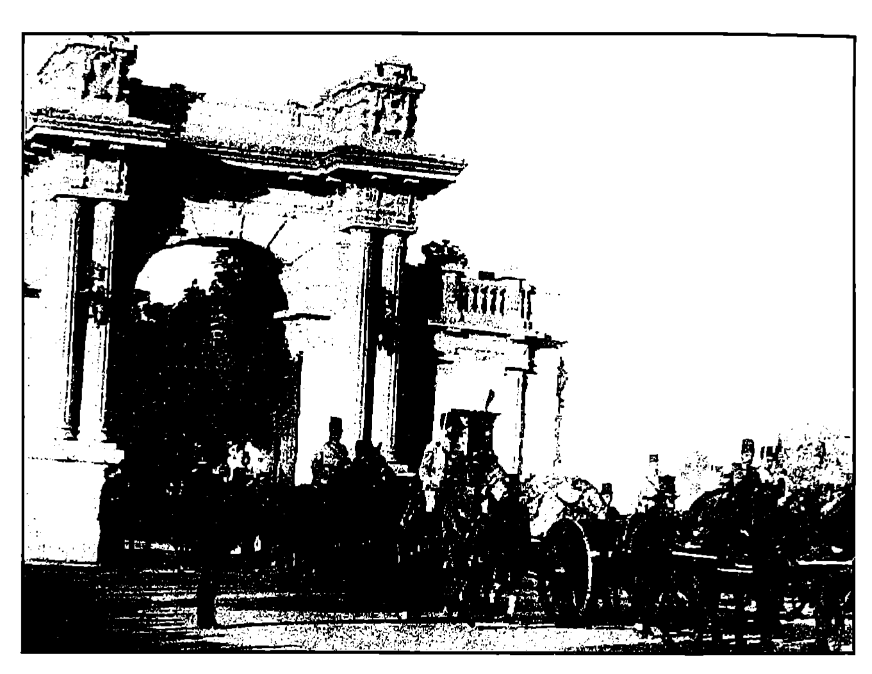
وفى هذا الظرف العصيب أثبتت «الملكة نازلى» قدرة على التصرف السريع، فاتصلت بابنة خالتها وصديقتها الحميمة حرم «محمود ثابت باشا» - وكان آنذاك مديرا للبروتوكول بوزارة الخارجية - وقالت لها: إن الملك يحتضر، وهناك شائعة بأن البريطانيين سوف يضعون «الأمير محمد على» على العرش بدلا من «فاروق»، ولابد أن نفعل شيئا بسرعة.

وبعد قليل غادرت الملكة قصر القبة، إلى منزل ابنة خالتها بقصر الدوبارة، حيث عقد مؤتمر محدود، حضره معها شقيقها «شريف صبرى باشا» - وكان وكيلا لوزارة الخارجية - تقرر فيه إرسال برقية تطلب إلى «فاروق» الاستعداد للعودة بأسرع ما يستطيع، وأسفرت الاتصالات العاجلة التى أجريت بعد المؤتمر، عن لقاء حاسم بين «على ماهر باشا» و«السير مايلز لامبسون»، ألمح فيه رئيس الوزراء إلى الشكوك التى تحيط بمعارضة بريطانيا فى عودة الأمير. وفى اليوم نفسه أعطيت التعليمات لرائد الأمير، «أحمد حسنين بك» بالعودة فورا. وكتب «لامبسون» لحكومته، لكى تعمل على تسهيل عودة ولى العهد المصرى من دون إبطاء.

لكن الأوان كان قد فات، فازدادت حالة الملك سوءا فى اليوم التالى، الاثنين ٢٧ إبريل (نيسان) ١٩٣٦، وهبطت معنوياته وتخلى عنه جلده، وقال لأطبائه فى لحظة من لحظات إفاقته:

- دعونى أموت، لا أريد أن أعيش لقد أتعبتكم كفاية!

وعلى الرغم من كل ذلك فقد طلع عليه نهار الثلاثاء ٢٨ إبريل (نيسان) ١٩٣٦، وهو لا يزال حيا. وكان الوقت



٢٩ إبريل ١٩٣٦: جنازة الملك فؤاد تغادر قصر القبة إلى غير عودة

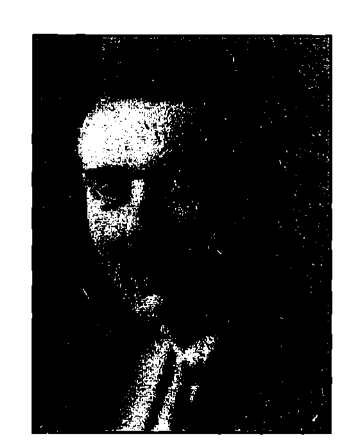
مبكرا حين دق جرس الهاتف فى قصر سكرتيره الخاص «محمود شوقى باشا» بالزمالك، الذى فوجئ بخادم الملك الخاص، ينقل إليه رغبة مولانا فى أن يراه فورا. وبعد أقل من نصف ساعة كان يقف أمام الملك، الذى كان ـ كعادته منذ اشتد عليه المرض ـ يرقد نصفه رقدة على شيزلونج بجوار سريره، وكانت دهشة «شوقى باشا» كاملة؛ إذ لم يكن الملك فى حالة يقظة تامة فحسب، بل وطلب إليه أن يتصل بكل من «مراد محسن باشا» ـ ناظر الخاصة الملكية ـ و«على ماهر باشا» ـ رئيس الوزراء ـ ويستدعيهما لمقابلته.

وفى انتظار حضورهما طلب إليه الملك أن يعرض عليه ما لديه من أوراق تتطلب توقيعه. وكان من بينها اتفاق توصلت إليه الحكومة مع شركة قناة السويس، بزيادة عدد ممثلى مصر فى مجلس إدارة الشركة، وبتحديد سعر للصرف، يحسب على أساسه نصيبها من دخل القناة. وأخذ الملك قبل التوقيع يتحدث مع «شوقى باشا» حول أهمية الاتفاق.

وبوصول «مراد محسن باشا» و«على ماهر باشا» طلب الملك منهما إعداد تنازل قانونى عما تحتويه القصور الملكية من منقولات، وأثاثات، وتحف ومجموعات خاصة ـ ومنها مجموعة طوابع البريد التى جمعها ـ ينص على نقل ملكيتها إلى ابنه الأمير «فاروق»، لكى لاتثير مشكلات بينه وبين بقية ورثته.

وبعد قليل من انصرافهما، وكان الملك لا يزال ينام على الشيزلونج الطويل المجاور لفراشه، أغمض عينيه فى إغفاءة، فغادر المحيطون به الغرفة، إلى صالون مجاور، يجلس به عدد من كبار موظفى القصر، من بينهم «فيروتشى بك» ـ كبير مهندسى القصور الملكية وأقرب أصدقاء الملك إليه ـ و«محمود فخرى باشا»، زوج ابنته الكبرى الأميرة «فايقة». وكان «فيروتشى بك» يدخل إلى الغرفة بين الحين والآخر، ليلقى نظرة على الملك، وعندما اقترب فى إحدى المرات من فراشه، اكتشف أنه قد مات!

وبمجرد إعلان النبأ، اجتمع مجلس



شريف صبرى باشا

الوزراء لمدة عشر ساعات متصلة، خرج بعدها رئيسه «على ماهر باشا»، ليعلن «وفاة الملك فؤاد»، وينادى بولى عهده الأمير «فاروق» ملكا على مصر، ويحتفظ للمجلس بسلطات الملك الدستورية لحين تشكيل مجلس الوصاية، ويختم البيان بالعبارة التقليدية «مات الملك.. عاش الملك».

وفى مساء اليوم التالى ـ الأربعاء ٢٩ إبريل (نيسان) ١٩٣٦ ـ غادر جثمان الملك فؤاد «قصر القبة» إلى «قصر عابدين»، حيث شيع منه صباح يوم الخميس ٣٠ إبريل (نيسان)، إلى «مسجد الرفاعى» ليدفن إلى جوار أبيه «الخديو إسماعيل».

وكانت «الملكة نازلى» تتابع مراسم إيداع جثمان زوجها فى اللحد، من خلف سجاف نافذة تقع بغرفة ملحقة بقاعة الدفن، وما كاد الرجال ينسحبون من القاعة حتى دخلت إليها ـ بصحبة «السلطانة ملك»، أرملة السلطان «حسين كامل» ـ لتذرف دموعا حارة يصعب التيقن مما إذا كانت أسفا على فراقه، أم رثاء للعمر الجميل الذى أضاعته إلى جواره، مهدرة الكرامة، مهيضة الأنوثة، محرومة حتى من ممارسة الأمومة.

17

ولم يكن قد مضى على مغادرة الملك «فؤاد» لقصر القبة، إلى حيث لا عودة، سوى أسبوع واحد، حين أمرت الملكة «نازلى» بطرد «سرد نور هانم» من القصر، وطرد كل «الكفلوات» اللواتى كن يعملن تحت رئاستها، ويتجسسن على الملكة لحسابها. ولم يكد ابنها يعود حتى طلبت إليه طرد مربيته «المسز نايلور» باعتبارها جاسوسًا، تعمل لحساب دار المندوب السامى البريطانى فأمر بإنهاء خدمتها، بعد ثلاثة عشر عاما قضتها فى القصر، وأمر لها بمكافأة، ومعاش شهرى دائم. ثم جمعت «الملكة نازلى» ملابس الزوج الراحل، وأحذيته، ووضعتها فى صندوق كبير، وطلبت إلى أحد الموظفين أن يبيعه فى «سوق الكانتو» المخصص لبيع الملابس القديمة. وحين عاد لها بثمنها أمرته بإحراقه.

وكان التخلص من فصيلة الجواسيس التى كانت تنقل أنباءها للملك الراحل، هو خطوتها الأولى فى مسيرة التحرر التى بدأتها أو بمعنى أدق استأنفتها، إذ قلبت وفاته موازين القوة فى القصر، فقفزت بمكانتها من سفح الهرم إلى قمته، ولم يعد باستطاعة أحد أن يتجاهل أنها أم الملك الصغير، الذى كان يتعامل معها ـ حتى ذلك الحين ـ كما يتعامل الطفل مع أمه.

وكانت الخطوة الثانية هى تحطيم كل التقاليد والأعراف التى كانت سائدة فى عهد الاستبداد البائد، ولم تكن شهور الحداد الرسمية الثلاثة على وفاة «الملك فؤاد» قد انتصفت بعد، حين بدأت الملكة الأرملة تخرج لتسهر وترقص وتمرح، بصحبة بعض رجال الحاشية.

أما الخطوة الثالثة، فكانت التدخل فى الشئون السياسية والظهور أمام الرأى العام فى صورة الملكة، وليس فى صورة الشىء الذى يحوزه الملك. وهكذا نشطت للدفاع عن «حقوق العرش»، خشية أن ينتهز المتربصون بها، فرصة غياب «الملك فؤاد» وصغر سن ابنه، لكى يتقاسموا تلك الحقوق

فيما بينهم، وخاصة خلال الشهور الأربعة عشر التى تقرر أن تنتقل سلطة الملك خلالها إلى مجلس الوصاية.

فأثناء المشاورات التى كانت تدور بين زعماء الأحزاب، حول أسماء أعضاء مجلس الوصاية، تمهيدا لعرضها على مجلس النواب ليوافق عليها، كما ينص الدستور، أرسلت إليهم رسالة شفهية تقول فيها: إنها لا تريد أن تتدخل فى عملهم، ولكن يسرها بصفة خاصة، لو وجدوا طريقة لاختيار شقيقها «شريف صبرى باشا»، أحد الأوصياء الثلاثة.

ولم يكن عسيرا على الزعماء أن يجدوا هذه الطريقة، فاختاروا «شريف صبرى» بدلا من «أحمد زيور باشا» أحد الأوصياء الذين كان الملك الراحل قد اختارهم، وتشكل مجلس الوصاية، برئاسة أمير ينتمى إلى أسرة الملك، هو الأمير «محمد على باشا»، وعضوية أحد أصهار الأسرة المالكة هو «عبد العزيز عزت باشا»، وخال الملك «شريف صبرى باشا».

وسنّت «نازلى» - التى شعرت لأول مرّة بأنها ملكة وليست جارية - تقليدا جديدا هو: أن ترد على التلغرافات والرسائل التى تصلها فى مختلف الشئون عن طريق كبيرة وصيفاتها.

وعندما تشكلت وزارة الوفد فى أعقاب الانتخابات تلقت زوجات الوزراء الوفديين، إشارة بأن الملكة ترحب باستقبالهن، فتوجهن جميعا إلى قصر القبة، وقيدن أسماءهن فى دفتر التشريفات، ودعتهن إحدى الوصيفات إلى دخول أحد صالونات القصر، ثم أقبلت عليهن الملكة، وأخذت تتحدث إليهن.

وبعد أسابيع قليلة، أصبح معروفا للجميع - كما ذكرت مجلة «آخر ساعة» التى كانت قريبة آنذاك من دوائر القصر - أنه «ما من كبيرة أو صغيرة من شئون السراى، إلا ويرجع فيها جلالة الملك الشاب، إلى رأى جلالة الملكة، شأن الابن البار»!

والحقيقة أن مسيرة التحرر، على مستوى السلوك الشخصى، والتقاليد التى استهدفت تأكيد المكانة، لم تشغل الملكة «نازلى»، عن القيام بدورها فى ترسيخ قوائم عرش ابنها. ولأنها كانت تدرك طبيعة مشاعر التنافس والتحاسد والبغضاء التى كانت تسود بين صفوف الأسرة المالكة، فقد حرصت على أن تظل هناك مسافة تفصل بين الطرفين، وعملت بذكاء على إفساد «مبادرة نسيان الماضى» التى اقترحها اثنان من رجال الأسرة المالكة هما النبيل «إسماعيل داود» والأمير «يوسف كمال».

وكان «النبيل داود»، قد انتهز فرصة وقوفه خارج «مسجد الرفاعى» فى انتظار الانتهاء من دفن «الملك فؤاد»، ليقترب من «حسين صبرى باشا»، شقيق «الملكة نازلى»، فيقول له: إنه يريد أن يتكلم بصراحة تامة، فى موضوع قد حانت ساعة الكلام فيه. ثم أضاف قائلا، إن الأوان قد آن، لتحسين العلاقات بين الجالس على العرش، وبين أعضاء الأسرة المالكة. وأن العلاقات السيئة، التى سادت فى عهده «الملك فؤاد»، وكانت سببا فى أن يقاطع بعض الأمراء القصور الملكية طوال حياته، تعود إلى دسائس الوشاة والنمامين، وأن أعضاء الأسرة، على استعداد لنسيان خصومات الماضى، والالتفاف حول الملك الشاب، لكنهم ينتظرون فى الوقت نفسه أن تصفو القلوب، وأن تقابل هذه الخطوة منهم


الملكة نازلى تحمل فاروق

بخطوة شبيهة، وأن يغلق الباب فى وجه هؤلاء الوشاة والدساسين، فإذا سعى أحدهم بنميمة حقق فيها أولا قبل أخذها كقضية صحيحة لاشك فيها.

ومع أن «حسين صبرى باشا»، رحب بالمبادرة، وعبر عن اعتقاده، بأن الملكة الوالدة سترحب بها، ومع أن الأمراء لم يقصروا فى إعلان التزامهم بها، فكانوا جميعا فى استقبال الملك الشاب عندما عاد إلى البلاد بعد وفاة والده بأسبوع، إلا أنهم اكتشفوا بعد قليل، أن هناك عوائق توضع أمام اتصالهم بالملك الشاب، الذى وعدهم بأن يلتقى بهم، ولم ينفذ وعده، مما جعل الجميع يدركون أن «الملكة نازلى» لم ترحب بالمبادرة.

ولم تكن «الملكة نازلى» وحدها، هى التى تنفست الصعداء، بمجرد انتقال «الملك فؤاد» من القصر إلى القبر. إذ لم تكن الضحية الوحيدة لشهوته المتضخمة للاستبداد التى غذتها سنوات طفولته البائسة، وجوع شبابه للسلطة. وإذا كان ما أصابها من أضرار تسلطه، يبدو أفدح مما أصاب غيرها،



وفاة الملك فؤاد على غلاف «آخر ساعة»



١٩٣٦: أسرة الملك فؤاد عقب رحيله. الملكة نازلى وإلى يمينها فاروق. وإلى يسارها فوقية وفوزية، وأمامهم فتحية وفائزة

فلأنه كان شخصيًا ومباشرًا، لكنه لم يكن أقل مما أحدثه هذا التسلط من أضرار على مسيرة الديمقراطية فى مصر. فقد كان يعتقد أن الأمة المصرية، كزوجته «نازلى»، أمة عاطفية جاهلة وساذجة ومندفعة، وناقصة الخبرة، لا تستحق الحرية ولا تستطيع أن تمارسها بشكل صحيح، وأنها لو حصلت عليها، فسوف ينفلت عيارها، وتجمح وتقود نفسها إلى الكوارث. وأن تربيتها داخل معزل، تحت إشرافه المباشر وطبقا لتوجيهاته وأوامره، هى السبيل الوحيدة لكى تترقى وتنهض لتستحق بعد ذلك الحرية. ولذلك ظل طوال الأعوام التى؛ أعقبت إعلان الاستقلال الذاتى عام ١٩٢٢ وحتى وفاته، ينازع الأمة حقها فى أن تكون مصدر السلطات، ويصر على تفسير الدستور بما يجعله شريكًا للأمة وأحيانا بديلا عنها فى ممارسة هذه السلطات. فإذا عجز عن انتزاع حقه فى المشاركة، تآمر مع المندوب السامى البريطانى لكى ينقلب على الدستور أو يعطله، أو يستبدله بغيره، بما يجعل سلطة الأمة تابعة لسلطته.

وهكذا كان اختفاؤه عن مسرح السياسة المصرية، مبررًا لسعادة كثيرين. كان على رأسهم «حزب الوفد المصرى» الذى قاد الثورة، وخاض صراعًا مريرًا مع الملك الراحل من أجل

الدستور. والذى ظن أن الأوان قد حان لكى تعود الأمور إلى نصابها الصحيح. فالملك الجديد شاب صغير السن، محدود الخبرة، ليست لديه شهوة أبيه للاستبداد بالأمة. وصاحب السلطة الحقيقى عليه، هى أمه «الملكة نازلى»، التى تربت فى بيت «سعد زغلول»، وكان والدها صديقًا له، ومتعاطفًا معه.

ولعل الملك «فؤاد» لم يتوقف يومًا، ليتأمل الآثار الجانبية التى يمكن أن تترتب على سياسة وضع «الملكة نازلى» فى ذلك المعزل الرهيب الذى ظلت تقيم فيه طوال سبعة عشر عامًا، ولم يفكر فى تأثير حرمانها، وحرمان ابنه الذى تولى العرش بعده، وشقيقاته الأميرات، من الاحتكاك بالدنيا الواسعة، ليضيق عالمهم، وتقتصر كل صلاتهم الاجتماعية بغيرهم من البشر على ذلك الطابور الطويل من كومبارس التاريخ، الذين يزحمون قصور الملوك من الخدم والوصيفات والمربيات والسائقين وعمال الكهرباء والشماشرجية، وموظفى الديوان وضباط الحرس، الذين اكتسبوا خبرة فائقة فى التعامل مع الملوك وأبنائهم وبناتهم. وعرفوا أنهم، برغم هالات السلطة ومظاهر السلطان، بشر ضعفاء، وإلى حد ما ساذجون، لا يعرفون الكثير عما يجرى خارج أسوار قصورهم العالية. وأدركوا أنهم - برغم هوان شأنهم - هم كل صلتهم بتلك الدنيا الواسعة التى يشتاقون إليها، فتصدهم أسوار المعازل التى عاشوا فيها كالزهور التى تستنبت فى محمية صناعية.

ولو أن الملك «فؤاد» فكر يومًا فى أن المرأة التى حبسها وأهان أنوثتها وأمومتها، ستكون يومًا ربة أسرته التى تقود سفينتها بعد وفاته، وأن سلطته على أبنائه ستنتقل إليها، لأعدها لذلك الدور، فحصنها وحصنهم من شرور الدنيا، التى أراد أن يحميهم منها، فألقاهم بين براثنها. ولما بدوا لابن بنت خالة أمهم «عادل ثابت» الذى التقى بهم لأول مرة بعد وفاة «الملك فؤاد»، كما لو كن ينتمين إلى كوكب آخر غير الذى يسكنه البشر، لا ينقصهن شىء، يعشن فى بيئة ريفية ساذجة تحوطهن حماية مفرطة. كالهدايا المغلفة بالسيلوفان، كائنات من نوع قل أن يوجد خارج الورق المفضض الذى يحمى الشيكولاته.

وكان الأوان قد آن، لكى يواجهن عالمًا مليئًا بالشرور.

لكن إشارات البداية، لم تكن تنبئ بشىء من ذلك، بل كانت توحى - على العكس منه - بأن اختفاء الأب هو بداية الزمن السعيد، الذى لا تعاسة ولا شرور فيه: قطع ولى العهد الأمير «فاروق» دراسته - التى لم تستمر سوى سبعة أشهر - بمجرد أن وصله خبر وفاة والده، وعاد مسرعًا من «لندن» إلى «الإسكندرية» ليستقبله المصريون على طول الطريق من الميناء إلى القطار، ومن محطة «القاهرة» إلى «قصر عابدين»، استقبالاً عاطفيًا جارفًا، جدد ذكرى استقبالهم الأسطورى لزعيم الثورة «سعد زغلول» عند عودته من المنفى عام ١٩٢١.

كانت نشوتهم بانتصارهم القريب على آخر الانقلابات الدستورية التى خطط لها الملك الراحل، لا تزال تملأ قلوبهم بالفخر. فقد عاد دستور ١٩٢٣ بعد مقاومة ضارية، استمرت خمس سنوات، سقط خلالها عشرات الشهداء. وتشكل وفد يضم ممثلين لكل الأحزاب، بدأ فعلاً فى التفاوض مع المندوب السامى البريطانى السير


مايو (آيار) ١٩٣٧: الملك فاروق يسجل من مكتبه بقصر عابدين رسالة إلى الشعب المصرى أذاعتها محطة الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية

«مـايلز لامـبسـون»، لحل المشكلات المعلقة بين البلدين. وأجريت انتخابات حرة، أسفرت عن عودة حزب «الوفد» الممثل لأغلبية الشعب إلى مقاعد الحكم. وبدا كل شيء باعثًا على الأمل، في أن الآوان قد آن ليحصدوا ثمار تضحياتهم وبأن أشعة الفجر قد بدأت تشق طريقها في ظلام الليل الطويل.

ولعل المصريين أرادوا، بحسهم الإنساني الرهيف، أن يعوضوا الأمير الشاب بذلك الاستقبال العاطفي الدافئ، عن شماتتهم الخفية في وفاة أبيه الذي لم يحبوه أو يثقوا فيه يومًا، من دون أن يعتذروا عما ناوشهم من راحة عميقة لزوال كابوس حكمه الذي جثم على أنفاسهم تسعة عشر عامًا طويلة. ومع أن الاستقبال لم يكن بعيدًا عن التخطيط المسبق، إلا أن الجزء الأعظم من حرارته، جاء تعبيرًا تلقائيًا عن موجة التفاؤل بحكم الملك الجديد، في ظروف بدا فيها وكأنهم قد حققوا كل أهدافهم. ولأنه كان صبيًا نضرًا فقد أحبه الآباء. ولأنه كان يتيمًا فقد حنَّت عليه قلوب الأمهات. ولأنه كان وسيمًا، فقد تعلقت به قلوب الفتيات. ولأنه كان شابًا ممتلئًا بالأمل فقد تحمس له الشبان.

وفي ذروة تلك الموجة من التفاؤل بالملك الجديد، اقترح الأمير «محمد علي توفيق» - ابن عمه وولي عهده - إعادته إلى بريطانيا، ليستكمل دراسته في كلية «وولويتش» العسكرية، لمدة أربع سنوات أخرى. على ألا يتولى سلطته الدستورية، إلا عندما يبلغ سن الرشد في الحادي والعشرين من عمره، ليكتسب من العلم والنضج ما يؤهله للحكم أسوة بمن سبقه من ملوك، فقد أتم والده «الملك فؤاد» دراسته الحربية في «تورين» ودرس عمه السلطان «حسين كامل» في باريس، وتربى في بلاط «نابليون الثالث»، بينما درس ابن عمه الخديوي «عباس حلمي» في النمسا، فكيف يرقى «فاروق» إلى العرش، وهو لم يتم دراسته؟!

وكان من بين الأسباب التي استخدمها أصحاب الاقتراح في ترويجه، قولهم إن بقاء الملك في مصر، وتوليه لسلطاته الدستورية، وهو لا يزال في مرحلة التكوين، سيضعه تحت تأثير رجال البلاط، الذين تعودوا على التدخل فيما ليس لهم به شأن، وأن الخير أن يتكون بعيدا عن هؤلاء.

لكن الاقتراح بدا طائرًا غير قابل للتحليق.

فقد خاف الإنجليز أن يؤدي تنفيذه إلى خلل في الموازنة السياسية التقليدية بين القصر وحزب الأغلبية الشعبية، يستفيد منه «الوفد» فلا يستطيعون تقليم أظافره عندما يريدون.

ورأى زعماء «الوفد» أن تطبيقه سيفرض عليهم التعامل، لمدة ثلاث أو أربع سنوات قادمة، مع الأمير «محمد علي توفيق» بصفته رئيسًا لمجلس الوصاية، وهو أمير تركي من الطراز القديم، كثير الأوامر والنواهي والحديث عن أمجاد أجداده، لا يكاد يختلف عن عمه الراحل الملك «فؤاد» في تسلطه واحتقاره للشعب، بدلاً من أن يتعاملوا مع ملك شاب كانوا ينظرون إليه باعتباره صبيًا محدود الخبرة. ويتوهمون أن باستطاعتهم تطويعه لكي يقبل حقيقة أنه ملك دستوري، يملك ولا يحكم، ويوقع على المراسيم دون أن يكون له حق مناقشتها، أو حتى العلم بما فيها.

وعندما خاطب الأمير «محمد علي»، زعيم الوفد «مصطفى النحاس» في الأمر؛ طالبا إليه دعم اقتراحه بتأجيل تولي الملك الصبي لسلطته الدستورية


الأمير محمد علي بريشة صاروخان



إلى أن يبلغ سن الرشد، اعتذر له بأنه لا يريد أن يصدم الملك الشاب فى مستهل حياته، حتى لا تحدث بينهما خلافات.. وقال «النحاس» - فى مذكراته - تبريرا لموقفه: إنه لم ير فارقا بين أن يكون فاروق ملكا، وأن يكون «محمد على» رئيسا لمجلس الوصاية، إذ كان من رأيه أن «أفراد تلك الأسرة - ماعدا أقلية ضئيلة - لا يؤمنون بمصر، ولا يهتمون بمصلحتها فهم ليسوا منها» ولذلك لم يوافق على إثارة خلاف لا مصلحة للبلد من ورائه، خصوصًا وأنه كان يعتقد أن الأمير «محمد على» يسعى من وراء هذا ا لطلب إلى مصلحته هو وحده، دون النظر إلى أى اعتبار آخر.

وتزعمت الملكة «نازلى»، فريقا من رجال القصر نهضوا لمقاومة الفكرة، فقد كانت تتشكك فى دوافع «الأمير محمد على» لتمديد مدة وصايته على ابنها وتخشى أن تهب عواصف السياسة فيتحول ابن العم العجوز، من وصى على العرش إلى صاحب له. كما أنها كانت حريصة على أن يتولى الابن سلطاته، لتستطيع هى الأخرى، أن تتولى سلطاتها، وأن تصبح «ملكة» بعد أن ظلت طوال سبعة عشر عاما - قضتها على العرش، إلى جوار «الملك فؤاد» - تعامل باعتبارها جارية. وهددت الملكة الأم، وبأن تغادر مصر إلى إنجلترا، لتقيم معه فى «كنرى هاوس» إذا تقررت عودته إلى هناك.

وهكذا سقط الاقتراح، بعد أن تحالف الجميع ضده، وثار الأمير «محمد على» واتهم «رجال القصر» بأنهم وراء سقوط المشروع، وأنهم يحرضون الملك الصبى على أن يعمل برأيه، ويتصرف من دماغه، ويوسوسون له، بالأ يستشير أحدا من رجال الدولة، لأنه هو الملك وليس أحدا غيره.

أما وقد استقر الرأى، على أن يتولى الملك سلطاته الدستورية، بعد أربعة عشر شهرا، حين يبلغ عمره، ثمانية عشر عاما هلالية، طبقا للدستور، فقد رؤى استبدال مشروع استكمال الدراسة بخطة ترضى كل الأطراف، فاختار المندوب السامى البريطانى «السير مايلز لامبسون»، أستاذا بريطانيا شابا بـ «كلية إيتون» التى درس فيها، لكى يعلم «فاروق» كيف يتصرف كصبى إنجليزى مؤدب فى مثل سنه، وبذلك تأتى العلوم البريطانية للملك بدلا من أن يذهب إليها ولم يرفض اقتراح الأمير «محمد على» بأن يسافر الملك الصبى فى رحلة طويلة إلى أوروبا، لكى يطوف بممالكها ويزداد خبرة بالحياة.

وعلى الرغم من أن المعسكر الذى تتزعمه «الملكة نازلى»، كان قد حقق هدفه، وأفشل مشروع تأجيل ممارسة الملك لسلطاته، فقد أصر على أن يحصل على مكاسب إضافية، فنفذ الملك نصيحة أمه، بأن يؤدى صلاة الجمعة كل أسبوع بأحد مساجد القاهرة، ليبدو أمام شعبه فى صورة الملك الشاب المتدين، وقام بجولة فى محافظات الدلتا، وأخرى فى محافظات الصعيد، لكى يتعرف إلى أعيان البلاد، ولم يأبه «معسكر الملكة الوالدة» باعتراض الأمير «محمد على» ولا الوزارة الوفدية، التى كانت تدرك أن الهدف ليس الصلاة، أو التعرف على معالم البلاد، ولكنه اصطناع شعبية تعطى الملك نفوذا سياسيا سوف يشجعه على تجاوز سلطاته المحددة فى الدستور.

ولعل تلك الأيام، كانت أسعد ما عاشته «الملكة نازلى» فى حياتها التى امتدت بعد ذلك إلى ما يقرب من نصف قرن، فبعد شهور، كان الجميع قد

نسوا «الملك فؤاد»، وقبل ستة أسابيع من موعد الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لوفاته، غادرت أرملته الطروب مصر وبصحبتها ابنها «الملك فاروق» وشقيقاته الأربع، وحاشية كبيرة يرأسها أحمد حسنين باشا. وقالت الصحف: إن حاجة الملكة الأم للعلاج من أمراض الكلى، هو السبب فى تقديم موعد بدء الرحلة الملكية قبل حلول الذكرى السنوية الأولى للملك الراحل.

ومع أن كثيرين قد أتيحت لهم - آنذاك وربما قبل ذاك - الفرصة لكى يشاهدوا بأعينهم طيور الخراب وهى تحلق فوق رءوس كائنات الشيكولاته الملكية فى أول مواجهة لهم مع شرور الدنيا، بعد اختفاء الأب، فإن أحدا منهم لم يترك لنا شهادة مكتوبة، سوى الأستاذ «محمد التابعى» - وكان الصحفى الوحيد الذى سمح له بمرافقة الرحلة الملكية - إذ لم يكن قد مضى على مغادرة السفينة «فايس روى أوف آنديا»، لميناء بورسعيد، سوى أقل من ساعة، حين صعد فى منتصف ليلة السبت ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٣٧، إلى سطحها ليرسل آخر أخبار الرحلة الملكية، إلى جريدة «المصرى» التى كان أحد أصحابها.. وما كاد يغادر مكتب اللاسلكى حتى تبين فى ظلام منتصف الليل، شبحين يستندان إلى حاجز الباخرة، ويتابعان أنوار «بور سعيد» وهى تومض من بعيد عرف فيهما: صاحبة الجلالة «الملكة نازلى»، وحضرة صاحب السعادة «أحمد محمد حسنين باشا» رائد الملك، والمشرف على تربيته وتعليمه.

وكانت الملكة تتكئ بمرفقيها على حاجز السفينة، بينما كانت يد «حسنين» تتكئ على كتفها!

الفصل الرابع

خطة راسبوتين





18

في تلك السنة لم يكن «أحمد حسنين» قد أكمل بعد عامه الثامن والأربعين وعلى الرغم من كهولته، فقد كان مفعمًا بالحيوية والنشاط، طويل القامة، رشيق القوام، كما يليق برياضي قديم، خفيف الظل، سريع البديهة حاضر النكتة، كما ينبغي لابن بلد تربى بين حواري «بولاق»، عميق الغور، يملك قدرة مذهلة على التحكم في انفعالاته كما يليق بمغامر جاب فيافي الصحراء، وخاطر بقيادة الطائرات، حين كان ذلك أكثر خطورة من قيادة سفن الفضاء، بالغ النعومة، شديد التهذيب خاصة مع النساء،كما يتحتم على رجل درس في «جامعة أكسفورد» وعاش حياته متنقلاً بين السفارات والقصور.

وكان ينتمي لواحدة من بطون القبائل العربية، التي هاجرت من الجزيرة العربية إلى مصر في أعقاب الفتح العربي لها، وتوطنت بجوار مدينة «منفلوط» بوسط الصعيد، وما لبثت أن استقلت بقرية كبيرة حملت اسمها، فعرفت بعد ذلك باسم «بني عديات». وكان جده لأبيه «أحمد مظهر



أحمد حسنين يستعد لركوب إحدى الطائرات، التى قادها، ضمن مغامراته التى شملت الصحراء والأجواء وكواليس القصور

حسنين العدوى» من طلاب البعثات الذين أرسلهم «محمد على الكبير» إلى أوروبا، ليتلقوا العلوم الإدارية والعسكرية، ويؤهلوا لقيادة الجيش الحديث الذى شرع فى تأسيسه. وعاد من بعثته ليلتحق بالبحرية، وظل يترقى فى مدارجها، إلى أن وصل إلى رتبة الفريق البحرى. أما الأب الشيخ «محمد حسنين البولاقى» فكان من كبار علماء الأزهر الموالين للأسرة العلوية والمقربين من الخديو «عباس حلمى الثانى»، ثم من السلطان «حسين كامل»، وأحد الأعمدة التى ارتكن إليها «الملك فؤاد» فى تأكيد سيطرته على الأزهر، والحفاظ على ولاء طلابه وعلمائه.

وقد شغل مناصب مؤثرة فى السلك الأزهرى، فكان أول مدير للكتبخانة الأزهرية، ثم مفتشًا للمعاهد الدينية، وشيخًا للجامع الأحمدى، ومديرًا عامًا للأزهر والمعاهد الدينية، وعضوًا فى مجلسه الأعلى، وأخيرًا وكيلاً له. ولم تكن ثروته التى أغرقتها الديون فى السنوات الأخيرة من حياته تقل عن مكانته الدينية ونفوذه الأدبى، إذ كان يملك مزارع ومساكن ومساحات واسعة من أرض «بولاق» حيث كان يقيم.

وورث الابن - الذى ولد عام ١٨٨٥م - طموح أبيه وجده فى أن يظل قريبًا من أصحاب الجاه والسلطان، ولكن بأدوات عصرية، أقرب إلى أدوات الجد منها إلى أدوات الأب، لذلك قاوم رغبة أبيه، فى أن يدفع به إلى الأزهر، وأصر على أن يلتحق بالتعليم المدنى، وعندما أنهى تعليمه الثانوى فى المدرسة الخديوية الثانوية، التحق بـ «مدرسة الحقوق»، وبعد عام واحد أصر على أن يكمل تعليمه فى فرنسا، لكنه لم يبق بها سوى عام واحد، أدرك فى نهايته - عن حق - أن أبواب المستقبل المفتوحة أمام الذين يتعلمون فى الجامعات البريطانية، ستكون أكثر اتساعًا مما يتاح لمن يتعلمون فى فرنسا. إذ كانت مصر آنذاك، تعامل باعتبارها إحدى ممتلكات التاج البريطانى.

وهكذا غادر «باريس» إلى «لندن» وفى يده خطاب تقديم - حصل عليه الأب بنفوذه - إلى «اللورد ملنر»، وزير المستعمرات البريطانية فيما بعد، كان كفيلاً بأن يفتح أمامه أبواب «جامعة أكسفورد» ليلتحق بكلية «بليول» التى كان اللورد يرأس آنذاك مجلس إدارتها.

وخلال سنوات دراسته بالكلية. برز اسمه بين طلابها من الإنجليز الذين شدهم إليه فى البداية، انتماؤه إلى عالم الشرق المسحور، الذى يشغف الأوروبيون عادة بمحاولة فك طلاسمه، ثم نجح بذكائه الفطرى، واستعداده للتعليم، وطموحه الذى يدفعه إلى التفوق، فى اقتحام ذلك المجتمع الغريب الذى انتقل إليه وفى التكيف معه. فلمع كرياضى بارع، يتقن السباحة وركوب الخيل والشيش، الرياضة الأرستقراطية التى شغف بها، وحصل على كئوس تدل على تميزه فيها أثناء دراسته الثانوية. ولأن «اللورد ملنر» كان - فضلاً عن ذلك كله - ولى أمره، فقد نجح «الجنتلمان الشرقى» فى اقتحام بيوت كبار العائلات الإنجليزية، فتعرف إلى «البرنس أوف ويلز» - ولى عهد إنجلترا، الذى عرف بعد توليه العرش باسم «إدوارد الثامن» ثم عرف بعد تنازله عنه باسم «دوق وندسور» - وتعرف فى الكلية وفى غيرها من المجتمعات إلى عدد كبير ممن أصبحوا فيما بعد من كبار موظفى وزارتى الخارجية والمستعمرات ا لبريطانية، أفادته صداقته بهم فيما تلا ذلك من أزمان.

وطبقا لما نقله عنه «د. حسن حسنى»، الذى عمل معه بالقصر الملكى فى بداية الثلاثينيات فقد تحمس «حسنين» - عند إعلان الحرب العالمية الأولى - مع زملائه من طلبة «جامعة



الشيخ محمد حسنين البولاقى فى شيخوخته، وابنه أحمد حسنين فى شبابه

أكسفورد» للتطوع بين صفوف الجيش البريطانى. وقدم طلب تطوع بذلك، ولما كانت القوانين لا تسمح بتجنيد غير البريطانيين فى صفوف القوات المسلحة، فقد جمعتهم الحكومة البريطانية فى تشكيل خاص، وقامت بتدريبهم على الأعمال العسكرية، إلى حين البت فى أمر ضمهم إلى الجيش.

وبينما كان يمضى الإجازة الصيفية لعام ١٩١٤ بالقاهرة أعلنت الحماية البريطانية على مصر، وتصاعدت العمليات الحربية، فحالت دون عودته لكى يستكمل مرحلة أعلى من دراسته. ولما كان قد اختار الطريق البريطانى للصعود، فقد كرر تقديم طلب التطوع فى الجيش البريطانى، فى مبادرة جريئة لم يكن أى شاب مصرى يستطيع القيام بها تجاه الجيش الذى أذاع قائد قواته فى مصر الجنرال «ماكسويل» قرار الحماية البريطانية وفصم العلاقة بينها وبين دار الخلافة الإسلامية، ثم قرار خلع «الخديو عباس حلمى الثانى». ومع أن الطلب لم يقبل، إلا أن الطريق البريطانى لم تقفل، إذ صدر قرار بتعيينه سكرتيرًا عربيًا للجنرال «جون ماكسويل» نفسه. ومن موقعه ذلك، قام بعدد من المهام السياسية. وكان - طبقًا لما ذكره، فيما بعد، السير «مايلز لامبسون» فى تقرير له عنه - أداة عون كبيرة للجنرال «تاليوت» فى المفاوضات التى دارت بين دار الحماية البريطانية، والسنوسيين الليبيين، أثناء المرحلة الأولى من الحرب.

وعندما غادر الجنرال «ماكسويل» مصر فى مارس ١٩١٦، وضع «أحمد حسنين» على الرف، وعين موظفًا فى وزارة الداخلية، حيث كان الإشراف على التموين من بين أهم اختصاصاته.

ومع أن العقبات التى اعترضت طريقه البريطانى نحو الصعود، كانت قد زالت نسبيًا أثناء ثورة ١٩١٩، عندما صحب - بحكم وظيفته فى وزارة الداخلية - الإمدادات البريطانية التى تحركت نحو الصعيد لتصفية مظاهر الثورة العنيفة التى سادت عددًا من محافظاته، وانتهت بقتل عدد كبير من أفراد الحاميات البريطانية التى كانت تعسكر به، باعتباره ضابط اتصال بالسلطات المصرية، إلا أن الثورة نفسها، كانت قد غيرت اتجاه الريح، بحيث بات الرهان على الطريق البريطانى وحدها غير مضمون الكسب.

وكان لابد وأن ينعطف «أحمد حسنين» إلى الطريق الشعبى المصرى للصعود. ولأنه لم يكن من النوع الذى يصلح لقيادة المظاهرات، أو للاشتراك فى الجمعيات السرية التى تخطط للأعمال الثورية، فقد اختار أن يطرح اسمه على الرأى العام، بطريقة مختلفة، وبدأ أولى المغامرات التى جعلت المصريين ينظرون إليه باعتباره أحد الرموز القومية التى تثبت للرأى العام العالمى - وخاصة فى أوروبا - أهليتهم للاستقلال الذى يطالبون به، فصحب الرحالة والكاتبة الإنجليزية «روزيتا فوربس» عام ١٩٢١ - فى رحلة اجتازا فيها الصحراء الليبية، واكتشفا خلالها واحة «الكفرة».

ومع أنه كان صاحب فكرة الرحلة، وقائدها الفعلى، وإليه يعود الفضل الأكبر فى نجاحها، إذ لو لم يقدم «روزيتا» إلى زعماء قبائل الصحراء، باعتبارها زوجته العربية المسلمة، لما استقبلوها أو ساعدوها، فإنها لم تنسب لنفسها - فحسب - فضل الاكتشاف الجغرافى المثير الذى أثار دويًا فى كل أنحاء العالم، بل وتعمدت - كذلك - أن



الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال البريطانى بمصر فى أوائل الحرب اعتزل الخدمة عام ١٩١٦ وتوفى فى مارس ١٩٢٩.



الرحّالة البريطانية روزيتا فوربس فى ملابسها العربية، وإلى خلفها خريطة تشرح خط سير رحلتها لاكتشاف واحة «الكفرة» بالصحراء الليبية، أثناء إحدى المحاضرات التى كانت تلقيها فى المحافل العلمية الأوروبية. وفى الزاوية صورة أخرى لها وهى ترتدى الزى الأوروبى

تحقر من شأنه، فأشارت إليه - فى الكتاب الذى نشرته عن الرحلة - باعتباره مترجمها ودليلها المصرى، الذى لم يكن يهتم طوال الرحلة، إلا بتفقد بيجاماته الحريرية، وزجاجات الكولونيا الكثيرة التى حملها معه.

ومع أن اللطمة كانت قاسية إلا أن «أحمد حسنين» لم يتوقف للبكاء على اللبن المسكوب، بل تحفز لرد التحدى وقرر أن يقوم وحده، برحلة أخرى فى الصحراء الليبية نفسها، وكانت تلك هى المناسبة التى دق فيها على الباب الملكى، الذى كان قريبًا منه بحكم صلة أبيه بالقصر. وشجعه على ذلك حرص «السلطان فؤاد» على أن يستمع للمحاضرة التى ألقاها فى دار الأوبرا عن رحلته الأولى، فقدم له مشروع الرحلة الجديدة، آملاً أن يموله من الجيب الملكى الخاص.

وتحمس الملك «فؤاد» للمشروع وبدأ «حسنين» الرحلة فى يناير (كانون الثانى) ١٩٢٣. وبعد ١٦٧ يومًا قطع خلالها ألفى ميل، عاد بعد أن اكتشف واحتين جديدتين، هما «أركنو» و«العوينات». فحفر اسمه بين أسماء كبار الرحالة والمكتشفين الجغرافيين

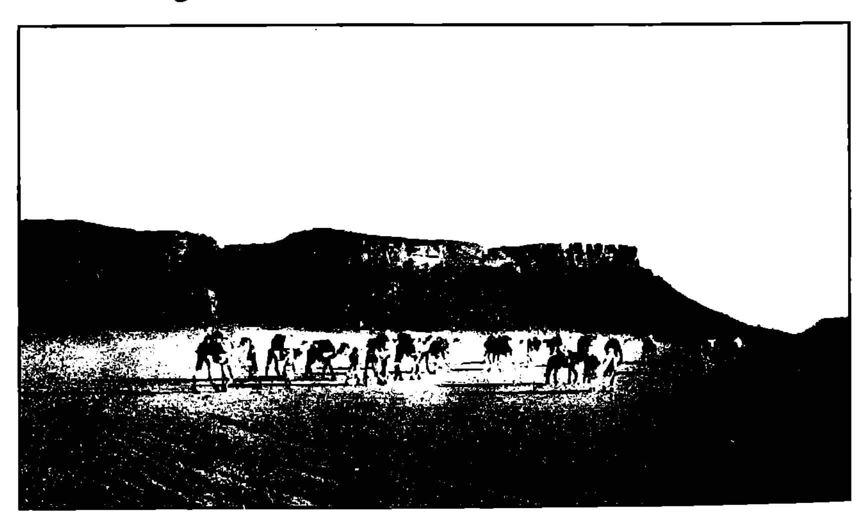
وسلطت عليه أضواء الصحف المحلية والعالمية، وانهالت عليه الميداليات والأوسمة والنياشين من الجمعيات الجغرافية والحكومات الأوروبية. وكان المصريون فى طليعة الذين أسعدهم انتصاره على افتراءات «روزيتا فوربس»، وفرحوا لتقدير العالم له باعتباره دعمًا لحقهم فى حكم أنفسهم بأنفسهم، ودليلاً على أنهم يستحقون الاستقلال الذى يطالبون به واستقبله أمير الشعراء «أحمد شوقى بك» بقصيدة يقول فى مطلعها: «رحالة الشرق إن البيد قد علمت، بأن الليث لم يخلق له الفزع».

وسرعان ما أثبت الطَّرق على الأبواب الملكية جدواه، وفتح أمام جوعه غير المحدود للسلطة والنفوذ أكثر من باب. فبعد أقل من ستة شهور على إعلان اكتشافه الجغرافى المثير، أضيف اسمه إلى قائمة الذين استفادوا من ثورة ١٩١٩، التى لم يشارك فيها أو يضحى من أجلها. فمع إعلان الاستقلال، أعيدت وزارة الخارجية التى كانت قد ألغيت عند إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤، وبدأ التفكير فى تعيين أعضاء السلك الدبلوماسى. ولأن الملك «فؤاد» كان حريصًا على أن تكون البعثات


الرحالة أحمد حسنين يقف أمام خيمته

الدبلوماسية التى تمثل مصر فى الدولة الأجنبية تابعة للقصر، وأن تضم أقاربه أو رجاله، فقد صدر فى سبتمبر (أيلول) ١٩٢٣، أمر ملكى بأول حركة دبلوماسية، وتضمن تعيين «أحمد أفندى محمد حسنين» سكرتيرًا ثانيًا بالمفوضية المصرية بواشنطن.

وشاء حظه الحسن؛ أن يكون الوزير المفوض الذى عمل معه فى مفوضية «واشنطن» هو «سيف الله يسرى باشا»، الزوج السابق للأميرة «شويكار» مطلقة الجالس على العرش، والزوج الحالى للأميرة «زينب حمدى»، ابنة شقيق «الملك فؤاد». فتعرف إلى «لُطفيّه» ابنة الوزير من زوجته السابقة «شويكار». واستطاع أن يسحرها


قافلة أحمد حسنين تجتاز الصحراء فى طريقها إلى «العوينات»



رودلف فالنتينو

نجم سينمائى أمريكى ولد فى إيطاليا عام ١٨٩٥، وهاجر إلى أمريكا عام ١٩١٣ ليعمل راقصا قبل أن يتجه إلى التمثيل السينمائى، ويقوم ببطولة عدد من أفلام المغامرات جعلته معبود النساء فى الغرب وفى العالم برز من بين أفلامه فيلما «الشيخ» و«ابن الشيخ» اللذان تدور أحداثهما فى صحراء العرب، وترويان قصص حب بين نساء أوروبيات وفرسان من البدو، أدى نجاحها الساحق إلى إشاعة حالة من افتتان نساء الغرب بالمغامرين العرب. توفى إثر عملية جراحية عام ١٩٢٦



بوسامته وأناقته، وتهذيبه الجم، وبالهالة الدعائية التى أحاطت به كرحالة مغامر، وكأحد كبار المكتشفين الجغرافيين فى العالم. والأهم من ذلك، بحشد الفتيات الأمريكيات اللواتى كن يحطن به فى كل مكان، ويطلقن عليه لقب «ابن الشيخ» نسبة إلى فيلم مغامرات تدور حوادثه فى الصحراء، قام ببطولته النجم السينمائى «رودلف فالنتينو» ساحر نساء ذلك الزمان.

ولم يكن «أحمد أفندى حسنين» - طبقًا لما يقوله صديقه ومؤرخ سيرته «محمد التابعى» - يحب زوجته حين خطبها وتزوجها عام ١٩٢٦. ولعله قد أحبها بعد ذلك، حين أنجبت له أبناءه، خلال فترة زواجهما التى استمرت ستة عشر عاما، ولكنه ذلك النوع المحسوب من الحب الذى لا يهدد طموحه، أو يضع العثرات فى طريق مستقبله. فمنذ البداية، كان زواج الأفندى «حسنين» بالبرنسيسة «لطفية» مجرد خطوة ثانية فى مخططه للصعود إلى القمة عبر الطريق الملكى. فبعد الطرق على الباب المزين بالتاج، جاء أوان مصاهرة الأسرة المالكة، بالزواج من كريمة صاحبة السمو الملكى الأميرة «شويكار» مطلقة الجالس على العرش، والأخت غير الشقيقة لأكبر أبنائه الأميرة «فوقية». ولولا أن العلاقات بين الملك «فؤاد» ومطلقته كانت قد تحسنت آنذاك لتردد «حسنين» فى الزواج من ابنتها. ولعله ما كان يفكر فيه أصلاً.

وكان قد انتدب قبل ذلك من وزارة الخارجية، إلى الديوان الملكى، وأصدر الملك «فؤاد» قرارًا بتعيينه أمينًا ثانيًا فى إدارة التشريفات. لتساعده مخصصات الوظيفة الجديدة على إصلاح أحوال أسرته المالية، التى كانت قد ارتبكت بعد وفاة أبيه عام ١٩٢٥، وعلى تحمل أعباء الزواج.

وبعد أقل من عام على دخوله إلى القصر - وفى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٢٥ - بدأت بشائر المستقبل، إذ طلب المندوب السامى البريطانى «اللورد لويد» إخراج «حسن نشأت باشا» - وكيل الديوان الملكى - من القصر، واقترح ترقية «أحمد حسنين» ليحل محله، باعتباره - كما قال فى برقية للسير «أوستن تشمبرين» وزير الخارجية البريطانية آنذاك - «قناة اتصال موثوق بها بين دار المندوب السامى وبين الملك». ولكن حداثة عهده بالعمل فى القصر حالت دون تنفيذ الاقتراح.

ولأن كل شىء فى القصور يدس، ولأن حيطانها تشى، وأثاثها ينم، وأسقفها تتسمَّع، وعمدانها تتكلم، وبطانتها تتآمر - كما قال «حفنى محمود» زميله فى الدراسة بـ «جامعة أكسفورد» فى مقال كتبه بعد ذلك عنه - فقد كان لابد وأن يطوله رذاذ من ذلك، ففقد الرضا السامى مرتين على الأقل.

كانت المرة الأولى فى عام ١٩٢٨، حين غضب «الملك فؤاد» على والد زوجته «سيف الله يسرى باشا» فرفض استقباله فى اليوم الذى كان مقررًا لعودته إلى منصبه كوزير مفوض لمصر فى «برلين» بسبب ما أشيع عن التقائه بالملكة «نازلى»، مما دفعه للاستقالة. وقيل آنذاك: إن خصوم «حسنين» فى القصر، هم الذين سربوا النبأ إلى الملك، تقديرًا منهم، لأن غضبه على «سيف الله يسرى»، سوف ينسحب على زوج ابنته.

وكانت المرة الثانية أثناء رحلة «الملك فؤاد» إلى أوروبا، بين مايو (آيار) وأغسطس (آب) عام ١٩٢٩، التى زار خلالها «ألمانيا» و«تشيكوسلوفاكيا» و«سويسرا» و«إنجلترا» و«فرنسا» و«إيطاليا». وكان «حسنين» من بين أفراد الحاشية التى صحبته، لكن الجو الذى كان محيطًا بالملك، أثناء هذه



١٩٢٩: الملك فؤاد يرد على محافظ دوفر أثناء زيارته لإنجلترا وحسنين يستمع

الرحلة - كما يقول سكرتيره الخاص «محمود شوقى باشا» - كان مكهربًا، فطالت شرارة منه «حسنين»، الذى ما كاد يشعر بعدم تمتعه بالرضا السامى، حتى استأذن الملك، عند نهاية الرحلة فى أن يبقى فى «لندن»، لكى يتعلم الطيران، فأذن له.

ومع أن الطيران كان آنذاك فى بدايته، مغامرة غير مأمونة العواقب، ومع أن «حسنين» كان قد تجاوز الأربعين، فقد قرر أن يكون أول مصرى يطير من أوروبا إلى مصر، وبعد شهور قليلة استقل طائرة من «لندن» ولكنها سقطت به بعد بضع ساعات فى «فرنسا» فتحطمت ونجا هو من الموت بأعجوبة. لكن ذلك لم يخفه ولم يدفعه للعدول عن مشروعه فاشترى طائرة أخرى، فسقطت به فى «سويسرا» وتحطمت. وسقطت الطائرة الثالثة فى «إيطاليا» وفقد الأطباء الأمل فى إنقاذه. لكنه أذهل الجميع حين غادر المستشفى - بعد شفائه - ليشترى طائرة رابعة، يستكمل بها رحلته، ولولا أنها انفجرت بالخبير الذى طار بها قبله، ليختبر صلاحيتها للطيران، لما استجاب لإلحاح الملك «فؤاد» عليه بأن يعدل عن المشروع كله، ويعود إلى القاهرة على متن أول سفينة.

وإلى هذه المغامرة، أشار أمير الشعراء «أحمد شوقى» فى قصيدته الثانية عنه الذى قال فيها:

يا جائب الصحراء ملء سرابها
غرر وملء ترابها أخطار
لما اعتمدت على الجناح تلفتت
بيدٌ وقلبت العيون قفار
فى كل صحراء وكل تنوفة
أرض عليك من السماء تغار
لله سرجك فى السماء فإنه
سرج الأهلة ما عليه غبار
عرض الخسوف له فما أزرى به
ما فى الخسوف على الأهلة عار
أو لم تطأ أرض السماء ولم تدر
حيث الشموس تدور والأقمار
ألقى أبو الفاروق نحوك باله
وتشاغلت بك أمه وديار
ملك رحمت بقربه وجواره
حتى كأنك للعناية جار
قدر على يمنى يديه سلامة
لك حيث ملت وفى السماء عثار
فشل يعظم كالنجاح، عليه
من شرف الجروح ونورهن فخار

وعاد «حسنين» إلى مصر، بعد أن تلألأ اسمه فى الصفحات الأولى لصحف العالم، كرجل شجاع قوى الإرادة، وحفر اسمه فى الذاكرة الشعبية، خاصة حين وجد المسئولون



أحمد شوقى بك:
شاعر مصرى. ولد بالقاهرة عام ١٨٦٨. درس فى المدارس المصرية وتخرج فى مدرسة الحقوق واستكمل دراسته للحقوق فى جامعة مونبيليه بفرنسا، مثل مصر عام ١٨٩٦ فى مؤتمر المستشرقين فى مدينة جنيف. عين رئيسا للقلم الإفرنجى بقصر الخديو عباس حلمى الثانى. فى أعقاب خلع الخديو نفى إلى أسبانيا وظل بها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم عاد إلى مصر. جدد الشعر العربى، وكان من أول من طوّعه لكتابة المسرح. اختير عام ١٩٢٦ أميرا للشعراء العرب. توفى عام ١٩٣٢ عن ٦٤ عاما



حسنين يتوسط وفدا من جمعية أنصار التمثيل والسينما ويرى من بينهم محمد عبدالقدوس على يمينه وسليمان نجيب خلفه وعبدالوارث عسر إلى أقصى اليمين فى الخلف

عن التربية والتعليم فيما فعله، نموذجًا للشجاعة والإقدام، يصلح لأن تقتدى به الأجيال الطالعة، فقررت وزارة المعارف كتابه «فى صحراء ليبيا» للتدريس فى المرحلة الثانوية التى كان طلابها يدرسون - كذلك - قصيدتى «أحمد شوقى» عنه.

ومع أنه استأنف عمله فى القصر، وترقى خلال الأعوام العشرة الأولى من عمله به، من «أفندى» إلى «بك» ومن أمين ثان إلى أمين أول بدرجة وزير مفوض من المرتبة الأولى بوزارة الخارجية، فقد ظل دوره محدودًا بالإشراف على بروتوكول الحفلات والمآدب الرسمية ومراسم التشريفات فى الأعياد، ومراسم استقبال رؤساء وسفراء الدول الأجنبية.

وبسبب دسائس القصر، التى اكتوى بنارها، فقد حرص على أن يتظاهر بأنه لا يفهم فى السياسة، ولا يهتم بشئونها، وليست لديه أية مطامع لكى ينافس رجال القصر فى هذا المجال، لكنه لم يقصر فى تأكيد صورته الشعبية، واتجه إلى مجال كان جديدًا آنذاك، يحظى النشطون فيه باحترام شعبى بالغ، هو مجال الإصلاح الاجتماعى فاشترك عام ١٩٣١ فى تأسيس واحدة من أول وأشهر المنظمات التى نشطت فى هذا المجال وهى «جماعة الرواد» التى اتخذت لها شعارًا «قوة الوطن فى قوة الفرد». وأنشأت عددًا من المحلات - أى الفروع - فى الأحياء الشعبية، وسعت لحل مشكلات سكانها عن طريق الاحتكاك المباشر، بين المتطوعين من الرواد، وبين سكان تلك الأحياء، أثناء النشاط الذى كان فى معظمه رياضيا. وبرز اسم «أحمد حسنين» بين متطوعى الجمعية، الذين ينشطون فى «محلة الرواد بالقللى» حيث كان يمضى كثيرا من أوقات فراغه يتحدث مع شباب هذا الحى الشعبى العريق، من العمال والتجار والحرفيين والطلاب، أو يلعب معهم «البنج بونج» و«التنس» تحت أضواء كاميرات الصحف. وفى تبريره لسبب اهتمامه بهذا النوع من النشاط، قال للدكتور «حسن حسنى»، إن هناك حركة مماثلة فى إنجلترا، يقوم برعايتها ولى العهد البريطانى، وأنه يأمل أن تنتشر هذه الحركة فى مصر كما انتشرت فى إنجلترا.

ولأن «حسنين» لم يكن قد استرد

بعض الرضاء السامى، فقد ظل موظفًا فى القصر، وبعيدًا عن القصر، وخادمًا للملك من دون أن يراه الملك. والحقيقة أنه ـ كما يجزم الذين عرفوه عن قرب ـ كان ممثلاً ماهرًا، فقد كان التمثيل إحدى هواياته المحببة وهو طالب، حتى إنه فكر فى أن يحترفه، لولا معارضة أبيه، الذى اضطر لضربه ثلاث مرات لكى يقلع عن هذه الفكرة. وقد رأس فيما بعد «جمعية أنصار التمثيل والسينما»، وكان حريصًا على مشاهدة تجارب المسرحيات التى تقدمها ومناقشة الممثلين فى الطريقة التى يؤدون بها أدوارهم، وظل طوال حياته قريبًا من أهل الفن، ومجالس الطرب، وصديقا، وفى بعض الأحيان، عاشقا، لكل نجوم فن التمثيل فى عصره، وإليه يعود الفضل، فى دخول الفرق المسرحية، وخاصة فرقة «الريحانى» إلى قصر عابدين لتقدم عروضها أمام «الملك فاروق» وشقيقاته. وكان يبدى ـ بعدها ـ ملاحظات ثاقبة، على الطريقة التى يؤدى بها الممثلون أدوارهم. وإليه يعود الفضل فى إحياء الجمعية، بعد أن أوشكت على الانفضاض، وكان حريصًا على أن يجتمع بمجلس إدارتها، ويسهم فى حل المشكلات التى تعترضها، ويضع المسرحيات التى تعرضها تحت رعايته، أو تحت رعاية الملك أو أحد أفراد العائلة المالكة. وكان يتعامل مع أعضاء الفرقة ومع الممثلين جميعا باعتباره فنانا مثلهم، ويدعوهم إلى بيته، بل ويقترح عليهم، أن يتباروا فى أداء مشاهد مرتجلة، يختار لهم عناوينها أو يترك لهم تأليفها وتمثيلها على الفور. حتى إن واحدة من أكبر ممثلات المسرح فى ذلك العصر، هى «زينب صدقى» قالت مرة: إن عدم اشتغال «حسنين باشا» بالإخراج والتمثيل، خسارة كبرى للمسرح!

ويقول صديقه «حفنى محمود باشا» ـ الذى عرفه عام ١٩١١، حين كانا يدرسان معًا فى جامعة أكسفورد ـ إنه لم يتعب فى فهم صديق له، كما تعب فى فهم «حسنين»، إذ ما يكاد يكشف عن ناحية من أخلاقه، بعد جهد طويل، إلا وتعترضه ناحية أخرى، فهو «محوط بالأسرار من كل جانب، وإذا تأملت تقاطيعه وجدتها أقرب إلى ما تقرأ عن السحرة والكهان. يحيا حياة الخشونة ولا يأنف من حياة الترف واللهو، وقد يجمع بينهما فى يوم واحد. عقليته شرقية متعصبة، وبالرغم من ذلك تختلط بالعقليات الغربية وتنال تقديرها واحترامها، يعطى السيف حقه فى الصباح، ولا يضن على رقصة التانجو بذلك الحق فى المساء».

ويضرب «حفنى محمود» مثلاً على قدرة «حسنين» الفذة، على التمثيل، فيقول: إنه لم يكن يكف أثناء مناقشاتهما، عن التنديد بكتاب «الأمير» الذى ألفه الفيلسوف الإيطالى «ميكافيللى» باسطًا لسانه فى الطعن عليه، لاعنا الساعة التى ولد فيها، لكنه دخل عليه يوما، فوجده مستغرقًا فى قراءة كتاب ملك عليه نفسه، حتى إنه لم يشعر بدخوله، ولم يسمع تحيته، إلا بعد أن أعادها مرات، وما كاد يتنبه إليه، حتى حاول إخفاء الكتاب؛ الذى كان يقرؤه ـ وكم كانت دهشة «حفنى محمود» عندما قرأ عنوان الكتاب فإذا به الكتاب الذى لا يكف «حسنين» عن لعنه، والذى يعتبر مانيفستو للشخصية الانتهازية، التى تؤمن بأن الغاية تبرر الوسيلة، وأن الأهداف الشريفة يمكن الوصول إليها بأساليب ليست كذلك.



١٩٣٠: أحمد بك حسنين وعلى صدره النياشين التى حصل عليها: بطولة السيف من ألمانيا (١٩٠٩) ومن مصر (١٩١٠). بطل جامعتى أكسفورد وكامبردج فى الشيش بين عامى ١٩١١ و١٩١٣. عين رئيسا للوفد المصرى فى الألعاب الأولمبية الدولية بانفرس (بلجيكا). بطل العالم الثانى فى الشيش. هذا فضلا عن رحلاته فى صحراء ليبيا ومغامراته فى الطيران



عـزيز على المصـرى باشـا (١٨٧٩ - ١٩٦٥): درس العلوم العسكرية فى تركيا وألمانيا، واشترك فى الثورة التركية عام ١٩٠٨ ضد استبداد السلطان عبدالحميد الثانى ثم اختلف مع الأتراك، شارك فى دعم نضال الليبيين ضد الغزو الإيطالى. اشترك فى ثورة الشريف حسين ضد الأتراك عام ١٩١٦. عاد إلى مصر وعين مديرًا لكلية البوليس. ولعب دورًا مهما فى التمهيد لثورة يوليو، وعين سفيرا فى موسكو عام ١٩٥٣، توفى وهو فى السادسة والثمانين عام ١٩٦٥

وأدرك «حفنى محمود» - من ذلك ومن غيره - أن صديقه يقيم بينه وبين الناس سورًا عاليًا حتى لا يروه، ولا «يفقسوه»، ليستطيع خلف هذا السور، أن يجد مجال العمل رحبًا، ومجال التفكير فسيحًا، وقد استخدم كل مواهبه التمثيلية، ليسد الثغرة، التى كشفت لصديقه عن أنه أحد الذرائعيين الكبار، الذين يتبعون شعار «ميكافيللى» الشهير «الغاية تبرر الوسيلة»، ففى اليوم التالى تفقد «حفنى محمود» كتاب «ميكافيللى» فى مكانه من المكتبة، فلم يجده، فلما سأل عنه «أحمد حسنين» أسرع يمد يده إلى نفس المكان، لتعود وفيها كتاب «اللورد بلفور» عن أثر لعبة الجولف فى تقدم الشعوب، وقدمه له، وهو يؤكد أنه لا يفهم فى السياسة ولا يحب القراءة فيها.

وهكذا كان التظاهر بافتقاد الذكاء ونقص الطموح، وبالسذاجة والدروشة والانصراف عن السياسة إلى العمل الاجتماعى، هو الدور الذى تقمصه «حسنين» باقتدار، والوسيلة التى اختارها ليحقق «طموحه» الكبير، للسلطة وللسيطرة، وكان قد أدرك بعد قليل من التحاقه بالبلاط، أنه لن يستطيع أن ينافس الحيتان الكبيرة التى تتصارع بين جدرانه، إذا كشف عن أهدافه، أو دخل إلى حلبة الصراع، فاستخدم موهبته الفطرية كممثل بارع، لكى يوحى للجميع بأنه رجل لا مطامح له، ولا يحركه سوى ولاؤه وإخلاصه للجالس على العرش الذى قد يدفعه أحيانا لكى يعارض إرادة مولاه، فيبدو أمامه فى صورة الناصح النزيه المتجرد عن الأهواء، والذى لا هم له سوى مصلحته حتى لو أغضبه.

وهو منهج لا يخلو من مخاطر، وقد لا يجلب الرضا، ولكنه كان واثقًا أنه سوف يجلب له، ما هو أبقى من ذلك، وهو الثقة.. وهذا هو - فى رأى «حفنى محمود» - السبب الذى جعل «الملك فؤاد» يبقيه فى خدمته، على الرغم من أنه فقد رضاه. فمع أنه لم يكن يحبه، إلا أنه كان يحترمه، ومع أنه لم يقربه، إلا أنه كان يأتمنه.

وفى حين كان الجميع فى القصر يعتبرونه غبيًا، فقد كان - كما يقول «حفنى محمود» يتظاهر بالغباء ليسخر من الأغبياء الذين يظنونه كذلك.

ولابد أن هؤلاء الأغبياء قد دهشوا حين اختار «الملك فؤاد» - فى نهاية عام ١٩٣٥ - «أحمد حسنين» - الذى لم يكن يحظى بالرضا السامى - ليقوم بدور «رائد ولى العهد الأمير فاروق» ورئيس الحاشية التى صحبته عند سفره إلى «بريطانيا» لكى يستعد للالتحاق بكلية «وولويتش» مما يكشف عن أنه - على عكس ما يشاع - كان محل ثقة الملك واحترامه، وإلا ما عهد إليه بهذه المهمة الدقيقة.

ويقول الدكتور «حسن حسنى» - السكرتير الخاص للملك «فاروق» - فى مذكراته: إن الاختيار وقع فى البداية على «حسنين» ليكون رئيسًا للحاشية المصاحبة لولى العهد، ولكنه اعتذر بأن عليه التزامات مالية كثيرة، لابد له من الوفاء بها قبل سفره، فوقع اختيار الملك على «عزيز المصرى بك» لما كان يعرفه عن نشأته العسكرية فى معاهد تركيا وألمانيا، ولكن هذا الاختيار بالذات لم يلق قبولاً طيبًا من الإنجليز الذين كانوا يعرضون من بادئ الأمر ترشيح شخصية إنجليزية، وهو ما لم يوافق عليه الملك «فؤاد»، الذى عاد للتفكير فى «حسنين» المقبول لدى الإنجليز، ليكون إلى جوار «عزيز المصرى»، وطلب من كبير الأمناء «سعيد ذو الفقار باشا»، أن

يدبر وسيلة مع أحد المصارف لتسديد ديونه.

وعندما أبدى «حسن حسني» دهشته، لأن الملك لم يأمر بتسديد ديون «حسنين» من «الجيب الخاص»، قال له كبير الأمناء: إن الملك سبق له أن فعل ذلك مرتين من قبل، وأنه أراد في هذه المرّة أن يلقنه درسًا.

وطبقًا للأمر الذي أصدره «الملك فؤاد» فقد تكونت الحاشية التي صحبت ولي العهد من «رائد»، هو صاحب العزة «أحمد بك محمد حسنين»، ومساعد للرائد، هو صاحب السعادة «اللواء عزيز المصري باشا»، وطبيب هو الدكتور «عباس الكفراوي» وسكرتير كتابي هو «سليمان أفندي». ونص القرار على أن يسكن الجميع مع الأمير في «كنري هاوس» ولا يسمح لهم بالخروج منه إلا بإذن خاص.

وحدد القرار اختصاصات «حسنين» بأنه رئيس البيت ومديره الذي تسري أوامره على الجميع، وهو الذي يتولى الإشراف على النواحي المالية للبعثة، وهو مسئول عن سلامة الأمير وتعليمه وثقافته، ويقوم - بالنسبة له - بدور المربي والأمين، فيشرف على مراقبة أداء الأمير لواجباته الدينية والعائلية، ولواجباته المدرسية، بما فيها الواجبات الرياضية، ويدخل في نطاق مهمته أن يطلع على الكتب غير المقررة التي يرى أن يطلع عليها الأمير، وأن يشرف على تكوين مكتبة له بالمنزل وأن يختار المجلات التي يرى لزوم اطلاع الأمير عليها، وأن يخصص جزءًا من وقت فراغ سموه ليطلع عليها، ومن واجباته أن يفض جميع الخطابات التي ترد للأمير، ما عدا الخطابات المرسلة من والديه أو من شقيقاته، وهو الذي يصحب الأمير في الخروج، وينظم مشاركته في المقابلات الرسمية، والواجبات الاجتماعية.

وخلال تلك الفترة التي لم تزد على سبعة أشهر، توثقت صلة «حسنين» بالأمير الشاب، الذي بهر - على نحو ما - بخبرته الإنسانية الواسعة. ولعله وجد لديه عواطف أبوة، لم يجدها بالقدر الكافي عند أبيه الذي كان مهتمًا بإعداده لتولي العرش، أكثر من اهتمامه بالتعبير عن عواطف أبوته له. لذلك تعلق به «فاروق» بينما نفر من نائبه في رئاسة البعثة «عزيز المصري» الذي كان عسكريًا صارمًا، مفتونًا بالقوة. وبينما بدا «حسنين» أكثر إدراكًا لرغبة الأمير الشاب في أن يستمتع بنسمات الحرية، التي حرمه منها الأب الصارم. فقد بدا له «عزيز المصري» صورة أخرى من مربيته «مسز نايلور».

وسرعان ما اختلف الرجلان في منهج الإعداد التربوي لولي العهد. فقد كان «عزيز المصري» ثوريًا شارك في مقاومة النفوذ الأجنبي في كثير من البلاد العربية التي كانت تابعة لتركيا، حريصًا على تنشئة ولي العهد على أساس من رفض التدخل الأجنبي، واحترام إرادة الشعب. بينما كان «حسنين» ملكيًا من الجيل الذي ولد وتربى في مناخ الإحباط الذي أعقب إجهاض الثورة العرابية. لذلك كان يؤمن أن مقاومة الضعفاء للأقوياء، نقص في الذكاء، وخطل في الرأي، وحماقة في السلوك، ولأن طريقه للصعود كان قد أصبح ملكيًا، فقد كان حريصًا على أن يلفت نظر الملك القادم، إلى أن الذين يرفعون شعار «احترام إرادة الشعب» يسعون للانتقاص من سلطاته، ومن مكانته التي كان «حسنين» يطمح في أن يكون له منها نصيب!



د. عباس الكفراوي بك (باشا):
تخرج في مدرسة (كلية) الطب عام ١٩١٦ أمضى فترة الامتياز في مستشفى قصر العيني ثم عين معيدا لقسم البيولوجيا بالمدرسة. اختاره د. «محمد شاهين» باشا طبيب الملك فؤاد مساعدا له في مايو ١٩١٩. اهتم بولي العهد الأمير «فاروق» منذ طفولته وصحبه عندما سافر إلى إنجلترا عام ١٩٣٥. عينه الملك «فاروق» بمجرد جلوسه على العرش طبيبا خاصا له.

ومع أن الخلاف لم يستمر، لأن «عزيز المصرى» ما لبث أن استقال أو دفع للاستقالة، وقبلت استقالته فورًا، ولأن الملك «فؤاد» ما لبث أن مات، فقطع ولى العهد دراسته ولم يستكملها أبدًا. إلا أن الشواهد التالية، أثبتت أن «فاروق» قد جمع بين الرأيين، فكره الإنجليز، وكره الشعب ربما بدرجة أكبر من كراهيته للاحتلال.

ولأن «حسنين» كان - بحكم قرار توزيع الاختصاصات - رئيس الحاشية المصاحبة لولى العهد، وصاحب الرأى النهائى فى اختيار أسلوب تربيته؛ فقد أرسل «عزيز المصرى» - حين تفاقمت الخلافات بينهما - بتقرير إلى «الملك فؤاد»، يشكو فيه من أن «فاروق» يعصى أوامره، ولا ينفذ تعليماته، ويتبع «أحمد حسنين» لأنه يصحبه إلى أمكنة اللهو ومسارح التمثيل.

ولم يصل التقرير إلى الملك فى حينه؛ خشية أن يؤثر على حالته الصحية، لكن «الملكة نازلى» عرفت بما يتضمنه، فأرسلت إلى «عزيز المصرى» تطلب إليه ألا يشتد على ولدها، وأن يكون رفيقًا به، فغضب من تدخلها، واعتبره دعما لـ «حسنين» ضده، وكتب إلى الملك يكرر الشكوى، ويحذر من أن أسلوب رائد ولى العهد فى تربيته، سوف يعلمه الطراوة والرخاوة، مهددًا بالعودة إلى مصر إذا لم يتدخل الملك لتصويب الوضع، ويمنحه اختصاصات تمكنه من القيام بواجبه فى تربية الأمير، تربية عسكرية.

وما كاد الملك «فؤاد» يعرف بما حدث، حتى أصدر أمره للملكة «نازلى» بالكف عن التدخل فى كل ما يتعلق بدراسة وتربية ولى العهد، لكنه لم يحسم الخلاف لصالح منهج «عزيز المصرى» الصارم فى التربية، إذ كان ينظر بقلق إلى أفكاره الثورية، وهو ما اضطر «المصرى» لتنفيذ تهديده والانسحاب من «كنرى هاوس».

وبسبب هذا الخلاف شاع - منذ فترة مبكرة - اتهام «حسنين» بأنه المسئول عن فساد «فاروق» الخلقى، وعن تحلله الجنسى، حتى وصل إلى درجة قيل فيها: إنه لم يكن «رائدًا» لولى العهد، بل كان «قوادًا» له. وهو اتهام لم يكن بعيدًا عن مرويات «عزيز المصرى». لكن «التابعى» يستبعد ذلك تماما، بل ويجزم بأن «حسنين» كان يملك من الذكاء ما يجعله يدرك أنه لو قام بهذا الدور؛ لسقط فى عين ولى العهد، ولعجز عن التأثير فيه، ويملك من الطموح ما يدفعه للسعى لأن يكون «قائدًا» للملك لا «قوادًا» له، وأن يكون الرجل القوى الذى يوجهه ويرشده ويسيطر عليه، لا الرجل الذليل الرخيص الذى يشترك فى توريد المتعة له.

ومما يؤكد ما ذهب إليه «التابعى» أن البلاط الملكى منذ عهد «الملك فؤاد» كان يقوم على تقسيم واضح للأدوار، فقد كان يضم عددًا من كبار رجال السياسة، الذين يعملون بالديوان الملكى، أو يعملون لحسابه خارج مراتبه الوظيفية. ويرتبطون معه بمصالح ورؤى سياسية، وينحدر معظمهم من أسر عريقة، تربطها علاقة تاريخية وثيقة بالأسرة المالكة. وهؤلاء يقتصر دورهم على تقديم الاستشارات السياسية للجالس على العرش، أو القيام بالأعمال السياسية القذرة، ذات الطابع السياسى، كما كان يضم عددًا آخر من الأصدقاء الشخصيين للملك، من الخدم أو من هم فى حكم الخدم، يقومون بالأعمال القذرة غير السياسية، ومنها تهريب الأموال وتوريد النساء. وكان من أشهرهم

١٩٣٢: الأمير «فاروق» والأميرتان «فوزية» و«فائزة» فى حفل المرشدات الذى أقيم فى النادى الأهلى

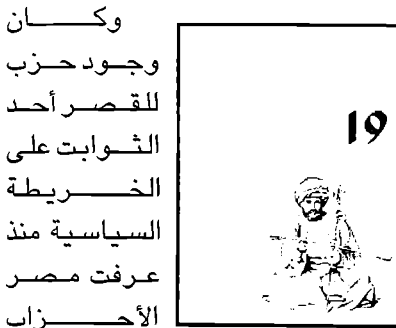


المهندس الإيطالى السنيور «فيروتشى بك» كبير مهندسى القصور الملكية، الذى وصفته صحيفة أمريكية - عام ١٩٣٤ - بأنه صديق الملك «فؤاد» وصفيه، وأنه «يملك فى البلاط سلطة لا تقل عن سلطة الكهان الأقدمين فى بلاط الفراعنة».

ولأن السلطات البريطانية، كانت تشك فى أنه يعمل لحساب بلده، فقد طلبت طرده من القصر عام ١٩٣٥، لكن القرار لم يصدر إلا بعد وفاة الملك «فؤاد» وفى عهد مجلس الوصاية، وما كاد «الملك فاروق» يتولى سلطاته الدستورية، حتى أعاده إلى عمله، فلما نقل إليه رئيس الوزراء «محمد محمود» - فى بداية عام ١٩٣٩ - اعتراض السفارة البريطانية على بقائه فى القصر، قائلاً له: إن هناك تقارير عديدة تشير إلى أن ماضى الرجل ليس فوق مستوى الشبهات، وإنه عمل من قبل قوادا؛ تساءل «فاروق»: قواد لمن؟

ولما لم يكن باستطاعة رئيس الوزراء أن يجابهه بأن «فيروتشى» كان قوادًا لوالده، فقد تخلص من الإجابة فقال وهو يضحك: قوادًا لى أنا.

وفضلاً عن أن المستعدين للقيام بهذا الدور، فى بلاط «فاروق» كانوا كثيرين، ومن بينهم بعض خدم القصر، مثل «أنطوان بوللى» مساعد الكهربائى و«بيترو» مساعد الحلاق، ممن نشأت بينه وبينهم علاقات صداقة وثيقة، كأحد الأعراض الجانبية لسياسة عزله عن العالم الخارجى، فقد كان «حسنين» يطمح لكى يقوم بأدوار مشابهة لما قام به عتاة الساسة الذين أحاطوا بالملك «فؤاد»، مثل «توفيق نسيم» و«محمد سعيد» و«إسماعيل صدقى» و«حسن نشأت» و«على ماهر» و«زكى الإبراشى»، وأن يكون زعيما لحزب سياسى، هو «حزب القصر»، وأن يحكم مصر من موقعه إلى جوار الملك كسياسى وليس كقواد.




وكان وجود حزب للقصر أحد الثوابت على الخريطة السياسية منذ عرفت مصر الأحزاب السياسية فى بداية القرن. ففى عام واحد - هو عام ١٩٠٧ - تشكلت ثلاثة أحزاب، كان أولها: وهو «الحزب الوطنى» الذى أسسه «مصطفى كامل» - يعبر عن الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها وعن حلفائها من الجماهير الشعبية، ويمثل خط التشدد فى الوطنية. وكان الثانى: وهو «حزب الأمة» الذى يرأسه «محمود سليمان باشا» يمثل أبناء البيوتات وكبار ملاك الأراضى، الذين يعتبرون أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية فى مصر، بينما كان الثالث: وهو «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية» الذى أسسه ورأسه الشيخ «على يوسف» يدافع عن حقوق السلطة الشرعية وهى سلطة الخديو، حتى لا يفتئت عليها أحد الحزبين الآخرين.

أما وقد تحولت مصر - نتيجة لثورة ١٩١٩ - إلى ملكية دستورية، فقد عادت هذه الأحزاب ذاتها للنشاط بعد أن غيرت أسماءها، وجددت فى قياداتها، وطورت فى بعض أفكارها، لتتناسب مع الوضع الجديد، فورث «حزب الوفد» بزعامة «سعد زغلول» تركة «الحزب الوطنى» بما فى ذلك أفكاره المتشددة وشعبيته الجارفة، على الرغم من أن


حسن نشأت باشا


زكي الإبراشي باشا

«الحزب الوطنى» نفسه ظل موجودًا على الساحة، وورث «حزب الأحرار الدستوريين» مكانة «حزب الأمة»، فكان طبيعيًا أن تبعث من جديد فكرة إنشاء حزب للقصر.

وكان «حسن نشأت» - وكيل ديوان «الملك فؤاد» بين عامى ١٩٢٥ و١٩٢٦ هو صاحب مبادرة إنشاء «حزب الاتحاد» ليكون حزبًا للقصر، يدافع عن الحقوق الدستورية للعرش، ويحاول موازنة المعادلة السياسية المصرية، بالسعى للحصول على عدد محترم من مقاعد مجلس النواب، تحول بين أحد الحزبين الكبيرين المتنافسين - «الوفد» و«الأحرار» - وبين الحصول على أغلبية كاسحة، ربما تغريه على إهدار حقوق العرش أو حقوق غيره من أحزاب الأقلية.

لكن جماهيرية «الوفد» التى كانت فى ذروتها خلال تلك الفترة، حالت بين كثيرين - حتى من أنصار القصر والمعادين للوفد - وبين الانضمام إلى «حزب الاتحاد» خشية أن يؤدى ذلك إلى حرقهم سياسيًا، ففضلوا أن يظلوا مستقلين وأن يتعاونوا مع القصر مع احتفاظهم بهذه الصفة، وهو ما أضعف الحزب الذى اقتصر على فريق من كبار الموظفين السابقين، وما لبث أن دخل التاريخ بالاسم الذى أطلقه عليه «سعد زغلول» وهو «حزب القش».

ومع أن «الاتحاديين» قد اشتركوا مع «الأحرار الدستوريين» فى وزارة «زيور» الائتلافية، بل وكانوا يحوزون معظم حقائبها، فقد اضطر «حسن نشأت» - بسبب ضعف الحزب - للتدخل المباشر فى شئون الحكم، حتى وصل الأمر إلى قيامه بإجراء تعديل للوزارة من دون علم رئيسها الذى كان يقضى إجازته فى أوروبا، وبانسحاب «الأحرار الدستوريون» منها، انهار الائتلاف، وانهار معه «حزب القش».

وكان إخراج «حسن نشأت» من القصر، هو المطلب الذى اتفقت عليه كل أطراف الصراع، حين آن الأوان للبحث عن مخرج للأزمة السياسية، فاضطر «الملك فؤاد» للتضحية به وعينه سفيرًا فى إحدى المفوضيات المصرية بأوروبا ليحل الأزمة السياسية.

وتكررت تجربة حكم القصر المباشر بعد ذلك من خلال حزب وهمى نشط فى عامى ١٩٣٣ و١٩٣٤، حيث برز خلالهما نفوذ «زكى الإبراشى باشا» - وكان يقوم أيامها بعمل رئيس الديوان الملكى - حتى وصل الأمر إلى أنه كان يحضر اجتماعات مجلس الوزراء ويشترك فى مداولاته، ويصدر أوامر مباشرة للوزراء، إلى أن تعقدت الأمور فاختير ليكون كبش فداء، واتفقت كل الأطراف على أن طرده من القصر هو الخطوة الأولى لحل الأزمة السياسية.

ولابد أن «حسنين» كان يضع المصير الذى انتهى إليه الرجلان نصب عينيه منذ اللحظة التى استقر فيها بـ «كنرى هاوس»، والتى كان على حق، عندما اعتبرها لحظة حاسمة فى مستقبله السياسى، فقد كان مجرد واحد من رجال «الملك فؤاد»، يقف - من حيث النفوذ - فى ذيل طابور طويل يضم فريقًا من عتاة الساسة، الذين يكبرونه فى السن وفى المقام. أما وقد اختير رائدًا لولى العهد فقد أصبح الرجل الأول فى بلاط الصبى الصغير، الذى كانت كل الدلائل تشير إلى أن صعوده إلى العرش لن يتأخر طويلاً.

ولعله كان يتمنى لو أن وفاة «الملك فؤاد» قد تأخرت إلى أن تتأكد مكانته فى بلاط ولى العهد، أما وقد رحل الأب بعد سبعة شهور فقط من بداية مهمته



يوليو ١٩٣٧: الغلاف الخلفى لمجلة «آخر ساعة» لصاحبها ورئيس تحريرها محمد التابعى، يحمل كاريكاتيرا لعل أحمد حسنين هو صاحب فكرته

فى قصر «كنرى هاوس»، فقد أدرك أن تحقيق طموحه، لن يكون سهلاً، وأن التركة التى سيرثها «فاروق» من رجال أبيه، لن تجلو عن القصر بسهولة، ولن تفرط فى نفوذها من دون مقاومة.

ولم يكن ما يحوزه من أوراق القوة قليلاً، فقد كان على صلة طيبة بالساسة البريطانيين، تكونت خلال دراسته فى «جامعة أكسفورد»، ثم خلال عمله، كسكرتير عربى للجنرال «ماكسويل». ولأن اسمه لم يبرز خلال المؤامرات التى قام بها الطاقم القديم من رجال «الملك فؤاد» ضد الدستور، فقد كان وجها مقبولاً من «الوفد»، أقوى الأحزاب السياسية المصرية، وأكثرها شعبية، كما كان على صلة طيبة بغيره من الأحزاب. لكنه قدر أن ذلك لا يكفى، وأنه فى حاجة إلى دعم أكثر الشخصيات تأثيرا على الملك الشاب، وأكبرها نفوذًا عليه فى تلك السنوات. وهى أمه «الملكة نازلى».

وكان بحكم عمله فى القصر، خلال

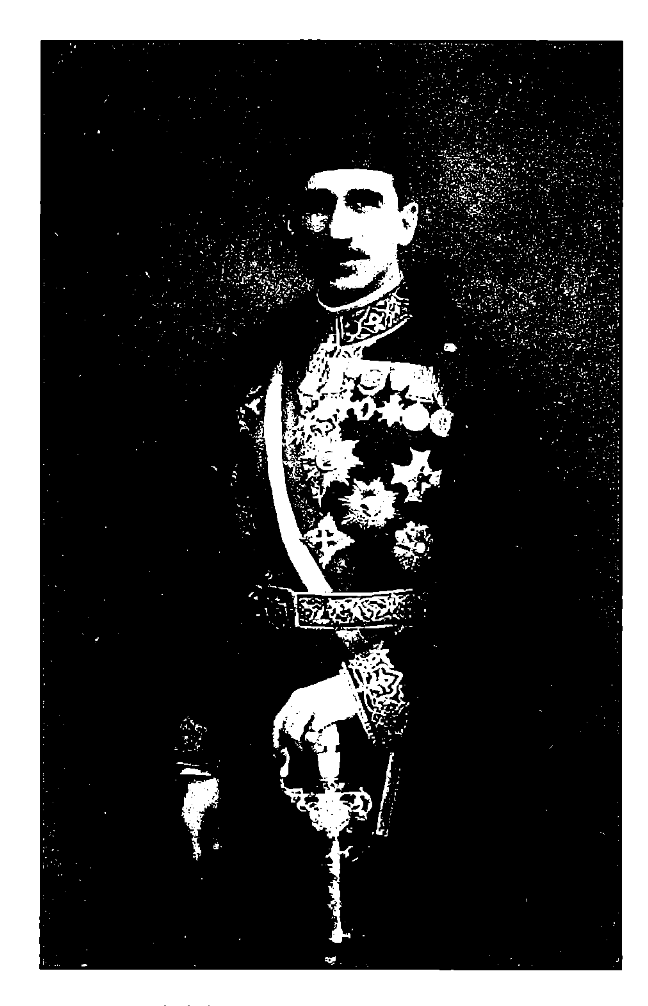
الأعوام الاثنى عشر السابقة، أكثر الناس علمًا بالتعقيدات التى أحاطت بعلاقة الملك «فؤاد» بزوجته، فتوقع بحكم خبرته الواسعة بالحياة وبالنساء أن تفتح «نازلى» أبواب القفص الذهبى الذى سجنها فيه زوجها، لتقفز من فوق أسوار القصور وتطير فى الفضاء الفسيح باندفاع امرأة ترتعب من الخريف الزاحف، وبأجنحة لم تتدرب بعد على تحمل مشاق الطيران.

وهكذا عاد «حسنين» من «لندن» وفى ذهنه سيناريو واضح لكى يحكم مصر، بإحياء وتحديث فكرة «حزب القصر» من جانب، وبغزو قلب الملكة الوالدة من جانب آخر.

والغالب أنه بدأ ينشط على الصعيدين منذ اللحظة التى تحركت فيها السفينة «فايس روى أوف آنديا» من ميناء «دوفر» الإنجليزى، وهى تحمل على ظهرها الملك الجديد وهو فى معيته لتلقى مراسيها فى ميناء الإسكندرية مساء يوم ٥ مايو (آيار) ١٩٣٦، وظل يواصل ذلك خلال الشهور العشرة التالية، إلى أن عاد الملك ليبحر على ظهر السفينة ذاتها من ميناء بورسعيد، يوم السبت ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٣٧، وبصحبته الملكة الوالدة والأميرات الصغيرات وحاشية ضخمة يرأسها أيضا «حسنين» فى طريقهم إلى أوروبا.

وكان «حسنين» يدرك أن محاولة إنشاء «حزب للقصر»، لن تكون بنفس الدرجة من الصعوبة التى كانت عليها فى عهد «الملك فؤاد»، ليس فقط لأن مشاعر العداء والكراهية والشك التى كان كثيرون يكنونها للقصر فى عهد الملك الراحل، قد انقلبت إلى مشاعر ود وحب للملك الجديد، بل لأنه كان قد انتهى كذلك إلى استبعاد التفكير فى تأسيس كيان تنظيمى يكون حزبًا للقصر، كما كان الحال على عهد «حسن نشأت» واستبعد ـ كذلك ـ أسلوب حكم القصر المباشر كما كانت الحال فى عهد «زكى الإبراشى». واختار ألا يكون «حزب القصر» حزبًا بذاته، بل أن يكون تيارًا سياسيًا عريضًا ينتشر بين كل الأحزاب، ويخترق كل المؤسسات ويتعامل مع الجماهير بشكل مباشر، وهى مهمة لم تكن صعبة لكنها ـ كذلك ـ لم تكن سهلة.

أما وقد أدرك «حسنين» خلال الأيام الأولى لعودته إلى القاهرة حجم التعاطف الشعبى مع الملك الصبى، الذى فقد أباه، قبل أن يشتد عوده، فقد شرع على الفور فى التخطيط للإبقاء



١٩٣٧: الصورة الرسمية لحضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسنين بك حين أصبح أمينا عاما لحضرة صاحب الجلالة الملك

على هذه العواطف المؤقتة، فى حالة توهج دائم، وتحويلها من مشاعر تعاطف مع صبى تيتَّم قبل الأوان، إلى مشاعر إعجاب سياسى بالملك الجديد. ووظَّف صلاته القوية بعدد من ألمع الصحفيين فى ذلك الزمان، كان على رأسهم «محمد التابعى» - صاحب مجلة «آخر ساعة» الأسبوعية، وأحد أصحاب جريدة «المصرى» اليومية - و«فكرى أباظة» - رئيس تحرير «المصور» - للقيام بحملة دعاية واسعة النطاق، لتقديم الملك الشاب إلى الرأى العام المصرى فى صورة الملك المتواضع، المحب لشعبه والوطنى المتطرف فى وطنيته والشاب المسلم المتعصب لدينه.

وهكذا تتالت المرويات الصحفية التى تنشرها الصحف عن الملك الشاب، على شكل تصريحات تنشر على لسان «حسنين» أو أخبار مجهّلة تنسبها الصحف لـ «أحد كبار رجال القصر» تتحدث عن ولى العهد الديمقراطى الذى أوصى والده الراحل رائده «أحمد حسنين» بأن يجتهد لكى يجعله ينسى أنه أمير، ويتذكر فقط أنه «فاروق». وهى وصية؛ وجد «حسنين» - كما تقول تلك المرويات - صعوبة فى تنفيذها، لا بسبب إصرار «ولىّ العهد» على أن يكون أميرًا، ولكن لفرط ديمقراطيته وإصراره على ألا يكون أميرًا حتى إنه كان يغادر «كنرى هاوس» فإذا بحث عنه «حسنين» وجده يتسامر مع بواب القصر الإنجليزى. بل إنه كان فى طريقه إلى الباخرة التى حملته إلى مصر، بعد أن صافح مودعيه، من كبار الشخصيات الإنجليزية والمصرية، حين فاجأ الجميع وعاد لكى يصافح أحد هؤلاء الحراس، فانهمرت دموع الجندى، مع أنه اسكتلندى غليظ القلب، تأثرًا بديمقراطية الملك الشاب، وشد على يديه وهو يقول: حظ سعيد يا مولاى.

ومن بين مرويات «حسنين» التى نشرتها الصحف فى تلك الأيام، «حدوته» تقول: إنه بحث ذات يوم فى رحلة العودة عن مولاه فى كل مكان فى الباخرة «فايس روى أوف آنديا» إلى أن وجده يجلس على ظهرها يداعب طفلتين صغيرتين؛ التقى بهما وهما تنظران بحسرة إلى واجهة محل بيع لعب الأطفال، فاصطحبهما إلى الداخل واشترى لهما ما تريدان، وجلس يداعبهما. ولما أبدى «حسنين» دهشته، قال له الملك: ده مش اختصاصك يا «حسنين بك» لأن دول لاهم بنات كبار ولاهم رجال.

وتنفيذًا لخطة «حسنين» فى تسويق الملك الشاب للشعب، ليتحول من ملك إلى زعيم شعبى، فقد اصطنع له برنامجًا يوميًا يصوره فى صورة الملك المتدين الذى لا تفوته صلاة، والابن البار بأسرته الذى يحرص على أن يتناول طعامه مع أمه وشقيقاته، والراعى الصالح الحريص على أن يتعرف على أحوال الذين يرعاهم. فهو يفض بنفسه الخطابات التى يرسلونها إليه ويقرؤها كاملة، فلا يتركها لسكرتاريته لتفضها وتلخصها. وهو يخرج كل ليلة متنكرًا - بصحبة «حسنين بك» لكى يتفقد أحوال شعبه، حريصًا على ألا يتعرف إليه أحد، كما كان يفعل «الفاروق عمر الخطاب» لكن الناس كانوا يتعرفون إليه على الرغم من تنكره، فيحتشدون حوله، مما دعا «فكرى أباظة» - رئيس تحرير مجلة «المصور» - إلى مطالبة الجمهور بألا يتجمع حول سيارة الملك، أثناء قيامه بتلك الجولات، حتى لا يعوقه عن «الدراسات التى يقوم بها لأحوال البلاد، مع نفعها للملك وللشعب».

والغالب أن «حسنين» كان وراء فكرة قيام «فاروق» بأداء صلاة الجمعة من كل



حفنى محمود باشا: سياسى مصرى، الشقيق الأصغر لـ «محمد محمود باشا» زعيم حزب الأحرار الدستوريين، تولى وزارات التجارة والصناعة والمواصلات فى الفترة بين يناير (كانون الثانى) ١٩٤٥ وديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٦

أسبوع في أحد المساجد العامة، وهو تقليد لم يكن معمولاً به في عهد أسلافه الذين كانت صلواتهم العامة تقتصر على المناسبات الدينية. وكان الهدف من استحداث هذا التقليد هو تقديم الملك في صورة الحريص على أداء طقوس دينه، وإتاحة الفرصة للجماهير لكي تراه بعينها وتعبر عن عواطفها تجاهه، ووصل الأمر إلى حد التفكير في أن يخرج الملك للصلاة من دون موكب رسمي أو حراسة، لولا معارضة رجال القصر.

وبينما كان المستر «إدوارد فورد» - أستاذ «كلية إيتون» الذي استورده «السير مايلز لامبسون» لكي يعلم الملك الصبي ووصل بالفعل الإسكندرية في أغسطس (آب) ١٩٣٦ - يشكو من عجزه عن القيام بأي دور في تثقيفه، أو حتى الالتقاء به، بسبب انشغال جلالته عنه بأبهة الملك، وبسبب إصرار «أحمد حسنين» على أن تظل مهمة البروفسير «فورد» شكلية، كان «حسنين» يمطر الصحف بأخبار وهمية عن محاضرات في الشريعة والجغرافيا والفلسفة والقانون والرياضة، يلقيها على الملك الشاب «علماء أعلام» بينهم بعض كبار رجال السياسة المصريين، وعن تقارير ضافية، رفعت إلى مجلس الوصاية عن سير تعليمه «تسجل بكل إعجاب ودهشة أن استعداد الملك للدراسة وفهمه للمعرفة؛ فاق كل تقدير وأن جلالته قطع شوطًا بعيدًا في الدراسة»، وأن «المستر فورد» فخور جدًا «بالخطى الواسعة التي قطعها الملك في الآداب والتاريخ».

وقال خبر من بين إعلانات هذه الحملة الدعائية - نشرته مجلة «آخر ساعة» - إن أربعة آلاف كتاب أجنبي حديث في العلوم والآداب والفنون، قد أضيفت إلى مكتبة الملك، بناء على طلبه، وأنه ينغمس في قراءتها فتشغله حتى يتجاوز الوقت منتصف الليل، مما يضطر «حسنين بك» - ودائما «حسنين بك» - إلى تنبيهه إلى وقت النوم رفقا بصحته.

وفي سياق حملة تسويق الملك، كزعيم شعبي، جاءت أولى رحلات «فاروق» إلى داخل البلاد في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٦، فقد غادر القصر وبصحبته «حسنين» وعدد آخر من أفراد الحاشية، في رتل من السيارات، كان مفهومًا أنه سوف يتجه إلى أحد التفاتيش الزراعية المملوكة للخاصة الملكية في شمال الدلتا، لكنه توقف في مدينة «دسوق» ليظهر الملك فجأة في «الجامع الدسوقي» فيؤدي صلاة الجمعة بين الناس، ثم يتوقف في مدينة «كفر الشيخ» ليطوف موكبه شوارعها، مما كان مثار اعتراض مجلس الوصاية، والحكومة الوفدية، اللذين أخذا على موظفي القصر تعمدهم إخفاء البرنامج الكامل للزيارة،





كاريكاتير نشرته «آخر ساعة» عام ١٩٣٦ يعكس الانقلاب في أوضاع حزب القصر بعد وفاة «الملك فؤاد». زكي الإبراشي باشا، يتوسل مرَّة إلى الأمير محمد علي. وأخرى لزعيم الوفد «مصطفى النحاس»

مما حال بين الأوصياء والحكومة، وبين الاشتراك في التدابير والإجراءات والمقابلات بما في ذلك الترتيبات الأمنية لحماية الملك، واعتذر رجال القصر بأن الأهالي هم الذين غيروا البرنامج، وتدفقوا حول مليكهم الشاب بعواطفهم وقلوبهم.

وكان النجاح الجماهيري الساحق الذي حققته رحلة «كفر الشيخ»، وراء التفكير في أن يقوم الملك الشاب برحلة مماثلة إلى الصعيد الذي؛ لم يكن قد زاره، مع أنه كان - وهو ولي العهد - أميرا له، وقد صحبته «الملكة نازلي» والأميرات خلال هذه الجولة التي استغرقت ثلاثة أسابيع، وبدأت في ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٧، زار خلالها الملك مناطق الآثار، وتعرف إلى أعيان البلاد، وحظي بحفاوة الشعب، خلال تنقلاته التي كان يستخدم فيها اليخوت النيلية والقطارات والسيارات.

وهكذا نجح «حسنين» في تقديم «فاروق» للرأي العام في صورة تختلف تماما عن صورة أبيه «الملك فؤاد» وفي تحويل المشاعر الشعبية المتعاطفة مع يُتم الملك الصغير، إلى مشاعر حب تتوجه إلى القصر، بصفته مؤسسة سياسية. فلم يعد الجالس على العرش معزولاً عن الشعب، أومكروهًا منه. ولم يعد الدفاع عنه عارًا وطنيًا ودستوريًا، كما كانت الحال في عهد الملك الراحل.

وكانت تلك هي نقطة الانطلاق في تشكيل نواة «حزب القصر» في عهد «أحمد حسنين»، فلم يعد حزبًا بل مجرد مجموعة من الشخصيات السياسية تنتمي إلى كل الأحزاب القائمة، أو من الخوارج الذين تمردوا عليها، وخصوصًا المنشقين عن حزب الوفد، فضلاً عن عدد من ألمع الشخصيات الصحفية والأدبية ذات التأثير القوي على الرأي العام، يتخذون من الولاء للعرش أساس نشاطهم ومواقفهم السياسية.

وبذكاء الرجل الذي يعرف ما يفعل، كان «حسنين» حريصًا على ألا يظهر في الصورة الدعائية التي يرسمها للملك إلا بالقدر الذي يؤكد مكانته، كتابع مخلص أمين. وعلى عكس ما كان غيره يفعل، فقد كان ينسب أفكاره وأفضاله للملك الشاب ووالدته. ولم يكن نادرًا أن تنشر الصحف أخبارًا من نوع؛ أن الفكرة في القيام برحلة الصعيد، هي فكرة جلالة الملك، «وأن الخواطر قد تواردت بين جلالته وجلالة أخرى يجب أن يعتز المصريون بذكائها وفراستها وبعد نظرها» في إشارة واضحة إلى «الملكة نازلي» التي حرص «حسنين» على أن يقدم نفسه لها، في صورة الرجل المتفاني في خدمتها ودعم عرش ابنها والدفاع عن مصالحهما، في مواجهة الذين يسعون لانتهاز فرصة صغر سنه وقلة خبرته، لكي ينتقصوا من سلطات صاحب العرش، ويحصلوا على حقوق لم يستطيعوا الحصول عليها في حياة والده.

ومع أن الدفاع عن حقوق العرش، كان أهم أهداف إعادة تأسيس «حزب القصر»، إلا أن خلافًا كبيرًا حول هذه الحقوق، لم ينشأ خلال تلك الفترة، فقد كان مجلس الوصاية - برئاسة الأمير «محمد علي توفيق» - هو الذي يمارس سلطات الملك، إلى أن يبلغ سن الرشد، وكانت العلاقة بينه وبين الحكومة الوفدية طيبة، مما أغراها بمحاولة إرساء تقاليد جديدة في العلاقة بين الحكومة والقصر، إلا أن رجال القصر، وفي مقدمتهم «حسنين» آثروا تأجيل



١٧ مايو (آيار) ١٩٣٦: في سياق حملة مجلة «آخر ساعة» لتسويق الملك «فاروق»، نشرت هذا الكاريكتير للفنان «صاروخان»، ولعل فكرته من وضع رائد الملك «أحمد حسنين». «المصري أفندي» رمز الشعب المصري يقول للملك: أرجو من جلالتك أن تصرف هؤلاء الحراس وأن تخرج لشعبك من غير حراس، فمن أولى بحراستك مني أنا؟



١٩٣٧: الأميرة فوزية فى السادسة عشر من عمرها



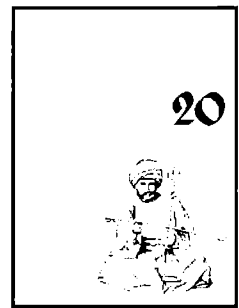
١٩٣٧: كاريكاتير للفنان «صاروخان» نشرته «آخر ساعة» يترجم معنى المرسوم الذى أصدره مجلس الوصاية بأن يكون «أحمد حسنين» مسئولا عن دراسة وتثقيف و«سلامة» جلالة الملك

الصدام، إلى أن يتولى الملك سلطته الدستورية على العرش، وسجلوا فى قائمة ما ارتكبته الوزارة الوفدية من أخطاء فى حق الجالس على العرش، تصرفات عديدة، كان من بينها أنها أنقصت عشرين ألفا من الجنيهات من ميزانية القصور الملكية، على الرغم من أن الملك كان قد تنازل للدولة عن خمسين ألف جنيه توازى ثلث مخصصاته، وطالبت بإيجار قصرى «المنتزه» و«القبة» وهما من الممتلكات العامة، بدعوى أن الدولة ملزمة فقط بتخصيص قصرين للملك، أحدهما شتوى وهو «قصر عابدين» والآخر صيفى هو «قصر رأس التين». بل واقترحت تخفيض مخصصات الأميرات الشقيقات، من ٤٠٠ إلى ٣٠٠ جنيه فى الشهر، وهو ما أثار غضب «الملكة نازلى»، وانتقل الغضب إلى الملك «فاروق» فقاطع ولى العهد الأمير «محمد على» قبل أن يفتح فمه بكلمة عن الموضوع قائلاً:

- أنا عارف إنت جاى علشان إيه. علشان تكلمنى فى مخصصات إخواتى. ولكنى لن أسمح ما حييت لأى كائن، بأن يمس إخواتى فى أى أمر كان.

والغالب أن «حسنين» كان وراء سياسة عدم استعجال الصدام مع «الوفد» فى تلك المرحلة، ليس فقط لأن ميزان القوة لم يكن آنذاك لصالح القصر، بل لأنه لم يشأ أن يبدأ بصدام قد يكون هو نفسه أول ضحاياه، فقد كان، ككل العاملين فى الديوان الملكى، موظفًا يخضع لسلطة «مجلس الوصاية» الذى رأى - وقد انتهت مهمته كرائد لولى العهد، بتحول «فاروق» إلى ملك - أن يعيده إلى عمله الأصلى بالقصر. ولكن «الملكة نازلى» تدخلت بقوة، واستعانت بشقيقها «شريف صبرى باشا» - بصفته عضوًا بمجلس الوصاية - فى إعداد مرسوم صدر فى يوليو (تموز) ١٩٣٦، نص على أن يكون «حسنين» مسئولا عن دراسة وتثقيف وسلامة جلالة الملك، وأن يحمل لقب «رائد جلالة الملك».

ولما كان منصب رئيس الديوان الملكى خاليًا منذ تركه «أحمد زيور» باشا عام ١٩٣٤، فقد أصبح رائد جلالة الملك، هو الشخصية الأولى فى القصر. وأصبح له ديوان خاص وخاتم خاص، بل وذكرت مجلة «آخر ساعة» - التى كانت قريبة الصلة به - إن هناك تفكيرًا فى توسيع اختصاصات ديوان رائد الملك، بحيث تشمل اختصاصات رئيس الديوان.



وخلال تلك الشهور، كانت العلاقة بين «حسنين» والملكة «نازلى» قد توثقت بإيقاع سريع فاجتاز الاثنان - خلال أسابيع - المسافة التى فصلت بينهما، خلال الأعوام الخمسة عشر السابقة، والتى عجزا عن اجتيازها، لأن شبح «الملك فؤاد» كان قائما. أما وقد اختفى؛ فقد أضفت «الملكة نازلى» روحها المتحررة على تقاليد البلاط، فتعددت الولائم والحفلات التى يقيمها أو يدعى إليها الملك، وتحضرها الملكة والأميرات، وعدد من كبار رجال الحاشية وزوجاتهم، وكان «حسنين» على رأسهم.

وطبقا لرواية «د. حسن حسنى باشا» - السكرتير الخاص للملك

«فاروق» - فقد تعرف «حسنين» إلى الملكة «نازلى» يوم ٦ مايو (آيار) ١٩٣٦ الذى وصل فيه إلى مصر بصحبة «فاروق». ففى مساء ذلك اليوم دعاه الملك الشاب إلى الطابق العلوى بـ «قصر القبة» وطلب إليه أن ينتظر قليلاً فى إحدى القاعات ليعود ومعه الملكة الوالده، فقدمه لها قائلاً: إنه رأى من أول واجباته أن يقدم لها الرجل الذى أحاطه بكل إخلاص وعناية، أثناء الشهور التى قضاها فى «لندن». أما الملكة الوالده فقد قالت له، إنها - بعد كل الذى سمعته من ابنها عن مبلغ عنايته به أثناء وجوده معه فى إنجلترا - حرصت على أن تلقاه لتعرب له شخصيا عن مدى تقديرها لكل ما بذله نحو «فاروق»، ولتطلب منه أن يستمر فى موالاته بالعناية والارشاد..

وأضاف «حسنين» - الذى روى ما حدث للدكتور «حسن حسنى» فى الصباح التالى - أن الملكة استبقته مدَّة، تبادله حديثا كله عطف ومودة.

وعندما انتقلت الأسرة إلى «قصر المنتزه» لتمضى صيف ١٩٣٦، أمر الملك بأن ينام «حسنين» فى جناحه الخاص، وأفرد له غرفة قريبة من غرفته، وأشرف بنفسه على تأثيثها ببعض مفروشات «قصر عابدين».

أما وقد أصبح «حسنين» بمثابة عضو سابع مع أسرة الجالس على العرش، فقد كان عاديًا جدًا أن يلتقى بالملكة «نازلى» وأن يقدم لها فى كل يوم دليلاً جديدًا على إخلاصه وولائه لها ولابنها، وعلى تنزهه عن أى مطمع، فقد كان اسمه من بين الذين التمست وزارة الوفد - فى يونيو (حزيران) ١٩٣٦ - منحهم رتبة الباشوية، لكنه اعتذر عن التكريم بدعوى أنه لا يزال حزينا على وفاة «الملك فؤاد» الذى لم يكن قد مرّ



الملكة نازلى على كرسى ليس عرشًا

على مغادرته الدنيا سوى أقل من شهرين، وقد قدر له «الملك فاروق» هذا الموقف، فطلب بنفسه من مجلس الوصاية الإنعام عليه بالرتبة، فأنعم عليه بها، فى أغسطس (آب) ١٩٣٦.

وعندما رزق فى خريف ١٩٣٦، بآخر بناته، سماها «نازلى» تيمنا باسم الملكة الوالدة، وقد أسعدها ذلك، فأوفدت إحدى وصيفاتها إلى منزله، للتهنئة بالمولودة الجديدة ولكى تقدم لها باسمها هدية ثمينة. أما «فاروق» الذى كان ينظر إلى «حسنين» كأب له، فقد ذهب بنفسه إلى منزل رائده، لكى يهنئه بالمولودة الجديدة.

وكانت الملكة «نازلى» قد خلعت - بعد أسابيع قليلة من وفاة «الملك فؤاد» - ثياب الحداد، وعلى نحو ما، برقع الحياء، وانطلقت تتمتع بمفاتن الليل الذى ظلت سبعة عشر عامًا تقضيه نائمة ووحيدة فى فراش بارد. وأصبحت تسهر كل ليلة خارج القصر، فى حفلات تقيمها لها صديقاتها أو


أحمد حسنين باشا بملابس الشيش: بورتريه للفنان أدمون صوصة

وصيفاتها أو تنظمها سيدات الجاليات الأجنبية، أو تسهر فى أماكن عامة، تتناول فيها العشاء أو تشاهد الأوبرا. وكانت تصطحب دائمًا أحد كبار رجال الحاشية، أو صغار ضباطها. ومع أن السهرات الخاصة التى كانت الطبقات الأرستقراطية والجاليات الأجنبية تنظمها، كانت متحررة إلى درجة لم يكن نادرًا أن تصل إلى حد الانفلات، إلا أن الملكة كانت لاتزال حريصة على سمعتها وعلى سمعة العرش. لذلك حافظت - برغم سهرها - على القدر المطلوب من الاتزان.

وعلى الرغم من ذلك فإن الأقاويل بدأت تتناثر - فى نطاق ضيق - حول تورطها فى علاقات أبعد مدى مع بعض ضباط الحاشية، خاصة حين قادتها أوهام الشباب الآفل، للظن بأنها تستطيع أن تثير المنافسة بين المحيطين بها من رجال القصر، حول شرف التمتع بصحبتها. لكن أحدًا فى القصر لم يجسر على الجهر بتلك الأقاويل، أو يفكر فى إبلاغها إلى الملك الشاب، فضلاً عن أن الملكة الأم، كانت قد طهرت القصر من جواسيس زوجها، وأصبحت صاحبة الكلمة الأولى فيه، فقد كان «فاروق» يحب أمه ويحترمها، بحيث بات إبلاغه بذلك، قسوة لا يستطيعها أحد، فضلاً عن أنها غير مضمونة النتائج.

ومع أن الملكة «نازلى» كانت لاتزال تحتفظ بجانب لا بأس به من جاذبيتها الآسرة، إلا أنها لم تكن كافية لإغراء رجل مثل «أحمد حسنين»، كان محط أنظار النساء طول عمره، بأن يغامر بمكانته فى القصر، فيقيم علاقة عاطفية مع أم الملك الشاب. إذ النتيجة المحتمة لتلك العلاقة هى أن يضيع مجهوده للصعود إلى القمة هدرًا، فيطرده الملك من القصر، بينما هو يستعد لكى يجلس معه على العرش ولكى يشاركه سلطته. لذلك تحفظ فى الاستجابة لمحاولات الإغواء التى بذلتها معه «الملكة نازلى» فلم يندفع إلى قبولها، لكن لم يغلق الباب أمامها حتى لا تضيق به وتنقلب عليه.

وعلى العكس منه، فقد بدا «أحمد حسنين»، فى نظر الملكة «نازلى» أكثر الناس ملاءمة لكى يكون زوجًا ثانيًا لها، أو على الأقل صديقًا أو عشيقًا، إذ كان لا يكبرها إلا بثلاث سنوات. وفضلا عن مزاياه الشخصية، كرجل لا يزال قادرًا - برغم كهولته - على اجتذاب من هن أصغر سنًا وأكثر جمالاً وجاذبية بشهرته المدوية، وسحره الخفى، فقد كان ابنها يحبه ويحترمه ويعتبره بمثابة عم له، وأخ لأبيه. ولم يكن «حسنين» غافلاً عن ذلك. كما لم يكن يجهل حجم الدعم الذى يمكن أن تقدمه «الملكة نازلى» لطموحه، فيما لو استطاع أن يوظف ذلك كله لمصلحته، ويتحكم فى التفاعلات التى يمكن أن تنتج عنه، حتى لا يتحول من عامل يساعده فى تحقيق طموحه، إلى سبب لدفن هذا الطموح.

وكانت المشكلة التى تواجهه هى: كيف يشد الملكة «نازلى» إليه، ويحتفظ بعواطفها تجاهه فى حالة توهج، ويستثمرها لترفعه هذه العواطف إلى حيث يشارك الجالس على العرش سلطته، من دون أن يثير ذلك غضب الملك الصبى، المتعلق بأمه، ويشحنه ضده، فيفقد الرضا السامى وتنتهى الرحلة الشاقة التى بدأت بالطرق على الباب الملكى، إلى الطرد من باب الخدم.

وألهمه عقله الذرائعى، الباحث دائمًا عن مصلحته، الحل؛ فلو أنه خير بين «الملكة نازلى» وبين نفوذه فى القصر، لما تردد فى اختيار هذا النفوذ، لأنه ببساطة لم يكن يحب الملكة، وحتى لو

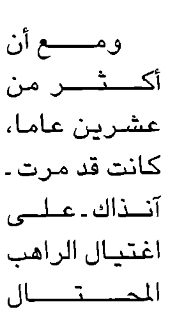
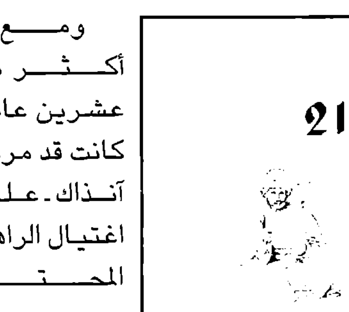
كان يحبها، لما ضحى بنفوذه من أجل هذا الحب، إذ لم يكن من النوع الذى تغلبه عواطفه على أمره، لأن كل ما فيه كان موظفا لتحقيق طموحه فى أن يكون رجلاً قويًا، وصاحب نفوذ، بما فى ذلك عواطفه وغرائزه.

أما وقد أدرك أن الملكة - على العكس منه، قد أحبته، وأنها من النوع الذى تغلبه عواطفه على أمره، فقد كان عليه أن يسعى لتوظيف هذا الحب لدعم طموحه. ولم تكن اللذة الجنسية العابرة، أو الدائمة، هى ما تعنيه، ليس فقط لأنه كان يستطيع أن يجنيها بشكل أفضل ممن هن أكثر شبابا وأوفر أنوثة منها. بل لأنه - كذلك - سوف يدفع ثمنها غاليًا، إذا ما اكتشفها الملك الصبى، لذلك كان هدفه واضحًا هو أن يوجه تعلق الملكة الوالدة به، نحو علاقة شرعية يعرف بها الملك الابن، ويوافق عليها، ويباركها.

ولما كان مستحيلاً أن يبادر هو بالتقدم إلى الملك الصبى، طالبًا يد والدته صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» فقد كان عليه، أن يسعى لدفع الملكة الوالدة نفسها لكى تطلب من ابنها الموافقة على زواجها من رائده وأمينه الأول «أحمد حسنين باشا». وهكذا لم يرفض «حسنين» عواطف «نازلى» الجارفة نحوه حتى لا تيأس منه، فتنصرف عنه إلى غيره، ويفقدها نهائيًا. ولم يقبل عليها من دون تحفظ، حتى لا يتهمه الملك بإغواء أمه، بل أخذ يلعب بكل الخيوط، لكى يؤكد للجميع أنه الوحيد القادر على أن يضبط انفلات الملكة الوالدة، وأن يحول دون انطلاقها على حل شعرها لتمرغ كرامة ابنها وسمعة العرش فى التراب.

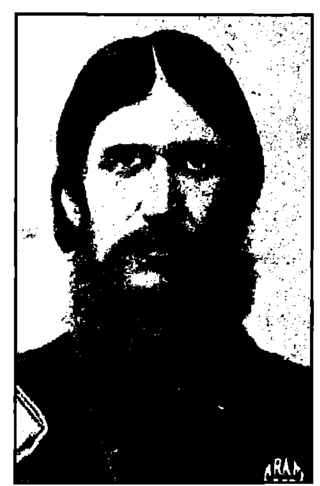
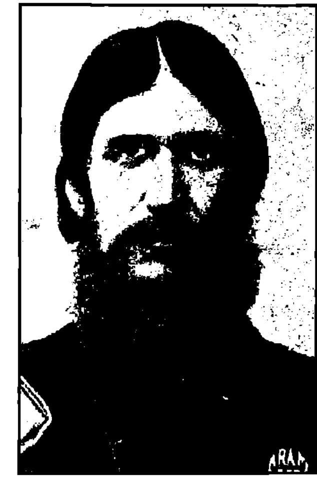
ولم تكن الخطة - على الرغم من ذكائها ومهارة «حسنين» فى تطبيقها - جديدة. إذ هى واحدة من الخطط التى يتقنها هذا النمط من كومبارس التاريخ، ممن تتيح لهم حياتهم داخل القصور، فرصة ثمينة لاكتشاف نقاط الضعف الإنسانية فى شخصيات سادتهم، فينفذون إليهم منها. وهى خطة لا تختلف كثيرًا عن الخطة التى طبقها الراهب الدجال «راسبوتين» فى بلاط «نيقولا الثانى»، آخر قياصرة روسيا، فقد نجح - بالتنويم المغناطيسى غالبًا - فى تخفيف الآلام المزمنة التى كان ولى العهد يعانى منها، والتى فشل الأطباء فى علاجها، بحيث بات قادرًا على التحكم فى مزاجه النفسى، وبالتالى فى مزاج القيصرة التى كانت شديدة التعلق بابنها. فقاومت بعناد كل محاولة لإخراج «راسبوتين» من القصر، على الرغم من كل ما كان يشاع عن استغلاله لنفوذه، ومما أثاره وجوده فى القصر من زوابع وأقاويل وصلت إلى حد القول بأنه كان على علاقة جنسية بالقيصرة.

ولم يكن المشهد العاطفى الذى رآه «محمد التابعى» على سطح الباخرة «فايس روى أوف آنديا» فى الساعات الأولى من صباح يوم الأحد ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٣٧، سوى واحد من عشرات المشاهد فى خطة «راسبوتين» التى كان «أحمد حسنين» يسعى لتطبيقها بحيث يحكم مصر، من خلال السيطرة على قلب الملكة الوالدة.

ومع أن أكثر من عشرين عاما، كانت قد مرت - آنذاك - على اغتيال الراهب المحتال

١٩٣٨: الملكة نازلى عقب وفاة الملك فؤاد تستعيد الشباب الذى ضاع!

الراهب المحتال راسبوتين والقيصر نيقولا وأسرته

«راسبوتين» (١٨٧٢ ـ ١٩١٦)، فإن الحديث عنه كان يتجدد فى كل مناسبة يقفز فيها «كومبارس» آخر من نكرات التاريخ إلى مقدمة المسرح، ليتسبب فى كارثة جديدة لإحدى الأسر المالكة.

ولعلها كانت مصادفة لا تخلو من دلالة، أن الصحف المصرية والعالمية، كانت تتحدث بكثافة عن ثلاث كوارث من هذا النوع، وقعت حوادثها، أو تجددت ذكراها فى تلك السنة، وربما لو تنبهت الملكة «نازلى» - التى لا شك فى أنها كانت تتابع ما تنشره الصحف عنها، إلى دلالتها بوعى كامل، لما سارت الحوادث فى الطريق التى انتهت بانضمامها هى نفسها إلى قائمة ضحايا كومبارس التاريخ.

ففى ربيع عام ١٩٣٦، وقبل أسابيع من وفاة الملك «فؤاد»، توفى «الكسندر زوبكوف» فى غرفة حقيرة مهملة، بإحدى ضواحى «لوكسمبرج» فجدد نبأ وفاته التذكير بمأساة الأميرة «فيكتوريا» - شقيقة إمبراطور ألمانيا «غليوم الثانى» - التى كان الأفاق الروسى الشاب طرفًا فيها، أو سببا لها، والتى ظلت تشغل الصحف العالمية طوال ثلاث سنوات بين عامى ١٩٢٧ و١٩٣٠.

ولم يكن «زوبكوف» يختلف كثيرًا عن غيره من كومبارس التاريخ من حيث نشأته المتواضعة فقد ولد فى بداية القرن فى إحدى قرى «روسيا القيصرية»، لأسرة ريفية متوسطة، تشتغل بالزراعة، وأظهر منذ حداثته تفوقًا فى دراسة اللغات، فأتقن الإنجليزية والفرنسية، والألمانية، قبل أن يتقن الروسية، لغته الأصلية.

وفى مطلع مراهقته، توفى أبوه، وعجزت أمه عن السيطرة عليه، وأتاح له تفوقه فى اللغات فرصة واسعة للاختلاط بالجاليات الأجنبية التى كانت تزدحم بها «روسيا» فى تلك السنوات، وعن طريقها تسلل إلى مجتمعات الأرستقراطية الروسية، التى كانت تحتفظ بعلاقات وثيقة بتلك الجاليات، فشغف بالحياة المرفهة، وضاق ذرعًا بحياته الريفية، وأتاحت له وسامته ورشاقته، وإتقانه للرقص واللغات، فرصا عديدة، لتكوين علاقات نسائية واسعة، فاندفع فى طريق الفساد، وكان لايزال طالبا فى نهاية المرحلة الثانوية، حين أدمن الكوكايين بتأثير إحدى الفتيات، فاضطرت أمه لإرساله إلى مصحة للعلاج من الإدمان، أمضى بها شهورًا إلى أن استرد صحته.

ووجد «زوبكوف» في جو الاضطراب الذي شارع في «روسيا»، في أعقاب الثورة البلشفية، ما يشبع رغبته في المغامرة، وما يتواءم مع نزعاته الفوضوية، فانضم خلال سنوات الحرب الأهلية، إلى أصدقائه - أو بمعنى أدق أسياده - من الأرستقراطيين - وحارب في صفوف أعداء الثورة إلى أن قبض عليه، وقدم لمحكمة ثورية حكمت عليه بالإعدام.

لكنه استطاع الهرب إلى «السويد» حيث أمضى بها عدة شهور، عمل خلالها راقصًا في ملهى ليلي، ولاعبًا في سيرك، واستثمر وسامته في سوق النساء، إلى أن تعرف إلى فتاة سويدية، من أسرة ثرية، جلبت عليه علاقته بها متاعب كثيرة، انتهت بترحيله عنوة، وعن طريق الشرطة.

اتجه «زوبكوف» نحو مدينة «زوبوت» - إحدى المدن المطلة على بحر الشمال - التي تعوّد كبار الأغنياء أن يشدوا إليها الرحال بحثًا عن اللهو. وفي هذه المدينة - التي كانت تعرف باسم «مونت كارلو الشمالية» - انغمس في عدد من المغامرات العاطفية، واحترف المقامرة على موائدها الخضراء، وربح منها أموالاً طائلة، ثم ما لبث أن خسرها، وخسر معها عائد علاقاته النسائية، على الموائد نفسها، ولم يجد معه ما يكفيه لكي يغادر المدينة، فاضطر لأن يعمل بحارًا على ظهر باخرة فنلندية، حملته إلى «ألمانيا».

وفي «برلين» التي هبط إليها مفلسا اضطر «زوبكوف» لأن يعمل مرمطونًا يغسل الصحون في أحد المطاعم، إلى أن التقى مصادفة بأحد أصدقائه من الأرستقراطيين الروس الهاربين من جحيم الثورة مثله، فآواه، ودبر له عملاً معه، فعاد يظهر في المجتمعات الأرستقراطية في «برلين» التي كانت تزدحم بكثيرين من ضحايا الثورة الروسية، وبقايا الأسر الحاكمة التي فقدت عروشها نتيجة للحرب العالمية الأولى، ومن بينها بقايا «أسرة هوهنزلن» التي كانت تحكم «ألمانيا»، إلى أن أجبر الحلفاء، آخر ملوكها، وهو «الإمبراطور غليوم» على التنازل عن العرش.

وذات يوم من عام ١٩٢٥، وفي حفل شاي، كان مدعوا إليه، تعرف «زوبكوف» بالأميرة «فيكتوريا» شقيقة إمبراطور ألمانيا السابق.

في تلك السنة، كانت الأميرة «فيكتوريا» قد بلغت الستين من عمرها، فقد ولدت في عام ١٨٦٥، وفي اليوم نفسه الذي ولد فيه ابن خالها، الذي عرف فيما بعد - حين جلس على عرش بريطانيا عام ١٩١٠ - باسم «جورج الخامس». ولما وصل نبأ ميلاد الأميرة «فيكتوريا» إلى «الملكة فيكتوريا» - جدتها لأمها وجدته لأبيه - نظرت إلى «جورج» الصغير وقالت: الحمد لله لقد رزقنا الله بولي للعهد وبعروس له.

لكن سوء الحظ ترصدها، فساءت العلاقة بين «إنجلترا» و«ألمانيا»، على الرغم من علاقات المصاهرة التي كانت تربط بين الأسرتين المالكتين، ففشل مشروع الزواج.. وتزوجت «فيكتوريا» من البرنس «شومبورج» - أحد كبار رجال الصناعة الألمان - الذي كان يكبرها بثلاثين عاما.

وبعد سنوات قليلة غادر الزوج الدنيا، وترك لها ثروة طائلة.

وفي أواخر عام ١٩١٨ - وفي أعقاب تنازل أخيها عن العرش - غادرت ألمانيا مع بقية أفراد الأسرة المالكة إلى «هولندا»، التي اتخذها الإمبراطور المعزول منفى له، فأمضت بها سنوات، إلى أن استقرت أحوال «ألمانيا»،



جورج الخامس
ملك بريطانيا. ولد عام ١٨٦٥. تولى العرش عام ١٩١٠. اهتم بشؤون الإمبراطورية وزار الهند عام ١٩١١. توفي عام ١٩٣٦



الإمبراطور غليوم



الأميرة فيكتوريا وإلى جوارها زوجها الأفاق الروسى زوبكوف

فسمحت لها السلطات بالعودة إلى بلادها، لتمضى فيها ما تبقى من سنوات شيخوختها، ولتدفن فى البلد الذى حكمته أسرتها على امتداد خمسة قرون.

لكن حظها العاثر، شاء أن تلتقى بالمغامر الروسى الهارب من حكم الإعدام فكفت منذ تلك اللحظة عن التفكير فى الموت، وبدأت تفكر فى الحياة، وأرسلت تستأذن شقيقها «الإمبراطور غليوم» فى الزواج منه، فثار ثورة عارمة، ورفض أن يبحث الأمر من الأساس، بسبب عدم التكافؤ بين الزوجين فى المكانة، فالأميرة هى حفيدة «آل هوهنزلن»، وهى ابنة إمبراطور، وشقيقة إمبراطور، والعريس مقامر مفلس، وغاسل صحون سابق، فضلاً عن عدم التكافؤ بينهما فى العمر، فالعروس فى الستين من عمرها، بينما لا يزيد عمر «زوبكوف» عن الرابعة والعشرين. وفضلاً على ذلك كله، فقد اعترضت الكنيسة الألمانية لأن الأميرة بروتستانتية، بينما الشاب أرثوذكسى.

وأدرك «الإمبراطور غليوم» أن أموال الأميرة، هى الهدف الذى يسعى إليه الأفاق الروسى، فأرسل إليه وسطاء، عرضوا عليه أن يحصل على عشرة آلاف جنية نقدًا ومرتبًا سنويًا قدره خمسمائة جنيه، فضلاً عن نفقات سفره إلى «جنوب إفريقيا» أو «نيوزلندا» مقابل التخلى عن مشروع الزواج. لكن «زوبكوف»، الذى - كان يتوقع أن يغل عليه زواجه من الأميرة ما هو أكثر من ذلك بكثير - رفض العرض، وفضح المساومة أمام الأميرة،التى اتخذت من ذلك دليلا على نزاهته، وأوهمت نفسها بأنه يرغب فيها من أجل نفسها، فضربت عرض الحائط بكل الاعتراضات، وتزوجت منه، وقالت للصحف: إنها لاتزال تشعر بقوة الصبا ونشاط الشباب، وإن الباعث لها على الزواج هو رغبتها فى أن تجد إلى جانبها من يسليها فى وحدتها ويسهر عليها فى شيخوختها.

وبعد ستة شهور من الزواج، أبعد «زوبكوف» من «ألمانيا»، بسبب مشاجرة فى صالة رقص، فسافر إلى

«بروكسل» ومنها إلى «لندن» حيث لحقت به زوجته. ولم يستمر الزواج سوى عامين، استولى المغامر الروسى خلالهما على كل ثروة الأميرة، وبدد جانبا منها على موائد القمار، وبعثر الباقى على من يعشقهن من النساء الأكثر صبا، والأوفر جمالاً. وعندما نفدت نقودها، وبدأت تتعرض لسلسلة من المحاكمات والقضايا، حكم فى إحداها بإشهار إفلاسها، وبيع قصرها بالمزاد، لسداد ديونها، تخلى عنها، وأنهى زواجه بها، وتفرغ لمغامراته مع النساء.

أما الأميرة، فقد ماتت وحيدة وفقيرة ومهملة فى أحد مستشفيات «لندن» عام ١٩٣٠، وهى فى الخامسة والستين من عمرها.

أما المغامر الروسى، فإن جسمه لم يستطع أن يتحمل طويلاً حياته اللاهية، فمات بعد ذلك بست سنوات، وكان فى الخامسة والثلاثين.

ولابد أن انشغال الملكة «نازلى» بمرض الملك «فؤاد» هو الذى حال بينها وبين قراءة النذير الذى تحمله مأساة «الأميرة فيكتوريا»، كما حال بينها وبين متابعة أنباء كارثة أخرى، تسبب فيها «راسبوتين آخر» هو النادل - أو الجرسون - اليونانى «أنسطاسى خرالمبو»، مع أن تفاصيلها أعلنت فى يونيو (حزيران) ١٩٣٦، وبعد وفاة «الملك فؤاد» بعدة أسابيع، وخلال تلك الأيام التى كانت فيها سعيدة، وخالية البال، وكبيرة الأمل فى أن الدنيا قد أقبلت عليها أخيرًا، ومع أن الضحية هذه المرة، كانت أميرة عربية مسلمة، ليست فقط ابنة ملك، وشقيقة ملك، بل هى تنتمى - كذلك - للأسرة الهاشمية التى يعود نسبها إلى الرسول.

وبطلة المأساة هى «الأميرة عزة» كبرى أبناء «الملك فيصل الأول» ملك «العراق» (١٨٨٣/ ١٩٣٣)، وشقيقة ابنه «الملك غازى» (١٩١٢/ ١٩٣٩)، الذى خلف أباه على العرش، وحفيدة «الملك حسين»، ملك «الحجاز»، الذى كان أقوى المرشحين لتولى الخلافة بعد إلغائها فى تركيا عام ١٩٢٤.

ولدت الأميرة «عزة» عام ١٩٠٦، بـ «الآستانة» وكان السلطان التركى «عبد الحميد الثانى» قد حدد إقامة أبيها فى عاصمة الإمبراطورية العثمانية لكى يحول دون الصراع بين أفراد الأسرة الهاشمية على تولى إمارة «الحجاز»، إحدى ولايات السلطة العثمانية آنذاك. وكانت الأميرة «عزة» فى الثانية من عمرها حين عادت إلى مسقط رأس أسرتها فى «مكة المكرمة» بعد أن عين جدها «الشريف حسين» عام ١٩٠٨ أميرًا عليها فى أعقاب خلع «عبد الحميد» عن عرش السلطنة العثمانية. وبعد خمس سنوات عادت مرة أخرى إلى «الآستانة» بصحبة والدها «الأمير فيصل» الذى عين - عام ١٩١٣ - ممثلاً لوالده بمجلس النواب العثمانى، فأمضت بها عامين، وتنقلت بين «القاهرة» و«عمان» و«دمشق»، خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، وما تلاها، وهى السنوات التى شهدت ثورة جدّها «الشريف حسين» ضد الأتراك، وانضمامه إلى جيوش الحلفاء فى الحرب ضدهم، وإعلانه نفسه ملكًا مستقلاً على «الحجاز» وتتويج ابنه «عبد الله» أميرًا على «شرق الأردن»، وابنه «فيصل» ملكًا على «سوريا»، ثم على «العراق».

فى عام ١٩٢٤، وكانت الأميرة «عزة» فى الثامنة عشر من عمرها، رحلت من «الحجاز» - بصحبة أمها وشقيقتيها إلى «بغداد» لتستقر فى البلد



الملك حسين بن على
آخر من تولى الإمارة بمكة فى ظل الحكم العثمانى، وأول من سمى «ملك الحجاز». ينتهى نسبه إلى الحسن بن على. ولد عام ١٨٥٣ فى القسطنطينية ثم انتقل مع أبيه إلى مكة ونشا وتلقى العلم فيها. فى عام ١٩١٦ أعلن الثورة العربية الكبرى ضد الاحتلال العثمانى بعد تنسيق مع الحلفاء الذين وعدوه بإعلان استقلال الدول العربية الخاضعة للعثمانيين بعد الحرب. نكص الحلفاء عن وعودهم، وأعلن ملك نجد عبدالعزيز آل سعود الحرب على الملك حسين فتنازل عن العرش لابنه الملك على ورحل إلى قبرص عام ١٩٢٥. توفى عام ١٩٣١ ودفن فى المسجد الأقصى بالقدس



الملك فيصل يتوسط أبناءه، وإلى يساره ابنه الملك غازى، وخلفه بناته الثلاث، وبينهن (إلى أقصى يمين الصورة) ابنته الكبرى الأميرة «عزة خرالمبو»

الذى أصبح أبوها ملكا عليها. ولحق بهن بعد قليل ولى العهد «الأمير غازى» الذى كان يقيم مع عمه الأمير «عبد الله» بشرق الأردن. وأقام الجميع فى القصر الملكى على شاطئ نهر دجلة، حيث بدأ إعداد الأميرات ليكن أعضاء فى أسرة مالكة ألقت إليها الأقدار مقاليد الحكم فى العراق، ووضعهن الملك فى رعاية فريق من المدرسين الإنجليز، ولم يغادرن القصر إلا مرات قلائل زرن فيها أوروبا بصحبة أبيهن الذى كان - لأسباب صحية وسياسية - كثير السفر إليها.

وكان عام ١٩٣٣، عامًا تعيسًا فى حياة «الأميرة عزة»، إذ فقدت فيه أباها الملك «فيصل الأول» ثم أمها. وفى العا التالى فقدت شقيقتها الصغرى التى كانت تلازمها كظلها، ويبدو أنها كانت منذ نشأتها، فى حالة عصبية غير ملائمة، وهى حالة مرضية تشيع عادة فى النسل الذى ينجم عن زواج الأقارب، نتيجة لتركز الصفات الوراثية السلبية، وقد تكثف إحساسها بالوحدة، وأقلقها أنها تقدمت فى السن من دون أن تتزوج، لأن تقاليد الأسرة

الهاشمية كانت تقضى بألا تتزوج نساؤها بغير الهاشميين، فضلاً عن أنها لم تكن جميلة، إذ كانت تكاد تكون صورة طبق الأصل من أبيها.

وفى صيف عام ١٩٣٥، وصلت بصحبة شقيقتها «الأميرة راجحة» إلى جزيرة «رودس» لقضاء فصل الصيف، ونزلت فى فندق «دى روز». وكان «أنسطاسى خرالمبو»، أحد الخدم الذين خصصتهم إدارة الفندق لخدمة الأميرتين وحاشيتهما.

وككل «راسبوتين» كان «أنسطاسى» فتى وسيم الطلعة، أزرق العينين حاد النظرات يصغرها بعدة سنوات.

وطبقًا لما قالته بعد ذلك، فقد «كانت وحيدة فى بلد لا تلقى فيه إلا وجوهًا متجهمة وسحبًا قاتمة وليالى سوداء. «فآثرت الموت وقررت الإقدام على الانتحار»، ولكنه - أى «خرالمبو» - «تقدم ووعد أن يمنحنى السعادة التى حرمتها، والحنان الذى فقدته، والابتسامات التى ضلت طريقها إلى شفتى، وكان القلب الوحيد الذى تفتح لى فى الوقت الذى أغلقت فى وجهى كل القلوب، وكان هو الذى منعنى من الانتحار، وأبدى لى إخلاصًا غريبًا ووفاءً منقطع النظير، وخدمنى وأنا على فراش المرض، يسهر لسهرى ويتألم لألمى، ويتعذب لعذابى، دون أن يتناول منى قرشًا واحدًا، وأنا الذى طالما عرضت عليه النقود الوفيرة والهدايا الكثيرة».

وهكذا نشأت علاقة حب سريعة وعنيفة بين الأميرة الهاشمية والجرسون اليونانى، يدفع إليها اليأس والإحباط وقلة الخبرة من جانب، والطمع والرغبة فى الثراء من جانب آخر.

وبانتهاء شهور الصيف عادت الأميرة إلى بغداد.

وفى بداية الربيع التالى ترك «خرالمبو» عمله فى «فندق دى روز» ووصل إلى «بغداد» بعد أن احتالت الأميرة حتى دبرت له عملاً فى القصر لكى يكون قريبًا منها. لكنه لم يستمر فى عمله سوى أسابيع قليلة، إذ ما لبث الشك أن تلبس حاشيتها والمحيطين بها فى طبيعة علاقتهما حتى فكروا فى التخلص منه، وتنبهت الأميرة إلى الخطر المحدق به، فأوعزت إليه بالرحيل، لكنهما كانا اتفقا على الخطوة التالية، قبل أن يهرب «خرالمبو» من «بغداد» إلى «روما».

وفى مايو (آيار) ١٩٣٦ وصلت الأميرة «عزة» وشقيقتها «الأميرة راجحة»، ومعهما سكرتير خاص وبعض الوصيفات، إلى «أثينا» لقضاء الصيف، ونزلوا فى جناح خاص بفندق «الأكروبول»، وبعدها بأيام وصل «خرالمبو» قادمًا من «إيطاليا» لينهمك بمساعدة أحد المحامين، فى استخراج الأوراق التى يتطلبها تنفيذ الخطة التى اتفق عليها العاشقان.

واستيقظت «الأميرة راجحة» ذات صباح فلم تجد شقيقتها بغرفتها بالفندق، إذ كان قد سافرت بصحبة «خرالمبو»، إلى قرية «فيكسيا» القريبة. وفى كنيستها الصغيرة، ثم تنصير الأميرة «عزة» واتخذت اسم «أنستاسيا»، وبعد انتهاء طقوس التعميد أجريت مراسم الزواج، وفى المساء ظهر المستر والمسز «خرالمبو» فى «فندق أتلانتيك»، وأقاما فى جناح خاص به.

ولم تصدق «الأميرة راجحة» الخبر، إلا حين شاهدت فى الصحف اليونانية صور شقيقتها وهى تخرج من كنيسة «فيكسيا» بعد إتمام مراسم الزواج، وتقرأ تصريح «خرالمبو» بأنه والأميرة


البرنسيسة عزة خرالمبو


مستر ومسز خرالمبو بعد الزواج




ياسين الهاشمي باشا

يحبان بعضهما البعض، وأن هذا الحب قد صادف عقبات كثيرة، ولكنه انتصر عليها، وأن شملهما الذى اجتمع، لن يفرقه سوى الموت.

أما السكرتير الخاص فقد حاول الانتحار، ولكنه أسعف بالعلاج.

ولم تجد الشقيقة ما تفعل، سوى الاستعانة بالسفارة البريطانية فى «أثينا» التى لم تستطع أن تفعل شيئًا، ولكنها أوصت بها لدى السلطات اليونانية، التى أوفدت أحد كبار ضباط الشرطة، إلى الفندق الذى يقيم فيه العروسان، ليفحص أوراقهما، ولما تأكد له أنها سليمة من كل الوجوه، أعادها إليهما مع خالص تمنياته لهما بالسعادة.

وبناء على نصيحة محام يونانى كبير، هو الأستاذ «مافريكس»، تقدمت «الأميرة راجحة» ببلاغ إلى النائب العام اليونانى تتهم فيه شقيقتها وزوجها بسرقة عقد من اللؤلؤ وخواتم وأقراط وحلى من الماس، وأوراق نقدية، تصل قيمتها جميعًا إلى أكثر من سبعة آلاف جنيه.

وحقق النائب العام فى البلاغ، فاستدعى المشكو فى حقهما، وقالت «أنستاسيا» إن المجوهرات ملكها وأنها نصيبها من ميراثها فى والدتها، وانتهى التحقيق بأن الأمر مجرد خلاف حول تقسيم الميراث من اختصاص القضاء المدنى.

ولم تجد الأميرة «راجحة» ما تفعله فعادت إلى «بغداد» التى أذهلها الحادث، واتخذت الحكومة التى كانت قائمة آنذاك - برئاسة «ياسين الهاشمى باشا» - عدة إجراءات عنيفة، فأبعدت عن البلاط الملكى عددًا من الموظفين ممن كانوا معروفين بسوء السمعة والأخلاق. وطردت سائق سيارة الملك. ووضعت رقابة شديدة على الخزينة الملكية الخاصة، وأصدرت مرسومًا لصيانة العائلة المالكة مما يشين سمعتها ويعبث بمقدساتها. وثار وزير الخارجية «نورى السعيد» وصاح: ما هذه الرذالات؟ إلى متى نصبر على هذه المخازى؟ لماذا لا نحجر على الملك ونوقفه عند حده؟ واقترح تأليف مجلس وقاية ليراقب أعمال الملك.

وأثارت الإجراءات التى اتخذتها الوزارة، ريبة الملك «غازى الأول» فى أهداف «الهاشمى»، وصدَّق ما يشيعه رجال حاشيته بأنه يسعى لقلب نظام الحكم، ويطمع فى رئاسة الدولة، وهو ما دفع الملك لتحريض الفريق «بكر صدقى» - رئيس هيئة أركان الجيش - على القيام بأول انقلاب عسكرى فى التاريخ العربى المعاصر، لكى يطيح بالوزارة.

أما المستر والمسز «خرالمبو» فقد انتقلا إلى «جزيرة رودس» التى كانت تضم جالية كبيرة من المسلمين والأتراك، ولهم فيها مكانة خاصة وأعمال واسعة، وهو ما جعل الشرطة اليونانية تنصحهما بأن يبتعدا عن الأماكن المزدحمة التى يصعب فيها حمايتهما أو اكتشاف الذين يتعقبونهما، فغادراها إلى جزيرة صغيرة تقع فى «بحر إيجة»، هى «جزيرة سيمى»، حيث عمل الزوج فى استخراج الأسفنج والتجارة فيه.

ولم تكن الروايات التى راجت خلال العامين التاليين، بأن المستر «خرالمبو» قد قتل زوجته، أو بأن شخصًا من العراق قد قتلهما معًا، بعيدة على الحقيقة، على الرغم من عدم دقتها، فقد استفزت الصورة التى نشرتها الصحف التركية للأميرة «عزة» وهى تغادر كنيسة «فيكسيا» مع زوجها، أحد الضباط



الملك غازى الأول:
ملك العراق. ابن الملك فيصل الأول وحفيد الشريف حسين بن على ملك الحجاز. ولد عام ١٩١٢ فى مكة ونشأ بها وتلقى العلم فى قصر والده. سافر عام ١٩٢٦ إلى إنجلترا والتحق بكلية هارو، واستكمل دراسته بالمدرسة الحربية ببغداد وتخرج برتبة ملازم ثان فى الجيش العراقى. تولى الحكم عام ١٩٣٣ خلفا لوالده. زار سويسرا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا ومصر والشام. توفى وهو فى السابعة والعشرين فى حادث سيارة عام ١٩٣٩

السوريين، الذين كانوا على صلة بوالدها «الملك فيصل»، أيام كان ملكًا على «سوريا»، فزار المفوضية العراقية فى «أنقرة»، وقابل الوزير العراقى المفوض «ناجى شوكت»، وأبدى استعداده لغسل العار الذى لحق بالأمة المحمدية وقتل الأميرة وزوجها، إذا وعدت الحكومة العراقية بأن ترعى زوجته وأطفاله. ونقل الوزير المفوض العرض إلى «الشريف حسين بن ناصر» - ابن عم الأميرة - الذى كان يعمل معه فى المفوضية، ولكنه لم يتحمس له. فاكتفى «ناجى شوكت» بأن طلب من وزارة الخارجية التركية، أن تتدخل لدى الصحف، لكى تكف عن نشر أنباء الأميرة.

واقترح «جعفر العسكرى» - وزير الدفاع العراقى أيامها - على رئيس الوزراء اعتماد عشرة آلاف جنيه من المصاريف السرية لاستئجار قتلة محترفين، يقومون باغتيال «آل خرالمبو». ولكن «الهاشمى» رفض الاقتراح.

واختفت أنباء الأميرة «عزة» لمدة تقرب من ثلاث سنوات، إلى أن تمكن مندوب لمجلة «آخر ساعة» من الالتقاء بها فى «جزيرة سيمى» فى بداية عام ١٩٣٩، ففوجئ بما آل إليه حالها، فقد شحب وجهها، وهزل جسمها، وامتقع لونها، وغارت عيناها، وزحف البياض على شعرها حتى بدت أكبر من سنها بعشرين عاما، وهو ما أكد له صحة ما سمعه من صديقاتها بأن زوجها قد بدأ يسيء معاملتها، ويضيق عليها الخناق.

ولم تنكر الأميرة، أنها تعيش حياة بائسة وشقية ومعذبة. وقالت إنها لم تتلق رسالة واحدة من أهلها أو أصدقائها طوال تلك السنوات، واعترفت بأنها اتخذت قرار الزواج، وهى فى حالة عصبية غير طبيعية، وأنها أصبحت بعده أكثر تعاسة، فقد احتقرها الناس ونبذها أهلها. وكذبت ما قيل عن إنها غيرت اسمها أو دينها، ولم تتردد فى الإعلان عن ندمها، وقالت فى ختام الحديث: لقد هربت من قبر فوجدت نفسى فى قبر آخر، والموت الحقيقى هو الذى يعيدنى إلى الحياة.

لكن الموت الحقيقى لم يأت، أما الذى جاء فهو الحرب العالمية الثانية التى شغلت الجميع، فلم يهتم أحد بما جرى للأميرة «عزة». فقد فعل «خرالمبو»، نفس ما فعله «زوبكوف»، فهجر الأميرة، بعد أن استولى على ما تبقى معها من مجوهرات، وتركها تواجه ظروفًا صعبة خلال سنوات الحرب، إلى أن لجأت إلى عمها «الملك عبدالله» - ملك الأردن - فآواها فى بيت صغير.

وكان الكومبارس الثالث، الذى برز على مقدمة المسرح خلال خريف ذلك العام نفسه، امرأة؛ هى «واليس وورفيلد» التى شاء القدر، أن تظهر فى حياة الملك «إدوارد الثامن» - ملك إنجلترا وإمبراطور الهند والمملكة المتحدة وما وراء البحار، وحامى حمى القديسين بنعمة الله - ليخسر - بسببها - كل هذه الألقاب، ويضطر للتنازل عن العرش.

وكانت «واليس» فى الثالثة من عمرها، حين مات أبوها عام ١٩٠٠، فاضطرت أمها إلى تحويل منزل الأسرة الصغير فى مدينة «بالتيمور» - بغرب الولايات المتحدة الأمريكية - إلى


دوق ودوقة وندسور


الملك عبدالله بن الحسين



الملك فيصل الأول:
ملك العراق. ابن الحسين بن على ملك الحجاز. ولد عام ١٨٨٣ فى مكة ونشأ بها وحفظ القرآن. سافر مع والده إلى الآستانة سنة ١٨٨٦.. وعادا منها عام ١٩٠٨، ليتولى فيصل قيادة سرايا إخضاع القبائل. انتخب عام ١٩٠٩ نائبا عن لواء جدّة فى مجلس النواب العثمانى. اشترك فى الثورة العربية الكبرى وكان من كبار زعمائها. فى عام ١٩٢٠ اختاره المؤتمر السورى ملكا على سوريا، ولكن فرنسا رفضت. سافر إلى إيطاليا حتى دعته بريطانيا إلى زيارتها وتم الاتفاق على ترشيحه لعرش العراق الذى تولاه عام ١٩٢١. توفى عام ١٩٣٣ فى سويسرا ودفن فى بغداد

بنسيون حتى تستعين بعائده على إعالة نفسها وتربية ابنتها الوحيدة.

وفى سنة ١٩٠٩ أغلقت الأم البنسيون بعد أن تزوجت، وانتقلت «واليس» إلى حضانة عمها الثرى الذى أتاح لها أن تكمل دراستها الجامعية، وترك لها - عند وفاته - ثروة محدودة، مكنتها من البروز فى مجتمعات «بالتيمور». وما لبث اسمها أن تألق فى أثناء الحرب العالمية الأولى، حين تطوعت مع بعض صديقاتها لجمع التبرعات للترفيه عن الجنود الأمريكيين.

وكان هذا النشاط، هو السبب فى تعرفها إلى زوجها الأول، «ونفليد سبنسر»، وهو طيار عسكرى افتتح - بعد الحرب - مدرسة لتعليم الطيران. ومع أن السنوات الأولى من الزواج - الذى عقد عام ١٩١٦ - بشرت بحياة سعيدة ومستقرة، إلا أن الخلاف سرعان ما دب بين الزوجين، فقد كانت الزوجة شغوفة بالمآدب والحفلات، وميالة إلى الطرب والمرح، بينما كان الزوج يبالغ فى الاهتمام بعمله، الذى كان يضطره كثيرًا إلى السفر. وظلت المشكلات تتراكم بينهما إلى أن انفصلا فى عام ١٩٢٥، بعد تسع سنوات من الزواج.

وفى العام التالى لطلاقها رحلت «واليس» إلى «إنجلترا» لتقيم فيها، فتعرفت إلى ضابط فى الحرس الملكى البريطانى، هو «مستر سمبسون» الذى كان مثلها مطلقًا.. وكانت فى الحادى والثلاثين من عمرها، حين تزوجت منه فى عام ١٩٢٨.

وأثناء رحلة لهما إلى سويسرا، للتزحلق على الجليد، وبحكم وظيفة زوجها، تعرفت «مسز سمبسون» إلى ولى عهد بريطانيا، «البرنس أوف ويلز»، الذى كان يكبرها بثلاث سنوات،

وسرعان ما أصبح الأمير ضيفًا دائمًا على المآدب التى كانت «واليس» تقيمها فى بيتها لعدد محدود من أصدقاء الأسرة، ممن ينتمون إلى العائلات البريطانية الكبيرة، فكان ذلك بداية التوتر فى العلاقة بين الزوجين، اللذين تبادلا الاتهام بالخيانة الزوجية، وانتهى الأمر بانفصالهما، وانتقل كل منهما للإقامة فى مسكن مستقل.

وكانت «مسز سمبسون» متوسطة الحجم، رشيقة القامة، ذات عينين زرقاوين وشعر أسود مموج، تفرقه من الوسط، ليحيط بجبهة عريضة، ووجه مستطيل، تلوح عليه سيماء الرزانة، ولم تكن على وجه العموم، بارعة الجمال، ولكنها كانت على جانب كبير من الرشاقة والخفة والمرح، وتتميز بصوت عذب عميق، ذو بحة جميلة، وهى صفات كانت تضفى عليها جاذبية آسرة، سرعان ما اجتذبت إليها ولى العهد، فانغمس الاثنان فى علاقة عاطفية، ظلت لسنوات سرًا لا يعرفه إلا أصدقاء الأمير المقربون، ورجال حاشيته.

لكن هذا السر بدأ يتسرب تدريجيًا، منذ خلف «أمير ويلز» والده على العرش، عقب وفاته فى يناير (كانون الثانى) ١٩٣٦، باسم الملك «إدوارد الثامن».. وكان الملك نفسه هو الذى تعمد الإعلان عن علاقته بـ «مسز سمبسون» لكى يمهد لزواجه بها أمام الرأى العام البريطانى، فأمر بأن تدعى إلى الحفلات الخاصة التى يقيمها القصر الملكى، بالمخالفة للتقاليد الصارمة، التى لا تحبذ دعوة سيدة مطلقة إلى تلك الحفلات.

وفى صيف ١٩٣٦، اصطحبها الملك مع عدد محدود من أصدقائه فى رحلة بحرية قام بها فى يخته الخاص إلى موانئ البحر المتوسط. ومع أن الرحلة

نفسها، كانت مهمة من الناحية السياسية، وشهدت مبادرات قام بها الملك لتخفيف حدة التوتر فى العلاقات بين «بريطانيا» وكل من «روسيا» و«تركيا» وإيطاليا، إلا أن ظهور الملك علنا مع صديقته الأمريكية وطوافه شوارع العواصم الأوروبية؛ وهى تجلس إلى جواره فى سيارته المكشوفة، غطى على نتائج الرحلة السياسية واجتذب كاميرات الصحف واهتمام المراسلين.

وفى شهر يوليو (تموز) ١٩٣٦، أذيع فى جريدة البلاط، أن «مسز سمبسون» مدعوة إلى العشاء فى القصر، مع لفيف من اللوردات ونسائهم. وعرف أنها مدعوة وحدها، إذ كانت قد أقامت بالفعل دعوى قضائية تطلب فيها الطلاق من زوجها. وفى الشهر التالى نشر اسمها فى الصحف، مع تسع من الشخصيات الكبيرة دعيت إلى اليخت الملكى «ناهلن» وبعد أسابيع من ذلك قضت أياما فى قصر «بالمورال» برفقة الملك وعدد من أصدقائه الحميمين.

وأثار سلوك الملك اعتراض نساء الأسرة المالكة، ونساء الطبقات العليا، فقد أخذن عليه خروجه عن التقاليد التى لا تجيز دعوة سيدة مطلقة إلى الحفلات الملكية، ونظرن بعين القلق إلى تعمد الملك إعلان علاقته بها، خشية أن يكون ذلك مقدمة لزواجه منها، وهى مطلقة. فضلاً عن أنها غير إنجليزية.

وكان الغرام الملكى قد لفت نظر الصحف الأمريكية، التى وجدت فيه موضوعًا مثيرًا لقرائها، خاصة وأن البطلة أمريكية، فاتخذت من «مسز سمبسون» موضوعًا لعشرات القصص الصحفية، ولم تترك شيئًا يمكن روايته عنها دون أن تنشره، من



مسز سمبسون

طفولتها إلى زواجها، ومن طلاقها الأول، إلى القضية التى كانت قد أقامتها أمام إحدى محاكم «لندن»، تتهم فيها زوجها الثانى بالخيانة الزوجية وتطلب الطلاق منه، وتتحدث عن حالة الغيظ المكتوم التى تعيش فيها الأسرة المالكة بسبب غرق الملك لأذنيه فى حبها، وعن منزلها، الذى أصبح ملحقًا للقصر الملكى، فوضع تحت حراسة الشرطة ومنع المواطنون من الاقتراب منه، وعن هدايا الملك لصديقته التى تجاوزت قيمتها مليون دولار، وشملت كل شىء من القلادات الماسية إلى الملابس الداخلية.

لكن الصحف البريطانية لم تنشر شيئًا عن قصة الغرام الملكى، على الرغم من أنها كانت تعرف كل التفاصيل، حرصًا على هيبة القصر فى البداية، ثم استجابة لطلب شخصى، توجه به الملك، إلى اثنين من كبار الناشرين الإنجليز، كانا من أصدقائه المقربين، هما «اللورد بيفربروك» - صاحب «الديلى اكسبريس» و«السنداى اكسبرس» - وسير «آدموند هارمثورن»


أسقف كنتربرى


مستر بلدوين

- صاحب «الديلى ميل» و«الايفننج نيوز» - اللذين نجحا فى إقناع بقية الصحف البريطانية بمجاملة الملك، فاستجابوا إلى طلبه، ونشروا خبر الحكم الذى حصلت عليه «مسز سمبسون» بطلاقها، كخبر اجتماعى عادى، ومن دون إبراز أو إشارة إلى أسبابه، أو ربط بينه وبين شخص الملك. فلم يلفت الخبر نظر أحد من الشعب البريطانى، الذى كان حتى ذلك الحين، يجهل كل شىء عن قصة الغرام التى توشك أن تتحول إلى أزمة سياسية، والتى كان العالم كله يتحدث عنها.

وعلى عكس ما فعلت الصحف البريطانية، فقد أبرزت الصحف الأمريكية وقائع قضية الطلاق ونبأ الحكم على نطاق واسع، وتناولتها بالتعليق والتحليل مشيرة إلى أن حصول «مسز سمبسون» على حكم بطلاقها، سوف يزيل عقبة قوية أمام مشروع زواجها من ملك بريطانيا.

وكانت تلك هى بداية الأزمة:

ففى ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٦، طلب رئيس الوزراء وزعيم حزب المحافظين «ستانلى بلدوين» الالتقاء بالملك، حيث ناقشه حول ما تنشره الصحف الأمريكية. ولم ينف الملك أنه يفكر فى الزواج من «مسز سمبسون» فحذره «بلدوين» من ذلك قائلاً:

- إن مثل هذا الزواج سوف يضعنى ويضع جلالتكم فى موقف صعب.

ولم يكن «بلدوين» يتحدث من فراغ، ولكنه كان يعكس اتجاها متصاعدًا لدى الطبقات العليا فى المجتمع البريطانى من الماليين ورجال الأعمال - الذين يمثلون «حزب المحافظين» ويعتمد الحزب عليهم - للدخول فى معركة ضد الملك «إدوارد الثامن» تنتهى بعزله عن العرش، أو على الأقل تطويعه لإرادتهم، لما كان معروفًا عنه، وهو ولى للعهد، من ميل للإصلاح الاجتماعى، اعتبروه اتجاها نحو الاشتراكية التى يكرهونها. وكان «بلدوين» نفسه يرى أن ظهوره بمظهر المدافع عن التقاليد البريطانية العريقة، سوف يكسب «حزب المحافظين» - الذى يتزعمه - شعبية تؤهله للفوز بالأغلبية البرلمانية فى الانتخابات التالية، فينفرد بتشكيل الحكومة، ويتخلص من اضطراره للائتلاف مع «حزب العمال» الذى لم يكن يستريح إليه.

ومع أن «الكنيسة الإنجليكانية» - وهى الكنيسة الوطنية فى «بريطانيا» - كانت قد انشقت عن الكنيسة «الكاثوليكية» بسبب إصرار الملك «هنرى الثامن» على تطليق زوجته، ومعارضة بابا روما فى ذلك، وكانت قادرة دائمًا على أن تجد مخرجًا شرعيًا لكل أمير أو عظيم يرغب فى الطلاق أو الزواج من جديد، فإن «الدكتور لانج» - كبير أساقفة كنتربرى والرئيس الدينى للكنيسة البريطانية - لم يسع للبحث عن مخرج شرعى يجيز زواج «الملك إدوارد» من «مسز سمبسون»، بل وقدم دعمًا قويًا للمعارضين، حين انضم إليهم. وكان ينطلق كمعظم المعارضين، من أسباب شخصية وسياسية، أكثر منها أسباب دينية أو أخلاقية، إذ كان يبادل «الملك إدوارد» الكراهية، ويأخذ عليه أنه لا يميز «الكنيسة الإنجليكانية» عن غيرها من كنائس بريطانيا، مع أنها الكنيسة الوطنية، وقد صدق خبرًا نقل إليه بأن «إدوارد» لا يميل إلى إقامة حفلة دينية ضمن حفلات تتويجه، وأنه يخطط لدعوة رؤساء الكنائس الأخرى لحفل التتويج.

وما لبثت جبهة المعارضين أن استكملت قوتها الضاربة، حين انضم

إليها «جودفرى داوسون» - رئيس تحرير جريدة «التيمس»، إذ كان - فضلاً عن اتجاهاته الدينية والمحافظة - صديقًا لـ «بلدوين» كما كان رئيس الأساقفة أستاذا له بـ «جامعة أكسفورد» وعضوًا بمجلس إدارة «التيمس» أكبر صحف بريطانيا، وأكثرها تأثيرًا فى الرأى العام وتمثيلاً للتيارات المحافظة فى المجتمع البريطانى.

وكان «داوسون» قد تلقى رسالة من قارئ بريطانى يقيم بأمريكا، أرفق بها مقتطفات من التعليقات الرخيصة، والشائعات المبتذلة، التى تنشرها الصحف الأمريكية عن ملك بريطانيا، وقال القارئ فى رسالته: إن التاج البريطانى فقد احترامه فى العالم لأن الملك الذى يضعه على رأسه لم يحترمه، وأن استمرار «إدوارد الثامن» على العرش، سوف ينمى الشعور لدى البريطانيين بأن أوان إعلان الجمهورية قد حان.

واستجاب «داوسون» لاقتراح صديقه «بلدوين» بألا ينشر الرسالة وأن يقدمها إلى سكرتير الملك لكى يعرضها عليه، وأن يترك له الفرصة لكى يحاول إفشال الزواج من دون حاجة إلى إقحام الرأى العام فى المشكلة.

ولم تكد الصحف الأمريكية تنشر - بشكل بارز - نبأ عزم «الملك إدوارد الثامن» على الزواج من «مسز سمبسون» فى خريف عام ١٩٣٧، وبمجرد أن يصبح الحكم بطلاقها نهائيًا، حتى تحركت جبهة المعارضة بقوة، فأسرع «بلدوين» - فى ١٦ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٣٦، يطلب لقاء الملك، ليؤكد له مرة أخرى أن زواجه بالمرأة التى يحبها سوف يقابله الشعب بالامتعاض وأن زواجه ليس أمرًا شخصيًا، ولكن مسألة سياسية، لأن زوجة الملك ستكون ملكة وبالتالى فلابد من سماع كلمة الشعب. وفى نهاية المقابلة قال الملك: أنا مستعد لأن أذهب. واكتفى «بلدوين» بأن قال: يا صاحب الجلالة. إن هذا نبأ محزن، ليس لدى ما أعلق به عليه.

وأمام إصرار الملك على موقفه، قرر أقطاب المعارضة الثلاثة، إدخال الرأى العام، طرفًا فى الأزمة التى كانت لاتزال تدور عند القمة. وكان الدكتور «بلونت» - أسقف برافورد - هو أول من كسر جدار الصمت الذى يحيط بها. إذ انتهز فرصة عظة دينية تقليدية كان يلقيها فى إحدى الكنائس، لكى يلمح إلى أن هناك مشكلة بين الملكة والكنيسة وبينه وبين الحكومة، قائلاً:

- إن الملك لم يظهر حتى الآن، دليلاً إيجابيًا على رغبته فى الهداية الربانية».

وكانت تلك هى الإشارة، التى اندفعت بعدها الصحف البريطانية لتنشر ما كانت قد امتنعت عن نشره من أنباء الزواج وتعلق عليه. وكانت الصحف الإقليمية هى التى بدأت بالنشر، مما اضطر أصدقاء الملك من الناشرين إلى العدول عن وعدهم له بألاّ تخوض صحفهم فى الموضوع. وحاولوا فى البداية أن يدافعوا عنه، فوصفت «السنداى ريسباتش»، الذين يثيرون الحملة على الملك، بأنهم «عصابة من السياسيين القدامى الذين يخشون وجود ملك قوى يسانده الشعب، واقترحت «السنداى اكسبرس» تغيير الوزارة لإصدار تشريع يسمح للملك بالزواج من «مسز سمبسون» زواجًا عرفيًا. ومع أن الملك وجد مساندة من صحف مثل «الديلى ميرور» ومن زعماء مثل «تشرشل» ومن كتاب ومفكرين مثل «بيفر بروك»


جودفرى دوسون


مستر سمبسون



دوق ودوقة وندسور

و«هارمثون» و«برنارد شو» إلا أن الرأى العام البريطانى ما لبث أن انحاز إلى منطق المعارضين، وخاصة حين دخلت «التيمس» بثقلها ضد الملك على امتداد أسبوع كامل، عقب خطبة أسقف برافورد، انتهى - فى ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٦ - بتنازل الملك عن العرش.

ولم يكن موقف المعارضين للزواج، الذى تصاعد خلال الأسبوعين التاليين، يستند إلى أى أساس قانونى أو دستورى، إذ ليس فى إنجلترا قانون يحرم على الملك، أن يتزوج من أجنبية، أو من امرأة دونه فى المقام، أو من امرأة سبق لها أن تزوجت وترملت، أو طلقت، ولكن فيها مجرد تقليد - له حكم القانون - يحرم على السيدة المطلقة أن تدخل أحد القصور الملكية، أو تدعى إلى إحدى الحفلات التى تقام فى قصر من هذه القصور، أو تقيمها الحكومة - وقياسًا على ذلك رأى المعارضون أن

المطلقة التى لا يجوز لها دخول القصر زائرة، لا يجوز أن تدخله كزوجة، أو ملكة - وردًا على منطق الملك، الذى كان يقول بأن من حقه أن يختار زوجته كأى مواطن بريطانى، قالوا بأنه إذا كان من حق الملك أن يختار زوجته، فإن للشعب البريطانى الحق فى أن يختار ملكته، فإذا لم تكن أميرة، فلا أقل من أن تكون إنجليزية، لم تتداول المحاكم أسباب طلاقها مرتين متعاقبتين. ولايزال زوجاها السابقان على قيد الحياة.

وكانت تلك هى وجهة نظر «التيمس» التى كتب رئيس تحريرها «جودفرى داوسون» سلسلة من المقالات العنيفة، عارض فيها الزواج من منظور أخلاقى محافظ، لا يعنيه سوى الحفاظ على عظمة الإمبراطورية، صوَّرت الملك فى صورة الرجل العابث المستهتر الذى يسعى لزواج لا يتكافأ مع العرش، ومن امرأة لا تستحق أن تكون ملكة، والذى سيؤدى بقاؤه على العرش إلى تفكيك عرى الإمبراطورية. وبما أن النظام الملكى - فى رأى رئيس تحرير «التيمس» - هو أبقى من شخص الملك، والحفاظ على الإمبراطورية أهم من عواطفه، فعليه أن يختار بين العرش وبين المرأة.

ولم يقف اليمين المحافظ وحده ضد زواج الملك من «مسز سمبسون» بل وقف ضده كذلك، اليسار الليبرالى، فكتب المفكر البريطانى المعروف «هارولد لاسكى» مقالاً يقول فيه: «إن النظام الدستورى فى بريطانيا، يقوم على قاعدة مسئولية الوزارة عن أعمال الملك، ورفض الملك لنصيحة رئيس وزرائه، لابد وأن يستتبعه تنازله عن العرش، لأن بقاءه عليه، لا معنى له إلا أنه ينوى أن يكون دكتاتورًا».

لكن المعارضين فى الزواج، لم يكتفوا بأسبابهم المعلنة، خشية أن يكسب الملك - الذى كان الشعب البريطانى يحبه وهو أمير، حبًا أقرب للعبادة - الرأى العام فى صفه، فنشطوا لترويج الأكاذيب عن المرأة التى اختارها زوجة له. وبدأت الأحاديث تتناقل عن وجود ملف ضخم، يضم وقائع فاضحة عن حياة المرأة اللعوب التى تريد أن تصبح ملكة لـ «بريطانيا». وقيل إن أمها كانت تدير البنسيون الذى تملكه فى «بالتيمور» كمنزل للدعارة، وأن طلاقها مرتين يعود لسلوكها الجنسى الشائن، وإن حظها المتواضع من الجمال يكشف عن أن تسلطها على الرجال، بما فى ذلك الملك، يعود إلى شرهها الجنسى، وأنها تقود الملك إلى المستنقع، حتى إنه أصبح يظهر فى المناسبات العامة، وهو مخمور، ويهمل واجباته كملك، لكى يظل إلى جوارها، فضلاً عن أنه دفع مبلغًا طائلاً لزوجها الثانى لكى يطلقها. وركزت حملات الهمس على إثارة النعرات القومية لدى الإنجليز، فأشارت إلى أن زواج الملك من امرأة أجنبية، سوف ينتهى بسيطرة أجنبية على العرش، ويؤدى إلى احتلال الأجانب لمراكز حساسة فى إدارة البلاد، وبالغت فى الأضرار التى سوف تحيق بالاقتصاد البريطانى نتيجة لزواج الملك من هذه المرأة المتهتكة، واستدلوا على ذلك بهبوط الأسعار فى بورصة «لندن» بمجرد خروج الأزمة إلى العلن.

أما وقد كسب المعارضون الرأى العام البريطانى إلى صفوفهم، فقد اقترح أصدقاء الملك عليه، أن يحنى رأسه للعاصفة، وأن يعدل عن مشروع الزواج، ويحتفظ بـ «مسز سمبسون» كعشيقة له، فرفض قائلاً: إنه لا يريد أن



مسز «مارى كيرك رافرى» - صديقة «مسزسمبسون» منذ حداثتها، وكانت واسطة التعارف بينها وبين زوجها. ثم أقامت علاقة مع مستر سمبسون، بالتوازى مع العلاقة التى قامت بين صديقتها وبين دوق وندسور. بعد زواج مسز سمبسون من الدوق، طلبت الطلاق من زوجها، وتزوجت من زوج صديقتها السابقة



١٩٣٧: دوقة وندسور بعد سنة من زواجها من دوق وندسور

يلصق بها عارًا، أو يهينها بالامتناع عن إعطائها اسمه. كما رفض كذلك اقتراحهم عليه، أن يقوم بمناورة، يؤجل بها الأزمة إلى أن تتم مراسم تتويجه رسميًا، ويتلقى تثبيته من رئيس الأساقفة، ويتولى سلطاته، فيتزوج بمن يحب، وهو في موقع أقوى، قائلاً «إنه لا يريد أن يخدع شعبه أو أن يكذب عليه».

ومع أنه وافق - في إحدى مراحل الأزمة - على اقتراح ثالث، بأن يتزوج من «مسز سمبسون» زواجًا عرفيًا، وبالتالي لا تحمل لقب ملكة، فقد اعترض «بلدوين» على الاقتراح، قائلاً: إنه غير دستوري، لأنه يعطي الملك الحق في التصرف بكيفية تختلف عن تصرف رعاياه، وأن الحكومة لو تقدمت بمشروع قانون يجيز للملك ذلك، فسوف يرفضه البرلمان، وهو ما أشارت إليه بالفعل، المناقشة التي جرت في «مجلس العموم» حول الأزمة، والتي كشفت عن أن المعارضين، قد كسبوا الرأي العام البريطاني إلى صفهم.

وهكذا لم يعد أمام الملك سوى الاختيار بين التنازل عن «مسز سمبسون» أو التنازل عن العرش، فاختار الثانية، ووقع وثيقة التنازل بالفعل يوم ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٦، لشقيقه الملك «جورج السادس» ليحمل منذ ذلك الحين لقب «دوق وندسور».

وفي اليوم التالي وجه «دوق وندسور» خطابًا عبر الإذاعة للشعب البريطاني، دعاه فيه لتأييد شقيقه، وقال إنه أصبح في حالة لا يمكنه معها أن يواصل القيام بواجبه كما يريد بدون مساعدة المرأة التي يحبها، وأنه اتخذ قراره وحده، وأن هذه المرأة فعلت كل شيء لكي تثنيه عن عزمه.

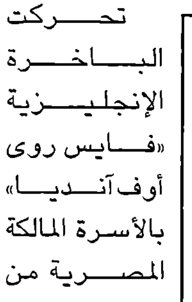
وبعد خمسة أشهر - وفي ٣ يونيو (حزيران) ١٩٣٦ - تزوج «دوق وندسور» من «مسز سمبسون» في «ڤيينا»، التي كان قد رحل إليها، وفي اليوم نفسه استصدر «بلدوين» قانونًا، يقصر الحق في حمل لقب «دوق وندسور» على «إدوارد» دون زوجته أو أولاده منها.

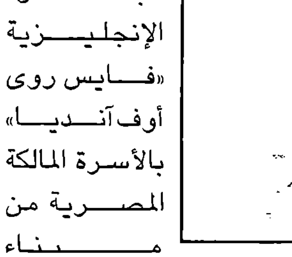
وكما عجزت الملكة «نازلي»، عن قراءة دلالة الفصل الختامي لمأساة الأميرة «فيكتوريا» فقد عجز الملك «فاروق» عن فهم دلالة الأزمة التي انتهت بتنازل الملك «إدوارد الثامن» عن العرش، فمع أنه كان حريصًا - كما ذكرت مجلة «آخر ساعة» التي كان مقربة من القصر آنذاك - على قراءة معظم ما نشرته صحف العالم من تفاصيلها، إلا أن الرأي الذي توصل إليه، اتسم بالغموض وبالتضارب، إذ كان من رأيه؛ أن على الملك أن يعدل عن الزواج إذا كان هناك قانون يحرم عليه ذلك، فالقوانين تصدر باسم الملك، فإذا لم يحترمها، فإن أحدًا لن يحترمها، أما إذا لم يكن هناك قانون، فإن المسألة تصبح مسألة تقدير ومراعاة للظروف ولرغبات الشعب، وفي كل الأحوال، فإن من واجب الملك أن يصغي لصوت الشعب أيًا كان.

لكنه من جانب آخر، عبر عن إعجابه بالملك «إدوارد»، وقال: إنه عرف بالرجولة الكاملة التي تطبع جميع تصرفاته بطابع خاص، قد يرى البعض فيها ما لا يتفق مع تقاليد الملك، وأنه لم يفعل ما فعله، إلا لاقتناعه بأنه إنما يؤدي واجبه، لأن أداء الواجب كان دائمًا نصب عينيه كما يدل على ذلك تاريخه الحافل.

والغالب أن ما يحمله الرأي المنسوب لـ «فاروق» من غموض، وتناقض،

يعود إلى أن «أحمد حسنين» كان مصدر الخبر الذى نشرته «آخر ساعة» وأنه جمع بين رأيه، ورأى الملك، الذى شاء سوء الحظ، أن ينشر فى نفس الأسبوع الذى حسم فيه الصراع بتنازل الملك «إدوارد» عن العرش، فعادت المجلة لتكذب التصريح فى العدد التالى منها.





تحركت الباخرة الإنجليزية «فايس روى أوف آنديا» بالأسرة المالكة المصرية من ميناء «بورسعيد» فى الدقائق الأولى من يوم الأحد ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٣٧، واستغرقت رحلتها إلى «مارسيليا» أربعة أيام، قضاها الملك الصبى يطوف بأنحاء الباخرة، متنقلاً وحده بين غرفة القبطان وممرات ومرافق الدرجتين الثانية والثالثة، وهو يرتدى الزى البحرى، أو بصحبة عدد من أفراد الحاشية، يشهدون الحفلات الموسيقية والمباريات الرياضية التى كانت تجرى على سطحها وقد يلعب عدة جولات من تنس الطاولة مع أحد مرافقيه أو أحد ركاب الباخرة، وكان معظمهم من الإنجليز العائدين إلى بلادهم من «الهند» أو «أستراليا».

أما وجبات الطعام، فكان يتناولها فى جناحه الخاص مع أمه وشقيقاته، أو فى صالة الطعام الكبرى بالباخرة، حيث كان يدعو إلى المائدة الملكية خاله «حسين صبرى باشا» ورائده «أحمد محمد حسنين باشا» وياوره الخاص القائمقام ـ العقيد ـ «عمر فتحى بك».

ولأن الفريق الملكى المصرى، كان يتكون من ٣٠ شخصا وسبعة أطنان من الأمتعة تحملها ٢٥٠ حقيبة، ويجمع بين الملوك والخدم، وبين الأميرات والوصيفات وبين الباشوات والأسطوات، فقد كان طبيعيا أن ينقسم منذ اللحظة الأولى إلى «مجموعات» أو «شلل» صغيرة، تتقارب طبقا للعمر أو للمراتب الاجتماعية، أو المزاج المشترك، لكنها كانت مجموعات متحركة من دون تجاهل للفوارق الاجتماعية، تكثر بينها التنقلات والتداخلات، حسب الظروف والأحوال، خلال الشهور الخمسة التى استغرقتها الرحلة.

فالملك الصبى، يصحب فى جولاته رائده، أو ياوره، أو خاله، وفى أحيان قليلة يصحب سكرتيره الخاص د. حسن حسنى أو الأستاذ «أحمد يوسف» ـ الذى كان يدرس اللغة العربية له ولشقيقاته ـ وبدرجة أقل، قد يصحب مدرسه الإنجليزى «المستر فورد» الذى توهم أنه يستطيع خلال الرحلة، أن يقوم بمهمته التى حيل بينه وبين القيام بها فى مصر، فاقترح عليه أن يمضى فى «لندن» عدة شهور، يلتحق خلالها بـ «جامعة أكسفورد» كطالب مستمع لفصل دراسى واحد، أو يصحبه فى جولة واسعة يطوفان بها أنحاء أوروبا، ليتعرف على أوضاعها السياسية والاجتماعية، لكن الفتى الذى لم يكن يرى ضرورة لأن يتعلم شيئا، تهرب منه وقال: «سأفكر فى الأمر».

ولم يعرف «فورد» إلا فيما بعد، أن «فاروق» كان يفكر فى طريقة يتخلص بها منه، من دون أن يثير غضب «السير مايلز لامبسون»، وفضلا عن أنه كان يفضل مصاحبة الخدم، لأنهم لم يكونوا يضايقونه، فقد كان يعتقد أن



زينب هانم ذو الفقار وإلى جوارها ابنتها صافى ناز ذو الفقار (الملكة فريدة) فى طفولتها

«فورد» ليس أكثر من جاسوس بريطاني.

وكانت الملكة «نازلي» تتجول بصحبة «شهيرة هاشم الدرملي» - زوجة أخيها «حسين صبري» - ووصيفتها «زينب هانم ذو الفقار» التي صحبت الرحلة باعتبارها مرافقة لصاحبة الجلالة، وكانت صديقة لها منذ الطفولة، وزميلة لها في الدراسة، إذ كان قصر «محمد سعيد باشا» - والد «زينب هانم» - يجاور قصر والدها «عبدالرحيم صبري باشا».

وبسبب العلاقات التاريخية بين الأسرتين، التي توارثها الأبناء، فقد أصرت الأميرتان «فوزية» - وكانت في الخامسة عشر - وشقيقتها الأميرة «فائزة» - وكانت تصغرها بعامين - على أن تصطحبا «زينب هانم» ابنتها «صافي ناز ذو الفقار» التي ولدت قبل «فوزية» بعدة شهور، وبذلك تكونت مجموعة الآنسات، التي ضمت فضلا عن ثلاثتهن الأميرتين الطفلتين «فائقة» - وكانت في العاشرة - و«فتحية» - وكانت في السادسة - وكانتا بمثابة ذيل ملحق بتجمع الآنسات، ينضم إليه أحيانا. وينفصل عنه أحيانا ليكون مجموعة مستقلة.

وكانت هناك تجمعات أخرى من أفراد الحاشية، التي كانت تضم - كذلك - «المسز برودنيت»، مربية الأميرات التي حلت محل «المسز نايلور» بعد فصلها، وإحدى مساعداتها، والدكتور «عباس الكفراوي» طبيب الملك الخاص، و«علي رشيد» الأمين الثالث، واثنين من ضباط البوليس، انتدبا ليكونا في حراسة الملك. هذا فضلا عن الخدم.

ولم يكن نادرا أن تتداخل المجموعات، كما لم يكن نادرا أن تنقسم إلى ثنائيات، كان من بينها «الملكة نازلي» و«أحمد حسنين» اللذان كانا يختفيان أحيانا ليقوما بجولة في مكان ما من الباخرة، وبعيدا عن أعين الجميع.

ومع أن الجو لم يكن في أفضل

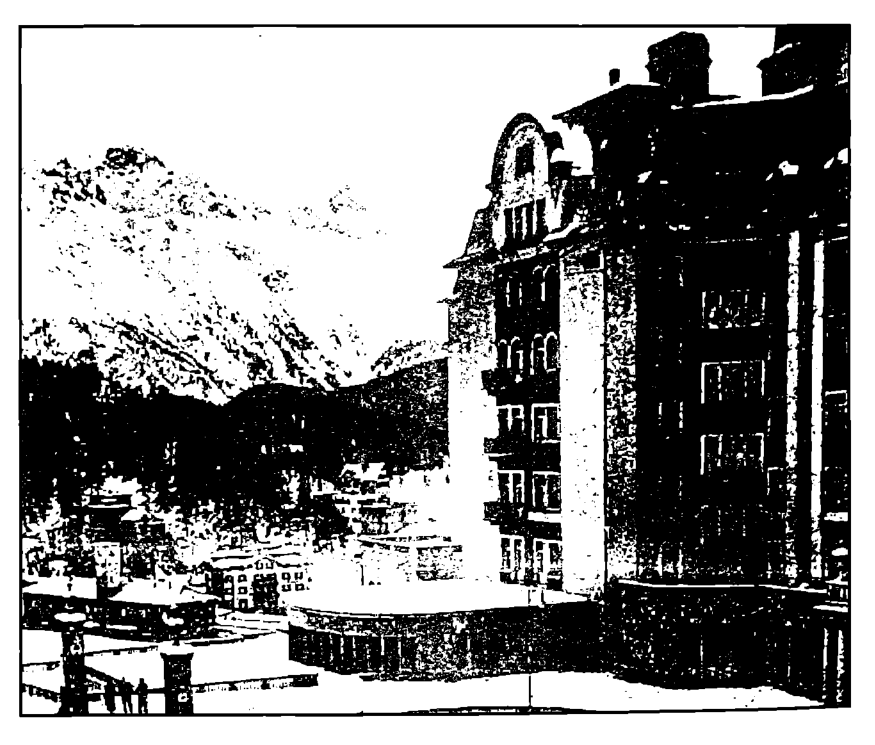
ربيع ١٩٣٧: أثناء وجود الأسرة المالكة في سان مورتيز الأستاذ أحمد يوسف مدرس اللغة العربية، يعلم الأميرتين فوزية وفائزة والآنسة صافي ناز ذو الفقار.



أحـواله، إلاّ أن الرحلة مـضت بهـدوء، لولا حادث كـاد يصبح عالميا - على حد تعبير «المستر فورد» - ففى الليلة الثانية، أقـيم حفل تنكرى راقص فى صـالون الدرجة الثانية، شـهده ربان الباخرة، وضـابطان من ضـبـاطهـا، وشـهـد «فـاروق» جـانبـا منه، ثم انسـحب إلى غـرفـتـه، وظلت الملك «نازلى» تتـابع الحفل، إلى أن فوجئت بتاجر معادن إنجليزى يجذبها من يدها نحو الحلبة. وبسـبب المباغتة وحـالة السُكْر البيّن التى كانت واضحة على الرجل، تشبثت الملكة بمقعدها، وحاول «حسنين» - الذى كان بصحبتها - أن يلفت نظر الرجل إلى أن السيدة التى يخاطبها هى صاحبة الجلالة ملكة مصـر، إلاّ أنه لم يكترث لذلك، وقـال وهو يواصل جـذبهـا من يدها: وما الفرق؟ واسـتغـاث «حسنين» بقبطان الباخرة الذى أمر بحمل الرجل عنوة إلى مقصورته.

وتخـتلف رواية «التـابعى» للواقـعـة عن رواية «فورد» فـهو يقـول: إن «الملكة نازلى» لم تكن مـوجـودة فى الحـفل، ويرجح أنهـا كـانت بصحـبة «حسنين» فى مكان ما من الباخرة، وأن المرأة التى تطفل عليها الرجل - وهو يظن أنها ملكة مصـر - كانت «زينب هانم ذو الفقـار»، التى اضطرت لمراقـصتـه. وهى رواية تتناقض مع القـسم الثـانى منهـا، إذ يضـيف «التـابعى» أن «فـاروق» قـد ثار ثورة عـارمـة عندمـا عـرف بما حـدث. وهى ثورة لم تكن لتحدث - بهذه الدرجة من الحـدة - لو كـان الخطأ قـد وقـع فى حق الوصـيـفـة لا الملكة. والغـالب أن الرجل قد أكره «زينب هانم» بإلحاحه، على مـراقـصـتـه، لكن ذلك لم يحل بينه وبين جذب الملكة «نازلى» لكى تراقصه هى الأخرى.

وسـواء كـان الرجل قـد تطفل على الوصيفة، أم على الملكة، فقد طار الخبر، من خـلال لاسلكى البـاخـرة، إلى الصـحـف الأوروبيـة التى خلطت بين القصتين، فتحدثت عن الرجل السكران الذى أكره ملكة مصـر على مراقصته،



واجهه فندق سوفريتا الذى نزلت به الأسرة المالكة فى سان مورتيز وخلال إقامتها به اختار «حسنين» أن ينزل فى جناح يتوسط جناحى الملكة الوالدة والملك الابن



أنتوني إيدن:
سياسي بريطاني. ولد عام ١٨٩٧. انتخب عام ٢٣ عضوا بمجلس العموم عن حزب المحافظين. تولى وزارة الخارجية البريطانية في السنوات بين ١٩٣٥ و١٩٣٨ وبين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٥ وبين عامي ١٩٥١ و١٩٥٥، وتولى رئاسة الوزارة في تلك السنة. ارتبط اسمه بالمسألة المصرية وبسياسة حزبه تجاه المفاوضات بين مصر وبريطانيا. في عهد رئاسته للوزارة لعب دورًا في التخطيط للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بسبب تأميم قناة السويس. أدى فشل العدوان إلى استقالته واعتزاله السياسة عام ١٩٥٧.

وأضافت إلى القصة ما تناقله ركاب الباخرة من شائعات وأقاويل، حول خلفيات الواقعة..

وظهر يوم الثلاثاء٣ مارس (آذار) ١٩٣٧، رست الباخرة على أحد أرصفة ميناء «مارسيليا» ليصعد إلى ظهرها «محمود فخري باشا» ـ وزير مصر المفوض في «فرنسا» و«سويسرا» ـ وزوجته الأميرة «فوقية» ـ أخت الملك من أبيه ـ ومحافظ المدينة لتحية الأسرة المالكة وتهنئتها بسلامة الوصول.

ووسط هتافات أكثر من مائة مصري ممن يدرسون في «فرنسا» غادر الفريق الملكي ميناء «مارسيليا» ليستقل قطارا خاصا ألحق به صالون ومركبتان، عبر الحدود الفرنسية إلى «سويسرا»، ليتوقف في مدينة «سان مورتيز» الجبلية التي كان مقررا أن تكون أولى محطة في الرحلة.

وبعد خمسة أسابيع في سويسرا، منها ثلاثة في «سان مورتيز» وأسبوعان بين «جنيف» و«زيورخ» و«برن» انتقلت الأسرة المالكة ـ في ١٨ إبريل (نيسان) ١٩٣٧ ـ إلى «بريطانيا» حيث أمضت بها ثلاثة أسابيع وأقام الملك خلالها مع أفراد الحاشية من الذكور في قصر «كنري هاوس» بضواحي «لندن». ولأن القصر ـ الذي كان الملك يقيم به أثناء فترة دراسته القصيرة ـ لم يكن يتسع للجميع، فقد استأجرت المفوضية المصرية، قصرا آخر لا يبعد عنه بأكثر من كيلومترين هو قصر «بالارد كومب» لتقيم به الملكة والأميرات وسيدات الحاشية.

وفي تلك الأيام كانت «بريطانيا» تستعد لحفلات تتويج الملك «جورج السادس» (١٨٩٥/ ١٩٥٢) الذي تولى العرش خلفا لشقيقه الملك «إدوارد الثامن» بعد أن تنازل عن العرش، لإصراره على الزواج من عشيقته «مسز سمبسون» على الرغم من معارضة الحكومة. وكان «فاروق» يرغب بقوة في أن تكون هذه المناسبة، هي أول ظهور له على المسرح الدولي ضمن حشد من ملوك العالم المدعوين للمشاركة فيها، وكان ذلك أحد أسباب توقيت موعد الرحلة الملكية بحيث يتاح له أن يكون في «لندن» أثناء حفلات التتويج التي كان مقررا أن تجري في الأسبوع الثاني من مايو (آيار) ١٩٣٧.

ومع أن الحكومة البريطانية كانت قد اعتذرت عن دعوته رسميا للمشاركة في احتفالات التتويج قبل أن يتولى سلطاته الدستورية، ويتحول من «ملك تحت الوصاية» إلى ملك يجلس ـ بالفعل ـ على العرش، فقد سافر إلى «لندن» قبل موعد التتويج، آملا في أن يكون وجوده عامل إحراج يدفعها للعدول عن موقفها..

وبمجرد وصوله إلى العاصمة البريطانية توجه إلى «قصر باكنجهام»، وترك بطاقته للملك «جورج السادس» إلا أن الحفاوة الرسمية به، بدت أقل حرارة مما كان يتوقع. وقد يكون من بين أسباب ذلك، أنه ما كاد يعود إلى مصر بعد وفاة والده، حتى عبّر عن مشاعر غير ودية تجاه ما وصفه بالسيطرة البريطانية على القصر الملكي، فهدد بإقصاء المربيات الإنجليزيات؛ معلنا أنه سوف يقوم بكل ما يحول دون تنشئة شقيقاته نشأة إنجليزية. وفي حوار دار بينه وبين مربيته الإنجليزية «المسز نايلور» قبل فصلها، سخر من أفراد العائلة البريطانية، الذين كان قد التقى بهم أثناء دراسته القصيرة بإنجلترا، فوصف «الملك إدوارد الثامن» بأنه لا

يعرف شيئا يمكن قوله، ووصف ولى عهده، الملك «جورج السادس»، بأنه لا يساوى شيئا، وهى آراء انتقلت إلى السفارة البريطانية، ومنها إلى وزارة الخارجية البريطانية.

ولما اقتصرت الحفاوة الرسمية بملك مصر الشاب، على مأدبة غداء أقامها «أنتونى إيدن» وزير الخارجية البريطانية، أدرك أن الموقف لن يتغير، وأن عليه، إذا أراد أن يشاهد حفلات التتويج، أن يبحث لنفسه عن مكان ضمن عوام الإنجليز، فأسرع بمغادرة «لندن» قبل أيام من الموعد المحدد لبدئها.

وبعد عشرة أيام قضتها العائلة المالكة المصرية فى «باريس»، وانتهت خلالها حفلات التتويج البريطانية، عاد الفريق المصرى إلى «لندن»، ليمضى بها أربعة أسابيع أخرى، استدرك خلالها «الملك جورج السادس» وزوجته «الملكة اليزابيث» الخطأ، فاستقبل الاثنان الملك «فاروق» ووالدته ليتناولا الغداء على مائدتهما بـ«قصر باكنجهام» فى مأدبتين منفصلتين. كما حظى الاثنان ومعهما الأميرات بلقاء الملكة «مارى» والدة «الملك جورج» التى كانت قد زارت مصر أكثر من مرة فى عهد «الملك فؤاد»، وتعرفت بالملكة «نازلى».

وفى ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٣٧، عادت الأسرة المالكة إلى «باريس» مرة أخرى، لتمضى بها عشرة أيام، غادرتها بعدها إلى «فيشى» - إحدى أشهر مدن العيون الكبريتية فى العالم لكى تمضى بها ثلاثة أسابيع، أتيح للملكة «نازلى» خلالها أن تعالج كليتها المريضة.

وفى ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٣٧ استقل الفريق الملكى المصرى، الباخرة المصرية «النيل» من ميناء «مارسيليا»، لتلقى مراسيها فى ميناء الإسكندرية صباح يوم ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٣٧ وقبل أربعة أيام فقط من الموعد المحدد لتسلم الملك «فاروق» سلطاته الدستورية.

كان الهدف من الرحلة الملكية - كما حرصت الصحف المصرية على أن تؤكده - هو أن «يستزيد جلالة الملك من الثقافة، وينمى معلوماته، ويصقل مواهبه قبل أن يباشر سلطاته الدستورية». لكن الجانب الترفيهى من الرحلة - التى استغرقت خمسة شهور سرعان ما غلب على أى هدف آخر لها ليس فقط لأنها كانت تضم أطرافا لم يكن يعنيها فى شيء أن تتزود بالثقافة، بل - كذلك - لأن الملك الشاب لم يكن يريد أن يتعلم شيئا بشكل منظم، لذلك لم يتحمس لكل المشروعات الثقافية التى عرضها عليه «المستر فورد» بل وما كادت الرحلة تصل إلى «باريس»، بعد شهرين من بدايتها، حتى فوجئ الأكاديمى الشاب بالاستغناء عن خدماته نهائيا.

وهكذا اقتصر ما تزود به الملك الشاب من الثقافة على زيارات سياحية سريعة لمشاهد ومؤسسات ثقافية وسياسية واقتصادية وقضائية. ففى



الأميرتان فوزية وفائزة على غلاف إحدى المجلات الألمانية



يوليو ١٩٣٧: الملك فاروق وشقيقاته فائزة وفوزية وفتحية وفائقة أثناء الرحلة الأوروبية

«سويسرا» زار متحفا للفنون وآخر للتاريخ الطبيعي وتفقد القصور التاريخية، على جانبي «بحيرة لوزان» وزار مقر «عصبة الأمم» بـ«جنيف»، كما زار عددا من المصانع من بينها مصانع للساعات وللشيكولاته وللأدوات الكهربائية وللأدوات الصحية. وفي«إنجلترا» زار «دار صك النقود» بـ«ومبلي»، ومصنعا للأسلحة، و«كلية إيتون» و«جامعة برمنجهام»، كما زار «مجلس العموم البريطاني» وشهد إحدى جلساته، وزار «محكمة أولد بايلي» أقدم المحاكم البريطانية، و«سكوتلنديارد» - مقر البوليس البريطاني - وفي «فرنسا» زار القسم المصري بـ«متحف اللوفر».

وفضلا عن أن تلك الزيارات، التي يمكن اعتبارها - تجاوزا - ذات طابع ثقافي وتعليمي، كانت، من حيث الوقت الذي شغلته من برامج الرحلة، ومن حيث الزمن الذي استغرقته كل منها، قصيرة، بما لا يتيح فرصة لتعلم شيء له قيمة. فقد اتسمت - من حيث التنظيم - بالفوضى، مما دل على أنه لم يكن متحمسا للقيام بها، وبسبب ذلك كان الكثير منها يؤجل أو يلغى، ويختصر. وكان عاديا أن يصل «فاروق» إلى مكان الزيارة متأخرا ما لا يقل عن نصف ساعة. وفي المرة الوحيدة التي وصل فيها في الموعد المحدد لزيارة «جامعة كمبردج» تأخرت الحاشية، ولما لم تكن لديه فكرة عن برنامج الزيارة، أو شخصيات المستقبلين أو بروتوكول التعامل معهم، فقد اضطر للقيام بجولة بالمدينة، ليشتري عددا من الكلاب، إلى أن وصلت الملكة «نازلي» و«أحمد حسنين» و«فورد» لتبدأ الزيارة متأخرة ساعتين عن موعدها.

وتركز اهتمام «فاروق» الثقافي الرئيسي على السعي لامتلاك التحف، لاستكمال ما ورثه عن أبيه من مجموعات لطوابع البريد والساعات والنقود، حتى أصبح عاديا أن يحتشد كثيرون من تجار الآثار والتحف في بهو كل فندق يقيم به، فيحيطون به فور ظهوره، ويعرضون عليه ما لديهم. ومع أن الكثير منه كان بلا قيمة، فقد كان «فاروق» - كما ذكر «فورد» - يشتريه



الملكة فريدة في الثانية من عمرها





١٩٣٧: الآنسة «صافى ناز ذو الفقار» فى مدينة فيشى الفرنسية بعد أن أصبح مفهوما للفريق الملكى أنها ستكون ملكة مصر المقبلة

بلا تمييز وبالوزن. ويمضى وقتا طويلا يتفحصه، ويقوم بترتيبه ويستخدم السوائل الكيماوية فى تلميعه.

وبتحول الرحلة من ثقافية تعليمية إلى سياحية ترفيهية، آن لأرملة «الملك فؤاد» التى عاشت تحت الحصار، سبعة عشر عاما، ولأبنائه الذين تربوا فى محميات ملكية، أن يستمتعوا بالحرية التى لم يذوقوا طعمها من قبل.

فالملك الشاب، يستيقظ فى وقت متأخر، وبعد منتصف النهار، ثم يذهب للتسوق وشراء الميداليات ومشاهدة المباريات الرياضية، ويقضى معظم الوقت فى غشيان المقاهى والملاهى ودور السينما، وفى محاولات صَبِيّه ومراهقة للتعرف إلى الفتيات، ويتأخر عن مواعيد الوجبات. وبعد العشاء، يظهر الملك فى البار، يعب أكوابا من عصير البرتقال، ويصنع كرات صغيرة من الورق يقذف بها الفتيات اللواتى يرغب فى مراقصتهن.

وطبقا لما ذكره «فورد» فقد كان ذوقه غير موفق بالمرة فى اختيار أهدافه الغزلية، إلى أن تعرف إلى شقيقتين من نبيلات السويد، كان يخرج معهما للنزهة على ظهور الجياد. وبعد أن سافرتا، اهتم بفتاة يهودية مجرية، لكى يغيظ بعض النازيين الألمان، لكنه سرعان ما ضاق بها، لإلحاحها فى مطاردته.

ويقول «التابعى» إنه كان يرتبك إذا ابتسمت له فتاة، أو وقفت تتحدث إليه، ويحمر وجهه.

وما لبث اهتمامه الرئيسى، أن تركز على الآنسة «صافى ناز ذو الفقار» ابنة «زينب هانم» مرافقة والدته. وبعد أسابيع قليلة من بدء الرحلة؛ بدا وكأن الفتاة الجميلة ذات الابتسامة الدائمة والآسرة التى لم تكن قد جاوزت السادسة عشرة، قد غزت قلب الملك الشاب، الذى لا يكبرها إلا بعام واحد.

ويقول د. حسن حسنى ـ السكرتير الخاص للملك فاروق ـ الذى كان يصحبه فى جولاته أثناء الرحلة، إن الملك بدأ يعلن ـ فى نطاق محدود ـ عن مشاعره تجاه الآنسة «ڤاڤيت» ـ وهو اسم التدليل الذى كان يطلق على «صافى ناز ذو الفقار» ـ أثناء وجود الرحلة الملكية فى «فيشى» حتى أصبح يندر أن يعود من إحدى جولاته فى المدينة من دون أن يقف بأحد المتاجر لشراء هدية لها.

ويضيف أنه دخل على «فاروق» يوما، فوجده يتحدث مع «حسنين» عن خلاف وقع بينه وبين «ڤاڤيت» من النوع الذى يحدث بين الشبان، وسمع «حسنين» يقول له:

ـ لا تشغل بالك، فالفتيات كثيرات وعند عودتنا لمصر سوف نقدم لك بدلاً من فتاة واحدة عشر فتيات بل عشرين.

واعترض «حسن حسنى»، ودافع بحرارة عن «صافى ناز ذو الفقار». داعيا الملك للتمسك بها، لما تتمتع به من صفات وأخلاق، ولأنه فى حاجة إلى زوجة من نوعها تجلس إلى جواره على العرش الذى ورثه عن آبائه وأجداده ويتوجب عليه أن يصونه لأبنائه.

وكان هذا الدفاع هو الذى شجع «فاروق» بعد ذلك بأيام لمفاتحة «حسن حسنى» بحيرته، لتغير مشاعر «الملكة نازلى» ـ وبالتالى «حسنين» باشا ـ تجاه «صافى ناز»، إذ كانت الملكة الأم هى التى قدمت له «صافى ناز» وشجعته على الاختلاط بها، وهى التى دعتها إلى المشاركة فى الرحلة الملكية، ولكنها ما لبثت أن أصبحت تضيق بها، وتبدى عدم الرضا عنها.

وعلى أى الأحوال، فإن ضيق «الملكة نازلى» لم يحل دون اندفاع «فاروق» فى علاقته بـ «صافى ناز» حتى أصبح مفهوما بين أفراد الحاشية، أنها ستكون ملكة مصر المقبلة.

وجاءت الإشارة العلنية الأولى إلى ذلك فى بداية إبريل (نيسان) ١٩٣٧، وبعد أيام من وصول الرحلة الملكية إلى العاصمة السويسرية «برن» فقد تناولت «صافى ناز» العشاء مع الأميرات، ثم انسحبت معهن فى أعقابه مباشرة لتأوى كل منهن إلى غرفتها. إذ لم يكن مسموحا لهن بالسهر، لكنها نزلت بعد قليل وهى ترتدى أحد ثياب السهرة، واصطحبها الملك إلى قاعة الفندق الكبرى، ودعاها للرقص معه.

وفى البداية لم تتحمس الملكة «نازلى» للعلاقة بينهما، وقالت للمستر «فورد»:

- إن هذه الفلاحة تحاول اقتناص الملك.

وقد عللت تحفظها على الزواج فيما بعد، بأن طرفيه مراهقان لم تنضج عواطفهما بعد. لكنها لم تكن على الأرجح تريد منافسا يزاحمها على قلب ابنها الذى لم تتمتع بعد بأمومتها له، أو يقاسمها نفوذها السياسى والاجتماعى، الذى لم تكن قد مارسته بشكل كاف.

والحقيقة أن «الملكة نازلى» لم تقصّر، خلال شهور الرحلة، فى التعبير عن مشاعر أمومتها التى أجهضت فى ظل النظام التربوى الصارم، الذى فرضه الأب. لذلك أغدقت عواطفها بلا تحفظ على «فاروق» وأخواته، ومارس هو بنوته لها دون اعتداد بالبروتوكول، وعاملها باعتبارها أمه وليس بصفته الملك. فكانت - كما يقول «التابعى» - تناديه أمام أفراد الحاشية، باسمه المجرد «فاروق» فيندفع نحوها ككل ابن مطيع، قائلا: أفندم ماجستيه، وتمنعه من قيادة سيارته لتهوره فى القيادة، وتصر على أن تبعده عن مقعد القيادة، لتقودها بنفسها خوفا عليه من نفسه، فيرضخ لإرادتها.

كما أكدت باندفاعها الشديد، لإشباع ظمئها للانطلاق والمرح والترفيه، أن خصمها اللدود الأمير «محمد على» كان على حق حين حذّر من سفرها إلى أوروبا وتوقع أن تعجز عن مقاومة مغرياتها. فقبل يومين من بدء الرحلة الملكية، اعترض الأمير طريق السفير البريطانى الذى كان يتوجه إلى مكتب الملك «فاروق» لتوديعه، وقاده إلى مكتبه بالقصر - بصفته رئيسا لمجلس الوصاية - حيث عبّر له عن قلقه لأن الملكة «نازلى» لا تملك من الخبرة ما يمكنها من تجنب المزالق الاجتماعية أثناء رحلتها إلى أوروبا، وخاصة مفاتن الحياة الأوروبية، وأضاف أن شقيقها «حسين صبرى باشا» الذى يرافقها فى الرحلة، ليس من الطراز الذى يمكن أن يرشد شقيقته فى مثل هذه الأمور، لأنه ليس أهلا للاحترام، فهو مدين ومقامر. ثم سأل الوصى السفير البريطانى عما إذا كان يمكنه العثور على سيدة بريطانية مناسبة، لتكون مرشدة للملكة حتى لا تنساق وراء طراز سيئ من الناس. وأدرك السفير - أن الأمير يحرضه على وضع الملكة الأم تحت الحماية الأخلاقية البريطانية للحيلولة بينها وبين القيام بأية تصرفات طائشة - فتخلص من الحرج قائلا: «إن ذلك لن يكون أمرا صعبا، إذا طلبت الملكة «نازلى» ذلك شخصيا، فإذا لم تطلب فإن الأمر لن يكون سهلا.



الأمير محمد على مع السفير البريطانى السير مايلز لامبسون

الذين يتابعون الرحلة الملكية، السبب المباشر لأول أزمة تقع فى الرحلة، فقد التقط أحد هؤلاء المصورين، صورة لها - فى «سان مورتيز» - وهى تحاول التزحلق بالقبقاب على الجليد، بينما يمسك المدرب بذراعها. ويحيط خصرها بيده، ليعلمها كيف تنقل قدمها بالقبقاب دون أن تفقد توازنها. وعندما نقلت الصحف المصرية هذه الصور، استفز نشرها طلبة الأزهر فتظاهروا دفاعا عن التقاليد. فأرسل «الأمير محمد على» رسالة عنيفة إلى«أحمد حسنين» - باعتباره رائد الملك ورئيس الحاشية - يوبخه فيها على سماحه للملكة بالتزحلق على الجليد، وعلى سماحه للمصورين بالتقاط هذه الصور.

وأغضبت الرسالة الملكة الوالدة، التى كانت قد حزمت أمرها، على ألا تسمح لأحد، أو لشىء، بأن يضيق عليها، فأشبعت الأمير «محمد على» سبابا أمام أفراد الحاشية.

وتقدم«حسنين» ليحل المشكلة، مستعينا بالصحفى الوحيد الذى كان يصاحب الرحلة، وهو «محمد التابعى»، فكتب «التابعى» - بناء على طلبه - رسالة شخصية إلى زملائه أصحاب دور الصحف المصرية، يقول لهم فيها: إن بعض مصورى الصحف الأوروبية، قد استطاعوا - بالرغم من الاحتياطات الشديدة - أن يلتقطوا صورا عديدة لجلالة الملكة، وإن بعض هذه الصور، قد وصل إلى مصر عبر وكالات الأنباء، ويرجوهم باسم «حسنين باشا» وباسم المصلحة العامة، وباسمه شخصيا أن يمتنعوا عن نشر أية صورة قد تصلهم لجلالتها، لأسباب لا تخفى على فطنتهم.

ولم تستجب أى من الصحف

SUVRETTA HOUSE
ST MORITZ

صورة زنكوغرافية للخطاب الذى أرسله «محمد التابعى» إلى «إسكندر مكاريوس» رئيس تحرير وصاحب «مجلة اللطائف المصورة»، بشأن نشر صور الملكة «نازلى». الخطاب مؤرخ فى ٤ مارس (آذار) ١٩٣٧ ومحرر على ورق فندق سوفريتا بسان مورتيز، والصورة الزنكوغرافية نشرت بعدد «اللطائف» الذى صدر فى ٢٢ مارس (آذار) ١٩٣٧، وتحتها تعليق يؤكد أن أحدًا لم يستجب لمطلب «التابعى» بما فى ذلك جريدة «المصرى» التى كان أحد أصحابها

وهكذا أفشل السفير مناورة الأمير «محمد على» لوضع الملكة الأم تحت الحماية الأخلاقية البريطانية.

والحقيقة أن الملكة «نازلى» لم تتورع عن الاستمتاع بمفاتن الحياة الأوروبية، ولم تتوق شيئا من مزالقها، بل اندفعت نحوها بكل قوة، لكى تعوض ما فاتها فى رحلتها إلى أوروبا عام ١٩٢٧، التى أمضتها تحت الرقابة المشددة لرجال «الملك فؤاد»، وهو ما لاحظته جريدة «الديلى هيرالد» اليسارية البريطانية - التى قالت «إن سلوك الأسرة المالكة فى سويسرا، كان خطوة واسعة إلى الأمام، بعد محافظة «الملك فؤاد» على القديم، فإنه لما زار إنجلترا - عام ١٩٢٧ - بقيت الملكة فى عزلة، أما الآن فإنها تصور جنبا مع جنب مع الملك ابنها».

وكان سفور الملكة، وتعرضها لعدسات مصورى الصحف الأوروبية،



يوليو ١٩٣٧: فاروق ونازلى وحسنين في أحد شوارع سان مورتيز

لمصرية لرجاء «التابعى» وواصلت نشر صور «الملكة نازلى»، بل إن مجلة «آخر ساعة» - التى كان يملكتها ويرأس تحريرها - كانت تتلقى منه صورا تنشرها، مما دل على أنه لم يكن مقتنعا بما كتبه، وأنه فعل ذلك دفعا لحرج، وأسرع «إسكندر مكاريوس» - صاحب ورئيس تحرير مجلة «اللطائف المصورة»» - ينشر الخطاب ويعلق عليه منتقدا موقف قلم المطبوعات بوزارة الداخلية ورجال الحاشية، الذين أمطروه - كما كتب - بسلسلة من الأوامر والرجاوات المشددة بعدم نشر صور «الملكة نازلى». وأضاف «نحن نعلم، كما يعلم كل إنسان فى مصر، أنه فى أيام المغفور له «الملك فؤاد» لم يكن يسمح لأى كان، أن يسدد عدسة آلة التصوير إلى جلالتها حتى فى الحفلات، وأن هناك آلات سددت فتحطمت، والمعلوم أيضا أن هناك أشياء كثيرة كانت مرعية

شهواتها المكبوتة التى حيل بينها وبين إشباعها فى عهد سجانها «الملك فؤاد»، لذلك كانت تصر على أن تصحب «الملك فاروق» فى كثير من جولاته، لكى تفوز بنصيب من اهتمام المصورين، ولكى تؤكد لنفسها وللآخرين، أنها أصبحت «ملكة» ولم تعد «جارية» كما كان الحال من قبل. وكانت تعترض على كل برنامج يوضع للملك من دون أن تشارك فيه، وتأمر رجال الحاشية بالاعتذار عن قبول كل دعوة توجه للملك، إذا تجاهلها الداعى.

وبسبب اهتمامها بالأضواء، كانت حريصة على متابعة كل ما تنشره عنها الصحف. وكانت تثور إذا ما وجدته مختلفا عن الصورة التى تحب أن تبدو بها أمام الناس. وقد وصل هذا الغضب إلى ذروته عندما وصلت الأسرة المالكة إلى «لندن» إذ كانت الملكة «نازلى» قد استعدت استعدادا خاصا، لكى تغزو العاصمة البريطانية بأناقتها وجمالها، لكن جريدة «الديلى اكسبريس» استقبلتها بمقال وصف احتشاد المصريين المقيمين بـ«لندن» فى «محطة فيكتوريا» لكى يشاهدوا ملكتهم سافرة، لأول مرة، منذ جلوسها على العرش قبل سبعة عشر عاما، وينتقد طريقتها فى طلاء شفتيها، فغضبت ومرضت، واعتزمت مغادرة بريطانيا. وكما يحدث غالبا ظهر «حسنين» لكى يحل المشكلة، واستعان بصلاته اللندنية الواسعة، وأرسل احتجاجات إلى «قصر باكنجهام» وإلى وزارة الخارجية البريطانية، وإلى «اللورد بيفربروك» صاحب «الديلى اكسبريس».

لكن شهوتها للوقوف أمام الكاميرات، كانت تتراجع أمام شهوتها للهو، ورغبتها فى الرقص وفى



مارس ١٩٣٧: الأميرات فائقة وفوزية وفائزة وفتحية وخلفهن الآنسة صافى ناز ذو الفقار (الملكة فريدة فيما بعد) ومربية الأميرات فوق جبال «سان مورتيز»

فى عهد «الملك فؤاد»، ولم تعد مرعية الآن. وأبدى صاحب «اللطائف المصورة» دهشته، لأن «الملكة تظهر سافرة مثل كل ملكات وأميرات أوروبا، وتقف أمام المصورين، ولا يمانع جلالة الملك فى السماح للصحافيين بالتقاط صورها على أشكالها وأوضاعها، ثم تصدر الأوامر للصحف المصرية بعدم النشر، بينما لم تبق جريدة واحدة فى أوروبا كلها دون أن تنشر صورة جلالتها».

وعلى العكس مما قال «التابعى» فى رسالته، فإن معظم الصور التى كانت تنشرها الصحف الأوروبية للملكة «نازلى»، كانت تلتقط بعلمها بل وبتشجيعها، فقد كانت شهوة الظهور والرغبة فى سرقة الأضواء، من بين

الشرب، وبحثها الدائب عن صبغة شعر قوية، تخفى الشعيرات البيضاء التى بدأت تغزو شعرها. وكانت تحرص على أن تفعل كل ذلك بعيدا عن كاميرات المصورين. وكان «حسنين» بحكم خبرته بالمدن الأوروبية، هو دليلها ورفيقها الوحيد إلى الأماكن المنعزلة، التى تستطيع أن تسهر أو تتنزه فيها، بعيدا عن أعين المتطفلين، فكان يصحبها فى نزهات بالسيارات، أو بالزوارق البخارية.

ولم يكن الأمر فى حاجة إلى ذكاء كبير، لكى يدرك المحيطون بهما، أن هناك شيئا ما بينهما. وقد استرعى انتباههم، فضلاً عن المشاهد التى كانت تجرى على ظهر الباخرة، أن توزيع الغرف المخصصة لهم، فى فندق «سوفريتا» الذى نزلت به الرحلة الملكية فى «سان مورتيز»، قد قضى بأن يقع جناح «حسنين باشا» بين جناحى الملك والملكة «نازلى»، بحيث إن حجره نومه كانت ملاصقة لحجرة الملك، وحجرة الجلوس كانت ملاصقة لجناح الملكة نازلى، وأثار ذلك لغطا بين أفراد الحاشية، دفع «حسنين» إلى العدول عن اختيار مثل هذا الموقع فى الفنادق الأخرى التى نزل بها الفريق الملكى فيما تلا ذلك من فصول الرحلة.

ويبدو أن صبر الملكة «نازلى» - التى كانت تسابق الخريف الزاحف - كان قد نفد، حتى عجزت عن كتمان رغبتها والتحكم فى انفعالاتها، وعن عقل لسانها. وقد ذهل المستر «إدوارد فورد» حين اعترفت له دون تمهيد، وهما يتراقصان، بأن الحب لم يكن من بين بنود عقد زواجها من «الملك فؤاد» لأن إنجاب ولىّ للعهد كان البند الوحيد فيه. ثم سألته - تحت وطأة عدة كئوس من الشمبانيا - عما إذا كان يعتقد أنها ستعرف كيف تحب أى رجل؟!

ولم يجد «فورد» - الذى فوجئ بالملكة تحدثه فى أمور بالغة الحساسية - ما يجيب به، سوى عبارة: أتمنى ذلك.

ولكن الاعتراف والسؤال، فسرا له سلوك «حسنين» الذى كان يتصرف - كما يقول - مثل كلبها الأليف، ويتبعها حيث ذهبت.

ولأن «حسنين» - طبقا لتحليل «التابعى» كان يتبع خطة مرسومة سلفا، فقد كان من أهم شروط نجاحها، ألا يصطحب معه زوجته السيدة «لُطفيه يسرى»، إذ كان يدرك أن وجودها لن يضيق أمامه هامش المناورة فحسب، بل وقد يحد من حرية «الملكة نازلى» فى الاندفاع نحوه. لذلك اعتذر عن قبول إلحاح زوجته عليه بأن تصحبه، بأن التعليمات تقضى بألا يصحب الرجال من أفراد الحاشية زوجاتهم، ملمحا إلى موقف «الملك فؤاد» الذى كان قد سبق له، أن أشار على «حسنين» بألا يصطحب زوجته معه، أثناء مصاحبته للأمير «فاروق»، حين كان يدرس فى إنجلترا، خشية أن يكون وجودها، مبررا لتردد مطلقته الأميرة «شويكار» على مقر ولى العهد، بدعوى زيارة ابنتها «لُطفيّه» مع ما يحمله ذلك من مخاطر على حياة ولى العهد، فقد كانت «شويكار» على صلة وثيقة بالخديو المعزول «عباس حلمى الثانى» الذى لم يكن - فى رأى «فؤاد» - يتورع عن القيام بأى شىء لكى يعود إليه العرش، بما فى ذلك اغتيال ولى العهد.

ولم تقتنع «لطفيه» بالأسباب التى ساقها إليها «حسنين»، إذ كانت الظروف قد تغيرت، عما كانت عليه الحال فى حياة «الملك فؤاد»، بل إن والدتها «الأميرة شويكار» كانت فى استقبال الفريق الملكى عند وصوله إلى «باريس». ولم تكف - طوال شهور



مارس ١٩٣٧: الأميرتان فتحية وفائقة تمرحان وسط الثلوج فى سان مورتيز



١٩٣٧: المدربة تعاون (ف ٥) أو الأميرة فتحية على التزحلق على الجليد

الرحلة الخمسة - عن طلب اللحاق به فى أوروبا، محتجة بأن التعامل معها باعتبارها مجرد زوجة رجل من رجال الحاشية، أمر لا يليق لأن هذا الرجل هو أكبر رأس فى الحاشية، ولأنها هى نفسها تنتمى للأسرة المالكة، إذ هى الأخت غير الشقيقة للأميرة «فوقية» أخت الملك، ومتشككة لأن كثيرات من زوجات رجال الحاشية، ممن هم أقل مرتبة من زوجها، وأقل صلة بالأسرة المالكة منها كن قد لحقن بأزواجهن فى «باريس» أو «لندن».

وأتاح غياب الزوجة أمام «حسنين» فرصة واسعة لكى يطبق خطته، بعيدا عن العيون المتربصة، ولكى يتعامل مع «الملكة نازلى» بأسلوب الصياد الماهر: يشد ويرخى، ويقبل ويدبر، ويبدو أحيانا كالكلب الأليف، وفى أحيان أخرى كالقط النافر.

فقد كان حريصا خلال إقامتهم فى «سويسرا»، على أن يكون طوال الوقت معها، وفى خدمتها. وعندما انتقلوا إلى «لندن» انشغل عنها بأصدقائه الكثيرين فى العاصمة البريطانية التى أمضى بها سنوات دراسته، وتركها - مع البنات - فى قصر «بالارد كومب» من دون أن يشركها فى برامجه، أو يعتنى حتى بالسؤال عنها، فتوترت أعصابها، وكرهت «لندن» وضاقت بالبقاء بها، وعجزت عن إخفاء أسباب ضيقها، وأخذ تشكو - لرجال الحاشية - من «حسنين» الذى انشغل عنها بأحبائه فى «لندن».

وكان حريصا على أن يثير غيرتها فما تكاد تظهر فى بهو الفندق، أو فى قاعة الرقص، حتى يبالغ فى التودد إلى أقرب فتاة تجلس إلى جواره، أو يدعوها للرقص بينما الملكة تجلس إلى منضدتها، وهى تنقر بأصابعها على مسند مقعدها بعصبية، فإذا ما نفد صبرها، وقفت ونادته بصوت حاد: حسنين.. فيسرع - كالكلب الأليف - ليلحق بها وهى فى طريقها إلى خارج القاعة.

ومع أنه كان يعاملها أمام الحاشية - طبقا لرواية «التابعى» - معاملة الموظف المرءوس، بكل الاحترام والطاعة والأدب، فقد كانت تبدو منه بعض الإشارات والعبارات التى لا تتنافى مع الاحترام والأدب، إلاّ أنها كانت تنم بكل تأكيد على القوة والسيطرة، وأنه هو الأقوى، وأن كلمته هى التى يجب أن تنفذ وهو ما كان يحدث عادة.

ففى «باريس»، كان يعترض على تفكيرها فى غشيان بعض الأماكن العامة، بدعوى أنها تزدحم بالعوام، ولا تليق بمكانتها، ويصر على رأيه حتى يضطرها للخضوع.. ثم يصطحبها بنفسه إلى أماكن أسوأ سمعة، وأكثر إخلالاً بالمقام، ومنها الحانات وعلب الليل، إذ لم يكن الحرص على مكانتها هو ما يعنيه، بل كانت الرغبة فى ترويض النمرة الجامحة، بحيث تخضع لإرادته هى هدفه.



سان مورتيز - شتاء ١٩٣٧: الملك فاروق، يستعد للتزحلق على الجليد وخلفه فتحية ومربيتها

ولأنه - على العكس منها - كان يتصرف بعقله وليس بعواطفه، فقد نجح في جذبها نحوه بقوة، ونجح - كذلك - في أن يخلق لدى أفراد الحاشية، انطباعا بأنها هي التي تحاول إغواءه، بينما يتردد هو في الاستجابة لها، بسبب حرصه على سمعة الأسرة المالكة، وبذلك ضمن أن يصل خبر العلاقة بينهما إلى الملك الشاب، بالصورة التي تجعله يقدر إخلاصه وتدفعه للإبقاء عليه، بدلا من طرده.

ولم يكن منطقيا أن تظل علاقة الملكة الوالدة بـ«حسنين» طي الكتمان، وكثير من مشاهدها يجري علنا أمام أفراد الحاشية الذين اختلفت استنتاجاتهم بشأنها، طبقا لمواقفهم من أطرافها، فقد خرج البعض بانطباع بأن «حسنين» هو الذي يلقي بشباكه حول الملكة الوالدة، ويرسم الخطط لكي يسخرها لخدمة طموحه السياسي، وصدّق آخرون الانطباع الذي أشاعه «حسنين» بأن الملكة هي التي تطارده، وهو يتعفف.

وكان «فاروق» لا يزال أكثر براءة من أن تناوشه الظنون حوله علاقة أمه بأستاذه ورائده، والرجل الذي اختاره أبوه من بين كل رجاله، لكي يشرف على تعليمه.

والمؤكد أن العلاقة بين «الملكة نازلي» و«حسنين» قد نشأت وتوثقت خلال الشهور العشرة التي فصلت بين عودته من لندن في ٦ مايو (آيار) ١٩٣٦، وبين بدء الرحلة الملكية في ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٣٧، ليس فقط لأن المشهد الذي رآه «محمد التابعي» بمجرد تحرك الباخرة من ميناء «بورسعيد»، كان يعكس صلة عميقة بين الطرفين، ولكن كذلك لأنه لم يكن الوحيد من أفراد الحاشية الذي رأى مشاهد من هذا النوع.

فقد حدث أن كان أحدهم يتجول على ظهر الباخرة، حين فوجئ بالاثنين يجلسان على إحدى الأرائك الخشبية في حالة استرخاء لا يكون إلاّ بين من رفعت بينهم كل كلفة.

وفي اليوم التالي استدعاه «حسنين» إلى غرفته، وقال له: هل تعرف لماذا صُنع تمثال القرود الثلاثة التي يضع أحدها كفيه على عينيه، ويضعهما الآخر على أذنيه، ويضعهما الثالث على فمه؟! ولما تظاهر رجل الحاشية بعدم المعرفة.

قال «حسنين»: لقد صنع التمثال خصيصا لبطانة الملوك ليلتزموا بتقاليد العمل فى القصور.

ويقول «د. حسن حسنى» - السكرتير الخاص للملك «فاروق»، الذى روى هذه الواقعة فى مذكراته نقلا عن صاحبها - إن القلق ظل يساور رجال الحاشية ترقبا لما قد يسفر عنه الغد من مفاجآت، حين يعرف الملك الشاب ما يجرى من ورائه بين أقرب مخلوقين كان يعتز بهما، وينظر إليهما كمثل أعلى للحب والوفاء والإخلاص، ويضيف أن الأمل ظل يراود كثيرين من أفراد الحاشية، فى أن تتحرك فى نفس الاثنين عوامل القيم الأخلاقية والتقاليد القوية فينهيا العلاقة بينهما.

لكن كثيرين ممن كانوا يغارون من «حسنين» وينافسونه على مكانته فى القصر، لم يكونوا يحسنون الظن بأخلاقه، أو يثقون فى سلوك الملكة الوالدة، وكان من بينهم «مراد محسن باشا»، الذى كان يشغل آنذاك منصب ناظر الخاصة الملكية ويشرف على إدارة أملاك الملك الخاصة.

وبسبب أزمة سياسية، بين الحكومة الوفدية، وبين الملك الشاب، حول مراسم حفلات التتويج. طار «مراد محسن» من القاهرة إلى «فيشى» حيث كانت الأسرة المالكة تمضى الأسابيع الثلاثة الأخيرة من الرحلة، ليتوسط بين الطرفين، بحكم صلاته الطيبة بكل منهما.

وطبقا لرواية «التابعى» التى ينقلها عن «حسنين» - إذ كان قد ترك الفريق الملكى ليقوم بمهمة صحفية - فقد عاد «مراد محسن» باشا - فى بدايات يوليو (تموز) ١٩٣٧، إلى القاهرة بعد أن نجح فى مهمته السياسية، وفى جعبته عشرات الحكايات التى سمعها من أفراد الحاشية، حول طبيعة العلاقة بين «أحمد حسنين» و«نازلى» فأخذ يرويها لزواره.

وتتكامل رواية «التابعى» مع رواية «د. حسن حسنى» مع خلاف فى بعض التفاصيل، وهو يقول: إن «مراد محسن» قد وصل إلى «فيشى»، وأخذ يستفسر من رجال الحاشية عن حقيقة ما أخذت تفيض به أركان مجتمع القاهرة، من أحاديث على ألسنة المصريين العائدين من أوروبا، عن علاقة غير عادية لاحظها الكثيرون بين الملكة «نازلى» و«حسنين» وأنهما يتلازمان فى الأندية الليلية وفى كل مكان، وأخذ يسرد أسماء بعض من شاهدوهما والأماكن التى صادفوهما فيها، ويضيف السكرتير الخاص للملك «فاروق»، أن رجال الحاشية لم يستطيعوا أن يكتموا عن زميلهم «مراد محسن باشا» ما يشعرون به جميعا من الألم وخيبة الألم إزاء ما جرى ويجرى بين أم الملك ورائده.

وسواء كان «مراد محسن» قد سمع بأنباء العلاقة بين «نازلى» و«حسنين» فى القاهرة، وتأكد منها إبان زيارته إلى «فيشى»، أم عرف بها بمجرد وصوله إليها فقد حرص - بسبب المنافسة بينه وبين «حسنين» - على إذاعة الخبر وبالذات أمام أقرباء وأصدقاء السيدة «لُطفيّه يسرى».

وهكذا فهمت زوجة «حسنين» متأخرا جدا، السبب الحقيقى لمعارضة زوجها فى اصطحابها معه إلى أوروبا، فشنت حملة تشهير واسعة النطاق بين أفراد الطبقة الأرستقراطية، وفى دوائر الأسرة المالكة، اتهمت خلالها «الملكة نازلى» بأنها تخطط للاستيلاء على زوجها، ونسبت إليها كل النقائض الخلقية، وأعادت رواية كل ما كان يتداول همسا فى كواليس الأسرة المالكة عن تاريخها الفاضح.

مراد محسن باشا: ناظر الخاصة الملكية
كاريكاتير بريشة صاروخان



فى رحلة العودة، بدت الملكة «نازلى» للمحيطين بها، أكثر ميلاً للعزلة. ومع أن صحتها كانت قد تحسنت كثيرا بعد أن تخلصت من آلام الأسنان واللثة والكبد، إلاّ أنها لم تغادر جناحها فى الباخرة سوى مرات قليلة، شاهدت خلالها عروضا سينمائية.

ولم يكن لذلك علاقة بحملة التشهير التى شنتها ضدها زوجة «حسنين» والتى لم تعرف بها إلا بعد وصولها إلى مصر. والغالب أنها - بحكم الطبيعة الهستيرية لشخصيتها - كانت تشعر بقلق بالغ، مما سوف تحمله لها الأيام المقبلة.

فقد راحت السكرة، وجاءت الفكرة، وانتهت شهور المرح الخمسة، لتبدأ مرحلة جديدة فى حياة أسرتها لا تستطيع التكهن بمسارها. فبعد أيام قليلة، يتحول «فاروق» من ملك تحت الوصاية إلى ملك حقيقى، ومن صبى يخضع لإرادتها إلى رجل وزوج لامرأة أخرى، ويطير من تحت جناح أمومتها، التى لم تكد تشرع فى ممارستها. وكانت شواهد سعيه للاستقلال عنها قد برزت بعد أسابيع من بداية الرحلة، فلم يعد حريصا على أن يصحبها معه فى كل مكان. ومنذ توثقت علاقته بـ«صافى ناز ذو الفقار» بدأ ينشغل بها عن أمه، ويهتم بالملكة المقبلة، أكثر من اهتمامه بالملكة الوالدة.

ولابد أن مستقبل العلاقة بينها وبين «حسنين» كانت يقلق كل منهما، ولكن على نحو، ولأسباب مختلفة:

كانت «الملكة نازلى» قلقة لأن العودة للقاهرة قد أنهت شهور الحلم الخمسة، التى كانت تتيح لها أن تقيم مع «حسنين» فى الفنادق نفسها، وتسافر معه فى القطارات نفسها، وتراه على مائدة طعام واحدة، مرتين أو ثلاثًا فى اليوم. وكانت قلقة أكثر، لأن العلاقة بينهما، لاتزال أفلاطونية بحتة، ليس بسبب تعففها، ولكن بسبب ما كان يصفه بأنها خشيته من أن يغضب الله.

ولأن «حسنين» - كما قال خصمه «مراد محسن باشا» - لم يكن يتصرف فى علاقته بالنساء، بطريقة شيخ الأزهر، فإن رفضه لإقامة علاقة جسدية مع «الملكة نازلى» كان يعود لإدراكه، بأن ذلك سوف ينتهى بأن تمل منه، وأن يغضب عليه ابنها. ومع أن علاقة من هذا النوع كانت الأفضل لرجل متزوج منذ اثنى عشر عاما، ووالد لخمسة أبناء، فإن نجاح «خطة راسبوتين» كان رهينا بأن تصبح الملكة الأم، حليلة له، لا خليلة.

وكانت مشكلته هى كيف يدفعها دفعا لأن تجبر ابنها على أن يصدر إليه أمرا ملكيا بأن يتزوج أمه.

ولم يكن «حسنين» أقل منها قلقا، لأسباب ليست بعيدة عن أسبابها، وإن كانت مختلفة من حيث النوع، لأنها سياسية بالأساس، فقد كان من رأيه - كما قال لـ«التابعى» فى أكثر من حديث دار بينهما، خلال الأيام الأربعة التى استغرقتها رحلة العودة - أن كثير من «أولاد الحرام» سوف يحيطون الملك الشاب بمجرد توليه لسلطته الدستورية، وأنه لن يستطيع أن يحول بينهم وبين لقائه والتأثير فيه، كما كانت الحال خلال الشهور الأربعة عشرة التى مضت.

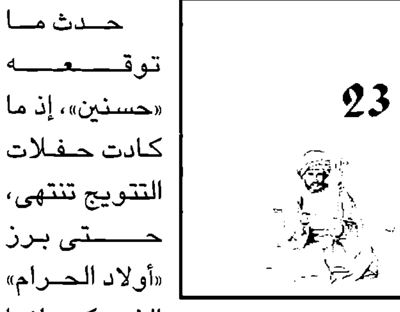
وكان ذلك، هو - بالفعل - ما حدث.



١٩٣٧: الملكة نازلى والملك فاروق أثناء الرحلة الأوروبية قبل جلوسه على العرش



سرب كثيف من طيور الخراب



حدث ما توقعه «حسنين»، إذ ما كادت حفلات التتويج تنتهى، حتى برز «أولاد الحرام» الذين كانوا ينتظرون أن يتولى الملك الصبى سلطته الدستورية، ليحيطوا به، ويؤثروا فيه، ويقودونه إلى الطريق التى انتهت به إلى المأساة.

وعلى عكس ما توقع كثيرون، لم يعين «حسنين» رئيسا للديوان مع أن المنصب كان خاليا منذ تركه «على ماهر» فى يناير (كانون الثانى) ١٩٣٦. بل وفقد كذلك لقب «رائد الملك»، الذى ظل يحمله طوال الشهور الأربعة عشر، التى كان «فاروق» خلالها تحت الوصاية، إذ لم يكن منطقيا أن يكون للملك «رائد» بعد أن تولى سلطته الدستورية.

والغالب أن «حسنين» كان قد اقتنع - حتى قبل أن يسافر - بأنه ليس رجل المرحلة، التى كانت كل الدلائل تدل، على أنها سوف تكون مرحلة صراع عنيف بين القصر والوفد، حول تحديد سلطات كل منهما. فقد انتهزت حكومة الوفد - التى تولت الحكم فى ٩ مايو (آيار) ١٩٣٦، وبعد ثلاثة أيام فقط من





١٩٤٠: الملكة فريدة تبتسم في سعادة قبل أن تنطفئ ابتسامتها

عودة ولى العهد إلى بلاده، لكى يجلس على عرشه ـ فرصة وفاة «الملك فؤاد» ونقص خبرة الملك الشاب، وتولى مجلس الوصاية لسلطاته، لكى تتخذ إجراءات تحسم الخلاف القوى بين الطرفين حول تفسير الدستور، لصالح وجهة نظرها التى تقول بأن الملك ـ فى الملكيات الدستورية ـ رمز للدولة، يملك ولا يحكم، وذاته مصونة لا تمس، وهو لا يسأل عن أفعاله، وبالتالى فليست له سلطات يمارسها بنفسه، بعيدا عن وزرائه، لأنهم هم المسئولون عن كل أوامره، أمام البرلمان.

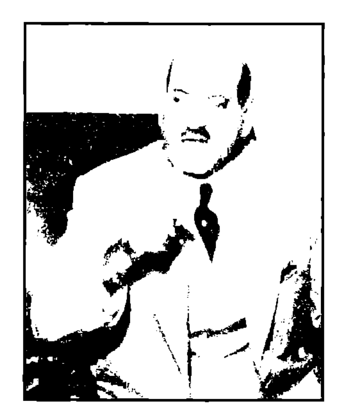
وكان «حسنين» من أنصار التوصل لحل وسط لهذا الصراع، يقوم على اعتراف القصر بحق حزب الأغلبية فى أن يحكم واعتراف حزب الأغلبية بأن للجالس على العرش حقوقًا نص عليها الدستور، وجرى عليها العرف ينبغى أن تصان، وأنه ليس من مصلحة النظام الدستورى ولا من مصلحة العرش، ولا من مصلحة حكومة الأغلبية، أن تنظر حكومة الوفد ـ أو أى حكومة أخرى تستند إلى الأغلبية فى البرلمان ـ إلى القصر باعتباره قلما للإمضاء، وإلى الجالس على العرش باعتباره إبهاما لا دور له، إلا أن يبصم على ما ترسله له الحكومة من قرارات ومراسيم.

وتطبيقًا لهذه السياسة، اشترك «حسنين» مع أوصياء العرش فى الإلحاح على المندوب السامى البريطانى بأن يحذر «فاروق» من العبث بالدستور، عندما زار القصر يوم ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٣٧، ليودع الملك قبل سفر الرحلة الملكية. واستجاب «السير مايلز لامبسون» للطلب بعد تردد. وقال للملك: إن السفارة سوف تكون على استعداد لمساعدته بالنصيحة، إذا تطلبت الظروف ذلك، طالما كانت تصرفاته سليمة من الناحية الدستورية، وطالما كان التاج فوق السياسة الحزبية، وأنه يجب أن يعتمد على رئيس الوزارة القائمة، من دون نظر إلى الحزب الذى ينتمى إليه، وأن يتعامل معه باعتباره الشخص الذى أتت به الانتخابات العامة.

ومع أن الملك تقبل التحذير ـ الذى سيق له فى شكل نصيحة ـ إلا أن «حسنين» كان يشك فى أنه سوف يستجيب لها، خاصة وأن قائمة عدوان حكومة الوفد، على ما كان العرش يعتبره حقوقا له، كانت قد ازدحمت بعدد من التصرفات الخشنة، خلال الشهور العشرة التى سبقت الرحلة الملكية كان من بينها إصرارها على مطالبة الملك بأن يدفع من جيبه الخاص نفقات قصرى «القبة» و«المنتزه» بدعوى أن الحكومة ليست مكلفة بالإنفاق على أكثر من قصرين للملك، أحدهما شتوى، هو «عابدين» والآخر صيفى هو «رأس التين» ـ وسعيها لإنقاص مرتبات شقيقاته، وتعيينها لوكيل برلمانى لشئون القصر من أنصارها، يتخذ له مكتبًا فيه، ويشرف على إداراته، ويتحكم فى موظفيه، بل وتفكيرها فى إنشاء منصب وزير للبلاط، لكى يحل محل رئيس الديوان، وهو ما يعنى أنها تسعى لانتزاع حق الملك فى اختيار وتعيين رجال البلاط.

وهى تصرفات تواصلت وازدادت خشونة، خلال الفترة التى استغرقتها الرحلة الملكية إلى أوروبا. فقد عارضت الحكومة الوفدية فى أن تشمل مراسم تتويج الملك، حفلة دينية يتقلد فيها سيف جده الأكبر «محمد على باشا» ويلقى فيها شيخ الأزهر دعاء خاصا. ومع أن الملك قبل الاعتراض وأشار بالعدول عن المشروع، فقد واصلت الصحف الوفدية الحملة عليه بعبارات تدل على التحدى والرغبة فى التظاهر بالقوة، وعندما تبين أن أحد الأيام الثلاثة المحددة للاحتفال بتتويج الملك هو يوم «جمعة» أبدى الملك رغبته فى أن يؤدى الصلاة الجامعة فى الأزهر، فاعتبرت الحكومة ذلك عودة لفكرة الحفلة الدينية التى كسبت معركتها لصالحها، وعارضت فيه بقوة.

وقد حاول «حسنين» خلال شهور الرحلة، أن يومئ لكل الأطراف بأنه الشخص الملائم، لكى يقوم بدور الوساطة لحل ما بينها من خلافات لعلها تتفق فيما بينها وترشحه لرئاسة الديوان، فاستغل وجود «محمد التابعى» ضمن الحاشية الملكية لكى يبعث عن طريقه، برسائل شفهية متعددة إلى زعامة حزب الوفد، خلاصتها: أن «فؤاد» قد مات، وأن «فاروق» لا ماضى له معهم، وأن فى إمكانهم بشىء من السياسة والكياسة أن يكسبوه، خاصة وأن كثيرين ممن حوله، وبالذات أقاربه من الأمراء، سوف يستثيرون فيه عناد المراهقين ورغبتهم فى إثبات ذواتهم ويعيرونه بعجزه عن مواجهة «النحاس» ويقارنون بينه وبين أبيه، فيدفعونه إلى الطريق التى سار فيها الأب، فيقيل الوزارات، ويحل مجالس النواب، ويعطل الدستور، وهو طريق كان من رأى «حسنين» أن «فاروق» لو خطا فيه



مصطفى النحاس باشا: سلطة الأمة فى مواجهة سلطة القصر

خطوة واحدة فلن يتراجع عنه، ليس فقط لأنه أقل خبرة ومرونة من أبيه، لكن كذلك لأنه سوف يتقوى بحب الشعب له، والتفافه حوله.

وخطا «حسنين» خطوة أخرى فى طريق طرح اسمه وسياسته على زعامة «حزب الوفد»، كمرشح لمنصب رئيس الديوان فطلب من «محمد التابعى» أثناء وجود الرحلة الملكية فى باريس، أن يدبر له لقاء مع «مكرم عبيد باشا»، سكرتير الوفد، وأقوى شخصية فيه. وكان قد وصل إليها ضمن وفد رسمى. وحاول خلال اللقاء أن يومئ له بأنه على الرغم من أن منصبه فى القصر ليس منصبا سياسيا؛ فهو يؤمن بأن من مصلحة الجميع أن تقوم العلاقة بين الوفد والعرش على الصراحة والتفاهم والتعاون على أساس احترام كل من الطرفين لحقوق الآخر، فى إشارة خفية، إلى أن وجوده فى منصب سياسى بالقصر سيكون مفيدًا للوفد، ولكن «مكرم عبيد» لم يتنبه للمعنى الذى قصده.

وفى الفترة نفسها، قام «حسنين» بمحاولة أخرى لدى وزارة الخارجية البريطانية، فالتقى بـ «رونالد كامبل» - رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية، وكان يعرفه منذ كان يعمل بدار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة - حيث ناشد فى شخصه الحكومة البريطانية أن تدعم النصائح التى قدمها للملك، لكى يكون حكيما ومتمسكا بالدستور، بصرف النظر عن استفزازات حكومة الوفد، مشيرًا إلى أن شعبية الملك التى تتصاعد ربما تغريه باستخدامها فى اتجاهات مختلفة للرد على الطريقة الفظة التى تعامله بها حكومة الأغلبية.

ولما كان البريطانيون أيامها



٢٩ يوليو ١٩٣٧: غلاف العدد الخاص الذى أصدرته مجلة «آخر ساعة المصورة» بمناسبة تتويج الملك «المصرى أفندى» - ممثل الشعب - يضع التاج على رأس الملك ليجلس على عرش البلاد بعد أن توج ملكا على القلوب. ريشة الفنان «صاروخان»

حريصين على استقرار الأوضاع الدستورية فى مصر، بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، وبسبب توتر الوضع الدولى الذى انتهى بنشوب الحرب العالمية الثانية، فإن «كامبل» لم يلتقط الإشارة، شأنه فى ذلك «مكرم عبيد» ولم يفهم أن «حسنين» يرشح نفسه رئيسا للديوان. وكان الوفد يرشح للمنصب بعض أقطابه، مثل «نجيب الهلالى» و«عبد الفتاح الطويل» فيرفض الملك، بينما كان الإنجليز يفضلون شخصية يقبل بها الملك ولا يعترض عليها الوفد، وكان الطرفان يجمعان على أن رئيس الديوان لابد وأن يكون شخصية بارزة قوية ومرهوبة الجانب، لتستطيع أن تشكل بثقلها موازنة بين أغلبية وفدية معتزة ومغترة بقوتها، وبين ملك مراهق، يتسم بالعناد. وكان من بين الأسماء التى جرى التفكير فيها رؤساء وزراء سابقين مثل «توفيق نسيم» و«أحمد زيور» «وعلى ماهر». ولم يكن منطقيًا أن يرد اسم «حسنين» فى هذا السياق.

وأدرك «حسنين»، أن «على ماهر»،

على ماهر باشا:
سياسى مصرى ولد سنة ١٨٨٢. تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٠٥. اشتغل بالمحاماه والقضاء. اشترك فى ثورة ١٩١٩ وكان عضوًا باللجنة التى أدارت إضراب الموظفين. فى عام ١٩٢٣ اختير عميدًا لمدرسة الحقوق ثم وكيلا لوزارات المعارف والمالية والحقانية (العدل). تولى منذ عام ١٩٢٥ عدَّة وزارات منها المعارف والعدل والمالية. شكل وزارته الأولى عام ١٩٣٦. تولى رئاسة الديوان الملكى عام ١٩٣٧ وشكل وزارته الثانية عام ١٩٣٩. حددت إقامته عام ١٩٤٢ بتهمة عدم التعاون مع الحلفاء. ظل معظم حياته السياسية مستقلا. شكل وزارته الثالثة عقب حريق القاهرة عام ١٩٥٢ وشكل الرابعة فور قيام ثورة يوليو. فى عام ١٩٣٦ - وهو رئيس للوزراء - أعلن تولية الملك فاروق وفى عام ١٩٥٢ كان هو الذى حمل له إنذار التنازل عن العرش. توفى عام ١٩٦٠ عن ٧٨ عاما



هو الذى سوف يفوز بالمنصب فى النهاية، على الرغم من سوء علاقته بالوفد، وربما بسبب سوء هذه العلاقة. ولما كان حريصًا على أن يمسك العصا من المنتصف، وأن يحتفظ بصلة طيبة بالجميع، فقد سعى لكى يلتقى به، قبل بدء الرحلة الملكية إلى أوروبا، معبرًا عن أمله فى أن يكون بالقاهرة، عندما يعود إليها الملك فى يوليو (تموز) ١٩٣٧. والغالب أنه فعل ذلك، لكى يوحى للرجل، بأنه كان من أنصار ترشيحه رئيسا للديوان، فيكسب لديه نقطة، سواء صدقت نبوءته أم كذبت.

وكان «على ماهر» - من وجهة نظر القصر - يملك كل المؤهلات، التى يتطلبها فيمن يشغل منصب رئيس الديوان. فقد عمل محاميا وقاضيا وأستاذًا للقانون الدولى بمدرسة الحقوق، وعميدًا لها. كما كان عضوًا فى لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣. فضلاً عن أنه كان صاحب ماض ثورى ناصع، إذ كان عضوًا باللجنة القيادية التى نظمت إضراب الموظفين أثناء ثورة ١٩١٩، وهو ما أهّله للانضمام إلى «الوفد»، إلى أن استقال منه فى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢، إذ كان من رأيه، أن التصريح يشكل أساسًا كافيًا يمكن البناء عليه لاستكمال استقلال مصر، فانتقل بذلك من معسكر المتشددين إلى معسكر المعتدلين فى الوطنية.

لكن عدوله عن التشدد فى الوطنية، لم يحل دون استمراره متشددًا فى الديمقراطية، فأبدى خلال مداخلاته فى لجنة الدستور، حماسة لتوسيع حقوق الأمة كما هو المتوقع من عميد سابق لمدرسة الحقوق. وحاول «الملك فؤاد» أن يستميله لوجهة نظره، التى كانت تدعو إلى أن يمنح الدستور، حقوقا أوسع للعرش، مع التدرج فى منح الأمة حقوقها الدستورية، حتى تتدرب على ممارسة الديمقراطية، ولا تقع بين براثن الذين يستغلون عجزها عن ممارسة حقوقها بشكل سليم لصالحهم الخاصة، فلم يقتنع بذلك، ولم يعدل عن موقفه.

وبعد عامين، وفى بداية عام ١٩٢٥، حدث الانقلاب الكبير الثانى فى حياة «على ماهر» السياسية، فعدل عن تشدده الديمقراطى كما عدل عن تشدده الوطنى، ولم يقتنع فحسب بوجهة نظر «الملك فؤاد» بأن الدستور ثوب فضفاض، وبأن الأمة لاتزال أعجز من أن تمارس ما يمنح لها من حقوق، بل ونشط لتنفيذها. فكان أحد أبرز مؤسسى «حزب الاتحاد»، الذى أنشأه «حسن نشأت» ليكون حزب القصر، ثم أصبح وكيلا له، وأقوى شخصية فيه، ومثله فى حكومات الانقلابات الدستورية الثلاث التى قادها «زيور» عام ١٩٢٥، و«محمد محمود» عام ١٩٢٨، و«صدقى» عام ١٩٣٠، والتى عُطِّل خلالها الدستور مرتين، ثم استبدل به فى الثالث دستور آخر، يتوسع فى منح العرش حقوقا دستورية على حساب حقوق الأمة. ولم تحل استقالته من «حزب الاتحاد»

عام ١٩٣٤ دون احتفاظه بولائه للعرش. ولم تقطع صلته به، وهو ما رشحه لكي يتولى رئاسة الوزارة، خلال السنة الأخيرة من حياة «الملك فؤاد».

أما الأهم من ذلك، فهو أن «فاروق» كان يكن له إعجابًا شديدًا، ليس فقط لمواهبه، أو باعتباره رجل أبيه، ولكن كذلك، لأنه كان يتولى الوزارة يوم توفى الأب، فتصرف بحكمة وحسم، لكى يضمن انتقال العرش إليه، وحال بين الطامعين فيه، وبين حرمانه منه.

وما كاد الملك يتولى سلطته الدستورية - فى ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٣٧ - حتى تسارعت وتصاعدت الأزمات بين القصر والوزارة الوفدية. وبدا واضحًا أن «على ماهر» يقف وراء هذه الأزمات. وأنه يستعين بصديقه «عبد الوهاب طلعت باشا»، الذى كان يعمل مديرًا للإدارة العربية بالديوان الملكى، فاكتشفه وعينه وكيلا له، لكى يكون همزة الوصل بينه وبين الملك. وهكذا أصبح «على ماهر» يقوم بدور «رئيس ديوان من منازلهم»: يكتب للملك الصبى مذكرات قانونية ودستورية، يعتمد عليها فى الصراع على السلطة بينه وبين الحكومة المستندة إلى تأييد الأغلبية فى مجلس النواب، لتضفى على مواقفه درجة من المعقولية، والدستورية.

واستنادا إلى تلك النصائح انفرد ديوان الملك «فاروق» بإعداد الخطاب الذى ألقاه على الأمة بمناسبة توليه لسلطاته. واحتفظ بحقه فى مخاطبة الشعب وفى إصدار التصريحات فى الأمور السياسية والتنفيذية من دون أن يكون للوزارة دخل فى ذلك. وانفرد بالإنعام على بعض رجال القصر بالرتب والأوسمة والنياشين، من دون العرض على الحكومة. وطلب استبعاد أحد أقطاب الوفد من قائمة المرشحين لعضوية الوزارة، بعد أن تقرر تعديلها فى أعقاب توليه السلطة، استنادًا إلى أن الدستور يمنحه حق تعيين الوزراء وعزلهم. وأصر على أن يبلغ إليه جدول أعمال مجلس الوزراء قبل انعقاد الجلسة بثمان وأربعين ساعة، لكى يرأس جلسته فى المسائل المهمة.

ووصل الصدام إلى ذروته بتعيين «على ماهر» نفسه رئيسًا للديوان الملكى - فى ٢٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٧ من دون علم الوزارة أو استشارتها، تأكيدًا لحق الملك فى أن ينفرد بتعيين كبار موظفى القصور الملكية، بما فى ذلك رئيس الديوان، مع أنه منصب سياسى يقوم الذى يشغله بدور ضابط الاتصال بين القصر وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وعلى امتداد عامين وثمانية شهور تلت ذلك، بدأت فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٧، وانتهت فى يونيو (حزيران) ١٩٤٠ - ألقى «على ماهر» بظله الكثيف على السياسة المصرية، رئيسًا للديوان الملكى لمدة اثنين وعشرين شهرا، ثم رئيسا للوزراء لمدة عشرة شهور، حاول خلالها أن يطور فى أساليب «حزب القصر» بما يتواءم مع الظروف المتغيرة بعد أن تحقق الاستقلال بتوقيع معاهدة ١٩٣٦، وبالتالى فقد «حزب الوفد» - فى رأيه - أهم مبررات وجوده. أما وقد مات «الملك فؤاد»، وخلفه على العرش ابنه الذى حقق شعبية جارفة، فقد كان من رأيه أن من صالح الوطن، العمل على تدعيم هذه الشعبية، وتوسيع نطاقها، واستغلالها للقيام بإصلاح دكتاتورى سريع، كان يعتقد أن مصر فى حاجة إليه، أكثر من حاجتها إلى ديمقراطية



محمد محمود باشا:
ولد عام ١٨٧٧. تعلم بمصر واستكمل دراسته فى جامعة أكسفورد البريطانية. عمل مفتشا بوزارة المالية ثم مديرا (محافظا) لمديريتى الفيوم والبحيرة. كان أحد الأعضاء الذين شاركوا فى تشكيل الوفد المصرى ونفى إلى مالطة مع سعد زغلول عام ١٩١٩. انشق عن الوفد وشارك فى تأسيس حزب «الأحرار الدستوريين» عام ١٩٢٢، ثم أصبح ثالث رؤسائه بعد استقاله عدلى يكن وعبدالعزيز فهمى. تولى وزارات المواصلات والمالية وشكل وزارته الأولى عام ١٩٢٨ التى عطل خلالها الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. كان أحد أقطاب الجبهة الوطنية التى تفاوضت مع بريطانيا ووقعت معها معاهدة ١٩٣٦. شكل وزارته الثانية عام ١٩٣٨. توفى عام ١٩٤١ وهو فى الرابعة والستين



أحمد ماهر باشا



محمود فهمى النقراشى باشا

الهيئة السعدية:

حزب سياسى مصرى تشكل رسميا فى ٤ يناير ١٩٣٨، كانشقاق عن حزب الوفد المصرى على إثر فصل اثنين من أقطابه البارزين هما «د. أحمد ماهر» و«محمود فهمى النقراشى» بسبب خلافهما مع زعيم الوفد «مصطفى النحاس». تولى الأول رئاسة الحزب، وكان الثانى نائبه، وحرص الاثنان على أن ينسبا الحزب إلى سعد زغلول مؤسس الوفد اعتراضا على سياسة خليفته. شارك السعديون فى ائتلاف حكومات أحزاب الأقليات السياسية المنشقة عن الوفد والمعادية له والمتحالفة مع القصر فى عهد الملك «فاروق». شكل زعيمهم أحمد ماهر حكومته الأولى فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وحل نائبه محمود فهمى النقراشى محله فى رئاسة الحزب والحكومة بعد اغتياله فى فبراير ١٩٤٥، وباغتيال النقراشى فى ديسمبر ١٩٤٨ حل محله فى الموقعين نائبه «إبراهيم عبد الهادى». فى ١٦ يسمبر ١٩٥٢ أصدر «مجلس قيادة الثورة» قرارا بحل جميع الأحزاب ومصادرة أموالها لصالح الشعب

واسعة، يكثر فيها الكلام، ويحتد فيها الصراع، ويقل فى ظلها الفعل والإنجاز. ولا سبيل إلى ذلك إلا بأن يحكم القصر بشكل مباشر، بمعونة حكومة قوية، تدين له بالولاء، وتعمل على تأكيد التفاف كل المصريين حوله، باعتباره رمزًا لوحدة الأمة.

ولما كانت الأغلبية التى يحققها «حزب الوفد» فى الانتخابات العامة تغرى الحزب بالتشدد، وتدفعه لمناوأة القصر، وتشيع درجة من عدم الاستقرار، فلابد - فى رأى «على ماهر» - من رحيله، ليحل محله ائتلاف من الحزبين اللذين تفرعا منه، وشكلهما المنشقون عنه، وهما «الأحرار الدستوريون» - وهو أول انشقاق عنه حدث فى عام ١٩٢٢ - و«الهيئة السعدية» - آخر انشقاق عنه حتى ذلك الحين - وكان قد تشكل فى العام نفسه (١٩٣٧)، بعد الخلاف بين «أحمد ماهر» و«محمود فهمى النقراشى» من جانب و«مصطفى النحاس» و«مكرم عبيد» من الجانب الآخر. ولابد - كذلك - من التحكم المسبق فى نتيجة الانتخابات، بحيث لا تسفر عن أغلبية مطلقة لأى حزب منهما، حتى لا تتكرر مأساة الوفد، فيغتر بأغلبيته ويفكر فى مناوأة القصر، فيخل بالاستقرار ويحول دون تحقيق الإصلاح السريع.

وهكذا حدث ما توقعه «حسنين» ودفع «أولاد الحرام» «فاروق» للسير على درب أبيه. فاتبع مشورة «على ماهر» وأقال الحكومة الوفدية المتمتعة بثقة الأغلبية البرلمانية، لتتشكل على أنقاضها وزارة ائتلافية من الأحزاب المنشقة عن الوفد والمناوئة له برئاسة «محمد محمود»، ما لبثت أن حلت مجلس النواب، وأجرت انتخابات اشترك القصر فى تزويرها بحيث انتهت بعدم حصول أى من الحزبين اللذين خاضاها على أغلبية مطلقة من مقاعد المجلس، ليظل كل منهما فى حاجة إلى دعم القصر، ولكى يكون العهد، كما أراده «على ماهر»، عهد القصر.

وبعد أسابيع قليلة بدأ «على ماهر» يدس لرئيس الوزراء ويسعى لعزله، ويقيم فى وجهه العراقيل نفسها التى أقامها فى وجه «النحاس»، فيعطل توقيع القرارات والمراسيم والأوامر الملكية التى ترسلها الحكومة إلى الديوان ليقرها - أو يوقع عليها - الملك، ويفتش عن نقاط الخلاف بين القصر والوزارة، ويتهم رئيسها «محمد محمود باشا» بأنه صنيعة إنجليزية مستثمرا نفور «فاروق» من الإنجليز وكراهيته لهم، إلى أن دفعه للاستقالة فى أغسطس (آب) ١٩٣٩ ليحل محله فى رئاسة الوزارة.

لكن خلو منصب رئيس الديوان الذى كان «على ماهر» يشغله لم يقرب أمل «حسنين» فى الوصول إليه، فقد حرص «على ماهر» على أن يظل المنصب خاليًا، لكى يعود إليه، إذا ما اضطرته الظروف لترك رئاسة الوزارة، وأقنع «فاروق» بذلك، وعاد صديقه «عبد الوهاب طلعت» لكى يقوم بمهام رئيس الديوان، وبذلك جمع «على ماهر» عمليًا بين رئاسة الوزارة ورئاسة الديوان.

وسعى «على ماهر» منذ جلس على مقعد رئيس الديوان لإضفاء صبغة جماهيرية وأيديولوجية، على القصر، ولحشد تأييد الحركات الشبابية، التى كانت تناوئ «الوفد» آنذاك - «الإخوان المسلمون» و«مصر الفتاة» - إلى جانبه، للاستفادة من جماهيريتها بين الطلاب وشباب المدن. بينما اعتمد على الشيخ

«محمد مصطفى المراغى» شيخ الأزهر - الذى كان على صلة طيبة بالقصر - فى اجتذاب تأييد طلاب وعلماء الأزهر. ليتشكل من ذلك كله، تيار سياسى يبشر بفكرة تقول بأن الطريق الليبرالى الديمقراطى قد فشل، فضلا عن أن السير فيه، سوف يبقى مصر، تابعة للمستعمرين البريطانيين، ويدعو، على الصعيد الداخلى، للقيام بإصلاح دكتاتورى سريع، وللأخذ بالنظام الإسلامى فى الحكم. وعلى الصعيد الخارجى، يدعو للتوجه شرقا، وتقوية العلاقات مع الدول الإسلامية والعربية، وإحياء الخلافة الإسلامية، على أساس أن مصر، أصلح البلاد لها، وأن «فاروق» هو أجدر ملوك المسلمين بأن يتولاها.

على الصعيد العائلى، تحمس حزب القصر، تنفيذا لهذه السياسة، لفكرة تزويج شقيقات «فاروق» الأربع من أمراء ينتمون للأسر المالكة فى البلاد العربية الإسلامية - إذ كان «على ماهر» يعتقد - كما ذكرت مجلة «آخر ساعة» - أن اليوم الذى تبدأ فيه الأسرة المالكة المصرية، بمصاهرة الأسر المالكة الإسلامية، هو اليوم الذى تبدأ فيه عظمة مصر الحقيقية، فتتحول إلى قوة إقليمية كبرى، وتصبح أكبر درة فى تاج الإسلام.

ويبدو أن الفكرة كانت تدور فى رءوس آخرين من رجال السياسة فى البلاد الإسلامية، وللأسباب ذاتها.

ففى يونيو (حزيران) ١٩٣٧، اجتمع فى بغداد ممثلون لأربع دول إسلامية هى «تركيا» و«إيران» و«العراق» و«أفغانستان»، للتفاوض حول توقيع معاهدة للدفاع المشترك عرفت بعد ذلك بـ «ميثاق سعد آباد». وأثناء المفاوضات جرى البحث حول مفاتحة مصر فى الانضمام إلى الميثاق، لكى تكون واسطة العقد بين الشرقين الأقصى والأدنى. وخطر للسفير الإيرانى فى «بغداد»، أن زواج ولى عهد إيران الأمير «محمد رضا بهلوى» من إحدى شقيقات ملك مصر، سوف يقوى العلاقة بين مصر ودول التحالف، بما يسمح بمفاتحتها فى الانضمام إليه. واقترح على وزير خارجية تركيا، أن يقوم بمفاتحة إمبراطور إيران فى الموضوع. ولما كان الإمبراطور نفسه يجمع بين ثلاث زوجات تنتمى كل واحدة منهن إلى إحدى القبائل الإيرانية الكبيرة، ويعتمد على هذه المصاهرة فى تثبيت دعائم عرشه، فقد اقتنع بالفكرة. وفاتح فيها ابنه، الذى تردد قليلاً؛ إذ كان غارقًا لأذنيه فى حب فتاة إيرانية جميلة، ولكنه خضع فى النهاية لرأى أبيه، خاصة بعد أن اطلع على صورة للأميرة «فوزية» فى مجلة إنجليزية.

وكلف الإمبراطور وزيره المفوض بالقاهرة بجس نبض القصر الملكى المصرى. وتحمس «على ماهر» للمشروع، الذى يدعم سياسته فى الاتجاه شرقا. وكان من رأيه، أن مصر الأكثر تقدما، سوف تطغى على إيران، التى كانت لاتزال فى حالة أقرب إلى البداوة.

وعارضت الملكة «نازلى» بقوة: فالأميرة لاتزال صغيرة السن، إذ لم تكن قد تجاوزت بعد السابعة عشر من عمرها، والأمير لا يكبرها إلا بعامين، ولم يسبق لأحدهما أن تعرف بالآخر، فضلاً عن فوارق البيئة والتربية واللغة والمذهب الدينى، والمسافة الشاسعة، التى تفصل إيران عن مصر مما يحول بينها وبين رؤية ابنتها والاطمئنان على أحوالها.



الإمبراطور رضا بهلوى

ولد عام ١٨٧٨ فى إحدى القرى الإيرانية. التحق بالجيش الإيرانى عام ١٩٠٠ كجندى. وبدعم من عم له كان يشغل منصبا كبيرا فى الجيش ظل يرقى إلى أن عين سنة ١٩٢١ قائدًا عاما للجيش ثم وزيرا للحربية ورئيسًا للوزراء. فى عام ١٩٢٥ وفى أعقاب ثورة أطاحت بآخر ملوك أسرة «قاجار» اختير بديلاً له، ثم اجتمع البرلمان الإيرانى ونادى به امبراطورا لإيران، باسم «بهلوى». تخلى عن العرش سنة ١٩٤١ بضغط من الحلفاء الذين اتهموه بالانحياز للمحور. توفى عام ١٩٤٤ وهو فى السادسة والستين، ونقل جثمانه من منفاه فى جنوب إفريقيا التى مات بها، إلى مصر، ونقل بعد انتهاء الحرب إلى طهران



الشيخ محمد مصطفى المراغى

ولد فى ٥ مارس ١٨٨١ بقرية المراغة إحدى قرى محافظة سوهاج. درس بالأزهر وتأثر بأفكار الإمام محمد عبده الداعية لإصلاح التعليم الدينى وحصل على شهادة العالمية عام ١٩٠٤. عمل فور تخرجه قاضيا شرعيا بالسودان لمدة ثلاث سنوات. عاد إلى مصر عام ١٩٠٧ ليعمل مفتشا بوزارة الأوقاف. عاد إلى السودان عام ١٩٠٩ ليعمل قاضيا لقضاته وظل فى هذا المنصب لمدة عشر سنوات حتى عام ١٩١٩. عاد إلى مصر ليعمل رئيسا لمحكمة مصر الابتدائية الشرعية، ثم عضوًا بالمحكمة العليا الشرعية فرئيسًا لها. وفى عام ١٩٢٨ اختير شيخًا للأزهر وظل فى منصبه لمدة ١٤ شهرا وضع خلالها مشروع تطوير الدراسة فيه على أسس عصرية، ولكنه استقال بسبب العقبات التى وضعت فى طريقه. عاد إلى مشيخه الأزهر عام ١٩٣٦ ليمضى فى منصبه ٨ سنوات انتهت بوفاته وهو فى الرابعة والستين عام ١٩٤٥.

وكانت بعض هذه الأسباب وراء تردد «فاروق» فى الموافقة على مشروع الزواج، إذ كانت «فوزية» أقرب شقيقاته إلى قلبه، بحكم أن الفارق فى العمر بينهما كان أقل من عامين. أما وقد أزاح الشيخ «محمد مصطفى المراغى» - شيخ الجامع الأزهر - عقبة اختلاف المذهب الدينى، فأفتى بأنه ليس فى الإسلام ما يمنع من زواج الأميرة السنية، من أمير شيعى، فقد علق «فاروق» موافقته، على موافقة الأميرة «فوزية».

ولابد أن «فاروق» كان يعانى صراعًا بين خشيته فى أن يكون هذا الزواج، سببا فى تعاسة شقيقته، وبين طموحه السياسى، لأن يكون بداية لسلسلة من المصاهرات تكرس زعامته الإسلامية. إذ كان «على ماهر» يدرس آنذاك، إمكانية تزويج الأميرة «فائزة» من أحد أبناء الملك «عبد الله»، أمير شرق الأردن، وتزويج الأميرة «فائقة» من أحد الأمراء السعوديين، وتزويج الملك «فيصل الثانى» ملك العراق - وكان فى الخامسة عشر - من الأميرة «فتحية» وكانت فى التاسعة.

وربما كانت رغبته فى التخفف من الأثر النفسى لهذا الصراع، سببا فى تركه القرار النهائى لـ «فوزية»، مع ثقته فى أنها سوف توافق. ولأن نتيجة تخيير فتاة مراهقة، تفتقد لأية خبرة إنسانية، بين أن تظل سجينة خلف جدران قصر القبة، لا تخرج إلا نادرًا، وفى صحبة الوصيفات والخدم، وبين أن تتزوج وتستقل بحياتها، وتسافر إلى بلد آخر، وتصبح ذات يوم إمبراطورته، كانت معروفة سلفًا، فقد تحمست «فوزية» للزواج، كما تحمست «علية»، بطلة رواية «إحسان عبد القدوس» الشهيرة «أين عمرى»، للزواج من «عمو عزيز». وخلال أسابيع تمت الخطبة وسافرت «فوزية» مع أمها وشقيقاتها إلى أوروبا، لكى تقوم بتفصيل فستان الزفاف، وشراء بعض أثاثات قصر الزوجية.

وفضلاً عن المنافسة بينه وبين «على ماهر» على منصب رئيس الديوان، فإن «حسنين» لم يكن متحمسًا لسياسة خصمه، التى بدت له تكرارًا للخطأ نفسه الذى وقع فيه «حسن نشأت» و«زكى الإبراشى» حين أقام كل منهما سياسته على أساس أن يتولى القصر الحكم بشكل مباشر. ولم يكن راضيًا عن سياسة الاتجاه نحو الشرق؛ لما قد تؤدى إليه من لدد فى الخصومة مع البريطانيين، يترتب عليه خطر على العرش، ولدد فى الخصومة مع «الوفد» قد تنجم عنه تأثيرات سلبية على شعبية الملك. فضلاً عن أن فتح النار على الطرفين فى وقت واحد، سوف ينتهى بتحالفهما ضد القصر. وكان بحكم تربيته وعواطفه البريطانية أكثر ميلاً إلى الحفاظ على صيغة الديمقراطية الليبرالية، لذلك كان يرى أن يحكم الوفد باعتباره حزب الأغلبية الشعبية، بعد تهذيب اندفاعه وتقليم أظافره بحيث يقر بأن للعرش حقوقًا دستورية ويقبل بمبدأ تقاسم السلطة بينه وبين الملك.

لكن عدم رضاه عن سياسة «على ماهر» لم يحل بينه وبين المشاركة فى تنفيذها، حرصًا على مكانته فى القصر، وحتى لا يترك «فاروق» للثعلب العجوز، لكى يستولى عليه بالكامل. فضلاً عن أن هناك جوانب منها لم تكن موضع اعتراضه. فوضع صلاته الطيبة بالدوائر السياسية البريطانية وبالعاملين بالسفارة البريطانية بالقاهرة، التى تكونت إبان دراسته فى

«أكسفورد» وإبان عمله سكرتيرا عامًا للجنرال، «ماكسويل» - فى خدمة مولاه، الذى كان يعتمد عليه، فى تلطيف الجو، كلما تعقدت العلاقات بين القصر والإنجليز.

وواصل المساهمة فى خطة الدعاية، التى استهدفت، تسويق «فاروق» للشعب المصرى، فاتسعت دائرة أنصار القصر من الأدباء والكتاب ودور الصحف والشخصيات السياسية. واستأنف الملك الشاب حركته النشطة لتوثيق علاقته بالطبقات الشعبية والفقيرة. ليس فقط، لكى يجتذب عواطفها نحوه، ولكن - كذلك - لكى يثبت أنه أهل لأن يملك ويحكم معًا، وليؤكد أن مشاركته فى الحكم، ليست شغفا بالاستئثار بالسلطة، كما كان الوفديون يروجون، ولكنها رغبة حقيقية فى خدمة الشعب، وحرصًا منه على الاطمئنان بنفسه على أحوال رعاياه. فتعددت زياراته للمصانع والمستشفيات والمزارع والمساجد والمسارح والمعارض. وقام برحلات إلى الصعيد والوجه البحرى والصحراء، يتفقد أحوال المواطنين، ويلتقى بهم، فى قراهم ومصانعهم ومزارعهم بل وحتى فى نجوعهم، فيصافحهم، ويوزع عليهم الهدايا والمنح، والتبرعات. ويفتتح المؤتمرات العلمية والثقافية. ويضع حجر الأساس للمشروعات الجديدة. ويحضر جلسات مجلس النواب متنكرًا. ويتحدث إلى المواطنين عبر الإذاعة. ويبدو فى صورة ملك كل المصريين، الذى يفصل بين ما هو «حزبى» وما هو «وطنى»، فيحضر الاحتفال بإزاحة الستار عن تمثال «سعد زغلول» بالإسكندرية، فى أغسطس (آب) ١٩٣٨، وبإزاحته عن تمثال «مصطفى كامل» بالقاهرة فى مايو (آيار) ١٩٤٠.

يحدث ذلك وسط حملة إعلامية قوية، يغذيها «حسنين» بالأنباء والحكايات والطرائف، ويوجهها عبر شبكة من الإعلاميين المتميزين، يقدمون «فاروق» للشعب، باعتباره الملك الصالح والأشد وطنية، والأوفر ديمقراطية.

وهكذا نجح «حسنين» فى الاحتفاظ بمكانته فى القصر، خلال عهد «على ماهر». والغالب أنه لم يضق كثيرًا بوجوده ليس فقط لأنه كان يدرك أن الدور لم يحل عليه بعد لكى يتولى رئاسة الديوان، أو لأن العلاقات بينه وبين مولاه كانت قد توترت بعد أن اكتشف الملك الصبى، طبيعة علاقته بالملكة الوالدة. بل لأنه كان يتوقع - كذلك - أن ينتهى اقتراب «على ماهر» من «فاروق» إلى تبديد هالة الإعجاب التى كان الملك الشاب يحيطه بها، بعد أن يكتشف أنه كغيره من الساسة يسعى لأهداف شخصية، ويقوم بمناورات وألاعيب صغيرة كما كان يثق فى أن سياسة «على ماهر»، سوف تنتهى بالإطاحة به، عندما تتأزم الأمور، كما حدث قبل ذلك مع «حسن نشأت» و«زكى الإبراشى»، وساعتها؛ فسوف تأتيه رئاسة الديوان، منقادة إليه تجرجر أذيالها.

وكان ما توقعه هو الذى حدث:

فقد «على ماهر» هالة الإعجاب التى كان «فاروق» ينظر بها إليه، منذ اكتشف أنه يسعى لإقالة «محمد محمود» لكى يحل محله، وصدق ما كان خصومه يذيعونه من أنه يشيع فى جلساته الخاصة، أنه وضع صاحب الجلالة فى جيبه، وأنه هو الذى يتخذ له القرارات



على ماهر ومحمد محمود فى حديث ودى، قبل أن يشتعل الصراع على السلطة بينهما


حسن صبرى باشا

ويرسم له السياسات، فقرر «فاروق» بعناد صبى مراهق أن يرد عليه بشكل علنى. وانتهز فرصة سفره إلى «لندن» فى مهمة رسمية، فأرسل إليه يطلب منه أن يستمع إلى كلمة ألقاها فى ٢١ فبراير (شباط) ١٩٣٩ فى الإذاعة بمناسبة الاحتفال برأس السنة الهجرية، قال فيها: إنه ورث عن أبيه التمسك برأيه، وإن أحدًا لا يستطيع التأثير عليه، إذا تبين له صواب أمر فى صالح الشعب وأن ثقته فى نفسه وتوكله على الله، هما اللذان يلهمانه تصريف الأمور.

وأربك نشوب الحرب العالمية الثانية - بعد شهر واحد من انتقال «على ماهر» إلى رئاسة الوزارة - خطته السياسية، التى كانت تقوم على تقديم الملك الصالح فى صورة الملك المتطرف فى وطنيته، والذى يناوئ النفوذ البريطانى فى بلاده وهى سياسة لم تكن تستفز البريطانيين قبل الحرب، وحتى فى بدايتها حين كانت معاركها الأساسية لاتزال بعيدة عن مصر، خاصة وأن «على ماهر» تعاون معهم بإخلاص خلال الشهور الأولى لتوليه الوزارة، عندما كان الموقف الحربى لصالحهم. لكنها بدأت تستفزهم عندما انقلب ميزان القوة العسكرية لصالح الألمان، الذين سيطروا - فى مطلع صيف ١٩٤٠ - على نصف سواحل أوروبا الغربية، وبعدما دخلت إيطاليا الحرب إلى جانبهم، وحشدت جيوشها فى «ليبيا» التى كانت تحتلها، فدخلت مصر بذلك ضمن جبهات القتال المحتملة.

ولأن البريطانيين، كانوا يعتقدون أن «فاروق» قد ورث عن أبيه وجده، عواطفهما الإيطالية، وأن «على ماهر» قد انتقل بعواطفه إلى المحور، بعد أن مال الميزان العسكرى لصالحهم. فقد قرروا حسم الأمر، وقدموا إنذارًا حاد اللهجة للملك، بضرورة ذهاب «على ماهر» وتشكيل وزارة، تقوم بتطبيق معاهدة ١٩٣٦ التى توجب على مصر، أن تقدم فى حالة الحرب داخل حدود الأراضى المصرية، جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها إلى القوات البريطانية.

وحاول الملك، أثناء الأزمة أن يجس نبض السفير البريطانى، عبر «حسنين»، حول إمكانية عودة «على ماهر» ليشغل منصب رئيس الديوان، فرفض السفير، رفضا قاطعًا. بل إن «حسن صبرى» - الذى تولى رئاسة الوزارة خلفا لـ «على ماهر» - رفض أن يتسلم مكاتبات القصر عن طريق «عبد الوهاب طلعت» - وكيل الديوان ورجل «على ماهر» فى القصر - وطلب إلى الملك أن يعين رئيسا للديوان - لكن «فاروق» الذى كان يريد الاحتفاظ بالمنصب لـ «على ماهر» لجأ إلى التحدى والمناورة، وأصدر أمرًا ملكيًا بتعيين «عبد الوهاب طلعت» رئيسًا للديوان بالنيابة. فثار رئيس الوزراء، وهدد بالاستقالة، ما لم يلغ الأمر الملكى، ويعين رئيسًا للديوان - ورشح شخصيتين لتولى المنصب، كان «أحمد حسنين» أحدهما.

ولم يجد «فاروق» - الذى كان يعلم أن «حسن صبرى» يحدثه مستندًا إلى قوة السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» - مفرًا من التخلى عن «على ماهر». فأصدر - فى ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٤٠ - أمرا ملكيا بتعيين «أحمد حسنين» رئيسًا للديوان. وقال له بصراحة جارحة وهو يبلغه بالقرار: إنه مجرد محاولة لملء الفراغ.

وقال «حسنين»، إنه كان يرجو أن يسمع كلاما عكس ذلك.



ولم تكن «الملكة نازلى»، بعيدة عن الاهتمام بالمعركة الدستورية بين الملك الشاب ورئيس الوزراء وزعيم الوفد «مصطفى النحاس». فقد كانت حريصة على أن يكون لها دور سياسى إلى جوار ابنها، إدراكًا منها بنقص خبرته السياسية وتعبيرًا عن مشاعر الأمومة الجياشة التى كانت تكنها له، وممارسة لدور، حرمها زوجها من أدائه ومساهمة منها فى حماية عرشه من العواطف التى قد تهب عليه فتقتلعه، إذا ما واصل السير فى الدروب الشائكة التى سار فيها الأب.

وكانت - منذ البداية - تعتقد أن كراهية زوجها «الملك فؤاد» لـ «حزب الوفد»، هى سبب نفور المصريين من القصر، وانفضاضهم من حول الجالس على العرش. وقد حاولت، خلال عهده، وعلى الرغم من الحصار الذى كان مفروضًا عليها، أن تقوم ببعض المساعى للتخفيف من حدة التوتر بين الطرفين. ولما كانت عاجزة عن التأثير فى الملك، فقد اتجهت نحو زعيم الوفد، فى محاولة لترطيب ردود أفعاله على سياسة «الملك فؤاد» العدائية نحوه، حتى لا يندفع الملك إلى مزيد من اللدد فى الخصومة، التى كانت تعتقد أنها ليست فى مصلحة الطرفين.

ففى شتاء عام ١٩٣٢، وأثناء دكتاتورية «إسماعيل صدقى»، زار «مصطفى النحاس»، «السلطانة ملك» - أرملة السلطان «حسين كامل» - فى قصرها الشتوى بالأقصر. وكان من بين ما قالته له، أثناء هذه الزيارة، وأورده فى مذكراته، إن الملكة «نازلى» تشيد بوطنيته، وتعترض على سياسة استبعاد الوفد التى يتبعها «الملك فؤاد».

وفى ربيع العام نفسه، أرسلت «نازلى» أحد أفراد حاشيتها - وهو «محمد أسعد بك» - إليه، برسالة شفهية، تحمل تحياتها وتقديرها وإعجابها بصلابته. وتبلغه على لسانها بأن الملك بدأ يضيق بـ «صدقى» وتصرفات وزرائه وأن الإنجليز بدأوا يفكرون فى تغيير العهد. وتطلب إليه، أن يخفف الحملة على الملك شخصيًا، حتى تستطيع أن تفعل شيئًا لصالح الوفد، و«إن كان ولابد فابعد عن شخص الملك واحمل ما شئت على الحاشية الأجنبية والمصرية، فهى كلها حاشية فاسدة، وأضافت أنها ضاقت بها وتتمنى أن تزول اليوم قبل الغد.

وانطلاقًا من هذه السياسة حاولت الملكة أن توجه ابنها، نحو الاحتفاظ بعلاقات ودوده، ووثيقة مع «الوفد»، لكى يستفيد العرش من العواطف الجياشة، التى يكنها المصريون للحزب الذى قاد الثورة، ولكى تتوقف محاولات البريطانيين، لضرب أحدهما بالآخر، ما يضطر كلاً منهما للاستعانة بهم، فيضعف الطرفان ويظل النفوذ البريطانى، هو القوة السياسية الوحيدة فى مصر.

ومع أن الأمور سارت على غير ما تريد، وانتصر معسكر الداعين لإعلان الحرب على «الوفد»، بزعامة «على ماهر»، فقد حرصت الملكة «نازلى» على أن تحتفظ بعلاقة الصداقة التاريخية، التى كانت تربطها بـ «أم المصريين» - أرملة «سعد زغلول» - حتى إنها أبلغتها أن فى نيتها أن تحضر حفل إزاحة الستار عن تمثال «سعد زغلول» - المقام الآن بمحطة الرمل بالإسكندرية - وأنها


السلطانة ملك أرملة السلطان حسين كامل باشا


الملكة نازلى فى شبابها



النبيل عباس حليم
بورتريه بريشة الفنان إدمون صوصة

سترتب الأمور، بحيث تجلس معها ومع «الملكة فريدة» فى المقصورة الملكية تكريما لها ولزوجها. ولكن الظروف حالت دون تنفيذ الفكرة التى كانت بمثابة إعلان مصالحة تاريخية بين القصر و«سعد زغلول». فعندما حل موعد إزاحة الستار عن التمثال، فى ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٣٨، كانت «الملكة نازلى» قد أبحرت إلى أوروبا. وكانت علامات الحمل قد بدأت تظهر على «الملكة فريدة» وحال عدم حضورهما، دون اشتراك «أم المصريين» فى الاحتفال، خاصة حين تمسك رجال البروتوكول فى القصر، بالتقاليد التى لا تجيز جلوس السيدات فى مقصورة الملك.

ولم يحل تدهور العلاقات بين القصر والوفد، بين «الملكة نازلى» وبين الاحتفاظ بعلاقة الصداقة التى كانت تربطها بزعيم الوفد «مصطفى النحاس» وزوجته «زينب الوكيل». فقد حدث فى سبتمبر (أيلول) ١٩٣٧، وإبان اشتداد الأزمة بين الطرفين أن توفى عم «زينب الوكيل»، وتعلل القصر بأنه لم يكن أحد موظفى الحكومة، فلم يرسل مندوبا للمشاركة فى جنازته. لكن الملكة «نازلى» أرسلت أحد رجال التشريفات، هو «سمير ذو الفقار بك»، لكى ينوب عنها فى إبلاغ عزائها لـ «النحاس» وحرمه.

ومع أن «الملك فاروق»، تعمد أن يتجاهل دعوة «النحاس»، لحضور حفل عقد قران «الأميرة فوزية» على ولى عهد إيران - فى ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٩ - فقد اتصلت «الملكة نازلى» بـ «زينب الوكيل»، ودعتها لحضور الحفل، وقالت لها: إذا كان الملك لا يريد دعوة الباشا، فهذه سياسته، أما أنا فهذا فرح ابنتى، وأنا حرة فى أن أدعو من أشاء. وحملتها تحياتها إلى زوجها ورجاءها ألا يتأثر من تصرفات الملك، فهو شاب طائش وتحيط به بطانة سيئة، تريد أن تعيش على حسابه.

وكان الانطباع السائد فى دوائر الوفد، خلال حقبة «على ماهر»، هو أن «الملكة نازلى» تدعم تيارًا داخل القصر، يقف على رأسه «أحمد حسنين» يتحفظ على سياسة معاداة الوفد، التى يتزعمها «على ماهر» ويدعمها الملك، وأن الملكة تود لو أن ابنها أبدى بعض التعقل، وعدل عن هذه السياسة، وتعبر عن اعتقادها بأن «النحاس» رجل صريح، لا يهبط إلى الأساليب اللولوبية التى يلجأ إليها «على ماهر».

ولكن تأثير الملكة الوالدة، على حياة ابنها السياسية، كان قد أخذ يشحب تدريجيا، منذ اللحظة التى تسلم فيها سلطته الدستورية، وبدأ يتصرف بمنهج المراهق الذى يريد أن يثبت ذاته، وأن يبرهن للجميع - وعلى رأسهم أمه - بأنه ليس ذلك الصبى الصغير، الذى يحتاج إلى الكبار، لكى يتخذوا له قراراته. وهو الاتجاه الذى أكدته لديه، الحاشية اللصيقة به، من الخدم وأشباههم، وغذته لديه العواطف الشعبية الجارفة، التى وجد نفسه مركزا لها، والتى بدأت تلقائية، ثم دخلتها الصنعة، بفضل النشاط الفائق، الذى بذله فيلق الدعاية فى تلميع صورته، أملاً فى عطائه، أو لمجرد استغلال ذلك فى الكيد لآخرين من الخصوم السياسيين.

وكان افتضاح أمر العلاقة التى تربط بين أمه، وبين «حسنين» أهم الأسباب التى أدت إلى شحوب تأثيرها السياسى والشخصى عليه، على الرغم من أن هذا التأثير كان يمكن أن يجنبه كثيرًا من مزالق الطريق التى ظل يسير فيها إلى أن خسر العرش.

وتتفق كل الروايات، بما فى ذلك ما ذكره «فاروق» فى مذكراته، على أنه قد اكتشف أمر هذه العلاقة خلال عام ١٩٣٧، فى أعقاب عودة الرحلة الملكية من أوروبا، كأحد أصداء حملة التشهير التى شنتها «لُطفيه يسرى» - زوجة «حسنين» ضد الملكة «نازلى»، خلال الأسابيع الثلاثة التى سبقت العودة. وعلى الرغم من وجود اختلاف بين أقوال الرواة، فليس بينها تناقض يحول دون الأخذ بها جميعًا.

فقد ذكر النبيل «عباس حليم» - أثناء محاكمته أمام «محكمة الثورة» عام ١٩٥٤ - أن زوجة «حسنين» قد استمعت إلى زوجها، وهو يتحدث مع «الملكة نازلى» هاتفيًا من منزله، فأثارت الطريقة التى كان يحدثها بها غيرتها. ووقعت مشادة بين الزوجين، وصل خبرها للملكة «نازلى»، التى ظنت أن باستطاعتها أن تصلح الأمر، فزارت «لُطفيّه يسرى» فى منزلها فى محاولة لتطييب خاطرها، ولتهدئة غيرتها، ولكن الزوجة الغاضبة عاملتها بشراسة وأهانتها، فانصرفت «نازلى» غاضبة وشكتها للملك «فاروق»، وأصرت على أن يطلق «حسنين» زوجته.

وهو ما يتفق مع رواية «التابعى» الذى يضيف أن الملكة «نازلى» كانت هى التى أبلغت ابنها بالأمر، فى سياق شكواها من الحملة الدعائية الواسعة التى شنتها ضدها زوجة «حسنين»، والتى وصلت ذروتها حين طبعت منشورات تتضمن الأزجال التى ألفها «بيرم التونسى» عند زواج «السلطان فؤاد» من «نازلى» لتوزعها أثناء الاستقبالات التى أقيمت احتفالاً بعودة الرحلة الملكية من أوروبا. ومع أن قليلين هم الذين فهموا الإشارات التى وردت فى تلك الأزجال، فقد ثارت «الملكة نازلى» وأسرعت - من دون أن تستشير «حسنين» - تبلغ ابنها بما حدث وتحرضه على «ضرتها»، التى لم تشهر فقط بالملكة الوالدة، بل وأساءت إلى ذكرى الملك الراحل وشككت فى نسب الجالس على العرش.

وقال «فاروق» له: مراتك اتجننت يا «حسنين»، شوف لك طريقة معاها.

وهكذا قادت الغيرة الجامحة بين «الضرتين»، «حسنين»، إلى مأزق فشلت كل محاولاته للخروج منه: حاول أن يصلح ما أفسدته غيرة زوجته التى لم تضع فى اعتبارها وظيفته فى القصر، وارتكبت - كما قال لها - جريمة العيب فى ذوات ثلاثة ملوك، هم «فؤاد» و«نازلى» و«فاروق»، فاقترح عليها أن تطلب مقابلة الملكة «نازلى»، وتنكر أمامها كل ما نسب إليها من أقوال تطعن فى شرفها وأن تؤكد لها إخلاصها واحترامها، فرفضت «لُطفيّه» بعناد امرأة جريحه، كانت تعتقد أنها أعلى نسبًا وأعز مقاما من المرأة التى أهانت أنوثتها واستولت على عواطف زوجها، وأصرت الملكة«نازلى» على أن الطلاق، هو أقل عقوبة تستحقها المرأة التى تطاولت عليها، وطعنت فى شرفها، وعابت فى ذاتها الملكية!

ويقول د. «حسن حسنى» فى مذكراته، إنه التقى بـ«حسنين» بعد يومين من عودة الرحلة الملكية، أى فى ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٣٧. فوجده مهموما، ولما سأله عما به، قال له إنه فوجئ بعد عودته إلى القاهرة. بما لم يكن يخطر له على بال، وهو اضطراره إلى الطلاق من زوجته، إزاء ما واجهته به من الطعن والتجريح، فضلاً عن أنها أطلقت لسانها فى كل مكان بالطعن فى الملك والملكة «نازلى»، فكان الطلاق هو



لُطفيّه يسرى فى شيخوختها



١٩٣٧: زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا

الرد الوحيد، لأنه إذا احتمل مطاعنها فى شخصه، فإنه لا يستطيع السكوت على ما يمس شخص الملك وأسرته.

وعلى الرغم من تعقد الموقف، فإن الطلاق لم يكن الخيار الوحيد أمام «حسنين» إذ كان باستطاعته - طبقًا لتحليل «التابعى» - أن يستقيل من عمله بالقصر، وأن يعود إلى عمله الأصلى كوزير مفوض فى وزارة الخارجية، فيغادر مصر إلى إحدى السفارات الأوروبية - ويصحب معه زوجته وأبناءه، وبذلك يفض الاشتباك بين «أم الأولاد» و«أم الملك» ويخرج من الأزمة بأقل الخسائر.

لكن فكرة من هذا النوع، لم تقفز إلى ذهن «حسنين» فى تلك الفترة، وبدلاً من التفكير فى ترك القصر نهائيا والابتعاد عن «الملكة نازلى»، انتهز فرصة خلافه مع زوجته، لكى ينتقل للإقامة مؤقتا بقصر القبة، إلى أن يجد مسكنا ملائما، وعند انتقال البلاط الملكى إلى الإسكندرية بعد حفلات التولية عاد إلى جناحه بقصر المنتزه، الذى كان يقيم فيه عقب عودته من لندن وقبل سفر الرحلة الملكية إلى أوروبا، بصفته رائدًا للملك، ومشرفا على شئون دراسته.

وكانت إقامته فى المبنى الرئيسى للقصر، الذى يقيم فيه الملك وأمه وشقيقاته، بدلاً من الإقامة فى الجناح المخصص لنزول رجال الحاشية الذين تقضى الضرورة مبيتهم بالقصر، موضع همسات بعضها سياسى، والآخر شخصى، إذ كان بحكم صلته الوثيقة برجال الأحزاب المعارضة، يستقبل أصدقاءه منهم، فى المبنى الرئيسى للقصر، مما كان موضع اعتراض الحكومة الوفدية، التى فسرت تردد رجال المعارضة على القصر، باعتباره مناورة لإحراجها ودس الدسائس لها.

وفى الوقت نفسه فإن «حسنين» واصل الظهور مع «الملكة نازلى» فى الأماكن العامة، من دون أن يلق بالاً إلى تحذيرات أصدقائه، بأن ذلك يؤكد الشائعات التى تطلقها زوجته حول العلاقة العاطفية بينهما. ويقول «د. حسن حسنى» إن «محمد التابعى» - وكان صديقا له منذ عهد الدراسة - اتصل به يوما وأبلغه أنه شاهد «حسنين باشا» و«الملكة نازلى» يجلسان فى سيارة، فى الشارع الصغير الذى يقع خلف «مقهى التريانون» يراقبان، خلال النافذة المطلة على ذلك الشارع، ما كان يعرض فى المقهى من فقرات الترفيه والرقص، وطلب إليه أن يتدخل لدى «حسنين باشا» ليتوقى مثل هذه التصرفات، حرصا على سمعته وسمعة الأسرة المالكة، وتمنى «التابعى» على السكرتير الخاص للملك، ألا يذكر أنه مصدر الخبر، خوفا من أن يكون سواه قد رأى ما رآه، وأن يشيع الخبر فيتجه الظن إلى أنه مصدر إشاعته.

والظاهر أن «حسنين» كان فى ذلك الوقت فى حالة عصبية غير ملائمة دفعته للدد فى العناد، كان من مظاهرها، أنه رفض نصيحة «حسين حسنى» بأن يكف عن استقبال أصدقائه من أقطاب المعارضة فى قصر «المنتزه» حتى لا تثور الشكوك، بأنهم يدخلون القصر لمقابلة الملك، فتتوتر العلاقة بين القصر والحكومة، وأن يختار له مسكنا ليقيم فيه، حتى يقطع الألسنة التى تثير شائعات سياسية وشخصية حول أسباب إقامته فى القصر. وفى تعليقه على النصيحة، قال «حسنين»: إنه يعلم أن إقامته فى القصر



١٩٣٦: الأمير فاروق والى جواره أحمد حسنين فى أحدى السهرات أثناء فترة دراسته فى لندن

تسوء كثيرين، وأنه لن يشفى غليلهم وسيظل مقيما بالقصر ليموتوا بغيظهم.

ويبدو أن «فاروق» كان لا يزال عاجزًا - حتى ذلك الحين - عن معاملة «حسنين» بقسوة، وهو ما دفعه ذات يوم لأن يقول لسكرتيره الخاص:

- صاحبك مستنى إيه هنا؟ قل له يعزِّل بقى. أنا عاوزك تبلغه أن يخرج حالا وتعرفنى النتيجة فى أقرب فرصة.

وفهم «حسن حسنى» أن عليه أن يدفع «حسنين» للخروج من القصر من دون أن يذكر له صراحة أن ذلك أمر من الملك. وعندما عاود مفاتحته فى الأمر، كرر «حسنين» بعناد أنه لن يشفى غليل خصومه الذين يريدون إجلاءه عن القصر، فعاد إلى الملك ليشير عليه بأن يصبر عليه، حتى يعود البلاط - بعد نهاية الصيف - إلى القاهرة، فقد يرى «حسنين» فى ذلك فرصة ملائمة لكى يغادر القصر محتفظا بكرامته.

ويرجح «حسن حسنى» أن يكون «فاروق» قد سمع فى تلك الفترة - صيف ١٩٣٧ - عفوا أو عمدا بعض ما كان يدور من همس بين خدمه الخصوصيين حول الصلة بين الملكة «نازلى» و«حسنين»، إذ كان الحديث فى الأمر شائعا بينهم، حتى إن بعضهم كانت تفلت منه أحيانا ألفاظ ملؤها الغيظ والحقد على «حسنين».

بعد أيام قليلة من ذلك؛ طلب الملك من سكرتيره الخاص أن يوافيه مساء إلى منزل ياوره القائمقام - العقيد - «عمر فتحى»، ووصل «فاروق» وبصحبته خطيبته الآنسة «صافى ناز»، فتركها - فى الشرفة - مع زوجة «عمر فتحى»، وانفرد بهما فى إحدى حجرات المنزل، وأخذ يقطعها جيئة وذهابا بخطوات عصبية، ثم انفجر قائلاً: إنه لم يعد يستطع الصبر على تصرفات «الملكة نازلى» و«حسنين»، وأنه لا يعرف ماذا يفعل؟ هل يقتلهما؟ أم يرسل أمه إلى مستشفى المجانين وينقل رائده سفيرا باليابان؟ وطلب إليهما أن يشيرا عليه بما يفعل. وبعد مناقشة استغرقت شطرًا كبيرًا من الليل، نصحاه بألاّ يلجأ إلى أى عمل عنيف توقيا لإثارة الفضائح وأن يعالج الأمر بحكمة وبتفكير هادئ وأن يعتمد على الزمن، فقد تستيقظ الملكة من غفوتها، أو يستيقظ ضمير «حسنين».

ومع أن المصيف الملكى قد انتهى - كالعادة - فى شهر نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٣٧، وعادت الأسرة المالكة إلى القاهرة، إلاّ أن «حسنين» لم يبحث له عن مسكن مستقل يقيم فيه كما كان متوقعا، بل انتقل من «قصر المنتزه» إلى «قصر القبة» حيث المسكن الشخصى للملك.

ويبدو أن ما شجع «حسنين» على ذلك، أن الملكة «نازلى» كانت قد انتقلت آنذاك للإقامة فى قصر والدها بالدقى، ومعها الأميرات، حتى لا يجمعها قصر واحد مع الملكة الجديدة المنتظرة. كما أن الملك «فاروق» نفسه، كان قد أخلى جناحه فى القصر، بعد أن أمر بإجراء إصلاحات كبيرة فيه تمهيدا لزفافه الوشيك، وانتقل للإقامة فى «قصر عابدين».

وعلى الرغم من ذلك، فإن إصرار «حسنين» على الإقامة بالقصر استفزت «فاروق»، فطلب إبلاغه على لسان الملك، بأن عليه أن يخلى الجناح الذى يشغله فى القصر لأن الإصلاح سيشمله، ولما لم يبد ما يدل على قرب مغادرته له، وظل يخرج ويدخل كما يشاء ويعود فى أوقات متأخرة من



الفريق عمر فتحى باشا: ياور الملك فاروق ثم كبير الياوران فى القصر الملكى. حاولت الملكة «نازلى» أن تستخدمه لإثارة غيرة حسنين ولكنه رفض أن يشارك فى اللعبة

الملك فاروق يغادر أحد المساجد بعد أداء صلاة الجمعة، وخلفه أحمد حسنين باشا

الليل، أمر الملك باغلاق أبواب القصر فى الساعة العاشرة مساء، مما اضطره ذات ليلة عاد فيها متأخرًا إلى تسوّر أحد أبواب القصر ليتمكن من الدخول، فتصاعد غضب «فاروق» وأمر بأن تجمع أمتعته فى الحال وأن تنقل إلى جوار أحد أبواب الحرملك.

ووجد «حسنين» ـ كما يقول «حسن حسنى» فى مذكراته ـ فى ذلك إهانة كبرى له على مرأى ومسمع من الخدم وصغار الحاشية، فاتخذ له مسكنا فى مصر الجديدة، واعتكف فيه زمنا بحجة المرض، وامتنع لأسابيع عن الذهاب إلى مكتبه فى القصر.

وهكذا فقد «حسنين» نفوذه لدى «فاروق» بسرعة كبيرة فى أعقاب اكتشافه للعلاقة بينه وبين الملكة الوالده. وأخذت الصحف ـ خلال الثلث الأول من عام ١٩٣٨ ـ تكرر الإشارة إلى أن هناك أقاويل تتردد عن تغييرات مهمة فى مناصب السراى الكبيرة، قد تشمل «شخصية رفيعة، رؤى الانتفاع بخبرتها فى السلك السياسى الخارجى»، وأن «أحد كبار موظفى السراى، ربما يعين وزيرًا مفوضًا فى واشنطن». وفى تلميح أقرب إلى التصريح، قالت إنه «من ذوى الثقافة السكسونية العالية، فضلاً عن أنه ليس غريبًا عن السلك السياسى».

ثم وضعت مزيدًا من النقط على الحروف، فذكرت، أن الموظف الكبير المذكور هو «حسنين باشا»، وأنه مرشح لكى يكون وزيرًا مفوضًا لمصر فى «لندن»، خلفًا للدكتور «حافظ عفيفى باشا»، الذى كان قد استقال آنذاك من منصبه. لكن الأمر، حسم فى إبريل (نيسان) ١٩٣٨، وعادت الصحف لتؤكد، أن التفكير فى الاستعانة، بخبرة «حسنين باشا» فى السلك الدبلوماسى، قد عدل عنه، وأنه سيظل فى خدمة الملك.

وسواء كان «حسنين» هو صاحب الفكرة فى الانتقال إلى السلك الدبلوماسى، إنقاذا لحياته الزوجية، أم كانت محاولة من خصومه فى القصر، وعلى رأسهم «على ماهر»، لاستثمار الأزمة بينه وبين «فاروق» لإخراجه من حلبة المنافسة، فقد كان مستحيلا ـ فى رأى «التابعى» ـ أن يتحمس لها «حسنين»، فما كان يعتبره البعض، أقل الخسائر بالنسبة له، كانت من وجهة نظره، كل الخسائر، لأن تركه لمنصبه فى القصر، وابتعاده عن «الملكة نازلى»، كان يعنى تنازله عن كل طموحاته، وتسليمه بفشل خطة راسبوتين. ولأنه لم يكن ذلك الرجل الذى يضحى برغبته فى الصعود من أجل معنى أو قيمة، حتى لو كانت أسرته، فقد كان طبيعيا بعد أن أصبح مستحيلاً عليه أن يحتفظ بزوجته، وبالملكة «نازلى» وبعمله بالقصر فى وقت واحد، أن يختار ما كان متوقعًا، من نوعه أن يختاره فيقرر الانفصال عن زوجته. ولكن الطلاق بينهما ـ على عكس ما يقول «التابعى» ـ لم يقع رسميا إلا بعد ذلك التاريخ بسنوات ـ فى عام ١٩٤٢ ـ تزوجت بعدها السيدة «لُطفيّه» من الوجيه «حامد العبد»، وأصبحت تعرف، حتى توفت عام ١٩٥٠ باسم «لُطفيّه هانم العبد».

وربما لم تتنبه «الملكة نازلى»، حين اندفعت لتنقل لابنها ما تشيعه «لُطفيّه يسرى» من أقاويل حول علاقتها بـ «حسنين» أنها بذلك، تلفت نظره إلى حقيقة لم يكن قد تنبه إليها حتى ذلك الحين، بشكل كاف. ولعلها أرادت أن تستبق الحوادث، وتبادر بتكذيب الأقاويل التى كانت واثقة أنها سوف تصل إليه، فتصورها له باعتبارها مجرد شكوك امرأة موتورة، أعمتها الغيرة.

لكن «الملك فاروق»، ما لبث أن أدرك



يناير ١٩٣٨: الملك فاروق يغادر السيارة الملكية أمام مسجد أحمد طلعت بالسبتية بالقاهرة، ويكلف أحمد حسنين باشا بالاستفسار عن أحد ضباط الحرس الملكى كان قد وقع من فوق دراجته البخارية

أن سحب الدخان التى أطلقتها «لُطفيّه يسرى»، لم تتولد من فراغ، بل من نيران حقيقية، ولعله استرجع أحداث الرحلة الملكية، وقرأها من جديد، فتأكد له أن ما قالته زوجة «حسنين» لم تكن مجرد أقاويل مرسلة، ولم يكن التوصل للحقيقة ـ فى قصور تشى حيطانها وتنم أثاثاتها، وتتسمع أعمدتها وأسقفها، وتتآمر بطانتها، كما وصفها «حفنى محمود» ـ صعبًا.

وعلى الرغم من كثرة خصوم «حسنين» فى داخل القصر، فقد انتهت تحريات «فاروق» إلى النتيجة التى كان «حسنين» حريصًا على أن يصل إليها. وتأكد الملك بنفسه، من أنه لا توجد علاقة غير شريفة بين الطرفين، وأن أمه هى التى تطارد «حسنين»، الذى يرفض أن يقيم معها علاقة جسدية خارج نطاق الزواج الشرعى، وبعد موافقة صاحب الجلالة، لأن واجب الإخلاص والوفاء للجالس على العرش، يمنعه من أن يخونه فى أمه أو أن يلوث سمعته.

وكان موقف «حسنين» منسجمًا، مع «خطة راسبوتين»، فهو لا يبحث عن متعة جنسية، يستطيع أن يجدها، بشكل أكثر لذة، لدى من هن أكثر صبا وأوفر جمالاً منها، من دون أن يدفع نفوذه فى القصر ثمنا لها، بل يسعى إلى نفوذ سياسى، يرفع مكانته فى البلاط، من مجرد الأمين الأول لجلالة الملك، إلى مرتبة زوج أم صاحب الجلالة، وبذلك يجلس إلى جواره على العرش، ويحكم باسمه.

وكان موقف «الملكة نازلى» منسجمًا مع إدراكها بأن ا لزمن يمر، وما تبقى من سنوات الشباب يتبدد، لذلك لم تجد فارقًا بين أن تكون زوجة «حسنين» أو تكون عشيقته.

أما وهو يصر على ألا يقربها إلا فى الحلال، فقد فعلت ذلك الذى كان يدفعها بطريقة معاملته لها، لأن تفعله، فوضعت النقط على الحروف، وأبلغت ابنها بأنها تحب «حسنين»، وتريد الزواج منه، ولكنه يشترط أن يصدر له الملك أمرًا بذلك.

ويبدو أن الملكة الوالدة، برغم ذكائها، وحبها المفرط لابنها، لم تكن تقدّر بشكل كاف، انعكاسات سلوكها على نفسية الابن. والأرجح أنها كامرأة

تختزن طاقة هائلة من التحرر الداخلى، لم تجد تناقضًا بين أن تحب ابنها وبين أن تعيش حياتها. لكن الاختيار بين الأمرين، بحكم قيود التقاليد الاجتماعية، وصخور الرواسب النفسية، كان قدرًا لا يستطيع أحد الفرار منه يومذاك، وربما حتى اليوم.

أما والأبناء يغارون عادة على أمهاتهم، حتى من آبائهم، فقد كان منطقيا أن يغار «فاروق» من «حسنين» وأن يكرهه. وطبقا لروايته ـ وقد أذاعها فى مذكراته التى نشرها بعد عزله عن العرش ـ فإنه واجه أمه بعلاقتها بـ «حسنين» فبكت وقطعت على نفسها عهودًا كثيرة، بأن تحافظ على ذكرى أبيه، ولكنها عجزت عن الوفاء بوعدها.

وطبقًا لرواية نقلها «التابعى» عمن سمعها من «مراد محسن باشا» فإن الملك «فاروق» قد تلقى اعتراف أمه، بأنها تعشق «حسنين» وتريد الزواج منه، باستهانة تصل إلى حد الاستهتار، فقال لها: رافقيه أحسن. وهى رواية تبدو الرغبة فى التشنيع واضحة فيها، حتى لو كان «فاروق» قد قال ذلك على سبيل السخرية من أمه، خاصة وأنها منسوبة إلى رجل كان معروفا بكراهيته لـ «أحمد حسنين» الذى كان ينافسه على مكانته فى القصر وعلى قلب المطربة «أسمهان».

بل إن «التابعى» نفسه، ذكر فى مقال نشره عقب عزل فاروق بأسبوعين أنه رأى «فاروق» فى أحد أيام شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٣٧، يبكى فى دار أحد كبار رجال حاشيته برمل الإسكندرية، لأن أمه أمضت سهرة ـ غير بريئة ـ فى مطعم عام، بمنطقة المكس بالإسكندرية.

وكان هذا النوع من تصرفات «نازلى» الجامحة، وغير المنضبطة، هو الذى حال بين «فاروق» وبين العصف بـ «حسنين»، بل وكان أهم الأسباب التى دعته إلى الاحتفاظ به إلى جواره، ليس فقط لأن البحث كان قد انتهى به إلى تبرئته من شبهة إغواء أمه ـ ولكن ـ كذلك ـ لأن رفض «حسنين» لعواطفها، إلا فى إطار شرعى ورفض ابنها السماح لها بالزواج منه، بدعوى الحرص على سمعة الأسرة المالكة، دفعها لتحدى الاثنين، بطريقة أرادت بها أن تضرب عصفورين بحجر واحد، فتثير غيرة «حسنين» وتثبت لابنها من ناحية أخرى أن رفضه لزواجها منه لن يصون سمعة القصر، بل سوف يمرغها فى التراب.

وهكذا انطلقت تسهر، وترقص، وتنتقل من حفلة إلى أخرى، فى قصور وشقق صديقاتها، وفى أحيان ليست نادرة، فى بعض الأماكن العامة، وتصحب معها إلى هذه السهرات، بعض الشبان من تشريفاتية القصر، وتختلط بفئات أقل من المستوى، وتثير بذلك الأقاويل، التى كانت تصل أولاً بأول إلى مسامع الملك «فاروق».

ومع أن الملك، استغل سلطته فى إرهاب بعض الشبان الذين كانوا

٢٩ إبريل ١٩٣٨: أحمد حسنين باشا، يشعل السيجارة لرئيس الوزراء محمد محمود باشا وبينهما وزير الأوقاف حلمى عيسى باشا، أمام مسجد إبراهيم أغا فى انتظار وصول الملك فاروق لأداء صلاة الجمعة



يصحبونها - أو يلتفون حولها فى تلك السهرات، مما دفعهم للخروج من الحلبة، خوفا مما سوف يحيق بهم، كما استطاع أن يوثر على بعض الذين كانوا ينظمونها، فقد اضطر أخيرًا، لأن يلجأ إلى «حسنين»، طالبا منه أن يستخدم نفوذه لدى «الملكة نازلى»، لكى تقلل من أنشطتها الترفيهية حرصا على سمعة العرش ومكانة الأسرة المالكة.

ولم يكن الملك قد فاتح «حسنين» حتى ذلك الحين، فى أمر الصلة بينه وبين الملكة الوالدة. ولم يكن لجوؤه إليه، عدولاً عن رفضه لطلب الزواج الذى تقدمت به إليه أمه، أو دليلاً على أن عواطفه نحوه، قد عادت إلى صفائها القديم، بل كان مؤشرًا على أن «خطة راسبوتين» تواصل طرح ثمارها، فقد نجح «حسنين» - كما يقول «التابعى» - فى إقناع «فاروق»، بطريق غير مباشر، بأنه الرجل الوحيد فى مصر، القادر على كبح جماح «الملكة نازلى» وأنه لولاه، ولولا نفوذه عليها لخرجت على حل شعرها، وتركت السراى وانطلقت على هواها.

وكانت الملكة تستجيب لتدخلات «حسنين»، فتقلل من نشاطها الترفيهى، تصورًا منها بأنها قد نجحت فى استثارة غيرته، بما يدفعه للضغط من أجل الزواج بها. ثم تعود لتواصل نشاطها من جديد، بعد أن تكتشف أنه لم يغير موقفه، وأنه ليس على استعداد لكى يخسر مولاه من أجلها.

لكن ذلك لم يحدث من دون أن يدفع «حسنين» الثمن، فقد تدهور نفوذه السياسى داخل القصر، وتدهورت مكانته الشخصية، لدى «فاروق» الذى لم يعد يعامله كما كان قبل افتضاح تلك العلاقة، باعتباره رائده وأستاذه، بل تعقَّدت علاقته به، بحيث أصبحت مزيجًا من الحب والكراهية، ومن الإقبال والنفور، ولم تتعفف أحيانا عن الخشونة التى تقترب من الجلافة.

وكانت سيارة «حسنين» قد اصطدمت - فى مارس (آذار) ١٩٣٨ بإحدى سيارات النقل، فى حادث مشابه لذلك الذى أودى بحياته بعد ذلك بثمانى سنوات. ولكن الأضرار اقتصرت على جرح فى جبهته، نقل على إثره إلى منزله، فأسرع «فاروق» يزوره ليطمئن على صحته، على الرغم من أن الإصابة لم تكن آنذاك تدعو للقلق، إذ لم تتضح آثار الحادث الكاملة، إلا بعد قليل من انتقال الملك - وبمعيته «حسنين» - إلى الإسكندرية لقضاء فصل الصيف، فاكتشف الأطباء آثار كسر فى أحد ضلوعه، مما اضطره - فى يونيو (حزيران) ١٩٣٨ - إلى دخول «مستشفى المواساة». وما كاد يغادره، حتى عاد إليه مرة أخرى، بعد أسبوعين، نتيجة لإصابته بتسمم غذائى.

وعلى عكس ما حدث من قبل، فقد تجاهل «فاروق» هذه السلسلة من الظروف الصحية غير الملائمة، التى تعرض لها «حسنين»، وجعلته يمضى معظم شهور صيف ذلك العام - ١٩٣٨ - فى «مستشفى المواساة». فلم يقم بزيارته - ولم يرسل - على الأقل - مندوبًا عنه للاستفسار عن صحته وهو ما درجت عليه تقاليد القصر، بالنسبة لكثيرين ممن هم أقل منه مكانة، وأبعد صلة بالجالس على العرش. وقد لفت ذلك نظر أطباء المستشفى، ونزلائها من المرضى، وكان معظمهم من الشخصيات السياسية والاجتماعية اللامعة، وانتقل منهم إلى الدوائر السياسية والصحفية، التى ساد لديها الاعتقاد، بأن «حسنين» لم يعد البطل الذى يعجب به الملك، وأنه قد انتقل إلى قائمة المغضوب عليهم.



الرحالة أحمد حسنين أمام منظار مكبر، يستطلع الصحراء أمامه، اثناء رحلته لاكتشاف واحة «الكفرة»



«مصطفى أمين» مع والدته السيدة «رتيبة زغلول» ابنه شقيقة الزعيم «سعد زغلول»، وكان قد تبناها هى وشقيقها «سعيد» بعد وفاة والديهما ومنحهما اسمه

وكان ذلك، هو ما دفع «مصطفى أمين» لمفاتحة الملك «فاروق» فى الموضوع، حين التقى به فى صيف ذلك العام فى «قصر المنتزه» بالإسكندرية، مشيرًا إلى أن الناس يلاحظون، أن جلالته لم يزر «حسنين باشا» على الرغم من مرور أربعة أسابيع على دخوله المستشفى. فقطب وجهه، واحمرت أذناه، ثم انتفض واقفًا، وغادر الغرفة التى كان يستقبله فيها، وهى متحف العملات التى كان شغوفا باقتنائها، ليعود بعد عشر دقائق وقد ارتدى ملابسه كاملة، فيصحبه معه فى سيارته، ويقودها بنفسه إلى «مستشفى المواساة».

وأثار وصول سيارة الملك - ذات اللون الأخضر، والتى تطلق آلة التنبيه فيها موسيقى مميزة - إلى فناء المستشفى حماسة كل الذين كانوا يقيمون به. فاحتشد الأطباء والممرضون والمرضى والزوار فى نوافذها، يهتفون له ويزغردون، لأنه شرَّفهم بزيارته. ولم يكن لدى أحد منهم شك، أنه فى طريقه لزيارة «حسنين باشا» للاطمئنان على صحته.

وكم كانت دهشتهم جميعًا بالغة عندما اتجه الملك إلى الجناح الذى يرقد فيه خادمه الألبانى «محمد عبد الله» - وكان مسئولاً عن حراسة متحف السلاح بالقصر - حيث قام بزيارته وأوصى الأطباء بالاهتمام بصحته. ثم غادر المستشفى، من دون أن يفكر فى المرور على الجناح المقابل الذى يرقد فيه أستاذه ورائده، والأمين الأول له «حسنين باشا».

والغالب أن الملك، الذى كان يعرف أن «مصطفى أمين» من أصدقاء «حسنين» - إذ كان هو الذى عرفه به، ضمن خطة إحاطته بشبان فى مثل سنه من أبناء العائلات المصرية الكبيرة، الذين تلقوا تعليمهم فى الغرب - لم يفسر ما سمعه منه باعتباره ملاحظة منه، بل اعتبره رسالة من «حسنين». فقرر أن يرد عليها بهذه الطريقة الفظة، التى لم يكن لها معنى، إلا أن الملك، لا يقصد منها فقط، تأكيد كل ما يشاع عن أن «حسنين» قد أصبح مغضوبًا عليه، بل ويتعمد - كذلك - إهانته علنا، بأن يقول للناس بأعلى صوت: إن خادمه الألبانى، أكثر قربًا منه، وأحب لديه من رائده الذى أشرف على تعليمه، وهو ولى للعهد، ثم وهو ملك تحت الوصاية.

وبعد قليل من عودة الملك إلى متحف العملات بـ «قصر المنتزه»، ليستأنف عمله فى تلميع بعض قطع النقود، فى مواجهة «مصطفى أمين» الذى كان لايزال مذهولاً، لأن مبادرته قد انتهت بتوجيه إهانة علنية لصديقه «حسنين»، دخل أحد الخدم، فقدم للملك، على صينية ذهبية صغيرة، خطابا، ما كاد يفتحه، ويقرؤه، حتى كوّر الورقة، وألقاها فى وجه «مصطفى أمين» وهو يقول: شوف «حسنين» بيقول إيه! وكان «حسنين» قد كتب له: «يا صاحب الجلالة.. حاولت أن أعلمك



١٩٣٨: الصورة الرسمية للأميرة فوزية عندما أعلنت خطبتها إلى ولي عهد (إمبراطور) إيران


١٩٤٠: أحمد حسنين باشا في أحد الحفلات الدبلوماسية

أن تكون ملكًا، ومن صفات الملوك الوفاء، ولقد سررت أن وفاءك نزل إلى خادمك، وأسفت أنه لم يرتفع إلى أستاذك».

ومرة أخرى، اصطحب «فاروق» «مصطفى أمين» ليعودا ثانية إلى «مستشفى المواساة» فيتوجه الملك هذه المرة إلى جناح «حسنين». لكنه لم يمكث به سوى خمس دقائق، غادره بعدها غاضبا. وفى طريق العودة، توقف فى مكان مهجور، ليطلب من «مصطفى أمين» مغادرة السيارة فورًا. وعندما عاد إلى «حسنين» قال له ضاحكًا، إن الملك، قدم له مظروفا، يحتوى على أوراق نقدية، عدها، فوجدها عشرين ورقة من فئة المائة جنيه، ثم أعادها له قائلاً: إنك يا مولاى، تستطيع أن تشترينى بهذه الزيارة، وليس بألفين من الجنيهات.

وعلى الرغم مما قد يرد على بعض تفاصيل هذه الرواية من تحفظات بسبب ميل «مصطفى أمين» لإضفاء جو روائى على مروياته، فضلاً عن انحيازه إلى «أحمد حسنين»، فإنها تتفق فى خطوطها العامة، مع ما تؤكده المصادر الأخرى، من أن «فاروق» بدأ منذ اكتشف العلاقة بين أمه، وبين «أحمد حسنين»، يتعامل معهما، بمزيج من الحب العميق والكراهية العنيفة.

ولا يبدو أن هذه السلسلة من الأزمات السياسية والعائلية، قد مرت من دون أن تترك آثارها الأكثر خطورة على صحة «حسنين»، الذى كان يعانى من مضاعفات مرض «عرق النساء»، فضلاً عن آثار حادث التصادم. وهكذا لم يكد يغادر المستشفى، حتى أصيب - بعد أسبوعين - بنوبة قلبية مفاجئة، دهمته مساء يوم الجمعة أول يوليو (تموز) ١٩٣٨. وأحاط به الأطباء طوال الليل. وبعد أن مرت الأزمة، نقل إلى المستشفى مرة أخرى، ليقضى به عدة أسابيع، انتقل بعدها إلى منطقة «كنج مريوط» ليظل معتكفًا بقية شهور الصيف. ومع أن المصيف الملكى، كان قد امتد - فى ذلك العام - إلى سبعة شهور، وحتى نهاية ديسمبر (كانون الأول)، حتى تضع الملكة «فريدة» حملها الأول، فإن «فاروق» لم يكرر زيارته لـ «حسنين».

وتركت الأزمة - كذلك - آثارها على صحة «الملكة نازلى»، التى تعرضت خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٣٨، لأزمتين صحيتين، ونصحها الأطباء بالسفر إلى أوروبا لكى تعالج كليتها المريضة بالمياه المعدنية، لكنها لم تتمكن من السفر إلا منتصف يوليو (تموز) ١٩٣٨.

وكانت المباحثات بين القصر الملكى فى عابدين، والقصر الإمبراطورى فى طهران قد انتهت - فى مايو (آيار) من ذلك العام - إلى الاتفاق على إعلان خطبة ابنتها الأميرة «فوزية»، إلى ولى عهد إيران.

وفى ٩ يونيو (حزيران) ١٩٣٨، وصلت إلى الإسكندرية بعثة إيرانية رفيعة المستوى، يرأسها «محمود جم» - رئيس وزراء إيران - لكى تتم إجراءات الخطبة. وفى اليوم التالى، استقبل «الملك فاروق» - فى «قصر المنتزه» - رئيس البعثة، الذى قدم له خطابا من إمبراطور إيران، يطلب فيه رسميا، يد شقيقته لابنه وولى عهده، الذى جلس على العرش عام ١٩٤١ باسم «الإمبراطور محمد رضا بهلوى»، وغادره بعد ثمانية وثلاثين عاما، فى عام ١٩٧٩. وكانت البعثة تحمل هدايا ثمينة للعروس، كان من أبرزها ثلاثة عقود من اللؤلؤ من خطيبها، وعقد من

الزمرد النادر من حميها الإمبراطور، وقدرت الصحف ثمن الهدايا بما يجاوز نصف مليون جنيه.

وخلال الأسبوعين اللذين أمضتهما فى مصر كانت البعثة، موضع اهتمام بالغ على الصعيد الرسمى، فنظمت لها سلسلة من الرحلات إلى المزارات السياحية، كانت تقابل خلالها بحفاوة شعبية. وأقيمت على شرفها عدة مآدب ومباريات رياضية، وحفلات ترفيهية، تجاوزت الرغبة فى إكرام الضيوف، إلى تعمد إبهارهم. فلم تضم المأدبة التى أقامها «الملك فاروق» تكريما لها، كل أركان الدولة والمجتمع فحسب، بل إن بعض الأطعمة التى قدمت فيها - كالكفيار وأسماك السلمون والترسة - والفواكه - كالعنب والخوخ والكريز - قد استوردت رأسًا من أوروبا بالطائرة، فضلاً عن زهور استحضرت من «هولندا».

وحرص الذين نظموا هذه الاحتفالات على الطابع الإسلامى مراعاة لمشاعر الضيوف، وانسجاما مع الهدف السياسى من المصاهرة، والمظاهرة. إذ كانت تناوشهم الآمال فى أن تكون خطوة لتدعيم زعامة «فاروق» الإسلامية، فخلت المآدب من الخمور. وفيما عدا حفلة وزارة الخارجية والحفلات التى دعى إليها الدبلوماسيون الأجانب، فقد اقتصر المدعوون على الرجال. وحتى حفلات الغناء، اقتصرت على المطربين من الرجال. فأحيا «عزيز عثمان» الحفلة التى أقامها الملك فى «قصر رأس التين». وغنى «صالح عبد الحى» فى الحفل الذى أقامه رئيس الوزراء «محمد محمود» فى الباخرة سودان. واقتصر حفل وزير الخارجية، الذى أقامه بفندق سميراميس على العشاء من دون غناء.

أما حفل بلدية الإسكندرية - الذى أقيم فى «فندق سان ستفانو» - فقد أحياه مطرب الملوك والأمراء «محمد عبد الوهاب». ولفتت القصيدة التى غناها الأنظار والأسماع بدلالتها السياسية، فطلب القصر كلماتها ونوتتها الموسيقية، وكان قد أنشد قصيدة لشاعر فارسى عربى، هو «مهيار الديلمى» يقول فيها:

أعجبت بى بين نادى قومها
ذات حسن فمضت تسأل بى
قومى استولوا على الدهر فتى
ومضوا فوق رءوس الحقب
وأبى «كسرى» على إيوانه
وليس فى الناس أب مثل أبى
قد قبست المجد عن خير أب
وقبست الدين عن خير نبى
فضممت المجد من أطرافه
سُؤدُد الفرس.. ودين العرب

وغلب الجانب السياسى للمصاهرة الملكية، على اهتمامات الصحف، التى أشارت إلى أن الملوك الثلاثة - «فاروق» و«فريدة» و«نازلى» - سوف يسافرون إلى «طهران» فى العام المقبل لحضور زفاف الأميرة «فوزية»، وأن هناك تفكيرًا فى أن يزور «فاروق» فى طريق عودته إلى مصر، عواصم الأقطار الشرقية - وهو مصطلح كان شائعًا آنذاك فى الإشارة إلى الدول الإسلامية - ومنها «بغداد» و«أنقرة» و«دمشق» و«بيروت». وقالت «آخر ساعة» - التى كانت وثيقة الصلة آنذاك بدوائر القصر الملكى - إن المتحمس الرئيسى لفكرة إحياء الخلافة الإسلامية واتخاذ مصر مركزًا لها هو فضيلة الإمام الأكبر الشيخ «محمد مصطفى المراغى» شيخ الأزهر - وكان من أركان حزب القصر - وأن إنجلترا لا تعارض فى المشروع، بعد أن أصبحت مصر - بتوقيع معاهدة


مطرب الملوك والأمراء محمد أفندى عبدالوهاب


صالح عبدالحى

١٩٣٦ - حليفة لها - بل إن بريطانيا تجد فيه ضمانا لسلامة مصالحها فى البحر المتوسط وقناة السويس، فى مواجهة الدعاية الإيطالية التى يحاول بها عدوها اللدود، السنيور «موسولينى» الإيحاء بأنه حامى حمى الإسلام والمسلمين.

وبانتهاء زيارة البعثة الإيرانية، وجهت «الملكة نازلى» اهتمامها نحو الإشراف على إنجاز ترتيبات رحلتها إلى أوروبا، التى تقرر أن تستغرق ثلاثة أشهر، لتعود إلى مصر فى منتصف أكتوبر (تشرين الأول) فيتاح لها أن تمضى شهر رمضان فى بلدها، وبين أسرتها، ولتكون بها، عندما تضع «الملكة فريدة» حملها الأول، فتشارك فى استقبال حفيدها الذى كان متوقع أن يصل إلى الدنيا فى منتصف نوفمبر (تشرين الثانى).

وكان إعلان خطبة الأميرة «فوزية» قد أضاف إلى أهداف الرحلة، هدفا ثالث - بعد الاستجمام والاستشفاء - هو أن تقوم «فوزية»، باختيار - بعض - ما قد تحتاج إليه لزفافها الوشيك، من أثاثات وملابس وغيرها من المحلات الأوروبية الشهيرة.

وفى الأسبوع الأول من يوليو (تموز)، أنهت المفوضيات المصرية فى البلاد الأوروبية التى تقع فى خط سير



يوليو ١٩٣٨: الملكة نازلى فى طريقها إلى الباخرة التى حملتها إلى أوروبا وفى يدها الأميرة فتحية وخلفها الأميرات فائزة وفوزية

الرحلة، ترتيباتها مع الفنادق التى ستقيم فيها الملكة الوالدة، والبواخر التى ستنتقل بها. وأمنت الملكة على ما سوف تأخذه معها هى وبناتها من مجوهرات، لدى إحدى شركات التأمين بمبلغ مائة ألف جنيه.

وعلى عكس ما كانت عليه الحال فى الرحلة السابقة، فقد اختارت الملكة عددًا محدودًا من أفراد الحاشية لمصاحبتها. اقتصر على وصيفتها السيدة «فتحية أبو إصبع» وزوجها «محمود أسعد بك» - الذى كان قد عين أمينا بحاشية الملكة الوالدة - وأربع من المربيات الإنجليزيات. وكانت الترتيبات الأولى تقضى بأن تشمل الحاشية - فضلا عن هؤلاء - أحد ضباط بوليس القصور الملكية، وأحد الأطباء - ولكن الملكة فضلت - على الأرجح - استبعادهما، فقد سافرت لتهرب من الحصار الذى فرضه عليها ابنها، ولم تكن ترغب فى أن تصطحب معها رقباء ينقلون إليه تصرفاتها، أو يكونون قيدًا على حريتها.

ومع أن العلاقة بينها وبين ابنها كانت متوترة آنذاك، بسبب معارضته لرغبتها فى الزواج من «حسنين»، كما أن علاقتها بزوجة ابنها «الملكة فريدة»، كانت قد بدأت تسوء هى الأخرى، فقد حرص الاثنان على القيام بمراسم التوديع التى تليق بالملكة الوالدة، فأقامت «فريدة» مأدبة عشاء على شرفها بهذه المناسبة دعت إليها أفراد الأسرة المالكة، وردت «الملكة نازلى» بإقامة مأدبة أخرى للمناسبة ذاتها.

وفى صباح يوم الخميس ١٤ يوليو (تموز) ١٩٣٨، اجتمعت الأسرة، بإحدى قاعات «قصر رأس التين»، وقبَّل الملك يد والدته، وقبَّل شقيقاته، وحمل صغراهن - الأميرة «فتحية» - وصحبهن إلى رصيف ميناء القصر، وظل يلوح لهن، إلى أن اختفى القارب الذى قادهن إلى «الباخرة النيل»، وهى واحدة من البواخر التى تمتلكها شركة مصر للملاحة البحرية، إحدى شركات «بنك مصر».

وكانت الأميرة «فتحية»، التى لم تتم بعد عامها الثامن، أكثر الجميع تلهفًا على موعد السفر، وإلحاحًا عليه، وأكثرهن سعادة عندما تحركت الباخرة. وشاركتها شقيقاتها الإحساس بمتعة التحرر من العالم الضيق الذى يعشن فيه، إذ كانت مثل هذه الرحلات تتيح لهن الفرصة للاختلاط بالناس والسير فى الشوارع، والتردد على دور السينما والمسارح والحدائق والأسواق، التى تصدهن عنها، فى مصر، أسوار القصور، وقيود التقاليد، ونظرات الناس.

وكان لدى «فوزية» مبرر إضافى للسعادة، فقد تحولت من مجرد أميرة كشقيقاتها إلى مشروع إمبراطورة. وأصبحت محط أنظار ركاب الباخرة، وكان من بينهم فريق من وجهاء المصريين الذين تعودوا قضاء إجازاتهم الصيفية فى أوروبا. تتركز عليها عيون السيدات، كلما تحلت بعقد الزمرد النادر الذى أهداه لها حموها الإمبراطور ويتبادلن الهمسات حول قيمته. وهى تقترب من فصل جديد فى حياتها، سوف تصبح فيه زوجة وأما، ولكن هذه السعادة لم تكن تخلو من بعض القلق، فهى لا تكاد تعرف شيئًا عن الشاب الذى سوف يشاركها حياتها، والذى لم يكن يكبرها سوى بثلاثة أعوام، وهو لا يعرفها، ولم ير أحدهما الآخر، إلا فى الصور الفوتوغرافية. وكان «بنك مصر» - مالك الباخرة - قد

يوليو ١٩٣٨: الأميرة فتحية على ظهر المركب النيل وخلفها مربيتها



أعد لها مفاجأة ـ فعرض على الفريق الملكى، فيلما تسجيليا، كانت بعثة خاصة، من إحدى شركاته ـ وهى «ستديو مصر» ـ قد التقطته فى «طهران» لولى العهد، وهو يمارس هواياته الخاصة ومنها ركوب الخيل، ولعب التنس، وكانت تلك أول مرة ترى فيها «فوزية» خطيبها فى صورة متحركة.

وعلى عكس ما حدث خلال الرحلة السابقة، فقد كانت «الملكة نازلى» ـ أكثر الجميع توترا ولعلها كانت أقلهم سعادة، فقد انتهت بسرعة، الأحلام التى ناوشتها بأن يسدل رحيل «الملك فؤاد» الستار على الفصل التعيس الذى التهم شبابها. وخلال عام واحد، تقوَّضت آمالها فى أن تستقيم الأمور كما تريد لها أن تستقيم، فالملك الصبى الذى كانت تتوهم أنه سيظل يأوى إلى جناح أمومتها ويتلقى منها تعليماته قد طار من تحت جناحها والتف حوله أولاد الحرام، وقادوه إلى طريق تثير مخاوفها وقلقها على مستقبل العرش، واختفت نظرة الإكبار التى كان ينظر بها إليها، وصدق ما كان ينقله إليه الوشاة ـ ممن كانت تسميهم حشرات الحاشية ـ عن سلوكها، ووقف فى سبيل زواجها من الرجل الذى تعلق به قلبها، ولم يقدر مدى حاجتها إليه.

ولابد أن ا لقلق على صحة «حسنين» كان يختلط بمشاعر تعاطفها معه بسبب معاملة «فاروق» القاسية له، وغضبها عليه، بسبب حنبليته التى عقدت الأمور، وتركت مصيرهما بين يدى الأوباش الذين يستشيرهم ابنها.

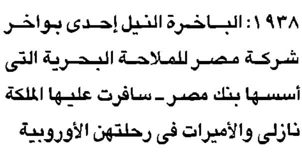
وحين اقترحت إدارة الباخرة، إقامة حفل على شرفها، فى الليلة السابقة على وصولها إلى «ميناء جنوا»، أبدت رغبتها فى أن يشترك فيها المطرب «محمد عبد الوهاب» الذى كان ـ بالمصادفة ـ من بين ركابها، وكان «حسين سرى باشا» ـ وزير الأشغال وزوج خالة «الملكة فريدة» ـ هو الذى حمل إليه رغبتها، وغنى «عبد الوهاب» قصيدة «عندما يأتى المساء». ويبدو أن الأغنية التى يستخبر الشاعر فيها النجوم عن حاله، قد حركت أشجان «الملكة نازلى» ـ وكانت تتابع الحفل مع الأميرات من صالون صغير، ملحق بالقاعة التى أقيم فيها ـ فأرسلت إليه «حسين سرى» الذى قال له:

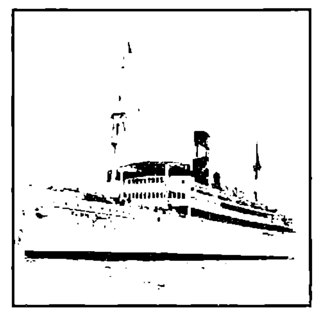
ـ فيه حاجة اسمها «ياوابور قول لى رايح على فين؟» جلالة الملكة عاوزة تسمعها.

وفيما بعد كتب «عبد الوهاب» يقول إن كلمات الأغنية قد أدهشت الأجانب الذين سمعوها، وبدا لهم غريبا، أن يسألوا المغنى «الوابور» ـ أو الباخرة ـ عن خط سيره، مع أن الجميع يعرفون أنه قدم من «الإسكندرية»، وأنه فى طريقه إلى «جنوا» و«مارسيليا».

لكن ذلك لم يدهش «الملكة نازلى»، التى لابد وأنها وجدت فى كلمات الأغنية كما وجدت فى سابقتها، ما يعبر عن حالتها، فقد انتصف العمر، وزحف الخريف وكل شىء يبدو غامضًا وباعثًا على الحيرة: مستقبل البنت التى خطبت وتوشك أن تزف إلى زوج لا تعرف عنه شيئًا، ومستقبلها هى نفسها، التى لا تعرف لأقدامها طريقا، ولا للزمن القليل المتبقى من مستقبلها اتجاها.

وربما لهذا السبب، بدت رحلة «الملكة نازلى» إلى أوروبا هذه المرة، وكأنها احتجاج على شىء ما، أو ذريعة للهروب من جو مصر الذى يثقل على أنفاسها ويصادر حريتها، ويعترض على اختياراتها، فامتدت من ثلاثة شهور ـ كما كان مقررًا ـ إلى حوالى ستة شهور، وشملت الصيف والخريف ونصف الشتاء. فقد غادرت


١٩٣٨: الباخرة النيل إحدى بواخر شركة مصر للملاحة البحرية التى أسسها بنك مصر ـ سافرت عليها الملكة نازلى والأميرات فى رحلتهن الأوروبية





يوليو ١٩٣٨: بعد وصولها إلى جنوا. الملكة نازلى تدعو بناتها إلى دخول السيارة التى كانت فى انتظارهن

الإسكندرية فى ١٤ يوليو (تموز) ١٩٣٨، ولم تعد إلى مصر إلا فى ٩ يناير (كانون الثانى) ١٩٣٩.

وأثارت غيبة الملكة طوال هذه المدة قلق الملك «فاروق»، فأخذ يلح عليها فى إنهاء الرحلة، منذ حل الموعد المقرر لعودتها، وهو منتصف أكتوبر (تشرين الأول)، لتحضر وضع الملكة «فريدة» لحملها الأول، وواصل إلحاحه عليها فى أعقاب ذلك، بل إن إصرار الملكة على عدم العودة، قد أثار - كذلك - قلق وضيق وزارة الخارجية البريطانية، فطلبت فى ٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٨، من سفيرها فى القاهرة «السير مايلز لامبسون» أن يلفت نظر رئيس الوزراء «على ماهر باشا» إلى تفهيم الملك بضرورة عودة الملكة، أو على الأقل عودة الأميرات.

وفى هذه المرة، أكدت الصحف المصرية، أن الملكة سوف تعود بالفعل فى الأسبوع الثالث من ديسمبر (كانون الأول)، وأنها اختارت أن تعود - كما سافرت - على إحدى بواخر شركة مصر للملاحة البحرية، وهى «الباخرة كوثر» تشجيعًا لبنك مصر وشركاته. وأن «فؤاد بك سلطان» - العضو المنتدب للبنك - سوف يسافر إلى «مارسيليا»، ليكون فى معية جلالتها، نائبا عن «بنك مصر» وللإشراف على راحتها وراحة صاحبات السمو الأميرات.

ولم يكن «محمد التابعى» - صاحب مجلة «آخر ساعة» - يعلم أن موعد عودة الملكة، الذى قرأه فى الصحف قبل مغادرته مصر إلى «باريس» - قد تأجل، إلا عندما لاحظ أن العلم المصرى مرفوع على سارية «فندق جورج الخامس» الذى نزل به، فى إشارة إلى أن إحدى الشخصيات المصرية تقيم به ولما علم أنها «الملكة نازلى»، أدرك أن الملكة لاتزال تماطل فى العودة.

وبعدها بأيام - وفى ٢٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٨ - تلقى رسالة من «مصطفى أمين» - الذى كان يرأس تحرير «آخر ساعة» فى غيابه - يقول له فيها «طلب النقراشى باشا وزير الداخلية، مقابلتى، ليقول لى: إنك تقيم فى الفندق الذى تقيم به الملكة نازلى فى باريس، وحذرنى من نشر أى أخبار عنها، وقال لى: إنه يفضل لو تركت هذا الفندق إلى آخر منعًا للقيل والقال.

فقلت له: إن «التابعى» حذرنا من نشر أخبار الملكة، وإنه منذ سفره لم

محمد التابعى:
ولد عام ١٨٩٦. درس فى المنصورة ثم بمدرستى السعيدية والعباسية الثانويتين قبل أن يلتحق بكلية الحقوق. عمل موظفا بقسم الترجمة بمجلس النواب. بدأ يكتب للصحف منذ عام ١٩١٩ ثم تخصص فى كتابة النقد المسرحى ولفتت مقالاته النقدية التى كان ينشرها فى «الأهرام» بتوقيع «حندس» الأنظار. اشترك مع «فاطمة اليوسف» فى إصدار مجلة «روزاليوسف» عام ١٩٢٦. وكان رئيس تحريرها الفعلى لمدة ثمانى سنوات حتى اختلف مع صاحبتها وخرج ليؤسس عام ١٩٣٤ مجلة «آخر ساعة». فى عام ١٩٢٨ صدر حكم بحبسه ستة شهور مع إيقاف التنفيذ لنشره سلسلة مقالات عن ملوك وملكات أوروبا تحت جنح الظلام. اشترك عام ١٩٣٨ مع «محمود أبو الفتح» و«كريم ثابت» فى إصدار جريدة يومية هى «المصرى» ثم باع نصيبه فيها. فى عام ١٩٤٦ باع «آخر ساعة» لدار «أخبار اليوم» وتفرغ للكتابة فى صحف الدار. كان من كبار صحفيى الوفد إلى أن بدأ يتجه للقصر مع بداية عهد الملك فاروق. جدد لغة الكتابة الصحفية وأسهم فى تأسيس مدرسة الخبر فى الصحافة المصرية. توفى فى ديسمبر ١٩٧٦ عن ٨٠ عاما

محمد التابعى: كاريكاتير بريشة «سانتيز»

يرسل لنا كلمة واحدة أو صورة واحدة للملكة.

واستنتج «التابعى» أن هناك من بين حاشية الملكة من يرسل تقارير إلى «فاروق» حول تصرفاتها خلال الرحلة، وأن خبر وجوده فى الفندق نفسه، قد طار إلى القصر، وأن الملك خشى أن يطلع على أمور قد يستعملها الوفد - الذى تعتبر «آخر ساعة» أحد منابره - فى دعايته ضده، فطلب من «النقراشى» أن يعمل على إبعاده عن «باريس»، وأن ينبه رئيس التحرير القائم بعمله إلى الالتزام بقرار «حظر النشر» عن تحركات الملكة فى أوروبا.

وكانت مجلة «المصور» قد نشرت - فى ٥ أغسطس (آب) ١٩٣٨ - خبرًا يقول: اتصل بنا أن الأمين الذى يصحب جلالة «الملكة نازلى»، وصاحبات السمو الأميرات، يوافى «سراى المنتزه» بتقارير مفصلة عن صحة جلالتها، وعن صحة الأميرات وعن برنامج رحلتهن أولاً بأول.

وسواء كان الذى يرسل هذه التقارير هو «محمود أسعد بك» - الأمين المصاحب لها - أم كانت مهمته أن يرسل التقارير العادية، بينما اختص آخر بالتقارير السرية. فقد كانت مماطلة الملكة فى العودة، ووضعها تحت المراقبة أثناء رحلتها، والتعليمات التى صدرت إلى الصحف بعدم نشر أخبارها أو صورها، مظاهر للأزمة العاتية فى علاقتها بابنها، بسبب افتضاح علاقتها بـ «حسنين» الذى كان لا يزال يمضى فترة النقاهة بضاحية «كنج مريوط» المتاخمة للإسكندرية، فى أعقاب الذبحة الصدرية التى أصابته.

لكن فتور العلاقات بين الملكة الوالدة، وبين الملك الابن، لم تصل إلى حد القطيعة، كما حدث بعد ذلك. فقد اتصل بها هاتفيا، عدة مرات، ليطمئن على صحتها، ويتفقد أحوال شقيقاته. كما بادرت هى الأخرى بالاتصال به، لكى تطمئن عليه، بعد أن نقلت وكالات الأنباء خبر إطلاق الرصاص نحوه أثناء مغادرته لـ«نادى سبورتنج» بالإسكندرية، بعد أن شاهد إحدى مسابقات السباحة، وكان الملك يهم بركوب السيارة الملكية، وبرفقته «البكباشى - المقدم «عمر فتحى» كبير الياوران، حين مرت بالقرب منهما طلقة رصاص، تبين فيما بعد أنها رصاصة طائشة - أطلقها شاب سورى مختل الأعصاب، ولم يكن يقصد بها الملك.

وفى بداية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٨، اتصل «فاروق» هاتفيا بأمه ليطلب إليها عدم تنفيذ برنامجها بالسفر إلى «كارلسباد» - إحدى أشهر مدن المياه المعدنية فى مقاطعة السوديت التابعة لـ«تشيكوسلوفاكيا» - بعد أن توتر الجو الدولى وأعلن «هتلر» ضم السوديت إلى ألمانيا، ونشبت المعارك بين أهل المقاطعة والسلطات التشيكية، وتحولت «كارلسباد» إلى ميدان للحرب الأهلية.

ومع أن الدول الأوروبية استطاعت أن تمنع نشوب حرب عالمية، وأجبرت «تشيكوسلوفاكيا» على القبول بقرار سلخ «السوديت» من أراضيها، فقد دفع التوتر الذى خلقته الأزمة، كثيرين من وجهاء المصريين الذين كانوا يمضون إجازتهم فى أوروبا للعودة، خشية أن تنشب حرب فجأة، فتنقطع المواصلات، وتستحيل أو تصعب عليهم تلك العودة. لكن «الملكة نازلى» لم تبد أى اهتمام بالوضع الدولى، على الرغم من أن الحكومة البريطانية - كما ذكرت مجلة «المصور» - أبدت استعدادها لوضع

طراد حربى تحت تصرف الأسرة المالكة لكى تعود إلى بلادها.

ولم يكن وراء إصرار الملكة على البقاء فى أوروبا، مجرد رغبتها فى إعلان احتجاجها وغضبها على رفض ابنها لمشروع زواجها من «حسنين» إذ كان هناك ـ فضلا عن ذلك ـ دافع عاطفى أشار إليه «محمد التابعى» الذى يقول: إن الملكة قد زارت «فيينا» ثم انتقلت منها إلى «بودابست» حيث تعرفت إلى شاب جميل، هو ابن «الأميرال هورتى» ـ الوصى يومئذ على عرش المجر ـ فطابت لها الإقامة بالعاصمة المجرية، ثم غادرتها إلى «باريس». وفى الوقت الذى كان الجميع يرتبون لاستقبالها فى القاهرة، سافرت مرة أخرى إلى «بودابست».

وكان التبرير الذى أشاعته دوائر القصر فى القاهرة، لتأجيل عودة الملكة هو أن بعض المحلات التى تقوم بصنع جهاز الأميرة «فوزية»، قد تأخرت فى إتمام بعض المعدات. أما السبب الحقيقى، فهو أن الملكة كانت ترغب فى أن تمضى بعض الوقت مع الحبيب المجرى، للاتفاق معه على أن يلحق بها بالقاهرة، لاستكمال فصول قصة الحب.

ولم يكن منطقيا أن تطيل الملكة بقاءها فى أوروبا أكثر من ذلك، ليس فقط بسبب ما أثاره تأخرها فى العودة من ردود أفعال، ولكن ـ كذلك ـ لأن موعد عقد قران الأميرة «فوزية» وزفافها إلى ولى عهد إيران، كان قد تحدد فى ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٩، فكان لابد وأن يعود الجميع إلى القاهرة، لمتابعة مئات التفاصيل التى تتطلبها المناسبة، وفى مقدمتهم العروس نفسها.



يناير (كانون الثانى) ١٩٣٩: الملكة نازلى والأميرات الشقيقات فايزة وفوزية فى الخلف وفائقة وفتحية فى الأمام. على ظهر الباخرة التى عادت بهم إلى مصر

وكان «الملك فاروق» وزوجته الملكة «فريدة» وابنته الرضيعة الأميرة «فريال»، هم أول الذين عادوا إلى القاهرة فى ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٨، بعد سبعة أشهر، أمضتها الأسرة فى «قصر المنتزه» بالإسكندرية، إذ اضطرت لمد الموسم الصيفى لمدة شهرين إضافيين، حتى تضع الملكة حملها، وتستعيد صحتها.

وكما هى العادة، فقد ضمت تشريفة الاستقبال، التى أقيمت فى محطة القاهرة للقطارات، الأمراء والنبلاء والوزراء والشيوخ والنواب والمستشارين ورجال القضاء وكبار الموظفين ورجال السلك الدبلوماسى. وكان لافتا لنظر أن مكبرا للصوت قد نبه على المستقبلين بألا يغادورا أماكنهم بعد خروج الملك، والانتظار حتى تمر جلالة الملكة، وهو تجديد فى طقوس التشريفة، كشف عن رغبة الملك فى أن تلقى الملكة نفس التكريم الذى يلقاه. فبعد خروج الملك، وحوله الوزراء ظل بقية المستقبلين وقوفا فى أماكنهم على الرصيف، ثم نزلت الملكة «فريدة» من القطار، وسارت بين صفين طويلين من جموع المستقبلين تحييهم برفع يدها، وإلى يسارها ولى العهد، الأمير «محمد على» وخلفها «مس سرجنت» دادة الأميرة «فريال»، وهى تحملها بين ذراعيها، لتتيح للمستقبلين فرصة رؤيتها.

وللمرة الثانية، خلال أقل من أسبوعين، أقيمت تشريفة الاستقبال مرة أخرى، فى يوم الاثنين ٩ يناير (كانون الثانى) ١٩٣٩، فازدانت محطة قطارات القاهرة، بالأعلام، وصفت فى ممراتها أصص الورد والزهر والرياحين، وفرشت أرضها بالبسط الحمراء، واصطف رجال الشرطة على الجانبين، وتجمع الحشد نفسه بدءا من الأمراء والنبلاء، وانتهاء بكبار الموظفين. وكانت المناسبة هذه المرة هى استقبال الملكة «نازلى» وصاحبات السمو الأميرات الشقيقات، اللواتى كن عدن من أوروبا، واستقللن القطار الملكى من الإسكندرية.

وعلى عكس ما تقضى به طقوس التشريفة، فقد رفضت «الملكة نازلى» مغادرة القطار، وأصرت على إلغاء التشريفة، عندما علمت أن «الملك فاروق» و«الملكة فريدة»، ليسا على رأس المستقبلين، وأنهما ينتظرانها فى «قصر عابدين»، لكى يهنئاها بسلامة الوصول ومعهما حفيدتها الأميرة «فريال». ورفضت تصديق الذرائع التى سيقت لها، تبريرا لهذا الذى اعتبرته خطأ بروتوكوليا فادحا، ومنها أن «الملكة فريدة» لاتزال فى مرحلة النفاس، إذ لم يكن قد مضى على وضعها سوى خمسون يوما، وأنها تخشى على الأميرة الوليدة، من برد يناير. وقالت: إن ما يعنيها هو أن يكون الملك موجودا، لأنه ابنها، وليست «فريدة».

وبعد مجهودات مضنية نجح ناظر الخاصة الملكية «مراد محسن باشا»، وكبير الأمناء «سعيد ذوالفقار باشا» فى إقناعها بأن تغادر القطار وتحيى المستقبلين الذين تجشموا مشقة الحضور للتشرف بتهنئتها بسلامة العودة. لكنها ما كادت تستقل السيارة الملكية التى كانت بانتظارها فى باحة المحطة، حتى رفضت أن تتوجه إلى «قصر عابدين». ولم تهتم حين قيل لها بأن مقدمة الموكب التى تضم راكبى الموتوسيكلات قد تحركت بالفعل فى اتجاه القصر، وبأن الناس قد احتشدوا فى الطريق لتحيتها، وأمرت السائق



١٩٣٨: الملك «فاروق» وإلى جواره رئيس الوزراء «محمد محمود باشا» فى عربة حنطور مكشوفة



ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٩: موكب الملك فاروق يغادر محطة القاهرة

بالتوجه بها مباشرة إلى «قصر القبة».

ولأن «الملكة نازلى» اعتبرت عدم وجود الملك والملكة، على رأس المستقبلين، انتقاصاً من قدرها، وإعلانا بانسحاب ظلها عن العرش، ولددا من ابنها فى خصومته لها، واستهتارا منه بغضبها واحتجاجها الذى أبقاها ستة شهور خارج البلاد، فقد واجهت التحدى بما يماثله، وردّت على العناد بالعناد، من دون أن تكترث بما قد يسببه تصرفها من حرج للجميع.

وأشار باشوات القصر على الملك والملكة، بأن يتوجها على الفور، إلى «قصر القبة»، لزيارة الملكة «نازلى» وتهنئتها بسلامة الوصول، ليكون ذلك بمثابة اعتذار عن تخلفهما عن حضور التشريفة، وأن يصحبا معهما الأميرة الوليدة، لتخفيف حدة التوتر. وما كادت الملكة الوالدة، ترى حفيدتها الصغيرة، حتى أخذتها من بين يدى المربية البريطانية، واحتضنتها وقبلتها، وقدمت لها - وللملك والملكة - ما كانت قد أحضرته معها لهم من هدايا، وكذلك فعلت الأميرات الشقيقات.

لكن الأزمة لم تكن قد حلت تماما بعد.

كان «حسنين» - الذى عاد هو الآخر إلى القاهرة - قد استأنف عمله بالقصر. وكان من دلائل الغضب عليه أن مجلة «آخر ساعة» - الوثيقة الصلة به - نفت فى ٢٢ يناير (كانون الثانى) ١٩٣٩، ما يشاع عنه، وأكدت أنه «محل عطف وتقدير جلالته» وأنه دائم الاستفسار عنه، لكنها أضافت، أن جلالته طلب منه أن يتغيب عن عمله فى السراى بلا إجازة، وفى أى وقت يشاء، وفى محاولة للتخفيف من دلالة ذلك، قالت إن «حسنين باشا» يتردد على مكتبه بضعة أيام فى الأسبوع، ثم يعتكف بقية الأسبوع.

أما الذى لم يكن أحد - غير الملكة «نازلى» - يتوقع أو ينتظر وصوله، فهو ابن الأميرال «هورتى» الوصى على عرش المجر، الذى وصل إلى القاهرة فى أعقاب عودة الملكة «نازلى» إليها. وأقام فى «فندق شبرد»، ليستأنف الاثنان قصة الغرام الملكية التى بدأت


النبيلة عائشة حسن

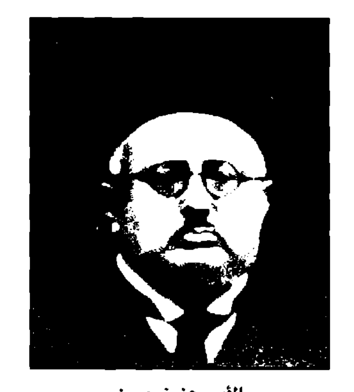
فى «بودابست». فتتواصل اللقاءات، وتتحول إلى فضيحة مكشوفة، وصل خبرها إلى «فاروق» ـ الذى صاح: الحقونى بـ«حسنين». وأصدر إليه أمرا ملكيا بأن «يشوف له طريقة مع الملكة نازلى، ويضع حدا لحكايتها مع الشاب المجرى».

وهكذا تحققت ـ للمرة الثانية ـ خطة «حسنين»، وأجبرت الملكة «نازلى» ابنها على أن يصدر له أمرا ملكيا بأن يستأنف علاقته بها.

وطبقا لرواية «التابعى»، فقد صدع «حسنين» بالأمر، واسترضى الملكة «نازلى» وتصالح معها، واجتمع الشمل، وأقام الأصدقاء المشتركون الحفلات والسهرات والمآدب، ليتيحا للحبيبين فرصا للتلاقى. وشعر الحبيب المجرى، بأن بقاءه فى القاهرة، ليس مرغوبا فيه، من سلطات مصر العليا، وفى مقدمتهم الملكة «نازلى» نفسها، فحمل عصاه على كاهله ورحل.

25

لكن هذا الانفراج المؤقت فى الأزمة لم يحل دون تكرارها، أو نشوء غيرها، ليس فقط لأن «فاروق»؛ الذى اضطر إلى ما فعل، كان لا يزال يشعر بمهانة لأن أمه تشتهى رجلاً آخر، ويرفض ـ فى أعماقه ـ فكرة زواجها منه، ولكن ـ كذلك ـ بسبب ما أصاب العلاقات بين كل الأطراف، من تعقيدات، بدأت بنفور بين الملكتين «فريدة» و«نازلى»، سرعان ما تحول إلى كراهية، ثم صراع.


الأمير عزيز حسن

وحتى شهر إبريل (نيسان) ١٩٣٧، كانت «نازلى» تحب الآنسة «صافى ناز ذو الفقار»، باعتبارها ابنة صديقة طفولتها ووصيفتها «زينب هانم ذو الفقار». وصديقة ابنتيها «فوزية» و«فايزة». وكانت هى التى ضغطت على أمها حتى وافقت على اصطحابها معها إلى أوروبا، لكى تتاح للصديقات الثلاث الفرصة لتمضية الإجازة معًا، لكن مشاعرها نحوها، أخذت تتغير منذ لحظت اهتمام «فاروق» بها، بعد أسابيع من بداية الرحلة، وتجاوبها معه، واعتبرت ذلك ـ كما قالت للمستر «فورد» ـ «مناورات فلاحة ساذجة لاصطياد الملك الصبى».

وكانت قضية زواج «فاروق» موضع تفكير منذ كان فى الرابعة عشر، وحين كان لا يزال وليًا للعهد، وأميرًا للصعيد. وجاءت أول إشارة لذلك على صفحات مجلة «آخر ساعة» ـ فى ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٤ ـ التى ذكرت أن خطبة الأمير سوف تعلن إلى إحدى كريمتى ابن عمه الأمير «عزيز حسن».

وكان الأمير «عزيز حسن» (١٨٧٤/ ١٩٢٥) واحدًا من أكثر أمراء الأسرة المالكة احترامًا وأفضلهم سمعة لدى الرأى العام المصرى. وهو ابن الأمير «حسن» الأخ الثالث للملك «فؤاد» من أبيه الخديو «إسماعيل»؛ شغف منذ صباه بالعلوم العسكرية، ودرسها فى أحد المعاهد الألمانية. وكان فى الثانية والعشرين من عمره، حين عاد إلى مصر عام ١٨٩٦ ليلتحق بالجيش المصرى، الذى ظل يترقى فى مناصبه حتى وصل إلى رتبة قائد اللواء، وكان من بين الضباط المصريين الذين تركوا مواقعهم فى الجيش ليتطوعوا لمقاومة الغزو الإيطالى لليبيا، فى خريف

١٩١١، فى إطار حركة واسعة من التضامن الشعبى المصرى مع المجاهدين الليبيين.

وفى بداية الحرب العالمية الأولى - وبعد إعلان الحماية البريطانية - غادر مصر إلى «أسبانيا» التى أمضى بها سبع سنوات. وفيها تعرف إلى سيدة أسبانية، تزوجها وأنجب منها أربعة أبناء، ولدين، وابنتين، هما النبيلة «خديجة» التى ولدت عام ١٩١٩، والنبيلة «عائشة» ، التى ولدت عام ١٩٢١، قبل شهور من السماح له بالعودة إلى مصر، حيث برز اسمه كأحد أمراء الأسرة المالكة، الذين دعموا مطالب الشعب المصرى بالاستقلال.

وكان الأمير «عزيز حسن» فى الحادية والخميس من عمره عندما مات فجأة عام ١٩٢٥، تاركًا ابنتيه تحت وصاية عمه «الملك فؤاد» وفى كفالة عمته الأميرة «نعمت مختار»، فأمضيتا جانبًا كبيرًا من طفولتهما، بين قصرى «عابدين» و«القبة»، استثناء من سياسة «الملك فؤاد» الذى لم يكن يرحب باختلاط أبنائه، بغيرهم من أبناء عمومتهم.

ولم يكن قد مضى سوى شهر واحد على وفاة الملك «فؤاد» حين عادت الصحف - لتؤكد بأن مسألة زواج الملك الجديد، تشغل الرأى العام، الذى يأمل أن يتزوج بمجرد بلوغه سن الرشد، وتوليه لسلطاته الدستورية، وأن هناك اتجاهًا داخل الحاشية، يرى أن زواج الملك المبكر، وإنجابه لولى عهد، يؤدى لاستقرار أوضاع توارث العرش وينهى الوضع المؤقت الذى قضى بأن يكون الأمير «محمد على توفيق» وليا للعهد، وهو اتجاه لم يكن بعيدا عن شكوك هؤلاء فى إخلاص أقارب الملك لعرشه، خاصة وأن الظروف الدولية، كانت تنذر آنذاك بمخاطر لا يعرف أحد مداها.

ومع أن التكهنات أضافت إلى المرشحات للزواج من الملك الشاب، أخريات كان منهن كريمة «عبد الفتاح يحيى باشا» - رئيس الوزراء الأسبق وكانت أسرته على صلة وثيقة بالملك الراحل - إلا أنها كانت تعود لتستقر عند النبيلة «عائشة حسن» صغرى بنات الأمير «عزيز حسن» التى كانت - من حيث السن - أكثر ملاءمة من شقيقتها، لأنها تصغر الملك بعام، بينما كانت شقيقتها «خديجة» تكبره بعام.

والأرجح أن الأميرة «نعمت مختار» - عمة «فاروق» - كانت وراء فكرة ترشيح النبيلة «عائشة حسن» لكى تكون ملكة مصر المقبلة. ضمن اتجاه نشأ داخل الأسرة المالكة، كان يفضل أن يتزوج الملك الجديد، من إحدى بنات عمومته بهدف توحيد الأسرة وخاصة «فرع إسماعيل» حول عرشه. وهو ما لم تتحمس له الملكة «نازلى»، التى نقلت سيدة كبيرة لـ «مجلة آخر ساعة» عنها قولها إن الملك «فؤاد» كان يرجو دائمًا أن يتزوج «فاروق» من خارج الأسرة المالكة، وأنها هى شخصيًا تفضل أن يتزوج من ابنة شقيقها «شريف صبرى باشا»، التى كانت لاتزال آنذاك فى الثانية عشر من عمرها.

وفضلاً عن أن «الملكة نازلى» كانت - بسبب تجربتها الشخصية المرة - تنفر من فكرة الزواج لأسباب سياسية، فإنها لم تكن تريد منافسًا يزاحمها على قلب ابنها الذى لم تتمتع بعد بأمومتها له، أو يقاسمها نفوذها السياسى والاجتماعى الذى لم تكن قد شبعت منه بعد. لذلك لم تتحمس لفكرة زواج «فاروق» المبكر. وعارضت فى زواجه من «صافى ناز ذو الفقار»، وعللت ذلك بأنهما مراهقان، لم تنضج ولم تستقر عواطفهما بعد، ونصحته بأن يؤجل التفكير فى الزواج، لمدة خمس سنوات،



يوسف ذو الفقار باشا
والد الملكة فريدة



عائشة كريمة عبد الفتاح يحيى باشا، رشحتها الصحف عام ١٩٣٧ للزواج من الملك فاروق

وهو ما نصحه به - كذلك - «حسنين» الذى قال له، إنه فى سن السابعة عشر، وتتغير كل عام نظرة الشاب إلى المرأة، وأن عواطف الرجل، لا تستقر على امرأة معينة، إلا فى سن الثلاثين.

لكن الفتى المراهق، الذى كان مزهوًا بالتصاعد المذهل فى مكانته، وبمظاهر التقدير المبالغ فيها التى كانت تحيط بشخصه، ضرب عرض الحائط بهذه الاعتراضات، واندفع وراء عواطفه.

وبعد ثلاثة أسابيع من الاحتفال بتتويجه، وفى مساء يوم السبت ٢١ أغسطس (آب) ١٩٣٧، غادر «قصر المنتزه» وبصحبته ياوره الخاص البكباشى (المقدم) «عمر فتحى»، ليتوجه إلى قصر «يوسف ذو الفقار» - المستشار بالمحاكم المختلطة - بحى «جناكليس» ليخطب ابنته الآنسة «صافى ناز» لنفسه، بنفسه، ثم يعود إلى القصر فيصعد إلى جناح أمه، ليبلغها بالخبر، ثم يستدعى أمينه الأول، فيحيطه علمًا به.

أما وقد أصبح زواج الابن، أمرًا لا مفر منه، فقد بدت «صافى ناز» - من وجهة نظر الملكة «نازلى» - أقل المرشحات للزواج من «فاروق» سوءًا، فهى ليست أميرة من أميرات البيت المالك التى كانت تبادلهن الكراهية، والذى كان زواجه من إحداهن يحمل مخاطر انجذابه إلى أسرة أبيه، مما يهمش دورها فى حياته ونفوذها فى بلاطه، بل هى ابنة صديقتها ووصيفتها، التى تعاملها بتوقير واحترام، وهو ما يعنى أن المقامات ستظل محفوظة، والمسافات ستظل ثابتة، وسوف تكون هى الملكة رقم واحد، صاحبة النفوذ الأقوى والمقام الأسمى.

وامتدت فترة الخطبة إلى ستة أشهر، وقيل فى تبرير ذلك، إن الملك لا يريد أن يتم زفافه فى عهد الوزارة الوفدية التى حاولت أن تنتقص من حقوقه الدستورية، فما كاد يقيلها فى ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٧، حتى تحدد يوم ٢٠ يناير (كانون الثانى) لعقد قرانه على الآنسة «فريدة ذو الفقار» وهو الاسم الذى اختاره للعروس، لكى يبدأ بحرف «الفاء»، سيرًا على التقليد الذى أرساه والده، ولكى تبدأ أسماء الأسرة كلها بهذا الحرف الذى كان يتفاءل به الملك الراحل.

ولابد أن اندفاع «فاروق» الجارف نحو خطيبته خلال شهور الخطبة، وما تكشفت عنه شخصيته من عناد واندفاع، كانا وراء المخاوف التى تلبست الملكة «نازلى»، من أن تعود مرة أخرى إلى الظل، وتفقد ما كانت قد اكتسبته من حضور رسمى وشعبى، فأصرت على تقنين وضعها فى البلاط، وأسفرت جهودها عن صدور الأمر الملكى رقم ٥ لسنة ١٩٣٨، الذى صدر قبل يومين من بدء مهرجان الزفاف الملكى، وجاء فيه:

«نحن فاروق الأول ملك مصر.

نظرًا لما نكنه لحضرة صاحبة الجلالة الملكة والدتنا العزيزة من أقدس عواطف الإجلال والإعظام والإعزاز والإكرام.

ولما نراه فى اقتران اسمها الكريم بلقبها العظيم من تمجيد ذكرها فوق ما لها من عظيم المكانة وجليل الاعتبار أمرنا بما هو آت:

١ - يكون لقب حضرة صاحبة الجلالة، الملكة والدتنا العزيزة منذ الآن مقترنا باسمها الكريم «حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلى».

٢ - على رئيس مجلس وزرائنا ورئيس ديواننا تنفيذ أمرنا هذا.

«فاروق»



الملكة فريدة فى الثانية من عمرها

صـدر بسـراى القـبـة فى ١٦ ذى القعدة ١٣٥٦-١٨ يناير ١٩٣٨.

وفى السـاعـة الحـادية عشـرة من صباح يوم الخميس ٢٠ يناير (كانون الثـانى) ١٩٣٨، بدأت مـهـرجـانات الزفاف، بحفل لتحرير عقد القران، عقد بـ«قصـر القبة» واقتصر شـهوده على حـوالى مـائة من الأمـراء والنبـلاء والوزراء، وكبار رجال القصـر وكبار رجال الدين، وأقـارب الملكة الجديدة، ودفع الملك لعـروسـه صـداقًـا قـدره خمسـة عشر ألف جنيه، غير الشـبكة التى قدمت عند الخطبة، وهى خاتم من الماس الثـمين يزيد ثمنه على عـشـرة آلاف جنيـه، كـان السلطان «فـؤاد» قـد قدمـه للسلطانة «نازلى» عندما خطبـها وكردان ثمنه ٣٠ ألف جنيه مصرى.

وكان لافتا للنظر، أن التى توجهت إلى دار العروس لتصحبها إلى «قصـر القبـة» لم تكن الملكة «نازلى»، بل كـانت الأميرة «نعمت مختار» - عمة العريس - وبوصـول موكب العروس إلى القصـر، وجـدت الملك ينتظرها عند الدرجـة الأولى مـن السـلم الرئيـسـى وهـو بملابس التشـريفة العسكرية الكبرى يحيط به كبار رجال البلاط.

وبعـد اسـتـراحـة قـصـيـرة، نزل العروسـان إلـى حديقة القصـر، حيث اسـتـقـبلتـهـمـا الملكة «نازلى» فـقـبلت «فـريـدة» يدها، وقــبَّلت هـى وجنتى الاثنين، ودعت لهـمـا بالسـعـادة، ثم توجـها إلى كشك الشـاى، حيث قطعا تورته الزفـاف وبعـد أن أمـضـيـا بعض الوقت مع المهنئين صعدا إلى جناحـهما بالقصر.

وفى اليوم التالى انتقل العروسـان إلى «قصـر عابدين»، وتدفقت جمـوع المهنئين إلى الميدان، حيث كان الملك يطل عليـهم من شـرفـة القصـر ليـحـيـيـهم ويشـهـد - فى الليل - جـانبًـا من ثلاث



١٩٣٧: الصورة الرسمية للآنسة صافى ناز ذو الفقار عقب إعلان خطبتـها إلى الملك فاروق

حفلات ضـخمـة، أقيمت فى القصـر، على امتداد ثلاث ليال كـانت الأولى للوزراء وكـبـار رجـال الدولة، وكـانت الثـانيـة للدبلومـاسـيين ورجـال الجـاليـات الأجنبية، وكانت الثالثة لأعيان الأقاليم، حيث كان يشـترك معـهم فـى مشـاهدة البرنامج الترفيهى، ثم يفتتح المقصـف، ويتركهم ليكملوا سهرتهم.

وفى ضـحى اليوم الثـالث للزفـاف، اسـتقبلت الملكة المهنئات من السـيدات المصـريات، فى أول تشـريفـة لهـا بعـد جلوسـهـا على العـرش. وفى نهـاية الأسـبـوع سـافـر العـروسـان إلى «إنشاص» - على مبعدة سـاعة ونصف السـاعـة من القاهرة - حيث أمضـيا أقل من أسـبـوعين فى ڤـيـلا صـغـيـرة من طابقين تطل على ترعـة الإسـمـاعـيلية، عادا خلالها إلى القاهرة أكثر من مرة، لكى يشـتـرك الملك فـى افـتـتـاح بعض المؤتمرات، ثم استقرا نهائيًا فيها، قبل عيد الأضحى بأيام، حيث كان عليهمـا أن يحضـرا تشـريفـة العـيد، الذى حل يوم ١١ فـبـراير (شـبـاط) ١٩٣٨، فـجـمعت التـشـريفة، بين عـيدين: عيد الأضحى وعيد ميلاد الملك.



١٩٣٨: الصورة الرسمية للملكة فريدة

وكانت تلك هى المناسبة التى وقع فيها أول احتكاك بين الملكتين: الأم والزوجة.

ولأن البلاط المصرى، كان يأخذ بنظام «الحرملك»، فلم يكن من حق الملكة، أن تشارك الملك - على قدم المساواة - فى الاستقبالات والتشريفات والحفلات الرسمية، كالأعياد الدينية وأعياد ميلاد وجلوس الملك.. ولذلك كانت تقام تشريفتان فى المقر الرسمى للملك، وهو «قصر عابدين»: إحداهما فى «السلاملك» حيث يستقبل الملك المهنئين بالمناسبة من أمراء الأسرة المالكة وكبار رجال الدولة والأعيان والدبلوماسيين، طبقًا لترتيبهم فى البروتوكول، والأخرى فى «الحرملك»، حيث تستقبل الملكة زوجات هؤلاء وغيرهم من سيدات الأسر الكبيرة.

ومع أن البيان الذى أصدره ديوان كبير الأمناء، عن تشريفة ١١ فبراير (شباط) ١٩٣٨، قد أشار إلى أن التشريفة تجرى كالمعتاد، إلا أن الملكة «نازلى» فسرت الأمر الملكى رقم ٥ لتلك السنة، باعتباره يعطيها الحق فى أن تعامل؛ كما تعامل الملكة، فأصرت على أن تشترك معها فى استقبال المهنئات. وهو تجديد بروتوكولى، اضطر المسئولون عن التشريفات فى القصر، لتنفيذه، فكانت السيدات اللواتى لهن حق حضور التشريفة، يقيدن أسماءهن فى سجل خاص بديوان الملكة، ثم فى سجل خاص بديوان الملكة الوالدة، قبل أن يدعين للمثول بين يدى الملكتين، فيبدأن بتحية «فريدة» ثم «نازلى».

وما لبثت الملكة «نازلى» أن أدخلت تجديدًا آخر على البروتوكول فى التشريفه التى عقدت فى ٦ مايو (آيار) من العام نفسه، بمناسبة عيد جلوس



٢٠ يناير ١٩٣٨: الملكة فريدة بملابس الزفاف

الملك. إذ أصرت على اشتراك الأميرتين «فوزية» و«فايزة» معهما فى استقبال المهنئات. ومع أن الأسبقية فى التهنئة ظلت للملكة «فريدة»، إلا أنها شعرت بأن الملكة الأم، تنتقص من حقها فى الانفراد بتشريفتها، وتصر على أن تحولها إلى شريك صغير فى الفريق الملكى الذى تحتفظ لنفسها بزعامته. وهى هواجس سعت الملكة «نازلى» لتأكيدها، لا لنفيها. ولأنها كانت أقوى شخصية، وأوفر خبرة، وأكثر تمرسًا بحياة القصور، وأوسع معرفة بالحياة الاجتماعية بالبلاد، فقد كانت قادرة دائمًا، فى التشريفات - كما فى غيرها من المناسبات - على أن تسرق الكاميرا من الملكة الشابة.

والحقيقة أن الأمر الملكى لم يكن غامضًا على النحو الذى يخلق كل هذه الالتباسات. وقد فسره رجال البروتوكول بشكل صحيح.. فقد فقدت الملكة «نازلى» لقبها بمجرد وفاة زوجها الملك «فؤاد» فجاء الأمر الملكى ليحتفظ لها باللقب مقترنا باسمها، كما احتفظ قانون الأسرة المالكة - الذى أصدره الملك «فؤاد» - بلقب «السلطانة» لأرملة

السلطان «حسين» على سبيل التكريم، ومن دون أن يعطيها ذلك الحق فى حضور التشريفات على قدم المساواة، مع «نازلى» حين كانت ملكة، إذ إن ذلك، من حق الملكة، زوجة الجالس على العرش، والتى يرد ذكرها فى القوانين واللوائح والأوامر الملكية، باعتبارها «الملكة» من دون أن يقترن باسم.

وكان طبيعيًا ألا يستمر هذا التجديد البروتوكولى طويلاً، بعد أن تجاوزت مناورات «نازلى» فى ظله قدرة «فريدة» على الاحتمال، فانفصلت كل منهما، بتشريفات خاصة، تستقبل خلالها - فى المناسبات ذاتها - نفس الضيوف. وهو ما لفت نظر المترددات على تشريفتى الحرملك إلى الخلاف بين الملكتين، خاصة وأن «نازلى» لم تكن تتعفف عن انتقاد زوجة ابنها، فى سياق الأحاديث النسائية التى تدور بينهن.

ولابد أن ذهول الملكة «نازلى» كان كاملاً، حين كشفت «فريدة» - بأسرع ما كان متوقعًا - عن شخصية تختلف عن صورة زوجة الابن المثالية التى بدت عليها قبل زواجها من الملك، إذ لم تعد تلك الفتاة المطيعة الخجول، التى تحترم الملكة الوالدة وتوقرها، وترضى أن تكون تابعة لها. ولم تعد مستعدة لمواصلة دور السيدة المرافقة لجلالة الملكة - كما كانت أمها - بل دخلت فى منافسة معها للحصول على امتيازاتها الملكية، وعلى أحقيتها فى التقدم على أم زوجها فى المناسبات الرسمية والاجتماعية، باعتبارها الملكة رقم واحد، لا الملكة رقم واحد مكرر.

ولم يكن ذلك بعيدًا عن مناخ القصور، التى تزدحم بالمنافسات والصراعات والدسائس، بين الكومبارس الذين يحيطون باللاعبين الأساسيين على مسرحها، ويحرضون أسيادهم ضد أسياد الكومبارس الآخرين، تقربًا منهم، وسعيًا لرفع مكانتهم. وقد حمّلت الملكة «نازلى»، هؤلاء الذين كانت تسميهم دائمًا «حشرات الحاشية»، المسئولية عن سوء العلاقات بينها وبين «فريدة»، وقالت لـ

الملكة فريدة تستقبل عددًا من سيدات الأسر الكبيرة فى إحدى التشريفات، بعيدا عن مزاحمة الملكة نازلى





الملكتان نازلى وفريدة فى افتتاح الأوبرا

ـصطفى أمين». فى يوليــو (تموز) ١٩٤ . إنهم هم الذين أدخلوا فى روع لكة «فريدة»، أننى أكرهها وأغار منها، ، ونسـبت إلى «فـاروق» نفســه، سئولية عن ذلك، لأنه أبلغ «فريدة» أن ه كانت تعارض فى زواجه منها. وهو حتمال وارد، فى سياق التوتر الذى ـان يسود العلاقات بينه وبين أمه. لابد أنه - كابن مدلل - كان يجد فى صـراع بين المرأتين على حبـه، مـا يرضى غروره، وما يعوضه عن جانب كبير من عدم ثقته بنفسه.

وكـان «فـاروق» قـد غـمـر زوجـتـه الشابة، خلال شهور الخطبة، والشهور الأولى من الزواج، بعـواطف جـارفـة، انطلاقا من رغبة حقيقية، فى أن يعيش حياة أسرية هانئة وسعيدة، فأصر على أن تنتقل، هى وأمها، من الإسكندرية - حيث كـان يعمل والدها - إلى قـصـر استأجره لهما بالقاهرة، لكى تكون إلى

جواره. وقرر بعد الزواج أن يستقل بالإقامة معها فى «قصر عابدين»، بعيدًا عن «قصر القبة» المقر العائلى لأبيه، الذى قرر أن يتركه لأمه وشقيقاته.

وعلى عكس الملكة «نازلى» التى لم يشعرها زوجها، طوال سبعة عشر عامًا من الزواج بأن لها مكانة عنده، أو قيمه فى حياته، أو بأنها ملكة، أو يسمح لأحد بأن ينشر لها صورة، أو لصحيفة بأن تذكر اسمها، فقد حرص «فاروق» على أن يقدم «فريدة» للشعب باعتبارها قرينة له فى الحياة وشريكة له فى العرش، فأفرطت الصحف، فى نشر صورها، وفى الكتابة عنها خلال فترة الخطوبة.

وفى اليوم الثالث للزفاف، وبينما كان الملك يقف فى شرفة «قصر عابدين»، يشاهد عرضًا لفرق الكشافة والمرشدات أقيم بمناسبة الزفاف، غاب عن الشرفة، ثم عاد بعد لحظة، وإلى جانبه «الملكة فريدة»، فتعالت الهتافات والزغاريد.

ولابد أن هذا الاهتمام المبالغ فيه، قد أسهم فى زيادة مشاعر المنافسة لدى «الملكة نازلى»، إذ كان «فاروق» يصحب زوجته معه فى المناسبات غير الرسمية، وفى حفلات الكوكتيل بالسفارات، وكانت تظهر فيها سافرة. أما فى المناسبات الرسمية - مثل افتتاح البرلمان وعيد وفاء النيل والمباريات الرياضية - فقد كان يحرص على أن تشهدها «فريدة» من مكان يخصص لها. وانتشرت صورها، إلى جواره، أو وحيدة، على طوابع البريد، وفى ملصقات طبعت منها المطابع عشرات الألوف من النسخ، لتعلق على حوائط كل البيوت، وكل المحلات العامة.

وفى إطار التنافس بين الملكتين، على المكانة الأولى فى قلب الملك وفى بلاطه، بدأ المحيطون بالملكة «فريدة» يخططون لإقامة سلسلة من حفلات الشاى فى الحرملك، تدعى إليها سيدات العظماء والكبراء لكى تتعرف إليهن الملكة الشابة، وتجتذبهن إلى صفها، وتصطنع لنفسها بذلك، قاعدة اجتماعية، توازن النفوذ الاجتماعى لحماتها. كما قدموا لها بيانات وافية عن الجمعيات النسائية التى تنشط فى مجالات العمل الاجتماعى والخيرى، لكى تختار من بينها ومن أنشطتها ما تضعه تحت رعايتها.

وخلال الشهور التى تلت الزواج، بدأ السباق بين الملكتين للبروز الاجتماعى واضحًا أمام الجميع، فما إن تنشر الصحف، صورة الملكة «فريدة»، وهى تزور معرضًا للفنون، حتى تسارع «نازلى» لزيارته فى الأسبوع التالى، لتحتل صور الزيارة أغلفة المجلات المصورة. ومع حرص المسئولين عن الهيئات النسائية الاجتماعية على مراعاة الحساسية بين الملكتين، بتوجيه الدعوة إليهما معًا لحضور الحفلات التى تنظمها هيئاتهم، إلا أن ذلك كان يخلق لهم مشكلات بروتوكولية معقدة، إذ لم تكن «نازلى» تتعفف - فى كل مناسبة وكلما كان ذلك ممكنًا - عن معاملة زوجة ابنها بعجرفة وتعال.. يصلان أحيانًا إلى حد تعمد الإذلال.

ويبدو أن الملكة «نازلى» كانت تحمل «فريدة» المسئولية عن قرار ابنها بأن يستقل - بعد زواجه - بالإقامة فى «قصر عابدين» بعيدًا عنها وعن شقيقاته. فما كاد يشرع - بعد إعلان الخطبة - فى إعداد جناح خاص له فى قصر «عابدين» حتى دخلت على الفور، فى مفاوضات مع إخوتها لشراء أنصبتهم فى قصر والدها بالدقى، الذى كان مهجورًا منذ وفاته عام ١٩٣٠، وأمرت



الملكة فريدة بملابس السهرة فى إحدى الحفلات التى كان يصحبها إليها الملك

بإعداده لإقامتها هى وبناتها وحاشيتها.

وحاول «فاروق» أن يثنيها عن قرارها، فكثف - بعد الزفاف - من زياراته لها ولشقيقاته فى «قصر القبة». ولما أصرت على موقفها عرض عليها أن يعد لها «قصر الزعفران» لكى تقيم فيه، فلم تتحمس للعرض، بل وشرعت كذلك فى إصلاح قصر والدها فى «ميدان الرمل» بالإسكندرية، لكى تقيم فيه خلال فصل الصيف، بعيدًا عن قصر «المنتزه». واشترت عوامة كانت ترسو على شاطئ النيل بجوار كوبرى الجلاء، لتقيم فيها إلى أن يتم إصلاح «قصر الدقى». وقبل سفرها إلى أوروبا، أمرت بتجديد أثاث العوامة، وبتركيب ماكينات لها، لتتحول إلى يخت تستطيع أن تتجول به فى النيل. وظلت تتابع خلال الشهور التى استغرقتها رحلتها الإصلاحات التى تجرى فى مقار إقامتها بعد أن قررت الاستقلال عن ابنها، وكان من بين ما اشترته خلال الرحلة أثاث فاخر لست غرف من «قصر الدقى».

وكان الجميع قد شغلوا عن صراعاتهم، باحتفالات زفاف الأميرة «فوزية» إلى ولى عهد إيران، التى أقيمت بعد عودتها من أوروبا بأسابيع. وللعام الثالث على التوالى - بعد احتفالات التتويج فى صيف ١٩٣٧ وزواج «فاروق» فى شتاء ١٩٣٨ - غرقت المدن المصرية فى مهرجان من الأضواء الكهربائية، امتدت بها عشرات الكيلو مترات من الأسلاك، التى تضم لمبات ملونة، ترسم التاجين المصرى والإيرانى، وتكتب بالفارسية والعربية، عبارات التهانى على كل مبنى، وفى كل ميدان، وتحولت حدائق «قصر القبة» إلى مهرجان من النور، يتخلل خضرة الأشجار وتتلألأ فيه قلائد الماس، وتتضوع فى سمائه نسمات الربيع بذلك العبير الغامض الذى يجمع بين روائح العطور والزهور، واحتشد آلاف من المصريين فى الشوارع يستقبلون ولى العهد الإيرانى، عند وصوله إلى محطة القاهرة، ويحيونه عندما أطل عليهم مع عروسه، وإلى جوارهما الملك «فاروق»، من شرفة قصر عابدين، فى أعقاب تحرير عقد القران، صباح يوم ١٥ مارس (آذار) ١٩٣٩.

وكانت الأحلام السياسية، التى علقها العرش الإيرانى على مصاهرة العرش المصرى، قد تبددت خلال ذلك العام، بسبب التطورات المتلاحقة فى



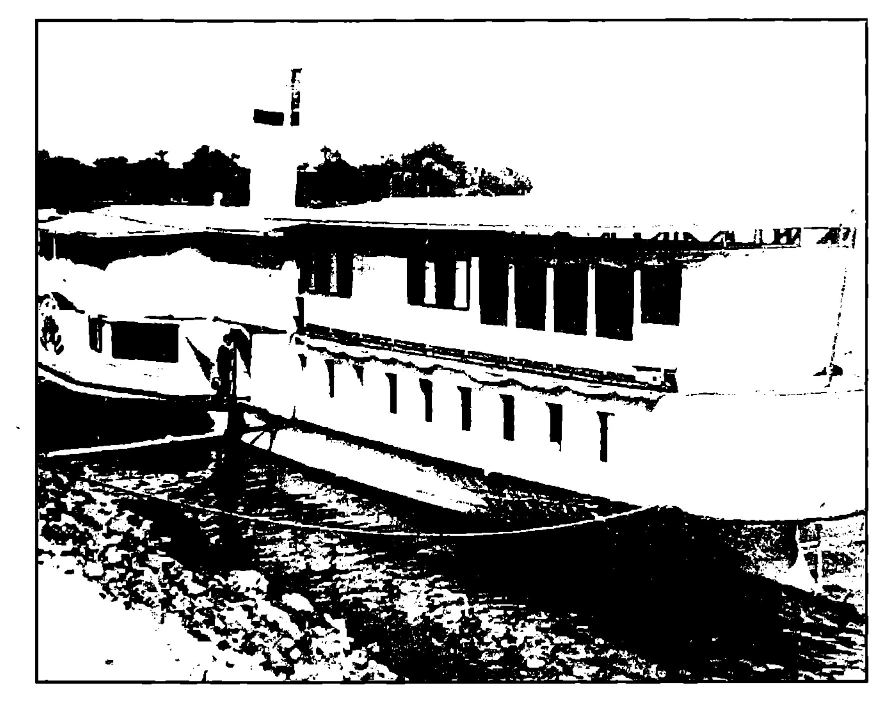
الملكة نازلى تتوسط زوج ابنتها الأمير شاهبور ولى عهد إيران ووالده الإمبراطور رضا بهلوى وإلى يمينه الإمبراطورة فوزية فى مائدة الزفاف

الوضع الدولى، إذ أخذت نذر الحرب، تتجمع فى الأفق، بعد أن اجتاحت «ألمانيا» النازية بلاد «السوديت»، ثم ضمت «المجر» و«تشيكوسلوفاكيا» كلها إليها. وبدا واضحًا أن الحرب القادمة لن تكون بين «الاتحاد السوفيتى» ودول الغرب، بل ستكون بين «ألمانيا النازية» وهذه الدول.

وكان ذلك هو ما دفع كثيرين من أعضاء مجلس الوزراء المصرى، إلى رفض فكرة الانضمام إلى «ميثاق سعد آباد» عندما عرضها عليهم رئيس الوزراء «محمد محمود» فى الأسابيع الأولى من عام ١٩٣٩. إذ كان من رأيهم - كما يقول الدكتور «هيكل» فى مذكراته - إن الدول المنضمة إلى الميثاق - وهى تركيا وإيران وأفغانستان والعراق - يجمعها جوار مشترك، وقد تكون لها مصلحة فى أن تتعاهد على أن تعتبر كل منهم أى اعتداء على إحداها واقعًا عليها جميعًا، فهى تتاخم «الاتحاد السوفيتى»، وهناك احتمال بأن تتعرض لتدخله فى شئونها. ولكن الأمر يختلف بالنسبة لمصر، لأنها بعيدة عن هذه الدول من جانب، ولأن الخطر القادم - وهو ألمانى وليس سوفيتيا - سوف يطول هذه الدول، وبذلك يمتد التحالف بين مصر وبريطانيا - الذى تنص عليه معاهدة ١٩٣٦ - إلى ما وراء الحدود المصرية، وتجد مصر نفسها مضطرة لدفع قواتها إلى بلاد بعيدة، وتعريض مدنها للغارات الجوية، من دون أن تكون لها فى ذلك مصلحة.

وبالمثل وللأسباب نفسها، تبخرت الأحلام السياسية التى علقها المحيطون بالعرش المصرى على المصاهرة، إذ بدا التفكير فى إنشاء كتلة إسلامية، وسط نيران الحرب التى توشك على الاشتعال، طائرًا غير قابل للتحليق.

وهكذا طارت الأحلام السياسية، قبل أن تصل الأميرة «فوزية» إلى «طهران»، بصحبة أمها وشقيقاتها، حيث أمضين أسابيع شهدن خلالها حفلات الزفاف الضخمة التى نظمها الإمبراطور، بمناسبة زواج ولى العهد.



عوامة الملكة نازلى فى مرساها بالقرب من «كوبرى الجلاء» كانت موضوعا للشائعات التى أطلقها عوام المصريين الذين نظروا إليها باعتبارها عش غرام للملكة الوالدة

وعادت الملكة «نازلى» من «طهران» وهى تشعر بأنها أكثر وحدة، ليس فقط بسبب فراقها لثانى أبنائها، ولكن - كذلك - لأن الانطباع الذى خرجت به عن البلاط الإيرانى كان سلبيا، مما زاد من شكوكها فيما يمكن أن يحققه الزواج لابنتها من سعادة واستقرار.

بذلك أضيف القلق إلى «فوزية»، إلى ما كانت تعانيه من متاعب. ولم تعد حاجتها إلى الاستقلال بمعيشتها عن ابنها، مجرد احتجاج على خضوعه لتأثير زوجته، واستقلاله بإقامته، بل أصبحت حاجة حقيقية، إذ كانت قد لمست - بمجرد عودتها من رحلتها الأوروبية - مدى الفتور فى عواطفه تجاهها، وهو ما شكت منه فى حوار جرى بينها وبين قرينة السفير البريطانى، قالت لها فى نهايته: إنها تخشى أن يكون «فاروق» أسوأ من أبيه.

وكان لافتا للنظر خلال العامين التاليين، أن نفوذ «حسنين» السياسى فى القصر، أخذ يتصاعد، فى الوقت الذى كان نفوذ الملكة الوالدة الشخصى والسياسى عند ابنها يتراجع. وأصبح ظهورهما معًا فى المناسبات العامة والخاصة نادرًا. وبدا واضحًا - خلال صيف عام ١٩٣٩ - أن الملكة «نازلى» تحرص على أن تستقل ببرامجها بعيدًا عن ابنها وزوجته، فأخذت تتردد على القاهرة خلال شهور الصيف، مع الأميرات، حيث كانت تمضى بها عدة أيام، تحضر أثناءها بعض الحفلات، أو تقوم ببعض الزيارات السياحية.

ولم يكن استرداد «حسنين» لنفوذه لدى «فاروق» بعيدًا عن الشكوك المتبادلة بين السفير البريطانى السير «مايلز لامبسون» والملك الشاب. إذ كان السفير يستريب فى انحيازه إلى أعداء بريطانيا، وخاصة الفاشيين الإيطاليين، بينما كان «فاروق» شديد الضيق لأن «لامبسون» يتعامل معه باعتباره مندوبًا ساميًا، وليس بصفته سفيرًا لدولة حليفة لدى بلاط ملك لدولة مستقلة. وهو ما أضفى أهمية خاصة على الدور الذى يلعبه «حسنين» فى القصر، إذ كان بحكم صلته الطيبة بالطرفين، وسيطًا مقبولاً لتخفيف ما ينشأ من توترات فى العلاقة بينهما.

والحقيقة أن «حسنين» لعب دوره السياسى فى القصر بمهارة واستطاع أن يقنع «فاروق» بأن ظروف الحرب، تتطلب أن يكف عن سياسة الصدام مع السفير البريطانى، حتى لا يضطره إلى اتخاذ إجراءات عنيفة ضده، تجبره على إعادة «حزب الوفد» إلى الحكم، فيفقد القصر ما كان قد أحرزه من مكاسب، ويعود الوفد - مستندًا إلى التأييد البريطانى - أكثر تطرفًا فى إهدار حقوق العرش، كما كان قبل إقالته بدلاً من أن يعود برغبة الملك، وبعد أن يعترف بأن للجالس على العرش حقوقًا دستورية، تجعله شريكًا - مع حكومة الأغلبية - فى الحكم.

ومع أن محاولاته لتحسين العلاقات بين «مصطفى النحاس» «وفاروق» كانت تصطدم دائمًا بعناد الطرفين، وبالكراهية الشخصية التى استعرت بين الرجلين، فقد كان لا يزال يأمل فى أن التوفيق بينهما ليس مستحيلاً.

وكان من دلائل استرداد «حسنين» لنفوذه، أن «فاروق» عرض عليه، فى ١٣ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٠ - وقبل أن تمر أربعة شهور على تعيينه رئيسًا للديوان - أن يحل محل «حسن صبرى باشا» فى رئاسة الوزارة، عقب وفاته المفاجئة، بينما كان يلقى خطاب العرش أمام البرلمان. لكن «حسنين»،


أحمد حسنين باشا

شكّ فى أن يكون مصدر الفكرة، هو منافسه اللدود «على ماهر»، وأن الهدف منها، هو اقتلاعه من القصر، ليظل رئيسًا للوزراء لمدة شهور، ثم يغادر المنصب إلى منزله، عند أول أزمة قادمة، فاعتذر عن قبول المنصب ورشح «حسين سرى» لهذا المصير.

ولم يكن استرداده لهذا النفوذ، بعيدًا - كذلك - عن اقتناع «فاروق» «ببراءته» من تهمة إغواء أمه، التى انصب غضبه عليها، بعد أن أقنعته شواهد عديدة، بالصورة التى حرص «حسنين» - منذ البداية - على أن يروج لها عن العلاقة بينه وبين الملكة الوالدة، وهى أنها التى تريده، وهو الذى يتعفف، وفاء منه لذكرى الملك الراحل، وإخلاصًا لابنه الجالس العرش، بحيث تنطبع فى أذهان الجميع، وتنتقل منهم إلى الملك الشاب، عندما يبدأ فى جمع المعلومات عن الموضوع.

وخلال تلك الفترة، تعرف «حسنين» بالمطربة «أسمهان» وشغف بصوتها كما يقول هو. وشغف بشخصها كما تقول هى، وأحب كلاهما الآخر كما يقول «محمد التابعى» الذى كان - كذلك - على صلة عاطفية معقدة بـ«أسمهان».

وطبقًا لروايته، فقد كان هو واسطة التعارف بينهما، فى حفل أقامه بمنزله فى ٨ فبراير (شباط) ١٩٤٠، على شرف اثنين من الوزراء اللبنانيين السابقين، غنت فيه «أسمهان»، وكان من بين المدعوين «حسنين».

وبعد أيام رد «حسنين» الدعوة، بمأدبة غذاء دعى إليها «أسمهان» و«التابعى»، ثم إلى حفل أقامه فى داره، وكان قد انتقل للإقامة بفيلا بميدان عبد المنعم بالدقى، بعد انفصاله عن زوجته.

ويؤكد التابعى، أن «أسمهان» بُهرت بـ«حسنين»، وأنه كان الرجل الوحيد الذى عرف كيف ينساب فى كياسة وحذر إلى هذه الكبرياء النافرة، ويجعلها تأنس إليه وتطمئن، وتسلس له قيادها.

وأن «حسنين» أحبها فى غير تحفظ، حبا دفعه للتخلى عن حذره وتكتمه، فكان يزورها علنا فى «فندق مينا هاوس» الذى كانت تقيم به آنذاك، فإذا لم يجدها ترك لها رسالة بخطه، حتى شاع الأمر بين المقيمين بالفندق، ووصل الخبر إلى القصر، وعرف به «فاروق» كما عرفت به «نازلى».

وكان «حسنين» جالسًا فى غرفة مكتبه بـ«قصر عابدين» ذات ليلة، حين تسلل صوت «أسمهان» من نافذة المكتب، وهى تشدو بإحدى أغنياتها ثم تبعته أغنية أخرى وثالثة، حتى غلب على ظنه أن ما يسمعه هو برنامج خاص عن «أسمهان» تبثه محطة الإذاعة.

لكنه شك فى الأمر، حين تتالت الأغانى، فقام إلى النافذة، ليستكشف مصدر الصوت، فإذا به يجد «فاروق» يقف تحتها، وأمامه على مائدة صغيرة، جهاز فونوغراف، وإلى جانبه أحد خدم القصر يحمل بضع أسطوانات، وعندما رآه قال له وهو يقهقه فى شماتة: مبسوط يا «حسنين»؟

ووصل الخبر إلى الملكة «نازلى»،



أسمهان الأطرش
اسمها الحقيقى هو آمال الأطرش. والدها هو المير (أى المحافظ) فهد الأطرش محافظ جبل الدروز بلبنان. ولدت عام ١٩١٩ وهاجرت بها أمها مع شقيقيها فريد وفؤاد الأطرش إلى مصر. كانت أمها تتميز بجمال الصوت. تبناها الموسيقار داود حسنى ودربها على الغناء واختار لها اسمها الفنى. مثلت للسينما فيلمين فقط هما «انتصار الشباب» (١٩٣٨) مع شقيقها و«غرام وانتقام» (١٩٤٤) مع «يوسف وهبى». توفيت فى حادث سيارة عام ١٩٤٤ عن ٣٥ عاما

فأجرت معه تحقيقًا مرهقًا، حول علاقته بـ «أسمهان»، التى فوجئت به يومًا يتصل بها هاتفيًا ليوجه إليها أسئلة، ثم يجيب عنها بطريقة توحى لطرف ثالث بأنها إجاباتها عنها، وأنها تنفى كل علاقة لها بـ «حسنين»، على نحو أدركت معه «أسمهان» أن «حسنين» يخضع لاستجواب قاس حول علاقته بها، وأنه قام بهذه المناورة، لكى يثبت للمحقق الذى يقف إلى جواره، براءته من التهمة.

وما لبث «حسنين» أن وجد نفسه طرفًا فى منافسة عاطفية، مع عدوه اللدود «مراد محسن باشا» - رئيس ديوان الخاصة الملكية - حول قلب «أسمهان»، حتى كاد العمل فى ديوان الملك يختل بسبب هذا الصراع. كما وجد نفسه طرفًا فى مشكلات «أسمهان» العائلية، وخاصة مع شقيقها الأكبر «فؤاد» الذى كان يعترض على سهرها خارج المنزل من دون أن يكون لديها عمل يضطرها لذلك. ولما ضاقت بتحكمه فى حريتها قررت أن تهرب من المنزل، وتذرعت بأن لديها حفلاً فى منزل «حسنين باشا»، وأوصلها «فؤاد» بنفسه إلى هناك. ولم تكد تدخل حتى اتصلت هاتفيا بصديقها «محمد التابعى»، الذى رحب باستضافتها فى مسكنه. وبعد يومين سافرت إلى الإسكندرية لتختفى لدى صديقة لها. وأثناء ذلك كان شقيقها يبحث عنها، ويهدد بإبلاغ النائب العام، بأن «حسنين باشا» قد أخفى شقيقته، مما اضطرها للظهور، ولفت ذلك نظر «حسنين» إلى المشكلات التى يمكن أن يتعرض لها إذا ما استمرت علاقته بها، فعاد إلى حذره القديم.

ويبدو أن الشغف بـ«أسمهان» لم يكن وحده سبب تخلى «حسنين» عن حذره وكتمانه، وتصرفه بشكل مكشوف، وكأنه يتعمد إعلان علاقته بها. والغالب أنه فعل ذلك فى سياق خطته لتأجيج غيرة الملكة «نازلى»، لكى تواصل إلحاحها على إتمام مشروع زواجهما، وهو هدف ما كاد يحققه، حتى استرد حذره وكتمانه، ولم يعد يظهر مع «أسمهان» فى الأماكن العامة. واكتفى منذ ذلك الحين بالاتصال بها فى محادثات هاتفية طويلة، ما لبثت أن انقطعت، حين غادرت «أسمهان» مصر فى مايو (آيار) ١٩٤١، وعادت إلى مطلقها وابن عمها «حسن الأطرش».

لكنه ظل مع ذلك يتابع أنباءها. يقول «ناصر الدين النشاشيبى» - الذى كان مراسلاً لـ«الأهرام» آنذاك فى القدس - إنه فوجئ بـ «كامل الشناوى» - رئيس قسم الأخبار بـ «الأهرام» - يتصل به هاتفيًا، فى أواخر عام ١٩٤٣ ويسأله عن مدى صحة الأنباء التى تقول بأن «أسمهان» قد طلقت مرة ثانية من زوجها، وأنها قد تزوجت من الممثل السينمائى «أحمد سالم»، ويطلب إليه التحرى عن الخبر، لأن «أحمد باشا حسنين»، لا يكف عن الاتصال به فى «الأهرام» سائلاً عن التفاصيل.

والظاهر أن مناورة «أسمهان»، دفعت الملكة الوالدة لمعاودة الضغط



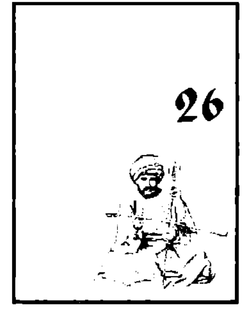
١٩٣٨: مراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية (إلى اليمين) يتحدث إلى شريف صبرى باشا فى ميناء الإسكندرية قبل إبحار الأخير إلى باريس ليشهد لأول مرة اجتماع مجلس إدارة شركة قناة السويس بعد اختياره ممثلا لمصر فى عضويته.

على «فاروق»، ففكر فى أن يأذن لأمه بالزواج من رئيس ديوانه. فقد ذكر «مصطفى النحاس» أن «حمدى سيف النصر» - أحد أقطاب الوفد - قد نقل إليه، فى ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٠، أنه كان فى زيارة الشيخ «محمد مصطفى المراغى» - شيخ الأزهر - وجرى الحديث بينهما حول شائعة زواج الملكة «نازلى» - من «أحمد حسنين»، فقال الشيخ: إن «فاروق» سأله عن الزواج العرفى، فرد عليه بأن مباح ولا يخالف الشرع. ونصحه ألا يتصرف تصرفًا يؤخذ عليه فى هذا الخصوص، لأن الملكة أمه، وسوء سمعتها يؤثر على مركزه، «وأحمد حسنين» رجله، وهمزة الوصل بينه وبين الإنجليز، والإساءة إليه، أو إغضابه خسارة كبيرة. وأضاف الشيخ: أن الملك حين سمع هذه النصيحة صمت ولم يرد، ولكن ثائرته هدأت بعض الشىء.

ومن سوء الحظ أن «فاروق» عاد وتردد فى الموافقة على الزواج. وما لبث التوتر فى العلاقات بينه وبين أمه أن تصاعد فى نهاية عام ١٩٤٠، ليصل إلى صدام تجاوزت أنباؤه جدران القصور، لتتداولها ألسنة النخبة السياسية والاجتماعية.. ففى ٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٠، نقل «مصطفى النحاس» فى مذكراته عن بعض المتصلين بالقصر الملكى قولهم: أن الملك قد اصطدم بوالدته صدامًا شديدًا، وأن مشادة عنيفة وقعت بينهما، وأن الملكة «نازلى» قالت لابنها بصراحة: مادمت خاضعًا لـ «شويكار» وبطانتها، فستسوء سمعتك أكثر مما ساءت، وسيكرهك الشعب كل يوم، أكثر من ذى قبل. وقد غضب «فاروق» من هذا الحديث، وقال لها كلمات قاسية تمس السمعة والشرف، وصارحها بأن «شويكار» ليست أسوأ منها. وعندما وصل النقاش إلى هذا الحد خرجت غضبى وأقسمت ألا تكلمه ولا تتصل به من بعيد أو من قريب.


١٨٩٥: الملك فؤاد وزوجته الأميرة شويكار: غرام وانتقام

ومع أن «حسنين» - كما قالت «نازلى» لزوجة السفير البريطانى - نجح فى أن يعيد العلاقات بين الطرفين، فزار «فاروق» أمه واسترضاها، إلا أنه لم ينقطع عن حفلات «شويكار» التى كانت قد انضمت إلى ذلك السرب الكثيف من طيور الخراب الذى كان يحلق فوق رأس الأسرة المالكة.



وكانت الأميرة «شويكار» قد أخذت تظهر تدريجيا على مسرح الأسرة المالكة، فى أعقاب وفاة مطلقها «الملك فؤاد» آملة أن تحوز عطف الملكة الوالدة، والملك الشاب، وأن يرفع الحصار الذى كان يفرضه عليها الملك الراحل، واستمر طوال عهده، إذ كان يعتقد أنها هى التى حرضت شقيقها المختل، الأمير «أحمد سيف الدين» على محاولة اغتياله، وأنها انضمت إلى الخديو «عباس حلمى الثانى»، ودعمت مطالبته بانتزاع العرش الذى يجلس عليه.

وكان مما يضطرها إلى هذه المحاولة للتقرب، أن أحوالها المالية كانت قد ساءت، نتيجة لإسرافها، وبسبب زيجاتها المتتابعة، التى انتهت بالفشل، بعد أن بدد بعض الأزواج أموالها ووصلت أحوالها المالية إلى الحضيض،



الأميرة شويكار فى شيخوختها مع النبيلة عائشة حسن

فى النصف الأول من الثلاثينيات نتيجة للأزمة الاقتصادية التى أدت لانخفاض الإيجارات وهبوط أسعار الحاصلات الزراعية، حتى أصبحت تعيش على المرتب الشهرى الذى تتقاضاه باعتبارها إحدى أميرات البيت المالك.

وكان أول ما فعلته، عندما عادت إلى مصر فى أعقاب وفاة الملك «فؤاد»، أن تقدمت بطلب إلى الأمير «محمد على». تشكو فيه من أن أحوالها المالية، وصلت إلى درجة من الارتباك تدعو إلى الشفقة، فهى عاجزة عن سداد ديونها المتراكمة، وعن الإنفاق على أولادها الثلاثة، بما يتناسب مع مركزها ومركزهم، وتطلب فى نهايته من الأمير - باعتباره رئيسًا لمجلس الوصاية - ترتيب معاش دائم لها من دائرة شقيقها الأمير «أحمد سيف الدين» حتى تستطيع حفظ كرامتها.

ولما رفض «مجلس البلاط» الطلب، سافرت إلى «باريس»، حيث كانت فى استقبال الملكة «نازلى» والملك «فاروق» والأميرات، حين وصلوا إليها ضمن رحلتهم الأوروبية. ومع أن «محمود فخرى باشا»، زوج ابنتها «فوقية»، كان سفيرا لمصر فى باريس آنذاك، كما كان «أحمد حسنين» زوج ابنتها الأخرى، «لُطفيّه يسرى» رئيس الحاشية المصاحبة للملك، فقد كانت حريصة على دعم رئيس الوزراء «مصطفى النحاس». ويقول «التابعى» إنه شاهدها فى محطة «باريس»، فى ربيع ١٩٣٧، عندما جاءت تودع «النحاس» وحرمه عند سفرهما، فتنحنى على أيديهما، استجلابا لعطفهما وأملاً فى أن تقدم لها الحكومة معونة عاجلة.

وبعد شهور، حدث الانقلاب الثانى فى حياتها، بعد اختفاء شبح الملك «فؤاد»، فقد توفى شقيقها الأمير «أحمد سيف الدين» فى صيف ١٩٣٧، فرفع الحجر عن ثروته الطائلة، التى كانت - على الرغم مما نهبه منها الناهبون خلال سنوات الوصاية الثلاثين - قد تضاعفت عشرات المرات. وبعد أن كانت تتسول معاشًا شهريًا لا يتجاوز مائة وخمسين جنيها، ورثت ثلاثة ملايين من الجنيهات.

لكن ذلك كان قد حدث بعد أن أصبحت على مشارف الستين، أمضت منها أربعين عامًا، فى صراع ونزاع مع مطلقها، تتنقل بين العواصم، وبين أحضان الرجال، وتشترك فى مؤامرات



١٩٣٨: الراقصتان تحية كاريوكا (إلى اليمين) وشوشو تقدمان لوحة راقصة في إحدى حفلات الأميرة شويكار

ودسائس ومغامرات، ويقتلها - طوال الوقت - الظمأ إلى المرح والطرب والاستمتاع بكل طيبات الحياة.

وهكذا عادت الأميرة «شويكار» إلى مصر، لكي تحاول تبديد ما تستطيع تبديده من هذه الثورة، فيما تبقى لها من عمر كانت تشك في أنه سيطول فاستغلت ما أضافته لها سنوات التشرد بين العواصم من خبرة، وانتدبت نفسها - من دون طلب من أحد - لكي تكون مسئولة الترفيه عن الأسرة المالكة، من خلال إقامة سلسلة من المآدب والحفلات الساهرة كانت تدعو إليها الأصول والفروع، والأقرباء والأصهار، والأصدقاء والأتباع و«الألاضيش»، بهدف التقريب بين أفراد الأسرة، والتعارف بين أجيالها، وإزالة ما قد ينشأ بينهم من حساسيات أو خلافات، وإحياء روح الجماعة فيما بينهم، والجمع بين الرءوس في الحلال، والتغاضي عنها، إذا ما اجتمعت في الحرام.

وكان من أبرز تلك الحفلات، الحفل الذي كانت تقيمه في ١١ فبراير (شباط) من كل سنة، بمناسبة عيد ميلاد الملك «فاروق». وهو احتفال كان الملك يسعد به، ويحرص على حضوره، إذ كان فخمًا وضخمًا كما يليق بالمناسبة، يصل عدد المدعوين إليه إلى عدة مئات، هم خلاصة ما في مصر من أرستقراطية وثراء وجمال أنثوي، محلي وأجنبي، يتوزعون بين خيام كانت تقيمها في حديقة قصرها الشهير - الذي شغله، ولا يزال، بعد وفاتها عام ١٩٤٧، مجلس الوزراء المصري - حيث كانت تقدم لهم المأكولات الإيطالية والروسية والفرنسية، وتسيل جالونات الشمبانيا الوردية، بينما تنعقد في الجو، رائحة غامضة وساحرة، تجمع بين أنفاس النساء ودخان السيجار، وأريج الأزهار، وما تشعه الأجساد من عطور نادرة، ونداء خفي.

وكان حفل «مبرة محمد علي»، هو المناسبة السنوية الكبيرة الثانية، التي تنظمها الأميرة «شويكار». وكانت المبرة - منذ تأسيسها - أهم المؤسسات الخيرية المشمولة برعاية أميرات البيت المالك، وكن حريصات على المشاركة في حفلها السنوي، الذي كان دخله يخصص للإنفاق على مشروعات البر والخدمة الاجتماعية التي تدرنها. وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كن يشهدنه من مكان يخصص للنساء، تفصله عن القسم المخصص للرجال، مشربية من الخشب. لكن «شويكار» لم تكتف بإحياء تقليد مشاركة الأميرات في الاحتفال فحسب، بل وأضافت إليه لمساتها الفنية، التي كانت تتواءم مع ما حدث من تطور اجتماعي، انتهى بسفور المرأة، فأطاحت بالمشربية التي كانت تفصل بين الرجال والنساء، وأصبح الحفل مختلطًا يجمع بين الجنسين، ويجرى على يومين. يقتصر الأول على أفراد الأسرة المالكة، ويحضره الملك والملكتان، ونخبة مختارة من أهل القمة. ويغيب عنه الملوك في اليوم التالي، ليحل محلهم أقسام أوسع من النخبة المصرية، ومن المراتب الوسطى للمجتمع. وفي اليومين، يقدم نفس البرنامج، الذي كان يشمل فقرات من الرقص والغناء والتمثيل.

ومن حسن الحظ أن الصحفيين كان يتاح لهم حضور اليوم الثاني من الحفل، وهو ما أتاح لنا الحصول على وصف تفصيلي لواحد من نوعه، هو الذي أقيم في فبراير (شباط) ١٩٤٠، في مبنى الجمعية الزراعية - وقد حلت محله الآن مباني الأوبرا المصرية - كتبه

مندوب «مجلة الصباح»، الذى يقول: إنه فاق أمثاله من الحفلات الأجنبية فى تنظيم حلقات الرقص على الجاز باند، وما إلى ذلك، من ملحقات، وافتتح بعزف لقطع موسيقية على الكمان للعازف المشهور «جان جولوسكو». ثم مثل «نجيب الريحانى» فصلاً من إحدى مسرحياته، وعرضت بعد ذلك مشاهد ومناظر، منها مشهد «لذة السكر» عبرت عنها جوقة راقصات الآنسة «دولبرية»، فى رقص مشترك ومنفرد، ثم رقصة انفرادية قام بها راقص بارع، ثم رقص محتشم منفرد، قامت به سيدة مصرية من عائلة كريمة. وغنت «أم كلثوم» أغنية «الورد»، كتبتها سيدة مصرية نبيلة وترجمها «أحمد رامى» ثم تبعها رقص هندى قام به نفر من الجنود الهنود المعسكرين فى سفح الأهرامات، ثم تابلوه حفلة سحر الشرق، وقد جمع نحو ستين حسناء من بنات الذوات فى لباس شرقى فاخر منهن السيدة «أمينة البارودى» والسيدة «ثريا حمدى» وشقيقتها.

وصعد المدعوون بعد ذلك، إلى الطابق الثانى، حيث تناولوا العشاء. ثم عادوا إلى الطابق الأرضى، حيث أقيم «بيست» للرقص والغناء الأفرنجى، وانتشرت البارات الأمريكانية الأنيقة، وأقيم جناح خاص أطلق عليه القهوة البلدى - ودارت بالقهوة والشاى والقرفة ساقيات كجوارى «السلطان عبد الحميد»، ورقصت فيه «تحية كاريوكا»، وغنت «ليلى حلمى». وكانت جوانب القاعات والأماكن، مزينة بصور وتماثيل وسجاجيد أعارتها للحفلة بعض صاحبات السمو الأميرات والنبيلات.

وكان من بين من شرَّف القهوة البلدى فى تلك الليلة - كما ذكر مندوب مجلة «الصباح» - صاحب الجلالة الملك، والأمير «إسماعيل داود»، وأسرة «إسماعيل صدقى باشا»، و«مدكور باشا» و«فؤاد أباظة باشا».

ولم يكن صدام «فاروق» مع أمه يتعلق بسلوكه فى هذا النوع من الحفلات، بل كان يتعلق بحفلات أخرى، كانت «شويكار» تنظمها على نطاق أضيق وأكثر خصوصية، تضم فريقًا مختارًا من أفراد الأسرة المالكة، وخاصة الجيل الأكثر شبابًا، والأقرب - من حيث العمر - إلى الملك الشاب، الذى كانت معظم هذه الحفلات تقام له، وأحيانًا بناء على طلبه، إذا أراد أن يتغلب على الملل أو الأرق، أو الكآبة التى تترتب على مشاجراته مع زوجته أو أمه أو يتسلى بالمقامرة التى بدأ يدمنها منذ ذلك الحين، أو يفتعل مناخًا يتيح له اقتناص امرأة.

ويضع كثيرون فأس المسئولية عن تحلل «فاروق» الخلقى، فى رقبة الأميرة «شويكار». بل وينسبون إليها التخطيط لإفساده وتدمير حياته، انتقامًا من أبيه، الذى اضطهدها وطاردها، وأفسد حياتها. وهى فكرة ميلودرامية استوحاها أصحابها من صورة زوجة الأب الشريرة الحاقدة، التى تسعى للانتقام من الرجل الذى هجرها، بإفساد أبنائه من ضرتها. وهو استنتاج قد يكون صحيحًا، لكنه ليس كل الحقيقة، ذلك أن «فاروق» نفسه - كما قال «حسين سرى باشا» فى شهادته أمام «محكمة الثورة» أثناء محاكمة «كريم ثابت» عام ١٩٥٣ - لم يكن وليا من أولياء الله الصالحين، يحتاج إلى من يغويه على الفساد، بل كان - كما يضيف الرجل الذى كان رئيسًا لوزرائه ولديوانه - تنويعًا على نمط بشرى كان - ومازال - شائعًا هو «أولاد الذوات



١٩٣٨: من اليمين الأميرات سميحة حسين وعفت حسن وشويكار، وفى أقصى اليسار الهامى حسين بك زوج الأميرة شويكار الذين أشرفوا على إعداد وتنظيم الاحتفال السنوى لمبرة محمد على عام ١٩٣٨



فيروتشي بك: كاريكاتير بريشة صاروخان

أنطون بوللي وفاروق على شاطئ قصر المنتزه



الخسرانين»، الذين أفسدهم أهلوهم بالتدليل وأفسدهم المحيطون بهم بالنفاق، وأغواهم ما وجدوه بين أيديهم من مال لم يتعبوا في جمعه، وسلطة مطلقة بلا رادع أو مراجع، فهم يسعون إلى مواطن الفساد لأنها تتواءم مع تكوينهم وتربيتهم، وقد يزيدهم المحرضون فسادًا، لكنهم لا يختلقونه من فراغ، أو من صلاح.

والمؤكد أن «فاروق» لم يكن ينتظر حفلات «شويكار» لكي تفسد أخلاقه. فالمتطوعون للقيام بهذا الدور، كانوا كثيرين، حتى قبل أن تستقر «شويكار» في مصر. كان في مقدمتهن سيدات من هوانم مصر، وبنات أعرق الأسر فيها، اتصلن برائده «أحمد حسنين» بمجرد عودته مع «فاروق» من «لندن» في أعقاب وفاة والده. وتحدثن إليه في لباقة ودبلوماسية رفيعة، عن حاجة الملك الشاب - الذي يمر بسن حرجة ويمتلئ بالحيوية - إلى «متعة صحية». وأبدين استعدادهن لأن يقدمن له هذه البضاعة الصحية، في قصورهن أو في القصر الملكي. لكن «حسنين» - كما نقل عنه «التابعي» - اعتذر عن التوسط في مثل هذا الأمر، وطلب إليهن الاتصال بالملك عن غير طريقه.

ولم تكن هذه الطريق بعيدة، إذ كان «فاروق» قد ورث ضمن الحاشية التي تركها له أبوه، وناضل بقوة من أجل الاحتفاظ بها، عددًا من القوادين، كان على رأسهم المهندس الإيطالي «أرنستو فيروتشي بك» - كبير مهندسي القصور الملكية. وكان «فاروق» قد أعاده للعمل بالقصر، بعد أن فصله مجلس الوصاية، بطلب من السفير البريطاني، الذي كان يجزم بأنه جاسوس إيطالي. وظل يقاتل للإبقاء عليه، حتى نجح «علي ماهر» - عام ١٩٤٠ - في إقناعه بأن تصعيد الخلاف مع السفير من أجله، ليس في مصلحة العرش، فتخلى عنه. لكنه لم يفرط في خلفائه من الخدم الإيطاليين، الذين كانوا يوردون المتع الصغيرة له، وهو طفل، ويساعدونه على اختراق النظام التربوي الصارم الذي فرضه عليه أبوه - ومنهم «جارو» الحلاق، ومساعده «بترو»، و«كافاتسي» مدرب الكلاب، و«بوللي» الكهربائي - فظلوا في أماكنهم بالقصر يقومون بنفس الدور. وعندما تزايدت ضغوط السفير عليه لإخراجهم من القصر بدعوى أنهم من «رعايا الأعداء» منحهم الجنسية المصرية. وأشرف بنفسه على إجراء عملية «الطهور» لكل منهم، حتى يستكملوا شروط الحصول على الجنسية.

ويلفت الخلاف بين مؤرخي حياة «فاروق» الجنسية النظر، إذ يتسع الفارق بينهم في تحديد بداية خيانته

لزوجته، إلى حوالى ثلاث سنوات. فبينما يذهب «مصطفى أمين» إلى أنه بدأ السير فى هذه الطريق أواخر عام ١٩٤٢، ويؤيده آخرون يربطون بين ارتياده لها، وبين الإحباط النفسى الذى أصابه فى أعقاب ما تعرض له من إذلال يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، فإن شهودًا آخرين، يبكرون بهذا الموعد، فيؤكدون أنه بدأ يخون زوجته، بعد شهور قليلة من الزفاف. منهم السير «مايلز لامبسون» - الذى أشار فى تقرير لحكومته، إلى أن الملك قد انتهز فرصة شهور الحمل الأخيرة للملكة «فريدة»، لكى يرفه عن نفسه مع نساء أخريات. وهو ما يؤكده «مصطفى النحاس» الذى يشير فى مذكراته عن شهر مايو (آيار) ١٩٣٨، إلى أن المجالس عادت تتحدث مرة أخرى - وهو ما يدل على أن هناك مرات سابقة على هذا التاريخ - عن مباذل «فاروق» وعن سهراته الماجنة عند الأميرة «شويكار»، وعن موائد القمار - التى يظل جالسًا إليها حتى ساعة متأخرة من الليل، مع أنه لا يزال عريسًا جديدًا، ولم يمض على زواجه من الملكة «فريدة» إلا فترة قليلة.

وتحفل تقارير «لامبسون» ومذكرات «النحاس» - فى أعوام ١٩٣٩ و١٩٤٠ و١٩٤١ - بوقائع تؤكد أن حياة «فاروق» العائلية، قد أخذت تتعرض للاهتزاز منذ بدايتها، نتيجة لخياناته المتكررة لزوجته. فأضيف التوتر فى علاقته بها، إلى التوتر فى علاقتها - وعلاقته هو نفسه - بأمه، وأحاطه ذلك كله بجو من الخلافات العائلية، فشل فى حلها أو التحكم فى تداعياتها، بسبب عناده وافتقاده للنضج الكافى.

وربما تكون الكراهية المتبادلة بين كل من «لامبسون» و«النحاس» من جانب، و«فاروق» من الجانب الآخر، قد دفعت كلاً منهما إلى شىء من المبالغة. لكنه لم يصل إلى حد اختلاق هذه الوقائع، التى كانا يستقيانها من المطلعين على أسرار الحياة الخاصة للأسرة المالكة، ويحتفيان بها باعتبارها دليلاً على صحة موقفهما منه. بل إن «الوفد» - كما سيرد فيما بعد - اتخذ قرارًا بترويج أنباء فضائح «فاروق» الجنسية بين الناس، فى إطار الصراع السياسى الذى كان محتدمًا آنذاك بينهما.

والحقيقة أن «فاروق» كان يعانى من مشكلة فسيولوجية، فى علاقته بالنساء بسبب خمول فى أداء بعض غدده لوظائفها الطبيعية - كان من نتيجته أنه لم يكن - كما قال «حسين سرى» للسفير البريطانى فى خريف ١٩٤١ - يذهب مع أى امرأة إلى آخر المطاف، وانعكس ذلك على سلوكه تجاه النساء، فاتسم بنوع من الاستعراض، إذ كان يندفع وراءهن بشكل يتعمد فيه، من دون وعى، أن يفضح نفسه بنفسه، إعلانا عن حيوية جنسية، كان يشعر بأنه يفتقد لجانب منها.

ولم تسلِّم «فريدة» - التى كشفت بعد الزواج عن شخصية أكثر صلابة وعنادًا واعتزازًا بالذات مما كانت تبدو عليه قبله - بحقه فى أن يخونها. ولم تقبل نصائح الذين أشاروا عليها بأن استمرار الحياة الزوجية، واستقرارها، يتطلب بعض التسامح مع شطط الأزواج، ولم تصمت على خياناته، ولم تكتف بالشكوى إلى من يحيطون بهما، بل أصبحت تحتج على سلوكه، وتخاصمه، وتغادر القصر إلى بيت أهلها، وتتعمد الغياب عن بعض المناسبات الرسمية التى تتطلب حضورها، إعلانا للخصام، وتشهيرًا بالزوج الخائن - حتى إنها امتنعت - فى ٦ مايو (آيار) ١٩٤١ - عن حضور



مصطفى النحاس باشا

ولد عام ١٨٧٦ وتخرج بمدرسة الحقوق عام ١٩٠٠ وعمل بالمحاماه والقضاء. اشترك فى ثورة ١٩١٩ ونفى عام ١٩٢١ مع سعد زغلول إلى سيشل. تولى وزارة المواصلات فى أول وزارة برلمانية بعد الثورة. اختير سكرتيرًا عاما لحزب الوفد وخلف زعيمه سعد فى رئاسته بعد وفاته عام ١٩٢٧. شكل وزارة الأولى عام ١٩٢٨، والثانية عام ١٩٣٠ والثالثة عام ١٩٣٦ ورأس وفد مصر فى المفاوضات التى انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا. فى أثناء وزارته الرابعة التى شكلها عام ١٩٤٢ بدأ مشاورات تأسيس الجامعة العربية. شكل وزارته الخامسة عام ١٩٥٠ وألغى اثناءها معاهدة ١٩٣٦ توفى عام ١٩٦٥ عن ٨٩ عاما.



التشريفات التى أقيمت بمناسبة عيد الجلوس الملكى، وقابل «فاروق» عنادها بمثله، وأصبح يتعمد إغاظتها بتسريب أنباء غزواته العاطفية إليها، ويقابل خصامها بخصام. وكان أملها - وأمل «فاروق» - فى أن تنجب له وليًا للعهد، قد خاب، إذ كان مولودهما الأول بنتا، هى الأميرة «فريال» - التى ولدت بـ «قصر المنتزه» فى ١٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٣٨ - ثم تلتها - بعد ١٦ شهرًا - بنت ثانية، هى الأميرة «فوزية»، التى ولدت بـ «قصر عابدين» فى ٧ إبريل (نيسان) ١٩٤٠، وهو ما ألقى بظله الكئيب على العلاقة بين الزوجين.

والثابت أن الملكة «فريدة» بدأت تشك فى إخلاص زوجها، بعد فترة قصيرة، لا تزيد على ١٨ شهرًا من الزفاف. ففى صيف ١٩٣٩، وطبقًا لتقارير «لامبسون» - شكت للسلطانة «ملك» - أرملة السلطان «حسين كامل» - من أن «فيروتشى»، أحضر للقصر فتاة إيطالية تبلغ الثالثة والعشرين من عمرها.

وفى الصيف نفسه، نقل أحد المحامين، لـ «مصطفى النحاس»، أنباء فضيحة جديدة لـ «فاروق»، إذ ضبطه ابن لأحد أقطاب «الحزب السعدى»، مع زوجته فى خلوة مريبة، فأطلق الرصاص على الزوج - وكان ضابطًا بالجيش وأرداه قتيلاً.

ويتسارع إيقاع الفضائح خلال عام ١٩٤٠ ويرصد «النحاس» فى مذكراته أربع وقائع منها، هى التى وصلته أنباؤها، وتحدثت «مجالس الطبقة الراقية» عن تفاصيلها وعن تأثيراتها الضارة على حياة الملك العائلية.

وطبقًا لهذا الرصد، فقد تجدد - فى فبراير (شباط) ١٩٤٠ - الهمس فى الأوساط الراقية، بأن الملكة «فريدة» بدأت تتذمر وتشكو من سوء معاملة الملك لها، وأنه لا يدخل عليها كل ليلة إلا قبيل الفجر، بعد أن يكون قد أشبع رغبته فى العبث والمجون، والجرى وراء النساء، وأنها شكت لأبويها، فطلبا إليها التذرع بالصبر، حتى يتجنبوا فضيحة ليست مناسبة فى هذه الظروف.

وفى مارس (آذار) ١٩٤٠، نقل «أمين عثمان» - الذى كان يقوم بدور ضابط الاتصال بين «الوفد» وبين السفارة البريطانية - إلى «النحاس»، قلق السفير البريطانى، لأن الملك سادر فى غيه، وأنه يقضى السهرات الحمراء كل ليلة عند الغانيات اللائى تجلبهن له الأميرة «شويكار»، وأن الملكتين «فريدة» و«نازلى» تضجان بالشكوى وهو لا يبالى بشىء.

وفى إبريل (نيسان) ١٩٤٠ - وكان

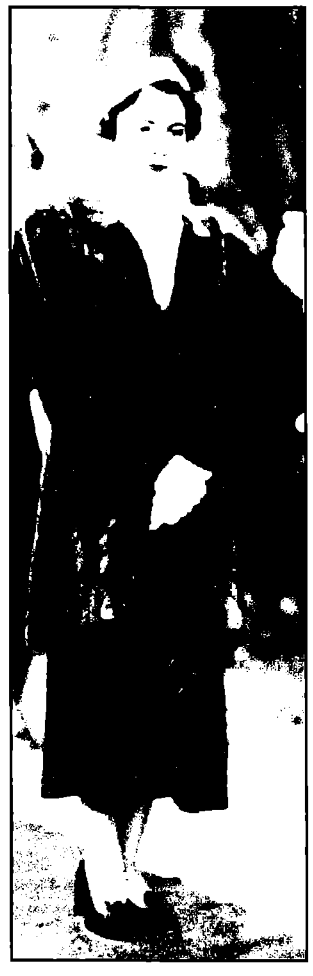
«النحاس» قد انتقل للإقامة فى قرية «كفر عشما»، لدى بعض أصهاره، هربًا من الغارات الجوية العنيفة التى تعرضت لها القاهرة - نقل إليه بعض زواره، تفاصيل «حادث قذر» وقع فى آخر الحفلات الماجنة، التى تقيمها الأميرة «شويكار» للملك، «وتدار فيها كئوس الخمر والرقص الخليع والتهتك الفاحش»، إذ أراد الملك «أن يغتصب إحدى الحاضرات فأبت فطاردها، فدخلت دورة المياه بحجة الاستعداد للقائه، ثم هربت من النافذة، فخرج من الحفل غاضبًا، وسب ولعن وأقسم ليحصلن على السيدة بأى شكل من الأشكال. وانفض الحفل على إثر ذلك».

وفى مايو (آيار) ١٩٤٠، كان «رفيق الطرزى» - وهو ضابط بالجيش ينتمى لواحدة من أكبر أسر الصعيد - يجلس مع إحدى صديقاته فى ملهى «مونتريه»، حين حمل «أنطون بوللى» إلى الفتاة دعوة الملك بأن تنتقل إلى مائدته القريبة، فاحتد عليه «رفيق» وطرده، وحين جاء «فاروق» بنفسه يدعو الفتاة كرر «رفيق» الرفض وعامله بصلف، فهدده قائلا: سأعلمك كيف تعامل الملوك.

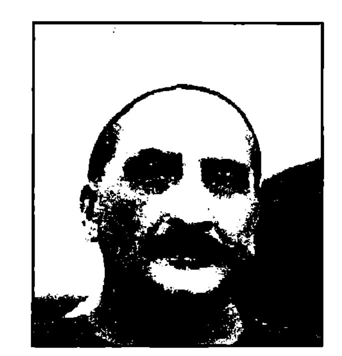
وبعد أيام استدعى الملك «حفنى الطرزى باشا» - والد «رفيق» وعضو الهيئة الوفدية - ولفت نظره إلى أن له كواحد من كبار الأعيان - مصالح لدى الحكومة، وعند القصر، وليس من العقل، ولا من الحكمة، أن يترك مصالحه تضيع، بسبب سلوك ابنه، الذى يتصل بعدد من خصوم القصر، حيث يتناولون فى مجالسهم الخاصة شخص الملك بشكل غير لائق. وطلب منه أن ينصحه بالابتعاد عنهم، فوعده الأب بأن يتصرف فى الأمر بما يحقق رغبته.

وعرض «آل الطرزى» الأمر على «النحاس» وقال له «رفيق»: لقد علمت أن الملك حرَّض بعض أعوانه على اغتيالى، ولقد جئت أستأذن رفعتك فى أن أقتله قبل أن يقتلنى. وحدث ما توقعه «رفيق» الذى تعرض بالفعل لمحاولة اغتيال فى ٢٥ مايو (آيار) ١٩٤٠، وهو ما أجج العداء للقصر، داخل صفوف الوفد، الذى اجتمع فى ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٠، لبحث الأمر، فاقترح المتشددون أن يتقدم أعضاء الهيئة الوفدية، إلى قصر عابدين، بمذكرة احتجاج، بتوقيعاتهم، تسجل كل ما لديهم من وقائع عن جرائم الملك الخلقية، التى وصلت إلى محاولة الاغتيال لأسباب نسائية، وتطالب بالتحقيق فيها. ورأى المعتدلون أنهم طالما لا يملكون أدلة على صحة هذه الوقائع، فقد يتعرضون للاتهام بالعيب فى الذات الملكية، واقترحوا تسجيلها فى منشور سرى، بلا توقيع، يجرى توزيعه على نطاق واسع، وهو ما استقر عليه الرأى، كما وافقوا كذلك على اقتراح «نجيب الهلالى» أن يشن أعضاء «الهيئة الوفدية» - وهى الهيئة القيادية العليا للحزب - حملة همس منظمة على الملك، فيكررون رواية هذه الفضائح فى أحاديثهم الخاصة ومع العوام، ويحثون الذين ينقلونها إليهم، على إذاعتها بين الناس فى كل مكان.

وبذلك أضيفت حملات الهمس، التى يشنها الوفد على سلوك الملك الشخصى، إلى أسباب التوتر الأخرى فى العلاقة بين الطرفين، التى وصلت إلى أدنى مستوياتها آنذاك، وحالت دون التعاون بينهما، مما كان له أثره، فى وقوع مأساة ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢. ويقول «النحاس» فى مذكراته، إنه كان يمضى الشتاء فى الأقصر، فى



١٨ مارس ١٩٣٨: الملكة فريدة تستمع إلى السلام الملكى فى أثناء حضورها للعرض العسكرى لقوات البوليس


حفنى الطرزى باشا

يناير (كانون الثانى) ١٩٤١، فلما علم أن الملك فى طريقه إليها، غادرها إلى «أسوان». حيث لحق به الملك، وكان يتحدث إلى عدد من أصدقائه فى ردهة الفندق، حين اتجه الملك نحوهم، ليصافح الجميع، ثم ينصرف من دون أن يصافحه أو يحييه، مما لفت نظر كل الذين كانوا بردهة الفندق، فأدركوا أن الملك قصد ذلك إعلانا عن غضبه على زعيم الوفد، وهو ما لم ينفه «فاروق» الذى أخذ يتحدث فى مجالسه بأنه فعل ذلك متعمدًا، لأن «النحاس» و«الوفد» يعملان على الإطاحة به.

وما لبث نطاق حملة الشائعات أن اتسع، بعد أن تصاعد التوتر فى العلاقات بين الملك وزوجته، ودفعها - كما يقول «النحاس» فى مذكراته عن شهر مارس (آذار) ١٩٤١ - إلى طلب الطلاق ومع أنها استجابت لضغوط والدها ووالدتها بأن تصبر وتتحمل من أجل ابنتيها، إلا أن الحاشية المحيطة بـ «فاروق»، بدأت - كما يضيف «النحاس» - تختلق عنها الأكاذيب، وتطلق ضدها الشائعات، حتى أصبحت فضائح القصر والملك وحاشيته على كل الألسنة وكل الأوساط. وأخذ بعض المتحمسين من أفراد الشعب، يكتبون على الحوائط، عبارات تندد بـ «فاروق» وأعماله وتنعته بأقبح الصفات.

وفى ٦ مايو (آيار) من العام نفسه، أقام الملك - بمناسبة عيد جلوسه الخامس على العرش، حفلة صاخبة فى «أنشاص»، دعا إليها خاصة أصدقائه وحاشيته والمقربين إليه، بينما شاع فى أوساط السيدات - كما يقول «النحاس» - أن الملكة «فريدة» هجرت القصر فى هذا اليوم، ولم تستقبل المهنئات «إعلانا عن غضبها وتبرمها بتصرفات جلالته».

وفى يوليو (تموز) ١٩٤١، رصد تقرير للسفير البريطانى، أن الملكة أصبحت تواجه صعوبات فى علاقتها بالملك، وأن الشقاء يلاحقها، إذ إن «فاروق» يقضى معظم أوقاته بعيدا عنها، ولا يسمح لها بأن ترى أيًا من أصحابها، أو أن تغادر القصر الذى استقرت فيه لترعى ابنتيها. وفى وقت مواكب لذلك، تطرق الحديث بين الأمير «عمر طوسون» وبين «النحاس» - الذى كان يزوره بقصره الصيفى بالإسكندرية - إلى ما يشاع عن مغامرات الملك النسائية، فقال الأمير: إن هذا الشاب قد أساء إلى سمعة الأسرة، وأنه يفعل ما يروق له دون رقيب أو حسيب. وأضاف: إنه يتهم المنتقدين له بأنهم يطمعون فى عزله، ولو كان ذا عقل، لعرف أن العرش عرض علينا، قبل أن يعرض على أبيه، ورفضناه رفضًا باتًا.

وكان «حسنين» واحدًا من قليلين من المحيطين بـ «فاروق» حاولوا إقناعه بأن يخفف من اندفاعه وعناده، وأن يصفى التوترات المحيطة به، وكان ينشط على جبهتين، الأولى: عائلية تهدف إلى تحسين علاقته بأمه وزوجته، والثانية: سياسية تهدف إلى تحسين علاقته بكل من السفير البريطانى، و«مصطفى النحاس» زعيم الوفد. ومع أنه كان ينجح أحيانًا وبدرجات متفاوتة، فى إقناعه بأن يبذل جهدًا فى هذه السبيل، إلا أن الأمور، كانت تعود إلى سيرتها الأولى سواء بسبب نشاط آخرين فى الحاشية، أو بسبب عدم مثابرة «فاروق» وخاصة حين تتردد الأطراف الأخرى فى الاستجابة إلى محاولاته للتودد إليها، أم لعدم ثقة بعض هذه الأطراف به، كما هى الحال مع الملكة «فريدة» التى انسحب نفورها من الملكة «نازلى» إلى «حسنين» بعد أن أبلغها


أحمد نجيب الهلالى باشا: كاريكاتير بريشه سانتيس

«فاروق» بأنهما كانا يعارضان فى زواجه منها.

وكان سفر العائلة المالكة لقضاء أعياد رأس السنة الميلادية لعام ١٩٤٢، فى «أسوان»، إحدى ثمار محاولات ترطيب الأجواء داخلها. وقد ضمت الرحلة الملك وزوجته وابنتيه، وأمه وشقيقاته الثلاث، كما ضمت عددًا من أفراد أسرة الملكة «نازلى» وآخرين من أقارب الملكة «فريدة»، كان على رأسهم زوج خالتها «حسين سرى باشا»، الذى كان رئيسًا للوزراء أيامها.

وبعد أيام قليلة من بداية الرحلة، ألقى الصراع بين الملكتين بظلاله الكئيبة عليها، فأفقدها كثيرًا من بهجتها. إذ كانت الملكة «نازلى»، فى حرصها على أن تسرق الكاميرا، تتعمد أن تنزل من جناحها متأخرة، وبعد أن يكون الجميع قد أخذوا أماكنهم حول مائدة الطعام، حيث يظلون فى انتظارها إلى أن تدخل فى مشهد تتفنن فى إخراجه ليعطى الانطباع بأنها - وليس أحدًا غيرها - سيدة البلاط الأولى.

ولما تكرر المشهد، لم تجد الملكة «فريدة» مفرًا من التعلل بالمرض، لتتناول طعامها فى جناحها، فتحرم بذلك منافستها المشاكسة من التلذذ بإعلان سيادتها عليها. ولم تجد وسيلة للرد عليها، إلا بدعوة الأطفال لتناول الطعام معها فى جناحها، ثم تحرضهم على الدق بأقدامهم على أرض الغرفة، التى تعلو قاعة الطعام، فى اللحظة التى تدخل فيها «الملكة نازلى» إلى القاعة، لتشتيت انتباه المتفرجين عن المشهد الذى أجهدت نفسها فى إخراجه، وإفساد التأثير الدرامى للحظة دخولها.

أما وقد فقدت الرحلة بهجتها، فقد قرر الملك إنهاءها، وعاد إلى القاهرة ليمكث بها أياما، استعد خلالها للقيام منفردًا برحلة إلى الصحراء والبحر الأحمر، كانت تعبيرًا عن الرغبة فى الفرار من المشاحنات المزعجة بين المرأتين.

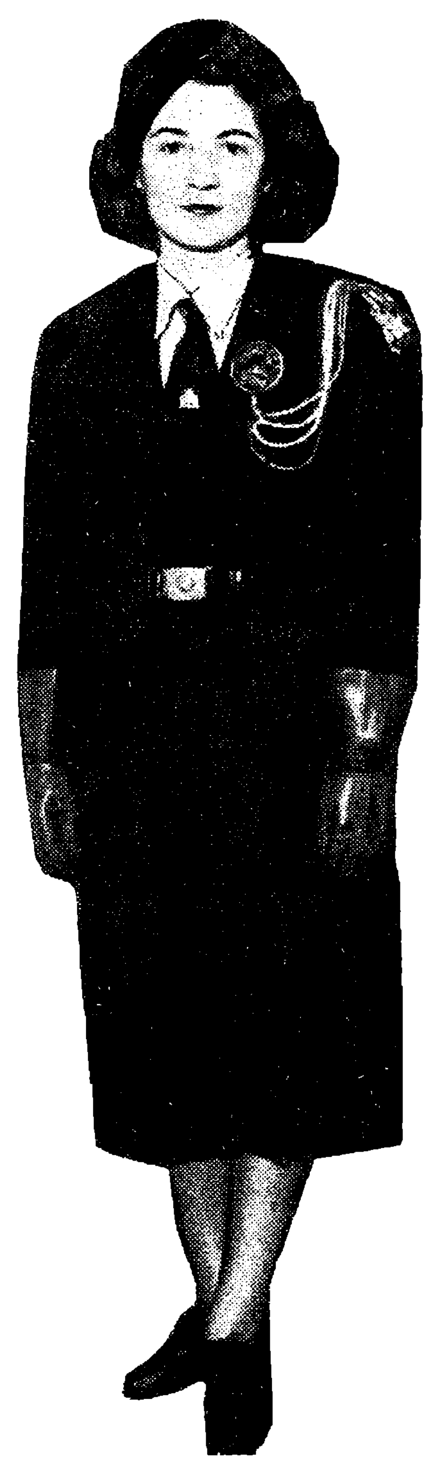
وأثناء غيابه، تصاعد التوتر على الجبهة الثانية، إذ انتهز رئيس الوزراء «حسين سرى» الفرصة، ليستجيب لضغط السفير البريطانى المتكرر، فيستصدر قرارًا من مجلس الوزراء بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر و«حكومة فيشى» - التى كانت تحكم ثلث فرنسا فى ظل الاحتلال النازى لها - إذ كان السفير يعتقد أن التقارير التى يكتبها وزير حكومة فيشى المفوض فى مصر تصل إلى الألمان،



١٩٣٩: الملك فاروق يتوسط الملكتين نازلى وفريدة فى واحدة من المناسبات الأخيرة التى جمعت الأطراف الثلاثة

أزمة بين الملك وحكومته. وقبل حلاً وسطًا بإدخال تعديل طفيف على صياغة القرار، بحيث ينص على «وقف» هذه العلاقات، وليس قطعها، لكن ذلك لم يخفف من غضب الملك، الذى قطع رحلته وعاد إلى القاهرة، بمجرد علمه بالقرار، ولم يعجبه الحل الذى قبله «حسنين». وتصرف فى الأزمة بناء على تقرير قدمه إليه «على ماهر» ووصلت منه نسخة إلى السفارة البريطانية، عبر أحد جواسيسها فى القصر، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين الملك والسفير.

ومع أن «فاروق» كان يعلم أن العدول عن القرار، بعد إعلانه، لم يعد ممكنا، كما أنه - كما قال لوزير الخارجية «صليب سامى» حين التقى به بعد عودته - لم يكن يعترض على القرار من ناحية الموضوع، إذ انصب اعتراضه، على أن تتخذ الحكومة قرارًا من دون إبلاغه، فإنه لم يقبل تبرير الوزير، بأن الحكومة تعمدت أن تتخذ القرار فى غيابه، على الرغم من علمها بأنه سبق أن رفضه مرتين، حرصًا منها على مصالح البلاد، وخشية أن يتخذ البريطانيون إجراء ضد الجالس على العرش إذا واصلت الحكومة رفض طلبهم. وكان «فاروق» يعتقد أن الإنجليز أضعف من أن يقوموا بأى إجراء ضده، بعد أن وصل الجيش الألمانى بقيادة «المارشال روميل» إلى حدود مصر الغربية. ومع أن الوزير - كما يقول فى مذكراته - لفت نظره إلى أن الإنجليز، قد يفقدون صوابهم عند الشدة، أكثر مما يفقدونه عند المقدرة، وأن الوحش يصبح أشد افتراسًا وهو جريح، أكثر منه وهو صحيح. فقد طلب منه أن يلزم بيته، وألمح إليه بأن استقالته لا تكفى، لأن المسئول عن الخطأ هو رئيس الوزراء، والمطلوب رحيله هو الوزارة كلها.



١٩٤٠: صاحبة الجلالة الملكة فريدة مرشدة مصر العظمى

ويشك فى أن «فاروق» يتبادل الرسائل مع الألمان، عبر وزير مصر المفوض فى «فيشى».

وأدرك «حسنين» - الذى علم بالقرار فور صدوره - أنه سيخلق

وحذر السفير البريطانى «حسنين»، ثم حذر الملك نفسه من إقالة الوزارة، أو استبدالها بأخرى من دون التشاور معه. وطلب إليهما استدعاء «مصطفى النحاس» لتشكيل الوزارة، حتى تضمن بريطانيا تنفيذ معاهدة التحالف المصرى البريطانى التى وقعها زعيم الوفد معها عام ١٩٣٦، روحًا ونصًا، خاصة المادة الخامسة منها، التى تنص على أن «يتعهد كل من الطرفين بألا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفًا يتعارض مع المحالفة، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة».

ومع أن الأزمة كانت تتصاعد خلال الأسابيع الثلاثة التالية، إلا أن «حسنين» كان مطمئنًا فى البداية، إلى قدرته على التوصل إلى حل يوفق بين إلحاح الإنجليز على استدعاء «النحاس»، وبين حرص القصر على ألا يعود «النحاس» بنفس الجموح القديم، فيقلّص من نفوذ الملك، وكان واثقًا أن زعيم الوفد - الذى أقيل بشكل مهين عام ١٩٣٧، وابتعد عن الحكم - خمس سنوات - سوف يقبل شروط القصر، فيشكل وزارة مؤتلفة، تضم وزراء من كل الأحزاب وتستند إلى برلمان ليس للوفد فيه سوى أقلية ضئيلة، وبذلك لا يحكم منفردًا، ولا يدفعه الاغترار بأغلبيته البرلمانية، لأن ينتقص من حقوق القصر الدستورية، فإذا رفض ذلك، ففى استطاعة «حسنين» أن يجد رئيسًا للوزراء يطمئن إليه الإنجليز، كما وجد من قبل «حسن صبرى» و«حسين سرى».

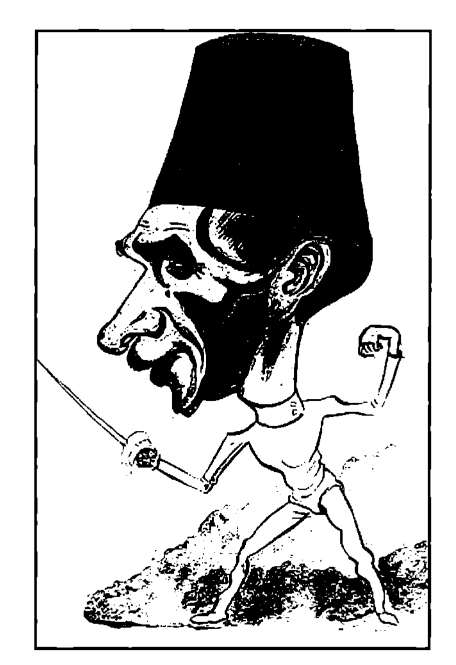
لكن الاطمئنان أخذ يزايله تدريجيًا، فقد رفض «النحاس» فكرة الوزارة المؤتلفة، لأنه جرب الائتلاف مع الأحزاب الأخرى من قبل، فشلّت مناورات شركائه يده عن تصريف أمور الحكم وأصر على حل مجلس النواب القائم، وإجراء انتخابات جديدة ونزيهة، لكى يستند حكمه إلى أغلبية برلمانية لاشك فيها. ورفض السفير البريطانى كل الأسماء البديلة التى اقترحها «حسنين»، على الرغم من علاقتهم الطيبة بالسفارة، إذ كان واثقًا بأن لبعضهم علاقة خفية بـ«على ماهر»، وكان يشك فى قدرة الآخرين على إلزام القصر حدوده، وكان فضلاً عن ذلك قد ضاق ذرعًا بمناورات القصر، وامتلأ شكًا بأن «فاروق» يمالئ أعداء بريطانيا، فلم يتزحزح عن طلبه بأن يشكل «النحاس» الوزارة، أو أن يرضى عن تشكيلها.

ويقول الدكتور «هيكل» فى مذكراته، إنه زار «حسنين»، ذات يوم من أواخر يناير (كانون الثانى) ١٩٤٢ فوجده - على غير عادته فى بداية الأزمة - شديد التوجس من ناحية الإنجليز واتصل فى حضوره، بأحد أصدقائه من العاملين بالسفارة، هاتفيًا، لكى يطلب موعدًا للقائه. وبدا فى نهاية المكالمة، أكثر توجسًا منه فى بدايتها. وتحدث «حسنين» عن صديقه ذاك، فقال: إنه يعرفه من عهد الدراسة، وأنه كان صديقًا وفيًا للملك «إدوارد الثامن»، وظل إلى جواره أيام محنته، وأنه هو الذى كتب للملك «إدوارد» وثيقة تنازله عن العرش. ولما علق «هيكل» قائلاً: أرجو أن تكون أحسن حظًا مع الملك «فاروق»، أكثر مما كان صديقك مع الملك «إدوارد الثامن»، رد عليه «حسنين» بعصبية شديدة: فال الله ولا فالك يا شيخ.. فال الله ولا فالك يا شيخ.

لكن الذى تحقق؛ كان فأل «هيكل» لا «فأل الله»، ونبوءة «صليب سامى» الصائبة لا حسابات «فاروق» الخاطئة، فقد توغل الجيش الألمانى فى الأراضى المصرية، ووصل إلى «مرسى

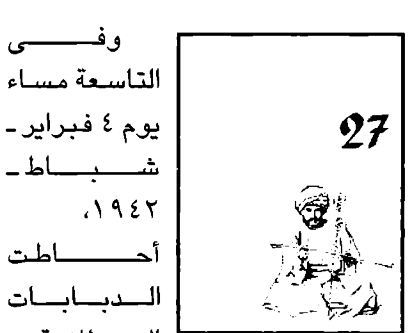


السير مايلز لامبسون (لورد ليكرت): ولد عام ١٨٨٠. عمل بوزارة الخارجية البريطانية منذ عام ١٩٠٣. تنقل بين اليابان وبلغاريا والصين والاتحاد السوفيتى. عين مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر والسودان عام ١٩٣٤ واستمر بها ١٢ سنة متصلة. بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ تغير منصبه إلى سفير. أثناء وجوده فى مصر مات الملك فؤاد وتولى فاروق العرش وساءت العلاقة بين الطرفين منذ البداية، ووصلت إلى ذروتها بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢. منح لقب لورد وأصبح عضوا بمجلس اللوردات وتغير اسمه إلى اللورد «كيلرن». كان تركه لمنصبه فى مصر عام ١٩٤٦ مؤشرًا على رغبة بريطانيا فى تغيير سياستها تجاه مصر. توفى عام ١٩٦٤ وهو فى الرابعة والثمانين



حسنين يبارز لامبسون. كاريكاتير بريشة صاروخان

مطروح».. وسارت مظاهرات الطلاب الأزهريين فى شوارع القاهرة تهتف: إلى الأمام يا «روميل». فاستراب الإنجليز فى أن القصر هو الذى دبرها. وكما يفعل الوحش الجريح، قدم «مايلز لامبسون» إنذارًا صريحًا للملك، يخيرّه بين دعوة «النحاس» لتشكيل الوزارة، وبين التنازل عن العرش. ورفض «فاروق» الإنذار باعتباره تدخلاً فى الشئون الداخلية.



وفى التاسعة مساء يوم ٤ فبراير - شباط - ١٩٤٢، أحاطت الدبابات البريطانية، بـ «قصر عابدين»، ومع أن «فاروق» كان قد قبل مشورة الملكة «نازلى» و«أحمد حسنين» بأن يحنى رأسه للعاصفة، وينفذ الإنذار، إلا أنه عاد فتردد فى اللحظة الأخيرة، إذ لم يكد السفير يقدم له وثيقة التنازل عن العرش، حتى انحنى ليوقع عليها، لولا أن «حسنين» - طبقًا لرواية «لامبسون» - كلمه بالعربية، فعدل عن التوقيع، ودخل فى مناقشة مع السفير، أعلن له خلالها أنه سيدعو «النحاس» لتشكيل الوزارة، من دون قيد أو شرط.

ولعل الدور الذى لعبته «الملكة نازلى» فى تلك الليلة التعيسة، كان آخر أدوارها السياسية، وآخر محاولاتها لكى تفرد جناح أمومتها الحانية فوق عرش ابنها، الذى كانت أسراب من طيور الخراب تتكاثف من حوله.

لم يمض ما حدث مساء يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، من دون أن يترك آثاره البالغة على حياة «فاروق» السياسية والشخصية، وعلى علاقاته بكل الذين يحيطون به، حتى إن معظم المؤرخين يعتبرونه يومًا فارقًا فى حياته دفعه إلى السير فى الطريق التى انتهت به إلى المصير نفسه الذى توقاه حين قبل الإنذار البريطانى، بل إلى ما هو أسوأ منه. فبدلاً من أن يتنازل عن العرش فى ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، استجابة لإنذار من الجيش البريطانى، ونزولاً على إرادة المستعمر الأجنبى، تنازل عنه فى ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥٢، بعد إنذار من الجيش، الذى كان قائده الأعلى، ونزولاً على إرادة الشعب الذى كان يحكمه.

بعد ثلاثة أيام من الحادث قال «أحمد حسنين» لـ «محمد التابعى»: القلم كان جامد يا «محمد»، لسّه بيرن على صدغى.

لكن صفعة ٤ فبراير (شباط) تجاوزت صدغ «فاروق» لتهز كيانه كله، وتزلزله نفسيًا، وتحطم اعتداده بنفسه، وتفقده الثقة فى قيم كثيرة.

فقد كان حتى ذلك الحين يتصرف

مع الإنجليز باعتداد، وبدرجة عالية من الإحساس بالكرامة، وباعتباره ملكًا مستقلاً لدولة ذات سيادة، فنبهته اللطمة إلى أن العالم تحكمه القوة لا الحق، وأنه يمكن أن يفقد العرش الذى ورثه عن أبيه، كما فقده ابن عمه الخديو «عباس حلمى الثانى» عام ١٩١٤. وكما فقده صهره «رضا بهلوى» - إمبراطور إيران - الذى احتل الإنجليز بلاده، وأجبروه على التنازل عن العرش لولى عهده فى سبتمبر (أيلول) ١٩٤١، للسبب نفسه وهو شكهم فى ميولة المحورية.

وكان حتى ذلك الحين يتصور أن الشعب يلتف حول عرشه، وأنه سيثور إذا ما تعرض لخطر يتهدده. ولكن خبر عودة «الوفد» إلى الحكم ما كاد يشيع حتى خرجت المظاهرات تهتف بحياة «الخونة» الذين تولوا الحكم على أسنة الرماح البريطانية، واختفت فجأة الهتافات التى تدعو «روميل» لأن يتقدم إلى الأمام، بل وحمل المتظاهرون السفير البريطانى على الأعناق - عندما ذهب إلى مجلس الوزراء لكى يهنئ «مصطفى النحاس» بتشكيل وزارته.

ومع أن «الملك فاروق» لم يعدم أنصارًا يحتجون على تصرف «لامبسون» الوقح يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، إلا أن فرحة الجماهير الغامرة بعودة «الوفد» إلى الحكم، أفقدته الثقة فيها، فقل تدريجيا حرصه على إرضائها. صحيح أنه ظل بقوة الدفع الذاتى، وبتشجيع من مستشاريه، يواصل محاولاته للتقرب من الشعب، فيحرص على أداء صلاة الجمعة فى مسجد من المساجد. ويحضر الدروس الدينية، ويفتتح المؤسسات الخيرية، بل وبالغ فى ذلك أحيانًا تحت وطأة المنافسة مع عدوه اللدود «مصطفى النحاس» على الظهور فى مظهر الأكثر جماهيرية فأطلق لحيته - وظهر بها علنا لأول مرة فى ٩ فبراير (شباط) ١٩٤٣، فى احتفال أقامته له جامعة الإسكندرية، بمناسبة منحه لقب الدكتوراة الفخرية - إلا أنه اندفع فى الوقت ذاته - وبتشجيع من أسرته وحاشيته - فى طريق الترفيه عن نفسه. وبالغ فى ذلك إلى الحد الذى أساء لسمعته وانتهى بتدمير علاقته بزوجته الملكة «فريدة».

وهكذا تحققت مخاوف «الملكة نازلى» وانحاز الشعب إلى «الوفد» ضده، كما انحاز إليه من قبل ضد أبيه. ولم يتنبه «فاروق» - آنذاك، أو بعد ذاك - إلى خطأ سياسته. ولم يدرك أن الشعب الذى التف حول عرشه فى بداية سنوات حكمه كان يعبر بذلك عن أمله فى أن يكف عن سياسة أبيه وأن يحترم الدستور، وأخطأ فى حساباته السياسية وتوهم أن ما حققه من شعبية كان على حساب مكانة «الوفد» فدفع الأمور إلى موقف استقطابى خير فيه الشعب بينه وبين «الوفد»، فكان طبيعيًا أن يختار الشعب الحزب الذى قاد الثورة ودافع عن الاستقلال وعن الديمقراطية.

وبدلاً من أن يراجع «فاروق» سياسته، ويعترف بأنه المسئول الأول عن حادث ٤ فبراير بممالأته للفاشست وأنصارهم، وبسوء تقديره لما يمكن أن يفعله الإنجليز فى ظروف حرب طاحنة، فيسعى لتحسين علاقته بالوفد، ويفوت على الإنجليز فرصة الاستفادة من التناقض بينهما؛ اعتبر الحادث هزيمة للقصر، ونهض للانتقام من أبطاله الثلاثة: السفير البريطانى «مايلز لامبسون»، ورئيس الوزراء «مصطفى النحاس»، و«أمين



صليب سامى باشا: وزير الخارجية فى وزارة حسين سرى باشا.. كان قراره بقطع العلاقات مع «حكومة فيشى» من دون العرض على الملك «فاروق» أول خطوة فى الطريق إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢



١٩٤٢: الملك فاروق والملكة فريدة والأميرتان فريال وفوزية وآخر ابتسامات السعادة، عجزت فريدة
عن إنجاب وريث للعرش فازدادت رغبتها في تملك فاروق فطار من القفص

عثمان» ضابط الاتصال بينهما أثناء الأزمة.

ولأن «مايلز لامبسون» كان هدفًا صعبًا، فقد كان «مصطفى النحاس» هو الهدف المباشر للانتقام، إذ كان - من وجهة نظر القصر - المتهم الأول في الجريمة، وصاحب السوابق في الاعتداء على حقوق العرش، ولم يكن المطلوب هو مجرد معاقبته على جريمة ٤ فبراير، بل استغلال الحادث لتلويث تاريخه والقضاء على شعبيته، بتصويره في صورة الرجل الذي خان وطنه وتحالفه مع أعدائه، لكي يجلس على مقعد رئيس الوزراء.

وكان «حسنين» يعتبر حادث ٤ فبراير أكبر هزيمة في حياته السياسية: ضاعت هدرًا كل جهوده، لكي يعود «مصطفى النحاس» إلى الحكم بشروط القصر، ليرأس وزارة ائتلافية تضم وزراء من أحزاب القصر وتعتمد على ثقة مجلس للنواب ليس للوفد فيه سوى أقلية. فعاد «النحاس» بشروطه كاملة لا بشروط «حسنين» ليرأس وزارة وفدية خالصة، ويحل مجلس النواب، ويجري انتخابات تقاطعها أحزاب القصر بعد أن أصر «الوفد» على أن ينافسها في كل الدوائر، فأسفرت عن مجلس للنواب يتكون من أغلبية وفدية كاسحة استند «النحاس» إليها وإلى الدعم البريطاني ليطيح بكل ما كان للقصر من نفوذ في الحياة السياسية، ويعيد الأمور إلى أسوأ مما كانت عليه عام ١٩٣٧.

لكن كل هذه الكوارث لم تفت في عضد «حسنين»، بل دفعته للتحدي. فنهض لقيادة فريق القصر في حملة لتأديب «مصطفى النحاس» وإجلائه عن الحكم، فتتالت الاحتكاكات بين الطرفين. ولم تتوقف لحظة واحدة على امتداد ثلاثة وثلاثين شهرًا، أمضتها الحكومة الوفدية على مقاعدها:

يطلب «النحاس» من الملك منح رتبة الباشوية لبعض وزرائه، أو لعدد من الأعيان الموالين له، فيرفض القصر أو يسوِّف، وتنظم حرمه - «زينب الوكيل» - أسبوعًا للبر - لتجمع تبرعات لمقاومة الحفاء، فيتبنى القصر مشروعًا منافسًا هو «يوم المستشفيات» ويبدأ حملة لجمع التبرعات له يفتتحها الملك.

ويضرب رئيس الوزراء عرض



١٩٤٢: اللورد كيلرن مع النحاس وحرمه

الحائط بالتقاليد المستقرة التى تقضى بألا تنتقل الحكومة إلى العاصمة الثانية قبل أن ينتقل إليها الملك رسميًا، فيعقد اجتماعات مجلس الوزراء بالإسكندرية بينما الملك لايزال بالقاهرة.

ويتحرج الموقف الحربى على حدود مصر وفى داخل أراضيها، ويجتمع رئيس الوزراء بقائد القوات البريطانية ولا يخطر القصر بشيء مما حدث.

ويجتمع زعماء العالم فى فندق «ميناهاوس» لتنسيق خطط الحرب ضد «اليابان» فينصح الملك زعماء أحزاب المعارضة بأن يتقدموا إليهم بمطالب مصر الوطنية، ولا يكلف بذلك رئيس الحكومة القائمة.

ويطلب «النحاس» مقابلة الملك، فيحال - فى أغلب الأحيان - إلى رئيس الديوان.

ويصر القصر على عدم دعوة اثنين من الوزراء، هما «نجيب الهلالى» و«حمدى سيف النصر» إلى المناسبات التى يرأسها الملك، لأنهما يطعنان عليه فى مجالسهما الخاصة، فتقاطع الوزارة هذه المناسبات وتقرر ألا يحضرها من أعضائها سوى الوزير المختص. ويرد الملك بمقاطعة الوزارة كلها، ويدعو الطلبة المتفوقين فى المدارس والجامعات. والطلبة الوافدين. وأعضاء مجالس إدارة النقابات العمالية إلى حفلات شاى تقام فى حدائق «قصر عابدين» ولا يدعو إليها أحدًا من الوزراء.

ويقيم القصر - خلال شهر رمضان - سرادقًا فى «ميدان عابدين»، يتلو فيه مشاهير القراء القرآن الكريم. فتقرر الحكومة عدم إذاعته من محطة الإذاعة.

ولأن «حسنين» اشترك فى التخطيط لهذه السياسة، وقام بالعبء الأكبر فى تنفيذها فقد رفع ذلك من مكانته السياسية لدى «فاروق» وخفف من حدة التوترات العلنية والخفية بينهما، بسبب عشق أمه له، إذ كان «فاروق» فى حاجة ماسة إلى صلاته الوثيقة بالدوائر البريطانية بالقاهرة، لكى يبدد شكوكها فى إخلاصه لقضية الحلفاء، وإقناعها بأن إقالة حكومة «النحاس» لن تترتب عليها أية مصاعب، وأنه كفيل بدعم المجهود الحربى لهم، بصورة أفضل مما تفعله حكومة ٤ فبراير، كما كان فى حاجة إلى مواهبه السياسية وخبرته القانونية لكى يستخدمها فى إقامة العراقيل، وإثارة الأزمات فى وجه وزارة ٤ فبراير، مما يقلل من جموحها،

١٩٤٠: الملك فاروق فى الأزهر الشريف، يحضر احتفالا بعيد الهجرة، وإلى يمينه الشيخ «فتح الله سليمان» رئيس المحكمة الشريعة العليا وطائفة من كبار العلماء، وعن يساره «محمود جم» سفير إيران ورئيس الوزراء «حسين سرى باشا»



وربما يدفعها للاستقالة، أو يهيئ الذرائع لإقالتها.

وكان أبرز ما حققه «حسنين» فى هذا الصدد، هو خطته الماكرة لضرب «حزب الوفد» من الداخل. إذ ما كاد يلمح بوادر الخلاف بين رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» ووزير المالية «مكرم عبيد»؛ حتى عمل بمهارة على تأجيج الصراع بين الرجلين، اللذين ابتلعا الطعم من دون أن يتنبها لعواقب الخلاف، الذى ظل يتصاعد ـ بتشجيع «حسنين» الخفى لـ «مكرم» ـ إلى أن انتهى بتقليص نفوذ «مكرم» فى الوزارة، ثم إقالته منها، ومن منصبه كسكرتير عام للوفد، قبل أن تنقضى أربعة شهور على حادث ٤ فبراير، ثم بفصله نهائيًا من الحزب الذى كان الرجل الثانى فيه لمدة خمسة عشر عاما متواصلة.

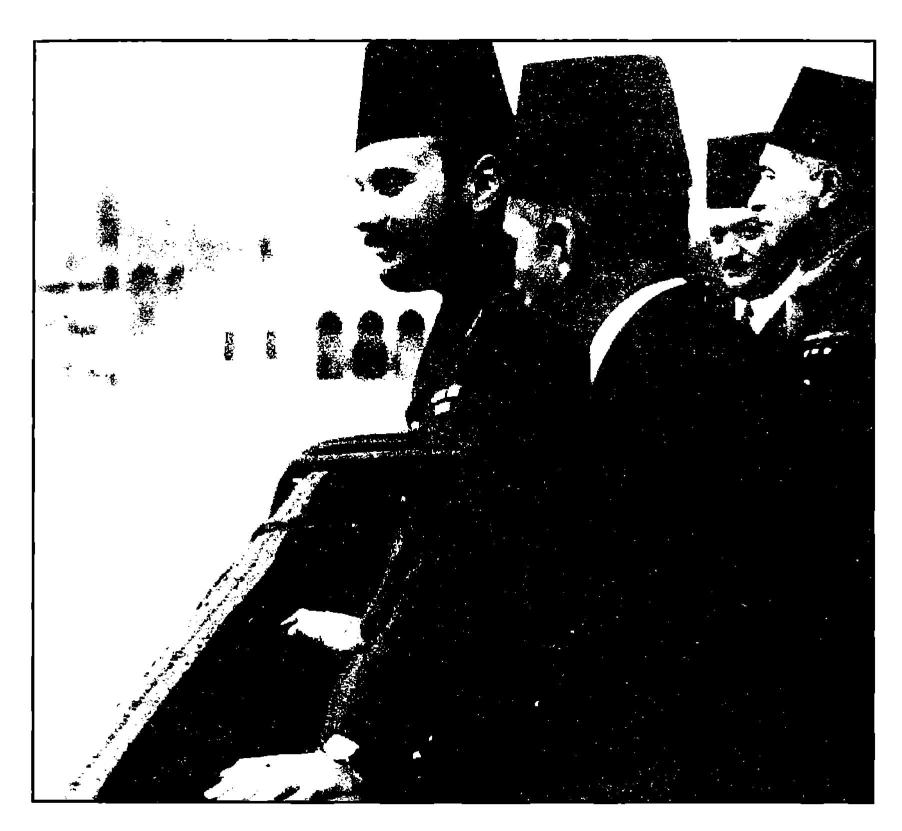
وتحمس «حسنين» لمشروع «مكرم» بأن يجمع وقائع تكشف عن فساد الحكم الوفدى وتتهم «النحاس» وأسرته ووزراءه وأقطاب حزبه باستحلال المال العام، ويضمنها عريضة يرفعها إلى الملك، ويطبعها فى كتاب يحمل اسم «الكتاب الأسود عن العهد الأسود»، يجرى توزيعه سرًا، وعلى نطاق واسع على السفارات الأجنبية وأعيان البلاد وللمشتغلين بالعمل العام، فى نفس وقت تقديم العريضة، فتضرب «النحاس» ـ الذى كانت شعبيته تقوم فى جانب كبير منها على فقره وطهارة يده ونزاهة حكمه ـ فى مقتل، وتمهد السبيل أمام إقالة وزراته بتهمة الفساد واستغلال النفوذ.

وما كاد «حسنين» يتسلم النسخة الأصلية للعريضة ـ فى ٢٩ مارس (آذار) ١٩٤٣ ـ حتى طلب مقابلة السفير البريطانى، ليقول له: إنها تتضمن وقائع لا تحتمل الجدل تدين «النحاس» وأسرته باستغلال النفوذ. وليطلب إذنًا من السفارة بإقالة الوزارة. لكن السفير اعترض على ذلك، متذرعًا بأن من حق «النحاس» أن يدافع عن نفسه، سواء بإحالة العريضة للنائب العام للتحقيق فيما ورد بها من وقائع، أو بتقديم بلاغ إلى النيابة العامة يتهم فيه «مكرم» بالقذف فى حقه، فإذا ثبت للقضاء ـ فى الحالتين ـ أن الوقائع صحيحة، فإن الإقالة حينذاك تصبح واردة. ورفض «النحاس» اللجوء إلى القضاء متعللاً بأن بطء إجراءات التقاضى، سوف يبقى التهم مسلطة على رأس الحكومة لأمد طويل مما يهز من هيبتها، ومن سيطرتها على الأمور، ويمهد لإسقاطها، فيتحقق بذلك هدف المتآمرين. وقال إن الوزارة مسئولة ـ بنص الدستور ـ أمام البرلمان وحده، وهو صاحب الحق دون غيره فى توجيه الأسئلة والاستجوابات إليها بشأن الوقائع التى تتضمنها العريضة. ولما كان مقدمها عضوًا بمجلس النواب، فهو يستطيع أن يتقدم باستجواب، يناقشه المجلس الذى يملك الحق ـ بعد أن يستمع إلى رد الحكومة ـ فى أن يحجب ثقته عنها فتسقط، أو يمنحها هذه الثقة فتبقى.

وحاول «حسنين» أن يقنع السفير، بأن مناقشة الوقائع المنسوبة للحكومة فى برلمان يحوز «النحاس» الأغلبية فى مجلسيه، هو عبث لا طائل من ورائه. وإزاء إصرار السفير على رفض إقالة الوزارة، وانحيازه إلى الخطة التى اقترحتها الحكومة، قدم «حسنين» استقالته من رئاسة الديوان، فى إشارة إلى السفير، بأن بريطانيا، بانحيازها إلى «النحاس»، سوف تفقد أهم أصدقائها فى القصر.



١٩٤٣: الملك فاروق يتحدث إلى الجنرال ويلسون قائد عام القوات البريطانية فى الشرق الأوسط وهو يحمل شعار «الملك الصالح» حول ذقنه التى أطلقها آنذاك.



١٩٤٣: الملك فاروق باللحية وزى القائد الأعلى وإلى جواره حسنين

وكما كان متوقعًا، فقد رفض الملك الاستقالة بعد أسبوع من تقديمها، وأصدر له - فى ٢٢ إبريل (نيسان) ١٩٤٣ - أمرًا ملكيًا - استهله بعبارة «عزيزى» أحمد حسنين باشا»، عبر فيه عن ثقته فى شجاعة رأيه ورجاحة فكره واستقامة منهجه، وعن تقديره له، لأنه تفانى فى خدمة الوطن، فخدم بذلك العرش. وأصدر له الأمر بالاستمرار فى القيام بأعباء منصبه كرئيس للديوان واستئناف عمله فى خدمة الوطن والعرش.

ومضى «النحاس» فى تنفيذ خطته، وأوعز لعدد من النواب والشيوخ الوفديين بتقديم أسئلة عن مدى صحة الوقائع التى وردت فى العريضة، ليرد بنفسه على ما يخصه هو وأسرته منها، ويرد الوزراء على ما يخص أشخاصهم أو وزاراتهم. وهى إجابات لم تكن تكتفى بتفنيد تلك الوقائع، بل كانت تستطرد لتطول شخص «مكرم عبيد» فتصفه بالكذب والافتراء والتآمر والدس. ثم يعقِّب صاحب السؤال عن الإجابة، فيقول عادة إنه لم يتشكك لحظة فى نزاهة وأمانة رئيس الحكومة وأعضاء الوزارة، وأنه لم يقصد من سؤاله، إلا إتاحة الفرصة لهم لتوضيح حقيقة المفتريات والأكاذيب التى سطرها صاحب «الكتاب الأسود» و«القلب الأسود».

ولم يجد «مكرم عبيد» مفرًا من أن يتقدم باستجواب إلى رئيس الحكومة، ضمنه أهم الوقائع التى وردت فى «الكتاب الأسود». وأثناء شرحه له اضطر إلى ذكر اسم «أحمد حسنين» أكثر من مرة. وهو ما استفز الحكومة، فقررت أن تؤدب «حسنين» على دوره فى الأزمة وأن تشهر به وتتهمه باستحلال المال العام كما شجع «مكرم» على اتهامها بنفس التهمة، وأن تدفعه للاستقالة من منصبه، كما حاول أن يقيلها من منصبها، فدفعت أحد نوابها

أن يتقدم بسؤال حول قيمة الديون المستحقة للمدارس التابعة لوزارة المعارف العمومية لدى «أحمد حسنين باشا» منذ كان يعمل أمينا أول لصاحب الجلالة الملك. وأرادت أن تضمه إلى الأسئلة المتعلقة بالاستجواب. ولكن عددًا من نواب المعارضة - كان من بينهم «مكرم عبيد» و«فكرى أباظة» - اعترضوا على ذلك. لعدم وجود صلة بين السؤال والاستجواب، فقرر المجلس مناقشته باعتباره سؤالاً مستقلاً.

وفى اليوم التالى - ١٩ مايو (آيار) ١٩٤٣ - وقف «أحمد نجيب الهلالى باشا» - وزير المعارف العمومية - ليرد على السؤال، فقال إن «أحمد حسنين بك» كان قد اشترى عام ١٩٢٩، أثاثات من صنع مدرستى «الفنون التطبيقية» بالقاهرة و«أسيوط الصناعية» بـ «أسيوط» تشمل سجاجيد ودواليب وترابيزات وكنب وستائر وثريات كهربائية، ولم يدفع ثمنها. وحين طولب - عام ١٩٣٣ - بسداد قيمتها، طلب تقسيطها على أقساط شهرية قيمة كل منها ٤٠ جنيها، لم يدفع منها سوى قسطين ثم توقف عن الدفع وفى ذمته للحكومة مبلغ ٥٣٥ جنيهًا و٥٠٧ مليمات، لم يسددها منذ أربعة عشر عاما، على الرغم من الإلحاح عليه.. وختم الوزير رده، بأن تعهد أمام المجلس بأنه سوف يتخذ فورا «الإجراءات اللازمة لتحصيل المبلغ المستحق على المدين، حفاظًا على المال العام».

واستند «مكرم» إلى اللائحة، ليعترض على إجابة الوزير. فلما جابهه رئيس المجلس بأنه وافق فى الجلسة السابقة على مناقشة السؤال بشكل مستقل عن الاستجواب، قال إنه كان يتوقع أن يجيب الوزير بالإجابة الوحيدة التى تفرضها التقاليد الدستورية، لأن الأمر يتعلق بموظف كبير ليس مسئولاً أمام البرلمان، وبدين شخصى، تستطيع الحكومة أن تقاضيه أمام المحاكم لكى تحصل عليه، وأن عجز «حسنين» عن سداد الدين، وهو يشغل المنصب السامى الذى يشغله، دليل على نزاهته وليس العكس.

وطالب «فكرى أباظة» بشطب السؤال وإجابته من المضبطة، لنفس السبب. وأضاف «هذا رجل كان يستطيع أن يستغل نفوذه ليجمع ثروة طائلة، وعجزه عن سداد دين لا يزيد على خمسمائة جنيه، لا معنى له إلا أنه رجل فقير، لأنه رجل شريف ونزيه وأمين».

واستفز دفاع «فكرى أباظة» عن «حسنين» النواب الوفديين فقاطعوه، ونشبت بينهم وبينه مشادة انتهت بأن أمر رئيس المجلس بإخراجه من الجلسة.

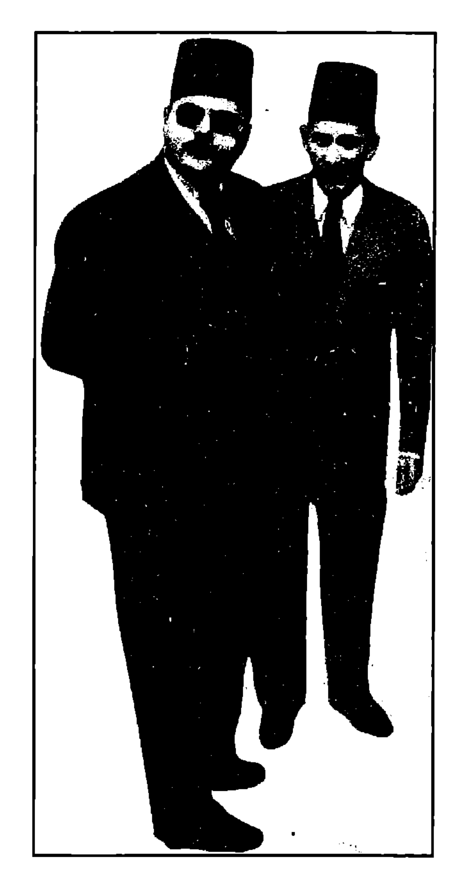
ورد «أحمد حسنين» على ما نشرته الصحف من وقائع جلسة مجلس النواب، ببيان نشرته تلك الصحف فى ٢٢ مايو (آيار) ١٩٤٣، روى فيه قصة ديونه: فقد كان فى إنجلترا عام ١٩٢٩، بينما الحماسة للطيران فى أوجها، ففكر فى أن يقود أول طائرة مصرية تسافر من «لندن» إلى «القاهرة» واشترى طائرة، وبدأ محاولاته للطيران، التى كان يرجو من ورائها أن يسجل لمصر فخرًا، ولكن الحظ خانه مثنى وثلاث فتحطمت الطائرات، وكان عليه - عندما عاد إلى مصر - أن يدفع ثمنها إلى الشركات الأجنبية التى ابتاعها منها، فضلاً عن تكاليف هذه المحاولات، لكنه عجز عن السداد، إذ كان لايزال يئن مما تراكم عليه من ديون بسبب ما أنفقه على رحلاته العلمية فى الصحراء.



أحمد عبدالوهاب باشا:
ولد عام ١٨٩٤. تخرج من مدرسة المعلمين العليا. سافر فى بعثة إلى إنجلترا عام ١٩١١ للتخصص فى العلوم التجارية. بعد عودته إلى مصر عام ١٩١٤ عين مدرسًا فى مدرسة التجارة العليا. تولى وزارة المالية فى وزارتى عبدالفتاح يحيى وعلى ماهر بين نوفمبر ١٩٣٤ ومايو ١٩٣٦. توفى عام ١٩٣٨ عن ٤٤ عاما



فكرى أباظة بك:
عضو مجلس النواب ورئيس تحرير «المصور»



حسنين وفاروق: سنوات الصفاء

ومع أن وزارات متعاقبة، عرضت عليه - كما أضاف - أن تدفع عنه، تكاليف جميع محاولاته للطيران، باعتبارها جهودًا علمية، تمت لأهداف عامة، إلا أنه اعتذر عن قبول هذه العروض، إذ كان مطمئنًا إلى قدرته على الوفاء بديونه بعد أن يبيع ما ورثه عن أبيه من أطيان وعقارات، ولكن الأزمة الاقتصادية التى بلغت أشدها فى سنة ١٩٣١ أخلفت ظنه، فجاء ثمن ما باعه أقل مما هو مدين به.

وعندما اختاره الملك «فؤاد» - عام ١٩٣٥ - ليسافر إلى إنجلترا بصحبة ولى العهد، ليكون رائدًا له، اعتذر بأنه لا يستطيع أن يغادر البلاد قبل أن يسدد ديونه. فكلف الملك الراحل «أحمد عبد الوهاب باشا» - وكان وزيرًا للمالية آنذاك - بأن يضع مشروعًا لتسوية عامة لتلك الديون. وأشار الوزير عليه، أن يستبدل من معاشه أقصى ما كان يحق له استبداله، وأن يقترض من «بنك مصر» مبلغًا بضمان مرتبه، ليسدد العاجل منها، وما لا يمكنه تأجيله. على أن تتم جدولة بقية الديون، فيسدد دين «بنك مصر» أولاً، حتى إذا انتهى تسديد أقساط هذا الدين عام ١٩٤٤، شرع فى تسديد دين «وزارة المعارف»، على أن يضمن الاثنان، وثيقتين للتأمين على حياته قيمتهما أربعة آلاف جنيه، تغطيان كل ما عليه من ديون حتى فى حالة وفاته.

وختم «حسنين» بيانه، قائلاً: إن الملك «فاروق» عندما تولى عرش مصر، أمر بتسديد جميع ديونه من جيبه الخاص. لكنه شكر جلالته على هذا الالتفات السامى والتمس إعفاءه من هذه المنَّة الكريمة، حتى لا يتهم نفسه بأنه يستغل منصبه، وثقة الملك لمنفعته الشخصية، فقبل الملك التماسه مراعاة لشعوره، مؤكدًا أنه لايزال حتى تاريخ نشر البيان يسدد ديونه طبقًا للتسوية التى اقترحها «أحمد عبد الوهاب باشا».

وبذلك فشلت خطة الحكومة للتشهير بـ «حسنين»، بل وانقلبت عليها. ليس فقط لأن وزير المعارف - كما قال «حسنين» فى بيانه - قد بسط على الملأ «حالة رجل أمضى فى خدمة الحكومة سبعًا وعشرين سنة، وتقلب فى مناصب عالية، ومع ذلك لم تمكنه حالته المالية من دفع ثمن أثاث منزله»، مما دفع الرأى العام للمقارنة بين فقره والثراء الطارئ الذى حققه بعض أقطاب العهد. بل لأن هذه الخطة قد استفزت - كذلك - أصدقاء الحكومة فى السفارة البريطانية، إذ اعتبرها السير «مايلز لامبسون»، تجاوزًا للخطوط الحمراء فى الصراع بين القصر والحكومة، وأوفد السير

«والترسمارت» - السكرتير الشرقى للسفارة - برسالة إلى «مصطفى النحاس» تطلب إليه التدخل لوقف الهجوم على الملك ورجاله، فاستجاب على الفور، وأمر بحذف السؤال الخاص بديون «حسنين» وإجابة وزير المعارف عنه، من مضبطة جلسة مجلس النواب.

ومع أن العلاقات بين القصر والوزارة تحسنت بعض الشيء فى أعقاب أزمة «الكتاب الأسود»، بعد أن أجبرتهما السفارة البريطانية على التعايش معًا، حتى إن الملك «فاروق» كلف رئيس وزرائه بالتدخل لإزالة الخلاف بينه وبين أمه الملكة «نازلى». إلا أن الأزمة تجددت بعد ذلك بحوالى العام، تراكمت خلاله الاحتكاكات بين الطرفين. ثم بدأت فى التصاعد السريع فى شهر فبراير (شباط) ١٩٤٤.

وكانت حمى الملاريا قد اجتاحت عددًا كبيرًا من قرى الصعيد، ولم تنتبه الحكومة إلى خطورة الوباء إلا بعد شهور. وما كادت تطلب من مجلس النواب فتح اعتماد إضافى فى الميزانية لمقاومته؛ حتى فاجأها الملك بالسفر إلى محافظتى «قنا» و«أسيوط» وبصحبته رئيس ديوانه «أحمد حسنين باشا» وناظر الخاصة الملكية «مراد محسن باشا» وثلاثة من كبار الصحفيين، ليمضى يوم عيد ميلاده الثالث والعشرين بين المنكوبين، ويدلى بتصريحات تسجل على الحكومة تقصيرها فى رعايتهم.

واستشاطت الحكومة غضبا، وبادر «النحاس» بزيارة «أسيوط» و«المنيا» بصحبة عدد من الوزراء، ليخطب ملمحًا إلى أن المسئول عن تفاقم الوباء هم كبار ملاك الأراضى فى المناطق المنكوبة، الذين لم يمدوا لهم يد العون، فى إشارة ضمنية إلى «فاروق» الذى كان يملك تفتيشين زراعيين كبيرين فى هذه المناطق.

واستدعى الملك السفير البريطانى، ليخطره بأن فى نيته إقالة الوزارة؛ ليس فقط بسبب انتشار الرشوة والفساد فى عهدها، ولكن كذلك بسبب استخفافها بهيبة العرش. فرئيس الوزراء يرفع العلم المصرى على بيته وكأنه ملك البلاد. وهو قد تجاسر فى خطب علنية على التقليل من شأن الزيارة التى قام بها الملك للصعيد، بل إنه طلب إلى المحافظين أن تكون مراسم استقباله فى المحافظات مشابهة للتشريفات الملكية، وأمر بجمع تبرعات إجبارية من الأهالى لإنشاء مؤسستين اجتماعيتين تحملان اسمه، وختم «فاروق» كلامه قائلاً: إن البلاد لا تحتمل ملكين.

ورد السفير مداعبًا: إن ملكًا واحدًا يكفينا.

وطلب مهلة لاستشارة حكومته.

وفى انتظار الرد البريطانى شرع الملك فى تشكيل الحكومة التى سوف تحل محل حكومة الوفد، واختار «أحمد حسنين» رئيسًا لها، لكى يكون ذلك مدعاة لاطمئنان البريطانيين إلى أنها لن تكون معادية لهم. ووقع بالفعل خطاب تكليفه بتشكيلها، وكان بمثابة عريضة اتهام لحكومة الوفد. إذ طلب إليه فيه أن يؤلف حكومة «تكفل للشعب حريته وتتسم بالنزاهة وتقضى على الرشوة والجشع والاستغلال والظلم والمحسوبية، وتوفر التموين للشعب وتساوى بين المصريين»، فى إشارة ضمنية إلى عجز وزارة الوفد عن توفير كل ذلك. وأجرى «حسنين» مشاوراته واختار وزراءه، ورد على خطاب التكليف مؤكدًا لجلالته بأن الوزارة ستعمل على تحقيق كل ما كلفها به.



مكرم عبيد باشا وزير المالية وسكرتير عام الوفد ومؤلف الكتاب الأسود.
كاريكاتير بريشة صاروخان



د. أحمد ماهر باشا:
ولد عام ١٨٨٨. أنهى دراسة الحقوق عام ١٩٠٨ في مصر وحصل على الدكتوراه من جامعة مونبليه بفرنسا وعمل أستاذا بمدرسة التجارة العليا. اشترك في ثورة ١٩١٩ وكان أحد المشرفين على جهاز كان يتولى القيام بعمليات مقاومة مسلحة ضد الاحتلال. تولى وزارة المعارف في عام ١٩٢٤ وانتخب رئيسًا لمجلس النواب عام ١٩٣٦. انشق عن الوفد عام ١٩٣٧ مع محمود فهمي النقراشي، وألف حزب «الهيئة السعدية». شكل وزارته الأولى عام ١٩٤٤. اغتيل داخل مبنى مجلس النواب في فبراير ١٩٤٥، بسبب إصراره على مشاركة مصر في الحرب ضد المحور في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. توفي وعمره ٥٣ سنة

ومع أن الملك تحصن بمبنى ثكنات الحرس الملكي، في إشارة إلى استعداده للمقاومة، إذا فكر السفير في تكرار ما حدث يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، إلا أنه استسلم لقرار مجلس الوزراء البريطاني، الذي حذره من إقالة حكومة تتمتع بثقة البرلمان، ولتهديد السفير بأن إهمال هذا التحذير، سوف يؤدي إلى تكرار ما حدث يوم حصار «قصر عابدين». فتراجع على الفور مؤكدًا بأنه لا ينوي أن يغير الحكومة من دون استشارة الحكومة البريطانية مسبقا.

وأراد الملك أن يعوض «حسنين» عن الفرصة التي فاتته، وأن يكافئه على إخلاصه له، كما كافأت بريطانيا السير «مايلز لامبسون» بمنحه لقب «لورد كيلرن»، و«مصطفى النحاس» بمنحه لقب «سير»، فأصدر في ٣١ يوليو (تموز) ١٩٤٣ - أمرًا ملكيًا، بمنحه «قلادة فؤاد الأول» التي ينص مرسوم إنشائها على ألا يزيد عدد الأحياء الذين يحملونها على عشرة، فأصبح منذ ذلك الحين يحمل لقب «حضرة صاحب المقام الرفيع أحمد حسنين باشا».

وبعد هدنة قصيرة، استأنف «حسنين» محاولاته لإقالة حكومة الوفد، فقد تجددت الاشتباكات بين الطرفين ووصلت إلى ذروة جديدة بعد خمسة شهور من الأزمة السابقة. ففي ١٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٤ كان الملك، وبصحبته «حسنين»، في طريقه من «قصر عابدين» إلى «مصر القديمة» لكي يؤدي صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان بـ «مسجد عمرو بن العاص»، حين لاحظ أن لافتات الترحيب به، تحمل عبارة «يحيا الملك مع النحاس» فاستفزه اقتران الاسمين وكأنهما ندان. وما كاد يصل إلى المسجد، حتى استدعى مدير الأمن العام «محمود بك غزالي»، وأمره بإزالة اللافتات بحيث لا يراها في طريق عودته من الصلاة. واستفز تنفيذ مدير الأمن العام للأمر، الحكومة، التي أصدرت قرارًا بوقف «غزالي» عن العمل لأنه لم يستأذن وزير الداخلية قبل تنفيذه، واعتبر القصر وقفه عن العمل لأنه نفذ أمرًا أصدره له الملك، ماسًا بكرامة العرش، وطالب بإلغاء قرار الوقف، وأصرت الحكومة على ألا تعيده إلى عمله مهما كانت الظروف.

وتصاعدت الأزمة خلال الأسابيع التالية. وكان السير «مايلز لامبسون» لحسن حظ الملك - يمضي إجازته خارج البلاد. ولم يبد القائم بعمله - وكان صديقًا لـ «حسنين» وزميلاً له بالدراسة - حماسة للتدخل لصالح الوزارة، خاصة وأن «غزالي بك» كان معروفًا بصلته الطيبة بالسفارة. وكانت تلك هي الفرصة التي ينتظرها «حسنين» ،فنشط لتجميع أحزاب المعارضة، لكي يهيئ بديلاً مقبولاً، ثم ضرب ضربته.

وفي عصر يوم ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٤، وفي الوقت الذي كان «النحاس» يتسلم فيه أمرًا ملكيًا بإقالة الوزارة بمقر إقامته بـ «فندق سيسل» بالإسكندرية، كان «حسنين» يستقبل في مكتبه بـ «قصر عابدين» «أحمد ماهر» رئيس الحزب السعدي، لكي يسلمه خطاب تكليف بتشكيل الوزارة، ويحمل إليه رغبات القصر في أن تكون حكومة ائتلافية تضم كل الأحزاب المعارضة للوفد، على أن تحل مجلس النواب الوفدي القائم، وتجري انتخابات جديدة تسفر عن مجلس نواب متوازن، لا يحوز فيه أي حزب على الأغلبية المطلقة.

وهكذا سقط المتهم الأول في جريمة ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢.

وبعد خمسة عشر شهرًا أخرى - وفى ٥ يناير (كانون الثانى) ١٩٤٦ - أطلق «حسين توفيق» - الذى كان يتزعم تنظيمًا سريًا على صلة بالقصر - ثلاث رصاصات على ظهر «أمين عثمان»، عقابًا له على الدور الذى قام به ليلة ٤ فبراير، فنقل إلى المستشفى ليموت به بعد ساعات.

وفى الشهر التالى - فبراير (شباط) ١٩٤٦ - وفى محاولة لتهيئة مناخ ملائم تجرى فيه المفاوضات بين مصر وبريطانيا، حول مستقبل العلاقات بينهما فى أعقاب الحرب، قررت الحكومة البريطانية استبدال سفيرها فى مصر اللورد «كيلرن» بآخر لا يرتبط اسمه بالتدخل المباشر والفظ فى السياسة الداخلية المصرية، فعينته مندوبا خاصًا لها فى منطقة جنوب شرق آسيا، ليحل محله السير «رونالد كامبل».

وبذلك حققت سياسة الانتقام لحادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، أهدافها، ودفع أبطاله الثلاثة ثمن خطيئتهم.

لكن هذه الأهداف لم تتحقق من دون آثار جانبية أضرت بـ «حسنين»، الذى أصبح - خلال السنوات الأربع الأخيرة من حياته - أقرب ما يكون إلى النموذج التقليدى لزعماء القصر، ممن دعموا سلطته على حساب سلطة الأمة. وأصبح يحكم مصر من مكتبه بالقصر، كما كان يفعل «حسن نشأت» و«زكى الإبراشى»، معتمدًا على أحزاب الأقليات المكروهة من الشعب، فانقطعت الصلة بين القصر والوفد، كما حدث فى عهد الملك «فؤاد». وفقد «فاروق» كل ما كان قد كسبه من رصيد جماهيرى، وأصبح من وجهة نظر الشعب، صورة أخرى من أبيه حاكما



١٩٣٨: يوسف رشاد، وناهد شوقى بكير فى كوشة الفرح

مستبدًا، ينازع الأمة حقها فى أن تحكم نفسها بنفسها، ويصر على أن يكون الملك - لا الشعب - مصدر كل السلطات.

وكانت تلك واحدة من بدايات النهاية، وطيرًا واحدًا من سرب طيور الخراب التى كانت تحلِّق فى أفق الأسرة المالكة المصرية.

وكان من بين الآثار الجانبية، لسياسة الانتقام، التى أسهمت فى الوصول إلى تلك النهاية، أنها تطلبت ضم آخرين إلى الحاشية الملكية أو ازدياد نفوذهم فيها، ليتقاسموا بعد وفاة «حسنين» الدور الذى كان يلعبه إلى جوار «فاروق»، ويقودونه إلى طريق أكثر وعورة.

وكان على رأس هؤلاء الدكتور «يوسف رشاد» وهو طبيب ولد عام ١٩٠٧، وأنهى دراسته المتعثرة فى كلية الطب عام ١٩٣٧ وهو فى الثلاثين من عمره. وفى السنة التالية كلف بالعمل فى القوات المسلحة. وفى عام ١٩٤١ انتدب للعمل كطبيب فى بحرية جلالة الملك، حيث اقتصرت مهمته على العناية الطبية بضباط وجنود اليخوت الملكية.



١٩٤٤: محمود غزالى بك، مدير الأمن العام الذى أدى قرار نقله للإطاحة بوزارة النحاس


ناهد رشاد

وفى ١٥ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٣، وبينما كان الملك «فاروق» يقود - كعادته - سيارته بسرعة هائلة فى طريق عودته من «أنشاص» إلى القاهرة، اصطدم بإحدى سيارات الجيش البريطانى أمام قرية «القصاصين»، ونقل إلى مستشفى عسكرى بريطانى قريب من موقع الحادث.

وطلب قائد البحرية الملكية من «يوسف رشاد» أن يصحبه للاطمئنان على صحة الملك، باعتبارهما من أفراد الحاشية العسكرية. وعندما دخلا عليه كان «كونسلتو» من الأطباء البريطانيين والمصريين يحاولون تحريكه من رقدته لفحص مؤخر العمود الفقرى فتفشل محاولاتهم لفرط ما كانت تسببه له من آلام نتيجة لكسر عظام الحوض فتدخل «يوسف رشاد»، ووضع إحدى يديه تحت كتف الملك، ووضع الثانية تحت إليتيه، ولما اطمأن إلى أن هذا الوضع لا يسبب له آلاما، استخدم قوته البدنية المفرطة ليرفعه إلى أعلى فأتاح بذلك للأطباء فرصة فحصه.

وأمر الملك فى أعقاب ذلك بضمه إلى الفريق الطبى الذى يعالجه، ليكون بمثابة طبيب مرافق له، وخصص له غرفة إلى جواره أثناء إقامته فى المستشفى، وبعد انتقاله إلى «قصر عابدين» خصص له غرفه أخرى إلى جواره ليواصل رعايته أثناء فترة النقاهة.

وخلال تلك الشهور توثقت العلاقة بينهما وتحولت إلى صداقة، كان من أهم أسباب استمرارها، أن الملك تعرف إلى زوجته «ناهد رشاد». وكانت «ناهد شوقى بكير» - كما كانت تسمى قبل أن تتزوج - فى الثالثة والعشرين من عمرها، تمت بصلة مصاهرة بعيدة للأسرة المالكة، إذ كان «محمود فخرى باشا» - زوج الأميرة «فوقية» أخت «فاروق» من أبيه - ابن عم والدتها، التى كانت - كذلك - وصيفة بالقصر فى عهد الملك «فؤاد». وفتن الملك «فاروق» بجمال «ناهد رشاد» الأخاذ، وكان مزيجًا من الجمال المصرى والشركسى، كما فتن بشخصيتها القوية، واتخذها - لفترة - عشيقة له، وعينها وصيفة لشقيقته الإمبراطورة «فوزية» حين عادت إلى مصر عام ١٩٤٥.

لكن المصدر الرئيسى لنفوذ «يوسف رشاد» فى الحاشية كان يعود إلى صلته بعدد من ضباط الجيش الشبان، ونشاطه فى اجتذاب ولائهم للقصر - فضلاً عن أنه وضع تحت رعايته مجموعة من الضباط المغامرين الذين استفزهم ما حدث يوم ٤ فبراير، كان من بينهم ضابطان فصلا من الجيش بسبب تعاطفهما مع الألمان هما «أنور السادات» و«حسن عزت» اللذان قادتهما المصادفة للتعرف على تنظيم

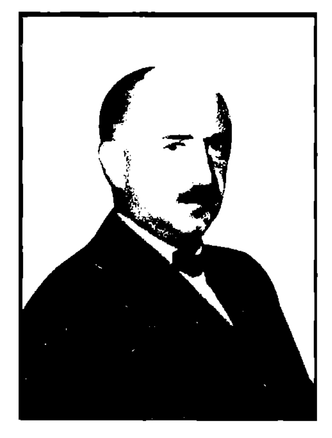
مـدنى يضـم عـددًا من طلاب المدارس الثانوية والجامعات ويتزعمه «حسين توفيق»، كان يقوم بعمليات اغتيال لضباط وجنود جيش الاحتلال، فوجهاه نحو الانتقام من الخونة المصريين، الذين تواطئوا مع المحتلين، ومكنوهم من التدخل فى شئون مصر الداخلية فى ذلك اليوم الأسود. ومع أن المحاولة الأولى التى قام بها هذا التنظيم لاغتيال «مصطفى النحاس» - فى ٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٥ - قد فشلت، إلا أنه نجح - بعد شهر واحد - فى اغتيال «أمين عثمان»، كما تكررت بعد ذلك محاولته لاغتيال «النحاس» بسيارة مفخخة تركت أمام منزله، ولكنه نجا للمرة الثانية.

وكانت تلك المحاولات، هى بداية تورط القصر فى استخدام العنف لتصفية خصومه السياسيين عن طريق مجموعات متحركة، أطلق عليها فيما بعد اسم «الحرس الحديدى» فدعم بذلك الاتجاه إلى العنف، الذى برز فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتشكل من مجموعات كثيرة من التنظيمات السرية المسلحة بعضها يعمل لحسابه، والبعض الآخر يعمل لحساب أحزاب سرية وعلنية. فتراجعت بسرعة ثقة الشعب فى قدرة الطريق الليبرالى الديمقراطى على تحقيق مطالبه، ولم يبد أقل مقاومة حين انتهى ذلك بزحف العسكريين عام ١٩٥٢، لإسقاط النظام الملكى الدستورى، بعد أن استقر فى يقين الشعب، أنه لم يكن أبدًا دستوريًا.

وكان «كريم ثابت» هو الفارس الثانى الذى انضم إلى الحاشية الملكية خلال تلك الفترة. وهو صحفى لامع ينتمى إلى أسرة صحفية ذات أصول لبنانية توطنت فى مصر، وأنشأت جريدة «المقطم» التى ظلت - لمدة نصف قرن - تدافع عن الاحتلال البريطانى لمصر. وكان جده لأمه أحد أصحاب «المقطم». وكان والده رئيسًا لتحريره. وكان فى الثامنة عشر من عمره، عندما بدأ عام ١٩٢١ حياته الصحفية على صفحات «المقطم». وبعد خمس سنوات من العمل بها تركها ليصدر مجلة خاصة به، وليعمل إلى جوار ذلك محررًا فى عدد من الصحف والمجلات الأخرى. وقد أثبت منذ شبابه كفاءة خاصة فى «صناعة النجوم» من خلال التقاط وتأليف - ثم نشر - التفاصيل الإنسانية الصغيرة عن حياة الملوك والأمراء والوزراء - التى تثير عادة فضول العوام، وتسهم، إذا ما اختيرت بعناية فى إزكاء إعجاب العاديين من البشر بهم، فهو مشغول بالبحث عن أصناف الأكل التى يحبها ملك إيطاليا ونوع السجاير التى يدخنها ملك الأفغان، والهوايات الخاصة لملك الإنجليز.

وفى عام ١٩٢٧ كتب مقالاً بعنوان «نريد أن نرى الأمير فاروق»، عبر فيه باسم «الشعب» عن شكواه لأنه لم ير حتى ذلك الحين صورة للأمير، أو يراه هو نفسه، ولم يعرف على وجه الدقة ماذا يأكل سموه؟ وكيف يلعب وإلى أى الهوايات يميل؟ وفى العام التالى انفرد بالحصول على معلومات خطيرة حول هذا الموضوع؛ لفتت نظر «الملك فؤاد» فكانت بداية الخيط الذى ربط بينه وبين القصر.

ومع أن «كريم ثابت» كان أحد الشركاء الثلاثة الذين أصدروا جريدة «المصرى» فى عام ١٩٣٧ - مع «محمد التابعى» و«محمود أبو الفتح» - ومع أنه لم يكف خلال تلك السنوات عن الكتابة عن الملك؛ فإن صلته بـ «المقطم» - الذى كان قد عاد إليه ليتولى رئاسة تحريره -


يوسف رشاد



حسين توفيق ولد بالقاهرة عام ١٩٢٥ لأسرة ثرية، إذ كان والده توفيق أحمد باشا وكيلا لوزارة الحربية. كان طالبا في المدارس الثانوية في أثناء الحرب العالمية الثانية، حين شكل جمعية سرية تضم عددا من أقاربه وزملائه وأصدقائه قامت بعمليات لاغتيال جنود وضباط جيش الاحتلال البريطاني بشوارع القاهرة المتطرفة. تغير اتجاه الجمعية حين انضم إليها ضابط الجيش اليوزباشي (الرائد) أنور السادات (الرئيس فيما بعد)، المفصول بسبب تعاونه مع المخابرات الألمانية، فوجهها نحو اغتيال «الخونة» الذين تواطؤوا مع الإنجليز يوم ٤ فبراير ١٩٤٢. قامت الجمعية بدعم من تنظيم «الحرس الحديدي» الذي كان يضم عددًا من ضباط الجيش المصري، بمحاولتين فاشلتين لاغتيال زعيم الوفد «مصطفى النحاس»، لكنها نجحت في اغتيال أمين عثمان، مهندس حادث ٤ فبراير، في ٥ يناير ١٩٤٦. قبض عليه وعلى أعضاء الجمعية وقدموا للمحاكمة لكن القصر الملكي نجح في تهريبه إلى سوريا، حيث قام عام ١٩٥٠ بمحاولة فاشلة لاغتيال قائد الجيش السوري «أديب الشيشكلي» انتهت بالحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة. تدخل المشير «عبد الحكيم عامر» لدى السلطات السورية للإفراج عنه فعاد إلى مصر عام ١٩٥٧. حكم عليه مجلس عسكري عال عام ١٩٦٥ بالأشغال الشاقة المؤبدة بتهمة التآمر لاغتيال الرئيس «جمال عبد الناصر»

حالت دون ضمه إلى فيلق الدعاية للقصر الذي كان «حسنين» يوجهه، إلى أن التقى مصادفة، في الأيام الأخيرة من عام ١٩٤١ بالملك «فاروق» في «فندق كتراكت» بأسوان. لكن العلاقة بينهما لم تتوثق إلا في أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وفي سياق حاجة القصر، إلى وسطاء بينه وبين السفارة البريطانية، لتسهم في تلطيف الأجواء المتوترة بينهما. وفضلاً عن الصلة التاريخية بين أسرة «المقطم» والسفارة فقد كانت ابنة خالة أبيه «إيمي نمر» زوجة للسكرتير الشرقي للسفارة - المستر «والتر سمارت» - وهكذا أدرج اسم «كريم ثابت» - منذ صيف عام ١٩٤٣ - ضمن قائمة تضم عددًا من الشخصيات المحدودة كانت تدعى للحفلات الخاصة التي يحضرها الملك سواء كان يقيمها أم يدعى إليها.

ولأن الملك - كما قال «كريم ثابت» نفسه فيما بعد - كان يستلطفه ويجد متعة في الحديث إليه، فقد كان يصحبه إلى كل مكان؛ من «الأوبرج» إلى «نادي السيارات»، ومن «ركن فاروق» إلى «ركن حلوان»، ومن مجالس الطرب والرقص والقمار، إلى الاجتماعات السياسية والاتصالات بالدول العربية، التي كان «كريم ثابت» على صلة بكثير من قادتها وملوكها.



كريم ثابت يجلس إلى يسار الملك فاروق في مأدبة أقامها لأحد الزعماء العرب

وهكذا جاء خلفاء «حسنين» ليكونوا طبعة مختلفة عن الأصل، فخلطوا بين الأدوار، وجمعوا بين السياسة والتجارة، وبين المغامرين والقوادين.

ولعلها مصادفة، لا تخلو من دلالة، أن الأسبوع الأخير من حياة «حسنين» قد بدأ بمظاهرة طلاب الجامعة الشهيرة في ٩ فبراير (شباط) ١٩٤٦؛ التي لم تجد حكومة «محمود فهمي النقراشي» وسيلة لمنع المشاركين فيها من محاولة عبور النيل من «الجيزة» - حيث توجد مباني الجامعة - إلى القاهرة لتحريض جماهير المواطنين على الانضمام إليهم إلا بفتح «كوبري عباس» وهم يعبرونه، ليسقط عشرات منهم في النيل، وتنتشر شائعات - تبين فيما بعد أنها غير صحيحة - بأنهم قد غرقوا في مياهه، فيجيء رد الطلاب على ذلك خالصًا في اليوم التالي، فيحطمون الزينات الملكية ويدوسون على صور الملك التي؛ كانت معلقة في مكان الاحتفال بوضع حجر الأساس للمدينة الجامعية، حيث كان مقررًا أن يقوم الملك بإرسائه بيده الكريمة، كأحد طقوس الاحتفال بعيد ميلاده السادس والعشرين. وعندما توجه إليه جلالته في اليوم التالي، لم يجد الطلاب الذين قاطعوا الاحتفال. ولم يجد من الزينات سوى مصابيح محطمة وأسلاك كهرباء مقطوعة، وشعلة امتدت إليها يد التدمير، ومياه صنابير الحريق التي تركها الطلاب مفتوحة لتغرق مكان الاحتفال.

وأسرع «حسنين» يحاول إعادة حشد طلاب «الإخوان المسلمين» في صف الملك، ليواجه بهم مشاعر العدوان ضد القصر؛ التي انتشرت بين طلاب الجامعة. فقابل مرشدهم العام «حسن البنا» ورتب له «مصطفى أمين» - رئيس



حرير «أخبار اليوم» - لقاء بزعماء
طلاب الإخوان فى كليات الجامعة. ولما
كامل عددهم فى صالون منزله، نزل
ليهم وفى صحبته ضيف كان يزوره
المصادفة هو «كريم ثابت». واستقبلهم
حسنين» بحفاوة، واندفع فى حديث
طويل، أراد أن يمهد به لهدفه، فتحدث
ليهم عن الملك الشاب باعتباره شابًا
مثلهم، يحبهم لأنهم من جيله، ولأنه
يحس بأحاسيسهم ويشعر
مشاعرهم. وأفاض فى ضرب الأمثلة
على ذلك. وقبل أن يمضى إلى هدفه.
راد «كريم ثابت». أن يؤكد على ما قاله
حسنين» فقال لزعماء طلاب الإخوان:
ن الملك يفعل كل ما يفعلونه، حتى إنه
مثلهم، يحب معاكسة الفتيات.

وتبادل قادة طلاب «الإخوان
لمسلمين» نظرات ذاهلة.

وكان ذلك هو نوع الرجال الذين
بدأوا يلمعون فى بلاط «فاروق»، وهو
مستوى كومبارس التاريخ ممن زحفوا
ليحتلوا مكانة «حسنين»، الذى مات بعد
أيام قليلة من ذلك الحديث، وبعد أن
تحطمت أسطورة الملك المحبوب التى
صنعها على امتداد عشر سنوات. وكان
تبريره لذلك قاسيًا، فحين نقلت إليه
السيدة «فاطمة اليوسف» صاحبة مجلة
«روزاليوسف» ما يشيع بين الناس من
أحاديث عن سلوك الملك الشخصى،
مشيرة إلى تأثير ذلك على شعبيته،
قال لها معبرًا عن الروح العدمية التى
تركها حادث ٤ فبراير على شخصية
الملك:

- ياستى .. الملك رمى عرش فى
الشارع يوم ٤ فبراير.. ومحدش
اتلقاه.

يناير ١٩٣٩: الملك فاروق يتوسط أمه الملكة نازلى عن يساره وزوجته الأولى الملكة فريدة عن يمينه وإلى يمين الملكة الوالدة الأميرتان فوزية وفائزة، وإلى يمين فريدة السلطانة ملك



28

لم تقتصر الآثار المدمرة لحادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، على ما تركه من بصمات على سياسة القصر، إذ الواقع أنه ترك أكثر آثارة خطورة على شخصية «فاروق» نفسه. صحيح أن هذه الآثار لم تستحدث جديدًا، يختلف عما كان معروفا عن سلوكه من قبل، إلا أنها قد عمقت الجانب السلبى من هذا السلوك على الصعيدين السياسى والشخصى. فقد كان - سياسيًا - مهيئًا منذ البداية، بحكم نشأته وتربيته، أو بمعنى أدق عدم تربيته، لكى يكون حاكما مستبدًا، وكان سلوكه الشخصى ينتمى إلى ذلك النمط الشائع من سلوك «أولاد الذوات الخسرانين»، لكن الأمل فى ضبط سلوكه على الصعيدين، كان لايزال ممكنًا حتى وقع حادث ٤ فبراير، فاندفع بجموح، يتصرف بشكل يفتقد لأى إحساس بالمسئولية تجاه المستقبل، وبروح عدمية لا ترى فيه ما يدعو للحفاظ عليه.

وكما انتهت سياسة الانتقام من أبطال حادث ٤ فبراير؛ بإدراج «حسنين» ضمن القائمة التى تضم «حسن نشأت» و«زكى الإبراشى»، وقادت «فاروق»، لكى يصبح - على الصعيد السياسى - صورة أخرى من أبيه. فقد انتهت سياسة الترفيه عن الملك الشاب لكى ينسى ما جرى يوم ٤ فبراير بتدمير حياته الزوجية، وتبديد مشاعر الحب الشعبية الجارفة التى أحاطت بعرشه، طوال السنوات الأولى من حكمه، ووصلت إلى ذروتها فى أعقاب حادث ٤ فبراير نفسه.

وكان فريق من أمراء وأميرات الأسرة المالكة، قد تحمسوا - فى أعقاب الحادث - للتعبير عن مشاعر التعاطف والتضامن مع الملك الشاب. ومع أن هذه الحماسة، قد ذهبت ببعضهم - مثل النبيل «عباس حليم» - إلى حد التفكير فى التخطيط لاغتيال السير «مايلز لامبسون» مما اضطر الملك للرضوخ للتهديد البريطانى، والموافقة على تحديد إقامته؛ فقد فضل آخرون أسلوبا أكثر أرستقراطية، فنهضوا لتعبئة جهود وإمكانيات الأقارب والأصدقاء للتسرية عنه، تعبيرًا عن تعاطفهم معه، وتأييدهم له فى مواجهة تصرف «لامبسون» الفظ، عن طريق تنظيم سلسلة من الحفلات، كانت تبدأ كمآدب للعشاء، ثم تتحول فى نهايتها إلى حفلات راقصة، فينصرف الشيوخ، ويبقى الشبان والمتصابون، يرقصون على أنغام الجاز باند حتى الفجر، والأكبر سنا يرقص على أنغام الفالس، والأكثر رومانتيكية يرقصون التانجو، أما الأوفر شبابا فكانوا يرقصون على أنغام أكثر حداثة مثل الرابا وتشك توتشيك.

وهكذا شاع التقليد الذى أرسته الأميرة «شويكار»، وانضم عشرات من النبلاء والأمراء إلى طابور منظمى حفلات الترفيه عن الملك الشاب، فتزايد عددها وتسارع إيقاعها وأصبح سلوكه خلالها أكثر انفلاتا وانفضاحًا. وكان من بين الذين انضموا إلى هذا الطابور الأمير «علاء الدين مختار» - ابن عمته الأميرة «نعمت مختار» - والأميرة «منيرة حمدى» والنبيلان «حسن» و«سعيد طوسون». فضلاً عن حفلات أخرى كانت تنظمها «هيلين موصيرى» التى احتلت مع «أنطون بوللى» مكانًا متقدمًا ضمن فريق

أمين عثمان باشا (١٩٠٠/ ١٩٤٦): سياسى مصرى. تخرج فى كلية فيكتوريا بالإسكندرية وحصل على بكالوريوس فى الآداب ونال الدكتوراه فى القانون من فرنسا. ظل يترقى فى السلك الإدارى إلى أن أصبح وكيلا لوزارة المالية. اكتشفه مكرم عبيد أثناء توليه لوزارة المالية عام ١٩٣٧، وبدأ يسند إليه مهام كثيرة، بعد أن اكتشف صلته الوثيقة بالسفارة البريطانية. كان أول رئيس لديوان المحاسبة عند إنشائه عام ١٩٤٢، واختير وزيرًا للمالية عام ١٩٤٣. كان معروفا بأنه ضابط الاتصال بين الوفد والسفارة البريطانية. اغتاله تنظيم سرى كان على صلة بالقصر فى ٥ يناير ١٩٤٦



الرجـال والنسـاء الذين يوردون «المتع الصحية لجلالته».

ويصـعب حـصـر النسـاء اللواتي انضممن إلى فتيات الترفيه عن الملك خلال السنوات الأربع التالية، أو تحديد طبيعة علاقته بهن. فقد كان بحكم تربيته الصارمة - التي تركزت على التعامل مع الأشياء وليس مع الناس - يتعامل مع النساء كما يتعامل مع مقتنياته النادرة من التحف، ويسعى لاستكمال مجموعته منهن، كما يسعى لاستكمال مجموعاته من طوابع البريد وأغلفة علب الكبريت وغطاءات زجاجات المياه الغازية. كان ما يعنيه أن يقتني المرأة، لكي يضمها إلى مجموعته، أكثر مما يعتني باستعمالها. وفيما بعد قالت «بربارا سكلتون» - إحدى عشيقاته فى تلك المرحلة - إنه كان يشتاق للجنس أكثر مما يمارسه. وكان من الناحية السيكلوجية يميل إلى أن يقوم بدور الأنثى فى لعبة الحب، لا بدور الذكر، فهو يتوقع أن تفعل المرأة كل شيء له.

وكانت «إيرين جينل» هى أولى مغامراته العاطفية فى تلك الحقبة. وهى يهودية من أصل مصرى كانت آنذاك فى مثل عمره، مطلقة فى الحادية والعشرين من عمرها، وكانت «هيلين موصيرى» هى التى رتبت أمر تقديمها له. وقد استمرت عشيقة له حتى خريف عام ١٩٤٣، عندما حلت محلها «بربارا سكلتون» - وكانت تعمل أيامها موظفة شفرة بالسفارة البريطانية وأصبحت فيما بعد واحدة من أشهر كتاب القصص الشعبية الرخيصة فى بريطانيا - وكما انقطعت علاقته بـ «إيرين» التى تزوجت ضابطا بريطانيا ورحلت معه؛ فقد انقطعت صلته بـ «بربارا» عندما نقلت إلى «أثينا» لتعمل بها.



الأميرة أشرف بهلوى شقيقة شاه إيران محمد رضا بهلوى.. كانت متزوجة من مصرى هو أحمد شفيق نجل المؤرخ أحمد شفيق باشا صاحب حوليات مصر السياسية

ولم يقتصر نشاط «فاروق» فى اقتناء النساء على مستوى معين. فقد كان شغوفًا باستكمال مجموعته منهن، بحيث ضم كل المستويات. ونهض «أنطونيو بوللى» للقيام بهذه المهمة. ونجح فى أن يضم إلى المجموعة أنواعًا من النساء الشعبيات، كان من بينهن فتيات كورس أوروبيات يعملن فى ملاهى القاهرة الليلة، وراقصات مصريات.

ومع أن خبر كثير من تلك العلاقات كان يصل إلى «الملكة فريدة» لعدم حرص «فاروق» على إخفائها، أو لتعمده تسريبه إليها، فيرفع درجة توتر العلاقات بينهما، إلا أنه لم يصل بالأمور إلى طريق اللا عودة. ليس فقط لأن بعض المحيطين بالطرفين كانوا يتدخلون لتخفيف التوتر، أو لأن آخرين - كان من بينهم «الملكة نازلى» و«أحمد حسنين» و«الأمير محمد على» وأسرتها نفسها - واصلوا نصحها بأن تتحمل وتصبر على ما وصفوه بأنه «نزوات عابرة» سوف يشبع الملك منها يومًا فيكف عنها؛ ولكن - كذلك - لأنها لم تكن تستشعر تهديدًا جديًا من تلك العلاقات على حياتها الزوجية، إذ لم



١٩٤٠: الملك فاروق يراقص الأميرة أشرف بهلوى شقيقة ولى عهد إيران زوج شقيقته الأميرة فوزية

تكن من بين النساء اللواتى يضمهن «فاروق» إلى مقتنياته، حتى ذلك الحين، واحدة تصلح لكى تكون زوجة للملك.

لكنها بدأت تستشعر هذا التهديد عندما ظهرت على الساحة نساء ممن تتوافر فيهن مواصفات، لا تحول دون أن تكون إحداهن زوجة شرعية للملك.. وكانت الأميرة «أشرف بهلوى» - شقيقة إمبراطور إيران - هى أولى النساء اللواتى أشعرنها بأن حياتها الزوجية تتعرض لخطر جدى. ففى ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٢، وبعد أسبوعين من حادث عابدين، وصلت الإمبراطورة «فوزية» إلى مصر فى أول زيارة لها لبلدها ولأسرتها، منذ زفافها عام ١٩٣٩ إلى ولى عهد إيران، الذى كان قد أصبح إمبراطورًا على بلاده بعد عزل والده عن العرش عام ١٩٤١، وبصحبتها شقيقة الإمبراطور التوأم.

وكانت «أشرف بهلوى» فتاة فى الثالثة والعشرين، نحيلة القوام، سمراء البشرة، تمتلئ بالحيوية والمرح والإقبال على الحياة.

وطبقًا لرواية «عادل ثابت» فقد تعرفت «أشرف» إلى الملك «فاروق» فى مأدبة شاى أقيمت على شرف «الإمبراطورة فوزية» ومرافقيها فوق ظهر اليخت النيلى الفاخر «قاصد خير». وكان يرسو أسفل استراحة ملكية صغيرة هى التى تعرف اليوم باسم مبنى مجلس قيادة الثورة. ولسبب ما، لعله مجرد الرغبة فى إغاظة امرأة أخرى، قررت «أشرف» أن تتخذ من «فاروق» هدفا، ولم يمض وقت طويل على تعارفهما، حتى كان الاثنان يتبادلان النكات، ولكز الضلوع، وبلغت الأمور ذروتها، عندما دبرت «أشرف» أن تغلق باب إحدى المقصورات العليا عليهما معًا، لتتعالى الضحكات، بينما كانت الملكة «فريدة» تكاد تنفجر غيظًا.

وكان ما حدث طلقة إنذار دفعت «فريدة» لكى تضع «أشرف» تحت حصار أمنى، خلال الحفلات المتعددة، التى أقامها أفراد الأسرة المالكة على شرف «الإمبراطورة» طوال الأسابيع التى أقامتها فى مصر.

وحين عادت «أشرف بهلوى» مع شقيقتها «شمس بهلوى» ووالدتها إلى مصر فى ربيع العام التالى - ١٩٤٣ - فى طريقهن إلى القدس. لم تبد «فريدة» نفس الانزعاج، إذ كان ميدان المواجهة قد انتقل من «طهران» إلى «القاهرة» ومن شقيقة شاه إيران، إلى زوجات أبناء عمومة «فاروق». وكان مسرح المآدب والحفلات التى أقيمت فى سياق حملة الترفيه عنه، قد شهد ظهور مجموعة من النبيلات الشابات، أخذن يتنافسن فيما بينهن على لفت نظر الملك إليهن، كان من بينهن النبيلات «نسل شاه» - زوجة الأمير «محمد عبد المنعم» ابن عمه الخديو «عباس حلمى الثانى» - و«هان زاده» - زوجة ابن عمه الأمير «محمد على إبراهيم» - و«هبة الله».

فتصاعدت هواجس «فريدة»، وبدأ إحساسها بالخطر الذى يتهدد حياتها الزوجية يتفاقم. إذ كن جميعًا فى مثل عمرها، وكن مثلها جميلات، بل وتتميز كل منهن بطابع مختلف من الجمال، الذى يجذب الرجال، بحكم الرغبة فى التنوع. ولابد أنها أدركت أن زوجها لن يبذل أى محاولة لصدهن، وأنه سيرحب بضم هذه التشكيلة الجديدة من الجمال التركى والشركسى، الذى يجمع بين الشقراوات والسمراوات وما بينهما، إلى مجموعة مقتنياته من النساء. وارتعبت لأنها - على عكس غيرها - مجموعة لا تقتصر أهدافها على

مجرد التشرف بمضاجعة ملكية، بل سوف تطمح، بالقطع، للجلوس على العرش، لأنها تملك شروط ذلك.

وما لبث القلق أن تصاعد بعد أن انتهت المرحلة الأولى من التصفيات بين النبيلات المتنافسات إلى فوز النبيلة «ماهوش طوسون» بالرعاية الملكية السامية، ثم ما لبثت كرة الروليت أن توقفت أمام الرقم المناظر لاسم النبيلة «فاطمة طوسون».

وكانت «ماهوش» و«فاطمة» زوجتين لشقيقين من أبناء الأمير «عمر طوسون» - ابن عم أبيه - الذى لعب دورًا بارزًا فى الحياة السياسية والعامة. وكان من بين أوائل الذين دعوا إلى تشكيل وفد مصرى، يسافر إلى فرنسا، ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، وهو الوفد الذى تشكل بعد ذلك برئاسة «سعد زغلول». وعلى العكس من الأب الذى كان آنذاك فى السبعين، وعرفت بتزمته الأخلاقى وتمسكه بالتقاليد، فقد كان أبناؤه من المتساهلين فى أمور الأخلاق إلى درجة تصل إلى التسيب.

وكان أكبرهم - وهو النبيل «سعيد طوسون» - فى الحادية والأربعين من عمره، تزوج من النبيلة «ماهوش عزيزة»، وهى فتاة سمراء فاتنة من أصل شركسى تصغره بسنوات، وأنجبا ابنا هو النبيل «محمد حسين طوسون». وظل شقيقه - الذى يصغره بعام - «حسن طوسون» مضربًا عن الزواج لسنوات طويلة. إذ كان شغوفًا بالنساء، مدمنًا على الخمر يهتم بإسطبلاته وخيوله - التى كانت تجرى بانتظام فى حلبات السباق - أكثر من اهتمامه بالزواج..

وكان فى الثامنة والثلاثين حين تزوج يوم ٣ مايو (آيار) ١٩٤٠ من



فبراير (شباط) ١٩٤٩: النبيلة ماهوش طوسون زوجة الأمير سعيد طوسون تضع أوراقا نقدية فى صندوق للتبرعات بحفلة خيرية أقامتها السفارة البريطانية بالإسكندرية، كان فاروق على علاقة بها وبزوجة شقيق زوجها فى وقت واحد.

«فاطمة شيرين» ابنة «إسماعيل شيرين» أحد كبار رجال الإدارة المصرية، الذى ينتمى لأسرة تمت بصلة مصاهرة للأسرة المالكة، إذ كانت جدتها لأمها ابنة الأمير «حسن» ابن «الخديو إسماعيل»، فهى من بنات عمومه للملك «فاروق»، وكانت فى السادسة عشر من عمرها، تصغر زوجها بثلاثة وعشرين عامًا.

وعلى العكس من «ماهوش» السمراء التى ملها «فاروق» بسرعة، ولم تستمر علاقته بها سوى شهور، فقد تعلق بـ «فاطمة» الفاتنة، التى كانت فى التاسعة عشر من عمرها حين تعرف إليها، فى حفلة أقامها النبيل «علاء الدين مختار» - ابن عمته «الأميرة نعمت مختار» - فى قصرها بـ «المرج» فى سياق حملة الترفيه التى أعقبت حادث ٤ فبراير.

وكانت «فاطمة» تعانى آنذاك من الإحساس بالوحدة والغربة فى قصر حميها المتزمت، الذى يخضع كل من يقيم به لإرادته المتسلطة، بعد أن أهملها زوجها الكهل وعاد للانشغال بخموره وخيوله ونسائه. وأشعل اهتمام



النبيلة فاطمة شيرين قرينة النبيل حسن طوسون وكريمة إسماعيل شيرين بك ربتها جدتها لأمها الأميرة عفت حسن، ابنة الأمير حسن بن الخديو إسماعيل



١٩٤٣: الملك فاروق.. وفاطمة طوسون فى قارب مطاطى فى حمام سباحة داخل أسوار القصر

«فاروق» بها خيالها المراهق، ليس فقط بسبب وسامته وشبابه، ولكن لأن حلم الجلوس على العرش، كان يعابث رأسها الصغير الجميل.

والغالب أن النبيلة «فاطمة طوسون» لم تجد فى وجود «النبيل حسن» والملكة «فريدة» عائقًا يحول دون زواجها من الملك، بعد طلاق كل منهما، وجلوسها -آنذاك- على العرش، وهى أمنية غذاها «فاروق» الذى أصبح شديد الشغف بها. خاصة وأن الملكة «فريدة» كانت قد أحبطت للمرة الثالثة أمله فى أن تنجب له ابنا ذكرا يكون وليًا للعهد، فوضعت -فى ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٣- حملها الثالث، وكانت أنثى أطلق عليها والدها اسم «فادية».

وكالعادة، فإن «فاروق» لم يبذل أى محاولة لكى يخفى علاقته بـ«النبيلة فاطمة» بحيث لا تصل إلى أذن زوجته الملكة «فريدة» أو إلى علم زوجها النبيل «حسن»، فأصبح أمرها شائعًا بين أفراد الأسرة المالكة. وعلى العكس من «النبيل حسن» الذى كان مشغولاً آنذاك -فضلاً- عن خيوله وخموره- بمنافسة «محمد حسن» -شماشرجى الملك- على قلب الراقصة «هاجر حمدى» -وقد أصبحت بعد ذلك نجمة سينمائية- بل واستغل علاقة زوجته بالملك فى تهريب أمواله إلى أوروبا؛ فإن الملكة «فريدة» لم تطق صبرًا، ولم تكن فى حاجة إلى التثبت من صحة هذه الشائعات، إذ كانت بعض مشاهد من شغف «فاروق» بـ«النبيلة فاطمة طوسون» تجرى أمام عينيها فى المناسبات التى تجمع الأطراف الثلاثة.

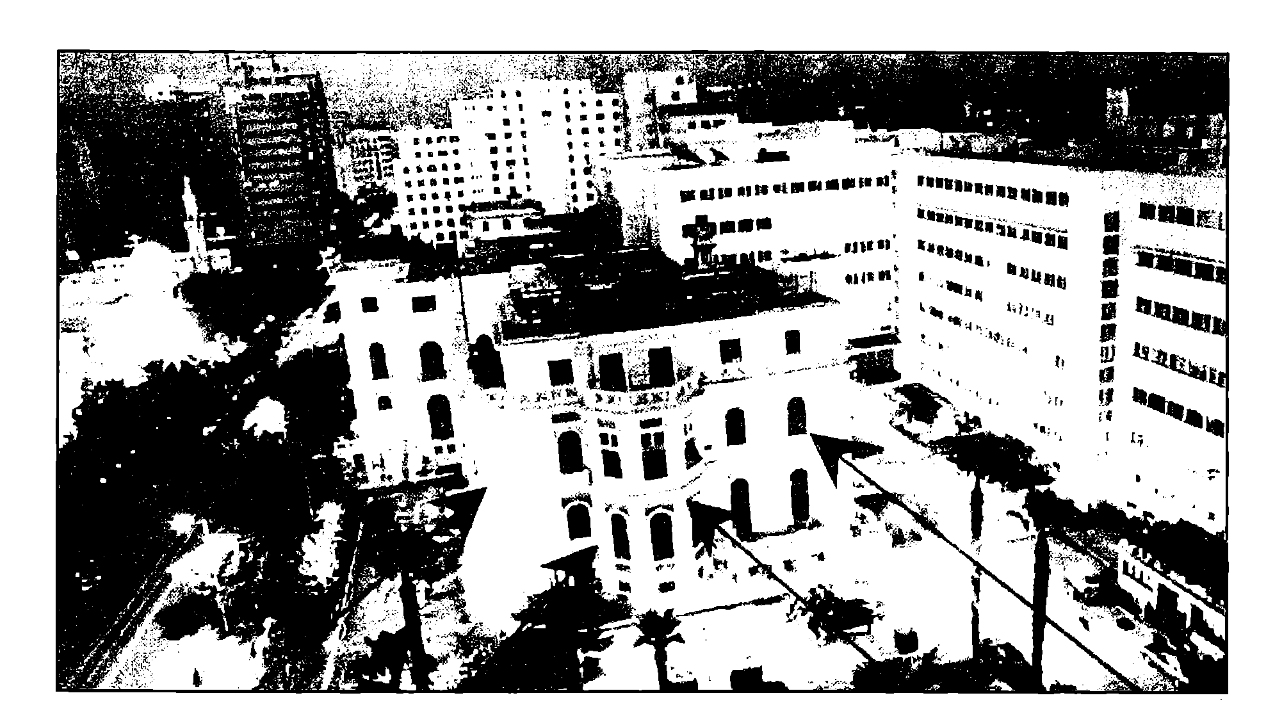
وطبقًا لرواية «أنطون بوللى» فإن المشكلات بين «فاروق» و«فريدة» قد تصاعدت بعد بناء حمام السباحة فى قصر عابدين خلال تلك الفترة، إذ كان «فاروق» يصحب إليه بعض النساء. ومنهن «فاطمة طوسون». وكان أحيانا يترك «فريدة» فى الحمام، ويجلس مع «فاطمة»؛ وهو ما أثار الملكة وأشعل غيرتها.

ومنذ ذلك الحين تصاعدت التوترات فى حياة «فاروق» الزوجية، إلى أن انتهت -بعد خمس سنوات- بطلاقه من الملكة «فريدة» فى ١٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٨. فقد أصمت «فريدة» أذنيها نهائيًا عن نصح الناصحين لها بالصبر والتسامح مع نزوات زوجها التى؛ باتت متأكدة أنها محاولات متعمدة لإهانة أنوثتها وإذلالها. وبعد أن كانت تترك القصر غاضبة إلى بيت والدها، أو تحتج على سلوكه بالامتناع عن الاشتراك فى التشريفات التى تقام فى عيد ميلاده أو عيد جلوسه، أصبحت تغادر القصر من دون إذنه أو علمه إلى بيوت أصدقائها وصديقاتها. ولم يعد يخفى على أحد أنها تعانى من حالة ظاهرة من الإحباط.

ومع نهاية عام ١٩٤٢ -وبالتوازى مع علاقة «فاروق» بـ«فاطمة طوسون» - برز فى حياة «فريدة» رجلان:



النبيلتان الشقيقتان هان زاده ونسل شاه: منافسة على قلب الملك



قصر الأميرة شويكار: مركز الترفيه عن فاروق بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢. اشترته الحكومة منذ نهاية الأربعينيات ليتحول إلى مقر لمجلس الوزراء المصرى حيث لايزال كذلك إلى اليوم

كان الأول هو «وحيد يسرى باشا»، ابن الأميرة «شويكار» - الزوجة الأولى للملك «فؤاد» - من زوجها الثالث «سيف الله يسرى باشا»، ولد عام ١٩٠٤ وتنقل مع والديه بين تركيا وفرنسا إلى أن طلقا عام ١٩١٦ وهو فى الثانية عشرة. وكان فى العشرين من عمره، عندما أنهى دراسته العسكرية - عام ١٩٢٦ - فى «معهد أميرسون» العسكرى فى الولايات المتحدة. ثم درس القانون والعلوم والسياسية فى «جامعة السربون» الفرنسية وحصل على دبلومين فى القانون الدولى والصحافة عام ١٩٣٣، ثم سافر إلى تركيا - حيث كان المقام قد استقر بأمه التى كانت على صلة وثيقة بالدوائر السياسية فى عهد «كمال أتاتورك» - وأقام علاقات واسعة مع الساسة الأتراك.

وتزوج آنذاك من ابنة سفير تركيا فى باريس، لكن الزواج انتهى بالطلاق من دون أن ينجب الزوجان أطفالاً.

وكان «أحمد حسنين» - زوج شقيقته «لُطفيه يسرى» - هو الذى قدمه إلى الملك «فاروق» عند عودته إلى مصر عام ١٩٣٦، ضمن خطة إحاطة الملك بشبان مصريين ممن تلقوا تعليما راقيا. لكن العلاقات لم تتواصل بينهما، على الرغم من صلة القرابة - إذ كان كل منهما أخًا للأميرة «فوقية»، أخت «فاروق» من الأب، وأخت «وحيد» من الأم - ربما بسبب فارق السن، إذ كان «وحيد» يكبر الملك بستة عشر عاما، وربما لأن والديه كانا محسوبين فى القصر ضمن قائمة أعداء الملك «فؤاد».

وفى السنة التالية لزواج «فاروق» من الملكة «فريدة» تزوج «وحيد يسرى» - عام ١٩٣٩ - من صاحبة السمو السلطانى الأميرة «سميحة حسين» ابنة السلطان «حسين كامل» وكانت فى التاسعة والأربعين من عمرها، سبق لها الزواج من «محمد طاهر باشا»، ولكن الزواج الذى استمر خمس سنوات انتهى إلى الطلاق من دون أن تنجب. ومع أنها كانت أكبر من زوجها الجديد

بحوالى ستة عشر عاما، ولم تنجب منه هو الآخر، فقد عاش الزوجان حياة هادئة.

وفى عام ١٩٤٢، وبعد ثلاث سنوات من زواجهما، وفى إحدى الحفلات التى أقيمت للتعبير عن مساندة الأسرة المالكة لـ «فاروق» بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، التقت «فريدة» لأول مرة بـ «وحيد يسرى» وزوجته. ثم توثقت العلاقة بين الأطراف الأربعة خلال الحفلات التالية، وفى جلسات كانت تقتصر عليهم بقصر الأميرة «سميحة» بالزمالك، الذى أصبح - فى منتصف التسعينيات - مقرًا لمكتبة متخصصة عن تاريخ القاهرة.

وفى البداية أعجب «فاروق» بـ «وحيد يسرى» الذى بدا له شخصية غير عادية، بثقافته الواسعة وخبراته المتنوعة، فمنحه رتبة الباشوية وفكر فى أن يعينه وزيرًا للقصر ليكون مستشارًا سياسيا له. ووجدت الملكة «فريدة» فى الأميرة «سميحة» أمًا وصديقة تستطيع أن تبثها شكواها من سلوك زوجها، ومن علاقته بالنساء وخاصة «فاطمة طوسون» التى كانت تزحف فى تلك الأيام بسرعة لكى تستولى على قلب الملك، وعلى مكانتها فى القصر، كما أعجبت «الملكة فريدة» بشخصية «وحيد يسرى»، الذى بدا لها رجلاً ناضجًا وافر التجارب، متعدد الاهتمامات، فهو بطل من أبطال الرياضة يهوى الطيران والصيد ويؤلف قطعا من الموسيقى تذيعها محطة الإذاعة، وتعزفها الفرق الأجنبية.

ومع أن «وحيد يسرى» وزوجته، انضما فى البداية إلى «فريق الناصحين بالصبر» الذى كان يحيط بالملكة «فريدة»، إلا أنهما ما لبثا أن أدركا أنها أصبحت فى حالة نفسية يصعب معها أن تستجيب لمثل هذه النصائح، وأن الأمر يتطلب مواجهة الملك بشكاوى زوجته، خاصة وأنهما - بحكم صلتهما بكل الأطراف - كانا يطلعان على مشاهد من تلهفه على «فاطمة طوسون»، ومناوراته للانفراد بها من دون اعتناء بمشاعر زوجته، فضلاً عن أسلوبه الخشن فى معاملتها أمام الغرباء.

ولأن «فاروق» كان يستشيط غضبا كلما فاتحه أحد فى شكوى زوجته من سلوكه، فإن محاولات «وحيد يسرى» لإقناعه بأن يحسن معاملتها ويراعى مشاعرها ويخلص لها، قد أسفرت عن العكس، إذ لم يعتبر ذلك تدخلاً غير مقبول فى شئونه الخاصة فحسب، بل واتهم «وحيد يسرى» وزوجته بأنهما يسعيان إلى إفساد علاقته بالملكة «فريدة»، وأنهما مصدر المعلومات التى تصل إليها عن سلوكه الشخصى. ثم تركز هذا الاتهام على «وحيد»، الذى ربط «فاروق» بين شكوكه فى أنه يوقع بينه وبين زوجته وبين شكه فى أنه يسعى لإغوائها، ثم أصبح على يقين بأن الملكة تخونه معه، فوضعهما تحت رقابة صارمة لكى يتأكد من هواجسه.

وكان الرسام البريطانى «توماس ألويز» هو الرجل الثانى الذى ظهر فى حياة «الملكة فريدة» خلال تلك الفترة. ولم يكن قد مضى على وصوله إلى القاهرة - فى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤١ - ضمن إحدى فرق الجيش البريطانى سوى شهور حتى لمع اسمه كأحد الرسامين البارزين للصور الشخصية فى مجتمع النخبة المصرية والبريطانية. ولم تحل وظيفته الشكلية كأحد ضباط قسم العلاقات العامة بقيادة الجيش، دون تفرغه لهذا العمل، بل وكان السفير البريطانى، أحد الذين جلسوا أمامه ليرسمهم.



وحيد يسرى



الأميرة سميحة حسين



١٩٤٤: الملكة فريدة تحتضن ابنتها الأخيرة فادية التى ناوشت «فاروق» الظنون بأنها ليست ابنتة ولكنها ابنة «وحيد يسرى»

ومع أن رسومه لم تكن تعجب كثيرين، إلا أن شهرته أغرت - كذلك - كثيرين. كما أغوته هو نفسه بنفسه. فقد كان، كما وصفه الذين يعرفونه، مغرورًا شديد التصنع وافر الأنانية، يتصور نفسه فاتنا للنساء، وكان يقول لأصدقائه: إنه لا يستطيع أن يرسم صورة جديدة لامرأة، ما لم يحس بها بشكل حميم ويشاركها الفراش.

وبسبب غروره، فقد كان طموحًا، وقد أراد أن يتوج نشاطه فى مصر برسم صورة للملك وأخرى للملكة.

وهى أمنية حققتها له «ناهد سرى» خالة «الملكة فريدة» وزوجة رئيس الوزراء «حسين سرى» - ووافق الملك على الفكرة، فكلف القصر «ألويز» برسم الصورتين، مقابل ألف جنيه لكل صورة، يدفع نصفها مقدما، ويدفع الثانى بعد الانتهاء منهما على أن يبدأ برسم الملكة.

وبعد عدة جلسات فى «قصر عابدين»، اعترض «ألويز» بسبب حالة الاستنفار التى كان «أنطون بوللى» يحيطه بها أثناء العمل، حتى لا يتركه

منفردًا مع الملكة، وتعلل بأنها تحول بينه وبين التركيز على الإبداع، وتشوش على مصادر إلهامه. واقترح على الملكة أن تزوره في مرسمه بمسكنه حتى يتم عمله بشكل أفضل. ووافقت الملكة بعد إلحاح قليل. والغالب أنها لم تستأذن «فاروق» ولم تخطره، إذ كانا - خلال تلك الفترة - لا يكادان يتبادلان حديثا بسبب الأزمة التي ترتبت على علاقته بالنبيلة «فاطمة طوسون». ولكن الخبر وصل إليه عبر العيون التي كان قد بثها حولها، فقام بزيارة مفاجئة لمسكن «ألويز» الذي كان يشاركه فيه اثنان من ضباط الطيران، استقبلا الملك، وشغلاه إلى أن نجحت الملكة في التسلل من المسكن من دون أن تضبط.

ولم تكن أخبار علاقة «ألويز» بالقصر، بعيدة عن مسامع السفير البريطاني، إذ كان يعرفها منه هو نفسه في سياق شكواه المتكررة، من الحصار الخانق الذي يفرضه «أنطوان بوللي» على جلساته مع الملكة، وهو حصار كانت تضيق به هي الأخرى، وتميل إلى تحديه خاصة وأنها كانت تعرف الدور الذي يلعبه «بوللي» في البلاط، حتى أنها اقترحت على «ألويز» - كما ذكر للسفير - أن يصحبها إلى السينما.

ووجد «لامبسون» نفسه عاجزًا عن السيطرة على اندفاع الضابط البريطاني نحو الملكة، فقد أرضى إقبالها عليه وتبسطها معه غروره، واعتبره اعترافا ملكيا بأنه رجل لاتستطيع امرأة مقاومته. والغالب أن السفير تلقى إشارة ملكية بضرورة إبعاده عن مصر، في وقت كان يبحث فيه حلا للمشكلة قبل أن تتفاقم وتهدد حياة الرسام المفتون بنفسه. فتذرع بأن زوجة الجنرال «سمطس» - رئيس جنوب إفريقيا - ترغب في أن يرسمها بعد أن سمعت عنه، فغادر القاهرة في ١٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٣ إلى «كيب تاون» وهو يظن أنه في مهمة مؤقتة وما كاد يصل إليها حتى اكتشف مناورة إبعاده، وأرسل إلى الملكة خطابا يطلب فيه تدخلها لإعادته وإفشال مؤامرة «بوللي». لكن الخطاب وصل إلى «لامبسون»، عبر الرقابة العسكرية، فأمر بتشديد الحصار عليه.

أما «فاروق»، فقد تظاهر بأنه لا يعرف عن الأمر شيئًا، فطلب «حسنين» من السفير إعادة الرسام ليتم الصورتين اللتين كان قد قبض نصف ثمنهما. واعتذر السفير - الذي أدرك أن الملك يعابثه - بأن المجهود العسكري لا يستغني عن وجود «الكابتن ألويز» في جنوب إفريقيا.

ويميل «محمد حسنين هيكل» - الذي اطلع على تفاصيل القصة في مخطوطة يوميات «لامبسون» الكاملة، المحفوظة في مكتبة «كلية سانت أنتوني» بـ «جامعة أكسفورد» والتي لم تنشر سوى مختارات منها اقتطفتها سكرتيرة «تريفور إيفانز» - إلى الحكم بأن هناك «علاقة غير شرعية» قد ربطت بين «الملكة فريدة» والرسام البريطاني دارت فصولها بين مارس (آذار) ١٩٤٣ ويناير (كانون الثاني) ١٩٤٤. وفضلاً عن أن برقيات «لامبسون» إلى وزارة الخارجية بشأن هذه العلاقة، تشير إلى أن فصولها قد جرت بين خريف ١٩٤٢ وربيع ١٩٤٣، وهو يبدو أقرب إلى المنطق لأن «الملكة فريدة» كانت خلال الفترة التي يذكرها «هيكل» حاملاً في ابنتها الثالثة «الأميرة فادية». فإن الملك «فاروق» لم يشر في مذكراته - التي نشرها بعد عزله عن العرش - إلى شكه في علاقة زوجته بالرسام البريطاني، بل قصر هذه الشكوك على علاقتها بـ «وحيد



الملكة فريدة تحمل فادية على ساقيها وفي المنتصف شقيقتها فوزية وبجانبها إلى اليسار الابنة الكبرى فريال

يسرى» التى وصفها بأنها «علاقة مشبوهة»، وربط بين طلاقها منه، وبين «شغفها برجل فى سن أبيها، وجدت لديه الفراغ الذى كان يفتقده هو، خاصة فى الظروف التى مر بها أثناء الحرب».

ويرى «هيكل» ـ الذى يميل فضلاً عن تصديق رواية «لامبسون» عن علاقة «فريدة» بالرسام البريطانى إلى تصديق رواية «فاروق» بشأن علاقتها بـ «وحيد يسرى» ـ أن التماثل فى السن بين «الملكة فريدة»، وزوجها، هو الذى خلق لديها الحاجة إلى رجل أكثر نضجًا فوقعت فى غرام «وحيد يسرى»، وهو ما يمكن أن ينطبق كذلك على «ألويز».. إذ كان الرجلان فى نهاية العقد الثالث من عمرهما.

وسواء كان «فاروق» على حق فى شكوكه، أم كان قد خضع لها كرد فعل غير واع، ليبرر أمام نفسه انفلاتاته الجنسى وخياناته لزوجته، فقد تلبسته هذه الشكوك بالفعل، حتى إنها قادته للحديث صراحة مع أفراد حاشيته عن شكه فى نسب الأميرة «فادية» إليه. وطبقا لرواية الدكتور «يوسف رشاد» فقد بدأت هذه الشكوك فى أعقاب ميلاد الأميرة مباشرة. إذ فاتحه فيها مع بداية عام ١٩٤٤، وبعد أسابيع قليلة من ميلاد «فادية». وكان لا يزال يتحرك على كرسى نتيجة الكسور التى أصابته فى حادث القصاصين.

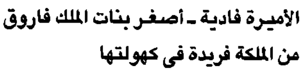
وطلب إليه أن يحلل دمه ودم الأميرة الوليدة لشكه فى بنوتها له. ولما اعتذر «يوسف رشاد» عن القيام بهذه المهمة، مؤكدا له أن الطب ـ حتى ذلك الحين ـ يمكنه أن يقطع بعدم نسب الابن لأبيه، ولكنه لا يمكن أن يقطع بالعكس، كلف غيره بالمهمة، ومع أن نتيجة التحليل أسفرت عن أن فصيلة دم «فادية» هى نفس فصيلة دمه إلاّ أنه لم يقتنع.

ويقول «أنطون بوللى» إن «فاروق» كان يردد دائما أن لديه ما يثبت أن هناك علاقة مشبوهة تربط بين زوجته الملكة «فريدة» و«وحيد يسرى»، إلاّ أن المستند الوحيد الذى كان يملكه، هو خطاب من مجهول يتضمن هذه المعلومة.

لكن «فاروق» صدق ما ورد به، خاصة أن تقارير جواسيسه، كانت ـ كما يقول «يوسف رشاد» ـ تتحدث عن كثرة زيارة الملكة لمنزل «وحيد يسرى»، حتى إنها كانت تزوره أحيانا فى اليوم الواحد مرتين.

ويعتقد «يوسف رشاد» أن «فاروق» قد أساء ـ عامدا ـ فهم صدّ الملكة «فريدة» له، ونفورها منه، بسبب خياناته المتكررة لها. وبدلا من أن يفسر الأمر على وجهه الصحيح، ويتحمل المسئولية عن هذا النفور؛ تصور أنها تصده لأنها تحب رجلاً آخر، وليس لأنها ترفض أن تشاركها امرأة أخرى فيه.

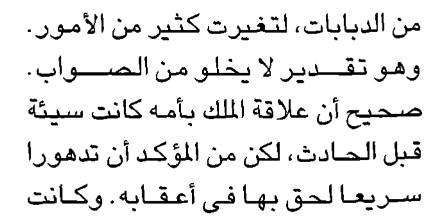
ويقول «مصطفى أمين»: إن «أحمد حسنين» استدعاه فى فبراير (شباط) ١٩٤٤، وأطلعه على صورتين فوتوغرافيتين واحدة للملك «فؤاد» والأخرى للأميرة «فادية» التى لم يكن عمرها آنذاك يزيد على ثلاثة أشهر. ولفت نظره إلى التشابه بين عينيها وعينى جدها. وطلب إليه، أن ينشر الصورتين فى مجلة «الاثنين» التى يرأس تحريرها، وأن ينوه إلى أن كثيرين قد تنبهوا لما بين الجد والحفيدة من تشابه، لعل ذلك يقنع «فاروق» بأن وساوسه لا أساس لها. لكن النشر لم يبدد شكوك الملك، بل زادها، إذ توهم أن الملكة «فريدة» هى التى أوعزت به لكى تكمل حلقات خديعتها له.


الأميرة فادية ـ أصغر بنات الملك فاروق من الملكة فريدة فى كهولتها



وهكذا لم يكد عام ١٩٤٤ يهل، حتى كانت حياة «فاروق» الزوجية قد تدمرت تماما. وطبقا لما قاله فى مذكراته، فإن الملكة «فريدة» أخطرته فى أعقاب ولادة الأميرة «فادية» بأنه إذا اقترب منها كزوجة فسوف تعامله كمتطفل. ومع ذلك فقد رفض أن يستجيب لرغبتها فى الانفصال. إذ كان يشك فى أنها تطلب ذلك لكى تتزوج من «وحيد يسرى». وهو ما دفعه - حين كانت الضغوط تتكاثف من أجل إتمام الطلاق لأن يحاول استصدار فتوى من الشيخ «محمد مصطفى المراغى» - شيخ الأزهر - تحرم عليها الزواج من بعده، أو رؤية بناتها منه، فرفض الشيخ ذلك لمخالفته للشريعة الإسلامية، وحين اقتنع «فاروق» بضرورة الطلاق، حالت دون ذلك ضغوط وتدخلات «الملكة نازلى» و«أحمد حسنين»، ثم الظروف السياسية.

أما المؤكد فهو أن طيور الخراب كانت قد بدأت تتكاثف فى سماء حياته الزوجية التى انتهت بالفعل منذ ذلك الحين!



فى أعقاب حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، قالت الملكة «نازلى». بحسرة: لو أن «لامبسون» جاء بعلبة شيكولاته بدلا من الدبابات، لتغيرت كثير من الأمور. وهو تقدير لا يخلو من الصواب. صحيح أن علاقة الملك بأمه كانت سيئة قبل الحادث، لكن من المؤكد أن تدهورا سريعا لحق بها فى أعقابه. وكانت الأسباب هى نفسها: تزايد إحساس «نازلى» بأن ابنها يهمِّش دورها فى حياته وبلاطه، فلا يعنى بزيارتها أو السؤال عنها أو الاهتمام بأمور شقيقاته، ولا يستجيب لطلبها المشروع بأن تتزوج من الرجل الذى أحبته، ولا يعاملها بروتوكوليا بما يحفظ لها مقامها. ومع أن التوتر فى العلاقة بين «فاروق» و«فريدة» كان يتصاعد، إلا أن ذلك لم يؤثر على توتر العلاقة بين الملكتين، الذى تصاعد هو الآخر.

وما كاد صيف عام ١٩٤٢ يهل حتى تفرق شمل الأسرة المالكة، ولم تجتمع - كالعادة - فى المصيف الملكى بـ«قصر المنتزه». وكانت «الإسكندرية» تتعرض آنذاك لغارات مكثفة من الطائرات الألمانية بعد تصاعد المعارك بين الجيوش المتحاربة فى الصحراء الغربية، مما اضطر كثيرين من أهلها إلى مغادرتها إلى القاهرة وقرى الدلتا. واتفق القصر مع الحكومة، على عدم الانتقال رسميا إلى العاصمة الثانية التى لم تعد آمنة فى ذلك الصيف. ولم يمنع ذلك «فاروق» من السفر وحده إليها فى رحلات سريعة لا تتعدى أيامًا، كان يصحب «فاطمة طوسون» معه فى بعضها، بينما ظلت الملكة «فريدة» فى القاهرة، تتردد على صديقتها الأميرة «سميحة حسين» وزوجها «وحيد يسرى».

ودفعت ظروف الحرب، النخبة المصرية إلى مصيف آخر على البحر الأبيض ازدهر منذ ذلك الحين، هو «رأس البر». فاصطحبت «الملكة نازلى» الأميرات الثلاث - «فايزة» و«فايقة» و«فتحية» - وسافرت إليها فى الأسبوع الأخير من يوليو (تموز) ١٩٤٢. حيث أقامت فى الدور الأعلى من «فندق كريستال» فى «عزبة البرج». وترك

الملك فاروق يغادر المسجد وخلفه شيخ الأزهر «محمد مصطفى المراغى»





الملكة نازلى على اليمين وفى المنتصف السلطانة ملك وعلى اليسار الأميرة حورية على شاطئ البحر

محافظ دمياط العشة المخصصة له على شاطئ البحر، لتكون كابينة للأميرات فى وقت الاستحمام. ثم ما لبث «أحمد حسنين» أن انضم إلى كبار الشخصيات التى توافدت على «رأس البر» لقضاء الصيف. حيث استأجر عشة أقام فيها مع شقيقته وأولاده.

وفى حين كانت الأميرات يمضين الوقت فى البحر أو التجول فى شوارع المدينة، التى لم يكن يعيبها - كما قالت الأميرة «فايزة» - وكانت آنذاك فى الثامنة عشر من عمرها - إلا أنها تخلو من متاجر تصلح للتسوق، وخاصة متاجر الأزياء، كانت الملكة «نازلى» تمضى معظم أوقاتها فى زيارات لسيدات الأسر الكبيرة التى تدفقت على المصيف الصغير هربا من الغارات الألمانية على الإسكندرية، وفى مقدمتهن صديقتها القديمة «أم المصريين» أرملة «سعد زغلول».

ويبدو أن الملكة «فريدة» أرادت أن تقوم بمبادرة لتحسين العلاقات بينها وبين الملكة «نازلى»، لمواجهة التوتر المتصاعد فى علاقتها بالملك، فاصطحبت ابنتيها، وغادرت القاهرة فى الصباح الباكر من يوم ٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٢، إلى «رأس البر»، حيث أمضت اليوم كله بصحبة الملكة الوالدة والأميرات الشقيقات ثم عادت إلى «دمياط» لتستقل - فى الحادية عشرة ليلا - القطار الملكى الذى جاء بها عائدة إلى القاهرة. وبعد ثلاثة أيام، وفى ٥ سبتمبر (أيلول) تبادل الملكان برقيات التهانى بمناسبة بدء شهر رمضان مع الملكة الوالدة، التى عادت إلى القاهرة بعد ذلك بأسبوعين لتمضى الشهور الثلاثة التالية، فى زيارات متعددة لأميرات البيت المالك، كشف اهتمام الصحف بنشر أنبائها، عن أن المبادرة التى قامت بها الملكة «فريدة» لتخفيف التوتر داخل الأسرة قد لقيت بعض النجاح.

لكن الأمور ما لبثت - فيما يبدو - أن عادت إلى سيرها الطبيعى. ففى الأسبوع الأول من نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٢، اعتذرت الملكة «نازلى» عن شهود حفل افتتاح الدورة البرلمانية. وقالت الصحف فى تبرير ذلك أن وعكة صحية قد ألزمتها الفراش. وبعد أسابيع كانت تستقل القطار فى طريقها إلى «القدس» متذرعة بحاجتها لأن تعرض نفسها على أطباء مستشفى «هاداساه»، الذى أسسته الوكالة اليهودية ولا يزال إلى الآن أشهر المستشفيات الإسرائيلية.

وكانت الأميرة «شويكار» هى التى اكتشفت المواهب التى يتمتع بها أطباء المستشفى وخاصة من اليهود الألمان. فسافرت إلى «القدس» فى يونيه (حزيران) ١٩٤٢ لتعرض نفسها عليهم، لتكتشف - كذلك أن المدينة المقدسة، على الرغم من طابعها الدينى، تعج بحياة اجتماعية صاخبة أسهم فى ازدهارها ضباط جيوش الحلفاء الذين تدفقوا عليها، فضلا عن المهاجرين اليهود من بلاد أوروبا التى وقعت تحت أقدام النازية. وهو ما أغراها بالعودة إليها فى نهاية العام نفسه لكى تحتفل برأس السنة الميلادية الجديدة، بعيدا عن القاهرة التى كانت تعيش فى ظلام الحرب، فوصلت إليها فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٢، حيث أقامت فى جناح خاص بـ «فندق الملك داود» أفخم فنادق المدينة وأحد أشهر فنادق الدنيا.

وقبل أن ينتهى الشهر بيومين، وصلت الملكة «نازلى» إلى «القدس» وبصحبتها الأميرات الثلاث، ونزلت فى الفندق نفسه، لتتكرر الظاهرة ذاتها التى حدثت عندما سافرت إلى أوروبا فى صيف عام ١٩٣٨، فقد

امتدت إقامتها فى «القدس» إلى سبعة شهور كاملة، من ٣٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٢ إلى ٦ يوليـــو (تموز) ١٩٤٣. وهو ما يدعو للاستنتاج بأن وراء هذه السفرة الطويلة أزمة جديدة فى العلاقات بينها وبين ابنها، خاصة وأنها كررت رفضها لكل المناشدات التى أرسلت إليها لكى تعود. والغالب - فى ضوء الشروط التى وضعتها فيما بعد لعودتها - أن معاملة ابنها الجافة لها وإصراره على رفض طلبها للزواج من «حسنين» كانت أحد أهم أسباب تلك الأزمة.

وفى حين كانت الصحف المصرية والفلسطينية تنشر بين الحين والآخر أنبـــاء عن جـــولات الملكة «نازلى» والأمـــيـرات بين المزارات الدينيـــة والسياحية فى المدينة المقدسة، ومنها «المسجد الأقصى» و«كنيسة القيامة»، وعن مـآدب يدعـوها إليــهـا أعـيـان الفلسطينيين وتبـرعـات تدفـعــهـا للمشروعات الخيرية، فإن «محمد عفيفى» - الذى انضم إلى حاشيتها فى تلك الفترة - يكشف فى مذكراته - وقد نشـرها بعـد الثـورة - عن الجـانب الترفيهى من الرحلة الذى كان هدفها الحقيقى، فيقول: إن الملكة الوالدة كانت تنام معظم النهار، وتسهر طوال الليل، ولا تكف طوال فترة يقظتها عن احتساء الخمر. وأنها كانت تغادر الفندق إلى المحلات العامة ودور اللهو، لتأكل وتشـرب وترقص مع روادها، وكـانوا فى الأغلب الأعم من الضباط الإنجليز الشبان. فإذا أعجبها مكان لا تبارحه إلا بعـــد أن يكون أفـراد الجـــاز باند والجرسونات وأصحاب المحل قد هدهم التعب والسهر، وأوشكوا على طردها.

وهو يضـيف أنهـا تقلبت - خـلال شهرين فقط قضاهما فى خدمتها - فى أحضـان مـدير الفندق السـويسـرى الشـاب، ثم ضـابط بريطانى فى قيادة جيش الاحتـلال، ثم ضـابط بريطانى آخر من ضباط الفيلق العربى الأردنى. وعندمـا زهدت فى ضـبـاط الجـيش، ارتمت فى أحضـان حـارسـهـا الخاص، وهو ضـابط شـرطة بريطانى كـانت حكومة الانتداب قد عينته لكى يسهر على راحتها. وأنها كانت تهمل رعاية بناتها، مما أدى - كما يضيف «ناصر الدين النشاشيبى» - إلى وقوع الأميرة «فائزة» هى الأخرى فى غرام ضـابط شـــرطة بريطانى، من أفـــراد قـــوة الحراسة.

وبصـرف النظر عـمـا قد يكون فى مذكرات «محمد عفيفى» من مبالغة دفعته إليها رغبته فى منافقة السلطة الثورية الجديدة، التى كانت دعايتها تعتمد على التشهير الجنسى بأفراد الأسرة المالكة، فقد كان سلوك «الملكة نازلى» خلال شهور إقامتها بـ «القدس» موضوع قلق القصر الملكى بعد أن بدأت - كما يقول «التابعى» - أخبار سهرها الدائم ورقصها المتواصل مع الضباط الإنجليز ترد إلى القصر. وكان «محمد عفيفى» - كما يعترف بذلك - أحد مصادر تلك الأخـــبـــار، إذ كـــان أحـــد أفـــراد سكرتارية «أحـمـد حـسنين» قبل أن يرشحه للعمل فى حاشية الأميرة «شويكار» لينتقل منها إلى حاشية الملكة «نازلى». وكان يزوده بأخبار الاثنتين خلال الفـتـرة التى أقـامـتـا فـيـهـا بـ «القدس».

وعندما تكثفت التقارير عن سهرات الملكة الوالدة، لجأ «فاروق» - مرة أخرى - إلى رئيس ديوانه «أحـــمـد حـسنين» باعتباره مانعة الصواعق الملكية، والرجل الوحيد الذى تعمل له الملكة حسابا، والذى يستطيع أن يقنعها بأن تكف عن «مرمطة» سمعة السراى فى بلاد الله، فطلب إليه أن يسافـر إلى



محمد عفيفى: السكرتير الخاص لشويكار، شاهد على الصراع بين مطلقة الملك فؤاد وأرملته حول رحلتهما إلى القدس عام ١٩٤٣



١٩٤٣: رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» وزوجته «زينب الوكيل» أمام مدخل فندق «الملك داود» بالقدس ـ التى لم تكن محتلة ـ بعد نجاحهما فى مصالحة الملكة «نازلى»

«القدس» لكى يسترضى الملكة الغاضبة ويعود بها إلى مصر.

لكن «حسنين» ـ طبقا لرواية «التابعى» ـ اعتذر لخشيته من أن يلتقى مصادفة بـ«أسمهان» التى كانت قد عادت لزوجها السابق وابن عمها «حسن الأطرش» وانتقلت للإقامة معه بـ«جبل الدروز». ومع ذلك فقد كانت تكثر من التردد على «القدس» وتقيم أثناء ذلك فى «فندق الملك داود» نفسه، مما قد يعرضه لموقف محرج يجد نفسه خلاله بين مطرقة «أسمهان» وسندان «نازلى».

ورشح «حسنين» رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» للقيام بهذه المهمة. وكان من بين ما تذرع به لترشيحه، أنه كان على علاقة ودية مع الملكة الوالدة، التى قد تجد ـ كذلك ـ فى إيفاد رئيس الوزراء ـ وهو الرجل الثانى فى الدولـ إليها، ترضية بروتوكولية تخفف مـ غضبها بسبب ما كانت تعتبره معاما غير لائقة بمقامها.

ومع أن «مصطفى النحاس» كـا مشتبكا آنذاك فى مواجهة برلمانيـ عنيفة مع «مكرم عبيد» بسبب «الكتاـ الأسود»، ومع أنه كان واثقا أن دسائـ القصر هى السبب الرئيسى فى انشقا «مكرم» عن الوفد، فضلا عن أن سـعـ «حسنين» للحصول على موافقـ الحكومة البريطانية على إقالة حكومتـ لم يكن قد مضى عليه سوى أسابيع، إ أنه رحب بالقيام بالمهمة، والغالب أ وجد فيها عاملا ملطفًا للتوتر المتصاـ بينه وبين القصر.

وفضل «النحاس» أن تسبقه زوجته السيدة «زينب الوكيل» إلى «القدس»، لكي تمهد له السبيل بحكم علاقتها الطيبة بالملكة «نازلى»، ولكى يضفى وجودها على مهمته طابعا سياحيا واجتماعيا يخفى هدفها الحقيقى. فوصلت إليها فى ٢٨ مايو (آيار) ١٩٤٣، ونزلت بـ«فندق الملك داود». وبعد عشرة أيام، انتهى خلالها البرلمان من مناقشة الأسئلة والاستجوابات بشأن «الكتاب الأسود». لحق بها. وكان أول ما فعله عندما وصل إلى الفندق - مساء يوم ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٣ - هو تسجيل اسمه فى سجل تشريفات «الملكة نازلى».

ولم يبق «النحاس» فى «القدس» سوى خمسة أيام، لقى خلالها حفاوة بالغة من الشخصيات والصحف الفلسطينية، وعاد مع زوجته - إلى القاهرة فى ١٣ يونيه (حزيران) ١٩٤٣، بعد أن نجح فى مهمته. والغالب أن الملكة «نازلى» قد اشترطت لعودتها، أن تستقبل رسميا فى محطة القاهرة، وأن يكون الملك «فاروق» وكبار رجال الدولة على رأس المستقبلين.

وبعد يومين من عودة «النحاس» بدأت أولى ثمار نجاحه فى مهمته تظهر، فقد أوفد الملك «إسماعيل تيمور بك» - الأمين الأول بالديوان الملكى - لكى يبلغه التهنئة الملكية السامية بعيد ميلاده الرابع والستين، مشفوعة بعطف جلالته الفياض، وخير تمنياته لرئيس وزرائه وللبلاد، فى أول إشارة لذوبان الثلوج بين القصر والوزارة الوفدية، منذ وقع حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢.

ولأن «محمود أبو الفتح» - صاحب جريدة «المصرى» - كان الصحفى الوحيد الذى صحب «النحاس» فى رحلته، فقد عادت أنباء الملكة «نازلى» للظهور على صفحاتها ثم على صفحات غيرها من الصحف بعد غياب طويل مما دلّ على أن الرقابة على الصحف قد رفعت الحظر عن أخبارها. فأشارت الصحف إلى أن جلالتها - بمناسبة قرب عودتها إلى مصر - قد تبرعت بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه لتوزيعها على الجمعيات الخيرية الفلسطينية. وذكرت أن قطارا ملكيا خاصا يقل «أحمد حسنين باشا» وبعض رجال القصر قد غادر محطة القاهرة إلى «القدس» مساء يوم ٢٠ يونيه (حزيران) ١٩٤٣، لكى يكونوا بصحبة جلالة «الملكة نازلى» عند عودتها. لكن الملكة لم تعد فى الموعد الذى حددته «المصرى» وهو ٢٥ يونيه (حزيران) ١٩٤٣. والغالب أن وصول «حسنين» إلى «القدس» دفع الملكة لتأجيل عودتها، خاصة وأن اليوم المحدد لتلك العودة كان يوافق عيد ميلادها الخمسين، فآثرت أن تحتفل به فى «القدس». وفى ذلك اليوم وصفت «المصرى» يوم ميلاد الملكة بأنه «اليوم الذى كتب له اليُمن والخير، والذى أعز الله به نهضة الأمة على يد جلالتها التى كان لها جليل الأثر فى توجيه هذه النهضة».

وبعد أكثر من أسبوعين على سفر «حسنين» إلى «القدس» - وفى ٧ يوليو (تموز) ١٩٤٣ - عاد بصحبة الملكة «نازلى» إلى القاهرة، التى كانت قد أعدت لها أفخم - وآخر - استقبال رسمى لقيته فى حياتها الحافلة بالأكدار. فقد توقف القطار فى محطات «القنطرة» و«الزقازيق» و«بنها» لتجد فى كل منها محافظ الإقليم وقائد الشرطة، وقادة القوات المسلحة وحرس شرف من رجالها يقدم لها التحية العسكرية فضلا عن حشد من الأعيان والتجار وآلاف من المواطنين، يقدمون لها باقات



١٩٤٣: الملكة نازلى عند وصولها إلى محطة القاهرة قادمة من فلسطين والملك فاروق فى استقبالها وخلفهما أحمد حسنين باشا


صاحبة الجلالة الملكة نازلى

تصل غدا صباحا الى القاهرة

علمنا أن حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلى تصل - وبصحبتها حضرات صاحبات السمو الملكى الاميرات المحبوبات - فى الساعة العاشرة من صباح غد الى محطة القاهرة فى رعاية الله وتحت عنايته الربانية قادمة من فلسطين بقطار ملكى خاص

٦ يوليو (تموز) ١٩٤٣: خبر عودة الملكة نازلى يتصدر الصفحة الأولى لجريدة «المصرى»

الزهور، وتتعالى هتافاتهم بحياتها وزغاريدهم فرحا بعودتها.

واستعدت محطة القاهرة لتشريفة ملكية من المستوى الرفيع، فتوافد الأمراء والأميرات والنبلاء والنبيلات فضلا عن رئيس الوزراء والوزراء ورئيسى مجلسى الشيوخ والنواب وشيخ الأزهر ورئيس أركان الجيش والقائد العام للقوات المسلحة وكبار الأعيان. ووصل الملك «فاروق» قبل عشر دقائق من الموعد المحدد لوصول الملكة الوالدة. وما كاد القطار الذى يقلها يتوقف حتى صعد إليه ليستقبلها وصعدت بعده «مدام قطاوى باشا» ـ كبيرة الوصيفات ـ لتبلغها تحية الملكة «فريدة» التى حال حملها فى الأميرة «فادية» دون حضورها. ثم نزلت «الملكة نازلى» ـ وكانت ترتدى فستانا سماويا ـ فصافحت المستقبلين. وصحبها الملك، حتى استقلت ـ وبصحبتها الأميرة «فتحية» ـ سيارتها. واستقلت الأميرتان «فائزة» و«فائقة» سيارة أخرى. واجتاز الموكب الملكى الشوارع. وسط هتافات الجماهير، إلى «قصر الدقى». وعاد الملك إلى «قصر عابدين».

وبصرف النظر عن أن رواية «التابعى» بشأن رفض «حسنين» السفر إلى «فلسطين» لكى يعود بالملكة «نازلى»، ليست دقيقة، أو على الأقل ليست كاملة، فإنه يضيف أنها اشترطت لعودتها أن يوافق ابنها على زواجها من «حسنين» وأن «فاروق» وافق على ذلك، مشترطا أن يكون عقد الزواج عرفيا، وأن الزواج قد تم بالفعل عقب عودتها من «القدس». وكان أحد شهوده هو «سليمان نجيب» ـ الممثل السينمائى والمسرحى ومدير دار الأوبرا آنذاك ـ الذى كان محل ثقة «حسنين» وكذلك «فاروق». ويرجح «التابعى» أن يكون الشاهد الثانى هو «مراد محسن باشا» ناظر الخاصة الملكية، ويضيف: أن الملكة «نازلى» كانت تلتقى بزوجها فى «قصر الدقى» وأنه لم تمض شهور معدودات على عقد الزواج، حتى بدت أولى ثمراته، يوم رشح «فاروق» رئيس ديوانه رئيسًا للوزارة الجديدة التى كان مقدرًا لها أن تخلف وزارة النحاس فى شهر إبريل (نيسان) عام ١٩٤٣.

ويبدو أن ذاكرة «التابعى» ـ التى لا تخونه عادة ـ قد خانته هذه المرة، لأن الملكة «نازلى» قد عادت من «القدس» فى ٧ يوليو (تموز) ١٩٤٣، بعد التاريخ الذى حدده لترشيح «حسنين» لرئاسة الوزارة، بعدة شهور. فضلا عن أن هذا الترشيح وقع فى إبريل (نيسان) ١٩٤٤، أى بعد التاريخ الذى حدده بعام، وهو ما لا يحول دون اعتبار هذا

الترشيح - الذى حالت الظروف دون تحقيقه، فعوّض الملك «حسنين» عنه بمنحه «قلادة فؤاد الأول» التى كانت لا تمنح إلا لرؤساء الوزراء ومن فى مستواهم - إحدى ثمار هذا الزواج.

لكن التاريخ الذى يحدده «التابعى» لإتمام الزواج، يتناقض مع ما ذكره «مصطفى أمين» - الذى كان هو الآخر وثيق الصلة بـ «أحمد حسنين» - فهو يؤكد أنه عقد فى سنة ١٩٣٧، وأن الذى أتم العقد هو الشيخ «محمد مصطفى المراغى» شيخ الأزهر، مما يوحى بأنه كان زواجًا شرعيًا، ويضيف «مصطفى أمين»: أن شاهدى العقد كانا «أحمد لطفى السيد باشا» و«جعفر والى باشا» الوزيرين السابقين. وهى تواريخ لا تتناقض فقط مع ما قاله «التابعى» بل وتتناقض كذلك مع ما قاله «النحاس» فى مذكراته، من أن الملك قد سأل «المراغى» - عام ١٩٤١ - عن مشروعية زِواج والدته من «أحمد حسنين» زواجًا عرفيًا، ويتناقض كذلك مع مسار الأحداث خلال السنوات بين ١٩٣٧ و١٩٤٣.

والحقيقة أن واقعة زواج «أحمد حسنين» من «الملكة نازلى» يشوبها كثير من الغموض، ليس فقط بسبب التناقض بين روايتى «التابعى» و«مصطفى أمين» فى تاريخ وقوعه وطبيعته وأسماء شهوده، ولكن - كذلك - لأن شاهدا ثالثا هو «عادل ثابت» - وهو أحد أفراد أسرة الملكة «نازلى» - قد أشار إليه بعبارة غامضة تقول «وكان مفترضا أن حسنين قد عقد زواجه على الملكة نازلى»، وهو ما يوحى بأن الزواج ليس واقعة مؤكدة. كما يلفت النظر، أن «فاروق» تجاهل فى مذكراته التى نشرها بعد عزله، واقعة الزواج، وتعامل مع علاقة «حسنين» بأمه باعتبارها علاقة عشق، وقال: إن فكرة قتلهما قد راودته مرتين، الأولى عندما اكتشف العلاقة بينهما، عقب عودة الرحلة الملكية من أوروبا، والثانية فى عام ١٩٤٦، لولا أن موت «حسنين» قد حال بينه وبين ذلك. وهو ما ردت عليه الملكة «نازلى» بتصريحات أدلت بها للصحف المصرية، اتهمته فيها بالجنون، وأقسمت فيها بأن علاقتها بـ «حسنين» لم تخرج يوما عن الشرع، ولم يكن فيها ما يغضب الله، فألمحت بذلك إلى موضوع زواجها العرفى منه ليقتصر الخلاف على تاريخ الزواج وشهوده، ويمكن استنادًا إلى السياق المنطقى للأحداث أن نطمئن فيه إلى التاريخ الذى حدده «التابعى».

لكن هذا الزواج ككل شىء فى حياة الملكة «نازلى»، جاء بعد الأوان، إذ كانت قد بلغت الخمسين، وكان «حسنين» قد بلغ الرابعة والخمسين ولأنه لم يكن يبادلها عواطفها المشبوبة بالدرجة نفسها، فقد كان طبيعيًا أن يعود بين الحين والآخر، إلى علاقاته النسائية القديمة بمن هن أوفر شبابًا وأكثر جاذبية منها، حتى كادت عودته إلى صديقته القديمة المطربة «أسمهان» تعرضه لفضيحة شخصية مدوية، تعصف بحياته الزوجية، وكيانه السياسى.

وكانت «أسمهان» قد طلقت - للمرة الثانية - من زوجها «حسن الأطرش» وغادرت «جبل الدروز» إلى «فندق الملك داود» بـ «القدس»، فى خريف ١٩٤٣، حيث أخذت ترسل الرسائل إلى معجبيها الكثيرين ليتوسطوا لها لدى السلطات المصرية، حتى تسمح لها بالعودة إلى القاهرة، لتستأنف نشاطها الفنى. ومع أن كثيرين منهم بذلوا محاولات مخلصة فى هذا السبيل، إلا



سليمان نجيب بك:
ولد عام ١٨٩٤ لأسرة أرستقراطية. لم يكمل دراسته للحقوق بسبب هوايته للتمثيل. بدأ حياته الفنية بالانضمام إلى فرقة عبدالرحمن رشدى. عمل قنصلاً لمصر فى الآستانة لمدة عامين. فى عام ١٩٣٥ رأس جمعية أنصار التمثيل. فى عام ١٩٣٨ عين وكيلا لدار الأوبرا وفى العام التالى أصبح رئيسًا لها. توفى فى يناير ١٩٥٥ عن ٦١ عاما



جعفر ولى باشا:
من أصل جركسى. ولد عام ١٨٨٠. تخرج فى كلية الحقوق عام ١٩٠٣ عمل فى النيابة العامة ثم انتقل إلى الوظائف الإدارية حتى أصبح وكيلا لوزارة الداخلية عام ١٩١٨. تولى وزارات الأوقاف والمعارف والحربية وعين عضوًا بمجلس الشيوخ. توفى عام ١٩٤٤ عن ٦٤ سنة



أحمد لطفي السيد باشا:
ولد عام ١٨٧١ بقرية برقين بالدقهلية. حصل على ليسانس الحقوق عام ١٨٩٤. عمل بالنيابة ثم استقال منها عام ١٩٠٥ ليشارك في تأسيس «حزب الأمة» ويرأس تحرير صحيفته «الجريدة» التي توقفت عام ١٩١٤. عين مديرا لدار الكتب ثم للجامعة المصرية. تولى وزارات المعارف (١٩٢٨) وللداخلية (١٩٣٨) وللخارجية (١٩٤٦). أول من ترجم أرسطو إلى العربية. توفي عام ١٩٦٣ عن ٩٢ عاما

محمد التابعي.. وأسمهان

أن أجهزة الأمن المصرية، رفضت تدخلهم، إذ كانت تشك في أن «أسمهان» عميلة مزدوجة لمخابرات الحلفاء ومخابرات المحور. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت جاذبيتها التي لا تقاوم، لكبار الشخصيات مصدرًا لشكوك سياسية ومنافسات وصراعات، ومشكلات زوجية دفعت هذه الأجهزة لرفض هذه الوساطات.

وكان المسئولون في «شركة مصر للتمثيل والسينما استوديو مصر» - من بين الذين بذلوا هذه المحاولات، إذ كانت «أسمهان» قد وقعت معهم عقدا للتمثيل والغناء في فيلم «غرام وانتقام» وتسلمت بالفعل ثلاثة آلاف جنيه مقدم أجرها عن ذلك. ولكن إلحاحهم على الإذن لها بالعودة إلى مصر لم يسفر عن شيء. وتصورت «أسمهان» أن زواجها من أحد المصريين، يعطيها الحق في الحصول على الجنسية المصرية تلقائيًا فتحل بذلك مشكلة الإقامة في مصر، فانتهزت فرصة وصول الممثل والمخرج السينمائي المصري «أحمد سالم» إلى «القدس»، وأقامت معه علاقة عاطفية سريعة، أسفرت عن زواجهما في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٣، وعودتهما معا إلى القاهرة في بداية ١٩٤٤.

وكما كان أمل «أسمهان» في الحصول على الجنسية المصرية وراء سعيها لهذا الزواج، فقد كان وراء سعي «أحمد سالم» للاقتران بها، أمل في استعادة الأرض التي فقدها في المجال السينمائي، بعد أن تورط في توريد خوذات غير مطابقة للمواصفات إلى الجيش المصري أدت إلى محاكمته وقضى بسببها ثلاث سنوات في السجن، وخرج منه خالي الوفاض. ومع أن كلا منهما كان يعرف دوافع الآخر، فقد استمرت الحياة الزوجية

بينهما بسبب ما واجهته من تحديات. إذ كان «فؤاد الأطرش» - شقيق «أسمهان» الأكبر - يعتقد أن هدف «أحمد سالم» من الزواج من شقيقته هو الاستيلاء على أموالها التى كان يفضل أن يحصل عليها لنفسه، فأبلغ الشرطة ضدهما بدعوى أنهما يعيشان معا دون زواج، مما دفعهما لعقد قرانهما للمرة الثانية فى مصر.

وكان «أحمد سالم» قد اندمج فى دور الزوج العاشق، وتعلق بالفعل بـ «أسمهان» التى خرجت من اندماجها بسرعة، خاصة بعد أن اكتشفت أن زواجها منه لا يمنحها الجنسية المصرية تلقائيا، وأنه لم يكن من بين أسباب السماح لها بدخول مصر، وبعد أن عادت إلى أصدقائها القدامى، وفى مقدمتهم «حسنين باشا».

ولأن عيون الزوج العاشق كانت تتابعها فى كل مكان تذهب إليه، فقد اكتشف أنها تتردد على بيت رئيس الديوان الملكى، فاشتعلت غيرته. وتصاعدت الأزمات بينه وبين زوجته التى طلبت الطلاق، فرفض وقام بعدة محاولات صورية للانتحار ليستدر عطفها. ثم بدأ يهددها بالقتل كلما أصرت على طلبها أو اشتدت وساوسه. وكانت «أسمهان» تلجأ إلى الشرطة فتتدخل كل مرة لتصلح بين الزوجين، وفى إحدى هذه الأزمات، وفى مساء يوم ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٤، حاول الأميرلاى - العميد - «محمد إبراهيم إمام» - رئيس القلم السياسى - أن ينتزع مسدسا كان «أحمد سالم» يهدد به «أسمهان» فانطلقت منه رصاصتان أصابت إحداهما الزوج إصابة خطيرة، وأصابت الثانية العميد «إمام».

ويقول «التابعى» إن الصحف التى نشرت وقائع الحادث، لم تشر إلى علاقة «حسنين» بالخلاف بين الزوجين، ولكن الحكومة الوفدية وجدت فيما حدث فرصة للقضاء على خصمها اللدود، الذى لا يكف عن محاولة التحريض على إقالتها، وأنها رتبت لفضح «حسنين» أخلاقيا، بعد أن فشلت المناورة التى قامت بها فى مجلس النواب، لاتهامه بالاستيلاء على أموال الدولة، فأرسلت إلى «أحمد سالم» - أثناء علاجه من إصابته بـ «مستشفى القصر العينى» - من يعرض عليه أن يوكل عنه أحد كبار المحامين الوفديين ليقف فى محكمة الجنايات ويروى علنا قصة «حسنين» و«أسمهان»، ويصور الزوج باعتباره ضحية لسطو رئيس الديوان على زوجته، وأقنعه بأن ذلك سيكون من مبررات حصوله على البراءة.

ولكن القدر حال دون تنفيذ هذه الخطة: فقد ماتت «أسمهان» فى حادث سيارة فى ١٤ يوليو (تموز) ١٩٤٤ بعد أقل من أسبوعين على الحادث،



١٩٤١: أسمهان أو الأميرة آمال وزوجها حسن الأطرش

وبعد أقل من ثلاثة شهور أخرى - وفى ٨ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٤ - أقيلت حكومة الوفد، وبعد تسعة أشهر من الحادث، وفى إبريل (نيسان) ١٩٤٥. بدأت المحاكمة. وكان «أحمد سالم» قد هدأ. وكان حبه لـ «أسمهان» قد مات هو الآخر. وعلى عكس ما كان مخططا فإنه لم يختر محاميا وفديا ليدافع عنه، بل اختار محاميين ينتميان إلى أحزاب القصر، التى لعب «حسنين» دورًا فى وصولها للحكم، هما «فكرى مكرم عبيد» - شقيق «مكرم عبيد» رئيس «حزب الكتلة الوفدية» - و«على أيوب» قطب حزب السعديين. فلم يفتح أحدهما فمه بكلمة عن صلة «حسنين» بالحادث.

ولا يبدو صحيحا استنتاج «التابعى» بأن فضيحة «أسمهان» هى التى حالت دون تكليف «حسنين» بتشكيل الوزارة التى أعقبت إقالة حكومة الوفد فى ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٤، بعد أن كان مرشحًا لذلك فى شهر إبريل (نيسان) ١٩٤٤. إذ كان مفهوما أن الوزارة التى كلف «حسنين» بتشكيلها كانت وزارة مؤقتة لإجراء انتخابات تمهد الطريق لتولى الأحزاب المعادية للوفد للحكم. فضلا عن أن الملك قد منح «حسنين» قلادة «فؤاد الأول» ولقب «صاحب المقام الرفيع» فى ٣١ يوليو (تموز) ١٩٤٤، أى فى الشهر نفسه الذى وقعت فيه الفضيحة.

ولعل وفاة «أسمهان» هى التى حالت دون أن تثير عودة «حسنين» إليها أزمة ضارية بينه وبين زوجته الملكة «نازلى»، ولكنها بالطبع لم تمض من دون أن تترك آثارها.

ولم تقتصر القلاقل التى تعرضت لها الحياة الخاصة للأسرة المالكة على الأزمة بين «فاروق» و«نازلى»، وبين «نازلى» و«حسنين»، وبين «فاروق» و«فريدة»، وبين الملكتين الزوجة والوالدة؛ بل امتدت لتلحق كذلك الابنة الكبرى الأميرة «فوزية»، التى كان قد مضى على زواجها من شاه إيران خمس سنوات، أنجبت خلالها ابنة واحدة هى الأميرة «شاهيناز».

فقبل أن ينتهى عام ١٩٤٤، كانت التقارير الواردة من «طهران» تتحدث عن أن الإمبراطورة «فوزية» فى حالة تدعو للقلق، بعد أن أصيبت بالصفراء والملاريا فى وقت واحد، مما تخلفت عنه أزمات صحية ونفسية تطلبت استدعاء أطباء أمريكيين متخصصين فى المجالين. وأضافت هذه التقارير. أن الجو المحيط بالإمبراطورة فى البلاط الإيرانى، ملىء بالدسائس، وأن حياتها قد تتعرض للخطر، بل وأشيع أن هناك من يدس لها السم فى الطعام للتخلص منها.

وكان «فاروق» قد نفر من الأمير «محمد رضا بهلوى»، منذ التقى به، عندما جاء إلى مصر - عام ١٩٣٩ - ليعقد قرانه على شقيقته، إذ كان يتوقع أن يبدى انبهاره بما شاهده فى مصر، التى كانت أكثر تقدما من «إيران»، وأن يقر



الأمير شاهبور: ولى عهد إيران الذى تولى العرش باسم الإمبراطور «محمد رضا بهلوى» وأطاحت به الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩



١٩٤٤: الإمبراطورة «فوزية» عند عودتها إلى مصر.



عزيزة ثابت، أو دودى، ابنة محمود ثابت، وعضو بعثة تقصى الحقائق التى ضمت والدها ووالدتها وشقيقها عادل، التى أرسلها الملك فاروق إلى طهران عام ١٩٤٤ لكى تطمئن على أحوال شقيقته الأميرة فوزية فى طهران

بأهليتها لأن تتزعم العالم الإسلامى. لكن ولى العهد كان يتفاخر عليه، بأن «إيران» بلد مستقل لا أثر فيه لجيش احتلال أو لنفوذ أجنبى. لذلك مال لتصديق التقارير التى وصلته، على الرغم من أن شقيقته الإمبراطورة كانت قد قامت بزيارة لمصر فى شتاء ١٩٤٢، لم تكن خلالها تشكو من شىء.

ولما لم يكن إلى جوار الإمبراطورة فى «طهران» أحد من المصريين، بعد أن عادت الوصيفات المصريات اللواتى صحبنها عند زواجها، فقد قرر «فاروق» أن يعين أحد أفراد أسرته سفيرا له فى «طهران» لكى يكون قريبا من الإمبراطورة، وفى وضع يمكنه من تقصى الحقائق بحكم قرابته لها، واختار لهذه المهمة «محمود ثابت باشا»، الذى اصطحب معه زوجته - وهى ابنة خالة الملكة «نازلى» وأقرب صديقاتها إليها - وابنيه «عادل» و«دودى»، وكانا من جيل الإمبراطورة، ومن أصدقاء طفولتها.

وبعد أسابيع، كانت البعثة الدبلوماسية الأسرية، قد انتهت إلى أن الإمبراطورة تمر بظروف صحية ونفسية صعبة، فهى تعانى من الضعف والهزال فضلا عن حالة من التبلد تجعلها عاجزة عن إدراك ما أصابها. وانتهت البعثة إلى أن الظروف المحيطة بها فى البلاط الإيرانى المليء بالدسائس والمناورات غير ملائمة لبقائها. صحيح أن الزوج كان دمث الخلق وكان يحب زوجته، إلا أنه كان يفتقد للإرادة القوية وللحزم الذى يمكنه من أن يكفل لزوجته الطمأنينة والأمان، ويحميها من دسائس القصر، خاصة وأن عدم إنجابها لولى للعهد كان يضعف من مكانتها داخل الأسرة الإمبراطورية.

وفضلا عن ذلك، فقد أدرك «ثابت باشا» أن هناك نوعًا من التحفظ داخل المؤسسة الإيرانية الرسمية تجاه المصريين، لأسباب شخصية يعود أقدمها إلى عام ١٩٣٩، حين خالفت الملكة «نازلى» تقاليد البلاط الإيرانى المتزمتة فراقصت بعض المدعوين فى إحدى حفلات الزفاف. ولم يكن قد مضى على آخرها سوى شهور قليلة، حين توفى والد الإمبراطور فى منفاه بجنوب إفريقيا، ونقل جثمانه إلى القاهرة ليدفن بها مؤقتًا، فاستولى «فاروق» على سيفه الأثرى، ليضيفه إلى متحف الأسلحة التى يقتنيها، ورفض أن يعيده برغم إلحاح القصر الإيرانى.

لكن الأسباب السياسية، كانت هى الأكثر أهمية وخطورة، إذ بدأت المؤسسة الإيرانية تنظر بعين القلق، إلى العلاقات النامية بين الأسرة المالكة المصرية، وبين خصومها من السعوديين، ووجدت فى ذلك محاولة لتأسيس محور سنِّى يتحدى نفوذها الإسلامى، بل ويتوجه ضده باعتبارها الدولة التى تتزعم المذهب الشيعى. وهو وضع كان من رأى «ثابت باشا»، أن بقاء «فوزية» فى «طهران» مع وجوده، ربما يكون خطرًا على حياتها.

وفى ضوء ذلك، قرر «فاروق»، أن يتحايل لإعادة أخته إلى بلادها، فرسم خطة للخداع، تقوم على توجيه دعوة رسمية للإمبراطور وزوجته، لزيارة مصر لحضور حفل عقد قران الأميرة «فايزة»، الذى كان يجرى الترتيب له آنذاك. فإذا اعتذر عنها - كما هو متوقع - تأتى «فوزية» وحدها لزيارة أسرتها وتهنئة أختها والاستجمام من آثار الأزمة الصحية التى تعرضت لها.

وبعد تردد وافق الشاه على سفر الإمبراطورة وحدها، وانهمك البلاط

الإيرانى فى إعداد ما تتطلبه الرحلة. ووصلت «فوزية» إلى «مطار النزهة» بـ «الإسكندرية» قبل غروب يوم ٢٠ يونيه (حزيران) ١٩٤٥، وبصحبتها حاشية إيرانية رفيعة المقام. ومع أن الصحف كانت قد ذكرت أن الملكة «نازلى» ستكون فى استقبالها - وأن «فوزية» ستنزل خلال إقامتها بمصر، مع الملكة الوالدة بقصرها الصيفى بمحطة الرمل. إلا أن «نازلى» لم تكن من بين المستقبلين، كما أن موكب الإمبراطورة توجه عقب وصولها إلى «قصر أنطونيادس» الذى خصص لإقامتها.

ولم تكن الملكة «نازلى» قد عرفت شيئًا مما جرى خلال تلك الشهور الستة، بل إنها فوجئت بخبر عودة ابنتها ينشر فى الصحف قبل وصولها بيوم، وفيما بعد تعلل «فاروق» بأن الضرورات هى التى قضت بكتمان الأمر عن الملكة الوالدة، لعدم إقلاقها من جانب، وحتى لا تتسرب أية معلومات تفسد الخطة من جانب آخر. وهو عذر تقبلته الملكة بتسليم على الرغم من سخفه، لا لأنها اقتنعت به، ولكن لأنها أدركت أن ابنها العاق قرر أن يهمش دورها فى حياة الأسرة، بعد أن انسلخت منها بإرادتها، حين قررت أن تخون ذكرى والده، وأن تتزوج من «حسنين».

ومع أنها قاطعت الاستقبال، بل ولم ترسل - على سبيل الاحتجاج - إحدى وصيفاتها لكى تنوب عنها فى الترحيب بالإمبراطورة وتهنئتها بسلامة الوصول، كما فعلت الملكة «فريدة»، إلا أنها قامت فى اليوم التالى بزيارة «قصر أنطونيادس»، فرحبت بابنتها واطمأنت عليها، ثم عادت إلى قصرها فى الرمل، لتعتكف به، من دون أن تحاول رؤيتها مرة أخرى.

١٩٤٥: الأميرة فائزة، وزوجها محمد على رءوف

كانت قد سلمت بأنها قد أصبحت أما على الهامش، كما أصبحت ملكة على الهامش.

وكانت موافقة الشاه على عودة الإمبراطورة، قد أخرجت الاحتفال بعقد قران شقيقتها الأميرة «فائزة» من خطة الخداع، فلم ير «فاروق» مبررًا لانتظار «فوزية»، وتم العقد بالفعل صباح يوم ١٧ مايو (آيار) ١٩٤٥ بقصر عابدين أى قبل وصولها بشهر، وحضر الاحتفال مائة وخمسون مدعوا من الأمراء والنبلاء وأصهار الأسرة المالكة ورئيس الوزراء والوزراء ورئيسى مجلس الشيوخ والنواب وسفراء الدول الإسلامية. وتولى الشيخ «محمد مصطفى المراغى» شيخ الأزهر، صيغة العقد الشرعى. ووقع عليه الملك «فاروق» وكيلا عن شقيقته، وشهد عليه خالاها «شريف صبرى» و«حسين صبرى». وفى مساء اليوم نفسه أقيم حفل الزفاف - الذى اقتصر حضوره على أفراد الأسرة المالكة - فى المقر المؤقت لإقامة العروسين، وهو «ركن

أحمد سالم (١٩١٠/١٩٥٠):
ممثل ومخرج ومؤلف ومنتج سينمائى. ولد لأسرة من أثرياء الريف فى محافظة الشرقية وسافر إلى إنجلترا فدرس الهندسة والطيران، وكان من أوائل الذين قاموا بمحاولات لاستخدام الطائرات من المصريين. بين عامى ١٩٣٥ و١٩٣٨ عمل مديرًا لاستديو مصر فاستكمل تأسيسه وتزويده بالخبرات الفنية المصرية والأجنبية ودخل به إلى مرحلة الإنتاج. اتهم عام ١٩٤٠ بتوريد خوذات مقلّدة وغير مطابقة للمواصفات إلى وزارة الوقاية المدنية وحكم عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات. عرف بمغامراته العاطفية، فتزوج من نجمة المجتمع أمينة البارودى ثم من الراقصة تحية كاريوكا، ثم من المطربة أسمهان، وهو الذى اكتشف نجمة السينما كاميليا التى كانت موضوعا لصراع عاطفى بينه وبين الملك «فاروق». عمل بالسينما مؤلفا ومخرجا وممثلا ومنتجا قبل الحرب الثانية وبعدها، وقدم ستة أفلام أشهرها فيلم «الماضى المجهول» الذى قامت ببطولته أمامه «ليلى مراد»





يونيو ١٩٤٥: الإمبراطورة فوزية تصل إلى القاهرة فى زيارة لم تعد منها إلى طهران

فاروق» بـ «حلوان»، الذى شهد أسخن فصول قصة الحب بين «فاروق» و«فاطمة طوسون».

وكان الزوج «محمد على رءوف» فى الثامنة والثلاثين من عمره، يكبر الأميرة «فائزة» بسبعة عشر عاما وهو أحد أحفاد الأميرة «فاطمة إسماعيل» - عمة الملك «فاروق» - وقد تمسك بجنسيته التركية ورفض عرض «فاروق» بأن يتجنس بالجنسية المصرية، مما أدى إلى فتور دائم فى العلاقات بينهما.

ومنذ الأيام الأولى لشهر العسل، تحول «ركن فاروق» بـ «حلوان» إلى مركز جذب لعشرات من الأجانب المقيمين والعابرين. إذ كانت الأميرة «فايزة» على صلة واسعة وعميقة بالمجتمع الدبلوماسى بالقاهرة، بحكم نشاطها الخيرى كرئيس لجمعية الهلال الأحمر، وعن هذه الطريق اجتذب بلاطها - فضلا عن هؤلاء - كثيرين من ضباط وقادة فرق الحلفاء العسكرية التى كانت تمر بمصر آنذاك ضمن عملية إعادة الانتشار التى أعقبت انتهاء الحرب فى أوروبا.

وكانت«فائزة» تتميز بحيوية دافقة، وقلق دائم، وتختزن - كأمها - رغبة عارمة فى المرح والترفيه. وهو ما كان يشاركها فيه زوجها، الذى كان شابا سمينًا يتقن عدة لغات، ويعيش خاليًا من أى هم خارج رغبته فى التسلية. وما كادا ينتقلان إلى مسكنهما فى «قصر الزهرية» حتى اتسع نشاط البلاط، بحيث كان القصر مستعدًا فى أى وقت من الليل أو النهار، لاستقبال ضيوفهما الذين كانوا يشكلون مجموعة من النماذج البشرية النادرة، تنتمى لعدة جنسيات وتبحث عن وسيلة لتمضية أعمار فراغها.

وبوصول «فوزية» ألغى مشروع سفر العروسين فى رحلة أوروبية لقضاء شهر العسل، وصدر لهما أمر ملكى بالبقاء حتى يشتركا فى حملة الترفيه عن الإمبراطورة المكتئبة التى كانت تدخن بإفراط، وتحتاج إلى مجهود من كل المحيطين بها لكى تستعيد صحتها الجسدية والنفسية.

وكان «فاروق» قد اختار للإمبراطورة «فوزية» حاشية من أصدقائه المخلصين، ضمت «ناهد رشاد»، التى عينت وصيفة لها، وزوجها «يوسف رشاد»، الذى كلف - بصفته طبيبا - بمتابعة حالتها الصحية، و«عادل ثابت» وشقيقته. وصحبها فى رحلة خاصة إلى البحر الأحمر ليرفه عنها، وقبل أن ينتهى الصيف كانت صحتها قد تحسَّنت، ومع ذلك فقد تلقت الحاشية الإيرانية التى صحبتها إشارة واضحة بأن بقاءها غير مرغوب فيه، وأن عودة الإمبراطورة إلى «طهران» قد تأجلت إلى أجل غير مسمى، فغادرت البلاد. وعادت «فوزية» إلى القاهرة لتعيش مع شقيقها فى «قصر القبة» الذى كان يقيم فيه معظم الوقت، هربًا من المشاحنات مع زوجته الملكة «فريدة» التى كانت قد انفصلت عنه جسديا، وأقامت مع بناتها بـ «قصر عابدين».

وما لبثت «فوزية» أن اندمجت فى عالم «قصر الزهرية» الغريب، الذى كان أشبه بمنطقة حرة لا صلة لها بشىء مما كان يجرى حولها، ضمت خليطًا من المصريين والجراكسة والأتراك والألبان، فضلاً عن أوروبيين وأمريكيين وروس بيض من المقيمين والعابرين. وهى منطقة أسستها «فايزة» وزوجها، بالتعاون مع مجموعة من شباب الأسرة المالكة، قرروا أن يعيشوا على حريتهم وفقًا



١٩٣٧: الملكة نازلى فى قمة فتنتها قبل أن تزحف الكهولة

لطبيعتهم وطبيعة القصور، حيث كل شيء، على نحو ما، مباح: من الرقص إلى رحلات الصيد، ومن الخمر إلى الجنس ولعب القمار إلى تدبير المقالب، ومن تأليف القصص إلى إخراج الأفلام السينمائية.

وهكذا وبعد أقل من سبع سنوات على رحيل الملك «فؤاد»، أخذ السوس ينخر في قوائم الأسرة التي؛ توهم أن باستطاعته أن يحميها إذا ما أقام بينها وبين الناس حواجز تصد عنها ما كان يعتبره شرورهم التي لا حدود لها، فما كاد يرحل وتتعرض كائنات الشيكولاته الملكية التي تركها خلفه لحرارة الشمس، حتى فقدت تماسكها وأصبح مستحيلاً أن تعود إلى ما كانت عليه.

ولابد أن «نازلي» التي؛ توهمت أنها تستطيع أن تصلح ما أفسده الزمن، قد شعرت بتعاسة بالغة، لأنها لم تكد تسترد أولادها من بين يدي الدادات والمربيات، وتتحرر من رقابة الكفلوات على ممارستها لأمومتها، حتى طاروا جميعا من تحت جناحها، وأصبحوا غرباء عنها، لا يزورونها إلا نادرًا، بل إن طيور الخراب تحوم في أفق حياتهم: فشلت زيجة «فاروق» وفشل زواج



الملكة نازلي

«فوزية»، ولا تعد حياة «فائزة» الزوجية بأي أمل في الاستقرار.

ولم يكن قد بقي لها في مصر فضلاً عن ابنتيها الصغيرتين، سوى «أحمد حسنين» الذي غادر الدنيا فجأة، بعد أقل من ثلاث سنوات على زواجهما، وقبل أن ينتصف العام السادس والخمسين من عمره:

كانت الساعة قد بلغت الثالثة من عصر يوم الثلاثاء ١٩ فبراير (شباط) ١٩٤٦، حين أنهى «أحمد حسنين باشا» عمله وغادر «قصر عابدين» في طريقه إلى منزله بالدقي وكانت الأمطار تسقط بغزارة شديدة. واجتازت السيارة «ميدان الخديو إسماعيل» (التحرير الآن)، واتجهت نحو كوبري قصر النيل؛ في الوقت الذي كانت فيه سيارة لوري من سيارات النقل الضخمة التي يستخدمها الجيش البريطاني، يقودها السائق «توم لنسن» تعبر الكوبري من مدخله الآخر عند الجزيرة، وحاول سائق اللوري أن يتجاوز السيارة التي أمامه، فاختلت عجلة القيادة في يده، وانحرف إلى اليسار ليصدم الجانب الأيسر من سيارة «حسنين» فيحطم بابها وزجاجها، ثم دار اللوري حول نفسه بسبب الأرض المبللة بالماء، ليعود فيصدم سيارة «حسنين» من الأمام للمرة الثانية فيدفعها إلى الخلف عدة أمتار.

وكان الدم آنذاك قد بدأ يتساقط من أنف «حسنين»، الذي كان آخر ما تفوه به، أن طلب من سائقه إحضار سيارة أخرى لنقله إلى المستشفى، وتصادف أن مرت وقتئذ سيارة «أحمد عبد الغفار باشا» وزير الزراعة الأسبق، فنقلت «حسنين» إلى مستشفى «الأنجلو/أمريكان» القريب، ليكتشف الأطباء بمجرد وصوله أنه قد فارق الحياة.

وفيما بعد قال تقرير الطبيب الشرعى إن الوفاة لم تحدث بسبب نزيف الأنف، ولكن بسبب قوة ضغط أكرة السيارة الداخلية على قلبه.

وما كاد الخبر يصل إلى مسامع الملك «فاروق» حتى أسرع إلى مكان الحادث فألقى نظرة خاطفة عليه ثم قصد إلى المستشفى. ولما علم بوفاة «حسنين» أمر بإحضار سيارة إسعاف الحرس الملكى لنقل الجثمان إلى داره. ثم انتقل هو نفسه إلى منزل «حسنين» الذى كان يقيم آنذاك بـ «ميدان عبد المنعم بالدقى»، حيث قدم العزاء إلى شقيقته «فاطمة هانم». ومكث بالمنزل - طبقًا لما نشرته الصحف - نحو ساعة وغادره فى حوالى الساعة الخامسة مساء.

وينفرد «محمد التابعى» برواية تقول: إن «فاروق» ما كاد يصل إلى منزل «حسنين» حتى طلب مفاتيح غرفة مكتبه، وأنه ظل يبحث فيها عن أية مذكرات قد يكون «حسنين» قد كتبها. وعن عقد زواجه بأمه الملكة «نازلى»، وعن أية أوراق مهمة أخرى قد يكون تركها وراءه.

وبعد أقل من أربعة أشهر على وفاة «حسنين» وفى ٣٠ يونيه (حزيران) ١٩٤٦، وضعت الملكة «نازلى» ابنتيها الصغيرتين تحت جناحها، وقررت أن تغادر مصر. وهكذا تحركت بهم الباخرة الفرنسية «أندريه لوبون» من ميناء الإسكندرية، وكان فى وداعهن ابنتها الكبرى «الأميرة فوزية» وكبير الياوران «عمر فتحى باشا».

وبعد أيام وصلت الباخرة إلى ميناء مارسيليا.

وكان قدرها - رياض غالى - ينتظرها هناك!


الكتلة
مصرع احمد حسنين باشا فى حادث تصادم
خسارة وطنية ورزء عظيم
دمعة صديق
مات احمد حسنين

٢٠ فبراير ١٩٤٦: الصفحة الأولى من جريدة «الكتلة» تحمل خبر مصرع أحمد حسنين باشا

الفصل السادس

راسبوتين الصغير



30

لعل الملكة «نازلى» لم تكن تتصور، حين استندت بمرفقيها إلى حاجز الباخرة «أندريه لوبون» لتتابع ملامح «الإسكندرية» التى أخذت تبهت تدريجيًا، أنها تلقى نظرة الوادع الأخيرة، على مدينة قضت فيها أسعد الأيام التى لن تعود: طفلة تضحك من قلب لم يكن قد عاقر الأحزان بعد مع زميلاتها فى فناء مدرسة «نوتردام دى سيون»، وتجرى خلف إخوتها فى حديقة قصر والدها بمحطة الرمل، حيث تذكارات الزمان الحنون كقلب الأم الذى كف عن الخفقان قبل الأوان، وتركها تستقبل ربيع عمرها وحيدة بكل معنى الكلمة.

ولابد أن نظراتها السارحة بكثير من الهم، قد التقطت من بين ظلال المشهد السكندرى الأخير، صورة برج «قصر المنتزه» المصيف الملكى الذى تعودت أن تمضى بين حدائقه ومروجه، شهور الصيف الخمسة، تتوحد بالطبيعة التى كانت هى نفسها قطعة منها، فوَّارة بالحياة، وهادرة كالبحر الذى كان القصر، يطل عليه من فوق سلسلة من التلال الصخرية،



١٩٤٧: الملكة نازلى وخلفها راسبوتين الصغير رياض غالى فى أوروبا

وهادئة كمياه الخلجان المحيطة به، وقلقة كالطيور والفراشات الحائمة فوق مهرجان الأزهار المنتشرة فى حدائقه الممتدة بلا انتهاء كسطح البحر تتضوع بروائح بلا حصر، وألوان بلا عدد.

وحين جاءت - بعد وفاة زوجها - سنوات الفرح الخالص من الأكدار، اكتسى المشهد فى «قصر المنتزه» جمالاً أضفته عليه روحها المتحررة حديثًا، والمتخمة - آنذاك - أملا فى المستقبل، بعد أن تحولت من جارية بدرجة ملكة إلى صاحبة الأمر والنهى فى قصر، وفى قلب ابنها. لكن زمن الفرح الخالص كان قصر من عمر الزهور والطيور والفراشات. فقد جاء سريعاً اليوم الذى بدأت فيه الثلوج تتراكم على عواطف ابنها تجاهها، فغادرت الجناح المخصص لها فى «قصر المنتزه» وعادت لتقيم فى قصر والدها فى محطة الرمل، بعد أن تركها ابنها تستقبل خريف عمرها، وحيدة بكل معنى الكلمة.

كانت اللقاءات الأخيرة بينهما عاصفة، انتهت إلى قطيعة كاملة، كان من أبرز مظاهرها، ذلك الوداع المتواضع بروتوكوليا للملكة الوالدة، التى أصرت - قبل ثلاث سنوات - على أن تستقبل رسميًا وعلى أعلى مستوى عند عودتها من «القدس»، فخضع كل من الملك والحكومة لمشيئتها. أما فى هذه المرة، فقد أعلنت الصحف، قبل أسبوعين، أن «فاروق» سوف يودعها عند سفرها، لكنه تخلف وأناب عنه


الملكة نازلى فى طفولتها

كبير الياوران. وفى هذه المرة، وككل مرة، كان «حسنين» هو السبب.

كان «فاروق» قد بالغ فى التظاهر بحزنه لوفاة «حسنين». حتى إنه طبقاً لما نشرته الصحف يومذاك، بكى من شدة التأثر عندما سمع نبأ مصرعه. وبعد ساعات من وفاته، أنعم على اسمه بالوشاح الأكبر من «نيشان محمد على»، وهو أعلى وسام فى الدولة، إذ لم يكن يمنح إلا لرؤساء الدول وأمرائها. وقال الأمر الملكى: إنه يمنحه الوسام «إشادة بما للفقيد العظيم من رفيع المكانة وكبير الاعتبار وتقديراً لما كان عليه من شديد الولاء والإخلاص، أميناً ورائداً ورئيساً للديوان. وتنويها بما قدمه للبلاد من أشرف الخدمات».

وفى جلسة مجلس النواب التى انعقدت فى الليلة نفسها، نعاه رئيس المجلس «حامد جودة» ورئيس الوزراء «إسماعيل صدقى» وعدد من النواب. وشيعت جنازته فى موكب مهيب. وقرر مجلس الوزراء إقامة ضريح خاص له تخليداً لذكراه. وحرص «فاروق» على أن يحضر بنفسه حفل التأبين الذى أقامه له «نادى السلاح الملكى» باعتباره أحد أبطال لعبة الشيش.

لكن الجانب الآخر من مشاعر «فاروق» تجاه «حسنين»، ما لبث أن طفا على السطح بعد فترة قصيرة من مغادرته للدنيا. وكان طبيعيا أن تكون أمه هى أول شخص يصرح أمامه بمشاعر الكراهية الدفينة التى؛ كان طوال الوقت يكنها للرجل الذى انتزعها منه، وأنساها ذكرى أبيه.

وطبقاً لرواية «التابعى»، فقد ذهب «فاروق» بعد أسابيع قليلة من وفاة «حسنين» ليزور أمه فى «قصر الدقى». وما كاد يدخل قاعة القصر الكبرى، حتى فوجئ بصورة بالحجم الطبيعى لـ «أحمد حسنين» وقد جللت بالسواد، وأمامها - وعلى الأرض - جلست الملكة «نازلى» وحولها سيدات حاشيتها، وخادمات القصر، وقد اتشحن جميعا بالسواد. وعلى جانبى القاعة الكبيرة، جلس نحو عشرون شيخاً يتلون الأوراد، ويدعون بالرحمة للراحل الكريم، فتوقف لحظة عند باب القاعة، وقد عقدت الدهشة لسانه. ثم مشى إلى حيث كانت أمه تجلس، وقال لها وهو يشير إلى الصورة وإلى السيدات والمشايخ:

- إيه ده كله؟ وعلشان إيه؟ مات خلاص. فلزوم ده إيه؟!

فانتفضت «نازلى» واقفة على قدميها وانفجرت فى ابنها تصيح:

- ده، ده اللى عملك راجل، ده اللى حافظ لك على عرشك، بكره تشوف راح يجرى لك إيه بعد موت «حسنين».

وهى واقعة أكدت «الملكة نازلى» نفسها خطوطها الرئيسة فى حديث صحفى أدلت به - بعد الثورة - رداً على ما جاء بمذكرات «فاروق» عن علاقتها بـ«حسنين»، فقالت: إن ابنها كان يغضب بعد وفاة «حسنين» إذا ذكر اسمه أمامه. وكان يمزق كل صورة يراها له، وأنها كانت تدهش لهذا السلوك الغريب وتسأله: لماذا يحقد كل هذا الحقد على رجل ميت؟ فلا يرد عليها.

ولاتفسير لدهشة الملكة الوالدة، إلا أنها - على الرغم من ذكائها وحبها المفرط لابنها - لم تكن تقدر انعكاسات علاقتها بـ«حسنين» عليه. وربما لهذا السبب، أرجعت هذه الكراهية لسبب آخر فقالت: إنه كان يكرهه ويحقد عليه لأنه كان يواجهه إذا انفرد به بحضورها بما لم يكن يجرؤ إنسان آخر عليه. وكان يقول له: إن تهتكه واستهتاره سيقضيان عليه، ويعنفه بقسوة على

أعماله ويقاوم كل النزوات التى يضعها فى رأسه الملوثون حوله. وأضافت: أنها حين كانت تؤيد «حسنين» فى انتقاداته اللاذعة لسلوك ابنها كملك، كان «فاروق» يقول لها:

- إنك تؤيدين هذا الكلام الذى يقوله لأنك تحبينه.

فترد عليه: اخرس إننى أقول هذا لأننى أحبك، وأرعى مصلحتك.

تلك رواية يؤيدها «مصطفى أمين» الذى يقول بأسلوبه الروائى الذى تختلط فيه الحقائق بالخيال،إن «حسنين» دخل يوماً إلى غرفة الملك الخاصة وأغلق عليه الباب، وقال له: أنت عدو نفسك.. أنت لا تصلح ملكاً، أنت تحيط نفسك بأقذر الرجال وإذا استمر حالك هكذا فلن تبقى على العرش خمس سنوات أخرى.

وتتقاطع هذه الصورة للعلاقة بين «فاروق» و«حسنين» مع الصورة التى رسمها له خصومه، باعتباره الرجل الذى أرخى العنان للملك الشاب،منذ كان أميرا،وشجعه على أن يستسلم لنزواته، ولم يكن يعارضه فى شىء. بل وكان - كذلك - يعترض على الذين ينقدونه. وهى صورة يؤيد جانبا منها «فورد» - أستاذ جامعة أكسفورد الذى عمل مدرساً لـ«فاروق» لشهور خلال فترة الوصاية - إذ يقول: إنه لفت نظر «فاروق» مرة إلى عيوبه، ومنها عدم احترامه للمواعيد وميله لخداع الآخرين والتظاهر بالمعرفة، لكن «حسنين». الذى كان يشاطره رأيه ذلك فى الملك. اعترض عليه، قائلاً: إن الملوك تحب النفاق وإن «فاروق» لن يتأثر بكلام يرتدى صاحبه ثوب المعلم.

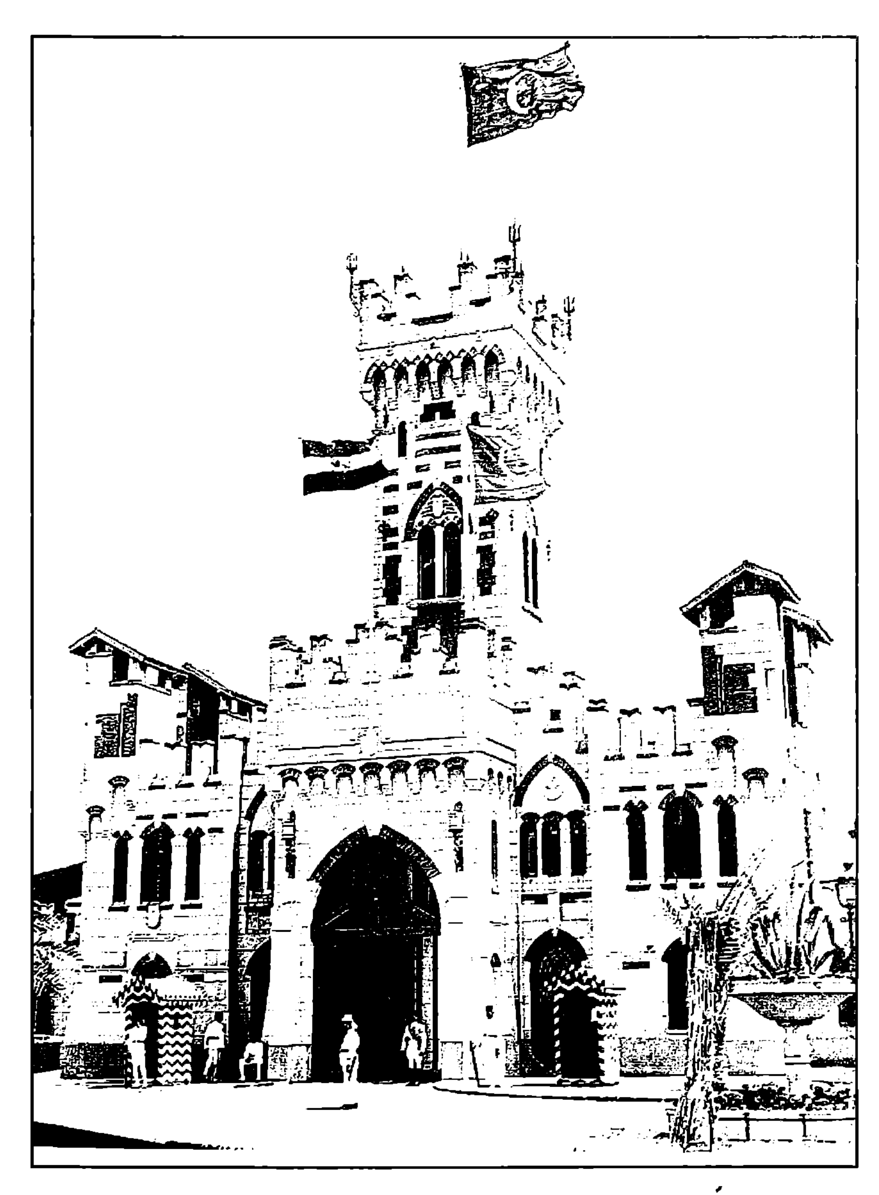
والغالب أن كل هذه الروايات، على الرغم من تعارضها، ليست متناقضة، فالملكة «نازلى» تقول: إن «حسنين» كان ينقد «فاروق» من دون أن يستمع إلى ذلك أحد غيرها. و«مصطفى أمين» يضيف أن «حسنين» قد خرج من غرفة الملك بعد أن عنفه ليقول لرجال التشريفات: جلالة الملك بهدلنى، هزأنى، لعن خاشى، قال لى أنت لا تصلح رئيس ديوان، وإذا استمر حالك هكذا فلن تستمر فى منصبك خمس دقائق، وهو ما سعد به «فاروق» لأن «حسنين» نصحه ولم يفضحه ورباه من دون أن يشهر به.

ومن الإنصاف للرجل، أن نقول إنه لم يكن ذلك النوع من كومبارس التاريخ التافهين، الخالين من كل المواهب. لم يكن مثلهم هلفوتاً أو حامل حقائب أو قوّاداً من النوع الذى تكثر بدائله، ويسهل الاستغناء عنه. ولم يكن جشعاً أو متكالباً على الفتات، من النوع الذى يقل ذكاؤه ويكثر طمعه ويندفع لخطف أول ما يقع عليه بصره، فيفضح أمره ويفقد ثقة سادته، أو يفقد تأثيره عليهم. بل كان يملك من البصيرة ما يمكنه من التعامل بحصافة مع هؤلاء السادة الذين أقامت سيادتهم - أو أسلوب تربيتهم - أسواراً من العزلة بينهم وبين الآخرين، فعانوا من الوحدة داخل أقفاصهم الذهبية. لذلك يتوقون إلى حب الآخرين - وينشدون إخلاصهم، وهم - مع ذلك - يشكون فى عواطف الناس تجاههم، ويتوهمون أن الآخرين - وخاصة من هم أدنى منهم ثراء ومكانة - لا يحبونهم ولا يخلصون لهم لذواتهم، بل يسعون للاستفادة من هذا الثراء وتلك المكانة.

وبسبب إدراكه، فقد كان حريصاً على أن يتعامل معهم بكرامة، واعتزاز شديد بالنفس. فلم يسع لاستغلال نفوذه، أو للإثراء على حساب صلته بالأسرة المالكة، وعاش فقيراً ومات



الملك فاروق وإلى جوارة أحمد حسنين ببدلة التشريفة



المدخل الرئيسى لقصر المنتزة بالإسكندرية مصيف الأسرة المالكة

فقيراً. وطبقاً لرواية ـ نقلها «التابعى» عن خصمه اللدود «مراد محسن باشا» ـ فقد رفض «حسنين» باستعلاء وغضب عرض الملكة «نازلى» بأن تهبه ٥٠٠ فدان من أملاكها، حتى لا يسقط فى عينها وعينى ابنها، ويتحول إلى واحد من المحاسيب التافهين الذين يعيشون على فتات موائد أسيادهم. والحقيقة أن الثروة لم تكن هدفه، لكنها القوة والنفوذ، وهو ما تحقق له فعلاً بذكائه اللامع الذى مكنه من تجميع أسباب القوة بين يديه، من دون أن يثير شك أسياده فى إخلاصه أو فى عواطفه تجاههم. حتى إن الملكة «نازلى» لم تجد تناقضاً بين إشادتها بإخلاصه وتجرده، وتنزيهها له عن الأثرة، وبين اعترافها بأن «فاروق» أسلم مقوده فى وقت من الأوقات لـ«حسنين». فكان لايستطيع أن يبت فى رأى أو يتصرف فى موضوع بغير إرادته، بحيث أصبح «حسنين» ملك مصر الحقيقى.

وكان لابد أن تطرح خطة «حسنين» الذكية لكى يكون ملك مصر الحقيقى، آثارها الجانبية المرة، فتفسد علاقة



الملكتان نازلى وفريدة، وإلى جوارهما الأميرة فائقة فى إحدى الأسواق الخيرية

«فاروق» بأمه، وتسهم فى تحطيم الأسرة التى؛ جهد الملك «فؤاد» ليحفظ لها العرش، وتعرِّض ذكراه هو نفسه، لموجات الكراهية التى أصبحت تتلبس «فاروق» كلما سمع اسم الرجل الذى لم يخدم أحد عرشه كما خدمه.

ومع أن مصرع «حسنين» والخلافات التى نشبت بين «فاروق» وأمه فى أعقاب ذلك، كان من بين أهم أسباب قرار الملكة«نازلى» بالفرار إلى أوروبا، إلا أنها لم تكن السبب الوحيد. والغالب أنها ظلت طوال سنوات الحرب تتوق كغيرها من أفراد النخبة المصرية لهذا السفر، بعد أن حرموا متعة قضاء إجازاتهم على شواطئ القارة الأوروبية، كما تعودوا طوال سنوات ما بين الحربين.

وكان الذين تعودوا على قضاء إجازاتهم على الشواطئ التركية منهم، قد استأنفوا رحلاتهم إليها منذ صيف ١٩٤٤، عبر الطريق البرى، الذى كان أكثر أمانا من الطرق البحرية، إلا أن الذين يفضلون الشواطئ الأوربية، لم يسافروا إليها فى العام التالى، على الرغم من انتهاء الحرب رسميًا فى ٨ مايو (آيار) ١٩٤٥ وآثروا أن يتريثوا حتى إزالة آثار الدمار الذى أحدثته الحرب فى مرافقها.

وكانت الملكة «نازلى» قد عادت خلال عامى ١٩٤٤و١٩٤٥ لتمضى الصيف فى الإسكندرية، بعد أن ابتعد عنها خطر الغارات الجوية. لكنها قضته فى قصر والدها بالرمل بعيداً عن «قصر المنتزه». حيث كان يقيم ابنها الملك. وعن «قصر أنطونيادس»، حيث كانت تقيم ابنتها الإمبراطورة «فوزية». كان الزمان الذى تتجمع فيه الأسرة المالكة فى مصيف واحد قد مضى وانقضى: كبر الأولاد واستقل كل منهم بأسرة، وشغل بهمومه عن هموم الآخرين، وتراكم الجليد على العواطف الأسرية فطمرها، وقلّت المناسبات التى تجمع بينهم، هبطت حدة الصراعات بين الملكتين «نازلى» و«فريدة». ليس بسبب تحسن العلاقات بينهما، ولكن لأن كلا منهما، كانت قد أصيبت بحالة أشبه بالاكتئاب، ولأن الملك الذى كانتا تتصارعان حول امتلاكه كان قد هرب منهما معاً. فانزوت«فريدة» فى «قصر عابدين» تمضى أوقاتها وحيدة فى انتظار الزوج السارح وراء نزاوته. ولم تعد تتحمس للظهور فى المناسبات العامة أو لمنافسة حماتها على رعاية

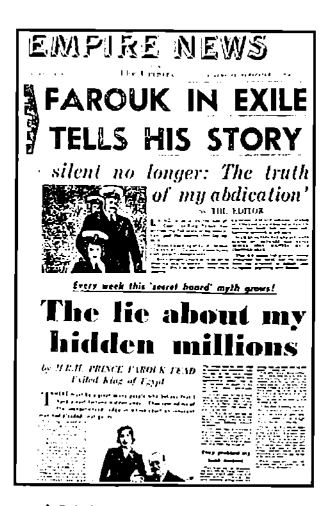


٣٠ يونيـــــو ١٩٤٦: الملكـة نـازلى والأميرتان فائقة وفتحية عند سفرهما من ميناء الإسكندرية فى طريقـهن إلى أوروبا

المشروعات الخيرية، بل ولم تعد تبادل زوجـهـا إلا الضـرورى من الكلام، وانزوت «نازلى» فى «قصر الدقى» مع الأمـيـرتين الصـغـيـرتين «فـائقـة» و«فـتحـيـة»، وتباعدت المناسبات التى كانت تلتقى فيها مع أولادها الكبار.

وفى آخر مناسبة رسمية حضرتها الملكة «نازلى» فى مـصـر - وهى تشـريفـات عـيـد الجلوس الملكى التى جرت صباح يوم الاثنين ٦ مايو (آيار) ١٩٤٦، بمناسبة مرور عشر سنوات على جلوس «فـاروق» على العرش - لم تلتق الملكتان. إذ كانت تقاليد القصر قد اسـتـقـرت على أن تسـتـقل كل منهـمـا بتشـريفـتـهـا. فـاسـتـقـبلت كل منهـمـا منفردة الأميرات والنبيلات وعقيلات الوزراء والعظماء.

ومع أن العـادة كانت قد جرت على أن ينتقل الملك رسـمـيـا إلى الإسكندرية فى أعقـاب تشـريفـات عيد الجلوس، إلا أن الغـمـوض أحـاط ببـرنـامج الأسـرة المالكة لصيف عـام ١٩٤٦، ففى بداية يونية (حزيران) سـافرت الملكة «فريدة» وبناتها إلى الإسكندرية، بينما ظل الملك فى القـاهرة. وألمحت الصـحـف إلى أن الأسـرة المالكة سـوف تمضى الصـيف فى مصـر، وأنها ستجتمع فى «قصـر المنتزه»، وأن التـرتيـبـات قـد اتخـذت لإعـداد جناح خـاص به للإمـبـراطورة «فـوزية»، وآخـر للأمـيـرة «فـائزة» وزوجها.



EMPIRE NEWS

FAROUK IN EXILE TELLS HIS STORY

'silent no longer: The truth of my abdication'

Every week this 'secret board' myth grows!

The lie about my hidden millions

جريدة «الامباير نيوز» البريطانية فى ٣ أكتوبر ١٩٥٢ تنشر مذكرات فاروق التى اتهم فيها أمه بأنها كانت عشيقة «أحمد حسنين» واتهم فيها زوجته الملكة فريدة بأنها خانته مع «وحيد يسرى»

لكن الأسـبـوع الثـانى من يونيـه (حـزيران) شـهـد مـفـاجـأة توحى بأن توتراً جـديداً فى العـلاقـات بين الملكة الوالدة وابنها قد نشب فجـأة، إذ كـان مـقـرراً أن تسـافـر الملكة الوالدة إلى الإسكندرية بالقطار الملكى يوم ١٣ يونيـة (حـزيران) ١٩٤٦، لكنهـا عـدلت فجأة عن ذلك، وسافرت إليها بالطائرة، مما يوحى بأن مشكلة تتعلق بتشـريفة السـفـر، قـد نشـأت فى آخـر لحظة. وخـاصـة أنه كـان مقـرراً أن تسافر فى اليـوم نفـسـه إلى أوربا على سطح الباخرة «دوناتركاسل»، لكنها ما كادت تصل إلى الإسكندرية حـتى أجلت سفرها.

وفى ٢٢ يونيه (حـزيران) ١٩٤٦، انتقل الملك رسميا إلى العاصمة الثانية وبصـحـبـتـه رئيس الوزراء والوزراء، والإمـبراطورة «فوزية» التى أصبحت تظهر معه فى المناسبات الرسمية بدلا من الملكتين «نازلى» و «فريدة».. وبعد ثلاثة أيام - وفى ٢٥ يونية (حـزيران) ١٩٤٦ - احـتـفـلت الملكة «نازلى» فى الإسكندرية بعـيـد مـيـلادها الثـانى والخمسين، وأعلن رسميا أنها ستغادر مـيناء الإسكندرية فى طريقـهـا إلى أوروبا فى يوم الأحـد ٣٠ يونيـــه (حـزيران) ١٩٤٦ على ظهر البـاخـرة «أندريه لوبون»، ومع ذلك فـقـد غـادر

«فاروق» الإسكندرية قبل سفرها بيوم واحد، ليقوم برحلة إلى محافظة الغربية يضع خلالها حجر الأساس لعدة وحدات صحية قروية.

وهكذا غادرت الملكة «نازلى» مصر لآخر مرة من دون وداع يليق بمقامها.

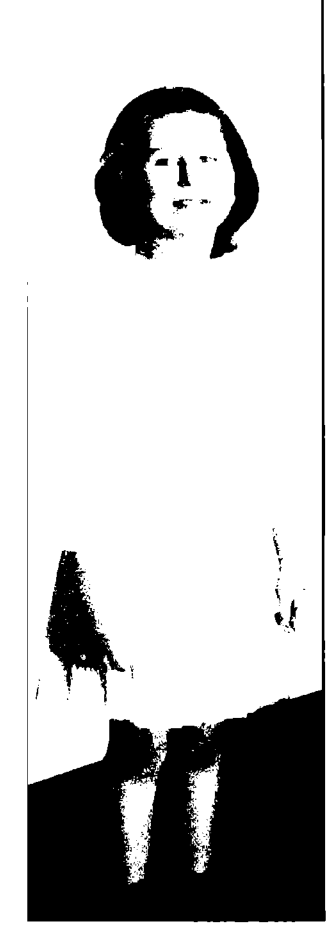
فى آخر أسبوع قضته فى مصر، كانت عناوين الصحف تشير إلى عواصف ما بعد الحرب. قالت هذه العناوين: مفتى فلسطين يلجأ إلى مصر وتشرشل يطلب القبض عليه. ملكان سابقان يقيمان بالإسكندرية. اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى لبحث المشاكل الدولية المستعصية. ضباط البوليس يهددون بالإضراب. تشريع جديد لإضراب الموظفين. استمرار المعلمين فى الإضراب. وزارة المعارف تقرر إحالة متزعمى إضراب المعلمين إلى النيابة. روح التذمر بين الطبقات: يجب على ولاة الأمور أن يدركوا سببها، مقالة للأستاذ «محمد عبد القادر حمزة». اليوم تعود حبيبة الجماهير الفنانة «أمينة رزق»فى أقوى ما مثلت وأنتجت، فيلم «ضحايا المدنية». بناء على طلب الجماهير يعود إليكم فيلم «هذا جناه أبى» تمثيل «صباح» و «زكى رستم» و «سراج منير». غداً بسينما مترو، «استر ويليامز» فى فيلم «السابحات الفاتنات». اليوم الحفلات الأخيرة لفيلم «الأيدى الحمراء».

وفى آخر لقاء بينها وبين ابنها قبل أن تغادر مصر، قالت له الملكة «نازلى»، طبقا لما أذاعته فيما بعد:

ـ إنك لم تعد طفلاً ولكنك تتصرف تصرفات الأطفال، وتحيط نفسك بحشرات قذرة، توهمك بأنك أصبحت رجلاً كبيراً، مع أن واجبك هو أن تحيط نفسك بالمصريين المحترمين من أبناء بلدك، لا بجماعة من اللصوص الأجانب، يشعرون بحقارتهم، ويريدون أن يجعلوا كل شىء وكل شخص حولك حقيراً مثلهم، لكى لا تكتشف مبلغ قذارتهم. لذلك يجرونك إلى المباذل والقاذورات ويوهمونك بأن الملوك يفعلون ماتفعل، وهو ما سوف ينتهى بأن تفقد العرش، فلا تجد أحداً من هؤلاء إلى جوارك.

وطبقاً لروايتها، فقد وقف «فاروق» أمامها كطفل صغير، يسمع كلام أمه، وهى تؤنبه على جريمة ارتكبها. ولم يفتح فمه ـ كالعادة ـ بكلمة وهو يستمع إلى ما كانت تكرر قوله له كثيراً فى السنوات الأخيرة قبل فراقهما.

وكالعادة أيضاً، ذهب إلى تلك الحشرات، وأعاد عليهم ما قالته أمه. فاستأنفوا الحرب ضدها، لتلويثها فى نظر ابنها وتشكيكه فى سلوكها، وإفقاده احترامه لها، حتى ينفردوا به دونها. وهو التبرير الذى دأبت الملكة «نازلى» على ترديده، واضعة فأس كل ما نسب إليها من عدم انضباط أخلاقى، فى رقبة هذا الفريق من «حشرات الحاشية»، الذين أرادوا أن يلوثوها، ليفقدوا «فاروق» ثقته بكل الناس، ويحطموا كل المثل التى يحترمها، حتى يهبطون به إلى مستواهم الخلقى المنحط. وهو جانب واحد من التفسير، ركزت عليه الملكة «نازلى» لكى تهرب من مسئوليتها عن سلوك «فاروق». إذ يبدو أنها لم تكن تُقدر أثر سلوكها عليه، إلا عندما فوجئت بابنها ينسب إليها فى مذكراته التى نشرها بعد الثورة، أنها كانت على علاقة غير شريفة بـ«أحمد حسنين». ولا يشير إلى زواجها منه الذى كان مستحيلاً أن يغيب عنه، مما كشف عن أنه كان يرفض هذه العلاقة على أى مستوى. لذلك اختار المستوى الذى يمكنه من الثأر من أمه،



١٩٣٧: الأميرة فتحية فى السابعة من عمرها

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

نحمد الله على ما أولانا من جلائل النعم ونشكره تعالى على ما منّ به من الفضل والخير العظيم فقد وهب لنا [illegible] (في الدقيقة الأولى من الساعة السابعة من نهار يوم الأربعاء المبارك السادس والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٤٩ الموافق للساعة العاشرة والدقيقة الثامنة والخمسين من صباح اليوم السابع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ بسراي القبة) مولودة أسميناها «فتحية»

ومن ثم أصدرنا أمرنا هذا إلى دولتكم إعلاماً لهيئة حكومتنا بهذا النبأ السار ولإثبات ذلك في السجل الخاص المحفوظ برياسة مجلس الوزراء وتعميم نشره في جميع أرجاء المملكة وإعلانه إلى رجال جيشنا وتبليغه بصفة رسمية إلى من يرى لزوم تبليغه والقيام بما ينبغي إجراؤه في هذه المناسبة السعيدة.

ونسأل الله القدير أن يجعل هذا الميلاد مقروناً بالعز والرخاء.

صدر [illegible] في ٢٦ رجب سنة ١٣٤٩ - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠

رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٠

صورة الأمر الملكى بإعلان ميلاد الأميرة فتحية فى ١٧ ديسمبر ١٩٣٠

وتجريحها، بينما لم تكن هناك ضرورة لذلك.

وبعد أن ألمحت إلى أن علاقتها بـ«حسنين» كانت شرعية، قالت بأسى:

- لنفرض أننى كنت كذلك، أما كان الواجب عليه أن يسترنى وأنا أمه؟!

ويبدو أن الفضح المتبادل كان قد اعتمد كسلاح فى الحرب بين الملكة الأم والملك الابن قبل ذلك التاريخ بسنوات. ولو أن شعرة معاوية بين «فاروق» وأمه، لم تكن قد انقطعت، لما تحولت رحلة الملكة «نازلى» الثالثة والأخيرة إلى أوروبا، من رحلة للاستجمام والاستشفاء من آلام الكلى، إلى ميدان للحرب بين ملك يخاف أمه ويكرهها وملكة تحب ابنها وتحتقره، لتكون ضحية تلك المشاعر المعقدة فتاة بريئة كالندى المتألق فى ضوء الفجر، هى البرنسيسة «فتحية».

وهكذا تحالفت كل الظروف القادمة من الأزل على دفع الملكة «نازلى» لكى تغادر مصر. وقد انتهى كل ما كان بينها وبين ابنها من حب، وتحول إلى عداوة طاحنة، وفقدت الأمل - كما قالت - فى أنه سيصلح من أمره. بينما كانت تيارات الحرب الخفية تعتمل فى الأعماق، كدوامات البحر التى اهتزت لها السفينة «أندريه لوبون» لتعود الملكة «نازلى» من ذكريات الزمان الجميل. فإذا بالإسكندرية قد اختفت إلى الأبد فى طيات الظلام الكثيف.

ولم يكن شىء من ذلك كله، يشغل بال البرنسيسة «فتحية» التى كانت لا تزال ميدانًا رحبًا خاليًا من الهموم. إذ لم تكن حين غادرت الإسكندرية مع أمها قد احتفلت بعد بعيد ميلادها السادس عشر، لذلك ظلت صورتها فى مخيلة العدد القليل من رجال القصر الذين يعرفونها، ثابتة طوال السنوات التالية، عند صورة «آتى» الصبية الشقية المفعمة بالحيوية، ذات الشعر الأسود الفاحم الجميل، والعينين البراقتين اللتين يبهر بريقهما الأبصار. الرقيقة كالنسيم، المهذبة كما ينبغى لزهرة جميلة، نمت فى محمية طبيعية،

بعيدا عن عواصف الزمن وأنواء الحياة، التى جاءت إليها فى مصادفة لم يكن أحد يعرف يومها، أنها ستكون بالغة التعاسة.

فقد كانت «الملكة نازلى» تواقة لكى تنجب للملك «فؤاد» ابنًا آخر غير «فاروق» ليكون وريثًا احتياطيًا للعرش، إذا ما داهمت الأقدار أسرتها بأخطار لم تكن فى الحسبان. لكن محاولاتها الثلاث الأولى، انتهت بإنجاب ثلاث بنات هن «فوزية» و«فائزة» و «فائقة» اللواتى جئن على التوالى فى أعوام ١٩٢١و١٩٢٣ و١٩٢٦ وبعد ميلاد الابنة الثالثة «فائقة» ـ فى ٨ يوليو (تموز) ١٩٢٦ ـ نبه الأطباء الملكة «نازلى» إلى أن صحتها لم تعد تتحمل متاعب الحمل. لكن الأمل فى إنجاب الوريث الاحتياطى كان لايزال يناوشها بقوة. فخاطرت بالحمل للمرة الرابعة، وعانت منه كثيرًا. ثم كانت «فتحية» التى ولدت فى ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠، هى ثمرة المحاولة الخامسة والأخيرة.

أيامها كان والدها الملك «أحمد فؤاد الأول» فى الثانية والستين من عمره، وأمها الملكة «نازلى» فى السادسة والثلاثين من عمرها، وحين وصل نبأ تشريفها الدنيا إلى أبيها الذى كان يقوم بجولة نيلية فى صعيد مصر، تلقى التهانى من رجال الحاشية، وأمر بتوزيع العطايا على طاقم اليخت الملكى «قاصد خير». وما كاد يلقى مراسيه بمدينة «قنا» حتى كتب إلى رئيس وزرائه «إسماعيل صدقى» رسالة رسمية يقول فيها:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»: نحمد الله على ما أولانا به من جلائل النعم ونشكر له تعالى ما من به من الفضل العميم والخير العظيم، فقد وهب لنا من لدنه فى الدقيقة الأولى من الساعة السابعة من نهار يوم الأربعاء المبارك السادس والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٤٩هـ، الموافق الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة والخمسين من صباح اليوم السابع عشر من شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٣٠ بـ«سراى القبة» مولودة أسميناها «فتحية».

ومن ثم، أصدرنا أمرنا هذا إلى دولتكم إعلاما لهيئة حكومتنا بهذا النبأ السار، ولإثبات ذلك فى السجل الخاص المحفوظ برئاسة مجلس الوزراء وتعميم نشره فى جميع أرجاء المملكة وإعلانه إلى رجال جيشنا، وتبليغه بصفة رسمية إلى من يرى لزوم تبليغه والقيام بما ينبغى إجراؤه فى هذه المناسبة السعيدة. ونسأل الله العلى القدير أن يجعل هذا الميلاد مقرونا بالعز والرخاء

«فؤاد»

صدر باليخت الملكى قاصد خير بـ«قنا» فى ٢٦ رجب ١٣٤٩ الموافق ١٧ ديسمبر ١٩٣٠.

ومع أنها جاءت ـ على غير ما كانت تريد أمها ـ أنثى، إلا أن ما تجشمته «نازلى» من متاعب الحمل، جعلها أكثر قربًا إلى قلبها من شقيقاتها. فقد كانت آخر عنقود خصوبتها، وأول من أتيح لها أن تمارس أمومتها الحقيقية تجاهه من أبنائها، إذ لم تكن «فتحية» قد تجاوزت الثانية من عمرها بأسابيع، حين بدأت الأمراض تهاجم أباها «الملك فؤاد»، فاستطاعت أمومة «نازلى» أن تتنفس بعد سنوات من الكبح الشديد، لتغدق على «فتحية» عواطف لم يفز بها أحد من أبنائها. وما كاد الأب ينتقل

١٩٣٧: الأميرة فتحية وهى فى السابعة من عمرها، أثناء الرحلة الملكية للصعيد، وتتوسط أحمد حسنين باشا وشقيقتها الكبرى فوزية



إلى رحمة الله، حتى انتقلت هي إلى فراش أمها، لتشاركها إياه..

وكانت «فتحية» - أو «آتي» كما كانت تدلل في القصر - أولى ضحايا قرار الملكة «نازلي» بالاستغناء عن خدمات «مسز نايلور» - المشرفة على تربية الأميرات - إذ بحثت الملكة عمن يحل محلها، إلى أن وقع اختيارها على «مسز برودينيت». وهي مربية بريطانية كانت تعمل خلال السنوات العشر السابقة في قصر ابنة خالتها، التي تنازلت عنها للملكة الأم، بعد أن كبر أبناؤها، ولم يعودوا في حاجة إلى خدماتها.

وكانت - كما يصفها «عادل ثابت» أحد هؤلاء الأبناء - سيدة صغيرة الحجم قوية العضلات، ذات عينين زرقاوين وشعر ذهبي طويل. لكنها أهملت جمالها بعد أن فقدت خطيبها في الحرب العالمية الأولى، ووهبت نفسها للمسيحية. وكانت تنتمي لأسرة ترعى إحدى الكنائس البريطانية في «سافولك»، وتعتنق نوعًا غامضًا إلى حد ما من البروتستانتينية. وكان والدها كاتبا للموضوعات الدينية ينشر كتبه لدى ناشر بريطاني ويرسل بنسخ كثيرة منها إلى ابنته التي انتقلت لتعمل في مصر في بداية عقدها الثالث.

ويضيف «عادل ثابت» أن «المسز برودينيت» وجدت فيه وفي شقيقاته، ثم فيما بعد في الملك «فاروق» وشقيقاته، أهدافا لأنشطتها التبشيرية وسعت لتحويلهم عن دينهم. ولم تخف ذلك، وقالت لأمهم بصراحة: إن ضميرها الديني لا يسمح لها بغير ذلك، مما اضطر الأم إلى الاستعانة بالشيخ «شندي» للحفاظ على عقائد الأطفال. ودفع الملكة «نازلي» حين انتقلت «المسز برودينيت» للعمل في القصر إلى تكليف «الشيخ عبد الله عفيفي» بتدريس الدين لأبنائها وبناتها، خاصة «فتحية». وسوف يكون لذلك أثره البالغ في ما تلا ذلك من أحداث.

عاشت «فتحية» سنوات طفولتها المبكرة خلف أسوار القصور العالية معزولة عن الحياة والدنيا كبقية أخواتها. وعلى عكس ما حدث بعد ذلك، حين احتل اسمها الصفحات الأولى من الصحف، فقد كان ما ينشر عنها حتى ذلك الحين؛ قليلا وهو ما يتناسب مع مكانتها في الفريق الملكي، إذ كانت - طبقًا للبروتوكول - تشغل المرتبة السادسة. بعد الملك، والملكة الوالدة، وشقيقاتها الثلاث الأكبر منها. وعندما تزوج شقيقها شغلت زوجته الملكة «فريدة» المرتبة الثانية، فهبطت نتيجة لذلك مكانة بقية أفراد الفريق الملكي، وأصبحت «آتي» تشغل الدرجة السابعة!

وكانت قد تجاوزت الخامسة من عمرها بشهور، حين أتيح لها أن تلتقي لأول مرة بفتيان وفتيات غير أخيها وإخوتها. إذ فكرت «الملكة نازلي» - في صيف ١٩٣٦ - أن توفر لابنها الملك ولشقيقاته، فرصة للاختلاط بمن هم في مثل أعمارهم من أبناء أقاربهم. وهو ما كان مستحيلا أن يحدث، لولا أن الملك «فؤاد» كان قد غادر الدنيا، لينهار النظام التعليمي والتربوي الصارم الذي وضعه لتنشئة أبنائه. ويقول «عادل ثابت» - أحد أفراد هذا الفريق القليل العدد الذي ضم أول فتيان وفتيات أتيح للأميرات الصغيرات رؤيتهم أو التحدث إليهم من مسافة قريبة - إنهن قد دلفن إلى مكان اللقاء - في إحدى قاعات «قصر المنتزه» المطلة على البحر - كسرب واحد من البجع. وقد ارتدين ثيابا متشابهة، بيضاء، رشيقة،



على عكس والدته الملكة نازلي، كان الملك «فاروق» حريصًا على تخليد ذكرى والده الملك فؤاد، فأطلق اسمه على كثير من المؤسسات، وصدرت في عهده عدة طوابع بريدية تحمل صورته، ومن بينها هذا الطابع الذي صدر في الذكرى الثامنة لوفاة الأب في ٢٨ إبريل (نيسان) ١٩٤٤

وجوارب بيضاء وأحذية بيضاء، وضفائر ذيل حصان، تتقدمهم مربيتهن «مس برودينيت».

وعندما انتقل الجميع إلى حدائق القصر الفسيحة ليلعبوا، اكتشف القادمون من دنيا الناس، أن الأميرات يعشن فى «جنة عدن» حيث لا شجار ولا صراع. كن نماذج للبراءة. تنادى كل منهن الأخرى بكلمة «عزيزتى» أو «حبيبتى». وبدت «آتى» - أو «فتحية» - أكثرهن حيوية ومرحًا وخلو بال، وقد نظرت إلى «عادل ثابت» الذى كان يكبرها بعشر سنوات، وقالت له:

- هل تحب الجرى ياعزيزى؟

فقال بتسليم:

- نعم يا صاحبة السمو.

فقالت: امسكنى إذن.

ولم تنتظر ردّه بل أسرعت تختفى وراء واحدة من الأدغال العديدة. ومع أن مطاردة شاب فى السادسة عشر من عمره، فتاة كالعرْسة الصغيرة، بدا له مثيرا للهلع، ولشَىء من الخجل، إلا أنه انطلق وراء الحزمة الصغيرة، التى كانت تعرف الأرض جيدًا، وتستغل بمهارة شديدة حجمها الضئيل، الذى لم يكن يزيد على حجم أرنب كبير، فى النفاذ، عبر فجوات ضيقة داخل الأدغال، ثم تعود فجأة فتظهر فى مكان لا يتوقعه مطاردها، وهى تطلق صيحة انتصار وسخرية.

وعندما عادا معًا، بعد فشله المتكرر فى الإمساك بها، وهزيمته فى الجولة السابعة، قالت له: إنك لا تستطيع الجرى جيدًا ياعزيزى، أليس كذلك؟!

فى تلك السنوات، كانتْ «آتى» لا تزال ميدانًا رحبًا خاليًا من الهموم وغير محصن منها كذلك. لذلك كانت شديدة الإعجاب بـ«شيرلى تمبل» الطفلة المعجزة التى غزت بها هوليوود عقول مشاهدى الشاشة الفضية فى الثلاثينيات، من الآباء والأمهات والفتيات الصغيرات، باعتبارها رمزًا لجمال الطفولة وبراءتها، وقلبها الخالى من الأكدار وضحكاتها المترعة بالفرح. وحين كانت تشاهد فى حديقة القصر العروض المتكررة لأفلامها. كانت تتمايل فوق مقعدها إلى أعلى وأسفل وهى تصفق بيديها وتغنى، كما لو كانت تجد فى نفسها صورة سيدة هوليوود الصغيرة.

وحتى تلك اللحظة التى كانت تغادر فيها مصر مع أمها وشقيقتها «فائقة» كانت صورتها فى المشهد الملكى، هى صورة الفتاة المرحة التى كانت تحصى مرات وقوعها أثناء محاولاتها تعلُّم التزحلق على الجليد خلال الرحلة الملكية إلى أوروبا، فتجدها بالعشرات.



١٩٣٦: الأميرة «فتحية» بين شقيقتيها «فوزية» و«فائزة» فى حديقة قصر القبة



١٩٣٥: الأميرة فائقة فى التاسعة



١٩٣٩: وفى الثالثة عشر



١٩٤١: وفى الخامسة عشر

والتى حرصت يوم تتويج أخيها على أن تشاهد موكبه وهو يدخل مبنى البرلمان، والتى أتقنت بعد ذلك لعبة «الكونكان» فكانت موفورة الحظ فيها، حتى إن «ف٥» - وهو الحرف الذى كانت ترمز به لنفسها، تمييزا لها عن بقية إخوتها، الذين كانت أسماؤهم جميعًا تبدأ بنفس الحرف - كانت أول من يتخلص من أوراقه، لتتفرغ بعد ذلك لتدوين النتائج ومساعدة اللاعبين الذين لم يكن لهم مثل حظها، ولأنها كانت آنذاك صغيرة على الحب، فإن أحدًا لم يقل: سعيدة الحظ فى اللعب. تعيسة الحظ فى الحب. وهو ما حدث بعد ذلك.

وعلى الرغم من البروتوكول ومراتبه، فقد كانت الملكة «نازلى» حريصة على أن تعطى «ف٥» المكانة الأولى. وكانت تقف عادة خلف أمها مباشرة فى محطات السفر ومحطات الوصول، وفى حفلات زفاف أخيها الملك، ثم أختها الإمبراطورة «فوزية» كواحدة من وصيفات الشرف، لتضفى بثيابها البيضاء لمسة من الطهر على المشهد، ثم تترك مكانها لتجرى كالأرنب الجميل، فتلتقط الجنيهات الذهبية التى بذرت فوق رءوس العروسين والمدعوين.

وعلى عكس «فتحية»، فقد كانت شقيقتها الأميرة «فائقة» مشغولة البال. ولم يكن مايشغلها هو ترتيبات الاحتفال بعيد ميلادها العشرين، الذى لم يعد بينها وبينه سوى أسبوع واحد، بل كان أمرًا أكثر من ذلك تعقيدًا.

ولعلها كانت أكثر أفراد الرحلة الملكية سعادة بها، رغم انشغال بالها، إذ كانت كبيرة الأمل فى أن تكون الرحلة فرصة لكى تلتقى بـ «فؤاد صادق» الرجل الذى أحبته، وحال شقيقها الملك «فاروق» بينها وبين أن تراه.

فى تلك السنة كان الوجيه «فؤاد صادق» فى الثامنة والثلاثين من عمره يكبر الأميرة «فائقة» بثمانية عشر عامًا. وكان نجماً من نجوم المجتمع الأرستقراطى المصرى وبطلاً محليًا ودوليًا فى لعبة التنس. وفضلا عن ذلك فقد كان ينتمى لأسرة تحتفظ بصلات مودة قديمة بالأسرة المالكة. إذ كان والده «أحمد صادق بك» تشريفاتيًا بديوان السلطان «حسين كامل» وكان جده «محمود فهمى باشا» وكيلا لدائرة الأميرة «أم المحسنين أمينة إلهامى»، زوجة الخديو «توفيق». تلقى تعليمه بمدارس «الجزويت»، وأتم دراسته العالية فى العلوم السياسية بـ «جامعة باريس». وعاد إلى القاهرة ليعمل موظفا بوزارة التجارة، ثم انتقل منها ليعمل تشريفاتيا فى حاشية الملكة «نازلى»، حيث كان يعمل شقيقه الآخر «محمود صادق».

وخلال عمله ببلاط الملكة الوالدة، تعرف بالأميرة «فائقة»، ونشأت بينهما قصة حب، تقدم «فؤاد صادق» على إثرها إلى الملكة «نازلى» طالبا يد ابنتها. لكنها لم تتحمس للفكرة، وأحالته إلى الملك «فاروق» الذى رفض الطلب. ويبدو أن صغر سن الأميرة التى لم تكن تتجاوز آنذاك الخامسة عشر، وفارق السن، كان أحد أسباب رفض الأم، وأن «فاروق» قد رفضه - فضلا عن ذلك - لأنه كان يتجه آنذاك - ١٩٤١ - وبعد زواج شقيقته «فوزية» من ولى عهد «إيران»، للبحث عن زيجات سياسية لشقيقاته. ويخطط لكى يزوجهن من أمراء الأسر المالكة فى المنطقة، لكى يؤكد زعامته لها.

وكان منطقيًا - بعد هذا الرفض - أن ينتقل «فؤاد صادق» من العمل بالقصر، إلى العمل بالسلك الدبلوماسى، فعين

ملحقًا بالمفوضية المصرية فى «مدريد» لمدة سنتين، ثم نقل منها إلى «نانكين» ثم إلى «وارسو»، حيث كان يعمل إلى ذلك الحين. ومع أن الأميرة «فائقة» لم تثر، حين رفضت أسرتها تزويجها من «فؤاد صادق»، إلا أن نقله من القصر، وابتعاده عن عينيها لم يؤثر فى عواطفها نحوه. ولأنها - كما ثبت فيما بعد - كانت من النوع الذى يسعى لحياة أسرية مستقرة، فقد توجهت بعواطفها نحو أول رجل ناضج يدعو للثقة؛ تلتقى به فى محيطها الضيق الذى لا يعد بكثير من الفرص المماثلة. وظلت - على الرغم من تنائى المسافات - تتابع أنباء «فؤاد صادق» وأخبار انتصاراته فى المباريات الدولية، وتحلم بأن تسنح لهما فرصة للقاء، قد يجدد الحب القديم، وقد يدفع أمها أو شقيقها لتغيير موقفهما، والموافقة على الخطبة التى رفضاها فى عام ١٩٤١ وخاصة أن «الملك فاروق» كان قد عدل عن فكرته السابقة بالبحث عن زيجات سياسية لشقيقاته، بعد أن عادت «فوزية»، أحب أخواته إليه وأقربهن إلى قلبه، تعيسة ومحطمة من «إيران».

ولعل هموم الملكة «نازلى» كانت أعمق من أن تترك لعقلها الشكاك فرصة للتعبير عن خوفها الدائم من المستقبل. إذ كان التشاؤم من الغد، قد أصبح حقيقة لا تحتاج إلى مزيد من البرهنة عليها، ولا تصلح تميمة للتغلب عليها. وربما لهذا السبب، لم تتشاءم من وجود وصيفتها السيدة «بهيجة محب» ولم تجد فى صحبتها لها فألا سيئًا، ولم تتذكر أنها الأخت الصغرى للسيدة «خديجة محب» التى انتهت حياتها بشكل مأساوى قبل ثمانية عشر عامًا. فذات ليلة، من شتاء عام ١٩٢٨، كانت «خديجة محب»، الابنة - الكبرى للمرحوم «محمد محب باشا» وزير الزراعة المصرى - تجلس فى أحد ألواج «أوبرا فيينا» وفجأة دخل عليها رجل فى الخمسين من عمره، ليطلق نيران مسدسه على قلبها، ثم وقف خطيبًا إلى جوار جثتها المضرجة بالدم ليعلن لرواد الأوبرا، أن اسمه هو الكولونيل «فيلكس جابرتنز». وأنه ضابط سابق بالجيش النمساوى، وأن الفتاة الجميلة التى قتلها هى «جيجى» - أو خديجه - التى ملأت قلبه حبًا، ثم ملأته غيرة، حين أعلنته بأنها لم تعد تحبه، وأنها سوف تعود إلى بلادها لتتزوج من غيره، فقرر أن يعيدها إليها جثة هامدة.

أما «آتى» الجميلة - التى وقعت هذه الحكاية قبل أن تولد بعامين، فقد كان مستحيلا أن تتذكرها، ثم إنها كانت على الأرجح نائمة، تحلم بصديقتها «شيرلى تمبل»!

وكان قضاؤها مستيقظًا فى «مارسيليا»!

31

حتى ذلك الحين - ١٩٤٦ - كانت «مارسيليا» هى المحطة الأولى التى يصل إليها المسافرون المصريون إلى أوروبا للعمل أو للدراسة أو للترفيه. إذ كانت البواخر لا تزال الوسيلة الأكثر شيوعاً للانتقال، إما لقلة عدد الطائرات، أو للخوف الذى كان شائعا من استخدامها. ولأن «مارسيليا» كانت - بعد الموانئ اليونانية والإيطالية - أقرب موانئ البحر المتوسط إلى مصر، فقد كانت المحطة التى ينتقلون منها - عبر القطار أو بالسيارة - إلى غيرها من مدن


الطفلة المعجزة «شيرلى تمبل» نجمة أفلام هوليوود فى الثلاثينيات

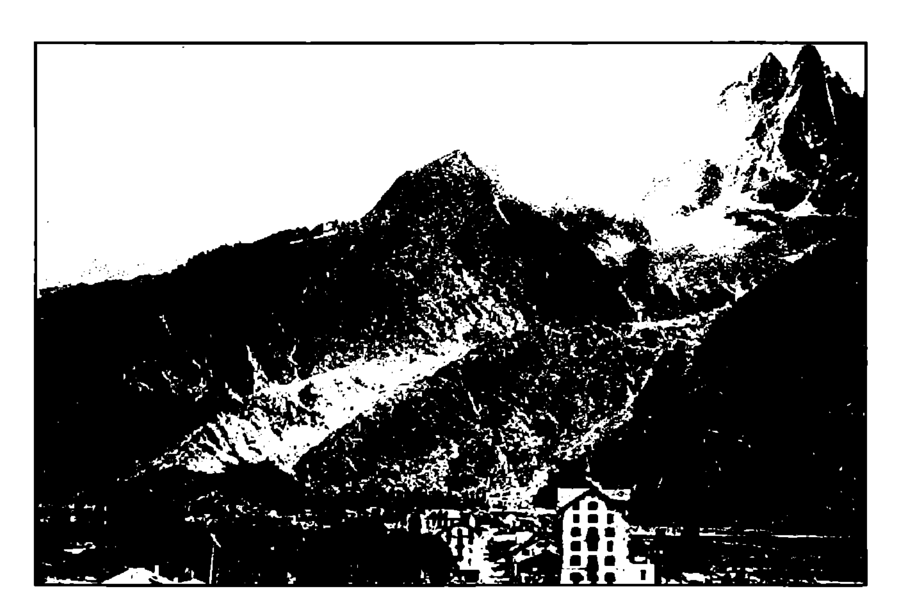

الوجيه فؤاد أفندى صادق

الاستشفاء فى أنحاء أوروبا الغربية آنذاك، كما كانت المحطة التى يعودون منها مرة أخرى إلى مصر. وكانت معظم شركات الملاحة المصرية الناشئة آنذاك، تعتبرها محطة النهاية لخطوطها الملاحية.

وكما هى العادة فى مثل تلك الأحوال، فقد تلقت القنصليات والمفوضيات المصرية فى أوروبا، إخطاراً بمواعيد وصول الملكة الوالدة ومرافقيها إلى الموانئ والمدن التابعة لها، لتقوم بإجراء الترتيبات اللازمة لاستقبالهم وإقامتهم. وبمجرد وصول هذا الإخطار إلى القنصلية المصرية بـ«مارسيليا»، بدأ «أحمد فراج طايع» قنصل مصر العام بالميناء الفرنسى، استعداداته لوصول الملكة. فحجز جناحًا فى فندق «سبلنديد» أفخر فنادق المدينة، لتمضى به الملكة والأميرتان والحاشية المرافقة لهما ليلتين. إذ كان مقرراً أن يغادروا «مارسيليا» بعدهما لقضاء عدة أيام بمنتجع «شامونى» القريب منها، لتحاول الملكة التخفيف من آلام الكُلى ـ التى كانت تهاجمها بقسوة ـ فى مياهها المعدنية.

وقبل وصول الباخرة «أندريه لوبون» بساعات إلى «مارسيليا» وصلت إليها الأميرة «فائزة» قادمة بالسيارة من «باريس»، لتكون فى استقبال والدتها وشقيقتيها. وتناولت العشاء مع القنصل وزوجته فى الفندق نفسه، إذ كان قد حجز لها جناحًا آخر به إلى جوار الجناح الذى ستنزل به الملكة.

وفى الرابعة من فجر يوم الجمعة ٥ يوليو (تموز) ١٩٤٦ اتصل «رياض أفندى غالى» ـ السكرتير الثالث بالقنصلية ـ بالقنصل ليخطره بأن الباخرة، توشك أن ترسو فى الميناء. فتحرك الجميع إلى هناك، حيث استقبلوا الملكة ومرافقيها، وكانت تصطحب معها حاشية تضم ـ فضلاً عن وصيفتها الخاصة السيدة «بهيجة محب» تشريفاتيًا هو الأستاذ «محمود أسعد»، وسكرتيراً خاصًا هو الأستاذ «أحمد موحد» ـ وبعد أن رحب القنصل بالملكة والأميرات، وجه إليهن الدعوة لتناول الغداء على مائدته فى اليوم التالى. لكن الملكة فضلت أن تمضى الساعات الباقية على تناول الغداء فى دار القنصل، فتوجهت إليها هى وكريماتها الثلاث، ودخلن إلى



مصيف شامونى الجبلى

غرف النوم، فلم يستيقظن إلا ظهرًا. أما بقية أفراد الحاشية، فقد توجهوا إلى الفندق على أن تلقاهم الملكة بعد الغداء.

وكان «رياض أفندى غالى» هو أول ضحية لذلك التغيير المفاجئ فى ترتيبات الوصول والإقامة. إذ كان مكلفًا بالإشراف على نقل حقائب الملكة والأميرات، ولكنه نجح فى مهمته. فنقل إلى دار القنصل ما احتجنه من حقائب، وتوجه بالباقى إلى «فندق سبلنديد» قبل أن يعود إلى «فندق أوروبا» المتواضع، الذى كان يقيم فى إحدى حجراته، بحكم أن ذلك أقل نفقة. فقد كان أعزبَ، وكان مرتبه لا يزيد على سبعة وعشرين جنيهًا فى الشهر.

لكن الملكة لم تتناول الغداء فى منزل القنصل، إذ انتابتها آلام شديدة فى الكُلى قبل الأكل، كان من نتيجتها أن امتنعت عن تناول الطعام، ولم تذهب إلى الفندق، لكى تلتقى بالحاشية، وآثرت أن تبقى هى وكريماتها فى منزل «أحمد فراج طايع» حتى الساعة الواحدة صباحًا، وهو موعد قيام القطار الذى سيقلها إلى مصيف «شامونى».

وللمرة الثانية ظهر «رياض أفندى غالى» على الشاشة الملكية، كما يظهر الكومبارس الصامت، ليواصل مهمته فى الإشراف على نقل الحقائب إلى القطار. أما القنصل فقد صاحب الملكة والأميرات إلى أن وصلن إلى «شامونى»، حيث كان قد اتخذ ترتيبات مماثلة لإقامتهن. ثم عاد إلى مقر عمله فى «مارسيليا» ليسافر فى اليوم التالى إلى «جنيف» فى إجازة قصيرة.

وحتى ذلك الحين، لم تكن الملكة «نازلى» قد رأت «رياض» أو حادثته. إذ كان ـ طبقًا لماقاله هو نفسه ـ يقف أثناء استقبالها فى الميناء، فى الصفوف الخلفية من المستقبلين. كما أنه لم يُدع هو أو أحد من أفراد الحاشية، إلى المأدبة التى أقامها القنصل للملكة، والتى اقتصرت عليه هو وزوجته وضيوفهم.

وهكذا لم يتعرف «رياض» إلى الملكة إلا بعد ذلك بأسبوعين، حين اتصلت بالقنصلية، لتسأل عما إذا كان هناك بريد قد وصل باسمها، طبقًا لرواية «رياض غالى»، أو لتطلب ـ طبقًا لرواية القنصل ـ موظفًا يشرف على نقل حقائبها إلى «جنيف» التى كانت قد قررت الانتقال إليها، بعد أن أمضت أسبوعين فى «شامونى»، ولما كان القنصل «أحمد فراج طايع» غائباً فى «جنيف» ذاتها، فقد رد عليها نائبه «حسين الظواهرى» الذى اعتذر بمرضه عن التشرف بخدمتها وأرسل إليها «رياض غالى».

ولا بد أن شيئاً قد حدث فى هذه المقابلة العابرة انتهى بانتقال «رياض» من موقع الكومبارس الصامت إلى درجة الكومبارس المتكلم، لتكون الخطوة التالية هى القفز إلى بطولة المسرحية. أما هو فيقول: إنه حمل البريد الذى ورد باسم جلالة الملكة إلى الفندق الذى تنزل به فى «شامونى» وأنها استدعته إلى غرفة الاستقبال الملحقة بالجناح الذى كانت تنزل به. ودعته للجلوس حتى تفرغ من تصفح الرسائل التى جاء بها، ثم سألته عن اسمه وثقافته وأسرته وعمله، وأذنت له بالانصراف، إلى أن فوجئ بها تطلب من القنصل إلحاقة بحاشيتها.

أما خصومه فيقولون ـ طبقًا لما نقله عنهم «مصطفى أمين» الذى قام بتحقيق القصة ـ إنه ما كاد يلتقى بالملكة «نازلى» حتى انحنى كرقم ٨ ليقبل يدها، قائلاً إنه عاش عمره كله يحلم بأن يأتى اليوم


أحمد فراج طايع.. قنصل مصر فى مارسيليا، ووزير الخارجية فى مطلع عهد ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢

الذى يسعده زمانه فيه بتقبيل قدميها. أما وقد سعد بتقبيل يدها، فإنه لا يريد شيئاً آخر فى الحياة.

أما القنصل «أحمد فراج طايع» - وقد أصبح أول وزير لخارجية مصر بعد الثورة - فيقول: إنه كان فى استقبال الملكة «نازلى» والأميرات عند وصولهن من «شامونى» إلى «جنيف»، فإذا به يفاجأ بـ«رياض غالى» ينزل من القطار مع حاشية الملكة. فأمره بالعودة فوراً إلى مقر عمله فى «مارسيليا» وفى اليوم نفسه. وتدخلت الملكة «نازلى» لتطلب إبقاءه أياماً معها، فاعتذر القنصل بأنه لم يتلق إخطاراً من وزارة الخارجية بذلك. وبعد أيام عاودت الملكة الاتصال بالقنصل تليفونيّا لتقول له: إنها انتدبت «رياض غالى» لخدمتها أثناء وجودها فى أوروبا. فكرر القنصل الاعتذار عن تلبية طلبها، قائلاً: إن ذلك يتطلب صدور قرار من وزارة الخارجية. وبعد أيام تلقى القنصل خطاباً من الوزارة، ينطوى على قرار بندب «رياض أفندى غالى» السكرتير الثالث بقنصلية مصر بـ«مارسيليا» ليكون فى خدمة الملكة، دون تحديد زمن للندب.

كان قدر البرنسيسة «فتحية» قد أدركها منذ تلك اللحظة، من بدايات شهر أغسطس (آب) ١٩٤٦ وحتى مصرعها الفاجع، بعد ثلاثين عاماً من ذلك التاريخ.

أمضت الملكة «نازلى» الشهور العشرة التالية على وصولها - فى ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٦ - إلى «مارسيليا» تنتقل بين «سويسرا» و «فرنسا». واتخذت من مدينتى «جنيف» و«باريس» مركزاً تنطلق منه، لتقوم بجولات قصيرة إلى المصايف والمشاتى، وخاصة «سان مورتيز» و«نيس» و«كان» و«الكوت دازور» على شاطئ «الريفييرا» الفرنسية. ولم تغادر البلدين، إلا لفترة قصيرة، قضتها فى العاصمة الإنجليزية «لندن» قبل أن تترك أوروبا كلها، لتعبر المحيط الأطلنطى فتصل إلى «أمريكا» فى ١٠ مايو (آيار) ١٩٤٧.

وخلال تلك الشهور العشرة، كانت الملكة تتردد على عيادات الأطباء لكى تتابع العلاج بالمياه المعدنية، من آلام الكُلى التى كانت تعاودها بين الحين والآخر، أو تصعد إلى الجبال أو تتزحلق على الجليد، لكى تخفف من توتر أعصابها. أما فى المدن الكبرى مثل «جنيف» و «باريس» فكانت تمضى أوقاتها ككل سائح رفيع المقام فى زيارة المتاجر والمتاحف والمعارض، بصحبة ابنتيها ووصيفتها. كما كانت تمضى بعض سهراتها فى مشاهدة العروض المسرحية والموسيقية. أما الأميرتان، فكانتا شغوفتين بمشاهدة الأفلام السينمائية، وكانت الملكة تصطحبهما إلى دور السينما، ثم تعيدهما إلى الفندق لتبدأ سهراتها فى الملاهى الليلية، التى لم تكن تنتهى إلا عند الفجر.

ولابد أن الحياة فى أوروبا قد طابت لهن جميعاً، وخاصة الملكة «نازلى» التى حالت سنوات الحرب العالمية الثانية، بينها وبين مغادرة مصر، فأعادتها إلى السجن الذى لم تكد تتحرر منه بوفاة زوجها حتى فرضت عليها قيود التقاليد أن تعيش تحت الأشعة المنبعثة من عيون الآخرين، يتابعون كل خطوة تخطوها، وكل تصرف تقوم به، وكل كلمة تنطق بها. ومع أنها كانت من النوع الاستعراضى الذى يحب الأضواء ويحرص عليها، بل وينافس فى سبيل الاستحواذ على نظرات



١٩٣٧: الملكة نازلى تصعد سلم الباخرة النيل التى حملتها من مارسيليا إلى الإسكندرية، بعد انتهاء الرحلة الملكية إلى أوروبا، التى فصلت بين تولى الملك فاروق على العرش وتوليه سلطته الدستورية


الملكة نازلى مع فاروق الطفل

لإعجاب، إلا أنها كانت تضيق بها، إذا ما تجاوزت الإعجاب إلى الانتقاد، وانتقلت من الانبهار إلى التدخل فيما تعتبره حريتها الخاصة التى لا يجوز لأحد أن يكون له رأى فيها.

ولا شك أنها كانت سعيدة، فهى تستطيع فى أوروبا أن تعيش الحياة الحرة التى تتمناها. فتخرج كما تشاء. وتسهر كما تريد، وترقص كما تهوى، بعيداً عن عيون المتلصصين، والمتزمتين الذين يريدون لها؛ باسم الحفاظ على التقاليد وصيانة مقامها الرفيع، أن تعود إلى معتقل «قصر القبة» لتنتظر نهايتها، وتضحى بما تبقى من العمر، كما ضحت بما مضى منه. وبعيداً عن عيون الدساسين من أفراد الأسرة المالكة الذين لم يحبوها يوماً، و«حشرات البلاط» الذين أحاطوا بابنها وانتزعوه منها. ولم يكتفوا بالتجسس عليها، بل كانوا كذلك يلفقون لها التهم، وينسبون إليها مالا تفعله حتى يوغروا صدر الملك ضدها، فلا يستجيب لإلحاحها عليه، بطردهم من قصوره ومن حياته.

ولعلها كانت تشعر - على نحو ما - بدرجة من التعاسة، لأن سفرها إلى «أوروبا» جاء دليلاً على أنها قد خسرت المعركة مع «الحشرات الملكية» فغادرت هى القصر، بينما ظلوا هم فيه، بل أخذ عددهم يزداد، ونفوذهم يتصاعد، ولولا ذلك لما عاملها «فاروق» تلك المعاملة الجافة، الخالية من الود، بل - وإلى حد ما - القاسية. فلم يتصل بها، أو يهتم بالسؤال عن صحتها، أو يعبّر عن شوقه إليها، أو عن حاجته لاستشارتها، كما كانت الحال فى ذلك الزمان البعيد السعيد، الذى كان لا يستطيع فيه، أن يخطو خطوة، من دون أن يسألها رأيها، وهو سلوك لا معنى له، إلا أنها لم تعد تعنى له شيئاً.

كبر الطفل الصغير، وتدافعت فى شراع عمره، أنواء الوراثة، وأخطاء



فاطمة اليوسف

صحفية وفنانة مسرحية مصرية. ولدت فى طرابلس بلبنان. تبنتها أسرة مسيحية بعد وفاة والديها فأصبحت تعرف بـ«روزآل يوسف». هاجرت إلى مصر وهى طفلة فى العقد الأول من القرن الماضى. تبناها رائد المسرح المصرى الحديث «عزيز عيد» ودربها على التمثيل. لمعت كممثلة مسرحية وخاصة حين أصبحت بطلة مسرحيات فرقة رمسيس، وأطلق عليها النقاد «ساره برناد الشرق». اعتزلت التمثيل المسرحى عام ١٩٢٥، وأصدرت فى العام التالى مجلة تحمل اسمها هى «روز اليوسف» ومالبثت أن انغمست فى السياسة. تزوجت من الممثل «محمد عبدالقدوس» وأنجبت منه ابنها الوحيد «إحسان عبدالقدوس». ثم تزوجت من الممثل والمخرج زكى طليمات وأنجبت منه ابنتها آمال. توفيت فى عام ١٩٥٨

التنشئة وعواصف السياسة، وزوابع الحياة. لتبرز من بين صفاته، تلك العيوب الشائعة فى نمطه الإنسانى، كطفل وحيد، مدلل، ولد وفى فمه ملعقة من ذهب. تعوَّد أن يرغب فتتحق رغبته، وأن يطلب فيجاب إلى طلبه، وأن يأمر فيطيع الجميع. فلم يكد يبدأ سنوات مراهقته المبكرة حتى أصبح أميراً للصعيد، وبعد قليل أصبح ملكاً. وفى الحالتين، شاهد مئات من كبار الرجال، ينحنون على يده فيقبلونها، وينصرفون من حضرته من دون أن يعطونه ظهورهم، لأن ذلك هو ما يليق بالملوك. ويدلون بتصريحات للصحف، يتحدثون فيها عن «توجيهاته السامية» و «نظراته الثاقبة» و «علمه الوافر». ويتصارعون للتقرب إليه، فيدس كل منهم للآخر عنده. ويبدون أمامه، فى صورة مضحكة وباعثة على السخرية، غير الصورة التى يعرفهم عليها الناس.

فقد كان شائعاً فى بداية عهد «فاروق» أن رئيس ديوانه «على ماهر باشا» هو أقوى رجل فى القصر، بل فى مصر كلها. فهو الذى يحكم الملك الصبى ويوجهه، بل ويخيفه أحياناً. وكانت الشائعة، قد تحولت إلى يقين لا يتزعزع، حتى لدى الصحفيين الذين كانوا أكثر قرباً إلى واقع الحياة السياسية من غيرهم، ومن بينهم السيدة «فاطمة اليوسف» - صاحبة مجلة «روزاليوسف» - التى كانت تزور «على ماهر» يومياً بمكتبه بالقصر، عندما دخل أحد معاونيه ليخطره بأن الملك قادم. فإذا بالرجل الجبار الذى يظن الجميع أن الملك الصبى ليس أكثر من «أراجوز» يلعب به، بين أصابعه، يقفز من مقعده قفزاً، ويرتبك غاية الارتباك وهو يبحث عن طربوشه ليضعه فوق رأسه، وينسق هندامه، ويرتب الأوراق على سطح مكتبه، كما يفعل الموظف الصغير إذا سمع صوت رئيسه الرهيب. ثم يسير إلى باب الغرفة، عاجزاً حتى عن مجرد السيطرة على ارتعاش صوته، ليحتفظ بهيبته أمامها، وهو يقول: إنت مستنية إيه؟ إنت مستنية إيه؟!

وبذلك أسهم الجميع فى تركيز الآثار السيئة لتنشئته بمعزل عن الحياة وعن الناس. فأصبح ككل الأطفال المدللين، عنيداً يكره أن يعترض أحد على سلوكه، أو أن يطالبه أحد بشىء، وهو ما تنبهت إليه الملكة «فريدة» التى شكت بأسى لزوجة السفير البريطانى، من أنه يثور إذا ما طالبته بشىء، حتى لو سألته أن يكون لطيفاً معها. وأنه يفضل أن «يمنحها» ما تريد من دون أن «تطلبه»، أو إذا اكتفت بالتلميح إليه. لكنه كان يسعد ويستجيب لطلباتها إذا ما وسّطت آخرين لكى يرجوه باسمها، ويستعطفوه نيابة عنها، إذ كان ذلك يشعره بالثقة فى نفسه.

ولكن الملكة «نازلى» ظلت الوحيدة من بين المحيطين به، التى تمارس بقوة حق الاعتراض على رغباته، وتقاوم عناده الطفولى. وحين زعم «فاروق» فيما بعد أنه رفع المسدس فى وجهها عندما ضبطها مع «حسنين» فى جناحها بـ«قصر القبة»، قالت:

- «إن الذين يعرفونه، ويعرفوننى سوف يقولون لكم إن فاروق لم تكن لديه الشجاعة لكى يواجهنى بكلمة، فما بالكم أن يرفع مسدسه فى مواجهتى».

وهكذا أضيف سبب آخر، لكراهيته لأمه. فقد كان يخشاها، وكانت قد أصبحت على نحو ما، صورة لسلطة الأب التى يكرهها الطفل عادة، ولعله قد سعد بمغادرتها لمصر، ليتخلص من ظلها، الذى كان يتعسه، إذ أصبح يخافها ويكرهها فى الوقت ذاته.

لكن سعادة المقام فى «أوروبا» لم تطل بالملكة الأم. كما لم تدم الراحة التى شعر بها الملك الابن عندما اختفى ظلها الناصح المؤنب. ومع أن الابن الغادر، لم يهتم بصحتها، ولم يعبر عن شوقه إليها، إلا أنهُ لم يكف عنها عيونه وجواسيسه. وبعد شهور قليلة، كانت التقارير تنهال على القصر الملكى بالقاهرة، تحمل أنباء تدعو للقلق. ويدور معظمها عن شاب اسمه «رياض أفندى غالى» لم يكن من بين أفراد الحاشية التى اصطحبت الملكة عند مغادرتها مصر، ولم يلتحق بمعيتها إلا فى منتصف يوليو (تموز) ١٩٤٦. ومع ذلك أصبح أهم شخصية فى الحاشية، فهو الذى يتلقى مكالمات الملكة الهاتفية، وهو الذى يحدد المواعيد لمن يرغبون فى لقاء جلالتها من وجهاء المصريين الذين يزورون «جنيف» أو «باريس». وهو الذى يستقبلهم فى الفندق ويقودهم إلى جناحها، وهو الذى يقود السيارة التى تقل الملكة والأميرتين للنزهة أو للتسوق، وهو الذى يتصل بالسفارات والقنصليات المصرية، ليتسلم ماورد إليها من رسائل، أو ما تبعث به من خطابات، ويتابع فى البنوك وصول التحويلات المالية الواردة باسمها أو بأسماء الأميرات، من «إلهامى حسين» باشا الذى كان يدير دائرة أملاكهن فى «مصر».

ولفتت التقارير النظر إلى ظاهرة أخرى خطيرة، وهى التصاق الملكة بهذا الأفندى الصعلوك الذى لا يتبعها كظلها فحسب، بل وكانت تتعامل معه من دون كلفة، وبغير اهتمام بالبروتوكول، أو حرص على الاحتفاظ بالمسافة الواجبة بين المقامات. ومع أنها كانت تقدمه للناس باعتباره سكرتيرها الخاص، إلا أن معاملتها له، حتى فى الأماكن العامة، كانت تعطى مساحة واسعة للشك فى أن العلاقة بينهما، قد تجاوزت ذلك إلى غيره. ففى يوم الأحد ٣ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٦، كان يصحبها والأميرتين لزيارة جناح الروائح العطرية، بمعرض «نيس» وقضت وقتاً طويلاً فى اختيار ما تريد شراءه. وكانت تستشيره فى كل صنف، وتضع بعضاً منه على طرف أصبعها وتمررها أمام أنفه، وكأنها تسأله عما يعجبه منها لتشتريه. وأثناء وجودها بـ «باريس» بين منتصف نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٦ وآخر مارس (آذار) ١٩٤٧ كانت تحجز له غرفة إلى جوار جناحها بفندق «بلاتزا إيتينيه» الذى كانت تنزل به، كما أنها تعودت أن تتناول إفطارها يوميًا معه، إذ كانا يستيقظان عادة متأخرين عن بقية أفراد الرحلة. أما الأخطر من هذا وذلك؛ فهو أنه كان رفيقها الوحيد والدائم فى سهراتها التى تمضيها فى ملاهى «باريس» و«جنيف»، بعد أن تخلد الأميرتان وبقية أفراد الحاشية إلى النوم، لتنطلق الملكة والأفندى إلى حيث يرقصان حتى مطلع الفجر.

وكانت بعض هذه التقارير ترد إلى القصر ـ شفاهة أو كتابة ـ من أفراد حاشية الملكة «نازلى» ممن وجدوا أنفسهم يوضعون على الرف بعد أن كسف الأفندى الجديد نورهم، وأضاع نفوذهم وأدى إلى استغناء الملكة عن بعضهم. وقد لحق هذا الاستغناء ـ فيما بعد وأثناء القسم الأمريكى من الرحلة ـ بمن هم أقدم منه صلة بالملكة «نازلى»، وأكثر قرباً، وربما إخلاصاً. كان من بينهم الأستاذ «محمود صادق» ـ شقيق «فؤاد صادق» الذى تزوج فيما بعد من ابنتها الأميرة «فائقة» ـ إذ كان قد


١٩٤٦: الملكة نازلى أثناء رحلتها الأوروبية الأمريكية



نوفمبر ١٩٤٦: الملكة نازلى عند وصولها إلى باريس، وخلفها من اليسار الأميرة فتحية ومن اليمين رياض غالى. وكان فى استقبالها السفير المصرى أحمد ثروت ومندوب من الخارجية الفرنسية

استأذن من الملكة الوالدة فى إجازة قصيرة يمضيها فى مصر، فأذنت له. لكنه عندما عاد ليلحق بها فى «سان فرانسيسكو» وجد نفسه محاطاً بجو مظلم من الدسائس، ووجد الملكة قد سحبت ثقتها منه، حتى أبلغه «رياض غالى» بأنها قد استغنت عن خدماته.

وكان البعض الآخر من هذه التقارير، يرد من السفارات والقنصليات المصرية، التى كانت منذ عهد «الملك فؤاد» تحتفظ بخط ساخن مع القصر الملكى، وتعتبره رئاستها الأولى أو العليا، وتكاتبه أحياناً بما لا تكاتب به رئاستها المباشرة فى وزارة الخارجية.

ولم يكن الدافع فى كل الأحوال واحداً، كما لم يكن دائماً مغرضاً.

فقد كان هناك من يعبرون بتلك التقارير عن حرصهم على سمعة العرش، وسمعة البلد، ومن يؤدون واجبهم الوظيفى. كما كان هناك من ضاقوا بما اعتبروه لعبة قذرة يلعبها «رياض» فى بلاط الملكة، انتهت بتصاعد نفوذه، أكثر مما يستحق وبتعاليه على رؤسائه. وكان هناك من أشفقوا عليه هو نفسه، من الآثار المدمرة للعبة الخطيرة التى تورط فيها، والتى قد تؤدى لدق عنقه. فقد بدا «رياض» للدكتور «كمال الدين جلال» - مراسل جريدة «المصرى» فى أوروبا - عندما التقى به فى مصعد «فندق أوروبا» بـ«مارسيليا» قبل وصول الملكة «نازلى» بأسابيع - شابا هادئاً متواضعاً دمث الأخلاق، لا تبدو عليه أية علامات تدل على خبث أو مكر. فكان يطيب له الحديث معه، وهو الانطباع الذى كان رئيسه المباشر «أحمد فراج طايع» قد كونه عنه، خلال عمله معه فى ديوان الوزارة، ثم عمله معه فى القنصلية. حتى إنه كان يعتبره ابنًا له، ولذلك لم يتردد فى تحذيره من الالتحاق بحاشية الملكة الوالدة، حتى بعد أن صدر قرار ندبه من وزارة الخارجية، فقد نصحه بأن يرفض تنفيذ القرار، وضمن له ألا يترتب على رفضه أى إضرار بمستقبله.

ولابد أن كلا من الرجلين قد أضفى على «رياض» بعضاً من نياته الطيبة وحسن ظنه بالناس. إذ كان مستحيلاً أن يرفض نوعه من البشر، فرصة كتلك، أو أن يتردد فى قبول قرار الندب الذى لا شك فى أنه كان أقصى أمنياته فى تلك الأيام. فبعد ثلاثة أشهر فقط من تنفيذه له، كان قد أصبح أقوى شخصية فى القنصلية. وبعد أن كان - يوم وصول الملكة والأميرات إلى «مارسيليا» يقف فى الصف الأخير، قفز ليقف فى الصف الأول، ولم يعد أحد من رؤسائه يملك سلطة حقيقية عليه.

يقول «محمد التابعى»: إنه كان فى طريقه إلى الخروج من دار القنصلية بعد أن تناول الغداء على مائدة الأستاذ «حسين الظواهرى» - نائب القنصل - يوم ٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٦ عندما دخل شاب قدمه إليه مضيفه باسم «رياض أفندى غالى» ولاحظ هو أنه متأنق، متكلف فى زيه وحركاته. يدرك من يراه بنظرة عابرة أنه معجب بنفسه، مفتون بها. وكان قد أقبل «ليبلغ» الأستاذ «الظواهرى» بأنه سيعود اليوم إلى «كان». فهز نائب القنصل كتفيه وهو يقول بتسليم: طيب. وما كاد «رياض» يغادر الغرفة حتى اندفع نائب القنصل يشكو إليه من «الأفندى» قائلاً: إن أحداً فى القنصلية لم يعد يطيق صلفه وغروره، منذ أن التحق بخدمة جلالة الملكة، وأنه لم يعد له عمل سوى التردد بين «كان» و«مارسيليا» و«نيس» بحجة أنه ينجز أعمالاً لجلالتها.

والواقع أن «الملكة نازلى» لم تكن فى حاجة إلى من يكتب تقارير عن سلوكها إلى ابنها الملك. إذ كانت أكثر جموحاً واندفاعاً مما هو مطلوب، لكى يظل ما تفعله طى الكتمان. وكانت تتصرف بتلقائية، اجتذبت إليها كاميرات مصورى الصحف السويسرية والفرنسية التى أخذت تتابع جولاتها وسهراتها. وهكذا أضيف إلى أدوار «رياض» الكثيرة فى بلاطها، دور آخر هو مطاردة المصورين الصحفيين، ومصادرة أفلام الصور التى يلتقطونها لجلالتها، وهى تراقصه فى الملاهى الليلية. وفى واحدة من هذه المطاردات، تشاجر «رياض» مع مصور صحفى، كان قد التقط لهما صورة من هذا النوع فى أحد كباريهات «جنيف» وتصاعد الأمر ليصل إلى الشرطة السويسرية التى لم تجد فيما فعله المصور ما يؤاخذ عليه، لأنه التقط الصورة فى مكان عام، وليس فى مكان خاص. إلا أن السلطات السويسرية، فضلت أن تجامل «صاحبة الجلالة ملكة مصر»، باعتبارها ضيفة، فصادرت الفيلم. لكن ذلك لم يكن كافياً لإخفاء الأمر، إذ احتجت الصحف السويسرية على ماحدث، واعتبرته تدخلاً فى حريتها.

والواقع أن الملكة «نازلى» كانت أقل إدراكاً مما ينبغى لأهمية الجانب العام والسياسى من سلوكها الخاص. إذ ثبت فيما بعد أنها كانت هدفاً سهلا لكثيرين ممن كانوا - لأسباب مختلفة - على خصومة شخصية أو سياسية معها، أو مع ابنها الملك، أو حتى مع مصر نفسها. وقد وجد هؤلاء فى الحصول على صور فوتوغرافية، أو أفلام سينمائية، لسهراتها فى ملاهى «جنيف» و«باريس» احتفاظاً بأوراق ضغط سياسية وشخصية قد تفيد فى المستقبل، وهى من «الألعاب القذرة المشروعة» فى اللعب مع الكبار. وقيل إن بعضاً منهم كان يعمل لحساب الوكالة اليهودية، التى نشطت جداً فى



محمود أبو الفتح:
صحفى مصرى. بدأ حياته الصحفية وهو طالب عام ١٩١٠ فى جريدة «الأهالى» السكندرية. انتقل بعد ذلك إلى جريدة «وادى النيل» بالمدينة ذاتها. صاحب الوفد المصرى أثناء مفاوضاته مع لجنة ملنر عام ١٩١٩ وتميز برسائله الدقيقة عن أسرار نشاط الوفد فى أوروبا وضمها بعد ذلك فى كتابيه «مع الوفد المصرى» و«المسألة المصرية والوفد المصرى». عمل بصحف «السياسة» و«الأهرام» قبل أن يشترك عام ١٩٣٦ مع «كريم ثابت» و«محمد التابعى» فى إصدار جريدة «المصرى» ثم استقل بملكيتها. لمع كمحرر للشئون العربية والدولية، اهتم بالشئون الاقتصادية، وتوسع فى استثمار أمواله فى إنشاء الشركات والتوكيلات التجارية.أ سهم فى تمصير الصحافة المصرية، فقام بشراء شركة الإعلانات الشرقية التى كانت تصدر الصحف الصادرة باللغات غير العربية فى مصر. غادر مصر شبه منفى بعد الصدام بين جريدة «المصرى» وثورة يوليو الذى انتهى بإغلاقها. توفى فى جنيف فى أغسطس عام ١٩٥٨، ونقل جثمانه إلى «تونس» حيث دفن بها

الفترة، التى سبقت مباشرة الإعلان عن تأسيس «دولة إسرائيل» حتى إنها فكرت فى أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨) فى طبع منشورات تحمل صور الملكة والأميرات فى الأندية الليلية، لتلقيها على الجنود المصريين فى ميدان القتال بفلسطين، وقد كتبت عليها «أنتم فى ميدان القتال وأميراتكم فى الكباريهات»!

وقد وقع واحد من تلك الأفلام السينمائية فى يد «محمود أبو الفتح» صاحب جريدة «المصرى» وأحد كبار رجال الأعمال آنذاك، فاشتراه من مصوره. ومع أنه برر شراءه له بأنه أراد أن يحول بين صاحبه، وبين استخدامه فى الإساءة إلى مصر، إلا أنه احتفظ به ولم يسلمه إلى الملك «فاروق» الذى لم يكن يحبه أو يستريح له، وزاد حصوله على الفيلم واحتفاظه به من درجة نفوره منه.

ويبدو أن دافعاً خفياً كان يدفع «الملكة نازلى» لكى تثير ضجيجاً حول سلوكها، وكأنها تتعمد الإساءة إلى ابنها أو تعانده، لعله يكف عن إهماله المتعمد لها، أو تلفت نظره إليها. ففى منتصف إحدى ليالى شهر يناير (كانون الثانى) ١٩٤٧، دخلت «الملكة نازلى» إلى «كباريه مكسيم» بمدينة «جنيف» الذى تعودت أن تمضى به بعض سهراتها، وهى ترتدى ثوباً أسود مطرزاً بالذهب على كتفها وصدرها، وكان الثوب - طبقاً لما رواه شاهد عيان لـ«مصطفى أمين» - فاضحاً يصلح للغانيات أكثر ما يليق بالملكات اللواتى أصبحن جدات، وفى ذيلها «رياض» يتبختر فى بذلته الأنيقة المحبوكة، وقد لمع شعره الأسود وخرج نصف منديله الحريرى من جيبه، وبعد قليل من وصولهما، انضما إلى العشاق المتخاصرين فى حلبة الرقص، ليشاركانهم - لفترة طويلة - الرقص على أنغام الرقصات المجنونة التى شاعت بعد الحرب، ولم يتنبها إلا متأخراً إلى أن هناك شاباً - تدل ملامحه على أنه مصرى - ينظر إليهما بغضب مكتوم دفعهما إلى مغادرة الحلبة، إلى أن اختفى الشاب عن أعينهما، فعادا إلى الرقص، وبعد قليل ظهر الشاب مرة أخرى ليجد حلبة الرقص خالية إلا من صاحبة الجلالة والأفندى الذى معها، وكانا يرقصان رقصة متهتكة، تعرف باسم «خد إلى خد» يغنى اسمها عن وصفها.

كان واضحاً أن الشاب قد انسحب مغيظاً مما تفعله الملكة وتابعها، لكنه لم يكد يبعد قليلاً عن الكباريه، حتى عاد مرة أخرى وقد اشتعل غضبه، فما كادت الملكة تنهى رقصتها الأخيرة، حتى توجه إلى حيث كانت تجلس وقدم إليها نفسه قائلاً: إن اسمه هو «صلاح نور» وأنه موظف بوزارة الشئون الاجتماعية، بالدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى، ومنتدب للعمل بمكتب العمل الدولى بـ«جنيف»، وأنه يتمنى لها كل سعادة وأن تمضى وقتاً طيباً كما تشاء، ولكن ليس على حساب سمعة البلاد وكرامة الأسرة المالكة... و... و...

ولم تواصل الملكة، التى فوجئت تماماً بما حدث، الاستماع إلى كلمات الشاب الذى كان يحاول إخفاء انفعاله، لكى لا يرتفع صوته عن الطبقة التى لا تجوز مخاطبة الملوك بأعلى منها، وحتى لا يلفت أنظار رواد الكباريه، ولم يستغرق كلامه أكثر من ثوان. وكان لايزال يواصل مرافعته حين هرولت الملكة تغادر المكان وفى أعقابها الأفندى المذعور.

ولو أن أحداً غير الملكة «نازلى» تعرض لما تعرضت له فى «كباريه مكسيم» لاستفاد مما حدث أو على



١٩٣٧: الملك فاروق أثناء الرحلة الأوروبية التى سبقت جلوسه على العرش. وإلى جواره أمه الملكة نازلى قبل أن تبدأ سنوات الصدام



الملكة نازلى تتأبط ذراع ريا
وهما بملابس السهرة فى طريقهما إلى
الرقص

الأقل لسكت عنه، لكن «نازلى» التى لم تكن تطيق أن يؤاخذها أحد على سلوك تعتبره مما يدخل فى نطاق ممارستها حريتها الشخصية؛ التى ظلت قيد الاعتقال سبعة عشر عاماً، لذلك لم تكن على استعداد للتنازل عنها تحت أى مبرر - حتى لو كان سمعة الوطن وكرامة العرش - لذلك غضبت مما فعله «صلاح نور». ومع أنها كانت تمتلك من الذكاء ما يجعلها تدرك أن المفوضية المصرية فى العاصمة السويسرية «برن»، هى آخر الأماكن التى ينبغى أن تلجأ إليها لمعالجة مثل هذا الموضوع الشائك، لأن أول ما سوف تفعله هذه المفوضية هو؛ أن تكتب تقريراً بما حدث ترسله إلى صاحب الجلالة الملك الابن فى «قصر عابدين» العامر، إلا أنها اندفعت بقوة الغضب وبدوافع لعلها لم تكن تعيها تماماً، لكى تشكو الشاب إلى آخر مكان كان يجب أن تشكوه إليه.

واستدعى المسئولون فى المفوضية «صلاح نور» واستمعوا منه إلى الواقعة كما رآها، وجمعوا معلومات أخرى، ثم أرسلوا تقريراً وافياً إلى القاهرة، علق على ما جرى قائلاً بأن المصريين المقيمين فى «برن» و «جنيف» فى حالة ثورة عنيفة بسبب سلوك الملكة «نازلى» وأنهم يهددون بضرب جلالتها وضرب «رياض غالى» إذا ظهرا معاً مرة أخرى فى الكباريهات.

وبذلك تحقق ما لعل الملكة قد قصدت إليه، بلجوئها إلى «مفوضية برن». أثار التقرير غضب «الملك فاروق» على «الملكة نازلى» وليس على «صلاح نور»، فجمع مستشاريه وبحث الأمر معهم، وكان الاتجاه الغالب بينهم ينصح بأن يقوم جلالته بمبادرة تنتهى باستدراج الملكة الوالدة لكى تعود فوراً إلى مصر. لكنه على الرغم من غضبه لم يوافق على هذا الرأى، ربما لأن الأخذ به يفرض عليه أن يتصل بوالدته مباشرة ليقنعها بالعودة، وهو ما لم يكن متحمساً له من الناحية النفسية.

ولعله كان لايزال يفضل أن تبقى الوالدة خارج مصر ويعتبر ذلك أفضل له، إذ كان قد انغمس فى كثير مما يفتح شهيتها للتقريع الذى لم يعد قادراً على احتماله، فضلاً عن أن الأوضاع الداخلية - فى مصر - لم تكن آنذاك تحتمل سلوك الملكة الوالدة المتحرر، فقد بدأت موجة العنف السياسى والجنائى تتصاعد كأحد الآثار الاجتماعية والسياسية للحرب العالمية الثانية. وفقدت الأسرة المالكة حصانتها ضد النقد، بعد أن ذوى حب الشعب للملك «فاروق» وتحول إلى كراهية ونفور.

وهكذا، فكر الملك فى حل للمشكلة لا تترتب عليه عودة الملكة الوالدة من أوروبا، ويؤدى فى الوقت نفسه لإبعاد «رياض غالى» عنها. ومع أن البدائل المطروحة لذلك الإبعاد كانت متعددة، إلا أن الملك اختار البديل البيروقراطى، فطلب من وزارة الخارجية إلغاء قرارها بندبه للعمل فى خدمة الملكة. وتنفيذاً للطلب، كتبت المفوضية المصرية بالعاصمة السويسرية «برن» إلى «رياض أفندى غالى» خطاباً تطلب إليه فيه العودة فوراً إلى عمله الأصلى فى قنصليتها بـ «مارسيليا». ومع أن القرار كان أقل البدائل المطروحة قسوة، حتى إن كثيرين وصفوه بعد ذلك بأنه قرار ضعيف وعاجز أدى إلى تفاقم المشكلة، إلا أن الملكة «نازلى» ماكادت تعلم به حتى ثارت ثورة عارمة، وأرسلت رسالة عنيفة اللهجة إلى ابنها، تنفى فيها كل التهم التى تكال إلى «رياض غالى»، وتقول: إنها لم



١٩٣٨: الملكة نازلى فى معرض المثالين الفرنسيين وإلى يمينها الأميرة فوزية

ترقص معه بل ولم ترقص أبداً أثناء وجودها فى «سويسرا»، وتؤكد أنها حريصة على كرامة الأسرة، أكثرمن «الكلاب» الذين يبلغونه عنها هذه الترهات والأكاذيب، وأن القرار الذى أصدره ظلم واستبداد، وأنها لن تسمح بأن يموت «رياض» من الجوع، بل ستدفع له أضعاف مرتبه.

وفى البريد نفسه، تلقى الملك «فاروق» خطاباً وقعه «المصريون الحريصون على كرامة بلادهم فى سويسرا»، وأرفقوا به صورة للملكة «نازلى» وهى ترقص مع «رياض غالى».

واستدعت الملكة الأفندى الطريد وسألته عن مرتبه، ولما عرفت أنه موظف فى الدرجة الخامسة، يتقاضى مرتباً لا يزيد على سبعة وعشرين جنيهاً مصرياً شهرياً، يضاف إليها بدل اغتراب لا يتجاوز خمسة جنيهات يومياً. أصدرت قراراً بتعيينه سكرتيراً خاصاً لها، بمرتب شامل قدره مائتا جنيه مصرى فى الشهر.

وهكذا جاء الزمان الذى أصبح فيه الأفندى، ابن قرية «دير تاسا» الصغيرة التى لا تحدد أى خريطة موقعها، موضوعاً لصراع الإرادات الملكية، بين الملكة الأم والملك الابن.

وما قدر كان!

وقد يبدو داعياً للدهشة، وربما للريبة، أن تتصاعد مكانة «رياض غالى» فى بلاط «الملكة نازلى» خلال تلك الفترة القصيرة، من مجرد حارس لحقائب جلالتها وحامل لرسائلها، إلى أقوى شخصية فى حاشيتها وأقرب إنسان إلى قلبها. ولابد أن شيئاً ما قد حدث فى اللقاء الأول بينهما، دفع الملكة لكى تطلب منه البقاء إلى جوارها، ولكى تصر على الاحتفاظ به، حتى لو تطلب ذلك أن تتدخل بنفسها لدى وزارة الخارجية، لكى تتغلب على العوائق البيروقراطية التى أقامها القنصل «أحمد فراج طايع» فى وجه التحاقه بحاشيتها.

والأرجح، أن «الأفندى» الذى كان ينتظر بشوق فرصة تقرٌبه من «السادة» وتمكنه من الصعود بسرعة إلى قمة الهرم؛ قد احتشد لهذا اللقاء الأول مع «الملكة نازلى» بكل مواهبه وقدراته وإمكانياته الإنسانية، حريصاً على أن يترك فى نفسها انطباعاً طيباً. ولم يكن ذلك عسيراً على شاب ينتمى إلى أقلية دينية كان التهذيب الشديد من القيم السلوكية التى؛ تحرص أسرها على غرسها فى نفوس أبنائها، نتيجة للاضطهاد أو توقياً له، فضلاً عما اكتسبه من خبرات اجتماعية وإنسانية باعتباره «ابن سوق»، سبق له أن عمل متعهداً لكازينو «ببا عز الدين» وبحكم صلته بالدبلوماسية اليابانية «المسز كازاروى»، التى منحته خبرة مبكرة بأساليب التعامل مع النساء الوحيدات اللواتى فقدن أبناءهن، والباحثات عن دفء البنوة، فضلاً عما اكتسبه من خبرات فى عمله الدبلوماسى.

ومع أن أحدهما ليس مصدر الروايات المتعددة التى أذيعت عماجرى فى ذلك اللقاء الأول، إلا أن تلك الروايات تبدو منطقية بصرف النظر عن مدى دقتها التامة، فقد سألته الملكة عن اسمه فقال: عبدك «رياض غالى». وسألته عن وظائفه السابقة فحدثها عن عمله بـ «الكونغو» التى نقل منها حديثاً لأن جوها لم يكن يلائم صحته. فعادت تسأله عما إذا كان الجو فى «مارسيليا» أكثر ملاءمة فقال: إنه كان ممطراً وكئيباً، إلى أن وصلت جلالتها فجاءت بالشمس معها.

وهكذا استطاع بذكاء شديد وخبرة



الملكة نازلى فى الأربعينيات



١٩٤٦: الملكة نازلى تراقص رياض غالى فى أحد الملاهى الليلية فى جنيف

لعلها فطرية بسيكلوجية الإنسان، أن يحول كل حديث عن شخصه إلى حديث عن شخصية جلالتها، وهو «هجوم» يندر أن يفلت من تأثيره أى إنسان، وخاصة من كان فى مثل «الملكة نازلى» فى تلك الأيام التعيسة من خريف ١٩٤٦، حيث كان كل شىء فى حياتها يبدو وكأنه على وشك الانهيار، فلا زوج ولا حبيب ولا ابن ولا صحة. امرأة هاربة من عمرها المليء بالأكدار بجسمها المليء بالأوجاع، تبحث عن كلمة تقدير تعزّيها عما هى فيه.

ومع أنها كانت قد تعودت أن تستمع إلى كلمات من هذا النوع من المحيطين بها، فإن «رياض» كان من ذلك النوع القادر على أن يختار كلماته وينطقها بطريقة تبدو خالية من الصنعة، وتضفى عليها حرارة تجعلها تبدو أكثر تلقائية وأكثر مصداقية. ثم إنه بدا لها نمطاً مختلفاً عمن تعودت أن تتعامل معهم من أفراد حاشيتها، ومن الدبلوماسيين المصريين الذين التقت بهم من قبل فى رحلتيها السابقتين إلى أوروبا، فهو ليس موظفاً؛ يضع على وجهه قناعاً من الأدب المفتعل يخفى به إحساسه بالضيق من الواجب الثقيل الذى؛ يريد أن يفرغ من أدائه ليعود إلى حياته العادية، لكنه إنسان أكثر حميمية يشعر بمتعة لأنه يخدمها، وفضلاً عن ذلك، كله فقد كان بوظيفته الصغيرة وأسرته المتوسطة وملامحه المصرية الصميمة، ممثلاً للشعب الذى كانت ملكة له منذ سبعة عشر عاماً، والذى كانت تتوق - ولا شك - إلى تقديره واحترامه وتسعد إذا قال لها من قلب مخلص: أنا عبدك.

كان «رياض غالى» باختصار، واحداً من كومبارس التاريخ العظام، الذين يلهمهم طموحهم معرفة عميقة بسيكلوجية هؤلاء الأبطال الذين يجتذبون كل ما فى الكون من أضواء، وهم مع ذلك يفتقدون للثقة فى أنهم يستحقون كل هذا الحب الجارف ويعتبرونه موجهًا إلى مناصبهم لا إلى أشخاصهم، والسعيد - السعيد - هو من يستطيع أن يوهمهم أنه يخلص لهم، لذواتهم، لا لمناصبهم، ولصفاتهم الإنسانية لا لأموالهم. ولو لم يكن «رياض غالى» كومبارساً تاريخيّا ممتازاً، لما ألهمه ذكاؤه أن يستخدم نفس الأدوات التى استخدمها سلفه العظيم «أحمد حسنين باشا» - أستاذه - الذى لم يتلق على يده العلم مباشرة، وطبعته الأولى التى جاء استمراراً لجوهرها وتعديلاً عليها، بحكم أن لكل عصر رجاله. فقد كان «حسنين باشا» هو كومبارس زمن الصعود والازدهار، أما «رياض أفندى» فهو كومبارس زمن السقوط والانهيار. أما السنارة التى تصيد السمكة فقد ظلت هى نفس السنارة.

وهكذا لم تكد تمر أيام قليلة على التحاق «رياض أفندى» بحاشية «الملكة نازلى» التى كانت قد غادرت «شامونيكس» إلى «جنيف»، حتى اكتشفت الملكة بالمصادفة، أن ما معه من فرنكات سويسرية قد أوشك على النفاد فأعطته عشرة آلاف فرنك سويسرى، قبلها بعد تمنع شديد. وككل كومبارس بعيد النظر يفكر فى الآجلة قبل العاجلة، أسرع يبرق، فى اليوم نفسه، إلى والده يطلب إليه أن يودع فى البنك الأهلى المصرى لحساب صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» ٦٠٠ جنيه، مصرى. هى قيمة الفرنكات التى أعطتها له جلالتها، حتى لا يظن أحد أنه يخدم الملكة مقابل ما جادت به عليه.

وأسرع «بشاى أفندى غالى» بتنفيذ طلب ابنه.

ولابد أن «الملكة نازلى» قد ذهلت لهذا التعفف الذى كان نادراً فيمن يحيطون بها، وخاصة إذا كانوا من طبقة «رياض». ولعلها تذكرت اليوم الذى عنَّفها فيه زوجها الراحل «أحمد حسنين»، عندما علم بأنها طلبت من مدير دائرتها أن ينقل خمسمائة فدان من أملاكها باسمه، فذرفت دمعتين وزفرت بتنهيدة طويلة، تطرد بها كدر الزمان الذى لم يضن عليها برجال يحبونها لشخصها، ويخدمونها لأنهم عبيدها المتيمين بها الراغبين فى خدمتها، لأن ذلك ما يمتعهم.

وهكذا بلعت «الملكة نازلى» الطعم نفسه للمرة الثانية. ولم تتنبه إلى أن «رياض» كان أذكى وأكثر طموحاً من أن يفقد مكانته لديها، لمجرد أن يحصل على مبلغ تافه حتى لو كان يوازى مرتبه الأساسى فى سنة، لأنه كان يريد الجمل بما حمل.

وأصبح عاديّا بعد ذلك، أن تظهر «الملكة نازلى» فى كل مكان وفى إثرها «عبدها رياض أفندى»، تأمره فيطيع وتناديه فيلبى وتطلب فيحقق. وفى القاهرة استطاع «حشرات القصر» أن يوهموا «فاروق» أن «رياض» قد حل فى فراش «الملكة نازلى» محل «حسنين»، ولم يتنبهوا إلى أنه حل فى قلبها محل ابنها الجاحد القاسى البارد العواطف.

أما هى؛ فقد قالت له يوماً وهما يرقصان طبقا لمرويات «مصطفى أمين»:

ـ لو أنهم علموا فى القاهرة أننى أرقص معك لذبحوك.

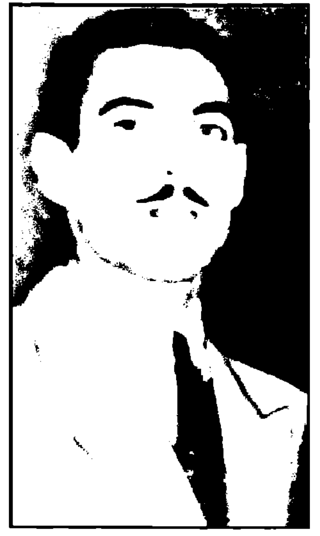
أما هو؛ فقد رد عليها قائلاً: كل شىء يهون حتى الذبح بعد أن منحت «عبدك» شرف مراقصتك يامولاتى.

وهكذا أصبح الأفندى، موضوعاً لصراع الإرادات بين ملك عنيد يخاف أمه ويكرهها، وملكة عنيدة تحب ابنها وتحتقره، من دون أن يبذل الأفندى نفسه مجهوداً خارقاً ـ للعادة ـ يستحق بسببه هذه الرعاية الملكية السامية.

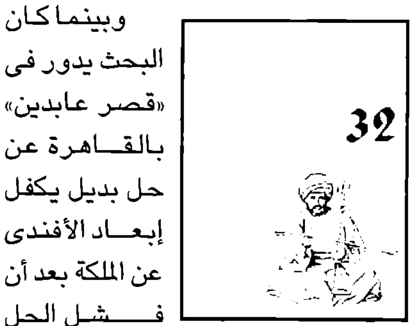
كل الذى فعله هو؛ أنه استعاد واستفاد من خبرته فى التعامل مع «المسز كازاروى» وأدرك أن صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» ليست أكثر من امرأة وحيدة تمتلئ مرارة بسبب عقوق ابنها، وترتعب من برودة الشتاء الزاحف وتعلم أنه لا هيبة الملك ولا وفرة الثروة ولا سطوة الجاه ولا الجلالة التى تصاحب اسمها على كل لسان، يمكن أن توقف برودته الزاحفة أو تعوضها عن العمر الذى ضاع هدراً، والذى كانت، بسبب شخصيتها الهيستيرية، على يقين بأن نهايته قد اقتربت، ولأنه أدرك ذلك، فقد منح «رياض غالى» الملكة الأم أو تظاهر بمنحها ما كانت تريد: طاعة الابن وإخلاص الصديق، وتهذيب التابع.

ولو أن «الملك فاروق» لم يخطئ عامداً ـ أو خضوعاً لتحريض «حشرات الحاشية» ـ فهم طبيعة علاقة أمه بـ«رياض غالى»، لكان الأفندى قد خسر الحرب بعد أول جولة، ولطرد من الفردوس الملكى غير مأسوف عليه بعد معركة «كباريه مكسيم» ولأخلت «الملكة نازلى» طرفه، ووافقت على إلغاء ندبه. لكن الملك الابن، لحسن حظ «رياض»، أساء فهم هذه العلاقة، وفيما بعد قالت الملكة الأم لـ«مصطفى أمين» وهو مصدر معظم هذه المرويات:

ـ لو جاءنى «فاروق» وقال لى: إنه لا يثق بـ«رياض غالى» وطلب منى أن أطرده لفعلت، ولكن أن يرسل لى من يقول: إن «رياض» عشيقك، فهذا


١٩٤٦: رياض غالى فى كامل أناقته بعد أن انضم لحاشية الملكة نازلى

يجعلني أتمسك به وأصر على بقائه معي.



وبينما كان البحث يدور في «قصر عابدين» بالقاهرة عن حل بديل يكفل إبعاد الأفندي عن الملكة بعد أن فشل الحل البيروقراطي، كان البحث يدور في «فندق بوريفاج» بـ«جنيف» حيث تقيم الملكة، عن مكان بديل تنتقل إليه بعد أن زادت مضايقات المصريين الحريصين على كرامة بلادهم بسويسرا لها، وأصبحت فوق قدرتها على الاحتمال، ولعلها شكت في أنها تتم بتحريض رسمي. وقبل أن يحزم «قصر عابدين» أمره، كانت الملكة تأمر بحزم حقائبها وتعلن أنها ستغادر «سويسرا» كلها لتقيم في العاصمة البريطانية «لندن».

وما إن وصل الخبر إلى القاهرة، حتى أزعجها بقوة، إذ اتخذه الملك «فاروق» دليلاً على أن الملكة الوالدة سوف تواصل سياحتها مع الأفندي عشيقها في كل أنحاء القارة الأوروبية، بينما اعتبره رئيس الوزراء «محمود فهمي النقراشي» كارثة قومية تتم في توقيت غير ملائم بالمرة، إذ كانت العلاقات المصرية البريطانية تمر آنذاك في واحدة من أسوأ مراحلها، بعد أن انتهت المفاوضات التي بدأت في عهد سلفه «إسماعيل صدقي» بالفشل وباستقالة الحكومة، ليكون أول ما يفعله «النقراشي» بعد تشكيل حكومته هو إعلان قطع المفاوضات، وعرض قضية الجلاء عن «وادي النيل» على مجلس الأمن، مما أثار الصحافة البريطانية سواء كانت تنطق بلسان «حزب العمال» الحاكم، الذي كان الطرف البريطاني في المفاوضات المقطوعة، أم صحافة «حزب المحافظين» المعارض، التي انتهزت الفرصة للتنديد بتساهل خصومهم مع المصريين، مما شجعهم على اللجوء إلى مجلس الأمن، بل وانتشرت عمليات قتل الجنود البريطانيين في شوارع القاهرة وإلقاء القنابل على المؤسسات البريطانية في مصر.

ولأن «فاروق» - لأسباب متعددة - كان يعزف عن الاتصال المباشر بوالدته، توقياً لغضبها من جانب، وإغاظة لها من الجانب الآخر، فقد وجد في الاعتراض السياسي على انتقال «الملكة نازلي» من «سويسرا» إلى «بريطانيا»، فرصة لدفع الحكومة للتدخل رسميًا لتطلب إليها العدول عن مشروعها، حتى لا تستغل الصحف البريطانية وجودها ونشاطها في الحرب الدعائية الدائرة بين البلدين، وقامت المفوضيتان المصريتان بمحاولات مضنية لإثناء الملكة عن السفر إلى «لندن»، لكنها أصرت بعناد شديد على مشروعها، واستعرضت خلال المفاوضات نماذج من التصرفات الصغيرة التي تعرضت لها خلال الشهور التسعة التي انقضت منذ غادرت الإسكندرية، كان من بينها التلكؤ المتعمد في إرسال ما تطلب من نقود لنفقاتها ونفقات الأميرتين والطريقة الجافة التي يعاملها بها ابنها، فهو لا يتصل بها ولا يسأل عن حالتها الصحية. بل إنه تعمد أن يضع طائرة خاصة من طائرات السرب الملكي تحت تصرف شقيقته الأميرة «فائزة» وزوجها «محمد علي رءوف» نقلتهما

محمود فهمي النقراشي:
ولد عام ١٨٨٨ وتخرج في مدرسة المعلمين الخديوية، وحصل على شهادة في التربية من جامعة نوتنجهام البريطانية. عمل مدرسا في المدارس الثانوية وشارك في ثورة ١٩١٩ وكان من بين المسئولين عن إدارة الجهاز الذي أنشأه الوفد لمقاومة الاحتلال بالقوة. اتهم عام ١٩٢٤ بالمشاركة في التخطيط لاغتيال القائد الإنجليزي للجيش المصري ولكن القضاء برأه. تولى وزارات المواصلات والداخلية والمعارف. انشق مع زميله أحمد ماهر عن الوفد عام ١٩٣٧ وشكل معه حزب الهيئة السعدية وخلفه في رئاسة الوزارة عام ١٩٤٥. شكل وزارته الثانية عام ١٩٤٦ وفي عهدها دخلت مصر حرب فلسطين الأولى. اغتاله أحد أفراد الجهاز الخاص لجماعة الإخوان المسلمين في بهو وزارة الداخلية عام ١٩٤٨ بسبب قراره بحل الجماعة. توفي وعمره ٦٠ سنة

إلى «نيس» ليمضيا جانباً من الإجازة معها ومع الأميرتين الصغيرتين، بينما لم يبد اهتماماً مماثلاً بها، فضلاً عن الأسلوب الذى تناول به مسألة «رياض غالى» مما يكشف عن أنه لا يثق بأمه ولا يحترمها ولا يصدقها.

أما وقد أدركت «الملكة نازلى» من تدخلات الوسطاء الذين أعلنوا لها استعداد القاهرة لكل ما تطلب من ترضيات، بما فى ذلك الاعتذار الرسمى لجلالتها، أن الأمر يزعج ابنها فقد تمسكت به. وربما لو لم يكن الأمر كذلك لفضلت البقاء فى «سويسرا» حيث الحياة أكثر بهجة كما ينبغى لبلد محايد لم يُعَانِ من ويلات الحرب، بعكس «لندن» التى كانت لا تزال تعانى من آثار التدمير العنيف الذى أحدثته غارات المحور بها.

وعندما زاد الإلحاح عليها للعودة، قامت بمناورة ذكية أقنعت بها الوسطاء أنها استجابت لرغبة ابنها، ولكنها بدلاً من أن تغادر «جنيف» إلى «مارسيليا» لتعود إلى «الإسكندرية» على ظهر الباخرة «بروفيدانس» التى كان مقرراً أن تصل إليها يوم ٥ مايو (آيار) ١٩٤٧، غادرتها إلى «نيس» ومنها إلى «لندن» التى وصلت إليها، بينما كانت الباخرة «بروفيدانس» لا تزال فى عرض البحر.

والغريب أن «الملكة نازلى» بعد كل تلك المناقشات المجهدة، لم تمكث فى «لندن» سوى أقل من أسبوع واحد، إذ لم يكن فيها ما يغريها بالبقاء بها، وكأن الإغراء الوحيد للسفر هو رغبتها فى فرض إرادتها على ابنها وتحديه ومعاقبته على سوء ظنه بها، لذلك اعتبرت وصولها إلى «لندن» وفى صحبتها الأميرتان والحاشية وإقامة الأفندى معهم فى فندق «كلاريدج» انتصاراً كافياً.

وكان السفير المصرى فى «لندن» «عبدالفتاح عمرو باشا» قد عبر لها بمجرد وصولها عن مخاوفه باحتمال قيام بعض المتطرفين الإنجليز بالاعتداء عليها، ردّا على ما كان يتعرض له الجنود البريطانيون من اعتداءات فى مصر، وأحاطها بترتيبات أمنية صارمة بالتنسيق مع إدارة «سكوتلاند يارد» هدفها الظاهر هو المحافظة على حياتها، وهدفها الحقيقى هو محاصرتها وتحجيم نشاطها والتضييق على حريتها.

غير أن الملكة لم تكد تصل إلى «لندن»، حتى قررت تصعيد الاشتباكات مع ابنها، فأعلنت أنها سوف تسافر إلى أمريكا. وكلفت «عبد الفتاح عمرو» بحجز مقاعد لها وللحاشية وللأفندى على الباخرة «كوين إليزابيث» التى كان مقرراً أن تبحر إلى «نيويورك» بعد أسبوعين.

وللمرة الثانية اعترض «محمود فهمى النقراشى» الذى كان مشغولاً آنذاك بوضع عريضة الدعوى التى سيقدمها باسم مصر - بصفته رئيساً لوزرائها ووزيراً لخارجيتها - إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، ليعرضها على مجلس الأمن. ولم تكن لديه أدنى ذرة من الشك فى أن الصحافة الأمريكية، سوف تجد فى قصة الملكة المتصابية والأفندى المفتون بنفسه، إثارة أكثر من قصة «جلاء الإنجليز عن مصر والسودان»، وبذلك تفقد القضية التى سوف يسافر للمرافعة فيها، تعاطف مجلس الأمن وتأييد الرأى العام الأمريكى الذى؛ قد يتحمس لتحرير البلدين، لكنه بالقطع لن يتحمس لتوحيدهما تحت «تاج فاروق»، أو «طربوش الأفندى».

ولابد أن الملكة «نازلى» كانت تفرك



١٩٤٧: رئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» يستمع أثناء إحدى الحفلات إلى أنباء يسرّ بها إليه اللواء «سليم زكى» حكمدار (مدير أمن) القاهرة



١٩٤٧: عبد الفتاح عمرو، سفير مصر فى بريطانيا

كفيها سروراً لأنها استطاعت خلال أسابيع قليلة أن تثأر من إهمال ابنها لها، وأن ترد على إهانته إياها، إذ ما كاد خبر اعتزامها السفر إلى « أمريكا» يطير إلى القاهرة، حتى استأنف الوسطاء الاتصال بها، لكنها لم تستجب لاحد، فلجأوا - كالعادة - إلى الألاعيب البيروقراطية الصغيرة فى محاولة لمنعها من السفر، وتذرعوا بأن الفنادق التى تليق بمقامها فى «نيويورك» مشغولة جميعها، واقترحوا على جلالتها البقاء فى «لندن» عدة أسابيع أخرى حتى يمكن تدبير أماكن ملائمة لإقامتها، إلا أن ذلك أسعدها أكثر مما ضايقها، فها هم يلحون «ويتحايلون» على إبقائها فى«لندن»، التى كانوا قبل أسابيع يحاولون منعها من السفر إليها..

والحقيقة، أنها كانت حجة قوية لا يستطيع أحد مقاومتها، إذ كانت آلام المغص الكُلوى تهاجمها بقوة، وعلى فترات متقاربة وبشكل لم تعد قادرة على تحمله، وقال لها الأطباء: إن الحالة قد أصبحت حرجة بعد أن توقفت إحدى الكليتين عن العمل تقريباً، بينما انتشرت الحصى فى الكلية الثانية فقلّلت من قدرتها على القيام بكل العمل، وحذروها بأنها لن تعيش أكثر من عامين، إذا لم تقم بجراحة عاجلة. اختارت أن تجريها فى واحدة من أعرق وأشهر دور الجراحة فى العالم هو «مستشفى مايو» بمدينة «روشستر» الأمريكية.

ولعلها توهمت آنذاك، بأن الخطر الذى يحيق بحياتها سوف يدفع ابنها لكى يطير إليها، أو على الأقل لكى يتصل بها ليطمئن على صحتها، لكنه لم يفعل هذا أو ذاك، بل تواصلت الألاعيب البيروقراطية التى تحاول عرقلة سفرها إلى «أمريكا»، فازداد غضبها وقررت ألا تنتظر موعد إبحار الباخرة «كوين اليزابيث» وغامرت، لأول مرة فى حياتها، بركوب الطائرة وغادرت مطار «لندن» فى منتصف ليلة ١٠ مايو (آيار) ١٩٤٧ لتهبط فى مطار «بوسطن» وفى صحبتها الأميرتان والحاشية والأفندى.

ويبدو أن «الملكة نازلى» قد اكتفت بتحدى محاولات القصر لمنعها من السفر، ولم تشأ أن تواصل تصعيد الخلاف مع ابنها، ولذلك حرصت بمجرد وصولها إلى أمريكا، أن تؤكد للصحفيين، أنها لم تحضر لتشارك فى أوجه النشاط الاجتماعى المختلفة، أو ترى ما يستحق الرؤية فى «نيويورك»، وإنما جاءت لتستشير الأطباء. وقال أحد أفراد حاشيتها للصحفيين - لعله «رياض غالى» - إن جلالتها تنوى أن تنال قسطها من الراحة التامة، وفيما عدا ذلك فهناك متسع من الوقت لأى شئ آخر، حتى استشارة الأطباء.

وكانت الملكة قد نزلت فى جناح خاص بـ«فندق والدورف ستوريا» أفخم فنادق نيويورك، يضم ثلاث غرف كبيرة لنوم الملكة والأميرتين، ألحق بكل منها غرفة صغيرة لوصيفتها وحمام خاص وصالون خاص، فضلاً عن صالون مشترك ومصعد خاص يقودهن إلى مدخل جانبى للفندق، بعيداً عن المدخل الرئيسى المزدحم عادة بالنزلاء والصحفيين، حيث كانت تقف سيارة خاصة خصصها الفندق لانتقالاتهن، واثنان من رجال البوليس السرى، خصصا لحمايتهن.

أما السكرتيران - «أحمد موحد» و«رياض غالى»، اللذان كانا يقومان بكل ما يخص الملكة والأميرتين من الشئون التى تربطهن بالعالم الخارجى



أغسطس (آب) ١٩٤٧: الملكة «نازلى» والأميرتان «فائقة» و«فتحية» فى مطار نيويورك فى طريقهن إلى كندا

- فكانا يحتلان جناحاً من غرفتين بالطابق الواحد والعشرين.

وأشار تقرير خاص نشرته مجلة «المصور» لمراسلها فى «نيويورك»، عن وقائع الأسابيع الثلاثة الأولى لرحلة أمريكا، إلى أن الملكة وحاشيتها وكريمتيها يتناولن وجبات الطعام فى جناحهن الخاص. فيما عدا مرة أو مرتين، تناولت فيها الملكة العشاء مع جماعة صغيرة من الصديقات. وإنهن يعشن فى عزلة شبه تامة، ولايكدن يغادرن الفندق إلا فيما ندر، وحين يكون الطقس جميلاً، فيخرجن فى نزهة قصيرة «بشارع بارك أفينو» مشياً على الأقدام، وأن رجال الصحافة الأمريكية فشلوا فى رؤية الضيفات المصريات، على الرغم مما أثاره وجودهن فى دوائر ومجتمعات نيويورك من اهتمام.

لكن حرص الملكة على عدم الاستفزاز، لم يحل بين الملك وبين تصعيد الاشتباكات من جانبه. وكان «محمود حسن باشا» سفير مصر فى «واشنطن» قد استأذن «الملكة نازلى» فى أن يقيم حفل استقبال على شرفها فى فندق «والدورف ستوريا» بـ«نيويورك»، مساء يوم ٢٢ مايو (آيار) ١٩٤٧، لكى يقدمها إلى الوزراء ورجال السلك الدبلوماسى وكبار رجال المال والأعمال، كما كان يفعل عادة عندما تزور إحدى الشخصيات المصرية البارزة «أمريكا». ووافقت «الملكة نازلى» بسرور بالغ على حضور الحفل الذى؛ كان أول بادرة رسمية منذ وقت طويل تدل على أنها لاتزال تتمتع بلقب «الملكة الوالدة» الذى صدر به الأمر الملكى رقم ٥ لسنة ١٩٣٨.

وما كادت الدعوات تصل إلى أصحابها من الشخصيات الأمريكية البارزة وتنشر الصحف الأمريكية الخبر، حتى فوجئ السفير قبل الموعد



محمود حسن باشا:
ولد عام ١٨٩٣. حصل على ليسانس الحقوق الفرنسية عمل قاضيا بالمحاكم المختلطة قبل أن ينتقل للعمل بالسلك الدبلوماسى. مثل مصر فى أمريكا لمدة ١٠ سنوات ثم أصبح عضوا فى وفد مصر بالأمم المتحدة

المقرر لإقامة الحفل بأربعة أيام باتصال هاتفى عاجل من وكيل الديوان الملكى «حسن يوسف باشا»، يبدى خلاله دهشة الملك «فاروق» لأنه لم يستأذنه فى إقامة حفل لتكريم «الملكة نازلى». ويتساءل عما إذا كان الحفل مقصورا على الشخصيات النسائية أم أنه سيكون حفلاً مختلطاً. وعندما رد السفير قائلاً بأنه استأذن الملكة الوالدة وبأن «أمريكا» لا تعرف حفلات غير مختلطة، ولا تطبق نظام الحريم فى حفلاتها، قال «حسن يوسف»: إن جلالة الملك يأمرك بإلغاء هذه الحفلة فوراً.

وسرعان ما أدرك السفير أن الأمر الملكى بإلغاء حفل تكريم الملكة الوالدة نهائى وغير قابل للتعديل، فقد أصم «حسن يوسف» أذنيه عن سماع كل الحجج المقبولة التى ساقها للتدليل على استحالة إلغاء الحفل، بعد توزيع الدعوات ونشر الخبر، وخاصة أن هذا الإلغاء لن يحول دون حضور الملكة لحفل آخر دعت إليه المليونيرة الأمريكية المسز «كورنيادس فاندربلت» تكريماً لجلالتها، وتقرر إقامته فى الأسبوع ذاته، إذ لا يملك أحد فى القاهرة ولا فى أمريكا ذاتها إلغاءه، ومعنى ذلك أن تقوم سيدة أمريكية بتقديم ملكة مصر إلى المجتمع الأمريكى بدلاً من أن تقوم بذلك سفارة مصر، وهو ما سوف يثير «الملكة نازلى»، ويدفعها للجموح، فى حين أن إقامة الحفل كفيل بتهدئتها ويفتح باب التفاهم معها.

وعندما فشل السفير فى إقناع القصر بالتراجع عن قراره، حاول بطريقة دبلوماسية أن يجد عذراً لإلغاء الحفل من دون أن يجرح الملكة أو يزيد من التوتر فى العلاقات بينها وبين ابنها، لكن الحظ السيئ ترصد لكل محاولاته، ثم ما لبثت شكوك «الملكة نازلى» الدائمة فى عواطف ابنها تجاهها أن قادتها لاكتشاف الحقيقة، فلم يجد السفير مفراً من إبلاغها بأن ابنها هو الذى أمر بإلغاء الحفل.

ولو أن «فاروق» كان قد اتصل بها ورجاها أن تلغى الحفل، أو أرسل إليها رسالة مكتوبة أو شفهية بهذا المعنى، فلعلها كانت قد استجابت إليه، كما فعلت حين أرسل إليها رئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» رسالة يرجوها فيها أن تقدر الظروف التى تمر فيها القضية المصرية، فلا تدلى بتصريحات للصحف أو تظهر فى أية مجتمعات، وأن تنتقل من «نيويورك» فى شرق الولايات المتحدة إلى «سان فرانسيسكو» فى غربها أثناء وجود الوفد الرسمى الذى سيترافع عن قضية مصر فى المقر الأمريكى للأمم المتحدة، فقد استجابت لكل ما طلب، وإن كانت قد اعتذرت عن السفر بسبب آلام الكُلى التى كانت قد اشتدت عليها. لكن «فاروق» فضَّل أن يتعامل معها بأسلوب الأوامر الملكية، وكأنها واحدة من رعاياه وليست أمه، وكأنه يريد أن يؤكد لها بأن الزمن الذى كانت فيه صاحبة الأمر والنهى عليه قد انتهى، وأنها قد عادت إلى الوضع الذى كانت عليه فى حياة أبيه، امرأة بلا حول ولا قوة ولا نفوذ ولا كلمة ولا كرامة.

وحدث ما توقعه السفير، ولم يحل إلغاء الحفل الذى دعت إليه السفارة دون إقامة الحفل الذى دعت إليه المليونيرة الأمريكية فى الأسبوع نفسه، وبدا وكأن الهدف من إلغاء الحفل الرسمى هو تجريح الملكة الوالدة، وإلا ما تعمد القصر الملكى إصدار بيان رسمى ينفى فيه، أن سفير مصر فى «واشنطن» سوف يكرم صاحبة الجلالة

«الملكة نازلى». هو ما أثار لغطاً داخل مصر.. واضطر مجلة «المصور» إلى محاولة البحث عن تبرير له، فلم تجد سوى عذر سخيف، هو أن الملكة والأميرتين، لم تستطيعا أن تحملا معهما إلى أمريكا، من الثياب والحاجات إلا ما يتناسب مع الوزن المصرح به لركاب الطائرات، وهو ٦٦ رطلاً لكل راكب. وأن بقية حاجاتهن وملابسهن، قد شحنت من مصر إلى «نيويورك» عن طريق البحر فى ٢٤ حقيبة كبيرة، ولم تصل إلى الملكة والأميرات إلا يوم ٢٣ مايو (آيار) ١٩٤٧، و أن تأخر وصول تلك الحقائب كان مسئولاً إلى حد ما عن العزلة التامة التى التزمتها جلالة الملكة والأميرتان منذ وصولهن إلى أمريكا. وأن العاملين معاً، هما اللذان أديا إلى إلغاء حفل الاستقبال الذى كان سفير مصر فى «واشنطن» سيقيمه على شرفهن.

كان زمن التجريح العلنى المتبادل بين الأم وابنها قد بدأ.

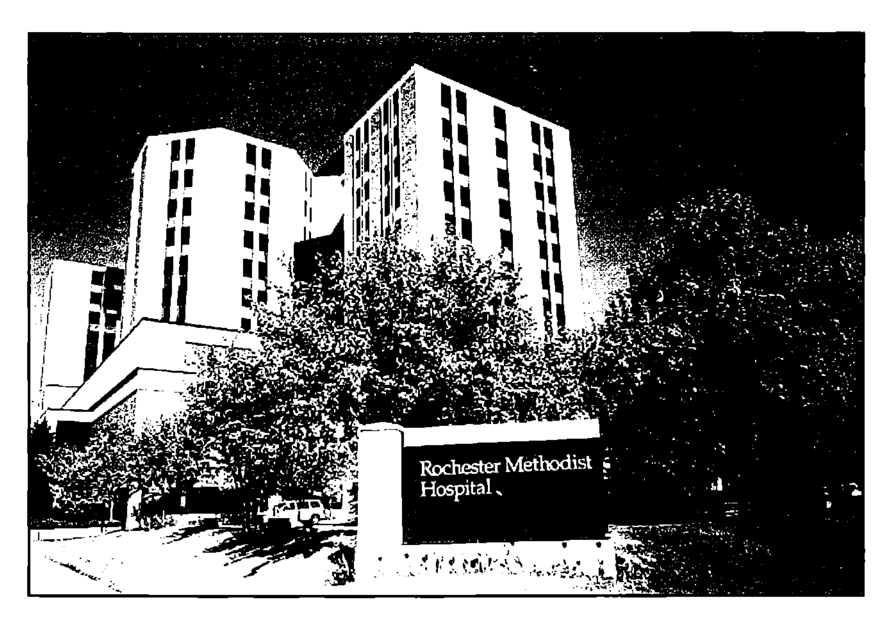
ولايبدو أن «الملكة نازلى» كانت فى حاجة إلى من يطلب إليها فى الشهور الأولى لوصولها إلى الولايات المتحدة، أن تقلص نشاطها، فقد تكفلت حالتها الصحية بذلك من دون حاجة إلى ضغط من أحد. ومع أن الأنباء أخذت تتوالى على القاهرة، بأن آلام الكُلى تعاود الملكة الوالدة، مما قد يضطرها لإجراء جراحة خطيرة، إلا أن الملك «فاروق» واصل إهماله المتعمد لها، وشاركت فى هذا الإهمال ابنتها الكبرى «الإمبراطورة فوزية» التى كانت لاتزال تقيم فى القاهرة منذ أن تركت زوجها شاه إيران قبل ذلك بأكثر من عامين، وكانت أقرب شقيقات «فاروق» إلى قلبه وأحبهن إليه، فاضطرت الأميرتان «فائقة» و«فتحية» للاتصال بالقاهرة من «نيويورك» حيث قدمتا تقريراً عن حالة الأم الصحية بعد شهر من وصولها إلى «أمريكا».

وهكذا لم تتحقق مخاوف «النقراشى» المبالغ فيها من تأثير رقص «الملكة نازلى» على القضية الوطنية لمصر، إذ وصل إلى «نيويورك» فى الأسبوع الأخير من يوليو (تموز) ١٩٤٧ ليجدها مريضة، ومع ذلك فقد حرص على أن ينهى الزيارة التى قام لها بها، بتكرار تحذيراته السابقة، من أن يسرق نشاطها الكاميرا من قضية مصر، مؤكداً لها، أن الحكومة ليست طرفاً فى الخلاف بينها وبين ابنها، وأنها توسطت بينهما لمصلحتها. ولعل خوف «فاروق» من أمه وظنه بأنها لن تستجيب لأى رجاء من جانبه، كان من بين أسباب تستره وراء «النقراشى» الذى كان بطبيعته المتزمتة أخلاقياً مستعداً للمبادرة بالتدخل لقمع تحركات الملكة الوالدة متذرعاً بمبررات سياسية ووطنية، لم تكن تثير غضبها أو تدفعها للعناد، لأنها لا تتصل مباشرة بعلاقتها المعقدة بابنها، فضلاً عن أن علاقتها بـ «النقراشى» كانت طيبة، بحكم صلات تاريخية، جمعت كلاً منهما، بالسيدة «صفية زغلول» أرملة الزعيم «سعد زغلول».

ولعل كلاً من - الملك ورئيس وزرائه - قد انطلقا من تقدير صحيح، وإن كان مبالغاً فيه، بأ ن مغريات الحياة الليلية فى الولايات المتحدة أوفر بكثير من مثيلاتها فى أوروبا، وبأن أعلام الحرية الشخصية التى ترفرف فى سمائها سوف تغرى الملكة الوالدة، بحماقات لا أول لها ولا آخر لتتصدر أخبارها صحف الفضائح الأمريكية، التى لا تقف أمام حريتها هى الأخرى حدود أو قيود.



١٩٣٧: الملكة نازلى خلف الفندق الذى كانت تقيم فيه فى سان مورتيز أثناء الرحلة الملكية إلى أوروبا، تتابع المتزحلقين على الجليد، ويقف خلفها شقيقها حسين صبرى باشا



٢٠٠٧: مستشفى الأخوين «مايو» فى ولاية روستشر الأمريكية كما تبدو اليوم

لكن الملكة، على الرغم مما لقيت من معاملة سيئة، قدمت بادرة جديدة على حسن تقديرها للأمور، إذ ما كادت آلام الكلى تخف، حتى غادرت «نيويورك» إلى الجبال الصخرية الكندية، فى ٢٤ أغسطس (آب) ١٩٤٧. لكى تطمئن كل الأطراف إلى إنها حريصة على المصالح الوطنية العليا.

ولم يكن قد انقضى على وجود «الملكة نازلى »«فى « أمريكا » سوى أربعة شهور حين اشتدت عليها آلام الكُلى، ولم تعد المسكنات التى تتعاطاها كافية للتغلب عليها، فدخلت مستشفى «مايو كلينيك » بمدينة «روشستر» بولاية «مينسوتا » المتاخمة لـ «نيويورك» لتجرى بعض الفحوص الطبية، قرر الأطباء على إثرها أن الأوان قد آن للتدخل الجراحى الذى لم يعد ممكناً تأجيله. وبسبب أهمية الشخصية التى سوف تجرى لها العملية الجراحية فقد طلب الأخوان «مايو» ـ مديرا المستشفى وصاحباها ـ إذناً بإجرائها من القصر الملكى المصرى، باعتبارها عملية خطيرة قد تفقد صاحبة الجلالة والدة ملك مصر حياتها أثناء إجرائها.

وتصورت «الملكة نازلى» أن الخطر الذى يهدد حياتها، سوف يذيب الجليد المتراكم على علاقتها بابنها، وأنه بمجرد أن يعلم بذلك سوف يترك كل شىء ليطير إلى «روشستر» ليقيم إلى جوار سرير مرضها، ولا يغادر المستشفى حتى يطمئن على صحتها أو يودعها الوداع الأخير. لكنه لم يفعل شيئا من ذلك. وتقدم «النقراشى» الذى كان لا يزال يتابع أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليتحمل نيابة عن الابن المسئولية التى، حال دون قيامه بها عقوقه وبرودة عواطفه، فأذن ـ بصفته رئيساً لوزراء مصر ـ بإجراء العملية واعتذر للملكة بأنه الذى اعترض على حضور ابنها الملك، ليكون إلى جوارها فى هذه الظروف الصعبة، لأن وجوده فى «نيويورك» أثناء نظر القضية المصرية سوف يسحب الأضواء عنها ويضعف من تأثيرها على الرأى العام الأمريكى.

ولعل «الملكة نازلى» قد أوهمت نفسها - لبعض الوقت - بأن ابنها كان يريد أن يكون إلى جوارها لولا اعتراض «النقراشى». ولعلها ككل أم، التمست له العذرعن غيابه أثناء الجراحة الدقيقة، التى أجريت يوم الأحد ١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧، واستغرقت ثلاث ساعات كاملة، وأسفرت عن إخراج ٢٠ حصاة من إحدى الكليتين، ونقل إليها أثناءها عدة لترات من الدم. لكن إحساسها بالوحدة ما لبث أن ازداد وتكثف حين أفاقت من آثار العملية لتكتشف أن الخطر الذى يتهددها لم يهز مشاعر أحد من أسرتها أو يقلقه، أو يدفعه لتغيير برنامج حياته العادية، فقد اعتذر شقيقها «حسين صبرى باشا» الذى كان يصطاف بإيطاليا بأنه مريض بارتفاع فى ضغط الدم، ولاتسمح له حالته الصحية بركوب الطائرات، وإذا سافر بالباخرة فسوف يصل فى وقت لن تكون الملكة فيه بحاجة إلى وجوده، واكتفت ابنتاها الكبيرتان - الإمبراطورة «فوزية» والأميرة «فائزة» - وزوجة ابنها الملكة «فريدة»، بالاطمئنان عليها تليفونياً. أما ابنها الملك فإنه لم يعتذر ولم يتصل، بل تعامل معها طبقاً للبروتوكول، وكأنها وزير أو سفير لدولة أجنبية، فأرسل وفداً يضم «حسن يوسف بك» وكيل الديوان الملكى و«محمود يونس بك» التشريفاتى للاطمئنان على صحة جلالتها.

ولم تكن مهمة «حسن يوسف» إلى أمريكا - التى وصل إليها فى أواخر سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧، وبعد مرور ثلاثة أسابيع على إجراء العملية، تقتصر على الاطمئنان على صحة الملكة «نازلى» بل كانت تشمل كذلك جانباً آخر يعكس المدى الذى تدهورت إليه الأحوال السياسية فى مصر، بعد أن غادرتها الملكة «نازلى». هو التباحث مع المستر «إدجار هوفر» - مدير التحقيقات الفيدرالية فى واشنطن - على إرسال بعثة من بوليس القصور الملكية للتدرب على إجراءات الأمن والحراسة.

انتهى الزمن السعيد الذى كان «فاروق» فيه ملكاً محبوباً، إلى الحد الذى أشار فيه عليه المحيطون به، ذات يوم من عام ١٩٣٧، أن يذهب لأداء صلاة الجمعة فى المساجد العامة من دون حراسة. وبدأ إحساسه بأن حياته فى خطر يتزايد، وحاجته إلى رفع كفاءة بوليس القصور الملكية ليستطيع حمايته من مؤامرات الاغتيال تشتد.

وكانت مصر قد شهدت فى أعقاب انتهاء الحرب موجة مزدوجة من العنف السياسى والجنائى، فأصبحت القنابل - كما يقول الدكتور «هيكل» فى مذكراته - تلقى فى غسق الليل فى الشوارع أو فى أحياء تجارية، فيشيع تفجرها الرعب والفزع.. وألقيت قنابل أمام مساكن مأهولة فأحدثت من الأضرار ما زاد الناس رعباً وهلعاً.

ووصلت هذه الموجة من العنف إلى ذروتها فى يوم الاحتفال بعيد الجلوس الملكى الحادى عشر فى مايو (آيار) ١٩٤٧، فانفجرت قنبلة فى دار «سينما مترو»، أدى انفجارها إلى مصرع خمسة من المصريين وإصابة العشرات منهم، وتهديم جانب من الدار. وقبل منتصف الليلة نفسها انفجرت قنبلتان فى مبنيين تابعين لجيش الاحتلال فى قلب العاصمة.

ولم يكن اختيار يوم الاحتفال بعيد جلوس الملك للقيام بتلك التفجيرات خالياً من الدلالة. ولم تكن هواجس «فاروق» بأن حياته أصبحت فى خطر بعيدة عن تورط القصر فى تخطيط بعض عمليات العنف ضد خصومه من الوفديين، مما جعله يتوقع أن يلجأوا



حسن يوسف باشا

وكيل الديوان الملكى ورئيسه بالنيابة. بدأ العمل فى السلك القنصلى والدبلوماسى فى يناير ١٩٢٤، وعمل بالديوان العام لوزارة الخارجية ثم فى ألمانيا وإيران وإنجلترا وإسبانيا وأمريكا إلى أن وصل إلى درجة قنصل عام. وفى ١٩٣٨ نقل مديرًا لإدارة الصحافة بديوان وزارة الخارجية، ثم انتدب مديرا لمصلحة الرقابة على النشر. فى يونيو ١٩٤٢ انتقل من وزارة الخارجية إلى الديوان الملكى. وفى عام ١٩٤٤ عين وكيلا للديوان. بعد وفاة «أحمد حسنين» انتدب للقيام بعمل رئيس الديوان، وظل يقوم بهذا الدور كلما خلا المنصب من شاغله. نشر عام ١٩٨٢ مذكراته بعنوان «القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢/ ١٩٥٢»



محمود فهمي النقراشي: رئيس الوزراء المصرى بين عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧، كان عليه أن يواجه الأزمات التى تصاعدت فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأن يتحمل فضلاً عن ذلك عبء التوسط بين الملك فاروق وأمه

للانتقام منه بالتخطيط لاغتياله. وفضلاً عن مخاوفه السياسية من «الإخوان المسلمين» و«الشيوعيين»، فقد تركزت وساوسه على «وحيد يسرى» الذى كان يعتقد بأنه يخطط للتخلص منه، تمهيداً للاستيلاء على زوجته «الملكة فريدة»، خاصة بعد أن اعترف أحد المتهمين بأن «وحيد يسرى» كان يدعم الجمعية السرية التى قامت بإلقاء قنابل ٦ مايو (آيار)، ١٩٤٧. وأنه كان يخطط لتفجير قصر والدته الأميرة «شويكار» أثناء آخر احتفال أقامته بمناسبة عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير (شباط) ١٩٤٧، وكان «فاروق» على رأس المدعوين إليه، كعادته كل عام.

ومع أن المحكمة لم تأخذ بهذه الاعترافات، واعتبرتها أقوالاً مرسلة لا دليل عليها، وبرأت «وحيد يسرى» من التهمة، فإن «فاروق» ظل على يقين بأنه يخطط للقضاء على حياته.

والغالب أن شعور «الملكة نازلى» بالإحباط قد تفاقم بعد أن أدركت أن ابنها لم يرسل وكيل ديوانه «حسن يوسف» إلى «روشستر» لكى يطمئن على سلامتها، بل لكى يعود بها إلى القاهرة بعد أن تحقق الهدف من رحلتها. ورغم شعورها بالمرارة، فقد اعتذرت بأنها لاتزال فى فترة النقاهة وبأن العملية التى أجريت لها كانت رغم دقتها، الأولى من ثلاث عمليات أشار الأطباء بضرورة إجرائها، من بينها عملية لاستئصال إحدى الكليتين رأوا تأجيلها إلى أن تستعيد الكلية - التى تم استخراج الحصوات منها - كفاءتها وقدرتها على القيام بوظائف الكليتين. لكن «حسن يوسف» حقق فى أقوالها واتصل بالدكتور «مايو» الذى لم يمانع فى سفرها بعد انتهاء فترة النقاهة، على أن تعود بعد شهور لكى تجرى العملية الثانية..

ولأن «الملكة نازلى» المتخمة بمشاعر خوف من المجهول، والتى لا تثق فى مشاعر ابنها تجاهها، كانت تشك فى أن يسمح لها بالعودة إلى «أمريكا» لإجراء العملية الجراحية الثانية عندما يحين موعدها. فقد اعتبرت إصراره على إعادتها دليلاً جديداً على عقوقه وعدم اهتمامه بالخطر الذى يحيق بحياتها، ورفضت بعناد تنفيذ التعليمات التى جاء بها وكيل الديوان الملكى من القاهرة. وبادلها «حسن يوسف» - بتعليمات من «فاروق» - عناداً بعناد فأصر على البقاء فى «روشستر» إلى أن تنتهى فترة النقاهة، ليكون فى خدمتها وخدمة الأميرتين إلى أن يأتى الوقت الملائم الذى تقررن فيه العودة إلى مصر.

ثم أخذ يعزف على نغمة أخرى، هى المطالبة بعودة الأميرتين وحدهما، على أن تبقى جلالتها إلى حين إجراء الجراحة الثانية، قائلا بأنهما قد بلغتا سن الزواج، ويستحيل التفكير فى أمر زواجهما، وهما تقيمان فى الخارج، فاستثار الطلب غضب «الملكة نازلى» الشديد ورفضته بحسم، ونظرت إليه باعتباره محاولة لتجريدها من كل الذى بقى لها فى الدنيا لتبقى وحيدة كالشجرة العجوز، بلا ورقة خضراء.

وتحول إصرار «حسن يوسف» على البقاء فى «روشستر» إلى عبء شديد على أعصاب «الملكة نازلى» التى كانت قد وجدت فى انتشار مرض الكوليرا فى مصر آنذاك - أكتوبر ونوفمبر (تشرين أول وثان) ١٩٤٧ - مبرراً لعدم عودتها، فوجد فيه هو الآخر مبرراً للانتظار إلى أن ينتهى الوباء، ولكى يواصل الجانب الآخر من

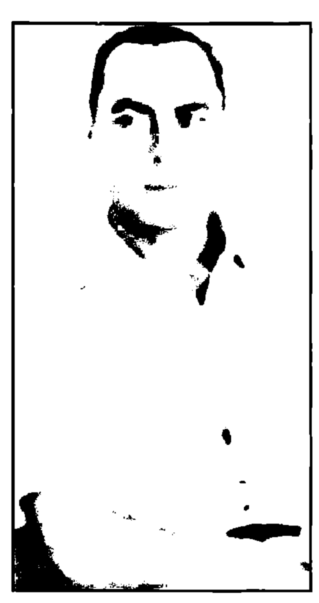
المهمة التى كلف بها، وكانت تعتقد عن حق، أنه جاء ليتلصص على حياتها فى أمريكا ولكى ينقل إلى ابنها الملك تقارير عن المحيطين بها، وخاصة «الأفندى» الذى كان اسمه يقترن حتى ذلك الحين باسمها، باعتباره عشيقاً لها، مما اضطرها - طبقا لرواية «مصطفى أمين» - إلى إصدار تعليمات إلى «رياض غالى» بالاختفاء التام بمجرد ظهور «حسن يوسف» فى أبهاء المستشفى.

وفى بداية نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٧. نشرت جريدة «المصرى» تقريراً لمراسلها فى «نيويورك» يبدو أشبه برسالة موعز بها، تبعث بها الملكة «نازلى» إلى من يعنيهم الأمر. فقد نسب التقرير لمن سماهم «موظفين بمكتب القنصلية المصرية» قولهم: إن الأنباء التى تصل إليهم عن صحة الملكة «نازلى» مطمئنة جداً. وأنها تتحسن باضطراد. بينما قال سكرتير لجلالتها - لعله «رياض غالى» - إن مرحلة الخطر، وإن كانت قد زالت، وأصبحت جلالتها فى حالة مرضية، إلا أنها تتقدم ببطء، وأن الأطباء مع تفاؤلهم، إلا أنهم لا يستطيعون أن يتكهنوا متى تستطيع جلالتها أن تعود إلى مصر، لأنها تحتاج إلى شهرين من الراحة التامة حتى تعود لحالتها الطبيعية.

وكان «حسن يوسف» يواصل ضغوطه، فى محاولة لكى يعود على الأقل ومعه الأميرتان، حين تلقى برقية عاجلة من القصر، تطلب إليه بناء على أوامر الملك، أن يعود إلى القاهرة فوراً. وما كاد يصل إليها - فى ٧ نوفمبر (تشرين الثانى) - حتى عرف أن هناك أزمة وزارية عنيفة هى السبب فى استدعائه. فقد دخل الملك ذات مساء من أواخر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧، إلى ملهى «حلمية بالاس» - الذى كان يمضى به بعض سهراته - فوجد أربعة من الوزراء يتناولون عشاءهم بالملهى. ومع أن اثنين منهم، قد غادرا الملهى بعد قليل من وصوله، إلا أن الاثنين الآخرين - وهما اللواء «أحمد عطية باشا» وزير الدفاع، والمهندس «عبدالمجيد بدر باشا» وزير المالية - لم يجدا مبرراً للانصراف، وواصلا سهرتهما كالعادة، مما استفز الملك، الذى طلب من رئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» إقالتهما من منصبيهما. لكن «النقراشى» لم يجد مبررا لهذا الطلب، فاعتذر عن الاستجابة إليه، وهدد بالاستقالة.

ومع أن «حسن يوسف» نجح فى إقناع «النقراشى» بأن يحنى رأسه للعاصفة، فمرت الأزمة من دون أن تطيح بالوزارة، إلا أن قطع مهمته فى أمريكا على حساسيتها لمواجهة أزمة قامت لأسباب واهية، قد أدهشه. وكان من رأيه أن «كريم ثابت» - النجم الصاعد آنذاك فى الحاشية - قد غذاها ونفخ فيها بسبب غضبه على «النقراشى» الذى اعترض على تعيينه مستشاراً للإذاعة، ليجمع بينها وبين وظيفة المستشار الصحفى لديوان الملك.

والغالب أن «فاروق» رأى أن يستكمل خاله - «شريف صبرى باشا» - الذى وصل إلى «روشستر» فى نهاية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧ مهمة «حسن يوسف»، وتصور أنه قد يفلح فى إقناع شقيقته، بما عجز وكيل الديوان الملكى عن إقناعها به. لكن الملكة «نازلى» كانت تشعر بمرارة، لأن أحداً من أسرتها - بما فى ذلك أشقائها - لم يعن بأن يكون إلى جوارها أثناء إجراء العملية الخطيرة، ولأن شقيقها «شريف» لم يفكر فى عيادتها إلا بعد خمسة أسابيع من إجرائها وضمن



وحيد يسرى باشا، ابن الأميرة شويكار الزوجة الأولى للملك فؤاد من زوجها سيف الله يسرى باشا، تركزت فيه شكوك ومخاوف الملك «فاروق» الذى كان يشك بأنه على علاقة بالملكة فريدة، وأنه يتآمر لاغتياله



يناير ١٩٥٠: شريف صبرى باشا وحسين صبرى باشا شقيقا الملكة نازلى أمام دار البرلمان فى انتظار وصول الملك ليفتتح الدورة البرلمانية

برنامج سياحى، شمل رحلة إلى إنجلترا لزيارة ابنه الذى يدرس بـ «جامعة أكسفورد»، وأخرى إلى فرنسا للاستجمام والترويح عن النفس.

وما لبثت مرارتها أن ازدادت عندما اكتشفت أن شقيقها لم يأت لكى يطمئن على صحتها، بل لكى يواصل مهمة «حسن يوسف» فى العودة بها، بصرف النظر عما قد تتعرض له حياتها من مخاطر، أو انتزاع الأميرتين ـ وهما كل ما بقى لها من أسرتها ـ من أحضانها.

فى تلك اللحظات الفاصلة فى عمرها.. تلفتت «الملكة نازلى حولها، فلم تجد أحداً سوى ابنتيها الصغيرتين و«رياض غالى» وبذلك تأكدت أنها كانت على حق، حين قالت قبل شهور، إنها لو خيرت بين صداقتها لـ«رياض غالى» وبين بنوتها لـ«فاروق» لاختارت الأولى، فقد أثبت الثانى فى كل مناسبة أنه ابن عاق، أما الأول فأثبت أنه ولد مخلص.

ومرة أخرى كسب الأفندى الجولة من الملك، وفاز عليه فى الصراع على قلب الأم.



وهكذا عادت بعثة تقصى الحقائق بتقارير تتحدث عن دور مريب يلعبه «رياض أفندى غالى» إلى جوار الملكة الوالدة، ويصفونه بأنه ـ «جيجولو» ـ من الشبان الذين يحترفون إغواء النساء العجائز واستنزاف أموالهن، فهو نصاب عالمى يسيطر على «نازلى» سيطرة تامة، وقيل إنه انتهز فرصة آلام الكُلى العنيفة التى كانت تهاجم الملكة، فنصحها بأن تتغلب عليها بمسكنات فعالة هى حقن «المورفين» ويسَّر لها سبل الحصول عليها إلى أن أدمنتها وأدمنته هو الآخر. وأنه انتهز فرصة إيمانها بالسحر والشعوذة ومواظبتها على استطلاع المستقبل بقراءة الكف وفتح الفنجان فأصبح مسئولاً عن قسم الشعوذة فى حاشيتها، إذ كان يستدعى هؤلاء المشعوذين ويتفق معهم ويعطيهم أتعابهم، وبهذه الصفة كان يطلب إليهم

إبلاغ «الملكة نازلي» بنبوءات تدفعها للثقة به والتمسك ببقائه إلى جوارها وتربط بين مستقبلها ومستقبله، وذكروا من بين هؤلاء مشعوذاً جزائرى الأصل، اسمه الشيخ «سالم التلمسانى» وآخر أرمنى الأصل اسمه «طاهرى بك»، استدعاهما «رياض» لقراءة الغيب للملكة «نازلى» أثناء إقامتها فى أوروبا واستنزف كل منهما مبالغ طائلة منها.

بذلك أصبحت الصورة المعتمدة لـ«رياض» أفندى غالى»، فى المخيلة الملكية أقرب ما تكون إلى صورة «راسبوتين الصغير». وتحولت «الملكة نازلى» فى تلك المخيلة إلى نسخة طبق الأصل من «القيصرة كاترين الثانية» زوجة آخر قياصرة روسيا.

وفى حمى الاقتناع بهذا التحليل الخاطئ لم يتنبه أحد إلى أن «راسبوتين الصغير» لم يكن يسكن جسد «الملكة نازلى»، بل كان يتسلل إلى قلب البرنسيسة «فتحية».

وربما لو لم يخطئ الملك «فاروق» منذ البداية وحتى النهاية فى فهم طبيعة العلاقة بين الملكة الوالدة والأفندى المفتون بنفسه، لما تدهورت الأمور خلال العامين التاليين لتكون البرنسيسة «فتحية» هى الضحية. صحيح أن الملك الابن كان بطبيعته شديد الارتياب فى الناس. وأن سوابق «الملكة نازلى» وظواهر علاقتها بـ«رياض غالى» كانت تدعو لشىء من الشك، لكن الذى لم ينتبه إليه «فاروق» آنذاك هو؛ أن أمه كانت قد جاوزت الخمسين، ووصلت إلى تلك المرحلة من العمر التى تفقد فيها المرأة خصوبتها فيزداد توترها وتشتد حاجتها إلى تدليل الآخرين لها، وخاصة من أبنائها وتحاول بدوافع بيولوجية خفية لا تدركها هى نفسها، أن تحتفظ بمظاهر الأنوثة التى لم يعد لها وجود أو تأثير حقيقى.

أما «رياض» الذى سبق له التعامل مع هذا النوع من النساء الهيستيريات اللواتى يعانين من الإحساس بإهمال الآخرين لهن. فإنه لم يخطئ فى فهم الحاجات النفسية للملكة الوالدة، ولم يبخل عليها بعواطفه، حتى أصبح وجوده إلى جوارها احتياجاً نفسياً حقيقياً لها، فأصبحت تشترط دعوته معها إلى حفلات الكوكتيل والحفلات الساهرة والمسارح التى تدعوها إليها الشخصيات الأمريكية والأجنبية، خلال إقامتها فى «نيويورك» التى امتدت إلى خريف عام ١٩٤٩، إذ كان عليها أن تظل تحت إشراف الأطباء خلال الفترات الفاصلة بين العمليات الجراحية الثلاث التى أجريت لها، ولا تكف عن التحدث عن إخلاصة وولائه وتضحيته من أجلها، والمقارنة بين اهتمامه بها فى مرضها وبين إهمال ابنها لها، وقد قالت فيما بعد فى حديث صحفى ـ أدلت به لمندوب «المصور» «جميل عارف» بعد الثورة ـ وهى تشير إلى «رياض غالى» الذى كان يقف إلى جوارها: إن هذا الرجل النبيل كان الوحيد الذى خدمنى بإخلاص، بينما كنت أعالج سكرات الموت فى المستشفى، وكان الأمل ضعيفاً فى نجاتى من العمليات الجراحية الثلاث التى أجريت لى. أما ابنى فلذة كبدى فلم يعن حتى بالاستفسار عن صحتى تليفونيّاً.

ولعل الملكة «نازلى» ـ ككل أم ـ كانت مستعدة لتصديق كل الذين أرادوا أن يهونوا عليها الأمر، فزعموا لها بأن «فاروق» مشغول بأعباء الحكم، حتى إنه لا يجد وقتا لمجرد الاتصال



الملكة نازلى تغادر السيارة الملكية فى طريقها لافتتاح أحد المعارض الفنية



١٩٤٨: الفريق الإمبراطورة فوزية تتحدث إلى اللواء الأميرة «فائزة» وفى الخلف الصاغ (الرائد) ناهد رشاد، أثناء زيارتهن لجرحى العمليات العسكرية فى حرب فلسطين الأولى، وكان الملك قد منح الثلاث رتبًا عسكرية، حيث كن يقمن بنشاط فى رعاية جرحى الحرب

التليفونى بها أو بإحدى شقيقاته، أو حتى بالدكتور «مايو» الذى أجرى لها العمليات الجراحية، لكى يطمئن على سلامتها ويعرف حقيقة مرضها.

لكن «فاروق» خشى أن تصدق أنه مشغول، أو أن تتوهم أنه قلق، أو أن تؤول سلوكه تجاهها على غير المعنى الذى قصده. ففى ربيع عام ١٩٤٩، سافرت السيدة «ناهد رشاد» ـ الوصيفة بالقصر الملكى ـ إلى أمريكا، لكى تجرى ـ فى مستشفى «مايو كلينيك» بـ«روشستر» عملية جراحية لإزلة بعض خلايا السرطان من جلد وجهها، فى الوقت الذى كانت «الملكة نازلى» تقيم فى المستشفى نفسه، لإجراء عملية استئصال الكُلية اليمنى، وهى آخر وأخطر العمليات الثلاث التى أجريت لها. وكانت تلك هى المناسبة التى استغلها «فاروق» لكى يكرر أسلوبه الطفولى فى إغاظة المحيطين به، فأخذ يتصل كل مساء بالمستشفى، لا لكى يطمئن على حالة أمه التى كانت ترقد بين الحياة والموت، ولكن لكى يطمئن على حالة «ناهد رشاد»، فى رسالة واضحة للملكة الأم، بأن صحة الوصيفة أهم لديه من صحة أمه.

وكان على الملكة الأم أن تتجرع مرارة هذه الإهانة العلنية التى تتكرر كل ليلة أمام الأطباء والممرضات، وأن تهرب من نظراتهم التى تتساءل عن سبب إهمال الملك الابن لأمه؟ ولماذا تخطىء اتصالاته التليفونية غرفتها لتصل إلى غرفة الوصيفة؟

وفى تلك اللحظات الفاصلة فى عمرها تلفتت « الملكة نازلى» ـ للمرة الثانية ـ فلم تجد حولها أحداً من أسرتها، سوى ابنتيها الصغيرتين، و«رياض غالى»، أما وقد انتمى ابنها إلى الوصيفة بعواطفه، وفضلها عليها، فقد كان منطقيّا أن تنتمى للوصيف وتفضله عليه.

ومرة أخرى كسب الأفندى الجولة من الملك، وفاز عليه فى الصراع على قلب الأم.

وبذلك استفاد «رياض غالى» من سوء فهم الملك «فاروق» لطبيعة علاقته بالملكة الوالدة، واستطاع أن يحول حملات الكراهية التى؛ أرادت إقصاءه عنها بتلويث سمعته، وتصويره باعتباره نصاباً يسعى للاستيلاء على أموالها، إلى عوامل تقوى مركزه فى نفس الملكة وقلب الأميرتين بعد أن تتالت الشواهد التى تؤكد إخلاصه وتفانيه فى خدمتهن، بل وتضحيته من أجلهن، ولو أن الملك «فاروق» فهم الأمر على وجهه الصحيح لاتبع أسلوباً آخر فى التعامل مع المشكلة، ولما ضن بعواطفه على أمه، بل لأغرقها بها ولما استثار عنادها بعناده، ولو أنه لم يجعل من «رياض» موضوعاً للصراع بينه وبين أمه، لاستطاع أن يحقق هدف إبعاده عنها.

ولكنه واصل سياسة التعامل مع المشكلة بالإجراءات البيروقراطية لا العاطفية. وكان «رياض»، كما هو متوقع، الهدف الأول لتلك الإجراءات. إذ كان إصراره على السفر مع الملكة والأميرتين إلى «نيويورك»، هو المناسبة التى أنهت علاقة العمل الرسمية التى كانت لاتزال تربطه بوزارة الخارجية.

وكانت الوزارة قد أحالته إلى الاستيداع عندما رفض العودة إلى مقر عمله بعد إلغاء قرار ندبه للعمل فى حاشية الملكة الوالدة، فتخلت بذلك عن التزامها بدفع مرتبه الذى أصبح منذ ذلك الحين يتقاضاه من الملكة. لكن الوزارة عادت بعد سفره لـ«أمريكا» تكتب إليه، بأنها ألغت قرار إحالته



ناهد رشاد
بورترية للفنان أدمون صوصة


إلهامى حسين باشا طبعة قديمة من رياض غالى

الاستيداع، وتطلب إليه الالتحاق بعمله خلال فترة حددتها وإلا فصل من الخدمة نهائياً. ولما كان يعلم أن تدخل «الملكة نازلى» لصالحه لم يعد ممكناً بعد تعقد العلاقات بينها وبين ابنها بسببه، فقد أبلغها بالنصف السعيد من الخبر وهو إلغاء قرار إحالته إلى الاستيداع، أما النصف الثانى منه فقد عرفته بمصادفة مقصودة أثناء إقامتها فى مستشفى «مايو كلينيك»، إذ تعمد «رياض» أن ينسى الخطاب بين أوراق أخرى كان قد جاء ليعرضها عليها ليقع بين يدى الملكة والأميرة «فتحية»، فيزداد يقينها بأن الأفندى ليس فقط مستعدًا للاستشهاد فى سبيلها، بل إنه يفعل ذلك فى صمت وترفع ومن دون أية إشارة تدل على أنه يمن عليهما بما يلاقيه فى سبيلهما، شأن الذين يستعذبون الموت فى سبيل من يحبونه.

وفى مواجهة الظن السائد بأن «رياض» هو أفّاق ونصاب، ولا هدف له إلا الاستيلاء على أموال الملكة والأميرتين، أصدر «فاروق» أوامره بمحاصرتهن اقتصاديًا والتضييق عليهن وإقامة العراقيل أمام إرسال أية أموال إليهن، سواء كانت المرتبات الشهرية المرصودة لهن فى ميزانية الدولة - ٦٠٠ جنيه للملكة الوالدة و٤٠٠ جنيه لكل من الأميرتين - أم كانت من إيراد أملاكهن الخاصة، التى كان يديرها «إلهامى حسين باشا». وثارت «الملكة نازلى» واتصلت برئيس الوزراء «محمود فهمى النقراشى» محتجة على تأخير التحويلات وصارخة: بأنه إذا كان من حق الحكومة أن توقف تحويل المرتبات الرسمية التى تصرف لهن من الميزانية العامة، فليس من حقها أن تمنع تحويل نقودها الخاصة إليها، كان الرد الجاهز دائماً، هو أن سبب التأخير يعود إلى النقص الشديد فى رصيد مصر من العملات الصعبة، بعد أن تزايد الطلب عليها نتيجة لحاجة البلاد لشراء الغذاء والسلاح والأدوية، بعد بدء العمليات الحربية على الحدود الفلسطينية فى ١٥ مايو (آيار) ١٩٤٨، وهى ذريعة لم تكن «الملكة نازلى» على استعداد لتصديقها وخاصة أنها كانت تردف عادة بدعوة جلالتها للعودة إلى «مصر» طالما أن الظروف لا تسمح بتحويل الأموال اللازمة لكى تعيش الحياة اللائقة بمكانتها فى بلاد العم سام.

ومع أن «الملكة نازلى» قاومت محاولات الحصار الاقتصادى بالاقتراض، من عدد من أثرياء المصريين الذين يترددون على «نيويورك»، كان من بينهم «محمود أبوالفتح» صاحب جريدة «المصرى» مما عرض أسهمه فى القصر لمزيد من الهبوط، إلا أنها واجهت فى بعض الفترات أوضاعاً مالية غير مريحة. وفى تلك الظروف الصعبة لم يبرهن «رياض غالى» على إخلاصه وتنزهه فحسب، بل وأثبت كذلك فائدته، وقد ظلت «الملكة نازلى» تشعر بامتنان له لأنه أنقذها من مأزق كبير عندما طالبتها مستشفى «مايو كلينيك» بـ٣٦ألف دولار مقابل إجراء عملية استئصال الكلية اليمنى، فى وقت لم تكن فيه أحوالها المالية تتحمل دفع هذا المبلغ الضخم، وكانت قد شرعت فى البحث عنه لدفعه للمستشفى عندما تدخل «رياض» لدى الدكتور «مايو» ونجح فى إقناعه بتخفيض المبلغ إلى خمسة آلاف دولار فقط، وهى واقعة روتها الملكة فيما بعد بحضور «رياض» ثم أشارت إليه قائلة:

- لولا هذا الرجل النبيل لضعت فى

غربتى، ومع ذلك فقد اتهم بأنه غير أمين على مصالحى.

وفى هذا السياق نفسه تدخل «رياض» لدى أحد معارض المجوهرات ليسترد مبلغ عشرة آلاف جنيه من ثمن عقد من الجواهر الكريمة، كانت الملكة قد اشترته من المعرض بأربعين ألفاً. وسددتها فعلا. لكن «رياض» أصر على أن الثمن مبالغ فيه ونجح فى استرداد الفارق وكسب عدة نقاط لصالحه، تضاعفت حين هال الثمن «إلهامى حسين باشا» مدير دائرة الملكة والأميرات، فسأل عن ثمن المثل فلما وجده أقل، طعن فى ذمة «رياض» الذى ظنه المشترى، واتهمه بالتواطؤ مع البائع. وأيقن أنه ضبطه متلبساً بواقعة تكفى لكى تطرده الملكة من حاشيتها، ثم فوجئ بالملكة تعلن له أن «رياض» قد سبقه إلى الشك فى الثمن، وأنه استرد الفرق، فلم يثبت فحسب حرصه على أموال الملكة، بل أثبت كذلك مدى تجنى خصومه عليه وسعيهم لإيذائه من دون مبرر.

وكانت تلك الوقائع وأمثالها، سبباً فى اعتقاد «الملكة نازلى» بأن «رياض» خبير اقتصادى ضل طريقه إلى العمل الحكومى، وأن الاستثمار هو موهبته الحقيقية التى لم يجد بعد فرصة للتعبير عنها، وأسهم فى ترسيخ هذا الاعتقاد أنه كان قد تعرف بحكم مصاحبته المستمرة لها إلى عدد من كبار رجال المال والأعمال الأمريكيين، فانجذب - بقوة طموحه وبذكريات عمله الاستثمارى القديم كامبرزاريو لـ «كازينو ببا عز الدين» - إلى عالمهم السحرى، حيث لا عائق أمام الصعود ولا حدود للربح، ونقل اهتمامه ذلك إلى «الملكة نازلى» التى بدأت منذ ذلك الحين تتحدث عن رغبتها فى استثمار أموالها فى أمريكا، وكانت تلك واحدة من بذور التعاسة العديدة التى بدأ بذارها فى ذلك الحين.

وبذلك كله ارتدت نصال حملات الكراهية التى وجهت إلى الأفندى إلى صدور الذين أطلقوها، فلم تفقد «رياض» مكانته لدى الملكة، بل دعمتها. وازداد اقتناعها بأنها الهدف المقصود بتوجيه تلك السهام وليس هو، وبأن إخلاصه لها وتفانيه فى خدمتها ووقوفه إلى جوارها، هو سبب كل ما يتعرض له من ظلم واضطهاد ومطاردة. وباتت تشعر بأن عليها التزاما أخلاقيا تجاهه، وتعتقد أن من واجبها أن تحميه، وألا تمكن منه الكارهين له ولها. وبذلك أصبح أحد الأسباب لرفضها العودة إلى مصر، على الرغم من إلحاح الوسطاء الذى لم يتوقف، لأنها لن تستطيع أن تفرض حمايتها عليه فى القاهرة كما تفعل فى «نيويورك». وللسبب نفسه رفضت عروض هؤلاء الوسطاء بأن تنتقل للإقامة فى إحدى الدول الأوروبية، واعتبرت العرض مناورة تستهدف استدراجها إلى حيث يستطيع ابنها ممارسة ضغوط سياسية، تنتهى بانتزاع ابنتيها منها أو بالإضرار بالأفندى، وهى أمور كانت واثقة باستحالة حدوثها فى «أمريكا».

ويبدو أن إصرار «فاروق» على أن هناك علاقة آثمة تربط بين الملكة والأفندى، كان الخطأ القاتل الذى قاد لكل الأخطاء. إذ دفع الملكة للتمسك به، ليس فقط، بسبب عنادها ولكن لأن طردها له، كان معناه اعترافها بالتهمة التى ثبت فيما بعد، أنها لم تكن أكثر من ستار من الدخان أغشى عيون القائلين بها، فلم يكتشفوا الحقيقة إلا عندما فوجئوا بمشروع زواج الأميرة



عادل ثابت

صحفى ودبلوماسى مصرى. ولد عام ١٩١٩. كانت والدته هى ابنه خالة الملكة نازلى وأقرب صديقاتها إليها. عين رقيبا للصحف الفرنسية والإنجليزية فى فترة الحرب العالمية الثانية. ثم ياورا خاصًا للإمبراطورة فوزية عند عودتها إلى مصر عام ١٩٤٥. يلمح «كريم ثابت» فى كتابة عن طلاق الإمبراطورة «فوزية» إلى أن «عادل ثابت» ربما يكون وراء التقارير التى كان يتلقاها «فاروق» حول المناخ السيء الذى تعيشه الإمبراطورة فى طهران، وأنه فعل ذلك، لأنه كان يرغب فى الزواج من فوزية. عمل مديرًا للبروتوكول بجامعة الدولة العربية. اصدر عام ١٩٥٤ مجلة اقتصادية مصرية باللغة الإنجليزية. قبض عليه عام ١٩٦٢ بتهمة التآمر مع البعثة الدبلوماسية الفرنسية فى مصر ضد ثورة يوليو. هرب من مصر وأقام فى ألمانيا وأسس دارا للنشر تخصصت فى نشر كتب عن مصر، من أهم كتبه «فاروق الأول: الملك الذى غدر به الجميع»، ويقدم فيه محاولة لإنصاف الملك فاروق توفى فى حادث سيارة بالقاهرة عام ٢٠٠٠



١٧ مايو (آيار) ١٩٣٩: الملكة نازلى تقف على رصيف ميناء السويس، وإلى خلفها الأميرتان فائزة وفتحية بعد عودتهن من طهران وحضورهن احتفالات زفاف الأميرة فوزية إلى ولى عهد إيران

«فتحية» من «رياض»، فأدركوا متأخراً أنهم كانوا يصوبون طلقاتهم فى الاتجاه الخطأ. ومع ذلك فقد ظل هذا الاعتقاد شائعًا بين رجال القصر، حتى بعد عزل «فاروق» عن العرش. فقد ذكر الأميرالاى ـ العميد ـ «أحمد كامل» ـ قومندان (أى قائد) بوليس القصور الملكية ـ أثناء شهادته أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣، أن العلاقة بين كل من «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» وبين «رياض غالى» كانت «علاقة مش كويسة» فسأله رئيس المحكمة «عبداللطيف البغدادى» بفضول كان شائعاً آنذاك بين جميع المصريين:

ـ يعنى كان فيه علاقة بينه وبين الست الكبيرة؟!

وبدلاً من النفى القاطع أجاب «أحمد كامل».

ـ قيل ذلك.

فعاد رئيس المحكمة يسأله بما يمكن اعتباره أعجب حوار دار فى ساحة القضاء:

ـ يعنى كان بوشين، مع البنت ومع الست الكبيرة؟!

فيجيب بالمنهج نفسه:

ـ هو لازم بوشين، إن كانت فيه علاقة زى صحيح.

والغالب أن هذا الظن السيئ كان عاملاً حاسماً فى دفع الأميرتين «فائقة» و«فتحية» لازدراء كل من يهاجم «رياض»، من هذه الزاوية أو من غيرها. إذ كانتا تعرفان عن الأم مالا يعرفه الآخرون. والواقع أن «الملكة نازلى»، على الرغم من تحررها الذى قد يبدو زائداً على الحد، كانت شديدة الحرص على صيانة بناتها والحفاظ عليهن، على نحو يجعل موافقتها على زواج «فتحية»، من «رياض» تكذيباً قاطعاً لكل ما أشيع عن وجود علاقة سابقة بينها وبينه، إذ إنها لم تكن بالقطع من هذا النوع من الأمهات الذى يجلب التعاسة بيديه لمن يحبهم وخاصة «فتحية» التى كانت أقرب بناتها إلى قلبها.

والدلائل على ذلك كثيرة، فمع أن «الملكة نازلى» كانت هى التى سعت فى صيف عام ١٩٣٦، لتعريف ابنها وبناتها إلى عدد من شبان عائلتها يماثلونهم فى العمر، لتكسر بذلك عزلتهم الاجتماعية، وتتيح لهم فرصة تكوين علاقات اجتماعية صحية، إلا أن أحد هؤلاء الشبان هو «عادل ثابت» قد لاحظ أن اليد الخفية للملكة الأم كانت تضع دائماً من الترتيبات ما يحول دون جلوسه أثناء عروض السينما إلى جوار الأميرتين المراهقتين آنذاك، «فوزية» التى كانت مثله فى السادسة عشر من

عمرها، و«فائزة» التى كانت تصغره بعامين فقط. ولكنه لم ينتبه إلى ذلك إلا عندما عبر ذات يوم البوابة الداخلية لقصر «المنتزه» فى طريقه إلى أحد الخلجان الطبيعية، التى يطل عليها القصر ليسبح مع الأميرات، فإذا برسول من «الملكة نازلى» يترصده فيقوده إليها، لتقول له فى ختام حديث ناعم طويل:

ـ إنك غلام كبير، رجل تقريباً، هل ترى حقّاً أنه من المناسب أن تذهب للسباحة مع «فوزية» و«فائزة» اللتين كبرتا هما أيضاً؟ إنك سوف تراهما فى ثياب الاستحمام، ومن الممكن أن يحدث أى شىء. ولهذا فإننى أعتقد أنه من الأفضل ألا تذهب للسباحة معهما.

ومع أنها كانت حريصة على اصطحاب بناتها غير المتزوجات فى رحلاتها إلى أوروبا، إلا أنها لم تكن تسمح لهن بالسهر أو تصطحبهن إلى الأماكن التى تسهر فيها. وكان النظام المتبع يقضى بأن ينسحبن إلى جناحهن بعد تناول العشاء، ولا يشتركن فى أى برامج بعد تلك الساعة فيما عدا العروض المسرحية والسينمائية والموسيقية. وقد ظلت «الملكة نازلى» تتمسك بتلك القواعد أثناء رحلتها الأوروبية الأمريكية، بل وكان تطبيقها الصارم لها أحد المنافذ التى تسلل منها «رياض غالى» إلى قلب الأميرة «فتحية»، فقد رفضت الأم اصطحابها إلى حفل الاستقبال الذى أقامته المليونيرة الأمريكية مسز «كورنيادس فاندربلت» تكريماً لها فى آخر مايو (آيار) ١٩٤٧، وبعد أسبوعين من وصولها إلى «نيويورك»، قائلة: إنها لاتزال صغيرة، ولا يجوز لها أن تحضر مثل هذه السهرات. وكانت «فتحية» التى تجاوزت آنذاك السادسة عشر بشهور، شديدة الرغبة فى أن يعترف الآخرون، بأنها لم تعد طفلة، فألحت على حضور الحفل. وتدخل «رياض» مترافعاً أمام الملكة الوالدة عن حقها فى حضوره، ومع أن الأم أصرت على موقفها إلا أن أثر المرافعة الحارة لم يضع من نفس البرنسيسة الصغيرة.

ولابد أن البرنسيسة «فتحية» التى كانت شديدة الالتصاق بأمها، كانت تنظر إلى «رياض» بالعين نفسها التى تنظر إليه بها الأم، باعتباره صديقاً مخلصاً يعانى من الاضطهاد والمطاردة بسبب وقوفه إلى جوارهن، ودفاعه عنهن فى مواجهة أخ قاس وجارح، لم تكن «فتحية» ـ بسبب فارق العمر بينهما الذى يزيد على عشر سنوات ـ قد عرفته بما يكفى، أو حصلت على شئ من عواطفه يعوضها عن أبيها الذى فقدته قبل أن تستمتع بشىء من حبه وتدليله، فقد انشغل عنها الأخ بشئون الملك وتزوج مبكراً وأنجب مبكراً، فتوزعت عواطفه على نحو لم يبق لها منها شيئاً تستظل به، وما كادت تغادر عالم «شيرلى تمبل» الجميل، لتتفتح للحياة وتدرك ما يجرى حولها، حتى فوجئت بنيران الحرب المستعرة بين أخيها الأكبر وبين أمها، فبدت لها الأم ضحية طغيان لم تكن على استعداد لتقبل به حتى لو كان له مبرر. ولم يكن اتهام الأم فى شرفها، أقل قسوة وجلافة من محاولة إخراجها من المستشفى الذى رقدت فيه بين الحياة والموت، أو من محاولة انتزاعها هى وشقيقتها «فائقة» من أحضانها، لتظل الأم العجوز بلا قلب يرعاها أو يتلو عنها الشهادتين إذا ما حُمَّ القضاء.

وكان «رياض» هو القلب العطوف الوحيد الذى تراه صباح مساء فى تلك



عبد اللطيف البغدادى: عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ورئيس محكمة الثورة التى حاكمت أقطاب عهد الملك فاروق، كان حريصًا أثناء الاستماع إلى شهادة العميد أحمد كامل. رئيس بوليس القصور الملكية ـ على معرفة طبيعة العلاقة الخاصة بين الملكة نازلى ورياض غالى



١٩٣٧: صاحبات السمو الملكى الأميرات «فائزة» و«فوزية» و«فتحية» و«فائقة» وإلى يمينهن الملك «فاروق» فى الرحلة «العلمية» التى قامت بها الأسرة المالكة قبل تتويج الملك

المرحلة الدقيقة من عمرها؛ التى كانت تغادر فيها الطفولة لتستقبل المراهقة والشباب، فقد كان يقيم معهن فى الفندق نفسه، يتبادل معهن وجبات الطعام ويصاحبهن إلى المتاجر والمسارح ودور السينما وأماكن الترفيه، ويحل عشرات المشاكل الصغيرة والتافهة التى تبدو لأمثالهن من «كائنات الشيكولاتة الملكية»، بسبب نقص خبرتهن، عصية على الحل.

ففى الأسبوع الأول لوصولهن إلى «نيويورك» صحب «رياض غالى» الملكة والأميرتين ووصيفة الملكة السيدة «بهيجة محب» إلى مسرح «برودهيرست»، ملتقى الطبقات الراقية فى «نيويورك»، ليشاهدوا افتتاح مسرحية عنوانها: «عيد ميلاد سعيد» وحرصت البرنسيسة «فتحية» التى كانت، ككل مراهقة، تعتبر حضورها مناسبة كهذه، تضم خلاصة المجتمع الأمريكى، تدشيناً لشبابها واعترافاً بأنوثتها، على أن ترتدى أجمل ثيابها وأن تضع فى صدرها دبوساً ثميناً من الماس والزفير، لكنها لم تكد تعو[د] سعيدة إلى الفندق، حتى انقلبت بهجته[ا] بالسهرة الجميلة إلى تعاسة بلا حدود فقد اكتشفت ضياع الدبوس الذى كا[ن] آنذاك أثمن مجوهراتها، فاتصلت بـ«رياض» تليفونياً لتبلغه النبأ وهى تبكى. وبعد ساعتين لم تكف خلالهم[ا] عن البكاء، دخل عليها «أفندى المعجزات» وفى يده الدبوس الثمين.

وفى تلك المرة وفى عشرات غيرها لم يفعل «رياض» شيئاً خارقاً للمألوف كما ظنت البرنسيسة «فتحية» التى شعرت بامتنان شديد له، لأنه أعاد لها الدبوس الذى كانت شديدة الاعتزاز به كل مافعله هو أنه استعان بنفوذ «الملك[ة] نازلى» التى كانت تعامل باعتبارها ضيفة كبيرة المقام وتتمتع بالحصان[ة] الدبلوماسية، وتخصص لها الحكوم[ة] الأمريكية عدداً من رجال البوليس السرى لحمايتها، اتصل بهم «رياض غالى» وأبلغهم بما حدث وصحبهم إل[ى] المسرح، ليقول لهم مديره: إن إحدى العاملات قد وجدت الدبوس الثمين

وسلمته له، فاحتفظ به إلى أن يسأل عنه صاحبه.

ومع أن الأميرة «فتحية» قد أبدت استعدادها لكى تمنح «رياض» أى مكافأة يطلبها، إلا أن «الأفندى» الحصيف قال لها: إنه قد حصل على كل ما يتمناه فى العمر، عندما رأى ابتسامة السعادة على شفتيها، ولكنه يقترح عليها أن تمنح مكافأة لعاملة المسرح الأمينة التى عثرت على الدبوس.

وهكذا أخذت صورة «الأفندى» تتخلق تدريجيًا أمام البرنسيسة الجميلة، فى لوحة زاهية الألوان تمزج بين «كرايتون العجيب» خادم السادة المخلص، الذى لولاه ما استطاعوا أن يظلوا أحياء، عندما غرقت سفينتهم ليجدوا أنفسهم وحيدين تماماً على سطح جزيرة؛ تحيط بها الأمواج من كل جانب وهم لا يتقنون عملاً ولا يستطيعون دونه تصرفاً، وبين ملامح فرسان العصور الوسطى الذين وضعوا أنفسهم وسيوفهم فى خدمة الملكة، يحاربون ويستشهدون من أجلها بلا أية مطامع، ذلك أن أملهم فى الحياة ينحصر فى شىء واحد، هو أن تفتر شفتاها الجميلتان عن ابتسامة رضا وسعادة.

ولم يكن «رياض غالى» فضلاً عن ذلك، خالياً من الصفات الأخرى التى تجتذب الفتيات فى مثل عمرها ومثل زمانها، فقد كان شابًا وسيماً فاحم الشعر، متناسق الملامح شديد الاهتمام بأناقته. وكان يكبرها باثنى عشر عاماً ويفوقها خبرة بالحياة وبالناس، ويبدو أمامها مفتاح الدنيا التى تجهلها. وكان فارساً يهوى ركوب الخيل وراقصاً يتقن الرقص ومقاتلاً يضع فى جيبه مسدساً لكى يدافع به عن جلالة الملكة، أو يصد به خطر الذين يريدون اقتناصه بسبب إخلاصه لجلالتها، وهو خطر لم يكن وهميًا أو مفتعلاً، إذ كان اليأس من إبعاده عن الملكة قد دفع «حشرات الحاشية» لتقديم اقتراحات بالقيام بعمل قذر أو عنيف ضده، كاتهامه بسرقة أموال أميرية من عهدته حين كان أميناً للمحفوظات بالقنصلية المصرية بـ «مارسيليا»، تبرر للبوليس الفرنسى القبض عليه أو كإطلاق النار عليه لتهديده، بحيث يضطر للابتعاد عن الملكة خوفاً على حياته، وهى خطط استلهمها الذين اقترحوا تنفيذها من السابقة العراقية التى حدثت عند زواج الأميرة «عزة بنت فيصل» من النادل اليونانى «أنسطاسى خرالمبو»، إلا أنها لم تكن قابلة للتحقيق، لأن تنفيذها، بعد شيوع الخلاف كان كفيلا باتهام القصر الملكى المصرى بأنه وراءها، مما تترتب عليه تداعيات سياسية فى العلاقات المصرية الأمريكية، لم يكن «فاروق» على استعداد لتحمل نتائجها.

وجاء الوقت الذى شعرت فيه البرنسيسة الصغيرة الجميلة بأنها وحيدة تماماً فى هذه الدنيا الواسعة، فقد دخلت أمها، الحب الوحيد فى حياتها حتى ذلك الحين، المستشفى لتجرى العملية الجراحية التى قال الأطباء بأنهم لا يتحملون مسئولية إجرائها لخطورتها على حياة الملكة الوالدة. وحوَّمت طيور الموت، الذى لم تكن قد كابدت أحزانه الكبرى بعد، فوق سرير المرأة التى كانت كل عالمها، وبات عليها لأول مرة منذ وفاة والدها قبل أحد عشر عاما، أن تنام بعيدا عن دفء أحضانها التى تشع الأمن، بل وبعيداً عن سريرها. فقد اعتذرت إدارة المستشفى عن الاستجابة لطلبها بتخصيص سرير إضافى، لكى تتناوب وشقيقتها «فائقة» السهر على الأم



الأميرة فتحية فى طفولتها..تعزف على الكمان



١٩٤٧: الأميرة فتحية أثناء إقامتها فى أمريكا

المريضة، لازدحام غرفها وضيقها، ولأن ذلك هو النظام الذى درجت على أن تتعامل به مع مرضاها. فكانت تمضى الليل ساهرة على مقعد فى صالون قريب؛ تجرى ملهوفة كلما شاهدت طبيباً أو ممرضة يدخل أو يخرج من غرفة الأم المريضة، ثم تعود إلى مقعدها صامتة ووحيدة كما ينبغى لفتاة صغيرة وغريبة وعاجزة عن التصرف، تخلى عنها وعن أمها وشقيقتها، رجلهن الوحيد ورب أسرتهن الملك «فاروق» فلم يطر إلى «روشستر» لكى يطمئن على أمه، ويحتضن مخاوف شقيقتيه الصغيرتين ويطمئنهما إلى أنه لايزال سنداً لهما فى الحياة، بل ولم يكلف خاطره بأن يتصل بهما هاتفياً، لكى تشعرا بأنهما ليستا وحيدتين فى هذا العالم.

لكن «رياض غالى» كان هناك يتبادل معها ومع شقيقتها الأميرة «فائقة» السهر إلى جوار غرفة الأم المريضة ويثبت لهما أنه ليس موظفاً يقوم بالواجب، لكنه فرد من الأسرة يسعده ما يسعدها ويقلقه ما يقلقها. ولأنه كان أكبر سنّا وأكثر خبرة فقد كان قادراً على أن يبعث فى نفسيهما الأمل فى أن الأم العزيزة سوف تشفى وتستعيد صحتها، والثقة فى أنهما ليستا وحيدتين، لأنه معهما ومستعد لكى يقوم بكل ما تطلبانه منه.

خلال تلك الليالى الطويلة التى قضاها الأفندى ساهراً إلى جوار البرنسيسة الجميلة، ولدت قصة الحب التى أثارت الدنيا بعد ذلك التاريخ بأكثر من عامين.

ومع أن «رياض غالى» كان قد ذكر فى حديث صحفى؛ أدلى به فى مايو (آيار) ١٩٥٠ ـ فى ذروة أزمة زواجه بالبرنسيسة «فتحية» ـ أنه قد وقع فى غرام الأميرة منذ أن رآها للمرة الأولى عند وصولها إلى أوروبا فى ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٦، إلا أنه عاد وصحح الواقعة وتاريخ ومكان حدوثها فى حديث صحفى آخر، أدلى به بعد أن عزل صهره الملك «فاروق» عن العرش وتساوت «نظرياً» الرءوس، بل لعل الأفندى كان يشعر آنذاك بأنه أصبح فى الموقع الأقوى، فكان طبيعيا أن يعيد كتابة التاريخ، لذلك قال: إنه لاحظ بعد سفره مع الملكة والأميرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى شهرين، أى فى يوليو (تموز) ١٩٤٧، بأن الأميرة تعامله برقة زائدة، وتوجه نحوه نظرات عميقة. ولأنه كان يشعر بأنه لا يستحق ذلك فقد تصور أنه يتوهم، ولكن الأيام أثبتت له ما كان ينكره على نفسه، ففكر فى الأمر، ورأى أن هناك أسباباً تمنع قيام هذه العاطفة، وحاول أن يتجنب رؤية الأميرة أو الالتقاء بها، ولكن ذلك كان مستحيلاً وهما يقيمان فى فندق واحد. وأضاف أنه بعد تفكير لم يجد حلاً لذلك الموقف المعقد، إلا بأن ينتهز أول فرصة لكى يصارح الملكة الوالدة برغبته فى العودة إلى عمله الأصلى لكنها تمسكت به، فلم «يملك إلا الطاعة». إلى أن حدث ما كان يخشاه، إذ انفرد يوما بالأميرة «فتحية» فغلبته عواطفه على أمره، وصارحها بحبه، وختم مصارحته قائلا:

ـ ولكنه حب مستحيل، فأنت أميرة بنت ملك وأخت ملك. أما أنا، فأنا لا شىء.

ففوجئ بالأميرة ترد عليه قائلة:

ـ لا. بل أنت الآن كل شىء. أنت كل شىء بالنسبة لى يا «رياض».

ومع أن الطبعة الثانية من رواية «رياض غالى» تبدو أكثر اقتراباً من حيث التوقيت إلى غيرها من الروايات

التى تجـزم بأن قـصـة الحب بين البـرنسـيـسـة والأفندى قد بدأت فى خـريف ١٩٤٧، وأثناء إقـامـة الملكة الوالدة فى مستشفى «مايو كلينيك»، كما تبدو أكثر انسجاماً مع شخصية الأميرة «فتحية»، التى كانت أصغر سناً وأرهف إحساساً وأكثر شوقاً إلى فارس أحلام؛ تهبه مشاعرها المتدفقة كنهر بلا شطآن، فكان منطقيًا أن تختار أول رجل يبدو لها قريباً من أبطال روايات الحب التى قرأتها وأفلام السينما التى شاهدتها، وأن تبعث إليه برسائل حب من عينيها الجميلتين اللتين كانتا تشعان وهجاً يغشى الأبصار، قبل أن تثقلهما الهموم وتطفئ بريقهما الأحزان.

لكن ذلك لا يعنى أن الطبعة الأولى من رواية «رياض» كاذبة، ولا يفيد بأن الأميرة هى التى أحبته أولاً، أو أنه أحبها من آخر نظرة وجهتها إليه وليس من أول نظرة، كما قال فى روايته الأولى.

ونقطة الضعف الرئيسية فى الطبعتين المختلفتين لرواية «رياض غـالى» تكمن فى أنه لم يكن من ذلك النوع من البشر الذى؛ يمكن أن يحب لا «من أول نظرة» ولا «من آخر نظرة». فقد كان - عندما رأى البرنسيسة «فتحية» لأول مرة - شاباً فى الثامنة والعشرين من عمره، غادر سنوات المراهقة منذ زمن، وبدأ يستقبل سنوات الرجولة الناضجة، وطبقاً لتوصيفه لنفسه، فقد كان «مغامراً بطبعه» ولم يكن «ممن يؤمنون بالحب» أو يعدون نجوم الليل، أو يناجون الشمس والقمر، لأنه كان يعتز بحريته ولا يبغى بديلاً عن حياة الشاب الأعزب. أما «آتى»، فكانت مراهقة صغيرة فى الخامسة عشر من عمرها، ساذجة وصبية، وكانت، - شأن كل كائنات الشيكولاتة الملكية - بلا أى تاريخ أو خبرة أو معرفة بعالم الرجال، لتوقع من «أول نظرة» أو تجذب رجلاً ذا تاريخ نسائى عريق، بدأ زحفه النسائى من «شارع عماد الدين» مثل الأفندى المفتون بنفسه.

وإذا كـان «رياض» لم يحب البرنسيسة من«النظرة الأولى»، فلابد أنه، كما هو شائع فى نمطه من الرجال، قد تحسسها بنظرة ذكرية حال بينها وبين أن تتطور إلى ما هو أكثر من ذلك أن الأميرة كانت لاتزال طفلة كبيرة. والأهم من ذلك، أنه هو نفسه كان لايزال يتحسس خطواته الأولى كعضو مستجد فى فريق «كومبارس التاريخ»، وينظر إلى سادته نظرة الغرباء الذين تغشى أبصارهم أضواء الجاه وزينات الملك وهيبة السلطة وبريق المال والشهرة، حريصاً على ألا يتجاوز حدوده أو يخطئ التصرف، فيطرد من الفردوس الذى بدا آنذاك أنه كل آماله.

ثم تبدد ذلك كله خلال الشهور التالية، عندما أتيح له أن يعاين العالم الداخلى لسادته بعيداً عن الأضواء والزخارف، ليكتشف أنه أمام كائنات هشة، تشعر بالوحدة وإلى حد ما بالضياع، وأن ما كان يبدو له قبل شهور من رابع المستحيلات، ممكنًا. فيقرر ككل الموهوبين العظماء من كومبارس التاريخ، أن يطور آماله، وألا يكتفى بأن يكون مجرد سكرتير خاص للملكة الوالدة أو عضو مميز فى حاشيتها، طالما أن باستطاعته أن يصاهرها، وأن يكون زوج شقيقة صاحب الجلالة الجالس على العرش.

ولم يكن عسيراً على رجل فى مثل خبرته، أن يوجه عواطف البرنسيسة الصغيرة الخالية من كل الدفاعات نحوه. بحيث يبدو الأمر لها وللجميع. وكأنها هى التى أحبته واختارته. ودفعته لكى يفاتحها بحبه.



د. وليم مايو

الأخوان مايو (وليم وتشارلز)
جراحان أمريكيان كان والدهما طبيبا استقر ببلدة روشستر فى أواخر القرن التاسع عشر ولمع أسمه. فى عام ١٨٨٩ افتتح الأب مستشفى باسمه، اقترن بإجراء الجراحات الدقيقة. وفيما بعد انظم إليه ولداه



د. تشارلز مايو



الملك فاروق حين كان يطلق لحيته فى أعقاب حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، وبيده المسبحة، يستمع إلى خطبة الجمعة

وكانت «الملكة نازلى» ترقد بين الحياة والموت، فى مستشفى «مايو كلينيك» بينما كان العنكبوت ينسج خيوطه فوق الخراب الزاحف.

لم تعلم «الملكة نازلى» بقصة الغرام بين البرنسيسة «فتحية» و«رياض أفندى»، إلا بعد أسابيع من ذلك المشهد الرومانتيكى الذى انتهى باعتراف كل منهما للآخر بعواطفه.

وطبقاً لرواية الأفندى، فقد لاحظت الملكة ما يجول فى عيونهما من عاطفة فاستدعته يوماً لتفاجئه بقولها:

ـ اسمع يا«رياض»: أنا أعرف كل ما يدور وراء ظهرى بينك وبين «فتحية». فلا تنس أننى أم، ومن حقى أن أعرف كل شئ عن أولادى. وخاصة ما يتعلق بسعادة ابنتى.

ويقول «رياض» إنه سكت ولم يرد خشية أن يحدث مالا تحمد عقباه، ولكن الملكة الوالدة فاجأته بعد لحظة صمت بآخر ما كان يتوقعه؛ فقالت وهى تبتسم:

ـ ولاتنس أيضاً أن الأم يجب ألا تحول بين ابنتها وبين سعادتها. لكن؟!

وحتى تلك اللحظة من الحوار، كان «الأفندى» قد أدرك أن الملكة الوالدة تعرف أن هناك قصة حب بينه وبين ابنتها، وأنها لاتمانع فى ذلك، بشرط حل المعضلة التى كان كلاهما يتصور أنها العقبة الوحيدة التى تقف أمام ذلك الزواج، وهى اختلاف الدين، فتطوع «رياض» لإزالتها قائلا على الفور:

ـ لقد فكرت فى الموضوع، وقررت أن أشهر إسلامى، وهأنذا بين يديك أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

فقالت الملكة: على بركة الله. وتأكد أننى لن أدخر وسعاً فى تحقيق السعادة لكما.

واستدعت ابنتها «فتحية» واحتضنتها وهنأتها وتمنت لها السعادة.

ولو أن «الملكة نازلى» قد تعاملت مع الموضوع بتلك الخفة، ولم تتوقف طويلا أمام التعقيدات التى تحيط به، لكان معنى ذلك أنها كانت تجهل تماماً كل ما يدور حولها، أو أنها قد بلغت درجة من الاستهتار لا يقف أمامها شىء ولاستحقت كل ما وُجِّه إليها من هجوم عنيف بعد الإعلان عن زواج البرنسيسة والأفندى، وهو هجوم وصل إلى ذروته فى تصريح أدلى به ولى العهد الأمير «محمد على توفيق» حمَّل فيه «الملكة نازلى» المسئولية عما حدث من «طيش» وقال: إنها «تصرفات غير لائقة برفيع مقامها بوصفها زوجة ملك، ووالدة ملك بلد إسلامى تخفق له قلوب جميع المسلمين، فاستهترت بنظام الملك وأركان الدين وكرامة الوطن وعزة الأسرة العلوية».

والحقيقة أن «الملكة نازلى» لم تأخذ الأمر بتلك البساطة التى تبدو فى رواية «رياض غالى»، إذ المؤكد أنها كانت تدرك أكثر من الأفندى والبرنسيسة، مدى الصعوبات التى تحيط بمثل ذلك الزواج. ولعلها كانت صادقة تماماً حين قالت، فى حديث صحفى أدلت به فى ذروة الأزمة، إنها قاومت هذا الزواج لمدة ثلاث سنوات، إلى أن خرج الأمر من يدها.

ولا شك أن «الملكة نازلى» وجدت نفسها فى مأزق حقيقى بمجرد اكتشافها للعلاقة بين «رياض» و«فتحية»، إذ لم تكن تجهل بأن الأوضاع المصرية فى ذلك الحين سواء على الصعيد العام أم على صعيد الأسرة المالكة، لم تكن مما يحتمل زواجاً من هذا النوع، فضلاً عن

التعقيدات التى كانت تحيط بموقف الملك «فاروق» من الأفندى، إذ كانت مشاعره تجاهه قد تحولت إلى كراهية عنيفة ـ لعلها لاتقل عن كراهيته لـ«أحمد حسنين باشا» إن لم تزد ـ حتى لقد ذكر «رياض» فيما بعد، بأن الملك قد هدد بأن يقتله بيديه لو أتيح له أن يراه.

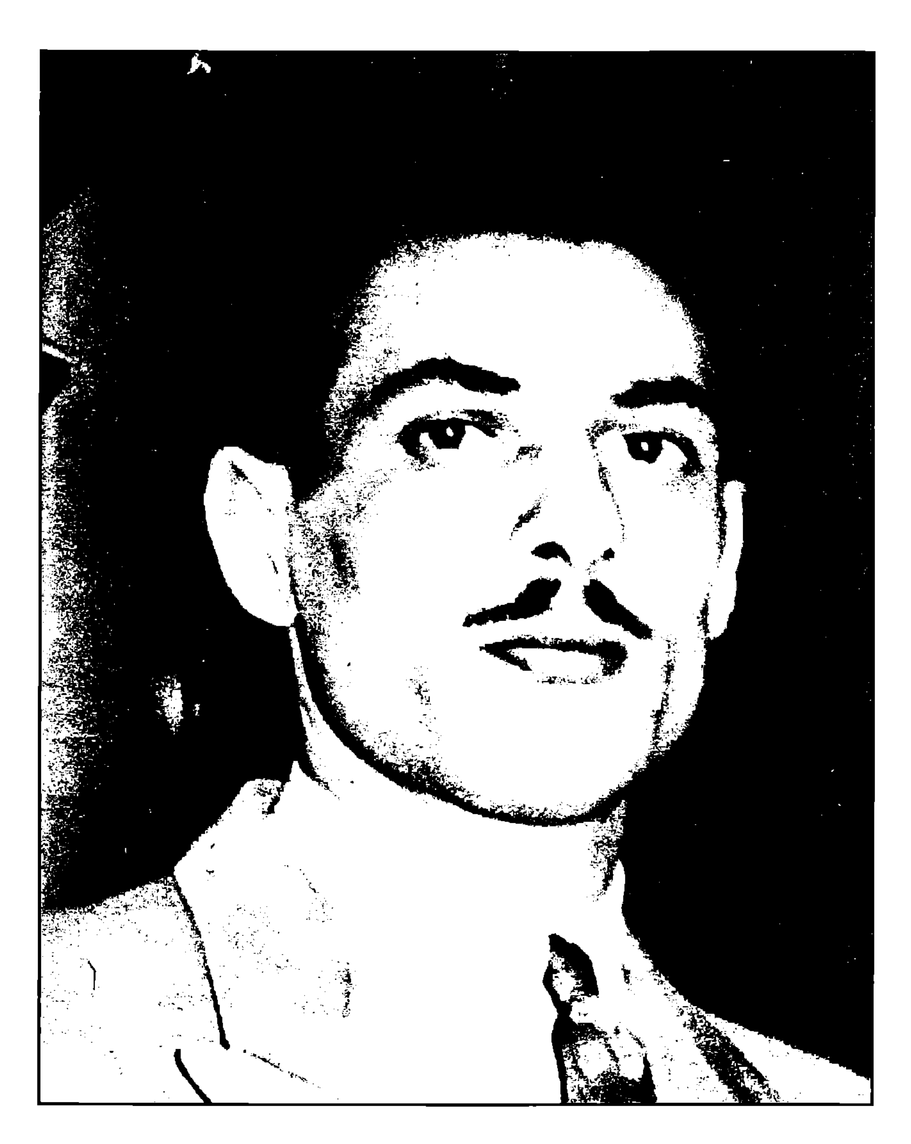
وكانت الأنباء التى تنشرها الصحف الأمريكية عن أحوال مصر فى تلك السنوات، تتحدث عن تصاعد جديد للحركة الوطنية التى ترفع شعارات تحرير مصر والسودان من الاحتلال البريطانى، وتوحيدهما فى ظل التاج المصرى. بعد الويلات التى عاناها المصريون فى أثناء الحرب العالمية الثانية، والتضحيات التى قدموها دعماً لقضية الحلفاء، وهى شعارات ما لبثت أن اختلطت بشعارات اشتراكية تتحدث عن التفاوت الشاسع فى الثروات واختلال ميزان العدل الاجتماعى، وتطالب بالاستقلال الاقتصادى، ثم جاء الصراع فى فلسطين بين أصحابها من العرب، وبين المهاجرين الصهاينة ليضيف تعقيداً جديداً على الأوضاع العربية عموماً، والمصرية خصوصاً، فقد نشط «الإخوان المسلمون» لدعم نضال عرب فلسطين، بجمع السلاح والتدريب عليه، فأضفوا على القضية طابعاً دينيّا كان يستحيل نفيه عنها، لكنه مالبث أن تجاوز الحدود المقبولة ليتحول إلى تعصب دينى أثار القلق حول العلاقة بين المسلمين والأقباط، التى كانت ثورة ١٩١٩ قد حولتها إلى علاقة مواطنة، تساوى بين المصريين جميعاً فى الحقوق والواجبات وتصون حرية العبادة.

وواصلت شعبية «فاروق» تدهورها بعد أن ذاعت أنباء استهتاره الخلقى ومغامراته النسائية، ولعبه للقمار فى الأماكن العامة، وبعد أقل من عشر سنوات من تأييدها له، والتفافها حول عرشه، انتقلت الحركات الشابة مثل «الإخوان المسلمين» و«مصر الفتاة» من دعامات للعرش يوازن بهما قوة «الوفد» ـ كما أراد «على ماهر» و «كامل البندارى» و «الشيخ المراغى» وإلى حد ما «أحمد حسنين» ـ إلى صفوف أعداء القصر: واسترد «الوفد» تدريجيا مكانته الشعبية، بعد أن تكسرت نصال الحملة التى أرادت استغلال حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢ لاتهامه بالتواطؤ مع الإنجليز.

لكن إدراك الملكة الوالدة للظروف التى تقف حائلاً دون استمرار الحب بين البرنسيسة والأفندى، لا يعنى أنها عارضت أو ثارت أو حزمت أمرها وحقائبها لتعود إلى القاهرة استجابة لإلحاح ابنها المتواصل، إذ كانت الظروف التى تحول دون عودتها لا تقل تعقيدا عن تلك التى تحول دون زواج البرنسيسة والأفندى، بل إن الحب بين الاثنين، سرعان ما أضيف إلى عوامل الضغط المتعددة التى تحول دون مغادرتها أمريكا، حتى لو كان إلى أوروبا، فقد تزعمت الأميرة «فتحية» حركة المعارضة فى العودة إلى مصر، لأن تزويجها هى وشقيقتها «فائقة» كان من الحيثيات التى ترفق عادة بطلب العودة، فازداد ضغطهما على أمهما لرفض تلك الطلبات رفضاً باتاً، إذ كان معنى الاستجابة لها أن تعود كل منهما لكى تتزوج رجلا غير الذى تحبه، والواقع أنه يصعب منذ بداية عام ١٩٤٨ تحديد المسئول عن موقف «رفض العودة» هل هى الملكة الوالدة؟ أم الأميرتان العاشقتان؟

ولى العهد الأمير محمد على توفيق كان أميرًا متزمتًا فى الدفاع عن الأخلاق العامة ومع ذلك كان يعيش مع عشيقة فرنسية فى قصره بالمنيل الذى تحول الآن إلى متحف





رياض أفندى غالى:
صراع الإرادات الملكية

والأرجح أن «الملكة نازلى» تصورت أن الزمن كفيل بحل المشكلة سواء بتراجع الأميرة «فتحية» عن اختيارها أم بانفراج فى التعقيدات المحيطة بالموقف، لكنها لم تحاول أن تبعد «رياض» عن «فتحية»، أو تنهى خدمته فى بلاطها، إذ كان التزامها الأخلاقى تجاهه لايزال قائماً، كما أنها من حيث المبدأ لم تكن ترفض فكرة ارتباطه بابنتها، بل كانت تنظر فقط بعين الاعتبار إلى الصعوبات العملية التى تحول دون هذا الارتباط.

ولأن موقف «الملكة نازلى» من علاقة الحب بين البرنسيسة والأفندى كان موقفاً حاكماً، إذ كان باستطاعتها لو أرادت أن تحول دون نشوء تلك العلاقة أو على الأقل دون استمرارها. فإن عدم قيامها بذلك، هو الذى أشاع الاعتقاد، بأن الاستهتار والتحلل الخلقى وعدم التبصر فى العواقب هى الأسباب الرئيسية لاتخاذها هذا الموقف؛ الذى وصف بأنه موقف غير مسئول. والواقع أن مبررات الملكة الوالدة، لاتخاذ هذا الموقف تبدو على العكس تماماً، حتى لو أخطأها التوفيق فى اختيار الهدف الذى تراهن عليه، أو

فى الموازنة بين ماهو شخصى وما هو عام فى الموقف، أو التنبؤ الصحيح بردود الأفعال المتوقعة من الأطراف الأخرى فى المشكلة، وفى مقدمتهم ابنها الملك «فاروق».

كان هناك أولاً، ذلك الارتباط العميق بينها وبين صغرى بناتها البرنسيسة «فتحية»، الذى نشأ خلال شهور حمل خطر هدد حياتها، وازداد بسبب الأمراض الكثيرة التى هددت حياة «فتحية» فى طفولتها، ولأنها كانت الوحيدة بين أولادها؛ التى أتيح لها أن تمارس تجاهها التعبير عن مشاعر أمومتها، بحيث أصبحت عاجزة عن أن ترفض لها طلباً أو تسبب لها ألماً، ولأن «الأفندى» كان اختيار «فتحية» وحبها الأول؛ فإن عواطفها تجاهه بدت أشبه بشلال يصعب التحكم فيه أو الوقوف أمامه. وهى حقيقة عاينها كل الذين تدخلوا فيما بعد لدى «الملكة نازلى» لوقف مشروع الزواج، وقد ظنوا أنها صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة فيه، فأحالتهم إلى الأميرة «فتحية» معلنة أنها سترضى بما ترضى به، فإذا بالوسطاء يكتشفون مدى إصرار الأميرة على إتمامه، ورفضها لأى مبرر للتفريق بينها وبين الرجل الذى تحبه.

ومع أن المرأة المصرية كانت قد حصلت على بعض حقوق المواطنة بعد مشاركتها الفعالة فى ثورة ١٩١٩، فخلعت الحجاب واتسعت فرص التعليم والعمل أمامها، إلا أنها لم تكن قد تساوت مع الرجل فى كثير من حقوق المواطنة الأخرى، ومنها حقها فى اختيار زوجها. ومع أن الشريعة الإسلامية تقر لها بهذا الحق، إلا أن التقاليد الاجتماعية لم تكن تعترف لها به على نطاق واسع. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت نساء الطبقات العليا وبنات الأرستقراطية المصرية، استثناء لافتاً للنظر من الخضوع لتلك التقاليد، إذ كن يعشن فى مجتمع شبه مغلق على نفسه، ابتعدت به تنشئته فى حضانة المربيات الأجنبيات وتعليمه الأجنبى عن تأثير التقاليد السائدة، ومنحته الثروة الطائلة والمكانة الاجتماعية المميزة قوة لتخطى تلك التقاليد، وأضعف المحيط الأوروبى الذى يتحرك فيه، من فاعلية قوة الضبط الاجتماعى التى تلزمه بعدم الخروج عن تلك التقاليد.

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت البرنسيسة «فتحية» تمر بتلك المرحلة الرومانسية من العمر، التى يبدو الحب فيها أهم ما فى الحياة، وكانت شديدة الثقة بأنها أحسنت اختيار الرجل الذى لن تشعر بالسعادة إلا إذا شاركها حياتها. ثم إنها كانت قد أمضت سنوات التحول الحرجة من المراهقة إلى الشباب فى أمريكا، البلد الذى يفخر بأنه بلد الحرية الشخصية بلا قيود أو حدود. والذى تسوده رؤية شديدة التحرر تجاه العلاقة بين الطبقات والأديان وبين الرجل والمرأة، تعكسها القصص والروايات والأفلام والمسرحيات وتنشرها الصحف. لذلك لم تبد لها فوارق الطبقة أو النشأة أو حتى الدين، عقبات تحول دون ارتباطها به. لأن الحب كان فى تقديرها آنذاك هو أساس السعادة.

وكل مافعلته «الملكة نازلى» هو؛ أنها ساندت اختيار ابنتها التى تحبها، ذلك الاختيار الذى كانت، بسبب رأيها الإيجابى فى «رياض» والتزامها الأخلاقى تجاهه، تراه اختياراً مناسباً، ولعلها - بسبب ما كانت تمر به من ظروف نفسية وصحية غير ملائمة - قد نظرت إلى الأمر بدرجة ما من التبسيط



الملكتان نازلى وفريدة فى إحدى السهرات، قبل أن يدّب بينها الخلاف وقد احتفظتا بالياشمك (حجاب الأرستقراطية) على وجهيهما إلى أسفل الذقن



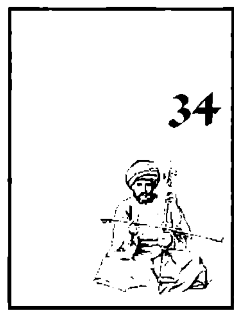
النبيلة أمينة طوسون تزوجت من أمريكى

وفى ظروف ثقتها المفرطه بأنها خبيرة بأخلاق الناس. تعرف الخبيث من الطيب، وعندما سُئلت فيما بعد عن مبررات اعتقادها بصلاحية الأفندى ليكون زوجاً للبرنسيسة قالت:

- إنه ليس رجلاً مثالياً، ولكن دلونى على الرجل المثالى فى هذه الأيام. لـ «رياض» أخطاؤه، ولكن إخلاصه يغطى على هذه الأخطاء.

أما لماذا ساندت هذا الاختيار؟ فلأنها كانت، - كما قالت فيما بعد - تعتبر نفسها ضحية زواج سياسى انتهى بأن عاشت حياة زوجية تعيسة للغاية، لذلك صممت بعد زواج ابنتها الأميرة «فائزة» من «محمد على رءوف» - فى عام ١٩٤٥ - على أن «تمارس حقها كاملاً وتتدخل لحماية الأميرتين الصغيرتين «فائقة» و«فتحية» من تعسف «فاروق» وعناده، وقررت أن تشجعهما على الزواج ممن يختاره قلب كل منهما.

ومالبثت الأوضاع العامة والخاصة على امتداد عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩ أن اضطرت «الملكة نازلى» إلى فرض ستار من السرية لا على مشروع الزواج فحسب، ولكن على تحركاتها وسهراتها التى كانت قبل ذلك سبباً فى تصعيد الخلافات بينها وبين ابنها. فقد تحرجت الحالة فى «فلسطين» فى أعقاب إعلان بريطانيا عزمها إنهاء انتدابها عليها فى ١٥ مايو (آيار) ١٩٤٨، ثم صدور قرار مجلس الأمن فى ١٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٧ بتقسيمها إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، وأصبحت «نيويورك» - التى ظلت الملكة تقيم فيها إلى خريف عام ١٩٤٩ - ساحة للصراع العربى الإسرائيلى على الصعيدين السياسى والإعلامى. فاستجابت الملكة إلى نصح الناصحين الذين لفتوا نظرها إلى أن ظهورها فى الملاهى الليلية أو الحفلات العامة، سيجعلها صيداً سهلاً لأجهزة الإعلام الأمريكية، المتعاطفة مع الحركة الصهيونية، وقصرت خطوطها إلى الحد الأدنى واختفت أخبارها من الصحف الأمريكية وخاصة أنها كانت قد أجرت خلال تلك الفترة العمليتين الجراحيتين الثانية والثالثة، ونجت كما قالت فى حديث لجريدة «أخبار اليوم» - نُشر فى ٦ أغسطس (آب) ١٩٤٩ - من الموت المحقق بأعجوبة، وبعد أن كان جميع الأطباء قد يئسوا من نجاتها.



وخلال تلك الفترة هبت عواصف من النوع الذى كانت الملكة الوالدة تتوقع هبوبه، كانت سبباً آخر لتأجيل البت فى مشروع الزواج بين البرنسيسة والأفندى. فبعد أسابيع قليلة من معرفتها بقصة الحب بينهما، أعلنت الصحف الأمريكية عن اعتزام النبيلة «أمينة طوسون» الابنة الوحيدة للأمير «عمر طوسون» الزواج من المستر «كورنيلوس جبسون بريتش» الخبير بإدارة المبانى الفيدرالية، وهو موظف متوسط الحال لا يزيد مرتبه على سبعة آلاف دولار فى السنة، ولا يزيد عمره على ٣٧ عاماً، وينتمى إلى أسرة متوسطة تعيش فى ولاية «نورث كارولينا» حيث تخرج «بريتش» فى جامعتها، ثم أكمل دراسته للعلوم السياسية بجامعة «جورج تاون» بواشنطن.

أما النبيلة «أمينة» فكانت فى الرابعة



النبيلة نعمة الله عمرو إبراهيم حاولت الانتحار من أجل ألمانى



النبيلة «فاطمة طوسون» تهدى صورتها إلى صاحب الجلالة الملك فى ١٠ أغسطس (آب) ١٩٤٣. فى ذروة قصة الحب التى جمعت بينهما



النبيل حسن طوسون يحمل الكأس التى فاز بها فى إحدى مباريات سباق الخيل

والأربعين من عمرها. عاشت حياتها فى ظل أبيها الذى كان أميراً شديد التزمت يفرض سيطرته على أبنائه وبناته وزوجاتهم وأزواجهن. ولأنها كانت شديدة الإسراف، فقد كان الأب - الحريص إلى حدّ البخل - يضيّق عليها، مما دفعها إلى بيع حبات عقد ثمين من اللؤلؤ ورثته عن أمها واستبدالها بحبات متقنة التقليد، لكى تستطيع أن تغطى نفقاتها من دون أن يكتشف الأب أنها تبيع مجوهراتها وتتخطى حدود الإنفاق التى حددها لها.

ثم مات الأب فى عام ١٩٤٤ وترك لها ولشقيقها «سعيد طوسون» - الذى ورث لقب أبيه باعتباره أكبر الأبناء طبقا لقانون الأسرة المالكة - والنبيل «حسن طوسون» ثروة تقدر بـ٣٨ ألف فدان وعدد كبير من العقارات تشغل نصف «شارع شريف» أحد أهم الشوارع التجارية بالإسكندرية، وزاد نصيب النبيلة «أمينة» من تلك الثروة، وهو الخمس، على سبعة آلاف فدان غير العقارات، فانطلقت تعيش حياتها بلا حدود وتنفق بلا قيود.

وكانت قد تعرفت فى القاهرة - خلال عام ١٩٤٣ - إلى اللفتنانت كوماندور «كورنيلوس بريتش»؛ الذى كان يعمل آنذاك ضابط اتصال بين الأسطولين الأمريكى والبريطانى، فنشأت بينهما قصة حب ظلت قائمة حتى بعد أن غادر «بريتش» مصر عائداً إلى بلاده، وسرح من الجيش بعد انتهاء الحرب. وفى فبراير (شباط) ١٩٤٦ غادرت النبيلة «أمينة» مصر، بعد أن حملت معها كل أثاث دارها ومجوهراتها لتستقر فى «جورج تاون» إحدى ضواحى العاصمة الأمريكية «واشنطن»، وتشترى بيتاً أخذت فى إعداده ليكون عش الزواج السعيد.

وفى يناير (كانون الثانى) من العام التالى ١٩٤٧ اتفقت مع المستر «بريتش» على الزواج الذى أعلن عن مشروعه فى نهاية العام نفسه، فأثار ضجة عنيفة، لأن الزوج - وهو مسيحى كاثوليكى - صرح بأنه لا ينوى تغيير دينه، بينما أعلنت النبيلة «أمينة» أنها تنوى التنازل عن جنسيتها المصرية، وقال صديق للطرفين إنها قد استشارت شقيقها الأكبر الأمير «سعيد طوسون» فوافق على الزواج.

وثار الملك «فاروق» فأصدر أمراً ملكياً كريماً بتجريدها من لقب الإمارة، فردت «أمينة طوسون» بتصريح قالت فيه: إنها هى التى تنازلت بإرادتها عن لقبها الملكى لكى تتزوج الرجل الذى يهواه قلبها.

وفى بداية عام ١٩٤٩ هربت النبيلة «نعمة» ابنة النبيل «عمرو إبراهيم» إلى لبنان، لتتزوج من شاب ألمانى كانت قد تعرفت إليه وأحبته، ونجح والدها فى استدراجها إلى القاهرة بعد أن أوهمها باستعداده للموافقة على زواجها. وعندما وجدت نفسها حبيسة فى إحدى غرف القصر حاولت الانتحار، بإلقاء نفسها من نافذة الغرفة، فأصيبت بكسر فى عظام الفك وفى الأسنان.

وبعد أسابيع جاءت الأنباء من«باريس» بأن النبيلة «فاطمة طوسون» - أرملة النبيل «حسن طوسون» - قد تزوجت من الأمير «دون جوان أوليانز براجنزا»، المطالب بعرش «البرازيل»، وقالت الأنباء إنها تركت دينها واعتنقت المسيحية لكى لا يفقد الزوج حقه فى المطالبة بالعرش إذا ما غيرَّ دينه أو تزوج بامرأة غير مسيحية. وأصدر الملك «فاروق» مرسوماً ملكياً بتجريد النبيلة «فاطمة» من لقبها وبحذف اسمها من قائمة أعضاء الأسرة المالكة.

وفى سبتمبر (أيلول) ١٩٤٩ تزوجت النبيلة «توحيدة يكن» من شاب أمريكى تعرفت إليه أثناء تردده على مصر لمتابعة بعض أعماله الخاصة، وقد أسلم وسمى نفسه «عمر ريدكر».

وكان طبيعيًا أن تثير هذه الوقائع الأربع، هزة عنيفة داخل الأسرة المالكة. ومع أن النشر عنها فى الداخل كان محدوداً، إلا أن أنباءه قد تسربت - عبر الصحف الأجنبية التى نشرت وقائعها - إلى المجتمع المصرى، الذى كان لايزال خاضعاً لتقاليده الصارمة فيما يتعلق بوضع المرأة. والذى لم يكن يرحب بزواج رجل مصرى من امرأة أوروبية. فكان طبيعيًا أن ينزعج بقوة، عندما تتزوج امرأة مصرية مسلمة من رجل أوروبى، خاصة إذا كانت تلك المرأة تنتمى للأسرة المالكة، التى ينص القانون على أنها «ركن من أركان الدولة، لما بينها وبين الجالس على العرش من أواصر القرابة، وباعتبارها أكبر الأسر وأكملها، والمثال الذى يحتذى به فى ضبط النفس وكمال السلوك».

ومع أن العدد يبدو قليلاً، إلا أن زواج أربع نبيلات من أجانب غير مصريين وغير مسلمين - احتفظوا جميعاً بجنسياتهم الأوروبية وأحياناً بأديانهم، بينما تنازلت بعض النبيلات عن جنسيتهن المصرية وغيرت إحداهن دينها، ولم يثبت فى كل الأحوال، أن الرجال الذين تزوجن منهم كانوا جادين سواء فى اعتناق الإسلام أم حتى فى الزواج نفسه - يكشف عن ظاهرة تلفت النظر، خاصة إذا نسبنا عدد المتمردات من النبيلات إلى عدد نساء الأسرة المالكة، وإلى الزمن القليل نسبياً الذى تتالت فيه وقائع التمرد، والذى كان مشحوناً بأزمات سياسية واجتماعية، مما كان له أثر بالغ فى



الأمير عمر طوسون
ولد بالإسكندرية عام ١٨٧٢. ابن الأمير محمد طوسون ابن محمد سعيد باشا ابن محمد على الكبير. درس فى قصر والده واستكمل دراسته فى سويسرا ثم عاد إلى مصر ليدير أملاكه. كان يجيد اللغات التركية والعربية والفرنسية والإنجليزية. أول من فكر فى إرسال وفد مصرى إلى مؤتمر الصلح الذى عقده الحلفاء بقصر فرساى فى سنة ١٩١٨ للمطالبة باستقلال مصر. اشتغل بالعلم والأدب والمطالعة فى مختلف العلوم. وألف ٤٠ كتابا معظمها فى تاريخ مصر والسودان. توفى عام ١٩٤٤ عن ٧٢ سنة

ازدياد جدار العزلة بين المصريين وبين الأسرة المالكة، التى أعطت نساءها الإيحاء بأنهن لايحترمن تقاليد البلاد أو أعرافها، وبأنهن لسن مثلاً يحتذى به فى كمال السلوك، وضبط النفس كما نص القانون الذى منحهن مكانة خاصة.

ولا تفسير لهذه الظاهرة، إلا أن نساء الأسرة المالكة والطبقات الأرستقراطية بشكل عام، كن بسبب ظروفهن الخاصة، قد انسلخن تماماً عن منظومة الأعراف والقيم السائدة فى المجتمع بصرف النظر عن مدى تخلف تلك المنظومة، وأصبحن يمارسن حريتهن الخاصة، من دون أى اعتبار لمكانتهن العامة كأعضاء فى أكبر أسر البلاد، ومن دون أدنى اهتمام بتلك التقاليد، فمع أن النبيلة «أمينة طوسون» قد عبرت، فى تصريحات صحفية أدلت بها عقب الإعلان عن زواجها من المستر «بريتش»، عن أنها «تقدر جيداً أثر زواجها فى المصريين» وقالت: إنها تعلم «أنهم سيستنكرونه» إلا أنها ضيقت من نطاق هذا الاستنكار ومن درجته بقولها إنها «تعتقد أن مثل هذا الشعور سيبدو من جانب المتدينين المتعصبين فقط».



الأميرة صالحة إبراهيم حلمى، ابنة عم الملك فاروق. تزوجت من شاب روسى مات عام ١٩١٥ وترك لها ابنا وحيدًا عمل بالقضاء البريطانى، ومات قبل وفاة والدته بسنوات. فى عام ١٩٤٦ قرر مجلس البلاط رفع الحجر الذى ظلت تخضع له لمدة ٤٠ سنة، وعادت لها ثروتها. وعند وفاتها فى أغسطس (آب) من عام ١٩٥٣، اتضح أنها أوصت بثلث ثروتها لابن شقيقة زوجها الروسى، ولكن اللجنة التى كانت مكلفه بتصفية أموال أسرة محمد على المصادرة لم تعترف بهذه الوصية

ما يلفت النظر فى هذه الظاهرة هو أن نساء الأسرة المالكة لم يكن، على وجه العموم، عاجزات عن إقامة علاقات سرية بمن يردن من الرجال، ولم تكن هناك عقبات اجتماعية أو دينية تحول بينهن وبين الاستمرار فى تلك العلاقات، حتى لو كن متزوجات، لذلك لم يكن لإصرارهن على إعلان الزواج مع مايحيط به من ملابسات دافع، إلا التأكيد على حريتهن فى الاختيار والبرهنة على انتمائهن إلى عالم لا صلة له بالعالم الذى نشأن فى ظله وكن بعضاً من طبقته السائدة.. وتعبيراً عن استهانتهن بتلك السيادة التى لا تمنحهن ما يوازى التنازل عن حريتهن الخاصة أو يتطلب المواءمة بين الاثنين، لذلك ترددت على لسان النبيلات الأربع، كما تردد فيما بعد على لسان البرنسيسة «فتحية» و«الملكة نازلى»، عبارات مما كان ولايزال يكثر ترديده فى الأفلام السينمائية، عن أن الألقاب لاتحقق السعادة، والتيجان لا تكفى لكى ينام الإنسان مرتاح القلب، وأن الحب مع الفقر هو الغنى الكامل. وهو مايكشف جميعه، عن تدنى مشاعر الانتماء للأسرة المالكة لدى الأجيال الجديدة من أفرادها، كان من بين أسبابه، ماترتب على الصراع بين فروعها حول تولى العرش من آثار على الأجيال المتتابعة منها، وتفكك الصلات الاجتماعية بينها، خاصة فى عهد «الملك فؤاد» الذى كان شديد الريبة فى مشاعر بطون الأسرة تجاهه، فضلا عن مسئولية «الملك فاروق» ذاته الذى لم يكن - وهو بحكم القانون رئيس الأسرة المالكة الذى يملك عليها سلطات واسعة - مثلاً يحتذى لافى أخلاقه الشخصية ولا فى تعامله مع أسرته، ويكفى أنه كان على علاقة بالنبيلة «فاطمة طوسون» إبان زواجها من ابن عمه «حسن طوسون»، وأن تجريده لها من لقبها كان بالأساس، تعبيراً عن ضيقه بهجرها له لتتزوج من الأمير البرازيلى.

ولم تكن النبيلة «أمينة طوسون»، أول من قص شريط التمرد من سيدات الأسرة الملكة، إذ كانت الأميرة «صالحة إبراهيم» - ابنة الأمير «إبراهيم حلمى» عم الملك فاروق - أول من ارتاد هذه الطريق. وكانت قد تزوجت من أحد أبناء عمومتها، وهو الأمير «محمد إبراهيم وحيد الدين» - الأخ الأكبر للأميرة «شويكار» مطلقة الملك «فؤاد» - وأقامت معه فى فرنسا، إلى أن مات فى ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٠٦، فصاحبت جثته إلى مصر. ولم تمكث بها سوى شهور قليلة، غادرتها بعدها إلى «باريس» لتعيش فى الجو الذى أحبته، ولم تعد تطيق البعد عنه.

وبعد سنوات قليلة تعرفت إلى دبلوماسى بالسفارة الروسية بالعاصمة الفرنسية، اسمه «فلاديمير يوركوفتش» وأحبته، واتفقت معه على الزواج على أن يظل محتفظاً بدينه، بل وسافرت معه إلى «بطرسبورج» حيث عقد قرانه عليها أمام الكنيسة البروتستانتينية، وحصلت الأميرة على الجنسية الروسية بالزواج. وثار الخديو «عباس حلمى الثانى»، وأمر بتجريدها من لقبها وحذف اسمها من جدول أسماء الأسرة المالكة. ولأن «مجلس البلاط» لم يكن قد تأسس بعد، لينظر فى قضايا الأحوال الشخصية للأسرة المالكة، فقد أقامت أمها دعوى أمام المجلس الحسبى، تطلب فيها الحجر عليها ومنعها من التصرف فى أموالها، وأقام ابن عمها الأمير «عمر طوسون» دعوى أخرى، يطلب فيها الحكم ببطلان

الزواج، لأن الأميرة مسلمة وزوجها مسيحى، وبعزلها عن الوصاية على أبنائها القُصَّر. وقالت محكمة مصر الابتدائية إن بطلان الزواج لا يحتاج إلى حكم. وقضى المجلس الحسبى بالحجر على الأميرة، وتعيين أمها قيِّمة عليها، وبعزلها عن الوصاية، وتعيين الأمير «عمر طوسون» وصيا على أبنائها القصر.

والحقيقة أن الزواج المختلط - دينيا أو قوميّا أو طبقيّا - لم يكن يثير الزوابع داخل الأسرة المالكة، إلا فى ظروف محددة، على نحو يجعل لكل حالة من حالاته قانونها الخاص. وبشكل عام فإن درجة من التسامح كان يمكن توقعها إذا ما تزوج الأمراء والنبلاء من نساء من غير المصريات، أو غير المسلمات ولا ينتمين للأسرة المالكة. بينما كانت هذه الدرجة تنكمش إذا تعلق الأمر بالأميرات والنبيلات وتتلاشى نهائيّا إذا كان الطرف الآخر أوروبيا وغير مسلم.

ولأن الأسرة العلوية، لم تكن من بين الأسر المالكة العريقة، فضلاً عن أنها كانت أسرة متواضعة النشأة، إذ كان مؤسسها تاجر دخان متوسط الحال، قبل أن يحترف الجندية وتقوده الظروف إلى حكم مصر، فإنها لم تكن تبالغ فى الحرص على نقاء الدماء أو تحتم على أفرادها التزاوج فيما بينهم. وهو ما يؤكد أن أمهات أربعة يمثلون أكثر من نصف الذين خلفوا «محمد على» العرش - الوالى «محمد سعيد» و«الخديو إسماعيل» والسلطان «حسين كامل» والملك «فؤاد» - كُنّ من الجوارى البيض. وكانت أم الخامس وهو - «الملك فاروق» نفسه - من بنات الشعب.

والغالب أن الرواسب النفسية العميقة بين فروع الأسرة، نتيجة للصراع على وراثة العرش، كانت من بين أسباب عزوف بعض أفرادها عن الزواج من أبناء عمومتهم. وربما كانت هذه الرواسب من بين أسباب انهيار الزيجات التى يكون طرفاها من الأمراء والأميرات. حتى إن مجلة «آخر ساعة» لاحظت، فى أواخر الثلاثينيات، أن الأمراء والأميرات يشغلون المرتبة الثانية، بين الفئات الاجتماعية الأكثر طلاقا بعد الممثلين والممثلات. بل إن الملك «فاروق» نفسه، لاحظ فى نهاية عام ١٩٥٠، أن معظم أفراد الأسرة قد طلقوا زوجاتهم، فلفت نظرهم إلى ذلك، خلال مأدبة كان قد أقامها لهم بمناسبة ذكرى «محمد على الكبير»، وطلب إليهم أن يحاولوا التزوج من جديد، حتى لا تنقرض الأسرة.

وعلى عكس ما كانت عليه الحال فى الجيلين الأول والثانى، فقد اختفت ظاهرة تعدد الزوجات التى كانت شائعة بين رجال الأسرة المالكة، لتحل محلها ظاهرة تعدد الزيجات، والاكتفاء بزوجه واحدة فى الزمن الواحد، ومع أننا نجد نماذج مثل «الخديو محمد توفيق» الذى اكتفى بزوجة واحدة، هى «الأميرة أمينة إلهامى»، والأمير «عمر طوسون» الذى استمرت حياته الزوجية مع الأميرة «بهيجة حسين» حوالى نصف قرن، والأميرة «زينب» - ابنة الأمير «إبراهيم حلمى» - التى امتدت حياتها الزوجية لمدة تزيد على ثلاثين عاماً، والأميرة «قدرية» - ابنة السلطان «حسين كامل» - التى لم تتزوج سوى مرة واحدة، إلا أن عدم الاستقرار كان يغلب على زيجات معظم أفراد الأسرة المالكة، سواء كان الطرف الآخر من أفرادها أم كان من غيرهم.



الأمير إبراهيم حلمى



الأميرة أمينة التهامي: الزوجة الوحيدة للخديو توفيق في شبابها

وفضلا عن أن بعض الزيجات قد انفصم بعد سنوات طويلة، كما حدث مع الأميرة «منيرة حمدى»، التى طلقت بعد زواج استمر ٢٣ سنة، فإن تعدد مرات الزواج، وبالتالى الطلاق، يكاد يكون ظاهرة عامة. وتحتل «الأميرة شويكار» - الزوجة الأولى للملك «فؤاد» - المرتبة الأولى فى عدد زيجاتها فقد تزوجت خمس مرات. تتلوها الأميرات «سميحة حسين» - ابنة السلطان «حسين كامل» - والنبيلة «كريمة عباس حليم» وقد تزوجت كل منهما ثلاث مرات، ثم «الملك فؤاد» و«الملك فاروق» و«الخديو عباس»، وابنته الأميرة «عطية الله»، وقد تزوج كل منهم مرتين.

وفضلا عن عدم الاستقرار وعدم الانسجام، فإن الاختلال بين عدد النساء وعدد الرجال فى الأسرة المالكة، كان أحد أسباب اتجاه أفرادها للزواج المختلط. ففى عام ١٩٣٦، كان عدد الأمراء ١١ أميراً، والأميرات ٣٢ أميرة، والنبلاء ١٤ نبيلاً والنبيلات ٢٣ نبيلة، فكان منطقياً؛ وعدد النساء أكثر من ضعف عدد الرجال، الذين فضل بعضهم الزواج من خارجها، أن تتجه الأسرة للبحث عن أزواج لبناتها من غير المنتمين إليها.

لكن هؤلاء، لم يكونوا - كذلك - من أبناء الشعب بالمعنى الذى ينصرف إليه المصطلح. إذ كان معظمهم من أعقاب أمراء آل عثمان، وأبناء الأسر التركية الكبيرة. ولم يكن نادراً أن يمتد البحث ليشمل الأسر المالكة أو شبه المالكة فى البلاد الإسلامية والعربية الأخرى ومنها ألبانيا - مسقط رأس مؤسس الأسرة - وتركيا وإيران، فضلاً عن الأسر المالكة فى البلاد العربية، كالأسرة الهاشمية فى العراق وشرق الأردن، والأسرة السعودية فى الجزيرة العربية.

ومع الزمن أصبح أصهار الأسرة المالكة، بمثابة تشكيلة اجتماعية احتياطية تمد الأسرة بأزواج وزوجات لأبناء أصولها، ثم ما لبثت هذه التشكيلة أن ضمت كذلك عدداً محدوداً من الأسر المصرية التى تنحدر هى الأخرى من جذور تركية وشركسية. ومن أبرز الأسر التى انضمت إلى هذه التشكيلة أسرة «يكن» وهى كلمة تركية بمعنى «ابن الأخت» أصبحت لقبا للأسرة التى شكلها «إبراهيم يكن»، أحد أبناء أخت «محمد على الكبير»، فقد تزوج «منصور يكن» - وكان وزيراً للداخلية فى أواخر عصر «إسماعيل» - من البرنسيسة «توحيدة» ابنة الخديو وأنجبا ثلاث بنات تزوجت كبراهن، وهى «تفيدة» من «مدحت يكن باشا»، وتزوجت الثانية - وهى «سنية» - من الأمير «محمد داود باشا» حفيد «محمد على باشا الصغير»، ابن مؤسس الأسرة. بينما تزوجت الثالثة من «عزيز عزت باشا»، وفيما بعد تزوجت إحدى حفيداته - وهى كريمة «أحمد مدحت يكن باشا» - من النبيل «عباس حليم». ومن بين أفراد الأسرة اليكنية الذين صاهروا الأسرة المالكة كذلك «فائق يكن بك» الذى تزوج من النبيلة «فاطمة الزهراء»، ابنة الأمير «إبراهيم حيدر شناسى».

وكان من بين هذه الأسر كذلك، أسرة «الغازى أحمد مختار باشا» - أحد كبار القادة العسكريين العثمانيين - فقد تزوج ابنه الأكبر اللواء «محمود مختار باشا»، من الأميرة «نعمت» - ابنة «الخديو إسماعيل» - التى حملت اسم زوجها - وأصبحت تعرف باسم الأميرة «نعمت مختار». وقد تزوج أحد أبنائها وهو «عمرمختار بك»من الأميرة «لطيفة شوكت»، صغرى كريمات





الأميرة «فوزية» وزوجها الثانى القائمقام (العقيد) «إسماعيل شيرين بك»، حفيد «إبراهيم باشا الكبير» تزوجا فى مارس ١٩٤٩ بعد شهور قليلة من طلاقها من شاه إيران

الخديو «عباس حلمى». بينما تزوجت شقيقتها الأميرة «عطيةالله» من «محمد جلال الدين باشا»، نجل «فريد باشا» - رئيس وزراء تركيا - وفيما بعد تزوج اثنان من أبنائهما، هما «أحمد جلال بك» و«عباس جلال بك» من النبيلتين الشقيقتين «توفيقة» و «نعمة الله» ابنتا الأمير «عباس حليم».

وبدأت الصلة بين أسرة «راتب» والأسرة المالكة، بزواج السردار «محمد راتب باشا» - قائد الجيش المصرى فى أواخر عهد «إسماعيل» - من حفيدة «محمد على الصغير» - أحد أبناء مؤسس الأسرة - وفيما بعد، تزوج اثنتان من بنات الأمير «إبراهيم راشد» - حفيد «إبراهيم باشا الكبير» - وهما الأميرتان «ماهوش عزيزة»، و«أمينة بهروز» من الشقيقين «إبراهيم» و«إسماعيل راتب».

وكان «حسين شيرين بك»، أول من صاهر الأسرة المالكة من أسرة «شيرين»، إذ كان متزوجاً من الأميرة «أمينة» كبرى بنات «الخديو عباس حلمى الثانى»، وفيما بعد تزوجت ابنته «ماهوش عزيزة شيرين» من النبيل «سعيد طوسون»، الذى ورث لقب الإمارة بعد وفاة والده الأمير «عمر طوسون» عام ١٩٤٤، وتزوجت ابنة عمها «فاطمة طوسون شيرين» من شقيقه النبيل «حسن طوسون»، وكان شقيقها القائمقام (العقيد) «إسماعيل شيرين»، الزوج الثانى للإمبراطورة فوزية شقيقة الملك «فاروق».

ومن الأسر المصرية ذات الأصول التركية والجركسية التى صاهرت الأسرة المالكة، أسرة «سيف الله يسرى باشا»، الذى تزوج هو نفسه من أميرتين، فكان الزوج الثانى للأميرة «شويكار» - مطلقة الملك فؤاد - ثم الزوج الثالث للأميرة «زينب» - ابنة الأمير «إبراهيم حلمى» عم الملك فاروق - وكان «وحيد يسرى» ابنه من «شويكار» الزوج الثالث للأميرة «سميحة كامل» ابنة السلطان «حسين كامل».

وبعد زواج الملك فؤاد، من «نازلى» ابنة «عبد الرحيم صبرى باشا» تزوجت شقيقتها «أمينة» من النبيل «عادل طوسون» حفيد الوالى «سعيد باشا».

وصاهرت أسرة «إسماعيل صدقى باشا» الأسرة المالكة مرتين: ففى عام ١٩٣٣ تزوجت ابنته «أمينة صدقى» من الأمير «إسماعيل داود» - وهو من أحفاد «محمد على الصغير» - ومع أن الزواج



إسماعيل صدقي باشا

اقتصادى وسياسى مصرى. ولد فى عام ١٨٧٥. بالإسكندرية وتخرج فى مدرسة الحقوق الفرنسية عام ١٨٩٤. عمل بالنيابة العامة ثم بمجلس بلدى مدينة الإسكندرية حتى أصبح سكرتيرا عاما له. فى عام ١٩٠٨ أصبح سكرتيرًا عاما لوزارة الداخلية ثم وكيلاً لها عام ١٩١٠. فى فبراير ١٩١٤ اختير وزيرًا للزراعة. انضم إلى الوفد عام ١٩١٩ ثم انشق عنه، وشارك فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢. شارك فى الانقلاب الدستورى الأول عام ١٩٢٥. شكل وزارته الأولى عام ١٩٣٠ فألغى دستور ١٩٢٣ واستبدل به دستورًا آخر يوسع من سلطات الملك، وأسس حزبا تولى رئاسته هو «حزب الشعب». شكل وزارته الثانية فى عام ١٩٤٦ ودخل فى مفاوضات مع بريطانيا أسفرت عن مشروع معاهدة «صدقى / بيفن» التى رفضها الشعب. مات فى ٩ يوليو ١٩٥٠ عن ٧٥ سنة

لم يدم سوى عام واحد، فقد تزوج ابنه «عزيز» من النبيلة «خديجة حسن» أكبر بنات الأمير «عزيز حسن»، وكانت إحدى المرشحات للزواج من الملك «فاروق» قبل زواجه من الملكة «فريدة».

ومع أن تزاوج الأسرة المالكة فيما بينها، خاصة إذا انتهى إلى الطلاق، كان يخلق مشاكل معقدة، إلا أن هذه المشاكل - على حدتها أحياناً - كانت أقل بكثير مما تخلقه الزيجات المختلطة.. خاصة إذا ابتعدت عن التشكيلة الاحتياطية التى كان مسموحاً لأفرادها بالزواج منها. وكان الزواج من أجانب غير مسلمين، على رأس هذه المشاكل.. فإذا كان الطرف الملكى فى هذه الزيجة امرأة - كما حدث فى حالة «الأميرة صالحة» - أصبحت مشكلة مستعصية.

وكان الأمير «على بك فاضل» - ابن الأمير «مصطفى فاضل» وحفيد «إبراهيم باشا» - هو أول الأمراء الرجال الذين ارتادوا هذه الطريق، ويقول «أحمد شفيق باشا» فى مذكراته، إن الخديو عباس حلمى الثانى» ما كاد يعلم بشروع الأمير - الذى كان بمثابة عم له - فى الزواج من «مدام بونا» - وهى مطلقة فرنسية مسيحية تربت فى منزل «المسيوسوارس» - حتى عبر عن عدم ارتياحه لذلك، وقال لحاشيته إنه مهما يكن ميالاً إلى تقدير الحرية الشخصية فى هذه الشئون، إلا أن مركز البرنسيسات بين شعب إسلامى لا يسمح بهذا الزواج، ولو أباحه الدين أيضاً. وكلف عدداً من أعضاء العائلة بأن ينصحوه بالعدول عن الفكرة. ولكن الأمير «على فاضل» أصر على رغبته، وعقد قرانه على «مدام بونا» فى ١٣ إبريل (نيسان) ١٨٨٩ فى القنصلية الفرنسية، ثم عقد الزواج الدينى بعد ذلك - وهو ما أغضب الخديو، الذى أمر بقطع مرتب الأمير وقدره ١٢٠٠ جنيه فى السنة، لكنه لم يحرمه من اللقب، ولم يمنحه لزوجته، التى انتحلت لنفسها لقب «البرنسيس فاضل». لكن الأسرة المالكة التى لم تكن - كما يقول السير «رونالد ستورز»، السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى - تحسن الظن بأخلاقها، اصطلحت فى أحاديثها الخاصة على تغيير اسمها المنتحل من «البرنسيس فاضل» إلى «البرنسيس فاسيل»، أى الأميرة السهلة.

ثم ما لبث الخديو «عباس حلمى»، أن وقع فى الخطأ نفسه الذى أخذه على عمه الأمير «على فاضل»، ففى عام ١٩٠٥ تعرف فى باريس إلى الكونتس «ماى توروك» - وهى مجرية الأصل - فصادقها، وعاد بها إلى القاهرة، واتخذها عشيقة شبه رسمية له، وخصص لإقامتها «سراى مسطرد»، بينما كان يقيم فى «قصر القبة» مع زوجته وأم أولاده «إقبال هانم»، وكان يتردد عليها بين الحين والآخر. ولأنها كانت سيدة شديدة الذكاء، ألحت على الخديو حتى وافق على طلبها بأن تدرس اللغة العربية وأصول الاسلام وتاريخه على يد مستشرق كبير هو «البروفسير هيس». ثم ما لبثت أن أعلنت رغبتها فى اعتناق الإسلام. لكن خبر إشهارها لإسلامها لم يسعد أحداً من رجال الخديو الذين اعتبروه تمهيداً لزواجه منها، ونظروا إليه من جانبه السياسى والاجتماعى، وليس من جانبه الدينى أو الإنسانى. وكان غريباً وباعثاً على الحيرة، أن يكون على رأس المحرضين ضد الزواج «الشيخ على يوسف» صاحب جريدة «المؤيد» الذى أخذ - كما يقول «سعد زغلول» فى مذكراته - يشيع الخبر بين الوزراء قائلاً: إن هذا الزواج سيكون ضربة

سياسية تقضى على الخديو، فقد ثار أهالى الضرب على ملكهم لأنه تزوج بامرأة ليست كفؤاً له، فعليكم أن تمنعوا هذا الزواج بأية طريقة.

ولعل الشيخ «على يوسف» لم ينتبه إلى تناقض موقفه، وهو يرفع راية «عدم التكافؤ» التى كان هو نفسه ضحية لها قبل ست سنوات حين اعترض السيد «عبد الخالق السادات» على زواجه من ابنته «صفية»، بدعوى أنه ليس كفؤاً لها فى الحسب والنسب ولأنها تنتمى للدوحة النبوية الشريفة بينما يحترف هو العمل بمهنة من «أخس المهن وأدنئها هى الصحافة».

ومع أن «سعد زغلول»، الذى كان وزيراً آنذاك فى وزارة «بطرس غالى»، قد امتنع عن إبداء رأيه علناً فى الموضوع، إلا أنه لم يخف فى مذكراته خشيته من الأضرار السياسية التى قد تترتب على إقدام الخديو على الزواج من عشيقته؛ التى وصفها بأنها «غانية كانت تتردد على بيوت العاهرات فى باريس، ويتردد عليها كثير من شبان مصر»، وعبرّ عن مخاوفه من أن تمتنع نساء الوجهاء المصريين عن زيارتها أو أن تترفع نساء الجاليات الأوروبيات عن معاشرتها، وأن يعارض السلطان العثمانى فى الزواج، مما يهز قوائم العرش من تحت الخديو الذى تزوج من «الكونتس توروك» بعد أن غيرت اسمها إلى الأميرة «جاويدان بنت عبد الله». لكنه لم يستطع أن يحصل لها على مكانة رسمية كالمكانة التى كانت لها عندما كانت عشيقته، على الرغم من حبه المفرط لها، بعد أن اعترض رجاله واعترضت أمه ورفض السلطان العثمانى الاعتراف بالزواج. وانضمت جريدة«العلم» ـ لسان حال «الحزب الوطنى» بزعامة «محمد فريد» ـ إلى زوجته الأولى، فى التنديد بهذا الزواج ولم يلبث أن طلقها فى أغسطس (آب) عام ١٩١٣، فغادرت مصر لتسيح فى الدنيا.

وكان «الملك فؤاد» أكثر تحفظاً وقسوة فيما يتخذه من إجراءات ضد الأمراء الذين؛ يخرجون على تقاليد الأسرة المالكة، خاصة الذين يتزوجون من أوروبيات، ففى ١٤ مايو (آيار) ١٩٢٤، أصدر أمرا ملكياً، بتجريد النبيل «محمد سعيد» ـ حفيد عمه الأمير «عبد الحليم» ـ من لقبه، لزواجه من فتاة إنجليزية اسمها «نورما بيرد» كان قد تعرف إليها فى القاهرة. ومع أن الزواج لم يستمر سوى ست سنوات وانتهى ـ بالطلاق ـ عام ١٩٣٠، إلا أنه رفض أن يعيد اللقب لصاحبه. وتعرض الأمير «محمد على إبراهيم» ـ وهو ابن الأميرة «صالحة» ـ للتهديد، أكثر من مرة، بحرمانه من اللقب فى عهدى «الملك فؤاد» و«الملك فاروق»، بسبب وفرة ما كانت تنشره الصحف الأمريكية من أنباء، عن مشروعات زواجه من ممثلات وفتيات ملاه أمريكيات، مما كان يدفعه كل مرةً لتكذيب تلك الأنباء.

وعلى العكس من الزواج، فإن اتخاذ أفراد من الأسرة المالكة، لعشيقات من الأوروبيات لم يكن يثير مشاكل معقدة، وإن لم يكن ـ بالطبع ـ محل ترحيب. ففضلاً عن «الخديو عباس حلمى الثانى» الذى اتخذ من «الكونتس ماى دى توروك» عشيقة لمدة خمس سنوات قبل زواجه منها، فقد اتخذ أخوه الأمير «محمد على توفيق» ـ الذى كان وليا لعهد «الملك فاروق» ـ له عشيقة فرنسية، كانت تقيم معه فى قصره الشهير بـ«حى المنيل»، ولكنه لم يستطع أن يتزوجها حرصاً على لقبه الملكى. كما أن الأمير «كمال الدين حسين» ـ زوج شقيقتهما الأميرة «نعمة الله توفيق» ـ



١٩٢٧: الكونتس «ماى دى توروك» أو الأميرة «جاويدان بنت عبدالله» الزوجة الثانية للخديو «عباس حلمى الثانى». سافرت بعد طلاقها إلى برلين وعملت عازفه على البيانو، وفكرت فى الاشتغال بالسينما



الأمير محمد على إبراهيم

كان يتخذ عشيقة فرنسية هى الكونتس «دى موتدانييه». وقيل إن حرصه على علاقته بها، كان أحد أسباب رفضه لخلافة والده على العرش.

وبعد وفاته عام ١٩٣٢، أقامت الكونتس دعوى قضائية ضد ورثته، تطالب فيها بجزء كبير من تركة الأمير، لأنه عاشرها معاشرة الأزواج، وتعهد لها مقابل هذا - كما قالت أمام المحكمة - بدفع مبالغ طائلة، لمحام فرنسى كبير، سبق له أن تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية، حضر إلى مصر خصيصاً لكى يترافع عنها أمام المحاكم المختلطة، إلا أنها خسرت القضية.

والحقيقة أن المجتمع المصرى لم يكن آنذاك أو بعد ذاك؛ قد هضم هذا النوع من الزيجات المختلطة، رغم أنها لم تكن نادرة الحدوث، خاصة بين صفوف الأرستقراطية العليا، وبين طلاب البعثات الذين سافروا إلى أوروبا لكى يدرسوا فى جامعاتها ومدارسها ثم ارتبطوا بعلاقات عاطفية مع فتيات أوروبيات، وتزوجوهن وعادوا بهن إلى الوطن، على الرغم من نجاح بعض هذه الزيجات التى كانت مقصورة، حتى ذلك الحين - وباستثناء حالة الأميرة «صالحة حلمى» - على زواج الرجال المصريين المسلمين من أجنبيات كن يحتفظن بدينهن، وهو ما لا تحرمه الشريعة الإسلامية. ومع أنه كان معروفاً أن الأبناء سيتبعون دين الأب إلا أن هذا النوع من الزيجات كان يثير دائما نوعاً من عدم الاطمئنان إلى الآثار النفسية، التى يمكن أن تلحق بأبناء يُنشَّئون فى ظل والدين يؤمنان بدينين مختلفين، ولا يمارسان الطقوس الدينية نفسها.

وكانت المرأة المصرية، فى طليعة الرافضين لهذا النوع من الزيجات، انطلاقاً من نظرية ترى، أنها أحق وأجدر من الأوروبيات بالزواج من رجال بلدها.

ولم يتوقف أحد إلا نادرا لتفسير إقبال الشبان المصريين، وخاصة الذين يتعلمون أو يسيحون فى أوروبا على الزواج من فتيات أوروبيات، ولم تدرك النساء المصريات أن تلك الظاهرة تعبير عن اتساع الفجوة الثقافية والحضارية بين الرجل المصرى؛ الذى تعلم وتهذب وترقى وأصبح يتوق إلى امراة تكون ندّا له، تشاركه حياته ولا تلتحق بها، وبين المرأة المصرية التى كانت لاتزال أسيرة وضعها الاجتماعى المتخلف، أمية أو شبه أمية لا تعرف شيئاً عما يجرى خارج جدران مطبخها أو خارج نطاق سريرها، كما لم يتوقف أحد أمام ظاهرة وعى بعض نساء الطبقات الأرستقراطية بأنهن قد حققن مستوى من التحضر يفوق ما حققه الرجل، مما يجعل التفاهم بينهن وبين الرجال الشرقيين عموماً مستحيلاً، فاتجهن للزواج من رجال أوروبيين، إذ كان النظر إلى قضية التزاوج - باعتبارها من القضايا القومية العامة لامن قضايا الحرية الشخصية - يغلب على تفكير الجميع.

وقد حدث فى صيف عام ١٩٣٧، أن كان «محمد توفيق نسيم باشا» - رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكى الأسبق - يصطاف فى قرية جبلية بضواحى العاصمة النمساوية «فيينا»، ونزل فى فندق صغير تملكه وتديره أسرة نمساوية متوسطة الحال، عاملته بمودة واعتنت به عندما تعرض لوعكة صحية بسيطة. وبعد أسابيع قليلة من إقامته به، كان يتقدم لخطبة الآنسة «مارى هوبنر» الابنة الثانية لصاحب الفندق. ووافق الأب ووافقت الأم.

وعندما أعلن الخبر أثار ضجة عنيفة فى كل الأوساط المصرية، ليس فقط لأن الخطيبة كانت طفلة صغيرة لم تحتفل بعد بعيد ميلادها السابع عشر، بينما كان الباشا فى السابعة والستين من عمره، توفيت زوجته منذ أكثر من عشر سنوات ولم تنجب منه أبناء، وكان قد أصيب بالشلل منذ عامين وأوقف ثروته على أعمال البر، ولكن كذلك لأن «آل هوبنر» كانو قد ملأوا الصحف النمساوية ثم البريطانية بتصريحات عن الهدايا الفخمة التى أهداها الباشا إلى خطيبته، وفى مقدمتها مجوهرات الأسرة التى تقدر بثمانين ألف جنيه.

ومالبث «توفيق نسيم» أن عاد من مصيفه، وبعد أسابيع لحق به «آل هوبنر» ونزلوا ضيوفاً عليه فى قصره بالهرم، وبصحبتهم «الهر فايل» الذى قدموه إلى صهرهم باعتباره سكرتيراً لوالد العروس - وسرعان ما تبين أنه محام جاء به مستر «هوبنر» لكى يتقدم نيابة عنه بطلباته المالية ويتأكد من تنفيذها. ورفض «نسيم باشا» الطلبات وأرسل إلى خطيبته يطلب إليها التدخل فاعتذرت بأنه لا شأن لها بالمسائل المالية. وقالت فى تصريح أدلت به للصحف: إنها لم تكن تعلم شيئاً مطلقاً عن ثروة «نسيم باشا» إلى وقت حضورها إلى مصر، وأنها رضيت بالزواج منه فى حالته الحاضرة لاعتقادها أنها تقدم خدمة لمصر كلها بخدمة رجل قضى عمره الطويل فى خدمة بلاده، وأصبح فى حاجة إلى عناية لا يجدها. ولكن والدها احتج على ما قالت: وغادر مصر وبصحبته «الهر فايل» بعد أن أعلن أنه لن يوافق على أى زواج لا يصحبه إقرار من «نسيم باشا» بنقل نصف ممتلكاته إلى خطيبته. واضطر الباشا إلى الموافقة، فثارت



١٩٣٧: الآنسة: «مارى هوبنر» خطيبة توفيق نسيم باشا، هاجمتها النساء المصريات، وقلن إنها لا تعرف كيف تتزين، وأنهن على استعداد لرعاية الباشا العجوز بدلا من تبديد ثروة مصر القومية على الأجانب

النساء المصريات وثار الرأى العام المصرى الذى تغيرت نظرته للموضوع وخرج به عن إطاره الشخصى إلى إطار أشمل وأعم، جعل منه «قضية قومية» تتعلق بثروة مصر التى يسعى «آل هوبنر» للاستيلاء عليها باستغلال شيخوخة الرجل. وتحمس الجميع لقضية الحجر التى رفعت ضد «نسيم باشا»، ونصحه محاموه بإبعاد «مارى هوبنر» عن القاهرة ليثبت للقضاء أنه قادر على التحكم فى عواطفه، فيتوقى بذلك الحكم بالحجر عليه، فاضطر لأن يطلب منها الرحيل. ومع أن المجلس الحسبى رفض طلب الحجر عليه تقديراً لمكانته وحرصاً على عدم الإساءة إليه فى أخريات حياته، إلا أن مشروع الزواج كان قد أحبط تماماً، وبعد أقل من أربعة شهور كان «نسيم باشا» قد غادر الدنيا.

والغريب أن أحداً من النساء أو الرجال الذين احتجوا على مشروع هذا الزواج، لم يتوقف أمام الفارق الكبير فى السن بين الخطيبين، ولم ينظر إلى «مارى هوبنر» باعتبارها ضحية لمشروع زواج غير متكافئ من كل النواحى، وضحية لشره أبيها للثراء السريع. كما أن أحداً لم يتوقف أمام



١٩٣٧: توفيق نسيم باشا أثناء رحلته الصيفية فى فيينا التى أعلن خلالها خطبته إلى «مارى هوبنر»

مأساة «نسيم باشا» نفسه الذى كان يعانى فى شيخوخته من وحدة مميتة، فقد كان قليل الأصدقاء، يعيش فى عزلة تامة عن العالم. لكن تلك الأمور لم تكن مما يعنى أحدا فى تلك الأيام، إذ كانت الموازنة بين حرية الإنسان الشخصية بصرف النظر عن مدى صواب الطريقة التى يمارسها بها ومنظومة التقاليد الاجتماعية، مهما كانت درجه نفاقها شديدة الاختلال ولعلها لاتزال.

ولم يكن موقف المصريين المسيحيين من هذه الزيجات المختلطة يختلف عن موقف المصريين المسلمين، سواء كان الزواج بين مسيحيين يتبعان كنيستين مختلفتين، أم كان بين مسيحية ومسلم. ففى عام ١٩٤٣ أحب الأستاذ «عبد القادر حمزة» - الصحفى الوفدى الكبير وصاحب ورئيس تحرير جريدة «البلاغ» - فتاة مسيحية هى السيدة «سميرة» ابنة الأستاذ «راغب اسكندر» المحامى - وتقدم لخطبتها فرفض الأب بسبب اختلاف الدين، فلم يحفل الاثنان باعتراضه وتزوجا رغماً عنه. ومع أن العروس قد احتفظت بدينها، إلا أن والدها تمسك باعتراضه، وتقدم بشكوى إلى بطريرك الأقباط «الأنبا يوساب» يتهم فيها «عبد القادر حمزة» بإغواء ابنته على ترك دينها، ولما كان الزوج ووالد الزوجة من أقطاب «حزب الوفد» فقد ناشد البطريرك رئيس الوزراء وزعيم «حزب الوفد» آنذاك «مصطفى النحاس باشا» التدخل لوقف ما وصفه بأنه «اندفاع نفر من الشبان المسلمين الذين يحملون الفتيات المسيحيات على اعتناق الدين الإسلامى». وكلف «النحاس» وزير الزراعة «فؤاد سراج الدين» بأن يحمل إلى «عبد القادر حمزة» رجاءه بفسخ هذا الزواج، ولكن «حمزة» رفض بقوة، فوسط البطريرك آخرين لمحاولة إقناعه ولما أصر على موقفه، حرم «راغب إسكندر» ابنته من الميراث، وتواصلت الضغوط عليها حتى أصيبت بهزة عصبية اضطرتها إلى ملازمة الفراش سنوات طويلة.

وكان تقليد الأوروبيين فى اتخاذ الخليلات الأجنبيات والمحليات، قد شاع بين صفوف الفئات الأرستقراطية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لكن استهجان المجتمع لهذا التقليد كان أقل من استهجانه للزواج المختلط دينياً أو قوميّا.

وعلى الرغم من ذلك كله، فقد بدا وكأن رياح عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد أزاحت كل العقبات أمام الزواج المختلط، بين العظماء والصعاليك، وأن عواقب مثل اختلاف الدين واختلاف القومية، لا تصمد أمام خفقات القلوب، وأن اختيار الطرف الآخر، فى علاقة الحب هو أمر من أمور الحرية الشخصية لا يحق لأحد أن يعترض عليها.

وهكذا تعددت خلال عام ١٩٤٩ حالات التزاوج بين العظماء والصعاليك، وبين رجال مسلمين ونساء مسيحيات، وبين نساء مسلمات ورجال ليسوا كذلك. ففضلاً عن النبيلات الأربع فقد تزوجت سيدة من ألمع وجوه المجتمع الأرستقراطى المصرى هى «أمينة البارودى» - الحفيدة الوحيدة لناظر النظار وأحد زعماء الثورة العرابية والشاعر الكبير «محمود سامى البارودى» باشا - من مغنى الأوبرا الإيطالى «أنالورو». وكانت «أمينة البارودى» سيدة فاتنة الجمال معتدلة القامة، ذات وجه يجمع فى ملامحه خليطاً من الجمال التركى والشركسى والمصرى مع عينين واسعتين زرقاوين ولون خمرى

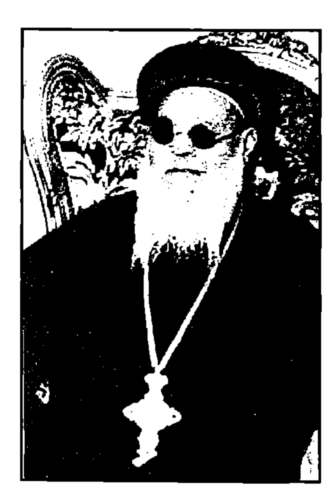


١٩٤٩: أمينة البارودى تعطى دروسًا في اللغة العربية لزوجها الإيطالي

ساحر، سبق لها الزواج أكثر من مرة، وكان آخر أزواجها هو رجل الاقتصاد ونجم السينما «أحمد سالم». أما الزوج فكان ينتمى إلى أسرة إيطالية متواضعة نزح من مسقط رأسه فى «باليرمو» بجزيرة صقلية إلى «ميلانو» ليدرس بجامعتها، وعمل ميكانيكياً بإحدى ورش السيارات لكى يغطى نفقات دراسته، وكان يغنى أثناء العمل فلاحظ صاحب الورشة الذى كان من هواة الموسيقى جمال صوته، فقدمه إلى صديق له من أساتذة الموسيقى فتبناه وألحقه بمعهد تدرب فيه. وبعد أن أتم دراسته انضم إلى «أوبرا روما» وبدأ اسمه يلمع، حتى جاء إلى القاهرة فى شتاء ١٩٤٨ ليقدم مع فرقته أحد العروض على خشبة «دار الأوبرا الملكية» فتعرف إلى «أمينة البارودى». وبعد فترة أعلن إسلامه وتسمى باسم «جمال» وتزوج من حفيدة «البارودى باشا».

وبعد أسابيع قليلة أعلن عن زواج الأمير «على خان» من نجمة السينما العالمية «ريتا هيوارث»، فأثار اهتمام العالم أجمع فقد كان «على خان» - الابن الأكبر لزعيم الطائفة الإسماعيلية «أغاخان» هو المرشح الوحيد آنذاك لخلافة والده، الذى يملك سلطة روحية على عشرة ملايين من أتباع المذهب الإسماعيلى - يتوزعون بين «الهند» و«أفغانستان» و«إيران» و«سوريا» و«بلاد العرب» و«المغرب» و«زنجبار» و«مدغشقر» - تماثل سلطة بابا روما عند المسيحيين الكاثوليك، ويحصل على ٢٪ من الدخل السنوى لكل منهم، وفضلاً عن ذلك فقد كان متزوجاً، ولديه ولدان. وكانت «ريتا هيوارث» زوجة مخرج كبير هو «أورسون ويلز» و لها منه ابنة. لكن الاثنين ضربا عرض الحائط بذلك كله، بعد أن تعارفا عام ١٩٤٨ وقاما معاً برحلة فى جزر المحيط الهادى وعلى شواطئ «الريفييرا» حتى حصل كل منهما على الطلاق فتزوجا.

وكما أن زواج النبيلات الأربع برجال يختلفون عنهن فى الجنسية والدين، قد أثار زوابع وصلت إلى حد تجريدهن من ألقابهن والحجر على أموالهن، فقد أثار زواج «أمينة البارودى» الضجة نفسها؛ وإن لم تصل



الأنبا يوساب بطريرك الأقباط الأرثوذكس



ريتا هيوارث

إلى ذلك الحد. إذ لم يكن لها لقب لتجرد منه. ولم يختلف رد الفعل فى أمريكا على هذا النوع من الزيجات المختلطة دينيّا أو قوميّا عنه فى مصر، فقد تعرضت «ريتا هيوارث» لحملة لا تختلف فى حدتها عن تلك التى تعرضت لها «أمينة البارودى»، وقالت جريدة «الصنداى بيكتوريال» فى تعليق لها: لو فكر مؤلف فى كتابة سيناريو عن قصة «على خان» و«ريتا هيوراث» لرفضته الرقابة لبذاءته، ولأن بطلته لا تكف عن جر طفلتها - التى لم يتجاوز عمرها أربع سنوات - خلفها فى مغامراتها الدنيئة. ووصفت «ذى بيبول» الغرام بين وريث الزعامة الدينية والمدنية للطائفة الإسماعيلية ونجمة هوليوود بأنه «إهانة لكل امرأة كريمة».

وقد دفع «على خان» ثمن هذه الزيجة، إذ اضطر «أغاخان» إلى عزله عن خلافته لزعامة الطائفة لتنتقل إلى أخيه الأصغر «صدر الدين»، الذى اختاره الأب زعيماً للطائفة الإسماعيلية خلفاً له، لكى يتوقى إثارة الانتقادات الحادة التى وجهت إلى «على خان» بعد زواجه، والتى شجعت المنافسين له على طلب نقل الزعامة الروحية للطائفة من أسرته.

35

ولابد أن دلالة تلك الوقائع وخاصة موقف الملك «فاروق» من النبيلات الأربع لم تفت على «الملكة نازلى»، كما أنها لم تفت كذلك على ذكاء «رياض غالى» الذى تلفت مراهنته على الملكة الوالدة النظر، إذ كان المتوقع من «كومبارس حصيف» مثله أن ينأى عن المشاكل حتى لا يجد نفسه فى وضع لايحسد عليه.

والحقيقة أن المجازفة كانت من فضائل «رياض»، كما أن المقامرة كانت من آفاته الخلقية المعروفة عنه منذ ذلك الحين. ولعله أجرى حسبة بسيطة انتهى منها إلى أن خنوعه لتهديدات الملك«فاروق» بالعودة إلى عمله الأصلى كموظف بالدرجةالخامسة بوزارة الخارجية، سوف ينتهى بأن يفقد كل المتع التى كان يتيحها له عمله إلى جوار الملكة الوالدة والأميرتين. فقد كان يتقاضى أضعاف مرتبه بالوزارة من دون أن يعمل شيئاً إلا التنزه معهن، ومصاحبتهن إلى حفلات الشاى والكوكتيل وعروض المسارح ودور السينما، وهو نوع العمل الذى كان يهواه منذ كان طالباً بالمدارس الثانوية يقضى معظم أوقاته فى شارع «عماد الدين» ويتناول غداءه فى «بار شطورة». فضلاً عن أن هذا العمل الممتع قد جنبه مخاطر حركات التنقلات، التى قد تعود به إحداها إلى «الكونغو» أو تقذف به إلى «كينيا»، بل إن صلته بالملكة قد نقلته فى قفزة واحدة إلى «أمريكا»؛ الجنة التى يحلم بالعمل بها كبار موظفى وزارة الخارجية،مما أتاح له مكانة مميزة على زملائه ورؤسائه رغم صدور الأمر الملكى بطرده من الخدمة؛ الذى كان يعلم أن إلغاءه ليس أمراً مستحيلاً. وقد عُوّض عن ذلك بترقيته من «سكرتير خاص» لجلالة الملكة الوالدة إلى «مستشار سياسى» لجلالتها. ومع أن الديوان الملكى بالقاهرة أصدر بياناً ينفى به وجود وظيفة بهذا الوصف فى حاشية «الملكة نازلى» إلا أن الحصانة الدبلوماسية

التى كانت تتمتع بها «الملكة نازلى» كانت تنسحب عليه. وقد حدث ذات مرة، أن كان يقود سيارة الملكة وصدم بها سيارة مهندس أمريكى اسمه «ويليام ماهونى» وأحدث بها بعض الأضرار، فقاضى صاحب السيارة «الملكة نازلى» مطالباً بالتعويض. وقال محاميه: إن «رياض غالى» قد أساء استغلال الحصانة الدبلوماسية الممنوحة لسيارات ملكة مصر، فمضى يحطم قواعد المرور، ثم أضاف ساخراً: من حسن حظ «ويليام ماهونى» أنه أمريكى، ولو كان يعيش فى مصر منذ ألفى سنة لقطعوا رأسه لأنه جرؤ على مطالبة ملكة مصر بتعويض قدره مائتا دولار.

والأهم من هذا وذاك، أن مراهنته على «الملكة نازلى» قد أثبتت فائدتها العاجلة، بينما بدت أضرارها مجرد احتمالات غير مؤكدة. فقد فتحت أمامه الأبواب واسعة لتكوين علاقات مع كبار رجال المال والأعمال الأمريكيين الذين يلعبون ببلايين الدولارات، فخرق طموحه حاجز الصوت، ولم تعد الوظيفة الصغيرة التى كان يشغلها فى وزارة الخارجية، مما يبكى عليه أو يسعى لاسترداده.

أما الشىء الذى كان متأكداً منه فهو أن «الملكة نازلى» لن تضحى به فى أية اتفاقية صلح تعقد بينها وبين ابنها، فإذا لم يكن الاحتفاظ له بمكانته أحد بنود الاتفاقية، فإن عدم الإضرار به سيكون بالقطع أهم بنودها، ولابد أن ثقته فى مكانته لدى «الملكة نازلى» كانت أهم العوامل التى وضعها فى اعتباره وهو يوجه عواطف البرنسيسة «فتحية» نحو التعلق به، واثقاً أنه لن يخسر شيئاً إذا ما اعترضت الملكة الوالدة على علاقة الحب بينهما، إذ سوف تحميه ثقتها المفرطة فيه واستعدادها للتسامح معه، بينما سيكسب كل شىء إذا وافقت، إذ ستدعم «فتحية» بعواطفها الجارفة نحوه، موقفه تجاه الجميع وفى مقدمتهم صهره الملك «فاروق».

وكانت التضحية الوحيدة المطلوبة منه فى تقديره بسيطة، وهى أن يغير دينه الذى لم يكن ـ شأن نمطه من البشر ـ شديد الاهتمام بممارسة طقوسه أو حريصاً على إعلان تمسكه به، مع أن جده كان قسيساً وكان عمه راعياً للكنيسة التى أنشأها الجد فى مسقط رأسه. ولعله تصور أن الأمر لن يعدو تكرار بعض الكلمات التى لن تغير من الأمر الواقع شيئا. وطبقاً لروايته فقد تخلى عن دينه ببساطة شديدة ونطق بالشهادتين بمجرد أن واجهته «الملكة نازلى» بأنها قد أدركت ما بينه وبين الأميرة «فتحية» أثناء وجودهم فى «نيويورك» فى نهاية عام ١٩٤٧. ومع أن الملكة الوالدة أكدت فى حديث صحفى أدلت به أثناء ذروة الأزمة، واقعة نطقه بالشهادتين أمامها، إلا أنها ذكرت أن ذلك حدث أثناء إقامتهم بـ«باريس» قبل ذلك التاريخ بحوالى ستة أشهر. والأرجح أن كلتا الروايتين منتحل لإثبات أن إسلام «رياض» لم يكن شكليّا ولا صلة له برغبته فى الزواج من البرنسيسة، وإن كان ذلك لا ينفى أن إشهاره لإسلامه كان خطوة متفقًا عليها بين كل أطراف العلاقة بمجرد الحاجة إلى ذلك رسميّا.

وكان والده «بشاى أفندى غالى» ووالدته «جليلة وهبة» هما الضحية الثانية لعلاقته بـ«الملكة نازلى»، ثم لحبه للأميرة «فتحية»، إذ لم يستطع أن يعود إلى مصر التى غادرها فى بداية عام ١٩٤٦، خشية أن يتعرض للقتل أو



١٨ نوفمبر ١٩٤٩: الملك فاروق، يتصدر المقصورة الملكية فى العرض العسكرى الذى أقيم فى بداية الاحتفالات بالذكرى المئوية لوفاة محمد على، وإلى يمينه ولى العهد الأمير محمد على توفيق، وخلفهم الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية

الاعتقال، أو على الأقل للمنع من السفر. واقتصرت علاقته بهما على الرسائل المتبادلة التي لم تكن كافية لطمأنة والديه عليه. ومع أنه كان يعتذر لهما دائماً بأن «الملكة نازلي» تجتاز أزمة مرضية خطيرة، وأنه يقوم على خدمتها ولا يستطيع أن يتركها لأنها لا تثق بغيره، إلا أن والدته التي كانت شديدة الارتباط به صممت في مارس (آذار) ١٩٤٩، على أن ترسل له برقية تطلب إليه فيها أن يعود فوراً أو تسافر إليه هي ووالده.

وبعد يومين من إرسال هذه البرقية جاءت أول إشارة على مدى المكانة التي بلغها «رياض» في بلاط الملكة، ونوع الصلة التي أصبحت تربطه بالعائلة المالكة باعتباره مرشحاً لمصاهرتها. فقد فوجئ «بشاي أفندي غالي» بجرس الهاتف يدق في منزله بالقاهرة لتقول له العاملة إن «أمريكا» تريد أن تتحدث إليكم، ودهش الرجل؛ إذ جرت العادة أن تتصل به العاملة لتخطره بأن يبقى بالمنزل في انتظار مكالمة هاتفية من «أمريكا» لاتتم عادة قبل ساعات. لكن دهشته زالت، وربما زادت، عندما فوجئ بصاحبة الجلالة «الملكة نازلي» على الطرف الآخر من الخط تقول له:

- لماذا تلحون في عودة «رياض» في هذا الوقت وهو يقوم على خدمتي وأنا مريضة؟ إنه دائم السؤال عن والدته ويود رؤيتها.

وقال «بشاي أفندي»:

- يظهر أن «رياض» لا يسأل إلا عن والدته.

وردت الملكة: إنه يسأل عنك وعنها. ولو كنت واثقة من أنكما ستسمحان له بالعودة لوافقت على سفره إلى القاهرة ليزوركما ثم يعود. ولكنني أعلم أنه لن يعود، ولذلك سيبقى معنا حتى نعود جميعاً إلى مصر.


الأميرة فتحية تجلس على شاطئ البحر في قصر المنتزه، قبل سفرها الذي لم تعد منه

واستمرت المكالمة الهاتفية نصف ساعة ختمتها الملكة بتوجيه الدعوة إلى «بشاي أفندي» وزوجته بأن يكونا ضيفين عليها في «أمريكا». واعتبر الأب الحديث الهاتفي بمثابة أمر ملكي، وتوجه بالدعاء إلى الله أن يمن على جلالتها بالشفاء العاجل، لتعود إلى الوطن.

وعلى عكس ماقدرت «الملكة نازلي» فإن ظروف حرب فلسطين التي اضطرتها لتأجيل كل تفكير في إثارة موضوع زواج البرنسيسة من الأفندي، كانت من وجهة نظر ابنها الملك «فاروق» الظروف الملائمة لكي يطلِّق الملكة «فريدة»، ولكي يعلن كذلك طلاق شقيقته «فوزية» من شاه إيران.

وكانت العلاقة الزوجية بين «فاروق» و«فريدة» قد تحولت إلى ما يشبه الانفصال الجسدي منذ عام ١٩٤٤، وقبل عامين من مغادرة «الملكة نازلي» لمصر، على الرغم من أن سبب المشكلة الأصلي، وهو علاقة «فاروق» بـ«النبيلة فاطمة طوسون»، كان قد انتهى، بعد أن أدركت أنه لا ينوي أن يطلق زوجته من أجلها، وأن إقباله عليها، ومطاردته لها بحبه، كان أقرب إلى اندفاع المراهقين منه إلى حب الرجال الناضجين.

ويتفق «كريم ثابت» - الذي كان واحداً من أقرب أصدقاء «فاروق خلال السنوات العشر ١٩٤٢/ ١٩٥٢ - مع كل الذين عرفوه عن قرب، في أن الروايات التي ذاعت عن علاقاته النسائية، تنطوي على الكثير من المبالغات، وأن بعضها مجرد شائعات أطلقها خصومه السياسيين للنيل من شعبيته، وغذتها رغبته غير الواعية في الاستعراض، لتعويض ما يشعر به من نقص في هذا المجال.



الأميرة فاطمة طوسون وفاروق يسبحان فى خليج السباحة بقصر المنتزه بالإسكندرية خلال سنوات الحب بينهما

وهو يفرق فى مذكراته ـ التى كتبها ـبل وفاته وعثرت ابنته على ـخطوطتها مصادفة ولم تنشر إلا فى بداية عام ٢٠٠٠ ـ بين نوعين من لنساء اللواتى عرفهن «فاروق»، قتصرت علاقته بالأول منهما ـ وهن ـن الأرتستات الأجانب و بنات الهوى ـ على مقابلات قليلة، يدفعه إليها ستلطاف مؤقت، ورغبة فى تنويع لنساء اللواتى يضاجعهن، لعل ذلك ينشط رغبته الجنسية الخامدة، التى كانت تتوقد ببطء، وتنطفئ بسرعة.

أما النوع الثانى ـ وكن من بيئات رقى ـ فإن علاقته بهن كانت مستقرة ـسبيًا، على نحو يشجع على إدراجهن فى قائمة الخليلات، وطبقاً لتحليل «كريم ثابت»، فقد كان فى الشهور الستة الأولى من العلاقة، يندفع بقوة نحو الخليلة الجديدة، ويتوهم أنه يحبها بالفعل، ويعرب لها عن ذلك، ثم تبوخ حماسته وتفتر مع نهاية نصف العام. فيهملها فلا تجد سوى أحد أمرين: إما أن «تكبِّر عقلها» ـ كما كان يقول ـ فترضى بالبقاء على الرف، وتمارس حياتها وحريتها كما تشاء، وتتركه يمارس حريته كما يشاء، إلى أن يتذكرها فيجدد علاقته بها لعدة أيام أو أسابيع، أو أن تصغِّر عقلها فتطارده بغيرتها أو تدخل معه فى نزاع، فيغلق ملفها ويهجرها إلى الأبد. ومع أن



١٩٤٥: الملك فاروق على ظهر يخته فى الإسماعيلية. وإلى جواره شقيقته الإمبراطورة فوزية، بعد عودتها مريضة من طهران فى محاولة للترفيه عنها



الطفلة ملك بير طوسون ابنة النبيل حسن طوسون وزوجته فاطمة طوسون التى ثار الشك فى أنها ابنة الملك فاروق

ظهور منافس، له مواصفات خاصة، أثناء العلاقة أو بعد انقطاعها، كان يستثير أحياناً حماسته للاحتفاظ بالخليلة، أو لاستردادها، إلاّ أن ذلك لم يكن يتكرر كثيرا، ثم إنه لم يكن كذلك يستمر طويلاً.

وكان هذا المنهج هو الذى حكم علاقة «فاروق» بـ«النبيلة فاطمة طوسون». فقد اندفع نحوها بقوة لم يستطع التحكم فيها أو إخفاءها بسبب نوازعه الغلابة للاستعراض، مما أفسد العلاقة بينه وبين زوجته، وزرع الشكوك المتبادلة بينهما، فبعد أسابيع من وضع الملكة «فريدة» لابنتها الأميرة «فادية» وضعت النبيلة «فاطمة» ابنتها «ملك بير» التى قيل بأنها كانت تشبه «فاروق» إلى حد كبير، ويجزم «كريم ثابت» أن التواكب بين ميلاد الاثنتين كان من عوامل القطيعة النهائية بين الملكين الزوجين.

وإذا صحت واقعة المشابهة بين «ملك بير» وبين «فاروق»، أو الأقاويل التى تدعى أنها ابنته من «فاطمة طوسون»، فإن ذلك يفسر شكوكه فى أن «الأميرة فادية» ليست ابنته، فإذا كانت «ملك» قد نسبت زوراً إلى «حسن طوسون»، فما الذى يحول دون نسبة «فادية» إليه، بينما هى ابنة «وحيد يسرى» أو «توماس ألويز»؟!

ويبدو أن خيانة «فاروق» لزوجته وتشككه فضلاً عن ذلك فى خيانتها له، كان وراء إصرارها على طلب الطلاق، مما دفعه حفاظاً على كبريائه إلى إعلان رغبته هو الآخر فيه. وقبلت «فريدة» الانتظار، إلى أن يأتى الظرف السياسى الملائم، بشرط أن ينفصل الزوجان جسدياً.

ويضيف «كريم ثابت» فى مذكراته، أن «القطعية التامة» كانت طابع العلاقات بين الزوجين خلال السنوات الأربع التى سبقت طلاقهما، وأنهما لم يكونا يلتقيان إلا فى حفلات أعياد بناتهما الثلاث، فيتبادلان التحية ثم يقف كل منهما فى جانب بعيداً عن الآخر. ووصل من تشدد «فريدة» أنها أصرت على عدم المشاركة فى الجزء الأول من حفل زفاف شقيقها «سعيد ذو الفقار»، بسبب وجود «فاروق» فى الحفل، مع أنه حضره مجاملة لها، ولأن العروس - كريمة «الأميرة زينب» و«سيف الله يسرى باشا» - هى حفيدة عمه. وما كاد ينصرف، حتى نزلت «فريدة» من الطابق الأعلى فى منزل والد العروس، لكى تشارك فى الحفل.

ويجزم «كريم ثابت» بأن «فاروق» كان مستعداً للترحيب باستئناف علاقته الزوجية بـ«فريدة»، خاصة فى المراحل الأولى للقطيعة، لكن تشددها فى الرفض، كان يدفعه إلى تشدد مماثل. وهو يقول إنه فاتحه مرَّة فى ذلك، فتركه يتحدث فى الموضوع دون مقاطعة، ثم نهض ليدخل غرفة نومه، وبعد ساعتين خرج منها ليغير موضوع الكلام، وعندما عاود «كريم» الحديث فى الأمر بعد أيام، تركه يتكلم، ثم قال له: إننى أقدر جميع الاعتبارات التى ذكرتها، ولكن الشىء الذى كان هنا - وأشار إلى قلبه - قد مات!

ولم يصدقه «كريم ثابت»، الذى يؤكد، أن قلب «فاروق»، لو كان قد خفق يوما بحب امرأة، فهذه المرأة، هى «فريدة» وحدها، وأن العناد المتبادل، هو الذى قضى على ما كان بينهما من حب، وهو يدلل على ذلك، بأن الملك «فاروق» ما كاد يفيق من آثار البنج فى أعقاب العملية الجراحية التى أجريت له فى خريف ١٩٤٧، وبعد ثلاث سنوات من القطيعة، حتى سأل الطبيب الذى أجرى له العملية، عن الموجودين فى الغرفة،



١٠ يناير ١٩٣٨: الملك فاروق وزوجته الملكة فريدة فى حفل زفافهما



ابنة سيف الله يسرى باشا الأميرة زينب: كان حفل زفافها إلى شقيق الملكة فريدة، هو أول مناسبة يحضرها الملكان، منذ شهور طويلة، ومع ذلك حرصت «فريدة» على ألا تلتقى بالملك طوال الحفلة، فى إعلان صريح بانفصالهما

فلما عدَّدهم له ـ وكانوا جميعاً من أفراد الحاشية ـ قال له: كنت أفضّل أن تكون زوجتى موجودة.

وخلال فترة القطيعة، حلت شقيقته «الإمبراطورة فوزية» ـ منذ عودتها من إيران فى صيف عام ١٩٤٥ ـ محل «فريدة» فى المناسبات الرسمية التى يتوجب حضور الملكة فيها، وهو ما أكد للرأى العام الأقاويل التى كانت تتردد عن القطيعة بين الملكين.

ومع أن إمبراطور إيران، لم يكف ـ منذ سفر الإمبراطورة من طهران ـ عن الإلحاح على عودتها إلى عرشها وإلى ابنتها، إلا أن «فاروق» لم يستجب لإلحاحه، ثم انتقل من التذرع بحالة «فوزية» الصحية، إلى المطالبة صراحة بتطليقها، وكلف السفير المصرى فى «طهران» ـ «عبدالفتاح عسل» ـ بأن يتفاوض مع الإمبراطور، فى طلب الطلاق. وبعد محادثات طويلة اقتنع الإمبراطور «محمد رضا بهلوى» بأنه لا أمل فى أن تعود زوجته «فوزية أحمد فؤاد»، فطلقها رسمياً فى حضور السفير.

وكان انشغال المصريين، بتداعيات حرب فلسطين، هوا لظرف السياسى المناسب، الذى كان ينتظره «فاروق» لكى يعلن طلاقه من «فريدة»، وطلاق «فوزية» من شاه إيران، فى بيانين منفصلين صدرا فى يوم واحد، هو ١٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٨ عن الديوان الملكى، ونشرتهما الصحف فى اليوم التالى، فى صفحاتها الداخلية، ومن دون إبراز، تنفيذاً لتعليمات الرقابة العسكرية.

نشر البيان الأول تحت عنوان «الأميرة فوزية» وجاء به:

«منذ سنتين ونصف، اضطرت حضرة صاحبة الجلالة الإمبراطورة فوزية إلى العودة إلى مصر عملاً بمشورة أطباء جلالتها للاستشفاء وتغيير الهواء. ثم تبيَّن للأطباء مع الأسف أن جو طهران لا يلائم جلالتها، بل إن فيه خطراً على صحتها. لذلك تم الاتفاق وفقا للشريعة الغرّاء على حل رباط الزوجية المقدس الذى كان يجمع بين حضرة صاحب الجلالة الإمبراطور محمد رضا شاه بهلوى، وحضرة صاحبة الجلالة الإمبراطورية، الإمبراطورة فوزية. على أن انفصام عرى هذا الزواج، لا يمكن أن يؤثر بأى حال فى أواصر الصداقة القائمة بين إيران ومصر، كما أن شعور التقدير المتبادل بين عاهليها العظيمين، لهو أكبر ضمان على أن هذه الصلات الودية سوف تزداد نمواً وتوثقاً بما يعود على البلدين بأطيب الثمرات».

ونشر البيان الثانى تحت عنوان «جلالة الملك» وجاء فيه:

شاءت إرادة الله أحكم الحاكمين أن تنفصم عرى رابطة مقدسة بين زوجين كريمين، فوجَّه قلبى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم «فاروق الأول»، وحضرة صاحبة الجلالة الملكة «فريدة» مع ما يشعران به من أسف إلى الرغبة فى الانفصال بالطلاق ـ وتحقيقاً لهذه الرغبة فقد أصدر جلالة الملك الإشها د الشرعى بذلك، فى يوم الأربعاء ١٦ من المحرم سنة ١٣٦٨ الموافق ١٧ نوفمبر (تشرين الأول) ١٩٤٨، والديوان إذ يعلن هذا، ليرجو من الله جل وعلا أن يهيئ من فضله وكرمه لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ماتقر به عين البلاد وتسعد».

وكانت «الملكة نازلى» لاتزال تقيم آنذاك بـ«فندق سافوى بلازا بنيويورك» عندما اتصل بها أحد الصحفيين الأمريكيين، ليطلب منها تعليقها على البيان الذى أذاعه الديوان الملكى عن



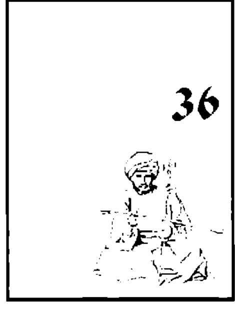
١٩٣٨: خبر زفاف الملك فاروق والملكة فريدة يتصدر الصفحات الأولى من صحف العالم، فى يناير ١٩٣٨، أما خبر الطلاق، فى نوفمبر ١٩٤٨، فقد نشر فى زوايا مهملة من الصفحات الداخلية للصحف

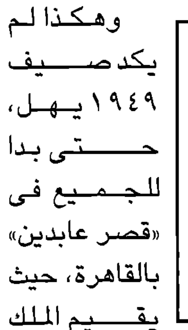
الطلاق الملكى. وذهلت الملكة الوالدة لأن ابنها قد أقدم على هذه الخطوة من دون أن يستشيرها، ومن دون أن يعنى حتى بمجرد إخطارها، ولم تصدق النبأ إلا حين أدارت مؤشر الراديو على محطة الإذاعة بالقاهرة لتفاجأ بأنه صحيح.

وبعد لحظات قليلة، اتصل بها صحفى آخر ليسألها عن رأيها فى البيان الذى أصدره الديوان الإمبراطورى فى «طهران» عن طلاق الشاهنشاه «محمد رضا بهلوى» من ابنتها الأميرة «فوزية»؟ وللمرة الثانية لم تصدق النبأ إلا عندما استمعت إليه فى راديو القاهرة.

ومع أنها أدركت أن «فاروق» قد حرص على أن يعلن خبر طلاقه من الملكة «فريدة» وخبر طلاق شقيقته من «شاه إيران» فى وقت واحد، لكى يخفف من تأثير الخبر الأول على المصريين الذين كانت عواطفهم قد تعلقت بالملكة «فريدة»، إلا أن حيثيات إخفاء الأمر عنها وعن الأميرتين «فائقة» و «فتحية» لم تكن فى حاجة إلى جهد للبحث عنها، فقد كان ذلك كله تأكيدا جديدا على أنه لا يعتبرها ولا يعتبر شقيقتيه جزءاً من الأسرة المالكة.

ولعله لم يقدر آنذاك أنه بإصراره على تأكيد هذه الفكرة، كان يعطيهن تصريحاً بأن يتصرفن دون العودة إليه أو وضعه فى الاعتبار.





وهكذا لم يكد صيف ١٩٤٩ يهل، حتى بدا للجميع فى «قصر عابدين» بالقاهرة، حيث يقيم الملك



١٩٣٩: الأميرة فوزية وإلى جوارها محمد رضا بهلوى ولى عهد إيران فى حفل زفافهما، بينما تجلس أمامهما الأميرة فتحية

«فاروق» وفى «فندق سافوى بلازا بنيويورك» حيث تقيم «الملكة نازلى»، وصاحبتا السمو الأميرتان و«رياض أفندى غالى»، أن الأمور لا يمكن أن تستمر على ماهى عليه من دون حسم، إذ كانت قد مضت ثلاث سنوات منذ غادرت الملكة والأميرتان مصر، ونفدت كل الحجج المنطقية وغير المنطقية التى يمكن التعلل بها لاستمرار هذا الغياب الذى طال وأصبح ملحوظاً من الرأى العام داخل مصر وخارجها.

ولم يعد فى استطاعة الملكة الوالدة أن تنكر وجاهة منطق القاهرة الذى يقول: بأن الأوان قد آن للتفكير فى تزويج الأميرتين بعد أن تجاوزت الأميرة «فائقة» الثالثة والعشرين من عمرها، وأوشكت الأميرة «فتحية» أن تحتفل بعيد ميلادها العشرين، وهو مشروع لا يمكن إتمامه وهما تقيمان خارج البلاد بعيداً عن المجال الاجتماعى الذى يمكن أن تجدا فيه الرجال الصالحين للزواج منهما.

لكن هذا المنطق الوجيه نفسه كان السبب الرئيسى فى إصرار الأميرتين على البقاء فى أمريكا، إذ كانت كل منهما تعتقد أن الرجل الصالح للزواج منها موجود بالقرب منها خارج مصر، وتثق بأن العودة إلى الوطن لا معنى لها إلا إجبارها على الزواج من غيره، لذلك تواصل ضغطهما على أمهما لكى ترفض كل مشروع للعودة إلى أن تحين الظروف التى تسمح لكل منهما بأن تعود وفى ذراعها الأفندى الذى أحبته.

وفى يوليو (تموز)١٩٤٩ بدأت الحوادث تتحرك بإيقاع أسرع فى طريق الحسم. فقد وصل إلى «نيويورك» فجأة «فؤاد أفندى صادق»

السكرتير الثانى بقنصلية مصر فى «ستوكهلم» بعد سياحة طويلة تنقل فيها بين القنصليات المصرية فى «أسبانيا» و«الصين» و«بولندا»، وانتهت بعملية جراحية لإزالة قرحة فى المعدة أجراها فى العاصمة السويدية، رؤى بعدها نقله إلى القنصلية المصرية بـ«سان فرانسيسكو». لكنه بدلاً من أن يطير إلى مقر عمله مباشرة، توقف فى «نيويورك» لكى يلتقى بالبرنسيسة «فائقة»، الفتاة التى كان قد أحبها حين كان يعمل تشريفاتياً فى حاشية الملكة الوالدة قبل ست سنوات وتقدم لخطبتها فرفض «فاروق» ورفضت «نازلى» واضطر لكى ينتقل للعمل فى السلك القنصلى.

وفى هذا اللقاء كرر «فؤاد أفندى» رغبته القديمة فى الزواج من البرنسيسة «فائقة»، التى أكدت له أن موقفها لم يتغير عما كان عليه منذ ثمان سنوات، وأنها لاتزال راغبة فى الزواج منه، أما الذى تغير فكان موقف «الملكة نازلى» التى عدلت عن معارضتها القديمة لهذا الزواج وباركته. وكان مفهوماً أن النبأ سيظل مكتوماً إلى أن تتهيأ الظروف لإعلانه.

والغالب أن «الملكة نازلى» تصورت أن زواج «فؤاد أفندى» من البرنسيسة «فائقة»، هو ستار الدخا ن الملائم الذى يمكن فى حمايته تمرير المشكلة الأكثر تعقيدا، وهى زواج «رياض أفندى» من البرنسيسة «فتحية».

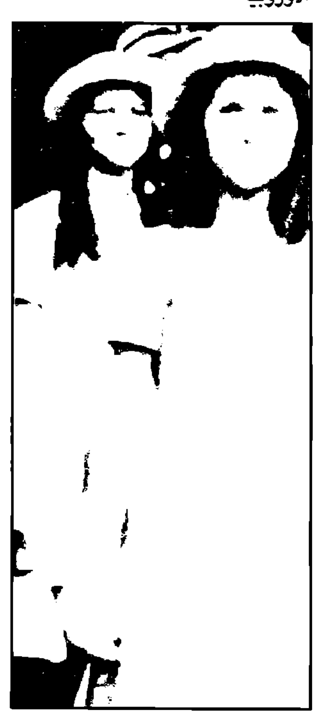
وبينما كان «فؤاد صادق» فى مكتب إحدى شركات الطيران فى «نيويورك» استعداداً للسفر إلى «سان فرانسيسكو» فوجئ بوجود صديقه الصحفى «مصطفى أمين». ولما كان حريصاً على ألا يعرف أحد من المصريين بوجوده فى «نيويورك» وخاصة رئيس تحرير «أخبار اليوم» الذى كان على صلة وثيقة بالقصر الملكى، فقد أخفى وجهه وأسرع بالانصراف. لكن «مصطفى أمين» الذى كان قد رآه واستراب فى سبب وجوده اتصل هاتفيّا «بالملكة نازلى» التى قالت له: إن «فؤاد صادق» كاد يغمى عليه عندما رآه أمامه فى مكتب شركة الطيران. وأبلغته بأن زواج «فائقة» من «فؤاد» قد أصبح أمراً مفروغاً منه.

وانتهزت الفرصة لكى تدلى إليه بأول حديث ينشر لها، وكان بمثابة رسالة اعتذار علنية عن غيابها الطويل، حاولت فيه أن تبرره بحالتها الصحية. فقالت إنها تعيش تحت رقابة طبية مستمرة بعد استئصال إحدى كليتيها، لأن الكلية الثانية مهددة بأزمة بين وقت وآخر. وفسرت بقاء الأميرتين خارج البلاد بحاجتها إلى وجودهما إلى جوارها قائلة: إنهما لم تفارقاها لحظة واحدة، وأنهما بقيتا ساهرتين إلى جوار فراش مرضها ليالى طويلة بغير نوم ومن دون راحة. وأنها لا تعرف ماذا كان بوسعها أن تفعل بدونهما. ومع أنها لم تشر إلى اهتمام «فاروق» بصحتها، إلا أنها اهتمت بصحته وسألت عن حالته وقالت إن قلبها يتمزق لأنها بعيدة عنه، وأنها تفكر فيه فى كل لحظة، ودعت له بالتوفيق فى خدمة شعبه، وختمت تصريحاتها قائلة:

ـ إننى أنتظر بفارغ الصبر أن ينتهى علاجى الذى طال لأعود إلى بلادى التى أشعر بأنها أجمل بلاد الدنيا، وأن أهلها أحسن ناس فى الدنيا.

لكن قصيدة الغزل والاعتذار التى وجهتها «الملكة نازلى» على صفحات «أخبار اليوم» لم تفتح قلب الابن القاسى الذى غضب، لأن الرقابة على الصحف ـ وكانت مفروضة بسب حرب «فلسطين» ـ لم تمنع نشر الحديث.

١٩٣٧: الأميرة فتحية أثناء الرحلة الأوروبية



وقالت جريدة «البلاغ» المقربة من القصر الملكى، إن نشر الحديث «كان له أسوأ الأثر فى بعض النفوس، وأن بعض الجهات قد خوطبت فى هذا الشأن، وقيل لها إنه كان يجب الاستئذان قبل نشره»، وأضافت: أن الجهات المختصة قد اتخذت إجراءات احتياطية ضد أمثال هذه الأعمال.

وحتى ذلك الحين كانت «الملكة نازلى» قد نجحت فى تبديد اللغط الذى أثارته حول نفسها فى بداية جولتها الأوروبية وسهرها فى الأماكن العامة مع «رياض غالى» وهو ماحرص محرر «أخبار اليوم» على إبرازه، فأكد أن الملكة تقضى يومها كله فى الفندق ولا تغادره إلا نادراً للرياضة، وأنها تعتذر عن حضور جميع الحفلات التى تدعى إليها، وأضاف أنه علم من الصحفيين الأمريكيين أن الصحف الأمريكية لم تنشر كلمة واحدة فى السنة الأخيرة عن الملكة والأميرتين احتراماً لعزلتهن.

وبتوقف الملكة عن سلوكها الاستعراضى استطاعت إخفاء مشروع الزواج بين البرنسيستين والأفنديين إلى أطول مدة ممكنة، بحيث فاجأت به الجميع عندما تهيأت الظروف التى ظنتها ملائمة للإعلان عنه.

ويقول «أحمد فراج طايع»، إنه وصل فى عام ١٩٤٩ إلى «نيويورك» لتسلم عمله كرئيس لمكتب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، فرأى من واجبه أن يزور - هو وزوجته - «الملكة نازلى» فى الفندق الذى تقيم فيه. وبعدها بأيام اتصل به «رياض غالى» - مرءوسه السابق فى قنصلية مصر بمارسيليا - ليخبره بأن الملكة وبناتها يرغبن فى تناول أكلة مصرية على مائدته. وفى أثناء العشاء أشار «أحمد فراج طايع» على الملكة بضرورة العودة إلى مصر،


الوجيه أحمد فؤاد صادق

فقالت: إنها تأمل أن تعود فعلاً بعد إتمام علاج أسنانها الذى كانت قد بدأته، ثم دعته الملكة هو وزوجته للغداء فى الفندق الذى تقيم فيه. وفى المرتين كان «رياض غالى» يصاحب الملكة والأميرتين ولم يبد منه أو من «فتحية» ما ينبئ بأن هناك علاقة غير عادية تجمعهما، أو أن هناك مشروعاً متفقاً عليه للزواج.

ويبدو أن وجود «فؤاد صادق» فى «سان فرانسيسكو» كان من بين الأسباب التى دفعت «الملكة نازلى» فى خريف ١٩٤٩ للانتقال من الإقامة بمدينة «نيويورك» على شاطئ المحيط الأطلنطى فى شرق الولايات المتحدة، إلى الإقامة بـ«سان فرانسيسكو» عاصمة ولاية «فلوريدا» فى أقصى الغرب، حيث نزلت هى ومرافقوها بأفخم فنادقها وهو فندق «فيرمونت» الذى بنى على قمة أحد التلال السبعة التى تطل منها أجمل مدن الغرب الأمريكى على شاطئ المحيط الهادى. وخصصت إدارة الفندق للملكة ومرافقيها - بمن فيهم «رياض غالى» - عدة أجنحة يتألف كل منها من غرفة للنوم وصالون خاص بها، عدا جناح الملكة الذى أضيفت إليه قاعة ثانية للاستقبال، وزينت جميع الأجنحة باللونين الأخضر والأبيض اللذين يتألف منهما العلم المصرى الذى كان يرفرف على سارية أمام الفندق؛ إشارة إلى أن من بين المقيمين به شخصية مصرية رفيعة المقام.

ولم يلفت انتقال «الملكة نازلى» للإقامة فى «سان فرانسيسكو» نظر القاهرة أو اعتراضها فى البداية. ولعلها اعتبرته خطوة فى طريق العودة، وخاصة أن التقارير الأولى عن نشاطها هناك، جاءت لتؤكد أنها لاتزال تلتزم



١٩٥٠: الأميرة فاطمة شقيقة شاه إيران وإلى جوارها زوجها الأمريكى فنسنت هيلر، بعد عقد زواجهما طبقا للشريعة الإسلامية فى السفارة الإيرانية بباريس الزواج لم يستمر سوى ثلاث سنوات بدأت بعدها الخلافات بين الزوجين لينتهى بالطلاق

لحكمة التى اتسم بها سلوكها فى نيويورك»، وأنها تقصر سهرها على حفلات الكوكتيل أو الشاى، التى تدعوها إليها الأسر الأمريكية أو لشخصيات الكبيرة الوافدة إلى المدينة، كذلك على مشاهدة المسرحيات مصاحبة الأميرتين إلى دور السينما ممارسة هوايتها فى التصوير لفوتوغرافى، وأنها تتناول وجبات لطعام مع الأميرتين والحاشية فى مطعم «عمر الخيام» المجاور للفندق لذى يحرص صاحبه «جورج ساريكيان» ـ وهو أمريكى من أصل رمنى ـ على أن يقدم لهم ألواناً مختلفة ن الطعام الشرقى مثل الكباب المحشى والأرز.

لكن طلبات الملكة من مدير دائرتها إلهامى حسين باشا» أخذت تتعدد حتى لفتت النظر إلى أن العودة ليست ن بين خططها السريعة، فضلاً عن نها أعادت من جديد تركيز الأضواء حول الدور الغامض الذى يلعبه «رياض أفندى غالى» فى بلاطها. إذ كان من بين هذه الطلبات ـ طبقاً لما ذكره الأميرلاى العميد «أحمد كامل»، رئيس بوليس القصر، فى شهادته أمام «محكمة الثورة» عام ١٩٥٤ ـ طلباً بإرسال أربعة خيول عربية، قامت الخاصة الملكية بشرائها خصماً من حساب الملكة وشحنتها إلى «سان فرانسيسكو» لكى يقوم «رياض غالى» والملكة والأميرتان بركوبها، فضلا عن عدد كبير من صناديق الخمور، وهو ما سوف يكون له أثره البعيد فيما يلى ذلك من أزمان.

كانت «الملكة نازلى» لا تزال تنتظر فرصة أكثر ملاءمة لتعلن عن مشروعها الجسور، حينما وقع فى مارس (آذار) ١٩٥٠ حادث غريب.

فقد التمست صاحبة السمو الإمبراطورى البرنسيسة «فاطمة»،

صغرى شقيقات «شاه إيران»، من أخيها أن يسمح لها بالزواج من شاب أمريكى اسمه «فنسنت هير». ولم يكن قد مضى على التعارف بين البرنسيسة والشاب الأمريكى أكثر من عامين. ففى عام ١٩٤٨ دعا الأمير «محمود عبد الرضا»، شقيق الشاه، «المستر هير» ـ زميله فى سنوات الدراسة بجامعة «كاليفورنيا» ـ لزيارة «طهران»، ونزل ضيفاً عليه فى القصر الإمبراطورى وقدمه إلى شقيقه الإمبراطور وإلى شقيقتيه الأميرتين «أشرف» و«فاطمة»، وخلال أسابيع قليلة من تعارفهما، توثقت العلاقة بين الشاب الوسيم والأميرة الصغيرة التى كانت تصاحبه فى جولاته بالمدن الإيرانية، حيث كان يقوم بتأليف كتاب عن «إيران»، ثم التقت به فى «أمريكا» إبان الرحلة الأوروبية الأمريكية التى قام بها شقيقها لينسى صدمة طلاقه من الإمبراطورة «فوزية». ولم يتنبه الإمبراطور إلى قصة الغرام التى جمعت بين شقيقته وبين الشاب الأمريكى، إذ كان هو نفسه غارقاً لأذنيه فى حب رسامة أمريكية فى الثالثة والعشرين من عمرها اسمها «روث جويس ستيفسن» تعرف إليها فى معرض أقامته لرسومها فى «سان فرانسيسكو» وكلفها بأن ترسم لوحة له لكنه اضطر لهجرها فى عام ١٩٤٩.

وفى طريق عودته إلى بلاده توقف الإمبراطور فى «روما» ونزل فى فندق «اكسلسيور» حيث أقام حفلة ساهرة احتفالاً برأس السنة الجديدة، اجتمع فيها العاشقان الصغيران وتعاهدا أثناءها على الزواج. ثم سافر «فنسنت هير» إلى القاهرة وعاد منها إلى أمريكا، بينما عادت «فاطمة» إلى «طهران» لتحاول الحصول على موافقة شقيقها الإمبراطور على زواجها من الشاب الأمريكى، لكنه رفض بسبب حساسية الأوضاع السياسية فى «إيران» آنذاك.

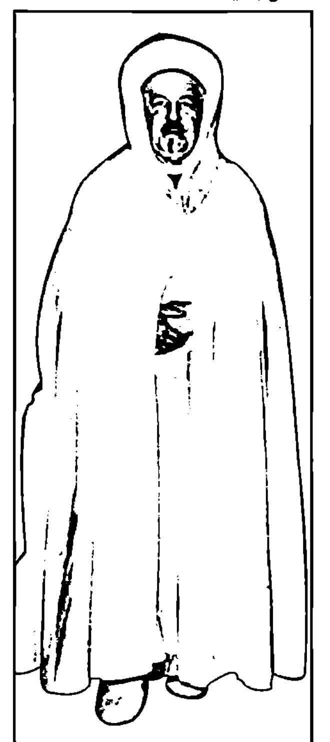
وغادرت الأميرة «طهران» إلى «روما» لتلتقى بحبيبها، حيث قررا وضع الجميع أمام الأمر الواقع، فتزوجا بعقد مدنى ثم طارا إلى «كان» ليمضيا شهر العسل.

وشجع ما فعلته الأميرة «فاطمة» البرنسيسة «فتحية» على تشديد الضغط على الملكة الوالدة، لكى تعلن عن مشروع زواجها من «رياض غالى». وبينما كانت الملكة تفكر جدياً فى هذا الإعلان، فوجئت بردود الفعل العنيفة على زواج الأميرة «فاطمة»، فقد ثار الإمبراطور لزواج شقيقته دون إذنه من مسيحى كاثوليكى لا يزال يحتفظ بدينه، وأصدر قرارا بحرمانها من لقبها ومرتبها وميراثها ومن حقوقها كمواطنة إيرانية، وحرمها من العودة إلى بلادها، وتلقى برقيات تهنئة من كل أنحاء العالم الإسلامى تشيد بموقفه وتؤيد قراراته، التى صانت العقيدة وحافظت على التقاليد. وحين ردت الأميرة «فاطمة» على تلك القرارات قائلة بأن زوجها ينوى أن يشهر إسلامه ليعقدا زواجهما طبقاً للطقوس الإسلامية، رد عليها السيد «قدور بن غبريط» ـ إمام «جامع باريس» وأحد كبار رجال الدين المغاربة ـ قائلاً بأن اعتناق الإسلام لابد أن يكون تحقيقاً لرغبة نشأت عن اقتناع وعقيدة، وأن الدين لا يقر إسلام المرء لمجرد تحقيق مآرب دنيوية كالزواج.

ومرة أخرى اضطرت «الملكة نازلى» للتراجع، وكفت البرنسيسة «فتحية» عن ضغوطها، وساد جو من التشاؤم فى الأجنحة الملكية بـ«فندق فيرمونت».

لكن الأزمة سرعان ما انفرجت بأسرع مما توقع أحد، فقد تدخل الأمير

١٩٥٠: السيد قدّور بن غبريط، إمام جامع باريس





١٩٤٧: الملكة نازلى والأميرتان فتحية وفائقة عند وصولهن إلى أمريكا

«محمود عبدالرضا» لدى شقيقه الإمبراطور لصالح شقيقته وصديقه المستر «هير»، وتدخلت والدته التى صرحت للصحف بأنها تتمنى أن يعدل ابنها الإمبراطور عن قراراته، ويعترف بزواج ابنتها، طالما أن الزوج سيشهر إسلامه. وأدرك الإمبراطور أن قراراته التى أراد بها إرضاء رجال الدين المتشددين قد شجعتهم على الطعن عليه وعلى أسرته ودفعت الصحف الأمريكية إلى التنديد به ونشر قصة غرامه بالرسامة الأمريكية الشابة، فصدرت الأوامر بإيقاف الحملة، واتصل الإمبراطور بشقيقته مهنئاً إياها بالزواج، وبدأ الحديث عن أن النطق بالشهادتين كاف للتثبت من



١٩٥٠: أغـاخـان زعـيم الطائفـة الإسـمـاعيلية يشـهد على عـقد الزواج الرسـمى بين الأمـيـرة فـاطمـة بـهلوى وعـريسـهـا الأمـريكى فنسنت هيلر، ثم المأذون الذى تولى صـيـغـة العـقد وهو عـالـم دين إيرانى اسـتـدعـتـه السـفـارة الإيرانيـة فى بـاريس من طهـران لهـذا الغرض

إسـلام الإنسـان. وغـادرت الأمـيـرة «فـاطمـة» وزوجـهـا «كـان» إلى «باريس» ليكون السفير الإيرانى فى استقبالهما، وبعد أيام أشهر الزوج إسلامه، وعقد القـران الدينى بالسـفـارة الإيرانيـة بباريس على يد الإمام «شيرازى» أحد كـبـار رجـال الدين الإيرانيين، وأعلن رسمياً عن أن «الشاه» بسبيله لإلغاء كل القرارات التى اتخذها ضد شقيقته.

وهكذا وجـدت «الملكة نازلى»، فى مـوافـقـة شـاه إيران - الذى كـان إلى شـهـور مضت زوجـاً لابنتـهـا الكبـرى - على زواج شقيقته من شاب أمريكى، ظرفاً سياسياً ملائماً للبدء فى تنفيذ مشروعها بتزويج البرنسيستين من الأفنديين، لكنها قدّرت - فيما يبدو - أن الفصل بين المشروعين هو فى مصلحة جميع الأطراف، إذ كانت التعقيدات التى تحيط بمشروع زواج «فائقة» من «فؤاد صـادق» أقل بكثير مما يحيط بالزواج الثانى، ففضلاً عن أن مشكلة اختلاف الدين لم تكن قـائمـة، فـقـد كـان «فـؤاد» أفندياً من طراز أرقى بكثير من طراز الأفندية الذين ينتمى إليهم «رياض غـالى». فـهـو ينحـدر من أسـرة عـملت طويلا إلى جـوار ولاة الأسـرة المالك كان بينهم والده وشقيقه ثم هو نفسه وزوج شقيقته الذى كان يعمل مفتش لمبانى القصور الملكية. وفى شجر عائلته - بعد ذلك - اثنان من الباشاوا أحدهما جده لأبيه والآخر جده لأمه وكان أيضاً أحد نجوم فريق «الناد الأهلى» لكرة القدم، ثم أحد أبطال فري «نادى الراسنج الفرنسى» فى اللعب نفسها أثناء دراسته بـ«باريس»، قبل أ يعتزل كرة القدم ليلعب التنس ويحص على بطولات دولية فيها، وكان اسم ينشر فى الصحف باعتباره «الوجي فؤاد صادق».

وقد ثبت فيما بعد، أن الأمير «فائقة» و«فؤاد صادق» لم يكونا راغبي فى الإيحاء بأى ارتباط بين زواجهم وبين زواج البرنسيسة «فتحية» م «رياض غالى»، حتى لا تنسحب عليه كراهية الملك «فاروق» الشديدة للأفند الآخر. ومن هنا كان البدء باستئذا القصر فى زواجهما قراراً حصية جنبهما كثيرا من المتاعب فيما بعد، ك كان مفيداً للملكة «نازلى» التى اعتبر بالون اختبار لاستكشاف نيات ابنها.

لكن «فاروق» لم يرد على الطلب فى إشارة واضحة إلى اعتراضه عليه.

وفى تصعيد محسوب للمواجهة، واعتراض علنى على طريقة المعاملة قررت الملكة، أن تزوج «فائقة» من «فؤاد صادق» من دون أن تحصل - طبقاً لقانون الأسرة المالكة - على إذن بذلك من الملك، وعقد القران مساء الأربعاء ٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ بمنزل طبيبها الخاص الدكتور «آرثر شارل كودار» بـ«سان فرانسيسكو»، وتولى عقد القران المدنى القاضى «كوديل». أما الزواج الدينى، فقد عقد بعد ذلك على يد رجل الدين الباكستانى السيد «عبد الرحمن على غالى» إمام مسجد مدينة «سكرامنتو»، عاصمة ولاية كاليفورنيا، وكانت السفارة الباكستانية تشرف عليه.

وطار العروسان بعد أيام إلى «جزر هاواى» لقضاء شهر العسل.

وفى اليوم الذى عقد فيه القران، أرسل «فاروق» يطلب إلى أربعة من رجال القصر أن يتوجهوا إلى الصالون الخاص بـ«قصر عابدين»، لأنه يريد الاجتماع بهم، وفى الموعد المحدد اجتمع فى هذا الصالون كل من «نجيب سالم باشا» ناظر الخاصة الملكية، و«حسن يوسف باشا»، رئيس الديوان الملكى بالنيابة، و «أنطون بوللى بك»، مدير الأشغال الخصوصية، و «كريم ثابت باشا» المستشار الصحفى.

ويقول «كريم ثابت» - الذى روى الواقعة فى مذكراته - إن الملك دخل عليهم متجهم الوجه وبيده برقية، ليقول: عندى خبر سيئ جداً. وأضاف بعد لحظة: تلقيت برقية من أمريكا بأن «فائقة» تزوجت من «فؤاد صادق» بدون أن تنتظر موافقتى على زواجهما.

وقال واحد منهم محاولاً التخفيف عنه: ولكنها أرسلت يامولاى تطلب الموافقة على الزواج. فقال: أرسلت تستأذن فعلا، ولكنى لم أكن قد أذنت بعد. ثم أضاف فى انفعال شديد: وهكذا تتزوج ابنة الملك فؤاد بعيدة عن بلادها وبدون إذن الملك رئيس العائلة.

ولأول ولآخر مرَّة، خلال عشر سنوات، يراه «كريم ثابت» يبكى.

قال «نجيب سالم»: كل شىء يسوى يامولانا.

هز فاروق رأسه وقال: لا.. لا.. دى حاجات ماتتصلحش.

وأضاف وهو يمسح دموعه: هذا ما أردت أن أبلغكم إياه، ليفكر كل منكم فى الموضوع، وفيما يجب عمله، ثم يبلغنى رأيه.

وبعد يومين، ظنت خلالها الملكة «نازلى»، أنهما يكفيان لكى يستوعب خلالهما «فاروق» الدرس، أرسلت تطلب الموافقة على زواج البرنسيسة «فتحية» من «رياض غالى»!

وقامت الدنيا.

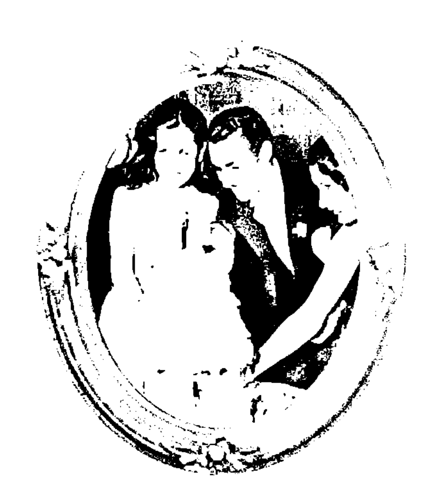


الأميرة «فائقة» تقرأ الصحف

الفصل السابع

37

أحكام القلوب.. وتقاليد العروش



تلقى القصر الملكى بـ«القاهرة»، طلب «الملكة نازلى»، موافقة الملك على زواج البرنسيسة «فتحية»، من «رياض أفندى غالى» السكرتير الثانى بقنصلية مصر بـ«مارسيليا» سابقاً، بدهشة بالغة تقترب من الذهول خاصة أنه لم يكن قد أفاق بعد من صدمة زواج «فائقة» من دون انتظار موافقة الملك، كما تقضى بذلك التقاليد وينص عليه القانون.

وكان من بين أسباب تلك الدهشة، أن «الملكة نازلى» كان قد سبق لها الاعتراض على زواج الأميرة «فائقة» من «فؤاد أفندى صادق» عندما تقدم لخطبتها قبل ذلك التاريخ بسبع سنوات، بحيث أثارت موافقتها المفاجئة على ماسبق لها أن رفضته، الشكوك فى أن هدفها الأساسى هو تمرير الشطر الثانى من المشروع، الذى تجاوز رد فعل الملك «فاروق» عليه الدهشة إلى الذهول، والبكاء إلى الغضب العنيف، إذ كان الظن الشائع حتى ذلك الحين، هو أن هناك «علاقة عشق» بين الملكة الوالدة «ورياض أفندى غالى».

وبدلاً من أن يعيد النظر فى تحليله



١٩٤٧: الأميرتان فائقة وفتحية عند وصولهما إلى نيويورك

الخاطئ على ضوء هذا النبأ الجديد، اعتبره تأكيداً له، وزاد يقينه بأن المرأة الفاجرة تريد أن تزوج عشيقها بصغرى بناتها لكى تضفى غطاء شرعياً على عشقها له، فاحتشد لمقاومة المشروع بكل قواه، من دون أهداف واضحة، إلا رغبته فى الانتصار على أمه وقهرها وتحطيم عنادها. لذلك اتسم سلوكه خلال الأسابيع السبعة التالية، بجموح ردت عليه «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» بجموح أشد، ليكون الفائز الوحيد فى هذه المرحلة من الحرب بين الأم وابنها، هو «رياض غالى» كومبارس التاريخ، الذى دفع به حظه الحسن إلى خشبة المسرح الملكى فى تلك السنوات.

وهكذا، صمم الملك «فاروق» على منع الملكة الوالدة من تنفيذ مشروعها بكل وسيلة، إلا الوسيلة الوحيدة التى يلجأ إليها - فى الظروف الطبيعية - ابن يريد أن يتفاهم مع أمه بشأن أمر يتعلق بشقيقته، إذ لم يثبت أنه قام فى أى وقت من أوقات الأزمة بأى اتصال مباشر بأمه التى انقطعت صلته بها منذ سفرها إلى أمريكا. وفى المرة الوحيدة التى كتب فيها رسالة خاصة إليها، خلال تلك السنوات، كلف الديوان بأن يكتبها، واكتفى بأن وضع توقيعه عليها وكان الهدف منها، هو استكمال الشكل القانونى لاتخاذ الإجراءات العقابية التى يبدو أنها كانت أول ما تبادر إلى ذهنه كحل للأزمة. ولو أنه كان قد سافر بنفسه إلى «سان فرانسيسكو» ليلتقى بالملكة الأم وبالأميرتين،

ويسمع منهن ويرد عليهن، لاستطاع أن يجهض المشروع أو على الأقل لتمكن من التحكم فى مسار الأحداث التالية. لكنه لم يفعل ذلك.

وكان أول مافعله هو تكليف «كامل بك عبد الرحيم» سفير «مصر» بـ«واشنطن» بأن يجمع كل مايمكن جمعه من معلومات عن الموضوع، بما فى ذلك ماتنشره الصحف الأمريكية التى كانت قد بدأت تهتم اهتماماً كبيراً بهذا النوع من الزيجات، خاصة بعد الضجة التى أثارها زواج الأميرة «فاطمة» ـ شقيقة «شاه إيران» ـ من الشاب الأمريكى. وعلى ضوء التقرير الذى أرسله السفير قرر الملك إيفاد «إلهامى حسين باشا» إلى «سان فرانسيسكو» لكى يقابل الملكة الوالدة ويطلب إليها العدول عن مشروعها والعودة مع الأميرتين إلى مصر.

وجاء إيفاد «إلهامى حسين» فى هذه المهمة الدقيقة، دليلاً على أن رغبة الملك فى الانتقاص من مقام أمه وإشعارها باحتقاره لها، أهم لديه من الحيلولة دون وقوع الكارثة. صحيح أن «إلهامى حسين» كان مدير دائرة الملكة والأميرات، إلا أن ذلك لم يكن مبرراً لتكليفه بهذه المهمة الحساسة، بل لعله كان مبرراً للعكس، إذ كان أقرب إلى أن يكون موظفاً يعمل فى خدمة الملكة أكثر مما هو وسيط. ثم إنه لم يكن ـ من حيث ماضيه أو حاضره ـ من الشخصيات ذات الوزن، التى يعتد بتدخلها فى مثل هذه الأمور أو ممن يستطيعون إقناع «الملكة نازلى» بالعدول عن مشروع أكد تقرير السفير، أنها تتمسك به إلى درجة العناد.

وحتى بداية الثلاثينيات لم تكن لـ«إلهامى أفندى حسين» أية صلة بالأسرة المالكة المصرية، إذ كان ينتمى إلى أسرة تركية من الطبقة الوسطى، عمل لفترة موظفاً بأحد البنوك التركية، قبل أن يقذف به حظه الحسن ومعرفته باللغة الفرنسية إلى فرع البنك بـ«باريس»، حيث تعرف من مكانه بشباك الصرف إلى الأميرة «شويكار» وكانت تتردد على الفرع لصرف القليل من النقود التى كانت تحول باسمها أو باسم والدتها من دائرة شقيقها الأمير «أحمد سيف الدين» حين كان موضوعاً تحت الحجر، بسبب اختلال قواه العقلية. ومع أن البرنسيسة كانت تكبره بربع قرن، ومع أنها كانت آنذاك فقيرة، إلا أن الأفندى التركى الطموح لم يكن بحكم عمله بالمصارف واهتمامه المبكر بشئون المال والأعمال خالى الذهن عن حجم الثروة الواسعة التى سترثها البرنسيسة العجوز إذا ماتوفى شقيقها المختل أو رفع الحجر عنه. فغامر بالرهان على أحد الاحتمالين واندفع بجسارة يطاردها كما يفعل العاشق المفتون، حتى إنه ـ كما ذكر سكرتيره فيما بعد ـ نقش على صدره وشماً على شكل قلب تقطر منه الدماء ويتوسطه اسم «شويكار».

وهكذا فاز الأفندى بموقع الزوج السادس والأخير للبرنسيسة «شويكار». وبعد سنوات فاز بالرهان، فقد مات الأمير «أحمد سيف الدين» وورثت عنه شقيقته جانباً من ثروته الطائلة. وورث «إلهامى حسين» قسماً منها عندما ماتت وهى فى السبعين فى فبراير (شباط) عام ١٩٤٧ وبعد أيام من إقامة احتفالها السنوى بعيد ميلاد «فاروق»، وبذلك أضاف «إلهامى باشا» ماورثه عن زوجته إلى ما كان قد كونه لنفسه من ثروة، بفضل صلاته السابقة بعالم البنوك ونشاطه فى جمع المجوهرات والذهب والتجارة فيهما،


الأمير أحمد سيف الدين قبل وفاته بقليل عام ١٩٣٧، بعد أن استرد صحته، وتغلب على آثار التدمير الذى لحق به خلال السنوات التى قضاها فى مستشفى الأمراض العقلية



إبريل ١٩٥٠: إلهامى حسين باشا بعد أيام من عودته من مهمته الفاشلة إلى أمريكا ينوب عن الملك فى شهود حفل سباق الخيل وإلى جواره السفير البريطانى «رونالد كامبل»

فأصبح من رجال الأعمال الموثوق فيهم وهو ما أهّله لإدارة أموال الملكة والأميرتين.

وفضلاً عن ذلك فقد أهّله تسامحه الأخلاقى الشديد للحصول بسرعة على ثقة الملك «فاروق». إذ كان يشارك زوجته البرنسيسة «شويكار» منذ بداية الأربعينيات فى ترتيب حفلات الترفيه التى كانت تضم خلاصة الجمال والدلال فى المجتمع المخملى المصرى آنذاك، ويدعى إليها الملك لكى يستمتع بشبابه. ثم انفرد - فى حياتها، وبعد مماتها - بترتيب عدد من اللقاءات الخاصة بين الملك ونساء الطبقات العليا، التى وجد «فاروق» أنه من غير اللائق بمقامهن أن يرسل إليهن قواده الإيطالى «أنطوان بوللى». وهو ما كوفئ عليه بمنحة الباشوية ليتحول خلال عشر سنوات من«إلهامى أفندى» إلى «إلهامى باشا».

وبهذه المواصفات وذلك التاريخ، كان «إلهامى حسين» هو آخر السفراء الذين يصلحون لإقناع «الملكة نازلى» بالعدول عن مشروعها. إذ كان أقرب ما يكون إلى طبعة سابقة من «رياض أفندى غالى»: مجرد كومبارس، باع شبابه ووسامته لامرأة فى عمر أمه، لينتقل من صراف فى بنك، إلى زوج لأميرة من أميرات البيت المالك، ويتحول من أفندى إلى باشا.

ولأن «فاروق» قد أراد، باختيار «إلهامى حسين» رسولاً، أن يحقر من شأن أمه وأن يشعرها، حتى فى هذا الموقف الدقيق، بأنه لايزال مصراً على عدم التعامل المباشر معها أو عبر وسطاء لهم مكانة فى نفوس الطرفين، فقد تلقت الرسالة التى كانت تعرف مضمونها، من دون اهتمام. وردت عليها باستهانة بالغة - قال لها «إلهامى حسين»: إن الملك يعارض فى زواج الأفندى من البرنسيسة لأنه ليس من طبقتها ولا من الأسرة المالكة.

ردت عليه قائلة: بعد خمس سنوات لن تبقى هناك أميرات ولا أسرة مالكة، وأنا لا يهمنى إلا أن تكون ابنتى سعيدة ولو مع شحاذ فهذا أفضل من أن تكون تعيسة مع ملك!

◄

١٩٤٨: الأميرتان «فوزية» و«فائزة» فى طريقهما إلى مكان الاحتفال بوضع حجر الأساس لدار كفالة الطفل ومعهد المربيات، وقد أنشأتهما جمعية المرأة الجديدة التى كانت الأولى رئيسها والثانية نائبًا لها



ولما رد عليها قائلا: إن الملك يهمه سعادة شقيقاته. ردت عليه قائلة: إن «فاروق» آخر رجل يهتم بسعادة شقيقاته، لقد أخذت بناتي من مصر خشية أن يفسد «فاروق» أخلاقهن.

ولابد أن هناك دوافع مهمة كانت تقف وراء حرص «الملكة نازلي» على أن تحدد بوضوح أنها ليست صاحبة مشروع زواج البرنسيسة «فتحية» من «رياض أفندي غالي»، بل هو مشروع البرنسيسة ذاتها؛ التي أحبت الأفندي وتتمسك بالزواج منه وأن دورها يقتصر على دعم اختيار ابنتها، ربما لتكذب الظن الشائع بأنها تسعى لتزويج الأفندي من البرنسيسة لكي تتخذ من هذا الزواج ساتراً لعلاقتها الآثمة بـ«رياض»، أو لتخفف من حجم الضغوط عليها، أو لتلفت نظر ابنها إلى أن القضية قضية شقيقته الصغيرة التي ليس بينه وبينها شيء، وليست قضية أمه التي يكرهها ويتحداها، حتى لا تنسحب مشاعره ضد الأم على الأخت المسكينة التي لاذنب لها إلا أنها وجدت نفسها بين شقي رحى الملكة الأم والملك الشقيق.

وهكذا أحالت «الملكة نازلي» رسول ابنها إلى البرنسيسة «فتحية» ليحاول إقناعها بالعدول عن فكرتها بأساليب ظنها عملية. كان من بينها محاولته للبرهنة على أن «رياض» يسرق أموالها، وأموال والدتها ويتقاضى سمسرة وعمولات على كل ما يشتريه لهن من ملابس و مجوهرات وتحف. وهي تهمة لم ينجح في التدليل عليها بأدلة قاطعة، إما لأنها لم تكن قائمة آنذاك، أو لأن أدلته كانت تقدم إلى محكمة قاضيها؛ قلب دفعه الحب إلى الانحياز، وعين أعماها العشق، وعقل غيبه الانبهار بفارس الأحلام.

وعندما انتقل «إلهامي حسين» إلى الإشارة، بأقصى قدر يملكه من اللباقة، إلى أن جلالة الملك حريص على سعادة الأميرة، وأنه يرى أنه ليس مما يحقق هذه السعادة أن تتزوج من رجل ربطت الشائعات بينه وبين والدتها، انفجرت الأميرة غاضبة لتؤكد أن مثل هذه الأقاويل هي التي أكدت لها كذب كل ما يقال عن «رياض»، إذ لو كان ذلك صحيحاً لما قبلت أمها أن تزوجها به.

ومع أن «إلهامي حسين» ركز في مهمته بالدرجة الأولى على الاعتراض على مشروع زواج البرنسيسة «فتحية» من «رياض أفندي»، إلا أن الرسالة التي حملها كانت تتضمن كذلك اعتراض الملك «فاروق» على إتمام زواج البرنسيسة «فائقة» من «فؤاد أفندي صادق». لكن الاعتراض، الذي جاء بعد فوات الأوان، لم يبد جدياً. لذلك لم يحفل به أحد. هانت مصيبة زواج «فائقة» بعد أن وقعت صاعقة الشروع في تزويج «فتحية» من «راسبوتين الصغير»، ولم يعد لعقده دلالة، سوى أن الملكة الوالدة لم تستأذن في المرتين.

وفي مواجهة ذلك تكثفت الضغوط على «الملكة نازلي» وجمعت بين الابتزاز العاطفي والابتزاز القانوني، وبين الوعد والوعيد وتركزت على أطراف المشروع الثلاثة: الملكة الأم والبرنسيسة العاشقة والأفندي المفتون بنفسه. فاتصلت كل من الأميرتين «فوزية» و«فائزة» بالملكة الوالدة هاتفيا تطلبان تدخلها لمنع هذا الزواج. لكنها اعتذرت بأنها ليست صاحبة القرار في هذا الشأن، وأحالتهما على البرنسيسة «فتحية» فاستحلفتاها - طبقاً لما ذكرته الصحف فيما بعد - «بحق ذكريات الطفولة التي قضياها معاً وبرحمة والدها وبحياة فاروق» وذكرتاها



الأميرة فائزة



الأميرة فوزية



١٩٥٠: الأميرة «فاطمة بهلوى» شقيقة شاه إيران محمد رضا بهلوى، بعد عقد قرانها على زوجها الأمريكى فى السفارة الإيرانية بباريس

«بواجبها وبتقاليد عائلتها». لكن «فتحية» أصرت على موقفها ولم تقل فى كل مرة سوى عبارة واحدة هى: أنا أحبه، وهذا هو ردى الوحيد!

وطلب الملك «فاروق» من خاله «شريف صبرى باشا» أن يتصل بالملكة الوالدة، ليطلب إليها أن تعدل عن تأييد هذا الزواج. لأن إتمامه سوف يؤدى إلى اتخاذ إجراءات رسمية عنيفة ضدها وضد الأميرة «فتحية»، مشيراً إلى أن هناك قانونا للأسرة المالكة، سبق تطبيقه فى حالات مماثلة، عندما خرقت النبيلات «أمينة طوسون» و«نعمة الله عمرو إبراهيم» و«فاطمة طوسون» و«توحيدة يكن» تقاليد العائلة وتزوجن من أجانب على غير رغبة أوليائهن. ولكن الملكة اعتذرت بأنها لا تملك من الأمر شيئاً، ولا تستطيع أن تتخلى عن ابنتها. ودافعت عن «رياض»، مؤكدة أن الصورة التى نقلت إلى القاهرة عنه غير صحيحة ومشوهة، وأنه على استعداد لإشهار إسلامه، وأن على الملك «فاروق» أن يعالج الأمر بالطريقة الحكيمة، التى عالج بها شاه إيران مسألة زواج شقيقته من الطالب الأمريكى. ومع تكرار الإلحاح عليها وارتفاع نغمة التهديد فى أحاديث الوسطاء، أعلنت الملكة الوالدة باسمها وباسم الأميرة «فتحية» أنهما لا تعبآن بأى عقاب ولن تخضعا لأى تهديد، وأنها - كأم - لن تكسر قلب ابنتها من أجل لقب تافه هو «صاحبة الجلالة».

وصدرت التعليمات إلى «كامل بك عبدالرحيم» - سفير مصر بـ«واشنطن» - لكى ينتقل بنفسه إلى موقع الأحداث فى «سان فرانسيسكو»، ليطلب من الملكة الوالدة أن تمتنع عن تأييد الزواج حتى لاتطولها العقوبات. وعندما وصل إلى هناك، اتصل من دار القنصلية بفندق «فيرمونت» طالباً الحديث إلى الملكة، فرد عليه «رياض غالى». ولما كان يعرفه - بحكم صداقته لوالده ووساطته لتعيينه فى وزارة الخارجية - فقد تحدث إليه قليلاً ثم طلب منه أن يتحدث إلى الملكة، التى كانت قد ضاقت باتصالات القاهرة ذات المضمون الواحد، فرفضت الرد على السفير إلا بعد إلحاح من «رياض».

وعندما وافقت على استقباله أخيراً حاول السفير أن يعالج الأمر بأسلوب دبلوماسى، فلم يبلغها رسالة التهديد التى كلف بنقلها إليها، ولكنه بدأ الحديث بأسلوب ناعم طلب إليها فى ختامه، أن توافق على تأجيل الزواج المدنى عدة أشهر، يلتقط خلالها الجميع أنفاسهم، وقد يجدون حلا فى نهايتها يوفق بين رغبات الجميع.

ولم توافق «الملكة نازلى» على التأجيل إلا لمدة شهر واحد فقط، إذ كانت تشك فى أن الهدف منه ليس البحث عن حل يرضى جميع الأطراف، بل البحث عن وسيلة لإجهاض المشروع كله. وعندما اتصل السفير بالقصر ليبلغه بأنه قد نجح فى تأجيل الأزمة لمدة شهر، طلب إليه أن يحاول تأجيل الزواج لمدة ستة أشهر على الأقل. لكن السفير الذى كان يعلم مدى إصرار «الملكة نازلى»، اعتذر عن المحاولة لافتاً النظر إلى أن كل الشواهد تدل على إصرار الملكة الوالدة والبرنسيسة «فتحية» على إتمام الزواج. وأن على القاهرة أن تتصرف انطلاقاً من ذلك. ثم غادر «سان فرانسيسكو» إلى «واشنطن» ليجرى، طبقاً لتعليمات القصر، اتصالات دبلوماسية بالحكومة الأمريكية طالباً تدخلها لوقف مشروع الزواج.

ولابد أن «رياض غالى» كان يعيش آنذاك فى حالة من الرعب خشية أن تلين الملكة الوالدة، أمام ضغوط القاهرة



مارس ١٩٥٠: «كامل بك عبدالرحيم» سفير مصر فى أمريكا (إلى اليسار) يتحدث إلى «طاهر العمرى» الوزير المصرى المفوض فى الفاتيكان فى احتفال أقيم بمناسبة انتهاء مؤتمر لسفراء مصر فى الخارج. طار السفير بعده إلى واشنطن ليجد أزمة زواج البرنسيسة والأفندى فى انتظاره

المكثفة، فتعدل عن مساندتها لمشروع الزواج وتعقد مصالحة مع ابنها سيكون بالقطع أول ضحاياها. ومع أنه كان يعتمد على تأثيره الطاغى على البرنسيسة «فتحية» التى كانت بدورها ذات تأثير قوى على أمها، إلا أنه لم يكتف بذلك، بل وجد من واجبه أن يعيد تذكير الملكة الوالدة بالتزامها الأخلاقى تجاهه، وأن يبرهن من جديد على تنزهه عن الإثرة واستعداده للتضحية فى سبيل الأسرة المالكة. فتقدم إلى «الملكة نازلى» يطلب إليها أن تأذن له بالسفر إلى مصر، حتى لا يكون سبباً فى توسيع شقة الخلاف بينها وبين ابنها. وحدث ما كان يتوقعه، فقد انهارت البرنسيسة «فتحية» على فراشها تبكى وتعلن أنها سوف تنتحر لو سافر «رياض». بينما ثارت «الملكة نازلى» ثورة عنيفة فى وجهه وقالت له:

ـ كيف تعود يامجنون.. ألا تعلم أنهم يعتقدون أنك نصاب عالمى؟ أنا أعرف «فاروق» جيداً. ولن تصل إلى مصر سليماً، سيتلقفك البوليس السياسى فيقذف بك إلى السجن أو يتهمك بالشيوعية وليس مستبعداً أن يدس لك قطعة حشيش حتى ينكل بك، هذا إذا أشفقوا عليك ومنحوك الحياة.

وما لبثت الشواهد أن تكاثرت لتؤكد أن «العدو» لا يستخدم شهر الهدنة فى تقريب وجهات النظر تمهيدا للصلح، بل

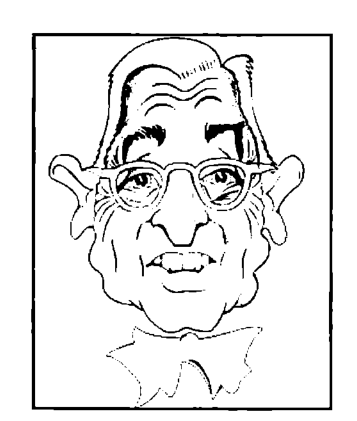
يستغلها فى الاستعداد لشن هجوم كاسح أو القيام بمناورات مفضوحة. فقد طلب «إلهامى حسين باشا» ذات صباح مقابلة الملكة لأمر، قال إنه «مهم وعاجل». ولما استقبلته الملكة فى جناحها بـ«فندق فيرمونت»، فاجأها بقوله: إن جلالة الملك قد أرسل ليبلغها بأنه قد اقتنع بوجهة نظرها وأنه يرى أن من الحكمة ألا يصادر على رغبة شقيقته فى الزواج ممن تحب، بعد أن ثبت له أنه لا فائدة من محاولة إثنائها عن موقفها. ولذلك فإن جلالته يوافق على إتمام الزواج بشرط واحد هو أن تتم جميع الإجراءات فى مصر، وأن يعود الثلاثة فوراً إلى القاهرة.

ولم تكن «الملكة نازلى» فى حاجة إلى ذكاء كبير، لتدرك أن العرض ليس أكثر من مناورة تهدف إلى استدراجهم للعودة إلى حيث يمكن السيطرة عليهم والقضاء على مشروعهم، كما فعل النبيل «عمرو إبراهيم» مع ابنته «نعمت». فلم ترفضه وحسب، بل وقررت كذلك إلغاء الهدنة قبل انتهاء موعدها، وحددت يوم ٢٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ موعداً لعقد قران البرنسيسة والأفندى، وأرسلت برقية إلى الأميرة «فائقة» وزوجها «فؤاد صادق» - اللذين كانا يمضيان شهر العسل فى جزر «هاواى» - تطلب إليهما أن يعودا فوراً إلى «سان فرانسيسكو».

أما وقد فشلت كل الأساليب من الاستعطاف والرجاء إلى التهديد والوعيد، فى إقناع الملكة والبرنسيسة أو إجبارها على العدول عن مشروعها الأحمق، فقد قررت القاهرة تغيير الاتجاه الذى تضغط فيه، من أقوى حلقات السلسلة إلى أضعفها، وهو «رياض أفندى غالى». فصدرت الأوامر إلى السفارة المصرية بـ«واشنطن» بأن تسحب جواز سفره الدبلوماسى. وبدأ «كامل بك عبدالرحيم»، السفير المصرى بأمريكا، نشاطاً مكثفاً للبحث عن وسيلة لطرد الثلاثى الطروب من بلاد العم سام أو على الأقل لطرد «رياض غالى» وحده؛ مما قد يضطرهم إلى العودة لمصر، أو الانتقال إلى أوروبا، ويربك فى كل الأحوال خطتهم للإسراع بإتمام الزواج.

لكن الأوضاع فى أمريكا كانت غيرها فى مصر. ولم يكن طرد الأجانب لأسباب غير محددة ومطاطة مثل مصالح الدولة العليا سهلاً هناك كما كان سهلاً فى مصر، فالهجرة هى التى عمرت أمريكا التى تفخر بأنها «قلب العالم الحر، ومأوى المهاجرين من الطغيان»، وحق الانتقال والإقامة والهجرة منها وإليها من الحقوق التى يكفلها الدستور الأمريكى، وتنظمها قوانين ثابتة لها احترامها الذى يصل إلى حد التقديس، ويخضع تطبيقها لإشراف القضاء ولرقابة صحافة طويلة اللسان لا تعرف شيئاً اسمه المقامات العليا. ومع أن المحاولة بدت مستحيلة، إلا أن السفير واصل السير فى دروبها المتشعبة، إذ كانت الاختيارات أمام «قصر عابدين» قليلة.

ويبدو أن الملك «فاروق»، الذى كان يتلقى تقارير هاتفية يومية من«كامل عبد الرحيم»، كان يأمل أن تؤتى المحاولة ثمارها. لذلك قرر أن يرسل إلى السفير مدداً يساعده فى تحويل الضغوط الأهلية إلى ضغوط رسمية، وتحويل القضية من قضية شخصية إلى قضية سياسية، ولما كان يعلم أن الأميرلاى (العميد) - «أحمد كامل بك» - رئيس بوليس القصور الملكية - كان على صلة صداقة بالمستر «إدجار هوفر» - رئيس المباحث الفيدرالية



الرئيس الأمريكى ترومان، كاريكاتير بريشه الرسام الأمريكى «وايت»

الأميريكية ـ نشأت أثناء دورة تدريبية على العلوم الشرطية قضاها «كامل» فى أمريكا، فى أعقاب الاتفاق الذى عقده «حسن يوسف» إبان رحلته إليها، فقد استدعاه إليه وقال له:

ـ أنا عاوزك تسافر تقابل «مستر هوفر» وتطلب منه أن يعمل على إبعاد «رياض غالى» عن «أمريكا».

وعندما التقى «أحمد كامل» بوكيل الديوان الملكى «حسن يوسف باشا»، لكى يناقش معه ترتيبات المهمة، فوجئ بأن المطلوب إليه هو أن يسافر إلى «واشنطن» فى اليوم نفسه، لأنه لم يتبق على الموعد الذى حددته «الملكة نازلى» لإتمام الزواج - وهو ٢٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ - سوى خمسة أيام، فلما طلب منه إبلاغ السفير المصرى فى العاصمة الأمريكية بمهمته لكى يساعده على إتمامها، اتصل «حسن يوسف» هاتفياً بـ«كامل عبدالرحيم» وأبلغه بأن قائد بوليس القصور الملكية فى الطريق إليه.

وبالتوازى مع المهمة التى كلف بها «أحمد كامل» فى أمريكا، قرر الملك أن يستعين - كذلك بالحكومة المصرية، لكى تمارس ضغوطاً، تشعر «الملكة نازلى» بأنها لا تتحدى ابنها، ولكنها تتحدى الأمة كلها.

وكان حزب الوفد، قد فاز بالأغلبية فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى يناير (كانون الثانى) ١٩٥٠. وعاد «مصطفى النحاس باشا» ليتولى رئاسة الوزارة، بعد ست سنوات قضاها بعيداً عن الحكم منذ إقالته المهينة عام ١٩٤٤. وجاءت عودته فى إطار صفقة سياسية، أسهم فى عقدها «كريم ثابت» المستشار الصحفى للملك، وصديقه الأثير الذى نجح فى إقناعه بأن الأوان قد آن لتضميد جراح حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، وبأن استمرار القطيعة بينه وبين «الوفد» ليس من مصلحة العرش، وأن ارتباطه بأحزاب الأقليات السياسية التى تداولت الحكم فيما بينها خلال السنوات الست السابقة، يهبط بشعبية القصر، خاصة أن هذه الأحزاب كانت قد فقدت كل رصيد لها، بعد سنوات من الفوضى والفساد وسوء الإدارة.

لكن العامل الحاسم، وراء موافقة «فاروق» على فتح صفحة جديدة مع «الوفد»، كان تأكيد «كريم ثابت» له، بأنه يستطيع أن يجزم - استناداً إلى مناقشات دارت بينه وبين صديقه «فؤاد سراج الدين باشا» - السكرتير العام للحزب العتيد، والرجل الثانى فيه - بأن بقاء الوفد ست سنوات بعيداً عن الحكم، قد علمه الحكمة، وبأنه لو عاد إليه، لن يكرر مافعله مع القصر فى عامى ١٩٣٧ و١٩٤٢، وهو وعد قطعه «سراج الدين» باسمه، وباسم زعيم الوفد «مصطفى النحاس»، انتهى بأن اتخذ القصر، موقف الحياد التام فى الانتخابات العامة، ولم يتدخل لصالح أحزاب الأقليات، فأسفرت - كما هى العادة فى كل انتخابات عامة نزيهة - عن فوز «الوفد» بأغلبية كاسحة.

أما و «كريم ثابت» هو مهندس سياسة التقارب مع القصر، وهمزة الصلة بين الاثنين، فقد كان طبيعياً، أن يستدعيه الملك، ليكلفه بأن يزور «النحاس» ويقص عليه قصة «رياض غالى» بأكملها، من ألفها إلى يائها، وأن يؤكد له، أنه لن يسلم بهذا الزواج مطلقاً وأنه سيتوسل بكل وسيلة لإحباطه وإفساده، لأن اختلاف الدين ليس



كريم ثابت فى الأربعينيات



١٩٤٧: كاريكاتير للفنان «رخا» نشرته مجلة «روز اليوسف» يعبر عن تأثير عقدة ٤ فبراير ١٩٤٢ على حياة زعيم الأغلبية «مصطفى النحاس» السياسية

الحائل الوحيد الذى يحول دون زواجهما فى نظره.

وكان المطلوب من «كريم ثابت» - طبقاً لتعليمات الملك - أن يقنع «النحاس» بأن يأخذ على عاتقه مهمة معالجة هذه المشكلة، حتى تدرك «الملكة نازلى»، أن الملك والوزارة متحدان فى موقفهما، من مشروع هذا الزواج، وأن الحكومة متضامنة مع الملك، وتتفق معه فى رأيه، وتشاطره استهجانه واستنكاره.

وطبقاً لما قاله «كريم ثابت» فى مذكراته، فقد اتصل بـ«النحاس» تليفونيا، واتفق معه على أن يزوره بعد العشاء، وبعد انصراف زائريه، ليتسنى له الاختلاء به، حتى يتكلما فى هدوء، فى موضوع وصفه بأنه «عائلى ويخص جلالة الملك».

وفى العاشرة والنصف من مساء يوم لم يحدده «كريم ثابت»، ولكنه كان - فى الغالب وطبقًا لتسلسل الأحداث فى بداية الأيام العشرة الأخيرة من إبريل (نيسان) ١٩٥٠ - استقبله رئيس الوزراء فى حجرة صغيرة ملاصقة لحجرة نومه، بداره بـ«جاردن سيتى»، واستمع منه إلى قصة «فتحية» و«رياض غالى»، فعلق «النحاس» قائلا:

- كان الله فى عونه، فإن مصائبه العائلية تدك الجبال.

وتحمس «النحاس» لكل ما طلبه الملك، وقال لرسوله:

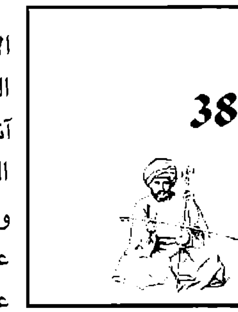
- أرجو أن تؤكد لجلالته، أن عواطفى كلها معه، وأننى أشعر بآلامه ومصائبه كأنها آلامى ومصائبى، وأننى أؤيده فى موقفه تمام التأييد، وأعده ببذل كل ما فى استطاعتى بذله لتحقيق رغبته.

وتأكيداً لذلك، طلب رئيس الوزراء من المختصين أن يطلبوا له «الملكة نازلى» فى «سان فرانسيسكو» على الهاتف. وبعد ساعة تقريبا، كانت جلالتها على الطرف الآخر من الخط، ويقول «كريم ثابت» إن المحادثة الهاتفية بين «النحاس» والملكة، قد استمرت حوالى ١٥ دقيقة، وأن «النحاس» كان ناعماً ولطيفاً فى بدايتها، فذكَّر جلالتها بصداقتهما، وبما يكنه لها من تقدير واحترام، واستفسر عن صحتها وصحة الأميرتين «فائقة» و «فتحية»، ثم سألها عن حكاية زواج الأميرة «فتحية» من «رياض غالى» فأيدت الواقعة، وأخبرته أن القران سيعقد بعد يومين، فقال لها: إنه لا يصدق أنها وافقت على هذا الزواج لاعتبارات لا تخفى على فطنتها، ولما أكدت له أن «رياض» قد أسلم، رد عليها بأن هذا النوع من الإسلام غير مقبول، فضلاً عن أن اختلاف الدين ليس العقبة الوحيدة، وكررت الملكة القول بأنها تؤثر سعادة ابنتها على جميع الاعتبارات، فقال لها: إن هذا الزواج يسيء إلى مركز الأسرة المالكة بوجه عام، وإلى جلالة الملك بوجه خاص، فردت عليه مكررة أن سعادة ابنتها هى التى تهمها فى المقام الأول، وانتهزت هذه الفرصة لتقول: إن «فاروق» لم يسأل عنها، بل أهملها وقصر فى حقها، وحق شقيقاته.

ويبدو أن «النحاس» أدرك أن عليه أن يكون أكثر حدة فى توضيح العواقب التى سوف تترتب على إصرار الملكة على موقفها، فقال لها بحزم: إنه يحب أن يوضح لها أن الحكومة والشعب يؤيدان الملك فى موقفه، فقالت: إنها مقيمة على رأيها، مصممة على قرارها.

وبعد أخذ ورد طويلين، أجابت الملكة «النحاس» إلى طلبه، ووافقت على تأجيل القران، ثلاثة أيام «علشان خاطره» على أن يتصل بها مرَّة أخرى قبل انقضاء الأيام الثلاثة.

وكانت الساعة قد بلغت الثانية صباحاً، حين غادر «كريم ثابت» بيت «النحاس» فى تلك الليلة العاصفة، التى كان «أحمد كامل» يستعد خلالها للسفر إلى «واشنطن».



وكان الأميرلاى - العميد - «كامل» آنذاك فى السادسة والأربعين من عمره، إذ ولد عام ١٩٠٤ وعمل بعد تخرجه فى كلية البوليس عام ١٩٢٤ ضابطاً بـ«قسم شرطة الأزبكية» ثم نقل إلى «بورسعيد»، وكان ضابطاً بإدارة حرس الوزارات برتبة اليوزباشى (الرائد) حين انتدبته تلك الإدارة فى بداية عام ١٩٣٧، مع زميل له، ليرافقا الملك الشاب ووالدته وشقيقاته فى رحلته الأوروبية، فأتيح له أن يتعرف بالملكة الوالدة، وأن يشاهد الفصل الأول من المأساة. ولفت انضباطه وأداؤه لواجبه نظر الملك الشاب، فطلب نقله للعمل فى إدارة بوليس القصور الملكية وهى إحدى الإدارات التى تتبع «ديوان كبير الياوران»، وتقوم بمهام عدة من بينها حراسة القصور الملكية وشخص الملك، وتنقل إليه ما يرد إليها من أقسام الشرطة الأخرى من تقارير حول الأحداث السياسية والجنائية فى البلاد. وبعد أحد عشر عاماً من التحاقه بها عُين فى عام ١٩٤٩ قائداً لبوليس القصور الملكية.

وبحكم التحاقه بالعمل بالقصر، فى وقت تواكب مع بداية عهد «فاروق»، فقد كان محل ثقة الملك وتقديره باعتباره أحد رجاله. كما كان بحكم عمله والثقة فى شخصه على معرفة واسعة بالعالم الداخلى للأسرة المالكة، إذ كان من بين ما يكلف به، مهام تتعلق بجمع معلومات حول سلوك المحيطين بالملك سواء كن من صديقاته أم من أقربائه وحتى شقيقاته. وكان يقوم بمهمة من هذا النوع تتعلق بالأميرة «فائزة» حين اضطر إلى قطعها ليطير إلى أمريكا، إذ كان «فاروق» يشك فى أن زوج شقيقته التركى «محمد على رءوف» جاسوس إنجليزى ويستريب فى الحفلات التى كانا يقيمانها كل ليلة بقصرهما بالزهرية، ويتردد عليها كثيرون من الدبلوماسيين البريطانيين فى مصر وغيرهم من الأجانب، وينفقان عليها ببذخ على الرغم من سوء حالتهما المالية. كما كان يشك فى علاقة الأميرة «فائزة» الحميمة بأحد الروس البيض الذين ينتمون إلى الأسرة القيصرية، هو الأمير «بيبيكوف رومانوف». وكان من بين الذين استعان بهم الأميرلاى «كامل» فى أداء هذه المهمة، أفراد بوليس حرس الوزارات الذين كانوا يحرسون قصور الأميرات الشقيقات، إذ كلفهم بأن يرفعوا إلى القصر قوائم يومية بأسماء زائرى حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة «فائزة».

وهكذا قطع «أحمد كامل» مهمة متابعة البرنسيسة «فائزة»، ليتوجه إلى واشنطن فيتابع البرنسيسة «فتحية». وما كاد يصل إلى العاصمة الأمريكية، حتى توجه على الفور إلى مبنى السفارة المصرية ليلتقى بالسفير، ويبلغه بتفاصيل المهمة التى كلف بها ولكن السفير تشكك فى جداوها قائلاً له: إن مسألة من هذا النوع ليست من اختصاصات المباحث الفيدرالية، وأن «المستر هوفر» لا يستطيع التدخل فيها. وما لبثت الساعات التالية أن برهنت على صحة توقعات السفير، فقد توجه

الملك وزوج شقيقته

لم تكن العلاقة بين الملك «فاروق» و«محمد على رؤوف» - زوج شقيقة فائزة - طيبة فى أى يوم من الأيام. وفى كتابه «طلاق إمبراطورة» يقول «كريم ثابت» المستشار الصحفى للملك، إن العلاقة بين الطرفين، قد أصابها الفتور منذ أصر «رؤوف» عقب زواجه من «فائزة» على الاحتفاظ بجنسيته التركية، ورفضه - تبعا لذلك - الالتزام بطقوس البروتوكول فى القصر الملكى المصرى، إذ أصر على حضور الحفلات الرسمية وهو حاسر الرأس، بدعوى أن الطربوش قد تم إلغاؤه فى تركيا، مما أدى إلى إصدار أمر بعدم دعوته إلى الحفلات الرسمية، ونبه على موظفى القصر بعدم السماح له بدخوله إذا كان حاسر الرأس.

ويقول «ثابت» إن موقف «فاروق» من «محمد على رؤوف» قد سرب إليه عمداء، فبدأ هو وزوجته يقللان من ترددهما على القصر، إلاّ إذا وصلتهما دعوة من الملك. ومع ذلك فقد كان يعامل «رؤوف» دائما بفتور ملحوظ، ويكتفى بتحيته عند قدومه ثم يهمله تماما، وأن «رؤوف» كان يتحفظ فى التعامل مع شقيق زوجته، فلا يفتح فمه بكلمة واحدة أثناء اللقاءات القليلة التى كانت تجمعهما، خشية أن يتعرض لكلمة قارصة من «فاروق» تسخف ما قاله، أو تعلق عليه بما يمس كرامته



مارس ١٩٤٩: «الأمير رومانوف» يتوسط الأميرتين «فوزية» عن يساره و«فائزة» عن يمينه أثناء إحدى الحفلات الخيرية بفندق سميراميس

«أحمد كامل» لمقابلة «هوفر» فوجده فى إجازة يمضيها خارج «واشنطن»، فالتقى بمساعده المستر «روجرز»، وكان يعرفه هو الآخر، وقال له: إن صاحب الجلالة ملك مصر يرجو إذا كان ذلك ممكناً أن تعمل المباحث الفيدرالية على إبعاد مغامر مصرى سيئ السلوك اسمه «رياض غالى» عن الولايات المتحدة، حتى لايواصل احتياله على صاحبة الجلالة ملكة مصر. فاعتذر المستر «روجرز» على الفور، بأن مثل هذه المسائل ليست مما يجوز له التدخل فيها، ولكنه سوف يبلغ «المستر هوفر» طلبه فى رسالة عاجلة بالشفرة.

وفى اليوم التالى اتصل به «روجرز» هاتفياً وقال له: إن «المستر هوفر» يعتذر عن التدخل فى الموضوع لأنه مسألة دبلوماسية من اختصاص وزارة الخارجية الأمريكية.

وبذلك انتهت مهمة الأميرلاى «أحمد كامل» بالفشل بعد ساعات قليلة من وصوله إلى العاصمة الأمريكية. لكن التعليمات صدرت إليه - مع ذلك - بالبقاء والتعاون مع السفير فى محاولاته للحيلولة دون إتمام الزواج بكل وسيلة ممكنة.

وكانت أنباء «سان فرانسيسكو»، التى وصلت إلى السفير من القنصلية المصرية بها، تشير إلى أن «الملكة

نازلى» تسعى لعقد الزواج المدنى والدينى فى يوم واحد هو يوم ٢٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠، فتوقع أن يقوم بذلك إمام جامع «سكرمنتو» الباكستانى، الذى قام بعقد قران الأميرة «فائقة» و«فؤاد صادق»، واتصل على الفور بزميله سفير الباكستان الذى استجاب إلى رغبته وزوده بخطاب إلى إمام هذا الجامع «السيد عبد الرحمن على خان»، يطلب إليه فيه أن يمتنع عن عقد زواج البرنسيسة «فتحية» و«رياض أفندى غالى».

وطار السفير وبصحبته الأميرلاى (العميد) «أحمد كامل» إلى «سان فرانسيسكو» ومنها إلى «سكرمنتو»، حيث قابلا إمام الجامع وسلمه «كامل عبد الرحيم» خطاب السفير الباكستانى وطلب إليه أن يمتنع عن عقد الزواج، وأن يبلغ القنصلية المصرية بكل معلومات تصل إليه عن شروع غيره فى القيام بهذه المهمة. تحمس الشيخ «عبدالرحمن» لتنفيذ ما طلبه منه السفير وأثبتت المكافأة المجزية التى قدمت له مشفوعة بوعد، بأن صاحب الجلالة ملك مصر سوف يقدر خدماته للعرش، إنها ذات فائدة كبرى؛ إذ قام إمام «جامع سكرمنتو» بدور مهم فى عرقلة عقد الزواج على امتداد الأسبوعين التاليين.

وقبل أن يغادر السفير «سان فرانسيسكو» طلب مقابلة «الملكة نازلى»، فحددت له موعداً ما كاد يصل فيه إلى فندق «فيرمونت» حيث كانت تقيم، حتى وجد «رياض غالى» يستقبله ليعتذر له بأن مرضاً طارئاً حال بين الملكة، وبين لقائه فى الموعد، وبأنها قد كلفته بأن يتلقى نيابة عنها الرسالة التى يريد إبلاغها لها. وفهم السفير أن الملكة تتعمد بذلك إبلاغ قصر عابدين بأنها ترفض كل محاولة لعزل «رياض» أو للتفاهم فى الموضوع بعيداً عنه. ولم يحل ذلك بين السفير وبين إبلاغ الرسالة لـ «رياض»، وخلاصتها أن على الملكة أن تعلم أن القاهرة ستسحب منها ومن الأميرة «فتحية» جوازات السفر الدبلوماسية، وستطلب من السلطات الأمريكية طردهما من أمريكا إذا لم تتوقف كل إجراءات الزواج. ولم يكتف السفير بذلك بل عاد إلى القنصلية حيث كتب مضمون الرسالة فى خطاب أرسله باسم الملكة، ليضمن أن تصل إليها من دون أى تحريف فى نقلها أو لبس فى فهمها.

وفيما بعد ذكر «رياض غالى»، أن «كامل عبد الرحيم» قد بدأ المقابلة بحديث ناعم طويل، أشار فيه إلى علاقته القديمة بوالده وصداقته بعائلته باعتبارهما من أبناء محافظة واحدة هى محافظة «أسيوط»، فضلاً عن أن السفير كان زوجاً لابنة «محمد محمود باشا» رئيس «حزب الأحرار الدستوريين» السابق، وأحد كبار أعيان المحافظة، ثم قال له: إن الملك «فاروق» يعرض عليه أن يدفع له مبلغا يصل إلى ٥٠ ألف جنيه، رفعها أثناء المساومة إلى مائة ألف جنيه، إذا عدل عن إتمام الزواج. فلما رفض «رياض» العرض قائلاً: إن السعادة لا تشترى بالمال، عاد السفير يغريه بتعيينه ممثلاً لمصر فى عضوية مجلس إدارة «شركة قناة السويس»، مع ضمان بقائه فى هذا المنصب حتى عام ١٩٦٨، تاريخ انتهاء الامتياز الممنوح للشركة بإدارة القناة، ويفيض فى شرح الإمتيازات والمخصصات التى يكفلها له هذا المنصب لكنه رفض كذلك.

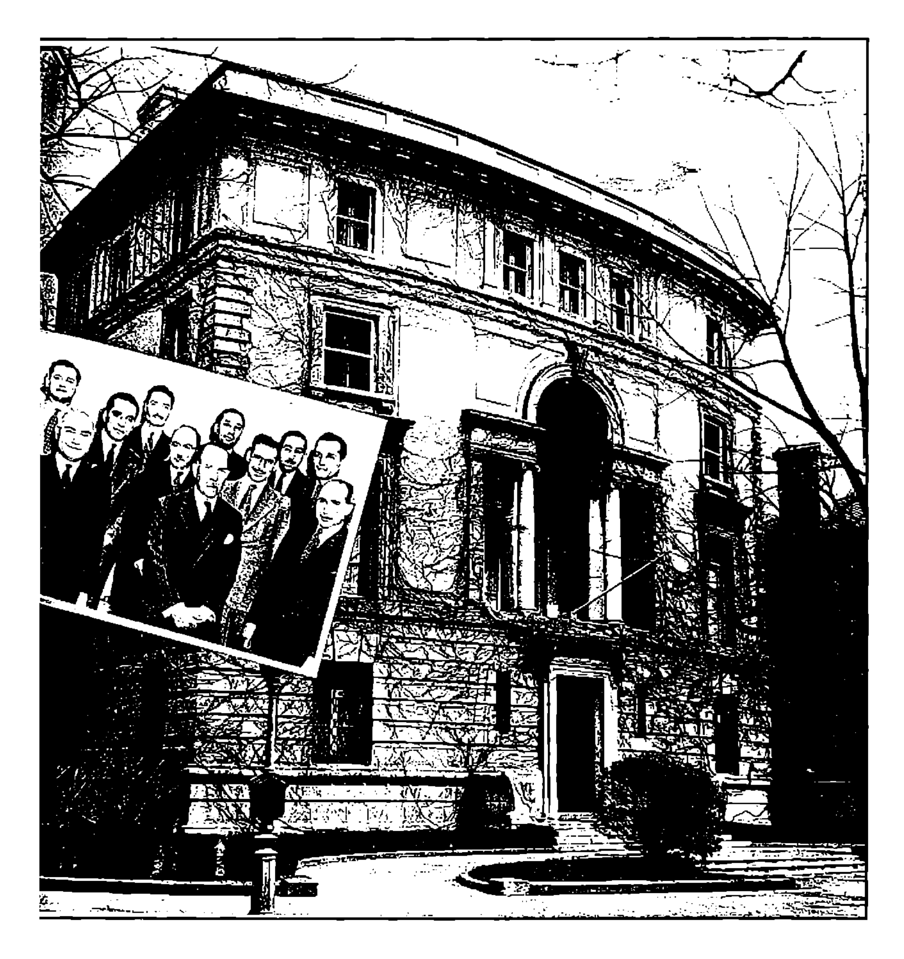
ثم صعد إلى غرفة الملكة فأخبرها بما جرى فقالت له وهى تضحك:

- ولماذا لا تقبل؟

فقال:



١٩٣٠: الأميرة فائزة فى السابعة من عمرها



١٩٥٠: مبنى السفارة المصرية بواشنطن مركز الاتصالات والمفاوضات لإفشال مشروع الزواج بين البرنسيسة والأفندى، وفى الزاوية طاقم السفارة يتصدره السفير «كامل عبدالرحيم»، وفى أقصى اليسار «د. محمود فوزى» الذى أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية فى عهد الثورة

ـ لأن «آتى» عندى بالدنيا كلها.

وكان العرض دليلاً على مدى التخبط الذى كانت القاهرة تعالج به الأمر، إذ لم يكن فيه ما يدفع شاباً مغامراً مثل «رياض» لأن يتنازل عن زواج يعده بثروة ومكانة تفوق مايعرض عليه عشرات المرات، وأن يستبدل مصاهرة الملك بعضوية مجلس إدارة إحدى الشركات. كما جاء دليلاً على مدى إدراك الملك «فاروق» بأنه أصبح مغلول اليد، عاجزاً عن التصرف بعد أن استولى الشاب المغامر على شقيقته ووالدته. لذلك لم يستفد أحد من تقديم العرض سوى «رياض» نفسه الذى ازداد يقين «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» بمدى ما يتمتع به من نزاهة وشرف بعد هذه الواقعة التى استخدمتها الملكة فيما بعد، للتدليل على أن كل ما يشاع عن أنه نصاب أو طامع فى أموالها كذب، وإلا ما رفض هذ العرض المغرى.

وبعودة السفير إلى مقر عمله فى «واشنطن» وقعت مهمة مراقب الأحوال فى «سان فرانسيسكو» على عاتق الأميرلاى ـ العميد ـ «أحمد كامل»، الذى تلقى صباح يوم ٢٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ اتصالاً هاتفي من إمام جامع «سكرمنتو»، أبلغ خلاله بأن «رياض غالى» قد اتصل ب وطلب إليه الحضور إلى «سان فرانسيسكو» لعقد زواجه فى مسا اليوم نفسه، وأنه وعده بالرد عليه لأنه خشى أن يرفض، فيستعين «رياض» بغيره، وخاصة أنه يوجد فى «سان فرانسيسكو» ذاتها أمريكى مسلم اسمه «عبدالرحمن لوتسن» على

صلة وثيقة بـ«الملكة نازلى». واقترح «أحمد كامل» على إمام جامع «سكرمنتو» أن يطلب من «رياض» تأجيل الزواج لليوم التالى. وبادر بالاتصال بالأمريكى المسلم الذى ذكر اسمه ليعرف منه أن «رياض» كان قد اتصل به هو الآخر، وأنه لايستطيع الاعتذار، إذ كان قد أصدر بالإنجليزية كتاباً عن «أصول الإسلام»، وقدم نسخة منه إلى «الملكة نازلى» التى كانت كريمة جداً معه، ولكن «أحمد كامل» استطاع إقناعه بالاعتذار فوعد بذلك.

ولم يكد الأميرلاى «أحمد كامل» يعود إلى القنصلية، بعد أن اطمأن من مكتب تصاريح الزواج، إلى أن «رياض غالى» لم يحصل حتى الساعة الثالثة ظهراً على تصريح بعقد زواجه، حتى علم بأنه قد استخرج التصريح فى الساعة الرابعة، فاتصل على الفور بإمام «جامع سكرمنتو» الذى أبلغه بأن «رياض» قد اتصل بمسلم باكستانى يدعى «بدر الدين» يقيم فى مدينة تبعد حوالى خمسين ميلاً عن «سكرمنتو» وطلب إليه الحضور لعقد الزواج، ومعه شاهدان مسلمان. وأضاف «عبد الرحمن خان» أنه بمجرد أن علم بذلك أرسل مندوباً من عنده إلى «بدر الدين» ليخطره بعدم إقحام نفسه فى قضية شائكة كتلك، ويطلعه على الخطاب الذى كان السفير الباكستانى قد أرسله إليه فى هذا الشأن.

وفى السابعة والنصف علم «أحمد كامل» أن هناك احتفالاً يقام بمنزل والد الطبيب الخاص «للملكة نازلى»، ـ وهو المنزل نفسه الذى عقد فيه قران الأميرة «فائقة» على «فؤاد صادق» قبل أسابيع ـ فتبادر إلى ذهنه أن الزواج سيتم عقده. واتصل على الفور بالسفير الذى بدا فاقد الحيلة، وطلب إليه أن ينتظر حتى يتصل بالقاهرة ثم يعود للاتصال به. لكن «أحمد كامل» لم يجد فائدة فى الانتظار وقرر أن يقوم بمحاولة لمواجهة «الملكة نازلى» و«الأميرة فتحية» و«رياض غالى».

ولم يكن قرار «أحمد كامل» بمواجهة الموقف ومحاولة اقتحام المكان الذى يتم فيه عقد زواج البرنسيسة والأفندى، تعبيراً فحسب عن إخلاصه لسيده الملك، ورغبة فى نجاح مهمته التى كانت ـ كما ذكر فيما بعد زميله فى الحاشية الملكية الدكتور «يوسف رشاد» ـ مجرد محاولة دفع الشرطة الأمريكية لإخراج «رياض غالى» من أمريكا أو العودة بالملكة والأميرتين، بل جاء القرار كما ذكر هو نفسه فيما بعد، تعبيراً عن غضبه ـ كمصرى ـ للإهانة القومية التى يوشك أن يلحقها زواج البرنسيسة بالأفندى، وهو مايكشف عن العقلية التى كان يعالج بها القصر القضية، والتى انتقلت منه بعد ذلك إلى الصحف، ومنها إلى الرأى العام، وحولت الأميرة «فتحية» من شخص إلى «وطن».

وبجسارة وعقلية رجل شرطة يثق فى الأرض التى يقف عليها، وفى الجهة التى يتحدث باسمها، غادر الأميرلاى (العميد) «أحمد كامل» مقر القنصلية المصرية بـ«سان فرانسيسكو» فى طريقه إلى منزل المستر «شويدز» والد طبيب «الملكة نازلى» حيث يجرى ـ كما كان يظن ـ الاحتفال بعقد قران البرنسيسة على الأفندى، وعندما وصل إليه فى الثامنة والنصف وجده عبارة عن فيلا من دورين تتلألأ أنوارها وتزدحم ممرات حديقتها بالسيارات، فأيقن أن الحفل قد بدأ. وصعد الدرجات القليلة التى تقود إلى الباب الرئيسى ودق الجرس، ليفاجأ



الأميرلاى (العميد) أحمد كامل



الملك فاروق والأميرة فائزة، فى احتفال بعيد شم النسيم

المستر «شويدز» ـ الذى فتح له الباب ـ بشخص يرتدى الملابس العادية مما يدل على أنه ليس من المدعوين، يتحدث إليه بجفاء واضح ويقدم له نفسه باعتباره «الجنرال كامل» ممثل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر، ثم يندفع ليسأله بعبارات غاضبة، عما إذا كان من اللياقة أن يشجع فتاة صغيرة تنتمى لأسرة مالكة عريقة على أن تعقد قرانها على مغامر أفّاق بدلاً من أن يحول بينها وبين هذا التصرف الشائن.

ووجد صاحب المنزل نفسه فى مأزق إذ لم تكن له صلة مباشرة بالموضوع، أو معرفة وثيقة بـ«الملكة نازلى» وهو ما قاله للجنرال الغاضب قبل أن يستأذن منه فيدخل إلى المنزل ليعود بابنه، ويقدمه له باعتباره طبيب الملكة، الذى نظم هذا الحفل بناء على طلبها. ولأن خطة الجنرال، كما ذكر فيما بعد، كانت تقوم على إثارة ضجة تنتهى بإفشال الحفل، فقد دخل فى مناقشة عنيفة مع الطبيب احتد خلالها كل منهما على الآخر. وارتفعت أصواتهما لتصل إلى المحتفلين ومن بينهم «رياض غالى»، الذى غادر صالة الاستقبال إلى مدخل المنزل ليحاول تهدئة الضيف الثقيل. لكن «أحمد كامل» ما كاد يراه حتى ازدادت لهجته حدة، وصوته ارتفاعاً وهو يتهمه بعدم الوطنية وبالإساءة إلى مصر وإلى الملك، ويهدد كما قال «رياض» فيما بعد، بنسف المنزل على من فيه إذا لم يوقف هذا الاحتفال فوراً.

ومع تصاعد الضجة على نحو لفت أنظار المدعوين الذين ساورهم القلق، اضطرت «الملكة نازلى» لمواجهة «أحمد كامل» بنفسها فتقدمت نحوه وهى تقول له بغضب:

ـ إيه الثورة دى كلها.

وانحنى الجنرال على يد الملكة الوالدة يقبلها، وتقدمته إلى صالون مجاور ليجيب عن سؤالها بنبرة أقل غضباً وأكثر حزناً. وفى حديث طويل حاول أن يثير به عواطفها ومخاوفها، قال لها: إنه جاء لكى يبلغها أن هذا الزواج يسىء إلى الملك وعرشه، ويعطى كثيرين فرصة كانوا ينتظرونها للتشهير به وبك، مما يؤدى إلى اهتزاز

قوائم العرش تحت ابنك الذى لا أشك فى أنك تحبينه وتحرصين على مستقبله.

وصمتت «الملكة نازلى» قليلاً قبل أن تقول:

- «فاروق» هو اللى وصل الحالة إلى هذا الحد، والعرش إذا كان يبقى أو يزول دى حاجة فى إيد ربنا.

ولابد أن «أحمد كامل» قد دهش للمنطق القدرى الذى يغلف عبارات الملكة الوالدة التى لم تبد أى اهتمام أو تجاوب مع مخاوفه من الأخطار التى تحيق بالعرش فقال:

- كل حاجة صحيح فى إيد ربنا، ولكن مسألة الجواز دى حتكون قنبلة تطيركم كلكم، ولو كنت فى مصر هذه الأيام لارتعت من حالة ابنك ومن حالة العرش وما هو معرض له.

وللمرة الثانية تجاهلت الملكة حالة العرش، وقالت:

- «فتحية» دى بنتى وعايزة أخدمها، و«رياض» عاوزه أكافئه لأنه خدمنى، ثم «فاروق» عمل لى إيه؟ أنا كنت عيانة وأموت ما فكرش إنه يبعت لى حد من إخواته، أنا عاوزه الجوازه دى تتم.

ومع أن كل الدلائل كانت تدل على أن كلا منهما يتحدث بلغة تختلف عن لغة الآخر وبمنطق يختلف عن منطقه، وعلى الرغم من إدراك «أحمد كامل» بأن المشتركات بين مصلحة الملك الابن والملكة الوالدة ـ التى كان يظن أنها كافية لإعادتها إلى صوابها ـ لم تكن قائمة إلا فى رأسه، إلا أنه واصل المحاولة قائلاً:

- أنت مسلمة ودى أميرة بنت ملك وأخت ملك والعائلة لها نظام يجب أن يعمل به، وزواج أخت الملك المسلمة من شاب مسيحى ده له معانٍ كثيرة بطالة.

وجاءه الرد هذه المرة من البرنسيسة «فتحية» التى فوجئ بها تقف وراءه وتتابع المناقشة بينه وبين أمها، عندما وصل إلى النقطة التى يبدو أنها استفزتها، قاطعته لتقول وهى تقول بصوت حاد:

- وطى صوتك شوية فيه ناس أمريكان جوه يقولوا إيه!!

وعندما استدار ليواجهها وجدها تنظر إليه بكراهية شديدة أكدت له أن «الملكة نازلى» كانت على حق عندما قالت له: إن «فتحية» هى التى تصر على الزواج وترفض كل محاولة لتأجيله أو العدول عنه، فقال لها:

- سموك السبب فى ده كله وأنا صوتى كده.

فقالت له:

- أنت قليل الأدب!

وبذل الأميرلاى «أحمد كامل» مجهوداً عنيفاً بدت آثاره فى احتقان وجهه لكى يتمالك أعصابه، فلا يرد الإهانة بمثلها، وقال لها بانفعال يحاول السيطرة عليه:

- لوسموك فهمت كلامى، وأدركت النتيجة اللى ح تترتب على موقفك كنت تشكرينى مش تشتمينى.

وتدخلت «الملكة نازلى» لتخفف من تأثير الإهانة، فقالت له فى شبه اعتذار:

- ماتزعلش، هيه من عشمها بتقول لك الكلام ده. لكن الجواز ح يتم.

وتمسك «أحمد كامل» بآخر أهداب الأمل وواصل الحوار مع الملكة الوالدة قائلا:

- أرجو أن تؤجلى جلالتك الزواج لمدة ٢٤ ساعة، فقد يتصل بك جلالة الملك، أو رئيس الديوان فتعرفين الأوضاع على حقيقتها.

فسألته:

- أنت متأكد إن حد من مصر ح يتصل بى!



١٠ فبراير (شباط) ١٩٥٠: وبينما المفاوضات تجرى لوقف الزواج احتفل فاروق بعيد ميلاده الثلاثين ونشرت الصحف صورته وهو يرتدى الروب الجامعى، كانت جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) قد أهدته الدكتوراه الفخرية بمناسبة زيارته لها فى فبراير (شباط) ١٩٣٩، وأهدته جامعة فاروق الأول (الإسكندرية الآن) الدكتوراه الفخرية بمناسبة افتتاحه لها فى فبراير (شباط) ١٩٤٣



١٩٣٧: الأميرة «فتحية» تجمع بعض ثلوج سان مورتيز، لتعطيها لشقيقتها «فائقة»، حتى تقذف بها شقيقتيهما «فوزية» و«فائزة» اللتين لم تظهرا فى الصورة

قال:

ـ متأكد جداً.

قالت:

ـ إذا كان كده.. أنا مستعدة أنتظر. ولكن مش أكثر من ٢٤ ساعة.

ثم أشارت إلى منضدة قريبة وقالت وكأنها تتحداه:

ـ التليفون أهه، اتفضل اطلبهم.

واعتذر «أحمد كامل» بأن الاتصال بالقاهرة يتطلب حوالى سبع ساعات وأنه لذلك يفضل أن يجريه من الفندق الذى يقيم فيه، ثم حياها وانصرف ليتصل بالسفير «كامل عبد الرحيم» فى «واشنطن» فيبلغه بما حدث. قال له السفير: حاكلم مصر حالاً!

ولم يعرف «أحمد كامل» إلا فى اليوم التالى أن «الملكة نازلى» كانت تناور عليه، وأن إتمام الزواج فى هذه الليلة كان مستحيلاً، لأن المواطن الباكستانى «بدر الدين» ـ الذى اتفق معه «رياض غالى» على عقد القران طبقاً للشريعة الإسلامية ـ قد استجاب لضغوط الرسول الذى أرسله إليه السيد «عبد الرحمن خان» ـ إمام جامع «سكرمنتو» ـ فتعلل بأنه لم يجد شاهدين مسلمين. لكن «الملكة نازلى» أجَّلت عقد الزواج المدنى الذى لم يكن هناك عائق من إتمامه، بعد أن حصل «رياض» على إذن بذلك من مكتب تصاريح الزواج، إذ كانت تفضل تحرير العقدين فى يوم واحد لكى تكسر من حدة المعارضة.

ومع أنها كانت ضعيفة الأمل فى أن ابنها سيتصل بها مباشرة ليناقشها فى الأمر، إلا أنها بموافقتها على فتح باب المفاوضة من جديد، توهمت أن باستطاعتها أن تقنع المتصلين به بأنها لا ترغب فى إثارة ضجة حول الموضوع، وأن من الحكمة أن تتعامل القاهرة مع الأمر الواقع، وهو ما قالته بوضوح للسفير المصرى «كامل عبد الرحيم» الذى اتصل بها من «واشنطن» هاتفياً فى اليوم التالى. ثم كررته لرئيس الوزراء «مصطفى النحاس باشا» ـ الذى اتصل بها هو الآخر هاتفياً ـ فقد أشارت إلى التصرف الحكيم الذى قام به «شاه إيران» الذى يتجه للعفو عن أخته الأميرة «فاطمة» بعد أن أعلن زوجها الأمريكى الكاثوليكى استعداده لإشهار إسلامه. وقالت إنها على استعداد لتأجيل الزواج حتى يوم ٣٠ إبريل (نيسان) ١٩٥٠، ليتم إشهار إسلام «رياض غالى» أولاً فى السفارة المصرية على يد أحد رجال الدين المسلمين. واعترض «النحاس» على ضيق الوقت المتاح للمناقشة فى الاقتراح، وطلب مهلة أطول لصعوبة التوصل إلى إقناع من بيدهم الأمر بقبول الفكرة خلال تلك الفترة القصيرة.

واستجابت الملكة الوالدة جزئياً لمطالب «النحاس»، فلم تعلن عن تحديد أى موعد آخر لعقد الزواج. وأدلى «رياض غالى» بتصريحات للصحف التى كانت تتابع القضية، قال فيه: إن هناك ظروفاً طرأت وأدت لتأجيل الزواج، وأن هناك مساعى تبذل للاتصال بالقاهرة للحصول على موافقة الملك، ومع أن «الملكة نازلى» قد اعتذرت عن الإجابة عن أسئلة الصحف، إلا أنها أذنت لوصيفتها السيدة «بهيجة محب» ـ التى كانت مريضة فى المستشفى ـ بأن تدلى للصحفيين بتصريح قالت فيه: إن الملك «فاروق» من أصحاب القلوب الكبيرة وجلالة الملكة الوالدة لا تشك فى أنه يسعى لسعادة شقيقاته. وهو مافهم باعتباره رسالة استرضاء غير مباشرة ترسلها الملكة الوالدة إلى الملك الابن لعلها تساعد فى إنجاح المفاوضات.

لكن عدم ثقة كل طرف من أطراف الحرب فى الطرف الآخر، وإصراره على عدم التنازل عن أهدافه، ظل السمة الغالبة على فترة الهدنة الثانية كما كانت الحال فى الهدنة الأولى. فقد نجح «رياض غالى» أثناء تلك الفترة فى إغراء «بدر الدين» بالقدوم إلى «سان فرانسيسكو» حيث يستطيع الحصول على مايريد من نقود ومن شهود. وما كاد يصل إلى المدينة حتى عثر على رجل ألبانى مسلم اسمه «رمضان» يعمل حمّالاً فى الجمرك قبل أن يشهد على عقد الزواج - وأسرع الجنرال «أحمد كامل» إلى الميناء ليجتمع بالحمال الألبانى على أحد أرصفتها. وقال «رمضان» إن «بدر الدين» قد اتصل به فعلاً، وأنه اتفق معه على أن يلتقيا فى الرابعة والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه، لكى يكونا شاهدين على إشهار «رياض» لإسلامه.

ودهش الرجل حين فوجئ بمحدثه يطلب إليه باسم صاحب الجلالة ملك مصر بأن يعتذر عن هذا الموعد، ورد على ذلك أنه يعتقد أن الاستجابة لرغبة أحد المسيحيين فى إشهار إسلامه عمل صائب لا يرى مبرراً للعدول عنه. ولأن «أحمد كامل» لم يكن يريد إذاعة تفاصيل كثيرة فقد اكتفى بترديد عبارات غامضة من نوع أن للأمر خلفيات أخرى. ومع أن الرجل وعد بأن ينفض يده من المسألة، إلا أن التردد وعدم التصديق كانا باديان على وجهه، مما اضطر «أحمد كامل» لكى يطلب نجدة دبلوماسية، فاتصل بالسفير المصرى الذى اتصل على الفور بزميله «المستر أصفهانى» - سفير الباكستان بالولايات المتحدة - طالباً منه التدخل شخصياً لدى «نور الدين» و«رمضان».

ولابد أن حمّال الميناء المسكين قد ظل مذهولاً لعدة أيام بعد أن اتصل به سعادة السفير الباكستانى هاتفياً ليرجوه الالتزام بالوعد الذى قطعه للجنرال «كامل» بعدم التدخل فى الموضوع الذى حدثه عنه.

وهكذا اعتذر «نور الدين» عن الوفاء بموعده مع «رياض غالى»، وغادر «سان فرانسيسكو» عائداً إلى بلدته فى الجنوب، مما اضطر «رياض» الذى لم يكن قد تنبه بعد إلى مناورات الطرف الآخر - إلى معاودة الاتصال بالسيد «عبد الرحمن غالى» إمام جامع «سكرمنتو»، الذى كان قد حسم موقفه بعد الخطاب الذى حمله إليه «كامل عبدالرحيم» من المستر «أصفهانى»، إذ كان موظفاً فى الحكومة الباكستانية ولا يستطيع أن يعصى أمراً لسفير بلاده.

ويبدو أن الارتباك الذى حدث نتيجة لحالة الحصار التى نجح «أحمد كامل» بالتعاون مع «كمال سعد الدين» - نائب القنصل المصرى بـ«سان فرانسيسكو» - فى إحكام حلقاتها حول مشروع الزواج، قد شجع القاهرة على شن هجوم شامل، لعلها تنجح فى تحقيق أهدافها، ففى يوم الجمعة ٢٨ إبريل (نيسان) ١٩٥٠، وبعد أن أدى الملك «فاروق» صلاة الجمعة فى جامع «الرفاعى»، ثم زار ضريح والده الملك «فؤاد»، بمناسبة ذكرى وفاته الرابعة عشر، انتقل إلى استراحة الخاصة الملكية الملاصقة للمسجد. وأرسل «عمر فتحى باشا» كبير الياوران إلى «النحاس باشا» ليدعوه إلى مقابلته.

وكان رئيس الوزراء يهم بركوب سيارته، بعد أن أدى الصلاة مع الملك ليسبقه إلى «مبرة فؤاد الأول» ويكون فى استقباله عند وصوله إليها، فعاد إلى الاستراحة، واجتمع مع الملك لمدة



السيدة «زينب الوكيل» حرم زعيم الوفد «مصطفى النحاس باشا»، كانت صداقتها الحميمة للملكة «نازلى» أحد أسباب معارضة الحكومة فى توسيع نطاق حملة التشنيع ضد الملكة الوالدة


الأميرة فائزة وإلى جوارها الأميرة فتحية

نصف ساعة، ثم توجها معاً في السيارة الملكية إلى المبرة. وخلال هذا الاجتماع القصير شكر الملك رئيس وزرائه على مساندته وطلب منه أن تتدخل الحكومة رسمياً لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتطلب إخراج «الملكة نازلي» والأميرتين و«رياض أفندى غالى» من الأراضى الأمريكية. وأن تبلغ الملكة الوالدة بالإجراءات التي يمكن أن تتخذ ضدها إذا خالفت قانون الأسرة المالكة الذى يعطى الملك، وحده، سلطة الموافقة على زواج أعضائها. ولم يمانع الملك في أن يقوم «النحاس» باتصال تليفوني آخر، لمحاولة إقناع الملكة بالعدول عن مشروع زواج البرنسيسة والأفندى.

ومع أن «مصطفى النحاس» لم يكن - من حيث المبدأ - ميالاً إلى الأسلوب العنيف الذى يعالج به الملك «فاروق» الموضوع، إلا أنه لم يجد بأساً من القيام بمحاولة أخيرة، فاتصل بالسفير المصرى بـ «واشنطن» «كامل عبدالرحيم»، وطلب إليه إبلاغ الحكومة الأمريكية رسمياً بما تطلبه الحكومة المصرية، لكن السفير لفت نظره إلى أنه ليس من الحصافة التقدم بطلب رسمى بهذا الشأن لمخالفته للقوانين الأمريكية، وطلب منه أن يترك له التصرف في الموضوع طبقاً لما يراه.

وفى منتصف الليلة ذاتها، اتصل رئيس الوزراء بـ«الملكة نازلى» في «فندق فيرمونت» هاتفياً، وكان «رياض غالى» هو الذى تلقى المكالمة وأقنع الملكة بالرد عليها، إذ كانت قد يئست تماماً من سماع أى جديد من القاهرة، بعد الموقف العدائى الذى اتخذته القنصلية منها. واندفع «مصطفى النحاس» - استناداً إلى الصداقة الوثيقة التي كانت تربط بين زوجته «زينب الوكيل» وبين الملكة الوالدة - في حديث طويل، رجا في بدايته جلالتها أن تقدر الظروف التي تمر فيها البلاد، والتي تحيط بالعرش، وأن تعدل عن هذا المشروع، وتعود معززة مكرمة وبصحبتها الأميرتان إلى القاهرة، مبدياً استعداد الحكومة، لكى تقوم بكل الواجب نحو استقبالها استقبالاً رسمياً، حتى لو تطلب الأمر أن يسافر أحد الوزراء لكى يعود معها، أو أن يسافر هو بنفسه، رغم ظروفه الصحية غير الملائمة، إلى «سان فرانسيسكو» لهذا الغرض، كما فعل في عام ١٩٤٣ عندما تركت القاهرة غاضبة إلى «القدس».

لكن هذه المقدمة الودود، لم تزحزح الملكة الوالدة عن موقفها فقد تمسكت بأن كل حديث عن العودة، لابد أن يسبقه اعتراف رسمى بزواج الأميرتين.

وفي مواجهة إصرار الملكة على موقفها انتقل «النحاس» من الرجاء إلى التهديد طالباً منها منع الزواج بأى ثمن، وإلا فإن الحكومة ستسعى رسمياً لدى الحكومة الأمريكية لإعادتها إلى مصر، وسحب جوازات السفر الدبلوماسية التي تحملها هي والأميرتان، وردت الملكة قائلة: إن ذلك إجراء غير قانوني وأن على الحكومة أن تدعو البرلمان للانعقاد لعرض الموضوع عليه، وأنها واثقة من أنها ستحصل على موافقة أغلبية النواب على إتمام الزواج بين «البرنسيسة» و«الأفندى»، وقال «النحاس»: ثقى يا صاحبة الجلالة أن هذا الزواج سيكون أول مسمار ينزع من عرش ابنك الملك، وأول مسمار يغرس في نعشه.

وفى اليوم التالى اتصل السفير «كامل عبد الرحيم» بالأميرلاى «أحمد كامل» من «واشنطن» وطلب إليه أن يسأل الطبيب الذى يعالج «الملكة نازلى»

عما إذا كانت صحتها تمكنها من السفر فى حالة ما إذا طلبت الحكومة الأمريكية ذلك؟ فالتقى بالطبيب وبوالده - بحضور نائب القنصل - فى المنزل نفسه الذى جرت فيه قبل أيام المشادة بينهما وشرحا لهما خلفيات الأزمة، فيما يشبه الاعتذار عن الطريقة غير البروتوكولية التى اقتحم بها «أحمد كامل» منزل الأسرة قبل أيام.

وقال «شويدن» الأب، إنهما لم يسعيا من جانبهما، لكى تكون هناك علاقة بينهما وبين «الملكة نازلى» وأنها هى التى سعت إلى ذلك، لأن ابنه هو طبيبها الخاص، وأنهما لا يعرفان شيئا عن ملابسات زواج الأميرة «فائقة» من «فؤاد صادق»، إلا أن الملكة فضلت أن تحتفل بزواجهما فى منزل «آل شويدن» على الاحتفال به فى الفندق، فوافقا على ذلك، وشكا «شويدن» الابن، من أنه يتقاضى أتعابا قليلة عن علاج الملكة الوالدة، وأنه يعتقد - بعد ما سمعه من الجنرال ونائب القنصل - أن «رياض» يقتطع لنفسه جزءاً من تلك الأتعاب. وقال إنه كطبيب مستعد لكى يقرر أمام أية جهة بأن صحة «الملكة نازلى» لا تحول بينها وبين السفر..وقال الاثنان، إنهما يوافقان تماماً، على أنه لا مصلحة لهما فى إقحام نفسيهما فى مسائل شائكة ليسا طرفاً فيها، ولا يريدان أن يكونا كذلك.

وباطمئنان السفير إلى موقف الدكتور «شويدن» أبلغ «أحمد كامل» بأن يستعد لاستقبال المستر «ستابلر» الدبلوماسى بوزارة الخاجية الأمريكية الذى سيصل إلى «سان فرانسيسكو» لكى يلتقى بـ«الملكة نازلى» وأن يمكنه من إتمام اللقاء بها.

وقبل ساعات من وصول الدبلوماسى الأمريكى إلى «سان



الملكة «نازلى» مع الأميرتين «فتحية» و«فائقة» عند وصولهن إلى باريس ومعهما سفير مصر فى فرنسا

فرانسيسكو»، وصلت الأميرة «فائقة» وزوجها «فؤاد صادق» قادمين من جزر «هاواى» بعد أن قطعا شهر العسل، فأسرع «أحمد كامل» يلتقى بهما، ليطمئن على موقفهما. ومع أنهما تحفظا على مشروع زواج الأميرة «فتحية» من «رياض غالى» إلا أنهما اعتذرا عن التدخل، قائلين: بأن كل محاولاتهما السابقة للتدخل، قد تحطمت أمام إصرار البرنسيسة «فتحية». وانتقل «فؤاد صادق» مع «أحمد كامل» إلى القنصلية، حيث اتصل بالسفير فى «واشنطن» وأبلغه بموقفه، وأعلن له، أنه وزوجته الأميرة «فائقة» رهن إشارة حضرة صاحب الجلالة، وأنهما مستعدان للعودة فورا إلى القاهرة، إذا طلب إليهما ذلك.

وعاد «أحمد كامل» يتصل بـ«حسن يوسف باشا» - رئيس الديوان - ليطلب إليه مواصلة الإلحاح على الملك «فاروق» لكى يتصل بوالدته، أو بشقيقته الأميرة «فتحية» مؤكداً له أن اتصالاً على هذا المستوى، قد يكون مفتاح حل الأزمة كلها، لكن «حسن يوسف» قال ملخصاً المأساة:

- مش راضى!

كانت الخيوط قد تقطَّعت إلى الأبد بين الملك وأمه، قبل ذلك الحين، وبعده، وإلى أن غادر الدنيا قبل أن تغادرها الأم بأكثر من عشرين عامًا. ولم تسفر المناقشات الهاتفية التى دارت بين الملكة الوالدة، والأميرة العاشقة، وبين كل من «شريف



١٩٣٠: الأميرة فوزية وهى فى الثامنة من عمرها تحمل شقيقتها الرضيعة الأميرة فتحية

صبرى باشا» والأميرة «فايزة» إلا عن نتيجة واحدة، فقد نبهت الملكة الأم، إلى أن الاحتفال بزفاف صغرى بناتها، فى أسبوع الاحتفال بالذكرى الرابعة عشر لرحيل الملك «فؤاد» أمر قد يساء تفسيره، ولو لم تكن الملكة حريصة على أن تقلل بقدر الإمكان من انتقادات الناقدين، لما اهتمت بالملاحظة، ولما أعلنت تأجيل عقد الزواج إلى ١٠ مايو (آيار) ١٩٥٠.

وظل الأمل الأخير معقوداً على نتيجة اللقاء بين «الملكة نازلى» والمستر «ستابلر» مندوب وزارة الخارجية الأمريكية، الذى وصل إلى «سان فرانسيسكو» فى أول مايو (آيار) ١٩٥٠، وبعد أن اطمأن من الدكتور «شويدن» إلى أن الحالة الصحية للملكة، لا تحول دون سفرها، اتصل بفندق «فيرمونت» طالبًا تحديد موعد لكى يلتقى مع جلالتها. وبعد قليل اتصل به «رياض غالى» ليقول له: إن الملكة تدعوك لتناول العشاء معها فى اليوم التالى، وقال المستر «ستابلر» بهدوء: أنا لا أطلب المقابلة لتكون لها صفة رسمية.

ومع أن «الملكة نازلى» كانت تدرك أن مهمة المستر «ستابلر» ليست رسمية بالمعنى الذى أراد أن يوحى به إليها، إلا أنها حددت له الميعاد، واستمعت بصبر إلى رجائه لها، بأن تجنب الحكومة الأمريكية الحرج، وألا تكون سببًا فى تعكير العلاقات الودود بين الحكومتين المصرية والأمريكية، وأن تقبل شاكرة طلب وزارة الخارجية الأمريكية، بأن تنتقل لفترة قصيرة إلى بلد آخر، مؤكدا أن الولايات المتحدة يسعدها أن تعود لزيارتها بعد انتهاء الظروف الحالية، وأنها ستجد آنذاك كل ترحيب من حكومتها وشعبها.

وبهدوء شديد قالت الملكة:

ـ كيف تطلب الحكومة الأمريكية من إنسان مريض أن يغادر البلاد؟

وقال مندوب الخارجية الأمريكية:

ـ لقد سألت طبيب جلالتك المعالج، وطمأننى على أن صحتكم تسمح لكم بالسفر.

وعادت الملكة تسأله:

ـ وإذا لم أكن أريد السفر، هل تجبروننى عليه؟!

وارتبك المستر «ستابلر»، وقال بحرص:

ـ إن الحكومة الأمريكية لم تفكر فى ذلك، وأنا أتحدث إلى جلالتك بشكل سياسى، وكل ما يهمنا هو ألا تكون الأزمة الحالية سببًا لتعكير العلاقات بين مصر وأمريكا.

وهنا فتحت «الملكة نازلى» نيران مدفعيتها الثقيلة وقالت للمستر «ستابلر»:

ـ هل تقدر وزارة الخارجية ردود الفعل، لو أن الصحف نشرت شيئًا عما تقوله؟

أصيب المستر «ستابلر» بحالة من الذعر وقال:

ـ أرجو أن تبتعدى جلالتك عن مسألة النشر، لأن النشر يسىء إلى الجميع.

وصعّدت «الملكة نازلى» من هجومها، قائلة:

ـ كيف تطلب الحكومة الأمريكية منى أن أسافر وأنا فى هذه الظروف القاسية، ما الفارق إذن بينكم وبين روسيا؟

عند ذلك الحد، كان المستر «ستابلر» قد انهار تماماً، لكنه تمسك بآخر أهداب الأمل فقال:

ـ ألا ترين جلالتك أن إبعاد «رياض غالى» يمكن أن يكون حلاً للأزمة؟

فقالت الملكة وهى تقف إيذاناً بانتهاء المقابلة:



٦ مايو ١٩٥٠: أثناء الحفل الذى أقامته الحكومة بمناسبة عيد الجلوس الملكى بقصر الزعفران فؤاد سراج الدين باشا سكرتير عام الوفد ومصطفى النحاس رئيس الحزب ورئيس الوزراء فى حديث باسم قبل أن يبدأ موسم المشاكل والضغوط بالإعلان عن زواج البرنسيسة والأفندى بعد ذلك بأسبوع

ـ إنه زوج ابنتى، وإبعاده يعنى إبعادها وإبعادى.

ثم مدت إليه يدها، فانحنى يقبلها وهو يقول:

ـ سوف أتصل بجلالتك صباح الغد.

فقالت:

ـ سوف أتلقى مكالمتك لو ساعدتنى صحتى على ذلك.

واستمع «أحمد كامل» إلى تفاصيل المقابلة ذاهلاً، وعندما سأل مندوب وزارة الخارجية الأمريكية عن الخطوة التالية.. قال «ستابلر»:

ـ المسألة شديدة التعقيد، وخاصة أن الملكة تعتبر «رياض غالى» جزءاً من مسألتها وإذا أصرت على ذلك، فسوف يكون عسيراً أن نفعل شيئاً.

ويبدو أن القاهرة، كانت تدرك منذ البداية أن التدخل الأمريكى سيكون فى أضيق نطاق، وأنه مجرد مناورة هدفها تخويف «الملكة نازلى»، يتوقف نجاحها على مدى إصرار الملكة على موقفها، ومدى إدراكها بأن ما يجرى هو مجرد حرب أعصاب لن تفضى إلى أية إجراءات عملية. ولم تكن الملكة، بعد أربع سنوات من الإقامة المتواصلة فى أمريكا، خالية الذهن عن ذلك، فضلاً عن المشورة القانونية التى سعى «رياض غالى» للحصول عليها من بعض المحامين الأمريكيين؛ الذين أكدوا له بأن



آخر لحظة

صحيفة فى حجم التابلويد (نصف الجريدة اليومية) صدرت عن دار «أخبار اليوم» كملحق إخبارى للعدد رقم ٧٤١ من مجلة «آخر ساعة» بتاريخ ٥ يناير (كانون الثانى) ١٩٤٩، ثم استقلت بعد ذلك، لتصدر فى الحجم نفسه مرتين فى الأسبوع، ثم ثلاث مرات فى أيام الاثنين والأربعاء والجمعة، كتجربة لإصدار الجريدة اليومية، التى كانت الدار تخطط لإصدارها آنذاك، وهى جريدة «الأخبار» التى صدرت فى ١٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٢، فتوقفت «آخر لحظة». وعادت لتصبح أحد أبواب «آخر ساعة» وجرت عدَّة محاولات بعد ذلك لإعادة إصدارها، ولكنها لم توضع موضع التنفيذ

الطلب المصرى بإبعادهم لاقيمة له من وجهة نظر القانون الأمريكى.

وفضلاً عن ذلك فقد كانت رغبة الملك «فاروق» فى الانتقام من أمه والتمثيل بها وفضحها تغلب على معالجته للأزمة، ولعله وجد فى إصرارها على مساندة زواج البرنسيسة «فتحية» من الأفندى القبطى خطيئة ظاهرة، تعطيه الحق أمام الرأى العام فى اتخاذ أقسى الإجراءات ضدها، عقاباً لها على خطايا غير ظاهرة كثيرة كان يتوهم أنها ارتكبتها، فيتخفف من مشاعر كراهية عميقة ظلت تتراكم عبر سنوات منذ خانت حبه، وأحبت معه رجلاً آخر هو «أحمد حسنين».

ولأنه كان يعلم أن سعى الابن لفضح أمه أو معاقبتها مهما كان ما فعلته، ليس من الأمور التى يمكن أن يتقبلها الناس بسهولة، فقد وافق على محاولات فتح الحوار مع الملكة الوالدة استجابة لإلحاح أخواله وشقيقاته ومستشاريه، لكى يبدو فى اللحظة المناسبة فى صورة الابن البار الذى لم يترك سبيلاً لإقناع أمه الضالة بالعدول عن غيها، لكنها أصرت على ضلالها فاضطر وقلبه يتمزق لاتخاذ الإجراءات القاسية التى لم يجد أمامه سبيلاً سواها. لكنه كان يعلم منذ البداية، أن غيابه عن تلك المفاوضات وإصراره على ألا يتصل بها مباشرة سوف يدفعها للعناد، فتبدو فى الصورة التى أرادها أن تظهر بها مما يجعلها تستحق كل ما يفعله بها.

وهكذا كانت المفاوضات الهاتفية لاتزال تدور، بينما كان البحث القانونى حول نوع العقوبات التى يمكن إنزالها بالملكة يجرى فى كواليس الديوان الملكى وداخل أروقة وزارة العدل، وفى الوقت الذى بدأ فيه - كذلك - التمهيد الإعلامى لتفجير الأزمة وإعلان تفاصيلها الكاملة على الرأى العام، الذى كان يردد همساً ماوصل إليه من أنبائها عبر ما تنشره الصحف الأمريكية.

وكانت جريدة «أخبار اليوم» - ذات الصلة الوثيقة بالقصر الملكى - هى أول صحيفة مصرية تلمح إلى ما يجرى فى الكواليس. فقد خرجت فى ٢٩ إبريل (نيسان) ١٩٥٠، وعلى صدر صفحتها الأولى عنوان ضخم يقول «ترومان يبحث مسألة مصرية». وذكرت تحت هذا العنوان، أنها تلقت برقية لمراسلها فى «واشنطن» تشير إلى أن هناك إجراء خطيراً جداً على وشك أن يتخذ فى القاهرة، وأنه سيذاع فى بيان رسمى من الحكومة. وفى إشارة إلى مهمة الأميرلاى «أحمد كامل» قالت: إن موظفا مصريا كبيراً قد وصل إلى أمريكا، وأن وزير الخارجية الأمريكى قد تلقى برقية سرية جداً من سفير الولايات المتحدة فى القاهرة المستر «كافرى»، وأن البرقية قد أرسلت للرئيس الأمريكى «ترومان» للاطلاع عليها، وأن رئيس الوزراء قد أجرى اتصالاً تليفونياً بشخصية مصرية كبيرة تقيم فى أمريكا، حيث أبلغها أن هناك إجراءً خطيراً مؤسفاً سيتخذ إذ لم تقبل وجهة نظر الحكومة والشعب فى مسألة معينة. وأشارت فى صفحة داخلية إلى أن هناك طلباً قد تقدم للحجر على شخصية معروفة تقيم فى الخارج.

وفى ٣ مايو (آيار) ١٩٥٠، ذكرت «آخر لحظة»، إحدى صحف «أخبار اليوم»، أن «شريف صبرى باشا» - خال الملك - قد اجتمع برفعة رئيس الوزراء وبحثا معاً مسألة مهمة، وأن «شريف صبرى باشا» قد قام أثناء الاجتماع بعدة اتصالات، بينما اتصل «النحاس باشا» عدة مرات عن طريق التليفون بشخصية كبيرة تقيم خارج مصر.

وذكرت «روزاليوسف» فى ٨ مايو

(آيار) ١٩٥٠ أن «شريف صبرى باشا» فكر فى السفر إلى أمريكا. وقالت إن المدينة تنتظر من يوم إلى آخر أن تتلقى بياناً رسمياً مهماً فى مسألة ليست سياسية وستعقبه عدة بيانات، توضح جهوداً كبيرة بذلت ليتخذ الحق والعدل مجراهما، محافظة على التقاليد وعلى سمعة مصر.

وعندما قطعت القاهرة المفاوضات قررت «الملكة نازلى» استئنافها، فأعادت الاتصال برئيس الوزراء «مصطفى النحاس باشا» تطلب إليه أن يبذل كل جهده، لكى يوافق الملك على زواج الأميرة من الشاب الذى تحبه، ولكن الحوار - كما نبهت «روزاليوسف» فيما بعد - كان يدور بين قطبين متنافرين: الملكة تتحدث عن السعادة التى تريد أن تحققها للأميرة «فتحية»، والقاهرة تتحدث عما يحيط بمثل هذا الموضوع من اعتبارات عليا دينية واجتماعية، وعن الواجبات التى يجب أن تراعيها الأميرة، بصفتها أميرة، والتقاليد المرعية فى مثل تلك الحالات.

وأرسل الملك «فاروق» - والعهدة فى هذا على «روزاليوسف» - برقية إلى والدته، قال لها فيها: إنه لا يخاطبها كملك فحسب بل كابن يخاطب أمه، وهو يشعر أنه رجلها الأوحد، ويشعر بمدى الخطأ الذى تزمع ارتكابه فى حقه وفى حق ابنتها، وفى حق دينها وفى حق بلدها وفى حق أسرتها. وقال الملك فى برقيته: «إن قلبى قد جرح ولن يضمد شئ جراحه إلى الأبد».

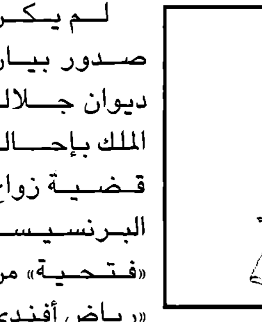
ولكن رد الملكة على البرقية لم يخرج عن حدود المنطق الذى التزمته طوال رحلة المفاوضات لمنع الزواج.. وهى أنها لاتستطيع أن تحول بين ابنتها وبين السعادة.

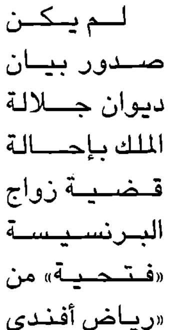
وهكذا تجمد الموقف عدة أيام، إلى أن أذاعت وكالة «رويتر» للأنباء برقية من «سان فرانسيسكو» تقول بأنه قد تم فى مساء يوم ٩ مايو (آيار) ١٩٥٠، عقد زواج الأميرة «فتحية»، صغرى شقيقات الملك «فاروق»، على «رياض أفندى غالى» المستشار السياسى لوالدتها «الملكة نازلى». وأضافت البرقية أن الذى حرر العقد المدنى هو المستر «جودول» رئيس محكمة الاستئناف العليا، وأن «الملكة نازلى» قد حضرت الاحتفال، وأهدى «رياض» للأميرة خاتماً بفص من الزفير، وكانت سموها ترتدى حذاء أسود، وفستاناً أحمر اللون به نقوش قلوب بيضاء، ولا تضع شيئاً على رأسها.

وفى يوم ١٢ مايو (آيار) ١٩٥٠، خرجت جميع الصحف المصرية وهى تحمل فى صفحاتها الداخلية بياناً موجزاً يقول بالنص:

يعلن ديوان جلالة الملك بمزيد من الأسف أن جميع الجهود التى بذلت بالتعاون مع الحكومة، للحيلولة دون زواج حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة «فتحية» من «رياض غالى أفندى» لم تنجح، وقد دعى مجلس البلاط للانعقاد يوم ٢٠ الجارى للنظر فى الأمر وتقرير ما يلزم.

وكانت تلك هى البداية الرسمية لموسم نزع المسامير من العرش، لتثبيتها فى النعش!





لم يكن صدور بيان ديوان جلالة الملك بإحالة قضية زواج البرنسيسة «فتحية» من «رياض أفندى



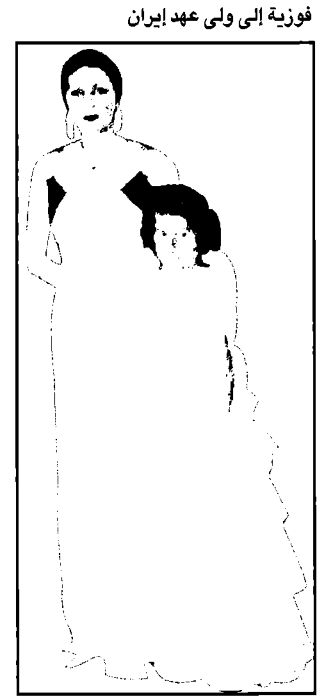
جيفرسون كافرى، سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر فى أواخر عهد الملك فاروق وبداية عهد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

غالى» إلى مجلس البلاط الملكى، موشراً على أن الأزمة قد وصلت إلى ذروتها فحسب، بل وكان دليلاً كذلك على أن الملك «فاروق» قد نقل المعركة من ميدان الدبلوماسية السرية إلى ميدان حرب الدعاية. وحولها من «قضية ملكية» يقتصر العلم بتفاصيلها على حلقات ضيقة من الجالسين على القمة أو بالقرب منها، إلى قضية شعبية يهتم بها الجميع، ويتحدث عنها القابعون فى سفح الهرم الاجتماعى من صغار الأفندية العاملين فى دواوين الحكومة إلى طلاب المدارس والجامعات وعمال المصانع والورش وحتى أحلاس المقاهى والبارات.

ومع أن الصحف المصرية لم تكن - بحكم قربها من الأحداث ومتابعتها لما تنشره الصحف الأمريكية عنها - خالية الذهن عن تفصيلات الخبر، إلا أنها فيما يبدو لم تكن تعرف جيداً اتجاه الريح، لذلك عالجته بتحفظ شديد خوفاً من المسئولية القانونية أو رغبة فى الملاءمة السياسية. صحيح أن الرقابة على الصحف كانت قد ألغيت حتى قبل أن تلغى حكومة «الوفد» الأحكام العرفية المفروضة منذ إعلان الحرب على «إسرائيل»، إلا أن الرقابة على نشر البرقيات الخارجية كانت لاتزال قائمة. وصحيح أن نشر أى أنباء تتعلق بالأسرة المالكة لم يكن - حتى ذلك الحين - محظوراً قانونياً إلا أن هذه الصحف كانت قد تلقت أكثر من «لفت نظر» إلى عدم نشر أنباء عن الأمراء والأميرات قبل استشارة القصر، بعد أن أخطأت «أخبار اليوم» فنشرت على صدر صفحتها الأولى صورة للأميرة «فائزة» شقيقة الملك «فاروق»، وهى ترتدى بنطلوناً قصيراً جداً يرتفع إلى منتصف فخذيها، بينما كانت تصطاف على أحد بلاجات «نيس» فى صيف ١٩٤٦. وبعد التوسع فى النشر عن زواج النبيلة «أمينة طوسون» من الشاب الأمريكى الذى يصغرها فى السن، وزواج أرملة شقيقها «فاطمة طوسون» من الأمير المطالب بعرش البرازيل.

وفضلاً عن ذلك فقد كانت معظمها صحفاً حزبية، يخضع ماتنشره من أخبار وتعليقات حول الملك وأسرته لضرورات الملاءمة السياسية ولطبيعة العلاقات بين أحزابها وبين الجالس على العرش. وكانت أعلام السلام ترفرف آنذاك بين الملك وبين كل الأحزاب السياسية. فقد عاد «الوفد» إلى الحكم بعد ست سنوات قضاها بعيداً عنه فى أعقاب إقالة وزارته عام ١٩٤٤، وقد أدرك أن فوزه الساحق فى الانتخابات ليس هو العامل الوحيد الذى يضمن لحكمه الثبات أو البقاء، وأن الالتزام بسياسة مهادنة الملك وتفويت الفرصة على خصوم «الوفد» من أحزاب الأقليات الذين يستغلون سوء العلاقات بين الطرفين، لتحريض الملك على إقالة الحكومات الوفدية، ليحلوا محلها هو الاختيار الوحيد المتاح أمامه. بينما كانت تلك الأحزاب تعلم أن إعطاءها الفرصة لكى تزوِّر الانتخابات وتعود إلى الحكم رهين بإرادة الملك، أما والموضوع - كما كانوا يعلمون من متابعتهم لما نشر عنه فى الصحف العالمية - يتعلق بخلاف حاد بين الملك وأمه وشقيقته، فقد كان منطقياً أن يتحفظ الجميع فى البداية، انتظاراً لمعرفة اتجاه الريح.

والأهم من ذلك كله أن رؤساء تحرير الصحف كانوا قد تلقوا، فور نشر خبر زواج الأميرة «فائقة» من «فؤاد أفندى صادق» فى الصحف



١٩٣٩: الأميرة فتحية إلى جوار والدتها الملكة نازلى فى حفل زفاف الأميرة فوزية إلى ولى عهد إيران



٢٨ إبريل (نيســـان) ١٩٥٠: فى ذروة الأزمة وبعد الاحتفال بالذكرى الرابعة عشر لوفاة والده، قام الملك فاروق بزيارة مبرة فؤاد الأول بالقلعة وتابع نشاط المقيمين بها

الأمريكية دعوة للاجتماع مع «فؤاد سراج الدين باشا» ـ وزير الداخلية وسكرتير عام «حزب الوفد» ـ الذى طالبهم بالتحرز فى كل ماينشرونه من أنباء عن القصر وأن يستقوا هذه الأنباء من مصدر واحد، هو «كريم ثابت باشا» المستشار الصحفى لجلالة الملك.

وبعد أسابيع، وفى أوائل مايو (آيار) ١٩٥٠، كرر مدير الأمن العام لرغبة نفسها، بل وأوفد الضابط المختص بشئون الصحافة الصاغ الرائد ـ «البطراوى» إلى المسئولين عن تحرير الصحف ليعيد تأكيد تلك التعليمات، وعندما نشرت إحدى الصحف الوفدية صورة للآنسة «ناريمان هانم صادق» ـ ولم تكن خطبتها إلى الملك قد أعلنت رسمياً بعد ـ احتج القصر على مخالفة الصحف للتعليمات التى صدرت إليها فى هذا الشأن. وهكذا اكتفت معظم الصحف المصرية الصادرة صباح يوم الجمعة ١٢ مايو (آيار) ١٩٥٠ بنشر البيان الموجز الذى أرسله إليها ديوان كبير الأمناء فى إحدى صفحاتها الداخلية على نحو ربما لم يلتفت إليه كثيرون. بل إن «الأهرام» ـ أقدم الصحف المصرية وأوسعها انتشاراً آنذاك ـ لم تنشر البيان أو تشر إليه مع أنه بيان رسمى صادر عن «ديوان كبير الأمناء» إذ كانت منذ صدورها تتخذ من جريدة «التيمس» البريطانية نموذجاً لها فى تحفظها ورصانتها. ولعلها


المصرى
السلطات الأمريكية تطلب
إلى الملكة نازلى والأميرة فتحية ورياض أفندى مغادرة أمريكا
مجلس البلاط وتوقيع الحجر على الأميرة فتحية
البطريرك وكبار أقباط مصر يستنكرون الزواج

السبت ١٣ مايو ١٩٥٠: الأزمة فى مانشتات «المصرى»

وأصحابها من العرب غير المصريين وغير المسلمين - قد استشعرت الحرج أو الخوف من نشر موضوع كانت تدرك، بحكم التجارب، مدى حساسية الجانب الدينى منه. وكانت جريدة «المصرى» - التى يملكها «محمود أبو الفتح» ويدير سياستها «حزب الوفد» - هى الوحيدة التى أضافت إلى الخبر تفصيلات قليلة، لتعرف القراء بهذا الأفندى المجهول الذى شرفه الديوان الملكى بذكر اسمه، وبالإشارة إلى الجهود التى بذلت للحيلولة دون إتمام زواجه.

وقد بدت هذه الطريقة فى النشر متوائمة مع الأهمية النسبية للخبر بالقياس إلى الأخبار، التى كانت تشغل هذه الصحف، فى خلال الأيام القليلة السابقة على صدور بيان ديوان كبير الأمناء. وكان من أبرزها على الصعيد العربى الاجتماع غير العادى الذى عقدته اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية لـ «محاكمة» ماكان يعرف آنذاك بـ «إمارة شرق الأردن» بسبب القرار الذى أصدرته حكومتها، بضم الأراضى الفلسطينية الواقعة على الضفة الغربية لـ«نهر الأردن» التى عهد إليها بإداراتها، فى أعقاب الهزيمة التى تلقتها الجيوش العربية فى حرب فلسطين لعام ١٩٤٨، وهو اجتماع عقد على مستوى عربى عال وحضره أربعة من رؤساء الوزارات العربية، هم «مصطفى النحاس» (مصر) و «توفيق السويدى» (العراق) و «رياض الصلح» (لبنان) و«خالد العظم» (سوريا)، فضلا عن «أحمد حلمى باشا» رئيس حكومة عموم فلسطين، ووزراء خارجية شرق الأردن والسعودية ومندوب اليمن فى مصر، وفى هذا الاجتماع احتدمت المناقشة حول اقتراح بفصل «شرق الأردن» من عضوية الجامعة العربية.

أما على الصعيد العالمى؛ فقد كانت جميع الصحف مشغولة بما يجرى فى «مؤتمر لندن»، الذى حضره وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وانتهى ببيان يعلن استعداد الدول الثلاث للتدخل باسم الأمم المتحدة، لوقف أية محاولة لانتهاك حرمة الحدود فيما بين الدول العربية وإسرائيل.

أما على الصعيد الداخلى فعلى الرغم من أن وزارة «الوفد» لم تكن قد أمضت على مقاعدها سوى شهور، فقد بدأت عشرات المشاكل تطل برأسها، ابتداء من مشكلة استئناف المفاوضات مع بريطانيا إلى مشكلة التموين، ومن مشكلة إخراج رئيس مجلس الدولة إلى مشكلة أجور الموظفين.

لكن اتجاه الريح تغير فى اليوم ذاته، فإذا بخبر زواج البرنسيسة والأفندى؛ الذى نشر فى سطور قليلة وفى صفحات داخلية، أو لم ينشر على الإطلاق، فى اليوم السابق، يزحف بسرعة هائلة ليزيح كل العوائق والمخاوف فيحتل مانشتات صحف يوم السبت ١٤ مايو (آيار) ١٩٥٠، والقسم

الأعظم من صفحاتها الأولى، وبعناوين وتفاصيل كان لافتًا للنظر، أنها تكاد تكون متماثلة. فقد صدرت جريدة «المصرى» بعناوين تقول:

«السلطات الأمريكية تطلب إلى الملكة نازلى والأميرة فتحية ورياض أفندى مغادرة أمريكا».

«مجلس البلاط يوقع الحجر على الأميرة فتحية».

«البطريرك وكبار أقباط مصر يستنكرون الزواج».

وهى نفسها عناوين «أخبار اليوم» التى قالت:

«أمريكا تطلب من الأميرة فتحية ورياض غالى مغادرة البلاد».

مجلس البلاط سيحجر على الأميرة ويحكم بطلاقها».

ولأن الخبر الأول - كما ثبت فيما بعد - لم يكن صحيحاً، بينما كان الثانى استباقاً لحكم «مجلس البلاط» الذى لم يكن قد اجتمع بعد، فقد بدا واضحاً أن هناك جهة ما، تزود الصحف بالأنباء التى تنشرها، وتلفت نظرها إلى ما يستحق الإبراز منها.

وعلى امتداد الأسبوعين التاليين تحولت قصة الحب؛ التى بدأت بنظرات عميقة وجهتها البرنسيسة إلى الأفندى وهما يسهران إلى جوار الملكة المريضة، إلى قضية رأى عام يتناولها الجميع بالتعليق والتحليل وإبداء الرأى. واضطرت «الأهرام»، بعد ثلاثة أيام من التردد لم تنشر فيها كلمة واحدة عن الموضوع، إلى العدول عن تحفظها والتخلى عن وقارها، لتفرد عناوينها ومعظم صفحتها الأولى لخبر الزواج الذى سرق الأضواء من الاجتماع الاستثنائى للجامعة العربية، ومؤتمر الثلاثة الكبار فى لندن. وتضاءلت إلى جواره كل أخبار الدنيا.

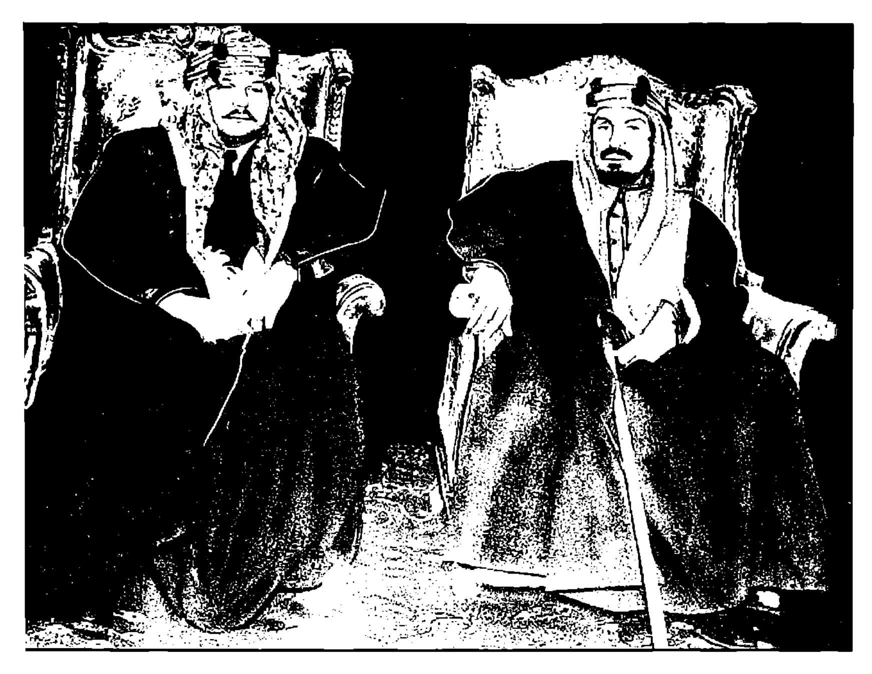
ولم يحدث ذلك كله مصادفة، كما أنه لم يكن مجرد منافسة صحفية على الزواج. صحيح أن نشر أنباء الزواج بين البرنسيسة والأفندى قد رفع توزيع الصحف، التى اهتمت بإبرازها، إلى أرقام فلكية، مما اضطر جريدة «المصرى» إلى تخفيض عدد صفحاتها بمقدار الثلث ليستطيع مخزونها من الورق الوفاء بالكميات الضخمة التى قفز إليها توزيعها. لكن المنافسة لا تكفى وحدها، لكى تضرب الصحف عرض الحائط بتعليمات وزير الداخلية ومدير الأمن العام، وتتجرأ على نشر عرض الأسرة المالكة فى صدر صفحاتها الأولى، مالم تكن قد أدركت أن ذلك هو اتجاه الريح وما لم تكن قد تلقت ضوءاً أخضر بذلك.

والحقيقة أن مارأته الصحف ودفعها للتوسع فى النشر، لم يكن مجرد ضوء أخضر يكتفى بالتلميح دون التصريح، أو مجرد إحساس باتجاه الريح قادها للاندفاع فى هذه الطريق المحفوفة بالأشواك. بل كانت تعليمات مباشرة تلقتها من «كريم ثابت باشا» - المستشار الصحفى لحضرة صاحب الجلالة الملك - الذى طلب إليها أن تشن حملة صحفية واسعة ضد الزواج، بل حدد بنفسه خطوطها الرئيسة وتوقيتاتها.

يقول «مصطفى صادق» عم الملكة «ناريمان» - الزوجة الثانية للملك «فاروق» - إن الملك طلب إليه ذات يوم من شهر مايو (آيار) ١٩٥٠ - وقبل أن يعلن خطوبته رسمياً إلى ابنة شقيقه - أن يتصل بمستشاره الصحفى «كريم ثابت باشا» لكى يرتب معه أمر سفره مع «ناريمان هانم» فى رحلة ثقافية إلى أوروبا، يتم خلالها تدريبها على أن تصبح ملكة. وأنه ماكاد يدخل إلى



١٩٥٠: توفيق السويدى رئيس وزراء لبنان، يتحدث إلى الأمين العامة للجامعة العربية «عبد الرحمن عزام باشا» وبينهما وزير خارجية الأردن، أثناء اجتماع اللجنة السياسية للجامعة، لبحث مشكلة ضم الأردن للضفة الغربيةالغربة لنهر الأردن



١٩٤٥: الملك فاروق والملك عبدالعزيز آل سعود، أحد اللقاءات التى خطط لها كريم ثابت

مكتب المستشار الصحفى بـ«قصر عابدين» حتى وجده مجتمعاً مع ثلاثة أو أربعة من الصحفيين المعروفين، فجلس فى أحد أركان الغرفة إلى أن ينتهى من لقائه بهم، وأخذ يتابع الحديث الذى كان يدور حول الخطوط الرئيسة لحملة صحفية، قال «كريم ثابت»: إن «مولانا» يريد من الصحف أن تشنها ضد زواج البرنسيسة «فتحية» من «رياض غالى». وكان أشبه بقائد عسكرى يخطط مع أركان حربه للمعركة، ويراجع معهم كل تفاصيلها. وسمعه «مصطفى صادق» يقول لهم:

ـ عاوزكم تمشوا فى الموضوع ده أسبوعين، وبعدين تتركوه أربعة أيام، وبعدها عاوز أسبوع كامل تشنيع على «الملكة نازلى».

وبصرف النظر عن دوافع الملك من الحملة، فقد كان «كريم ثابت باشا» هو أصلح من يقوم بها، ففضلاً عن أنه كان صحفياً موهوباً، فلم تكن هذه أول مرة يقوم فيها بالتخطيط لمثل تلك الحملات.

وكان نجم «كريم ثابت» قد تألق فى حاشية «فاروق» خلال أقل من عامين على تعرفه إليه فى بداية عام ١٩٤٢، ولم يكد «أحمد حسنين باشا» يغادر الدنيا، فى فبراير ١٩٤٦، حتى احتل «كريم ثابت» المكانة التى كان يحتلها من حيث النفوذ، وتفوق عليه لأنه من الناحية الشخصية، كان أقرب إلى قلب «فاروق»، إذا كان صديقاً شخصيّا له لايكبره إلا بعشر سنوات، وبذلك خلت علاقته به من العقد التى كانت تحكم علاقته بـ«حسنين»، إذ لم يكن رائداً له أو زوجاً لأمه، وكان من الذكاء بحيث تجنب تماماً أن يبدو فى صور الأستاذ أو المستشار، بعد أن ألقى «فاروق» يوماً أمامه بحزمة من الصحف الأمريكية والأوروبية تتضمن مقالات وتحقيقات عن وفاة «أحمد حسنين»، وصفته بأنه كان المستشار الأول لملك مصر، وأن الملك فقد بوفاته ناصحاً لا يمكن أن يعوض ولفت «فاروق» نظره، إلى تلك العبارات التى كان قد وضع تحتها خطوطا حمراء وعلق قائلاً: إن هؤلاء المغفلين يظنون أن «حسنين» هو الذى كان يخطط ويتصرف، ولا يعلمون أنه لم يكن سوى آلة منفذة.

وبعد ثلاثة أشهر من وفاة «حسنين» ابتدع «فاروق» لصديقه «كريم ثابت» وظيفة لاصلة لها بالمراتب الإدارية للديوان الملكى ولا اختصاص لها، فعينه فى ٢٥ مايو (آيار) ١٩٤٦ مستشاراً صحفياً للديوان الملكى بدون ماهية، وبرَّر له هذا القرار، بأنه يريد أن يضفى عليه صفة رسمية تسوِّغ وجوده إلى جانبه فى جميع المناسبات، من غير أن يؤدى ذلك إلى إحراج موقف الديوان الملكى فى علاقاته بسائر الصحفيين. وعندما اقترح وكيل الديوان، «حسين يوسف» إرجاء التنفيذ لحين تدبير درجة مالية للوظيفة الجديدة فى ميزانية الديوان، غضب الملك لذلك غضباً شديداً وقال: أليس لى الحق فى أن أعين مستشارين يضطلعون بمهام خاصة كما يفعل الرئيس الأمريكى؟

وبذلك أصبح «كريم ثابت» منتسباً للقصر، من دون أن يكون موظفاً عاماً يخضع للقيود المفروضة على موظفى الحكومة، من ناحية التصرفات المالية وغير المالية، فأصبحت له سلطة من دون أن يتحمل مسئولية، وطبقاً لما ذكره أثناء محاكمته أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣، فإنه عندما سأل الملك عن اختصاصاته قال له: كل حاجة تخص الصحافة تفوت عليك!

لكن الوضع فى الديوان، فيما يتعلق بالصحافة، ظل على ماكان عليه منذ عهد «الملك فؤاد» - كما يقول «كريم ثابت» نفسه فى مذكراته - إذا كانت قصاصات الصحف المصرية والخارجية، وأقوال الصحف المحلية والأجنبية ترفع إلى الملك بمعرفة الإدارة الأوروبية بالديوان الملكى، بينما كانت الصور التى تلتقط له فى رحلاته وزياراته وفى الحفلات والمناسبات التى كان يحضرها، ترفع إليه رأساً، ليوافق على مايستحسن نشره منها..

وبذلك أصبح «كريم ثابت» مستشاراً بلا اختصاصات.

وفضلاً عن أنه، كان جليساً خفيف الظل حاضر النكتة، فقد كان كذلك بمثابة أرشيف حى عن كل الشخصيات السياسية المصرية، بحكم صلته الوثيقة بهم، التى تكونت له خلال عمله الصحفى الطويل، وكان يحتفظ بعلاقات وثيقة بكثيرين منهم، وبكثيرين من الشخصيات السياسية العربية. وما لبث أن أصبح - عمليا - مسئولاً عن سياسة القصر العربية، وقد لعب - كما يقول فى مذكراته - دوراً مهما فى تدعيم العلاقة بين «فاروق» وبين كثيرين من الملوك العرب، كان من بينهم «الملك عبد الله» ملك الأردن، والملك «عبد العزيز آل سعود» ملك المملكة العربية السعودية، والملك «فيصل الثانى» ملك العراق، وخاله والوصى على عرشه «الأمير عبد الإله»، فضلاً عن رؤساء جمهوريات سوريا ولبنان، وعدد من الزعماء العرب كان من بينهم مفتى فلسطين الحاج «أمين الحسينى» والزعيم المغربى «عبد القادر الجزائرى».

هكذا، أصبح «كريم أفندى ثابت» واحداً من أعلام ظاهرة «غير المسئولين» الذين ازداد نفوذهم قوة فى بلاط الملك «فاروق» منذ نهايات الحرب العالمية الثانية. وهو مصطلح كان يطلق على حاشية الملك اللصيقة به؛ التى يمضى معها أوقات فراغه ويستشيرها فى المسائل السياسية، ويستخدمها فى الاتصال بوزارات الدولة، بعيداً عن الموظفين الرسميين فى ديوانه، الذين كانت هذه الاتصالات تدخل فى صميم اختصاصاتهم. ذلك هو الجيل الثانى



صيف ١٩٥١: مصطفى صادق بك، عم الملكة «ناريمان» يقف خلفها أثناء زيارة لمدينة البندقية فى رحلة شهر العسل



١٩٤٧: الملك فاروق يداعب «كريم ثابت» أثناء الاجتماع الذى عقد فى أنشاص لتحديد موقف عربى من قضية فلسطين. سأله الملك: أين سلاحك؟ فأشار إلى قلمه

من «كومبارس التاريخ» الذى ورث مكانه «أحمد حسنين» وآن له أن يصاحب «فاروق» فى رحلة الهبوط من القمة إلى القاع: خليط من الخدم والشماشرجية والقوادين وسماسرة البورصة والوصيفات وباعة الرتب والنياشين ومنظمى الحملات الدعائية المبتذلة ومحترفى الخسارة على موائد اللعب، والأطباء الذين يبيحون الإجهاض، ممن يتمتعون بكل المواهب الضرورية للمعان فى عصور الانحطاط، فهم ماهرون فى الهبوط بالملك إلى مستواهم، أو الهبوط بأنفسهم إلى مستواه، وهم لايعقدون المسائل ولا يتحدثون عن القانون أو الدستور، وما يشغلهم هو ترتيب السهرات وعقد الصفقات وتحريض الملك على استغلال نفوذه ليستطيعوا هم أيضاً استغلال نفوذهم.

وبهذه المواهب ترقى «كريم ثابت» - بعد عامين فقط من لقائه بالملك - من «أفندى» إلى «بك» ثم إلى «باشا» بعد أربعة أعوام أخرى. صحيح أنه خسر المرتب المحدود الذى كان سيتقاضاه لو كان موظفاً فى الديوان، لكنه كسب مقابل ذلك سلطة مطلقة بلا مسئولية، كان يستغلها بلا مراجعة ومن دون تستر، فقد عين مستشاراً للإذاعة بمرتب ألف ومائتى جنيه فى العام، وحصل على بدل التمثيل كمستشار صحفى، أما المهم فهو أن الشركات الكبرى بدأت تتنافس فيما بينها، على تعيينه عضواً بمجالس إداراتها لتستفيد من صلته بالملك، وكان من بينها شركة الإعلانات الشرقية التى كانت تمنحة ألف جنيه فى العام مقابل حضور جلسة واحدة، وذات يوم طلب من صديقه القديم «محمود أبو الفتح»، أحد كبار مساهمى الشركة، رفع مكافأته قائلاً: كل هذا الاستغلال للقصور بألف جنيه فقط. فرد عليه «أبو الفتح» قائلاً:

- القصور فى عقلك!!

ويعترف «كريم ثابت» فى مذكراته، بأن أزمة زواج الأميرة «فتحية» و«رياض غالى» كانت أحرج الأيام التى عرفها بصفته مستشاراً صحفياً للديوان الملكى، ففى اليوم الذى أذاعت فيه وكالات الأنباء: أن هذا الزواج قد تم فعلاً - ٩ مايو (آيار) ١٩٥٠ - أصدر الملك أوامره لـ«حسن يوسف باشا»، بأن يتصل - بوصفه رئيساً للديوان الملكى بالنيابة - بالسفير الأمريكى فى مصر «جيفرسون كافرى» لكى يبلغ حكومته رسمياً «رغبة جلالته» فى إخراج «رياض غالى» من الولايات المتحدة الأمريكية، مع تكليف سفير مصر فى أمريكا - «كامل بك عبدالرحيم» - أن يواصل من جهته المساعى لتحقيق هذا الغرض، وأن يتصل كذلك - بصفته سكرتيراً لمجلس البلاط الملكى هذه المرة - بالأمير «محمد على» ولى عهد ورئيس المجلس - ليتفق معه على موعد قريب يجتمع فيه المجلس لتجريد «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» من لقبيهما، ولتقرير الإجراءات القانونية والمالية التى تتخذ نحوهما.

وفى اليوم نفسه كلف الملك مستشاره الصحفى «كريم ثابت باشا»، بأن يبلغ الحكومة، بأنه يريد أن تترك الصحف حرَّة فى نشر كل ما ترغب فى نشره عن قصة «رياض غالى» و«نازلى» و«فتحية»، وأن فى وسعها أن تروى لقرائها كل ما لديها عنهم من أخبار ومعلومات وروايات بلا قيد ولا شرط.

ويقول «كريم ثابت»: إنه حاول أن يقنع «فاروق» بضرر التوسع فى النشر عن هذا الموضوع فرد عليه قائلا:

ـ هل «نازلى» أمك أم أمى؟ أريد أن يعرف الشعب حقيقة هذه الأم.

ولما سأله:

ـ ومافائدة نشر الغسيل الوسخ على مرأى من العالم؟

قال: سيعذرنى الناس بعد ذلك فيما أنوى عمله.

ولما رد عليه بأنه يمكن لجلالته تحقيق هذا الغرض بدون فضائح، صاح فى وجهه:

ـ لا، أنا أريد أن تنشر الصحف كل شىء. إن «نازلى» لم تعد أمى.

لكن ذلك لم يمنع «كريم ثابت» ـ كما شهد بذلك شاهد عيان ـ وهو «مصطفى صادق» عم الملكة «ناريمان» ـ من التخطيط للحملة، التى لم يكن راضياً عنها، وإن كان قد دفعه إلى تجاهلها تماماً عندما كتب مذكراته.

وسواء كانت حملة التشنيع ضد الملكة الوالدة والأميرة «فتحية» فكرة «فاروق» أراد بها أن يصفى حسابه الختامى مع أمه، أم كانت خطة حرضه عليها هؤلاء الذين كانت «الملكة نازلى» تسميهم «حشرات الحاشية» لكى يقطعوا آخر الخيوط بينها وبين ابنها فينفردوا به، فقد بدت، على نحو ما، ضرورة لتبرير الإجراءات القاسية التى كان «فاروق» ينوى اتخاذها ضد «نازلى» و«فتحية». وهى إجراءات كان يشك ـ غالباً ـ فى تقبل المصريين لها أو رضائهم عنها.

فمع أن المجتمع المصرى كان ـ آنذاك ـ مجتمعاً زراعياً محافظاً فى قيمه وأخلاقياته وأنماط سلوكه، لا يجيز الخروج على التقاليد ولا يعترف بالحرية الشخصية إلا فى الحدود التى تجيزها تلك التقاليد، ولا يرضى بأن يترك الإنسان دينه أو يتمرد على أسرته، خضوعاً لعاطفة طارئة مثل الحب. ومع أنه كان فضلاً عن هذا مجتمعاً ذكورياً، ترتفع فيه مكانة الرجل على مكانة المرأة، إلا أنه كان كذلك مجتمعاً «أمومياً» تحتفظ فيه الأم بمكانة اجتماعية عالية، تحيطها أسوار من الحماية، صنعتها التعاليم الدينية والمعتقدات الشعبية التى توصى بمعاملتها باحترام وتوقير، ولاتجيز مؤاخذتها حتى لو أخطأت. كما كان ـ بحكم تلك المعتقدات ـ شديد العطف تجاه النساء باعتبارهن «ولايا» مكسورات الجناح يعشن فى حماية الرجل، ولأنهن لسن أندادا له، فليس من الرجولة محاربتهن، وليس من الشهامة فضحهن لأن الله أمر بالستر.

وكان صعباً، دون تدخل خارجى، إقناع المجتمع المصرى الذى يشكل الأفندية طبقته الوسطى القائدة والمؤثرة، أن البرنسيسة «فتحية» قد ارتكبت جريمة نكراء بزواجها من «أفندى». كما كان التركيز على أن هذا الأفندى «قبطى» يتضمن محاذير شتى، فضلا عن أن إشهار «رياض غالى» لإسلامه كان كفيلا بتحويله إلى سلاح مفلول، ولا أثر له.

وحتى لو كان ممكناً تبرير أية إجراءات تتخذ ضد البرنسيسة «فتحية»، فقد كان مستحيلاً تبرير أية إجراءات تتخذ ضد الملكة الوالدة، لمجرد أنها رفضت أن تتخلى عن ابنتها. وهو سلوك غريزى لا يستطيع أحد أن يلوم أماً لأنها قامت به سواء كانت ملكة أم شحاذة!

والحقيقة أن الملك «فاروق» لم يكن بحاجة إلى افتعال هذه الضجة العنيفة التى أثارها ضد زواج البرنسيسة بالأفندى، إذ كانت الخيارات المطروحة أمامه للخروج من الأزمة كثيرة. كما أنه لم يكن بحاجة إلى عرض الأمر على



١٩٤٨: الملك فاروق بملابس القائد الأعلى للقوات المسلحة فى الميدان، يزور مواقع الجيش المصرى خلال حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ وخلفه مستشاره للشئون العربية كريم ثابت



الملك فاروق فى إحدى الرحلات الترفيهية

«مجلس البلاط» إذ لايلزمه قانون الأسرة المالكة بهذا، ذلك لأن المادة السادسة منه كانت تنص على أنه «إذا أراد أمير أو أميرة من الأسرة المالكة أن يعقد عقد زواج، أو أراد من له الولاية على أمير أو أميرة أن يزوج موليه، وجب عليه أن يحصل على إذن الملك بذلك، فإذا تزوج الأمير أو الأميرة أو زوج بغير إذن، أو وقع الزواج على خلاف الإذن، فللملك أن يقرر بأمر ملكى حرمانه من لقب الإمارة». ومعنى هذا أنه كان بمقدوره أن يجرد الأميرة «فتحية» بأمر ملكى من لقبها. وأن يأمر بنشر الأمر فى مكان منزو من الصحف ومن دون نشر على الإطلاق، كما حدث فى حالات أخرى، فلا يكون هناك مبرر لتصعيد الحرب أو المطالبة بإجراءات قاسية، كان لابد لصدورها من دعوة «مجلس البلاط» إلى الانعقاد. ولابد لتبريرها أمام الرأى العام من التخطيط لحملة تشنيع بالملكة الوالدة على صفحات الصحف، يقودها مستشاره الصحفى المصاب بقصور فى عقله.

بل إن كثيرين من رجال السياسة قد أشاروا على الملك، بعدم اللجوء إلى أى إجراء عنيف، كان من بينهم الدكتور «محمد حسين هيكل باشا» - رئيس حزب «الأحرار الدستوريين» ورئيس مجلس الشيوخ - الذى اعتذر عن رئاسة مجلس البلاط، عندما طلب إليه الملك ذلك لكى يتخلص من رئاسة الأمير «محمد على» للجلسة. وقال للملك: إن اتخاذ إجراءات عنيفة فى هذا الموضوع الحساس سيأتى بنتيجة عكسية. وأضاف:

- إنك ياصاحب الجلالة تضعنى موضع الرجل الذى يشجع عقوق الابن لأمه. مع أنك لو أخذت هذا الأمر باللين وبالوسائل الأسرية وحدها، لأمكنك أن تكتسب الملكة الوالدة إلى صفك.

ويقول «حافظ محمود» - رئيس تحرير «جريدة السياسة» لسان حال «الأحرار الدستوريين» والمقرب آنذاك من «هيكل باشا» - إن الملك غضب لذلك.. وقال:

- نار البرنس «محمد على» ولاجنة الدكتور «هيكل».

كما اعترض «مصطفى النحاس» - رئيس الوزراء - على التفكير فى إصدار قرار بحرمان الملكة والأميرة من

المخصصات المالية بعد الحجر على أموالهما، مشيراً إلى خطورة حرمانهما من هذه المخصصات، وهما تقيمان فى الغربة، مما قد يضطرهما للجوء إلى أساليب تمس كرامتهما لكى تدبرا موارد تعيشان بها. لكن «فاروق» صرخ قائلا:

- خليهم يموتوا من الجوع.

وهو ما ألمحت إليه مجلة «روزاليوسف» التى قالت فى تعليق لها: إن كثيرين يتساءلون لماذا كل هذه الإجراءات العنيفة التى اتخذها جلالة الملك ضد زواج «رياض غالى» من «فتحية»؟ ولماذا لم يصفح عنه كما صفح عن الأستاذ «فؤاد صادق»؟ لقد تزوج الاثنان نتيجة حب، وعقد الاثنان زواجهما مدنياً على شقيقتى الملك فى «أمريكا»، دون موافقة جلالته، كما أن الاثنين من عامة الشعب، فهل الفرق الوحيد بينهما أن هذا مسلم وهذا قبطى؟! ألم يكن من الأفضل أن نتغاضى عن هذا الفارق مهما كانت خطورته، ونقبل الأمر الواقع حتى نتجنب كل هذه الضجة وهذه الأقاويل وخاصة أن «رياض غالى» أسلم.

على الرغم من كل تلك الاعتراضات فقد أصر الملك على موقفه. مما أثار فضول الجميع للبحث عن السبب الخفى وراء هذا اللدد فى الخصومة؛ الذى دفع الملك إلى تكليف مستشاره الصحفى بتخطيط حملة صحفية للتشنيع على أمه.

صحيح أن مشاعر الكراهية المترسبة فى أعماقة ضد أمه - التى تركزت عليها الحملة باعتبارها المتهم الأول فى الجريمة - كانت بعض دوافع الحملة. لكن أهدافاً أخرى لاتقل أهمية كانت وراء إصرار «فاروق» على شرشحة أمه وشقيقته، وهى السياسة التى بدت آنذاك نموذجاً للحمق السياسى وربما الخلل العقلى. ولذلك لم يكتف بحرمانهما من ألقابهما، بل أصر كذلك على الحجر على أموالهما. وهو قرار لم يكن من سلطته قانوناً إصداره على العكس من قرار الحرمان من اللقب الذى يدخل فى نطاق سلطته طبقاً لقانون الأسرة المالكة، وكان ذلك - ضمن أسباب أخرى - هو ما دفعه لطلب عقد «مجلس البلاط»، باعتباره الجهة التى تتولى سلطات المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية بالنسبة لأعضاء الأسرة المالكة، وهى وحدها التى تستطيع أن تحكم بتوقيع الحجر على أموال الملكة الولدة والأميرة المتمردة.

ولم يكن الحرص على أموال شقيقته وأمه من الوقوع فى يد النصاب «رياض غالى» - وهو المبرر الذى ساقه فى مذكرته إلى «مجلس البلاط» بطلب الحجر عليهما - هو دافعه الحقيقى، بل كان الشره إلى المال والرغبة فى الاستيلاء على ممتلكات الاثنتين هو الدافع الأكثر قوة، الذى جعله يضحى بكل الاعتبارات ويدوس على كل العواطف، إذ كان نهب ثروات الآخرين أحد عوارض الفساد الذى دب فى نفس الملك، وفى نظام الحكم، فى أعقاب حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، حين تهاوت كل الأحلام وانهارت كل القيم: قداسة الأم، ووقار الأستاذ، وعظمة الوطن ورسوخ العرش، واحتشد حوله المقامرون والشطار، يدفعونه للانغلاق على نفسه والاكتفاء بإشباع حاجاته الأولية، ويصورون له المال باعتباره الحارس المخلص الذى لا يهرب منه عند الشدائد.

وهكذا جلس على العرش، وهو لايملك سوى خمسة عشر ألف فدان هى كل نصيبه من تركة أبيه، وغادره



إبريل (نيسان) ١٩٥٠: الأميرتان فوزية وفائزة والأمير محمد عبد المنعم تحضران حفلة خيرية نظمتها مبرة محمد على فى ذروة المفاوضات التى كانت تدور بين القاهرة وسان فرانسيسكو



الأميرة «فائزة» فى أحد عروض الأزياء التى أقامتها جمعية المرأة الجديدة التى ترأسها كانت أكثر شقيقات «فاروق» جرأة على التقاليد وقد طلب منها أن تتحفظ فى سلوكها فقالت له: بص لنفسك الأول

بعد خمسة عشر عاماً وهو يملك ٩٦ ألف فدان ومثلها من أراضى الأوقاف التى كان يتنظّر عليها ويستولى على إيرادها.

وفضلا عن أن شرهه للمال كان من النوع الذى لايتعفف عن السرقات الصغيرة، فقد كانت ثروة الملكة الوالدة والبرنسيسة «فتحية» تصل إلى أكثر من مليونين من الجنيهات، طبقا للتقييم الذى أجرى لها بعد فرض الحجر عليهما. وكان قد أجبر شقيقته الأميرة «فايزة» على أن تبيع له قسماً كبيراً من أملاكها فى تفتيش «المطاعنة» و«أدفينا» مقابل ديونها له التى وصلت إلى ٣٨٠ ألف جنيه. كان من بينها ١٢٠ ألفاً مقابل إدخال إصلاحات فى قصر الزهرية الذى كانت تستأجره من الحكومة بمبلغ ٤٠ جنيها شهريا!

ولم يكن الحفاظ على التقاليد أو احترام الأخلاق، من بين المبررات التى دفعت الملك لكى يأمر مستشاره الصحفى بالتخطيط لشن هذه الحملة الصحفية العنيفة، التى استثارت حماسة كل التيارات المحافظة فى المجتمع، إذ لم يكن هو نفسه من النوع الأخلاقى المتزمت سواء فى سلوكه الشخصى أم فى تقييمه لسلوك الآخرين. بل كان طبقا لما قاله «مرتضى المراغى» - وهو من رجال القصر المقربين منه - يرى أن من حقه أن يفعل مايرضى شهواته علناً أو سراً، ولم يكن يتعفف عن غشيان النوادى العامة والكباريهات مثل «نادى السيارات» و«الأوبرج» و«ملهى الأسكرابيه» لكى يقامر أو يتناول العشاء أو يجالس الراقصات. ولم يكن يهتم بما يدور من أقاويل حول السلوك الشخصى لمن يتولون مناصب عامة، أو يفترض أن من واجبهم أن يتحرزوا من ممارسة هذا السلوك علناً. ولأنه هو نفسه لم يكن قدوة صالحة فى هذا المجال، فلم يكن من حقه، أو باستطاعته، أن يتدخل للفت أنظار الآخرين إلى تناقض سلوكهم الشخصى مع مكانتهم الاجتماعية حتى لا يجابهونه بتلك الحقائق. ويقول «مصطفى أمين»: إنه لفت مرَّة نظر شقيقته الأميرة «فائزة» إلى ما اعتبره غير مقبول من سلوكها فردت عليه قائلة:

- بص لنفسك أنت الأول.

ومع أن إدراك «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» لذلك؛ كان من بين العوامل التى دفعتهما للسير قدماً فى مشروعهما، وهما واثقتان من أن «فاروق»، المتساهل أخلاقياً، لن ينفذ تهديداته ضدهما. إلا أنهما غفلتا عن عامل آخر أدركته «الملكة نازلى» ولكن بعد فوات الأوان، فقد كان «فاروق» فى حاجة إلى «موقف» ظن أنه كفيل بأن يعيد إليه شعبيته ويضعه من جديد فى صورة الملك الصالح المؤمن الغيور على الدين وعلى التقاليد، ويسترد به الأرض التى فقدها عندما طلق «الملكة فريدة» التى اكتسبت شعبية واسعة بطلاقها منه، حتى لقد خرجت مظاهرات طالبات المدارس فى أعقاب ذلك تهتف «خرجت الطهارة من دار الدعارة» ويسدل به ستائر على ما كان شائعا - آنذاك - من أنباء مغامراته النسائية.

وكان ذلك «الموقف» أحد عناصر الحملة التى طلب المستشار الصحفى للملك من الصحف إبرازها، والإلحاح عليها، وهو ماكررته فى تعليقاتها على الأنباء، ومع أول نبأ ينشر عن اجتماع «مجلس البلاط» قالت «المصرى» بعد أن استعرضت الجهود التى بذلت للحيلولة دون هذا الزواج المؤسف:

«إن المصريين جميعاً يتجهون

نحو جلالة الملك فى هذا الظرف، بقلوب يملؤها الإخلاص والولاء، ويسألون الله تعالى أن يحفظ ذاته، وأن يكتب له التوفيق، وهو المعروف بغيرته على الدين، ومحافظته على التقاليد».

وحتى لايكون هناك أى احتمال لكى تحوز «الملكة نازلى» والبرنسيسة «فتحية» أى قدر من التعاطف الشعبى، باعتبارهما امرأتين ضعيفتين مكسورتى الجناح يتخلى عنهما رجلهما ويدخل ضدهما حرباً عنيفة، أو أن تثير هذه الحرب الشك فى عقوق الابن، فقد توقى الذين خططوا للحملة إظهار الملك «فاروق» فى صورة «المنتقم الجبار»، بل قدموه فى صورة الابن الذى أكرهته الظروف على أن يواجه أمه ويقطع صلته بشقيقته، حرصاً منه على قيم ومعان أكبر من عواطف البنوة والأخوة التى يقدسها المصريون، هى كرامة الوطن وحرمة الدين. فقالت «روزاليوسف»: إن «الذين كانوا بجانب جلالته فى الأيام الأخيرة يعلمون مدى ماكان يعانيه من أسى، وبما كان يعتمل فى نفسه من حزن شديد، حتى إنه خلا إلى نفسه معتكفاً طوال يوم عيد جلوسه ٦ مايو (آيار) ١٩٥٠، وكان من عادة جلالته فى هذا اليوم أن يأمر بدعوة بعض أعضاء الأسرة المالكة إلى مأدبة خاصة، ليشاركوه الاحتفال بالعيد، ولكنه فى هذا العام لم يدع أحداً ولم يأمر بإقامة الوليمة المعتادة».

وأضافت «روزاليوسف» - وكانت لاتزال حتى ذلك الحين ملكية منذ خرجت على «الوفد» عام ١٩٣٥ - تقول «إن الذين رأوا جلالته فى الاحتفال الذى أقامته «مبرة محمد على» فى الأسبوع الماضى - وقد أقيم فى ٦ مايو (آيار) ١٩٥٠ بمناسبة عيد ميلاده الثلاثين - رأوه على خلاف عادته، فقد كان يحرص فى مثل هذا الاحتفال من كل عام، على أن يبدو مرحاً وأن يبقى حتى نهاية الحفلة تشجيعاً لشقيقتيه الكريمتين «فوزية» و«فائزة» على أعمال البر. إلا أنه فى هذا العام وإن كان حرصه على أعمال البر دعاه إلى تشريف الحفل، إلا أنه قضى الوقت كله صامتاً تقريباً، وانصرف مبكراً وقبل أن يتناول طعام العشاء الذى أعد له، وعندما جاءت شقيقتاه لتحيته قبَّل كلا منهما فى جبينها قبلة أخوية كلها حب وحنان. والذين كانوا حول جلالته لمحوا فى عينيه طبقة خفيفة من الدموع. ربما تذكر جلالته ساعتها أن له شقيقة أخرى قد خرجت على طاعته، وخرجت على تقاليد العائلة وتقاليد الدين، وتقاليد الملك».

ومن المؤكد أن هذا التصوير العاطفى للموقف لم يدخل فى قلب أحد آنذاك، على الرغم من أن كثيرين ممن قرأوه دون تأثر كاف، لم يعرفوا إلا فيما بعد أن «فاروق» كان مشغولاً بمطاردة المغنية الفرنسية «آنى بيريه» التى تقيم آنذاك بمصر، وتغنى فى ملهى «الأسكارابيه»، وكان يتردد كل ليلة على الملهى لكى يستمع إلى غنائها، ويدعوها للجلوس إلى جواره ثم يصحبها فى سيارته. لكن الصحف واصلت الحديث عن الملك ذى القلب الجريح الذى اضطرته أحكام السياسة، وتقاليد الملك وشرف الوطن وعزة الدين، لكى يقف فى وجه أمه ويخاصم شقيقته.

وقبل أن يجتمع مجلس البلاط بيوم حرص الملك على أن يشهد الاحتفال بليلة الإسراء والمعراج فى «جامع الفتح» بعابدين، حيث أعدت وزارة الأوقاف احتفالاً ضخماً، وأقامت سرادقاً كبيراً لاستقبال الوافدين من الأمراء والسفراء والوزراء والعلماء. وعندما



مرتضى المراغى بك أكبر أبناء الشيخ محمد مصطفى المراغى عمل مديرًا للأمن العام، ووكيلاً لوزارة الداخلية ومحافظا للقاهرة، وكان وزيرًا للداخلية فى ثلاث من الوزارات الأربع الأخيرة قبل قيام ثورة يوليو، وكان معروفًا بأنه أحد أهم رجال القصر فى الإدارة المصرية



١٩٣٧: الملك «فاروق» وخلفه الملكة نازلى أثناء الرحلة الأوروبية التى سبقت توليه لسلطاته الدستورية

وصل الملك إلى باب المسجد - المطل على حديقة القصر - استقبله رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» وسفراء الدول الإسلامية، وألقى الشيخ «عبد العزيز المراغى» - إمام القصر الملكى - كلمة خاطب فيها الملك قائلا:

- العالم اليوم تضطرب أمواجه. وللمسلمين اليوم آمال للإصلاح فى شتى نواحى حياتهم استودعوها، بعد الله، بين يديك، عساك تنير لهم بوافر رأيك الطريق، وتدلهم بماضى عزمك ولفتاتك على الأمر. ويرجون منك مارجوه من آبائك الغر الميامين، ما أوقفهم على قمة المجد المؤثل والعز الوافر المؤصل. وقد وثقوا أن تصدقهم منك المخائل. وفى وجهك السيماء والدلائل.

وبمجرد انتهاء الاحتفال انصرف الملك إلى ملهى «الأسكارابيه» لكى يلتقى بـ«آنى بيريه».

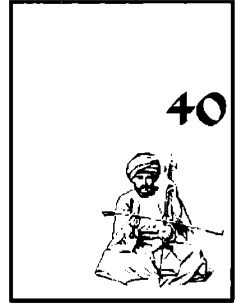
وخلال أسابيع الأزمة الثلاثة بلغ ما تبرع به الملك، الذى كان مشهورا بحرصه الشديد إلى درجة البخل، إلى وزارة الأوقاف من أجل تعمير وتجديد المساجد مايزيد على ١٤٢ ألف جنيه تبرع بها على أربع دفعات، منها ٤٢ ألفا قبل صدور بيان الديوان الملكى بخمسة أيام، و٤٨ ألفاً بعد صدور قرارات مجلس البلاط بيومين، وخمسة آلاف جنيه يوم ١٩ مايو (آيار)، ثم ٤٧ ألفاً يوم ٢٢ مايو (آيار) ١٩٥٠. وصلى الجمعة علنا ولأول مرَّة منذ سنوات ثلاث مرات فى ثلاثة أسابيع متتالية.

وفى أول اجتماع لمجلس الوزراء ينعقد بعد صدور بيان الديوان الملكى، افتتح رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» الجلسة بعبارات تلخص الخط الرسمى تجاه الأزمة فقال:

- ولاشك أن موقف جلالة الملك وهو الابن البار والشقيق العطوف، كان موقف الملك العظيم، الحريص على رضا ربِّه ورعاية التقاليدالإسلامية الصحيحة التى عرف بها البيت العلوى الكريم.

ولاشك أن ملكاً يضحى بعواطف الابن والأخ فى سبيل تعاليم دينه وتقاليد بيته وأمته، جدير بالتقدير والإعجاب.

وسوف يكون لهذا التصوير للأمر، آثاره البالغة فيما بعد، فى استثارة نوازع التعصب والاتجاهات المحافظة فى المجتمع، حتى كاد الأمر يتحول إلى فتنة طائفية.



لم تكن «الملكة نازلى» فى حاجة إلى من ينبهها إلى دلالة صدور بيان الديوان الملكى بدعوة «مجلس البلاط» إلى الاجتماع، فقد أدركت فور إعلانه، أن ابنها ينوى أن ينفذ كل تهديداته التى كانت، حتى صدور البيان، تحتفظ بأمل قليل فى أن تكون مجرد مناورة تدخل فى إطار حرب الأعصاب.

ومع أن البيان الموجز الذى أذاعه كبير الأمناء، قد اقتصر على ذكر واقعة الزواج، ولم يذكر اسم الملكة الوالدة أو يومئ إلى أن هناك أموراً تتعلق بها سوف تعرض على «مجلس البلاط»، إلا أن الحملة الصحفية التى خطط لها المستشار الصحفى للملك «فاروق» قد تكفلت بذلك، ولم تقتصر فى إلقاء اللوم على «الملكة نازلى» وتحميلها المسئولية الأولى عما حدث، فلولا إصرارها على

البقاء فى أمريكا، وعلى عدم إعادة الأميرتين حتى تتيسر لهما الإقامة فى الوسط الإسلامى الشرقى، وحتى تكونا فى رعاية شقيقهما جلالة الملك. ولولا تمسكها بالإبقاء على «رياض غالى» ضمن حاشيتها لما وقعت الكارثة.

وهى إشارات كانت كافية لكى تدرك الملكة الوالدة، أنها وليست «فتحية» أو «رياض»، المتهم الأول فى قضية زواج البرنسيسة بالأفندى القبطى التى أحيلت إلى «مجلس البلاط».

ولأن «الملكة نازلى» كانت أكثر الجميع معرفة بشخصية ابنها وإدراكاً لدوافعه، فقد قررت أن تخوض المعركة للنهاية، وأن تشهر فى وجه ابنها العاق الأسلحة نفسها التى شهرها فى وجهها، فتخطط لحملة صحفية ترد بها على حملة «فاروق» ضدها. ومع أن توازن القوى لم يكن فى صالحها؛ إذ لم تكن تستطيع أن تخاطب الرأى العام المصرى الذى توجهت إليه حملة التشهير بها، إلا أنها لم تكن غافلة عن مدى الإزعاج الذى يمكن أن تسببه لابنها، إذا ما اتخذت من الصحف الأوروبية والأمريكية منبراً للرد على حملته. فقد كان «فاروق» ـ شأنه فى ذلك شأن أسلافه وخلفائه من حكام مصر ـ حريصاً على سمعته العالمية أكثر من حرصه على سمعته بين شعبه، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية التى كان يدرك مدى تأثيرها فى السياسة الدولية، ويأمل فى تأييدها لمطلبه بجلاء بريطانيا عن مصر، وفى اعترافها به كملك لمصر والسودان.

ولابد أن «الملكة نازلى» قد وضعت فى اعتبارها كذلك، مدى الذعر الذى يمكن أن يصيب «فاروق» إذا ما فتح ذلك شهية الصحف الأوروبية والأمريكية لفتح ملف فضائحه الشخصية، التى بدأت أخبارها تتسرب إلى صفحاتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما فعلت عندما فتحت ملف غراميات شاه إيران عندما اعترض على زواج شقيقته من الشاب الأمريكى.

ولم تكن هناك ضرورة لكى تسعى «الملكة نازلى» بنفسها إلى دور الصحف الأمريكية، حتى تثير اهتمامها بالبيان الذى أصدره الديوان الملكى فى القاهرة بدعوة «مجلس البلاط» للاجتماع، للنظر فى قضية الزواج، فقد أثار البيان بمجرد إذاعته فضول الصحف العالمية، التى نشرته فى صدر صفحاتها الأولى. واعتبرته إذاعة لندن «أخطر نبأ فى الشرق الأوسط». وطار عشرات من الصحفيين الأمريكيين والأوروبيين إلى «سان فرانسيسكو» يطلبون رأى الملكة الوالدة، والبرنسيسة «فتحية» و«رياض أفندى» فى البيان الذى أذاعته القاهرة.

وكانت البرنسيسة «فتحية» هى أكثر الذين صدمهم البيان، إذ يبدو أنها ظلت تتعلق حتى آخر لحظة بالأمل فى أن يوافق «فاروق» على زواجها، وألا تضطر إلى الدخول فى صدام مع شقيقها لن تقتصر أضراره المتوقعة عليها، بل سوف تلحق كذلك بأمها التى تحبها، فضلاً عن أنها كانت تحب شقيقها، الذى كان بمثابة أب لها، بعد أن توفى أبوها وهى فى السادسة. فما كاد البيان يذاع حتى اعتكفت فى غرفتها تبكى، ورفضت أن تقابل الصحفيين الذين احتشدوا فى بهو الفندق يلحون فى لقائها. وكذلك فعلت «الملكة نازلى» التى رفضت لعدة ساعات التعليق على البيان. لكنها لم تكد تتحسس طلائع الحملة الصحفية التى بدأت القاهرة تشنها ضدها، حتى عدلت عن صمتها



الأمير «فاروق» يحمل الأميرة فتحية فى طفولتها



الملكة «نازلى» فى أحد الحفلات الخيرية فى الأربعينيات وإلى يسارها الأميرة «فائزة» وإلى يمينها الأميرتان «فائقة» و«فتحية»

وخرجت، كما قالت صحيفة «الديلى ميل» البريطانية، عن تحفظها الملكى، وقامت بخطوة ليست لها سابقة فى تاريخ الأسرة المالكة المصرية، فدعت إلى مؤتمر صحفى عالمى، شهده أكثر من مائتى مراسل ومصور يمثلون عشرات الصحف الأمريكية والأوروبية.

وما كادت تظهر أمامهم وهى ترتدى ثوباً من الحرير الأبيض حُلّى بالماسات وأحجار الزمرد، وبصحبتها «رياض غالى»، حتى أمرت بتوزيع بيان مكتوب على الصحفيين وأجابت عن أسئلتهم فى حدود ماورد به، مما أكد بأنها قد وضعت لحملتها الصحفية فى تلك المرحلة، أهدافاً واضحة وحدوداً حرصت على ألا تتعداها. فهى حريصة على علاقتها بابنها وعلى علاقته بشقيقتيه، وعلى الحصول على مباركته لزواج «فتحية» من «رياض»، ولكن ذلك لا يعنى العدول عن هذا الزواج أو التراجع عنه، فإذا كان هناك من يجب أن يتراجع عن موقفه، فهو الملك الابن وليست الملكة الوالدة أو البرنسيسة الشقيقة أو الأفندى العاشق.

ومع أنها لم تقل ذلك صراحة، إلا أن هدفها من إقحام الصحافة الأمريكية فى الموضوع لم يكن خافياً، فهى تريد أن يكون الرأى العام الأمريكى حكماً فى القضية بين أم تدافع عن حق ابنتها فى اختيار زوجها، وفى الارتباط بالرجل الذى تحبه، وشقيق يصادر على هذا الحق، واثقة من أن الأمريكيين سوف ينحازون إليها ضده، بما قد يدفعه للاعتدال أو التراجع أو على الأقل ينتهى بإحاطتها برأى عام يتعاطف مع قضيتها، مما يقلل من آثار الضغوط السياسية لطردها من أمريكا.

وهكذا بدأت «الملكة نازلى» المؤتمر الصحفى قائلة:

ـ لقد دعوت إلى عقد هذا المؤتمر لأننى أظن أن هذه هى أسرع طريقة للوصول إلى قلب الملك «فاروق». فمنذ فترة وأنا أحاول الاتصال بالملك لكى يوافق على زواج شقيقته من «رياض غالى» الذى تحبه، فلم أستطع أن أصل إليه أو أن أحرك قلبه. ولأننى أم تكافح فى سبيل سعادة ابنتها، فقد وافقت على إذاعة قصة الأميرة «فتحية» على العالم. وسوف أفعل ما فى وسعى لكى تكون «فتحية» سعيدة. وهى لن تكون سعيدة بدون الرجل الذى تحبه.

وتحدثت «الملكة نازلى» عن حبها لابنتها الصغيرة التى عانت مخاطر جمة أثناء حملها بها، والتى لا تستطيع كما قالت، أن تكسر قلبها أو تحول دون سعادتها و أضافت:

- إننى أحاول اليوم أن أثير عطف الملك «فاروق» حتى يدرك أن هذا الزواج معناه سعادة شقيقته.

ثم أشارت إلى «رياض غالى» الذى كان يقف إلى جوارها قائلة:

- إن وزنه ينقص يوما بعد يوم. وهو لايكاد يأكل أو ينام، لقد أضنى نفسه ليلاً ونهاراً، يدعو ويرجو أن يوافق الملك على زواجه.

ومع أن الصحف البريطانية - الأكثر وقاراً - قد ركزت فى نشرها لوقائع المؤتمر الصحفى على المحور الذى اهتمت الملكة بالتركيز عليه، فنشرتها «الديلى ميل» بعناوين ضخمة تقول:

«الملكة تتوسل: دعوا ابنتى الصغيرة تعيش».

وركزت «الديلى إكسبريس» على قول الملكة: إن هدفها هو استثارة عطف ابنها على شقيقته، ونشرت وقائع المؤتمر تحت عنوان «الأم تقاتل من أجل الأميرة: أريد أن أصل إلى قلب فاروق»، إلا أن الصحف الأمريكية الأكثر ميلاً للإثارة، ركزت فى الأيام التالية على تصريحات الأميرة «فتحية» التى بدت أكثر حدة وأكثر ميلا للاستفزاز، فقد خرجت عن صمتها فى اليوم التالى وأدلت بتصريح قالت فيه:

- إن «الملك «فاروق» يعارض فى زواجى، لأن الزوج الذى اخترته لنفسى من عامة الشعب ولأنه مسيحى، مع أنه أعلن استعداده لاعتناق الإسلام بمجرد أن يوافق الملك على الزواج».

وأضاف «رياض غالى» الذى كان يقف إلى جوارها قائلا:

- إننى حريص على سعادتى وسعادة الأميرة «فتحية».. وإذا أصر الملك «فاروق» على المعارضة فى زواجنا، فإننى أصبح مسلماً عن طيب خاطر، ولكننى والأميرة عازمان على التمسك بزواجنا.

وكان الملك «فاروق» - كمعظم الحكام الشرقيين آنذاك وبعد ذاك - يعيش حياة مزدوجة، يسودها التناقض على كل صعيد، بين ما يؤمن به وما يمارسه، وبين سلوكه الشخصى وسلوكه السياسى، وبين الصورة التى يحرص على أن يقدمها لنفسه ليراها رعاياه التقليديون والمحافظون، وتلك التى يحرص على تصديرها إلى الخارج ليراها العصريون والتقدميون، فيمارس حريته الشخصية باندفاع يصل إلى حد الانفلات، بينما يتظاهر أمام رعاياه بتزمت يصل إلى حد الجمود. فإذا تحدث إليهم استبسل فى الدفاع عن التقاليد، وإذا ما تحدث إلى الأوروبيين حرص على أن يبدو فى صورة الحاكم العصرى المستنير الذى يؤمن بقيم الغرب الفكرية والسياسية من الحرية الشخصية إلى الديمقراطية السياسية.

وربما لهذا السبب، بدا التصريح الذى أدلت به الأميرة «فتحية» أول تصعيد عنيف فى الحملة الدعائية المضادة التى شنتها «الملكة نازلى»، وقد أحسنت جريدة «المصرى» قراءته حين قالت:

- إن الهدف منه هو إثارة الرأى العام الأمريكى، بتصوير الملك «فاروق» فى صورة الملك المترفع عن شعبه، المتعصب دينيا واظهار «رياض أفندى غالى» فى صورة الإنسان المضطهد بسبب دينه ووضعه الاجتماعى والذى يستحق العطف والحماية.



الفتى الطروب «رياض غالى»

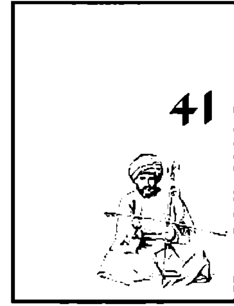

حامد زكى باشا

أما وقد أشهرت «الملكة نازلى» وفريقها فى وجه الملك «فاروق» سلاح الاتهام بخيانة قيم الحياة الغربية ردًا على اتهامه لها بالخروج عن الدين والتقاليد، فقد استدعى متحدث رسمى باسم الحكومة المصرية على وجه العجلة، مندوب إحدى وكالات الأنباء الأمريكية، حيث أدلى إليه بتصريح قال فيه:

- لاصحة لما أشيع من أن جلالة الملك «فاروق» رفض أن يقر هذا الزواج لمجرد أن «غالى أفندى» من عامة الشعب، لأن مصر دولة ديمقراطية تقر زيجات أفراد العائلة المالكة من أفراد من عامة الشعب ممن يتمتعون بسمعة حسنة طيبة. أما «غالى أفندى» فإن التقارير التى وضعت عنه كموظف فى السلك الدبلوماسى المصرى، تقارير غير طيبة. إذ هو لايعدو أن يكون شاباً مغامراً، وشعب مصر عن بكرة أبيه غير راض عن زواجه بالأميرة «فتحية». وهو يؤيد موقف القصر من هذا الموضوع تأييداً مطلقاً.

وعلى عكس ما توقع فريق «سان فرانسيسكو» فإن التشكيك فى ديمقراطية «فاروق» لم يدفعه للتراجع بل قاده إلى العناد. فحتى ذلك الحين كانت إجراءات اجتماع «مجلس البلاط» فى الموعد الذى حدده بيان الديوان الملكى تتم فى مجراها الطبيعى. فقد وجه «حسن يوسف باشا» - القائم بأعمال رئيس الديوان الملكى وكان يقوم - بصفته تلك - بعمل أمين سر «مجلس البلاط» الدعوة لأعضائه للاجتماع فى الحادية عشرة صباح يوم السبت ٢٠ مايو (آيار) ١٩٥٠. وبعد أن فشلت المحاولات لإقناع الدكتور «محمد حسين هيكل باشا» رئيس مجلس الشيوخ برئاسة الجلسة، تم الاتصال بصاحب السمو الملكى الأمير «محمد على توفيق» - ولى العهد - فى مصيفه بالإسكندرية لكى يتولى رئاسة المجلس، فوافق وصرح للصحف أنه سيغادرها ظهر يوم الخميس، ليرأس اجتماع «مجلس البلاط» صباح السبت. بينما كانت المشاورات تجرى بين الحكومة والقصر لدراسة الموضوعات التى سيتم عرضها على المجلس.

وردًا على موقف التحدى الذى أعلنته «البرنسيسة» و«الأفندى» فى «سان فرانسيسكو» قرر «فاروق» تقديم موعد انعقاد الجلسة، وبعد ساعات من نشر تصريحاتهما صدر بيان يعلن أن جلسة «مجلس البلاط» سوف تعقد يوم الثلاثاء ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠، وقبل الموعد الذى سبق تحديده لعقدها بأربعة أيام. وذكرت «المصرى» - التى انفردت بنشر النبأ - أن السبب فى هذا التقديم يعود إلى تصريح أدلى به «رياض غالى»، وكانت الأميرة «فتحية» تقف إلى جواره قال فيه: إن الأميرة «فتحية» متمسكة بالزواج منه مهما كانت الظروف.



اقتضى التبكير المفاجئ فى موعد انعقاد مجلس البلاط تكثيف العمل فى اليوم السابق على انعقاده. وكان رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» مشغولاً فى تلك الأيام، باجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية، التى انعقدت على مستوى رؤساء الوزارات للنظر فى قرار حكومة شرق الأردن

بضم الأراضى الفلسطينية التى لم تحتل فى حرب ١٩٤٨، ووضعت تحت إدارتها. وهى اجتماعات شابها التوتر، فقد هاجم الجميع القرار الأردنى بضم الضفة الغربية لنهر الأردن إلى إمارة شرق الأردن، ولتتحول من إمارة إلى مملكة، واعتبروه محواً نهائيّا لاسم «فلسطين» عن خريطة العالم، وتصفية كاملة لقضيتها. وطالبت مصر بفصل «شرق الأردن» من الجامعة العربية وأيدتها كل الدول العربية ماعدا العراق. ووجد «محمد الشريقى باشا» - وزير خارجية الأردن - نفسه فى قفص اتهام يستجوبه الجميع ويتهمه الجميع ولايدافع عنه أحد، فتوترت أعصابه وانفجر فى وجه أضعف الحاضرين، وهو «عبد الرحمن عزام باشا» - الأمين العام للجامعة العربية - فتراشقا بالسباب والشتائم، وقال «الشريقى» للأمين العام: أنت جاسوس إنجليزى قذر. وكاد الأمر يصل إلى تبادل الصفعات لولا تدخل «رياض الصلح» - رئيس وزراء لبنان - الذى حال دون اللجوء إلى الأيدى فى تبادل الحجج والبراهين. وهرول الدكتور «محمد صلاح الدين» - وزير خارجية مصر - والشيخ «يوسف ياسين» - وزير الدولة السعودى - إلى أبواب القاعة ليطلبا إلى الحُجَّاب إخلاء الممرات حتى لايسمع أحد الألفاظ التى كان يتبادلها رؤساء وزارات الدول العربية فى اجتماع خصص لجمع شمل العرب ومعالجة قضية فلسطين.

وعندما وصلت الأزمة إلى ذروتها تقرر عقد اجتماع خاص، يسبق الاجتماع الثانى للجنة السياسية، لتقريب وجهات النظر بعد أن رفضت العراق الاقتراح المصرى بفصل «شرق الأردن» من الجامعة. وعقد الاجتماع فى العاشرة من صباح يوم الأحد ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠ بمكتب وزير الخارجية المصرى، وحضره رؤساء وزارات مصر وسوريا ولبنان والعراق ووزير الدولة السعودى وأمين الجامعة العربية.

لكن المجتمعين لم يتفقوا على شىء، فبعد ساعتين من المناقشات تلقى «مصطفى النحاس باشا» مكالمة تليفونية مهمة من القصر الملكى تخطره بقرار الملك بعقد جلسة البلاط فى اليوم التالى، فاعتذر عن استكمال المناقشة السياسية، ليشارك فى الإعداد للاجتماع الذى كان عليه أن ينظر فى المسألة العاطفية. وغادر مبنى وزارة الخارجية إلى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء.. حيث وجد فى انتظاره «عبد الفتاح الطويل باشا» وزير العدل - وكان عضواً فى مجلس البلاط بحكم منصبه - و«حامد زكى باشا» - وزير الدولة وأستاذ القانون الدستورى بالجامعة - فاجتمع بهما لمدة ساعة، دار البحث خلالهما حول التكييف الدستورى والقانونى للموضوعات التى ستعرض على مجلس البلاط.

وانصرف وزير العدل بعد الاجتماع إلى مكتبه، حيث اجتمع لفترة طويلة بكل من الأستاذ «محمد إبراهيم» رئيس المحكمة الشرعية العليا - والشيخ «علام نصار» - مفتى الديار المصرية - وكان كلاهما عضواً بمجلس البلاط بحكم منصبه، ودارت المناقشة فى الاجتماع حول النصوص الشرعية المتعلقة بالقضية المعروضة على مجلس البلاط.

وفى الساعة الرابعة والنصف وصل الأمير «محمد على» إلى محطة القاهرة قادماً من الإسكندرية، وكان فى استقباله «حسن يوسف باشا»،



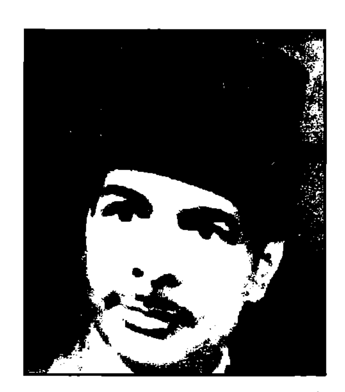
عبد الرحمن عزام باشا: الأمين العام للجامعة العربية



الأمير محمد على ولى العهد



د. محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ



أحمد حسن باشا رئيس محكمة النقض

رئيس الديوان الملكى بالنيابة، فدعاه الأمير إلى مصاحبته فى سيارته إلى قصره بالمنيل، ليحيطه علماً بآخر التطورات وليتسلم منه ملف القضية، الذى يضم جميع الوثائق والمستندات التى تقوم مقام أدلة الإثبات فى القضايا العادية. وكان من بينها التحريات الخاصة التى قامت بها السفارة المصرية فى أمريكا فيما يتعلق بشخصية «رياض أفندى غالى» والكيفية التى تعرف بها إلى جلالة «الملكة نازلى» وسمو الأميرتين منذ ١٩٤٦، والطرق التى كان يستغل بها أموالهن، مع بيان الوسيلة التى كان يفرض بها نفسه عليهن، والتقارير التى تلقاها الديوان الملكى من مختلف الجهات عن الموضوع نفسه، ومن بينها بيان شامل بالمساعى التى قام بها الديوان الملكى والحكومة والسفارة المصرية بواشنطن، للحيلولة دون إتمام زواج البرنسيسة والأفندى.

ومع أن تلك الوثائق كانت تكفى، من الناحية الإجرائية لكى ينظر «مجلس البلاط» فى القضية، ولم تكن هناك ضرورة لكى يخاطب الملك المجلس اكتفاء بأن يقوم بذلك نيابة عنه رئيس الديوان، توقياً لأى تأويل لموقفه باعتباره طرفاً فى «قضية» تعرض على مجلس كانت له سلطات قضائية، وحتى لا يعتبر أحد ذلك تدخلاً فى شئون القضاء، إلا أن الملك «فاروق» كان - فيما يبدو - يعتبر موقفه من ذلك الزواج موقفاً تاريخياً، لذلك كان حريصاً على تسجيله فى مذكرة يوقعها باسمه الكريم، ويرفعها إلى مجلس البلاط أكثر من حرصه على ألا يتهم بإهدار استقلال القضاء. وقد أغرت تلك المذكرة الأمير «محمد على» بتسجيل موقفه التاريخى، فى مذكرة يرد بها على مذكرة الملك بدلاً من تسجيله على صفحات الصحف، التى كانت سكرتاريته قد حددت لمراسليها موعداً يلتقون فيه بسموه، فاعتذر لهم بانشغاله فى دراسة «القضية» التى سينظرها مجلس البلاط فى الصباح. وأمضى شطراً كبيراً من الليل فى الإشراف على إعداد الرد، وعوض الصحفيين عن اعتذاره بتوزيع المذكرة عليهم فى أعقاب انفضاض الجلسة، وبذلك ضرب عصفورين بحجر واحد وسجل موقفه التاريخى فى مضابط «مجلس البلاط»، وعلى صفحات الصحف.

ولابد أن أعضاء مجلس البلاط - وهم من أبناء الشعب - قد شعروا بضغط شديد على ضمائرهم، وهم يرون الحكم فى القضية يصدر قبل انعقاد المحكمة، ويسجله الملك فى مذكرة يؤيدها ولى العهد ورئيس المحكمة بمذكرة أُخرى. وهو شعور لم يقصر الملك فى تأكيده، فقد كان - على الرغم من سهره المتواصل - أول الذين وصلوا إلى «قصر عابدين» فى الصباح الباكر من يوم الثلاثاء ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠. وظل جالساً فى مكتبه الخاص يتابع اجتماع المجلس، إلى أن صدرت القرارات وعرضت عليه ليوافق عليها ويأمر باعلانها.

ولما كان «مجلس البلاط» بمثابة محكمة تتولى دون غيرها كل اختصاصات القضاء المدنى والقضاء الشرعى والمجالس الحسبية، فيما يتعلق بالأمراء والأميرات والنبيلات وأعضاء الأسرة المالكة، فقد نص القانون على تشكيله من سبعة أعضاء من شاغلى الوظائف القضائية والشرعية العليا، هم رئيس مجلس الشيوخ ووزير العدل ورئيس ديوان

الملك وشيخ الجامع الأزهر ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتى الديار المصرية ورئيس محكمة النقض والإبرام. على أن يرأسه أمير من الأسرة المالكة، من أقرب أقرباء الملك يعين بأمر ملكى، ولايكون انعقاده صحيحاً إلا إذا حضر الجلسة خمسة من أعضائه على الأقل، فإذا كان الأمر المعروض على المجلس من أمور الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الشرعية وجب حضور الأعضاء الشرعيين كلهم.

ومنذ الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠ بدأ توافد أعضاء «مجلس البلاط» على «قصر عابدين». وكان أول الذين حضروا، هو رئيس المجلس الأمير «محمد على»، وكان آخرهم هو رئيس مجلس الشيوخ، ولم يتخلف أحد من أعضاء المجلس سوى شيخ الجامع الأزهر «الشيخ محمد مأمون الشناوى» الذى كان مريضاً، فحلَّ محله وكيل الجامع الأزهر «الشيخ عبدالرحمن حسن».

وفى العاشرة تماماً انتقل الأعضاء إلى قاعة الاجتماعات الملحقة بمكتب رئيس الديوان الملكى، وتصدر الأمير «محمد على» الجلسة، وجلس عن يمينه سعادة الدكتور «محمد حسين هيكل باشا» ـ رئيس مجلس الشيوخ ـ فسعادة «أحمد حسن باشا» ـ رئيس محكمة النقض والإبرام ـ ففضيلة الشيخ «علام السيد نصار» ـ مفتى الديار المصرية ـ وجلس عن يساره معالى «عبدالفتاح الطويل باشا» ـ وزير العدل ـ ثم فضيلة الشيخ «عبد الرحمن حسن» ـ وكيل الجامع الأزهر ـ وأخيرا «حسن يوسف باشا» ـ رئيس الديوان الملكى بالنيابة الذى تولى سكرتارية الجلسة ـ بينما قام «محمد رفاعى بك» ـ مدير التوقيعات الملكية بالديوان الملكى ـ بتدوين المناقشات.

افتتح الأمير «محمد على» الجلسة بكلمة قال فيها:

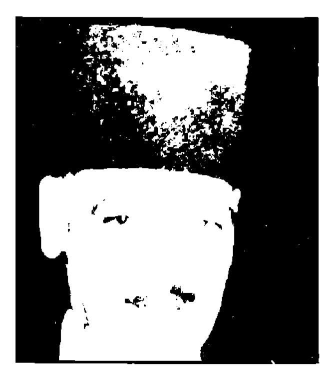
ـ إننى أشعر أكثر من غيرى بشعور الحزن والأسف الذى يملأ نفس جلالة الملك. وأعبر عن ألمى الشديد وأسفى البالغ على الحوادث المحزنة التى طرأت أخيراً، والتى أشار إليها جلالة الملك فى المذكرة التى أحال بها الموضوع إلى المجلس. ولا أشك فى أن حضراتكم تشاركوننى فى هذا الشعور، وتقدرون المسئولية التى عهد بها إلينا جلالة الملك. وفقنا الله جميعاً إلى اتخاذ الخطوة الحازمة التى تحفظ كرامة البلاد.

وطلب الأمير من «حسن يوسف باشا» ـ كاتم أسرار المجلس ـ قراءة المذكرة التى وجهها الملك إلى المجلس، ويقول نصها:

«رأى المغفور له جلالة والدنا الملك فؤاد الأول وضع نظام للأسرة المالكة، فأصدر بذلك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٣، وقد راعى بثاقب فكره فى وضع هذا النظام، أن الأسرة المالكة ركن من أركان الدولة، لما بينها وبين الجالس على العرش من أواصر القرابة، وهى من جهة أخرى أكبر الأسر وأكرمها، والمثال الذى يحتذى فى ضبط النفس وكمال السلوك، واعتبر ـ بحسن تقديره ـ أن مسائل الأحوال الشخصية مسائل عائلية محضة، وإن كرامة الأسرة ومركزها فى البلاد يقضيان بأن لا تتعرض مثل هذه المسائل الشخصية لأحاديث الناس، ولذلك فقد أراد والدنا أن يصبح المجلس ـ أى مجلس البلاط ـ فوق ما له من اختصاص قضائى، هيئة استشارية فى الأمور المهمة التى تهم الأسرة المالكة، عندما يطلب إليها الرأى فيها.

ويؤسفنا كل الأسف، أنه قد طرأت


الشيخ علام نصار مفتى الديار المصرية


عبدالفتاح الطويل باشا وزير العدل


الشيخ عبدالرحمن حسن وكيل الجامع الأزهر



الشـيـخ إبراهيم سـالم رئيس المحكمـة الشرعية العليا

حـوادث مـهـمـة، تمس الأسـرة المالكة، وتتـعلق بشـخص والدتنا وشـقـيـقـتنا «فتحية»، مما ملأ قلبي أسى، وقد بذلت مساعي عديدة وحثيثة لدى والدتنا وشقيقتنا لاتقاء هذه الحوادث، مراعياً في ذلك أعز مالدينا، وهو ذكرى المغفور له والدنا وأجدادنا، وما تنطوى عليه جوانحنا من البر بوالدتنا والعطف على شقيقتنا والمحافظة على كرامة الأسرة المالكة. وقد عاونت حكومتنا وسفيرنا بأمريكا في هذه المساعي، ولكنها لم تؤد مع الأسف الشديد إلى النتيجة المرجوة، لإصرار والدتنا وشقيقتنا على موقفهما، فاقتضى الأمر أن نضع تحت نظر المجلس بياناً بهذه الحوادث:

«سافرت والدتنا في صيف ١٩٤٦ إلى الخارج للمعالجة، واصطحبت معها شقيقتينا «فائقة» و«فتحية» ويقمن جميعاً الآن في أمريكا. ولطول إقامتهن بعيداً عنا، ولصغر سن شقيقتينا ولحالة والدتنا المرضية والنفسية، فقد وقعن جميعاً في شراك بعض من يتصلون بهن، وقد دعوتهن مرارا للعودة بعد إتمام العلاج فلم يذعن. وكان من نتيجة ذلك كله:

«أولاً: أتمت والدتنا زواج شقيقتنا «فائقة» بأمريكا، قبل الحصول على موافقتنا.

ثانياً: اعتزمت والدتنا زواج شقيقتنا «فتحية» التي لم تبلغ سن الرشد، ولا تزال تحت وصايتها، بمن يدعى «رياض غالي» المسيحي الديانة، والذي تقول والدتنا إنه سيشهر إسلامه قبل الزواج. وقد دلت التحريات على سوء سيرته.

وما إن علمنا بهذا الاعتزام، حتى بذلنا المساعي المشار إليها لتلافي هذا الزواج قبل وقوعه.

وقد أبلغ سفيرنا في أمريكا ديواننا بتفصيلات مسعاه لدى والدتنا، فكان ردها عليه، أنه يسعدها ألا يكون صهرها من عائلة مالكة، أو ممن يقال عنه من عائلات عريقة، كما صرحت بأنها لا تهتم بما ينشأ عن هذا الزواج من نتائج، وأنها لا يمكن أن تعدل عن رأيها. وقد بعثنا إليها ببرقية أوضحنا فيها ما يساورنا من الألم، ودعوناها أن تقدر ما ينشأ عن تصميمها على ما اعتزمته من سوء العواقب، فوصلنا منها في نفس اليوم برقية تقول فيها، بأن عاطفة الأمومة لديها مقدمة على كل اعتبار عام. وهذه المساعي كلها لم تحل دون إصرار والدتنا وشقيقتنا على تنفيذ ما اعتزمتاه.. ووقعت المأساة فعلاً بإتمام الزواج المدني يوم ١٠ من شهر (آيار) مايو الحاضر (١٩٥٠).

«ثالثاً: من يوم سفر والدتنا وشقيقتينا من مصر، بلغ مقدار ما صرف إليهن من النقود مبلغ ٤٨٣,٣٨١ جنيها. صرف من ذلك مبلغ ١٧٨,٦٦٧ جنيها لحساب والدتنا عن طريق نظارة خاصتنا، ومبلغ ١٣٠,٠٠٠ جنيه لحسابها أيضاً ـ عن طريق وكيلها «إلهامي حسين باشا» و١٧٤,٧٤١ جنيها لحساب شقيقتينا مناصفة بينهما، وعلمنا أن من المبالغ التي صرفت إليهن أودع مبلغ ٣٧,٧٥٠ جنيهـا في «البنك الأهلي» بمصر لحساب «رياض غالي أفندي». وبذلك أصبحت أموالهن عرضة للضياع.

ومن أجل ذلك كله، نود أن نقف على مايشير به المجلس من إجراءات:

أولاً: نحو زواج شقيقتنا «فتحية» من «رياض غالي أفندي».

ثانيا: نحو والدتنا وشقيقتنا «فتحية» وأموالهما.

«فاروق»

قصر القبة في ١٢ مايو ١٩٥٠

وبعد أن انتهى «حسن يوسف

باشا» من قراءة مذكرة الملك إلى مجلس البلاط، بدأ فى تلاوة رد «الأمير محمد على» ـ رئيس المجلس ـ عليها وقد قال فيه:

«حضرة صاحب الجلالة الملك.

لقد تأثرت بالغ الأثر عندما طالعت المذكرة المقدمة إلى مجلس بلاطكم الموقر، لعلمي بأنه من الصعب على نفس الابن البار، والشقيق العطوف أن يكون حكمه مؤلماً ضد والدته أو شقيقته، وإنى أقرر من ناحيتى، بأننى أشد من غيرى أسفًا وألمًا وأرهف إحساسًا بما يخالج شعور جلالتكم من ألم عميق، كذلك أقرب لمسًا للمأساة بالطبيعة، من أوتار لحمة القرابة الوثيقة دمًا وعصبًا، حيث تتنازع النفس عوامل العطف الرحمى من جانب، مع دواعى الحزم فى الكرامة، وحرمة الفضيلة وحمى الدين من جانب آخر.

ولكن لما كان جلالة الملك، صاحب الولاية العامة الشرعية، حامياً للقانون، قائماً، بالعدل، رمزاً للبلاد، وعنوانًا للدولة، طبقاً لموجبات الحكم وقواعده، اقتضت تلك الاعتبارات التى هى أسمى وأعز جانباً عند صاحب العرش، أن يأمر بالنظر فى هذه القضية، ليستعرض رأى مجلس بلاطه الأمين، فيما يجب اتخاذه حيال هذا الحادث الأليم، عملاً على إزالة أى وصمة، توشك أن تمس الأسرة الكريمة، من بعيد أو قريب، وتسجيلاً لوزر هذا الحادث على فاعله دون غيره، ليكون فى ذلك موعظة لمن يلقى السمع وهو شهيد.. ولا تزر وازرة وزر أخرى.

وإننا إزاء مهمتنا هذه؛ نتوجه إلى الله ضارعين أن يمكننا من القضاء على هذا العبث والاستخفاف، سائلين رب العزة أن يصرف عنا دعاة السوء وعوامل الفتنة والضلال.



١٢ مايو ١٩٥٠: الأمير «محمد على» ولى العهد ورئيس مجلس البلاط عند وصوله إلى محطة القاهرة قادما من الإسكندرية استعدادًا لرئاسة جلسة المجلس، وفى استقباله على رشيد باشا

ياصاحب الجلالة:

إن لهذه الحادثة عدة نظائر فى التاريخ، تصرَّف فيها أولو الأمر من ملوك وخلفاء بتمام الحزم، احتراماً للقوانين الدينية والوضعية وما تقتضيه تقاليد الشرف المقدسة فيما بينهم. وإنى أذكر منها، موقف الخليفة أمير المؤمنين الفاروق «عمر بن الخطاب» من ولده تنفيذاً لحكم الدين، مما هو معروف ومشهور. وكذلك أتذكر موقف امبراطور النمسا «فرانسوا جوزيف» فى تصرف تنبئ عنه تعاليم دينه وتقاليد أسرته، قد صدر عن ابنه الوحيد وولى عهده «الأرشيدوق رودلف» وهنالك أيضاً إمبراطور ألمانيا «غليوم الثانى» اتخذ إجراءات شديدة ضد شقيقته التى كانت تزوجت من غير كفء، نزع عنها اللقب، وشطب اسمها من سجل الأسرة. محافظة على كرامة البيت المالك.

ياصاحب الجلالة:

إن ما لمسته وتبينته فى كتاب جلالتكم من الرغبة الشديدة فى التمسك بواجبات الملك، والغيرة على شرف العرش وكرامة الأسرة المالكة،

وهى أكبر أسر البلاد وأكرمها على الأمة الوفية التى تقابلونها، شعورها النبيل المتأجج بين جميع طبقاتها فى هذا الظرف بأجمل تقدير وأكرم عطف، كل هذا جعلنى أعتقد أنكم جديرون حقًا بالمحافظة على قدسية الدين الحنيف، ومقام الشرع المنيف، وتقاليد الإسلام وعزته، وأنكم تستمدون القوة والمعونة لمواجهة الأعباء الجسام من العلى القدير، عن طريق الطاعة لأوامره وتنفيذ شرعه» وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون» .

والقرآن حبل الله المتين من تمسك به أرشده وهداه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

«محمد على»

سراى المنيل

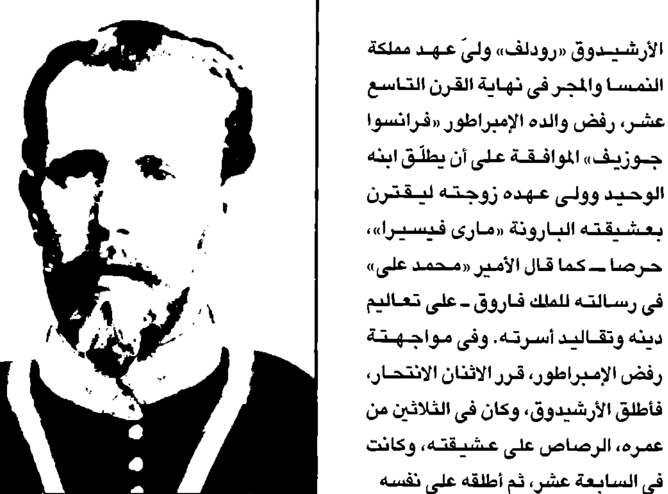
فى ٢٨ رجب ـ ١٣٦٩

١٥ مايو ١٩٥٠

وخلال الساعات الثلاث التالية، انتقلت مناقشات المجلس إلى النواحى القانونية، فأشار بعض أعضائه إلى أن مذكرة الملك لم تطلب توقيع عقوبات معينة، ولكنها طلبت مشورة المجلس فيما يتعلق بزواج الأميرتين ـ وخاصة الأميرة «فتحية» ـ دون إذن الملك الذى يعتبره القانون صاحب الولاية على أفراد الأسرة المالكة، ويشترط الحصول على إذن كتابى بموافقته على زواج أفرادها، ويعطيه الحق منفرداً فى توقيع عقوبة الحرمان من اللقب على من يتزوج منهم دون موافقته، ويجيز له أن يمد هذه العقوبة إلى ذرية المخالف أو أن يقصرها على من تزوج، دون ضرورة للعودة إلى «مجلس البلاط» التى لا تدخل هذه الحالة فى اختصاصاته، إلا إذا كان الملك يريد توقيع عقوبة أشد من عقوبة التجريد من اللقب، فعليه أن يتقدم رسميّا، وبصفته وليّا على الأميرتين بطلباته ليمكن اتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها.

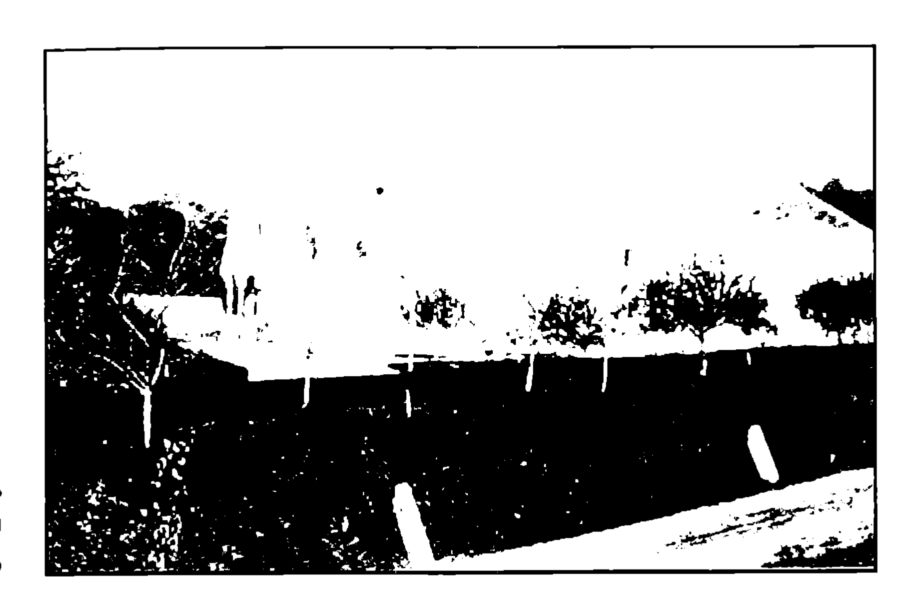
وهنا قال «حسن يوسف باشا» ـ وكيل الديوان الملكى بالنيابة ـ إنه يتقدم باسم الملك إلى المجلس، طالباً التفريق بين الأميرة «فتحية» وزوجها «رياض أفندى غالى» لوقوع الزواج دون إذن وليها، ولعدم الكفاءة الاجتماعية والدينية بين الزوجين، ولسوء سيرة الزوج.

وتولى الأعضاء الشرعيون الثلاثة ـ وكيل الأزهر والمفتى ورئيس المحكمة



الأرشيدوق «رودلف» ولىّ عهد مملكة النمسا والمجر فى نهاية القرن التاسع عشر، رفض والده الإمبراطور «فرانسوا جوزيف» الموافقة على أن يطلّق ابنه الوحيد وولى عهده زوجته ليقترن بعشيقته البارونة «مارى فيسيرا»، حرصا ـ كما قال الأمير «محمد على» فى رسالته للملك فاروق ـ على تعاليم دينه وتقاليد أسرته. وفى مواجهة رفض الإمبراطور، قرر الاثنان الانتحار، فأطلق الأرشيدوق، وكان فى الثلاثين من عمره، الرصاص على عشيقته، وكانت فى السابعة عشر، ثم أطلقه على نفسه





«قصر مايرلنج» الذى شهد النهاية الفاجعة لغرام الأرشيدوق رودلف ومارى فيسترا

الشرعية العليا - شرح آراء فقهاء المسلمين فيما يتعلق بزواج مسلمة من غير مسلم، وقالوا بأن الفقهاء جميعاً، أجمعوا على بطلان هذا الزواج بطلانًا أصليًا، فلا يترتب عليه أى أثر من آثار الزوجية، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وانتقلت المناقشة بعد ذلك إلى الحالة التى يُسلم فيها شخص فعلاً، ويعقد زواجه على مسلمة عريقة فى الإسلام. وبعد استعراض آراء المذاهب الإسلامية، استقر الرأى على الأخذ بوجهة النظر الفقهية التى تقول: بأن هذا العقد إذا حصل بغير رضا الوالى أو العاصب لا يكون صحيحاً.

ثم انتقل المجلس - بعد ذلك - إلى مناقشة الجانب المالى من الأزمة، فاستدعى إليه «نجيب سالم باشا» - ناظر الخاصة الملكية، الذى يقوم بإدارة واستثمار أموال الملك الخاصة - فقدم إلى المجلس - بناء على رغبة ملكية سامية - مذكرة تتعلق بحالة «الملكة نازلى»، أشار فيها إلى عدم إصغائها لما بذل لها من نصح لمنع زواج كريمتها ممن يدعى «رياض أفندى غالى»، وعدم تقديرها للعواقب، وما يجب عليها نحو الوطن والعرش والأسرة، وما انتابها من أمراض نفسية لازمتها زمناً طويلاً، مما يجعلها فى حالة يخشى معها التأثير عليها، وخضوعها لإرادة الغير فى تصرفاتها المالية، وختمها طالباً، باسم الملك، عزل الملكة الوالدة عن الوصاية عن ابنتها القاصرة الأميرة «فتحية»، والحجر على جلالتها.

وفى هذا السياق طرح موضوع زواج الأميرة «فائقة» من «فؤاد أفندى صادق»، الذى أشار الملك إليه فى مذكرته، ولكنه لم يتقدم فى شأنه بأى طلبات. فقال «نجيب باشا سالم»: إن قانون الأسرة المالكة يعطى الملك الحق فى العفو عن الأميرة، والتصديق على زواجها، لو أنها أبدت استعدادها للعودة. فإذا ظلت تقيم خارج البلاد، فإن الرغبة الملكية السامية تتجه نحو طلب الحجر عليها، لأن وقف «الملكة نازلى» عن التصرف فى أموالها وأموال كريمتها «فتحية» قد يدفعهما إلى الرجوع على أموال الأميرة «فائقة».

وعند الانتقال إلى صياغة القرارات، أشار أعضاء «مجلس البلاط» من رجال القضاء، إلى أن

المجلس مع أنه محكمة خاصة، إلا أنه مقيد بتطبيق قانونه ولائحته، وقانون المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية، وبالقواعد الدستورية والقانونية العامة، وهو مايعنى ضرورة إعلان المتهمين بالتهم الموجهة إليهم، واستدعائهم للمثول بين يدى المجلس، وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم وخاصة فيما يتعلق بطلب الحجر. فإذا تعذر عليهم الحضور، ندب المجلس أحد أعضائه للانتقال إليهم والاستماع إلى أقوالهم، فإذا رفضوا كان للمجلس أن يتخذ ما يراه.

واعترض أحد الأعضاء الشرعيين على تأجيل اتخاذ قرار يتعلق بزواج الأميرة «فتحية» من «رياض»، إلى أن يتم الفصل النهائى فى الدعوى، لأن ذلك قد يؤدى إلى دخول الزوج بزوجته، وقال: إن فقهاء الحنفية يفرقون بين «الزواج الفاسد» ـ كزواج المسلمة من مسلم غير كفء لها ـ و«الزواج الباطل» ـ كزواج المسلمة من غير المسلم ـ ففى الحالة الأولى، لايترتب على دخول الزوج بزوجته أى آثار ضارة، حتى لو صدر الحكم بالتفريق بعد ذلك، إذ يكون الأولاد شرعيين، أما فى الحالة الثانية، فإن الزواج من الأصل باطل، لا تترتب عليه أية حقوق شرعية. فإذا كان لابد من اتباع الإجراءات القانونية، فلا أقل من أن يصدر المجلس قراراً بالتفريق المؤقت بين الزوجين.

وكان هناك اتجاه فى المجلس يريد أن يعتبر ماورد فى مذكرة الملك بشأن المساعى التى بذلت لإقناع الملكة والأميرة بعدم إتمام الزواج، بمثابة إعلان لهما، وأن رفضهما لهذه المساعى بمثابة تنازل عن حقهما فى الدفاع، بما يوجب على المجلس اتخاذ قراراته فى الموضوع. ولكن الآخرين أصروا على ضرورة اتباع الإجراءات القانونية بنصها. واستدعى النائب العام «محمد عزمى بك» إلى القصر على عجل، حيث قام بشرح الإجراءات الخاصة، بإعلان المدعى عليهم، فى القضايا المدنية والشرعية، خاصة ما يتبع مع المطلوب الحجر عليهم، فضل المجلس بعد الاستماع إليها، أن يستخدم الرخصة الممنوحة له، فى لائحة مجلس البلاط ذاته، بمنع «الملكة نازلى» من التصرف فى أموالها مؤقتًا، إلى أن يفصل فى طلب الحجر.

وبعد أن انتهى المجلس من صياغة قراراته، حملها «حسن يوسف» إلى الملك، الذى أبدى عليها ملاحظات طفيفة، ثم عاد بها رئيس الديوان إلى المجلس فوضعت فى صيغتها النهائية، وأثناء ذلك اقترح بعض الأعضاء عدم نشرها، لكن فضيلة الشيخ «محمد إبراهيم سالم» رئيس المحكمة الشرعية العليا، اعترض على ذلك، قائلاً: إن الشعب كله ينتظر أن تذاع عليه جميع التفاصيل والقرارات بعد أن عرف كل شىء عن الموضوع. وأيده فى ذلك «الأمير محمد على».

وعندما عرضت القرارات فى صيغتها النهائية ـ على الملك وافق عليها. وأمر المستشار الصحفى بإذاعتها.

وفى مساء اليوم نفسه، أذاع مكتب المستشار الصحفى النص الرسمى لقرارات مجلس البلاط، وهو يقول:

١ـ من حيث إن زواج المسلمة من غير مسلم باطل بطلانًا أصليًا، ولا يترتب عليه أثر من آثار الزوجية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن حيث إنه إذا أسلم شخص


كامل عبد الرحيم بك سفير مصر فى واشنطن

فعلاً، وتزوج بمسلمة عريقة في الإسلام فإن هذا العقد، إذا حصل بغير رضا الولي أو العاصب لا يصح.

لذلك قرر المجلس التفريق فوراً بين حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة «فتحية» وبين «رياض غالي أفندي»، بالحيلولة بينهما، ووضعها تحت يد حضرة الجلالة الملك للمحافظة عليها إلى أن يفصل في الدعوى.

وعلى السلطات المختصة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ ذلك.

٢ ـ قرر المجلس منع حضرة صاحبة الجلالة الملكة «نازلي» من التصرف في أموالها، وتعيين حضرة صاحب السعادة «نجيب سالم باشا»، ناظر خاصة جلالة الملك مديراً مؤقتاً على جميع أموالها إلى أن يفصل في طلب الحجر.

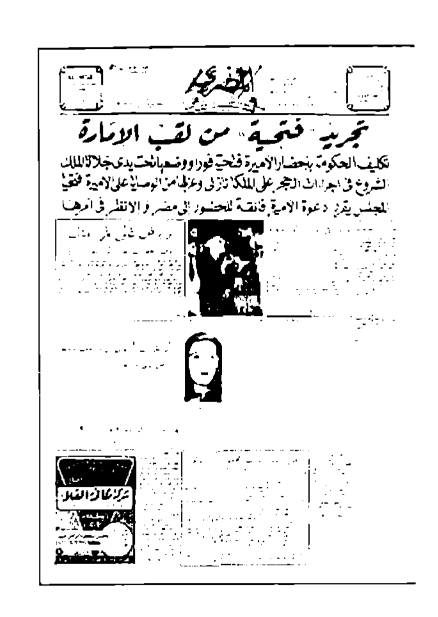
٣ـ قرر المجلس وقف حضرة صاحبة الجلالة «الملكة نازلي»، عن أعمال الوصاية على حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة «فتحية»، وتعيين سعادة «نجيب سالم باشا» وصيّا مؤقتًا لإدارة أموالها، إلى أن يفصل في طلب عزل صاحبة الجلالة «الملكة نازلي» عن الوصاية.

٤ ـ أبدى المجلس رغبته في أن تعود حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة «فائقة» إلى مصر فوراً، فإن لم تفعل يشير المجلس بالنظر في أمرها.

وكانت قرارات مجلس البلاط، هي آخر وثيقة رسمية، يذكر فيها اسم البرنسيسة «فتحية» مسبوقاً بلقب «صاحبة السمو الملكي»، فقد أذاع المستشار الصحفي للديوان الملكي في الليلة نفسها، نص الأمر الملكي رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٠ بتجريد الأميرة من لقبها. وهو يقول:

نحن «فاروق الأول» ملك مصر:

بعد الاطلاع على المادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص


المصري

تجريد «فتحية» من لقب الامارة

تكليف الحكومة بإحضار الأميرة فتحية فورا ووضعها تحت يدي جلالة الملك

الشروع في اجراءات الحجر على الملكة نازلي وعزلها من الوصاية على الأميرة فتحية

المجلس يقرر دعوة الأميرة فائقة للحضور الى مصر والانظر في أمرها

١٧ مايو (آيار) ١٩٥٠: الصحفة الأولى لجريدة «المصرى» صباح اليوم التالي لاجتماع مجلس البلاط، وقد خصصتها الصحيفة بالكامل لقضية الزواج. ففضلا عن النص الكامل لقرارات المجلس، نشرت تكذيبا لشائعة مقتل «رياض غالي وحديثًا» أجرته مراسلتها في «سان فرانسيسكو» مع الأميرة فتحية تدافع فيه عن قرارها بالزواج. وخبرا عن مغادرة الأميرة وزوجها والملكة الوالدة لأمريكا

بنظام الأسرة المالكة، أمرنا بما هو آت:

١ـ تحرم شقيقتنا «فتحية» من لقب الإمارة وما يتبع ذلك من حقوق ومزايا.

٢ـ يشطب اسم شقيقتنا «فتحية» من كشف أسماء الأميرات المدرج بملحق الوقائع المصرية بالعدد رقم ٦١ الصادر في ٣ يوليو سنة ١٩٢٢ والإضافات التي أضيفت إليه.

٣ـ على رئيس مجلس الوزراء ورئيس ديواننا بالنيابة تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه.

«فاروق»
صدر بقصر القبة
في ٢٩ رجب سنة ١٣٦٩ـ
١٦ مايو سنة ١٩٥٠.

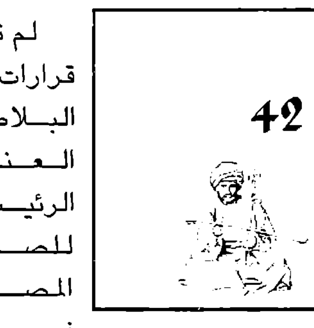
ومنذ ذلك الحين، أصبحت الصحف تتحدث عن صاحبة السمو الملكي الأميرة «فتحية» بوصفها «فتحية هانم فؤاد».

وبدا وكأن ميزان العدل قد استقام، فلا غرابة أو غضاضة في أن تتزوج «هانم» من «أفندي»، لكن المأساة لم تكن قد استكملت ـ بعد ـ فصولها.

الفصل الثامن

فتنة الحب..
وفتنة الطوائف





لم تحتل قرارات مجلس البلاط الملكى العناوين الرئيسية للصحف المصرية فحسب، بل واحتلت كذلك عناوين الصحف العربية، التى ظلت حريصة على نقل كل ماتنشره الصحف المصرية منذ بداية الأزمة من دون تعليق عليها. أما الصحف الأمريكية فقد نشرت القرارات فى صدر صفحاتها الأولى بعناوين بارزة. ولإدراكها بأن صدور تلك القرارات سوف يؤجج من جديد نيران الحرب الدعائية بين الملكة الوالدة والملك الابن، فقد حشدت مندوبيها فى أروقة «فندق فيرمونت» بـ«سان فرانسيسكو» يسألون الثلاثى المتمرد عن رأيه فى تلك القرارات.

وعلى عكس ماكان الصحفيون الأمريكيون يتمنون، فقد التزم الثلاثة الحذر فى تعليقهم على ماجرى، وبدا أنهم عازفون، حتى ذلك الحين، عن تصعيد الموقف مع الملك «فاروق». لكنهم لم يتراجعوا مع ذلك عن موقفهم بل وأعطت تعليقاتهم ـ على الرغم من هدوئها ـ انطباعاً لدى الصحفيين، باستهانتهم بها. ووصفها مراسل



١٩٥٠: الملك فاروق بملابس القائد العام للقوات البحرية، يتفقد إحدى السفن العسكرية البريطانية أثناء زيارة قام بها إلى ميناء الإسكندرية وإلى جوار قائد البحرية البريطانية

«الأهرام» الخاص فى «نيويورك» بأنها جاءت تعبيراً عن الاستهتار وعدم المبالاة بقرارات «مجلس البلاط»، فعندما سئلت الأميرة «فتحية» عن رأيها فى قرار المجلس بالشروع فى الحجر على أموالها والأمر الملكى بتجريدها عن لقبها، قالت بإيجاز:

- حسنا هذا ماكنت أريده من زمن.

ولم يفقد «رياض غالى» ذكاءه فى تلك اللحظة الحرجة التى اشتدت فيها حاجته إلى مساندة «الملكة نازلى» أكثر من أى وقت مضى، فعاد إلى ارتداء جلباب الابن المخلص، ليبدو - كما حرص دائماً - فى صورة مناقضة لصورة الابن الحقيقى، لذلك قال:

- إن هذه القرارات لا تهمنى، ولا تهم زوجتى فى شىء. ولكن اهتمامنا الآن منصب على ما يمس جلالة «الملكة نازلى» من هذه القرارات.

أما الملكة الوالدة فقد علقت قائلة:

- لقد كنت أتوقع هذا الأمر، ولذلك فهو لايهمنى فى شىء.

والحقيقة أن كلاً من طرفى الصراع كان يدرك أن قرارات «مجلس البلاط» لن تترتب عليها نتائج ذات أهمية، فيما يتعلق بالسبب الرئيسى للأزمة وهو



جيفرسون كافرى السفير الأمريكى بمصر. ولد عام ١٨٨٦ مثل بلاده فى بلاد كثيرة كان منها كوبا والبرازيل وفرنسا، عمل بوزارة الخارجية وأثناء تمثيله لبلاده فى مصر قامت ثورة ١٩٥٢

الزواج المدنى الذى كان قد تم فعلاً بين البرنسيسة والأفندى، إذ لم تكن تشكل تهديداً حقيقيا يدفع الثلاثى المتمرد لفصم هذا الزواج بحكم وجودهم بعيدا عن مجال سلطة تنفيذها. ولعل ذلك كان أحد أسباب موافقة الملك «فاروق» على أن تكون كل القرارات مؤقتة تجرح ولاتقتل، محتفظاً بالسلاح القاتل إلى حين انعقاد جلسة «مجلس البلاط» الثانية، التى ستصدر فيها القرارات النهائية. صحيح أنه لم يكن يستطيع اتخاذ تلك القرارات القاتلة، بعد أن شدد القانونيون من أعضاء «مجلس البلاط» ـ فى الجلسة الأولى ـ على ضرورة اتباع الإجراءات القانونية الصحيحة، وإعلان الملكة والأميرة بالتهم الموجهة إليهما، والطلبات المقدمة ضدهما وتمكينهما من ممارسة حق الدفاع عن نفسيهما، حتى لا يفتح ذلك باب الطعن على القرارات، فضلاً عن أن «فاروق» ـ على الرغم من عيوبه الكثيرة ـ لم يكن يصر على آرائه أو قراراته إذا كانت تنطوى على مخالفات قانونية ظاهرة. ولكن من الصحيح كذلك أنه كان يستطيع فى تلك المرحلة، ومن دون حاجة إلى موافقة «مجلس البلاط»، أن يجرد بأمر ملكى «الملكة نازلى» من لقبها، كما جرد الأميرة «فتحية» منه. ولكنه لم يفعل فى انتظار رد فعلها على التهديد الذى تشكله قرارات «مجلس البلاط «المؤقتة».

وكان معروفاً أن المجلس سيعود للاجتماع ثانية فى أواخر يوليو (تموز) ١٩٥٠ بعد استنفاد المدة التى حددتها لائحته، لإعلان المطلوب الحجر عليه، وهى تحدد مدة الإعلان بثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه له إذا كان مقيماً فى أحد البلاد الأوروبية، أو فى أحد البلاد الواقعة على ساحلى البحرين الأبيض والأحمر، فإذا كان مقيماً بعيدا عن ذلك، ـ كما كان الحال مع «الملكة نازلى» ـ امتدت المدة إلى ستين يوما تضاف إليها ثمانية أيام أخرى لحضوره.

ولم تحل تصريحات «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» غير المبالية بقرارات «مجلس البلاط» دون شروع سكرتارية المجلس فى تنفيذها فور اعتماد الأمير «محمد على» رئيس الجلسة للمحضر الرسمى لها. فأبلغت «إلهامى حسين باشا» مدير دائرتها رسمياً بالكف عن التصرف فى ممتلكاتهن الثابتة والمنقولة إلا بإذن من «نجيب سالم باشا»، الذى عينه مجلس البلاط مديراً موقتاً على أموالهن، حتى يتم حصرها وتسلمها. وأصدر المدير المؤقت أمراً بتشكيل لجنة من موظفى الخاصة الملكية لجرد جميع أموال وممتلكات الملكة وابنتها «فتحية»، ليتولى بنفسه تصريف شئونهما فى حدود السلطة التى خولها له قرار «مجلس البلاط». وأعلن فى تصريح للصحف: أنه لن يتم صرف أى مبلغ لهما من أموالهما حتى يتم الفصل فى دعوى الحجر المقامة ضدهما.

ومع أنه كان مفهوماً بأن كلاً من الملكة والأميرة والأفندى لن يغامروا بالحضور إلى القاهرة، فإن شكليات القانون قد طبقت، فأرسلت سكرتارية «مجلس البلاط» الإعلان الموجه إلى الثلاثة إلى وزارة الخارجية المصرية لتبلغهم إياه رسمياً وعن الطريق الدبلوماسى، وتكلفهم بالحضور أمام جلسة «مجلس البلاط الملكى» المحدد لانعقادها يوم ٣١ يوليو(تموز) ١٩٥٠، للاستماع إلى أقوالهم فى الطلب المقدم من «نجيب باشا سالم» ـ ناظر خاصة جلالة الملك ونيابة عن جلالته ـ بعزل حضرة صاحبة الجلالة «الملكة نازلى»

عن الوصاية على ابنتها القاصر، حضره صاحبة العصمة «فتحية هانم فؤاد» وتوقيع الحجر على جلالتها وببطلان زواج «فتحية هانم» من «رياض أفندى». وقد روعى فى صياغة الإعلان -كما قالت «الأهرام» - عدم التوسع فى ذكر أسباب طلب الحجر «حرصا على الكرامة القومية، إذ إن هذه الأسباب ستعلن إلى جلالتها خارج البلاد».

وبمجرد وصول الإعلانات الثلاثة إلى «كامل عبد الرحيم» - سفير مصر فى «واشنطن» - ومعها تعليمات صريحة بتسليمها طبقاً لإجراءات رسمية، قام بإرسالها على وجه السرعة إلى القنصلية المصرية بـ «سان فرانسيسكو»، واتصل تليفونياً بنائب القنصل «كمال سعد الدين» وكلفه بتسليم الإعلانات إلى أصحابها بنفسه على عناوينهم. فانتقل النائب بنفسه إلى «فندق فير مونت»، حيث استلم كل من «رياض أفندى» و«فتحية هانم» الإعلان الخاص به ووقع على ذلك. أما «الملكة نازلى» فقد رفضت استقبال نائب القنصل، أو استلام الإعلان بشخصها، فسلمه نائب القنصل إلى مدير الفندق وحصل على توقيعه. وبعد ساعات من وصول الإعلانات إليهم صرحت «الملكة نازلى» للصحف بأنها لن تستجيب له، ولن تمثل أمام «مجلس البلاط»، ولن تعود إلى مصر إلا إذ أعيد لـ«فتحية» لقبها وأقر الملك والحكومة زواجها من «رياض أفندى».

وفى مواجهة استهانة الملكة المتوقعة بقرارات «مجلس البلاط»، واصلت القاهرة ضغوطها لإفشال الزواج بالأساليب اليائسة ذاتها، التى لجأت إليها حين كانت الأزمة مازالت طى الكتمان، بتكرار الإلحاح على الحكومة الأمريكية لتتخذ إجراءات تنتهى بطرد «رياض غالى» من أمريكا، وبعرقلة الزواج الدينى، والحيلولة بين «رياض» وبين توثيق إشهاره لإسلامه أمام أى سفارة مصرية أو إسلامية.

واتسم ما نشرته الصحف المصرية من أنباء تلك المحاولات، بكثير من المبالغة لم تتعفف عن الكذب، مما دل على أن طريقة النشر عنها كانت جزءاً من الحملة الصحفية الملكية ضد الزواج، أراد الذين أشاروا عليه باتباعها أن يطمئنوا الرأى العام - الذى كان بسبب الحملة ذاتها قد انغمس بكل كيانه فى المشكلة - إلى أن «العدوان على كرامة الوطن والدين والعرش» سوف يفشل بفضل المكانة الخاصة التى يحتلها «الملك فاروق» فى قلب الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» ليزداد الشعب اطمئناناً إلى أن الملك قد قام بواجبه فى صد العدوان حتى النهاية.

وكان مدخل القاهرة لإعادة التفكير فى طلب تدخل الإدارة الأمريكية هو قرار «مجلس البلاط» بالحيلولة بين الأميرة «فتحية» وزوجها، إلى أن يتم الفصل فى طلب بطلان الزواج. ولأن الزوجين يقيمان فى أمريكا، فقد رأى بعض القانونيين أن الحكومة المصرية يمكن أن تستند إلى قواعد القانون الدولى، وتطلب من الحكومة الأمريكية مساعدتها على تنفيذ حكم الحيلوية وتسليمها القاصر «فتحية هانم فؤاد» لكى توضع تحت ولاية ولى أمرها الشرعى الملك «فاروق»، أو على الأقل تطلب إليها أن تمنع الزوجين من الإقامة معاً، وتحول دون أن تصاحب الزوجة زوجها إذ ما أصدرت إدارة الهجرة قراراً بطرده من أمريكا.

ولابد أن تفكيراً من هذا النوع قد نظر إليه فى الدوائر الأمريكية باعتباره نوعاً من الهزل، لذلك اعتذرت الإدارة



محمد نجيب سالم باشا: ناظر الخاصة الملكية المسئول عن إدارة أموال الملك الخاصة


المصرى

الحكومة الأمريكية تطلب إلى الملكة نازلى وفتحية ورياض غالى

مغادرة الاراضى الامريكية فى موعد لايتجاوز يوم ٤ يونيو القادم

٢٦ مايو (آيار) ١٩٥٠: المانشتات الرئيسية لجريدة «المصرى» تبشر المصريين بأن الحكومة الأمريكية ستطرد الثلاثى نازلى ورياض وفتحية قبل ٤ يونيو ١٩٥٠

الأمريكية بأنها لا تستطيع أن تتخذ أى إجراء فى هذا الصدد. ويقول «كريم ثابت» فى مذكراته، إن «حسن يوسف» - رئيس الديوان الملكى بالنيابة - نفذ التكليف الذى أصدره الملك فى يوم إعلان الزواج، فقابل السفير الأمريكى بالقاهرة، «جيفرسون كافرى» الذى استمع اليه بأدب، وقال إنه سيبلغ حكومته برغبة الملك، ولم يعد بشىء، وأن الحكومة الأمريكية ردت على الطلب بعد أيام، قائلة بأن الجهات المختصه تبحث ما يمكن عمله على ضوء القوانين والنظم المعمول بها فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو يضيف، أن كل الاتصالات التى أجراها «حسن يوسف» بعد ذلك مع السفير، أو التى أجراها السفير المصرى فى واشنطن مع المسئولين الأمريكيين، كانت تنتهى إلى أن الجهات المختصة فى الحكومة الأمريكية جادة فى بحث رغبته، إلى أن أدرك الملك - فى النهاية - أن رغبته لن تتحقق، وهو ما أدى إلى فتور علاقته بالسفير الأمريكى، إذ اعتبره مسئولا عن أن الحكومة الأمريكية لم تظهر نحوه فى تلك المناسبة، ما كان ينبغى أن تظهره من مجاملة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت الصحف المصرية طوال أيام تبشر قراءها بأن القرار الأمريكى بطرد «رياض غالى» أو تسليم الأميرة «فتحية» لجلالة الملك، على وشك الصدور، إلا أنها اضطرت فى النهاية إلى التهدئة من حماستها والتقليل من تفاؤلها. ففى اليوم الذى صدر فيه بيان الديوان الملكى، طالبت السلطات الأمريكية «رياض غالى» بمغادرة أمريكا بناء على طلب السفارة المصرية التى أبلغتها رسميا بأنها قد سحبت جواز سفره المصرى، وبأنه سيئ السير والسلوك. ومع أن الصحف المصرية علقت على هذا الطلب آمالاً عريضة، إلا أنها سرعان ماتحفظت بأن الأمر ليس بهذه السهولة، وبأن المحامى الأمريكى الذى استشاره «رياض» طلب إليه أن يتقدم بتظلم من القرار إلى «محكمة الهجرة الأمريكية»، وهى محكمة بطيئة تستغرق إجراءاتها عدة أعوام، يتمتع خلالها المتظلم بجميع الحقوق التى يتمتع بها الآن، وخاصة أن الحالة الوحيدة التى كان القانون الأمريكى يعطى للحكومة الأمريكية سلطة اتخاذ إجراء عنيف ضد المهاجر كالاعتقال، هى حالة الاتهام فى جريمة قتل، أما بقية الجرائم الأخرى مهما كان نوعها فإنها لاتسقط حق الأجنبى فى رفع أمره إلى محكمة أخرى. وفضلاً عن كل هذا، فإنه إذا ثبت للمحكمة أنه مضطهد فى بلده، أو أنه معرض للاضطهاد، فإن السوابق القضائية جرت فى مثل تلك الحالات على صدور حكم المحكمة بمنحه حق الإقامة.

وعلى إثر ذيوع الأنباء التى تتحدث عن ضغط مصرى رسمى على الحكومة الأمريكية بشأن إخراج الملكة والأميرة من أمريكا، وجد رئيس قسم الهجرة والتوطين، نفسه مضطراً إلى توضيح الأمر، فصرح بأن الحكومة الأمريكية فى معاملتها لجلالة «الملكة نازلى» وسمو الأميرة «فتحية» و«رياض أفندى غالى»، لاتخضع لأى ضغط من الحكومة المصرية «إذ إن القاهرة لم تحاول فى جميع اتصالاتها بمناسبة هذا الموضوع أن تضغط على الحكومة الأمريكية، ولم تكن كل الاتصالات التى جرت إلا من قبيل تبادل وجهات النظر فقط». ثم أضاف قائلاً بعبارات حاسمة:

- إن سحب جوازات سفر الثلاثة

مـسـألة تخص الحكومـة المصـرية وحدها، فـهى التى تمنح هذه الجوازات أو لاتمنحـهـا، ولهـا وحـدها أن توقف العمل بها فى الوقت الذى ترى فيه ذلك، ولكن الحكومة الأمريكية ستعاملهم من حيث الإقامـة وفقاً لقواعد الدسـتـور والقوانين الأمريكية.

إلا أن هذا الكلام الواضـح لـم يدفع الصحف المصرية لليأس، فأخذت تبشر المصريين بأن الموضوع سياسى وليس قانونياً، وأن الرئيس الأمـريكى «هـارى ترومـان» سـيأمر بطرد «رياض أفندى غـالى» من أمريكا، لكى يتوقى ماسمته بـ«التصاعد المستمر فى المشاعر العدائية ضـد أمـريكا، التى لم تقـتـصـر على الشـعب المصـرى، بل تجـاوزته إلى الشعوب العربية والإسلامية».

لكنها لم تكن فيما يبدو واثقة من الأرض التى تطلق منها سهام أوهامها، لذلك أخذت لهجتها تتحول بسرعة من المطالبـة بحق إلى الأمل فى مـجـاملة. فلفتت جريدة «المصرى»، أكبر صحف الحزب الحاكم، نظر الحكومة الأمريكية برقـة زائدة، إلى أن مـسـألة زواج البـرنسيسة والأفندى «ليست مسألة فـردية، و إنما هى مسألة أمة، ومحط أنظار المسلمـين» وتمنت أن يكون ملحوظاً فى تصرفات واشنطن «تقاليد العرب والمسلمين التى تختلف فى هذه الموضـوعات الحساسة عن التقاليد الأمـريكيـة، فـتلقى الرغبـة المصـرية الإجمـاعيـة شـعبـاً وحكومـة صـدى محترماً فى أمريكا، وهو أمر ليس بدعاً فى المجاملات الدولية، إذ جرى العرف عليه، وقضت به التقاليد».

وبذلك لم يعـد تدخل الحكومـة الأمـريكيـة للحـيلولة الجـسـدية بين البـرنسيسة والأفندى، وصد العدوان الذى قـام به «رياض غـالى» على شـرف الأمـة، واجبـاً يفـرضـه عليـهـا القـانون الدولى، بل مـجـرد «أمل» فى أن تتـدخل فى الأمر على سبيل المجاملة.

ولأن الحكومـة لم تكن مـصـدرا لما كـانت الصـحف تنشـره من أنبـاء عن تدخل أمريكى وشيك، إذ كان المستشار الصحفى للملك هو مصدره، فإن وزير الخارجية الدكتور «محمد صلاح الدين باشـا» رفض أن يؤيد تلك الأنبـاء، أو بمعنى أدق الأوهام، لكنه حـرصـاً على العـلاقـة مع القـصـر، الذى كـان يغـذى الصحف بهـا، لم يكذبها، فعندما سئل عـمـا إذا كـانت الحكومـة الأمـريكيـة سـتـقـبض على «رياض غـالى» تـخلص من الإجابة قائلاً:

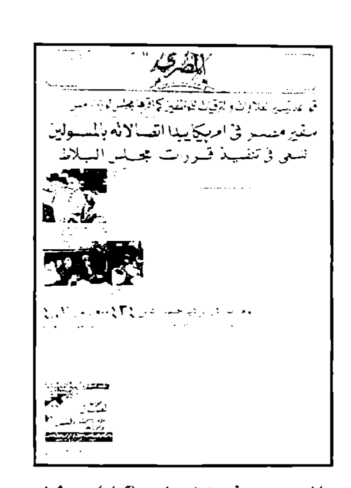
ـ إن هذا الأمـر مـتـروك للحكومـة الأمريكيـة تتصـرف فيه بما تقضى به النظم المتبعة.

ولكن التصـريح رغم دبلوماسيته لعب دوراً فى إحباط الآمال المعلقة على التدخل الأمـريكى، فـمـا لبـثت «صـوت الأمة» ـ الجريدة المقربة من «فؤاد سراج الدين» وزير الداخليـة وسكرتيـر عـام حزب «الوفـد» ـ أن اعـترفت بأن سـفيـر مـصـر فى واشنطن «كـامل بك عبدالرحيم»، قد طلب مقـابلة الرئيس «ترومـان» لإبلاغـه نص قرارات مجلس البـلاط، إلى جـانب أمـور أخـرى تود الحكومـة المصـرية إطلاع الرئيس الأمريكى شخصيّا عليها، ولكن السفير لم يتلق أى رد على طلبـه رغم أنه كرره ثلاث مرات.

ولم تخف دلالة الخبر على أحد، إذ لـم يكن لـه مـعنى، إلا أن الرئيس الأمـريكى لايريد أن يكون طرفـاً فى الموضوع.

وهكذا أخـذ الحـديث عن التـدخل الأمـريكى، يشـحـب تدريجـيـاً، إلى أن نشـرت الصـحف المصـرية بشـىء من


محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية



المصرى

سفير مصر فى امريكا يبدأ اتصالاته بالمسئولين
سعى فى تنفيذ قرارت مجلس البلاط

«المصـرى» فى ١٨ مـايو (آيار) ١٩٥٠: تعود لتكرار تبشير المصريين بأن سفير مصر بأمريكا بدأ اتصـالاته بالمسئولين الأمريكيين لتنفيذ قرار مجلس البلاط

الخجل خبر الاستئناف الذى قدمه محامى «رياض غالى» إلى مكتب الهجرة، ضد قرار إخراجه من الولايات المتحدة، وأضافت بأسى: أن الفصل فى هذا الاستئناف يحتاج إلى ما لا يقل عن أربعة شهور سيكون من حق «رياض غالى» أن يقيم خلالها فى أمريكا.

ولم يكن شحوب الأمل فى التدخل الأمريكى، هو الذى نقل نبرة الحملة الصحفية من الأمل فى أمريكا إلى الهجوم عليها، ومن التوسل إليها إلى التنديد بها. فقد توازت النبرتان منذ الطلقة الأولى فى الحملة على نحو كشف عن أن مخططيها كانوا يعرفون منذ البداية، أن هذا التدخل غير وارد، فأرادوا على سبيل الاحتياط ابتزاز الإدارة الأمريكية وتهديدها بتأجيج العداء ضدها، كوسيلة للضغط عليها لتنفيذ مطالبهم بطرد الثلاثى المتمرد، أو على الأقل إيقاف ما كانت الصحف الأمريكية تنشره من أنباء وتعليقات تشهر بالسلوك الشخصى للملك «فاروق». ففى أول تعليق له على قرارات مجلس البلاط، هاجم «محمد التابعى» الحكومة الأمريكية واتهمها بالنفاق، وقال إنها لو كانت حريصة على مجاملة مصر لاستجابت لرجائها وإلحاحها ومساعيها، ولما سمحت بعقد الزواج ولطردت «رياض غالى».

ومع أن «التابعى» قد ناشد الحكومة المصرية ألا تواصل الإلحاح على المطالبة بطرد الملكة والأميرة من أمريكا أو تسعى للحيولة بينهم وبين الإقامة فى أوروبا، وخاطبها قائلاً «إن الكارثة قد وقعت وقضاء الله قد نفذ، فاتركوهما حيث هما، بدلاً من أن نرسل جرحنا الدامى نستعرضه من بلد إلى بلد». إلا أنه هاجم بقوة من سماهم بـ «العبيد» الذين نظروا إلى الموضوع من وجهة النظر الأمريكية والأوروبية وارتعدوا خوفاً من أن تتخذ الصحف الأوروبية من قرارات «مجلس البلاط» ذريعة لتأكيد الاتهام الغربى للمصريين بأنهم متعصبون دينيا. فاستطرد يقول «يخيل إلى أحياناً أن بعض الأقلام هنا مسلطة علينا، لتوقف مصر دائماً مع سيدتها أمريكا أو سيدتها بريطانيا موقف العبد الذليل. كل حركة منا يجب أن نقدر لها وقعها وأثرها، مخافة أن تغضب أمريكا أو إنجلترا. وكل خطوة منا يجب أن نقدر مداها، خشية أن تغضب أمريكا أو إنجلترا. إلا أن هذه أقلام العبيد لا أقلام الأحرار، وإلا متى أقامت أمريكا وإنجلترا وزناً وقيمة لرأينا العام؟ بل ما الذى أفادته مصر من أمريكا ورأيها العام. ونفى تهمة التعصب عن مصر. تهدئة لأمريكا ورأيها العام؟».

والحقيقة أن الحوار المصرى الأمريكى حول قضية الزواج كان منذ البداية طائراً غير قابل للتحليق، إذ كان طرفاه يتحدثان بلغتين مختلفتين، فالقاهرة تتحدث عن الأميرة «فتحية» باعتبارها تنويعاً على صورة نموذج كان شائعاً فى الأفلام المصرية طوال الأربعينيات وما بعدها، هو «بنت الحتة»: الفتاة الجميلة التى يغار عليها كل رجال الحارة ويفرضون عليها رقابتهم ويتدخلون فى حريتها ويصادرون حقوقها فى الاختيار، ويبررون ذلك، بأنهم يدافعون عن «شرف الحتة وكرامتها» فهم لا يعتبرونها فرداً بل رمزاً. لذلك كانوا يتوقعون أن تتدخل الإدارة الأمريكية لحماية بنت الحتة المصرية التى هى «مصر» ذاتها، بينما كانت «واشنطن» تنظر إليها باعتبارها فردا، له حقوقه الشخصية، التى لا يجوز لأحد

مصادرتها طالما لا تنطوى على عدوان على حقوق الأخرى.

أما وقد تقاعست «واشنطن» عن التدخل لصدّ العدوان الذى تتعرض له «مصر» فلا تفسير لذلك عند العقلية المصرية السائدة، إلاّ أن هناك دوافع أو ضغوطا سياسية، وهو ما ألمحت إليه واعترضت عليه جريدة «المصرى» ذات الصلة الوثيقة بالحكومة الوفدية، فقالت فى تعليق لها: «إنه مهما يكن من أمر العلاقات بين الدول، فإن هذه المسائل لها طابع خاص، ولا ينبغى لأية دولة أن تتخذ منها أداة للتشهير أو وسيلة للمساومة والاستغلال». وتجاوز «محمد التابعى» التلميح إلى التصريح، وربط بين رفض مصر للمطالب الأمريكية بالاعتراف بإسرائيل، ورفض أمريكا للمطالب المصرية بشأن زواج البرنسيسة والأفندى. وجزم بأن الأيام القادمة «ستكشف عن أن أعداء مصر والعرب من الصهيونيين لعبوا دوراً مهما فى هذه المسألة، وعملوا على إحباط مساعى مصر، وعلى تسهيل وإتمام عقد قران الأميرة «فتحية» و«رياض غالى». واتخذ من ذلك مبرراً لتكرار اعتراضه على سياسة تضييق الحصار على الملكة والأميرة حتى لا تصبح يوماً فإذا بـ «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» «قد لجأتا إلى إسرائيل، لتصبحا سلاحاً فى يدها تستعمله فى حملة التشهير ضد مصر والمصريين».

ولعل «الملكة نازلى» كانت تدرك منذ البداية أن اللغة التى تتكلم بها القاهرة ليست مما يستطيع الرأى العام الأمريكى فهمه، أو التعاطف معه، لذلك نظرت بسخرية لحملة التحريض على طردها من أمريكا. وفى أول حديث لها مع الصحف المصرية ـ نشرته «أخبار اليوم» ـ كذبت كل الادعاءات التى زعمت بأن الحكومة الأمريكية قد شرعت فى طردها من الولايات المتحدة. وفى إيماءة مقصودة للصحف المصرية التى كانت تحرض على ذلك، شكرت الملكة الصحفيين الأمريكيين «لأنهم لم يخضعوا للتهديد والوعيد، بل انتصروا لفتاة ضعيفة لاحول لها ولاسلطان». وذكرت بأنها قد أرسلت للملك «فاروق» برقية تحتج فيها على أن حكومة مصر طلبت من الحكومة الأمريكية طردها من أراضيها، وقالت: لقد رفض الرئيس «ترومان» طردنا من بلاد الحرية. وقال إن أبسط مبادئ الحرية أن تتزوج كل فتاة من الشاب الذى تحبه.

وتجددت، مع محاولة القاهرة دفع الولايات المتحدة لطرد الثلاثى المتمرد من أراضيها، محاولاتها لعرقلة إتمام عقد الزواج طبقاً للشريعة الإسلامية ليظل هناك مبرر للحملة الدعائية التى اتخذت من اختلاف الدين ذريعة للتنديد بالزواج، ولكى لا تفقد الحيثيات التى استند إليها قرار «مجلس البلاط» المؤقت بالحيلولة بين الزوجين قيمتها، وهى نفسها الدوافع التى جعلت «الملكة نازلى» تدخل فى سباق مع القاهرة لكى يتم عقد الزواج طبقاً للشريعة الإسلامية، رغم كل العراقيل التى أقيمت فى سبيل ذلك، حتى تفقد الحملة ضد المشروع مبرراتها أمام الرأى العام المصرى، وتتالت تصريحات البرنسيسة والأفندى التى تؤكد حرصهما على أن يتم زواجهما طبقاً للطقوس الإسلامية. وقالت الأميرة «فتحية»: إن الزواج فى الإسلام هو إيجاب وقبول وإشهار، وأن الزواج المدنى تتوافر فيه هذه الأركان جميعاً. لكنها رغم ذلك لا تعتبر نفسها متزوجة قبل عقد الزواج طبقاً للشريعة



١٩٣٨: الملكة نازلى فى إحدى الحفلات الخيرية وخلفها ابنتها الأميرة فائزة



١٩٣٧: الآنسة صافي ناز هانم ذو الفقار (الملكة فريدة فيما بعد) تحتضن الأميرة فتحية وكانت في السابعة، فوق عربة الانزلاق على الجليد في «سان مورتيز بسويسرا



١٩٤٨: الشيخ مأمون الشناوى شيخ الجامع الأزهر فى حوار مع مفتى فلسطين ورئيس الهيئة العليا لها الحاج أمين الحسينى فى أحد الاحتفالات الدينية

الإسلامية. وأكد «رياض» ذلك قائلاً: إنه لم يخرج مع الأميرة منذ عرفها قبل أربعة أعوام وحدهما، وأنهما كانا يذهبان إلى السينما والأوبرا وحفلات الموسيقى برفقة حراسهما، وأكد أنه لم ينفرد بزوجته أبداً منذ أحبها، وأنهما - برغم عقد الزواج المدنى - يقيمان حتى الآن فى غرفتين منفصلتين فى الفندق.

ولما كانت ضغوط السفير «أصفهانى» سفير باكستان فى واشنطن لمنع رجال الدين المسلمين فى «كاليفورنيا» من إشهار إسلام «رياض غالى» أو إتمام زواجه على الأميرة طبقاً للشريعة الإسلامية، قد أخذت تفقد مفعولها، فقد فكرت القاهرة فى أن تستعين بالمكانة الدينية العالية لمشايخ الأزهر فى نفوس المسلمين كسلاح إضافى للضغط عليهم، فضلاً عن الفوائد الأخرى الكثيرة التى يمكن أن يجنيها القصر، من دعم الأزهر لموقفه من قضية الزواج لدى الرأى العام داخل مصر وخارجها.

وهكذا ماكادت جلسة «مجلس البلاط» تنتهى، حتى وجه الشيخ «عبد الرحمن حسن» - وكيل الجامع الأزهر دعوة عاجلة إلى أعضاء هيئة كبار العلماء، إلى اجتماع عقد فى مكتبه صباح اليوم التالى ١٧ مايو (آيار) ١٩٥٠ وحضره، فضلاً عن أعضاء الهيئة، كثيرون من كبار العلماء الذين ليسوا من أعضائها، وافتتح وكيل الأزهر الاجتماع بكلمة قال فيها: «إن علماء الأزهر - حصن الشريعة والدين - يملؤهم الأسى والحزن أسفاً على ماوقع». وأضاف «إلا أنهم قد أثلج صدورهم حرص جلالة الملك على صيانة الشريعة، والغيرة عليها، وأنهم ليجدون فى جلالته نعم النصير لدين الله، ونعم المدافع لحرمات الله».

وبعد مناقشة لم تطل شكلوا لجنة من المشايخ «الحسينى سلطان» و«محمود شلتوت» و«محمد المدنى»، قامت - على ضوء المناقشة - بصياغة خطاب باسمهم لرفعه إلى جلالة الملك وإذاعته على العالم. وبعد الانتهاء من صياغته وقَّعوا عليه وأرسلوه إلى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ «مأمون الشناوى» شيخ الجامع الأزهر - الذى كان معتكفاً فى منزله لمرضه - فوقع عليه، ثم توجهوا به إلى قصر عابدين حيث سلموه إلى «عبد اللطيف طلعت باشا» كبير الأمناء.



١٩٣٧: الأميرة فتحية على مقعد التزلج على الجليد فى «سان مورتيز»

وقد نظر البيان إلى ماوصفه بـ «الحادث الذى اتصل بالبيت العلوى الكريم، وصدر به البلاغ الرسمى من ديوان جلالة الملك» نظرة ضخمت منه، فوصفه بأنه «حادث هز أركان مصر وأفزع نفوسها، وحزن له جميع أبنائها». وعبر عن أسف العلماء واستنكارهم له وللتطورات التى لابسته، والعوامل التى ساعدت على وقوعه لما به «من مساس بالدين وتقطيع لصلة الأرحام فى بيت عريق كريم». وحيا البيان حرص الملك على إذاعة تفاصيل هذا الحادث، ليُعلم به أمته وليكون الأمر شورى بين الأمة ومليكها. وقال «بأن الأمة هبت تؤازر جلالته وهو مناط آمالها ورمز أمانيها فى وقوفه موقف الحزم والعزم إزاء هذا الحادث، تلبية من جلالته لدواعى المحافظة على الدين وعلى كرامة بيته الكريم وعلى سمعة شعبه الوفى الأمين».

وبعد أن كرر البيان تأييد العلماء للملك باعتباره «راعى التقاليد الإسلامية وحامى حمى المسلمين، إذا ما طاف بهم طائف الفتنة»، توجه بالنصح والرجاء إلى حضرة صاحبة الجلالة الملكة الوالدة وصاحبة السمو الملكى الأميرة «فائقة» وشقيقتها - متوقياً بذلك ذكر اسم الأميرة «فتحية» بعد تجريدها من لقبها - بأن يقدرن فى إخلاص وبعد نظر، ذلك المكان الممتاز الذى يشغله البيت العلوى الكريم فى مصر والعالم الإسلامى، وخاصة فى ذلك الظرف الدقيق المحيط بالبلاد الآن، فيعملن على أن تعود الأمور سيرتها الأولى، حتى لاتتمكن من قلب مصر يد تريد جاهدة أن تنال منها ومن سمعتها فى شخص ذلك البيت الكريم».

ولأن البيان قد صدر قبل تبدد أوهام التدخل الأمريكى، فقد ختمه علماء الأزهر بالتعبير عن ثقتهم «فى أن حكومة الولايات المتحدة - وهو البلد الصديق الذى وقع فيه ذلك الحادث وغيره من الحكومات الحريصة على ود مصر وصداقتها - لن تعدم وسيلة ترجع بها الأمور إلى وضعها الحق فترضى بذلك شعور العالم الإسلامى فى مصر ممثلاً فى الأزهر، وشعور المسلمين عامة فى شتى بقاع الأرض إزاء ذلك الحادث الجلل».

وفرضت ضرورات الموازنة السياسية والطائفية أن يستنكر الأقباط الزواج كما استنكره المسلمون، وأن يجددوا ولاءهم للعرش وتأييدهم لما اتخذه الملك من إجراءات. وكان بطريرك الأقباط «الأنبا يوساب الثانى» قد بادر فتوجه فى اليوم التالى، لإذاعة بيان الديوان الملكى، إلى قصر عابدين على رأس وفد من كبار رجال الأسر القبطية، حيث سجلوا أسماءهم فى سجل التشريفات، وقابلوا المسئولين بالقصر وطلبوا رفع فروض الولاء للسدة الملكية، وإبلاغ صاحب الجلالة أسفهم واستنكارهم الشديد لما جرى. وسيراً على هذه السنة المحمودة، أدلى «بشاى أفندى غالى» - والد «رياض» - بتصريح للصحف أكد فيه «أن الإسلام والمسيحية لايقران ما حدث ولا يباركانه، فدين الإسلام لا يقر زواج المسلمة من المسيحى وشريعتنا لاتجيز تكليل المسيحى المعمَّد إلا بمسيحية، فما أنا وأسرتى وآلى إلا من بعض هذا الشعب الذى يدين بالولاء لـ«فاروق» وأسرته. ولكن هكذا أراد الله ووقع ما لم يكن لى دخل فيه».

ولعل الوهم قد ساد فى دوائر القصر، بأن السلاح الدينى سوف يلعب دوراً مهماً فى المرحلة التالية من

الحرب، إذ يمكن استخدام بيان الأزهر لإقناع رجال الدين المسلمين فى أمريكا بعدم إشهار إسلام «رياض غالى»، بزعم أن أكبر هيئة دينية فى العالم الإسلامى لاتقر زواجه من الأميرة، كما يمكن استخدام موقف بطريرك الأقباط وتصريحات «بشاى غالى» للرد على زعم «رياض» نفسه، بأن التعصب الدينى هو سبب عدم موافقة الملك على زواجه من الأميرة.

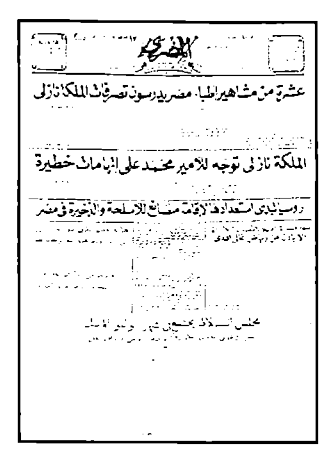
لكن الأمور فى «سان فرانسيسكو» كانت تتطور بإيقاع سريع، مالبث أن وضع الملك «فاروق» أمام الأمر الواقع قبل أن يستفيد من بيان علماء الأزهر أو من مبادرة البطريرك.

وخلال الأسبوعين التاليين لصدور قرارات مجلس البلاط، تصاعدت حرب التشنيع على «الملكة نازلى» التى كان يقودها المستشار الصحفى للملك «فاروق»، واتسع نطاقها على نحو أفقد قيادتها القدرة على توجيهها أو التحكم فى اتجاهات طلقاتها، فطاش الكثير منها وارتد بعضها إلى صدور الذين أطلقوه، ولما كان عسيراً التفرقة بين الملكة الأم والملك الابن، فإن الطلقات التى ظن مخططو الحملة أنها ستصيب الهدف فى مقتل قد أصابت الرامى هو الآخر فى مقتل.

وكان «كريم ثابت باشا» قد قصر توجيهاته المباشرة على عدد من كبار الصحفيين المؤثرين فى الرأى العام، حتى لايظهر علناً فى صورة المحرض على الحملة، مقدراً أن الصحفيين الآخرين والصحف الأخرى سوف تتبعهم وتحدد ما تنشره قياساً على ما ينشرونه. لكن التباين الشديد فى نغمات الحملة بدأ يظهر بسرعة شديدة، بحيث بدت أشبه بمعركة حربية تعتمد على جنود غير نظاميين يتفاوت حظهم من التدريب والمهارة والانضباط، خاصة بعد أن تحولت القضية إلى قضية رأى عام، بحيث اضطرت الصحف للتوسع فى النشر عنها لترفع من توزيعها أو على الأقل حتى لا تفقد قراءها. وهو ما رصدته جريدة «الأساس» لسان حال «الحزب السعدى» المعارض، التى لاحظت أن بعض الصحف «قد أخذت تنشر بتحرج. بينما أسرفت صحف أخرى فى النشر، وذهب البعض الثالث فى الاختراع إلى آخر المدى».

وكان من بين مظاهر هذه الفوضى أن حرب التشنيع لم تميز بين العدو والصديق، فبدت أشبه بالدبة التى أرادت أن تحمى صاحبها فقتلته، إذ شبهت إحدى الصحف «رياض غالى» بـ «راسبوتين» الدجال الروسى الذى قيل إنه كان عشيقاً للقيصرة «كاترين» آخر قياصرة روسيا. بينما قالت صحيفة أخرى «إن إسرائيل خصصت خمسة ملايين من الجنيهات تعوض بها الملكة والأميرتين، إذا حرمن من ثروتهن فى مصر». ونشرت «المصرى» عنواناً بارزاً على صدر صفحتها الأولى يقول: «عشرة من مشاهير الأطباء المصريين يدرسون تصرفات «الملكة نازلى»»، أشارت فيه إلى أن جلالتها كانت تتعاطى المورفين لتتغلب على نوبات المغص الكُلوى التى كانت تهاجمها. وأن «رياض غالى» هو الذى كان يسهل لها الحصول على الحقن ويحقنها بالمورفين خلافاً لأوامر الأطباء.

ووصل عدم تقدير المسئولية عن النشر، إلى درجة نشرت فيها إحدى الصحف صباح يوم انعقاد جلسة «مجلس البلاط» خبراً يقول: إن طالباً مصرياً ممن يتلقون العلم فى أمريكا قد


المصرى

عشرة من مشاهير الأطباء المصريين يدرسون تصرفات الملكة نازلى

الملكة نازلى توجه للأمير محمد على اتهامات خطيرة

روسيا لدى استعداد لإقامة مصانع للأسلحة والذخيرة فى مصر

فى ٢٠ مايو (آيار) ١٩٥٠: الحملة الرسمية على الملكة «نازلى» تكسر كل الحدود، ومانشتات جريدة «المصرى» تتحدث عن إدمان الملكة نازلى للمورفين!!



فؤاد سراج الدين باشا
سياسي مصري. ولد في ٢ نوفمبر ١٩١٠ وتخرج من كلية الحقوق وعمل لفترة قصيرة في النيابة ثم تفرغ لإدارة أملاك أسرته. كان والده من أقطاب «حزب الشعب» الذي أسسه «إسماعيل صدقي». انضم عام ١٩٣٦ إلى الوفد وانتخب في العام نفسه نائبًا عن دائرة «كفر الجرايدة». لمع نجمه بسرعة واختاره «مصطفى النحاس» عام ١٩٤٢ وزير للزراعة، وفي يونيو ١٩٤٣ جمع بين وزارتي الداخلية والشئون الاجتماعية. في عام ١٩٤٦ انتخب عضوا بمجلس الشيوخ وتزعم المعارضة الوفدية بالمجلس. في عام ١٩٤٨ انتخب سكرتيرا عاما للوفد المصري. لعب دورًا مهمًا في تشكيل الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ ورسم سياستها. اعتقل أكثر من مرة بعد ثورة ١٩٥٢ وقدم لمحكمة الثورة عام ١٩٥٣. أعاد تشكيل «حزب الوفد» عام ١٩٧٧ بعد عودة التعددية الحزبية. مات عام ٢٠٠١ عن ٩١ سنة

أطلق الرصاص على «رياض غالي» فخرّ قتيلاً في الحال وسلم الطالب نفسه للبوليس الأمريكي واعترف بجريمته.

وانتشر الخبر في جميع أنحاء البلاد، وأثار ردود أفعال مختلفة ولعلعت الزغاريد في بعض أنحاء القاهرة، ثم مالبثت الحكومة أن أدركت مضار هذا النشر فلم تكتف بتكذيبه، ولكنها حذرت كذلك مما يوحي به نشر مثل هذه الأخبار من تصرفات طائشة. وقال متحدث رسمي باسم الحكومة «إن الحكومة المصرية يؤيدها الرأى العام كله، قد اتبعت في معالجة حادث زواج الآنسة «فتحية هانم» من «رياض غالي أفندي» الطريق القانونية والدينية والدبلوماسية. وجميع المصريين يحرصون على اتباع هذه الطريق وأي حيْدة عنه ليست في صالح مصر وكرامة مصر، ولا في صالح القضية التي تبحثها مصر».

وسرعان ما بدا التناقض واضحاً في قيادة الحملة بين «كريم ثابت باشا» المستشار الصحفي للملك، ووزير الداخلية «فؤاد سراج الدين باشا»، رغم الصداقة التي كانت تجمعها، إذ لم تكن الحكومة الوفدية راضية عن الحملة لأسباب سياسية واجتماعية كان من أهمها: خشيتها من أن يثير التوسع في النشر نوازع التعصب الديني فيؤدي إلى فتنة طائفية، فضلاً عن أسباب شخصية يقف على رأسها الصداقة الحميمة التي كانت تربط «الملكة نازلي» بالسيدة «زينب الوكيل» حرم رئيس الوزراء وزعيم «الوفد». وهكذا اتصل «فؤاد سراج الدين» بالصحف يوم ٢٠ مايو (آيار) ١٩٥٠، وبعد أسبوع من بدء الحملة، ليرجوها - كما قالت «الأهرام» - «لأسباب لها اعتبارها، أن تكف عن نشر الأنباء الخاصة بـ «الملكة نازلي» و«فتحية هانم» اكتفاء بما سبق نشره في هذا الموضوع».

ولما لم يستجب أحد لرجائه حتى صحف «الوفد» نفسها، مع أنه الوزير المختص بالصحافة، فضلاً عن أنه كان بمثابة رئيس الوزراء الفعلي، عاد بعد أسبوع آخر، وفي ٢٧ مايو (آيار) يكرر رجاءه للصحف بالكف عن نشر أي شيء يتعلق بما سمّاه «الحادث المؤسف الذي وقع في أمريكا» مما اضطر «الأهرام» - مع أنها كانت أكثر الصحف رصانة في تناول الموضوع - لكي تلمح في ردها على رجاء الوزير، بأن الهدف من النشر كان «إتاحة الفرصة للشعب لكي يعرف كيف تصرف جلالة الملك التصرف الجدير بتاج مصر الخالدة. فكان حيث ينبغي أن يكون التاج في صف التقاليد والكرامة والعزة القومية».

لكن صحفاً أخرى غير «الأهرام»، الحذرة المحايدة ميتة القلب على نحو ما، كانت قد توسعت في النشر، إما لأسباب مهنية تتعلق بفهمها لدور الصحافة أو بالمنافسة على الرواج، فقادها ذلك إلى الاستقلال برؤاها عن أهداف الحملة. ومع أن الأمر العسكري رقم واحد الصادر في ١٥ مايو (آيار) ١٩٤٨، بمناسبة بدء حرب فلسطين الأولى بفرض الرقابة على البرقيات

الخارجية لم يكن قد ألغى مع إلغاء الأحكام العرفية، إلا أن هذا الأمر لم يطبق على البرقيات التى تحمل أنباء تتعلق بالحادث المؤسف الذى وقع فى أمريكا، إلا بعد أن كانت الصحف قد تلقتها ونشرتها. وعندما بدئ فى تطبيقه، نجحت الصحف فى اختراق مصلحة التلغرافات - وهى التى كانت تتلقى برقيات وكالات الأنباء قبل أن يشيع استخدام آلات التيكرز - وجندت عدداً من موظفيها كانوا يمدونها بالبرقيات الممنوعة. وبذلك استطاعت بعض الصحف أن تمارس دورها المهنى بنشر وجهتى نظر طرفى الخلاف. فبدأت تنشر خلاصة لما تدلى به «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» من تصريحات وأحاديث للصحف الأجنبية، فأتاحت للرأى العام الفرصة لمعرفة رأيهما فيما جرى، ونشرت ردودهما عليه فى سياق التظاهر بأنها تندد به وتفنده.

ثم حدث التطور الخطير فى الموقف حين قررت «أخبار اليوم» - التى كان ينظر إليها باعتبارها لسان حال القصر الملكى - أن تنحاز إلى «الملكة نازلى» فى الخلاف بينها وبين ابنها. وكان «مصطفى أمين» - صاحبها ورئيس تحريرها - على صلة وثيقة وقديمة بالآنسة «نازلى عبد الرحيم صبرى» منذ كانت تتردد على بيت «سعد زغلول» خال والدته، حيث قضى طفولته، وكان وفدياً متحمساً إلى أن انضمت «صفية زغلول» - وكان يعتبرها جدته - إلى «محمود فهمى النقراشى» فى خلافه مع زعيم «الوفد» وخليفة «سعد»، «مصطفى النحاس» فانتقل بتأييده إلى المنشقين على «الوفد». وكانت صلته بالقصر لاتزال متصلة منذ قدمه «أحمد حسنين» - فى عام ١٩٣٨ - إلى الملك «فاروق» باعتباره أحد الشبان المصريين الذين درسوا فى الخارج، فنشأت بينهما صداقة سرعان ماتدعمت - بعد أن أثبت «مصطفى أمين» كفاءة عالية فى الدفاع عن القصر، ولعب الدور الأساسى فى التشهير بحكومة ٤ فبراير على صفحات جريدته «أخباراليوم» التى صدرت بعد شهر واحد من إقالة حكومة الوفد، وشنت حملة عنيفة ضد «مصطفى النحاس» بسبب حادث ٤ فبراير (شباط).

ويقول «مصطفى أمين»: إنه علم بمشروع «الملكة نازلى» بتزويج الأميرتين من الأفنديين من الملكة ذاتها، عندما التقى بها فى نيويورك فى شهر أغسطس (آب) ١٩٤٩، وأنه اعترض بالذات على زواج الأميرة «فتحية» من شاب قبطى، ولكنها اعتذرت بأن الأمر قد خرج من يدها. وأنه وعدها بألاينشر شيئاً عن الموضوعين إلا عندما ترى ذلك مناسباً، واتفقا على شفرة معينة يتبادلان بمقتضاها الرسائل والبرقيات، وأن بعض هذه الرسائل قد أثارت ريبة الرقابة، فقام «حسين سرى» - حين كان رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية فى خريف ١٩٤٩ - بإرسال صورها إلى الملك الذى طلب من «كريم ثابت» التحقيق معه. وفرضت الحكومة رقابة مشددة على كل الرسائل التى ترد إلى «دار أخبار اليوم» من أمريكا وعلى كل ما تنشره صحفها من أخبار عن الأسرة المالكة، إلى أن رفعت الرقابة على الصحف. وتلقى «مصطفى أمين» فى ٢٠ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ برقية من «سان فرانسيسكو» يقول نصها «صحتى جيدة» وكان معنى ذلك أن الأزمة قد بدأت، وأن الأميرتين ستتزوجان من «فؤاد صادق» و«رياض غالى».



أخبار اليوم

جريدة أسبوعية أسسها التوأمان على ومصطفى أمين، وصدر عددها الأول فى ١١ نوفمبر ١٩٤٤ بعد خمسة أسابيع من إقالة حكومة الوفد المعروفة بحكومة ٤ فبراير ١٩٤٢. دعمت فى بداية صدورها موقف القصر المعادى للوفد وظلت قريبة منه وناطقة بلسانه حتى قيام الثورة، وبعد قيامها كانت من أهم المنابر التى وقفت إلى جوارها. أول «مجلة» أسبوعية تصدر فى قطع الصحف اليومية. دعمت مدرسة الخبر فى الصحافة المصرية والعربية. حققت نجاحًا جماهيريا منذ صدورها بسبب انفراداتها الخبرية وحملاتها الصحفية. اشترت مجلة «آخر ساعة» من «التابعى» عام ١٩٤٦، وشاركت جريدة «المصرى» فى إنشاء شركة لإصدار الصحف عام ١٩٤٧ ولكنها انفضت بعد قليل. تحولت إلى دار صحفية صدر عنها مجلات «آخر ساعة» (١٩٤٦) و«آخر لحظة» (١٩٥١) و«الجيل» (١٩٥٢) و«هى» (١٩٦٥) وسلاسل كتب «كتاب اليوم» (١٩٥٠) و«قصة اليوم» (١٩٥٥). كانت من بين دور الصحف التى تم نقلها إلى ملكية «الاتحاد القومى» عام ١٩٦٠. تصدر عنها اليوم صحف «الأخبار» - يومية صدرت عام ١٩٥٢ - و«أخبار الحوادث» و«أخبار الرياضة» و«أخبار الأدب» و«آخر ساعة» و«صبيان وبنات»

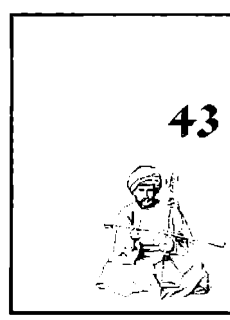


١٩٣٧: الأميرة فائقة على مقعد التزلج على الجليد فى «سان مورتيز»

وكانت «أخبار اليوم» هى أول صحيفة مصرية تلمح إلى أنباء الأزمة فى عددها الذى صدر فى ٢٩ إبريل (نيسان) ١٩٥٠. ثم توسعت فى النشر بعد صدور بيان الديوان الملكى. ومع أنها التزمت بالخط الذى حدده القصر للحملة إلا أنها حرصت على ألا تهاجم «الملكة نازلى»، بل أتاحت للأميرة «فتحية» فرصة لكى تروى قصتها فى حديث، قالت إن الأميرة أدلت به لمراسلها فى «سان فرانسيسكو».

ولأن الرقابة على الاتصالات الخارجية بدأت تنفذ الأمر العسكرى وتصادر كل البرقيات التى تحمل أنباء عن الحادث المؤسف الذى وقع فى أمريكا، وتقطع كل المكالمات التليفونية مع الخارج إذا ماورد بها اسم «الملكة نازلى»، فقد قررت «أخبار اليوم» أن تتيح للملكة الفرصة للدفاع عن نفسها أمام الرأى العام المصرى. ولأن سفر «مصطفى أمين» إلى أمريكا كان يمكن أن يثير الشبهات، فقد تقرر استبداله بغيره.

وفى ١٨ مايو (آيار) ١٩٥٠، نشرت جريدة «المصرى» فى صفحة الاجتماعات خبراً يقول «سافر أمس الأستاذ على أمين بك أحد صاحبى دار «أخبار اليوم» لقضاء بضعة أسابيع فى أوروبا، بقصد الاستشفاء تصحبه أسرته الكريمة». ولم تتنبه «المصرى» إلى أنه كان من بين الذين صحبوا «على أمين» فى رحلته اثنان آخران من أسرة «أخبار اليوم»، هما «محمد حسنين هيكل»، النجم الصحفى البازغ آنذاك، و«محمد يوسف» كبير مصورى «أخبار اليوم». ولو كانت قد تنبهت لما أتيح «للملكة نازلى» أن تخاطب الشعب المصرى بأعجب حديث توجهه ملكة إلى شعبها.



لم يمتد صمت «الملكة نازلى» على الحملة المحمومة التى شنتها الصحف المصرية ضدها إلا أياماً قليلة، أدركت فى نهايتها أنها قد تجاوزت كل مايمكن تحمله، فضلاً عن أن اتجاهات الريح القادمة من القاهرة أكدت أن الملك الابن، سوف ينفذ ما توعد به، فلم يعد هناك مايحول بينها وبين تصعيد لهجتها فى الدفاع عن حق ابنتها فى الزواج ممن تحب باعتباره من الحريات الشخصية التى لايجوز لأحد أن يصادرها.

ويلفت دفاع «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» ضد الهجوم عليهما الانتباه بنظرته المتحررة تجاه الموروث الاجتماعى الذى كان لايزال يتحفظ على كثير من الحقوق الليبرالية، مثل الحق فى المساواة والحق فى الحرية الشخصية، وبتحديه للنظرة المحافظة التى انطلقت منها الحملة ضدهما، والتى مالبثت بسبب تشوش رؤاها وتخبط منطقها، أن حصرت نفسها فى أضيق زوايا الأزمة وأكثرها حرجاً، واستدعت كل القوى والتيارات المحافظة التى كادت تحولها من حملة تحريض ضد الملكة الوالدة» إلى «حملة تحريض على الفتنة الطائفية».

ومع أن عريضة الاتهام التى قدمها الملك «فاروق» إلى «مجلس البلاط» قد حرصت على أن تسجل من بين أسانيد الاتهام ضد الملكة الوالدة، أنها عند كل مسعى لإيقاف مشروع الزواج كانت تصرح بأنه «لايهمها ولايضرها أن يكون من يصاهرها من عائلة مالكة، أو

ممن يقال عنهم إنهم من عائلات عريقة» في إيماءة صريحة إلى أن التباين في الأصل الاجتماعي بين البرنسيسة والأفندي، هو أحد أسباب اعتراض الملك على الزواج، إلا أن هذا الاعتراض كان أسرع الذرائع التي انسحبت من الحملة الصحفية ضد الزواج، وكف الجميع - إلا فيما ندر - عن ترديده، بشكل زاعق وإن ظل هائماً في خلفية الصورة، يتردد على سبيل التلميح لا التصريح. فقد حرصت الصحف في تبريرها لموافقة الملك على زواج البرنسيسة «فائقة» من «فؤاد أفندي صادق» على أن تلفت النظر إلى أنه «من سلالة بيت كريم طاب مغرسه وزكا منبته. وكانت أصول هذا البيت وفروعه حسنة من حسنات الدوحة العلوية الوارفة، ونفحة من نفحات هذا العهد المبارك الذي علم المصريين وسما بهم إلى ماتصبو إليه النفوس الطامحة والآمال الشامخة».

مما يعني بمفهوم المخالفة أن الاعتراض على زواج الأفندي الآخر من البرنسيسة «فتحية»، يعود إلى أن «رياض غالي» ليس من «سلالة البيوت الكريمة التي طاب مغرسها وزكا منبتها!!».

ولم يكن الاعتراض على الزواج بسبب عدم التكافؤ الاجتماعي يستند إلى أساس قانوني أو وضع اجتماعي. صحيح أن قانون الأسرة المالكة قد اشترط في الأمراء والأميرات أن يكونوا مصريين وأن يولدوا من زوجة شرعية، وأن يكونوا مسلمين تجري عليهم أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين المملكة المصرية، إلا أنه لم يحدد مراتب اجتماعية أو نصاباً محدداً من الثروة أو عصبية معينة أو أي شروط أخرى في زوجاتهن أو أزواجهم، فيما عدا موافقة الملك المسبقة على الزواج وهي سلطة تقديرية لكنها تظل محكومة بقواعد الشريعة الإسلامية وبالقوانين المصرية، وكلتاهما لاتعتد بالأحساب أو الأنساب وتقوم على قواعد المساواة بين البشر.

والحقيقة أن مصر لم تعرف «الأشراف» كطبقة اجتماعية بالمفهوم الذي كان سائداً في القرون الوسطى الأوروبية، ففضلاً عن أن المماليك الذين حكموها في تلك العصور كانوا رقيقاً يباع ويشترى بلا حسب ولانسب، فإن الملكية الفردية للأرض لم تستقر إلا في منتصف القرن التاسع عشر، فلم تتأسس «الأسر الكبيرة» إلا منذ ذلك التاريخ، وكان مؤسسوها في الأغلب الأعم من ذوي الأصول الاجتماعية المتواضعة، فلم تكن لديهم مبررات مقنعة للتعالي على الآخرين بالعراقة، بل إن بعض الطوائف والتشكيلات الاجتماعية التي كانت تحافظ على نقاء دمائها توهماً منها بتميزه - كالعربان - مالبثت أن تخلت تدريجيا عن شعورها بالاستعلاء، بعد أن انتقلت من عزلتها واندمجت في المجتمعات الزراعية التي كانت تعيش في الصحراء المتاخمة لها.

ولم تكن الأسرة المالكة المصرية استثناء من ذلك، فقد كان مؤسسها «محمد علي» مجرد جندي مرتزق ينتمي لأسرة من صغار تجار الأتراك، فلم تكن معدودة من بين الأسر المالكة العريقة. بل كان ينظر إليها كما قال السفير البريطاني السير «مايلز لامبسون» - في تقرير له - باعتبارها من الأسر الوافدة حديثاً إلى البلاد.

وربما لهذه الأسباب جميعها، فقد ظل الاعتداد بالأصول والأحساب خافت النبرة وإن لم يتلاش صوته تماماً، لأن مصر وإن لم تعرف أرستقراطية الدم، فقد عرفت



عبدالقادر حمزة
مؤسس جريدة البلاغ
صحفي وكاتب مصري، ولد في مدينة شبراخيت بمحافظة البحيرة عام ١٨٨٠. تخرج في مدرسة الحقوق عام ١٩٠٢. واشتغل بالمحاماه. بدأ عمله في الصحافة في جريدة «الجريدة» مع أحمد لطفي السيد عام ١٩٠٧. أصدر عام ١٩١٠ بالإسكندرية جريدة «الأهالي» اليومية. ثم نقلها إلى القاهرة عام ١٩٢١ فأصبحت صحيفة «الوفد» الأولى، وبعد إغلاقها انتقل إلى «المنبر» ثم «الأفكار» قبل أن يصدر «البلاغ» عام ١٩٢٣. حصل على رتبة الباشوية في الثلاثينيات وعين عضوا بمجلس الشيوخ، ثم بمجمع اللغة العربية ترجم إلى العربية كتابي «التاريخ السرّي للاحتلال البريطاني لمصر» من تأليف المستشرق الإيرلندي «ولفريد سكاون بلنت» وكتاب «سلاطين باشا» بعنوان «السيف والنار في السودان». اختلف مع الوفد في بداية عهد الملك فاروق وانضم إلى منتقديه

الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة - سعد زغلول

البلاغ

البـــلاغ

جـريدة يـومـيـة أصـدرها فى الـقـاهرة عـبـدالقـادر حـمـزة (باشـا) (١٨٨٠ - ١٩٤١) عام ١٩٢٣. لكى تخلف جريدة «الأهالى» الـيـومـيـة السكندرية الـتى أصـدرها بين عـامى (١٩١٠ - ١٩٢٠) صدر «البلاغ» الأول فى ٢٨ يناير ١٩٢٣ وكـانت آنذاك بمثابة لسان حال لحزب الوفد، وشـارك فى تحـريـرها فضـلا عن صـاحـبـهـا كـاتب الوفد الأول «عـبـاس محمود العقاد» الذى كان يكتب بها مقالاً يوميًا. تعرضت للإنذار والتعطيل أكثر من مرة بسبب تأييدها لأهداف الوفد فى الدفاع عن الدستور والاستقلال. عطلت نهـائيـا فى يونيـو ١٩٣٠ فى ظل ديكتاتورية «إسماعيل صدقى» وعادت للصـدور بعـد عـام. فى عـام ١٩٣٢ انحـازت إلى المنشـقين عن الوفـد الذين فصلوا فى ذلك العام. وتحولت منذ عام ١٩٣٧ وبعـد انشـقـاق «النقـراشى» و«مـاهر» وتولى الملك فاروق الحكم إلى جريدة متعاطفة مع القصر. عادت مرة أخرى للتعبير عن «الوفد» بعد وفاة صـاحـبـهـا وانتقال ملكيتها إلى ورثته وتحولت إلى جريدة مسائية. توقفت عن الصـدور تمامـا فى ١٧ ديسـمـبـر ١٩٥٣

أرسـتـقـراطـيـة المال، كـمـا عـرفت أرستقراطية النفوذ نتيجة للدور المتميز الذى لعبته الدولة المركزية فى تطورها السـيـاسـى والاجـتـمـاعى، ومن هـذين الرافدين أخذت الأسرة المالكة مكانتها وهيبتها وأضفتها على آخرين ممن لاذوا بهـا، وهو مـا أشـارت إليـه «المصرى» فى مجال تعداد مناقب «فؤاد أفندى صادق» فأرجعتها جميعاً إلى أنه ينتمى لأسرة «ممن لاذوا بالسـاحـة العلوية المهيبة، وطافوا بها وتلقوا دروس الأدب واللياقة والسياسة والكياسة بعد أداء واجب الولاء، وثبت لهم الإخلاص والوفاء فأحرزوا من الكفاية مايؤهلهم لبلوغ المرتبة السامية، ومن الجدارة ما يجعلهم قبلة الأنظار».

وقد أدركت «الملكة نازلى» بذكاء أن رفض الملك للزواج لأسباب تتعلق بعدم التكافؤ فى الحسب والنسب بين الزوجين هو أضعف حلقات الحملة، وأنها لو ركزت عليه، فسوف تكسب إلى صفها الرأى العام الأمريكى الذى يؤمن بأن الفرد هو صانع تاريخه، والرأى العام المصرى الذى لم تكن فكرة الأرومة المتوارثة عميقة الجذور فى وجدانه، وكان «رياض غالى» هو الذى أطلق الرصاصة الأولى فى هذا الاتجاه، حين أدلى بتصريح قال فيه: إن الملك يترفع عن السماح لشقيقته بالزواج منه لأنه ينتمى إلى عامة الشعب المصرى. ثم مـالبـثت «الملكة نازلى» أن أيدته بتصريح وصفت فيه قرارات مجلس البلاط بأنها «ذات طابع أرستقراطى» وهو تعبير كان يفهم فى العقلية الأوروبية، بمعنى «غير ديمقراطى».

وتلقفت الصحف والإذاعات الغربية التصريحين لتتخذها أساساً لتفسيرها للأزمة، ونقطة انطلاق لحملتها على موقف الملك «فاروق» من الزواج. مما اضطر الصحف المصرية للتراجع بشكل غير منظم، فاندفعت تنفى هذا الادعاء وتدلل على أنه - كما قالت جريدة «البلاغ» - فرية كاذبة. مؤكدة أن مصر بلد لا يعترف بنظام الطبقات وأنه تؤمن بالمساواة الكاملة بين البشر، لتعود فى نهاية تكذيباتها الحماسية له فتعترف بخجل، بأن سبب الاعتراض على الزواج هو عدم كفاءة الأفندى للزواج من البرنسيسة.

وهكذا لامت جريدة «البلاغ» كلا من «راديو لندن» و«راديو الشرق الأدنى» لاعتمادهما على هذه «الفرية الكاذبة» فى تفسير موقف الملك من الزواج. وقالت «إنها كانت تتوقع أن ينتهز راديو إسرائيل فرصة محنة مصر الحالية ليشنع ويتشفى. ولكن ماذا نقول فى محطتين إذاعيتين يشرف عليهما الإنجليز، وهم يعرفون تمام المعرفة، أن الملك «فاروق» أول ملك تزوج من عامة الشعب، ولم يراع تلك التقاليد المتزمتة التى رعاها غيره من الملوك». إلا أن «البلاغ» حين بحثت عن مبرر آخر للاعتراض على الزواج، لم تجد ما تضيفه سوى الشكوى من أنه قد «تسبب فى تعريض مصر كلها لإساءات. وفى أن تلوك صحف العالم كلها اسمها بما لايليق، وهذا هو الذى يؤلمنا نحن المصريين، ونطالب باتخاذ الإجراءات التنفيذية التى تصون كرامة مصر المسلمة وكرامة تاجها».

وبذلك تسترت الصحف المصرية وراء مصطلحات بلا دلالة محددة، مثل «كرامة أو عزة العرش» و«سمعة الوطن» لتدافع عن «أرستقراطية الدم» فى الوقت الذى كانت تنكر فيه بحماسة أنها أحد أسباب الاعتراض على الزواج. فحين أصرت الأميرة «فتحية» على التأكيد بأن مكانة «رياض» الاجتماعية

هى سبب الاعتراض على الزواج، ردت عليها جريدة «المصرى» فكررت القول بأن «سموها أول من يعلم بأن جلالة الملك «فاروق» لايعارض فى زواج أعضاء الأسرة المالكة من «عامة الشعب». ولما كان عليها - بعد هذا النفى القاطع - أن تجد مبرراً آخر لتلك المعارضة، فقد تسترت «المصرى» وراء الشريعة الإسلامية، فنسبت إليها أنها «تتجاوز عن زواج الرجل بمن هى أقل منه حتى يرفعها إلى مستواه، ولكنها تنص على بطلان زواج المرأة بمن هو أقل منها حتى لاينزل بها إلى مستواه. ويعيِّرها به أهلها». ثم وضعت النقط على الحروف وخلعت عباءة الشريعة، لتحكم بأن «رياض أفندى، بفرض عراقته فى الإسلام، ليس كفؤاً لابنة ملك وشقيقة ملك».

وبحماسة شديدة كتب «مصطفى أمين» يقول: «إننا نؤمن ونؤيد زواج الأمراء والأميرات من بنات الشعب وأبنائه. ولانظن أحداً يأسف ويحزن لأن أميرة مصرية تزوجت من أصغر مصرى فى الدولة، فإننا اليوم فى عصر الديمقراطية، ونعلم أن روح العصر الذى نعيش فيه لم تعد تفرق بين الطبقات، ولم تعد تعتبر زواج الأميرات حقاً موروثاً لأبناء البيوتات». لكنه لم يجد بعد هذا الدفاع الحماسى عن الديمقراطية مبرراً للاعتراض على الزواج غير قوله: «إن الأميرة الصغيرة لبت نداء قلبها ولم تلب نداء الوطن. لقد قيل لها إن هذا الزواج يرفضه الشعب والحكومة ويأباه الملك فلم تعر كل هذا التفاتاً، وأغلقت الباب بعنف فى وجه الذين طالبوها بأن تحفظ لهذه الأسرة كرامتها».

وعلى الرغم من ذلك، فإن الاعتداد بأرستقراطية الدم لم يعدم أنصاراً يدافعون عنه، دون حاجة إلى تلك الألاعيب اللفظية المفتقدة للمنطق والباعثة على الرثاء. فقد حفلت مذكرة الأمير «محمد على» التى قدمها إلى «مجلس البلاط» بإشارات إلى «تقاليد الشرف المقدسة فيما بين الملوك»، وكان من بين الشواهد التاريخية التى اقتبسها فى مذكرته للتدليل على نوع الجريمة التى ارتكبتها البرنسيسة «فتحية» ونوع العقاب الذى تستحقه: الإجراءات العنيفة التى اتخذها الإمبراطور «غليوم الثانى» ضد شقيقته الأميرة فيكتوريا التى تزوجت من «غير كفء للأسرة» فنزع عنها اللقب «محافظة على كرامة البيت المالك». وتجاهل الأمير «محمد على» فى تصريحاته الكثيرة عن الزواج أية إشارة - ولو ضمنية - إلى موافقته على التزاوج بين أفراد الأسرة المالكة وأفراد الشعب. ووصف زواج البرنسيسة والأفندى بأنه «حادث وقع نتيجة للطيش والجهل وسوء التقدير لعواقب الأمور» ووجه اللوم «للملكة نازلى» لأنها «استهترت بنظام الملك وأركان الدين وكرامة الوطن وعزة الأسرة العلوية».

واستفز الموقف الدفاعى الذى تراجعت إليه الحملة «محمد التابعى» فهاجم الصحف التى حاولت تبرير الإجراءات التى اتخذت ضد الزواج بأسباب غير أسبابها الحقيقية، وقال: «إن الذى يدافع عن نفسه إنما يتهم نفسه». ووصف الذين تبرعوا بالرد على اتهامات «رياض غالى» للملك بالتعالى على شعبه أو بالتعصب الدينى، بأنهم «لم يكتبوا ما كتبوه بإحساس المسلم الغيور على عزة دينه أو المصرى الغيور على عزة عرش مصر وملك مصر»، وهاجم الذين اندفعوا يتنصلون من «تهمة» الدفاع عن



الأميرة فتحية فى طفولتها تتعلم العزف على الكمان



١٩٣٧: الأميرة «فائزة» على مقعد التزلج فوق الجليد بسان مورتيز

الحسب والنسب خشية أن يسيء ذلك إلى سمعة مصر في أمريكا الديمقراطية التي لاتتعصب لجنس أو طبقة، قائلاً: إن ذلك كله وهم ألفناه وصدقناه. وضرب مثلاً لذلك بعلاقة حب نشأت بين حفيدة المليونير الأمريكي «فاندربلت» وشاب سويسري كان يدربها على رياضة الزحلقة على الجليد - أو «السكي» - في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فلما أرسلت الفتاة تستأذن أسرتها في الزواج منه قامت قيامة الأسرة وقامت معها قيامة صحف أمريكا، ورموا الفتى السويسري بكل نقيصة وسبة، وقالوا إنه مغامر يجري وراء ثروة الفتاة التي سوف ترثها عن جدها صاحب الملايين، واستعان المليونير بنفوذ حكومة واشنطن لدى حكومة سويسرا لمنع الزواج، مع أن الفتاة والفتى مسيحيان بروتستانتيان ولا فرق بينهما، اللهم إلا أنها حفيدة صاحب ملايين وهو أستاذ لرياضة الزحلقة على الجليد.

وتساءل «التابعي»: فهل كان هذا تعصباً، أو لم يكن؟!

وأجاب: نعم كان تعصباً لا لعزة الدين ولالعزة الحسب والنسب، وإنما كان تعصباً لعزة المال. هذه هي أمريكا وهذا هو رأيها العام.

وكما اتخذ «التابعي» من التناقض بين حماسة الرأي العام في أمريكا للمساواة في مصر وعدم اعترافه بهذه المساواة في أمريكا نفسها وانتقاد صحفها لموقف الملك «فاروق» القائم على «أرستقراطية الدم»، وبين النظرة الأمريكية العنصرية الاستعلائية التي تنطلق من أرستقراطية اللون، وتحتقر الزنوج والملونين ولا تعترف لهم بأي حق من حقوق المواطنة أو المساواة مع البيض مبرراً لكي يقف مع «الخطأ الأمريكي» وليس مع «الصواب الإنساني» صارخاً «أنا أعلنها هنا وأعرف أن الرأي العام معي. أعلنها أننا متعصبون إلى أبعد حدود التعصب لعزة الدين وعزة الملك، وكرامة الدين، وكرامة الملك».

ولعل «بشاي أفندي غالي» - والد «رياض» - كان أتعس الجميع، فقد كان ابنه يقود جوقة تضم «الملكة نازلي» والأميرة «فتحية» تملأ صحف العالم دفاعاً عن النظرة الليبرالية للحياة وعن حق الإنسان في المساواة بصرف النظر عن نوعه أو لونه أو أصله أودينه، وعن حقه في أن يختار لنفسه وبنفسه ما يعتقد أن فيه مصلحته، بينما كان هو مضطراً لأن يصرح للصحف المصرية بما ينفي عن نفسه أي طمع في أن يتساوى بالملك فيقول:

- من هو رياض؟ ومن أنا؟ حتى نطمح إلى مصاهرة سيد البلاد وولي نعمتها!!!

وعلى عكس التشوش العقلي، الذي بدا طابعاً غالباً على الحملة الصحفية المعارضة للزواج، فقد بدا منطق «الملكة نازلي» والأميرة «فتحية» في الدفاع عنه أكثر تماسكاً، إذ كان ينطلق من رؤية واضحة تستند إلى النظرة الليبرالية للحياة، ولا يعيبها إلا أنها تخاطب الرأي العام الغربي أكثر مما تخاطب الرأي العام المصري أو العربي. فقد رفضت «الملكة نازلي» فكرة «أرستقراطية الدم» من الأساس واتخذت من نفسها ومن ابنها الملك «فاروق» شاهدين تاريخيين على أن هذه الفكرة لم تكن موضع إجماع الأسرة المالكة أو تقليداً مستقراً من تقاليدها، فقالت - في حديث أدلت به إلى «علي أمين» أحد صاحبي «أخبار اليوم» - «عندما تزوج الملك فؤاد مني اعترضت الأسرة المالكة على الزواج

لأننى من بنات الشعب، وكانت الأسرة المالكة تريد أن يتزوج السلطان من إحدى الأميرات، وكان والدى وقتها محافظاً للقاهرة وموظفاً فى الحكومة. وقال زوجى الملك فؤاد «إنه يشرفه أن يتزوج من فتاة عادية من بنات الشعب». وأضافت:

ـ عندما تزوج الملك «فاروق» من الآنسة «صافى ناز ذو الفقار» ـ الملكة «فريدة» ـ ابنة «يوسف ذو الفقار بك» وكان قاضياً فى المحاكم المختلطة، اعترضت الأسرة المالكة على هذا الزواج. وقال لى بعض الأمراء: إنه كان يجب أن يتزوج ابنى من إحدى الأميرات. ولكن ابنى كان يقول إنه يجد فى الزواج من بنات الشعب فخراً. وحدث نفس الأمر عندما أبدى الملك «فاروق» رغبته فى الزواج مرة أخرى من ابنة الأستاذ «حسين صادق فهمى بك» ـ وهو موظف فى الحكومة ـ ولكن الملك رد على هذا الاعتراض كما بلغنى بأنه يريد أن يتزوج من الشعب.

واستنتجت «الملكة نازلى» من هذين الشاهدين أن ابنتها «فتحية» لم تخالف التقاليد، وأنها بموافقتها على تزويجها من أفندى من أبناء الشعب لم تحطم تلك التقاليد بل سارت عليها. وفى ختام حديثها مع «على أمين» قالت له:

ـ إننى أفخر بأن جميع أولادى تزوجوا من أبناء الشعب وبناته.

وفى كل حوار مع الملكة والأميرة بدا وكأنهما تنطلقان من رؤية واضحة ومتطابقة للحياة، لا تعترف إلا بقيمة الإنسان الذاتية، ولا تؤمن بأن المحتد العريق كفيل وحده بأن يعطى الإنسان قيمة، أو يحقق له سعادة، فالإنسان السعيد فى رأيهما هو الإنسان الحر الذى يختار ما يريد حتى لو ضحى من أجله بكل شىء، والسعادة ليست فى الجاه الموروث أو فى الألقاب الفخمة.

لذلك دهشت «الملكة نازلى» لأن هناك من يتصور أن تجريدها من لقبها يمكن أن يدفعها للتنازل عن اختيارها. وقالت «إن الذين يفكرون فى هذا لا يعرفوننى. فالتاج الذى أحمله على رأسى، لم يكن فى يوم من الأيام يهمنى، وكان يسبب لى الصداع».

وعلقت الأميرة «فتحية» على قرار مجلس البلاط بتجريدها من لقبها قائلة: «لقد كنت أكره لقب صاحبة السمو الملكى، وأعتقد أننى لم أخلق لأحمله».

ولا صلة فى رأيهما بين السعادة. والمال، لذلك ثارت «الملكة نازلى» عندما سألها أحد الصحفيين عما ستفعله إذا جُمِّدت أموالها وقالت:

ـ الفلوس، الفلوس، ما أتفه الفلوس. إنكم لا تتحدثون إلا عن الفلوس وتظنون أننى أهتم بالمال. المال لا يسعد أحداً. إنه يزيد شقاء الأغنياء. إننى أفضل «فتحية» الفقيرة السعيدة على «فتحية» الأميرة الشقية.

أما «فتحية» نفسها فقد قالت:

ـ السعادة ليست فى اللقب الكبير. ولا القصر الكبير، ولا المال الضخم. وإنما هى القلب السعيد.

وانطلاقاً من ذلك عبرت كل منهما عن اعتزازها بذاتها، بصرف النظر عن الجاه. أو المال، وقالت «نازلى»:

ـ إذا عدت سيدة عادية فهذا لا يحزننى مطلقاً.

وقالت «فتحية»:

ـ إننى مزهوّة باسمى البسيط سعيدة به، ولا أريد أن أعيش عالة على أحد حتى أموالى الموروثة. إننى أريد أن أعمل، فأنا أكره حياة الرفاهية والخمول. لقد عشت ١٩ سنة أميرة تعيسة، وأريد أن أعيش بقية حياتى عاملة سعيدة.



الملكة نازلى تضع على رأسها التاج الذى كان يسبب لها الصداع



١٩٤٥: الملكة نازلى فى حفل زفاف ابنتها الأميرة فائزة إلى محمد على رؤوف

وقالت «نازلى»:

- لقد ربيت ابنتى لكى تكون زوجة كاملة. والزوجة الكاملة تستطيع أن تعيش مع أفقر الفقراء.

أما «فتحية» التى انتصرت للعصامية ضد الجاه الموروث، فقد تقمصت شخصية الزوجة المصرية من الطبقة الوسطى وما دونها، وقالت:

- إننى مستعدة لأن أكنس غرفة أعيش فيها مع الرجل الذى أحبه ويحبنى ومستعدة لكى أطهو له طعامه وأن أخرج إلى السوق لأشترى له اللحم والخضار، وأنا أستطيع أن أغسل وأن أكوى، وأنا أجيد صنع المفارش وأعمال البرودريه وأستطيع أن أشتغل عاملة فى أى مصنع من المصانع. وهكذا نتعاون معاً على الحياة. لقد قلت ذلك لكل الوسطاء الذين هددونى بالحجر على أموالى، فدهشوا جميعاً لأننى قلت لهم: إننى أريد أن أعمل. وإننى أكره حياة الرفاهية والخمول.

ولابد أن الأفندية المصريين الذين قرأوا هذا الكلام على صفحات «أخبار اليوم» قد دهشوا هم أيضاً، لأن البرنسيسة «فتحية» تريد أن تتقمص دور زوجاتهم فتكنس وتغسل وتنزل إلى السوق وتعلى من شأن العمل كمحدد للقيمة الاجتماعية، وتنظر للإنسان فى ذاته وبصفاته بعيداً عن فوارق الأصل واللون والطبقة والأرومة شأن كل ليبرالى عريق.

والأغلب الأعم أنهم لم يصدقوه، واعتبروه أقرب إلى «كلام أفلام السيما» التى كانت تروِّج بإلحاح، منذ بداية الأربعينيات، لنظرية «الحب فوق الطبقات» بطريقة خلقت لدى كل خادمة الأمل فى أن تتزوج ابن الباشا الذى تخدم فى قصره، وجعلت كل ممرضة تحلم بالزواج من الطبيب الذى تعمل معه، وخاصة أن معارضة سعادة الباشا الوالد - رمز الماضى - الشرسة لهذا الزواج تنهار فجأة فى نهاية الفيلم فيوافق على الزواج ويباركه ضعفاً أمام ابتسامة حفيد له، أو لأنه اكتشف تحلل أخلاق بنت الذوات التى كان يريد تزويج ابنه منها أو لمجرد أنه سمع أذان الفجر.

لكن حالة البرنسيسة والأفندى لم تكن من بين الحالات التى يشيع استخدامها فى تلك الأفلام للتدليل على صحة تلك النظرية. فالحب الذى كانت السينما تبشر بأنه فوق الطبقات، هو الحب الذى تكون المرأة فيه هى الطرف المتدنى اجتماعياً، لذلك يندر أن تدلل على نظريتها بسيدة تحب خادمها أو طبيبة تعشق ممرضها أو صاحبة عزبة تتدله فى غرام فلاح أجير لديها، أو «برنسيسة» تتزوج أفندياً يعمل سكرتيراً لوالدتها.

أما السبب فهو ذاته الذى ذكرته جريدة «المصرى» فالمرأة منسوبة للرجل وتابع له، فإذا تزوجت بمن هو أقل منها حسباً، أو نسباً أو مكانة اجتماعية انحدرت إلى مستواه، أما إذا كان الزوج هو الأعلى مكانة والأنقى دماء والأشرف حسباً فهو يرفعها إلى مستواه. وكان التقليد المتبع بين صفوف الأسرة المالكة المصرية هو أن تتزاوج فيما بينها، فإذا كانت هناك ضرورة للخروج عن هذا التقليد، جاز للرجال أن يتزوجوا من بنات الشعب، أما النساء، فيما عدا المتحررات منهن، فهن يتزوجن من نبلاء و أمراء من المسلمين غير المصريين، وفى أحوال أخرى من أبناء الطبقات الأرستقراطية.

وهى حقيقة حاولت «الملكة نازلى» أن تموه عليها، حين تفاخرت بأن كل

أبنائها قد تزوجوا من أبناء وبنات الشعب، إذ لم يكن ذلك ينطبق إلا على الذكر الوحيد الذى أنجبته وهو «الملك فاروق»، أما الأميرتان الشقيقتان «فوزية» و «فائزة» فقد تزوجت الأولى من ولى عهد إيران الذى أصبح إمبراطوراً لها، ثم تزوجت بعد طلاقها منه من القائمقام «إسماعيل شيرين بك» حفيد الأمير «مصطفى بهجت فاضل باشا» ابن «ابراهيم باشا الكبير»، وتزوجت الثانية من «محمد على رءوف» وهو ينحدر من أسرة من أمراء «آل عثمان»، الذين كانوا بمثابة الاحتياطى الإستراتيجى الذى يتزوج منه أبناء وبنات الأسرة المالكة المصرية، فضلا عن أنه كان حفيدا للأميرة «فاطمة إسماعيل» أخت الملك «فؤاد» من أبيه.

ويبدو أن الملكة الوالدة فى حرصها على كسب المناظرة بينها وبين المنددين بها قد اضطرت للتنازل عن حقها كرائدة لهذا الاتجاه، حين شجعت زواج ابنتيها «فائقة» و«فتحية» من اثنين من أبناء الشعب، دون أن تعترف بأن ذلك يهبط بمكانتيهما إلى مستوى الشعب.

أما وقد تبين أن استخدام سلاح «أرستقراطية الدماء» ذو الحدين فى تبرير الاعتراض على الزواج يضر أكثر مما يفيد، فقد انتقلت الحملة إلى الحديث عن كفاءة «رياض» الشخصية لأن يكون زوجاً لأميرة بنت ملك وشقيقة ملك. ومع أن الصحف ألمحت إلى بعض مثالبه الأخلاقية ومنها إدمانه للخمر وللقمار، إلا أنها اضطرت إلى عدم التوسع فى الخوض فى ذلك الحقل من الألغام، إذ لم يكن غائباً عن علمها أن الملك «فاروق» كان - كصهره الأفندى - من المدمنين على لعب القمار. فقد كا ذلك سرّا مفضوحاً. ولم يكن غائباً عن حصافة الذين يخططون للحملة أن استخدام هذه المثالب الأخلاقية فى البرهنة على عدم كفاءة الأفندى لكى يتزوج البرنسيسة قد ينتهى بالبرهنة على عدم كفاءة «فاروق» للجلوس على العرش، وربما لذلك أصبح الاستناد إلى هذا المبرر فى الحملة عليه مصدر حرج بالغ لها واضطرت الصحف للاكتفاء باتهامات أخلاقية عامة مثل اتهامه بالانتهازية وبالطمع فى أموال الملكة والأميرة.

وكان «رياض غالى» كعادته حصيفاً حين ترك ساحة الدفاع عنه «للملكة نازلى» وللأميرة «فتحية»، فاستبسلتا فى التغزل بمزاياه ومناقبه وفى نفى كل ما أشيع عنه. فنفت «الملكة نازلى» فى حديث لها مع مراسل جريدة «الديلى إكسبريس» فى «سان فرانسيسكو» كل ما يشاع من أنه نصاب. وقالت «كل ما يقال عنه كذب. كذب. إننى أعرفه منذ ثلاث سنوات. والذين يتحدثون عنه فى مصر لا يعرفونه». وأضافت أن «الأموال» التى ينفق منها قد أرسلها له والده منذ بضعة شهور، ومع أنها لم تنف أنها أعطته نقوداً. إلا أنها أكدت أنها لا تشك رغم الشائعات التى سرت عنه فى أنه سيعيد إليها كل قرش لها عنده، عندما تطلب منه ذلك. وهو ما أكدته الأميرة «فتحية» التى قالت: «إن رياض لم يستول على شىء من أموالنا، بل هو لا يملك اليوم إلا مرتبه كمستشار سياسى لوالدتى الملكة». وعندما تكشفت حملة اتهامه بالنصب لم تتردد الأميرة «فتحية» فى فضح أسرار المحاولة التى قام بها السفير المصرى فى واشنطن لرشوته حتى يتخلى عن حبه لها. وقالت



الأميرة فاطمة إسماعيل ابنة الخديو «إسماعيل» عم الملك «فاروق»، دخلت التاريخ حين تبرعت بمجوهراتها لبناء جامعة فؤاد الأول (القاهرة) الآن، وأوقفت عليها جانبًا مما تملكه من أراض زراعية. وهى جدّة «محمد على رؤوف» الذى تزوج بعد ذلك من الأميرة «فائزة» شقيقة فاروق



الملكة نازلى تهاجم الأمير محمد على

فتحية ترفض تنفيذ قرار مجلس البلاط

اطلب أخبار اليوم المصورة من الباعة

احتمال تجريد الملكة نازلى من لقبها

أخبار اليوم

صاحباها مصطفى أمين وعلى أمين

فكرة اليوم

خبر اليوم

وصول حكم مجلس البلاط الى فتحية

الملكة نازلى ترفض مقابلة نائب قنصل مصر

الملك يأذن لرئيس الوزراء بالجلوس بينما وقف هو وجميع الحاضرين

فتحية تروى قصتها

مانشتات جريدة «أخبار اليوم» فى ٢٠ مايو (آيار) ١٩٥٠.. تحمل دفاع الملكة «نازلى» والأميرة فتحية ضد قرارات مجلس البلاط

للصحفيين «إنكم لاتعرفونه، لقد عرضوا عليه عشرات الألوف من الجنيهات وعرضوا عليه أن يكون سفيراً وأن يختار من مناصب الدولة ما يشاء لكنه رفض كل ذلك وتمسك بحبه لى».

وهكذا أسفرت حملة الدعاية المضادة التى شاركت فيها الملكة والأميرة عن تقديم «رياض آخر» غير الأفندى الذى قدمته حملة القصر الملكى، فهو ـ طبقاً لتوصيفاتهما ـ نموذج للشبان المصريين الأذكياء الذين تفخر بمصاهرتهم الأسر الكبيرة. وهو طيب وشريف وكفء وقوى الأخلاق ولديه قدرة على كسب الأصدقاء وكسب الثقة، وسوف يكون له مستقبل باهر كرجل أعمال فى أمريكا. وهى كلها صفات دفعت الملكة الوالدة لكى تتنازل وتتصل بوالدته هاتفياً من أمريكا لكى تقول لها: إن «رياض» شاب ممتاز، وأن لها أن تفخر به.

وكان مستحيلاً أن تتصاعد حملة الدعاية بين «قصر عابدين» فى القاهرة وفندق «فيرمونت» بـ «سان فرانسيسكو» إلى هذا المستوى من دون أن يصيب رذاذها كل الأطراف، ومن دون أن ينتهى بمواجهة مباشرة بينهما. فقد استفز التصريح الذى فضحت به كل من «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» محاولة السفير المصرى بواشنطن رشوة «رياض»، القاهرة التى وجدت فى إذاعة أنباء هذه المحاولة تعريضاً بضعف موقفها وانحطاط أساليبها فى الصراع، فطلبت من السفارة تكذيبه بقوة. وحاول «محمود بك الشيتى» الوزير المفوض بالسفارة أن يكون دبلوماسياً فى تكذيبه، فنسب التصريح لـ «رياض غالى» وشكك فى أن تكون صاحبة الجلالة الملكة قد أدلت به، فلما جابهه الصحفيون بأن الملكة بذاتها هى التى كشفت عن الواقعة قال بغضب: «فليصرحوا بما يشاءون ولن يضير أحداً أن يتقول الناس عليه كذباً». ومع ذلك فقد أعادت الأميرة «فتحية» فى حديثها إلى «أخبار اليوم» رواية الواقعة فلما قيل لها: إن السفارة قد كذبتها قالت: إننى أصدق «رياض» ولا أصدق السفارة.

ومالبثت حماسة «الملكة نازلى» للدفاع عن نفسها أن قادتها لكى تشن هجوماً مضاداً كان أول ضحاياه هو الأمير «محمد على»، فأدلت بحديث للطبعة الباريسية من جريدة «الهيرالد تريبيون»، الأمريكية، وجهت فيه ألفاظاً عنيفة إلى ولى العهد، وحملته مسئولية القرارات التى أصدرها «مجلس البلاط» برئاسته، واتهمته بأنه يحاول أن يتولى العرش، واستشهدت على ذلك بوقائع تاريخية تعود إلى فترة مرض الملك «فؤاد» عام ١٩٣٤. وقالت: إنه طلب من الإنجليز آنذاك تعيينه وصياً على الملك المريض، وذكرت أنه كان يستعد للحلول محل الملك «فاروق» عندما تقدم إليه البريطانيون بإنذارهم الشهير يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، واتهمته بأنه يقف وراء الحملة القائمة فى مصر ضد الزواج. وقالت: إن هذه الحملة ليست ضد «فتحية»، ولكنها ضد الأسرة المالكة، والهدف منها هو تحطيم الأسرة.

ولفتت جريدة «المصرى» النظر إلى أن البرقية التى حملت تصريحات «الملكة نازلى» قد أذيعت فى الخارج قبل أن يدلى الأمير «محمد على» بتصريحه الذى هاجم فيه «الملكة نازلى»، واتهمها بالاستهتار. مما يدل على أن كلا منهما كان يهاجم الآخر فى اللحظة ذاتها. وفوجئ ولى العهد بهذا الهجوم



الأمير محمد على توفيق كاريكاتير بريشه «رخا»

الساحق، فانسحب من المعركة بسرعة شديدة خوفاً من سلاطة لسان «الملكة نازلى». وصرح أحد المتصلين بسموه للصحف بأن كلام «الملكة نازلى» لا يستحق الرد، وأنه يكتفى بما يعلمه صاحب الجلالة من صادق حبه لجلالته ووقوفه إلى جواره فى كل أمر.



ولعل الذين خططوا للحملة منذ البداية، لم يضعوا فى اعتبارهم أن يندمج الممثلون فى الأدوار التى طلب إليهم تمثيلها على خشبة المسرح، وأن يخرجوا عن النص الذى طلب إليهم تمثيله، ويستقلوا بالمسرحية عن مؤلفها ومخرجها. لكن ذلك ما حدث، إذ ما لبثت الصحف المصرية أن استغلت الإشارة الخضراء التى منحت لها بتناول شئون الأسرة المالكة، أسوأ استغلال، وتجاوزت التشنيع على «الملكة نازلى» إلى محاولة الدفاع عنها والتشنيع بدلاً من ذلك بالملك «فاروق» وبقية أفراد الأسرة. بفتح ملف «الأخلاق العامة» وخاصة السلوك الشخصى للكبار، لتوجه بذلك سهامها إلى تصرفات الملك والأمراء والأميرات.

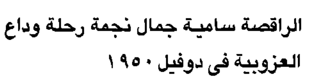
ومع أن فتح هذه الملفات قاد إلى تداعيات أنعشت التيارات المحافظة فى المجتمع، إلا أنه أفاد فى التنديد بالفساد الخلقى والسياسى الذى كانت تمارسه النخبة الحاكمة، فقد اعتبر «مصطفى أمين» الأميرة «فتحية» ضحية لتصرفات الكبار، وقال:

يجب أن نعلم أن تصرفات الكبار تؤثر فى عقول الصغار. يجب أن نقول إن ما فعلته الأميرة «فتحية» هو نتيجة طبيعية لتصرفات أميرات أخريات خرجن عن الوطن والتقاليد وتزوجن من أجانب، ولم تتخذ ضدهن إجراءات تجعلهن أمثولة لكل من تريد أن تقلدهن. يجب أن نعلم أن الإباحية والاستهتار ولعب القمار فى الحفلات الصاخبة الساهرة واستعراض الموبقات علناً بغير خوف من الرأى العام، ورفع المرتشين والفاسدين وخفض الأشراف والنزهاء والتغاضى عن أصحاب التاريخ الأسود وعدم عقاب الساسة والكبار العابثين المستهترين، هذا هو السوس الذى ينخر فى جسد الأمة، وهو الذى يفتح الباب أمام بنات صغيرات ليسرن فى طريق الظلام». وطالب بأن تكون «مقاييس الشرف والاستقامة والخلق الكريم هى التى ترفع الناس إلى أصحاب الحكم والسلطان. ولتعد الرشوة والاستهتار واستغلال النفوذ إلى مكانها كجرائم ضد المجتمع كله، يجب أن يعامل مرتكبوها باحتقار شديد».

وعاد «محمد التابعى» ليذكر المصريين بوقائع زواج أربع نبيلات من أجانب متسائلاً، عن أسباب اختفاء صيحات الاستنكار عندما وقعت هذه الوقائع. قائلاً: «إن أحداً لم يحتج على ذلك فقد سكتت الصحافة حياء وتأدباً، وسكت الأزهر حياءً وتأدباً. فالأقلام خرساء، والشوارب التى يقف عليها الصقر تراخت وتهدلت، بينما لم يحوقل الأزهر أو يستعذ من الشيطان الرجيم».

وفى إيماءة واضحة الدلالة، دافعت الأميرة «فتحية» عن زواجها فقالت فى حديث لها مع «أخبار اليوم».

لقد كان فى إمكانى أن أحتفظ بلقبى



الراقصة سامية جمال نجمة رحلة وداع العزوبية فى دوفيل ١٩٥٠



وثروتى، وأحتفظ سرًا بالرجل الذى أحبه كما يفعل الذين ينافقون المجتمع، ولكنى أردت أن أرضى الله أولاً. وهكذا فضّلت زواجاً شريفاً بغير لقب أو مال أو جاه. على حياة غير شريفة بلقب ومال.

وكانت منظومة القيم المحافظة عميقة الجذور فى المجتمع المصرى. وزاد من عمقها ما ساده من تحلل خلقى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التى كانت مصر أثناءها معبراً لجيوش الحلفاء. وربما لهذا السبب فشلت محاولات الطرفين المتصارعين داخل مؤسسة الأسرة المالكة فى إقناع المصريين بأنهما شيئان مختلفان، فلم يصدقوا أن الملك غاضب للتقاليد، أو أن الملكة وابنتها حريصتان على الدفاع عن حق الإنسان فى ممارسة حريته الشخصية، بل أضافوا مثالب كل منهما للآخر وأدانوهما معاً.

وبذلك بدأ تسليط الضوء على ظاهرة الانحلال الخلقى التى كانت شائعة بين الفئات الجالسة على قمة الهرم الاجتماعى لتطول أشعته الأخلاق العامة فى المجتمع المصرى، فيستدعى هذا وذاك كل القوى والأفكار المحافظة التى أخذت تهاجم ما وصفته بأنه «تمادى المجتمع المصرى أكثر من اللازم فى تقليد المدنية الأوروبية» وتحصر قضية الأخلاق العامة فى أضيق زواياها، وهى زاوية السلوك الجنسى للإنسان، لتشتبك وترتبك كل الخيوط.

ومن سوء حظ الملك «فاروق» أن أنباء نشاطه الجنسى الزائد على الحد كانت قد بدأت تشيع، وتتحول إلى عناوين بارزة فى الصحف الأوروبية والأمريكية، وتتسرب منها إلى فئات متعددة من المصريين، رغم قرارات مجلس الوزراء المتواصلة بمصادرة بعض أعداد تلك الصحف أو بمنع تداولها فى مصر نهائياً.

ولم يكن الحصول على أنباء هذا النشاط صعباً على الصحفيين الأوروبيين والأمريكيين، إذ كان «فاروق» - بعكس والده الملك «فؤاد» - من النوع الاستعراضى الذى يهمه أن يتباهى بأنشطته العاطفية، والجنسية ربما أكثر مما يعنيه أن يمارس تلك الأنشطة. لذلك لم يكن يخفى هذه العلاقات التى كانت بعضاً مما تتضمنه تقارير السفراء الأجانب إلى حكوماتهم، فضلاً عن أنه لم يكن يحسن اختيار النساء اللواتى يهفو إليهن جسده، أو يعنى بجس نبضهن قبل شن هجماته العاطفية، أو يحرص على أن يكن من مستوى اجتماعى رفيع، فاتسع نشاطه فى هذا المجال من أسفل الهرم الاجتماعى إلى قمته، ومن ممرضات مستشفى المواساة إلى الملكة «جير الدين» - زوجة الملك «أحمد زوغو» ملك ألبانيا الذى كان لاجئاً سياسياً فى مصر، بعد أن أفقدته الثورة الشيوعية عرشه - ومن الممثلتين الراقصتين «كاميليا» و«سامية جمال» وهما من أصول شعبية فقيرة - إلى النبيلتين «فاطمة» و«ماهوش طوسون».

وكان مستحيلاً مع هذا النشاط الواسع، ومع تعدد المنافسين له على كل هؤلاء النسوة، أن يظل نشاطه الجنسى سراً وألاتصل أنباؤه إلى صحافة العالم.

وكانت آخر فضائحه الأخلاقية التى احتلت عناوين الصحف الأمريكية والأوروبية خلال الشهور الأولى من عام ١٩٥٠، هى شروعه فى الزواج للمرة الثانية - بعد أكثر من عام على طلاقه من الملكة «فريدة» - من الآنسة



الملك أحمد زوغو ملك ألبانيا الأسبق



ليليان كوهين أو الممثلة الراقصة كاميليا واحدة من سلة الفاكهة والخضروات التى كان فاروق يختار منها نساءه دون تفرقة بين المقامات أو اهتمام بالمستويات



زكى هاشم

«ناريمان» ابنة «حسين فهمى صادق» سكرتير عام وزارة المواصلات، وقد رشحها له «أحمد نجيب باشا» مورد الجواهر للقصور الملكية، حين ذهبت إليه لتشترى مجوهرات زفافها إلى الدكتور «زكى هاشم» ـ الملحق بالوفد المصرى فى الأمم المتحدة ـ وعندما رآها أعجبته، فأمر أسرتها بفسخ الخطوبة وإلغاء حفل الزفاف الذى كان موعده قد تحدد بالفعل ووزعت رقاع الدعوة إليه. ونشرت الصحف الأمريكية النبأ باعتباره عملية قرصنة قام بها ملك شرقى، انتهت بخطفه لخطيبة أحد رعاياه. ونشرته صحيفة «الديلى إكسبريس» اللندنية مع إضافات لاذعة. فصدرت الأوامر إلى سفراء مصر ـ فى كل البلاد التى نشرت صحفها الخبر ـ بتكذيبه. وقال بيان السفارة المصرية فى «واشنطن»: إن جلالة الملك «فاروق» لا يمكن أن يخطف فتاة من الرجل الذى اختارته زوجا أو يجبرها على الزواج منه، لأن ذلك يتنافى مع «أساليب مصر الديموقراطية».

ولم يقتصر الأمر على الصحف الأوروبية والأمريكية، بل تعداه إلى الصحف المصرية التى لم تكن تستطيع بالطبع أن تنشر أنباء الملك الخاصة بهذه الدرجة من الحرية، إذ كان الدستور ينص على أن «ذات الملك مصونة لاتمس». وكان «العيب فى الذات الملكية» بشكل مباشر أو غير مباشر، باللفظ أو بالكتابة أو بالرسوم أو بأية وسيلة أخرى «جناية تصل عقوبتها إلى السجن لمدة خمس سنوات. لكن الصحف المصرية لم تعدم الوسيلة التى تحتال بها على نشر ما تريد، من دون أن تقع فى هذا المحظور القانونى، فاختارت أسماء حركية للملك وحاشيته أخذت تكرر نشرها إلى أن أصبحت رموزاً متعارفًا عليها بينها وبين قرائها، فشاع استخدام مصطلح «كبير» للإشارة إلى الملك، وتعبير «غير المسئولين» للإشارة إلى حاشيته، فإذا نشرت الصحف خبراً يقول: إن «كبيرا سهر فى الأسبوع الماضى بصحبة واحد من غير المسئولين فى «أوبرج الأهرام» وخسر ثلاثة آلاف جنيه على مائدة الروليت، ثم انصرف بصحبة سيدة أجنبية، وشوهدا وهما يتجهان إلى ناحية الأهرام» فهم القراء الخبر بلا عناء.

وفى ذروة أزمة زواج البرنسيسة والأفندى وبعد أسبوعين فقط من اجتماع «مجلس البلاط»، وبينما كانت الصحف لاتزال تتحدث عن الملك «فاروق» الذى ضحى بعواطف الأمومة ووشائج الرحم، حماية للدين الحنيف وحرصاً على التقاليد والأخلاق، خرجت صحيفة «أخبار اليوم» يوم ٣ يونيو (حزيران) ١٩٥٠؛ وفى صدر صفحتها الأولى خبر بعنوان «إطلاق الرصاص على بوليس الآداب» يقول:

«حدث أن رأت دورية بوليس الآداب سيارة واقفة فى طريق ألماظة الصحراوى، وأسرعت الدورية التى كانت تصطحب معها أحد الصحفيين ومصوراً لإجراء تحقيق صحفى عن نشاط بوليس الآداب، تسلط النور الكشاف على السيارة وعلى من فيها وبادر المصور ليلتقط صورة لراكب السيارة، فإذا بابها يفتح ويخرج منها كبير، وظهر أن الكبير يتبعه هؤلاء الجنود والضباط. فما كادوا يرونه حتى فزعوا وسقطت من المصور آلة التصوير فعاد ليلتقطها، فظن الكبير أنهم يتجهون إليه مرة أخرى، فخرج وأطلق رصاصاً فى الهواء فولوا هاربين. استدعى الحادث تحقيقاً. إذ



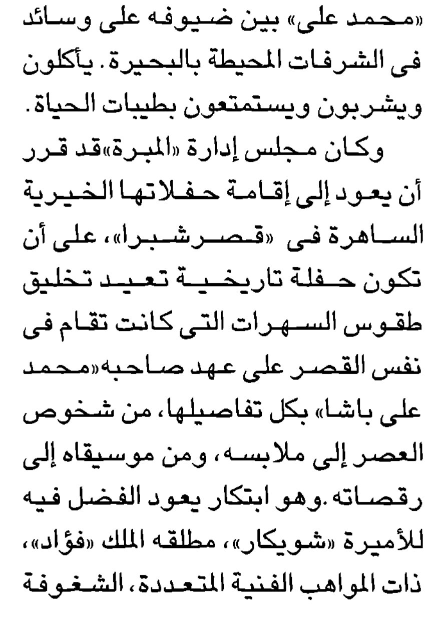
«حسين أفندى فهمى صادق» سكرتير عام وزارة المواصلات ووالد الآنسة «ناريمان» زوجة «الملك فاروق» الثانية

ظن الكبير أنه المقصود بالاعتداء عليه».

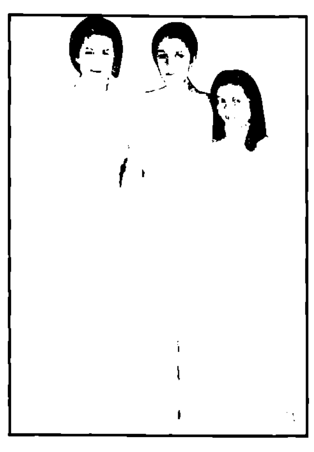
وكان الكبير هو الملك «فاروق»، أما المرأة التى كانت معه ولم يشر إليها الخبر فقد كانت المغنية الفرنسية «آنى برييه».

لكن الصحف المصرية كانت تمارس درجة من التحرر النسبى فيما يتعلق بآخرين من أعضاء الأسرة المالكة. إذ كانت تنشر أنباء نشاطهم الاجتماعى، ولم يكن كل ما تنشره من أخبار هذا النشاط مما يمكن أن يهضمه أو يرضى عنه مجتمع محافظ كالمجتمع المصرى، ومنها أخبار الاحتفال برأس السنة الميلادية وأنباء المراهنة على سباق الخيل، وظهور صور الأميرات والنبيلات وهن بملابس السهرة التى تكشف عن أكتافهن أو مجرى نهودهن. وكانت الصحف ـ وخاصة المصورة منها ـ تنشر هذه الصور والأخبار بحسن نية غالباً،إذ لم يكن أصحابها يحتجون على نشرها، بل لعلهم كانوا يسعون إلى هذا النشر، على سبيل التفاخر بنشاطهم فى مجال الخدمة الاجتماعية؛ التى كانت بعضاً من جمعياتها الكبيرة تحت رعاية أميرات من البيت المالك فى مقدمتهن «مبرة محمد على» تحت رعاية صاحبة السمو الملكى الأميرة «فوزية»، وكانت لا تزال تواصل نشاطها فى جمع التبرعات من الأغنياء لتمويل مشروعات لرعاية الأطفال اليتامى وتقيم أسواقاً وحفلات خيرية، وتنظم يانصيباً سنوياً لتمويل هذا النشاط. وهو ما كانت تفعله أيضاً «جمعية الإسعاف» برعاية صاحبة السمو الملكى الأميرة «فائزة».

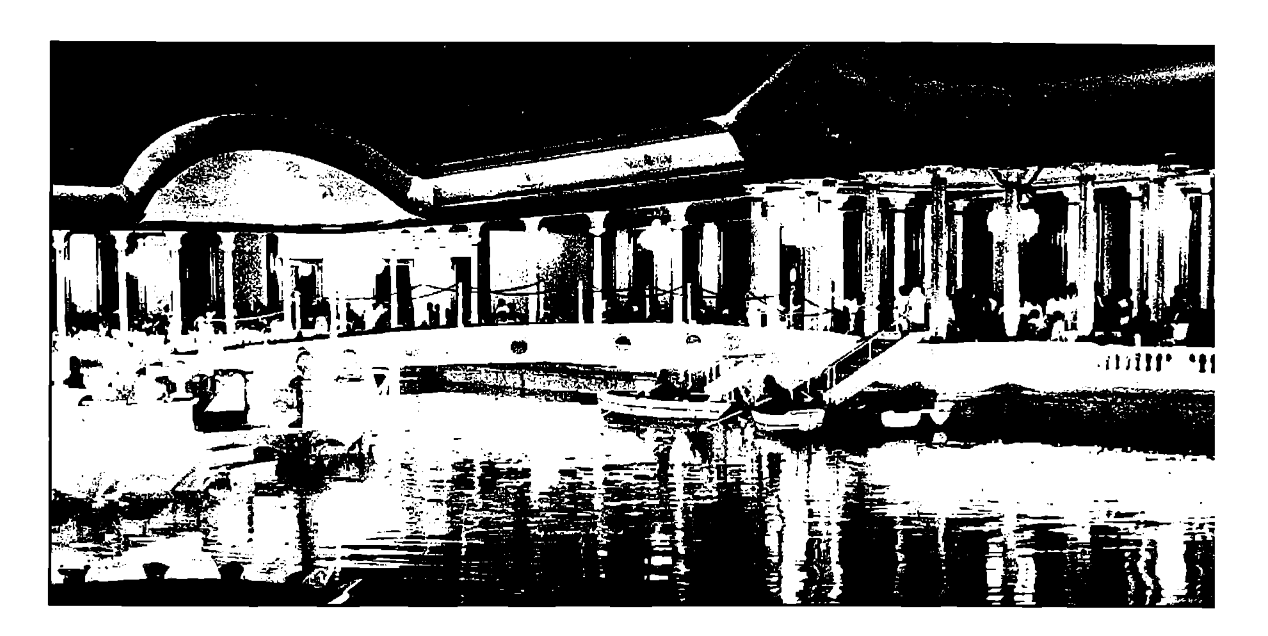
وفى أواخر شهر إبريل (نيسان) ١٩٥٠، وقبل حوالى أسبوعين من صدور بيان كبير الأمناء حول «الحادث المؤسف الذى وقع فى أمريكا». أقامت «مبرة محمد على» حفلتها السنوية فى قصر «محمد على الكبير» بضاحية «شبرا الخيمة» وهو قصر ضخم عبارة عن بركة فسيحة تزيد مساحتها على فدان ونصف الفدان، تحيط بها شرفات على هيئة دواوين، وفى كل ركن منها قاعة كبيرة تزخر بالزخارف والأثاث وتتوسط البركة جزيرة تعلوها نافورة، ويربط بينها وبين دواوين القصر جسر مقوس طويل أو زورق، وكان القصر أحد قصور المتعة فى عهد مؤسس الأسرة العلوية، إذ كان يمضى به بعض ليالى الصيف، وبصحبته خاصة أعوانه أو أصدقائه أو ضيوفه، حيث يشاهد تابلوهات غنائية راقصة تقدمها واحدة من أغنى مجموعات العالم من الجمال الأنثوى، تضم أسيرات يونانيات وفتيات سوريات وقوقازيات ومصريات من الجوارى المشتراة من الأسواق، أو أسيرات الحروب، ينتقلن برشاقة وهن يرتدين ملابس شفافة بين الجزر الصناعية فى البحيرة، أو يجدفن فى قوارب مزينة تسبح بين الجزر. بينما يجلس الوالى «محمد على» بين ضيوفه على وسائد فى الشرفات المحيطة بالبحيرة. يأكلون ويشربون ويستمتعون بطيبات الحياة.



وكان مجلس إدارة «المبرة»قد قرر أن يعود إلى إقامة حفلاتها الخيرية الساهرة فى «قصرشبرا»، على أن تكون حفلة تاريخية تعيد تخليق طقوس السهرات التى كانت تقام فى نفس القصر على عهد صاحبه«محمد على باشا» بكل تفاصيلها، من شخوص العصر إلى ملابسه، ومن موسيقاه إلى رقصاته.وهو ابتكار يعود الفضل فيه للأميرة «شويكار»، مطلقه الملك «فؤاد»، ذات المواهب الفنية المتعددة، الشغوفة



الأميرات الشقيقات من اليمين فتحية ثم فوقيه ثم فائزة، فى حفل زفاف شقيقتهن الكبرى الأميرة فوزية فى طهران عام ١٩٣٩



الزوارق تنقل الراقصات من بنات الطبقات العليا إلى الجزيرة التى أقيم عليها التابلوه الحى «يوم فى قصر الباشا» أثناء الحفل الخيرى الذى أقامته مبرة محمد على فى إبريل (نيسان) ١٩٥٠

دائماً بالبحث عن أساليب جديدة ومبتكرة تشغل بها أوقات فراغ هؤلاء السادة؛ الذين أعفتهم ثرواتهم وألقابهم الموروثة من مجهود الجرى وراء الرزق. ولكنهالم تعفهم من ذلك الملل الثقيل الذى يدفعهم للجرى وراء أشكال من التسلية، سرعان ما يملونها فتدفعهم إلى غيرها من الأشكال.

وكانت حفلات «مبرة محمد على» قد توقفت منذ وفاة «الأميرة شويكار» فى فبراير (شباط) ١٩٤٧، إلى أن تطوع زوجها وتلميذها «إلهامى حسين باشا» و«أمينة هانم طوغاى أفندى» للعمل على إحياء الاحتفال فى يناير (كانون الثانى) ١٩٥٠. وعلى امتداد الشهور الأربعة التالية ـ وبعد أن حصلت الأميرة «فوزية» رئيسة «المبرة» على الموافقة الملكية السامية على إقامة الحفل ـ أخذ النشاط يدب فى القصر التاريخى الخالد، وصار يتردد عليه كل يوم الأمراء والأميرات وأعضاء «المبرة» رجالاً ونساء، وبدأت التجارب المسرحية على اللوحات.

وعندما جاءت الليلة الموعودة؛ توافد عشرات من الضيوف إلى «جنة محمد على» ليروحوا عن أجسادهم غير المكدودة بالعمل، وعن أرواحهم المكدودة بالملل، بالعودة إلى مشاهد الماضى الجميل الذى تخلق أمامهم منذ اللحظة التى وصلوا فيها إلى القصر، ليستقبلهم على أبوابه حرس الباشا بملابس الجنود فى عهد «محمد على»، ثم تتوجه كل مجموعة منهم بإرشادات الأغوات والجوارى إلى الديوان المخصص لهم على شاطئ البحيرة، وباكتمال المدعوين عبق جو الربيع بأريج الزهور وروائح العطور، وتلألأت أضواء القصر وانعكست أشعتها على مياه البحيرة وعلى قطع الجواهر الفاخرة، التى تزينت بها نساء الطبقات العليا، لتتسرب إلى حى «شبرا» أزحم أحياء القاهرة، بالفقراء والمساكين وأبناء السبيل العراة والحفاة والمرضى الذين ينامون بمعدة فارغة أو فى أحسن الأحوال نصف ممتلئة، ويتكدسون بالعشرات فى غرف ضيقة كجحور الفئران. لم تشم معاطسهم عطراً أو تستمتع برائحة الحياة اللذيذة، التى كانت مشاهدها تجرى بالقرب منهم وباسمهم فى قصر «محمد على»،

حيث اجتمع العادلون والعادلات من أميرات ونبيلات وأمراء ونبلاء الأسرة المالكة، وخلاصة المجتمع المخملى المصرى ليستمتعوا بالدنيا ويعملوا فى سبيل الآخرة ويعيشوا فى قصور الدنيا، ويبنوا لأنفسهم - بالإحسان للفقراء والمساكين وأبناء السبيل - قصورا فى الجنة كذلك.

وحضر الملك «فاروق» الحفل بصفة غير رسمية وجلس فى الديوان الرئيسى بين شقيقتيه الأميرتين «فوزية» و«فائزة»، وقال لهما ضاحكاً: أنا النهاردة معزوم عندكما، ثم أعطى الإشارة ببدء الحفل، فتتالت مشاهد الليلة التى وصفت بأنها إحدى ليالى ألف ليلة وليلة. وشاهد المدعوون تابلوهاً حياً بعنوان «حفلة فى قصر أحد الباشوات فى عصر محمد على الكبير»، اشتركت فى أدائه زهرات المجتمع المصرى من بنات الطبقات الراقية، قمن بأدوار الجوارى الراقصات والجوارى المغنيات، وأعدن تشخيص حفلات الترفيه التى كان رأس الأسرة العلوية يقيمها لضيوفه، من لحظة وصولهم إلى القصر ليعبروا البركة فى قوارب يقود كل منها «فلايكى» بملابس العصر الرسمية، ليصلوا إلى الجزيرة التى تتوسطها ويربض فوقها القصر، فيبدأ الرقص والغناء والقصف وتنتقل أسراب الراقصات بين القصر والجزيرة، عبر الجسر الواصل بينهما أو يختلن فى زورق يسبح تحت الأضواء المتلألئة فى مشهد لم يتمالك أمامه السفير البريطانى السير «رونالد كامبل» نفسه فقال: هذه هى الجنة. وتتوالى الرقصات الشرقية والتركية وحتى رقص الباليه؛ فى أداء متقن كشف عما تتمتع به نساء الطبقات العليا من

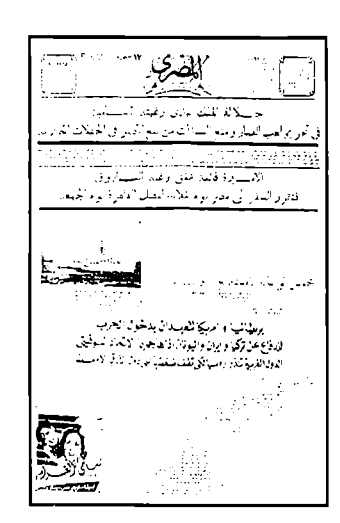


١٩٥٢: إبراهيم شكرى بعد الإفراج عنه فى أعقاب إسقاط تهمة العيب فى الذات الملكية فى زيارة لمجلس قيادة الثورة

مواهب فى هذا المجال، حتى إن الراقصة «تحية كاريوكا» سحبت زميلتها الراقصة «هدى شمس الدين» من يدها وقالت لها:

- يظهر يابنتى مالناش عيش هنا.

وصدرت الصحف والمجلات المصورة تتغنى بما وصفته بأنه «ليلة من ليالى العمر فى قصر محمد على الكبير»، ليستفز مانشرته أحد أعضاء مجلس النواب وهو «إبراهيم شكرى» - النائب الوحيد الذى يمثل «حزب مصر الاشتراكى» فى المجلس - فيقرر أن يتخذ منه موضوعاً لأول استجواب يتقدم به أحد نواب المعارضة للحكومة. ولما كانت «مبرة محمد على» إحدى الجمعيات الخيرية، فقد وجه استجوابه إلى الدكتور «أحمد حسين باشا»، بصفته وزيراً للشئون الاجتماعية التى تخضع لها الجمعيات الخيرية. ولكنه لم يذكر فى الاستجواب اسم «المبرة» صراحة، واكتفى بأن طلب استجواب معالى الوزير «بشأن إباحة لعب القمار والميسر فى الحفلات التى تقيمها الجمعيات الخيرية باسم البر والإحسان، واستخدام النساء فى تقديم الخمور لرواد هذه الحفلات،


المصرى

٢١ مـايو ١٩٥٠: بعـد أيام من صـدور قـرارات مـجلس البـلاط ومناقـشـة استجواب الحفلات الخيرية، مانشتات «المصرى» تبشـر المصريين بأن الملك «فـاروق» أبدى رغبـتـه للحكومـة فى تحريم لعب القمار ومنع السيدات من بيع الخمور فى الحفلات العامة

وبالأخص زوجـات كـبـار الموظفـين وظهورهن فى ملابس غير لائقة تثير الاستنكار».

وبعد أيام أضاف «إبراهيم شكرى» اسم وزير الداخلية «فـؤاد سـراج الدين باشـا» إلى وزير الشئون الاجتماعية وتوجه بالاستجواب إلى الوزيرين معاً، وبرر ذلك بقوله: إنه توجه إلى وزارة الشـئون الاجـتمـاعـيـة المشـرفـة على الجمعيات الخيرية متسائلاً عن سبب موافقتها على السماح لهذه الجمعيات بما يجرى فى حفلاتها، على الرغم من أن هناك قـانونـاً يمنحـهـا الحق فى منع لعب القمار فى الحفلات العامة، وعلى الأخص التى تقيمها الجمعيات الخيرية، فـقـيل له «إن وزارة الداخليـة هى التى تعطى تصاريح إقامة هذه الحفلات».

وشـاء سـوء الحظ أن يتـحـدد ١٦ مـايو - (آيار) - ١٩٥٠ مـوعـداً لمناقـشـة الاستجواب.

وفى الوقت نفسه تقريباً الذى كان فـيـه «مـجلس البـلاط» يتناقش فى الإجراءات التى تتخذ ضد «الملكة نازلى» والبرنسيسة «فتحية» لخروجهما عن عـادات البـلاد وأحكام الدين وتقـاليـد الملك، كـان «إبراهيم شكرى» يعـتلى منصة مجلس النواب ليشرح استجوابه واصفـاً مـا يجرى فى تلك الحفلات من تهتك باسم البر بالفقراء، قـائلاً: إنهـا تسـتـمـر إلى وقت مـتـأخـر من الليل والموسيقى تعزف بطريقة همجيـة والأجساد ملتصقة والقفزات الراقصة ما هى إلا قفزات شهوانية ولا شىء غير ذلك. ثم أضاف:

- وليت الأمـر يقف عند ذلك، بل إن نظام هذه الحـفـلات يقـضى بإقـامـة البارات فى جميع أطراف المكان، ليقف خلفها فى مقعد البارمان سيدات نصف عـاريات يقدمن الخـمـر لروادها، وهن جميعا سيدات محترمات من سيدات الأسـر الراقـيـة، بل إنه من المؤلم أن إحدى الصحف نشرت صورة لزوجة كبير أختير مرة أميراً للحج، ويحمل أكبر رتبة فى الجيش وهى تقدم الخمر فى حفلة من هذه الحفلات، فأية مهانة لدولة تجرى فيها مثل هذه الأمور.

وبجسارة نادرة - لم يغفرها له الملك «فـاروق»، فظل يتربص به حتى عاقبه عليـهـا بعـد ذلك، وطلب تقـديمـه إلى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية. قال «إبراهيم شكرى»:

لقد بلـغ من وقاحة الباريسـيـة التى أشـرفت على إخـراج واحـدة من تلك الحفلات؛ أنها لم تكتف بتسمية الملابس بأسـمـاء «الأهرام» و«النيل» بل رسـمت مـوديلاً من الملابس باسـم «القـرآن» فحتى القرآن لم يسلم منهن. وقد أقيم هذا الحـفل فى مكان عـزيز على كل مصرى، وهو قصر عاهل مصر الأول. فكأن الأمكنة الخـاصـة بالحـفـلات قـد ضـاقت حتى تقام الحفلة المذكورة فى هذا المكان. وقد أرادوا أن يقيموا صوراً حية فأقاموا فعلاً صـوراً حية، ولكنها غـيـر مـشـرفـة لأحـد، أرادوا أن يدللوا للسفـراء الأجانب والمدعوين كافة، على أن هذا القصر دليل على عظمة الفن فى عـهـده، فـأثبـتـوا لهم بما قـدمـوه من تابلوهات حية أن الخـمـر والميسـر همـا صـورة العصر الذى نعيش فيه.

وأبدى النائب المستجوب عجبه من أن يكون البـر بالفـقـراء هومبـرر إقامـة هذه الحـفـلات، وأن يقـال: إن هدفـهـا هوهدف خيرى لا أكثر. وقـال: إن الذين يقيمونها ويشاركون فيها من أصحاب الثروات والضيـاع والأطيان، وأنه كان الأجدر بهم أن يحسنوا على أهالى هذه الضياع الذين يؤدون لهم الخدمات بدلاً من هذا الإنفاق السفيه، الذى لاصلة له بالخير.

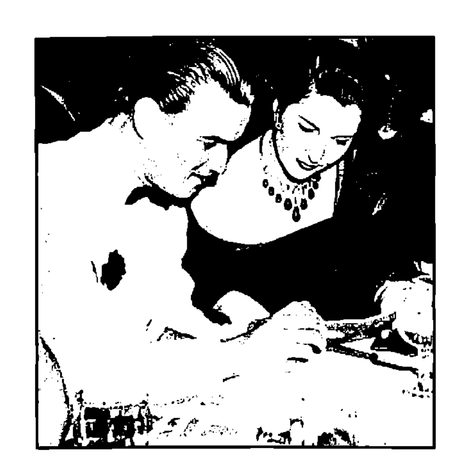
وأضاف:

جميل جدًا أن يتمتع كل غنى بماله. فيلبس كما يشاء من الجواهر واللآلئ ويزحم مائدته بالأوز والديوك الرومى والكباب. ولكن ليس من حقه أبداً أن ينشر هذا كله على الناس، كأنه لا يكفيه أن يتمتع بكل هذا النعيم بل يريد أن يخرج لسانه للمحرومين فيزيد من وطأة إحساسهم بحرمانهم، وينشر أنباء البذخ فى بلد متوسط يبلغ أجر العامل الزراعى فيها ستة قروش فى اليوم، مع أن مايكفيه ليعيش عيشة الكفاف عشرة قروش، ومع أن الدولة -كما قال وزير الشئون الاجتماعية- تصرف لكل بغل من البغال التى تعمل فى مصلحة التنظيم عشرين قرشاً فى اليوم لمأكله.

وأنهى النائب «إبراهيم شكرى» استجوابه بمطالبة وزير الداخلية بأن يتعهد أمام المجلس، بأنه لن يأذن بعد اليوم بلعب الميسر فى هذه الحفلات، وأن يعد وزير الشئون الاجتماعية بمنع الجمعيات التابعة لوزارته من إقامة حفلات من هذا النوع، وأن تعد الحكومة بفرض ضرائب عالية على الكماليات، تجبى لصالح الفقراء لوضع حد لإسراف الأغنياء.

ولأن الاستجواب - كما ذكر «عبد الفتاح حسن» الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية فى مذكراته التى نشرها فيما بعد - كان فى حقيقته «تعريض صريح بتصرفات فريق من سيدات الأسرة المالكة»، فقد كان موضع اهتمام شديد من النواب، بما فى ذلك نواب الأغلبية الوفدية الذين لم ينظروا إليه باعتباره استجواباً موجهاً ضد حكومة حزبهم بل ضد أكبر رأس فى البلاد، فانحازوا إلى النائب المعارض وأخذوا يصفقون له أثناء شرحه للاستجواب تصفيقاً شديداً ومتواصلاً، وكأنه يستجوب حكومة أخرى غير حكومتهم، ويتهامسون كلما ذكر واقعة أو عين مكاناً أو وصف بعض الأشخاص وصفاً يغنى عن ذكر الأسماء، لكى يتأكد كل منهم أن الاسم الذين استنتجه صحيح. ويقول «عبد الفتاح حسن»: إن النائب ما كاد يلوِّح بنسخ من الصحف التى نشرت وقائع أو صورًا عن تلك الحفلات، حتى طلبها منه «عبد السلام فهمى جمعة باشا» - رئيس مجلس النواب - فقدمها إليه، وبعد أن اطلع عليها، أراد بعض النواب أن يطلعوا عليها فأرسلها إليهم وأخذوا يتبادلونها، بينما كان «عبد الفتاح حسن» نفسه يتقدم إلى المنصة ليرد على الاستجواب نيابة عن وزير الداخلية الذى كان غائباً.

وبذكاء دبلوماسى كان معروفاً عن المرحوم «عبد الفتاح حسن»، رد على الاستجواب متوقياً أن يدخل فى مواجهة مع «إبراهيم شكرى»، حريصًا على ألاّ يدافع عما يجرى فى تلك الحفلات، مؤكداً أن الحكومة «تشارك النائب المحترم صيحته الحقة الداعية إلى الالتزام بالآداب العامة» وإنها «لاتعارضه فى بعض آرائه». ثم ركز رده بعد ذلك فى مدى مسئولية الحكومة عما يجرى فى تلك الحفلات،



أثناء حفل قصر شبرا، الأميرة «فائزة» - وكيلة «مبّره محمد على الخيرية» تترجم النبذة المطبوعة عن تاريخ القصر لصديقها البرنس الروسى رومانوف.. كانت علاقتهما شبه معلنة، يردد أنباءها صعاليك القاهرة على الرغم من زواجها من الوجيه التركى «محمد على رءوف» الذى كان معروفًا على ألسنة العامة باسم «محمد على خروف»!!



عبد السلام فهمى جمعة باشا: رئيس مجلس النواب

فقال: إنها تنحصر فى مدى مخالفتها للقوانين القائمة «أما المسائل الأخرى التى تعرض لها النائب، فلها شأن آخر». وأضاف موضحاً أن القانون لم يحظر على النوادى تقديم الخمر، ولكنه حظر عليها فقط أن تستخدم ساقياً للخمر بالمعنى المفهوم من عنصر الاستقرار والاستدامة لقاء أجر، ومع ذلك فإن وزير الداخلية لم يصرح بشرب الخمر فى هذه الحفلات لسبب بسيط، هو أنها تقام فى أماكن عامة مصرح لها بتقديم الخمور مثل الفنادق الكبرى.

وأردف «عبد الفتاح حسن» يقول:

- إن السماح للسيدات بتقديم الخمور فى تلك الحفلات ليس من سلطة الوزير، وهو أمر تستنكره التقاليد والآداب، تقع مسئوليته على من يسمحون به لأنفسهم أو لبناتهم وزوجاتهم. وإذا أراد حضرة النائب المستجوب أن يتقدم بتشريع يحدد الزى الذى تظهر فيه السيدات بحشمة ووقار، فالحكومة مستعدة أن تؤيده فى ذلك.

وختم الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية رده على الاستجواب بعبارات مجاملة، حاول أن يخفف بها من أثر المناقشة على الذين حضروا تلك الليلة من ليالى ألف ليلة فى قصر «محمد على» فى «شبرا». فقال:

- إن هناك فرقاً بين الهدف الذى تسعى إليه الجمعيات مشكورة وبين ما يجرى فى بعض الحفلات. وقد فات حضرة المستجوب أن كثيراً من هذه الحفلات تبغى وجه الله وحده، وكثير من السيدات الكبيرات وغير الكبيرات يبذلن من مالهن الخاص فى سبيل البر والإحسان، فيجب ألا نغمطهن حقهن بهذا التعميم فى النقد.

وانتهى الاستجواب بالانتقال إلى جدول الأعمال.

لكن الرسالة التى أرادها النائب منه كانت قد وصلت إلى من يعنيهم الأمر. فبعد أربعة أيام فقط - وكان الحديث عن الملك الصالح المتدين الذى ضحى بحبه لأمه وشقيقته فى سبيل الحفاظ على التقاليد لايزال فى ذروته - قالت جريدة «المصرى» - لسان حال الحكومة - إن وزير الداخلية «قد رفض، فى حدود اختصاصه، طلب بعض الجمعيات الخيرية السماح لها ببيع الخمر فى حفلاتها السنوية، وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يوضع نظام شامل لجميع الحفلات الخيرية يعطى الشرطة الحق فى فض أى حفل من هذه الحفلات؛ إذا وجد أن السيدات يقمن ببيع الخمر لرواد الحفل، كما سيتضمن منع ألعاب القمار نهائياً فى تلك الحفلات» وأضافت «المصرى» إن ذلك قد تم «استجابة لرغبة ملكية سامية أبديت للمسئولين».

وهكذا نوقش الاستجواب فى أقل الأوقات ملاءمة لذلك، إذ مالبثت وقائعه التى نشرتها الصحف أن فتحت شهية كتابها للربط بين «حادث أمريكا المؤسف» و«حادث قصر شبرا المؤسف» فشن «محمد التابعى» هجوماً كاسحاً على هذا النوع الغريب من تمويل البر والإحسان بعائد الفساد الخلقى والتحلل الاجتماعى. وقارن بين ذلك وبين الجمعيات الخيرية العريقة التى أنشأها خيرون حقيقيون أرادوا حقا أن يعولوا الفقراء مثل جمعيات «المواساة» و «العروة الوثقى» و«الخيرية الإسلامية»، وهى جمعيات قدمت للفقراء أكبر الخدمات، وفتحت لأبنائهم المدارس الصناعية والليلية، بل وأرسلت منهم بعثات تتعلم فى أوروبا وشيدت مستشفيات وعيادات مجانية، وجمعت مئات الألوف من الجنيهات من دون

حاجة إلى إقامة مثل هذه الحفلات التى يباح فيها ـ كما قال «التابعى» ـ كل عرف، وكل حرام باسم البر والإحسان. وإلا فمتى استعانت «العروة الوثقى» بموائد «الروليت» و«البكاراه»، أو متى استقدمت جمعية «المواساة» فتيات «كارمن» و«ماجى روف»؟ كلا لا أحب بركم وإحسانكم إن كان هذا طريقه».

وحمّل «التابعى» هذا النوع من حفلات الفساد الأرستقراطى الخيرى، «مسئولية كل وزر وإثم وكل فاجعة نزلت أو سوف تنزل بالبلاد لتنال من عزة مصر وكرامة مصر». وأضاف أنها هى التى فتحت باب الإباحية ومزقت وهتكت حجب الدين والعرف والحياء فمنها «تخرج فتياتنا المسلمات وقد ثبت فى نفوسهن الصغيرة الضالة، أن هذه هى الحياة، وأن كل شىء جائز ومباح، وأن حديث الدين والتقاليد حديث قديم. وماذا عليهن: لقد حرم الدين شرب الخمر وهاهى تشرب علناً فى حفلات رسمية أو شبه رسمية يحضرها كبار القوم، وحرم الدين الميسر وهاهو الميسر يباح علناً وبإذن من الحكومة، وحرم الدين كذا وكذا وهاهو كل حرام قد أجيز بتصريح رسمى من حكومة البلاد. هذا الحرام كله قد أمسى حلالاً مباحاً، فلماذا يبقى نص الزواج من مسيحى هو وحده النص الحرام»؟!

ومالبثت الحملة ضد الفساد الخلقى أن اتجهت إلى درجة من المحافظة، ربطت بينه، وبين مظاهر تحرر المرأة وخروجها للعمل، واحتكاكها بالرجال نتيجة لتقاليد المدنية الحديثة، وانتشار التقاليد العصرية فى الأخلاق والسلوك، التى نظر إليها المنددون بهذا الفساد باعتبارها نقصا فى نخوة الرجال وغيرتهم على نسائهم. فندد «محمود لطيف بك» ـ المراقب بمجلس النواب ـ فى رسالة أرسلها للصحف «بظهور الكثير من النساء عاريات، وبالاختلاط الشائن فى الحفلات والنوادى والمنازل والبلاجات والسفر فى البر والبحر، حيث تراق الفضيلة وتنتحر الأخلاق ولارادع من دين ولا دافع من غيرة ورجولة». وقال: إن ذلك كله يجرى «تحت ستار التشدق بالمدنية والحضارة، وما هى إلا رذيلة مجسمة وفقدان الغيرة التى يجب أن يكون عليها الرجال».

وطالب «التابعى» بالتحفظ على شعار مجاراة العصر، فهو الذى دفع كثيرين إلى فتح أبواب دورهم لكل أجنبى غريب عن القومية والدين والتقاليد. حيث «سمحنا لنسائنا المسلمات بالجلوس فى حفلات عامة جنباً إلى جنب مع الأجانب والأغراب، وبمخاصرة هؤلاء الأجانب فى حلبة الرقص على نغمات الجاز، وبعد أن كانت المصرية الشرقية تستحى أن تدخن سيجارة فى دارها أمام زوجها أو أبيها، أمست تكرع الخمر جهراً وعلانية فى الحفلات أمام أبيها وزوجها وشقيقتها» وأضاف يقول: إن ما حاق بالأمة من فساد يعود إلى أننا هتكنا بأيدينا ستار الحياء الشرقى الذى كان يحمى فتياتنا ونساءنا وحطمنا بأيدينا تقاليد الدين والشرف والحياء».

وأسهم الأمير «محمد على» فى الدعوة «للعودة للتمسك بالتقاليد القديمة والحرص على التعاليم الدينية الشريفة». أما مجلة «روزاليوسف» ـ التى كانت معدودة آنذاك بين المنابر الداعية لتقاليد جديدة وخاصة فى العلاقة بين الرجل والمرأة ـ فقد طالبت



عبدالفتاح حسن باشا (كاريكاتير بريشه «فالق»)



مايو (آيار) ١٩٤٨: الأميرة «فوزية» رئيسة «مبرة محمد على الخيرية» تستقبل النبيلة «فاطمة طوسون» فى إحدى قاعات «فندق سميراميس» فى حفل ساهر خصّص عائده لمساعدة الأطفال الفلسطينيين اليتامى الذين لجأوا إلى مصر فرارا من جرائم الصهاينة. وقد بلغ هذا العائد ـ كما ذكرت الصحف ـ خمسة آلاف جنيه صافى إيراد رسم الدخول ومبيعات البار

صراحة «بالعودة خطوة إلى الوراء باعتبار أن ذلك حاجة قصوى، تولدت من إحساس كل مسئول أن المجتمع المصرى تمادى أكثر من اللازم فى تقليد المدنية الغربية، وأن هذه العودة إلى الوراء ضرورة لكى نحفظ بناتنا ونحفظ كرامتنا».

وفى إيماءة واضحة إلى مسئولية الكبار عن هذا الفساد الخلقى قالت «روزاليوسف» إن مصر ستشهد ـ كأثر من آثار زواج «رياض غالى» من الأميرة «فتحية» ـ، «تطوراً كبيراً فى تقاليد الطبقات العليا خلال السنوات القادمة».

لكن فأس المسئولية عن هذا الفساد لم تقتصر على هؤلاء الكبار، بل طالت كذلك غيرهم، كان فى مقدمتهم الصحافة المصرية، التى لم تنج من هذا الاتهام على الرغم من المعركة الباسلة التى كانت تخوضها للعودة إلى «الحياء الشرقى» والابتعاد عن مفاسد الحضارة الغربية. فنسب إليها البعض أنها تسىء استغلال الحرية لتنشر الانحلال ووجه الاتهام إلى فرسان حملة التنديد بتدهور الأخلاق العامة، وفى مقدمتهم «محمد التابعى» وتلميذاه التوأمان «مصطفى وعلى أمين»، فوصفت جريدة «صوت الأمة» ـ وهى جريدة وفدية كان يصدرها «ياسين سراج الدين» شقيق وزير الداخلية ـ ما كتبته صحف «أخبار اليوم فى هذا الموضوع، بأنه «غيرة كاذبة على الدين والحياء والتقاليد»، ووصفت «التابعى» بأنه «صاحب باع طويل فى انتهاز الفرص واصطناع البطولات الزائفة»، وقالت: إن الكثير من الوزر عن هذا الانحلال يقع على عاتقه وعاتق تلاميذه «الذين ظلوا ربع قرن من الزمان يمجدون الانحلال ويشيدون بالخمر والرقص، ويسهبون فى ذكر أنباء النسوان وسحر السيقان». وذكّرت «صوت الأمة» قراءها بأن «التابعى» «هو أول صحفى سجن ستة شهور «لأنه كتب أدباً مكشوفاً داعراً فاجراً، وصف فيه غرام الملوك والملكات وصاحبهم حتى فى غرف النوم وفى لهوهم ومجونهم. واتهمته بأنه «الذى ابتكر الاسلوب العارى، والصحافة العارية التى تتحدث عن كل شىء يتصل باللحم والدم وغرف النوم وما يحدث قبلها وبعدها وفيها». وأضافت أن «التابعى هو أستاذ التوأمين «مصطفى وعلى

أمين» اللذين وصفتهما بأنهما «أفسدا الأخلاق خمس سنوات بالكتابة الداعرة الفاجرة وبالصورة المفضوحة التى تحرك أحط الغرائز، وبالجرى وراء الحفلات لتصوير النساء وهن يشربن الخمر ويرقصن مع الرجال ويجلسن مع الأجانب، وبنشر أنباء النساء اللائى ضحين بدينهن فى سبيل الحب الحرام».

ومالبث رجال الدين أن دخلوا قفص الاتهام، فسخر منهم «محمد الشافعى» ـ مفتش تموين الموسكى ـ قائلا «إن الدنيا قد عظمت فى نظرهم، وأن المادة قد استعبدتهم فباتوا مشغولين عن حرمات الدين التى تنتهك حرمة بعد أخرى».

وسائلاً إياهم «أين كنتم يوم خرجت نبيلة بعد نبيلة وأميرة بعد أميرة على دين آبائها وتقاليد بلدها، لكى تتزوج من أجنبى على غير دينها بعقد مدنى»؟ وساءلهم «محمود بك لطيف» قائلاً: «هل تعتقدون مع حبى لكم أنكم مع عدم قيامكم بعمل جدى لمنع هذه الفضائح تستحقون أن تكونوا ورثة الأنبياء حقاً»؟

45

وهكذا لم تعد البرنسيسة «فتحية» فرداً له اسمه الخاص وملامحه المميزة عن ملامح الآخرين واختياراته الإنسانية التى يمارسها بإرادته الحرة، وتقع على عاتقه وحده مسئوليتها، سواء أصاب فى الاختيار أم أخطأ. فبفضل الحملة الصحفية التى شنها شقيقها الملك «فاروق» ليثأر من أمهما ويخفى فساد حكمه، تحولت صورتها فى الوجدان الشعبى العام من «شخص» إلى «رمز» ومن «فتحية» إلى «مصر» ومن «بنت» إلى «دين». ولم يعد الاعتراض على اختياراتها حقاً يغتصبه لنفسه شقيقها متذرعا بأنها قاصر، وبأنه الولى الشرعى عليها، بل أصبح هذا الاغتصاب حقاً مشاعاً لكل المصريين وكل العرب، وكل المسلمين الذين اعتبروها ملكاً لهم، فتنادوا للدفاع عن «عرض الوطن» و«شرف الدين» اللذين اتهموها بالتفريط فيهما.

أما وقد أصبحت البرنسيسة رمزا لكل ذلك، فقد كان منطقياً أن يتحول شريكها فى «الجريمة» التى لم يرتكبها أحد، من شخص له اسمه وملامحه، وربما أخطاؤه ومباذله التى يتحمل وحده كل النتائج التى قد تترتب عليها، إلى رمز لطائفته الدينية التى كان عليها أن تتحمل نيابة عنه، المسئولية عن «الجريمة» التى ارتكبها، أو بمعنى أدق التى لم يرتكبها، إذ كان هو نفسه بعيداً عن أيدى المهيجين الذين اندفعوا يصورون «حادث أمريكا المؤسف» باعتباره هتكاً لأعراض المسلمين، قام به الأقباط.

وبهذا التصور، المغلوط عمداً، أهدر المصريون ثلاثة مبادئ ليبرالية قام عليها دستورهم؛ الذى صدر قبل أكثر من ربع قرن.

فلم تعد الحرية الشخصية مصونة.

ولم تعد حقوق المواطنة مكفولة لكل المصريين.

ولم تعد العقوبة شخصية.

ونسى الجميع ما حدث يوم ٢١ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩١٩، حين قبل «يوسف وهبة باشا»، وهو قبطى،



«يوسف وهبه باشا» القبطى الذى تولى رئاسة الوزارة أثناء ثورة ١٩١٩ على غير رغبة الأمة، فندد الأقباط ـ قبل المسلمين ـ بموقفه، وتطوع طالب قبطى لإلقاء قنبلة عليه لم تصبه على سبيل الإرهاب



١٩٤٢: الملك فاروق بملابسه العسكرية وخلفه رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا إبان وزارة ٤ فبراير التى تصاعد خلالها الصراع بين سلطة القصر وسلطة الأمة

رئاسة الوزارة ليتفاوض مع «لجنة ملنر» على تنظيم الحماية خلافاً لرغبة الأمة، وحتى لا يستغل أحد موقفه ويعممه على الأقباط جميعهم، فيحول الثورة من معركة بين المصريين والمحتلين إلى معركة بين المصريين المسلمين والمصريين الأقباط، عقد الأقباط مؤتمراً حاشداً فى «الكنيسة المرقسية الكبرى» نددوا فيه بموقفه واتهموه بالخيانة، وخطب فيه الشيخ «محمد مصطفى القاياتى» فقال: إذا كان الإنجليز قد وجدوا قبطياً واحداً خائناً يقبل رئاسة الوزارة فى هذه الظروف، فقد وجدوا بين المسلمين سبعة من الخونة قبلوا أن يكونوا وزراء معه.

لكن كثيراً من ذكريات الثورة الوطنية كانت قد بهتت خلال السنوات الثلاثين السابقة، بعد أن توقفت فى منتصف الطريق إلى أهدافها، فلم تحقق سوى نصف استقلال ونصف ديمقراطية، بل إن الحزب الذى قادها ونشأ عنها «الوفد المصرى» مالبث أن وجد نفسه مشغولاً عن استكمال تحقيق هذه الأهداف بالدفاع عما تحقق منها، وبدلا من السير إلى الأمام انهمك فى صدّ الهجمات التى تريد الارتداد إلى الخلف.

ولم تتردد أحزاب الأقليات السياسية التى انشقت عنه ونافسته على حقه المشروع فى الحكم باعتباره حزب الأغلبية، فى استخدام كل الأسلحة التى ظنتها تؤثر فى شعبيته، وتتيح لها الفرصة للحلول محله، بما فى ذلك اللعب بالنار الطائفية، فركزت كثير من صحفها طوال الثلاثينيات حملتها الدعائية ضده، باعتباره حزباً طائفياً يحابى الأقباط على حساب المسلمين ولم تنظر إلى وجود الأقباط فى قيادته، وتولى أحدهم ـ وهو «مكرم عبيد» ـ لمنصب سكرتيره العام باعتباره دليلاً على أن مصر وطن واحد يضم تحت رايته مصريين يختلفون فى آرائهم السياسية، وحول مصالحهم الدنيوية، ويخضعون لقانون واحد يتساوون أمامه فى الواجبات والتكاليف العامة وفى الحقوق العامة، ومنها حق تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها بل اعتبروه دليلاً على طائفية «حزب الوفد»، وأخذوا يندِّدون به باعتباره حزباً قبطياً يدلل الأقباط ويمنحهم فوق مايستحقونه، وفى ظنهم أن ذلك سيدفع إلى شراعهم الأغلبية المسلمة لتظاهر أحزابهم التى كانت، بسبب مواقفها السياسية، قد فقدت الثقة والاعتبار.

ولم يكن القصر الملكى ـ الذى كان ينافس «الوفد» على مكانته بين الجماهير، ولاينسى أن تحويل مصر من «ملكية» إلى «جمهورية» كان من بين الأفكار التى ناوشت زعماء ثورة ١٩١٩ ـ بعيداً عن هذه اللعبة الخطرة. لذلك حرص الملك «فؤاد» على أن يحتفظ فى دستور ١٩٢٣ بسلطته على الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية التابعة له. وبعد سنوات كان قد انتزع ولاء المؤسسة الأزهرية ـ التى لعبت دوراً مهما فى ثورة ١٩١٩ ـ من «الوفد» ليضيفها إلى رصيده السياسى ويستخدمها ـ عبر رجاله من كبار موظفى القصر، وكبار المشايخ الذين كانوا يشكلون مايشبه أرستقراطية دينية ـ فى حشد وتحريض طلاب الأزهر الفقراء الذين يعيشون على خبز الجراية لكى يتظاهروا ضد الحكومة الوفدية، لإجبارها على الاستقالة أو لاختلاق ذريعة تعطى الجالس على العرش الحق فى أن يرسل إليها بخطاب الإقالة.

وكانت تلك هى الخبرة التى تلقاها

الملك «فاروق» من رجال أبيه الذين ورثهم ضمن ماورثه عنه، فحذروه من أن يبدو فى صورة الملك الدستورى الذى يملك ولا يحكم، أو أن يتعامل على أساس أن الأمة هى مصدر كل السلطات وإلا كان معنى هذا أن يتنازل عن عرش آبائه لرئيس الوزراء وزعيم الأغلبية «مصطفى النحاس»، وحرضوه على أن يبدو فى صورة أمير المؤمنين يملك ويحكم ويستمد سلطانه من الله عزوجل، وليس من الأمة ويستعين على أغلبية «الوفد» الشعبية بالأغلبية المسلمة.

ومع أن اللعبة لم تنجح دائمًا، إلا أن الإصرار على ممارستها مالبث أن ترك ظلالاً كثيفة على العلاقة بين ما كان يطلق عليه إبان ثورة ١٩١٩ بـ «عنصرى الأمة»، إذ لم يكن بقاء «الوفد» فى الحكم يطول أو يستمر ليستطيع أن يرسخ قواعد ومبادئ «قومية الحكم» فضلاً عن أن نجاح القصر ـ عام ١٩٤٢ ـ فى توسيع شقة الخلاف بين زعيمه «مصطفى النحاس» وسكرتيره العام «مكرم عبيد»، كان قد انتهى بانتقال «مكرم» إلى صفوف الأقليات السياسية المتحالفة مع القصر، فاشتد الصراع بين الجميع على اجتذاب الأقباط باعتبارهم طائفة دينية سياسية لا بصفتهم مواطنين مصريين، لا علاقة لدينهم بحقوق المواطنة المكفولة لهم أو بمواقفهم السياسية.

وصحيح أن الضجة الإعلامية المفتعلة التى تعمد الملك «فاروق» إثارتها حول زواج البرنسيسة بالأفندى القبطى، كانت تعود بالأساس لأسباب شخصية، وإلى العلاقة المعقدة بينه وبين أمه، إلا أن الدوافع السياسية المختفية وراءها لم تكن تقل أهمية عن الدوافع الشخصية. فبعد ست سنوات من إقالته لحكومة «الوفد» التى تولت الحكم فى فبراير (شباط) ١٩٤٢، لم تكف خلالها الصحف الناطقة باسم القصر عن التنديد بالحزب الذى خان الوطن والعرش، وجاء إلى الحكم فوق أبراج الدبابات البريطانية، أجريت الانتخابات العامة ليفوز «الوفد» بـ ٢٢٨ مقعداً من مقاعد مجلس النواب وعددها ٣١٩ مقعدًا، ومع أن ذلك حدث بموافقته وبجانب من شروطه، فقد اعتبره دليلاً على انحسار شعبيته. وهو ما أدركته «الملكة نازلى» ذاتها التى قالت لـ «مصطفى أمين»: إن الملك ظن أنه بما اتخذه من إجراءات ضدها وضد ابنتها يستطيع أن يستعيد حب الشعب له ويثبت له أنه ملك مسلم. ولكن الشعب يعلم أنه ملك مستهتر.

وكان لابد لكى يثبت الملك «فاروق» للشعب المصرى أنه ملك مسلم، أن



مايو ١٩٥١: الملك فاروق يتلقى تهنئة حارة من رئيس وزرائه مصطفى النحاس باشا، بمناسبة زفافه للملكة ناريمان، تكشف عن العلاقات الودود التى قامت بين الطرفين بعد تصفية آثار حادث ٤ فبراير ١٩٤٢



الأميرة «فتحية» فى طفولتها تطل من شرفة القطار وخلفها مربيتها المبشرة البروتستانتينية «مسز نايلور»



الملك فاروق خلال الفترة التى كان يطلق فيها ذقنه، فى محاولة لتأكيد لقب «الملك الصالح» الذى ارتبط باسمه خلال النصف الأول من الأربعينيات

الأميرة فتحية تنسج التريكو فى طفولتها



تلجأ الحملة الصحفية المناصرة له إلى درجة الكذب، لكى تثبت للرأى العام المسلم فى مصر وخارجها أن البرنسيسة «فتحية» قد تزوجت من شاب «قبطى» سواء بالمحاولات المحمومة التى بذلها الملك وأنصاره للحيلولة بين «رياض» وبين إعلان إسلامه، لكى يظل فى «الحالة القبطية» التى تجيز الاعتراض على الزواج، أم بالتشكيك فى هذا الإسلام عندما أشهره «رياض» فعلاً، وأخيرًا بالانتقاء بين المذاهب الإسلامية بما يجعل هذا الزواج غير شرعى حتى لو كان الزوج قد أشهر إسلامه بالفعل، بدعوى عدم التكافؤ بينه وبين زوجته فى «العراقة فى الإسلام»!

وعلى الضفة الأخرى حرصت فرقة «فندق فيرمونت» بـ «سان فرانسيسكو» على أن ترتدى عباءة الإسلام نفسها ولم تكف عن محاولة انتزاع سلاح التحريض الدينى ضدها من أيدى خصومها، وحرصت على أن تنتقى هى الأخرى من أقوال الفقهاء ما ظنت أنه يدعم موقفها. ومع أن المصريين - بذكائهم الفطرى - سرعان ما أدركوا أن الصراع بين الطرفين يدور حول أمر دنيوى محض، وأن الحرص على الإسلام ليس أحد أهداف طرفى المباراة إلا أن الشرائح الاجتماعية الأقل وعياً والأكثر سخطاً على حياتها المريرة سرعان ما انجرفت إلى المعركة التى كادت أن تحول القضية من قضية عاطفية إلى فتنة طائفية.

ويبدو أن «الملكة نازلى» التى كانت تدرك - منذ عرفت بالعلاقة العاطفية بين «فتحية» و«رياض» قبل ثلاث سنوات - أن العائق الدينى سيكون العقبة الرئيسية التى تقف أمام زواجهما، لم تكن واثقة من أن هذه العلاقة يمكن أن تتطور إلى زواج. ولو أنها كانت واثقة من ذلك لاتخذت إجراءات إعلان إسلام «رياض غالى» منذ ذلك الحين، فوضعت فاصلاً زمنيّا مناسبًا بين اعتناقه الإسلام وبين رغبته فى الزواج من الأميرة، وسحبت من خصومها أمضى الأسلحة التى رفعوها فى وجهها، والأرجح أن فريق «سان فرانسيسكو» لم يكن يقدر خطورة العائق الدينى تقديرًا صحيحًا ولعله تصور أن الطرف الآخر لن يغامر باستدعائه إلى ساحة المعركة العلنية توقياً لما يمكن أن يثيره من أخطار عامة.

وربما لهذا السبب جاءت التصريحات الأولى لفريق «سان فرانسيسكو» باعثة على الشك، فعندما سئلت «الملكة نازلى» فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقدته فى أعقاب صدور بيان كبير الأمناء بدعوة «مجلس البلاط» للنظر فى القضية، عن موقفها من العوائق الدينية التى تحول دون الزواج، قالت:

«إن هذه مسألة يمكن حلها، لأن رياض سيشهر إسلامه. وهذا يجعل العائق الدينى أمام الزواج غير قائم».

وربط كل من الأفندى والبرنسيسة إشهار الزوج لإسلامه بموافقة الملك على الزواج، فقالت «فتحية»: إن زوجى مستعد لاعتناق الإسلام بمجرد أن يوافق جلالة الملك على الزواج. وقال «رياض»: إذا أصر الملك على المعارضة فى زواجنا فإننى أصبح مسلماً عن طيب خاطر.

وهى تصريحات لم يكن لها معنى إلا أن الزواج المدنى - الذى كان قد تم فعلاً قبل يومين من صدور بيان كبير الأمناء - قد عقد والزوج لايزال محتفظاً بدينه.

ومالبثت «الملكة نازلى» أن أدركت أن ماتفوهت به قد أضعف من موقفها فى

الحـــرب الدائرة، بعــد أن أســـرف خـصـومـهـا فى إطلاق نيـران سـلاح الفـارق الدينى بكثـافـة، فـاقـتنص الملك «فـاروق» من أقـوالهـا فى المفـاوضـات المكتومة التى دارت قبل صدور بيان كبير الأمناء، عبارة ضمَّنها عريضة الاتهام التى قدمها إلى «مجلس البلاط» ضدها، واصفاً الزوج بأنه «مسيحى تقول والدتنا: إنه سيشهر إسلامه» واستند قرار المجلس بالحيلولة بين الزوجين إلى هذه العبارة، كسبب أصلى. وأضاف كسبب احتياطى، بأنه «حتى لو كان قد أسلم فإنه ليس عريقاً فى الإسلام مثلها». فلم يجد فريق «سان فرانسيسكو» مفرّا من تغيير تصريحاته التى بدأت منذ ذلك الحين تتحدث عن إسلام «رياض غالى» باعتباره فعلاً ماضياً حدث منذ ثلاث سنوات. وقد حرصت «الملكة نازلى» فى حديثها مع «أخبار اليوم» ـ الذى كان موجها بالأساس إلى الرأى العام فى مصر والبلاد العربية ـ على أن تغير من النبرة التى كانت تتحدث بها عن هذه المسألة إلى الصحف الأمريكية والأوروبية ـ أن تؤكد على تلك القصة، وأن تفسر سبب رغبتها فى هذا التأكيد، فقالت لـ «على أمين»:

ـ إننى أعرف أن الشعب المصرى غاضب أشد الغضب، لأنه يظن أننى أنا الملكة المسلمة زوجة الملك المسلم وأم الملك المسلم قد زوجت ابنتى الصغيرة من نصرانى. ولكن والله العظيم هذا كذب فإننى قد زوجتها من مسلم، مسلم مائة فى المائة. أقسم أنه يؤدى الصلوات الخمس وأنه قرر اعتناق الإسلام قبل أن تحبه «فتحية». وأنا مستعدة لأن ألقى ربى يوم الحساب وأنا مطمئنة لأنى صادقة فيما أقول. أقسم بالله العظيم وهو أعز قسم عندى



الأميرة فتحية وهى فى التاسعة، تحمل طرحة زفاف شقيقتها فوزية إلى ولى عهد إيران

وأقسم بحياة «فاروق»، وهو برغم كل ماحدث أقرب أولادى لقلبى. أقسم أن «رياض غالى» مسلم عن عقيدة وإيمان. وأقسم أن ابنتى عندما ستزف إلى «رياض» ستزف إلى شاب مسلم، مسلم حقيقة، لامسلم اسماً ومظهراً فقط.. أقسم لك بالله العظيم أن «رياض غالى» قد أسلم بين يدى من ثلاث سنوات فى الفندق الذى كنت أقيم به فى «باريس»، وقد علمته أنا «نازلى صبرى» مبادئ الإسلام وفلسفته وعلمته الفاتحة وعلمته الصلاة، وعلمته الصمدية. علمته أن يقول: قل هو الله أحد، الله الصمد، وعلمته الحكمة الإلهية من هذه السورة الكريمة.

وانضم الزوجان إلى الملكة فى ترديد هذه القصة، فصدق عليها «رياض» قائلاً: إنه اعتنق الإسلام بين يدى «الملكة نازلى» منذ أربع سنوات، لكنه لم يستطع أن يوثق إسلامه، لأنه حاول ذلك فلم تسمح له السلطات



الشـيخ حسنين محـمـد مـخلوف (١٨٩٠م/ ١٩٩٠م) كـان والده الشيخ محمد حسنين مخلوف (١٨٦٠/١٩٣٦) عضوا بهيئة كبار العلماء ووكيلا للأزهر. ولد بالقاهرة ودرس بالأزهر ثم بمدرسة القضاء الشرعي، عمل بالتدريس بالأزهر وبالقضاء الشرعي، وتولى منصب مفتي الديار المصرية مرتين بين ١٩٤٥ و١٩٥٠ وبين ١٩٥٢ و١٩٥٤. ترك أكثر من ثلاثين كتابا

الرسمية. بينما هوَّنت البرنسيسة «فتحية» من أهمية هذا التوثيق قائلة: إن الذى تعلمه هو أنه يكفى التلفظ بالشهادتين ليكون الإنسان مسلماً، لأن الإيمان مسألة بين الإنسان وبين الله أما إجراءات التوثيق فهى تتعلق بمسائل دنيوية تتصل بالوراثة وغيرها. وفى عبارات قصدت منها المقارنة بين إسلامها وإسلام الذين يتهمونها بالخروج على الدين قالت:

ـ «أنا أكثر إسلاماً مما يعتقدون وأنا أؤدى الصلاة وأنا فى «أمريكا» وسأجعل زوجي يؤديها أيضاً. وأنا مؤمنة بأن مافعلته لا يخالف الدين فى شىء».

ولم يكن ما ذهبت إليه «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» بعيدا عن الصواب، وهو لايختلف من حيث الجوهر عما قاله «أحد كبار رجال الدين وأعلام الفقه ممن يرجع إليهم فى الإفتاء» عندما سألته «أخبار اليوم» عن حكم الدين فى زواج المسلمة من غير المسلم، إذ قال: «لا يحل شرعاً زواج المسلمة من غير المسلم بإجماع المذاهب. أما إذا اعتنق رجل الإسلام، فإنه يعامل فى المسائل الدنيوية معاملة المسلمين، فيحل له التزوج من المسلمة وترثه ويرثها، وإذا مات يدفن فى مقابر المسلمين. ولا يتوقف الحكم بإسلامه على التحقق من العوامل التى دفعته إلى الإسلام. فإذا وجد منه بعد ذلك تمسك عملى بدينه الذى فارقه، حكم بردته عن الإسلام. وعومل شرعاً معاملة المرتدين».

وأضاف الفقيه الكبير المذكور ـ الذى أخفى اسمه، لأن فتواه كانت معارضة صريحة لخط الحملة الذى كان يشكك فى إسلام «رياض» ـ يقول: وليس هذا التشريع خاصًا بالإسلام فحسب. بل إن الأديان الأخرى تعتبر الداخل فيها أو الراجع إليها معتنقاً لها بمجرد إقراره بلسانه بدون بحث فى الدوافع القلبية لهذا الإقرار. والدين عقيدة فى القلب، وقد يكون مظهرها الإقرار باللسان. ولا سبيل إلى الاطلاع على ما فى القلوب، والأصل أن يؤخذ بإقراره وأن يكون إقراره بلسانه موافقاً لعقيدة قلبه.

ولأن استخدام سلاح الدين فى الصراع لم يكن يقصد به إلا الكيد وإخفاء دوافع الاعتراض الحقيقية، فقد اضطر المحاربون به إلى ممارسة درجة عالية من الديماجوجية، حتى لا يتحول اتجاه السلاح من صدور أعدائهم إلى صدورهم، ومن تأييد وجهة نظرهم إلى تأييد وجهة نظر خصومهم، فتكثف الحديث عن أن إسلام «رياض غالى» على فرض وقوعه ـ هو إسلام ظاهرى ليس صادرًا عن عقيدة ورغبة بل لقضاء مأرب وستر غاية. ثم تدهور منطقهم إلى حد التمسك بالشكليات البيروقراطية. فقالت «المصرى»:

إنه يشترط لصحة الزواج على الطريقة الإسلامية «أن يكون هناك ما يثبت رسميًا أن «رياض غالى» اعتنق الديانة الإسلامية فعلاً. ولايتم ذلك إلا إذا كان بيده إعلام شرعى بإشهار إسلامه من «السفارة المصرية فى واشنطن». أو من إحدى قنصليات الدول الإسلامية فى الجهات التى يقيم فيها».

وما تجاهلته «المصرى» هو أن تلك كلها مسائل تنظيمية مستحدثة لا صلة لها بأصول الشريعة؛ التى تكتفى لإشهار الإسلام ـ كما أشار الفقهاء ـ بالتلفظ بالشهادتين أمام شهود.

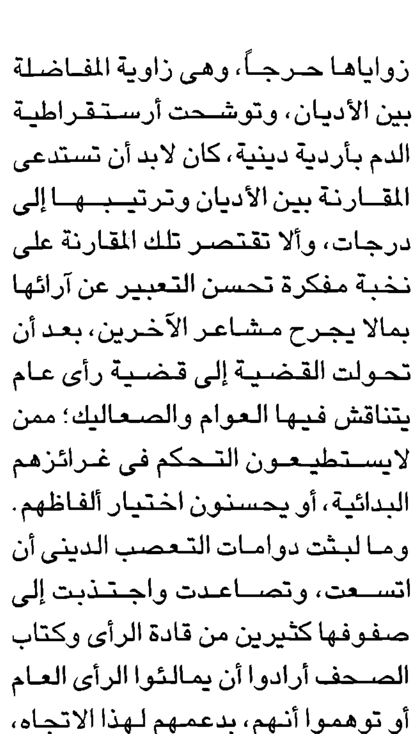
ولم يكن عسيرًا على «الملكة نازلى» أن تكتشف التناقض والاضطراب فى خطط الأعداء لاستخدام السلاح الدينى

ضدها، فقلبت عليهم المنضدة، وقالت فى حديثها «لأخبار اليوم»: إن «فتحية» بزواجها من «رياض غالى» تكسب ثواب الذى كسب لدينه مؤمناً جديداً.

وهكذا أغمد المحاربون بهذا السلاح معظم ما فى ترسانتهم من عتاد عسكرى، ولم يتبق بين أيديهم حجة للاعتراض على الزواج، إلا مسألة الكفاءة بين الزوجين. وقد اعتبرها الشيخ «حسنين محمد مخلوف» ـ مفتى الديار المصريه الأسبق ـ من حقوق الولى على الزوجة. وقال فى تصريح أدلى به إلى مندوب «الأهرام» إن فقهاء المسلمين يمنحون الولى حق الموافقة على الزواج وحق طلب فسخه، إذا رأى أن الزوج أقل كفاءة من زوجته فى أشياء منها النسب والدين، وقد ذهب هؤلاء الفقهاء إلى أن من له أب واحد فى الإسلام لايكون كفئًا لمن له أبوان فيه، وأن من أسلم بنفسه لايكون كفئاً لمن له أب واحد فى الإسلام، وبالأولى من له آباء كثيرون فى الإسلام.

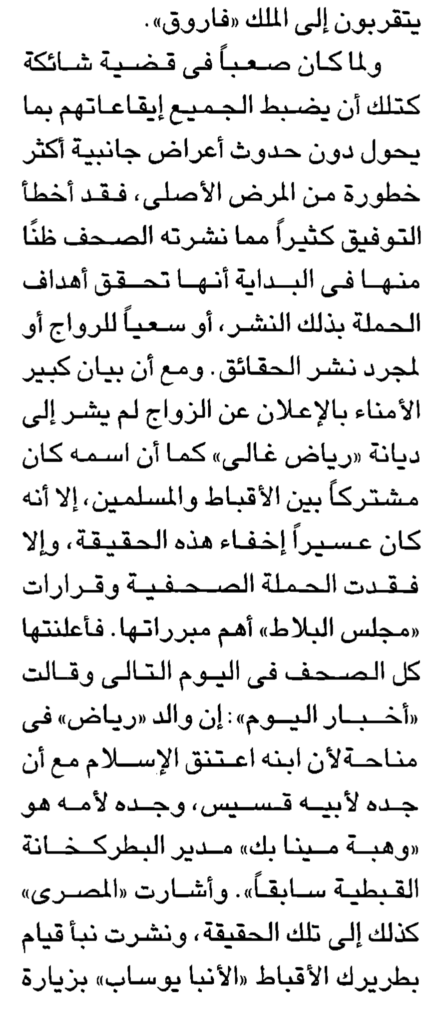
وكان منطقيّا أن يستبعد الجميع مسألة الكفاءة فى النسب من النقاش حتى لا تتحول إلى سلاح فى يد الصحف الأمريكية والأوروبية التى كانت لاتزال تواصل اتهامها للملك «فاروق» بأنه حاكم شرقى مستبد يؤمن بأرستقراطية الدم، ولايعترف بالمساواة بين البشر، وخاصة أن المدافعين عن موقفه كانوا لايكفون عن التدليل على تنزهه عن هذه الأرستقراطية، بشروعه فى الزواج للمرة الثانية من الآنسة «ناريمان» وهى ابنة «أفندى» من أبناء الشعب، لايشغل سوى منصب سكرتير عام وزارة المواصلات، ولم يحصل على رتبة البكوية إلا بعد أن اختار الملك ابنته خطيبة له.

وبذلك دخلت الأزمة فى أكثر



زواياها حرجاً، وهى زاوية المفاضلة بين الأديان، وتوشحت أرستقراطية الدم بأردية دينية، كان لابد أن تستدعى المقارنة بين الأديان وترتيبها إلى درجات، وألا تقتصر تلك المقارنة على نخبة مفكرة تحسن التعبير عن آرائها بمالا يجرح مشاعر الآخرين، بعد أن تحولت القضية إلى قضية رأى عام يتناقش فيها العوام والصعاليك؛ ممن لايستطيعون التحكم فى غرائزهم البدائية، أو يحسنون اختيار ألفاظهم.

وما لبثت دوامات التعصب الدينى أن اتسعت، وتصاعدت واجتذبت إلى صفوفها كثيرين من قادة الرأى وكتاب الصحف أرادوا أن يمالئوا الرأى العام أو توهموا أنهم، بدعمهم لهذا الاتجاه، يتقربون إلى الملك «فاروق».



ولما كان صعباً فى قضية شائكة كتلك أن يضبط الجميع إيقاعاتهم بما يحول دون حدوث أعراض جانبية أكثر خطورة من المرض الأصلى، فقد أخطأ التوفيق كثيراً مما نشرته الصحف ظنًا منها فى البداية أنها تحقق أهداف الحملة بذلك النشر، أو سعياً للرواج أو لمجرد نشر الحقائق. ومع أن بيان كبير الأمناء بالإعلان عن الزواج لم يشر إلى ديانة «رياض غالى» كما أن اسمه كان مشتركاً بين الأقباط والمسلمين، إلا أنه كان عسيراً إخفاء هذه الحقيقة، وإلا فقدت الحملة الصحفية وقرارات «مجلس البلاط» أهم مبرراتها. فأعلنتها كل الصحف فى اليوم التالى وقالت «أخبار اليوم»: إن والد «رياض» فى مناحة لأن ابنه اعتنق الإسلام مع أن جده لأبيه قسيس، وجده لأمه هو «وهبة مينا بك» مدير البطركخانة القبطية سابقاً». وأشارت «المصرى» كذلك إلى تلك الحقيقة، ونشرت نبأ قيام بطريرك الأقباط «الأنبا يوساب» بزيارة



«توفيق دوس باشا»


المصرى

مجلس البلاط يعقد غدا الثلاثاء ١٦ مايو

متحدث رسمى فى وشنطن يقول ان مصر لم تضغط على الحكومة الامريكية

المصرى فى دير تاسا - أول حديث لوالد رياض افندى غالى

١٥ مايو ١٩٥٠: زيارة وفد جريدة «المصرى» إلى قرية «دير تاسا» تصدرت صفحتها الأولى وكادت تحدث فتنة طائفية

«قصر عابدين» بصحبة «توفيق دوس باشا» على رأس وفد من كبار الأسر القبطية. وتوسع النشر فى الأيام التالية وخاصة فى مجال تبيان آراء فقهاء المسلمين فى زواج المسلمة من غير المسلم.

لكن المنافسة الصحفية، فضلاً عن توجهات الحملة الرئيسة، ما لبثت أن قادت الصحف دون إدراك منها للعواقب، إلى التوسع فى النشر حول قبطية «رياض» مع التركيز على حقيقة أن جده «قسيس». وهى حقيقة أعطت الرأى العام انطباعاً بأنه من رجال الدين المسيحى مع أنه لم يكن كذلك. فكلفت جريدة «المصرى» أحد محرريها - وهو الأستاذ «عبد الرحمن زايد» - بالسفر إلى «أسيوط»، ومعه أحد المصورين، حيث باتا ليلتهما بها. وفى اليوم التالى واصلا السفر جنوباً، ومعهما الأستاذ «صادق حبشى» - وكيل الجريدة بالصعيد - إلى أن وصلوا إلى «دير تاسا» على مبعدة ٦٠ كيلو متراً من «أسيوط» ليجدوا معظم أهالى القرية من الأقباط يؤدون الصلاة فى الكنيسة، وبينهم «بشاى أفندى غالى» والد «رياض» الذى لم يكد يعود لمنزله بعد انتهاء الصلاة - وبرفقته «القمص حنا» رئيس كنيسة «دير تاسا» وزوج شقيقته - حتى وجد بعثة «المصرى» فى انتظاره أمام الباب.

ومع أنه اعتذرلهم بأنه غادر منزله فى القاهرة بمجرد صدور بيان كبير الأمناء، لكى يتجنب الحديث إلى الصحفيين، إلا أنه ما لبث أن أدلى بحديث حرص على أنه يؤكد فيه إخلاصه للعرش، واعتراضه على ما فعله ابنه الذى وصفه بأنه «لا بد وقد فقد عقله». وأيده «القمص حنا» - زوج عمة «رياض» - فى اعتراضه، وتمنى «أن تمر هذه الأزمة بما يبقى عطف الملك العظيم ورضاه عنا جميعًا». وأبدى فى نهاية الحديث استعداده لكى يتدخل لدى ابنه لكى يبصره بخطورة ما هو مقدم عليه إذا طلب أحد منه ذلك.

ونشرت «المصرى» الحديث بعناوين بارزة فى صدر الصفحة الأولى لعددها الذى صدر فى ١٥ مايو (آيار) ١٩٥٠ مع صور الأب العائد من الكنيسة، والقمص زوج العمة وللكنيسة التى شيدها الجد القمص.

وكما يحدث عادة عند النشر عن مثل هذه القضايا الشائكة؛ فإن الخطاب الرئيسى الذى قصدت إليه «المصرى» من نشر هذا الحديث، وهو التدليل على استنكار الأقباط لما فعله «رياض غالى» لم يصل إلى جميع قرائها بالمعنى نفسه، إذ كان الجو مشتعلاً بالتوتر المكتوم. وهو مالاحظه مندوب «المصرى» نفسه الذى قال: إنه «لم يكن للناس من حديث فى الشارع أو القطار أو فى البيوت إلا عن هذه المسألة». وأضاف أنه ما كاد يصل إلى «أسيوط» فى المساء المتأخر «حتى وجد عاصمة الصعيد مستيقظة تعلق على الأنباء التى نشرتها الصحف - وهى حزينة - آسفة ومؤملة أن تحدث معجزة فى الدقيقة الأخيرة».

وكان طبيعيًا فى مثل هذا الجو أن يقتنص المتعصبون من عوام المسلمين من حديث الأب، التفاصيل التى تخدم هدفهم فى تحويل «رياض غالى» من «فرد» إلى «كنيسة» ومن «عاشق» إلى «مبشر»، ومن «شخص» إلى «طائفة». وأن يتوقفوا طويلاً أمام ما رواه «بشاى أفندى غالى» عن اتصال «الملكة نازلى» به تليفونيًا من أمريكا، فى مارس (آذار) ١٩٤٩، لتطمئنه على أن «رياض» بصحة جيدة، وتطلب إليه عدم الإلحاح عليه فى العودة إلى مصر. وما قاله عن أنه اتصل تليفونيًا بابنه قبل أسابيع من إعلان بيان كبير الأمناء ليسأله عن سبب طلبه له بأن يسافر هو ووالدته إلى «أمريكا»، فردت عليه «الملكة نازلى» وأخبرته أنها ترى حضوره لأن هناك حوادث سعيدة تنتظره. وفى السياق ذاته قالت «آخر ساعة»: إن الملكة الوالدة اتصلت بالسيدة «جليلة مينا وهبه» - والدة «رياض» - تليفونيًا وقالت لها: إن «رياض» شاب ممتاز وإن لها أن تفخر به. وعندما أبدت الوالدة قلقها على وضع ابنها قالت لها الملكة: لا تخافى عليه أنا أرعاه وأحرص على راحته.

وفى قراءة «شعبية» لدلاله هذه التفاصيل، حذر «محمد عبد الحميد الشافعى أفندى» - مفتش تموين «الموسكى» - فى رسالة أرسلها إلى «آخر ساعة»، من الاستمرار فى نشر أنباء هذه المكالمات التليفونية، قائلاً إن ذلك «سوف يقود إلى فتنة بين المسلمين والأقباط. إذ تنزل ملكة لشعب مسلم من عليائها فتكلم وتستعطف والدى هذا الحقير الهزيل».

وهكذا أخذ الموضوع يتشكل على نحو خطير، بسبب تلك الرؤية الشائعة فى المجتمعات القبلية والزراعية المتخلفة التى تصادر حرية الفرد لحساب الجماعة من جانب، وتؤاخذه على سلوكه الشخصى من الجانب الآخر. وهى رؤية أثبتت ردود الأفعال على حادث الزواج، أنها ليست مقصورة على العوام وحدهم بل تعدتهم إلى عناصر من النخبة المثقفة على اختلاف منابعهم الفكرية. فوصف «على الغاياتى» - صاحب ورئيس تحرير جريدة «منبر الشرق» - الزواج بأنه «كارثة مروعة نزلت بمصر المسلمة»، واعتبر استنكار الأقباط له نفاقاً وخداعاً، فقال «لايخفف من وقع المصاب خداع الخادعين ونفاق المنافقين. ولا رفع أكفهم بالدعاء إلى بارئ السماء والأرض» ثم أضاف «إن هناك بعض العناصر التى يجب الحذر منها ومن تأثيرها السيئ، وهى فى الغالب من غير المسلمين» واستشهد على ذلك بالآية الكريمة «ولاتؤمنوا إلا لمن تبع دينكم».

ولو أن مثل الرؤية قد اقتصرت على رجال من نوع «على الغاياتى» - وهو شيخ عجوز ممن تربوا فى العهد الذى كانت مصر لاتزال فيه «إياله عثمانية» - لبدا منطقيًا على نحو ما. لكن ما يلفت النظر أن نجد من بين الذين تحدثوا باللهجة ذاتها مثقفون نشأوا فى ظل ثورة ١٩١٩، المبرأة عن أدران التعصب، والتى صهرت بين عنصرى الأمة فى قومية واحدة، بل واشتهروا فى كتاباتهم بالتحرر الزائد على الحد حتى فى المسائل الأخلاقية. كان من بينهم «أحمد الصاوى محمد» الذى كتب فى صدر الصفحة الأولى لـ «الأهرام» يقول «إن روحًا شريرة خبيثة كالثعبان قد التفت حول أميرة ساذجة بريئة لا تعرف من أمور الدنيا شيئاً، فأثرت فيها تلك الروح السفلية وأبعدتها عن الطريق المرسومة لها، وتسببت فى المحنة الحاضرة». وبعد أن اتهم «رياض غالى» بالخيانة لأنه جعل مصر مضغة



أحمد الصاوى محمد ـ كاريكاتير بريشة «سانتيز»



الأميـرة «مـرجـريت روز»، ابنة ملك بريطانيا

الأفواه، ونصر عليها كل المتربصين بها والراغبين فى النيل من نهضتها ومن حريتها ومن كرامتها، قال «أما نحن فلا نجد هنا أبلغ من كلمة «شاتوبريان»: فلنضن بالاحتقار ولنقتصد فيه، فما أكثر الذين يستحقونه، بحيث لو وزع عليهم لما كفاهم جميعاً».

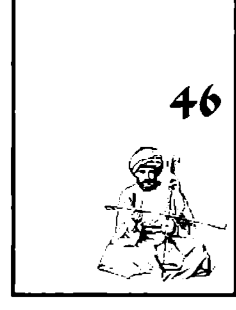
واستنكر «محمد التابعى» محاولات الدفاع عن النفس التى أنكرت على المصريين المسلمين حقهم فى أن يتعصبوا، وقال «نعم نحن متعصبون إلى أبعد حدود التعصب لعزة الدين وكرامة الدين، وما بنا حاجة للدفاع عن تصرفاتنا»، وأضاف أن الأوروبيين الذين يندددون بتعصبنا هم أيضا متعصبون، وضرب على ذلك مثلاً بآلاف البرقيات التى أرسلها أفراد من الشعب البريطانى إلى «قصر باكنجهام» بسبب قيام الأميرة «مرجريت روز» - ابنة ملك بريطانيا ورئيس الكنيسة البروتستانتينية - بزيارة قداسة بابا الفاتيكان ورئيس الكنيسة الكاثوليكية، إذ اعتبروا مبادرتها بزيارته تنازلاً لا يليق بكرامة ابنة الرئيس الدينى للبروتستانت، ومساساً بكرامة كنيستها. ثم ختم مقاله بقوله: فهل كثير أو كبيرة علينا نحن المصريين المسلمين أن نغضب لاتصال مسيحى تافه، مغامر، بمسلمة هى بنت ملك مسلم، وشقيقة ملك مسلم، وهل كثير علينا أو كبيرة علينا أن نغضب حتى يقوم فضوليون منا، يدافعون ويبررون غضبتنا هذه؟!».



الشيخ على الغاياتى صاحب جريدة «منبر الشرق»

وفى أعقاب نشر حديث «الملكة نازلى» على صفحات «أخبار اليوم»، كتبت جريدة «الأساس» - لسان حال الحزب السعدى - مقالاً حادّا بعنوان «يجب أن يوقف هذا الإهدار المستمر لكرامة مصر وعرشها ودينها الرسمى». ومع أنها اعتبرت ماورد على لسان الملكة فى هذا الحديث تحريضاً على الفتنة الطائفية، إلا أنها ردت عليه بطريقة تدعو إلى الفتنة، واستخدمت عبارات حادة فى الحديث عن الملكة الوالدة، فوصفتها بأنها «ملكة سابقة»، على الرغم من أن قرار تجريدها من لقبها لم يكن قد صدر بعد، وردت على قولها بأن «رياض» قد أسلم وأنه يؤدى الصلوات الخمس، فقالت بازدراء لم تحاول إخفاءه: «هذا الأفاق يصلى الصلوات الخمس؟! والله إن نشر هذا الكلام هو الفتنة بعينها، وهو الإساءة إلى ثمانية عشر مليون مسلم».

وطالبت «الأساس» وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» بأن يتدخل لوضع حد لما وصفته بـ «هذه الإهانة لكرامة مصر ودينها الرسمى». وهددت بأن عدم الاستجابة لذلك، يعنى أن «يسمح لنا بأن ندافع عن كرامة الدين الإسلامى». وبعد يومين قالت: إن من بين موظفى الرقابة على البرقيات الخارجية موظفين ينتمون إلى «طائفة معينة»، وأنهم هم الذين يقومون بتسريب البرقيات التى تأتى من أمريكا، تتضمن تصريحات «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية»، والممنوع نشرها، إلى الصحف المصرية التى تحتفل بالنشر. وذكرت أن لهم فى هذا النشر، غير مايتقاضون من أموال، مصلحة لا تخفى على أحد.



وهكذا وقع ما كان يخشاه الجميع، فانتهز بعض من وصفتهم الصحف بأنهم «من ذوى

الأغراض» قصة زواج الأميرة «فتحية» من «رياض غالى» ليثيروا فتنة بين الأقباط والمسلمين. وبدأت أنباء هذه الفتنة تتسلل إلى صفحات الصحف فى سطور سريعة خجول وفى زوايا مجهولة، ففى حى مصر القديمة بالقاهرة، رسمت على جدران إحدى الكنائس صورا للقسس بطريقة مثيرة، وحدثت محاولة للاعتداء عليها. وفى مدينة «بنها» وقعت «حوادث صبيانية، لكن القائمين عليها لم يكونوا من الصبيان». وأخذ بعض جهلاء المواطنين «ينظرون شذراً لرجال الدين المسيحى فى غدوهم ورواحهم ويسمعونهم تقريعاً وكأن لهم يداً فى الأمر». وفى «فرشوط بالصعيد» تعرض الأقباط «لاعتداءات خطيرة» وذكروا فى برقيتهم، التى أرسلوها إلى وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» وأرسلوا صورة منها إلى الدار البطريركية، أنهم «يلتزمون بيوتهم خشية الاعتداء عليهم».

وعلى صفحات جريدة«مصر» التى كانت تنطق باسم الأقباط روى «مسعد صادق» ـ أحد كتابها ـ قصة واحدة من ملايين الشرارات الطائفية التى كانت تسبح فى فضاء الوطن خلال الأسبوعين التاليين على صدور بيان الديوان الملكى عن حادث «سان فرانسيسكو» المؤسف. ضحيتها مصرى قبطى اسمه «مليكة أفندى توفيق عوض» يعمل رساماً هندسيّا بقسم الكهرباء بعنابر «بولاق». يشهد ملف خدمته باستقامته ونزاهته واتزانه ويشهد بذلك رئيسه العام وهو مسلم. ولكن باشكاتب القسم دأب على اضطهاده والتحرش به مما جعل «مليكه أفندى» يتقدم ضده بعديد من الشكاوى. وفى يوم الأربعاء ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠ وهو اليوم الذى كان محدداً لانعقاد «مجلس البلاط» قصد «مليكه أفندى» إلى مكتبه وفى يده صحيفة الصباح، فإذا به يلمح جوّا غريباً بين إخوانه الموظفين. وما كاد يجلس إلى مكتبه حتى خطف أحدهم الصحيفة من يده ومزقها وتحرش به الآخرون حتى ساعى المكتب تحداه، واصطنع الجميع شجاراً وصل خبره إلى حضرة الباشكاتب، فإذا بالموضوع يتجاوز حدود عنابر «بولاق» إلى غيرها، وإذا بالمهندس المسكين يجد نفسه محاطاً بدائرة من أقوال الشهود نسبوا إليه أنه تحدث عن حادث «سان فرانسيسكو»، وعلق عليه بعبارات لم يقلها ولم يفكر فى قولها. ولكن هكذا شهد زملاؤه بما فيهم ساعى مكتبه. ورفع الأمر إلى رئيس قسم الكهرباء «عبدالقادر بك الفيشاوى» فحاول أن يهدئ الأمر، ولكن الباشكاتب أصر على إبلاغ النيابة العامة وإلى جهات أخرى ـ غالباً القصر الملكى ـ فقام البوليس وقعد ووقفت النيابة على قدم وساق، وحبس المتهم خمسة عشر يوماً على ذمة الحادث.

وبعد أيام قليلة قبضت النيابة العامة على موظف قبطى اسمه «رسمى أفندى منير» وبدأت فى التحقيق معه بناء على بلاغ تقدم به ضده براد اسمه «محمد كمال البرعى»، نسب إليه فيها «تعليقات معينة» على حادث «سان فرانسيسكو»، واستشهد على ذلك بخمسة من زملائهما، بينهم مهندسون وبرادون وخراطون. وأنكر «رسمى منير» التهمة وطلب الاستماع إلى أقوال الشهود الذين استشهد بهم المبلِّغ. فقررت النيابة حبسه إلى حين الاستماع إلى أقوالهم.

ومع أن الصحف لم تنشر تفاصيل كافية عن الأقوال التى تنسب إلى هذين



«عبدالرحمن زايد» مندوب جريدة «المصرى» يشعل سيجارة لـ«بشاى غالى أفندى» وإلى جوارة القمص حنا زوج عمة «رياض غالى» إحدى الصور التى كاد نشرها يثير فتنة طائفية


على أمين: دفاع عن الملكة نازلى

الموظفين، كما أنها لم تتوسع فى النشر عن حوادث مماثلة، إلا أنه من الواضح أن الذين اصطنعوا مثل هذه البلاغات، كانوا ينسبون إلى المتهمين أقوالاً يمكن تكييفها بأنها «عيب فى الذات الملكية». وهو ما يفسر سر اهتمام النيابة العامة بمثل هذه البلاغات وقيامها بالقبض على المتهمين فيها وحبسهم احتياطيًا.

ويبدو أن تلك التصرفات كانت أكثر من أن تحصى، مما اضطر الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ فى جميع أنحاء القطر المصرى يوم الأحد ٢١ مايو (آيار) ١٩٥٠، وسرت الشائعات فى أنحاء البلاد بأن معارك طائفية قد نشبت بين عنصرى الأمة، وأن عدداً من الكنائس قد أحرق فى صعيد مصر. وذكرت جريدة «الأساس» أن ذلك اليوم كان محددا لإجراء انتخابات عضوية «المجلس الملّى» للأقباط الأرثوذكس واشتدت المعركة بين المرشحين والناخبين، فساعد ذلك على رواج الشائعات التى نفاها «عبد الفتاح حسن» - الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية - مؤكداً أن الحالة هادئة تماماً، وأنه لم يحدث أى حادث من شأنه تعكير صفو الأمن أو السلام بين طوائف الأمة. لكن مجلة «المنارة المصرية» التى كان يصدرها الأب «سرجيوس» - أحد خطباء ثورة ١٩١٩ - شكرت وزير الداخلية لأنه «أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة الأخطار التى كانت تتهددنا نحن المسيحيين فى كنائسنا فى يوم عبادتنا».

وأطلقت «الملكة نازلى» آخر طلقات مدفعيتها الثقيلة بالحديث الذى أدلت به لـ «على أمين»، وكان من بين ما قالت فيه: إن الأميرة «فتحية» لم تخرج عن «التقاليد الملكية» بزواجها من شاب مسيحى «فقد جاء فى وقت من الأوقات ضابط مسيحى فى الجيش الفرنسى هو الكولونيل «سيف» والتحق بخدمة «محمد على» الذى أعجب به فاعتنق الإسلام، وأصبح اسمه «سليمان» وهذا الضابط هو جدى أنا، وجد «فتحية» و«فاروق»!

ومع أن هذه الحقيقة التاريخية لم تكن سراً، إلا أن التذكير بها فى المناخ المتوتر الذى أعقب إذاعة نبأ الزواج، لم يسفر عن النتيجة التى توقعتها الملكة من الإعلان عنها، فلم تضف إلى رصيدها لدى الرأى العام المصرى بل حذفت من رصيد الأسرة المالكة لدى كثيرين، وخاصة عوام المصريين الذين وجدوا فى فكرة «العراقة فى الإسلام» مبرراً للاستعلاء على الآخرين وتعويضاً عن إحساسهم بالمهانة الاجتماعية، فأثارهم إعلان الملكة الوالدة واعتبروه انحيازاً للطرف الآخر، وبذلك أسهم التصريح فى إطلاق مزيد من الشرارات الطائفية.

ولم تكن الأغراض الطائفية للطريقة العلنية فى معالجة قضية الزواج، بعيدة عن إدراك كل الأطراف ذات الصلة المباشرة بها، سواء الذين ظاهروا الملك «فاروق» على السير فى هذه الطريق المحفوفة بالمخاطر، مثل الأمير «محمد على» أو الذين طالبوا بمعالجة الموضوع بحكمة مثل رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» ورئيس مجلس الشيوخ «محمد حسين هيكل». لكنهم - فيما يبدو - لم يكونوا يقدرون المدى الذى يمكن أن تصل إليه، لذلك بدت تصريحاتهم الأولى أقرب إلى التمنى منها إلى التقدير الصحيح للموقف. فقد عبر الأمير «محمد على» عقب انفضاض جلسة «مجلس البلاط» عن أمله فى «ألا يكون لما حدث أثر مزعج فى العلاقات التى تربط بين طوائف الشعب، وألا

ينجم عنها ما قد يؤدى إلى تعكير صفو البلاد». وقال:

- «إن الجميع يستنكرون الحادث ولم يشذ عن ذلك أهل «رياض غالى» نفسه وذووه، إذ أبدوا أسفهم الصادق لما انزلق إليه الطائش الأثيم مكتفين بحكم القانون ضبطاً للنفوس من نزعاتها الجامحة».

وافتتح رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» جلسة المجلس فى ١٧ مايو (آيار) ١٩٥٠، بقوله: إن «الحادث قد برهن على قوة التضامن بين عنصرى الأمة، تضامناً أقوى وأمتن من أن تنال منه أباطيل المختلقين وترهات المضللين».

ورغم انغماس الصحف جميعا فى الحملة على الزواج، فقد حاولت أن تقاوم الأعراض الطائفية لحملتها استناداً إلى منطق يقول: إن الأقباط والمسلمين يستنكرون هذا الزواج ويغضبون له، على أساس أن «رياض غالى» لاهو قبطى ولاهو مسلم، فقد خرج على الأقباط ليتزوج. وتظاهر بالإسلام ليخدع فتاة صغيرة، وأن جميع الأديان تلعن الرجل الذى يترك عقيدته من أجل هدف دنيوى مثل الزواج. وبحت الصحف صوتها فى تنبيه المصريين إلى أن «كل من يثير هذه النعرة الطائفية يعود بالبلاد القهقرى، ويفتح الطريق للمستعمرين، ويجنى على مصر ووحدتها التى هى سر قوتها». وكتب «مكرم عبيد» - رئيس حزب الكتلة الوفدية» المستقلة - فى زاوية شهيرة كان يكتبها فى جريدة «الكتلة» بعنوان ثابت هو «حكمة اليوم» - حكمه بعنوان: «الكلمة الحاسمة لا القاسمة حول وحدتنا الوطنية المقدسة» قال فيها «إلى إخوانى المواطنين: المسلمين والمسيحيين: لقد قال «مجلس البلاط» بوصفه مجلسًا من مجالس القضاء، كلمة القضاء العادلة الحاسمة، ولكن حاشا لله أن نفهمها كما يريد أن يفهمها المضللون، كلا، ثم كلا. فإن اختلفنا نحن المسلمين والأقباط فى الدين، فلقد توحدنا نحن المصريين فى الإيمان بالله والوطن، وستظل وحدتنا ممثلة فى الله الواحد والوطن الواحد حتى يوم الدين. ولئن نسينا فكيف ننسى كم بكينا، فتلاقينا وكم جاهدنا فتوحدنا وكم استشهدنا فتمجدنا وتخلدنا، بل كم سمونا بمصريتنا إذ بها تضافرنا، وكم سمت بنا مصريتنا إذ بها تحررنا - أيها المواطنون: لكم أن تفقدوا كل شىء إلا وحدتكم. فهى هى وجودكم. وهى هى عهدكم وهى هى قلوبكم».

لكن تلك النداءات الإنشائية الزاعقة لم تفلح فى إخفاء حقيقة أن الاعتراض على الزواج، قام منذ البداية على نظرة طائفية استعلائية، ظلت تتخبط حتى أخذت شكل استعلاء الإسلام على المسيحية والمسلمين على الأقباط، وكان لابد أن تقود تلقائيًا إلى توترات طائفية. بل إن المنطق الذى ظن أصحابه أنه كفيل بالقضاء على الأعراض الطائفية قد أصبح وقودا للمزيد منها. فقد استفز القول بأن الأقباط والمسلمين يرفضون خروج «رياض غالى» عن دينه واعتناقه للإسلام، عوام المسلمين الذين اعتبروه تطاولاً على المسلمين الذين من حقهم أن يرفضوا أمثال «رياض غالى»، ولكن ليس من حق أمثاله أن يتعالوا عن الانضمام إليهم.

ولعل الملك «فاروق» قد توهم أن الحملة الصحفية التى أراد منها أن يثأر من أمه وأن يستعيد بها شعبيته المفقودة، وأن تغطى على فساد حكمه قد حققت أكثر مما كان يتوقعه منها، إذ



الكتلة

جريدة يومية صدر عددها الأول فى أول نوفمبر ١٩٤٤. أصدرها «مكرم عبيد» لكى تنطق بلسان «حزب الكتلة الوفدية» الذى ضم أنصاره الذين انشقوا معه عن حزب الوفد بعد خلافه مع مصطفى النحاس عام ١٩٤٢. تخصصت فى نشر فضائح فساد حكومة الوفد التى كان «مكرم» قد ضمنها كتابه الشهير «الكتاب الأسود فى العهد الأسود». بدأت أحوالها ترتبك منذ ترك «مكرم عبيد» وزارة ائتلاف الأقليات. توقفت عن الصدور فى مايو (آيار) ١٩٥٠



يناير (كانون الثانى) ١٩٥١: بعد شهور من العاصفة رئيس مجلس الشيوخ الدكتور محمد حسين هيكل باشا يزور البابا يوساب الثانى، مهنئا بعيد الميلاد المجيد

وجهت مشاعر السخط على تدهور مستوى المعيشة وانتشار الغلاء والفساد نحو الأقباط. وبدلاً من مظاهرات الطلاب وإضرابات العمال وتمردات الفلاحين وسكان المدن التى وصلت إلى ذروتها بإضراب ضباط الشرطة عام ١٩٤٨، انشغل المصريون المسلمون بالدفاع عن دينهم ضد العدوان الوهمى الذى قام به المصريون الأقباط - بقيادة «رياض أفندى غالى» حفيد «القمص غالى» - على أعراضهم. وانشغل الأقباط بالدفاع عن أنفسهم استناداً إلى الآية القرآنية الكريمة التى تقول «ولاتزر وازرة وزر أخرى»، التى وضعت قاعدة شخصية العقوبة قبل أن يبشر بها فلاسفة التنوير بقرون طويلة.

وقد عكس دفاع الأقباط ضد ما اعتبروه هجوماً إسلاميّا منظماً عليهم، أحاسيس عميقة بالمرارة لم تخل من درجة من الحساسية، تقرأ باطن النصوص وما بين سطورها بنوع من التطيّر، تغذيه ذاكرة متخمة بسود الذكريات التى ظنوا بعد ثورة ١٩١٩ أنها لن تتكرر، لذلك توقف «مسعد صادق» أمام بيان «هيئة كبار علماء الأزهر»، فاعتبروه مسئولاً عن التوتر الطائفى الذى أحاط بالحادث. وقال: إن البيان «يجسِّم الحادث تجسيماً هائلاً، ويضفى عليه من التأويلات والمعانى ما لا يحتمله نطاقه المحدد، ويصوره فى إطار واسع كبير، وفى صورة تكاد تختلط فيها المعالم الواضحة التى يستبينها منه الفرد العادى لأول وهلة، ويصبغه بصبغة دينية تكاد تنطوى على العدوان، ومن ثم توحى برد العدوان، بعد هذا لا يدهش أحد لحوادث مؤسفة تقع هنا وهناك، ولايندهش أحد إذا لم تصغ آذان البعض إلى سماع تلك النصائح الغالية. فقد سدّت هذه الآذان بأقوال أخرى ملأتها حقداً وحفيظة على ما لا يدعو إلى الحقد والحفيظة».

وأبدى «مسعد صادق» دهشته البالغة لاضطراب المنطق فى مقال «أجل نحن متعصبون»، الذى كتبه «محمد التابعى» ونشره فى «آخر ساعة»، ليرد به على المعانى التى أقحمتها الصحف العالمية على الحادث، حين صورت رفض الملك للزواج باعتباره دليلاً على تعصبه الدينى، فإذا بـ «محمد التابعى» يؤكد هذه المعانى و «يخوض فى حديث التعصب، فيخلط بين المذاهب كأنه حادث دينى، الهدف الأول والأخير منه هو الدين ولاشىء غير الدين». ولكن دهشته مما كتبه «التابعى» تحولت إلى ذهول بعد أن قرأ ما كتبه الآخرون، فتساءل بمرارة: «ماذا يقصد «أحمد الصاوى محمد» بحديث الثعابين والحيات؟ وماذا يهدف «على الغاياتى» بالعناصر التى يجب الحذر منها ومن تأثيرها السيئ وهى فى الغالب من غير المسلمين؟!» ثم انقلبت حساسيته إلى أسى بالغ ختم به تساؤلاته قائلا: «أهذا كلام يليق أن ينشر فى بلد متمدن؟ وأن ينشر على مسيحيين يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من هذا الوطن؟»

وفى محاولة لإعادة الحادث إلى حجمه الحقيقى ودعوة للنظر إليه فى حدوده. قال «مسعد صادق»، إن حادث «رياض غالى» هو «حادث شاب مصرى طائش كان يحتمل أن يقع من أى فرد من أفراد هذه الأمة أو أى أمة أخرى». وتساءل «ما ذنب الأقباط فى هذا الحادث الفردى الذى وقع فى أمريكا؟ أيعاقب جميع الأقباط لأن واحداً منهم حدث منه حادث شخصى فى بلد خارجى؟ أى عقل بشرى يقبل هذا أو يستسيغه؟ بل أى ضمير إنسانى يقره؟».

ووصف «مسعد صادق» الشكاوى الكيدية التى أرادت استثمار الحادث لتوقيع عقوبات جماعية على الأقباط بأنهــــا لون من الإرهاب، وطالب بضرورة الدقة فى تناول هذا اللون من الشكاوى التى يستطيع أى موتور أن يصطنعها، وأن يستميل إليه شهوداً موتورين مثله، يشهدون كذباً بصحتها، واحتج على التعامل مع مثل هذه الشكاوى بجدية، وزج المشكو فى حقهم من الأقباط فى السجون، وحذر من أن الأغرار «سوف يجدون فى هذا المسلك ما يشجعهم على الاسترسال فى سلسلة من الحوادث لا نهاية لها».

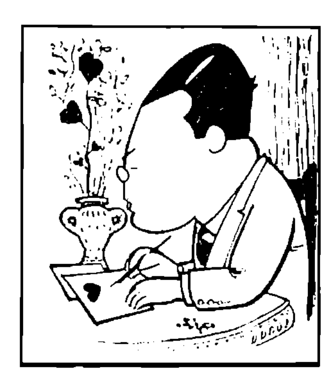
وفى إيماءة حزينة إلى أثر النظر إلى «حادثة رياض غالى» باعتبارها حادثة دينية، على مدى اطمئنان الأقباط إلى تمتعهم بحقوق المواطنة، قال«مسعد صادق»: «إننا من شدة الدهشة يكاد يلتبس علينا الأمر فى حقيقة وضعنا ومكاننا فى هذا الوطن، وتكاد تذهب بنا الظنون مذاهب شتى فى النوايا التى تنطوى عليها تلك الإثارة الدينية المغرقة. هل هانت الوطنية؟ وهان التاريخ؟ وهانت مصائر الشعوب إلى الحد الذى يؤخذ فيه شعب - المقصود الشعب القبطى - بجريرة واحد فقط، لم يكن يوماً من الأيام ممثلاً له أو متحدثاً بلسانه أو مفوضاً عنه؟ ونحن كمصريين تحمَّلنا وعانينا فى سبيل وطنيتنا المصرية بما يعرفه إخواننا ومواطنونا. إذ كنا فى مقدمتهم فى الحركة الوطنية، يعنينا قبل كل أحد ألايصطبغ هذا الحادث بصبغة دينية، وألا يتخذ مظهراً عاماً يخرج به عن نطاقه المحدود إلى ما يسىء إلى وحدة الأمة ويشوه سمعتها. ونحن نشفق على سمعة الوطن وكرامة الدين من أولئك الذين يتباكون ويذرفون الدمع الهتون، فليس مما يتفق مع سمعة الوطن أن تثار التفرقة بين بنيه، وليس من الدين أن ينال من كرامة أديان أخرى».

واستفز تصرف بطريرك الأقباط «الأنبا يوساب الثانى» غضب كثيرين من كتَّابهم، اعتبروا قيامه بزيارة «قصر عابدين» على رأس وفد من كبار الأقباط للتعبير عن أسفهم عما جرى، اعتذاراً عن جريمة لم يرتكبوها واعترافاً بأن الأقباط جميعاً مسئولون عما فعله «رياض غالى». مما دفع «صحفيًا كبيرًا معروفًا» - من الأقباط فى الغالب - لأن ينشر مقالاً، أبدى فيه عجبه «لأن غبطة البطريرك قد سجل على الأقباط هذه التهمة، حين اعتبرها جريمة قبطية تقتضى أن يعتذر عنها بصفته الرئيس الدينى للكنيسة». ثم تساءل «عما إذا كان غبطة البطريرك» مستعدًا - قياساً على ذلك - أن يعتذر باسم الشعب القبطى عن كل جريمة يرتكبها قبطى من جرائم القتل والسرقة ويعد طائفته مسئولة عنها»؟ أما «مسعد صادق» فقد أهدى تحذير «على الغاياتى» من خداع الخادعين ونفاق المنافقين ورفع أكفهم بالدعاء لله بارئ الأرض والسماء إلى الأنبا «يوساب الثانى» قائلاً:

- فليسمع الأنبا «يوساب» هذا الكلام. ليسمعه جيداً، فقد كان غبطة



الأنبا يوساب الثانى
البطريرك ١١٥ من بطاركة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية. تولى الكرسى البابوى عام ١٩٤٦ خلفاً للبابا مكاريوس الثالث. فى ٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٥ أصدر مجمع البطاركة والمجلس الملى العام بإجماع الآراء قرارًا بإعفائه من القيام بمهام منصبه، بسبب أخطاء نسبت إليه فى القيام بمهام منصبه، وفى أول يوليو (تموز) ١٩٥٦ سحب المطارنة والأساقفة قرار الإعفاء وأعيد إلى منصبه، ولكنه لم يمارس مهامه، إذ كانت أمراض الشيخوخه قد أقعدته عن العمل. مات فى ١٣ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٦



سامى داود.. كاريكاتير بريشة حجازى

البطريرك أول من بادر بالذهاب، ورفع الأكف بالدعاء.

واستغل «كاتب قبطى كبير» فرصة انتخابات «المجلس الملى للأقباط» - وكانت إجراءاتها قد بدأت بعد فترة طويلة كان المجلس فيها معيناً بقرار حكومى - ليسأل قداسة الأنبا «يوساب» فى مقال نشره بجريدة «مصر» عما إذا كان قد أخذ إذنا من المجلس الملِّى قبل أن يتوجه للاعتذار عن زواج «رياض غالى»؟ ثم ليطالب كل الأقباط بالمشاركة فى انتخابات المجلس الملِّى الجديد «حتى تكون حول البطريرك هيئة ديمقراطية تشير عليه مشورة سديدة، فلا يتصرف بما يوحى بأن حادثة «رياض غالى» حادثة قبطية»!

لكن «سامى داود» - الكاتب القبطى اللامع - اختلف مع هؤلاء الكتاب الأقباط فى تقييمهم لموقف البطريرك، وأكد - فى مقال نشرته «روزاليوسف» - أن قضية «رياض غالى» هى بالفعل قضية دينية، وأن من واجب الكنيسة أن تعترض على إسلامه، وأن تعارض فى زواجه وأن تمارس الحق الذى يكفله لها القانون، فالمحاكم الشرعية لا تقبل إشهار إسلام أى مصرى قبطى إلا بعد اتخاذ خطوة إجرائية، قد تكون شكلية ولكنها مهمة وهى قيام مندوب للكنيسة بمناقشته فى موقفة ومحاولة إقناعه بالعدول عنه، فإذا أصر عليه قبلت المحكمة طلبه بتغيير دينه.

وبذكاء شديد لايخلو من بعض المكر أعاد «سامى داود» طرح القضية كلها فى ضوء افتراض جدلى: بأن الملك «فاروق» قد وافق على زواج «رياض غالى» بعد إشهار إسلامه من البرنسيسة «فتحية». وتساءل: ماذا يكون موقف الكنيسة القبطية فى هذه الحالة تجاه خروج أحد أتباعها عليها واعتناقه ديناً آخر من أجل غرض دنيوى؟ ثم أجاب عن سؤاله قائلاً: لو أن الكنيسة سكتت على هذا الزواج، ولم تتخذ إجراء ضد «رياض غالى»، لاعترض عليها المتزمتون من الأقباط واتهموها بالتقاعس عن أداء واجبها ولفقدت ثقة أتباعها وسجلت نقطة سوداء فى تاريخها، ولو أنها اعترضت لبدا ذلك اعتراضاً على الإرادة الملكة. ولقال المسلمون: كيف تعارض الكنيسة فى إسلام قبطى رضينا بزواجه من شقيقة ملك البلاد؟ وفى الحالتين كانت الكنيسة ستقع فى حرج كبير قد يجر على البلاد مصائب لا آخر لها، وكانت مصر ستتعرض لاحتمال فتنة طائفية عنيفة، فتنة يستطيع أعداء مصر أن يدسوا أصابعهم فيها ليدنسوا وحدة الدم الإسلامى والقبطى الذى روى أرض مصر خلال ثورتها، ويدنسوا العلم الأحمر الذى رسم عليه الهلال والصليب، ورفعته مصر فى وجه الإنجليز وفى وجه المستعمر، ويدنسوا الماضى المجيد كله والمستقبل الزاهر الذى يسعى إليه شعب مصر - مسلمون وأقباط - ويتقاسمون من أجله تكاليف الجهاد ومشقة الكفاح.

وفى ضوء ذلك رفض «سامى داود» القول بأن اعتراض الملك على الزواج؛ هو نزعة من نزعات التعصب الدينى ضد المسيحية، وقال: «إن الذين يقولون ذلك مخطئون عن عمد وسوء نية، لأن تقاليد كل من الإسلام والمسيحية تلتقيان فى الحيلولة دون هذا الزواج». واعتبر قرار الملك «قراراً دينياً وسياسيّا صائباً لأنه حمى تقاليد الإسلام وتقاليد المسيحية، ولأنه صان للأمة وحدتها وصان معها ماضيها وصان مستقبلها». وطالب رجال الكنيسة بأن يقوموا بالواجب الذى قام



١٩٤٩: الشيخ عبدالرحمن حسن ـ وكيل الأزهر ـ يشرح للملك فاروق بعض اللوحات والصور التى تمثل تاريخ الأزهر فى القسم الخاص به فى المعرض الزراعى الصناعى المصرى الأول الذى أقيم فى تلك السنة

به شيوخ الإسلام فيؤيدوا قرار الملك كما أيده هؤلاء قائلاً: «إن زيارة البطريرك لا تكفى. والتحرج من الموضوع لم يعد له مبرر بعد أن أثير بالفعل». واقترح، بصفته مسيحيا مخلصا، على البطريرك أن يستصدر من الكنيسة قراراً يذيعه على العالم بطرد «رياض غالى» من حظيرتها.

ويبدو أن قليلين من الأقباط هم الذين وجدوا فائدة من اقتراح «سامى داود»، إذ ما أهمية أن تطرد الكنيسة من حظيرتها رجلاً طرد نفسه بنفسه، وتنازل مختاراً عن الانتماء إليها. وعلى عكس ماذهب إليه «سامى داود» فإن الصحف القبطية لم تنظر إلى قرارات الملك باعتبارها إقراراً للمساواة أو إرساء لمبدأ الاعتراض على فوضى تغيير الأشخاص لأديانهم لأغراض دنيوية، إذ بدا ذلك تعميماً على حالة خاصة، وافتقد إلى أدلة واقعية على صحته. وهو مادفعها إلى الاعتراض على التفرقة التى تحدث أحياناً عند تطبيق هذا المبدأ، مما يعرض الأسرة المسيحية لخطر التحطم، عندما يلجأ أحد الزوجين المسيحيين لتغيير دينه إلى اليهودية أو الإسلام بهدف التخلص من الرباط الزوجى أو تبعاته المادية.

وألحت جريدة «مصر» ـ لسان حال الأقباط ـ على المطالبة بعدم الاعتراف بإسلام الأقباط الذين يتخذون من ذلك وسيلة للتهرب من مسئولياتهم. وروت ماوصفته بأنه «مأساة دامية مؤلمة، حدثت ولما يجف مداد قرار مجلس البلاط»، بطلتها فتاة من أقباط الصعيد، عمرها ١٨ سنة، تزوجت من ترزى عربى بناحية «المجابرة» بمركز «جرجا» وهو أرثوذكسى مثلها. ورحلت الفتاة من بلدتها «جرجا» إلى «المجابرة» حيث يقيم ويعمل زوجها. وعند عودتها بعد شهر من الزواج لزيارة والدها تعرفت بجار مسلم لها يعمل جزاراً، وبعد فترة سرقت مال والدها وتركت زوجها العريس وهربت مع الجار المسلم إلى القاهرة.

وبعد مطاردات مجهدة أمكن لأسرتها العثور عليها، حيث قام «قسم بوليس السيدة زينب»، بعد بلاغ من الأب والزوج المسيحى، بالقبض عليها وعلى الجزار، حيث أنكر كل منهما معرفته للآخر. وفى اليوم التالى ذكرت



تادرس شنودة المنقباوى مؤسس «جريدة مصر»

ثانى أهم الصحف القبطية فى تاريخ الصحافة المصرية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، بعد جريدة «الوطن» التى أصدرها «ميخائيل عبد السيد» عام ١٨٧٧ لتكون منبرا لتناول الشئون السياسية العامة من وجهة نظر الأقباط والتعبير عن مشاكلهم وخاصة ما يتعلق بحقوق المواطنة، وتوقفت بعد ٢٠ سنة.. ثم أعاد «جندى إبراهيم» إصدارها بين عامى ١٩٠٠ و١٩٣٠

أصدر جريدة «مصر» تادرس شنودة المنقباوى (١٨٥٧/ ١٩٣٢) وكانت الفكرة فى بدايتها أن تكون شركة بين شخصيات مسيحية مصرية تضم الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت، لكن الخلاف بين الشركاء، جعلها منبرا للأرثوذكس وحدهم

صدرت أسبوعية فى نوفمبر ١٨٩٥، وبعد شهرين تحولت إلى يومية ابتداء من أول يناير ١٨٩٦ خاضت معارك عنيفة ضد ما اعتبرته انتقاصا من حقوق المواطنة للأقباط، فضلا عن بعض المعارك ضد البطريركية فى بعض العهود.

صدر العدد الأخير منها فى ٣ فبراير ١٩٦٦ بعد أن عاشت ٧١ سنة

الزوجة أنها وقعت تحت تهديد أدى إلى تقدمها بطلب لإشهار إسلامها قبل ثلاثة أيام من العثور عليها. وطبقا لرواية الصحيفة؛ فإنه «ماكاد يذكر طلب إشهار الإسلام حتى أمرت النيابة بالإفراج فوراً عن القصاب. أما الزوجة فقد استصدر لها أمر من «نيابة السيدة زينب» بالتصريح لها بالتوجه إلى المحكمة الشرعية لإشهار إسلامها. وماكاد ذلك يتم حتى أفرج عنها، أما الزوج الحزين وأسرة الزوجة المنكوبة فقد قيل لهم: إنهم أعلنوا لحضور جلسة المحكمة الشرعية يوم ١٠ يوليو (تموز) ١٩٥٠، لسماع الحكم فى مواجهتهم بإسلام الزوجة وطلاقها.

وفى قراءته لدلالة هذا الحادث قال «مسعد صادق»: إنه حادث ينطوى على جرائم قانونية عديدة «كانت هناك جريمة خطف العروس وجريمة سرقة مال والدها، وجريمة معاشرة القصاب لها مع قيام الزوجية بينها وبين زوجها الأول. وكانت كل هذه الجرائم مؤيدة بالأدلة والأسانيد وباعتراف الزوجة نفسها وبشهادة الشهود، وبالحالة التى ضبطها عليها رجال مباحث «قسم شرطة السيدة»، وبالتحقيق الذى أجراه رئيس المباحث. وتساءل: «فكيف برِّئت الزوجة؟ وكيف برئ القصَّاب الذى اختطفها من هذه الجرائم كلها؟ ثم كيف هبطت عليهما هذه البراءة فى يوم واحد؟!» وأجاب عن سؤاله قائلاً: «لقد كان التحقيق يسير فى مجراه الطبيعى السليم، وكان كل من الزوجة والقصاب محبوسين فى السجن، وظلا فى سجنهما إلى يوم ١٢ يونيو (حزيران) ١٩٥٠. ففى هذا اليوم تحول مجرى التحقيق إلى اتجاة عكسى، وتبخرت كل هذه الجرائم وغدت براءة، وأصبح المحبوسان مطلقى السراح، تم هذا فى يوم واحد، ولسبب واحد لاغير هو إشهار إسلام الزوجة. وهذا السبب هو وحده الذى أتى بتلك المعجزات الخارقة للعادة والعرف والنظام».

وهكذا اتخذت الجريدة القبطية الكبيرة من قرارات «مجلس البلاط» ساتراً لكى تطالب بتحصين الأديان كلها من فوضى الارتداد، وأومأت إلى مسئولية المسلمين عن ذلك، إذ هم يشجعون غيرهم على اعتناق الإسلام مع علمهم أن ذلك يتم لأغراض دنيوية، ولكنهم لا يقبلون العكس ويحولون بين كل مسلم وبين اعتناق دين آخر ويعتبرونه ردّة، وقالت: «إن الخطة المتبعة فى بلادنا فتحت الباب على مصراعيه لكل طارق يريد أن يرتد عن دينه، تهرباً من نفقة أو فراراً من زوجه أو تحللاً من شقاء وبؤس، فإذا تمت له أمنية الارتداد دون بحث فى أمره، وفى الأسباب التى دفعته إليه، زفَّه السوقة والرعاع فى الشوارع والأزقة بصورة تستفز النفوس، وأغدقوا عليه المال ليتمتع ويتبحبح. ومع أنه ثبت رسميّا أن هذا المرتد وأمثاله لا يلبث أن يعود إلى دينه الذى ولد عليه وعاش فيه، فإن عملية تيسير الارتداد وقبولها بالغبطة والابتهاج، والتنويه بها فى الصحف والمجلات لاتزال سهلة وميسورة، بل ليس فيها على الإطلاق إجراء معقد ولاروتين حكومى، لأن التلقين يتم فى لحظة ويخرج صاحبنا معتنقاً ديناً جديداً، لايعرف فيه شيئاً ولايفهم من أصوله وتعاليمه وأوامره إلا أنه خرج من المآزق التى كانت تشكل حرجاً له أو حقق غرضاً نفسياً كان ينشده».

ومن بين الأمثلة التى ضربتها الصحف القبطية للتدليل على الآثار الضارة، لإطلاق حرية تغيير الأديان لأسباب دنيوية، قصة سيدة إسرائيلية

اعتنقت المسيحية لتتزوج من مسيحى، ثم حدث خلاف بينهما، فاعتنقت الزوجة الإسلام وحصلت من المحكمة الشرعية على حكم بطلاقها، استناداً إلى تحريم زواج المسلمة من مسيحى. ونص الحكم على ضم أطفالها إلى حضانتها، وأقام الزوج دعوى أمام «المجلس الملّى» ـ وهو محكمة الأقباط الشرعية ـ طلب فيها الطلاق من زوجته لأنها اعتنقت الإسلام مع ضم أطفالهما إلى حضانته، فقضى له المجلس بما طلب، وبذلك أصبح هناك حكمان متناقضان صادران من محكمتين مختلفتين».

وروى الدكتور «زغيب ميخائيل» ـ فى كتابه «فرق تسد» ـ قصة مشابهة عن مدى استغلال الأديان فى المكائد الزوجية، فقال: إن زوجين مسيحيين دب بينهما خلاف فأسلمت الزوجة ورفعت دعوى أمام المحكمة الشرعية طالبة الطلاق من زوجها، لأنها أصبحت مسلمة بينما لايزال هو مسيحيا. كما طالبت بضم أولادها إليها، ونكاية فيها، أو دفعاً لخطرها، أشهر الزوج هو الآخر إسلامه وطلب ضم أولاده إليه. وفى المحكمة طعنت الزوجة فى إسلام زوجها، ودللت على ذلك بأن اسمه «حنا» وليس بين المسلمين من يتسمى بهذا الاسم، ورد الزوج على ذلك بأنه لايوجد نص فى الدين الإسلامى يحول دون تسمِّيه بهذا الإسم، وقضت المحكمة بصحة إسلامه وبضم أولاده إليه ورفض دعوى الطلاق.

وفى قراءته لهذه الواقعة قال «زغيب ميخائيل»: إن الزوجة لم تسلم للإسلام، وأن الزوج لم يسلم إلا نكاية فيها. ومع ذلك فإن المحكمة الشرعية لم تأخذ بهذا المبدأ الذى برر به الأعضاء الشرعيون فى «مجلس البلاط» إصرارهم على بطلان زواج «رياض غالى» وهو «عدم الاعتداد بإسلام غير المسلم إذا صدر هذا الإسلام منه ستراً لموقف أو خوفاً أو وصولاً لغرض غير حقيقة الإسلام». وتساءل: لماذا لم تطبق المحكمة الشرعية هذا على إسلام كل من الزوجين اللذين كاد كل منهما للآخر بترك دينهما الواحد وهو المسيحية؟! ثم قال «كم كنا نتمنى أن يقال الكلام الذى قيل بمناسبة زواج «رياض غالى» فى كل مناسبة، ودون تفرقة بين شخص وآخر وبين دين وآخر؟!

ولم يكن الارتداد عن الدين إلى آخر بسبب مصالح دنيوية مقصوراً على غير المسلمين، فخلال الأسبوعين اللذين تفجرت فيهما أزمة «حادث أمريكا المؤسف» وطبقا لما روته الصحف ارتد ثلاثة مصريين عن أديانهم إلى غيرها من الأديان السماوية، أحدهم مسيحى اعتنق الإسلام ليهرب من زوجته والآخران مسلمان اعتنق أحدهما المسيحية ليتزوج من مسيحية، واعتنق الآخر اليهودية ليتزوج ممن يحبها. وكان ذلك هو مادفع «إحسان عبد القدوس» إلى التوقف أمام هذه المشكلة القديمة، التى طالما شغلت المحاكم الشرعية وأقلقت المجالس الملية، وأثارت منازعات فقهية بين مختلف جهات الاختصاص، وهى «مشكلة اعتناق دين معين سعياً وراء مصلحة دنيوية خاصة، وتحايلا على القوانين المدنية وقوانين الأحوال الشخصية». وفى رصده للظاهرة أشار «إحسان عبد القدوس» إلى «مئات الحالات اعتنقت فيها زوجات الدين الإسلامى ليحتفظن بنصيبهن من إرث الزوج مثلاً، لأن الشريعة الإسلامية تجيز زواج المسلم من الذمية، ولا تجيز للزوجة الذمية أن ترث زوجها المسلم.



إحسان عبدالقدوس

صحفى وروائى مصرى. ولد فى أول يناير ١٩٢٠. الابن الوحيد للفنانة المسرحية والصحفية «فاطمة اليوسف» من زوجها الفنان «محمد عبدالقدوس». تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٤٥. بدأ يعمل بالصحافة فى مجلة «روز اليوسف» وهو طالب بالمدارس الثانوية، ثم تولى رئاسة تحريرها فور تخرجه من الجامعة. قام بعدد كبير من الحملات الصحفية منها حملة لطرد «اللورد كيلرن» ـ بطل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ من مصر، وحملة الأسلحة الفاسدة.. تعرض بسببها للحبس ولمحاولة اغتيال. كان مقربا من ثوار يوليو فى بداية الثورة إلى أزمة مارس (آذار) ١٩٥٤ التى طالب خلالها بعودة الجيش إلى ثكناته فاعتقل فى السجن الحربى لعدة شهور. ركز جهده بعد الإفراج عنه على الكتابة الروائية. ترك «روز اليوسف» ليتولى رئاسة تحرير «أخبار اليوم»، ثم تولى رئاسة مجلس إدارتها، وتولى رئاسة تحرير «الأهرام»، قبل أن يتفرغ ليعمل كاتبا بها. توفى وهو فى السبعين فى يناير ١٩٩٠



أحد مشاهد ثورة ١٩١٩، مجموعة من رجال الدين المسلمين والمسيحيين وفريق من وجهاء الطرفين، تجمعهم صورة أهدوها إلى سعد زغلول زعيم الثورة، رمزا لاتحادهم

وحالات اعتنق أزواج مسيحيون أو يهود فيها الإسلام، وكل مايهدفون إليه هو تطليق زوجاتهم المسيحيات، أو ليتزوجوا من نساء مسلمات، وحالات أخرى عكسية اعتنقت فيها نساء مسلمات الدين المسيحى ليتزوجن من رجال مسيحيين، كما حدث منذ شهور لسيدة مصرية اعتنقت المسيحية، ودخلت الدير لتخرج منه عروساً لأمير أسبانى، وكما حدث لرجال مسلمين اعتنقوا الدين المسيحى ليستغلوا دينهم الجديد فى جرائم نصب واحتيال».

وفى مجال تأكيده لما سماه «نفاق - هؤلاء - على الله» ضرب «إحسان عبد القدوس» مثلاً بأسرة أجنبية يعرفها، قال إنها حضرت إلى مصر وتجنست بالجنسية المصرية، ثم اعتنق جميع أفرادها الدين الإسلامى. وأصبح لكل منهم اسم إسلامى مسجل فى أوراق رسمية، ورغم ذلك فهذه الأسماء الجديدة لايعرفها أحد، بل لا يعرف كل من الأولاد الصغار اسمه الجديد، إنما ينادون بعضهم بعضا وويناديهم أصدقاؤهم بأسمائهم الأصلية، بل إن العائلة كلها لا تزال تؤدى فروض الدين المسيحى كاملة، ولاتزال الأم تحمل على صدرها صليباً من الذهب. وإنما تجنسوا بالجنسية المصرية لأغراض خاصة حققها الزوج الذى أصبح اليوم - كما قال «إحسان» - مليونيراً معروف النشاط.

وفى مواجهة هذه الظاهرة طالبت جريدة «مصر» بعدم الاعتداد بتغيير الأديان لأهداف دنيوية وبأن ينظر فى كل حالة من هذا القبيل على حدة، وتفحص فحصاً تاماً وتدرس مخافة أن يكون الدين قد اتخذ ستاراً لأمثال هذه الأغراض،وبهذا كما قالت «نقى البلاد شرا كبيرا، فكثير من العائلات القبطية تعانى البؤس وتشرد الأطفال وعذاب الزوجات، نتيجة لاعتناق الأديان عن غرض».

وهو رأى اتفق معه «إحسان عبدالقدوس» الذى اقترح إصدار قانون يقضى بعدم الاعتراف باعتناق شخص دينًا غير دينه الأصلى، إلا بعد مرور

مدة كافية على إعلانه اعتناق هذا الدين. قدرها بفترة تتراوح بين عامين أو خمسة أعوام، وبذلك يتم الفصل بين اعتناق الدين وبين الاعتراف بهذا الاعتناق رسميًا، بعد أن يتم التأكد من أنه برىء من أى غرض دنيوى أو شخصى. وتوقع «إحسان عبد القدوس» أن يثار اعتراض بأن الشريعة الإسلامية تقضى فى مثل هذه الحالة بالأخذ بظاهر الأمور، لأن النيات فى علم الله، لذلك تكتفى لإثبات الإسلام بترديد الشهادتين. وردا على هذا الاعتراض قال: إن القانون الذى يقترحه هو قانون تنظيمى، كقوانين الزواج، فالإسلام يكتفى فيه بالعرض والطلب أمام شاهدين، ولكن المحاكم لا تعترف به إلا إذا أثبت فى أوراق رسمية خاصة على يد مأذون شرعى وبعد دفع رسوم معينة.

ويلفت النظر فى هذا الصدد، أن أحدا ممن طالبوا بإصدار تشريع ينظم هذا الحق فى تغيير الدين، لم يتنبه إلى أن ما كان يطالب به، مخالف للدستور، على الرغم من أنه كان يرصد ظاهرة اجتماعية حقيقية. إذ كانت المادة ١٢ من دستور ١٩٢٣ تنص على أن «حرية الاعتقاد مطلقة» وتخلو من عبارة فى «حدود القانون». مما يعنى أنه يحظر على السلطة التشريعية التدخل لوضع أى قيود على ممارسة هذا الحق، وهو ما كان قد نوقش صراحة، فى كل المحادثات والمفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا، منذ نشبت ثورة ١٩١٩، وحتى اجتماعات لجنة الثلاثين التى وضعت دستور عام ١٩٢٣.

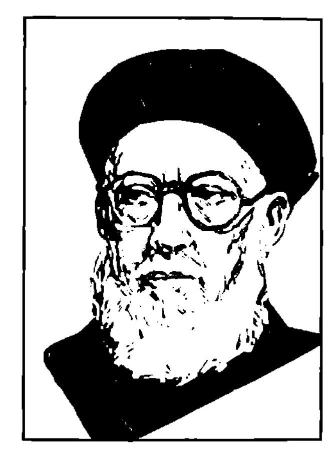
وكانت اللجنة قد وضعت هذا النص، استجابة لما يمكن اعتباره شرطا يربط بين موافقة بريطانيا على إلغاء الحماية، وإعلان استقلال مصر، وبين ضرورة النص فى الدستور على إطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص. وفى آخر المفاوضات التى جرت بين الطرفين، قبل إعلان تصريح فبراير ١٩٢٢، الذى أنهى الحماية البريطانية، وتشكلت على إثره إلى لجنة الثلاثين لوضع الدستور، وهى مفاوضات «عدلى /كرزون» أدرج وزير الخارجية البريطانية، فى مشروع المعاهدة الذى قدمه إلى الوفد المصرى، أربع مواد فى هذا الشأن، تتعهد مصر بمقتضاها بأن تكفل لجميع سكانها المساواة التامة أمام القانون، من دون أن يؤثر فى ذلك اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب، وأن يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤدوا بحرية تامة فى السر والعلن شعائر أية ملة أو دين، أو عقيدة مادامت هذه الشعائر لاتنافى النظام العام والآداب العامة.

وكان هذا هو النص الذى استلهمته لجنة المبادئ العامة التى تفرعت عن لجنة الدستور، فاقترحت أن ينص فيه على أن «حرية الاعتقاد الدينى مطلقة، فلجميع سكان مصر الحق فى أن يقوموا بحرية تامة، علانية أو غير علانية، بشعائر أى ملة أو دين أو عقيدة، مادامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام أو الآداب العمومية».

وعندما طرح الاقتراح للمناقشة فى جلسة لجنة الثلاثين، نشأ اعتراض على مصراعيها، فقد اعترض الشيخ «محمد خير راضى بك» على صدر المادة الذى ينص على أن «حرية الاعتقاد الدينى مطلقة»، مطالبا بحذف كلمة «الدينى» منها، حتى لا يفهم أنها تبيح لكل شخص أن يترك دينه ويعتنق ديناً آخر؛ من دون أن يتحمل مسئولية عن ذلك من جزاء مدنى أو غير مدنى، مع أنه لا نزاع فى أنه


إبراهيم الهلباوى بك


الشيخ محمد بخيت



القمص سرجيوس

اسمه الكامل «ملطى سرجيوس عبد الملاك». ولد فى مدينة «جرجا» عام ١٨٨٣ لأسرة توارثت العمل فى سلك الكهنوت. درس بالمدرسة الإكليركية بالقاهرة ورسم قسا عام ١٩٠٤. خدم فى كنائس الزقازيق وسنورس وملوى وترقى عام ١٩٠٧ إلى درجة القمص. عين وكيلا لمطرانية السودان عام ١٩١٢، واصطدم بالسلطات البريطانية، فأعادته إلى القاهرة عام ١٩١٥، حيث أسس كنيسة مارى مرقس بالقللى. برز اسمه أثناء ثورة ١٩١٩، بمشاركته فى المظاهرات واستضافته لشيوخ الأزهر فى الكنائس، وخطبه على منبر الأزهر، فنفته السلطات البريطانية إلى رفح ثم أعيد إلى القاهرة أصدر مجلته المنارة المرقسية أثناء وجوده فى السودان، لتكون منبرًا لانتقاد أحوال الكنيسة، ثم أعاد إصدارها عام ١٩٣٠، وتقلبت علاقته بالكنيسة، حتى أصبح وكيلا عن البابا بالديوان البطريركى، وتم تنزيله، إلى حدّ صدور قرار بحرمانه من ممارسة الوعظ، ألغاه مجلس الدولة عام ١٩٥٤. دخل فى معارك سياسية مع معظم الأحزاب السياسية قبل الثورة، وألزمته وزارة الداخلية بالكف عن الوعظ، ثم سمحت له به عام ١٩٥٩. مات عام ١٩٦٤ عن ٨١ عاما

يترتب على تغيير الدين نتائج مهمة فى الميراث وغيره، وطالب بأن يقتصر النص «على كفالة حرية الاعتقاد»، وتساءل «إبراهيم الهلباوى بك»: أىّ اعتقاد تريد؟. وهل يدخل فيه الاعتقاد الدينى أو لا؟. فرد عليه فضيلة الشيخ «محمد بخيت» ـ مفتى الديار المصرية ـ قائلا: الاعتقاد شىء والدين شىء آخر. فالمسلمون افترقوا إلى ثلاث وسبعين فرقة، لكل فرقة اعتقاد خاص مع أن لهم ديناً واحدا. وقال «توفيق دوس»: حذف كلمة الدين يوسع نطاق المادة، ويجعل حرية الاعتقاد شاملة للمعتقدات الدينية وغير الدينية.

وبعد أسبوعين، وفى جلسة اللجنة بتاريخ ٢٨ أغسطس (آب) ١٩٢٢، قال فضيلة الشيخ محمد بخيت: حسما للخلاف الذى قام بشأن المبدأ الخاص بحرية الأديان، اقترح أن تحذف كلمة الدينى فى صدرها، لتكون «حرية الاعتقاد مطلقة» بدلا من «حرية الاعتقاد الدينى مطلقة». وهو ما أخذت به اللجنة التى أفردت مادة خاصة لهذا النص، أخذت بعد ذلك فى النص النهائى للدستور رقم ١٢، بينما استقل الشطر الثانى من المادة، برقم ١٣.

ويبدو أن اقتراح «الشيخ بخيت» كان يستهدف ألا يصدم نص المادة، المشاعر الدينية للمسلمين، الذين يرفضون التسليم بأن من حق المسلم تغيير دينه من دون أن ينسحب ذلك على التفسير الذى قال به «دوس باشا» للنص، وهو أنه يكفل الحق فى تغيير المعتقدات الدينية وغير الدينية.

واعترض الشيخ «بخيت» كذلك على الشطر الثانى من المادة، وقال: إن إطلاق حرية القيام بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة، أمر لا يقره أى دين من الأديان، وطالب بأن يقتصر هذا الحق على الأديان المعترف بها سواء كانت سماوية أم غير سماوية، فلا يسمح بإحداث دين جديد، كأن يدعى شخص مثلا «أنه المهدى ويأتى بشرع جديد» وسانده فى الاعتراض «الأنبا يوأنس» ـ وكيل بطريرك الأقباط الأرثوذكس ـ الذى ضرب مثلا على ذلك، بأن «القمص سرجيوس» ـ الذى لعب دورا مهما فى ثورة ١٩١٩ ـ قد «خرج عن الدين، وشرع فى استحداث دين جديد، وطلب من الحكومة الترخيص له بذلك، فرفضت. وهذا دليل على أنه لايمكن الترخيص بغير الأديان المعترف بها».

وكان «عبد العزيز فهمى باشا» قد لفت نظر اللجنة، فى جلسة ثانية إلى أن الدستور يصاغ لكل المصريين، وقال «لو أن بلدنا مقصور على المسلمين فقط، ولم يكن فيه سوى الدين الإسلامى، لحكمناه فى كل أمورنا الوطنية، ولكن بلدنا يضم المسلم والمسيحى واليهودى، وقد يدخل فى المصرية أيضا البوذى، والبرهمى واللادينى، وكلهم ينبغى أن يكونوا فى نظر القانون سواء، لأننا قررنا حرية الأديان».

وربما لهذا السبب، لم يجد مبررا لتكرار ماقاله، واكتفى بأنه أوضح أمرين، الأول: أن النص يجيز منع إقامة الشعائر الدينية إذا أخلت بالنظام العام، والثانى: والأهم، هو أن النص مأخوذ بحروفه من مشروع اللورد «كرزون»، وقد اتفقنا على أن نأخذ هذه النصوص فى دستورنا، حتى لانرغم على وضعها عند المفاوضات.

وهكذا انتهت الحملة الصحفية التى بدأت بالتشنيع على «الملكة نازلى» إلى النبش فى جرح كان المجتمع المصرى حريصاً على ألايعيد فتحه، وهو الجرح الطائفى. ورغم إدراك كثيرين بأنه



الملك فاروق يستقبل الأنبا مكاريوس الثالث بطريرك الأقباط فى الفترة بين فبراير ١٩٤٤ وأغسطس ١٩٤٥

ينغلق على صديد كثير يتطلب فتحه وتنظيفه عبر حوار ديمقراطى صريح، إلا أن الغرائز البدائية التى أثارتها الحملة؛ كانت قد أشاعت مناخاً من الإثارة يستحيل فى ظله أن يسفر هذا الحوار عن شىء، بل إن مخاطر تحوله هو نفسه من علاج ديمقراطى للجرح إلى مادة لإثارة الفتنة كانت واردة بقوة.

وسرعان ما أدرك الجميع خطل وخطأ الطريقة التى عولجت بها الأزمة فى ضوء المشاكل التى أثارتها، إذ أسفرت حرب الدعاية عن هزيمة كل الأطراف وفتح كل الجراح بطريقة خاطئة.

نشر الغسيل القذر للأسرة المالكة فأصبح عرضها منشوراً على كل الحبال، يتناوله بالتعليق والتنكيت والتنديد صعاليك المصريين وأحلاس المقاهى. ففقد العرش هيبته واحترامه.

وأججت نيران الأحقاد الطبقية التى أثارتها أنباء الأموال التى أنفقت على النزوات.

وقلبت فى رماد الأصول والأحساب.

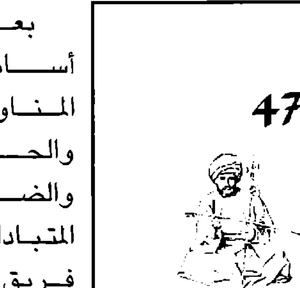
ثم إنها - وهو الأخطر - فتحت الجرح الطائفى لا لتنظفه بل لتعمقه وتزيد من عفونته وتضيف المزيد إلى صديده.

ولعلنا لا نبالغ حين نقول: إن الآثار السلبية للطريقة التى عولجت بها المسألة على العلاقة بين عنصرى الأمة، هى أخطر الآثار التى من نوعها منذ ثورة ١٩١٩، وليس من الخطأ فى رأينا، أن نعتبر زواج البرنسيسة من الأفندى على صعيد تأثيره على الوحدة الوطنية المصرية، كان بمثابة النهاية للفصل الذى بدأ فى ثورة ١٩١٩ ليبدأ فصل آخر، مازلنا نعيش تفاصيله حتى اليوم!

الفصل التاسع

الضوء الأخضر.. والضوء الأحمر





47

بعد ستة أسابيع من المناورات — والحملات والضغوط — المتبادلة، نجح فريق «سان فرانسيسكو» فى حسم الموقف، بعد أن عثر «رياض غالى» على مبشر باكستانى اسمه «بشير أحمد» وافق على إشهار إسلامه وعلى عقد قرانه على البرنسيسة «فتحية» طبقا للشريعة الإسلامية.

وقبل أن تعتكف «الملكة نازلى» بسبب وعكة صحية خفيفة، أصدرت أوامر صارمة لإدارة الفندق بألاتسمح لأحد غير الخدم بالاقتراب من جناح الأميرة «فتحية»، إذ كانت تخشى من تدبير محاولة لخطفها.

وخلال أيام الاعتكاف تم طبع بطاقات الدعوة إلى حفل الزفاف الذى تقرر عقده يوم الأحد ٢٨ مايو (آيار) ١٩٥٠، وأرسلت إلى حوالى مائتى مدعو بينهم ٤٠ من كبار الشخصيات الأمريكية، طاروا نحو ثلاثة آلاف ميل من «نيويورك» إلى «سان فرانسيسكو»، ليشهدوا الخاتمة السعيدة لقصة الحب التى شغلت صحافة العالم كله.

وعندما استأنفت الملكة نشاطها



رياض غالى يتوسط فتحية ونازلى عقب عقد القران

تنبهت إلى أنها راعت فى تحديد يوم عقد القران أنه يوم إجازة ضيوفها من الأمريكيين، ولم تراع التقاليد الإسلامية التى درجت على عقد القران فى مساء أيام الخميس. وأدركت بذكائها أن اليوم الذى اختارته للزواج سوف يغرى خصومها بتأويلات كثيرة، فقررت تقديم الموعد من الأحد ٢٨ إلى الخميس ٢٥ مايو (آيار) ١٩٥٠، تبركاً بليلة الجمعة. وأرسلت بطاقات دعوة تلغرافية إلى المدعوين بالموعد الجديد.

ومنذ الصباح الباكر لذلك اليوم؛ أخذ موظفو «فندق فيرمونت» فى تزيين قاعاته وردهاته بالزهور والورق الملون والأضواء. وقبل الخامسة بقليل كانت جميع القاعات قد ازدحمت بالمدعوين وبعشرات من سلال الورود التى أرسلها أصدقاء العروسين.

وفى الخامسة تماماً ظهر «رياض غالى» على قمة السلم الذى يقود إلى القاعة الكبرى. وكان يرتدى بدلة بنجور، ويبتسم فى سعادة وهو يتنقل بين المدعوين ويحييهم. وبعد دقائق عزفت الموسيقى إشارة إلى نزول البرنسيسة «فتحية» و«الملكة نازلى». وكانت العروس ترتدى ثوب عرس أنيقاً، استحضر خصيصاً من «باريس» وصنعه بيت «ديسييه» للأزياء. أما الملكة الوالدة فكانت ترتدى ثوباً للسهرة من الحرير الأزرق اللون، مفتوحاً من الأمام حتى الصدر، حيث ينتهى بمشبكين كبيرين من الماس وقد حلت صدرها وأذنيها ويديها بطاقم الماس

الشهير، واتجهتا إلى القاعة الكبرى، وسط حشد المدعوين والنظارة ومصورى الصحف.

وأسرع «رياض غالى» يستقبلهما. واتجه ثلاثتهم إلى المائدة التى أعدت لعقد القران.

وأعلن «رياض غالى» أمام المأذون الباكستانى أنه مسلم وتلى الشهادتين، ثم وضع المأذون يد البرنسيسة فى يد الأفندى وقال لها: قولى له زوَّجتك نفسى على كتاب الله وسنة رسوله وعلى الصداق المسمى بيننا. فرددت الأميرة ماقال بصوت لم يخل من الارتعاش. والتفت المأذون إلى الأفندى وقال له: قل لها قبلت زواجك على كتاب الله وسنة رسوله وعلى الصداق المسمى بيننا. فردد «رياض غالى» العبارة دون أن يرتعش له صوت، أو يرمش له جفن.

وأثناء ذلك تسللت الدموع من عينى «الملكة نازلى». لكنها مالبثت أن تمالكت أعصابها. أما «فتحية» فقد اغرورقت عيناها بالدموع. بينما كان «رياض» يوقع على وثيقة الزواج. وماكاد ينتهى حتى قبّلها وهمس فى أذنها، فتمالكت أعصابها. وبعد انتهاء مراسم العقد قدم «رياض غالى» إلى زوجته هديتين ثمينتين إحداهما خاتم الزواج وهو مصنوع من البلاتين، ومرصع بثلاث قطع من الماس دقيقة الصنع وقد نقشت عليه كلمة «أحبك». أما الهدية الثانية فكانت مشبكاً متوسط الحجم من البلاتين المرصع بالماس. ثم توجه العروسان وبصحبتهما «الملكة نازلى» إلى حيث قطعا كعكة الزواج. وبعدها بدأ الحفل وتناول المدعوون عشاءً فاخراً اشترك العروسان فى اختيار قائمته.

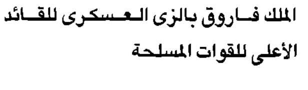
واستمر الرقص حتى السادسة من صباح الجمعة، وصعد الأفندى والبرنسيسة إلى الجناح الكبير الذى أعد خصيصاً لنزولهما عقب زواجهما.

وصرح «رياض غالى» عقب زواجه لأصدقائه أنه يعتزم قضاء شهر العسل فى إحدى جزر «هونولولو» فى المحيط الهادى؛ وهى تقع إلى الشمال الشرقى من جزر «هاواى»، التى أمضت فيها الأميرة «فائقة» - شقيقة زوجته - شهر العسل مع زوجها «فؤاد أفندى صادق». وقال مندوب «الأهرام» الخاص فى «سان فرانسيسكو» إن الأميرة «فتحية» كانت تبتسم للمدعوين وتحاول إخفاء تأثرها، وأن عينى جلالة «الملكة نازلى» كانتا مغرورقتين بالدموع، وهى «تشيّع» ابنتها إلى «رياض غالى».

وقد ثبت فيما بعد أن مندوب «الأهرام» لم يخطئ، ولكنه كان يتنبأ!

وقبل يوم واحد من الاحتفال بزفاف الأميرة «فتحية» وفى يوم الأربعاء ٢٤ مايو (آيار) ١٩٥٠، غادرت البرنسيسة «فائقة» وزوجها «فؤاد أفندى صادق» مدينة «سان فرانسيسكو»فى طريقهما إلى «القاهرة»، تنفيذا للإنذار الذى وجهه مجلس البلاط إلى الأميرة، بأن تعود إلى «مصر» فوراً وإلا نظر المجلس فى أمرها.

ولم يكن تحديد موعد الرحيل خالياً من المعنى، أو بعيداً عن التدخل، إذ كانت السفارة المصرية بـ«واشنطن» هى التى قامت بحجز الأماكن للأميرة وزوجها على الطائرات، وحددت خط سير الرحلة، فى إشارة واضحة إلى أن التزامهما بقرار التحريم الذى أصدره الملك «فاروق» ضد البرنسيسة الأخرى والأفندى الآخر، شرط أساسى للعفو



الملك فاروق بالزى العسكرى للقائد الأعلى للقوات المسلحة



موثق الزواج الباكستانى، يضع كفه فوق كفى العروسين فتحية ورياض غالى بعد إتمام عقد القران

عنهما. ومالم تكن «فائقة» هى التى اختارت هذا الموعد لتسافر فيه، فمن المؤكد أنها رحبت به، لأنه جنبها الحرج إذ لم يكن فى استطاعتها أن تشهد حفل زفاف شقيقتها وإلا اعتبر «فاروق» ذلك تمرداً على قراراته. ولم يكن فى استطاعتها أن تكون فى «سان فرانسيسكو» ثم تقاطع الحفل، حتى لاتجرح مشاعر شقيقتها الصغرى أو تزيد من شعورها بالمرارة لتخلى الجميع عنها.

ويبدو أن موعد السفر قد تحدد فجأة، وبعد أن تقرر تقديم موعد الزفاف من الأحد ٢٨ إلى الخميس ٢٥ مايو (آيار) ١٩٥٠، إذ لم يعلم به الصحفيون الذين كانوا يتابعون تطورات الأزمة على الجبهة الأمريكية، إلا صباح يوم السفر، حين أخطرت الأميرة إدارة الفندق الذى كانا يقيمان به برحيلهما، ثم غادرته وزوجها إلى «فندق فيرمونت» حيث قاما بتوديع الملكة الوالدة وتهنئة العروسين المطرودين من رحمة القصر، لينطلقا من هناك إلى المطار من دون أن يكون فى وداعهما أحد، سواء من حاشية الملكة أو من العاملين بالقنصلية المصرية بـ «سان فرانسيسكو».

وكان قرار «الملكة نازلى» بتشجيع الأميرة «فوقية» على الاستجابة للإنذار الذى وجهه إليها مجلس البلاط، أحد الأدلة على أنها استطاعت أن تملك زمام غضبها. فبرغم طبيعتها الهيستيرية وتصاعد الأزمة بينها وبين ابنها، إلا أنها لم تشأ أن تلدّ فى الخصومة؛ بأن تحرض «فائقة» على البقاء معها أو على تحدى إرادة شقيقها. وأبت أن تتخذها ساترا تحارب من ورائه معركتها ضد الابن العاق، حتى لاتعرضها للعقوبات التى تعرضت لها شقيقتها، والتى كانت الأم تدرك - رغم ما أبدته من استهانة



١٩٥٠: محمد حسنين هيكل رئيس تحرير «آخر ساعة»

بها ـ مدى مايمكن أن تحدثه من قلاقل فى حياة بناتها. وهو ماشهدت به الأميرة «فائقة» نفسها التى نفت أن تكون والدتها قد عارضت فى سفرها وأضافت:

ـ بالعكس، فعندما قلت لها: إننى أريد العودة إلى مصر، رحبت بذلك وشجعتنى على تنفيذه فوراً.

ولعل «الملكة نازلى» وجدت فى استعداد الملك للموافقة على زواج إحدى شقيقتيه من أحد الأفنديين نصف انتصار يعوض نصف الهزيمة التى منيت بها لرفضه زواج الأخرى، بل إن هذه الموافقة تفقد هذا الاعتراض مبرراته. وقدرت فضلاً عن هذا أن عودة «فائقة» إلى مصر يمكن أن تخفف من حدة غضبه، وقد تستطيع إقناعه بعدم تصعيد العقوبات ضد شقيقتها وزوجها ووالدتها، إذ لم يكن التدهور قد لحق علاقة «فائقة» به بنفس الدرجة التى تدهورت إليها علاقته بالآخرين، ربما لأنها على العكس منهم قد تصرفت بدرجة عالية من الاتزان والقدرة على ضبط النفس، فلم تشترك فى حرب الدعاية بين «القاهرة» و «سان فرانسيسكو» برغم المطاردات العنيفة التى تعرضت لها من مراسلى الصحف الأمريكية الذين ظلوا يلاحقونها حتى وهى فى عرض المحيط الهادى، حين كانت فى طريقها إلى جزر «هاواى» لتمضى شهر العسل. لكنها أدركت منذ عقدت قرانها فى ٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠، أن تحويل الزواج إلى قضية «رأى عام» سوف يزيد الأمور سوءًا، فلم تفتح فمها بكلمة وأبدت استعدادها للعودة هى وزوجها إلى مصر إذا طلب إليهما ذلك.

وفى مطار «لاجوارديا» بـ «نيويورك» بدت أولى بشائر الانفراج التى دلت على أن الأميرة ـ رغم زواجها دون إذن الملك ـ لاتزال تتمتع بالامتيازات التى يمنحها إياها اللقب، إذ وجدت فى انتظارها هى وزوجها مندوبين عن القنصلية المصرية فى المدينة وعن السفارة المصرية فى «واشنطن»، وبعد أن تناولا طعام الغداء فى أحد الفنادق القريبة عادا إلى المطار ليستقلا طائرة أخرى غير التى عبرت بهما القارة الأمريكية من غربها إلى شرقها، لتعبر بها هذه المرة المحيط الأطلنطى من غربه إلى شرقه، فوجدا فى وداعهما فضلاً عن مندوبى القنصلية والسفارة «محمود فوزى بك» مندوب مصر الدائم فى هيئة الأمم المتحدة، وحشدًا ضخمًا من الصحفيين انهالوا على الأميرة «فائقة» بالأسئلة، بينما كانت أضواء آلات التصوير تكاد تغشى بصرها.

وتركزت الأسئلة عن مدى صحة الأنباء التى ترددت عن أنها تحمل رسالة خاصة من الملكة الوالدة إلى الملك «فاروق»، وأنها ستلتمس من الملك الصفح عن شقيقتها «فتحية». لكنها رغم عنف الهجوم رفضت أن تجيب إلا بعبارات اعتذار عن الإجابة، ورجاء بإعفائها من الأسئلة. وفيما بعد قالت للصحفى الوحيد الذى صاحبها فى المرحلة الأخيرة من رحلتها بين «روما» و«القاهرة»، وهو «محمد حسنين هيكل» مندوب «أخبار اليوم»:

ـ المسألة واضحة، فأنا فى الطريق إلى الوطن لكى أقابل جلالة الملك. ولست أظن أنه من اللياقة أن أفتح فمى بكلمة واحدة قبل أن أقابل أخى وأشرح له كل شيء.

وفى اللحظة التى بدأت فيها مراسم زفاف البرنسيسة «فتحية» و«رياض أفندى غالى» فى أقصى الغرب، كانت

طائرة البرنسيسة «فائقة» و«فؤاد أفندى صادق» تهبط فى مطار «لشبونة» فى أقصى الشرق. أما وقد أصبح الاثنان فى مكان يبعد عن مكان ارتكاب جريمة الزواج آلاف الأميال، فقد كان طبيعيًا أن يستريحا من عناء الرحلة الشاقة، فباتا الليلة فى العاصمة البرتغالية، وغادراها فى الصباح إلى «مدريد» حيث كان مقرراً أن يغادراها بعد نصف ساعة إلى «روما»، ومنها إلى «القاهرة» ليصلا إليها فى الساعة السادسة من صباح السبت ٢٧ مايو (آيار) ١٩٥٠.

لكن الطائرة ماكادت تهبط فى مطار العاصمة الأسبانية، حتى شعرت الأميرة «فائقة» بتعب مريع، وآلام شديدة فى أذنها بعد سفر شاق استغرق حتى ذلك الحين ٣٦ ساعة متواصلة. ومع أنهما لم يكونا قد حصلا على تأشيرة دخول إلى «مدريد» إلا أن السفارة المصرية، التى كان «فؤاد صادق» قد عمل بها من قبل، حلت المشكلة. وقرر الزوجان البقاء لعدة أيام فى المدينة التى كانت أول مرافئ السلوان، التى لجأ إليها الزوج عندما رفض الملك «فاروق» أن يزوجه «فائقة» قبل ذلك التاريخ بثمانى سنوات.

وفى «مدريد» قرأ الاثنان تصريحات «الملكة نازلى» التى أدلت بها عقب انتهاء حفل زفاف «فتحية» و«رياض»، فتأكد لهما أن إلحاح الصحفيين فى السؤال عن دور تقوم به الأميرة «فائقة» فى الوساطة بين الملك «فاروق» وفريق «سان فرانسيسكو» لم يأت من فراغ. فقد ألمحت الملكة الوالدة إلى ذلك عندما سئلت عن التطورات المتوقعة بعد إتمام الزواج، فقالت إنها تعلم علم اليقين أن جلالة الملك «فاروق» لا يسعى إلا إلى سعادتها وسعادة شقيقتيه، وأن الألم الذى يحس به لايقل



٣١ مايو ١٩٥٠: الأميرة فائقة والأستاذ فؤاد صادق ينزلان من الطائرة التى أقلتهما من نيويورك إلى روما

عن ألمها بسبب ماوصفته بأنه «سوء التفاهم الذى أدى إلى ماحدث»، وأضافت فيما يمكن اعتباره رسالة اعتذار علنية أرادت أن تدعم بها جهود الوساطة:

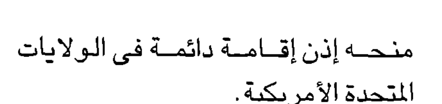
- إن الملك طيب القلب، عظيم الذكاء، عطوف سريع التفاهم، وأن التقارير المثيرة التى نشرتها الصحف الأمريكية قد زادت من غضبه. ولهذا فكل ما آمله أن يفهم جلالته الأمر على حقيقته فيصفح عن شقيقته «فتحية» وزوجها «رياض غالى»، حتى تسعد فى حياتها وحتى يلتئم شملنا مرة أخرى فى القاهرة، فإننى أشعر بحنين شديد إلى وطنى، وبرغبة عظيمة فى رؤية ابنى.

وفى تلك الأثناء كانت «فتحية هانم فؤاد» وزوجها «رياض أفندى غالى» يغادران «سان فرانسيسكو» إلى «لوس أنجلوس» ليبحرا منها عبر المحيط الهادى إلى «هونولولو» عاصمة جزر«هاواى» ليمضيا شهر العسل على قمم جبالها البركانية، وشواطئها المرجانية.

ولم يعد الزوجان، إلا بعد شهرين، وفى يوم ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٥٠.

وفى صباح اليوم التالى لعودتهما





١٩٤٧: الأميرة فائقة عند وصولها إلى أمريكا وكانت فى الحادية والعشرين من عمرها. توفيت عام ١٩٨٣ عن ٥٧ عاما
١٩٤٩: الوجيه فؤاد صادق عند وصوله إلى نيويورك قادمًا من ستوكهولم

إلى «سان فرانسيسكو»، غادرها «رياض غالى» إلى نيويورك، بصحبة أحد كبار المحامين. ودلف الاثنان إلى مكتب المستر «بروس باير» مدير إدارة الهجرة الأمريكية ليبحثا معه عن حل لمشكلة إقامة «رياض» فى أمريكا فى ضوء القرارات التى كان متوقعا صدورها عن «مجلس البلاط»، وكان منعقدا فى ذلك اليوم.

وكان «رياض غالى» قد طلب من إدارة الهجرة فى أعقاب سحب جواز سفره المصرى مدّ فترة إقامته فى الولايات المتحدة متعللا بأن قضيته معروضة على «مجلس البلاط»، وأن من الإنصاف له إعطاءه مهلة لحين صدور الحكم النهائى فيها، فسمحت له الإدارة بالبقاء حتى أول أغسطس (آب) ١٩٥٠.

وانتهى البحث عن حل للمشكلة بطلب جديد قدمه «رياض» إلى إدارة الهجرة، راجيا اعتباره شخصا بلا وطن. مبررا ذلك بأنه إذا عاد إلى مصر فسوف يضطهده خصومه السياسيون، وربما يُقتل. وهو سبب يدعو فى نظر القانون الأمريكى لا إلى إجابة طلبه فحسب، ولكن كذلك إلى منحه إذن إقامة دائمة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا أصبح «رياض غالى» - الذى لم يمارس السياسة يوما - لاجئا سياسيا. ولكن لأسباب عاطفية كما ينبغى لرجل كان زملاؤه يستشهدون دفاعا عن الدستور والاستقلال، فى الوقت الذى كان هويمضى أوقاته فى «بار شطورة» مع الراقصة «سنية شوقى».

بعد منتصف ليلة الثلاثاء ٣٠ مايو ١٩٥٠ ، وصلت الأميرة «فائقة» إلى مطار «شامبينو» فى «روما» قادمة من «مدريد» بعد أن أمضت بها ثلاثة أيام وقصدت على الفور إلى الجناح الذى حجزته السفارة المصرية لها ولزوجها فى فندق «الجراند أوتيل»، وعندما نزلا فى الضحى إلى بهو الفندق وجدا أمامهما «محمد حسنين هيكل» المحرر بـ «أخبار اليوم» وعندما سأل الأميرة عن شعورها قالت:

- ماأجمل أن يعود الواحد إلى بلده بعد غياب أربع سنوات. إننى لم أر «فوزية» منذ أكثر من سبع سنوات. ولم



٤ يونيو (حزيران) ١٩٥٠: الملك فاروق يتوسط الأميرة فائقة وفؤاد صادق بعد التصديق على زواجهما

أر «فائزة» منذ أكثر من أربع سنوات، ولم أر جلالة أخى طوال فترة غيابى عن الوطن. وأخشى أن أبكى حين أراهم.

وفى التاسعة والنصف من مساء الأربعاء غادرت الأميرة «روما» فى طريقها إلى القاهرة. وعندما صعدت إلى الطائرة وجلست وبجوارها زوجها وجدت فى المقعدين المجاورين لهما «محمد حسنين هيكل» و«محمد يوسف» ـ مصور «أخبار اليوم» ـ فأخذا يرصدان بالكلمة والصورة، كل ما قالته وما فعلته خلال الساعات التى استغرقتها الرحلة: الكتاب الذى قرأته والعشاء الذى تناولته، والطفلة التى طلبت منها أن تكتب لها كلمة فى الأتوجراف. وكان كله يعكس حالة التوتر الداخلى التى كانت تعانى منها الأميرة «فائقة»، ولعلها لم تكن واثقة حتى تلك اللحظة من النتيجة التى سوف تتطور إليها الأحداث. وقالت المضيفة: بعد خمس دقائق سنهبط إلى مطار «فاروق». فى تلك اللحظة ـ طبقاً لوصف «محمد حسنين هيكل» ـ امتدت أصابع الأميرة تداعب قفل حقيبة يدها ثم تمتد أصابعها فتبحث داخلها وتخرج منها مصحفاً صغيراً ضغطته بين كفيها وهى تقول: يارب يارب أنت تعلم ما بنفسى. ورفعت الأميرة عينيها



٤ يونيو (حزيران) ١٩٥٠: العروسان البرنسيسة فائقة وفؤاد بك صادق يتبادلان التهنئة بعد أن عبرا الأزمة

إلى السماء، وكان القمر بدراً وبدت النجوم شاحبة فى ضوء القمر، ثم همست الأميرة مرة ثانية: يارب وكانت عيناها مملوءتين بالدموع»!

فى اللحظات الأولى من صباح يوم الخميس ٣١ مايو (آيار) ١٩٥٠، وبعد رحلة شاقة استغرقت ثمانية أيام، لمست أقدام البرنسيسة «فائقة» أرضاً مصرية لأول مرة منذ أربع سنوات. ورغم سعادتها البالغة لأنها نجت من العاصفة التى أحاطت بزواج شقيقتها، وعادت إلى وطنها بصحبة الرجل الذى أحبته ورغبت فى زواجه إلا أن الآمال التى بعثها فى نفسها حرص «جلالة أخيها» على أن يوفد رئيس ديوانه بالنيابة - «حسن يوسف باشا» - وناظر الخاصة الملكية - «نجيب سالم باشا» - ومحافظ العاصمة - «محمود غزالى بك» - ليكونوا فى استقبالها هى وزوجها بالمطار، مالبثت أن تراجعت قليلاً، عندما علمت أن التعليمات التى لديهم تقضى بالتفرقة مؤقتاً بين

الزوجين حتى الانتهاء من بحث موقفهما.

وهكذا غادر الزوج الأفندى المطار إلى منزل أسرته، بينما توجهت الزوجة البرنسيسة إلى «قصر الدقى»، وهو القصر الذى بناه جدها لأمها «عبد الرحيم صبرى باشا»، وكانت تقيم فيه مع شقيقتها «فتحية» ووالدتهما قبل رحيلهن جميعاً إلى أمريكا فى عام ١٩٤٦.

ومع أن الأسماع فى كل أنحاء البلاد كانت كلها - كما ذكرت «الأهرام» - مرهفة لسماع كلمة المليك فى هذا الزواج، إلا أن أحداً لم يكن يتوقع مفاجآت دراماتيكية، ليس فقط لأن الحالة الزوجية بين الاثنين كانت قائمة منذ شهرين، بحيث يصعب فصمها أو اعتبارها غير شرعية، أو لأن زواجهما قد استُثنى من الحملة الصحفية التى شنت على الزواج الآخر، بل لأن الجميع - بمن فيهم الملك «فاروق» نفسه - كانوا يدركون أن الاعتراف بزواج البرنسيسة «فائقة» من «فؤاد أفندى صادق» ضرورة من ضروريات التوازن فى الموقف، لأن اعتراض الملك على زواج شقيقة واحدة، من أربع شقيقات، يمكن قبوله اجتماعيًا. بعكس لو شمل الاعتراض اثنتين، بما يوحى بأن هناك تمرداً على سلطته الأسرية يخل من هيبته. وفضلاً عن أن هذه الموافقة كانت توحى بموضوعية وعدالة الموقف الذى اتخذه من الزواج الآخر، فقد كانت كذلك ضرورية لتكذيب كل الاتهامات التى وجهت للملك فى الصحف الغربية بأنه غير ديمقراطى، يؤمن بأرستقراطية الدم، ويتعالى على شعبه، ويرفض زواج شقيقاته من الأفندية وأبنائهم.

ولم يطل الانتظار بالأسماع المرهفة التى كانت تنتظر كلمة المليك، فبعد ساعات من وصولهما استقبل الملك «فاروق» الزوجين. حيث اجتمع بهما اجتماعاً طويلاً لم تذع تفاصيله، وإن كان من العسير منطقيّا تصور أن أحدهما، أو كليهما، قد وجد من المناسب أن يثير شيئاً فى هذا اللقاء يتعلق بالزواج الآخر، أو أن يبلغ الملك رسالة من الملكة الوالدة أو من «فتحية» هانم فؤاد». والأرجح أنهما حرصا على أن يغسلا أيديهما من الإثم الذى ارتكبه فريق المتمردين على إرادته فى «سان فرانسيسكو»، حتى لايسيئا إلى موقفهما. وقد اقتصرت البيانات الرسمية التى نشرت عن هذا اللقاء على القول: بأن البرنسيسة «فائقة» قد شرحت للملك ظروف زواجها وملابساته على حقيقتها. وأن «فؤاد أفندى صادق» قد حرص «على أن يؤكد أنه لم ينس فى كل هذا ولاءه للذات الملكية الكريمة، ولا إخلاصه للبيت المالك الكريم». أما الملك فقد كان - كما ذكرت الصحف - حريصاً على أن يتأكد بنفسه «من أن الظروف والملابسات التى اكتنفت الزواج قد دارت فى نطاق التقاليد الإسلامية والعرف الذى جرت عليه البلاد» وعندما اتضح له ذلك وافق على الزواج.

لكن الأمر كان يتطلب بعد هذا، بحثاً قانونياً وفقهياً للمواءمة بين قيام حالة الزوجية الفعلية بين البرنسيسة «فائقة» و«فؤاد أفندى» وبين الشكل القانونى والاجتماعى، بحيث يتم تصحيح الأخطاء التى أدت إلى إتمام الزواج قبل الحصول على موافقة الملك، دون أن يستفيد فريق المتمردين على الإرادة الملكية فى «سان فرانسيسكو» من هذا التصحيح على أى صعيد، قانونى أو



١٩٤٧: الأميرة فائقة كما كانت تبدو عند وصولها إلى أمريكا..



٣٠ مايو ١٩٥٠: الأميرة فائقة تنزل من الطائرة وخلفها زوجها فؤاد أفندى صادق فى مطار روما

شرعى أو دعائى. وهو ما انشغل به فريق من رجال القانون بالقصر وبالحكومة، بمعونة عدد من الأعضاء الشرعيين بـ«مجلس البلاط».

وقد دار بحث هؤلاء الخبراء حول مدى «قانونية» و«شرعية» عقد الزواج الذى أبرم بين الاثنين فى «سان فرانسيسكو» فى ١٥ إبريل (نيسان) ١٩٥٠. وانتهى بحثهم إلى أن العقد «غير قانونى» لإبرامه قبل الحصول مسبقاً على إذن الملك. ولم يكن تجاهل ذلك ممكناً لمخالفته الصريحة لنص المادة السادسة من قانون الأسرة المالكة من جانب، ولأن هذا التجاهل قد يسبغ صفة القانونية على عقد زواج البرنسيسة «فتحية» من «رياض غالى». فضلاً عن أن تصحيحه كان لحسن الحظ سهلاً، إذ إن القانون ذاته كان يعطى الملك سلطات واسعة فى هذا المجال استند إليها فأصدر أمراً ملكياً بالموافقة على الزواج، أبلغ رسمياً إلى رئيس الديوان ورئيس الوزراء، وتم تسجيله بالسجل المعد لذلك بالديوان الملكى.

لكن الأمر لم يكن بالسهولة ذاتها فيما يتعلق بمدى شرعية الزواج من الناحية الدينية. فقد كان الملك حريصاً على ألا يعترف بهذه الشرعية حتى لا تستفيد البرنسيسة «فتحية» من هذا الاعتراف. إلا أن عدم الاعتراف به كان يعطى إيحاءات غير مقبولة عن طبيعة المعاشرة الزوجية التى تمت بين الاثنين منذ ذلك التاريخ. ثم توصل الخبراء إلى نظرية تقول: بأن الزواج الذى عقد بين الأميرة وزوجها فى الخارج، هو زواج صحيح شرعا، ولكن ذلك لا يحول دون توكيده بالتصادق على العقد الذى أبرم بالخارج بعقد جديد، يهدف إلى «إقرار الزوجية وتثبيتها». فهو ليس عقد زواج جديد، لأن الزوجية قائمة فعلاً ولكنه «عقد تصادق على زوجية قائمة».

ولما كان «مجلس البلاط»، وهو صاحب الاختصاص فى مسائل الأحوال الشخصية فيما يتعلق بأعضاء البيت المالك، قد تعود ـ بقرار سابق منه ـ أن ينيب عنه فى مباشرة عقود الزواج والطلاق والتصادق، أكبر أعضائه الشرعيين ـ وهو شيخ الأزهر ـ فقد أبلغ ديوان الملك فى مساء يوم السبت ٣ يونيو (حزيران) ١٩٥٠ الشيخ «عبد الرحمن حسن» ـ وكيل الجامع الأزهر ـ بأن يحضر إلى «قصر القبة» قبل ظهر اليوم التالى ليقوم نيابة عن شيخ الأزهر، الذى كان مريضاً، بتوثيق عقد التصادق على الزواج. وفى اليوم نفسه أصدر الملك قراراً بالإنعام على «فؤاد أفندى صادق» برتبة البكوية من الدرجة الثانية، وأصبح يلقب منذ ذلك الحين بـ«حضرة صاحب العزة محمد فؤاد صادق بك».

وفى الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٤ يونيو (حزيران) ١٩٥٠ توجه الشيخ «عبدالرحمن حسن» وكيل الجامع الأزهر إلى «قصر القبة»، الذى كان الملك قد أمر بتزيين مداخله وطرقاته بعقود الأزهار والورود. وفى بهو القصر الكبير وجد عدداً قليلاً من كبار رجال الملك، كان من بينهم رئيس الديوان وناظر الخاصة الملكية و«عبد اللطيف طلعت باشا» كبير الأمناء، و«كريم ثابت باشا»، المستشار الصحفى للملك، وآخرون من رجال الحاشية، فضلاً عن «فؤاد صادق بك». وبعد قليل وصلت الأميرة «فائقة» قادمة من



الأميرة فوزية ابنة الملك فاروق تقبل عمتها الأميرة فائقة مهنئة بالتصديق على زواجها وقد وقفت فريال يحتضنها الملك فى انتظار دورها

«قصر الدقى» بصحبة شقيقتيها الأميرتين «فوزية» و«فائزة» وزوجيهما «إسماعيل شيرين بك» و«محمد على رءوف». وتوجهت الأميرات الثلاث إلى الحرملك، بينما انضم الزوجان إلى المجتمعين بالبهو الكبير.

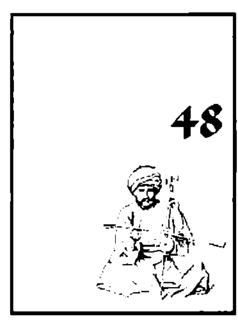
وفى الساعة الثانية عشرة دخل الملك على المجتمعين فصافحهم. وانحنى «فؤاد صادق» على يده فلثمها. تبادل الملك معهم حديثاً قصيراً أنهاه بأن طلب من وكيل الأزهر البدء فى إجراءاته، فألقى الشيخ خطبة قصيرة تحدث فيها عن دعوة الشريعة الإسلامية إلى بناء الأسرة وحفظ كيانها، ثم أجرى صيغة عقد التصادق، وهى لا تختلف عن صيغة الزواج، إلا أن وكيل الزوجة، وهو الملك، ذكر فى مجلس العقد أنه يقر الزوجية القائمة بين شقيقته و«فؤاد صادق» ويباركها وذكر الزوج صيغة القبول الشرعية، ثم انحنى مرة أخرى على يد الملك فقبلها. فقال له: مبارك، وربنا يديم الخير والتوفيق.

وعلى إثر ذلك تلا الشيخ «عبد الرحمن حسن» صيغة الإقرار وتنص على:


عبد اللطيف طلعت باشا كبير الأمناء بالقصر الملكى

إنه فى يوم الأحد ١٨ شعبان سنة ١٣٦٩ الموافق ٤ يونيو (حزيران) سنة ١٩٥٠ بسراى القبة العامرة، بتوفيق الله ورعايته، وبتشريف حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك «فاروق الأول» ملك مصر، قد حصل التصادق على قيام الزوجية الصحيحة بعقد زواج شرعى بين حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة «فائقة» كريمة حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك «فؤاد الأول» ملك مصر، وصاحب العزة «محمد فؤاد صادق بك» بن المرحوم «أحمد صادق بك» بن المرحوم «الفريق محمود صادق باشا»، على صداق قدره اثنا عشر ألف جنيه، وقدتم التصديق على هذا الوجه بوكالة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك «فاروق الأول» عن سمو الأميرة الزوجة، وقد حضر الزوج بنفسه.. وذلك بشهادة كل من معالى «عبداللطيف طلعت باشا» كبير الأمناء وحضرة صاحب السعادة «محمد نجيب سالم باشا» ناظر خاصة جلالة الملك ومدير الأوقاف الخصوصية.

وبعد أن وقع الملك و «فؤاد صادق» والشاهدان على الوثيقة طاف خدم القصر على الجميع بأكواب السوبيا وعصير البرتقال والليمون وأقداح القهوة. ثم اصطحب الملك أزواج شقيقاته إلى الحرملك، حيث كانت الأميرة «فائقة» وشقيقتاها فى انتظاره، فهنأها بالزواج كما تلقت تهانى الأميرتين الصغيرتين «فريال» و«فوزية»، ابنتا الملك من زوجته الملكة السابقة «فريدة». وانصرف الجميع إلى «قصر الدقى» ليتناولوا الغداء على مائدة البرنسيسة التى لم تتحول إلى «هانم»، والأفندى الذى تحول إلى «بك»!



ولعله كان مخططا لحملة التشهير ضد البرنسيسة والأفندى والملكة الأم، أن تستمر على امتداد الأسابيع العشرة التى فصلت بين جلستى «مجلس البلاط» - الأولى ١٦ مايو (آيار) والثانية فى ٣١ يوليو (تموز) ١٩٥٠ - لولا تداعى الأعراض الجانبية التى أثبتت أن الذين عارضوا فيها كانوا على حق، حين توقعوا أن تشجع الحملة خصوم القصر السياسيين، على الدخول فى الحلبة فتسقط هيبة الأسرة المالكة، وتلتهم النار الجميع.

وكان «كريم ثابت باشا» - المستشار الصحفى للديوان الملكى - ومخطط الحملة الإعلامية ضد «الملكة نازلى» هو أول الذين أمسكت النيران فى ملابسهم، فشغلته عن المعركة التى كان يقودها، بعد أن تلقى الهجوم من الخلف.

حدث ذلك بالمصادفة التى لا تخلو من تعمد، ولا تخلو كذلك من دلالة، وبسبب احتكاك بين ثلاث مؤسسات، مالبث أن سمع له دوى هائل هز مصر كلها.

أما المؤسسة الأولى، فهى «مستشفى المواساة بالإسكندرية»، التى كانت - ولاتزال - واحدة من أشهر دور العلاج فى مصر. وهى تحمل اسم جمعية خيرية، تحمس لإنشائها - عام ١٩١٠ - فريق من أهل الإسكندرية، بهدف جمع تبرعات لتقديم معونات للفقراء والمعوزين، ومواساة من يتعرض منهم للشدائد، لذلك اختاروا له اسم «جمعية المواساة».

وبعد حوالى عشرين عاما من تأسيسها رسخت خلالها أقدامها وتوسعت فى مشروعاتها الخيرية، اقترح طبيب من أعضائها - وهو الدكتور «محمد أحمد النقيب» - على مجلس إدارتها، إنشاء مستشفى عصرى كبير يقدم خدمة طبية متميزة ومدفوعة الأجر، فيجذب بذلك المرضى من أثرياء المصريين من المستشفيات الأجنبية، يحقق من عائد ذلك أرباحا تمكنه من تقديم خدماته للفقراء، من خلال قسم للعلاج المجانى الداخلى، وعيادة خارجية.

وفى خلال سبع سنوات كانت الجمعية، قد جمعت من أهل الخير، وحصلت على دعم من الحكومة، أموالا مكنتها من أن تقيم صرحاً طبيا مصريا يستطيع أن ينافس المستشفى الإيطالى، والمستشفى الإسرائيلى، والمستشفى السويسرى، وغيرها من المستشفيات التى كانت الجاليات الأجنبية قد أقامتها فى الإسكندرية، فى مستوى ماتقدمه من خدمات طبية لنزلائها.

وكان من حسن حظ الجمعية، أنها أتمت إنشاء المستشفى فى العامين الأخيرين من عهد «الملك فؤاد»، الذى لم يكن يحسن الظن فى القائمين عليه، بسبب دسائس «زكى الإبراشى باشا» - ناظر الخاصة الملكية والرجل القوى فى القصر آنذاك - فما كاد «الملك فؤاد» يغادر الدنيا، ويغادر «زكى الإبراشى» القصر فى أعقاب ذلك، حتى وجدت ترحيبا من رجل القصر القوى «أحمد حسنين باشا» الذى استطاع أن يقنع الملك «فاروق» بأن يضع المشروع تحت رعايته، باعتباره مشروعا مصريا، ينافس المشروعات الأجنبية المماثلة. فأصبح «مستشفى المواساة» المستشفى المفضل للملك، والملكة الوالدة و«الملكة فريدة»، والأميرات الشقيقات بل ولأفراد الحاشية الملكية.

وسرعان ماتفجرت المشاكل، بين مدير المستشفى - وصاحب فكرته - الدكتور «محمد أحمد النقيب» وبين رئيس الجمعية «محمد فهمى عبد المجيد»، الذى اعترض على عدم مطالبة المدير لأفراد الحاشية الملكية بنفقات علاجهم، مع أن الهدف من إنشاء الأقسام الاستثمارية بالمستشفى، كان الحصول على موارد تمكنه من الإنفاق على علاج الفقراء. وكان من رأى الدكتور «النقيب»، أن مجاملاته لرجال القصر، تفيد المستشفى، أدبيا وماديا، وتمكنه من الحصول على دعم حكومى، وتحفز الأثرياء على التبرع له، فضلا عما كان يتبرع به له الملك والأميرات، وأن مطالبتهم بنفقات علاجهم، أمر لايليق.

وانتهى الخلاف بفصل المستشفى عن الجمعية، فتحول إلى مستشفى خاص، تعينه الحكومة، وبلدية الإسكندرية، بما يكفل له دفع مرتبات موظفيه، على أن يكون مستقلا عن وزارة الصحة، ويديره مجلس إدارة يمثل البلدية والوزارة ويستكمل بقية نفقاته، من تبرعات أهل الخير، ومن بينها يانصيب سنوى، كان ينظمه كل عام.

وبعد سنوات قليلة من جلوس «فاروق» على العرش، أصبح مستشفى المواساة، إحدى المؤسسات المشمولة بالرعاية الملكية، وأصبح للملك جناح خاص فيه، ينزل به كلما تطلبت ظروفه الصحية ذلك، وتعددت زياراته له بمناسبة ومن دون مناسبة، ووصل اهتمامه به إلى حد أنه كان يحرص على أن يستعرض بنفسه طواقم الممرضات الأوروبيات الجدد، اللواتى ينضممن إلى هيئة التمريض وهو ما أثار الشكوك بأن وراء ذلك أهدافا جنسية.



محمد فهمى عبدالمجيد: مؤسس مستشفى المواساة، ولد بالإسكندرية ومات بها (١٨٩٠-١٩٤٣)



محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة

وخلال تلك الفترة، تصاعدت مكانة الدكتور «محمد أحمد النقيب» لدى القصر بعد أن توثقت صلته بالملك الذى كان يثق بمهارته كطبيب، وكان من دلائل ذلك، أنه حرص على أن يكون من بين الأطباء الذين أشرفوا على علاجه عند إصابته فى حادث القصاصين، وكان أحد الذين أنعم عليهم برتبة الباشوية بمناسبة شفائه. وفضلا عن أنه كان قد أصبح بمثابة طبيب خاص للأسرة المالكة، فقد أجرى للملك ثلاث عمليات جراحية، رفض فيما بعد - استنادا إلى شرف المهنة - أن يذكر شيئا عن طبيعتها أثناء محاكمته أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣.

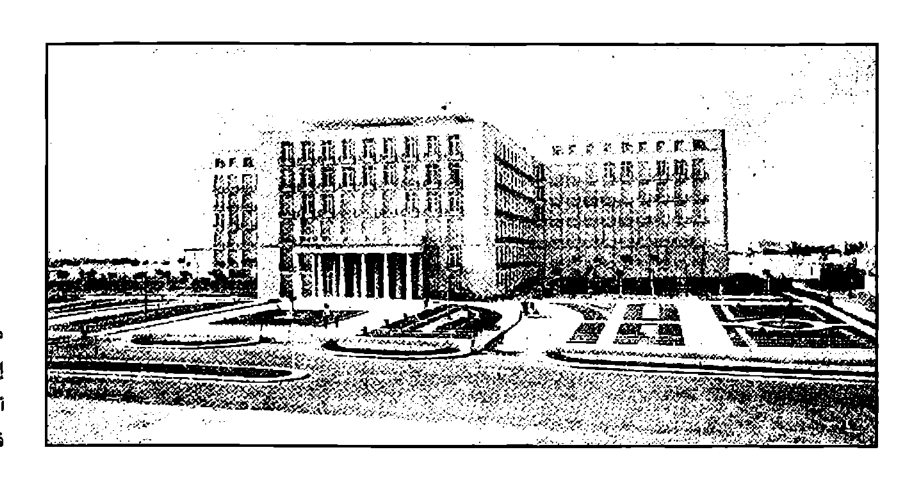
وفى خريف ١٩٤٧، وأثناء إقامته فى جناحه الخاص بالمستشفى، نجح الدكتور «النقيب» فى إقناع الملك بأن يضع تحت رعايته مشروعا جديدا كان يفكر فيه، وهو إقامة عيادة خارجية على أرض فضاء مجاورة لمستشفى المواساة، تحمل اسم «معهد فاروق الطبى»، وتحمس الملك للفكرة، وبدأت حملة تبرعات لتمويل إنشاء المعهد، خلال شهرى نوفمبر (تشرين الثانى) وديسمبر (كانون الأول)١٩٤٧، أسفرت عن جمع خمسين ألفا من الجنيهات، وبإشارة من القصر، دعمت وزارة الصحة المشروع بخمسين ألف جنيه أخرى.

ومن هذا المبلغ صرف الدكتور «النقيب» خمسة آلاف جنيه، إلى صديقه، ورجل الحاشية القوى آنذاك «كريم ثابت باشا» بدعوى أنه قام بمجهود خاص للدعاية لجمع هذه التبرعات.

وكما ثبت فيما بعد، فإن «كريم ثابت» لم يكن قد قام بأى مجهود يستحق من أجله هذه النقود، التى لم يقدم أى مستندات تحدد أوجه صرفها، فضلا عن أن ما دون فى حسابات المستشفى كان مصطنعا على نحو يدعو للشك ويتسم بالاستهتار البالغ بالقانون، فالإعانات التى يحصل عليها المستشفى تأتيه من وزارة الصحة ومن بلدية الإسكندرية، وهما ليستا فى حاجة إلى دعاية حتى يؤديا مايلزمهما به القانون. واليانصيب الذى تجريه المستشفى يتولاه متعهد نظير نسبة معينة من صافى عائد البيع بعد خصم قيمة الجوائز، وهو الذى يتحمل نفقات الدعاية له.

من الناحية الشكلية بدأ صرف المبلغ كما لو كان «عمولة» منحت لسعادة الباشا، لأنه حفز عددا من الأثرياء على التبرع لمشروع «معهد فاروق الطبى»، أما من الناحية الموضوعية، فقد كان المبلغ «منحة» من المال العام حصل عليها «كريم ثابت»، الذى قال فيما بعد فى مذكراته: إن الملك كان يعرف بالأمر ويوافق عليه.

وكان «ديوان المحاسبة» هو المؤسسة الثانية، التى وجدت نفسها طرفا فى هذا الصدام، وهو هيئة مستقلة أنشئت فى عهد حكومة الوفد عام ١٩٤٢، لكى تشرف على تحصيل الإيرادات وإنفاق أموال الدولة فى الأغراض المخصصة لها، وقد أناط به قانون تأسيسه مهمة مراجعة المستندات المالية لوزارات الدولة ومصالحها، للاطمئنان إلى سلامتها، وإلى أن الإجراءات المنظمة لتحصيلها وإنفاقها روعيت على أن يقدم تقريره عن ذلك إلى مجلس النواب، وكان رئيس هذا الديوان يعين بمرسوم ملكى، ولايعزل من منصبه إلا بموافقة مجلس النواب. وخلال السنوات الثمانى التى تلت إنشاءه، لعب الديوان



مستشفى المواساة بالإسكندرية بدئ في إنشائه في مارس (آذار) ١٩٣٢، وتم في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٥، وبدأ العمل في نوفمبر ١٩٣٥

دورا مهما في التصدى لظواهر الفساد، في وزارات الحكومة ومصالحها، والهيئات الأهلية أو شبه الأهلية التي تتلقى إعانات حكومية. لكن الأمر لم يكن يخلو من أزمات بينه وبين تلك الهيئات، إذا ما تشكك في سلامة تصرفاتها المالية.

وكان نظام العمل في ديوان المحاسبة، يقوم على إيفاد مفتشين من العاملين به، إلى الوحدات الإدارية المختلفة لمراجعة كل إجراءاتها المالية، فإذا وجد ما يدعو للانتقاد، كتب بذلك إلى الهيئة المعنية، لكي تعمل على إزالة المخالفات، فإذا فعلت سجل ذلك في تقريره، وإلا فعلى الوزارة المعنية أن ترد على هذه الانتقادات، حين يعرض تقرير الديوان على مجلس النواب لمناقشته.

قبل سبعة أشهر من تفجر قضية البرنسيسة والأفندي، وفي أغسطس (آب) ١٩٤٩، انتقل أحد مفتشي الديوان إلى «مستشفى المواساة» لمراجعة حساباتها عن سنة ١٩٤٨. وأنهى مهمته بعد أسبوعين، وظل الديوان يراجع التقرير الذي كتبه حتى ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٥٠، وفي هذا التاريخ أرسل إلى وزارة الصحة ملاحظاته عن نتيجة هذا الفحص، وهي ٢١ ملاحظة كانت العاشرة منها تنص على أن المستشفى قد «صرف بموجب الإذن رقم ١٥٢١٢ مبلغ خمسة آلاف جنيه كمصاريف دعاية لسعادة «كريم ثابت باشا»، ولم يستدل على استصدار قرار من مجلس الإدارة بصرفه، كما تقضي بذلك لائحة المستشفى، كما أن المبلغ مدرج بدفاتر المصروفات من دون إرفاق مستندات الصرف». وطلب الديوان نص قرار مجلس الإدارة الذي تم الصرف بموجبه، والتنبيه على إدارة المستشفى بعدم صرف أي مبلغ يزيد على ٣٠٠ جنيه، إلا بعد عرض الأمر على مجلس الإدارة والحصول على موافقته على الصرف، وأحالت وزارة الصحة الملاحظات إلى المستشفى وطلبت إليها الرد عليها.

وما كاد الخبر يصل إلى القصر الملكي، حتى بدأت محاولات محمومة لإقناع رئيس ديوان المحاسبة «محمد محمود بك» بأن يحذف الملاحظة الخاصة بـ «كريم ثابت» من تقريره، الذي كان يجري صف حروفه بالمطبعة الأميرية تمهيدا لتقديمه لمجلس النواب.

ومالبثت هذه الاتصالات أن وصلت إلى ذروتها في مساء الأربعاء ١٨ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ حين تلقى «حسن يوسف باشا» - رئيس الديوان الملكي بالنيابة - تعليمات بأن يلتقي فوراً بصاحب المقام الرفيع «مصطفى



١٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٠: حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة، في حوار هامس مع مصطفى النحاس باشا أثناء الاحتفال بعيد ميلاد رئيس الوزراء بفندق سان ستيفانو بالإسكندرية

النحاس باشا» ليبلغه بأن الرغبة الملكية السامية تقضي بإقالة رئيس ديوان المحاسبة من منصبه، لأنه يتناول صاحب الجلالة في مجالسه الخاصة بما يسيئه. وأدرك «حسن يوسف» أن صاحب الرغبة السامية هو «كريم ثابت» المستفيد الوحيد من شلح «محمود محمد محمود» عن منصبه، فحاول أن يتنصل من المهمة متعللاً بأن عزل رئيس ديوان المحاسبة هو من اختصاص مجلس النواب لامجلس الوزراء، لكن الملك أصر على تنفيذ تعليماته من دون تسويف، فصدع «حسن يوسف» بالأمر والتقى برئيس «الوزراء في داره بـ «جاردن سيتي» في العاشرة من مساء ذلك اليوم، وأبلغه الرغبة السامية فوعده «النحاس» ببحث الأمر.

وفي صباح اليوم التالي توجه «فؤاد سراج الدين» وزير الداخلية إلى مكتب رئيس ديوان المحاسبة، ليبلغه بأنه كان في منزل «النحاس» حين أوفد الملك رئيس ديوانه شاكياً من «تلسينه» على جلالته في مجالسه الخاصة، واقترح عليه أن يلتقي بـ «حسن يوسف» لاستيضاح الأمر منه وتوضيحه له.

وفي اليوم التالي، وفي مكتب رئيس الديوان الملكي علم «محمود محمد محمود»، مما قاله له «حسن يوسف»، أن القصر عاتب عليه لأنه لم يستأذنه قبل أن يدرج في تقريره واقعة تتعلق بذمة أحد المقربين من صاحب الجلالة. وحدث ماكان يتوقعه الذين يعرفون مدى اعتزاز رئيس ديوان المحاسبة بنفسه واعتداده بكرامته، إذ ماكاد يسمع الملاحظة الملكية حتى اندفع يؤكد بأنه لم يقبل القيام بمهمته في ـ صيف ١٩٤٩ ـ إلا بعد أن حصل على تأكيدات بأن يده ستطلق في إثبات ماترى إثباته من ملاحظات على حسابات الدولة، وبأن أحداً لن يتدخل في عمله، فإذا كانت هناك نية للعدول عن هذه التأكيدات فإن استقالته في جيبه. ثم أضاف قائلاً: إنه على أي الأحوال قد أنهى تقريره وأرسله إلى المطبعة.

وعندما سأله «حسن يوسف» عن رأيه فيما لو قدم «كريم ثابت»، قبل طبع التقرير، مستندات تثبت استحقاقه للحصول على ذلك المبلغ. أدرك رئيس ديوان المحاسبة أنه أمام طلب صريح بحذف الواقعة من تقريره مقابل أن يتقدم الباشا بمستندات لم يكن عسيراً عليه اصطناعها تبرر استحلاله للأموال العامة، فخرج من مكتب رئيس الديوان ليقدم في اليوم نفسه وهو ٢٠ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ استقالة قال فيها في إيجاز مثير للشكوك: «إن ظروفاً خاصة تجعل من العسير عليّ الاستمرار في عملي».

وحاول «النحاس» و«سراج الدين» إثناءه عن الاستقالة ووعداه بتوفير الضمانات التي تكفل له الحرية في عمله، لكنه أصر على موقفه لكي يتوقّى كل احتمالات التدخل في المستقبل.

وكان طبيعيّا أن تثير استقالة «محمود محمد محمود» الشكوك، وأن تضاف الأقاويل؛ التي تناثرت عن أسبابها إلى موجة الشائعات العاتية التي كانت تتحدث عن استغلال المقربين من الملك لنفوذهم واستيلائهم على الأموال العامة، فترفعها إلى ذروة غير مسبوقة، وأن تثير شهية المعارضين، الذي كانوا لايزالون تحت تأثير صدمة تخلي الملك عنهم، وتحالفه مع حزب الوفد، وخاصة أنها تتعلق بالرجل الذي كان وسيطا في صفقة هذا التحالف،

فعصف بعهدهم. وانتهت الاجتماعات التى عقدوها، إلى اختيار أحد أعضاء مجلس الشيوخ، وهو «مصطفى مرعى» لإثارة القضية أمامه. وبذلك دخل المجلس إلى دائرة الأزمة.

وكان «مجلس الشيوخ»، أحد مجلسين يتكون منهما البرلمان المصرى، فى ظل دستور ١٩٢٣، الذى وزع السلطة التشريعية بين مجلسين نيابيين ليجمع بذلك بين حيوية الشباب وحكمة وخبرة الكبار، وبين الاستقرار والاستمرار، وبين الثبات والتجديد.

فالمجلس الأول، والأعلى، وهو «مجلس الشيوخ» وهو بمثابة مجلس لأعيان الأمة، أو لحكمائها، وقد وصفته المذكرة التفسيرية الملحقة بالدستور بأنه «المجلس الذى يتألف من عناصر هى بحكم السن والخبرة أكثر اعتدالا وحكمة وعقلا». وهو يتشكل من عدد من الأعضاء ينتخب الناخبون ثلاثة أخماسهم ويعين الملك خمسيهم، من بين فئات اجتماعية محددة، كالوزراء والسفراء ووكلاء الوزارات وكبار موظفى الدولة من درجة مدير عام فصاعدا، وكبار رجال القضاء وكبار العلماء والرؤساء الروحانيين وكبار الضباط المتقاعدين، والملاّك الذين يؤدون نصابا معينا من الضريبة، والمهنيين وأصحاب الأعمال الذين لا يقل دخلهم السنوى عن حد معين.

ولأن المجلس يمثل حكماء الأمة، فقد اشترط الدستور، فضلا عن تحديد فئات معينة يختار منها أعضاءه، ألا يقل سن العضو فيه عن ٤٠ سنة، ولأنه يمثل الاستمرار والاستقرار، فإن مدة العضوية فيه عشر سنوات، ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات.

والمجلس الثانى هو «مجلس النواب»، وهو يمثل عنصر التجديد، لذلك هبط الدستور بشرط سن العضو فيه إلى ٣٠ سنة، وأطلق حق الترشيح لعضويته أمام كل المقيدين فى جداول الانتخابات من دون اشتراط أية فئات محددة، وحدد مدة العضوية فيه بخمس سنوات فقط.

ويتساوى المجلسان فى الاختصاصات، فلا يجوز إصدار قانون إلا إذا وافق عليه كل منهما بالأغلبية، ولكل عضو فى أى مجلس منهما حق استجواب الوزراء، فيما عدا سحب الثقة من الوزارة، واتهام الوزراء، وإقرار الميزانية، فقد اختص بها الدستور مجلس النواب وحده بحكم أنه يمثل الأمة، وبحكم أن الملك لا يملك سلطة تعيين أى عضو من أعضائه.

وعلى العكس من مجلس النواب، الذى أعطى الدستور للملك حق حله، على أن تجرى الانتخابات خلال شهرين من صدور قرار الحل، فليس من حقه حل مجلس الشيوخ تحت أى ظروف، وإن كان تعطيل مجلس النواب يترتب عليه تلقائيا - وطبقا لنص الدستور - وقف جلسات مجلس الشيوخ.

وكان مجلس الشيوخ - يوم نشبت الأزمة - قد انتخب فى ٧ مايو (آيار) ١٩٣٦ فى أعقاب انهيار الانقلاب الدستورى الذى قاده «إسماعيل صدقى باشا» فى بداية الثلاثينيات، وعودة دستور ١٩٢٣. وفى ٧ مايو (آيار) عام ١٩٤١، وبعد مرور خمس سنوات على تشكيله، حل موعد التجديد النصفى الأول له، فأجريت قرعة لإسقاط نصف الأعضاء المنتخبين، ونصف الأعضاء المعينين. واعتذرت حكومة «حسين سرى باشا» عن إجراء



١٩٥٠: كريم ثابت باشا يجلس على المقعد الملكى فى احتفال أنابه الملك عنه فى حضوره



٧ يونيو ١٩٥٢: رسم بياني لتطور حجم الغول، رمز للملك الفاسد منذ توليه الحكم عام ١٩٣٦ إلى ما قبل عزله بخمسة أسابيع. كاريكاتير للفنان عبدالسميع عبدالله نشرته «روزاليوسف»

الانتخابات، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التى كانت قائمة، لكنها لم تجد فى تلك الظروف مايحول دون شغل أماكن نصف الأعضاء المعينين الذين خرجوا فى القرعة، فاستصدرت مرسوما ملكياً بتعيينهم، على الرغم من اعتراض الشيوخ الوفديين، بأن عدم إجراء الانتخابات، يقتضى عدم إجراء التعيين، لأن الحكمة فى هذا التعيين، هى سد الفراغ الذى قد يترتب على نتيجة الانتخابات سواء فى الكفايات التى يحتاج إليها المجلس، أو فى توازن تمثيل الأحزاب فى عضويته.

وبعد أقل من عام على ذلك، استقالت وزارة «حسين سرى» وجاءت الوزارة الوفدية المعروفة بوزارة ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، فرفضت التعلل بظروف الحرب لعدم إجراء الانتخابات، وقررت حل مجلس النواب الذى كان قائما، وأجرت انتخابات جديدة له، كما قررت إجراء انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ، وأخذت بالفكرة التى كان قد أثارها شيوخها، عندما اعترضوا على تعيينات «حسين سرى»، فقررت إلغاء المرسوم الذى استصدرته حكومته، بتعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ، وعينت أعضاء آخرين، كان معظمهم - بالطبع - من أعضاء حزبها.

وبعد ثلاثين شهراً أخرى، أقيلت حكومة الوفد، وجاءت حكومة أحزاب الأقليات برئاسة «أحمد ماهر باشا» فقررت حل مجلس النواب الوفدى، وإجراء انتخابات جديدة له، وقررت كذلك، فى عام ١٩٤٥، إخراج أعضاء مجلس الشيوخ الذين استصدرت حكومة الوفد مرسوما ملكيّا بتعيينهم، لتعيد تعيين الأعضاء الذين كان «حسين سرى» قد عينهم عام ١٩٤١.

وعندما عاد الوفد إلى الحكم عام ١٩٥٠، توقعت أحزاب المعارضة، أن يرد إليها اللطمة، وأن يلغى مرسوم تعيينات الشيوخ الذى أصدره «أحمد ماهر» عام ١٩٤٥، بإعادة المعينين بمرسوم ١٩٤١، لتعيد تعيين الشيوخ الذين عينتهم أثناء حكمها عام ١٩٤٢ لكن الحكومة الوفدية لم تفعل. وكان أحد كبار أقطاب الوفد، هو «على زكى العرابى باشا» قد نشر بحثا، قال فيه، إن الحكومات المتعاقبة تمثل السلطة التنفيذية، وأن استخدام إحداها لأحد الحقوق التى يمنحها الدستور للسلطة التنفيذية، يستنفد هذا الحق فلايجوز لحكومة تالية أن تستخدمه مرَّة أخرى، وبالتالى فإن المرسوم الذى استصدر من حكومة «حسين سرى» عام ١٩٤١، بتعيينات الشيوخ، لايعطى أية حكومة أخرى، الحق فى استصدار مرسوم آخر بتعيينات أخرى، بعد أن استنفدت السلطة التنفيذية - بهذا المرسوم - حقها فى التعيين.

وفضلا عن أن حكومة الوفد، قدرت فيما يبدو - أن حصولها على أغلبية كاسحة فى مجلس النواب يكفى، وأن من الحكمة أن يظل لأحزاب المعارضة وجودها فى مجلس الشيوخ، فإن مدة عضوية هؤلاء الأعضاء المعينين بمرسوم ١٩٤١، وهى عشر سنوات، كانت قد أوشكت على الانتهاء فى ٧ مايو (آيار) ١٩٥١، فلم تكن هناك ضرورة للدخول فى معركة لامبرر لها. لذلك اكتفت باستصدار مرسوم بتعيين أعضاء يحلون محل الأعضاء المعينين الذين ماتوا أو استقالوا فى إشارة

واضحة إلى اعترافها بمرسوم تعيينات وزارة «حسين سرِّى» وعزمها على ألاّ تغير تركيب العضوية فى مجلس الشيوخ.

كان ذلك هو حال «مجلس الشيوخ» حين أسفرت المشاورات بين أقطاب المعارضة عن اختيار «مصطفى مرعى بك» ليثير موضوع الخمسة آلاف جنيه التى حصل عليها «كريم ثابت باشا» من أموال التبرعات التى جمعها مستشفى المواساة. وكان الاختيار موفقا، إذ كان «مرعى» محاميا كبيرا حسن السمعة. وكان مستقلا على الرغم من أنه تولى لفترة قصيرة منصب وزير الدولة، فى آخر وزارات حكومة أحزاب الأقليات، وهى وزارة «إبراهيم عبد الهادى باشا». ولم يكن الحصول على وثائق الفضيحة يتطلب مجهودا، إذ كان رئيس ديوان المحاسبة المستقيل صديقا لـ «مصطفى مرعى» نفسه، فضلاً عن أنه كان ضائقا أشد الضيق بسبب تدخل القصر فى عمله، راغبا فى الثأر من الحكومة التى عجزت عن حمايته.

وهكذا تقدم حضرة الشيخ المحترم «مصطفى مرعى بك» بسؤال إلى الحكومة يقول بالنص «ما الأسباب التى أدت إلى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة، وهل من بين هذه الأسباب ما يتصل بعمله، وعلى وجه الخصوص هل فيها ما يتصل بملاحظات أبداها الديوان على نفقات حرب فلسطين أو على وجوه صرف الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة بالإسكندرية»؟

وفى جلسة ٨ مايو (آيار) ١٩٥٠، أجابت الحكومة عن السؤال، فقالت إن الرئيس المستقيل لم يفصح عن أسباب استقالته سوى ماجاء فى الاستقالة، من أنه قد عرضت ظروف خاصة تجعل من العسير عليه الاستمرار فى رئاسة الديوان، وأنها عملت على إقناعه بالعدول عن استقالته، مؤكدة له حرصها على تمكين ديوان المحاسبة من ممارسة رقابته القانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها، ولكنه مع الأسف الشديد أصر على الاستقالة.

وفى الإجابة عن الشق الثانى من السؤال، حول الصلة بين الاستقالة وبين الملاحظات التى أبداها الديوان على نفقات حرب فلسطين، أو على وجوه صرف الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة، قالت الحكومة: إن قانون ديوان المحاسبة ينص على أنه فى حالة وقوع خلاف بين الديوان وإحدى الوزارات أو المصالح، يعرض الخلاف على مجلس الوزراء للفصل فيه، وأنه لم يحدث فى عهد الحكومة القائمة أى خلاف بين الديوان وبين وزارتى الحربية والصحة فى صدد هذين الموضوعين.

ولم تقنع الإجابة حضرة الشيخ المحترم «مصطفى مرعى»، وأراد أن يعلق عليها، فلما ضاقت لائحة المجلس عن الاستماع إلى تعليقه قرر فى الجلسة نفسها تحويل السؤال إلى استجواب، وحدد المجلس موعدا للمناقشة فيه خلال النصف الثانى من شهر مايو.

وخلال الأسابيع الثلاثة التى فصلت بين الرد على السؤال - فى جلسة ٨ مايو (آيار) - ومناقشة الاستجواب - فى جلسة ٢٩ منه - لم يكف «كريم ثابت» عن الاتصال بأعضاء مجلس الشيوخ فى مسعى لتأجيل مناقشته إلى أجل غير مسمى. ولم يكف القصر عن الضغط على الوزارة، لكى تلفت نظر الدكتور «محمد حسين هيكل باشا» رئيس «مجلس الشيوخ»


على زكى العرابى باشا



مصطفى مرعى (١٩٠٢/١٩٨٧)
محام وسياسى مصرى. ولد عام ١٩٠٢ بقرية الجزيرة الخضراء بمحافظة كفر الشيخ. تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة. اشتغل بالمحاماه فى الإسكندرية وكان من المعروفين بتعاطفهم مع الحزب الوطنى. فى عام ١٩٣٢ انتقل إلى السلك القضائى فعمل قاضيا بمحكمة الإسكندرية. فى عام ١٩٣٦ عاد ليعمل بالمحاماه، لمدّة أربع سنوات عاد بعدها مرّة أخرى إلى السلك القضائى فعين محاميًا عاما ثم مستشارًا فى محكمتى الاستئناف والنقض ثم رئيسًا لإدارة قضايا الحكومة. فى نهاية عام ١٩٤٨ اختاره «إبراهيم عبد الهادى» وزيرًا للدولة فى وزارته التى استمرت حتى يوليو ١٩٤٩، وظل يحتفظ بمنصبه فى وزارة حسين سرى الائتلافية التى خلفتها. بعد ثورة ١٩٥٢ اعتزل العمل بالسياسة، وعاد للعمل بالمحاماه. وعين عضوا بمجمع اللغة العربية عام ١٩٧٣ حتى وفاته فى ٧ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٨٧

إلى ضرورة ضبط الإيقاع أثناء مناقشة الاستجواب. ويقول الدكتور «هيكل» فى مذكراته: إنه التقى برئيس الوزراء فى حفلة دبلوماسية قبل نظر الاستجواب بأيام ففوجئ به يقول له:

- أنت رئيس مجلس الشيوخ ولا يجوز أن يحدث فى المجلس أثناء مناقشة الاستجواب ماحدث فى مجلس النواب.

فأدرك رئيس مجلس الشيوخ أن ما أثير فى مجلس النواب أثناء استجواب الحفلات الخيرية التى تنظمها وتحضرها الأميرات، قد أثار ضيق القصر. وانصرف ذهنه إلى أن «النحاس» ينبهه إلى ذلك، فأرسل رسالة شفهية إلى «مصطفى مرعى» مقدم الاستجواب يلفت نظره إلى أن الدستور صريح فى أن ذات الملك مصونة لاتمس، وأنه بصفته رئيساً للمجلس سيمنع كل كلام يمس جلالته.

والحقيقة أن الاستجواب لم يكن يمس الحكومة الوفدية فى شىء، إذ كان يتعلق بوقائع تعود إلى عام ١٩٤٨، وكان الحكم آنذاك فى يد حكومات تتكون من تحالف أحزاب الأقليات السياسية، الذى يضم الأحرار الدستوريين والسعديين، بل إن مقدم الاستجواب «مصطفى مرعى» كان وزيرا بإحداها.

أما الذى كان يعنى الحكومة الوفدية فهو أن الاستجواب يمس «كريم ثابت باشا»، صاحب سياسة الآفاق الجديدة، التى أذابت الجليد عن العلاقة بين الوفد والقصر ولولاها لما تركت الانتخابات حرة، وبالتالى لما حصل الوفد على الأغلبية، ولما شكل الحكومة. وفضلا عن التزامها الأدبى تجاه صاحب هذه السياسة، فقد كان لايزال يواصل دوره كحلقة وصل بينها وبين القصر، كما أنها وجدت نفسها ملتزمة - كذلك - بالدفاع عنه، فى سياق التزامها بألاّ تقوم، أو تساند، أى سياسة مناوئة للقصر.



١٩٤٨: كريم ثابت بك يتحدث مع حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة، أثناء حفل أقيم تكريما لرئيس وزراء العراق

والغالب أن الحكومة الوفدية، نظرت إلى الاستجواب النظرة نفسها التى رآه بها «كريم ثابت»، الذى يعتقد - كما قال فى مذكراته - أنه كان محاولة للانتقام منه، لأنه أسهم فى التقريب بين القصر والوفد، فقضى بالتالى على أمل أحزاب الأقلية فى العودة للحكم، فضلا عن أنه كان - كذلك - محاولة للإيقاع بين القصر والوفد حتى يزول الوفاق بين الاثنين وتتكرر الأزمات بينهما، فيتيسر لهذه الأحزاب عندئذ أن تصطاد فى الماء العكر، وأن تسترد منزلتها عند «فاروق»، فيعيدها إلى الحكم.

وأخيرا، وفى مساء ٢٩ مايو (آيار) ١٩٥٠، حل موعد مناقشة الاستجواب وكان واضحا منذ بداية الجلسة أن الطرفين قد حشدا لها كل قواهما، فحرص الشيوخ المؤيدون للحكومة على شهود الجلسة، كما احتشد - كذلك - الشيوخ المنتمون لأحزاب المعارضة، وكان واضحا أن كل معسكر قد قسم العمل بين أفراده، وحدد لكل منهم مايقوله، والوقت الذى يقوله فيه، لكى يضمن أن تتجه المناقشات فى السياق الذى يحقق هدفه.

استهل «مصطفى مرعى بك» شرحه للاستجواب، بتفنيد إجابة الحكومة،

عن السؤال الذى سبق أن وجهه لها بشأن الموضوع نفسه، واستدل من هذه الإجابة أن الحكومة تعلم أن هناك أسبابا عامة لاستقالة رئيس الديوان، وأنها فهمت عبارة «أسباب خاصة» ـ التى وردت فى كتاب الاستقالة ـ على معناها الصحيح، باعتبارها «أسبابا خاصة بعمله»، ولولا ذلك لما أكدت للرئيس المستقيل ـ كما جاء فى إجابتها عن السؤال ـ أنها حريصة على تمكين الديوان من ممارسة رقابته القانونية على موارد الدولة ومصروفاتها، كما أن الحكومة ـ فى إجابتها عن الشق الثانى من السؤال ـ لم تنكر أن تقرير الديوان يتضمن ملاحظات حول نفقات مستشفى المواساة، وحملة فلسطين.

وخلص «مصطفى مرعى» من ذلك، إلى أن الحكومة ـ طبقا لمعلومات مؤكدة لديه ـ سألت رئيس ديوان المحاسبة عن الظروف الخاصة بعمله التى دفعته للاستقالة، وأنه طالعها بها، وكان عليها ـ وقد عرفت بالعقبات التى توضع فى طريقه، وتحول بينه وبين أداء واجبه ـ أن تذلل هذه العقبات ولكنها لم تفعل.

واستطرد «مصطفى مرعى» يشرح السبب الأول من أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة، فقال: إن مستشفى المواساة هيئة شبه حكومية، لأنها تحصل سنويا على عشرين ألف جنيه إعانة من وزارة الصحة، وعلى خمسة آلاف من بلدية الإسكندرية، ويديرها مجلس إدارة من تسعة أعضاء، يتقاسم مقاعده بالتساوى ممثلون لجمعية المواساة ووزارة الصحة وبلدية الإسكندرية، وبذلك تخضع ـ ككل الهيئات التى تعينها الحكومة ـ لرقابة ديوان المحاسبة، الذى اكتشف عند مراجعة حساباتها عن عام ١٩٤٨، أنها صرفت مبلغ خمسة آلاف جنيه لشخص معين مقابل ماسمى «بروباجنده ودعاية ونشر خاص باليانصيب وبالإعلانات»، من دون أن تحصل على موافقة مجلس الإدارة على هذا الصرف، بالمخالفة للائحة المستشفى التى لاتجيز للإدارة صرف أى مبلغ يزيد على ٣٠٠ جنيه قبل الحصول على موافقة مجلس الإدارة. كما استرعى نظر ديوان المحاسبة، أنه لم يكن من ضمن مستندات الصرف أى مستند خاص بمفردات هذا المبلغ، ولا بالأوجه التى أنفق فيها، كما استرعى نظره كذلك ضخامة هذا المبلغ بالقياس إلى أعمال الدعاية التى قيل بإنفاقه عليها.

واستطرد «مصطفى مرعى»:

ـ قال رئيس ديوان المحاسبة فى مشروع تقريره إنه اكتشف فى هذه الواقعة ثلاث مخالفات واضحة، وأنا أقول إن هناك مخالفة أخطر وأضخم، وخطورتها وضخامتها تأتى من ناحية الرجل الذى أخذ ذلك المال وهو «كريم ثابت باشا».

وعند هذه النقطة قاطعه وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين باشا» ـ الذى كان ينوب عن رئيس الوزراء فى الرد على الاستجواب ـ فاعترض على سياق المناقشة، وقال إن الاستجواب، هو ـ فى المصطلح البرلمانى ـ اتهام موجه للحكومة عن تصرفات بدت منها، وأن التفاصيل التى يتطرق إليها سعادة الشيخ المستجوب، ليست موضوعا لاستجواب، إذ يمكن له أن يناقشها، عندما يعرض تقرير «ديوان المحاسبة» على المجلس، وسجل اعتراضه على التطرق لأشخاص قائلا: إنه «لايجوز اتهام رجل لايملك الدفاع عن نفسه».

ولكن «مصطفى مرعى» لم يعبأ

كريم ثابت فى احتفال رأس السنة لعام ١٩٥٠





إبريل ١٩٥٠: فى ذروة الأزمة: الملك فاروق يصافح العاملين فى السفارة البريطانية بالقاهرة، وإلى جواره السير رونالد كامبل فى الحفل الذى أقامه تكريما للسفير عند انتهاء خدمته

بالمقاطعة، ولا بالاعتراض، وواصل هجومه قائلا:

قلت ياحضرات الشيوخ المحترمين إن فى المسألة مخالفات أخطر من تلك التى سجلها ديوان المحاسبة، لأن الإنسان الذى استولى على هذا المبلغ ليس إنسانا عاديا، فهو موظف يشغل وظيفة كبرى، وقد لايلزم إذا قلت إنه موظف أن يكون موظفا فى الحكومة، إذ هو موظف فيما هو شبيه بالحكومة إذ هو مستشار الإذاعة، وفضلا عن ذلك فهو ممن تشرفوا بالالتحاق بخدمة ديوان جلالة الملك لأنه مستشار صحفى، وقد يكون وقت أخذ المبلغ لم يكن قد حظى بهذا الشرف، ولكن وقد تبين على أبسط الظروف أن هناك شبهة على هذه اليد التى حظى صاحبها بهذا الشرف، فقد كان حقا على الحكومة، بحكم الولاء للجالس على العرش ذاته، ألا تسكت. وهنا محل الكلام فى مسئولية الحكومة. أنا لست عابثا ولاهازلا، فشخصية الرجل وصفته إذ التحق بهذا الركب الكريم، ماكانتا تجيزان أبدا للحكومة أن تسكت. ومادامت هناك شبهة، فمن الخير فى إنسان هذا شأنه أن يحقق معه، وأن تهت الجهة الحكومية المختصة بهذا الأمر وأن تبحث لترى الرأى الحق، حتى إ مابان أن الرجل برىء، فبها ونعمت وهو خليق بأن يحظى حيث هو بمكا الشرف. أما إن كان العكس، فواج الولاء للجالس على العرش نفسه وواجب الولاء للبلد الذى يطمع فى أ يرى قوانينه تسود الكافة ولاتسود فر دون فرد أن تتبين الأمر، وهذا هو م أنعاه على الحكومة بروباجنده ودعا ونشر خاص باليانصيب؟!!

وللمرة الثانية، أو الثالثة، وجد ممن الحكومة، «فؤاد سراج الدين» نفسه مضطرا للتدخل، لتدور المناقشة عل النحو التالى الذى يكشف عن إيقاع الملتهب، ويفسر ماترتب عليها م تداعيات.

فؤاد سراج الدين (وزير الداخلية هل هذا هو موضوع الاستجوا ياسعادة الرئيس؟!

مصطفى مرعى: نعم.

فؤاد سراج الدين: أنا أحتكم إ سعادة رئيس المجلس.

محمد حسين هيكل باشا (رئي

المجلس): هل صرف هذا المبلغ فى سنة ١٩٤٨؟

فؤاد سراج الدين: من المعروف أنه فى سنة ١٩٤٨ كان «كريم ثابت باشا» رئيسا لتحرير جريدة «المقطم»، فهل هذا الكلام داخل فى الاستجواب؟

مصطفى مرعى بك: وماذا كان يعمل فى سنة ١٩٥٠؟ قلت فيه شبهة.

فؤاد سراج الدين باشا: أنا أتكلم الآن فى اللائحة.. هل هذه الواقعة تدخل فى موضوع الاستجواب؟ إنى أحتكم إلى سعادة الرئيس.

محمد حسين هيكل باشا: هل يسمح حضرة المستجوب بأن يوضح لنا: هل الحكومة منعت رئيس ديوان المحاسبة.

مصطفى مرعى بك: أنا أوضح كما أرى، لا كما يرى لى حضرة الشيخ المحترم.

فؤاد سراج الدين باشا: لا ليس كما ترى، بل إن كرامات الناس ليست عرضة لمثل هذا.

مصطفى مرعى بك: أنا متأكد إنك معى بقلبك.

فؤاد سراج الدين باشا: لا، لا. وستسمع ردى الآن. والموضوع يجر إلى تعبيرات وألفاظ يجب ألا تقال، بل إنها قيلت فعلا، وسوف أطلب عدم إثباتها فى المضبطة. وكفى مانحن فيه.

مصطفى مرعى: إن مانحن فيه نجم من السكوت عن مثل هذا: بروباجندا ودعاية ونشر خاص باليانصيب والإعانات؟! أما اليانصيب فله متعهد، يحصل على ٢٦٪ من ثمن الأوراق التى يبيعها. أما الإعانات، فإن التى تدفعها هى البلدية أو الحكومة، وكان آخرها خمسين ألف جنيه اعتمدتها الحكومة لمستشفى المواساة لكى تفتح عيادة خارجية فى نوفمبر ١٩٤٧، فهل كانت الحكومة فى حاجة إلى دعاية وبروباجندا ونشر لكى تعين المستشفى؟ وإذا قيل إن المبلغ قد دفع مقابل جمع تبرعات من الخيرين، فإن ذلك يكون قبيحا أيضا، فإن الذى يدفع لنا إعانة لمشروع خيرى، يموت الخير فى قلبه حين يعلم إننا مأجورون. أنا لاأقطع ياحضرات الشيوخ المحترمين، ولا أؤاخذ الحكومة على أساس القطع والتأكيد، ولكنى أقول: إن الشك باد، وباد فى أقوى صوره، مخالفات ومخالفات خطيرة تتصل بشخص له الآن مركز خطير فى هذا البلد.

فؤاد سراج الدين (وزير الداخلية): هل هذا كلام يجوز أن يقال؟

مصطفى مرعى بك: لا أسمح أن يعقب على كلامى بأنه لايجوز أن يقال.

فؤاد سراج الدين باشا: إذن فسِّر ماتقول.

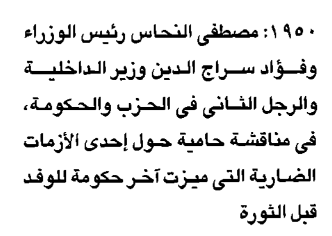
مصطفى مرعى بك: لا أفسر.

واستطرد «مصطفى مرعى» يقول إنه اتصل برئيس ديوان المحاسبة الذى حل محل الرئيس المستقيل، ليسأله عما إذا كانت لديه معلومات حول ماورد فى التقرير بشأن مستشفى المواساة، فاعتذر عن إطلاعه على أية ورقة، على الرغم من أنه نبهه إلى أنه فى الديوان يمثل البرلمان، وأن الديوان كله نائب عن البرلمان، بل هو عين البرلمان على ميزانية الدولة. وأضاف أنه عرف، بأن مجلس إدارة جمعية المواساة قد اجتمع بعد تقديم الاستجواب، ليقرر أن المبلغ الذى دفع قليل بالنسبة للجهد الذى بذل ويلزمنا هنا - ياحضرات الشيوخ المحترمين - أن نصارحهم بأن التصفيق للجريمة لاينفى كونها جريمة، وإن الإعجاب بالمجرم يؤثم المعجب ولايبرئ المجرم».



مصطفى مرعى يتحدث فى أحد اجتماعات المعارضة وإلى جواره طه السباعى باشا





١٩٥٠: مصطفى النحاس رئيس الوزراء وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية والرجل الثانى فى الحزب والحكومة، فى مناقشة حامية حول إحدى الأزمات الضارية التى ميزت آخر حكومة للوفد قبل الثورة

ومرة أخرى، قال فؤاد سراج الدين: هل هذا استجواب؟ ورد عليه رئيس المجلس: أليس كذلك؟. فقال سراج الدين: لا، ليس هذا استجوابا. وتدخل حضرة الشيخ المحترم «محمود غالب باشا» ليزيد الطين بلة، متسائلا: أريد أن أعرف من حضرة المستجوب من الذى أمر بصرف مبلغ الخمسة آلاف جنيه. وأجابه «مصطفى مرعى»: الدكتور «النقيب باشا» هو الذى أمر بصرفه، واستطرد يقول:

- إننا مهما ترفقنا فى اللفظ ولنَّا ما استطعنا أن نلين، وسايرنا بشرط ألا تبلغ المسايرة حد الإخلال بالواجب نحو هذا البلد المسكين، فلا شك أن هناك شبهة، وأية شبهة، نحو شخص كان كبيرا، عندما قدم ديوان المحاسبة تقريره، الذي يقول: إن هناك مظنة، وكان على الحكومة أن تتحرك للواجبين معا: واجبها نحو العرش - ونحن جميعا له فداء - وواجبها نحو البلاد، والرجل كتب التقرير اكتفاء بهذا القدر من الإيمان، وسكت حتى جاءت حوادث أخرى - سأتشرف ببيانها - وأجمع أمره على أن يستقيل.

وبعد مناقشة قصيرة، ولكنها حادة، نفت فيها الحكومة أن يكون تقرير رئيس ديوان المحاسبة قد أوقف طبعه، أو أن يكون قد حذف منه شيء، وأكد خلالها «مصطفى مرعى» أنه ليس من المنطقى أن تطالبه الحكومة، وقد علم بالواقعة، ألا يستجوبها بشأنها، انتظارا لوصول تقرير ديوان المحاسبة، الذى قد يتأخر عرضه على المجلس لسنوات، سأله الشيخ «عبد اللطيف زعزوع»: ماذا تعمل الحكومة؟ فأجابه: لقد قدم رئيس ديوان المحاسبة استقالته لرئيس الحكومة وأحاطه علما بأسبابها فكان الجواب: معلهش يامحمود بك اشتغل، فهل تريد المزيد!!

ثم انتقل «مصطفى مرعى» بعد ذلك إلى المسألة الأخرى، وهى مسألة نفقات حرب فلسطين، قبل أن يختم شرحه للاستجواب قائلا:

- حضرات الشيوخ المحترمين: لا أريد أن أتحامل على وقتكم ولا على صدوركم أكثر من هذا، فإن الأمر يبدو فى غاية البساطة. إن أردتم أن يكون ديوان المحاسبة عينكم الساهرة على ميزانية الدولة دخلا وصرفا، فظاهروه وعضدوه وأسندوه، ولاتتركوا رؤساء هذا الديوان يتساقطون كما تتساقط أوراق الخريف واحدة تلو الأخرى. فليكن منكم ما يشعر البلد كافة بأنه قد شغلكم؛ أن رؤساء هذا الديوان لا يلبثون حتى ينصرفوا عنه، وأن آخر من تولاه شكا من العقبات التى تعرقل العمل، فالخطر باد أكاد أراه، فإذا أردتم أن يكون لكم ديوان فانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله: لم استقال؟ وماهى هذه الظروف التى طرأت؟ أهى من الحكومة أو من سواها؟ حققوا هذا، وإلا فالعاقبة وخيمة بل هى أوخم مما تظنون.

وانتهى «مصطفى مرعى» من شرح استجوابه. وأجل رئيس مجلس الشيوخ الجلسة لليوم التالى للاستماع إلى رد الحكومة، الذى يلقيه «فؤاد

سـراج الدين» وبناء على طلبـه، رجـا «هيكل باشـا» الصحـفيين بألا ينشـروا شيئا مما دار بالجلسة، حتى ينشر مع رد الحكومة.

وحملت جلسـة ٣٠ مـايو (آيار) ١٩٥٠ مفاجأة، فقد غاب عنها مقدم الاسـتجـواب «مـصطفى مـرعى بك» وأرسل يطلب الحصـول على إجازة بمناسبة سفره إلى خارج البلاد، وتبين فيما بعد أنه لم يسافر إلا بعد ثلاثة أيام. وتقدم عضو المجلس الدكتور «إبراهيم بيومى مدكور»، لكى يحل محله.

واستهل «فؤاد سراج الدين» رده على الاسـتجـواب بمقدمـة، ضـمنهـا الخطوط العامة له، وقال فيها «لعل هذه القاعـة، على كثرة ماعرض فيهـا من اسـتجـوابات، لم تشـهـد اسـتجـوابا اجتمعت فيه أسباب التناقض والغرابة مـثل هذا الاسـتجـواب، ولم تشـهـد استجوابا انقلبت فيه الأوضـاع رأسا على عـقب، كـمـا حـدث فى هذا الاستجواب.

نعم هو استجواب غريب فى بدايته، غريب فى نهايته، وإن كان واضحا فى هدفـه وغـايتـه. لم تر هذه القـاعـة اسـتجـوابا انتـحل فيـه المتـهم صـفـة المدعى، كما وقع فى هذا الاسـتجـواب، ولم تر اسـتجـوابا هش المضـروب فيـه لجلاده، ويسأله المزيد، كما وقع فى هذا الاسـتجـواب. والاسـتجـواب فى ظاهرة اتهـام للحكومـة على أخطاء لم تجنهـا، ولم تقع فى عـهـدها إن صـحت، وفى حقيقته حملة من التشـهير على قوم وصـفهم المستجوب بأن الأقدار شـاءت أن يكون لهم مركز خطير فى هذا البلد. ولقد اعترض من اعترض، وصفق من صفق، ولكن شـيئا واحدا أحسست به وأنا فى مـقـعدى، وهو أن هذا المنبر قد اهتـز اهتزازا عنيـفا كما لاحظ سـعـادة رئيس المجلس، لفرط ماخولفت تقاليد هذا المجلس ولائحته الداخلية».

وفى التفاصيل ركز «سراج الدين» أولا، على أن تسـعـة أعشـار مـاقـاله «مـصطفى مـرعى» خـارج عن نطاق الاستجواب، وأنه لم يدلل على ماذكره فى استجوابه من أن الحكومة تصرفت على نحـو أدى لاسـتـقـالة رئيس ديوان المحاسبة، واقتصر على ذكر أربع أو خمس مسائل، تعود كلها إلى عـهـود سبقت تولى الوزارة الحاضرة الحكم. وأضاف أن المستجوب حاول أن يوحى أن رئيس الديوان قـد اسـتـقـال لأن الحكومـة أهملت الرد على مـلاحظاته، فى حـين أن ذلك ليس صـحـيـحـا من ناحيـة،فضـلا عن أن هناك سـتـة آلاف مـلاحظة أرسلها الديوان إلى الوزارات المخـتلفـة فى العـهـد الماضى، ولم ترد عليـهـا، ومنهـا مـلاحظات مـضى عليـهـا خمس سنوات.

وأكد «سـراج الدين» أن الحكومـة لم تتأخر فى الرد على ملاحظات الديوان، ففى ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٥٠ أخطر الديوان وزارة الصحـة بما وجده من مـخـالفات عند مراجعتـه لحسـابات مـسـتـشـفى المواسـاة، ومنهـا واقـعـة الخـمـسـة آلاف التى صـرفت لسـعـادة «كـريم ثابت باشـا» فـأحـالهـا إلى المستشفى فى ٨ مارس (آذار) ١٩٥٠، وفى ٦ إبريل (نيسان) استعجل الديوان الرد، وفى ٢٨ إبريل (نيسـان) ردت المسـتـشـفى على مـلاحظات الديوان، ومعنى ذلك أن الحكومة قد ردت على ملاحظات الديوان خلال شـهر ونصف الشهر، وهى - فى تقديره وبالمقارنة مع غيرها من الحكومات - سرعة قياسية.

واسـتـعـرض وزير الداخليـة رد الدكتـور «أحـمد مـحـمد النقيب باشـا» مدير مستشفى المواساة، حول ملاحظة


د. إبراهيم بيومى مدكور


المليونير أحمد عبود باشا

الديوان بشأن «مبالغ الدعاية والبروباجندا الخاصة بالإعانات والتبرعات»، وخلاصته أن جمعية المواساة، جرت، على أن تلجأ للصحافة للدعاية لجمع التبرعات، وعلى صرف نسبة تتراوح بين ٥ و٢٠٪ من المبالغ المجموعة، تستقطع منها، لمن يقوم بجمعها، وأن المستشفى بدأت فى أواخر سنة ١٩٤٧، مشروعا جديدا، هو «معهد فاروق الطبى»، كان يتطلب جمع أموال له، فكلفت صحفيا كبيرا - هو «كريم ثابت باشا» - بأن يقوم بحملة صحفية لهذا الغرض أسفرت عن جمع ٦٠ ألف جنيه، حصل منها على مبلغ الخمسة آلاف جنيه، وهى أقل نسبة صرفت على الدعاية منذ نشأة الجمعية والمستشفى.

وأثارت هذه البيانات شهية الأعضاء للمقاطعة، خاصة بعد أن تبين أن التبرعات التى أشار إليها مدير المستشفى، قد جمعت من أربع جهات فقط، هى المليونير «أحمد عبود باشا» الذى تبرع بخمسة عشر ألف جنيه، و«بلدية الإسكندرية» التى تبرعت بمثلها و«بنك مصر» الذى تبرع بعشرين ألف جنيه، فضلا عن عشرة آلاف جنيه تبرع بها المليونير اليونانى «كوتسيكا»، فسألوا وزير الداخلية: هل توجد مستندات بالحملات الصحفية والإعلانات التى نشرت وعناوين المقالات، وفى أى الجرائد والمجلات؟ ونقل الوزير عن مدير المستشفى، رده على هذا السؤال عندما وجه إليه إذ قال: إن مابذل فى هذا الصدد هو مجهود شخصى وفكرى لاتوجد مستندات عليه. وأضاف الوزير. إن ذلك على أى حال ليس موضوع الاستجواب وليس من مهمة المجلس تحقيق وجوه الصرف، لأن مجال مناقشة هذا الوجه يأتى عند عرض تقرير الديوان على مجلس الشيوخ، وقال الوزير: إن «كريم ثابت باشا» كان فى ذلك الوقت الأستاذ «كريم ثابت بك» - الصحفى ورئيس تحرير جريدة «المقطم» - ولم يكن هناك قانون أو عرف يمنعه كصحفى أن يتولى مثل هذه الدعاية لحساب أية مؤسسة اجتماعية أو خيرية. وركز الوزير فى رده، على أن الاستجواب لم يقدم للمصلحة العامة، وأن مايحركه هو الرغبة فى التشهير، والتجريح، وفى إثارة الغبار حول أشخاص معينين بالذات.

وكان ذلك هو مانفاه الدكتور «إبراهيم بيومى مدكور» فى تعقيبه على رد الحكومة على الاستجواب، قائلا: إن الصالح العام هو دافع كل الذين أثاروا الموضوع، وأن المخالفات التى ترد فى تقارير ديوان المحاسبة درجات، من حيث اهتمام الرأى العام بها، وإن تسجيل مخالفة تتعلق باختلاس موظف صغير لبضعة قروش، تختلف عن مخالفة فى عمل خيرى يدعى للاكتتاب فيه، فيصرف فى سبيل الدعاية له، مبلغ كبير، على سبيل العمولة أو الأتعاب أو المكافأة، ففى هذه الحالة، كان يتوجب على الحكومة أن تهتم وتحقق وتدقق. «هل يقول أحد إن جمع مبلغ ٦٠ ألف جنيه» من «بنك مصر» و«عبود» و«كوتسيكا» يستحق عليه أجر دعاية ٥ آلاف جنيه؟ هل مما يتفق مع ذوقنا وتقاليدنا أن يجمع شخص مامبلغا لإنشاء مسجد ثم يدفع ثمن قهوة الضيوف مما جمعه من تبرعات لإنشاء ذلك المسجد؟! إن الرأى العام كان ينتظر أن يسمع من الحكومة أن الخمسة آلاف من الجنيهات لم تدفع، أو أن أحدا لم يأخذها، أو أنها ردت، أو أن هناك لجنة شكلت لبحث المسائل التى أثيرت بالنسبة للجيش».

بعد ثلاث ساعات من المناقشات الحادة، قرر المجلس، تأجيل الجلسة إلى يوم الاثنين ٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٠، لأخذ الرأى على الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية تتولى التحقيق فى الوقائع التى وردت فيه.

ويقول «كريم ثابت» - فى مذكراته - إنه ذهب إلى «الملك فاروق» فى أعقاب ذلك، وطلب إليه أن يعفيه من منصبه ليكون حرا فى الدفاع عن نفسه، وفى إذاعة بعض الأسرار السياسية عن التعاون الذى قام بين وزارات السعديين والأحرار الدستوريين وبينه، ولكنه رفض، وقال له:

ـ هل أنت مسئول أمامهم أم أمامى؟ مادمت متمتعاً بثقتى فلا أرى لماذا تستقيل؟ إن الناس سيدركون أن المعارضة لم تتحمس هذه الحماسة كلها لخمسة آلاف جنيه، بل لرغبتها فى القضاء عليك، فإن أنت استقلت خدمت غرضها وحققت أمنيتها.

ولما ألح فى قبول استقالته قال الملك: إذا كنت أنت ترضى أن تخرج من القصر فى هذه الظروف فأنا لا أرضى ذلك لنفسى.

وفى صباح اليوم التالى نشرت جميع الصحف، خبراً يقول إن سعادة «كريم ثابت باشا» المستشار الصحفى للديوان الملكى ـ قدم استقالته من منصبه فى القصر ولكن جلالة الملك أمر بعدم قبولها.

وكان معنى ذلك ـ كما فهم الدكتور «هيكل باشا» رئيس مجلس الشيوخ، وفهم الجميع - أن الملك لا يزال يحتفظ بثقته فى مستشاره الصحفى، وأن ما نسب إليه فى الاستجواب لم يزعزع هذه الثقة، وأن الملك - الذى يقول «كريم ثابت» إنه كان على علم بظروف صرف المبلغ باسمه - ليس راضياً عما



١٩٥٣: كريم ثابت فى طريقه إلى محكمة الثورة ووراءه محاميه أحمد رشدى

تعرض له مستشاره الصحفى من تجريح فى مجلس الشيوخ.

وكان من دلائل عدم رضاه كذلك، أن الصحف نشرت في يوم ٢ يونيو (حزيران) ١٩٥٠، خبراً يقول: إن الملك قد دعا الوزراء لتناول طعام الغداء ظهر يوم الخميس ٨ يونيو (حزيران) بقصر رأس التين بمناسبة انتقاله إلى الإسكندرية، ودعا معهم - كذلك - رئيس مجلس النواب، ولم يشر الخبر إلى دعوة رئيس مجلس الشيوخ.

وأقلق ذلك الدكتور «هيكل» باشا، الذى فكر فى الاستقالة من منصبه، ولكن كل الذين استشارهم فى ذلك ـ بمن فيهم «فؤاد سراج الدين» - نصحوه بألا يستقيل، ثم استقر رأيه على الاكتفاء بأن يبدأ جلسة ٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٠، بكلمة يؤكد فيها أن المقعد الذى يجلس عليه، للسنة السادسة، ثابت ثبوت الطود، وأن الجالس عليه يؤدى واجبه فى كل الظروف، فى حدود الدستور واللائحة الداخلية والتقاليد الكريمة التى جرى عليها المجلس.

وفى أعقاب ذلك استأنف المجلس المناقشة فى لجنة التحقيق التى اقترح


فؤاد سراج الدين باشا

الدكتور «إبراهيم بيومى مدكور» تشكيلها، وقد طالب بأن تتولى اللجنة استكمال البحث فى أوجه صرف مبلغ الخمسة آلاف جنيه التى تقاضاها «كريم ثابت» من مستشفى المواساة، ويحدد المجهودات التى قام بها فى سبيل الدعاية، وهل المجهود مناسب أو لايناسب، وهل صرف المبلغ كله فى سبيل الدعاية، أم كان جزءا منه مكافأة أو أجرا له على القيام بهذه الدعاية؟ وهل هناك عمليات أخرى لنفس هذه المؤسسة صرفت عنها مبالغ من هذا النوع؟ وكذلك التحقيق فى الوقائع التى نسبها تقرير رئيس ديوان المحاسبة عن نفقات حرب فلسطين.

واعترض «فؤاد سراج الدين» على تشكيل اللجنة، قائلا: إن اقتراح تشكيلها يفضح الهدف من الاستجواب، ويكشف عن أنه لم يكن موجها للحكومة، بل للتحقيق مع موظفى «مستشفى المواساة»، ومع المختصين من موظفى «وزارة الحربية والبحرية» المشرفين على حملة فلسطين، فلم يعد - بذلك - اتهاما للحكومة بل أصبح اتهاما لـ «مستشفى المواساة»، وللقائمين على حملة فلسطين.

وأضاف وزير الداخلية «إن الحكومة الحاضرة لاتخشى التحقيق، فكل ماسيظهره هو وصمة عار فى العهد الذى جرت فيه هذه المخالفات، ولو أن غيرنا فى مكاننا لرحب بتأليف هذه اللجنة. ولكننا نرى فى الاقتراح اعتداء صارخا على الدستور، وعلى مبدأ فصل السلطات من ناحية أخرى. فالأساس فى الاستجواب أن تستجوب الحكومة عن تصرفات بدت منها، لا عن تصرفات من «مستشفى المواساة» أو عن تصرفات من بعض الضباط. ولو أن صاحب الاقتراح بتشكيل اللجنة، قال إن المجلس لم يقتنع بما قالته الحكومة عن أسباب استقالة رئيس الديوان، وأنه يطالب بالتحقيق فى أسباب الاستقالة لكان طلبا معقولا. أما أن تشكل لجنة برلمانية من أجل تحقيق إدارى هو من صميم عمل السلطة التنفيذية، التى لاتزال تحقق فى الأمر، فهذا اعتداء وخلط بين السلطات».

ولفت وزير الداخلية نظر المجلس، إلى أن حق أحد مجلسى البرلمان فى تشكيل لجنة تحقيق طبقا للمادة ١٠٨ من الدستور، يقتصر على حقه فى «إجراء تحقيق ليستنير به فى مسائل معينة فى حدود اختصاصه»، ومعنى ذلك - طبقا لما جاء فى المذكرة التفسيرية للدستور - أن اللجان التى يشكلها أحد مجلسى البرلمان مهمتها هى جمع البيانات وتقديم تقرير عنها ليستنير هذا المجلس بها، فهى ليست لجنة تحقيق قضائية، وماسوف تقوم به، هو نفسه مايقوم به ديوان المحاسبة، وبالتالى فلافائدة من تشكيل اللجنة، ولا طائل من ورائها، فالاقتراح المعروض هو من ناحية الشكل مخالف للدستور، ومن ناحية الموضوع غير مجد».

وانتهت المناقشات، بإحالة الموضوع إلى لجنة الشئون الدستورية، لكى تبحث مدى انطباق المادة ١٠٨ من الدستور على الاقتراح المقدم من «الدكتور إبراهيم بيومى مدكور» بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى واقعة استيلاء «كريم ثابت باشا» على خمسة آلاف جنيه من أموال مستشفى المواساة والمخالفات المالية فى نفقات حملة فلسطين.

وطبقا لرواية «كريم ثابت» فى

مذكراته، فإن التفكير فى اتخاذ إجراء ما ضد «مجلس الشيوخ» قد بدأ فى أعقاب الجلسة الأولى لمناقشة الاستجواب، فقد دعى فى أعقابها ذلك إلى مقابلة الملك فى قصر القبة، وأنه التقى بـ «حسن يوسف» - رئيس الديوان الملكى بالنيابة - فى مكتب الشماشرجى النوبتجى، ولم تكن لدى أحدهما فكرة عن أسباب دعوتهما، وأنهما دعيا لمقابلة الملك فى الصالون الخصوصى الملحق بجناحه الخاص بالطابق العلوى من القصر. ثم أقبل عليهما «فاروق» بالعباءة السكروتة التقليدية، وبيده تقرير مكتوب بالفرنسية على ورق أزرق، قال لهما إنه تلقاه ظهر اليوم من رجل يعرفانه، وله به ثقة تامة. ثم أخذ يتلو التقرير، فإذا صاحبه يقول: إن «كريم ثابت» ليس هو المقصود وحده بالحملة التى شنتها عليه المعارضة، بل المقصود بها - كذلك - هو الملك نفسه، وأن المعارضة أرادت أن تكون هذه الحملة على «كريم ثابت» بمثابة تجربة، فإذا نجحت، توسعت فيها واسترسلت، وتناولت كل مرة موضوعا جديدا يمس جلالته عن قرب أو عن بعد، وأنه فى مقدمة الموضوعات التى تنوى إثارتها موضوع أسلحة حرب فلسطين وذخيرتها من نواح مختلفة، وموضوع إصلاح اليخت الملكى المحروسة، وموضوع بيع اليخت الملكى «فخر البحار» للحكومة إلخ.

وعلق الملك على التقرير قائلا: إنه يشاطر صاحبه رأيه، وطلب إليهما التفكير فيما يتوجب عليه عمله. وكان من رأى «حسن يوسف» - طبقا لرواية «كريم ثابت» - أن صاحب التقرير بالغ فى وصف الحالة وأنه ليست هناك حملة مدبرة، وأن ماحدث فى مجلس الشيوخ كان عاصفة هبت ثم ولت، ولم



١٩٥٣: كريم ثابت باشا بين زملائه المسجونين بعد أن حكمت عليه محكمة الثورة فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٣ بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمصادرة أمواله هو وزوجته بتهمة إفساد الملك فاروق

يكن مقصودا بها ما استخرجه صاحب التقرير. أما «كريم ثابت» فقد اعتذر عن إبداء رأيه قائلا للملك: إن جلالتك تقدر حتما ماأشعر به من حرج.

وتتفق رواية «حسن يوسف» مع رواية «كريم ثابت» فى جوانب منها، وتختلف فى جوانب أخرى، وهو يقول إنه استدعى لمقابلة الملك فى مكتبه بقصر القبة، ليجد معه «كريم ثابت» وأنه ماكاد يدخل حتى بادره الملك قائلا: عاجبك اللى حصل فى مجلس الشيوخ؟. ولما حاول أن يهدئ من غضبه قائلا: إن الحكومة قد دافعت بقوة ضد الاستجواب، وأن من المصلحة اعتبار الموضوع منتهيا، رفض الملك ذلك وقال له: إن الاستجواب كان مظاهرة للتشنيع على رجال الحاشية، وأنا لا أستطيع أن أحكم البلد وأنا عاجز عن حماية رجالى. فلابد من استعمال الشدة والحزم فى المحافظة على هيبة الملك. ولذلك فنحن نفكر فى حل مجلس الشيوخ.



المصري

المعارضة تقف إلى جانب الحكومة في المطالبة بحقوق البلاد

مناقشة استجواب أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق

جلالة الملك يرفض استقالة كريم ثابت باشا

٣١ مايو ١٩٥٠: صحيفة المصري تحمل خبر رفض الملك استقالة كريم ثابت

ويضيف «حسن يوسف»، أنه ذعر من الفكرة، وحاول أن يلفت نظر الملك إلى مدى خطورتها على سلطة القصر، إذ كانت الأغلبية في مجلس الشيوخ للأحزاب غير الوفدية والمستقلين ومعنى حل المجلس؛ هو أن تجري حكومة الوفد انتخابات جديدة، قد تأتي بأغلبية وفدية، فيصبح الوفد صاحب أغلبية في المجلسين، مما يخل بالتوازن بين العرش والوفد، الذي قد تغريه أغلبيته الكاسحة بالعودة إلى سياسة التشدد مع الملك، ويقول: إن «كريم ثابت» تدخل في المناقشة وأخذ يفند بحماسة اعتراضات «حسن يوسف»، مما جعله يدرك أن الفكرة في الأصل فكرته، إلى أن حسم الملك المناقشة قائلا:

- أقل ما يجب عمله الآن هو إخراج رئيس مجلس الشيوخ لأنه سمح بتلك المظاهرة.

والغالب أن رواية «حسن يوسف»، هي الأدق، وأن «كريم ثابت» حاول حين كتب مذكراته، أن يتنصل من مسئوليته عن مراسيم ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٠، التي صدرت بعد ذلك وأعيد بمقتضاها تشكيل مجلس الشيوخ، وخاصة أنه اعتبر الاستجواب، محاولة مقصودة لتخريب سياسة التقارب بين الوفد والقصر، كما أنه ربط بين شطريه، إذ كان من رأيه أن «مصطفى مرعي» تعمد الحديث - في استجواب واحد - عن واقعة الخمسة آلاف جنيه التي حصل عليها من مستشفى المواساة، وعن الذخيرة والأسلحة الفاسدة التي ظهرت فضائحها في حرب فلسطين، لإيهام سامعيه بأن لـ «كريم ثابت» صلة بهذا الموضوع الذي تورط فيه آخرون من أفراد الحاشية، وهو يضيف: أن الملك لم يثر على مجلس الشيوخ من أجله، ولكنه خشي أن تتمادى المعارضة في مواقفها، وأن تعرض لموضوعات تمسه شخصيا، كان من بينها صفقات الأسلحة.

وحتى ذلك الحين، لم تكن الحكومة الوفدية قد أبدت أية رغبة في إلغاء مرسوم ١٩٤٥، الذي أعاد الشيوخ المعينين في عهد وزارة حكومة حسين سري عام ١٩٤١، ليحل محلهم غيرهم، وكان من دلائل ذلك، أنها ما كادت تتولى الحكم حتى استصدرت مرسوما بتعيين أعضاء حلوا محل الذين توفوا أو استقالوا من هؤلاء.

لكن اتجاه الريح تغير فجأة، منذ نظر استجواب «مصطفى مرعي»، وبدأ القصر يضغط على الوزارة لإعادة العمل بمرسوم ١٩٤٢، وهو ماكان يعني إخراج عدد من الشيوخ الذين ينتمون لأحزاب المعارضة، فاستجابت الوزارة للضغوط، التي كانت تحقق مصلحتها، واستصدرت في ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٠ - وبعد اثنى عشر يوما فقط من مناقشة الاستجواب - ثلاثة مراسيم، يقضي أولها بإسقاط عضوية المجلس عن الشيوخ الذي عينوا في عام ١٩٤٥، وكان من بينهم مقدم

الاستجواب وعدد ممن أيدوه، ويقضى الثانى بتعيين أعضاء يحلون محلهم، كان معظمهم من الوفديين، بينما عين المرسوم الثالث، «على زكى العرابى باشا» رئيسا لمجلس الشيوخ فى المركز الذى كان يشغله «الدكتور هيكل باشا».

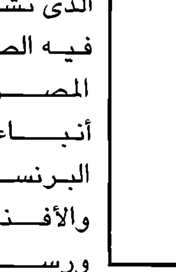
وعندما وصلت المراسيم إلى القصر لتوقيعها، اتصل رئيس الديوان «حسن يوسف باشا» بالملك هاتفياً، واسترعى انتباهه إلى أن تركيب عضوية المجلس بعد التغيير سوف يختل لحساب الوفد، وأعاد تذكيره بخطورة ذلك قائلاً:

- أخشى يا مولاى أن يأتى يوم تندم فيه على هذا التصرف!

وصمت الملك لحظة ثم قال:

- قد تكون على حق، ولكننى أعطيت كلمة!

ولم يحدد الملك الجهة التى أعطاها هذه الكلمة، لكن جريدة «الأساس» - لسان حال الحزب السعدى - خرجت فى اليوم التالى وقد نشرت على عرض الصفحة الأولى عنواناً كبيراً يقول: فرفش يا كريم!


49

وفى اليوم الذى نشرت فيه الصحف المصرية أنباء زواج البرنسيسة والأفندى ورسالة الاعتذار التى وجهتها «الملكة نازلى» إلى إبنها، خرجت صحيفة «أخبار اليوم» بتقرير أكثر إثارة من التقارير التى نشرتها الصحف الأمريكية، واعتبرتها الملكة سبباً فى الإجراءات العنيفة التى اتخذت ضدها. وكانت صاحبة هذا التقرير هى «الملكة نازلى» نفسها، التى قالت لـ «على أمين»: إنها تريد أن توجه رسالة إلى الشعب المصرى على صفحات الجريدة التى كان أحد صاحبيها. وكان«على أمين» قد غادر «القاهرة» إلى «روما» صباح اليوم التالى لصدور قرارات مجلس البلاط، بعد أن بدأت الرقابة تقطع كل محادثة تليفونية مع أوربا أو أمريكا يجرى فيها حديث عن «الملكة نازلى» أو الأميرة «فتحية». ومن فندق«هسلر» بالعاصمة الإيطالية الذى نزل فيه وبصحبته «محمد حسنين هيكل» - أحد كبار محررى الجريدة - و«محمد يوسف»، كبير المصورين بها - أخذوا يوافون الصحف الأسبوعية الثلاث التى كانت تصدرها الدار. وهى «أخبار اليوم» و«آخر ساعة» و«آخر لحظة»، بأنباء الأزمة نقلاً عن الصحف الأوروبية والأمريكية الممنوعة من دخول مصر، أو من خلال اتصالاتهم التليفونية بأطرافها، وينسبون بعضها إلى مراسلين وهميين لصحفها فى «سان فرانسيسكو» أو للصحف الأجنبية لتضليل الرقابة أو لتوقى المسئولية القانونية حسب الأحوال.

وكان أخطر هذه الأحاديث هو الحوار الهاتفى الذى أجراه «على أمين» من «روما» مع«الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» قبل أيام من عقد القران الدينى، ونجح فى تهريبه إلى القاهرة وتضليل سلطات المطار التى تركزت شبهاتها فى القادمين من «روما»، بينما وصل الحديثان إلى مصر على طائرة قادمة من إحدى الدول العربية. وبذلك أتيح لـ «أخبار اليوم» أن تنشرهما فى عددها الذى صدر فى٢٧ مايو(آيار) ١٩٥٠، لتحتل عناوينهما المثيرة ومقدمتيهما مع أنباء الزواج صفحته الأولى والثانية ونصف العاشرة، فضلاً عن حديث


١٩٥٠: حسن يوسف بك


النائب العام محمد عزمى بك

للأميرة «فائقة» نشر فى الصفحة الثانية، فى أكثف نشر عن القضية منذ بدأ النشر عنها. وعلى نحو ما بدا عدد «أخبار اليوم» الذى صدر فى هذا اليوم وكأنه منشور معارض للإجراءات التى اتخذها الملك ضد والدته وشقيقته. ومع أن «على أمين» تقمص أثناء الحديث موقف الملك«فاروق»، ونقل إلى الملكة والأميرة وجهة نظره باعتبارها «وجهة نظر الشعب». إلا أن ذلك بدا كما لو كان مجرد «حيلة صحفية» الهدف منها إعطاؤهما الفرصة لشن هجوم مضاد وهى فرصة أحسنتا استغلالها، فوجهتا ضربات قاصمة إلى الحملة المثارة ضدهما فى صحف القاهرة، ووصفتاها بالتحيز ضدهما وبالكذب وبعدم نشر الحقيقة كاملة. فقالت «الملكة نازلى»: «إن نصف الحقيقة أخطر على الشعوب من الكذب، وأنا أريد أن يعرف الشعب المصرى الحقيقة كلها لانصفها فقط». وأضافت: «إن الصحافة الحرة تنتصر دائماً للضعيف متى اقتنعت بأنه على حق، ولاتخضع للتهديد والوعيد». وقالت الأميرة «فتحية»: إنهم فى مصر يمنعون نشر الناحية الإنسانية من قصة زواجى من «رياض». ويمنعون الشعب من معرفة حقيقة هذا الزواج. وأن الأخبار الصحيحة التى أرسلتها وكالات الأنباء الأمريكية قد وقفت عند حدود مصر ولم تستطع تخطيها. وكذبت «الملكة نازلى» كل ما نشر فى مصر عن أن هناك نية لدى الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» لطردهما من الولايات المتحدة. وعندما قال لها «على أمين»: أخشى أن تكون المعلومات الصحيحة لاتصل إلى جلالتك فى«سان فرانسيسكو»؟ قالت: «بل أنا أخشى أن تكون المعلومات الصحيحة لاتصل إلى مصر» فقال: «لقد سمعنا أن إدارة الهجرة لن تسمح لك بالبقاء» فقالت: «لاتصدق ماتسمعه. هذا كذب، وكل أمريكا معنا!».

وفى الموضوع ركزت الاثنتان على الدفاع عن «رياض غالى»، بالتأكيد على أنه اعتنق الإسلام عن عقيدة وليس لمجرد رغبته فى الزواج من الأميرة. وكذبتا كل ما أشيع عن أنه نصاب أو أفّاق. وتبارتا فى التدليل على أن الزواج ليس نزوة عابرة ولكنه عاطفة حقيقية عميقة وقديمة، فأكدت «الملكة نازلى» أنها طلبت من ابنتها أن تختبر عواطفها، ولما أصرت عليها بصرتها بالعواقب ثم ساندت اختيارها، إذ لم يكن فى استطاعتها أن تدوس على قلب ابنتها الصغيرة. وأكدت «فتحية» هذه الرواية وقالت: إن مايعكر سعادتها هو أنها حصلت عليها على أشلاء سعادة أمها وراحتها، فهم يتهمونها بأنها السبب والله يعلم أنها مظلومة.

وكان نشر هذين الحديثين فى اليوم الذى انتهت فيه الحرب بزواج البرنسيسة والأفندى؛ هو علامة النهاية للحرب الإعلامية التى استمرت أسبوعين كاملين، خاصة بعد أن كانت النيران قد اشتعلت فى ملابس مدير الحملة ومخططها «كريم ثابت باشا» فضلاً عن أن المدّة الزمنية للمرحلة الأولى منها كانت قد انتهت بالفعل، وهكذا وبعد ساعات من صدور «أخبار اليوم» استدعى الأستاذ «محمد كامل بك»، رئيس نيابة الصحافة، «مصطفى أمين بك» رئيس تحرير «أخبار اليوم» وبدأ التحقيق معه. وطلب من النائب العام «محمد عزمى بك» اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو رفع الحصانة البرلمانية عن «أحمد أبو الفتح» رئيس تحرير جريدة «المصرى»، ـ وكان عضوا بمجلس النواب ـ للتحقيق معه

بشأن ما نشرته الجريدة عن «سمو الأميرات». وفى المساء أذاع رئيس نيابة الصحافة بياناً بحظر النشر جاء فيه: لمناسبة التحقيق الذى تجريه النيابة العامة مع صحيفة «أخبار اليوم» بشأن ما نشرته من أحاديث خاصة بجلالة «الملكة نازلى» والأميرة «فائقة» وزواج الأميرة السابقة «فتحية»، تحظر النيابة العامة نشر أى شيء يتعلق بهذا الموضوع، وذلك عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون العقوبات.

ولابد أن كثيراً مما قالته «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» فى هذين الحديثين، قد استفز الملك «فاروق»، فقد كذبتا أهم الوقائع التى اعتمدت عليها الحملة وخاصة أوهام تدخل الإدارة الأمريكية فى صف الملك. كما أن بعضاً مما نشر على لسانهما جعل الأسرة المالكة تبدو أمام العوام فى صورة لاتدعو للاحترام، وخاصة دفاعهما المبالغ فيه عن «رياض غالى» وماذكرته الملكة الوالدة عن دورها فى تعليمه مبادئ الدين الاسلامى، وإعلان الأميرة «فتحية» أنها تحبه بكل نقطة فى دمها، وأنه أهم شيء فى حياتها ولاتستطيع الحياة بدونه.

وبهذه النظرة الملكية قرأت جريدة «البلاغ» المسائية الأحاديث وعلقت عليها فى مساء اليوم نفسه، فذكرت أن ما نشرته «أخباراليوم» على لسان من وصفتهم «البلاغ» بأنهم «ملكة سابقة وابنتها ورجل نصاب أفاق أساءوا كلهم إلى العرش المصرى أبلغ إساءة» هو «استهانة بسمعة مصر والأسرة المالكة ومحاولة للتنديد بطريق غير مباشر بالقرارات الحكيمة التى أصدرها «مجلس البلاط»، وأضافت «أن بعض من أعماهم الاندفاع وراء الكسب التجارى من الصحفيين، يحتالون لنشر أحاديث الغاية منها استدرار العطف على هؤلاء الخاطئين، بحيث لم نعد نقرأ إلا مدحاً فى السيد «رياض غالى» وكأن هناك نية للعطف على الرجل الذى كان النبأ الوحيد الذى فرحت له مصر هو يوم قيل إنه قتل».

ولم يختلف توصيف رئيس نيابة الصحافة للجريمة التى ارتكبتها «أخبار اليوم» بنشر الحديثين، عن توصيف «البلاغ». فبعد أن أنهى فى اليوم التالى التحقيق مع «مصطفى أمين» وجه إليه تهمة نشر أخبار من شأنها التأثير فى جهة قضائية هى «مجلس البلاط». وطالب فى مرافعته أمام «حافظ سابق» رئيس محكمة مصر الابتدائية بحبسه لمدة ١٤ يوما على ذمة التحقيق، إلى أن تتم محاكمته طبقاً للمادة ١٨٧ من قانون العقوبات التى تعاقب بالحبس لمدة لاتتجاوز ٦ شهور وبغرامة لاتزيد على ٥٠ جنيهاً أو بأحدهما، كل من نشر أموراً من شأنها التأثير فى القضاة؛ الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء فى البلاد. ولم يستجب رئيس المحكمة لطلب النيابة وأفرج عن رئيس تحرير «أخبار اليوم» بكفالة قدرها ٥٠ جنيهاً دفعها وأخلى سبيله.

ولم يتنبه أحد ممن هاجموا «أخبار اليوم» واتهموها بالتأثير على القضاء إلى التناقض الذى وقعوا فيه، بعد أن ظلوا لمدة أسبوعين كاملين يهاجمون الملكة والأميرة ـ اللتين لم تحضرا جلسة «مجلس البلاط» ولم تدافعا عن نفسيهما ـ من دون أن يعتبروا ذلك خروجاً على قوانين النشر التى تحرم التأثير على القضاء. وفى المرة الوحيدة التى أتيح فيها للمتهمتين ممارسة حق الدفاع عن نفسيهما، تذكر هؤلاء فجأة أن هناك قانوناً يحظر على الصحف


١٦ مارس ١٩٥٠: مصطفى أمين بك، فى حفلة زفافه إلى زوجته الأولى وأم أولاده التى أقيمت فى فندق شبرد القديم، بعد أقل من ثلاثة شهور على ذلك قبض عليه لنشره دفاع الملكة نازلى


أحمد أبو الفتح، عضو مجلس النواب ورئيس تحرير جريدة المصرى

نشر أمور يكون من شأنها التأثير فى دعوى مطروحة أمام القضاء. فكان ذلك اعترافا بأن كشف الحقيقة، ليس من بين أهداف الحملة الصحفية التى أعطى القصر للصحف الضوء الأخضر بالخوض فيها ضمن إطار محدد، وإعلاناً بأن الحياد بين أطراف القضية هو انحياز لأعداء الملك، وإيذاناً بأن الأوان قد حان ليس فقط لإطفاء هذا الضوء الأخضر، بل لإضاءة الضوء الأحمر وحظر النشر عن كل مايتعلق بحادث «سان فرانسيسكو» المؤسف.

ولأن التحقيق الذى أجرته نيابة الصحافة مع «أخبار اليوم» لم يكن سوى مجرد ذريعة لتنبيه الصحفيين إلى أن الحكومة ستستدعى نصوص القوانين القائمة التى منحت إجازة، حين وجد ولى الأمر فى ذلك مصلحة له وتعيدها للعمل وتطبقها عليهم، فإنه لم يتحول إلى قرار اتهام أو يعرض على محكمة الموضوع، وما لبثت النيابة أن حفظته. بل إن النائب العام لم يحاول تحريك طلب رفع الحصانة البرلمانية عن «أحمد أبو الفتح» - رئيس تحرير «المصرى» - بعد أن تحقق الهدف الحقيقى منه، إذ استندت إليه النيابة لكى تصدر قراراً بحظر النشر. ومع أن الفهم القانونى السليم لهذا الحظر يقضى بأن تمتنع الصحف عن نشر ما يجرى داخل التحقيق مع «مصطفى أمين»، إلا أن الصحف فهمت الرسالة فكفت عن نشر أى شىء عن قضية زواج البرنسيسة والأفندى، فصدرت مجلة «روزاليوسف» متأخرة يوماً عن ميعاد صدورها الأسبوعى، واعتذرت لقرائها بأن قرار حظر النشر الذى أصدرته النيابة العامة الخاص بزواج الأميرة السابقة «فتحية» قد وصلها بعد أن شرعت فى طبع العدد، مما اضطرها إلى وقف الطبع وإعدام النسخ التى طبعت وإعادة تحرير صفحات كاملة من جديد، مما أخرها عن الصدور فى موعدها.

ومنذ ذلك الحين عدل وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» عن أسلوبه فى الاتصال بالصحف، ليرجوها بشكل ودى أن تكف عن التوسع فى النشر عن زواج البرنسيسة والأفندى، بسبب الأعراض الجانبية الخطيرة التى يمكن أن تنجم عن هذا النشر، خاصة ما يتعلق بالوحدة الوطنية، ولجأ إلى تطبيق القانون الذى كان قد عاد من الإجازة لتأكيد التنبيه بأن الضوء الأخضر قد اختفى وحل محله الضوء الأحمر. فصودرت جريدة «الأساس» مرتين فى الأسبوع التالى لصدور قرار حظر النشر. مما دفعها للاحتجاج على الوزير واتهامه بالتحيز ضدها لأنها تنطق بلسان حزب معارض وهو حزب «الهيئة السعدية». واستشهدت على ذلك بأن ضباط «سراج الدين» قد حاصروا مطبعتها فجر يوم الخميس ٢ يونيو (حزيران) ١٩٥٠، وأوقفوا طبع العدد وهددوا بمصادرته إذا لم يتم حذف صورة فى حجم ورقة البريد للأميرة «فائقة» مع خبر عودتها للقاهرة. واستولوا على ماطبع من العدد، وأخطروا بوليس الأقاليم بانتظار ماتسرب منه فى محطات القطارات ومداخل المدن لمصادرته. بينما نشرت جريدة «المصرى» - أهم صحف «حزب الوفد» الحاكم - فى ٣١ مايو (آيار) ١٩٥٠ صوراً عديدة للأميرة وزوجها وهما يتجولان فى شوارع «روما». وهددت «الأساس» باللجوء إلى القضاء وبتقديم استجواب فى مجلس النواب إذا لم يتوقف الوزير عن هذه التفرقة فى المعاملة، أو فى المصادرة!

وبدا واضحا أن الأوان قد حان لكى



ملكة نازلى تقول ان ترومان رفض اخراجها من امريكا

اطلب أخبار اليوم المصورة من الباعة

فتحية تزوجت وسافرت الى هونولولو

فتحية تروى لعلى امين قصة حبها

اليوم

أخبار اليوم

صاحباها مصطفى امين وعلى امين

استطيع ان ادوس على قلب ابنتى

فى الصميم

فتحية تزوجت يوم الخميس سفر العروسين الى هونولولو

كانوا يخشون خطف فتحية!

اول حديث للأميرة فايقة

غدا .. الأحد

شركة الأميرة

فتحية تدافع عن نفسها!

٢٧ مايو ١٩٥٠: عدد «أخبار اليوم» الذى حمل دفاع الملكة نازلى والأميرة فتحية



فبراير ١٩٥٠: فكرى إباظة باشا رئيس تحرير «المصور» ونقيب الصحفيين يغادر قصر عابدين بعد أن قيد اسمه فى سجل التشريفات ورفع فروض الشكر للملك بمناسبة إنعامه عليه بالباشوية وعلى يمينه أعضاء مجلس النقابة جلال الحمامصى وحافظ محمود، وإلى يساره حسين أبو الفتح وعبدالوارث كبير ومصطفى القشاشى وقد صحبوه لتسجيل شكرهم على الإنعام عليه، الذى اعتبروه تكريما للصحافة

يصفى صاحب الجلالة الملك «فاروق» حسابه مع صاحبة الجلالة الصحافة بعد أن شاركته فى تصفية حسابه مع صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» فانتفت حاجته إليها. وتجدد التفكير فى إصدار قانون يحظر على الصحف نشر أنباء القصر من دون إذن مسبق من وزير الداخلية، وهو مايعنى فرض الرقابة على ماتنشره الصحف فى هذا المجال. وكانت «الأهرام» قد أشارت فى يناير (كانون الثانى) ١٩٥٠ - وبعد أيام قليلة من تشكيل الوزارة الوفدية - إلى أن هناك تفكيرا فى تقديم مشروع بهذا المعنى إلى البرلمان، لكن أحداً من الصحفيين لم يتنبه إلى خطورة الخبر سوى «إحسان عبد القدوس» - رئيس تحرير مجلة «روزاليوسف» - الذى كتب آنذاك مقالاً اعترض فيه على إصدار مثل هذا القانون الذى ليس من مصلحة القصر ولا من كرامة الصحافة.

وطبقاً لما رواه فيما بعد، فقد طاف بدور الصحف، والتقى بالمسئولين عن تحرير «الأهرام» و«المصرى» و«دار الهلال»، وطلب منهم أن يكتبوا فى الموضوع، وأن يدافعوا عن حرية الصحافة التى هى حريتهم وكرامتهم. فلم يتحمس منهم أحد واكتفوا كما قال «بتهنئته على جرأته الأدبية التى تصل إلى حد الهوس، وأسبلوا الجفون فوق العيون فى اتزان ووقار». فاتجه إلى «السكرتير الدائم» لنقابة الصحفيين الأستاذ «عبد الشافى القشاشى»، وكان يحتكر هذا المنصب لسنوات طويلة متصلة، وطلب منه دعوة مجلس النقابة إلى اجتماع عاجل لاتخاذ قرار إجماعى يستنكر التفكير فى إصدار مثل هذا القانون. لكن الحوادث كما قال: أثبتت أنه لاأمل فى النقابة، أوفى سكرتيرها «النائم».

ولم يكن الأمر فى حاجة إلى ذكاء كبير لكى يدرك الجميع أن صاحب الفكرة فى إصدار هذا التشريع هو صاحب المصلحة فى إصداره وهو الملك «فاروق» نفسه. وأن حكومة الوفد التى كانت الصحافة تتمتع فى عهودها عادة بدرجة عالية من الحرية قد «طُلب إليها» إعداده فاستجابت للطلب، تنفيذًا لسياستها فى ملاينة القصر، وخاصة فى الأمور التى تعتبرها غير أساسية لكى تتوقى إقالتها. وهو ما ألمح إليه «إحسان عبدالقدوس» نفسه الذى ذكر أن المقال الوحيد واليتيم الذى كتبه بشأن هذا المشروع قد أنتج أثره، «فأُبلغ» بأنه قد «طلب إلى الحكومة أن تصرف النظر عن هذا المشروع».

ولعل طلب القصر استصدار هذا القانون كان أبعد مدى من مجرد رغبته فى اختبار سياسة الملاينة الوفدية، إذ المؤكد أنه كان يفزع من «حنبلية الوفد الديمقراطية»، والأرجح أنه خشى أن تطلق الحكومة الحرية بلا حدود للصحف، خاصة بعد إلغاء الأحكام العرفية التى حمته خلال العامين السابقين من تطاول الصحف عليه. لكنه مالبث أن كف عن ضغوطه لاستصدار القانون، إذ كان المناخ السياسى العام فى بداية الشهور الأولى من عام ١٩٥٠، يوحى بأن العهد كما وصفه «فكرى أباظة» سيكون عهد «سياسة الوفاق بين السلطات». فمع أن القانون لم يصدر إلا أن الحكومة لم تقصر فى التنبيه على الصحف بشكل ودى بألا تنشر أى أنباء تتصل بالقصر الملكى قبل تصديق سعادة المستشار الصحفى للملك على نشرها. كما أنها طبقت بحزم الأمر العسكرى بفرض الرقابة على البرقيات القادمة من الخارج، لكى تحول بين الصحف وبين نشر ماتبثه وكالات الأنباء العالمية من أخبار أو مقالات عن الملك.

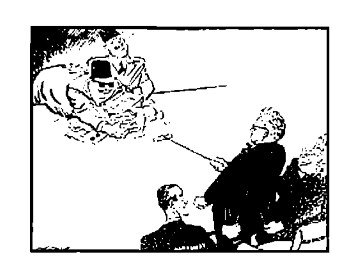
وكانت خشية الملك من أن تقوم الصحف المصرية بنقل ماتنشره الصحف الأجنبية عنه، أحد أهم أسباب التفكير فى إصدار القانون. إذ تكثف هذا النشر منذ بداية عام ١٩٥٠ عندما فضحت الصحف الأوروبية والأمريكية ماوصفته بأنه «عملية قرصنة» انتهت بخطف الملك «فاروق» لفتاة جميلة من رعاياه؛ هى «ناريمان صادق» من خطيبها «زكى هاشم» قبل أيام من زفافها إليه، لكى يتزوجها ويجعل منها ملكة. ثم اتسع نطاق النشر بعد زواج الأميرة «فائقة» على غير رغبة أخيها،


الأميرة فتحية تتحدث عن زوجها

١٦ مايو ١٩٥٠: مانشتات جريدة «المصرى» تنقل إلى المصريين تصريحات البرنسيسة «فتحية» دفاعًا عن نفسها

وإعلان خطبة «فتحية» إلى «رياض غالى»، وصدور قرارات «مجلس البلاط» ليتحول إلى حملة صحفية عالمية ضارية، قارنت بين قرصنة «فاروق» التى فرقت بين «ناريمان» وحبيبها، وبين سعيه للتفرقة بين كل من شقيقتيه والرجل الذى اختارته بإرادتها الحرة باعتباره تناقضا غير مفهوم. وتطرقت إلى سلوكه الشخصى واستهتاره ومدى تدهور الأوضاع الاجتماعية فى مصر مما يمهد الأرض لانتشار الشيوعية.

لكن مجلس الوزراء لم يقصر فى استخدام الحق الذى يمنحه له قانون المطبوعات، بمنع أى مطبوع صادر فى الخارج سواء كان هذا المطبوع دوريًا أم غير دورى، من الدخول إلى البلاد أم التداول فيها متى كان هذا المنع لازمًا للمحافظة على النظام العام، أو على الآداب العامة والأديان. فتتالت منذ بداية شهر مارس (آذار) ١٩٥٠ قراراته بمصادرة بعض أعداد الصحف الأجنبية التى تنشر أنباء أو مقالات عن الملك. وأخذ نطاق هذه القرارات يتسع ويتصاعد حتى تحولت إلى قرارات بمنع دخول بعض هذه



١١ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥١: كاريكاتير نشرته صحيفة الديلى هيرالد، صحيفة حزب العمال البريطانى فاروق يجمع مكاسبه على مائدة القمار وخلفه مصطفى النحاس باشا

الصحف نهائيًا إلى مصر. ففى ٧ مارس (آذار) ١٩٥٠ صودرت مجلة «باتفيندر» الألمانية. وفى اليوم الذى يليه صودرت جريدة «الديلى إكسبريس» البريطانية. وفى اليوم التالى لهما صودرت مجلة «دى سيجل» الهولندية. وفى ١٠ مارس (آذار) ١٩٥٠ صودرت «الديلى إكسبريس» للمرة الثانية، وصودرت معها جريدة بريطانية أخرى هى «الصنداى إكسبريس» وجريدة يونانية هى «الفتربا». وفى ١٥ مارس صودرت مجلتان إحداهما إيطالية. وفى ١٦ مارس صودرت «الديلى إكسبريس» للمرة الثالثة. وفى ١٩ إبريل (نيسان) ١٩٥٠ صودرت مجلتان هما «ستار» الإنجليزية و «بيت» الألمانية. وفى ١٣ مايو (آيار) صودرت مجلة «لايف» الأمريكية لأنها نشرت مقالاً عن موقف الملك «فاروق» من زواج «فتحية» و«رياض غالى»، قالت الصحف المصرية بأنه أقام مصر وأقعدها.

وبعد صدور قرارات «مجلس البلاط» بدأت قرارات منع الصحف الأجنبية من الدخول إلى مصر نهائيًا تتوالى. ففى ١٧ مايو (آيار) ١٩٥٠ أعدت وزارة الداخلية مذكرة لمنع دخول مجلة «بوست» الأمريكية» إلى مصر نهائيًا، لتعريضها بالملك «فاروق». وفى اليوم نفسه أصدر مجلس الوزراء قرارًا بمنع مجلة «ستراداى إيڤننج بوست» أوسع مجلات «أمريكا» انتشارًا نهائيًا، لأنها نشرت على اتساع ست صفحات منها، مقالاً عنيفًا ضد الملك «فاروق» أشار إلى واقعة خطبته إلى «ناريمان» وإلى مشكلته مع والدته وشقيقته وإلى الأوضاع الاجتماعية فى بلاده، كتبه «هارى زينور» وهو مستشار صحفى سابق للسفارة الإسرائيلية فى «واشنطن»، ومتزوج من يهودية فلسطينية. قالت الصحف المصرية: إن مقال مجلة «لايف» الذى أقام مصر وأقعدها يعتبر بالقياس إليه مقالاً شديد التهذيب. وفى ٢١ مايو (آيار) ١٩٥٠ صودرت «السانداى إكسبريس» أوسع الصحف الأسبوعية البريطانية انتشارًا لأنها نشرت على أربعة أعمدة مقالاً كتبه «جون جوردون» رئيس تحريرها هاجم فيه الملك «فاروق» وطالب مصر بأن توافق على زواج «فتحية» من «رياض غالى». وفى اليوم نفسه صادرت الرقابة جميع النسخ التى وصلت إلى مصر من الطبعة الباريسية لجريدة «هيرالد تريبيون» لنشرها تصريح «الملكة نازلى» الذى هاجمت فيه الأمير «محمد على»، وفى ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٥٠ أصدر مجلس الوزراء قرارًا بمصادرة أربع مجلات ومنع دخولها إلى المملكة المصرية نهائيًا، منها ٣ مجلات فرنسية هى «بارى هوليوود» و«بارى كوكتيل» «وبارى ماتش» والرابعة ألمانية هى «بيرى إيسترن».

هكذا لم يكد عام ١٩٥٠ ينتصف حتى وصل عدد الصحف الأجنبية الممنوع تداولها فى مصر بصفة دائمة إلى ١٤ جريدة ومجلة. كان من بينها عدد من أهم الصحف العالمية هى «التيمس» و«الديلى إكسبريس» و«الديلى ميل» و«الديلى ميرور» و«كوليير» و«لايف». وفضلاً عن جميع الصحف التى تصدر فى «الاتحاد السوفيتى» والبلاد الاشتراكية، وعما كان يصادر من أعداد الصحف الأخرى عددًا بعدد بقرار من الرقيب.

ولم تثبت سياسة مصادرة بعض - أو كل - أعداد الصحف الأجنبية أنها ذات أثر مهم فى إخفاء الحقيقة عن المصريين، إذ كان كثير مما تنشره تلك

الصحف وتصادر بسببه، يتسرب مع القادمين من الخارج أو عبر الرسائل البريدية، فى بلد كان يضم آنذاك جاليات أجنبية واسعة ذات صلات كبيرة بالحياة المصرية على مختلف مستوياتها الاجتماعية، وفى مجتمع يملك قدرة خارقة على ترويج الشائعات ويجد لذة خاصة فى الطعن على حكامه وفى التلصص على عوراتهم. وفى ظل الفوضى التى شابت الحملة الصحفية ضد الزواج أخذت الصحف المصرية تتحايل على إعادة نشر بعض ماكانت الصحف الأجنبية تصادر بسبب نشره فى سياق الادعاء بمناقشته والرد عليه. وهو مافعلته عندما نشرت كثيرًا من تصريحات «الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» و«رياض غالى». بل إنها نشرت التصريح الذى هاجمت به الملكة الوالدة الأمير «محمد على» ولى العهد رغم مصادرة الجريدة الأمريكية التى نشرته. فلم يكن لهذا المنع من أثر إلا إثارة غضب الصحف الأجنبية على مصر واستفزازها لمواصلة هذا الهجوم وإعطائها مزيدًا من الأدلة على افتقار حكم الملك «فاروق» للديمقراطية وسعيه لإخفاء الحقيقة عن الشعب.

لكن كثيرًا مما كانت تنشره الصحف العالمية لم يكن بعيدًا عن النظرة العنصرية نحو المصريين والعرب؛ التى تدخل فى صميم التكوين النفسى للغربيين عمومًا. كما أن جانبًا من حملة الصحف الغربية وخاصة الأمريكية منها، كان يوظف لأهداف سياسية تتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى، وهو ماأشارت إليه الصحف المصرية صراحة، فقال «فكرى أباظة» إن الدعاية الصهيونية هى التى تحرض تلك الصحف الصفراء فى «إنجلترا» و«أمريكا» و«فرنسا» و«سويسرا»، وأن المال الصهيونى هو الذى يلعب بتلك الأقلام ويوجهها إلى شن حملات وضيعة ضد بعض الشخصيات والشئون المصرية بأسلوب رخيص كاذب، يشذ عن الأصول الصحفية المرعية.

ولم يمنع الهجوم على ماتنشره الصحف الأجنبية صحف القاهرة من التلهف على إعادة نشر كل كلمة ثناء - مهما كانت تافهة - تنشرها تلك الصحف عن الملك فاروق، بل إنها حرصت على أن تقتطف من مقالات الهجوم ذاتها العبارات التى اعترفت للملك ببعض الصفات الطيبة،ومن بينها أنه «شخص ودود وظريف ويستجب وجوده فى الحفلات الخاصة».

ومع أن وزارة الخارجية المصرية لم تقصر فى الاحتجاج لدى حكومات الدول المعنية على ماتنشره صحفها من «مطاعن وضيعة» ضد «المقامات العالية المصرية». إلا أن الرد التقليدى الذى كانت تتلقاه، هو أن الصحافة فى تلك البلاد حرة، وليس للحكومة سلطان عليها. كما أن قدرة الحكومة المصرية على الاحتجاج وحجم هذا الاحتجاج كانت تختلف من دولة إلى أخرى. فقد حدث فى مارس (آذار) ١٩٥٠ أن نشرت إحدى الصحف السويسرية مقالاً ضد الملك «فاروق» فقامت قيامة الحكومة المصرية، واستدعى الدكتور «محمد صلاح الدين» - وزير الخارجية - إلى مكتبه، وزير سويسرا المفوض فى مصر. وأبلغه باحتجاج الحكومة وأنذره بقطع العلاقات معها. ولم تهدأ الحملة إلا بعد أن اعتذرت الحكومة السويسرية بل والجالية السويسرية فى مصر. ومع أن مانشرته الصحف



د. محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية

السويسرية كان أقل وقاحة وعنفًا مما نشرته الصحف البريطانية، إلا أن أحدًا - كما رصدت مجلة «آخر لحظة» معترضة - لم يهدد بقطع العلاقات عن بريطانيا أو باستدعاء سفيرها وإنذاره - بل على العكس من ذلك أقام رفعة «النحاس باشا» مأدبة للسفير البريطاني بعد أيام من نشر ذلك الهجوم، كان رفعته يستطيع أن يلغيها احتجاجًا أو يؤجلها أو يقول للسفير كلمة أو كلمتين عن استياء مصر «لكننا نسينا أن لبريطانيا أسطولاً وليس لسويسرا أسطول. ونسينا أن الجنود البريطانيين يحتلون أراضينا وسويسرا ليس لها جيوش احتلال فنحن لا نستطيع أن نتشطر على الحمار ولهذا نكتفى بضرب البردعة».

واتخذت «آخر ساعة» من اعتذار حكومات الغرب عن التدخل لوقف حملة صحفها ضد مصر وملكها، بأن الصحافة فى بلادهم حرة، مبررا للمطالبة بإلغاء المادة ١٨١ من قانون العقوبات المصرى، التى تعاقب كل من عاب فى ذوات ملوك ورؤساء الدول الأجنبية، قائلة: إن بقاء هذه الماده فى القانون يمنع الصحف المصرية من الرد بالمثل على الصحف الأجنبية التى تقذف وتشهر بملك مصر. ولأنها «تعبير عن روح العبودية التى تفرض علينا أن نقبل شتائم صحف الغرب فلا نستطيع أن نرد عليها ونكيل لها الصاع صاعين» وختمت مقالها بالتعبير عن أملها فى أن يأتى اليوم الذى تلغى فيه هذه المادة ويطلق للصحف المصرية حق نقد رؤساء وملوك الدول الأخرى «فإذا ما احتجت حكوماتها ردت عليهم الحكومة المصرية بقولها: إن الصحافة المصرية حرة، وأن مانشر فيها عن جلالة ملك كذا لا عقاب عليه!».



كاريكاتير نشرته جريدة «كانديدو الإيطالية» بعنوان ملك الكوتشينه، تسخر فيه من إدمان الملك فاروق للقمار

ومع أن الصحف المصرية كانت قد بشرت قراءها بأن النية تتجه إلى إعفائها من تطبيق القانون الخاص بحماية رؤساء الدول الأجنبية، حتى تتمكن من مقابلة الحملة التى تشنها الصحف الأجنبية على مصر ورؤساء مصر وبحملة مماثلة وأعنف منها، إلا أن ذلك لم يحدث بل إن الصحف المصرية رغم ضراوة حملتها على الزواج، لم تجسر على تناول رئيس أى دولة أجنبية بالهجوم. لأن الرد على ماكانت تنشره تلك الصحف من فضائح الملك «فاروق» الشخصية بالمثل، لم يكن يعنى إلا التشهير بأصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء العالم، وهو أمر لابد أن الذين خططوا للحملة كانوا يدركون مدى خطورته وخطله.

على أن ذلك كله لم يمنع الصحف المصرية من الاحتجاج بقوة على سياسة منع الصحف الأجنبية من التداول، ووصفتها «أخبار اليوم» بأنها «سياسة النعامة التى تخفى رأسها فى الرمال حتى لا يراها الصياد، وليست سياسة دولة تريد أن تحتل مكانها تحت الشمس». وقالت: إنها سياسة تضر ولا تنفع، إذ هى تزيد من أعداء مصر. وهو ما وافقتها عليه جريدة «الأساس» التى قالت: إن مصادرة الصحف الأجنبية بسبب ما تنشرة من ترهات عن الأسرة المالكة لا يحول دون إذاعة الأكاذيب التى نشرتها. وطالبت ممثلى مصر الدبلوماسيين فى الخارج بالرد على ما تنشره تلك الصحف، وشرح الأسباب التى دفعت مصر تاجا وحكومة وشعبًا إلى اتخاذ الإجراءات الخاصة بـ «الملكة نازلى» وكريمتها وزوجها، أما «أخبار اليوم» فقد طالبت بدلا من المصادرة بإذاعة الحقائق كاملة، وتمكين الصحف الأجنبية من

إرسال مراسليها إلى مصر. وختمت مقالها قائلة: «إن الضعفاء هم الذين يتألمون حين تنشر فى العالم صور أكواخ يعيشون فيها. أما الأقوياء فهم الذين يهدمون هذه الأكواخ ويبنون بدلا منها مساكن تصلح للنشر عنها فى أنحاء الدنيا».

لكن كل الشواهد، كانت تدل على أن الصحف المصرية. سوف تلحق بالصحف الأجنبية، وأن حق السلطة الإدارية فى مصادرة الثانية سوف يلحق بالأولى، ولنفس السبب: حماية الأسرة المالكة، بفرض رقابة مسبقة على الصحف تحول بينها وبين تناول كل ما يتعلق بها، قبل الحصول على إذن مسبق. ففى اللحظة التى كانت طائرة الأميرة «فائقة» تهبط على أرض مطار «فاروق»، حاصرت قوات الشرطة «دار الهلال» وقامت بمصادرة عدد مجلة «المصور» الذى كان مقرراً صدوره يوم الخميس ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٠. وكان هذا العدد ورقمه ١٣٣٨ هو أول عدد يصادر من «المصور» منذ صدورها قبل ٢٥ عامًا، أصدرت خلالها ١٣٣٧ عددًا أسبوعيًا، وكان سبب المصادرة غامضًا، وصفه «فكرى أباظه باشا» ـ رئيس تحرير «المصور» ونقيب الصحفيين ـ فى العدد التالى، بأنه «تهمة مدهشة لاتخط ولاتطبع ولاتنشر». بل إن نيابة الصحافة ما لبثت أن أدركت أنها أوقعت نفسها فى مطب حين استجابت لطلب القصر، بمصادرة العدد لأنه نشر على غلافه صورة للآنسة «ناريمان هانم صادق» وكتبت تحتها: إنها «المصرية المسعودة إن شاء الله بمناسبة رحلتها إلى سويسرا» ونشرت صورًا بالزنكوغراف لموضوع إنشاء كتبته فى أكتوبر (تشرين) ١٩٤٩، يزدحم بالأخطاء الإملائية والنحوية. على نحو يكشف مدى ماتتمتع به ملكة مصر المقبلة من أمية. وهو سبب لم تكن النيابة تستطيع أن تذكره أمام «محكمة مصر الابتدائية» التى كان عليها أن تطلب تأييدها لقرار المصادرة، إذ لم تكن خطبة «ناريمان» على الملك قد أعلنت رسميًا بعد، فضلاً عن أن قانون نشر أنباء القصر لم يكن قد صدر بعد، ولم يكن هناك فى نصوص القانون مايقنع المحكمة بأن هذا النشر يصلح سببًا قانونيًا للمصادرة، فتعللت بذرائع واهية، وقالت إن المجلة قد نشرت أنباءً وصورًا تتعلق بقضية كان النائب العام قد أصدر قرارًا بحظر النشر عنها. ولم يقنع ذلك «حافظ سابق» رئيس المحكمة، فأمر بإلغاء قرار المصادرة والإفراج عن نسخ العدد المحتجزة. وكانت المفاوضات التى دارت فى الكواليس قد انتهت بموافقة أصحاب «المصور» على قص الزاوية السفلى من الغلاف التى تحمل اسم «ناريمان» وصفتها مقابل السماح بتداول العدد الذى وصل إلى قرائه كما قال «فكرى أباظة»: «مترنحًا بعض الشىء. مقصوص الجناح بعض الشىء!».

وجاءت مصادرة «المصور» لهذا السبب أول تطبيق لمشروع «قانون أنباء القصر» الذى لم يكن قد صدر



ناريمان هانم صادق: الصورة الرسمية لها عند إعلان خطبتها إلى الملك فاروق فى عيد ميلاده الحادى والثلاثين فى ١١ فبراير ١٩٥١

بعد، لكن وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» كان قد جدد فى ٢٠ مايو (آيار) ١٩٥٠ فى ذروة الحملة الصحفية ضد زواج البرنسيسة والأفندى الحديث عنه، فصرح لمندوب «الأهرام» بأنه قد انتهى من إعداده وأنه فى طريقه للعرض على البرلمان. ولكن القصر لم ينتظر موافقة البرلمان على المشروع فطبقه قبل الانتهاء من صياغته.

50

ولم تصمت الصحف على طبعة مايو من تصريح وزير الداخلية كما صمتت على طبعة يناير. فقد تجمعت أمامها خلال الشهور التى فصلت بين الطبعتين شواهد عديدة تدل على أن «الحريات العامة» بما فيها حرية الصحافة والنشر قد تكون بين ضحايا «سياسة الملاينة» التى يتبعها «الوفد» تجاه القصر، فضلاً عن إدراكها بأن «الحكومة الوفدية» تتعرض لضغوط عنيفة من القصر، لاختبار هذه السياسة التى كانت تلقى معارضة عنيفة داخل صفوف الحزب التقليدى العريق، مما شجع الصحف المعارضة على التصدى لفكره إصدار القانون واثقة بأن معارضتها ستجد دعمًا من داخل «حزب الوفد» وستعطى الحكومة الوفدية ذريعة للاعتذار للقصر عن تقديمه لمجلس النواب.


النائب عزيز فهمى

وكان من بين تلك الشواهد أن الحكومة قد تلكأت قليلاً فى إلغاء الأحكام العرفية، وعندما تقدمت بمشروع قانون لإلغائها استبقت عددًا من الأوامر العسكرية ذات الصلة بالحريات العامة، ومن بينها الأمر العسكرى بحل «جماعة الإخوان المسلمين» والأمر العسكرى بفرض الرقابة على البرقيات الخارجية. كما شرعت فى تقديم مشروعات بقوانين تحول الأحكام العرفية إلى وضع دائم، كان من أخطرها مشروع قانون يدرج المعتقلين السياسيين السابقين وخاصة الشيوعيين منهم، أو الذين يحرضون عن طريق النشر على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به، إلى الفئات التى ينطبق قانون المتشردين والمشتبه فيهم، بحيث يجوز للشرطة وضعهم تحت مراقبتها وإلزامهم بالإقامة فى أماكن محددة وبعدم التجول بعد الغروب، وقالت المذكرة التفسيرية للمشروع «إن علاج أمر مرتكبى هذه الجرائم التى تهدف إلى هدم النظم السياسية والاجتماعية كان ميسورًا تحت ظل الأحكام العرفية باعتقالهم، وبزوال الأحكام العرفية اتضح أنه يجب إخضاع مثل هؤلاء الاشخاص لمراقبة البوليس باعتبارهم مشتبهًا فيهم طبقًا للقانون العام».

وأثار التفكير فى إصدار «قانون المشبوهين السياسيين» قلقًا واسعًا فى أوساط الصحفيين والمشتغلين بالسياسة، بل وفى داخل «حزب الوفد» نفسه، فعارض أربعة من نوابه هم الدكتوران «عزيز فهمى» و«محمد مندور» والأستاذان «عوض الجندى» و«على الشيشينى» فى عرض المشروع على مجلس الوزراء أو تقديمه للبرلمان وأدت هذه المناقشات إلى اتساع دائرة المعارضين للقانون، فقد حمل النواب والشيوخ الوفديون على وزرائهم وأعلنوا أنهم سيعارضون المشروع إذا قدمته الحكومة إلى البرلمان، وثارت ثائرة المحامين فطلبوا عقد جمعية عمومية غير عادية لمواجهة هذا الخطر على الحريات.

وحذر النواب الوفديون حكومتهم من السير فى هذه الطريق الشائكة قائلين: إن «الوفد» سوف يترك الحكم يومًا لخصومه الذين يستطيعون آنذاك أن يستندوا إلى هذا القانون فيدرجوا أسماء صحفييه وشبانه ونوابه بل وحتى وزرائه فى قوائم المشردين والمشبوهين من دون أن يستطيع أحد فتح فمه بكلمة اعتراض. واتفقوا مع غيرهم فى التنديد بالقانون الذى يساوى بين قطاع الطرق والمزيفين ومدمنى الحشيش والكوكايين وبين أصحاب المذاهب السياسية والاجتماعية، ويعاقب على «لا جريمة» فيضع المعتقلين السياسيين السابقين تحت رقابة البوليس مع أنهم قد اعتقلوا أساسًا بدون وجه حق ولم يقدموا للمحاكمة، ويعاقب على «الاشتهار» ويأخذ بـ «الظن والشبهة». ووصفه «فكرى أباظة» بأنه «تشريع يهدم الحريات الدستورية من أساسها، ويجعل الدستور كله جسدًا بلاروح.. فضلاً عن أنه تشريع باطل يرتطم مع اتفاقية «مونترو» - بالغاء الامتيازات الأجنبية - التى تستلزم أن تكون التشريعات المصرية بعد سنة ١٩٣٧ على غرار أحدث النظم العصرية».

ونقل «فكرى أباظة» عن «أحد الخبراء العارفين بما وراء الجدران» قوله له إن اتجاه الحكومة المصرية للسير فى هذه الطريق الوعرة، يعود إلى نجاح سفيرى إنجلترا وأمريكا فى ترويع المسئولين بشبح الشيوعية، إذ أقنعاها بأن المذاهب الهدامة تزحف وتقرع الأبواب، وأن أمريكا وعدت مصر بأن تمولها بملايين الدولارات إذا أسهمت فى الدفاع المشترك الدولى الديمقراطى ضد الشيوعية. وأن الحكومة صدقت ذلك فهان عليها استصدار هذه القوانين الاستثنائية الشاذة.

وفى مواجهة هذه المعارضة، ترددت الحكومة فى تقديم مشروع «قانون المشبوهين» إلى البرلمان، لكنها لم تكف عن محاولة إصدار قانون أنباء القصر.

ومع أن التفكير فى إصدار قانون يفرض الرقابة المسبقة على نشر أنباء القصر كان يسبق الحملة الصحفية التى واكبت زواج البرنسيسة والأفندى، إلا أن «انفلات الحملة» كان من بين أهم الأسباب التى شجعت على تحريكه. وكانت الصحف نفسها قد اختلفت فى مدى صواب التوسع فى النشر، فعارض بعضها فى ذلك. وتزعمت جريدة «الأساس» لسان حال «حزب الهيئة السعدية» المعارض الدعوة إلى «التكتم على الفضيحة» فقالت: إن الواقعة ليست نادرة الحدوث، وأن الأسر المالكة فى «بريطانيا» و«رومانيا» و«إيران» قد تعرضت لأحداث مشابهة. فلم تتناول صحفها الموضوع بالطريقة التى تناولت بها الصحف المصرية زواج البرنسيسة والأفندى. وضربت على ذلك مثلاً بما حدث عام ١٩٣٦ عندما أصر الملك «إدوارد الثامن» ملك إنجلترا على الزواج من «مسز سمبسون» إذ ظلت الصحف الأمريكية تنشر الأقاصيص حول الموضوع قرابة ستة أشهر قبل أن تنشر أى صحيفة إنجليزية كلمة واحدة عنه، فى حدود تم الاتفاق عليها بين إدارات الصحف ودوائر القصر والحكومة البريطانية.

وبعد أن استعرضت «الأساس» نماذج مما نشر، تساءلت عن «وجه الحكمة فى نشر أرقام المبالغ التى أرسلت للملكة الوالدة والأميرتين، وهى



فكرى أباظة باشا



الأفندى والبرنسيسة والملكة الوالدة يشرعون فى قطع تورتة الزواج

تقرب من نصف مليون جنيه بالعملة الصعبة. وأى مصلحة يخدم هذا النشر إلا مايثيره من مقارنات وتعليقات شتى». ثم وضعت فأس المسئولية عن هذه الفوضى فى رقبة المستشار الصحفى للديوان الملكى، واتهمته بأنه بدأ بالتفرقة بين الصحف فى توزيع أنباء الأزمة، ثم احتجب عن الإشراف على النشر فى هذا الموضوع «مما أدى إلى الخلط فى الأنباء، وإلى أن تكون هذه الأنباء بما فيها من خطأ وصواب حديث الناس فى كل مكان مما لم يكن للبلاد عهد به فى أى وقت مضى».

وفى ردها على «الأساس» دافعت «المصرى» - أكبر صحف «الوفد» - عن المستشار الصحفى للملك. وبررت التوسع فى النشر «بحرص الصحف على أن تزود الرأى العام بما ينير له سبل التعرف على الحقائق، ويحيطه علمًا بالجهود الجبارة التى بذلها مليكه العظيم وما كان له من جليل السعى وعظيم الحرص على حماية التقاليد وخير البلاد».

وكانت «أخبار اليوم» أكثر الصحف جرأة فى الدفاع عن التوسع فى النشر وأكثرها احتفالاً به. وقد اعتبرت ذلك حقًا دستوريًا للصحف وللشعب، وقالت: إنها ترى «أن كل مساوئ النشر خير ألف مرة من مزايا الكتمان. وأن كل ما حدث هو أن الملك قد همس بسره فى أذن المملكة فسمع الشعب كله بما لم يكن يعرفه إلا أعضاء «مجلس البلاط». وهذه هى الديمقراطية الصحيحة. وهذه هى سياسة تقاسم المسئولية». وأضافت «أن تصرفات الأسرة المالكة ليست مسألة شخصية تخص الملك وحده، وإنما هى مسألة عامة تهم البلد كله. ومن حق الشعب أن يعرف ما يجرى». وبذلك انفردت بوضع التوسع فى النشر ضمن سياق سياسى ديمقراطى يدافع عن حق الشعب فى معرفة كل شئون الأسرة المالكة، حتى الشخصى منها، ويعطى الصحافة، استنادًا إلى ذلك الحق، فى تناول هذه الشئون بالنشر والتعليق، لا لمجرد تبرير الإجراءات التى اتخذها الملك، أو تفسيرها للشعب، ولكن لأن معرفة هذه الشئون وإبداء الرأى فيها حق للطرفين.

وهى فكرة ما لبثت أن اتسعت للدفاع عن حق الحكومة فى التدخل فى الشئون الشخصية للملك وللأسرة المالكة، باعتبارها من الشئون العامة، حتى على صفحات الصحف التى لم تتحمس للتوسع فى النشر، ومنها صحيفة «الأساس» التى لم يمنعها اعتراضها على النشر من الاعتراض على عدم استشارة أحزاب المعارضة فى الإجراءات التى اتخذت ضد الملكة والأميرة قبل إعلانها والسير فيها، انطلاقًا من اعتقادها بأن «المسائل التى تمس الأسرة المالكة والعرش المفدى مسائل قومية كان يجب أن يؤخذ فيها رأى المعارضة، وأن الدولة فى نظامنا الدستورى هى الحكومة والمعارضة، وأن المعارضة فى الدول الديمقراطية كانت تستشار فى أزمات أقل من هذه فلعل لها رأيًا يفيد». وهو ما استفز جريدة «البلاغ» - وهى جريدة وفدية كان يدير سياستها وزير التموين«أحمد حمزة» فكتبت تذكر «الأساس» بأن «إبراهيم عبد الهادى باشا» - رئيس «حزب الهيئة السعدية» التى تنطق «الأساس» بلسانها - كان رئيسًا للديوان الملكى فى عام ١٩٤٨ حين وقع الطلاق بين صاحبى الجلالة الملك و«الملكة فريدة»، ومع ذلك «فلم يفكر رئيس الديوان فى ذلك الوقت أن يستشير


إبراهيم عبد الهادى باشا

المعارضة، وأى معارضة؟، إنها المعارضة الوفدية التى تمثل الأغلبية الساحقة من الأمة، وليست تلك المعارضة الهزيلة التى تتألف منها الأقليات والتى يطالبون بأن تستشار الآن».

واعتبرت جريدة «الكتلة» - لسان حال حزب «الكتلة الوفدية المستقلة» الذى يرأسه «مكرم عبيد باشا» - ماقالته «البلاغ» تعريضًا بالطلاق الملكى يصدر عن جريدة يدير سياستها وزير فى الحكومة، واستنكرت أن يبيح إنسان لنفسه التعرض لهذا الأمر الذى هو - فى رأيها - أمر لايجوز أن يطالب أحد بحقه فى إبداء الرأى فيه، وأضافت «كيف يصح للجريدة أن تطلب من جلالة الملك أن يأخذ رأى المعارضة الوفدية فى مسألة طلاقه، وهو أمر خاص بشخصه الكريم المرجع الأول والأخير فيه لجلالته بالذات؟ وكيف يبلغ بها الأمر أن تصف الطلاق الملكى بأنه عمل خطير. إننا لا نفهم أو بالأحرى قد نفهم، ونربأ بأنفسنا أن نفهم».

ونفى «مصطفى أمين» أن تكون «الوزارة السعدية» قد استشيرت بصفتها تلك فى طلاق الملك «فاروق» من الملكة «فريدة». وقال: إن «محمود فهمى النقراشى» رئيس الوزراء آنذاك «قد أحيط علما بالطلاق بصفته الشخصية، وكان من رأيه أنها مسألة دستورية يجب أن تعرض على مجلس الوزراء ولكن ذلك لم يحدث». وأضاف أن الإجراءات التى اتبعت فى مسألة «رياض غالى» هى «تصحيح دستورى يستحق التسجيل»، فقد استشيرت الحكومة فى كل خطوة واشتركت اشتراكًا فعليًا فى المساعى والمباحثات.. وكان القرار الذى اتخذ نتيجة اتفاق تام بين الجانبين».

ومع أن «مصطفى أمين» قد أيد احتجاج أحزاب المعارضة لعدم استشارتها فى تلك الإجراءات إلا أنه تحفظ بأن الحكومة «ليست مسئولة عن هذا التصرف الذى يخالف روح الدستور. ففى مسألة الملكة «فريدة» كانت المعارضة فى الحكم فلم تستشر أحدًا». وفى تقييم «مصطفى أمين» النهائى للإجراءات التى اتخذت من مشكلة زواج البرنسيسة والأفندى اعتبره «خطوة صحيحة فى اتجاه دستورى سليم، وهو أن من حق الشعب أن يعلم كل شىء ومن حق الحكومة أن تكون على بينة من كل القرارات والخطوات التى لها مساس بكيان الدولة. وبهذا وحده يكون الدستور دستورًا وتكون الأمة حقًا مصدر السلطات».

لكن الأيام القليلة التالية على نشر ذلك، مالبثت أن أكدت الحقيقة التى كان يعرفها الجميع، وهى أن الملك «فاروق» لم يشجع الصحف على التوسع فى النشر أو يطلب من الحكومة التوسط لدى شقيقته وأمه، إيمانًا منه بحق تلك الصحف فى أن تنشر أو بحق الشعب فى أن يعرف أو إقرارا بحق الحكومة بأن يكون لها رأى فى شئونه الخاصة. بل لأنه أراد استخدامهم جميعًا كأدوات فى عملية انتقامية ضد أمه على الصعيد الشخصى، وفى حملة دعائية تخفى فساده على الصعيد السياسى. وعندما أدى الجميع هذا الدور وتجاوزوه عاود الضغط على الحكومة لكى تصدر قانونًا يحول بين الصحف وبين نشر كل شىء يتعلق به إلا مايريد هو نفسه نشره، فى إعلان صريح بأن حرية الصحف فى تناول شئون الأسرة المالكة رهينة بإرادته لا بإرادتها وحق من حقوقه لامن حقوقها.

كاريكاتير نشرته «روز اليوسف» يسخر من تهديدات وزير الداخلية للصحفيين الذين يرتعش منهم، وممن يضغط عليه لكى يهددهم



فؤاد سراج الدين: لازم تعرفوا إنى ما خفش من حدّ وعمرى ما ارتعشت قدّام حدّ

ولم تكد «الأهرام» تنشر - في ٢١ مايو (آيار) ١٩٥٠ - تصريح وزير الداخلية الذي قال فيه: إنه انتهى من إعداد تشريع جديد يمنع نشر أي شيء يتعلق بحضرة صاحب الجلالة الملك قبل عرضه على القصر، حتى اندفعت الصحف تعارض هذا الاتجاه بقوة وقبل أن تذاع نصوص مشروع القانون. ولأن الوزير قد ربط بين تجديد التفكير في إصدار القانون، وبين مانشر عن زواج البرنسيسة والأفندي، فقد اضطر «فكري أباظة» إلى وضع النقط على الحروف وفضح المستور، مشيرًا إلى أن النشر بالصورة التي وقع بها قد تم بناء على أوامر. مذكرًا وزير الداخلية بأنه «يعلم أن الصحافة المصرية لم تكن هي التي نشرت مانشرت من عندياتها ولا من تلقاء نفسها. وأنها لو كانت قد تركت لرأيها وشأنها وتقديرها لما اندفعت في النشر الجزافي، ولا أجاز رقيبها العرفي الشخصي نشر كل هذا، فطالما عرفت مآسي عائلية فكظمت الغيظ وراعت حكمة الستر».

وفي هذا السياق نفسه قالت جريدة «الاشتراكية» - لسان حال «حزب مصر الاشتراكي» - إن الواقعة معروفة منذ شهور. وكانت صحف العالم ومجلاته تتكلم عنها، وكان كل أصحاب الصحف في مصر يعلمون الكثير من وقائعها، ومع ذلك لم ينشر أحدهم حرفًا «إلى أن جاء اليوم الذي رأى فيه جلالة الملك بسامي حكمته أن الساعة قد حانت لإطلاع الشعب على ماوقع من أخته ووالدته وما اعتزمه من تصرف لعلاج هذا الذي وقع، فكان النشر ضروريًا للشرح والتفسير، وكان رجال القصر هم الذي يدفعون للصحف ببعض ماينشر فلم تكن الصحف هي التي بادرت بالنشر».

وتوقف «فكري أباظة» طويلاً أمام الدلالة التاريخية لمشروع القانون، قائلاً «إن حق الصحف في نشر أخبار القصر الملكي العامة والخاصة ظل حقًا طليقًا زهاء قرن أو أكثر من قرن، فلم يفكر مشرِّع في عهود الحكم الفردي الديكتاتوري ولا في عهود الحكم الثوري، ولافي عهد الاحتلال الأول ولافي عهد الحماية ولافي عهد الحياة النيابية من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٥٠، في أن يصدر مثل هذا القانون. وأن الصحف منذ عرفتها مصر لأول مرة قد عرفت واجبها نحو «ولي الأمر» في كل العهود وخلقت بنفسها تقاليدها».

وفي إيماءة واضحة إلى الضغوط التي تتعرض لها الحكومة لإصدار قانوني المشبوهين السياسيين والرقابة على أخبار القصر قال «فكري أباظة»: إن القانون الأول هو خميرة أو أساس القانون الثاني، وتساءل عن العلة في إصرار الحكومة على «رفع هذا السلاح ذي الحدين في مواجهة أغلى مافي الدستور من لفظ ومعنى وهو حرية الرأي وحرية القلم، رغم ثورة «الهيئة الوفدية» و«نقابة الصحفيين» و«نقابة المحامين» والرأي العام. مع أن «الوفد» كان - وهو خارج الحكم - يعارض مثل تلك القوانين ويسدد الطعنات لخصومه بسبب تفكيرهم في إصدار تشريعات من هذا النوع؟».

وعبر عن عجبه، العجب كله، من موقف «فؤاد سراج الدين» الذي تحمل عناء الدفاع عن التشريعين في مواجهة تمرد أهلي في صميم اسرته الحزبية. وتفسيرًا لموقف سكرتير عام «الوفد» قالت جريدة «الاشتراكية» إن «فؤاد سراج الدين» لاهم له «إلا أن يصبح مرضيًا عنه من القصر، فهو السبيل


كاريكاتير نشرته روز اليوسف يصور محمد التابعي وإحسان عبد القدوس يستعدان لشهر الأقلام دفاعا عن حرية الصحافة



البرنسيسة ترقص مع الأفندى بعد عقد القران

للوصول إلى كرسى رئاسة الوزارة» ووصفته بأنه «صديق جاهل يذكرنا بقصة الدبة التى أرادت أن تثبت ولاءها لصاحبها» فاتخذت «الاشتراكية» بذلك، من الهجوم على «سراج الدين» ستارًا للهجوم على الملك، إذ كان معروفًا أنه الذى يقف وراء المشروعين، وأنه كان يكره «فؤاد سراج الدين» ولايثق فيه ويعبر عن ذلك علنًا. وقرأت «الاشتراكية» المشروع من زاوية مختلفة وقالت «إن الاحترام والمحبة والإجلال شىء لاتصنعه القوانين ولاتفرضه أشد العقوبات»، وأضافت «الكتلة» أن معنى هذا التشريع أن يفهم العالم أن جلالة الملك المعظم غير محبوب فى مصر، وأن الصحف المصرية تنشر مالايود جلالته نشره، وأن جلالته فى حاجة إلى تشريع خاص لمنع نشر أى أخبار تتعلق بجلالته».

وطعنت الصحف على مشروع القانون بعدم الدستورية. فقالت «الكتلة»: إنه قانون «لامثيل له فى أى بلد دستورى» وفى تفصيل ذلك قالت «الاشتراكية»: إن الدستور قد ساوى بين المصريين جميعًا أمام القانون، وأنه لم يستثن من ذلك إلا الملك، فاعتبر ذاته مصونة لاتمس، باعتباره رمز الدولة وبحكم أنه يملك ولا يحكم ويمارس سلطاته بواسطة وزرائه وهم المسئولون عن أعماله، و«إصدار قانون يعطى بقية المنتمين إلى القصر أو الأسرة المالكة حصانة تخرجهم من دائرة المصريين العاديين، هو عمل غير دستورى لم يجرؤ على القول به أحد فى أشد عصور مصر الحديثة سوءًا وحلكة».

وعبرت الحملة المضادة للمشروع عن ذعر الصحفيين من التوسع فى فرض الرقابة على أخبار القصر، لأن أى خبر - كما قال «إحسان عبد القدوس» - يمكن اعتباره من أخبار القصر. ولأن القصر - كما قال «فكرى أباظة» - له حقوق وعليه واجبات دستورية واسعة النطاق «مما يجعله مصدر نشاط قومى ومصدر أخبار سياسية واقتصادية. وإخضاع كل هذا لرقابة رقيب فى القصر مستحيل عمليًا وكثير المتاعب، لأن مسئولية هذا الرقيب قد تحمله على أن يتفاداها بالتشديد فى المنع دفعًا لهذه المسئولية». ووصفت «الأهرام» - المحايدة باردة الدم تجاه مثل هذه القضايا - التشريع بأنه «يفرض على الصحافة ما لا ينبغى أن يفرض، ويثقل خطواتها بقيود مرهقة، ويغرى بالظلم أو على الأقل بإساءة الفهم والتأويل والعسف. وإذا كان ذلك لايطاق من غير قانون، فكيف بالله نسعى إلى تنظيمه بقانون؟»

واتفق الجميع على المطالبة بالاكتفاء بالتقاليد الصحفية وبالقوانين القائمة التى تعاقب على نشر أى أنباء كاذبة أو مختلقة عن الملك، ونبهوا إلى أن صدور القانون سيؤدى إلى انتشار الشائعات من دون أن تستطيع الحكومة تكذيبها، إذ لم تجر العادة على تكذيب مالم ينشر من الأنباء.

كما أنه لن يحول بين الصحف

الأجنبية وبين نشر أنباء القصر. وتساءلت «الاشتراكية» بخبث «لم لا يكون للصحف المصرية أن تتعرض لما يتحدث فيه كل إنسان فى الدنيا. أليس فى ذلك إهدار لكرامة المصريين ووصف لهم بالغفلة؟! ثم أى قانون يمكن أن يخفى عنهم الأنباء التى تعرفها الدنيا كلها عنهم، وفى كل بيت مذياع لا يخضع مايبثه للرقابة»؟!

وانفرد «إحسان عبد القدوس» بالدعوة إلى تحرك عملى لمواجهة القانون، وحمّل نقابة الصحفيين المسئولية عن تجدد التفكير فى تقديمه لأنها لم تتحرك لمقاومته عندما طالبها بذلك قبل شهور، وقال إن الحكومة «ماكانت تجسر على تحريكه لو أنها تأكدت أن هذه النقابة بما فيها الصحف الوفدية، هى نقابة صحافة وليست نقابة صحفيين. وأن مهمتها الأولى هى حماية المبدأ، لاحماية أرزاق بضعة أشخاص».

وعقد مجلس النقابة جلسة خاصة لمناقشة مشروع القانون، حضرها «عبدالفتاح حسن» ـ الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية ـ ويقول «حافظ محمود» ـ وكان وكيلاً لمجلس النقابة ـ إن «عبد الفتاح حسن» لم يبد أثناء الاجتماع ممثلا للحكومة، بل بدا أقرب ما يكون إلى الحياد، حتى إنه طالب أعضاء المجلس «بفتوى للخروج من هذا المأزق»، وألمح إلى أن الذى طلب إصدار القانون هو الملك ويضيف أنه، و«فكرى أباظة»، اقترحا عليه تعديل المشروع ليصبح مشروعًا بقانون لحماية الأسر جميعًا لاالأسرة المالكة وحدها. فاستراح إلى ذلك، لكن الملك ثار على هذه الفكرة واعتبرها تحايلاً وقال: إما المشروع المقدم من القصر وإلا فلا.

وذلك ما كان:

ففى يوم الإثنين ٣١ يوليو (تموز) ١٩٥٠، اجتمع مجلس البلاط للمرة الثانية ليصدر القرارات النهائية فى قضية البرنسيسة والأفندى.

وفى صباح اليوم التالى أول أغسطس (آب) ١٩٥٠ نظر مجلس النواب مشروع «قانون تنظيم نشر أخبار القصر الملكى والأسرة المالكة» فى جلسة ازدحم جدول أعمالها بأكثر من ٢٠ موضوعًا. ومع ذلك فقد كانت جلسة قصيرة لاهثة. فما يكاد رئيس الجلسة يطرح أحد مشروعات القوانين التى أحالتها الحكومة إلى المجلس حتى يحيله إلى إحدى لجانه التى يدخل موضوعه فى اختصاصها. فينسحب أعضاء اللجنة الحاضرون إلى إحدى القاعات الجانبية ليعقدوا اجتماعًا سريعًا لدراسة المشروع، ثم يعودوا بعد دقائق ومعهم تقرير بالموافقة عليه. وبينما ينسحب أعضاء لجنة أخرى إلى قاعة جانبية أخرى لدراسة مشروع قانون آخر، يبدأ المجلس فى نظر المشروع الأول ليوافق عليه من دون تعليق. وقبل أن ينتهى من نظره يدق السكرتير العام للمجلس باب اللجنة الثانية ليستحثها على الانتهاء من إعداد تقريرها. وبهذه الطريقة وافق المجلس على كل مشروعات القوانين التى تلقاها من الحكومة فى بداية الجلسة، ومن بينها مشروع قانون تنظيم نشر أنباء القصر الملكى والأسرة المالكة. الذى مرَّ كغيره من القوانين من دون أن يناقشه أحد. وقال مندوب «الأهرام» البرلمانى إن وقائع الجلسة «دلت على أن النواب يريدون أن يستريحوا بعدما بذلوا من جهد كبير فى الجلسات السابقة».

وفى الليلة ذاتها انتقل القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ. ومع أنه لم يكن مدرجًا فى جدول أعمال المجلس، إلا أنه أحيل إلى «لجنة العدل»



حافظ محمود



رياض غالى وإلى يساره الأميرة فتحية والملكة نازلى، إحدى الصور التى نشرتها الصحف المصرية إبان الحملة فأثارت القيل والقال

التى يرأسها الشيخ المحترم «عبد الوهاب طلعت باشا» فنظرته أثناء انعقاد الجلسة، وأحالته إلى رئيس المجلس «على زكى العرابى باشا» الذى استأذن المجلس فى نظره. فاعترض الشيخ المحترم «عبد السلام الشاذلى باشا» بأن الموضوع غير مدرج فى جدول أعمال الجلسة، وأن تقرير لجنة العدل عنه لم يوزع على الأعضاء. وبعد مناقشة قصيرة حول نصوص اللائحة وافق المجلس على نظر مشروع القانون.

وتلا «إبراهيم عبد الوهاب بك» السكرتير العام للمجلس نص المشروع الذى يضيف إلى قانون العقوبات مادة جديدة تنص على أن «يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة شهور وبغرامة لاتتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من نشر فى الصحف أو غيرها من المطبوعات، دون إذن مكتوب من وزير الداخلية، أخبارًا أو رسومًا أو صورًا أو رموزًا عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها».

وأشارت المذكرة التفسيرية المرفقة بالقانون إلى أن المنافسة بين الصحف على نشر أخبار الأسرة المالكة «بدافع من رغبتها فى تزويد الجمهور بأكبر قدر من الأخبار عن هذه الأسرة الكريمة التى هى قبلة أنظار الناس ومحل استطلاعهم». تقود بعض هذه الصحف أحيانًا إلى «أن تسارع بنشر أخبار أو صور تتعلق بشئون الأسرة الخاصة أو شئون أحد أعضائها قبل أن تتحراها، أو تتوخى فيها الدقة والتحفظ بحيث ينطوى الكثير منها على مبالغات أو وقائع غير صحيحة»، فرأت الحكومة - كما استطردت المذكرة - أن تستصدر تشريعًا «يخضع كل ماينشر من الأخبار أو الصور التى تتعلق بالشئون الخاصة للأسرة المالكة أو بأحد أعضائها لنوع من الرقابة التى يتولاها وزير الداخلية، حتى لاتذاع هذه الأخبار أو الصور فى الصحف إلا بعد التحقق من صحتها، ومن أن نشرها لايجافى الذوق السليم ولا يخرج عن حقوق اللياقة والاعتدال. وذلك بوضع حكم يقضى بأن يعرض كل مايراد نشره من هذا القبيل على وزير الداخلية قبل النشر ليصرح كتابة بما يجوز نشره منها».

وبعد أن أشارت المذكرة التى وقعها «فؤاد سراج الدين» - بصفته وزيرًا للعدل بالنيابة - إلى أن الحكومة قد حرصت على «أن تجعل العقوبتين المنصوص عليهما فى مشروع القانون وهما الحبس والغرامة ذات حد أقصى دون تعيين حد أدنى، لتترك للقاضى فرصة تقدير كل حالة وفقًا لظروفها»، لفتت النظر إلى أن ذلك «لايمنع من توقيع العقوبة الأشد، إذا انطوى النشر على جريمة أخرى معاقب عليها بعقوبة أشد»، وإلى «أن المصادرة ستكون كذلك عقوبة تبعية يحكم بها القاضى طبقًا للمادة ٣٠ من قانون العقوبات».

وكان واضحًا لأعضاء مجلس الشيوخ أن الصياغة النهائية للقانون جاءت أقل سوءًا مما أذيع عن المشروع من قبل، إذ قصرت مجال الرقابة على «الشئون الخاصة» للأسرة المالكة أو أحد أفرادها بدلاً من كل شئونها. ووضعت سلطة الرقابة بين يدى وزير

الداخلية بدلاً من رجال القصر، لكن ذلك لم يحل بين المعارضين له من النواب المستقلين وبين التنبيه إلى مخاطره.. فطالب «عبد السلام الشاذلى باشا» بإحالة المشروع إلى لجنة الشئون الدستورية لترى الرأى الدستورى فيه، وأضاف:

- إن الدستور قد نص على حرية الصحافة، ونص على حظر الرقابة عليها، فإذا أريد أن تذهب الصحافة إلى معالى وزير الداخلية لتستأذنه فى نشر خبر فهذه هى الرقابة المحظورة التى قد تمد بقوانين مماثلة من أخبار القصر إلى أخبار الجيش ثم البوليس، ثم مجلس الوزراء بدعوى أن المصلحة العامة تقتضى ذلك.

وعلق «عبد الوهاب طلعت باشا» مقرر المشروع قائلاً: إنه لا يتعارض مع ما نص عليه الدستور الذى يكفل حرية الصحافة ولكن فى «حدود القانون».

وواصل «الشاذلى باشا» اعتراضه قائلاً:

- إن المحاكم الحسبية تحظر نشر أى أخبار عن طلبات الحجر المعروضة عليها قبل الفصل فيها. فكيف يجوز أن تعطى بيانات عن موضوعات معروضة على «مجلس البلاط» ولم يفصل فيها بعد. ثم نحاسب الصحف على مانشرته من أخبار تلك الموضوعات مع أنها لم تخطئ فى حق الجالس على العرش، ولكن الذى أخطأ هم الذين زودوها بما نشرته من أخبار، وفى مقدمتهم المستشار الصحفى لديوان جلالة الملك.

وختم «الشاذلى باشا» كلامه قائلاً:

إن العرش والقصر مصونان فى شعور الأمة وبإجماعها، وأنتم تريدون بهذا القانون حماية من تحميه قلوب الشعب.

وعقب «فؤاد سراج الدين» باسم الحكومة على ما أثير حول مدى دستورية القانون، فقال إن الجمعية العمومية بقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة قد نظرت مشروع القانون، ولم تجد فيه مخالفة دستورية. وأيد «الشاذلى باشا» فى قوله: إن العرش والقصر مصونان فى شعور الأمة، وذكر أنه ينزه الصحافة المصرية عن غيره وأضاف:

- ولكن يحدث شيء من الخطأ فى التقدير، فقد ترى الصحيفة أنه ليس فى الخبر مايمس الأسرة المالكة وهذا الخطأ فى التقدير قد يترتب عليه مساس بها، فتفاديًا للوقوع فى ذلك رأت الحكومة استصدار هذا التشريع.

ونفى «سراج الدين» عن المستشار الصحفى للملك مسئولية التوسع المخل فى النشر وقال:

- لقد كابدت بنفسى فى هذا الموضوع مايجعلنى أجزم بأن المستشار الصحفى برىء كل البراءة، فليس الأمر نشر مذكرة الملك إلى «مجلس البلاط» وحدها، بل إن النشر كان على نطاق واسع من المقالات والأخبار والصور، حتى لقد سافر بعض الصحفيين إلى الخارج للحصول على سبق صحفى فى هذا النشر. وهذا هو ما دفعنا لإعداد هذا القانون لنحمى الصحف والصحفيين، والمصلحة العامة من نتيجة ذلك الخطأ فى التقدير فيما ينشر عن الأسرة المالكة.

وأشار الشيخ المحترم «د. إبراهيم بيومى مدكور» إلى أنه من الظروف السيئة لأى تشريع أن يصدر استجابة لظرف خاص. ومن الخير ألا تترك لتلك الظروف السيئة آثار تسجلها. وأكد أن البلاد كلها تكن للعرش وللجالس عليه وللأسرة المالكة جميعها، كل احترام وتقدير، وهذا كفيل بأن يعالج كل شيء

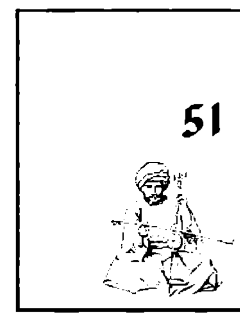


عبدالسلام الشاذلى باشا
سياسى مصرى. ولد عام ١٨٩٣. تخرج فى كلية الحقوق. تقلب فى عدّة مناصب إدارية بوزارة الداخلية وتولى منصب المحافظ فى عدّة محافظات. أول وزير يتولى وزارة الشئون الاجتماعية عند إنشائها فى وزارة على ماهر عام ١٩٣٩، وتولى بعد ذلك وزارة الأوقاف. شغل منصب محافظ القاهرة وانتخب أكثر من مرّة عضوًا بمجلس النواب ثم عين عضوا بمجلس الشيوخ

من دون حاجة إلى تشريع. ونوه بسلامة تقدير الصحف والصحفيين، قائلاً: إن مايخرج عن هذا إلى خطأ فى التقدير هو شذوذ ينفر منه الرأى العام، فلا يصغى إليه أحد ويرتد إلى الصحف التى تقع فيه فتفقد احترامها فى النفوس، وطالب برفض مشروع القانون من حيث المبدأ.

وعاد «فؤاد سراج الدين» يعقب قائلاً بأن كل تشريع إنما يوضع لظروف خاصة أثبتت أن الحاجة ماسة إليها، ومنها الظروف السيئة التى أشار إليها الدكتور «مدكور».

وعندما لم يطلب أحد آخر الكلمة. تلى المشروع ووافق عليه مجلس الشيوخ من حيث المبدأ، وبعد أسبوع آخر وافق عليه نهائيًا ودون مناقشة وأصبح نافذًا عندما نشرته «الوقائع المصرية» فى ١٠ أغسطس (آب) ١٩٥٠.



مياه كثيرة كانت قد جرت فى النهر خلال الأسابيع العشرة التى فصلت بين الاجتماع الأول لمجلس البلاط - الذى عقد صباح يوم الثلاثاء ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠ - واجتماعه الثانى الذى تقرر عقده صباح يوم الإثنين ٣١ يوليو (تموز) ١٩٥٠.

من الناحية القانونية أصبحت قضية بطلان زواج «فتحية هانم فؤاد» من «رياض أفندى غالى» صالحة من حيث الشكل لكى ينظرها المجلس، بعد أن تم إعلانهما بعريضة الدعوى التى رفعها الملك بصفته رئيسًا للأسرة المالكة ووليًا لأمر الزوجة، يطلب فيها الحكم ببطلان زواجهما، وأحيطا علمًا بقرار المجلس بالتفرقة بينهما مؤقتًا لحين الفصل فى الدعوى، وبعد أن وقع كل منهما باستلام إخطار «مجلس البلاط» له بالمثول أمامه لكى يرد على طلبات المدعى، ويسمع حكم المجلس فى شأنها. كما تلقت «الملكة نازلى» إعلانًا مشابهًا يتعلق بالدعوى المرفوعة ضدها بطلب الحجر على أموالها وعزلها عن الوصاية على ابنتها القاصر «فتحية»، فاستوفت قضيتها شروطها من الناحية الشكلية.

ويبدو أن «الملكة نازلى» كانت قد وافقت فى البداية على قبول الأوراق القضائية التى يرسلها إليها «مجلس البلاط»، فى إطار تفكيرها فى خوض المعركة القانونية أمام المجلس، وفى ظنها أنها ستفوز فى الجانب المصرى منها، كما فازت فى الجانب الأمريكى حين حمتها قوانين الهجرة الأمريكية هى وابنتها وزوج ابنتها من الضغوط السياسية المصرية، ولكن المستشارين القضائيين الأمريكيين الذين استشارتهم فى الموضوع اعتذروا عن عدم قدرتهم على تقدير موقفها تقديرًا سليمًا بسبب نقص معلوماتهم فى القانون المصرى وفى الشريعة الإسلامية.

لكن أحد كبار المحامين المصريين ممن شغلوا مناصب دبلوماسية عالية فى فترة من الفترات، كان من رأيه أنه يمكن الطعن بعدم اختصاص «مجلس البلاط» بمواصلة النظر فى قضية بطلان زواج الأميرة «فتحية»، بعد أن صدر الأمر الملكى رقم ٨ لسنة ١٩٥٠ بتجريدها من لقبها، وبشطب اسمها من كشف أسماء الأميرات، مما يسلب المجلس الحق فى نظر مايتعلق بأحوالها



١٩٣٨: الملكة نازلى وفى يدها الأميرة فتحية أثناء الرحلة التى قامت بها إلى أوروبا استعدادًا لزواج الأميرة فوزية من ولى عهد إيران

الشخصية، لأنها تحولت من «برنسيسة» إلى «هانم» فانتقلت شئونها من محكمة الأسرة المالكة إلى المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية المختصة، بنظر الأحوال الشخصية لأمثالها من الهوانم المتزوجات من أفندية. وحتى لو تمسك «مجلس البلاط» باختصاصه، وواصل نظر قضية بطلان الزواج فإنه يمكن الطعن على كل قراراته، بما فى ذلك القرار الذى سيتخذه فى دعوى الحجر على «الملكة نازلى»، بحكم أنه ليس «هيئة قضائية» ولكنه - فى رأى المحامى الكبير - «مجلس من الموظفين»، وعلى ذلك يمكن الطعن على قراراته أمام «مجلس الدولة».

ولم يستفد أحد من هذا الرأى سوى «مجلس البلاط» ذاته الذى أجرى بحثًا قانونيًا حول اختصاصه بمواصلة نظر قضية بطلان الزوجية، انتهى منه إلى أن العبرة فى الاختصاص تكون وقت ابتداء عرض الموضوع على المجلس. أما وقد كانت الأميرة تتمتع باللقب عند البدء فى نظر قضيتها بجلسة ١٦ مايو (آيار) ١٩٥٠، فإن اختصاصه بمواصلة نظرها يظل قائمًا ولا يجوز نقلها إلى القضاء الشرعى، لأن قانون الأسرة المالكة ينص صراحة على أنه لايجوز لهذا القضاء أن ينظر أية دعوى تكون من اختصاص «مجلس البلاط»، إلا إذا صدر أمر ملكى يقضى برفعها إليه أو إلى القضاء الحسبى.

وكانت القضية قد أسفرت فى جانبها القانونى عن وجهها الحقيقى، فاختفى الاهتمام بعواطف الأمومة والبنوة والأخوة، وتراجع الحديث عن تقاليد الملك وقواعد الدين، ليتكشف الأمر عن ابن شره يطمع فى أموال أمه وشقيقته، وامرأة تحاول الدفاع عن حقها وحق ابنتها فيما تملك. لكنها مالبثت أن أدركت أنها لاتستطيع أن تشهر أسلحة قانونية فى وجه ابنها وهو الملك، الذى لن يجسر أحد على مقاضاته أو على الحكم لغير صالحه، فحتى لو كان القانون فى صفها، فقد كان باستطاعته وفى سلطته أن يغيره. وهكذا انسحبت «الملكة نازلى» وفريقها من جبهة الحرب على الصعيد القانونى، وتسلموا إعلانات الدعوى التى جعلت القضية تستوفى شكلها من دون أن يمارسوا حقًا من الحقوق التى يكفلها لهم قانون «مجلس البلاط»، ومن بينها حقهم فى الحضور بأنفسهم وفى توكيل محام عنهم، وفى استدعاء شهود النفى وتفنيد أقوال الادعاء.

وكان «مجلس البلاط» قد فقد خلال تلك الأسابيع العشرة اثنين من أعضائه وهو الدكتور «محمد حسين هيكل باشا» رئيس «حزب الأحرار الدستوريين» بعد أن فقد رئاسة مجلس الشيوخ - وهى الصفة التى كانت تعطيه حق عضوية «مجلس البلاط». بسبب رئاسته للجلسة التى نوقش فيها استجواب «مصطفى مرعى»، وحل محله «على زكى العرابى باشا»، الذى رأس بصفته الرئيس الجديد لمجلس الشيوخ، جلسة «مجلس البلاط»، نيابة عن الأمير «محمد على» رئيس المجلس الذى كان قد سافر إلى أوروبا ليمضى فصل الصيف كعادته كل عام. كما شمل التغيير أيضًا مكان عقد الجلسة التى عقدت هذه المرة بقصر «رأس التين» بالإسكندرية، إذ كان الملك قد انتقل للإقامة بها مع بداية فصل الصيف. وفيما عدا ذلك فقد انعقد المجلس بنفس تشكيله السابق، كما حضر الجلسة من غير أعضائه النائب



فتحية هانم ورياض أفندى أثناء عقد القران، ويد المأذون فوق أيديهما



رياض أفندى غالى أثناء شهر العسل

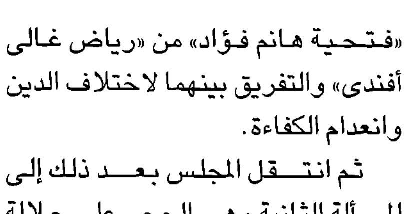


فتحية هانم فؤاد تمضى شهر العسل فى جزر هاواى

العام «محمد على عزمى بك» ومدير التوقيعات الملكية «محمد رفاعى بك» الذى تولى تدوين الأقوال.

وبدأ المجلس فى نظر المسألة الأولى فى جدول أعماله وهى طلب الحكم ببطلان زواج «فتحية هانم فؤاد» من «رياض أفندى غالى». وبعد أن تأكد من أن عريضة الدعوى قد سلمت إليهما ووقع كل منهما باستلامها فى الموعد المحدد لذلك قانونًا، قرر البدء فى نظر الدعوى رغم عدم حضورهما وعدم توكيلهما لمن يدافع عنهما، واعتبر ذلك تسليمًا منهما بصحة الادعاء أو تنازلاً عن حق الدفاع ضد التهمة الموجهة إليهما. وتتلخص فى أن «رياض غالى أفندى» عقد زواجه مدنيًا على «فتحية هانم فؤاد» مع أنه مسيحى عريق فى المسيحية، وهى مسلمة عريقة فى الإسلام.

وبعد أن استعرض المجلس الوثائق التى تثبت التهمة، انتهى إلى الاقتناع بأن «فتحية هانم» عريقة فى الإسلام أبًا وجدًا، وأن شرط العراقة فى الإسلام الذى هو شرط أساسى من شروط الكفاءة فى الزواج منعدم بالنسبة إلى «رياض غالى أفندى» على فرض إسلامه، إذ هو ابن «بشاى أفندى غالى» المسيحى، وجده كان قسيسًا. ومن ناحية أخرى فإن هذا الإسلام - على فرض وقوعه - هو إسلام ظاهرى ليس صادرًا عن عقيدة ورغبة، بل لقضاء مأرب وستر غاية، وعلى ذلك، فإن هذا الإسلام غير مقبول منه ولا يعول عليه المجلس، شأنه فى ذلك شأن الذين يتسترون خلف الإسلام فى عشرات الحوادث التى تنظرها المحاكم الشرعية فرارًا من الالتزام أو تحقيقًا لمآرب ولاتعول على قولهم». وانتهى المجلس من ذلك إلى الحكم ببطلان عقد زواج



«فتحية هانم فؤاد» من «رياض غالى أفندى» والتفريق بينهما لاختلاف الدين وانعدام الكفاءة.

ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى المسألة الثانية وهى الحجر على جلالة «الملكة نازلى» وعزلها عن الوصاية على كريمتها «فتحية». وبعد أن تثبت المجلس من صحة الإجراءات من الناحية الشكلية ومن أن جلالتها قد تسلمت عريضة الدعوى فى الموعد المحدد وأحيط علمًا بعدم حضورها أو حضور من يمثلها أمامه، أخذ فى بحث المستندات الخاصة بعريضة دعوى الحجر والعزل من الوصاية. وقدم «حسن يوسف باشا» - القائم بعمل رئيس الديوان الملكى وعضو المجلس - عدة تقارير خاصة من سفارة مصر بأمريكا عن تصرفات الملكة، كما أعاد بحث المستندات الخاصة بالعريضة السابقة التى قدمت للمجلس بطلب الحجر فى جلسته السابقة.

وقد ثبت للمجلس طبقًا لما ورد فى حيثيات قراره: أن جلالتها «أنفقت أموالاً طائلة فى غير وجهها الصحيح وخاصة فى المدة التى قضتها فى أمريكا، بعد زوال السبب الذى سافرت من أجله إليها وهو العلاج». كما ثبت له كذلك «أن حضرة صاحب الجلالة الملك رأى حضور جلالتها إلى مصر، وتولت السفارة المصرية فى واشنطن إبلاغ جلالتها هذه الرغبة فأجابت بأنها ترفض العودة، وأن السفير تردد على جلالتها وبقيت على إصرارها كما ثبت للمجلس أنها أيدت زواج «فتحية هانم» من «رياض أفندى غالى»، إن لم تكن قد أعانت عليه وسهلت سبيله».

لهذا ولغيره من الوثائق التى اطلع عليها المجلس «اقتنع بأن مثل هذه التصرفات تقتضى توقيع الحجر على



١٩٣٧: البرنسيسة فتحية.. عندما كانت فى السابعة من عمرها



جوان فونتين: نجمة هوليوود، وكوكب موسم دوفيل المصرى

صاحبها. ولذا قرر المجلس توقيع الحجر بسبب الغفلة على جلالتها وتعيين «نجيب سالم باشا» ـ ناظر الخاصة الملكية، بصفته تلك ـ قيمًا على جلالتها».

وانتقل المجلس إلى الحكم فى الموضوع الثالث وهو الوصاية على الأميرة «فتحية»، فقال: ولما كانت جلالتها وصية على كريمتها «فتحية هانم» التى لم تبلغ سن الرشد بعد، ولما كان المحجور عليه لايصلح للوصاية، فقد قرر المجلس عزلها عن الوصاية وتعيين ناظر الخاصة الملكية بوصفه ذاك وصيًا على «فتحية هانم».

وفى اليوم التالى مباشرة لصدور تلك القرارات، أصدر الملك أمرًا برقم ٣٨ لسنة ١٩٥٠ يقول:

نحن «فاروق الأول» ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الأسرة المالكة. وعلى الأمر الملكى رقم ٥ لسنة ١٩٣٨. وعلى القرارات الصادرة من مجلس البلاط الملكى بتاريخ ١٦ مايو (آيار) و ٣١ يوليو ١٩٥٠. أمرنا بما هو آت:

١ ـ تحرم حضرة صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» من اللقب، وما يتبع ذلك اللقب من حقوق ومزايا.

٢ ـ يبطل العمل بالأمر الملكى رقم ٥ لسنة ١٩٣٨ الخاص بلقب والدتنا.

٣ ـ على رئيس مجلس وزرائنا ورئيس ديواننا بالنيابة تنفيذ أمرنا هذا.

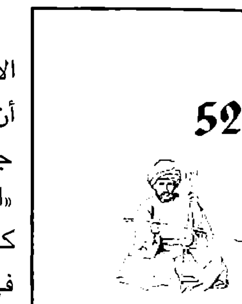
«فاروق»

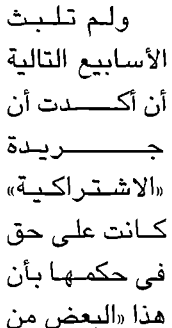
صدر بقصر «رأس التين»

فى ١٧ شوال ١٣٦٩ ـ أول أغسطس ١٩٥٠

وبعد ذلك بأيام، شاهد الناس عمال محافظة «القاهرة» يقومون بنزع اللافتات التى تحمل اسم «شارع الملكة نازلى» من فوق جدران الشارع الذى يمتد بين «ميدان العباسية» و«ميدان الأنتكخانة»، ليعلقوا بدلاً منها لافتات تحمل إسم «شارع الملكة». وظل الشارع يحمل الاسم الجديد، لمدة عامين، إلى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، فغيرت الاسم إلى شارع «نهضة مصر»، إشارة إلى اسم التمثال الشهير، الذى صنعه المثال «محمود مختار»، وكان قد أقيم فى وسط الميدان الذى يمر به الشارع، وعندما نقل التمثال إلى مكانه الحالى أمام جامعة القاهرة، ليحل محله تمثال رمسيس، تغير اسم الشارع إلى «شارع رمسيس»، وهو الاسم الذى لايزال يحمله حتى اليوم.

وكانت الصحيفة الوحيدة التى علقت على قرار التجريد، هى صحيفة «مصر الفتاة الاشتراكية» التى كتبت تقول: «ما أعجب أن تجرد «الملكة نازلى» من لقبها وأن تنزع من الوصاية على ابنتها ثم يحجر عليها، وأن يكون ابنها هو الذى يقضى عليها بذلك كله. ترى هل يعتبر بعض الناس بهذه النهاية، فلا يغترون بمناصبهم أو مراكزهم مهما ارتفعت أو سمت؟ ترى هل يتقون الله فيكفون عن الاستهتار ويحترمون التقاليد وينزلون عند حكم الآداب العامة؟ إننا نشك فى ذلك فدعهم فى سكرتهم يعمهون».

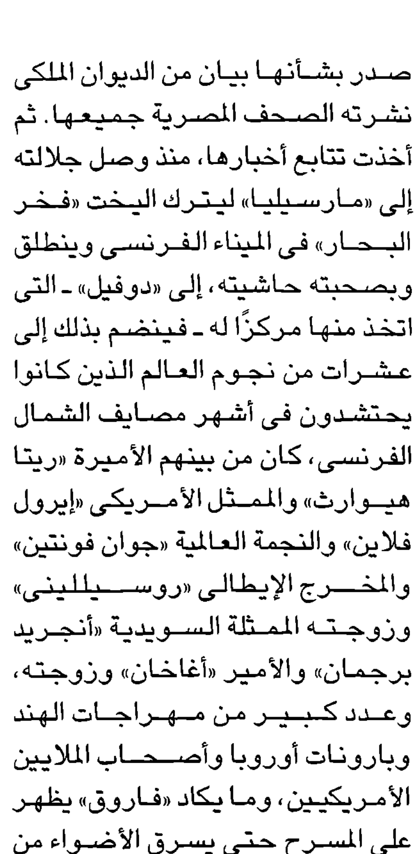




ولم تلبث الأسابيع التالية أن أكدت أن جريدة «الاشتراكية» كانت على حق فى حكمها بأن هذا «البعض من الناس» ليس من النوع الذى يأخذ العبرة من تجاربه. ففى يوم الخميس ١٠ أغسطس (آب) ١٩٥٠، وبعد أقل من أسبوعين على صدور قرارات مجلس البلاط «وقانون أبناء القصر» غادر الملك «فاروق» ميناء الإسكندرية على ظهر اليخت «فخر البحار». تسبقه مدمرة مصرية للحماية، وتصحبه إحدى طائرات السرب الملكى لكى تكون فى خدمة جلالته إذا ما عنّ له أن يقوم برحلة سريعة لبلد آخر.

وخلال الأسابيع التسعة التى استغرقتها الرحلة بين ١٠ أغسطس (آب) و ١٨ أكتوبر (ت ا) ١٩٥٠، تنقل «فاروق» بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، فى رحلة أطلق عليها «فاروق» ـ الذى كان قد قرر أن يتزوج للمرة الثانية ـ اسم «رحلة وداع العزوبية» حكم الذين تابعوا وقائعها بأنها كانت بمثابة رحلة الانتحار الأخيرة لملك يتعمد أن يدمر نفسه، إذ مارس خلالها كل ما لا يجوز لملك أن يمارسه علنًا أو حتى سرًا، إلا إذا كان يريد أن يعلن للجميع أنه آخر إنسان يستحق احترام العالم واحترام شعبه. وأبدى إصرارًا بالغًا على أن يستعرض أمام كاميرات الصحف وعيون العالم مبررات عدم أهليته للاستمرار فى الجلوس على العرش الذى يجلس عليه.

ومع أن الرحلة كانت غير رسمية، قام بها الملك باسم مستعار هو «فؤاد باشا المصرى»، إلا أنها كانت معلنة، إذ



صدر بشأنها بيان من الديوان الملكى نشرته الصحف المصرية جميعها. ثم أخذت تتابع أخبارها، منذ وصل جلالته إلى «مارسيليا» ليترك اليخت «فخر البحار» فى الميناء الفرنسى وينطلق وبصحبته حاشيته، إلى «دوفيل» ـ التى اتخذ منها مركزًا له ـ فينضم بذلك إلى عشرات من نجوم العالم الذين كانوا يحتشدون فى أشهر مصايف الشمال الفرنسى، كان من بينهم الأميرة «ريتا هيوارث» والممثل الأمريكى «إيرول فلاين» والنجمة العالمية «جوان فونتين» والمخرج الإيطالى «روسيلليني» وزوجته الممثلة السويدية «أنجريد برجمان» والأمير «أغاخان» وزوجته، وعدد كبير من مهراجات الهند وبارونات أوروبا وأصحاب الملايين الأمريكيين، وما يكاد «فاروق» يظهر على المسرح حتى يسرق الأضواء من كل هؤلاء، ويحتل مانشتات الصحف ليتحولوا جميعًا إلى كومبارس، لا تنشر الصحف أخبارهم إلا فى الصفحات الداخلية.

وبوصوله إلى «دوفيل» بدأ كثيرون من أعيان المصريين يشدون إليها الرحال قادمين من القاهرة أو من مدن الاستشفاء الأوروبية الأخرى، فتكونت منهم جالية مصرية كان من نجومها الأمير «سعيد طوسون» وزوجته الأميرة «نوال»، وكانا يملكان قصرًا فى إحدى ضواحيها، وشقيقته النبيلة السابقة «أمينة طوسون» أو مسز «بريتش» وزوجها الأمريكى المستر «كورنيلوس برتش»، فضلاً عن «محمد سلطان باشا» وأسرته و«عطا عفيفى بك» وزوجته و «إلهامى حسين باشا» زوج الأميرة الراحلة «شويكار»، وكان لكل من هؤلاء حاشية، وعلى رأس الحاشية المالكة «كريم ثابت باشا» المستشار الصحفى للديوان الملكى الذى



إيرول فلاين



دوفيل ١٩٥٠: سامية جمال بين سيد اللوزى بك والمغنية الفرنسية سوليدور فى المهرجان المصرى الفرنسى

اصطحب معه زوجته، و«أدمون جهلان بك» مورد القصور الملكية و«إلياس أندرواس بك» المستشار الاقتصادى للملك و«أنطون بوللى بك» مدير الشئون الخصوصية وقواد صاحب الجلالة و «محمد حسن بك» خادمه الخاص فضلاً عن خمسين آخرين من الحراس والأطباء والسكرتاريين والوصيفات والطباخين.

ومالبث أصحاب الفنادق وأندية القمار وقادة الفرق الاستعراضية فى علب الليل، أن اعترفوا فى تصريحات للصحف بأن وجود «نجوم السعادة المصريين» وعلى رأسهم جلالة ملك مصر قد جعل «موسم دوفيل ١٩٥٠» يكسر الرقم القياسى السابق للرواج، الذى لم يكسره أى موسم سابق فأطلقوا عليه اسم «الموسم المصرى».

وأسهمت الصحف الأوروبية والأمريكية التى أوفدت مراسليها ليوافوها بأنباء الملك الشرقى، فى الترويج للموسم المصرى، بما كانت تنشره من أنباء أثارت لعاب الغانيات والراقصات وبنات الهوى ولاعبى القمار المحترفين من كل أنحاد العالم فشدوا رحالهم إلى «دوفيل» ليحصلوا على نصيبهم من أموال الغنائم المصرية التى كانت تسيل على موائد القمار، وفى كئوس الخمر وبين أقدام الغانيات. فقد خرجب جريدة «فرانس بريس» فى الأسبوع الأول لوصول «فاروق» لتعلن «فاروق يحطم الرقم القياسى ويخسر أربعة ملايين فرنك فى نصف ساعة». وقال عنوان «فرانس سوار»: أسبوع فى «دوفيل» نجمه الأول الملك «فاروق»، وبينما نبهت جريدة «نيويورك هيرالد تريبيون» من يعنيهم الأمر من قارئاتها إلى «أن الملك «فاروق» سهل المنال بالنسبة للنساء»، فإن صحيفة «فران تيرور» أثارت لعابهن عندما قالت: إن التكهنات تدور فى سهرات «دوفيل» عن الغادة المحظوظة، التى ستتلقى هدية من الجواهر الثمينة اشتراها الملك «فاروق» من محلات «فان كليف» ويضعها فى جيب سترته الأيمن. وأضافت أن بين المرشحات للحصول على هذه الهدية الثمينة مغنية فرنسية مجهولة جدًا فى فرنسا لكنها معروفة جدًا فى القاهرة، وإذ تعتبر مطربة

جلالته المفضلة منذ أحيت موسماً غنائياً بها، والراقصة «سامية جمال» التى قالت مجلة «رادار» إنها تلعب فى بلاط الملك الدور الذى كانت تلعبه الراقصة «سالومى» فى بلاط الملك «هيرود» إذ هى راقصة الملك الخاصة.

وكانت «سامية جمال» قد طارت إلى «دوفيل» بناء على «أمر ملكى» كى تشارك بالرقص فى حفلات مجتمع السعادة المصرى فى «دوفيل»، ومن بينها حفلات كان «إلهامى حسين باشا» حريصاً أن ينظمها فى «دوفيل» حيث لايستطيع أحد النواب أن يقدم عنها استجواباً فى «مجلس النواب»، وكان من بينها ليلة سميت بـ «ليلة المهرجان المصرى الفرنسى» اشترك فى إحيائها عدد من الفنانين الفرنسيين، وزيِّنت خلالها صالات «كازينو دوفيل» بالعلم المصرى، ووضعت على الموائد زهور من اللونين الأخضر والأبيض. وحضر الحفل ممثلون عن السفارة المصرية بباريس، واختتمته «سامية جمال» بفاصل من الرقص الشرقى أدته وهى كعادتها حافية القدمين بمصاحبة أوركسترا من ١٦ عازفاً أجنبياً، ونشرت صورها فى مكان بارز من جميع صحف العالم.

وكان مستحيلاً إخفاء ماحدث فى «دوفيل» عن المصريين، ورغم قرارات مصادرة الصحف الأوروبية التى توالت منذ سفر الملك، ورغم أنه هو نفسه كان لايكف عن مطاردة الصحفيين ومصادرة أفلام الصور التى يلتقطونها له، فقد قرأها آلاف المصريين الذين كانوا فى أوروبا خلال ذلك الصيف من طلاب البعثات والعاملين فى السلك الدبلوماسى، كما أن الصحف المصرية أخذت تتحايل لإحاطة المصريين علماً بما يجرى فى «دوفيل» دون أن تقع تحت طائلة قانون تنظيم نشر أنباء القصر، فأخذت تنشر أنباء الحفلات التى يقيمها وجهاء المصريين الذين يقضون الصيف بها، وأرقاماً عن آلاف الفرنكات يخسرونها على مائدة القمار وفى سباق الخيل، بما فى ذلك رحلة «سامية جمال» من دون أن تذكر اسم الملك «فاروق» الذى كان الجميع يعرفون أنه يقيم بالمصيف الفرنسى.

وكانت فضيحة «ميمى ميدار» هى أكبر فضائح «موسم دوفيل المصرى» فقد ظلت تحتل عناوين الصحف الفرنسية والأوروبية لأسابيع. وهى فتاة أمريكية فى السادسة عشر من عمرها، صاحبت والدها «وليام ميدار» - الذى كان يملك سلسلة واسعة من مطاعم الهامبورجر فى ولاية «ميسورى» - لتمضى جانبا من صيف ذلك العام. وكانت أمها ممثلة صغيرة لعبت عدة أدوار ثانوية فى أفلام «سيسل دى ميل». وتعرفت عن هذا الطريق إلى «جيدو أورلاند» - وهو صحفى إيطالى بارز كان يتولى الدعاية لأفلام «دى ميل» - وقد أقنع «أورلاندو» أسرة «ميدار» - الذى كان يعرف بـ «ملك الهامبورجر» - بأنه يستطيع أن يقوم بحملة دعائية لفرض اسم «ميمى» وصورتها على الصفحات الأولى لكل الصحف. وبذلك تستطيع أن تحصل على عقد لبطولة أحد أفلام هوليوود، وتحقق المجد الذى حال الزواج بين أمها وبين مواصلة الطريق إليه.

وتطبيقاً للخطة التى وضعتها «أورلاندو» انتقلت الأسرة للإقامة فى فندق «دى جولف» الذى كان يقيم فيه «فاروق» حيث تعمدت الفتاة أن تتقدم نحوه وتصافحه ليلتقط المصورون صورة لهما معا، وقد سألها «فاروق» يومها عن جنسيتها فلما عرف بأنها أمريكية، قال لها: سوف أذهب إليها


الآنسة ميمى ميدار بطلة رحلة دوفيل التى احتلت مانشتات الصحف الفرنسية


المطربة الفرنسية آنى بيريه



١٩٥٠: الملك فاروق يتوسط كوكبة من الفاتنات: أحد المشاهد التى نشرتها الصحف الأوروبية عن رحلة دوفيل الأسطورية

يوما ما. وفى اليوم التالى تلقت «الآنسة ميدار» باقة من الزهور من صاحب الجلالة. وقد زعمت - فيما بعد - أنه التقى بها فى المصعد، وقبَّلها من دون أن تستطيع المقاومة بسبب الفارق بين وزنها ووزنه.

ومالبثت القصة أن أصبحت - بفضل نشاط «أورلاندو» - على كل لسان فى أوربا. إذ ظلت الفتاة تطارد الملك فى كل مكان يظهر فيه، بينما قامت أكثرمن أربعين صحيفة فى العالم بنشر قصة الملك الشرقى المنغمس فى الملذات، والذى يطارد فتاة مراهقة.

وحاول الأب أن يمنع ابنته من هذا العبث مع الكبار، لكن الملك الشرقى كان قد اجتذب اهتمام الفتاة، فرفضت بإصرار أن تغادر «فرنسا» إلى «إنجلترا» حيث كان مقررًا أن تكمل دراستها. وأصرت على البقاء فى «دوفيل»، إلى أن بدأ موسم الأمطار فى شمال فرنسا، فغادرها الملك إلى مصيف «بيارتز» بالجنوب الفرنسى، وغادرتها «ميمى» إلى «باريس»، حيث لحقت بجلالته بعد أيام وانتقلت معه من «بيارتز» إلى «سان سباستيان» بإسبانيا. ومن هناك طارت إلى «لندن» لكى تكمل دراستها. أما الملك فقد عاد إلى «طولون» ليستقل اليخت الملكى «فخر البحار»، حيث قام بجولة فى مدن «الريفيرا» الفرنسية، وزار «كان» و«نيس» و«مونت كارلو»، ثم قام بجولة أخرى فى مدن «الريفيرا» الإيطالية قبل أن يعود به اليخت إلى «الإسكندرية» التى وصل إليها يوم ١٧ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٠م.

ومع أن أحدا فى مصر لم يكن يعرف شيئًا عن الآنسة «ميمى ميدار» إلا أن مجلة «روزاليوسف» أخذت تنشر أخبارها وصورها بإلحاح لافت للنظر أثار فضول قرائها الذين مالبثوا أن فهموا الهدف من نشر هذه الأخبار. فقد أشارت المجلة إلى أنها «من الشخصيات التى يتحدث عنها المصريون العائدون من أوروبا». ونقلت من تصريحاتها للصحفيين البريطانيين قولها: إنها فقدت ملابسها بين مدينتى «سان سباستيان» و«بيارتز». وفى يناير

(كانون الثانى) ١٩٥١ - وبعد ثلاثة شهور من عودة الملك من رحلته نشرت «روز اليوسف» خبرا عن انتحار والدها بعد أن يئس من إقناع عائلته بالعودة إلى بلدهم «أمريكا»، ثم أضافت فى إيماءة ذات مغزى تقول: إن الصحف العالمية كلها كانت تتحدث عن هذه العائلة وخصوصًا الآنسة «ميمى»، عندما كانت تقضى الصيف فى مدينة «دوفيل» بفرنسا، كما كانت الآنسة تحظى باهتمام كبير من المجتمع المصرى الراقى. وبعد حوالى عام عادت «روزاليوسف» فنشرت فى ٢٨ أغسطس (آب) ١٩٥١ خبرًا يقول: بعثت الآنسة «ميمى ميدار» - التى لمع اسمها لمعانًا شديدًا فى موسم «دوفيل» فى العام الماضى - ببرقية عاجلة إلى القاهرة باسم شخصية مصرية كبيرة تقول فيها: إنها أنجبت ولدًا جميل الطلعة. وقد اهتمت جميع الأوساط المصرية الرسمية بهذه البرقية. وكان من المنتظر أن تزور «ميمى» القاهرة فى شتاء هذا العام، ولكن حدثت ظروف قد تحول دون دخولها الأراضى المصرية إلى الأبد».

وهكذا نجحت الصحف المصرية فى التحايل على قانون تنظيم نشر أنباء القصر إلى حد التظاهر أحيانًا بالغيرة على نصوصه، كما فعلت جريدة «الاشتراكية» التى كتبت مقالاً تندد فيه ببعض مانشر من أخبار الرحلة بعنوان «ما هذا أيها السادة؟ وكيف تذاع الأنباء عن رحلة جلالة الملك وكيف يقرن اسم «سامية جمال» باسم جلالته».

ولجأت الصحف إلى التاريخ القديم والمعاصر تستعير بعض حوادثه لتعيد روايتها فى إيماءة صريحة إلى مايفعله الملك «فاروق»، واحتشدت صفحاتها بعناوين كانت وحدها كافية لإبلاغ قرائها بما تريد قوله، ومن بينها «كيف قضى لويس الخامس عشر على سمعة الملكية فى فرنسا»، و«الملك فى طريقه إلى المقصلة» و«الملك من القصر إلى السجن»، و«تنازل ملك بلجيكا ليوبولد عن عرشه آية من آيات الديمقراطية»، وهو أسلوب كان يربك الحكومة والنيابة العامة، إذ كان يصعب عليهما تكييفه قانونيًا على نحو ينتهى بمصادرة الصحيفة أو محاكمة الكاتب. ويقول «أحمد بهاء الدين»: إنه كتب آنذاك مقالاً بعنوان «لا تقتلوا الملك» روى فيه قصة اغتيال الشباب الروسى المثقف للقيصر «اسكندر الثانى». ومع أن المقال كان يثبت أن قتل القيصر الطاغية لا يؤدى إلا إلى جلوس طاغية آخر على العرش، وأن الأجدى هو تغيير النظام، إلا أن النائب العام حقق معه فيه ولما لم يجد فيما كتبه من وقائع تاريخية عن فساد القصر وطغيانه، ما يستوجب المساءلة، وجه إليه تهمة «تحسين جرائم القتل».

وكان حذف اسم الملك من الخبر مع نشر بقية الوقائع وأسماء بقية الأبطال كافيًا لكى يدرك القراء أنه خبر ملكى، كما كان الإلحاح على ذكر بعض الأشخاص تلميحًا إلى أن لهم دورًا فى الوقائع الملكية، ومن بينهم الدكتور «زكى هاشم» الذى خطف الملك منه خطيبته «ناريمان»، فقد حرصت الصحف على نشر أنباء عودته إلى منصبه فى «مجلس الدولة» بعد انتهاء مهمته كخبير فى وفد مصر الدائم بالأمم المتحدة، وقيامه بتسجيل اسمه فى سجل التشريفات ثم إعلان خطبته. وهو مافعلته مع الأماكن التى تعوَّد الملك التردد عليها لممارسة فساده مثل ملاهى «الأوبرج» و«الإسكارابيه» و«نادى السيارات» أو الهجوم المباشر



أحمد بهاء الدين



١٩٥٠: البيجوم أغاخان تتوسط إلهامى حسين باشا وعطا عفيفى بك ضحكات ليالى دوفيل المصرية

على بعض أنماط السلوك التى شاعت عنه، وخاصة لعب القمار. فقرأ المصريون مقالات وأخبارًا تحمل عناوين «القمار.. القمار.. القمار» و«لعب القمار وجه ثالث للخلاف بين مصر وإنجلترا» و«نادى السيارات وماهى رسالته».

ومالبث هذا الأسلوب الماكر فى التحايل على نشر أخبار الملك أن استفزه بشدة، فتواصلت ضغوطه على الحكومة لمنع الصحف من نشر الأخبار التى تومئ إليه دون ذكر اسمه، فلما اعتذرت بأن هذا النشر لايقع تحت طائلة أى قانون، طلب إليها إعداد تشريع جديد يمنع الصحف من نشر أى خبر لايذكر الأسماء صراحة، وبذلك يرغم الصحف على الاختيار بين ذكر اسم الملك فتقع تحت طائلة قانون العقوبات، أو عدم نشر الخبر على الإطلاق. ومع أن الحكومة تجاهلت هذا الطلب الغريب، إلا أنها حاولت مع ذلك إرضاء الملك، وبدأت تجرى عددًا من التحقيقات الشكلية مع الصحفيين حول أخبار من هذا النوع. ويقول «سلامة موسى»: إن الشرطة قد قبضت عليه فى «بورسعيد» حيث كان يصطاف ورحّلته إلى القاهرة، حيث مثل أمام النيابة التى حققت معه. فى عبارة وردت فى إحدى مقالاته يقول فيها «الأوبرج، وما أدراك ما الأوبرج؟» واكتفى المحقق بتحذيره من العودة إلى الإشارة إلى «الأوبرج»، ثم أجرى معه تحقيقًا شكليًا قبل أن يأمر بإخلاء سبيله.

وكان الهجوم الصريح على أفراد الحاشية الملكية أخطر أساليب التحايل التى لجأت إليها الصحف للالتفاف حول قانون أخبار القصر، إذ لم تكن نصوصه تضفى الحماية على العاملين بالديوان الملكى، فضلا عن أن معظم أفراد تلك الحاشية لم يكونوا موظفين رسميين بالديوان، فأصبحوا بذلك صيدا سهلا للصحف التى أخذت تندد بفسادهم وبتدخلهم فى شئون الحكم وبتورطهم فى صفقات مريبة على حساب المال العام، وساعدها على ذلك أن أسماء بعضهم كانت قد وردت فى التحقيقات التى كان النائب العام يجريها فى القضية التى عرفت باسم «قضية الأسلحة الفاسدة» بل إن أحد المتهمين فى تلك القضية وهو «أدمون جهلان» مورد القصور الملكية، كان بصحبة الملك فى رحلته إلى «دوفيل» حين طلب النائب العام تفتيش منزله ومكتبه فى القصر فأمره الملك بالعودة

لمصر لحضور التفتيش، على أن يعود على الفور، ورتب الأمر، بحيث لايصدر النائب العام أمرًا بالقبض عليه، وحين حدث ذلك نشر «مكرم عبيد» على صفحات «أخبار اليوم» مقالاً قصيرًا بعنوان ساخر يقول: هل وزير الحربية جاهل أم جهلان؟

وكان الملك لايزال يتجول باليخت «فخر البحار» بين شواطئ «الريفييرا» الفرنسية والإيطالية حين نشرت مجلة «الاشتراكية» فى ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٠ مقالاً بعنوان «حيدر. كريم ثابت. بوللى. النقيب»: يجب تطهير أداة الحكم من هذه العصابة» كتبه «أحمد حسين» - رئيس «حزب مصر الاشتراكى» الذى تنطق الصحيفة بلسانه - جاء فى ظاهره هجومًا عنيفًا على الحكومة لعجزها عن تنظيف أداة الحكم من أفراد هذه العصابة «ظنًا منها أنها متمتعة بالرضا الملكى، مع أن الملك لايمكن أن يحمى إنسانًا ينحرف عن مبادئ القانون والأخلاق والأمانة والنزاهة». وتدليلاً على ذلك قال كاتب المقال: «إن جلالة الملك الذى رفض أن يتستر على أمه وأخته عندما خالفتا قوانين البلاد وتقاليدها، فأصدر أمره بتجريد شقيقته وأمه، أمه التى ولدته، من لقب الملك وأوقع حجرًا عليها. ولسنا نظن أن ملكًا من قبله أقدم على هذا التصرف من أجل الحرص على الأخلاق والتقاليد، فإذا كان هذا شأنه مع أمه وأختة فكيف يدور فى خلد هذه الحكومة المقصرة المفرطة أن الملك يحمى «كريم ثابت» أو بقية هذه العصابة، بمجرد أن ترفع الحكومة إلى أسماعه نبأ هذا الذى ارتكبوه»!

ولم يفت على أحد أن المقال قد صيغ بطريقة الذم فى قالب المدح. فحققت النيابة مع كاتبه، ووجهت إليه تهمة العيب فى الذات الملكية، وظلت القضية رهن التحقيق لشهور طويلة إلى أن حكمت محكمة جنايات القاهرة فى مارس (آذار) ١٩٥٢ عليه بالحبس البسيط لمدة ستة شهور، وقالت حيثيات الحكم: «إنه تعمد إيلام جلالة الملك بإعادة ذكر حادث تجريد والدته وأخته بعد أن مضت عليه مدة طويلة وأسدل على الحادث وظروفه المؤلمة ستار النسيان، ولذلك تستبعد المحكمة أنه كان فى ذلك حسن النية، كما يحاول أن يصور نفسه بروايته للحادث فى أسلوب الثناء على حزم جلالة الملك حتى مع أقرب الناس إليه. إذ لو كان حسن النية أو حسن الذوق على الأقل



سلامة موسى

هل وزير الحربية جاهل أم جهلان ؟

بقلم

مكرم عبيد باشا

لا هو جاهل ولا جهلان

١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٠: «مكرم عبيد» يتساءل فى خبث مقصود «هل وزير الحربية جاهل أم جهلان؟»

١٢ ديسمبر ١٩٥٠: هيكل باشا وإلى يساره مصطفى أمين بك وإلى يمينه إحسان عبدالقدوس وعلى أمين فى احتفال أقامه الموقعون على العريضة للصحف التى ساندتهم والصحفيين الذين دافعوا عنه، وخطب فيه مصطفى مرعى وإبراهيم عبدالهادى وكان الجميع قبل العاصفة من أنصار القصر والمدافعين عن سياسته



لما ذكر هذا الحادث أصلاً على صفحات مجلته والتمس مثالا آخر غيره. ولاشك أن مشاعر جلالة الملك تتأذى من ذكر هذا الحادث مهما صيغ فى قالب زائف من المدح والثناء». ومع أن العقوبة كما يقول «أحمد حسين» كانت أخف ماتستطيع المحكمة توقيعه عليه، فقد سعد الملك «فاروق» لأن القضاء اعتبر تعمد إيلامه بتذكيره بحادث والدته وأخته جريمة تستحق الحبس!

وفى منتصف أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٠، ألقى اليخت الملكى «فخر البحار» مراسيه بميناء «الإسكندرية» ليغادره «فؤاد باشا المصرى» وحاشيته إلى عدد من الزوارق البخارية نقلتهم إلى ميناء «قصر رأس التين».

وبوصوله إلى المقر الصيفى للحكم ارتفع علم الملك على سارية القصر إعلانًا باختفاء «فؤاد باشا المصرى» وبأن حضرة صاحب الجلالة الملك قد عاد إلى عاصمة ملكه الثانية، وخلع عنه ثياب التنكر، وبدأ فى ممارسة اختصاصاته الدستورية، بعد أن أذاب فى مياه «الريفييرا» الفرنسية والإيطالية هموم المواجهة العصيبة العنيفة بينه وبين أمه وشقيقته. وقالت مجلة «المصور» فى إيجاز بليغ «يعود جلالة الملك إلى وطنه وشعبه وعرشه موفور الصحة موفور الحماسة لمصلحة أمته وبلاده ليواجه مسائل داخلية وخارجية فى غاية الدقة وغاية الأهمية. وثقتنا فى لماحيته وذكائه وبعد نظره ثقة تحملنا على أن جلالته سيبادر فيواجه حل هذه المشكلات، ويبدد هذه الأزمات بالسرعة والبت اللذين عرف بهما، وبالحكمة التى تكافح ماتكدس من هذه المشكلات والمعضلات».

لكن الملك - على عكس ماتمنت «المصور» - لم يبادر بحل ماتكدس من مشكلات، بل أضاف إليها المزيد، إذ لم يكد يصل إلى «قصر رأس التين» عائدا من «دوفيل» حتى وجد فى انتظاره عريضة وقعها ١٦ من أقطاب أحزاب المعارضة والمستقلين فى طليعتهم أربعة من رؤساء الأحزاب هم «محمد حسين هيكل» (الأحرار الدستوريين) و«مكرم عبيد» (الكتلة الوفدية) و«حافظ رمضان» (الحزب الوطنى) وإبراهيم عبد الهادى (الحزب السعدى).

ومع أن العريضة من حيث الشكل كانت تركز هجومها على الحكومة الوفدية، وتطلب من الملك تصحيح الأوضاع الفاسدة التى نجمت عن سياساتها، إلا أن المبررات التى ساقتها لهذا الهجوم كانت تتعلق كلها بسلوك الحاشية الملكية وبالممارسات التى ضغط الملك على الحكومة لكى تقوم بتنفيذها. بل إن استهلالها بدا كما لو كان مطلع قصيدة رثاء، فقد ذكّر الموقعون على العريضة الملك بأن البلاد تذكر لجلالته «أيامًا سعيدة كان فيه الراعى الصالح والرشيد، وكانت تحف به أمة تلاقت عند عرشه آمالها، والتفت حول شخصه قلوبها فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عمق الولاء والوفاء». أما الآن وبعد سنوات طويلة من ذلك الماضى البعيد السعيد فإن البلاد كما قالت العريضة «تجتاز مرحلة من أدق مراحلها» إذ لم يعد الحكم للدستور، وأضحى النظام النيابى حبرًا على

ورق، وأصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهان يسام الضيم فيسكت عليه، بل ولايتنبه إليه ويساق كما تساق الأنعام». لكن الأمة لاتستطيع أن تصارح العرش بمحنتها تلك، إذ يحول دون ذلك أشخاص «أفسحت لهم الأقدار مكانًا فى الحاشية الملكية فأساءوا النصح وأساءوا التصرف، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات، هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتمًا عن تناولهم، بحكم مراكزهم كما يحول دون ذلك أيضًا، أن الحكومة درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية، بدعوى التوجيهات الملكية، وهو مايخالف روح الدستور وصدق الشعور، ولو أنها فطنت لأدركت أن المليك الدستورى يملك ولايحكم، كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضمانًا لبقائها فى الحكم».

وحذرت العريضة من استمرار الحال على ما هى عليه «لأن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله»، ولأن «احتمال الشعب مهما يطل، فهو لابد منته إلى حد، قد يكون فتنة لاتصيب الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض أثناءها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد».

ولاشك أن الملك «فاروق» كان على حق عندما أدرك أنه المقصود بالعريضة واعتبر ماورد بها عيبًا فى الذات الملكية، تنطبق عليه مواد قانون العقوبات. لكنه افتقد ذكاءه وحصافته حين طلب إلى



أكتوبر ١٩٥٠: الملك فاروق عند عودته من رحلته الشهيرة إلى دوفيل التى تنكر خلالها باسم فؤاد باشا المصرى

الحكومة إبلاغ النائب العام ضد الموقعين عليها. لكن الحكومة أدركت على الفور مدى ما فى الطلب من حمق سياسى، إذ إن تحقيق النيابة مع ١٦ شخصية سياسية بارزة، بينهم أربعة من رؤساء الأحزاب تولى أحدهم رئاسة الوزارة ورئاسة الديوان الملكى، وتولى الثانى رئاسة مجلس الشيوخ، وتولوا جميعًا الوزارة أكثر من مرة شأنهم فى ذلك شأن الموقعين معهم على العريضة، ثم تقديمهم إلى المحاكمة سوف يستدعى فتح كثير من الملفات، ثم ينتهى ذلك كله ببراءة المتهمين وبخروجهم من القفص أبطالاً، ليدخله الذين طلبوا محاكمتهم.

وهكذا اكتفت الحكومة بمصادرة الصحف التى نشرت العريضة وبالقبض على من كانوا يوزعونها من أنصار أحزاب المعارضة بتهمة العيب فى الذات الملكية. وأرادت مجلة «آخر ساعة» أن تتحايل لإبلاغ قرائها بأن الحكومة تحظر نشر العريضة، فتركت إحدى صفحاتها بيضاء تمامًا وكتبت على رأسها «نص عريضة أحزاب المعارضة إلى جلالة الملك»، فحققت معها النيابة بتهمة العيب فى الذات الملكية.

ونسفت عريضة «كريم ثابت» كل ماكان بين الملك وبين أقطاب المعارضة من جسور، فقد رفض منذ ذلك الحين أى شكل من أشكال التعاون معهم، وأمر بعدم دعوتهم إلى الحفلات التى يقيمها القصر فى المناسبات الرسمية. وكانت قطيعته معهم أحد الأسباب فى عجزه عن تشكيل حكومة قوية، بعد أن أقال حكومة «الوفد» فى أعقاب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٢. وعندما ذكّره «حافظ عفيفى» ـ رئيس ديوانه آنذاك ـ بأن والده كان يصفح عن السياسيين الذين يختلف معهم، إذ قد يضطر لاستدعائهم لتولى الحكم فى ظروف الأزمات، أشار إلى أحد جيوبه وقال: إن العريضة لاتغادره حتى لاينسى فيغفر للذين وقعوها.

ولابد أن كثيرين قد أذهلهم، آنذاك وبعد ذاك، أن يخوض الملك الحرب الخاسرة من أجل «كريم ثابت». ولم يجدوا فى شخصية الرجل أو تاريخه مايدعو «فاروق» لكى يخسر من أجله هذا العدد الكبير من حلفاء القصر السياسيين، بل لعل «كريم ثابت» ذاته لم يكن يتوقع منه أن يندفع للذود عنه إلى هذا الحد، ولم يكن يرى فى نفسه شيئًا خارقًا للعادة، يبرر انحياز الملك الأعمى إليه، وعندما سئل أمام محكمة الثورة فى عام ١٩٥٤ عن مبرر إعجاب «فاروق» به قال: «ماأقدرش أقول إنه مافيش حد أذكى منى، أو أبرع فى الحديث منى، أو أحسن منى، ولكن أقدر أقول أنه استلطفنى، زى الواحد مابيستلطف صديقا أكثر من الثانى».

وهكذا خضعت قرارات الملك السياسية لحالة مزاجية متقلبة خلطت بين حياته الشخصية وبين سياساته، حتى إنه رغم ما أثير فى مجلس الشيوخ عن استحلال «كريم ثابت» للأموال العامة لم يكف عن محاولة فرضه وزيرًا على رؤساء الوزارات الأربع الأخيرة التى أعقبت حريق القاهرة، فرفض ثلاثة منهم الاستجابة للطلب إلى حد التهديد بعدم تشكيل الوزارة هم «على ماهر» و«نجيب الهلالى» مرتين، وقبل واحد هو «حسين سرى» الذى اختاره وزيرا للدعاية فى وزارته التى لم تعش سوى ١٧ يوما، وبرر ذلك فيما بع، بأنه أراد أن يكون للملك ممثل فى الوزارة لكى يمنع الآخرين من التدخل فى شئون الحكم. ولم يكن «كريم ثابت» الوحيد من رجال الحاشية الذين أضفى الملك حمايته عليهم



٢١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٠: بعد أيام من عودة الملك من رحلة وداع العزوبية نشرت «أخبار اليوم» هذا الكاريكاتير الذى يتخذ من قرار أصدره وزير الداخلية بمنع السيارات من استخدام آلات التنبيه، فرصة لكى يصور رئيس الوزراء «مصطفى النحاس» فى صورة عسكرى مرور يضع أقفالاً على أفواه صحف المعارضة قائلا إنه لا يريد ضوضاء حتى يستطيع الشعب أن ينام

وخاض معارك باسلة فى الدفاع عنهم فى قضايا سياسية بالغة الحساسية، فقد تفجرت قضية الأسلحة الفاسدة وطالت التحقيقات فيها خمسة من رجال الحاشية كان أربعة منهم يصحبونه فى رحلته إلى «دوڤيل».

ومع أن كثيرين حتى من أفراد الحاشية ذاتها نصحوه بإخراجهم من القصر، كان من بينهم «ناهد رشاد» التى كانت تحتفظ بعلاقة شخصية حميمة معه، فقد اتصلت به من القاهرة ولفتت نظره إلى مدى الإساءة التى تلحق بسمعته ومكانته لبقاء هؤلاء فى صحبته، بينما تقوم النيابة بتفتيش مكاتبهم ومنازلهم وتتداول الصحف أسماءهم فى قضية تتعلق بالتجارة فى السلاح، وتوريد أسلحة مشكوك فى صلاحيتها، وطلبت منه طردهم من الحاشية أو على الأقل وقفهم عن العمل ليكذب بذلك الأقاويل التى تتهمه بأنه يورد السلاح لجيشه، وبأن رجاله قد تواطأوا مع الذين وردوا أسلحة فاسدة للجيش، إلا أنه أصر على أن يضفى حمايته على رجاله، واعتبر اتخاذ أية إجراءات قضائية ضدهم قبل استئذانه مساسًا به، وظل يتدخل فى التحقيقات إلى أن أصبحت أكثر فسادًا من الأسلحة التى تدور حولها، وحين انتهى تدخله بحفظ التحقيق بالنسبة لرجال الحاشية الخمسة أنعم عليهم بأوسمة ونياشين تكريمًا لهم، وطلب إلى الحكومة إصدار بيان تعتذر فيه عما اتخذته النيابة ضدهم من إجراءات.

فى تلك السنوات كان «فاروق» - كما قال «حسين سرى» رئيس ديوانه وخال زوجته الأولى الملكة «فريدة» - قد أصبح أقرب مايكون إلى نمط «أولاد الذوات الخسرانين» الذين تحيط بهم عادة بطانة فاسدة، تشجعهم على الفساد وتيسر



١٩٥٣: ناهد رشاد تدلى بأقوالها أمام محكمة الجنايات فى قضية مصرع عبدالقادر طه

لهم سبله، ثم لا يلبثون أن يتوحدوا معها إلى حد ارتكاب الجرائم. وكان قد فقد مع الزمن كثيرين ممن حاولوا فى بداية حكمه أن يتغلبوا على آثار تربيته المنعزلة عن الناس فى المحمية الملكية بـ «قصر القبة»، وأن يمهدوا له سبل التعرف الصحيح على الحياة، وخاصة مايتعلق فيها بدوره كملك. فمات «أحمد حسنين» واختلف هو مع «على ماهر»، ثم مالبث كثيرون من رجال أبيه الذين كانوا يعملون فى القصر أن تقاعدوا بحكم السّن، ولم يطق هو صبرًا على مناقشات كبار الساسة، إذ كان معظمهم فى عمر جده، فخلت الساحة أمام أصدقائه الذين كانوا يساعدونه فى مطلع مراهقته على مخالفة تعليمات مربيته الصارمة «مسز نايلور»، ويهربون إليه الممنوعات، وكان معظمهم من صغار الحرفيين الإيطاليين الذين يعملون بالقصر ومنهم «أنطون بوللى» صبى الكهربائى و«جارو» الحلاق و«جافراس» حارس الكلاب و«حلمى حسين» سائق سيارته. ومالبث هذا الفريق من الكومبارس أن أصبح مركزًا لدائرة اجتذبت إليها فيما بعد عناصر من نوعها، فازدحمت الحاشية بالمغامرين والمقامرين والمضاربين لتصبح مزيجًا يجمع بين القوّاد والقرّاد والحاوى الطروب!

ومع أنه كان قد هجر هذه الشلة بعد توليه العرش، إلا أنه عاد إليها بعد أن تصاعدت الخلافات بين أمه «الملكة



حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين

نازلي» وزوجته الأولى «الملكة فريدة» ثم بينه وبين كل منهما، ليلتمس لديها ترفيهًا يخفف من تعاسته الأسرية التي أخذت تتزايد منذ ذلك الحين، بعد زواج أمه من «أحمد حسنين» ومغادرتها مصر وتزويجها لشقيقتيه من دون إذنه، ثم طلاقه من «فريدة»، فضلاً عن الظروف العامة وفي مقدمتها حادث ٤ فبراير الذي أفقده حماسته الأول لكي يحقق لنفسه كملك مجدًا يحفظه التاريخ، فانقلب إلى نوع من الإحباط واليأس، وبتزايد إحساسه بالوحدة، ازداد إقباله على شلة الأنس التي كانت - بتعبير «حسين سري» - «تحول له البحر إلى طحينة» فاتسع تأثيرها ولم يعد فساده كما كان في البداية، محصورًا داخل جدران القصر أو مقصورا على سلوكه الشخصي، بل برز خلال عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ كظاهرة سياسية فأخذت الحاشية تتصرف باسم الملك بصوت عال وتتدخل في شئون الحكم بشكل علني وتمارس الفساد بأسلوب استعراضي من دون أن يعترض على ذلك، بل وأخذ يسعى إلى تأكيده.

ولم يكن سعي الملك لإعلان توحده مع تلك الحاشية الفاسدة إلا تعبيرا عن تلك النوازع الانتحارية العميقة؛ التي دفعته دون وعي منه إلى فضح نفسه واستعراض جرائمه، وكان الذين يحسنون به الظن، يفسرون انحيازه للحاشية الفاسدة، باعتباره مجرد انحياز رجل طاهر بريء لأصدقاء يبالغ لفرط طيبته، في منحهم ثقته التي لايستحقونها ويعمى عن رؤية مظاهر انحرافهم ويتحمل تبعات ما يرتكبونه من جرائم لاذنب له فيها. ثم مالبثت الوقائع أن كشفت لهم عن أنه كان يشاركهم كثيرا مما يسلبونه، بل وكان يستولي لنفسه أحيانًا على كل الغنيمة، فقد ثبت أن بعض عمليات توريد السلاح للجيش المصري التي اتهم فيها بعض رجاله، قد تمت لحسابه، بل إن شكوكا قوية تدور حول صحة الاتهام الذي وجه إلى «كريم ثابت»، إذ شهد «محمد حسن» - خادم الملك في الأقوال التي أدلى بها أمام «نيابة الغدر» عام ١٩٥٣ - أن «كريم ثابت» ماكان يعلم بأن الموضوع سوف يثار أمام مجلس الشيوخ، حتى استدعاه إلى منزله، ليبلغه بأن الملك قسّم المبلغ بينه وبين السيدة «ناهد رشاد»، وأنه يخشى أن يتخلى مولانا عنه بسبب الضجة التي قد تثار في المجلس، وعندما نقل الخادم الحديث إلى الملك، بدت عليه آثار الامتعاض لجبن «كريم ثابت» وخفته وتسرعه بكشف المستور. والغريب أن «كريم ثابت» رفض أن يؤيد الواقعة أو ينفيها عندما واجهته محكمة الغدر بأقوال «محمد حسن». كما رفض أن يبرر إعلانه لإحدى الصحف في ذلك الحين بأن مليمًا واحدًا من هذا المبلغ لم يدخل جيبه.

ولاتفسير لذلك إلا أن رواية «محمد حسن» صحيحة، وأن الملك هو الذي أمر الدكتور « أحمد محمد النقيب» - مدير «مستشفى المواساة» وأحد أفراد الحاشية - بأن يصرف المبلغ باسم «كريم ثابت» مستشاره الصحفي، ليصل إلى المستفيد الحقيقي منه وهي السيدة «ناهد رشاد» التي كانت تربطه بها علاقة حميمة، دفعته لكي يطلب منها الانتقال من مسكنها إلى مسكن آخر، وتجديد أثاثاته ليكون لائقًا بمكان يشرفه صاحب الجلالة بزياراته الكثيرة، وهي واقعة تواكبت مع تاريخ صرف «كريم ثابت» للمبلغ، كما تواكبت - كذلك مع سفر «ناهد رشاد» إلى أمريكا للعلاج من سرطان الجلد، ومن المحتمل أن تكون الآلاف الخمسة التي صرفت من ميزانية «مستشفى المواساة»، قد أنفقت على

تأثيث منزل «ناهد رشاد» أو على علاجها.

والواقع أن الانحدار فى سلوك الملك الشخصى والعام كان قد وصل إلى أحط مستوياته خلال الشهور التى كانت قد تبقت له على العرش. حتى إن عمليات الاغتيال التى كان القصر يقوم بها لأسباب سياسية، قد تحولت إلى الاغتيال لأسباب نسائية. وكانت هذه العمليات قد بدأت فى منتصف الأربعينيات لاغتيال خصوم الملك السياسيين أو إرهابهم، ومن أشهرها اغتيال الوزير الوفدى «أمين عثمان» باعتباره مهندس التدخل البريطانى يوم ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، والشيخ «حسن البنا» المرشد العام الأول للإخوان المسلمين ومحاولة اغتيال زعيم الوفد «مصطفى النحاس». وبعد توقف استمر أكثر من عامين، أمر الملك باستئناف العمليات، وبدأ يخطط لاغتيال أحد ضباط الجيش المتمردين هو اليوزباشى - الرائد - «مصطفى كمال صدقى» والذى كان على صلة قوية بالقصر، تحولت إلى عداء عنيف بين الطرفين، بعد أن نافس الملك على قلب السيدة «ناهد رشاد» ونجح فى الاستحواذ عليه، ولما كان الملك يعلم أن الملازم «عبد القادر طه» هو أقرب أصدقاء «مصطفى كمال» وذراعه اليمين، فقد تقرر البدء باغتياله. ونفذت العملية فعلاً ذات ليلة من مارس (آذار) ١٩٥٢ ظل خلالها «فاروق» يتصل أكثر من أربع مرات بـ «ناهد رشاد» ليسألها: إيه الأخبار؟!

أما الأخبار الحقيقية فقد عرفها «فاروق» بعد ذلك بأربعة شهور، عندما وصلته أول قائمة بطلبات الجيش صباح يوم الأربعاء ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، فوجد فى مقدمتها طلبًا بإبعاد صاحب السعادة «كريم ثابت باشا» وأصحاب العزة «إلياس إندراوس بك» و«محمد حسن بك» و «حلمى حسين بك» و«أنطون بوللى بك» و«الدكتور يوسف رشاد» عن الحاشية الملكية.

يومها تأكد أن «الملكة نازلى» كانت تقول نصف الحقيقة، عندما حملت حشرات الحاشية مسئولية إفساد ابنها وإبعاده عنها، أما نصفها الآخر فهو أنها كانت مسئولة كذلك؛ عن دفع ابنها إلى أحضان هذا النفر من كومبارس التاريخ، كما كان هو مسئولاً عن إلقائها بين براثن «رياض غالى».

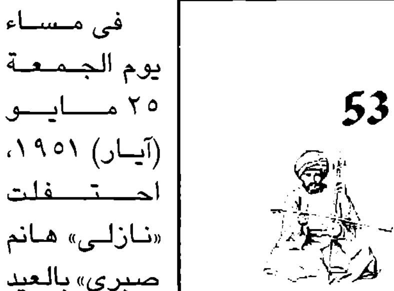
وماقدر كان!



اليوزباشى (الرائد) مصطفى كمال صدقى

الفصل العاشر

شهيدة العشق الدنيوى



في مساء يوم الجمعة ٢٥ مايو (آيار) ١٩٥١، احتفلت «نازلى» هانم صبرى» بالعيد الأول لزواج ابنتها «فتحية» أو«المسز غالى» كما أصبحت تعرف منذ زواجها.

وعلى عكس ماحدث عند الاحتفال بالزفاف، فإن الاحتفال بذكراه الأولى جرى فى صمت، فلم يشعر أحد بأن هناك حادثا استثنائيا يجرى. ولم يتنبه إلا القليلون من رواد «فندق فيرمونت» إلى أن هناك مناسبة خاصة يجرى الاحتفال بها فى إحدى قاعاته الفرعية. فلا ورود ولازينات ولافرق موسيقية ولازحام. والأهم من ذلك كله: لاصحفيين.

كان تحليل الملكة الوالدة للقضية، قد قادها إلى الاستنتاج نفسه الذى توصل إليه ابنها الملك «فاروق». فاختار كل منهما - لأسباب مختلفة - «الصحافة» لكى يعلق فى رقبتها فأس المسئولية عن الأزمة التى وقعت بينهما وأحاطت بهما. فكل ماتفعله «المقامات العليا» لاغبار عليه، ولاضرر منه فى رأيها، حتى لوفعلته هذه المقامات علنا، وعلى قارعة الطريق، لكن الغبار يلحقه حين





١٩٥٠: البرنسيسة فتحية في سنوات الفرح

تدس الصحف أنفها فيه، وتنشره وتحوله إلى موضوع لسمر الصعاليك، يضيفون إليه كثيرا من خيالهم الركيك. من حقدهم الدفين.

وانطلاقا من هذا التحليل، أخذت تعليمات الملك الابن تتدفق على حكومته، لمنع الصحف الأجنبية التى تتطاول على مقامه من التداول فى البلاد، وبإحالة الصحفيين المصريين الذين يتحايلون على قانون أنباء القصر إلى المحاكمة. أما فى «سان فرانسيسكو» فقد قررت الملكة «نازلى» - بمجرد انتهاء حفل الزفاف - اتباع سياسة التعتيم الإعلامى، فامتنعت عن الإدلاء بأية أحاديث للصحف. والتزم جميع المحيطين بها - بما فيهم إدارة الفندق - بالحيلولة بين الصحفيين وبين دس أنوفهم فى شئون الفرع الأمريكى من الأسرة المالكة.. وهو ما اضطرها إلى قصر الدعوة إلى الاحتفال بالعيد الأول لزواج «المستر» و«المسز غالى» على عدد محدود من الأصدقاء، حتى لاتلفت أنظار الصحف الأمريكية فتتخذ منه مادة إضافية، تغذى بها حملتها ضد «فاروق» التى كانت قد تجددت فى بداية مايو(آيار) ١٩٥١، بمناسبة ماسمته



الآنسة «ناريمان هانم صادق» خطيبة الملك «فاروق» وإلى يسارها عمها «مصطفى صادق»، وإلى يمينها «إلهامى حسين باشا»، أثناء رحلتها إلى أوروبا للتدرب على الحياة الملكية

تلك الصحف «زواج الملك العربيد للمرة الثانية»، فيشعل ذلك غضبه ضدها من جديد.

لكن الاحتفال - رغم ذلك - لم يخل من البهجة. فقد كانت «آتى» أو«فتحية» سعيدة، لأن حبها قد صمد للعواصف، وانتصر على الزوابع، وأثبت - بعد مرور سنة عليه - أهليته للبقاء والاستمرار. وكان «رياض» سعيدا، لأنه - رغم كل ماجرى - قد فاز بالفتاة التى يحبها، أويحب حبها له، وتعلقها به. ولأنه قد وصل إلى مالم يكن يحلم به يوما من الأيام، على وفرة أحلامه، ولم يطمح إليه على جنون طموحه، فصاهر الأسرة المالكة، وأصبح فردا من أفرادها - وهى حقيقة لم تلغها قرارات «مجلس البلاط»، ولا الأوامر الملكية التى جردت «آتى» من لقب «صاحبة السموالملكى»، إذ كان واثقا - كما كان الجميع حوله فى «سان فرانسيسكو» يثقون - أن حدة غضب الملك سوف تنكسر يوما، فيلغى «مجلس البلاط» قراراته، وتصدر أوامر ملكية جديدة، تعيد اللقب إلى البرنسيسة، وتمنحه هونفسه رتبة البكوية كما منحتها لعديله «فؤاد صادق».

وكانت «الملكة نازلى» تشعر بالسعادة لسعادتهما. وبالرضا لأنها حققت ما كانت تعتبره رسالتها كأم. فجنبت ابنتيها الصغيرتين، التعاسة التى لحقت بالكبيرتين، وحققت لهما ما تريدان، وزوجت كلاً منهما من الرجل الذى اختاره قلبها، رغم أنف التقاليد الملكية.

ولم تكن أنباء القاهرة، - التى اقتصر علمهم بها على ما تنشره الصحف - تخلو من أخبار سعيدة. فقد استقرت الأميرة «فائقة» فى «قصر الدقى» مع زوجها «فؤاد صادق». وبعد تصديق الملك على زواجهما وجد الاثنان الطريق أمامهما ممهدة للاشتراك فى أنشطة المجتمع الأرستقراطى المصرى. فاستأنف الزوج نشاطه كواحد من لاعبى التنس الدوليين، ونشطت الأميرة مع شقيقتيها فى ميدان الخدمة الاجتماعية. وبعد شهور من عودتها، تركت لها شقيقتها «فائزة» رئاسة إحدى الجمعيات الخيرية التى كانت ترأسها وهى جمعية «سيدات الهلال الأحمر»، فأقبلت على عملها بحماسة شديد بعث الحيوية فى نشاط الجمعية، التى كانت تعمل فى مجال توفير الرعاية الطبية المجانية للفقراء، وتدير عشرة مستشفيات تتوزع بين العاصمة وكبريات المدن المصرية.

وقبل أن ينتهى عام ١٩٥٠ بأيام قليلة، رزقت الأميرة «فائقة» بأول أبنائها وسمته «فؤاد» تيمنا باسم أبيه وأبيها، فكان أول حفيد ذكر للملكة «نازلى» بعد خمس حفيدات، أنجب «فاروق» ثلاثة منهن وأنجبت «فوزية» اثنتين.

ومالبثت الأنباء السعيدة أن توالت، فقد أعلن الملك «فاروق» فى يوم الاحتفال بعيد ميلاده الحادى والثلاثين - ١١ فبراير (شباط) ١٩٥١ - خطبته رسميا إلى الآنسة «ناريمان هانم صادق»، واختار يوم الأحد ٦ مايو(آيار) ١٩٥١، - الذى يوافق العيد الخامس عشر لجلوسه على العرش - ليكون - كذلك - عيدا لزواجه. فعقد



«الأميرة فائقة» بعد عودتها إلى مصر. تلتقط صورة لزوجها «فؤاد صادق» وإلى جوارها «محمد على رؤوف» وزوجته الأميرة «فائزة»

القران بقصر القبة فى الصباح. وفى منتصف الساعة السادسة، وصل موكب الملكة الجديدة إلى قصر عابدين، وكان الملك «فاروق» ينتظر عروسه فى مدخل الحرملك، وقد ارتدى «ردنجوتا» رماديا، وعلق فى عروة سترته «قرنفلة» حمراء، وإلى جواره بعض كبار موظفى القصر، فتقدم نحوالسيارة التى أقلتها وأخذ بيدها ليساعدها على النزول منها.. واصطحبها إلى الصالون الكبير بالقصر.. حيث جلسا يحف بهما أعضاء الأسرة المالكة من الأمراء والأميرات والنبلاء والنبيلات وأصهارهم وأقاربهم والنساء فقط من أسرة الملكة.

وبعد أن وزعت الحلوى والمشروبات، انتقل الجميع - يتقدمهم الملكان - إلى قاعة العرش.. وتلقيا التهانى من بقية المدعوين إلى هذه الحفلة الخاصة، التى اقتصرت فضلا عن الأسرة المالكة على زوجات كبار المسئولين فى الحكومة والقصر والسلك السياسى.. ثم انتقل الجميع إلى قاعة أعدت فيها منضدة كبيرة لتناول الشاى، وأمامها أخرى صغيرة، تحمل كعكة كبيرة مستديرة تتألف من سبعة أدوار، مزينة بالأزهار والأجراس.

ولابد أن الملكة «نازلى»، كانت تتذكر فى تلك اللحظة، ذلك اليوم البعيد من عام ١٩٣٨، الذى تزوج فيه ابنها لأول مرة، حين كانت تقف إلى جواره تملأ الأسماع والأبصار، وتشع الأضواء من حولها، وتستعرض بأسى شريط الذكريات المريرة التى لم يكن قد مر عليها سوى ثلاثة عشر عاما، وانتهت بأن يتزوج «فاروق» - للمرة الثانية - من دون أن يسألها رأيها، أويحرص على حضورها، باحثة عن سبب لذلك التحول الذى نقل «فاروق» من طفل وديع، لايعصى لها أمرًا، حتى بعد أن أصبح ملكًا، ولايتخذ قرارًا دون مشورتها، إلى ابن قاسى الفؤاد غليظ المشاعر، لايتورع عن تخطيط حملة دعائية لفضحها، ولا يتردد فى تجريدها من لقبها الذى كانت تحمله قبل أن يصبح هوملكا وصاحب جلالة.

والحقيقة أن سعادتها لم تكن تخل

من كــدر، ورضــاهـا لـم يكن يخل من غضب.

فقد كشف «فـاروق» عن قسـوة فى التعامل معهـا، كانت تتوهم فى البداية، أنهـا انفـعـال مـؤقت نتج عن تحـريض يقـوم به حـشـرات الحـاشـيـة، يثـيـره ضـدهـا، لكن الأحداث توالت لتؤكد لهـا أن قـسـوته تجـاهـهـا، لم تكن نتـيـجـة لتحـريض عـابر، بل تعـبير عن كـراهية عميـقة، إذ أمر بفرض حصـار شـامل، يحـول دون اتصـالهـا بمصـر، أواتصـال أحد من مصـر بهـا، فـأخـذت مـصلحـة الرقـابة تصـادر كل الرسـائل الواردة منهـا أوالصـادرة إليـهـا، وتقطع كل اتصـال هاتفى تكون طرفـا فـيه، وحـرم على الأمـيـرات «فـوزية» و«فـائزة» أى اتصـال بهـا، وحـال بين خـاله ـ «شـريف صـبـرى بـاشـا» ـ وبين الاطمـئنان على أحوالهـا.

ليس هذا فـقط، بل إنه أصـر على التعـامل معهـا، فيمـا يتعلق بحقـوقهـا المالية، بشكل فظ، وأصدر أوامـره إلى «نجـيب سـالم باشـا» ـ ناظر الخـاصـة الملكية ـ بأن يتعامل معها بشكل رسـمى وقانونى باعتباره قيِّمًا عليها طبقا لقرار مـجلس البـلاط. فـمـا أن تقدمت تطلب تقرير نفقة شهرية لهـا، ولابنتهـا التى كانت تحت وصـايتهـا، حتى وصلهـا رد يعلنهـا بأن الطلب لن ينظر فـيـه قـبل الانتـهـاء من إجـراءات حـصـر الثـروة، التى كلف مـجلس البـلاط «الأسـتـاذ محـمـود توفـيق حفناوى» القيام بها. وعندمـا انتـهى الحـصـر المبدئى إلى أن ثروتهـا تقـدر بحـوالى مليـونين من الجنيهات، بما فى ذلك الأطيان الزراعية والعقـارات والمنقولات والأوراق المالية وحـسـابات البنوك، رفض القـيِّم أن يحـول إليهـا جـانبًا من ريعـهـا ـ الذى يصل إلى ٦٠ ألف جنيـه سنويًا ـ لتنفق فى غربتهـا، متعللا بأن التقدير النهائى لقيمة الثروة لم يتم بعد. وبأن اللجان التى شكلهـا «مجلس البـلاط» لتسـلم مـفـردات الثـروة من مـدير أمـلاكهـا فى مصـر «إلهـامى حسـين باشـا» لـم تنته ـ هى الأخرى ـ من عملها.

وكـان وراء هذا التـعنت إدراك الملك «فـاروق» بأن أمـه لا تعـيش خـاليـة الوفاض، إذ كان يعلم بأنها قد أخرجت من مصـر أموالاً تتجاوز بكثير نصف المليون جنيه، الذى حوِّل إليهـا بشكل رسـمى خـلال الأعـوام الأربعـة التى قضـتهـا فى أمريكا، بل وهرّبت كذلك مجوهراتها الكثيرة، ويستدل على ذلك بأن مـسـتـوى مـعـيشـتـهـا فى «سـان فـرانسيسكو» لم يتغير ـ بعد صـدور قـرار الحـجـر عليـهـا وإيقـاف تحـويل النقـود إليـهـا. والأهم من ذلك أنه كـان متـخمًا بشكوك متسلطة، بأن كل مـا سـوف يصـل إلى يد الملكة الوالدة من أموالهـا سوف يقع غنيـمـة باردة بين براثن النصـاب الذى زوَّجـتـه ابنتـهـا وأسلمته مقودَها.

ومع أنَ غضبه على أمه وشقيقته، كان قـد وصـل إلى درجـة تهـديده لهمـا ـ أثناء المفاوضـات التى سبقت الزواج ـ بأن يتـركـهمـا تموتان جـوعًـا، إلا أنه لم يكن يسـتطيـع ـ حـتى لوأراد ـ أن ينفـذ تهديده، بعد أن لفت كثيرون نظره إلى العواقب الوخيمة لتلك السيـاسـة التى كانت شـبه معلنة إبان الأزمة، مما دفع «محمد التابعى» لاستقبال قرار «مجلس البـلاط» بالحـجـر على أمـوال الاثنتـين بشىء من التحفظ، قائلاً: إنه «إذا كانت نتيجـة الحجر على الملكة نازلى حماية أموالها وأموال الأميرة من أن تتسـرب خـارج البـلاد، مع الإذن بإرسـال المال الذى يكفيهما لكى تعيشا العيشة اللائقة بهـمـا، فـلا بأس. بل هوإجراء مطلوب ومـعـقـول وتفـرضـه هذه الظروف المؤسـفة. أما إذا كانت النتيجة أن تحس



ديسـمـبـر ١٩٥٠: الملك فـاروق يطلق الرصاصة الأولى إيذانا بافتتاح موسم صيد البط فى بركة دهشور الملكية



٦ مايو ١٩٥٠: «الملك فاروق» يأخذ بيد عروسه «الملكة ناريمان» عند وصولها إلى مدخل قصر عابدين لتبدأ مراسم حفل الزفاف

«الملكة نازلى» والأميرة «فتحية» «بالحاجة والعوز.. وأن ليس فى أيديهما ما يكفيهما للعيش بكرامة. فهنا احتمال الخطر». وفى إشارة واضحة إلى النفوذ الصهيونى فى الولايات المتحدة، أضاف «إن لمصر أعداء أقوياء لن يتورعوا عن استغلال كل ظرف وكل وضع، فلنفكر جميعًا فى هذا. ولنجعل الحكم اليوم للعقل لا للعاطفة المشبوبة غضبًا وحنقا. فقد نجرد اليوم الأميرة من ألقابها وقد نعلن اليوم أنها لم تعد من أعضاء الأسرة المالكة الكريمة، ولكنها مع ذلك من لحم مصر، ودم مصر وسوف تبقى ما عاشت محسوبة على مصر وكرامة مصر».

وفضلاً عن ذلك كله، فقد كان الملك «فاروق» حريصًا - بشكل عام - على ألا يخالف القانون مخالفة ظاهرة، لذلك اكتفى بما مارسه من ضغوط على «مجلس البلاط» ليصدر ما أراده من قرارات، لكنه لم يستطع أن يدفع المجلس - الذى كان مقيدًا فى إجراءاته بلائحة ترتيب المجالس الحسبية - إلى ماهوأبعد من ذلك.

وكان لابد أن يأتى الوقت الذى يستنفد الملك فيه، كل مبرارات التسويف، فيضطر ناظر خاصته، إلى تقديم مذكرة إلى «مجلس البلاط»، أشار فيها إلى أن الجرد النهائى لثروة الملكة المحجور عليها، قد أسفر عن تقدير قيمتها بحوالى ٨٨٧ ألف جنيه، وعن أنها مدينة بسبعة آلاف جنيه، أستأذن المجلس فى تسديدها، كما أستأذنه فى الموافقة على اقتراح «بتقرير مبلغ ألف جنيه شهريا للمصروفات الاعتيادية اللازمة لشئون حضرة السيدة الجليلة نازلى هانم صبرى».

وبموافقة المجلس على الطلبين فى الجلسة التى عقدها فى ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٥١، استمر القيمٍ فى تحويل المصروف الشهرى على عنوانها فى أمريكا لمدة سبعة عشر شهرًا، إلى أن توقف فى أغسطس (آب) ١٩٥٢ عن إرساله إليها بعد أن تنازل الملك «فاروق» عن العرش وغادر البلاد.

وعندما بلغت الأميرة «فتحية» سن الرشد - فى ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١ تقدم «نجيب سالم» بتقرير إلى مجلس البلاط، أشار فيه إلى أن حصر ممتلكاتها قد أسفر عن تقدير قيمتها بما

يساوى مليونا ونصف المليون جنيه، تدر إيرادًا سنويا يصل إلى أربعين ألف جنيه. وبعد أن استعرض التقرير قرارات المجلس السابقة بشأن زواج الأميرة من غير كفء لها أضاف: «إن الأسباب التى استند إليها الملك - بصفته وليا عليها - لطلب وضعها تحت وصايته، مازالت قائمة، وأن بلوغها سن الحادية والعشرين لايعنى أنها بلغت سن الرشد، لأنها لاتزال غير رشيدة، وانتهى إلى طلب بقائها تحت الوصاية». فوافق المجلس على ذلك وطلب القيم كذلك الإذن له ببيع ١٩٣٥ فدانا تملكها صاحبة العصمة «فتحية هانم فؤاد» فى «تفتيش أدفينا»، الذى ورثته هى وإخوتها - على الشيوع - عن والدهم بنفس الثمن الذى باعوا به أنصبتهم وهو ١٢٢ جنيها للفدان - «خروجًا من ذلك الشيوع. وحتى يمكن شراء أطيان أو عقار لا شيوع فيه بثمن العقار المباع، يكون أكثر غلة وفائدة لعصمتها». فوافق المجلس، كما وافق - أيضًا - على اقتراحه بتخصيص مبلغ خمسمائة جنيه شهريا للمصروفات الاعتيادية اللازمة لشئونها.

وبذلك برهن «فاروق» من جديد، على أن قسوته فى التعامل مع أمه وشقيقته لم تكن وليدة تحريض خارجى، أو تعبيرًا عن انفعال مؤقت، أو تظاهرا بالجفاء يستهدف التقويم والإصلاح، بل كانت قسوة حقيقية، جعلته يبخل عليهما لا بعواطفه وحدها، ولكن - كذلك - بأموالهما، إذ لم يكن المرتب السنوى الذى خصصه مجلس البلاط لوالدته يزيد على ٢٠٪ من إيرادها السنوى، بينما كان مرتب «فتحية» ١٥٪ فقط من إيراد ممتلكاتها.

ويبدو أن تراجع الأمل فى عودة سريعة إلى القاهرة، كان على رأس الأسباب التى دفعت الملكة نازلى - فى أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١ - لكى تغادر «فندق فيرمونت» - بعد عامين من الإقامة المتواصلة فيه - بل وتغادر مدينة «سان فرانسيسكو» ذاتها، لتتجه جنوبًا نحو «لوس أنجلوس»، حيث الطقس الذى يجمع بين مناخ المناطق الجبلية والبحرية، أكثر ملاءمة لصحتها، وحيث المشهد الطبيعى الذى يجمع بين خضرة الحقول وصفرة الجبال وزرقة البحر، أكثر متعة لعينيها الباحثة عن الجمال، وحيث المحيط الاجتماعى أكثر إشباعًا لرغبتها فى أن تعيش بين نجوم العالم كما يليق بملكة لا تعترف بقرار تجريدها من لقبها.

ولأنها كانت تريد أن تستقر بعد أربع سنوات من الإقامة الدائمة فى الفنادق، فإنها ماكادت تصل إلى المدينة، حتى بحثت عن مسكن يليق بمكانتها، إلى أن عثرت فى «بيفرلى هيلز» - أفخم ضواحى «لوس أنجلوس» - على فيلا متوسطة الحجم تتألف من طابقين و١٥ غرفة، تحيط بها حديقة كبيرة تزيد مساحتها على فدان، فاستأجرتها بعقد لمدة ثلاث سنوات، بإيجار شهرى يصل إلى ١٢٠٠ دولار، أى بما يوازى ٢٥٠ جنيها بأسعار ذلك الزمان لتقيم فيها مع ابنتها وزوج ابنتها. وسرعان ما أصبح لها بلاط صغير يضم عددًا من الوصيفات والخدم.

وهكذا شتلت الملكة «نازلى» جذورها فى الأرض التى؛ ظنت أنها المكان القادر على أن يحقق لها حلمها فى أن تعيش حياتها كملكة، وكصعلوكة فى الوقت نفسه، تتمتع بكل أبهة الملك وعظمته، وتتحرر من قيود التقاليد وتزمت العادات. إذ كانت «لوس أنجلوس» بمشاهدها النادرة مجتمعا لأصحاب الجلالة، يضم مئات من أفراد الأسر المالكة السابقة التى فقدت عروشها فى

أغسطس (آب) ١٩٥١: الأميرة فاطمة شقيقة شاه إيران وإلى جوارها زوجها الأمريكى فنسنت هليار فى لوس إنجلوس، لم يستمر زواجهما سوى ثلاث سنوات، وانفصلا بالطلاق عام ١٩٥٣

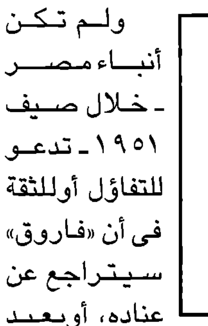


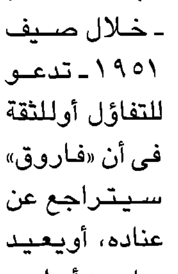
أثناء الحرب العالمية الثانية، واتخذوها موطنا لهم، ونقلوا إليها جانبا من تقاليدهم وطقوسهم، كما يضم مئات من الملوك غير المتوجين من رجال الأعمال والمال الأمريكيين، فضلاً عن نجوم «هوليوود» التى لم تكن تبعد عن «بيفرلى هيلز» - حيث تقيم الملكة نازلى - سوى مسافة قصيرة تقطعها السيارة فى خمس دقائق.

ولكن الأوان كان قد فات: خانها جسدها الذى أثقلته الأمراض والأوجاع وبخل عليها بالقوة التى تمكنها من الاستمتاع بحريتها، فاعتكفت شهورًا طويلة، تنتظر اليوم الذى يصفح فيه ابنها القاسى عنها، لتعود إلى مصر.



الصورة الرسمية لزواج الملك «فاروق» والملكة «ناريمان»





54

ولم تكن أنباء مصر - خلال صيف ١٩٥١ - تدعو للتفاؤل أوللثقة فى أن «فاروق» سيتراجع عن عناده، أويعيد التفكير فى قراراته، أويعدل عن أسلوب حياته وحكمه، بل كانت تشير إلى أنه لايزال يواصل السير فى طريق لا عودة منها، ولا تراجع فيها سينتهى - كما توقعت الملكة «نازلى» - بأن يفقد عرشه. فما كادت الاحتفالات الرسمية بزفافه إلى الملكة «ناريمان» تنتهى، حتى اصطحب عروسه وحاشيته على ظهر اليخت الملكى «فخر البحار» متوجها إلى «كابرى» ليمضى بها أطول شهر عسل فى التاريخ، استمر أربعة أشهر كاملة. لم تكف صحف العالم خلالها عن الحديث عن الطاغية الشرقى الفاسد، الذى لا يعنيه سوى قضاء أوقات بهيجة يدفع ثمنها من عرق ملايين من التعساء فى مصر.

ولم تختلف الأنباء التى نشرتها الصحف عن «كابرى ١٩٥١» عما نشرته عن «دوفيل ١٩٥٠». ولم يغير وجود الملكة العروس شيئًا من سلوك الملك الضليل، فما يكاد الليل يبدأ حتى يأمرها بأن تصعد إلى جناحها بفندق «سانت أوجست» لتأوى إلى فراشها، بينما يصطحب هوأفراد حاشيته ليطوفوا بين الملاهى الليلية، إلى أن يحين الوقت، فيأخذ مكانه على مائدة القمار، ولا يغادرها إلا بعد أن يكون قد خسر عدة آلاف من الدولارات، ثم يعود مكدودا ليجد الملكة ساهرة فى انتظاره، لتبدأ المشاحنات الزوجية بينهما، لأنه يسهر وحده، وتستمر حتى الصباح.

ولأن الصحفيين كانوا لايزالون يطاردونه، وينشرون أنباء خسائره على موائد القمار ومطارداته للنساء، فقد كانت تعليماته لأفراد الحاشية صريحة بأن يستعدوا فى كل وقت للدخول فى معارك جسدية معهم لطردهم من الأماكن التى تمضى فيها «شلة الأنس الملكى» سهراتها، أولإتلاف ما التقطوه له من صور، فلم يمنع ذلك



أبو الخير نجيب

الصحفيين من ملاحقته، بل دفعهم للإصرار على ذلك، ولم يوقف الصحف عن نشر أنباء فضائحه، بل حرضها على تصعيد لهجة الهجوم عليه لخشونته فى التعامل مع محرريها ومصوريها، ولأنه رغم هذه الخشونة، كان يتصرف بطيش واستهتار وبطريقة استعراضية، وكأنه يتعمد لفت أنظارهم إليه لا إبعادها عنه.

وكما حدث فى موسم «دوڤيل ١٩٥٠» أخذت الصحف المصرية تتحايل على نشر أنباء موسم كابرى ١٩٥١، وتواصل هجومها على فساد الملك وحاشيته، ومع أن مكتب المستشار الصحفى للقصر الملكى لم يتوقف ـ منذ صدر قانون أنباء القصر ـ عن لفت نظر «القلم السياسى» إلى مخالفات الصحف لنصوص القانون، إلا أن نيابة الصحافة، لم تجد فى تلك المخالفات مايستدعى المساءلة. ويقول «عصام حسونة» ـ وكيل أول نيابة الصحافة آنذاك ـ فى مذكراته: إنه فى منتصف كل ليلة، كان الأميرلاى (العميد) «محمد إبراهيم إمام بك» ـ رئيس القلم السياسى ـ يتصل به هاتفيا ليقرأ عليه المقالات والأخبار التى نشرتها الصحف فى طبعاتها الأولى، وفيها مساس بالقصر أوعيب فى الذات الملكية، طالبا ـ باسم القصر ـ مصادرتها، ولكن وكيل النيابة كان يتعلل بأن ظاهر الأخبار المنشورة، لا يتضمن خروجا عن القانون يتطلب المصادرة، أومجرد المؤاخذة. ويضيف أن «إمام بك» ألح ذات ليلة لكى يأمر بمصادرة مجلة «روز اليوسف» لأنها عابت فى الذات الملكية، فنشرت خبرا عن انتحار فتاة أمريكية تدعى «ميمى ميدار» بعد أن هجرها وجيه مصرى كان قد تعرف إليها فى موسم دوڤيل ١٩٥٠. ومع أن «عصام حسونة» فهم المقصود من الخبر، إلا أنه تغابى وتساءل.

ـ فين العيب فى الذات الملكية؟

فقال «إمام»:

ـ ولكن الوجيه المذكور فى الخبر هو: مولانا.

فواصل وكيل النيابة التظاهر بالغباء وقال لرئيس القلم السياسى:

ـ لوسمحت اكتب لى هذا فى المحضر. وأنا على هذا الأساس أصدر قرارى بمصادرة المجلة.

ورد «إمام إبراهيم» بغيظ:

ـ ولكن ذلك معناه أن أعيب فى الذات الملكية فى محضر رسمى. إننى أتكلم معك بصفة شخصية لكى ألفت نظرك إلى السبب الحقيقى الذى دفع القصر لطلب مصادرة المجلة، أما المحضر الرسمى فسوف يتضمن سببًا آخر لهذا الطلب.

وعندما عرض المحضر على وكيل نيابة الصحافة، لم يجد به إشارة من قريب أوبعيد لخبر «ميمى ميدار»، ووجده يطلب مصادرة المجلة بسبب مقالها الافتتاحى الذى؛ لم يكن يتضمن ما يدعو إلى ذلك، فأصدر قراره بالإفراج عن العدد المصادر.

وهكذ شجع موقف نيابة الصحافة، الصحف على تصعيد حملتها، فتدفقت مقالات «إحسان عبد القدوس» و«أحمد حسين» و«فتحى رضوان» و«مصطفى مرعى» و«إبراهيم شكرى» و«سيد قطب» و«أبوالخير نجيب» على صفحات «روزاليوسف» و«الاشتراكية» و«اللواء



١٧ سبتمبر ١٩٥١: كاريكاتير للرسام عبدالسميع عبدالله تسخر به مجلة «روز اليوسف» من سياسة ملاينة القصر التى اتبعها الوفد فى آخر حكوماته قبل الثورة. سكرتير الوفد فؤاد سراج الدين يساعد رئيسه مصطفى النحاس على تقبيل الحذاء الذى هو رمز الملك والنحاس يقول: اعدلونى ع القُبلة

الجديد» و«الجمهور المصرى»، تستلهم بذكاء الموروث الشعبى المصرى فى مقاومة الطغاة والغزاة، لتصوغ منه منظومة متكاملة من اللغة السرية، تقوم على الترميز والتجريد والتشفير، الذى يشل يد القانون عن أن يطولها، ولا يصد عقول القراء عن فهمها، فواصلت ارتداء الأقنعة التاريخية التى تتخذ من مصارع الطغاة وسيلة لتنبيه الشعب وتحذير الملك، وتتغابى فتهاجمه بضراوة تحت ستار الحملة على الحكومة الضعيفة؛ التى تسمح لغير المسئولين بالتدخل فى شئونها، والتى تتذرع بالتوجيهات الملكية لكى تتهرب من القيام بمسئولياتها الدستورية، وتجرد المفاسد التى تندد بها، بحيث تبدوفى الظاهر وكأنها تتحدث فى مسائل نظرية، بينما يعلم الجميع أنها تتعمد أن تعيب فى الذات الملكية، فابتكرت «روزاليوسف» شخصية غول ضخم الجثة، بشع الشكل كريه المنظر سمته «الفساد» واتخذت منه اسمًا رمزيًا للملك، وأخذت ترسمه فى صور كاريكاتيرية لم يخف مغزاها على أحد، وابتكرت رسم «حذاء ضخم» يشير إلى الملك، مضت تستعمله فى التعبير عن معان خطيرة ساخرة تندد باستبداد الملك وتزلف الزعماء.

وكان مما شجع الصحف ـ كذلك ـ على مواصلة الحملة ضد الملك وحاشيته، أن الحملة أحدثت صدى واسعًا فى الرأى العام، بدا أثره فى انشغال الناس بفك رموز الشفرة التى تستخدمها فى أخبارها، وفى تداولهم للقاموس الذى تستخدمه فى ترميز رسومها الكاريكاتيرية، ومقالاتها التاريخية، وتأكد ذلك بارتفاع توزيع بعضها إلى أرقام تتجاوز مائتى ضعف ماكانت توزعه قبل أن تخوض فى فضائح فساد الملك وحاشيته، إذ ارتفع توزيع جريدة «مصر الفتاة الاشتراكية» من ٥٠٠ نسخة عندما استؤنف صدورها بعد إلغاء الأحكام العرفية فى يونيو(حزيران) ١٩٥٠، إلى ثمانية آلاف نسخة فى يناير (كانون الثانى) ١٩٥١، مالبثت أن وصلت فى سبتمبر (أيلول) من العام نفسه إلى مائة ألف نسخة أسبوعيًا.

ولعل حظ «فاروق» السيئ، هوالذى قضى بأن تعاود هذه الجريدة الصدور فى أعقاب الحملة الصحفية ضد زواج البرنسيسة والأفندى، التى أثارت اهتمامًا واسعًا بين قراء الصحف بأخبار الأسرة المالكة. إذ أغراها ذلك بأن تتخذ من الحملة ضد الملك وحاشيته وسيلة للرواج الصحفى، وخطة يجتذب بها «حزب مصر الفتاة» ـ الذى تنطق باسمه ـ الجماهير إلى صفوفه، ويعيد بناء هيكله التنظيمى الذى كان قد تفكك بسبب توقف نشاطه على إثر فرض الأحكام العرفية فى عام ١٩٤٨. وخاصة أنه كان قد غيَّر اسمه إلى «حزب مصر الاشتراكى» واسم صحيفته إلى «الاشتراكية» وطرح برنامجا اشتراكيا ديمقراطيا يدعوإلى تحديد ملكية الأرض الزراعية بما لا يزيد على خمسين فدانا، مع توزيع الفائض على فقراء الفلاحين بواقع خمسة أفدنة لكل أسرة.

ومع أن الحزب كان معدودا ــ منذ تأسيسه فى الثلاثينيات ـ من أحزاب القصر التى حظيت بتشجيع ودعم رجال الملك، لكى تحشد حول عرشه وشخصه جماهير الشباب، وتنقلهم من الولاء لحزب «الوفد» إلى الولاء لحزب الملك، إلا أن أحداث النصف الثانى من الأربعينيات كانت قد أفقدت القصر كل رصيد شعبى، فبدا أشبه بالسفينة

١٥ مايو (آيار) ١٩٥٠: كاريكاتير للفنان عبد السميع عبدالله، نشرته «روز اليوسف» يسخر من سيطرة الملك على الجيش، ويصور مكتب وزير الحربية داخل الحذاء الذى يرمز إلى جلالته(!!)



مكتب وزير الحربية والبحرية


إلياس أندراوس المستشار الاقتصادى للملك «فاروق»

الموشكة على الغرق التى يتنافس الجميع فى الهروب منها، من دون أن يحاول ربانها استبقاءهم أوطمأنتهم أوحتى إغراءهم على البقاء معه. كان قد فقد الرجال الأذكياء الذين حرصوا - منذ عهد والده «الملك فؤاد» - على أن يكون للقصر أحزاب يستعين بها على خصومه. وفقد الحماسة لكى ينتمى لأحد، أوينتمى إليه أحد، غير تلك الحلقة المحدودة، التى تحيط به، من كومبارس التاريخ الموهوبين فى اكتشاف سبل النشوة ووسائل الترويج عن النفس والسير فى طريق الندامة.

وكان طبيعيا - فى ضوء ذلك - أن يغير حزب «مصر الفتاة» اسمه وموقفه، وأن ينتقل - كما انتقل كثيرون غيره من السياسيين والصحفيين. من معسكر الملك إلى معسكر أعدائه، وأن تصدر صحيفته لتشن الغارة على القصر، بطريقة بدت كما لوكانت اعتذارا عن السنوات الطويلة التى وقفت أثناءها إلى جواره، وعن المقالات الضافية التى كتبتها فى تأييده، وركزت هجومها على رجال الحاشية، فطالبت بإقصائهم عن مناصبهم، واتهمتهم باستغلال مكانتهم فى القصر للحصول على المناصب من دون وجه حق، ودعت إلى حرمانهم من عضوية مجالس إدارات الشركات، واعترضت على ترشيح «كريم ثابت» ليكون ممثلا لمصر فى مجلس إدارة «شركة قناة السويس»، ونشرت ماورد فى تقرير ديوان المحاسبة عن واقعة استيلائه على أموال مستشفى المواساة، واحتجت على مصادرة الصحف الأجنبية بدلا من وقف ممارسة الفضائح التى تنشرها عن مصر. ونشرت قائمة بمخصصات الملوك والرؤساء لمقارنتها بمخصصات «فاروق». وقاومت مشروعًا لنزع ملكية خمسة أفدنة مسكونة بآلاف البشر لشق شارع يتيح لتمثال الملك فؤاد المقام فى ميدان عابدين - الفرصة لرؤية تمثال والده الخديوإسماعيل المقام فى ميدان الإسماعيلية (التحرير الآن). وربطت بين سهر الملك حول المائدة الخضراء فى «نادى السيارات الملكى» وبين المناصب التى تمنح لمن يتعمدون الخسارة أمامه، فتساءلت عن ملامح العبقرية التى جعلت الحكومة تختار «إلياس أندراوس» - المستشار الاقتصادى للملك - مندوبا عنها فى مجلس إدارة شركة قناة السويس. وأجابت عن تساؤلاتها قائلة: «إن سهره على شئون نادى السيارات الملكى وتضحيته فى سبيله بكل مرتخص وغال؛ هوسر العبقرية التى درت عليه كل هذه المناصب، من عضوية مجلس الشيوخ إلى عضوية مجالس إدارة شركات بنك مصر. وأخيرا عضوية مجلس إدارة شركة القنال. وصدق من قال: ملك الملوك إذا وهب، لاتسألن عن السبب».

ومع أن نشر هذا المقال - فى ٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٠ - قد أدى إلى اتهام رئيس تحريرها «عبد الخالق التكية» بالعيب فى الذات الملكية، وصدور حكم قضائى بتعطيلها لمدة أسبوع، إلا أنها ما كادت تستأنف الصدور، حتى واصلت الحملة، فعادت - على امتداد الأسابيع الأربعة التالية - تكرر الحديث عن «نادى السيارات الملكى»، تتساءل عن رسالته، وتطلب من وزيرى الداخلية والشئون التحقق من أنه - باعتباره إحدى الجمعيات التى ينظم القانون نشاطها - لم يخرج على هذه الرسالة. ودلت النائب العام على عنوان منزل «أنطون بوللى» - مدير

الشئون الخصوصية للملك - الذى كان يبحث عنه لتفتيشه بعد أن ورد اسمه فى تحقيقات الأسلحة الفاسدة، وكشفت له عن أن القلم السياسى قد كذب عليه، عندما زعم له أن «بوللى بك» يقيم فى القصر الملكى،وليس له سكن آخر خارجه، وعندما صدر قرار الاتهام فى قضية الجيش، حذرت الشعب من النظر لمن شملهم قرار الاتهام باعتبارهم المسئولين - دون غيرهم - عن كل ما فى البلاد من فساد، إذ المسألة - فى رأيها - هى «مسألة النظام كله؛ والعهد كله. الذى أصبح يتلخص فى هذه الكلمات: فساد فى فساد».

ولم يطل صبر «فاروق» على «الاشتراكية» إذ ما كادت تنشر - فى ٢٧ يناير (كانون الثانى) ١٩٥١ - خبرًا بعنوان «خطبة الدكتور زكى هاشم» وإعلانا داخل إطار يقول «انتظروا فى العدد المقبل معلومات خطيرة عن ملهى الأسكارابيه». حتى تقدمت وزارة الداخلية بمذكرة عاجلة إلى مجلس الوزراء، نظرها فى اجتماع عقده فى اليوم التالى. ولم تشر المذكرة إلى أن «زكى هاشم» هو الخطيب السابق للآنسة «ناريمان صادق» التى كانت خطبتها توشك أن تعلن رسميا إلى صاحب الجلالة، وتعففت عن القول بأن «ملهى الاسكارابيه»، هو المكان الذى تغنى فيه كل ليلة «آنى بريبه» المطربة المفضلة لدى جلالته، والصديقة المقربة التى يحرص على الاستماع إليها كلما شدت بأغانيها، لكنها - ككل مذكرة رسمية - أشارت إلى «أن الجريدة قد دأبت على محاولة قلب النظام الاجتماعى فى البلاد، بالدعوة السافرة للثورة والتحريض على إثارة الفتن، ثم أضافت «ونظرا لأن الدستور فى المادة ١٥ منه رخص فى وقف وإلغاء الصحف بالطريق الإدارى، إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى، فإن الوزارة تطلب من مجلس الوزراء الموافقة على إلغاء الجريدة المذكورة».

ومع أن المجلس المذكور وافق على إلغاء الجريدة المذكورة، إلا أن إلغاءها لم يوقف الحملة التى كانت لاتزال قائمة فى غيرها من الصحف، بل أثار قلقًا عارمًا فى أوساط الصحفيين وأوساط الرأى العام. ومالبثت الأيام أن برهنت على عدم جدواه، ففى الأسبوع نفسه أخطر النائب «إبراهيم شكرى» - ممثل «الحزب الاشتراكى» فى مجلس النواب - الحكومة باعتزامه إصدار جريدة باسم «الشعب الجديد». وعندما اعترضت على ذلك، بحجة أن الجريدة الجديدة محاولة لإحياء الجريدة التى ألغاها مجلس الوزراء، رفض مجلس الدولة الاعتراض، وصدرت «الشعب الجديد» بعد أقل من ستة أسابيع على توقف «مصر الفتاة»، لتكون صورة طبق الأصل من زميلتها الملغاة فى شكلها وتبويبها، ولتواصل حملتها على القصر ورجاله، فتطالب بتعيين وزير للبلاط يكون مسئولاً أمام البرلمان عن تصرفات رجال الحاشية. وبأن تمتد رقابة ديوان المحاسبة إلى مصروفات ديوان الملك.

بينما واصلت بقية الصحف الحملة، فكتب «مصطفى مرعى» يقول «إن المُلك وظيفة تتطلب رجاحة عقل ونفاذ بصيرة وسعة مدارك وشمول اطلاع فى الجالس على العرش، وفى بطانته، لأنهم قد يكونون له مصدر وحى وباعث إلهام». ويعترض على الذين ينحنون عند مصافحة الملك، قائلاً إن ذلك يخجل تواضعه ويفوِّت عليه قصده فى أن يكون ملكا حرا لبلد حر. وعلى تمييز بعض الذين حققوا مع رجال الحاشية من أعضاء النيابة العامة



أحمد حسين

سياسى ومحامى مصرى. ولد فى ٨ مارس ١٩١١. كان والده كاتب حسابات فى دائرة زراعية. برز نشاطه وهو طالب بالمرحلة الثانوية، فتولى رئاسة فريق التمثيل وأنشأ جمعية دينية. أسس وهو طالب بكلية الحقوق جمعية لتأييد مشروع المعاهدة الذى توصل إليه محمد محمود مع الإنجليز، وأصدر آنذاك مجلة «الصرخة» وتزعم الدعوة لجمع قرش واحد لإنشاء مصنع للطرابيش يكون بداية لتمصير الاقتصاد المصرى. فى عام ١٩٣٣ أسس «جمعية مصر الفتاة» لتدعو إلى إعادة مجد مصر القديم، وتحولت إلى حزب بنفس الاسم عام ١٩٣٧ وفى عام ١٩٤٠ غير اسمه إلى «الحزب الوطنى الإسلامى»، ثم عاد إلى اسمه الأول، ثم تحول بعد الحرب إلى حزب مصر الاشتراكى. حوكم واعتقل أكثر من مرَّة فى جرائم صحفية وسياسية. واتهم بالتحريض على محاولة اغتيال مصطفى النحاس عام ١٩٣٧ وبالتعاون مع الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، والتحريض على حريق القاهرة عام ١٩٥٢. اختلف مع ثوار يوليو، وهاجر إلى إنجلترا المدّة، ثم عاد لمصر. توفى عام ١٩٨٢ عن ٧١ عاما.



١٩٥١: الملك «فاروق» يتحدث مع رئيس نادى اليخوت الملكية فى مدينة كان أثناء رحلة شهر العسل، والملكة «ناريمان» والأميرة «فائزة» وزوجها «محمد على رؤوف» يتابعون سباق اليخوت والقوارب البخارية فى خليج كان

بمنحهم رتبًا ونياشين. ووصف «إحسان عبد القدوس» الدولة بأنها «دولة الأغوات وحملة القماقم وتنابلة السلطان». ونشرت «اللواء الجديد» فى أسبوع الزفاف الملكى مقالاً تاريخيًا عن إعدام «مارى انطوانيت» بعنوان «الملكة فى طريقها إلى المقصلة».

ومرة أخرى ضاق «فاروق» ذرعا، بما تنشره الصحف، وبقرارات النيابة بالإفراج عن أصحاب الأقلام التى تهاجمه. وفى المأدبة التى دعا إليها الوزراء بمناسبة سفره إلى رحلة شهر العسل، نظر إلى «مصطفى النحاس» و«سراج الدين» وقال لهما:

ـ أريد أن أعود من شهر العسل فأجد الكلاب النابحة كلها قد خرست!

ولم يكن «فخر البحار» قد غادر ميناء الإسكندرية بعد، حين استأنفت الصحف هجماتها. فقد نشرت «صحيفة الملايين» نبأ الرحلة الملكية قبل إذاعته رسميا، فطلبت النيابة مصادرتها، وبررت ذلك بأن الرحلة شأن خاص من شئون الملك لا يجوز للصحف نشر أنبائها من دون إذن من وزير الداخلية، طبقا لقانون أنباء القصر. واستند «مصطفى مرعى» إلى ذلك، فكتب يذكر بأن اليخت «فخر البحار» هو إحدى قطع الأسطول البحرى المصرى، وطالما أن الرحلة الملكية، رحلة خاصة لاتتصل بشئون الدولة ولا تتعلق بها، فلايجوز لجلالته استعمال اليخت، لأن مال الدولة ليس مال الملك، ولأن الملك غنى بما له عن مال أمته. وبعد أن حققت معه النيابة، أعادت فتح التحقيق لكى تؤكد أن الرحلة، رسمية حكومية، يباشر فيها جلالة الملك عملاً من أعمال وظيفته الكبرى بدليل أن المراسيم والقرارات ترسل إليه فيوقعها. فكتب «فتحى رضوان» يقول: إن رحلة الملك لاتكون رسمية إلا إذا صاحبه أثناءها وزير الخارجية كأى ملك دستورى.

ولم تستطع الصحف المصرية أن تخفى عن قرائها أنباء موسم «كابرى ١٩٥١» التى كانت تتصدر صحف العالم، فأخذت تنقل عنها أرقام خسائر «مصرى كبير» فى القمار، التى وصلت إلى ثلاثمائة ألف دولار فى تسع ليال فقط، وتتتبع أنباء الكرم الشرقى الذى تبدى فى حفلة خيرية أقيمت فى «كان»



عبد الرزاق السنهورى

وخطب فيها «مصرى كبير» مناشدًا الحاضرين أن يمدوا يد المعونة لإسعاد فقراء فرنسا ثم يقول مازحا: مساكين الفقراء فى بلادنا، لأن أحدًا لا يعطف عليهم.

وأدلى «فاروق» بحديث إلى الصحفى البريطانى «نورمان برايس» قال فيه «إننى فى مركز يسمح لى بأن أعطى دروسا للمقامرين، فقد كان ممكنا أن أفقد ثروة طائلة فى القمار. ولكنى لم أخسر كثيرًا كما يشاع، لأننى أضع لنفسى قاعدة ألتزمتها ولا أخرج عنها، إذ أقرر قبل الشروع فى اللعب مقدار المبلغ الذى لا يجوز أن أخسر أكثر منه. ولم يحدث أن خالفت هذه القاعدة، لذلك أنصح كل لاعبى القمار أن يلتزموا هذه القاعدة فيأمنوا».

فترجمت جريدة «الاشتراكية» الفقرة ونشرتها تحت عنوان «نصيحة من مقامر كبير إلى لاعبى القمار». وعلقت عليها قائلة: إنها أرادت «أن تعمم الاستفادة بهذه النصائح الغالية».

ومع أن النيابة كانت تحقق مع الصحف، إلا أنها لم تجد مبررات تدعوها للمصادرة، أولرفع الدعوى الجنائية فى كثير من الحالات، فقد حدث أن نشرت «روزاليوسف» خبرًا عن مأدبة الغداء التى أقامها عمدة مدينة «ڤينيسيا» لجلالة الملك أثناء زيارته لها، وثار القصر وطلب مصادرة المجلة، لأن تناول الغداء من الشئون الخاصة للملك التى لا يجوز نشر أنبائها من دون استئذان من وزير الداخلية طبقا لقانون أنباء القصر، ولأن المأدبة أقيمت فى نهار رمضان، وهومايعنى أن جلالته والحاشية لايصومون. وبعد أن اقتنع الجميع بأن إثارة الموضوع أمام القضاء أكثر خطرا من نشر الخبر، سمحوا بتداول المجلة.

وهكذا ثبت للملك أن المواد الخاصة بالصحافة فى قانون العقوبات، تحتاج إلى تعديلات أخرى غير التعديل الذى أدخل عليها بقانون أنباء القصر، ثم جاء حكم مجلس الدولة فى قضية إلغاء جريدة «مصر الفتاة» ـ وقد صدر فى ٢٦ يونيو (حزيران) ليقضى بعدم قانونية قرار مجلس الوزراء بإلغاء الجريدة. وقال: إن إلغاء الصحف بالطريق الإدارية لا يجوز دستوريا قبل أن يصدر التشريع الذى ينظم هذا الإجراء، وأن الاستثناء الوارد فى نهاية المادة ١٥ من الدستور بجواز ذلك «لوقاية النظام الاجتماعى» قصد منه تمكين المشرِّع من أن يصدر فى الوقت المناسب التشريع اللازم لمناهضة الدعايات التى؛ تهاجم أسس النظام الاجتماعى كالدعايات البلشفية، وأنه ليس من حق مجلس الوزراء أن يلغى الصحف استنادًا إلى هذا الاستثناء، قبل أن يصدر تشريع بذلك، وأقامت الصحف الأفراح ابتهاجا بحكم مجلس الدولة. لكن فرحها لم يطل، إذ استفز الحكم الطرف الآخر فألقى بأسلحته كلها فى ساحة المعركة.

وكان «الملك فاروق» لايزال يواصل «رحلة شهور العسل» بين الشواطئ الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، ويتجول باليخت الملكى «فخر البحار» بين «كابرى» و«مونت كارلو» و«كان» و«الكوت دازور»، ويتنقل بين شواطئ الريفييرتين الإيطالية والفرنسية، حين صدر الحكم الذى «مسح به مجلس الدولة» ـ على حّد تعبير نقيب الصحفيين فكرى أباظة ـ قرار مجلس الوزراء ضد صحيفة «مصر الفتاة» وضد الحرية الصحفية، فكان طبيعيا أن يثور الملك وأن يغضب، لأن «الكلاب النابحة» التى طلب من الحكومة ـ عشية

مجلس الدولة:
هيئة قضائية أنشئت عام ١٩٤٦، للقضاء فى المنازعات الإدارية، ولإبداء الرأى فى التشريعات وإصدار الفتاوى التى تفسرها. وهو ينقسم إلى قسمين، الأول: قضائى، يضم محاكم إدارية تختص بالفصل فى الطعون على القرارات التى تصدرها وحدات الإدارة الحكومية، وتستأنف أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا. والثانى: قسم الفتوى والتشريع، وهو يختص بإبداء الرأى الاستشارى فى المسائل القانونية التى تحيلها إليه السلطتان التشريعية والتنفيذية.
برز تأثيره فى الحياة السياسية المصرية، خلال الفترة بين عامى (١٩٤٩/ ١٩٥٤) التى تولى رئاسته خلالها «عبد الرزاق السنهورى باشا»، وأصدر عدَّة أحكام ضد سياسة الحكومة، انتهت بالصدام بينه وبين مجلس قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢

فتحى رضوان





٢٠ مارس ١٩٥١: غلاف «روز اليوسف» للفنان الكاريكاتير «عن السميع عبدالله» يسخر من سياسة الانحناء للملك «فاروق» التى اتبعتها حكومة «مصطفى النحاس»

سفره - إسكاتها، سوف تتشجع بهذا الحكم، فتواصل نباحها ضده، وتشهيرها به، وهوماحدث بالفعل، إذ هللت صحف المعارضة للحكم، وأخرجت لسانها للحكومة، ومن خلفها للملك، كانت تعلم أنه الذى استصدر قرار الإلغاء وتلقى لطمة الحكم ببطلانه.

وكان طبيعيا - كذلك - أن تكون صحيفة «الشعب الجديد» - التى حلت محل الجريدة الملغاة - أكثر صحف المعارضة تهليلاً للحكم، إذ اعتبرته انتصارًا للحزب الذى تنطق باسمه، بل واتخذت منه حافزًا لكى تواصل حملاتها ضد الملك وحاشيته، فبدأت على الفور حملة دعائية مكثفة، تبشر قراءها بعودة جريدة «مصر الفتاة» للصدور، ليكون للحزب «مدفعان لامدفع واحد».

وفى تعليقه على حكم مجلس الدولة، قال «أحمد حسين» - رئيس الحزب - إنه جاء دليلاً على أن جريدة «مصر الفتاة» لم تنتهك حرمة القانون والدستور، ولكن الذين فعلوا ذلك هم الذين هاجمتهم. وفى إشارة صريحة إلى «رحلة كابرى» أضاف «إن اسم مصر يدوِّى الآن فى أنحاء العالمين مجللاً بالخزى والعار. وصحف العالم تتحدث عن القوادين الذين أصبحوا من أصحاب النفوذ فى مصر، وعن المرتشين والسرّاق واللصوص والنصابين الذين يشتركون فى إدارة الأمور فى مصر. وتتحدث عن الحكم فيها كما لوكانت تتحدث عن ماخور من مواخير الفساد». ثم ختم تعليقه بقوله «إن الصحافة التى حاولت الحكومة أن تهدمها ستلغى هذا الحكم من أساسه، وتؤدب الحاكمين الذين يهزءون بكل مقدس فى هذه الأمة. وستسقط النظام الذى يسمح بكل هذه الفوضى».

وماكاد العدد يصدر حتى أمرت النيابة بالقبض على «أحمد حسين» ووجهت إليه تهمة العيب فى الذات الملكية، وكان لايزال رهن الحبس الاحتياطى على ذمة القضية، حين كتب «إبراهيم شكرى» - نائب الحزب فى مجلس النواب - فى العدد التالى من الجريدة، مقالاً يقارن فيه بين رحلته إلى الزنزانة، ورحلة الذين يقضون شهر العسل بين مغانى أوروبا، قال فى نهايته يخاطب «أحمد حسين»: «إننا ننظر إليك وكأنك قد تقضى شهرًا من شهور العسل. وكأنك تتنزه. والذى أود أن أصرخ به بأعلى صوتى، لا فى أجواء مصر وحدها، بل فى أجواء أوروبا أيضا، ليمكن أن تسمعه أنت فتكبر، ويسمعه الشعب فيهلل، ويسمعه الحكام فيرعووا، إننا نعتبر قضاء الشهور فى السجون لذّة تفوق شهر العسل.. وأن الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على مغانى الدنيا كلها. وإننا أعددنا أنفسنا لا للنزهة والترفيه، وإنما لشىء آخر يهون على الصابرين المجاهدين، ويزلزل أركان الفساد والمفسدين».

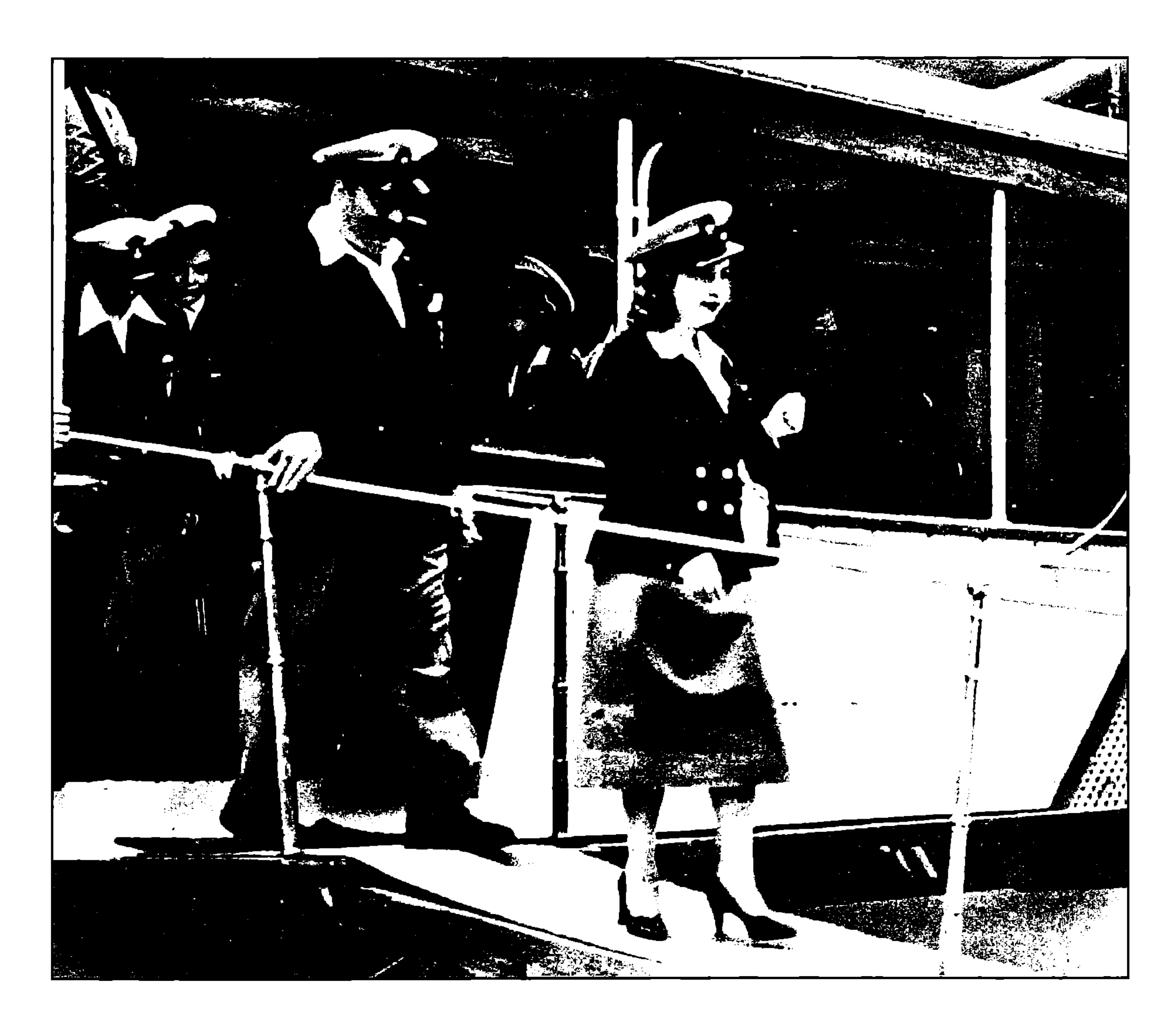
وما كاد المقال ينشر حتى طلبت النيابة رفع الحصانة البرلمانية عن النائب «إبراهيم شكرى»، للتحقيق معه بتهمة العيب فى الذات الملكية.

وواصل المدفعان - مع غيرهما من المدافع - إطلاق نيران قذائفهما بجسارة لا تحسب العواقب، دلت على أن أحدا لم يعد يخاف صاحب الجلالة أويحترمه، وآن للملك «فاروق» أن يجنى ثمار الحملة الحمقاء التى شنها ضد أمه وشقيقته، فأسهمت فى إضاعة هيبة الأسرة المالكة، التى تكونت عبر مائة

الصفحة الأولى من جريدة «الاشتراكية» التى كانت تبدو للقارئ كما لو كانت جريدة واحدة تصدر مرتين أسبوعيًا بهذا الاسم، فى حين كانت من الناحية الرسمية جريدتين الأولى هى «مصر الفتاة» والثانية هى «الشعب الجديد» وكان الاسم الرسمى للأولى يكتب بخط صغير فوق العنوان على هذا النحو «مصر الفتاة لسان» ثم تكتب كلمة «الاشتراكية» بخط بارز والاسم الرسمى للثانية، يكتب ببنط صغير هكذا «العهد الجديد» لسان.. ثم تكتب كلمة «الاشتراكية» بنفس الخط البارز، فيظنهما القارئ جريدة واحدة


الاشتراكية

الاشتراكية



يوليو ١٩٥١: الملك فاروق والملكة ناريمان يغادران اليخت الملكى فخر البحار عند وصوله إلى كابرى فى رحلة شهر العسل

وخمسين عامًا من المجد والعار: من فتوحات «محمد على» و«إبراهيم» إلى جنون «عباس الأول» وخيانة «توفيق»، ومن بناء مصر الحديثة إلى معاملة أبنائها باعتبارهم تراثًا وعقارًا من ذكاء «إسماعيل» واستنارته إلى فناجين القهوة المسمومة التى تعوَّد أن يقدمها لخصومه، عاد الوضع إلى ماكان عليه فى أعقاب ثورة ١٩١٩، حين كان الصراع على أشده بين «سعد زغلول» و«الملك فؤاد» وبين الشعب والقصر. اختفت هالة الحب التى أحاطت بـ «فاروق» فى بداية عهده، واكتشف الجميع أنه صورة من أبيه، فأعادوا قراءة الدستور وعلى وجهه الصحيح، وتمسكوا بروحه التى تقوم على أن الملك يملك ولا يحكم، وعلى أن الأمة مصدر السلطات، ودسوا أنوفهم فى كل ماكان يعتبره من شئونه الخاصة وعلى رأسها حقه فى اختيار حاشيته.

وتتالت قذائف المدافع الصحفية تحمل عناوين من نوع: «صفقه بين كريم ثابت والياس أندراوس» و«يجب أن يذهب كريم ثابت وأمثاله من القصر» و«مصروفات ديوان جلالة الملك، كيف كانت تناقش منذ ربع قرن» و«نصف مليون جنيه لشراء سيارات وإجراء تعديلات فى القصور الملكية» أو«الأمة لم تنتزع سيادتها من براثن الإنجليز لتهبها لأمراء البيت المالك». «ملك بلجيكا

يجبر على التنازل عن عرشه بسبب مخالفة دستورية».

وبدا واضحًا للجميع أن الصحف المصرية التى بدأت الحملة ضد الملكة «نازلى» بتوجيهات ملكية، قد اندمجت فى الدور الذى طلب إليها تمثيله، إلى حدّ التهديد بإعلان العصيان. فقبل أسبوع واحد من صدور حكم مجلس الدولة، وفى أعقاب مصادرة الصحف التى نشرت خبر تناول الملك لطعام الغداء فى رمضان، عقد أصحاب الصحف اجتماعًا عاجلاً لمناقشة الخلاف بينهم وبين الحكومة فى توصيف أخبار القصر، وتحديد ماهو خبر خاص بالأسرة المالكة لا يجوز نشره قبل استئذان وزير الداخلية، وماهو خبر عام يجوز لها نشره من دون استئذان، كما حدث فى خبر غداء رمضان. واتفقوا فى نهايته على إصدار بيان يعلنون به مقاطعة صحفهم لجميع أنباء القصر إلى أن يتوقف استغلال الحكومة للقانون فى التضييق على الصحف ومصادرتها.

وقالت «روز اليوسف» إن أحد أصحاب الصحف؛ طالب بالتخفيف من حدّة البيان، فاستبدل الموقعون عليه قرار المقاطعة الصريح، بعبارة تؤدى المعنى نفسه قالوا فيها: «إننا نجد أنفسنا مضطرين إلى المطالبة بإرسال أخبار الرحلة الملكية إلى الصحف فى صورة بلاغات رسمية». وامتنعت الصحف منذ ذلك الحين، عن نشر كل البرقيات التى تلقتها من مراسليها أوبثتها وكالات الأنباء عن أخبار الرحلة الملكية، مما أوحى للرأى العام بأنها أخبار لا تسر، وبأن مايجرى فيها يدعو للتستر عليه، وأعطاهم مفاتيح لفهم كثير من الأخبار التى يختفى فيها اسم الفاعل، أويتقنع باسم حركى من نوع «مصرى كبير» و«مقام عال».

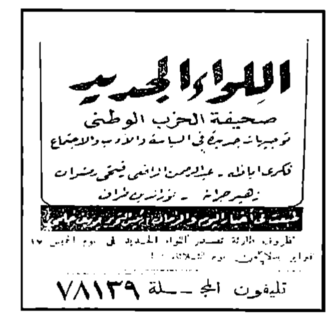
وأكدت «روز اليوسف» تمسكها بموقفها الذى أعلنته منذ صدر قانون أخبار القصر قبل عشرة أشهر، وقالت إنها ستواصل الامتناع عن نشر أى خبر يتعلق به، إلا مايرسل إليها بصفة رسمية، وذكّرت أصحاب الصحف بأنها حذرتهم - آنذاك - من خطورة القانون، ونبهتهم إلى أنه سيكون سابقة خطيرة ستعقبها قوانين مماثلة، تفرض الرقابة المسبقة على نشر أخبار الجيش وأخبار السياسة الخارجية والأخبار الاقتصادية، ولكنهم لم يتحمسوا لاقتراحها بأن تنظم نقابة الصحفيين إضرابا عاما بين الصحف عن نشر أخبار القصر، إلى أن أثبتت لهم الأيام أن القانون سلاح ممكن أن يطول مصالحهم، فأعلنو إضرابهم عن نشر أنباء القصر.

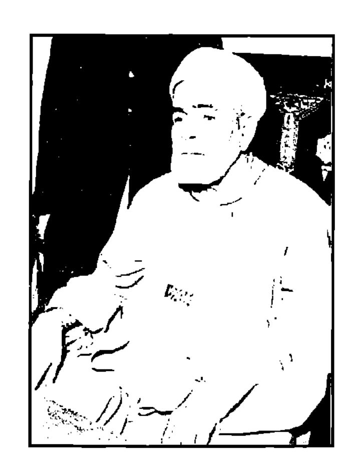
وعندما تحققت نبوءة «روزاليوسف» وصدر - فى أوائل يوليو (تموز) ١٩٥١ - قرار يحظر على الصحف نشر أنباء عن الجيش، إلا بإذن كتابى من وزير الحربية بما فى ذلك الأنباء التى لا صلة لها بأسرار الدفاع، مثل المباحثات والمفاوضات والطلبات والعقود، ربط «إحسان عبد القدوس» بينه وبين قضية الأسلحة الفاسدة، والتى فجرتها الصحافة، ووصفه بأنه «قانون لحماية الفساد» صدر عقابا للصحافة، لأنها تؤدى واجبها. وختم مقاله قائلاً فى تحد صريح: «إننا لن نتراجع عن نشر أى نبأ نشم فى حناياه رائحة العفن والفساد، ولن نسكت عن عابث أومرتش أو سمسار، ممن لم يستطيعوا حماية أنفسهم من شر أنفسهم، فسعوا إلى حمايتها بالقرارات والقوانين».



النائب الوفدى «إسطفان باسيلى» وكيل نقابة المحامين وصاحب تشريعات الصحافة التى أثارت أعنف معركة بين القصر والصحف عام ١٩٥١

إعلان نشر عام ١٩٥١ عن جريدة «اللواء الجديد» لسان حال الحزب الوطنى أصدرها «فتحى رضوان» عام ١٩٤٤ وظلت شهرية لسنوات إلى أن صدرت أسبوعية عام ١٩٥٠





الشيخ «عبدالمجيد سليم» شيخ الجامع الأزهر لم يمكث فى منصبه سوى ١١ شهرًا وغادره لأنه لسَّن على تبذير الملك فى رحلة شهر العسل

وكان لابد من مواجهة هذا التحدى. ومن إسكات نيران الحملة الصحفية على الملك. وهكذا فوجئ الجميع بالنائب الوفدى «إسطفان باسيلى» ـ وكيل نقابة المحامين ـ يتقدم إلى مجلس النواب، بثلاثة مشروعات بقوانين، يقضى الأول بإضافة بعض الأحكام لقانون المطبوعات، بهدف تفسير الاستثناء الوارد فى ذيل المادة ١٥ من الدستور استجابة لحكم مجلس الدولة، بحيث تعتبر الجريدة خطرًا على النظام الاجتماعى، إذا دأبت على نشر مايوقع الصراع بين طبقات المجتمع أويغرى إحداها بالقضاء على الأخرى. وفى هذه الحالة يحق لمجلس الوزراء مصادرتها أوتعطيلها نهائياً، باعتبار ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى. ويجيز الثانى ـ وكان تعديلاً على إحدى مواد قانون العقوبات ـ تعطيل الصحف لفترات متقطعة إذا واصلت نشر موضوعات تتضمن قذفا فى حق موظف عام، أوطعنا فى عرض الأفراد، أوخدشا لسمعة العائلات أثناء التحقيق معها فى جريمة من تلك الجرائم، بينما ينص الاقتراح الثالث على نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة.

وقامت الدنيا. ثارت كل الصحف وفى مقدمتها الصحف الوفدية، وكل الأحزاب، وفى طليعتها حزب الوفد على هذه المشروعات بقوانين، وقال الجميع إنها كلمات حق يراد بها باطل، وأن الهدف منها هوتوسيع دائرة التجريم التى تجيز مصادرة الصحف، لتتعلل بها الحكومة إذا ما أرادت مصادرة صحيفة نشرت خبرًا عن الملك، وثار نواب الوفد فى وجه زميلهم «إسطفان باسيلى» فاعترف لهم بأن الحكومة هى التى وضعت التشريعات؛ وطلبت منه أن يقدمها باسمه. فثاروا فى وجه حكومتهم، وحذروها من أن تلك القوانين سوف تستخدم لتعطيل صحف الوفد فيما بعد. وانقسم مجلس الوزراء الوفدى، بين مؤيدين ومعارضين للتشريعات، وتبادل الطرفان الهجوم على صفحات الصحف. وأدرك الجميع أن الحكومة تتعرض لضغوط عنيفة لإصدار القوانين على غير رغبتها، فتصاعدوا بهجومهم.

وأكدت جريدة «السّوادى» وكان صاحبها «محمد السوادى» ـ على صلة وثيقه بـ«فؤاد سراج الدين» سكرتير عام الوفد ـ أن الحكومة سعيدة بالثورة على التشريعات، وأن تظاهرها بالدفاع عنها هومجرد مناورة، وأضافت أن بعض الجهات لاحظت تمادى بعض الصحف فى نشر أنباء ومقالات تطاولت فيها على بعض المقامات فطلبت من الحكومة اتخاذ خطوات قانونية لإصدار تشريعات تحول دون تكرار ذلك التطاول، فاعتذرت الحكومة بأن النواب لن يوافقوا على مثل هذه القوانين، وإلا لاقترحوها بأنفسهم، فاستوحت تلك الجهات من هذه العبارة، فكرة دفع أحد النواب ليتقدم بالتشريعات باسمه. فاضطرت الحكومة لمسايرتها ودفعت بالتشريعات إلى «إسطفان باسيلى» ليقدمها، وهى تعلم أن الشعب سوف يثور عليها، فتتعلل بهذه الثورة لتتخلى عن التشريعات.

وهوما حدث: تصاعدت الاحتجاجات ضد محاولة تكميم الصحف، ليشترك فيها الجميع، من نقابة الصحفيين إلى نقابة المحامين، ومن باعة الصحف إلى «النبيل عباس حليم»، ومن الصحف السودانية إلى الصحف اللبنانية والعراقية، ووصلت



٢٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٢: نذير النهاية، مظاهرات يقودها جنود الشرطة وتضم طلاب الجامعات انتهت بحرق العاصمة

إلى ذروتها عندما امتنعت الصحف المصرية جميعها عن الصدور يوم الأحد ٥ أغسطس (آب) ١٩٥١، وهوأسلوب فى الاحتجاج لم يحدث قبل ذلك سوى مّرة واحدة عام ١٩٢٣ ولم يتله شبيه، وهى قصة طويلة كانت السبب فى تأليف هذا الكتاب، لكن صفحاته ضاقت عن استيعابها فآثرنا أن نفرد بها كتابا مستقلا.

أما المهم، فهوأن هذه الثورة انتهت بإسقاط التشريعات، وبذلك انتصرت صاحبة الجلالة الصحافة على صاحب الجلالة الملك، فأغراها الانتصار بمواصلة الحملة.

فبعد أسابيع من ذلك، أدلى الشيخ «عبد المجيد سليم» - شيخ الجامع الأزهر - بحديث إلى جريدة «آخر لحظة»، أشار فيه إلى خلافه مع الحكومة حول مرتبات شيوخ الأزهر، وقال معلقًا «نرى غيرنا يعطى ويزاد له الكيل، والأزهر يكال له الحرمان. لقد صبرنا حتى نفد الصبر. تقتير هنا وإسراف هناك». وأثار الحديث غضب الملك الذى فهم أن الإشارة إلى «الإسراف هناك» تومئ إلى نفقات شهور العسل بين مغانى أوروبا. فأقيل الشيخ الجليل عن منصبه. وأبدى «مصطفى أمين» دهشته لذلك، وتساءل «ماذا كانت تفعل الحكومة بشيخ الإسلام والمسلمين لوأنه تكلم عن حكم الإسلام فى الفاسدين والمفسدين؟ لوأنه وقف على المنبر وقال: لا طاعة لفاجر ولا رضا بحكم حاكم جعل الدولة عزبته».

ولم تتوقف ضغوط الملك على الوزارة، وقالت جريدة «السّوادى» إن بعض الجهات، قد لفتت أنظار الحكومة إلى أن الصحف التى دأبت على محاولة النيل من أسمى مقام فى البلاد، تحتال على ذلك باختلاق أنباء ووقائع تنسبها إلى «شخصية مصرية كبيرة» أو«مصرى كبير».. أو.. أو.. إلخ من التسميات وأضافت، أن وزير الداخلية «فؤاد سراج الدين» قد طلب من «مصطفى القشاشى» سكرتير نقابة الصحفيين، أن يجتمع بالمسئولين عن تحرير هذه الصحف، ويحاول إقناعهم بالإقلاع عن حملاتهم غير الكريمة، فإذا فشل فى مهمته، فسوف تصدر الحكومة تشريعًا يقضى بأنه لا يجوز لأية صحيفة أن تنسب أخبارًا إلى أى شخص دون أن تذكر اسمه، باستثناء الحوادث والقضايا والجرائم.

وفى ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١ - وبعد أسبوعين من عودته من رحلة شهور العسل الأربعة - ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦. وانشغلت الصحف عن أخبار الملك بأنباء المقاومة ضد قوات الاحتلال فى منطقة قناة السويس.

وفى ٢٦ يناير (كانون الأول) ١٩٥٢ أقام الملك مأدبة غداء لكبار ضباط الجيش والشرطة، ابتهاجًا بميلاد ولى العهد الأمير «أحمد فؤاد الثانى». وكانت الأنباء تتحدث عن مظاهرات عارمة تطوف بشوارع القاهرة تطلب الغذاء والسلاح، وعن حرائق بدأت تشتعل فى بعض مناطق العاصمة، لكن «فاروق» لم يتنبه إلى دلالة ذلك ولم يكتشف أن النار التى أشعلها «رياض غالى» فى قوائم عرشه، قد أخذت تنتشر وتتوهج، لذلك نظر إلى المحيطين به قائلا: إنه سعيد لأن ولى عهده قد ولد فى ظروف كالتى ولد هو فيها أثناء ثورة ١٩١٩. ثم أضاف وهو يضحك بصوت عال: علشان كده عايزه يطلع شضلى يناكف فى الوزراء والبرلمان!

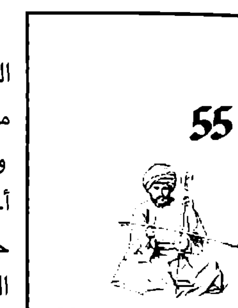
وبعد ساعات من إطلاقه لتلك النكتة، كانت النيران قد أتت على كل شىء: على قلب القاهرة وعلى حكومة الوفد وعلى المقاومة ضد الاحتلال. وأتت كذلك على عرش الملك. ومع أن «فاروق» قد رأى فى وهج نيران الحريق التى أضاءت تلك الليلة من شتاء ١٩٥٢، صورة الثورة التى أصبحت وشيكة الوقوع، إلا أنه لم يقم - خلال الشهور التالية - بأى مجهود لكى يتوقى مصيره الذى كان يسعى وراءه بخطى حثيثة، بل أخذ - شأن من تقودة دوافع خفية، لتدمير نفسه - يحث الخطى نحو مصيره الأسود، ضاربا عرض الحائط بنصائح الذين أرادوا إنقاذه.

فقد اقترحت عليه وزارة الخارجية الأمريكية خطة يسحب بها البساط من تحت أقدام الثورة الوشيكة، التى توقعت أن يقوم بها الإخوان المسلمون أوالشيوعيون تقضى بأن يقود بنفسه ثورة مضادة، يصفى فيها النظام القديم ويشرف على إبداله بنظام جديد، ومع أنه أبدى تفهما عميقًا لما يدور فى ممكته، إلا أن تركيزه فى استيعاب تفاصيل الخطة سرعان ماتشتت، وحماسته لتنفيذها سرعان ماخمدت، واقباله على اللقاء، بمبعوث المخابرات الأمريكية الذى جاء لعرضها عليه سرعان مافتر، إذ لم يكن يتورع - كما يقول «مايلزكوبلاند» - عن اتخاذ إجراء ينسف الخطة برمتها، وعندما اكتشف المبعوث الأمريكى - «كيم روزفلت» - أنه يفضل ممارسة هوايته فى لعب القمار والعربدة الجنسية عن القيام بأى دور لإنقاذ عرشه، رفع يديه مستسلما وتركه ليلقى مصيره.

ومع أنه كان يعرف - مما رفع إليه من تقارير - أن المتظاهرين كانوا يهتفون بسقوطه أثناء المظاهرات التى وصلت إلى ذروتها يوم حريق القاهرة، ويعرّضون فى هتافاتهم بسلوكه الشخصى، وبسلوك أمه وشقيقاته، إلا أنه لم يكف عن استعراض مباذله، وظل يتردد كل ليلة على نادى السيارات الملكى، بينما ينتظره حراسه فى ظاهرة كفيلة بأن تعلن لكل سابلة مابعد منتصف الليل، بأن مليكهم يقامر حتى مطلع الفجر، بل ورفض بعناد اقتراح «إلهامى حسين» بأن ينتقلوا للعب فى البيوت، قائلا بغضب: إنه قد تعوَّد أن يلعب فى النادى، ولايستطيع أن يلعب فى مكان آخر.

١٩٥١: الملك «فاروق» فى دوفيل فى إحدى حفلات شهر العسل، وإلى جواره البيجوم «أغاخان»





وبهذه الدرجة العالية من البلادة والاستهتار أخذ يعالج جميع أموره الخاصة والعامة، ومن بينها علاقته بأمه، ففى مارس (آذار) ١٩٥٢، أرسلت الملكة «نازلى» إلى «نجيب سالم باشا»القيم على ثروتها، تخطره بأن حالتها الصحية قد اضطرتها إلى دخول إحدى المصحات الخاصة، وتطلب تحويل عشرين ألفا من الجنيهات من إيراد ممتلكاتها لكى تواجه نفقات العلاج. وعندما عرض الطلب على الملك، لم يهتم بالسؤال عن صحة أمه، أويعتنى بالاستجابة لطلبها، ولولمجرد أن يقيها - وهى فى ظروف الغربة - مذلة الحاجة، بل أصدر توجيهاته السامية بتخفيض المبلغ الذى تطلبه إلى النصف، ولم يتعفف عن الشماتة فيها أمام الغرباء، وأصبح يتلذذ بالاستماع إلى السباب الموجه إليها، أوالمصائب التى تلحق بها. وحدث أن استغل عدد من صعاليك القاهرة، ظروف حظر التجوال التى أعقبت حريق العاصمة، ليملأوا جدران قصر عابدين بعبارات سباب مقذعة، تعرض بسلوك أمه وتصفها بصفات جنسية فاضحة، وتحرج ضباط الحرس الذين رفعوا إليه تقريرًا بالواقعة عن نقلها بألفاظها، واكتفوا بالقول بأنها «كلام وسخ». لكنه أصر على قراءتها بنفسه، فانتقل من «قصر القبة» إلى «قصر عابدين»، وبصحبته «مصطفى صادق» - عم الملكة «ناريمان» - وأخذ يستعرض العبارات، إلى أن توقف أمام عبارات السباب التى تناولت أمه بما يمس شرفها، وانفجر ضاحكا وهويقول: هما جابوا حاجة من عندهم تستاهل.

وأمر بإبقاء العبارات كما هى. وبألا يحاول أحد إزالتها. قائلاً: علشان تعرف الناس بيقولوا عليها إيه.

ومع أنه كان يستفز كلما ذكر أحد اسمها أمامه، إلا أنه لم يجد تناقضًا بين الحملة التى أمر بشنها ضدها، والقرارات التى اتخذها بحقها والصورة التى قدمها بها إلى الرأى العام، وبين اتخاذ صلته بها مبررًا لكى يعلن انتسابه للدوحة النبوية الشريفة، إذ ما كاد يسمع أن جدها لأمها «محمد شريف باشا» كان يحمل لقب «السيد» حتى طلب من وزير الأوقاف بحث شجرة العائلة والاستعانة بعلماء الأنساب، وانتهى البحث ببيان أصدره - فى ٦ مايو (آيار) ١٩٥٢ - السيد محمد الببلاوى - نقيب الأشراف، - أعلن فيه أن نسب صاحب الجلالة يرجع إلى السلالة النبوية الشريفة من ناحية جده لأمه. وهو ما أثار موجة من السخرية بين صعاليك المصريين، الذين لم يكونوا قد نسوا بعد الأخبار التى نشرتها الصحف عن الشريفة «نازلى هانم صبرى»».

ولعل إعلان هذا النسب هوالذى شجع الملكة «نازلى» على أن ترسل إلى سكرتارية مجلس البلاط، طلبًا رسميًا برفع الحجر عنها، ذكرت فيه: أن الظروف التى وقع فيها هذا الحجر لا يمكن الاعتداد بها، أوالتعويل عليها، إذ لم تكن سفيهة فى تصرفاتها أومصابة بالعته، وإنما كانت ظروف خاصة بزواج ابنتها «فتحية» بمن تحبه، وقد انتهت هذه الظروف بزواجه منها على الطريقة الإسلامية فى حفل عام، وعلى يد عالم مسلم من علماء الباكستان. وإلى أن يفصل فى طلب رفع الحجر،

الملكة نازلى تلبس فستان السهرة وتتزين بطاقم مجوهراتها



طلبت أن يزاد المقرر الشهرى بسبب الظروف التى تحيط بها، وخاصة ما يتعلق منها بانخفاض قيمة الجنيه المصرى فى الأسواق الأمريكية. كما شجع الأميرة «فتحية» على أن تتقدم بطلب بزيادة مرتبها الشهرى ورفع الوصاية عنها، وبعرض الطلبين على الملك، أصدر توجيهاته بعرضهما على «مجلس البلاط»، على أن تكلف السفارة المصرية بواشنطن بإعداد تقرير شامل عن أحوالهما المالية، للتثبت من أنهما تستحقان زيادة المرتب الشهرى.

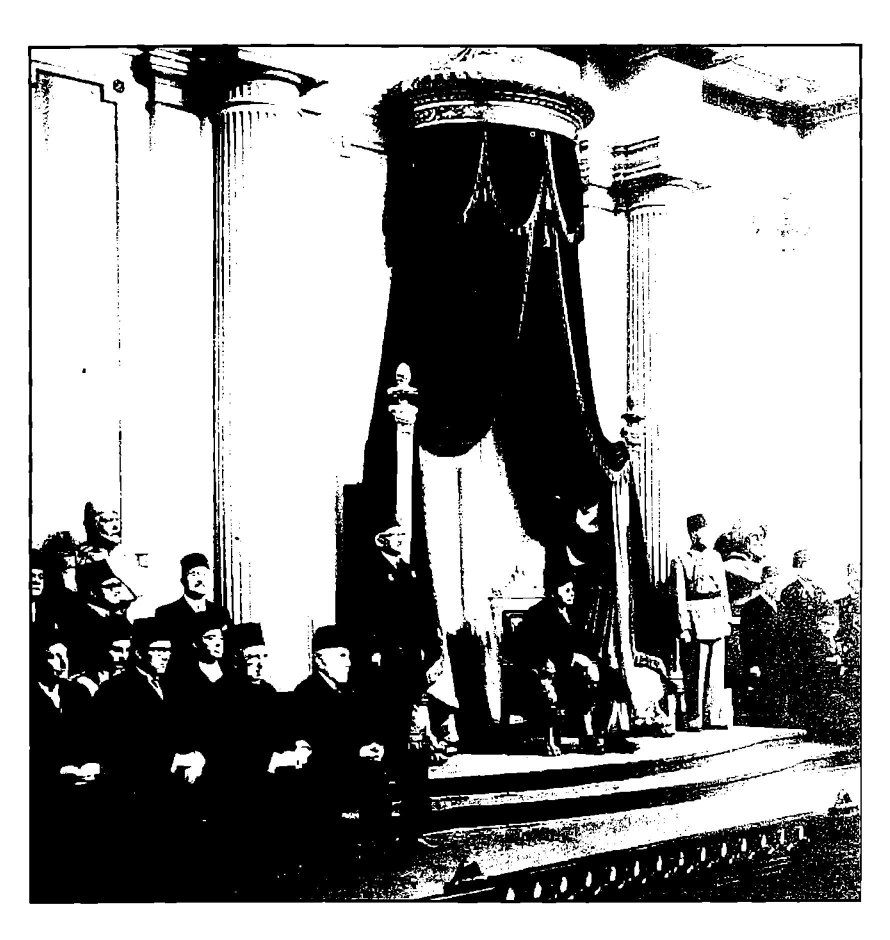
لكن «مجلس البلاط» لم ينظر فى هذين الطلبين ولا فى غيرهما، بل ولم يعش طويلاً بعد وصولهما إلى سكرتاريته. فبعد أسابيع قليلة، حدث ما كان الجميع يتوقعونه، وفوجئ الملك فاروق بالجيش الذى كان يعتبره جيش آبائه وأجداده، ينذره بالتنازل عن العرش لولى عهده الأمير «أحمد فؤاد» وبمغادرة البلاد، وإلا تحمل كل مايترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج.

وبعد ست ساعات من وصول الإنذار، كان قد أصبح ملكًا سابقًا، كما أصبحت أمه ملكة سابقة. وغادر مصر كما غادرتها. وكان اليخت «المحروسة» لايزال يمخر به عباب البحر فى الطريق إلى منفاه، حين احتشد الصحفيون الأمريكيون فى حديقة الفيلا التى تقيم بها الملكة «نازلى» فى «بيفرلى هيلز» بضواحى «لوس أنجلوس» يطلبون تعليقها على ما حدث، فخرج إليهم «رياض غالى» قائلاً: إن الملكة لا تعرف شيئًا عما يجرى أكثر مما نشر فى الصحف. وأنها سافرت إلى «سان فرانسيسكو». وخرجت الصحف الأمريكية تحمل النبأ وتستنتج منه، أن الملكة الوالدة ستطير إلى «كابرى» لتكون فى انتظار «فاروق» حين يصل إلى منفاه. ولكنها مالبثت أن اكتشفت أن الملكة لم تغادر غرفتها فى ڤيللا «بيڤرلى هيلز» وفيما بعد قالت «نازلى» أنها لم تدهش لما جرى لابنها. وأنها كانت تعرف أن «فاروق» ينزلق نحو هاوية سحيقة ستفقده عرشه.

أما وقد سقط الملك، وتخلخلت قوائم العرش الذى ظلت أسرة «محمد على» تتداوله منذ عام ١٨٠٥، وتتالت قرارات مجلس قيادة الثورة التى؛ تدل على أن مصر فى الطريق إلى انقلاب شامل فى أوضاعها، وأخذت الصحف تندد بتاريخ الأسرة العلوية، رغم أن البلاد كانت لاتزال - نظريًا - تحت حكم أحد



٢ سبتمبر ١٩٥١: كاريكاتير نشرته صحيفة الصنداى اكسبريس البريطانية يصور ممثل الشعب المصرى يحمل إلى الملك فاروق بشرى تأييد الاتحاد السوفيتى لمطالب مصر بجلاء الجيوش البريطانية عنها، ويقول له: كبادرة تقدير لحلفائنا العظام هل يتفضل مولانا بتفقد أحوال العمال فى المصانع بدلا من الكباريهات



نوفمبر ١٩٥١: آخر مشاهد المجد، الملك «فاروق» يستمع إلى آخر خطاب للعرش يلقيه «مصطفى النحاس» رئيس الوزراء أمام البرلمان

أفرادها وهو الملك الطفل «أحمد فؤاد الثانى»، وتطالب بإعلان الجمهورية، فقد كان لابد وأن يعيد الجميع ترتيب أوراقهم، وتوفيق أوضاعهم مع اتجاه الريح القادمة.

ولم يكن أمراء الأسرة المالكة غافلين عما يمكن أن يحيق بهم، إذا ظلوا يقيمون فى مصر، تحت رحمة تلك الفرقة من كومبارس التاريخ التى زحفت إلى مقدمة المسرح، أو مايصيبهم إذا ماغادروها من دون أن يكون معهم مايسند ظهورهم ويعينهم على مواجهة الأيام، فقد كانوا يعلمون الكثير عما أصاب أفراد الأسر المالكة التى فقدت عروشها، من سجن وقتل وتشريد، وكانوا يعرفون ماأصاب أصهارهم من أمراء آل عثمان عندما ألغى «أتاتورك» السلطنة، وأعلن الجمهورية فى تركيا ليتشتت أولاد السلاطين بين منافى العالم، وتضطر بعض الأميرات للعمل فى الملاهى الليلية.

وهكذا لم يحاول أحد ممن كانوا يقيمون منهم خارج البلاد ـ عندما استولى الضباط الأحرار على السلطة ـ العودة إلى مصر.

ونشأت بين المقيمين منهم حركة منظمة للتسلل من البلاد، بعد أن صدرت تعليمات بالتضييق عليهم إذا رغبوا فى السفر. وأخذ الجميع يصفون أملاكهم، ويبحثون عن وسائل مضمونة لتهريب ما يستطيعون تهريبه من أموالهم لتلحق بهم، أوتسبقهم إلى المنافى التى سيمضون بها بقية أعمارهم. وتشكلت عصابات دولية متعددة الجنسيات، لتقوم بمهمة تهريب المجوهرات والتحف الثمينة التى يملكونها مقابل أتعاب باهظة.

واستغل أكثرهم حصافة وخبرة بعمليات التهريب حالة عدم الاستقرار التى أعقبت طرد الملك «فاروق» والثغرات فى القوانين والإجراءات لتهريب ما يمكن تهريبه من أموالهم بشكل قانونى، فقد كان الأمير «سعيد طوسون» يقيم بقصره فى «دوفيل» عندما قامت الثورة. فأصدر توكيلاً رسميًا إلى محاميه «هنرى مقصود» يبيح له به التصرف فى جميع أملاكه بكل صور التصرف. وبمقتضى هذا التوكيل باع المحامى كل أملاك الأمير، وأودع ثمنها فى أحد البنوك، ثم سحبه واشترى به. أسهما باسم «المستر بريتش» - المستشار بوزارة الخارجية الأمريكية وزوج شقيقته النبيلة السابقة أمينة طوسون - الذى أصبح من حقه سحب هذه الأسهم إلى الخارج من دون أية عقبات قانونية.

وبمغادرة «فاروق» لمصر رفع الحظر الذى كان قد فرضه على كل اتصال بالملكة «نازلى»، فتعددت الاتصالات الهاتفية والرسائل البريدية بينها وبين بناتها الثلاث - «فوزية» و«فائزة» و«فائقة» - اللواتى كن يقمن بالقاهرة عندما قامت الثورة. وبينها وبين شقيقيها «شريف صبرى» و«حسين صبرى». وأسفرت المشاورات بينهم جميعًا عن اتفاق بإقامة مجموعة من الدعاوى القضائية لمحاولة إنقاذ مايمكن إنقاذه من ثروة الأسرة، وتصفية الآثار القانونية لحادث زواج البرنسيسة «فتحية» بالأفندى «رياض»..

وتنفيذًا لهذا الاتفاق تقدم «نجيب سالم» إلى «مجلس البلاط»، يطلب إقالته عن القوامة على «نازلى هانم صبرى» وعن الوصاية على «فتحية هانم فؤاد» قائلاً: إنه كان يتولى ذلك بصفته ناظرًا للخاصة الملكية، ومسئولاً عن إدارة الممتلكات والأموال المملوكة ملكية شخصية للملك السابق. وهى الصفة التى زالت عنه بعد أن وضعت تلك الأموال تحت الحراسة، فى أعقاب تنازله عن العرش.

بينما أقامت الأميرة «فوزية» - كبرى بنات «الملكة نازلى» دعوى أخرى تطلب فيها تعيينها قيِّمة على والدتها ووصية على شقيقتها.

وأقامت الملكة المحجور عليها الدعوى الثالثة، تطلب فيها رفع الحجر عنها وتسليمها أموالها وممتلكاتها.

ولم تتح لمجلس البلاط الفرصة لنظر الدعاوى الثلاث، ففى ٢٧ نوفمبر (تشرين الثانى)١٩٥٢، صدر مرسوم بقانون قضى بإلغاء المجلس، وإحالة القضايا المنظورة أمامه إلى المحاكم العادية. وقالت المذكرة التفسيرية للقانون إنه «لم تعد هناك مبررات لكى يتميز أفراد الأسرة المالكة بإنشاء قضاء خاص بأحوالهم الشخصية» وبذلك أحيلت القضايا الثلاث إلى محكمة مصر الحسبية. التى بدأت - برئاسة الأستاذ «حسين العارف» وعضوية الأستاذين «أحمد خليل سليم» و«حافظ الوكيل» - فى نظرها يوم ١٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٣.

ولم تثر القضيتان، الأولى والثانية - أى خلاف بين الدفاع والنيابة والمحكمة، إذ لم يكن هناك مبرر لرفض طلب «نجيب سالم» بإعفائه من مهمته، أوسبب للاعتراض على طلب الأميرة «فوزية» بالحلول محله، وهى أكبر بنات المحجور عليها، وأكبر شقيقات الموضوعة تحت الوصاية، فضلاً عن أن خاليها «شريف وحسين صبرى» وعددا آخر من أمراء الأسرة المالكة، قد شهدوا - كتابة - بأنها أكثر أفراد الأسرة صلاحية لذلك. فكان منطقيا أن تحكم



١٩٣٩: الملكة نازلى وإلى جوارها الأميرة فوزية قبل قليل من زواج الأميرة من ولى عهد إيران محمد رضا بهلوى



يناير ١٩٥١: الملك «فاروق» يصافح مستقبليه أثناء دخوله احتفال الأوبرا بذكرى «فردى» وبينهم سفير إيطاليا ورئيس الوزراء «مصطفى النحاس» ووزير الخارجية «محمد صلاح الدين»

المحكمة بتعيينها قيِّمة على والدتها ووصية على شقيقتها، وأن تقبل طلب «نجيب سالم» التنحى عن المهمتين على أن يؤجل إخلاء طرفه إلى حين انتهائه من تقديم الحسابات النهائية عن فترة قوامته ووصايته.

لكن الأمر فيما يتعلق بطلب رفع الحجر عن الملكة «نازلى» لم يكن بهذه البساطة، فقد اعترض «على قطامش» - وكيل أول النيابة - على الطلب، قائلاً: إن الحجر الذى وقع عليها - طبقا لحيثيات الحكم الذى أصدره مجلس البلاط فى ٣١ يوليو (تموز) ١٩٥٠ - كان بسبب «الغفلة» وهى مرض عقلى، ويجب أن تتأكد المحكمة بنفسها من أن المحجور عليها قد شفيت من هذا المرض، حتى يمكن البحث فى رفع الحجر. وطلب من المحكمة استدعاءها لمناقشتها. ووافقت المحكمة على الطلب. وقررت تأجيل القضية لمدة شهرين، مع تكليف قلم الكتاب بإعلان السيدة «نازلى عبد الرحيم صبرى» بضرورة حضورها شخصيًا لمناقشتها، والتثبت من أنها لم تعد مغفلة.

وفى انتظار وصول الملكة الوالدة من «بيفرلى هيلز»، انشغلت الأميرات الشقيقات بمتابعة دعوى أخرى كن قد أقمنها أمام الدائرة المدنية، بمحكمة مصر الابتدائية، ضد الأستاذ «عبد العزيز على» - الحارس العام على أملاك الملك «فاروق» - يطالبنه بنصيبهن فى المنقولات الموجودة بالقصور الملكية والمتروكة عن مورثهن الملك «فؤاد الأول».

وكان الملك «فؤاد» قد وقع - وهوفى النزع الأخير - أمرًا ملكيًا بتوكيل «مراد محسن باشا» - ناظر الخاصة الملكية آنذاك، فى أن يهب لولده الأمير «فاروق»، كل مايملكه جلالته من المنقولات الموجودة فى قصور «عابدين»، و«القبة» و«رأس التين» و«المنتزه» و«إدفينا» و«الإسماعيلية»

و«الفاروقية»، هبة تمليك مطلق غير مقيدة بقيد، أوشرط. ونص هذا الأمر على أن تشمل هذه المنقولات على الأخص جميع الحلى والمجوهرات والماسات واللآلئ، والمصوغات الذهبية والأشياء الثمينة مهما بلغت قيمتها، وكافة الأثاثات والسجاجيد والنجف والستائر والدانتيلات والصور والرسومات بأنواعها ومجموعات طوابع البريد، وكل المجموعات الأخرى والتحف والقطع الفنية والكتب والفضيات مهما بلغت قيمتها، ودون أن يعنى هذا إبعاد أى شيء آخر من هذه المنقولات.

كما أصدر فى اليوم نفسه ــ وهويوم ٢٨ إبريل (نيسان) ١٩٣٦ الذى توفى فيه ــ أمرًا ملكيًا آخر يرخص فيه لـ «مراد محسن باشا» بقبول الهبة وتسلمها وحفظها باسم الموهوب له.

ونتج عن ذلك حرمان بقية ورثة «الملك فؤاد» ـ وهم أرملته الملكة «نازلى» وبناتها منه «فوزية» و«فائزة» و«فائقة» و«فتحية» وابنته من زوجته الأولى «فوقية» ـ من نصيبهن فى هذه المنقولات التى يقدر ثمنها بأكثر من مليون ونصف مليون من الجنيهات.

واستندت عريضة الدعوى إلى أن «الملك فؤاد» قد توفى فى اليوم نفسه الذى صدر فيه هذان الأمران. وقبل أن تتم أية إجراءات خاصة بتنفيذ ما جاء فيهما، فسقط بذلك التوكيلان الصادران منه إلى «مراد محسن باشا»، وبالتالى لم تتم الهبة لافى شكلها ولافى موضوعها. وهذا مع افتراض أن الملك كان محتفظًا بإدراكه وقت التوقيع عليهما، ورغم ذلك فقد انتقلت ملكية هذه المنقولات إلى شقيقهن الملك «فاروق» ولم يستطعن المطالبة

١٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٣: مانشتات صحيفة «الأخبار الجديدة» تحمل وقائع قضية رفع الحجر عن الملكة «نازلى»


استدعاء نازلى لاختبار قواها العقلية
تعيين الأميرة فوزية قيمة على والدتها ووصية على فتحية
الاستياء من وضع الرد المصرى على المشروع البريطانى
اول بيان لهيئة التحرير عن مبادئها واهدافها

بحقوقهن فيها طوال فترة جلوسه على العرش، وبتنازله عنه، زال الحائل الأدبى، الذى حال بينهن وبين المطالبة بهذا النصيب، الذى يقدر بما يوازى ثلاثة قراريط من أربعة وعشرين قيراطًا لكل من الشقيقات الأربع وأمهن وأختهن غير الشقيقة الأميرة «فوقية».

وما كادت الدائرة المدنية بمحكمة مصر الابتدائية تشرع ـ فى ١٠ فبراير (شباط) فى نظر هذه القضية، حتى أدركت الحكومة أن الأميرات سوف يكسبنها، فأرادت أن تقطع عليهن الطريق، وأصدرت بعد أسبوع واحد، قانونًا يقضى باعتبار المنقولات المخصصة لمنفعة القصور الملكية من الأموال العامة، وفى اليوم نفسه الذى صدر فيه قانون تأميم هذه المنقولات صدر قانون آخر يقضى بإخراجها من أموال الدولة العامة إلى أموال الدولة الخاصة، بما يتيح للحكومة إقامة المزاد العلنى لبيع تحف ومجوهرات القصور الملكية لتمويل مشروعات الخدمات التى كانت تخطط لإقامتها.

وأقامت الأميرات الشقيقات دعوى أمام مجلس الدولة، يطلبن فيها وقف تنفيذ قانون إخراج هذه المنقولات من أموال الدولة العامة إلى أموالها الخاصة، وعدم بيعها إلى أن يتم الفصل فى القضية التى أقمنها للمطالبة بنصيبهن فيها، وبإلغاء القانون الذى نقل هذا النصيب إلى ملكية الدولة، لأنه تعرُّض غير مشروع لحق الملكية الذى كفله الدستور.

وفى ٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٣، أصدر مجلس الدولة حكمه فى الجانب المستعجل من الدعوى، فرفض طلب الأميرات بوقف نفاذ القانون الذى؛ جعل منقولات وتحف القصور الملكية من أملاك الدولة الخاصة، وقال: إن

نفاذ القانون لا يترتب عليه ضرر بهن أوإهدار لحقوقهن يتطلب وقف نفاذه، لأن الحكومة إذا ما تصرفت بالبيع فى تلك المنقولات، فلن يكون عسيرًا عليها إعطاؤهن حقوقهم إذا ما حكم لهن القضاء بها، خاصة وأنهن لم يطلبن الحصول على نصيب عينى من تلك المنقولات، وإنما خيرن الحكومة بين ذلك وبين تعويضهن بما يوازى قيمة نصيب كل منهن، وفى يسار الحكومة وأمانتها مايضمن لهن الحصول على هذا التعويض، إذا ماحكم القضاء دون حاجة إلى وقف تنفيذ القانون.

وظلت القضية تتداول أمام القضاء المدنى لمدة خمسة شهور أخرى، إلى أن صدر فى ٨ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٣، قانون يقضى بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على، فأصبحت غير ذات موضوع.

وعندما استأنفت المحكمة الحسبية - فى ١٩ مارس (آذار) ١٩٥٣ - النظر فى طلب رفع الحجر، تبين أن السيدة «نازلى صبرى» لم تحضر. واستعاض محاميها الدكتور «زهير جرانة» عن حضورها بتقديم شهادات طبية من بعض المستشفيات الأمريكية إلى المحكمة، جاء فيها أنها فى كامل قواها العقلية، وأن تصرفاتها تقع فى حيز المعقول. وطلبت النيابة ترجمة الشهادات إلى اللغة العربية. وكررت طلبها بضرورة مثول « نازلى هانم» أمام المحكمة لكى تتثبت بنفسها من حالتها العقلية، فاستجابت لها المحكمة وقررت إعادة إعلانها وتكليفها بالحضور لاختبار قواها العقلية، وأعادت تأجيل القضية لمدة شهرين آخرين.

وعندما استأنفت المحكمة نظر القضية فى ٢٠ مايو(آيار) ١٩٥٣، رفضت اعتماد الشهادات الطبية التى أرسلتها المدعية من أمريكا، لأن الأطباء الذين وقعوها غير معروفين للمحكمة ولم يحلفوا اليمين. وقررت انتداب رئيسها لتحقيق طلب الحجر، فحدد لذلك جلسة ١٧ يونيو(حزيران) ١٩٥٣، وأرسل يستدعى الأميرات «فوزية» و«فائزة» و«فائقة» لسؤال كل منهن عن معلوماتها عن الحالة العقلية لوالدتهن، وعن رأيهن فى الطلب الذى تقدمت به لرفع الحجر عنها، وتسليمها أموالها وممتلكاتها.

ووقعت الأميرات الشقيقات فى مأزق حرج: هل يعارضن طلب رفع الحجر فيصطدمن برغبة والدتهن ويثبتن عليها الاتهام بالغفلة، فتسوء العلاقات بينهن وبينها وقد تنقطع إلى الأبد، أم يوافقن عليه، فتعود إليها أموالها ويكون لها حق التصرف فيها، فتقع غنيمة باردة بين يد الأفندى النصاب الذى تزوج من البرنسيسة فتحية.

كان الإعلان الذى أرسلته محكمة مصر الحسبية إلى الأميرات «فوزية» و«فائزة» و«فائقة» للمثول بين يدى رئيسها الأستاذ «حسين العارف» ليستمع إلى أقوالهن فى طلب رفع الحجر المقدم من والدتهن السيدة «نازلى هانم صبرى»، هو آخر وثيقة رسمية تخاطب كلا منهن فيها بلقب «صاحبة السموالملكى». ففى التاسعة من صباح ١٧ يونيو(حزيران) ١٩٥٣. وبينما كانت الأميرات فى انتظار المثول بين يدى رئيس المحكمة، كان مجلس قيادة الثورة، يعقد اجتماعه الثالث خلال يومين، تمهيدًا لإعلان قرارات وصفتها الصحف بأنها «بالغة الأهمية».

وكان لافتا للنظر - فى ذلك الصباح -

١٨ يونيو (حزيران) ١٩٥٣: مانشتات «الأخبار الجديدة» تبشر القراء بأن مجلس قيادة الثورة سيتخذ قرارا مهما فى اليوم نفسه إلى اليوم التالى. وتشير إلى أقوال الأميرتين السابقتين «فائزة» و«فائقة» فى قضية رفع الحجر عن الملكة نازلى.. الأخبار المهمة التى أذيعت بالفعل فى اليوم نفسه، كانت خبر إسقاط النظام الملكى وإعلان الجمهورية



اتخاذ قرارات هامة اليوم أو غدا

أقوال فايزة وفايقة فى قضية رفع الحجر عن نازلى



١٩٥١: الأميرة «فائزة» وإلى جوارها شقيقتها الأميرة «فائقة» أثناء زيارتهما لمعرض هواة الدواجن

أن الأميرة «فوزية»، كبرى بنات الملكة «نازلى» التى تولت القوامة عليها بعد تنحى «نجيب سالم»، قد تخلفت عن الحضور، مما أكد الأنباء التى راجت عن أن الأميرات الشقيقات لا يوافقن على رفع الحجر عن أمهن، وأنهن حائرات بين رغبتها فى استرداد أهليتها وإزالة الظلم الذى أوقعه بها ابنها، وبين خشيتهن من أن يعود لها حق التصرف فى أموالها فتتسرب منها إلى يد «رياض غالى». فلم يجدن حلاً للخروج من ذلك المأزق - بعد التشاور مع المحامين - إلا بالاتفاق على عدم الإجابة بالموافقة أو الرفض؛ إذا ما سألتهن المحكمة عن رأيهن فى الطلب المقدم من والدتهن برفع الحجر عنها، ويفوضّن الأمر للمحكمة، وهوما يعنى امتناعهن عن التصويت على الطلب.

وكشفت تلك الحيرة عن أن موقف «فاروق» المتعنت من زواج البرنسيسا بالأفندى، والانطباع السلبى عن شخصية الزوج، لم يكن بعيدًا عن تأييد شقيقاته، وخاصة «فوزية»، وهى أقرب هؤلاء الشقيقات إلى قلبه بحكم التقارب فى السن بينهما. ولذلك تمسكت بموقف الامتناع عن التصويت على طلب رفع الحجر واعتذرت - بمرضها - عن المثول بين يدى المحكمة. بينما لم تستطع شقيقتاها مواجهة ضغوط الأم، فعدلتا عن موقفهما، وأدلتا بشهادتيهما، فبدا وكأن الأميرات الشقيقات قد قسمن الأدوار بينهن ووازن بين رغبتهن فى إرضاء أمهن وبين مخاوفهن مما يمكن أن يؤدى إليه تحقيق تلك الرغبة.

على أن المناقشة التى دارت أثناء جلسة التحقيق بين رئيس المحكمة وبينهما، واستغرقت ست ساعات،

كشفت عن أنهما جاءتا لتؤديا - بلا حماسة - ما تعتبرانه واجبًا ثقيلاً، فاعتصمتا بدرجة عالية من التحفظ فى إجاباتهما عن أسئلة المحكمة. ومع أنهما انطلقتا من حرص بالغ على كرامة العائلة، بما فى ذلك كرامة شقيقهما الملك المخلوع، وتوقتا التطرق إلى تفاصيل الخلافات العائلية، بما فى ذلك الخلاف بين أمهما وشقيقهما حول زواج البرنسيسة والأفندى، إلا أنهما لم تتطوعا للدفاع عن «رياض غالى» وامتنعتا عن التصويت حين سئلتا عن رأيهما فى مدى كفاءته ليكون زوجًا ملائمًا لشقيقتهما؛ مما أكد أن حرصهما على إرضاء أمهما لم يصل إلى درجة الاقتناع برأيها فى شخصه، أو التحمس لقرار تزويجه من «فتحية».

وكان طبيعيا أن يدور تحقيق المحكمة الحسبية، حول مدى صحة الوقائع التى تضمنتها مذكرة الملك إلى مجلس البلاط، واستند إليها المجلس فى إيقاع الحجر على الملكة «نازلى»، للتثبت من صحة تلك الوقائع. ومع أن المذكرة كانت تحمل توقيع «محمد نجيب سالم»، إلا أنه نفى مسئوليته عنها أمام المحكمة، وقال: إنه وقعها نيابة عن الملك، وبصفته ناظرًا لخاصته، وأن مصدر ماورد بها من معلومات هوالتقارير والتحريات التى كانت ترد إلى الملك من جهات متعددة، من بينهم الرسل الذين أرسلهم إلى أمريكا للالتقاء بوالدته ومعرفة حالتها عن قرب، وإقناعها بالعودة إلى مصر، مثل «حسن يوسف» و«إلهامى حسين» و«أحمد كامل».

وعند البحث عن مبررات سفر الملكة إلى أمريكا، وظروف إقامتها الطويلة بها والمحاولات التى بذلت لإقناعها بالعودة - وهى النقطة الأولى التى أشارت إليها مذكرة الملك إلى مجلس البلاط - نفت الأميرة «فائزة» أن تكون والدتها قد غادرت مصر بضغط من ابنها الملك. وقالت إنها سافرت لتعالج من مرض الكلى، وأن العلاج استغرق فترة طويلة، وهوما أيدته الأميرة «فائقة» التى أضافت أن والدتها قد سافرت فى البداية للراحة والاستجمام ثم طرأ عليها المرض أثناء إقامتها فى أمريكا، وتطابقت أقوال الشقيقتين بشأن المجهودات التى بذلها الملك لإقناع والدتهن بالعودة، وفسرتا رفضها لذلك، بأنها كانت لاتزال تحت العلاج، وأضافتا أنهما لا تعرفان مبررا لإصرارها على عدم العودة بعد شفائها.

وفى حين نفت الأميرة «فائزة» معرفتها بشخص «رياض غالى» أوبظروف تعرفه إلى والدتها، أونشوء فكرة زواجه من شقيقتها «فتحية»، فقد ذكرت الأميرة «فائقة» واقعة انتدابه من عمله الأصلى بقنصلية مصر بمارسيليا ليكون فى خدمة الملكة الوالدة التى ألحقته بالعمل كمساعد سكرتير لها، وبررت مصاحبته لها عند سفرها إلى أمريكا، بأن والدتها كانت فى حاجة إلى خدماته، إذ لم يكن معها «تشريفاتى خاص». وأضافت أنه حين تعرف بشقيقتها «فتحية» أعجب بها، وتقدم - فى منتصف عام ١٩٤٩ - يطلب يدها من الملكة «نازلى» التى وافقت على زواجه منها.

وعندما سألها رئيس المحكمة «حسين العارف»: كيف أقرت السيدة «نازلى هانم صبرى» هذا الزواج وهى تعلم اختلاف الزوجين دينًا؟

أجابت «فائقة» بصراحة مذهلة: هى كان همها مراعاة سعادة أختى «فتحية» قبل أى اعتبار آخر.

وهى إجابة أدرك الدكتور «زهير

١٩٥٠: البرنسيسة فتحية..





١٩٥١: الأميرة «فوزية» تفتتح المعرض السنوى لزهور الربيع وإلى جوارها شقيقتها الأميرة «فائقة»

جرانة» - محامى الملكة «نازلى» - أنها سوف تسىء إلى موقف موكلته، فأراد أن يمهد الطريق أمام الأميرة «فائقة» لتصحيحها وسألها: هل كان مفهوما يوم تقدم «رياض» للزواج من «فتحية هانم» أنه سيعتنق الإسلام؟

ولم تدرك الأميرة الإيحاء فى السؤال فقالت: لم يكن مفهومًا ذلك.

فعاد المحامى يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وسألها بنفس الطريقة الإيحائية: هل كان فى مقدور السيدة «نازلى هانم صبرى» أن تمنع هذا الزواج لوأرادت؟

فأجابت بنفس الصراحة المذهلة: لوأرادت لمنعته، ولكنها كانت موافقة فعلاً عليه.

لكن زوجها «فؤاد صادق»؛ الذى انتهزت المحكمة فرصة مصاحبته لها

لكى تطلب شهادته، صحح الأثر الذى تركته هذه الإجابات، إذ أكد أن الملكة اشترطت لإتمام الزواج أن يشهر «رياض غالى» إسلامه. وأضاف أنه لاحظ تغييرًا ملموسًا فى سلوك الملكة إذ كانت تؤدى فروض الصلاة، كما كانت شديدة الاعتقاد بأن سعادة ابنتها فى إتمام هذا الزواج، وأن خشيتها من عدم إتمامه - بسبب معارضة الملك - كانت السبب الرئيسى - بعد حالتها الصحية - فى رفضها العودة إلى مصر.

ونفت الأميرتان الشقيقتان أن تكون الأم قد سألتهما عن رأيهما فى هذا الزواج، وقالت «فائزة» إنه لم يكن من عادتها أن تستشيرها فى مثل هذه الأمور. وعندما سئلتا عما كان سيكون عليه رأيهما لو أنهما استشيرتا فى أمر هذا الزواج قالت «فائقة»: المهم فى الموضوع هو أن تكون الزوجة سعيدة فى الزواج. وقالت «فائزة»: أنا لا أعرف «رياض غالى» شخصيًّا والسعادة الزوجية هى أهم شىء. أنا سمعت أن «فتحية» سعيدة فى زواجها وموفقة فيه.

وتوقفت أسئلة المحكمة طويلاً حول ما ورد فى مذكرة الملك لمجلس البلاط، عن قيام الملكة نازلى بإصدار تعليمات إلى مدير دائرتها - «إلهامى حسين باشا» - بأن يحول - فى مارس (آذار) ١٩٥٠، مبلغ ٣٧ ألف جنيه من حسابها فى البنك الأهلى إلى حساب «رياض غالى»، باعتبارها من الأدلة على غفلتها ووقوعها تحت سيطرة بعض المحيطين بها كما زعم الملك فى مذكرته، وقد نفت كلتاهما علمهما بالواقعة. وقالت الأميرة «فائزة» - فى مبالغة أرادت منها أن تنفى تهمة الغفلة عن أمها - إن هذه أول مرة تسمع فيها بهذه الواقعة. وقالت «فائقة» إنها لم تسمع بها إلا عقب عودتها إلى مصر. وعندما سئلت «فائزة» عما إذا كانت تقر هذا التصرف من والدتها، قالت: من الجائز أن تكون هناك أسباب حملتها على ذلك. وفى محاولة للإيحاء بأن الملكة «نازلى» كانت تعامل «رياض» معاملة خاصة عن معاملتها لزوج ابنتها الأخرى، سألت النيابة «فؤاد صادق» عما إذا كانت الملكة الوالدة قد عرضت عليه إيداع أية مبالغ باسمه فى البنوك، فنفى ذلك.

وانفردت الأميرة «فائقة» بالإجابة عن أسئلة المحكمة حول مدى تدخل «رياض غالى» فى إدارة شئونهن المالية، أثناء مصاحبته لهن فى رحلتهن إلى أمريكا. فقالت: إن الملكة الوالدة هى التى كانت تتولى نفقات الرحلة، وأن «رياض غالى» كان يساعدها، خاصة بعد أن أصبح معروفًا أنه سوف يتزوج «فتحية». وأضافت أنها كانت تتقاضى هى وشقيقتها «فتحية» ثلاثين جنيها فى الشهر كمصروف شخصى لكل منهما، ونفت أن «رياض» كان يستولى على جانب من أموالهن. وقالت: إنه كان يتقاضى من والدتها مرتبًا شهريًا لا تذكر مقداره، كما أنها سمعت - من أمها وشقيقتها - أنه كان يتلقى مساعدة مالية من والده بعد فصله من عمله بوزارة الخارجية.

وأضافت - ردًا على أسئلة المحكمة - أنها لم تلاحظ زيادة فى المصاريف بعد أن أظهر «رياض» رغبته فى الزواج من «فتحية»، كما لم تلاحظ شذوذًا فى تصرفات والدتها المالية، وقالت: إن والدتها كانت تنفق الأموال التى تصل إليها من مصر على تنقلاتهن ونفقات إقامتهن فى الفنادق، وأن ما كان يصل إلى «رياض» منها كان لتسديد بعض طلبات الدفع التى تصل إليهن.

وربطت الشقيقتان بين توقيع

١٩٥١: الملكة نازلى فى جزر «هاواى»





الأميرة «فائقة» وزوجها «فؤاد صادق بك» وقد احتضنت ابنها «فؤاد» أول حفيد ذكر للملكة «نازلى»

الحجر على الملكة الوالدة، ومعارضة شقيقهما «فاروق» فى زواج «فتحية» من «رياض غالى»، فيما يمكن اعتباره دعمًا قويًا لطلب رفع الحجر الذى استند إلى أنه لا توجد أسباب تتعلق بالملكة ذاتها تدعو للحجر عليها. وبررت الأميرة «فائقة» معارضة الملك باختلاف الدين بين الزوجين، وعدم الكفاءة. وعندما سئلت عن رأيها الشخصى فى مدى كفاءة «رياض» ليكون زوجًا لشقيقتها، قالت: «هورجل عادى وهذه مسألة شخصية». وقال «فؤاد صادق» إنه لم يستطع الوقوف على رأى الملك بالضبط فى هذا الزواج، وأضاف أنه من الجائز أن يكون سبب اعتراضه سياسيًا يعود إلى أوضاع داخلية. واتفق رأيه مع رأى زوجته فى أن مسألة الكفاءة مسألة شخصية. بينما قالت الأميرة «فائزة» إن أسباب توقيع الحجر على والدتها مسألة شخصية تخص شقيقها الملك «فاروق».

وعند سؤال الثلاثة سؤالاً مباشرًا عن رأى كل منهم فى الطلب الذى تقدمت به «نازلى هانم» لرفع الحجر عنها، أعلنوا موافقتهم دون تحفظ، فقالت «فائزة»: أنا أعرف أنها محقة فى هذا الطلب، لأن تصرفاتها طوال حياتها كانت سليمة. ونفت «فائقة» أن تكون والدتها قد وقعت تحت نفوذ «رياض غالى». وقالت إنها كانت تستشيره فى بعض الأمور لأنه الرجل الوحيد الذى كان يلازمهن أثناء الغربة. وأكدت أنه لا أحد يمكن أن يؤثر على والدتها أو يسيطر عليها، لأنها شخصية قوية، إلا إذا تبين لها أن رأيه سليم. وأضافت أنها لا ترى موجبا لاستمرار الحجر طالما أن حالتها الصحية جيدة، وأنها تعتقد أنها تستطيع إدارة أموالها بنفسها، وأنها حسنة الإدارة. وأعطى «فؤاد صادق» دعمًا قويا لطلب رفع الحجر، وقطع بأنه لم يلاحظ ـ أثناء إقامته معهن فى «كاليفورنيا» ـ أى انحراف فى التصرفات المالية للسيدة «نازلى»، أو أن «رياض» كان يتسلط على إرادتها فى بعض المسائل، قائلا: إن كل ما يعرفه هوأنها كانت تعهد إليه ببعض الأعمال كسكرتير لها، وأكدا بأنها صاحبة شخصية قوية يصعب التأثير عليها، وختم شهادته قائلا: إنه يوافق شخصيًا على رفع الحجر عنها على أساس أنه ليس هناك مايبرر استمراره، فهى تستطيع إدارة أموالها، حتى مع بقائها فى الخارج، إذ إن فى استطاعتها توكيل من تشاء لإدارتها نيابة عنها.

وعندما عادت المحكمة للانعقاد بعد أسبوع كانت الأميرات الشقيقات قد فقدن ألقابهن الملكية. ففى مساء اليوم التالى لجلسة التحقيق أصدر «مجلس قيادة الثورة» قرارًا بإلغاء النظام الملكى وإنهاء حكم أسرة محمد على، مع إلغاء الألقاب عن أفراد هذه الأسرة، وإعلان الجمهورية وتولى اللواء «محمد نجيب» رئاستها.

ولعل «نازلى هانم» التى لم تكن تفكر فى الاستجابة لقرار المحكمة

بضرورة مثولها أمامها للتثبت من زوال الأسباب التى دعت لإيقاعها تحت الحجر، قد وجدت فى هذا القرار، ذريعة إضافية للتمسك بموقفها فى مواجهة الذين كانوا ينصحونها بالامتثال لأمر المحكمة، خشية ألا يسمح لها بمغادرة مصر إذا عادت إليها، فى وقت كان أفراد الأسرة المالكة ـ وهى فى مقدمتهم ـ يتعرضون فيه لحملة إعلامية مكثفة لتبرير قرار إعلان الجمهورية، ولإجراءات إدارية، ومضايقات قانونية، وصلت إلى حد قيام مصلحة الضرائب بمقاضاتها هى وابنتيها «فوزية» و«فتحية» لإلزامهن بدفع ضريبة كسب العمل عن مخصصاتهن الملكية بين عامى ١٩٣٩و١٩٥٠، رغم وجود نص قانونى صريح يقضى بإعفاء هذه المخصصات من جميع أنواع الضرائب.

ولعل «الملكة نازلى» كانت قد أيقنت آنذاك أن جذورها بمصر قد انقطعت نهائيًا، وأن تغريبتها عنها التى بدأتها باختيارها عام ١٩٤٦، سوف تمتد إلى نهاية العمر، فقد ضاع العرش، وضاعت الأسرة، وضاع قبلهما كل ما كان بينها وبين أبنائها من عواطف وذكريات، وتبدد الجميع بين المنافى، ولم تعد مصر بالنسبة لها، إلا بلدا ضاع فيه شبابها فى ظل زوج غيور متسلط، وضاعت كهولتها فى ظل ابن عاق مستهتر.

ومع أن إصرار الملكة «نازلى» على عدم المثول أمام المحكمة قد أضعف من موقفها القانونى، إلا أن محاميها الدكتور «زهير جرانة» قد استبسل فى الدفاع عنها، انطلاقًا من أن قرار «مجلس البلاط» بالحجر عليها هو قرار سياسى، صدر ـ من دون مبرارات قانونية ـ لإرضاء الملك السابق. ودلل على ذلك بأن المذكرة التى قدمها الملك إلى «مجلس البلاط» لم تتضمن أية وقائع تدل على أن الملكة مصابة «بالغفلة». وطالب باستبعاد كل ماورد بالمذكرة، أوما أثير عن تصرفاتها المالية، أوعن طريقة إنفاقها لأموالها، ومن بينها حجم النقود التى حولت لحسابها خلال السنوات الأربع التى قضتها فى أمريكا، ومبلغ الـ٣٧ ألف جنيه التى حولتها إلى حساب «رياض غالى»، طالما أن مجلس البلاط لم يضعها تحت الحجر بسبب «السفاهة» أى تبذير الأموال. بل أوقعه بها بسبب مرض عقلى هو«الغفلة» التى لا تثبت بمجرد أقوال الشهود، ولكن بشهادات الأطباء الذين شهد ثلاثة منهم، يعدون من كبار الأطباء الأمريكيين، بأن السيدة «نازلى» تتميز بالإدراك وحسن لكل لكافة مايتصل بها من شئون، فضلاً عن أن الشهود الذين استمعت إليهم المحكمة أكدوا جميعا أن شخصيتها قوية، وأنها لا تنقاد لتأثير الغير عليها.

وفى تحليله للمذكرة التى قدمها الملك لمجلس البلاط، أشار الدكتور «جرانة» إلى أنها واضحة الدلالة على أن سبب الحجر يعود إلى غضب الملك «فاروق» على والدته، لمخالفتها لرغبته بعودتها إلى مصر، ثم لموافقتها على زواج ابنتها من «رياض غالى» من دون أخذ رأيه، مع أنها وافقت على هذا الزواج مدفوعة بروحها الديمقراطية، ومتأثرة بالبيئة الديمقراطية التى تعيش فيها بأمريكا، مما جعلها لاتهتم بالفوارق الطبقية بين الزوجين، لكنها ـ مع ذلك ـ حرصت على ألايتم الزواج إلا بعد التأكد من إسلام الزوج.

لكن وكيل نيابة الأحوال الشخصية، لم يوافق الدفاع على رأيه فى مذكرة الملك لمجلس البلاط، أوعلى طلبه بإلغاء


المصرى

إعلان الجمهورية

الرئيس نجيب يتولى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر نائب رئيس وزراء و وزير داخلية

تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة

بيان من مجلس قيادة الثورة

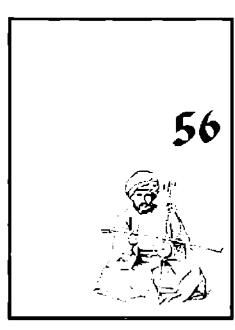
١٩ يونيو ١٩٥٣: صحيفة «المصرى» تحمل خبر إعلان الجمهورية وإسقاط حكم أسرة محمد على وإلغاء ألقاب أفرادها

قرار الحجر، انطلاقا من أن هذا القرار قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه، فلا يجب رفعه إلا بظهور أدلة جديدة على تغير الحالة. وقال: إن بنات السيدة «نازلي صبري» لا يعرفن شيئًا عن تصرفاتها المالية، ولا يمكن القول بأن حالتها الآن تختلف عما كانت عليه عند صدور القرار.

أما محامي السيدة «فوزية أحمد فؤاد» - القيمة على والدتها - فقد ذكر أنه لا يستطيع الخروج عن الحدود التي رسمتها له موكلته. وأنها قد طلبت إليه تفويض الأمر للمحكمة. ومع أنه لم ينضم صراحة إلى النيابة في المطالبة باستمرار الحجر على الملكة الوالدة، إلا أنه قدم دعمًا قويًا لوجهة نظرها، حين قال: إن موكلته لا تستطيع أن تقطع برأي معين في مدى تغير حالة والدتها، نظرًا لغيابها عن مصر منذ عام ١٩٤٦، ولذلك تترك الأمر للمحكمة لتتحقق بنفسها من أن الطلب يستند إلى مبررات جديدة، وتخرج بالنتيجة التي تراها.

وكان منطقيا وقد رفضت الملكة «نازلي» المثول بين يدي المحكمة لتجرى ذلك التحقيق، رغم علمها بأن المحكمة قد استبعدت شهادات الأطباء الأمريكيين لعدم معرفتها بهم، وعدم استماعها مباشرة إلى شهاداتهم، فضلاً عن اختلاف آراء بناتها في طلب رفع الحجر واعترافهن جميعًا بأنهن لا يعلمن شيئًا عن حالتها الراهنة، أن تستند المحكمة إلى ذلك كله، فترفض - في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٥٣ - طلب رفع الحجر الذي تقدمت به السيدة «نازلي هانم صبري»، وتقرر استمرار ابنتها «فوزية» في القوامة عليها وإدارة ممتلكاتها، وممتلكات شقيقتها «فتحية».

وكانت هذه الممتلكات قد تقلصت إلى عدد من العقارات وأسهم وسندات في بعض الشركات في مقدمتها «شركة سعيدة للطيران» و«شركة البلاستيك الأهلية» فضلاً عن أموال سائلة بالبنوك. أما القسم الأعظم منها - وهو الأراضي الزراعية - فكان قد تقلص إلى مائتي فدان لكل منهما بعد صدور قانون تحديد ملكية الأرض الزراعية، إذ استولى الإصلاح الزراعي على كل ما زاد على هذا القدر من أراضيها. ورفض الاعتراف بحق «رفيق» - الابن الأول لفتحية ورياض - في الحصول على خمسين فدانا إضافية، طبقا للقانون الذي كان يجيز للخاضعين لأحكامه الحق بالتصرف بالبيع لأولادهم؛ بما لا يجاوز مائة فدان أخرى. وبرر ذلك بأن «مجلس البلاط» قد قضى ببطلان زواج والديه، مما يبطل كل مايترتب على هذا الزواج من آثار شرعية، ومن بينها الاعتراف بنسب الابن، أو بحقه في وراثة أمه.



قبل أن تقوم الثورة بعام، كان «بشاي أفندي غالي» يفكر جديًا في الهجرة إلى حيث يقيم إلى جوار ابنه الوحيد، ليتخلص من الجو الكابوسي الذي أحاط به في أعقاب الضجة التي أثارها الإعلان عن زواج الابن بالبرنسيسة «فتحية»، والحصار الذي حال بينه وبين الاتصال به.. ومالبث هذا التفكير أن أثار نزاعًا حادًا بينه وبين أولاد «طه أبوغدير» أحد المزارعين بقرية «دير تاسا» حول فدانين من الأرض كانوا يستأجرونهما منه. وكان الفدانان في الأصل ملكا لوالدهما الذي اضطر - في



١٩٣٨: الأميرة فوزية بعد إعلان خطبتها لولي عهد إيران

بداية الثلاثينيات وأثناء الأزمة الاقتصادية العالمية - إلى رهنهما إلى أحد أفراد عائلة «تمام»، ضمانًا لقرض مالى كان قد حصل عليه منه. ولكنهما مع ذلك ظلا فى حيازته بصفته مستأجرا لا مالكا. وعندما عجز عن سداد القرض، انتقلت ملكية الفدانين إلى «عائلة تمام»، التى ما لبثت أن باعتهما - عام ١٩٣٥ - إلى «بشاى أفندى غالى» فسجلهما باسم ابنه الوحيد «رياض» وكان آنذاك طالبًا بالمدرسة التوفيقية الثانوية.. ولم يغير ذلك من علاقة «طه أبوغدير» بالأرض إذ ظل يحوزها بصفته مستأجرًا.

لكن المشاكل بدأت تطل برأسها مع بداية عام ١٩٥١، حين فكر «بشاى أفندى» فى تصفية ممتلكاته ليستطيع مغادرة البلاد، بعد أن سدّ الحصار الملكى أمامه سبل الاتصال بابنه. فطلب من أولاد «طه أبوغدير» الثلاثة - «عبد الرازق» و«محمد» و«سعد» ترك الأرض حتى يستطيع أن يبيعها وهى خالية من المستأجرين، فإذا بهم يرفضون، ثم يتشاجرون ويهددون، وعندما رفع أمرهم إلى القضاء لدّوا فى الخصومة، وطعنوا ببطلان عقد البيع الذى انتقلت إليه بمقتضاها ملكية الفدانين. استنادًا إلى أنه لم يكن من حق «أولاد تمام» بيعها له. ولما كانوا - رغم فقرهم - من ذوى القوة والبأس، فقد احتاط «بشاى أفندى» لنفسه، فعين خفيرين خصوصيين لحمايته، وزود كلا منهما ببندقية آلية، وأخذا يصاحبانه فى كل تنقلاته بين «أسيوط» و«دير تاسا». وشجع المناخ الذى أعقب تنازل الملك «فاروق» عن العرش أولاد «أبوغدير» على مواصلة الخصومة، فأمطروا مجلس قيادة الثورة بسلسلة من الشكاوى الكيدية ضد الطاغية «بشاى أفندى» - والد «رياض غالى» وصهر الأسرة المالكة - الذى يحاول طردهم من أرضهم، وهى كل ماتملكه وتعيش عليه أسرتهم التى يزيد عددها على عشرين شخصًا، بينما تقدم هو بشكاوى مضادة يقول فيها: إنه يخشى على حياته بسبب النزاع بينه وبينهم على الأرض.

وجاء اليوم الذى يئس فيه «أولاد أبوغدير» من أن يصدق القضاء مزاعمهم، فقرروا تنفيذ تهديداتهم، وحسم النزاع بالرصاص. ولم يكن ذلك عسيرًا عليهم، إذ تعوّد «بشاى أفندى غالى» أن يغادر مع أسرته منزلهم فى أسيوط عصر كل يوم سبت ليمضى عطلة نهاية الأسبوع بقريته «دير تاسا». وهكذا كمن له «أولاد أبوغدير» - عصر يوم السبت ٣ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٣ - بالقرب من «مجموعة قناطر بويط» حيث كان محتمًا على السيارة أن تقلل من سرعتها لتستطيع عبور تلك المجموعة من القناطر المتجاورة. وما إن فعلت حتى ظهروا أمامها فجأة واعترضوا طريقها، وقبل أن يتحرك الخفيران للدفاع عن سيدهما، كان «عبد الرازق أبوغدير» قد أطلق عليه رصاصة استقرت فى رأسه فمات فى الحال، بينما كان شقيقاه يطلقان النيران بغزارة فى الهواء، لإرهاب بقية ركاب السيارة التى كانت تقل - فضلاً عن القتيل - زوجته «جليلة مينا وهبة» وخادمتها وطباخ الأسرة. وفتح الخفيران نيران بندقيتيهما الآليتين، وغادر أحدهما السيارة ليطارد المهاجمين الثلاثة الذين انسحبوا ليختفوا داخل الزراعات، ولكن بعد أن استطاع أحد الخفيرين إصابة أصغرهم - «سعد أبو غدير» - إصابة بالغة فى وجهه.

١٩٥٠: رياض غالى يستعد لسماع اسطوانة موسيقية فى ذروة الأزمة




١٩٥٠: رياض غالى

ومع أن مثل هذا الحادث لم يكن نادر الحدوث فى الصعيد، حيث يحسم السلاح عادة كثيرًا من المنازعات المشابهة، إلا أن أصداء التهديد بالانتقام من أسرة «غالى» بل ومن الأقباط عمومًا، بسبب إغواء أحدهم لأميرة مسلمة وزواجه منها، لم تكن قد غادرت الذاكرة بعد. كما أن القتلة الثلاثة كانوا ينتمون إلى أسرة «أبوغدير» التى كانت تضم من بين أفرادها «فهمى أبوغدير» المحامى، وعضومجلس الإرشاد العام لجماعة الإخوان المسلمين حلفاء العهد الجديد، مما أثار الظن بأن دوافع القتل دينية وبأن المسلمين المتعصبين، قد نفذوا - بعد أكثر من عامين - تهديداتهم ودفعوا أفرادا من أسرة أحد قادة «الإخوان المسلمين» للانتقام من «رياض غالى» فى شخص أبيه.

وأسرعت الحكومة تحاول تطويق آثار الجريمة قبل أن تتحول من نزاع حول فدانين من الأرض، إلى فتنة بين عنصرى الأمة، فمنعت نشر الخبر بالصحف، ثم عدلت عن ذلك وأباحت نشره دون إبراز أو توسع. وحرصت على أن تؤكد اهتمامها بالبحث عن الجناة، فاتصل «سليمان حافظ» - نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية - باللواء «محمود الباجورى» وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام، الذى كان يقوم برحلة تفتيشية بالصعيد، وطلب إليه التوجه إلى «دير تاسا» للإشراف على سير التحقيق فى مقتل «بشاى أفندى»، ولم يكتف بذلك، بل وأوفد اللواء «محمد عثمان خليل» مدير الأمن العام، إلى أسيوط، لكى يثير اهتمام السلطات المحلية بالحادث، ويوافيه أولاً بأول بمسار التحقيق، ويسهم فى تطويق كل آثاره المحتملة.

وقبضت سلطات الأمن على اثنين من أولاد «طه أبوغدير». وفرضت حراسة مكثفة على منزل «بشاى أفندى» خشية أن يحاول شقيقهما الثالث - الذى كان لايزال هاربا - معاودة الهجوم عليه لقتل والدة رياض غالى. وشنت حملات تفتيش واسعة على القرى المجاورة، انتهت بالقبض على «سعد أبوغدير» فى قرية «الطلحات» المجاورة، فأنكر - كشقيقيه - صلته بالحادث، لكنه لم يستطع أن يعلل سبب إصابته تعليلاً مقبولاً. ومع أن أهالى المنطقة يحجمون عادة عن الإدلاء بشهادتهم فى مثل هذا النوع من الحوادث، إلا أن سلطات التحقيق استطاعت ببعض الحزم، أن تحصل على شهود رؤية دعموا بأقوالهم شهادة الخفيرين وأسرة القتيل ضد أولاد «أبوغدير». ووصل الاهتمام السياسى بمحاصرة كل آثار طائفية محتملة لحادث مصرع «بشاى أفندى غالى» إلى ذروته، حين أرسل اللواء «محمد نجيب» - رئيس مجلس قيادة الثورة - برقية مواساة إلى أسرة الفقيد، فور وقوع الحادث، أكد لهم فيها اهتمامه بالإشراف على التحقيق بنفسه، وبالعمل على القبض على الجناة لتأخذ العدالة مجراها، وكلّف عنه اللواء «عبد الخالق كامل» - قائد المنطقة العسكرية الجنوبية - لينوب عنه فى تقديم العزاء إلى الأسرة. وفضلاً عن ذلك فقد أرسل برقية عزاء إلى «رياض غالى» فى «لوس أنجلوس»، أكد له فيها أن الحكومة جادة فى البحث عن الجناة وتقديمهم إلى المحاكمة.

وكما يحدث كثيرًا، فقد حل الزمن مشكلة الفدانين اللذين فقد «بشاى أفندى غالى» حياته فى الدفاع عن ملكية ابنه لهما. كما حل مشكلة رفع الحجر عن الملكة «نازلى». وأنهى النزاع القضائى بين ورثة «الملك فؤاد»

والحكومة حول حقهم فى منقولات القصور الملكية.

ففى ٨ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٣، أصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا بـ «استرداد أموال الشعب من أسرة محمد على» وذلك «بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة، وكذلك «مصادرة الأموال والممتلكات التى آلت عنهم إلى غيرهم سواء عن طريق المصاهرة أوالقرابة، مع ترتيب معاش لمن يستحقونه منهم. وبذلك لم يعد للملكة «نازلى» أو للأميرة «فتحية» ممتلكات لتطالبا بحق التصرف فيها. ولم يعد لقرار الحجر على تصرف الملكة فى أموالها أثر عملى. ولم يعد حصول ورثة «الملك فؤاد» على أنصبتهم الشرعية فى منقولات القصور الملكية يستدعى عناء التقاضى، وآن لـ«رياض غالى» أن يدفع جانبا من ثمن طموحه المجنون الذى صوَّر له أنه سيرتفع - بمصاهرة الأسرة المالكة - إلى قمة الهرم الاجتماعى، وأن يعانى بعض مفارقات التاريخ، وبعض هزله وجنونه، فبينما رفضت كل الهيئات الحكومية الاعتراف بزواجه من الأميرة «فتحية»، باعتباره زواجًا باطلاً بحكم «مجلس البلاط»، ورفضت هيئة الإصلاح الزراعى الاعتراف بحق ابنهما «رفيق» فى الحصول على الفدادين الخمسين، كانت اللجنة العليا لشئون الأموال المصادرة، هى الهيئة الوحيدة التى اعترفت به، فاعتبرت «رياض» من أصهار الأسرة المالكة، ووضعت اسمه ضمن قائمة تضم ٤٠٧ من أفراد «أسرة محمد على»، تقرر مصادرة ممتلكاتهم. فاستولت على كل ما كان مودعًا باسمه بالبنوك، وعلى الأرض التى ورثها عن أبيه، وعلى الفدانين اللذين ضاعت حياة أبيه بسببهما. وظلت والدته تحاول لعدة سنوات، رفع المصادرة عما ورثه عن أبيه، إلى أن نجحت فى استنقاذ بعضها، فصفت كل ممتلكاتها فى مصر، وغادرتها مع ما تبقى من أفراد الأسرة، لتقيم إلى جوار ابنها وأحفادها فى «لوس أنجلوس».



وبقرار مصادرة أموال أسرة «محمد على» - بعد تنازل «فاروق» عن العرش وإعلان الجمهورية - تشتت أفراد الأسرة المالكة بين عواصم الدنيا.

أما أسوؤهم حظًا، فقد ظل لسبب أولآخر، يقيم فى مصر، حيث أحاطت بهم مشاعر كراهية تختلط فيها الرغبة فى الانتقام بالاسترابة السياسية، وبشىء من القسوة التى يصعب اكتشاف مبرراتها، أو إيقاف جموحها - وربما انحطاطها - فى فترات التحول التاريخية. ولأن كثيرين ممن تعرضوا أوتعرضت أسرهم - بشكل مباشر أوغير مباشر - لامتهان الكرامة واستذلال الإنسانية على يد أفراد من الأسرة المالكة أوأتباعهم، كانوا قد أصبحوا من أصحاب الكلمة والنفوذ فى العهد الجديد، فقد كان محتما أن يسدد من ظل مقيمًا فى مصر الجمهورية من بقايا الأسرة المالكة، حساب التاريخ عن جرائم الأسرة فى حق الوطن والشعب، بصرف النظر عن مدى مسئوليتهم الشخصية عنها، ولم يكن أحد فى مصر كلها فى تلك السنوات - وبطبيعة الظروف - مستعدا لكى ينصف أحدًا

الملكة فريدة تحمل أصغر بناتها الأميرة فادية التى كان شك الملك فاروق فى نسبتها إليه وراء تصعيد الخلافات بينهما





واحدة من أواخر الصور الجماعية التى التقطت فى مصر لأمراء ونبلاء الأسرة المالكة وهم يغادرون قصر عابدين بعد أن قيدوا أسماءهم فى سجل التشريفات يتقدمهم الأمراء «محمد على توفيق» و«يوسف كمال» و«عمر طوسون»

من أفراد الأسرة الأحياء، أويعترف للأموات بفضل، وكان ـ للحقيقة ـ كثير.

ولعل المعاملة التى لقيتها الملكة «فريدة» ـ الزوجة الأولى للملك «فاروق»، تكفى للدلالة على جلافة الزمن التى لا تقع مسئوليتها على أحد بذاته، إذ هى بعض قسوة التاريخ. فمع أن «فريدة» لم تكن مسئولة عما ارتكبه «فاروق»، ومع أنها كات تتمتع باحترام بالغ بين المصريين جميعهم، باعتبارها من ضحاياه، ومع أنه كان قد طلقها قبل أربع سنوات من تنازله عن العرش، فإن ذلك كله لم يشفع لها فى معاملة كريمة، أوحتى إنسانية بعد الثورة، إذ نازعتها إدارة الأموال الصادرة، فى ملكيتها لأحد القصور التى كان «فاروق» قد تنازل لها عنه بعد طلاقها

منه، لأن الإجراءات القانونية للتنازل لـ تكن قد تمت بعد حتى تنازله عز العرش، وعندما صودرت ممتلكات بقية أفراد أسرة «محمد على»، شملت هذه المصادرة كل أموالها وجواهره وحساباتها فى البنوك المصرية، ول يبق لها سوى حق الإقامة ـ دوز الملكية ـ فى قصر بشارع الهرم، كاز عليها أن تقيم فيه، وتنفق على خدمتا ومرافقه، وعلى نفسها من مأكل وملبس وانتقالات من مرتب شهرى لا يزيد على ثمانين جنيها، مما اضطره إلى الاكتفاء بخادمة واحدة، تطوعت للإقامة معها وخدمتها بلا مقابل إلا قوتها. كانت ـ كما قالت للدكتور «لويس عوض» عندما قابلته فى باريس عاد ١٩٧٥ ـ تسخن لها الماء على وابور الجاز لتستحم، إذ لم تكن تملك ثمز

البوتاجاز أوالسخان الكهربائى. وتعانى معها من الرعب فى بداية كل عام، حين كانت لجنة الجرد. تأتى لتجرد محتويات القصر، لكى تتحقق من أنها لم تتصرف فى شىء من الأثاث لأنه عهدة فى ذمتها، فإذا وجدت كرسيا مكسورًا، أومختفيًا، عاملتها بفظاظة، وحققت معها بغلظة. وقد ظلت لمدة عشر سنوات محرومة من رؤية بناتها الثلاث، اللواتى كن بصحبة أبيهن الملك فى منفاه، وحين أذنت لها الحكومة بالسفر، اشترطت عليها ألا تقابل زوجها السابق، بينما أصر «فاروق»، على ألا يسمح لها برؤية بناتها إلا إذا سافرت إليه حيث كان يقيم فى إيطاليا.

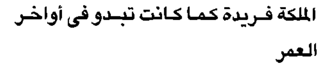
أما الذين أسعدهم حظهم من أفراد الأسرة المالكة، وتمكنوا بأساليب شتى من مغادرة مصر، فقد كانوا يلقون بمراسيهم فى إحدى المدن أو البلاد التى سبقهم إليها آخرون من أفراد الأسرة، فأنشأوا بها مستوطنات ملكية صغيرة ومستقرة، يتبادل أفرادها التعزى عن الغربة بذكريات المجد الضائع والزمن السعيد، فيستقبلون القادمين الجدد بحثا عن عزاء، ويمدونهم بمايحتاجه الغريب من معونة، إلى أن يستقر على خططه المستقبلية، التى لم تكن تعد بكثير من السعادة.

وكانت أقدم تلك المستوطنات الملكية وأكثرها استقرارًا، فى «تركيا» ـ مسقط رأس الأسرة المالكة ـ حيث كان يقيم منذ زمن طويل عشرات من أبناء وأحفاد ولاة سلاطين وخديويى الأسرة السابقين، ممن غادر أباؤهم مصر بعد أن فقدوا العرش، أوفقدوا حقهم فى أن يجلسوا عليه، ليعيشوا فى موطنهم الأصلى على ريع ما يملكونه على ضفاف النيل من أراض زراعية وعقارات وأوقاف، فضلاً عما يملكونه منها فى تركيا ذاتها، ومن بينهم بنات الخديو«عباس حلمى الثانى» الذى فقد عرشه عند إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤، وأحفاد الأمير «محمد عبد الحليم» بن «محمد على الكبير»، الذى هاجر من مصر خشية أن يقتله ابن أخيه «الخديوإسماعيل» ليحول بينه وبين المطالبة بالعرش الذى كان قد استصدر من السلطان العثمانى فرمانا بنقله إلى أبنائه.

وكانت الأميرة «فوقية» ـ كبرى بنات الملك فؤاد من زوجته الأولى «شويكار» ـ هى التى أسست المستوطنة الملكية بسويسرا، إذ انتقلت إليها بعد حياة عاطفية قلقة ومليئة بالعواصف. بدأت حين هربت من زوجها «محمود فخرى باشا» ـ سفير مصر فى باريس ـ مع أفّاق دولى من أصل روسى اسمه «صامويل جولدشتاين» لتقيم فى لشبونة، وبعد قليل نشبت بينهما خلافات حادة، بعد أن استولى «جولدشتاين» على مجوهراتها، وطلبت إليها السلطات البرتغالية مغادرة أراضيها، لأن اسم «رفيق» صاحبة السموالملكى، من بين الأسماء المدرجة فى القائمة السوداء باعتباره من محترفى النصب على بنات العائلات العريقة، فرحلت معه إلى أن استقرت بهما الإقامة فى مدينة «لوزان» وبعد قليل تعرفت الأميرة ـ التى كانت قد أصبحت على مشارف الخمسين ـ بالكونت «الكسيس دودكس»، فقررت أن تطلق زوجها وعشيقها لتتزوج منه، بعد أن أشهر إسلامه فأصبح يعرف باسم «الكونت محمد الحديدى».

وكان الأمير «سعيد طوسون» هوعمدة المستوطنة الملكية بفرنسا، إذ كان فى طليعة أمراء الأسرة المالكة


الأمير سعيد طوسون


الملكة فريدة كما كانت تبدو فى أواخر العمر





١٩٣٧: الأميرة فوقية كبرى بنات الملك فؤاد من زوجته الأولى الأميرة «شويكار»

الذين شدوا الرحال إليها، حتى قبل أن تقوم الثورة، فاشترى قصرًا فى «دوفيل» وآخر فى «باريس»، ثم لحق به بعد شهور من الثورة، آخرون من أفراد الأسرة المالكة كان على رأسهم الأمير «محمد على إبراهيم»، وزوجته «هان زاده» والأمير «عمروإبراهيم» وزوجته «هبة الله»، ثم «إلهامى حسين باشا» آخر أزواج الأميرة «شويكار».

وكان كثيرون منهم قد نجحوا بطرق شتى فى تهريب أموالهم من مصر، سواء فى أواخر عهد الملك «فاروق» - الذى بدأ هونفسه فى تهريب أمواله إلى الخارج على نطاق واسع منذ عام ١٩٤٨ - أوخلال شهور الانتقال التى أعقبت استيلاء الضباط الأحرار على السلطة، وسبقت تشديد قبضتهم عليها، فاستثمروها فى شراء الأسهم والسندات فى شركات أوروبية وأمريكية، مكنتهم من أن يعيشوا حياة رغدة، ومكنت بعضهم من إعالة الذين حالت ظروفهم دون الخروج من مصر، بما يكفيهم ليعيشوا حياة كريمة، لكن رياح الإسراف والبذخ سرعان ما ذهبت بمعظم ما هربوه، وخاصة أن معظمهم كانوا ممن يتقنون إنفاق المال، وإن كانوا لا يعرفون كيف يعملون للحصول على المزيد منه.

وفضلاً عن مستوطنة لوزان السويسرية - حيث كانت تقيم الأميرة «فوقية»، مع زوجها الكونت «محمد الحديدى» - فقد توزع أبناء وبنات الملك «فؤاد» بين القاهرة وإيطاليا وأمريكا.

ظلت الأميرتان «فوزية» و«فائقة» تقيمان فى مصر مع زوجيهما «إسماعيل شيرين» و«فؤاد صادق».

واختار الملك «فاروق» أن يقيم فى إيطاليا، واستأجر فيللا فى إحدى ضواحى العاصمة الإيطالية أقام فيها مع ابنه «أحمد فؤاد» وبناته الثلاث من «الملكة فريدة». وأصدقائه الثلاثة الذين حرص على أن يصطحبهم معه عندما تنازل عن العرش، «بيترو» الحلاق ومساعده «جارو» ومدرب الكلاب «كافاتس».

أما الملكة «نازلى» وابنتها «فتحية» وزوجها «رياض غالى» وأول أبنائهما «رفيق» فكانوا لايزالون يقيمون فى «بيفرلى هيلز» بضواحى «لوس أنجلوس».

وكان كثيرون يظنون أن صداقة الأميرة «فائزة» الحميمة، بأحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الشبان، هى سبب عزوفها عن اللحاق بزوجها «محمد على رءوف» الذى كان قد غادر مصر إلى مسقط رأسه فى تركيا. بل وأشيع أن الأميرة ستطلب الطلاق منه، لتتزوج من صديقها عضو مجلس القيادة. ولم يكن أحد يعرف آنذاك، أن الأميرة الشقية، كانت تخطط لاستغلال هذه الصداقة فى تهريب أموالها من مصر!

وكان اسم الصاغ (الرائد) «صلاح سالم» قد لمع كالشهاب فى سماء مصر، خلال الشهور القليلة التى تلت تنازل الملك «فاروق» عن العرش فى ٢٦ يوليو(تموز) ١٩٥٢، فأصبح أكثر أعضاء مجلس قيادة الثورة جماهيرية، وأكثرهم اجتذابا للأضواء وإثارة للضجيج. وكان من حسن حظه أنه كلف فى الأيام الأولى لحكم الثورة، بأن يكون ضابط اتصال بين مجلس القيادة، وبين زعماء الأحزاب السودانية الذين توافدوا على مصر لاستكشاف الوضع فى أعقاب سقوط النظام القديم، ثم أصبح - بعد ذلك - المسئول عن العلاقات المصرية السودانية، ذات الأهمية القصوى فى



محمود فخرى باشا

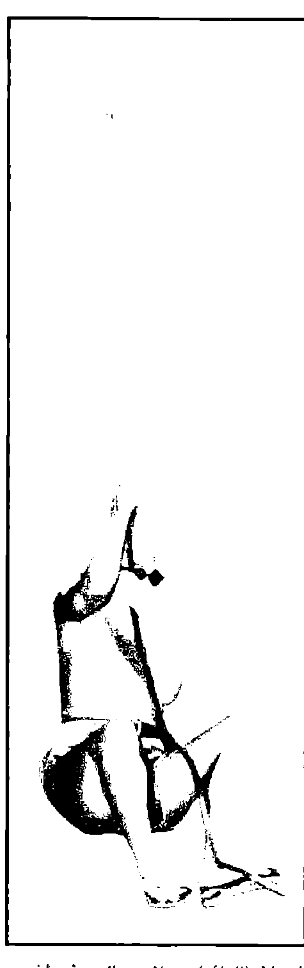
ذلك الحين، فأضفى على طريقة معالجته لها الكثير من حيويته الدافقة، كشاب ثائر لم يتجاوز عمره آنذاك الثانية والثلاثين، ولفت أنظار الرأى العام برحلاته المتوالية إلى السودان، وتحديه لسلطة الحاكم العام - وكان بريطانيًا - وبحرب التصريحات المتبادلة بينه وبين المسئولين البريطانيين والصحف الاستعمارية التى تعوَّدت أن تطلق عليه اسم «الصاغ الراقص»، فى محاولة للتهوين من شأنه بعد الشعبية الجارفة التى حققها حين فاجأ الجميع، وحطم التقاليد الدبلوماسية، ورقص مع قبائل «الدنجا» - إحدى قبائل جنوب السودان - إحدى رقصاتهم التقليدية وهى «رقصة الحرب».

وما لبث اسمه أن برز من بين العدد القليل من أعضاء مجلس القيادة الذين يفوضهم المجلس فى القيام، نيابه عنه ببعض المهام الحساسة، فشارك فى عضوية الوفدين الرسميين اللذين مثلا مصر فى مفاوضاتها مع بريطانيا بشأن السودان، وقاعدة قناة السويس، وأصبح له ثقل خاص فى خريطة السلطة الجديدة، حتى ظن كثيرون أنه الرجل الثانى فى القيادة، بعد اللواء «محمد نجيب»، إذ كان صاحب هذه المرتبة وهوالبكباشى «جمال عبد الناصر» لايظهر كثيرا على خشبة المسرح.

والحقيقة أن «صلاح سالم» كان مسلحا بكل خصائص الشخصية الاستعراضية الراغبة فى، والقادرة على القيادة فهويتمتع بحضور طاغ وبقدرة متميزة على الخطابة، وفضلاً عن أن طبيعته الانفعالية الفائرة كانت تضفى على خطبه المرتجلة تأثيرا بالغا ومصداقية كبيرة، فقد رشحته للقيام بدور المتحدث الرسمى باسم مجلس قيادة الثورة، حيث أثبت موهبته المتألقة فى الدعاية والإعلام، وتميز بأسلوب خاص فى شن حملات الهجوم الدعائية الخاطفة ضد الخصوم السياسيين، لكن الرصيد الذى حققته له تلك الحملات الساحقة، أضاف كثيرين إلى قائمة أعدائه. كما أن هذه الطبيعة الانفعالية ذاتها سرعان ما قادته إلى سلسلة من الأخطاء المتوالية، مكنت هؤلاء الأعداء منه، فانطفأ بسرعة كما لمع بسرعة، بعد ثلاث سنوات فقط من الجلوس على القمة.

وكان على رأس تلك الأخطاء الصداقة الحميمة التى ربطت بينه وبين الأميرة «فائزة» وذاعت أنباؤها، ضمن حملة تشهير متبادلة بين الصاغ «صلاح سالم»، ومنافسيه على مكانته من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وغيرهم ممن طالهم لسانه اللاذع الذى لم يكن يخلومن سلاطة. إلا أن ذلك لا يعنى أن القصة مفتعلة من الأساس، رغم ما قد يكون المشهِّرون به قد أضافوا إليها من مبالغات، ما لبثت أن جعلتها وقودا لحملة إثارة داخل تنظيم الضباط الأحرار بسلاح المدفعية - الذى كان «صلاح سالم» أحد ممثليه فى مجلس قيادة الثورة - أسفرت عن أول صدام بين التنظيم الذى قام بالثورة، وأعضاء مجلس القيادة.

ومع أن علاقة عاطفية بين شقيقة الملك المعزول الذى كانت الصحف لاتزال تندد بفساده، وبين الضابط الذى ينظر إليه باعتباره الرجل الثانى فى قيادة الثورة، كانت كفيلة بإثارة الضجة، إلا أن أحدا لم يتنبه إليها فى بدايتها فى مناخ الفرحة الغامرة بانتصار الثورة. ولا يمكن تبرئة



الصاغ (الرائد) صلاح سالم.. فى أشهر الصور الفوتوغرافية التى التقطت له حين إلى جنوب السودان، ورقص مع قبائله، وتنقل بين أشجار الغابات بالطريقة التى كانت شائعة عن طرزان

الأميرة «فائزة» عن مسئولية السعى إلى إنشاء هذه العلاقة وتنميتها. صحيح أن «صلاح سالم» كان شخصية عاطفية انفعالية، وكان تيَّاها آنذاك بالتغير المفاجئ فى وضعه الاجتماعى ومكانته على خريطة السلطة الجديدة فضلا عن أنه - ككثيرين من العسكريين الشبان - كان ينظر إلى المغامرات العاطفية باعتبارها من تقاليد المحاربين من فرسان العصور الوسطى، إلا أن محاذيره على هذه العلاقة، كانت أكثر من محاذير البرنسيسة الشقية، التى كان شائعا عنها منذ زمن طويل؛ أنها شابة شديدة التحرر لا تهتم بالفوارق الطبقية إذا ما تعلق الأمر بهوى القلوب.

وكانت الثورة قد أدركت الأميرة «فائزة»، بينما كانت تعود هى وزوجها وفريق من أصدقائهما فجر يوم ٢٣ يوليو(تموز) ١٩٥٢ من إحدى مغامراتها لصيد الجمبرى، فى منطقة الرملة البيضاء بضواحى الإسكندرية حيث تضىء الكائنات البحرية عمق البحر المظلم، لكنهم لم يتنبهوا لفرط نشوتهم، لدلالة التحركات التى كانت تقوم بها القطع البحرية العسكرية فى تلك الليلة التى كانت فاصلا بين زمانهم وزمان غيرهم. وعندما استيقظوا من النوم كانت الأوضاع فى مصر بدأت تتغير بإيقاع سريع، مالبث أن انتهى بتنازل الملك عن العرش ومغادرته البلاد.

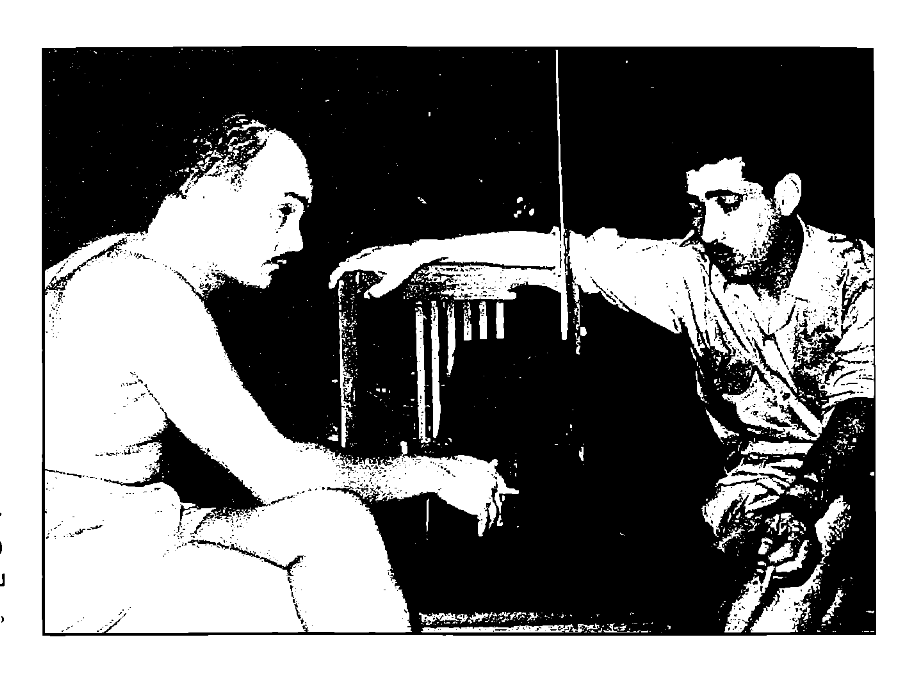
وعلى عكس ما فعلته شقيقتها



١٩٥١: فؤاد بك صادق زوج الأميرة فائقة وإسماعيل بك شيرين زوج الأميرة فوزية أثناء مشاهدتهما لإحدى مباريات كرة القدم

«فائقة» التى كانت خارج مصر عند قيام الثورة، تتابع دورة الألعاب الأولمبية بـ «هلسنكى» مع زوجها «فؤاد صادق» فعادت بعد انتهاء رحلتها، ثم مالبثت أن استأذنت السلطات الجديدة، فى مواصلة نشاطها الاجتماعى، فإن «فائزة» القلقة، الميالة للتغيير، والتى كانت أقرب شقيقاتها إلى طبيعة الأم، بدأت تفكر فى الخروج من مصر، التى أدركت أنها ستضيق على حريتها فى أن تعيش كما تريد، فانسحبت تدريجيا من مجال الخدمة الاجتماعية، لتتجه بكل قوتها إلى النشاط فى حقل العلاقات العامة، ونقلت هذا النشاط من قصر «الزهرية» إلى قصرها بالمعادى، حيث بدأت الأقاويل تتناثر عن مآدب وحفلات تقيمها الأميرة، ويشهدها حضرة الصاغ «صلاح سالم» عضو مجلس قيادة الثورة، الذى كان يوصف آنذاك بأنه ترمومتر الثورة وميزانها الحرارى.

ولأن الصراع لم يكن قد احتدم بعد بين الأسرة المالكة القديمة والأسرة المالكة الجديدة، فقد نظر الجميع إلى العلاقة بين حضرة الصاغ والبرنسيسة بالتسامح الذى يليق بثوار شبان، كان السلوك السياسى والشخصى لكثيرين من قادة الثورة الفرنسية يستهويهم جميعا، ولم يكن التزمت الخلقى من صفات معظمهم الحميدة، لكن هذا التسامح اختفى، عندما أثار «صلاح سالم» بجموحه، واندفاعه، حسد كثيرين كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب فضل أكثر منه فى انتصار الثورة، فمع أنه كان من بين الأوائل الذى شكلوا قيادة حركة الضباط الأحرار، إلا أنه لم يقم بأى دور فى تنفيذ عملية الاستيلاء على السلطة، إذ كان ليلتها يخدم فى «العريش» بعيدا



١٩٥٤: الصاغ (الرائد) «صلاح سالم» (إلى اليسار) أثناء زيارة قام بها للسودان وإلى جواره الصاغ (الرائد) «عبدالحكيم عامر»

عن العاصمة، فاقتصر دوره على تأمين ولاء قوات الجيش المرابطة بشبه جزيرة سيناء للثورة، وهى واحدة من العمليات الفرعية، التى لا تكبد من يقوم بها جهدا أومخاطرة ولا تتوازى مع ماحصل عليه «صلاح سالم» من غنائم النصر.

وكان من سوء حظ «صلاح سالم» أنه غادر «العريش» مسرعا - وبصحبته شقيقه «جمال سالم» - بعد أن وصلهما استدعاء من زملائهما أعضاء مجلس قيادة الثورة، تاركا القائمقام (العقيد) «رشاد مهنا» الذى أدرك من استدعائهما دونه، أن الضباط الأحرار الذين كان قد انضم إليهم لبعض الوقت، ثم انقطع اتصاله بهم بعد نقله إلى «العريش»، يريدون إهدار نصيبه من الغنائم، مع أن انقطاع اتصاله بهم لم يحل دون مشاركته فى تأمين ولاء قوات سيناء، فغادر موقعه ليصل إلى القاهرة فى اليوم التالى لتنازل الملك عن العرش، حيث وجد فى انتظاره - بالمصادفة المحضة - عددا كبيرا من ضباط سلاح المدفعية الشبان، الذين كانوا يقدرون تاريخه الوطنى المشرف، حملوه على أعناقهم، ودخلوبه على أعضاء مجلس قيادة الثورة، بعد أن توهموا أنه - بسبب تاريخه - هوصانع الثورة الأساسى.

ومنذ ذلك الحين اضطربت أوضاع سلاح المدفعية الذى كان العمل السياسى بين ضباطه، ضمن مسئوليات «صلاح سالم»؛ الذى ينتمى إليه، تنفيذا لقرار سابق اتخذه مجلس القيادة، بأن تقوم كل مجموعة منهم، بالعمل بين ضباط السلاح الذى ينتمون إليه، لتوثيق صلتهم بالمجلس والحفاظ على تأييدهم له، إلى أن فوجئ الجميع، بحالة من عدم الرضا بين ضباط المدفعية، تزايدت بعد إقالة «رشاد مهنا» عن منصب الوصى على العرش، مما أكد الشكوك التى ساورتهم بأن هناك مخططا للتخلص منه، لكى لا يتولى رئاسة مجلس قيادة الثورة، باعتباره أقدم أعضائه فى الرتبة العسكرية بعد اللواء «نجيب»، فبدأوا يعلنون اعتراضهم على أشخاص من يمثلونهم فى مجلس قيادة الثورة، وكما هى العادة فى مثل هذا النوع من الصراعات، فقد استدعى ضباط

المدفعية الغاضبين، الجانب النسائى من سلوك اثنين من هؤلاء الممثلين هما القائمقام «عبد المنعم أمين» والصاغ «صلاح سالم» واتخذوه موضوعا للطعن فى أهليتهما لتمثيلهم فى مجلس القيادة.

وكانت السيدة «محاسن سعودى» زوجة القائمقام (العقيد) «عبد المنعم أمين» سيدة أعمال تنتمى إلى أسرة كبيرة، كما كانت سيدة صالون على صلات واسعة بالمجتمع المخملى المصرى قبل الثورة، وكان صالون بيتها المزدحم بالتحف فى عزبتها بـ «المرج» - إحدى ضواحى القاهرة - هوأول الأماكن التى تعرف فيها طاقم العاملين بالسفارة الأمريكية على قادة مصر الجدد. وما لبثت شخصيتها أن برزت كأحد مراكز القوى النسائية فى السلطة الثورية، وأشيع أنها تستغل منصب زوجها فى الاتصال بالوزراء وممثلى الشركات الأجنبية فى مصر، لتيسير أعمالها، وأنها تذيع - أثناء سهراتها بنادى السيارات الملكى - أسرار مداولات مجلس قيادة الثورة، لتؤكد لكل من يعنيه الأمر، مصداقية قولها بأن الجيش فى يمينها، والبوليس فى يسارها.


عبد المنعم أمين.. عضو مجلس قيادة الثورة

وكانت قصة غرام «صلاح سالم» بالأميرة «فائزة» وجها آخر للفساد الذى استفز ضباط المدفعية، ودفعهم إلى المطالبة بإجراء انتخابات بين ضباط كل سلاح من أسلحة الجيش لاختيار ممثليه فى مجلس قيادة الثورة، إذ أشيع آنذاك أن حضرة الصاغ كان متيما بالأميرة الفاتنة، التى تمسكنت حتى تمكنت، واندفعت ثم تراجعت بخطى محسوبة، كانت كفيلة بأن يزداد اندفاع حضرة الصاغ - عضو مجلس الثورة - نحوها. وهو ما رصده اللواء «محمد نجيب» الذى أشار فى مذكراته إلى هذه الواقعة ضمن ما سماه «فضائح ضباط القيادة» فقال: إن أحد هؤلاء الضباط قد ترك شقته المتواضعة، واستولى على قصر من قصور الأمراء، حتى يكون قريبا من قصر الأميرة التى خلبت لبه، وأنه كان لايتورع عن الهجوم على قصرها بعد منتصف الليل، وهوفى حالة إغماء بسبب الخمر، مما كان يضطر الأميرة للاتصال به تليفونيا عند الفجر، ليعينها على مواجهة الهجوم الثورى الذى تتعرض له.

وسواء كانت رواية «محمد نجيب» دقيقة، أم كانت مجرد تصفية لحسابه مع «صلاح سالم» الذى قاد حملة التشهير السياسى والشخصى به، ونسب إليه أنه كان ينظم سهرات خاصة تضم خلاصة أصدقائه يشربون خلالها الخمر، فإن صورة العاشق الضعيف الذى يطارد حبيبة لا تكف عن صده فيزداد بها هياما، هى الصورة الغالبة على الإشارات المحدودة التى دوِّنت عن هذه العلاقة، فإذا صح أن «صلاح سالم» كان يندفع - كما روى عنه «محمد نجيب» - وراء رغبته فى أن يسترد جزءا مما دفعه لسنوات طويلة، فيذوق اللحم الملكى، فلابد أن الأميرة «فائزة» كانت تملك من الخبرة ما يكفى لكى تدرك دوافعه الحقيقية، ومن الذكاء ما مكنها من أن تتخذ من تعلقه بها، وتعاليها عليه، دليلا على أن الثورة لم تغير من العلاقة بين السيد والمسود وبين الملوك ورعاياهم.

ولعل هذه الصورة للعلاقة - بصرف النظر عن مدى انطباقها بالدقة على واقعها الحقيقى - هى التى قلبت موقف التسامح تجاهها إلى تزمت شديد فى الحكم عليها، فقد معه «صلاح



الأميرة «فوزية» فى أوج فتنتها

سالم» مكانته وهيبته بين ضباط المدفعية، الذين شهروا بضعفه وتهافته، لكنهم ماكادوا يطرحون فكرة انتخاب ممثلى الأسلحة فى مجلس القيادة، حتى توحد أعضاء المجلس جميعهم ضدهم، وقد أدركوا خطورة هذا الاقتراح على سلطتهم، فأصدروا قرارًا بتحديد ـ إقامة القائمقام (العقيد) «رشاد مهنا»، ثم اعتقلوا ٣٥ ضابطا من ضباط سلاح المدفعية، بدعوى أنهم يسعون لإحداث فتنة فى القوات المسلحة، ويحرضون الجند على عدم الطاعة، حوكم ١١ فقط منهم أمام مجلس قيادة الثورة الذى انعقد على هيئة محكمة، حكمت عليهم بأحكام تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدة والطرد من الخدمة العسكرية. ولم يقتصر أثر هذه الواقعة على رد فعلها المباشر؛ الذى تمثل فى تهديد ضباط سلاح المدفعية بالإضراب، ونشوء حركة تمرد بين ضباط الأسلحة الأخرى، إذ كانت بداية التخطيط لتصفية تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالثورة، بتسريح أعضائه من الخدمة فى القوات المسلحة، حتى لا يكون قيدًا على إرادة مجلس القيادة.

وحتى ذلك الحين، كانت الأميرة «فائزة» لاتزال ـ منذ عام ١٩٤٥ ـ زوجة للوجيه التركى «محمد على رءوف» ـ حفيد عمتها الأميرة «فاطمة إسماعيل» ـ وكان والده من كبار قواد الجيش التركى، لذلك أصر على الاحتفاظ بجنسيته التركية، رغم أن الملك «فاروق» اشترط عليه ـ عندما تقدم لخطبة شقيقته، بأن يحصل على الجنسية المصرية، وأبدى استعداده لأن يصدر قانونا خاصًا يستثنيه من شروط الحصول عليها، فلما رفض، أصدر أمرًا ملكيًا بمنحه إعفاء دبلوماسيا خاصا من تطبيق قانون الأجانب عليه، فيما يتعلق بالحصول على إذن بالخروج أو الدخول أو الإقامة.

محمد على رؤوف



ويبدوأن الزواج كان منذ البداية طائرًا غير قابل للتحليق. صحيح أن العريس كان شابًا وسيمًا طويل القامة يتمتع بجسم رياضى، وشارب صغير أنيق، إلا أنه كان يفتقد ـ فيما يبدو ـ للصفات التى تجذب فتاة قلقة مثل الأميرة «فائزة»، وفضلاً عن أنه كان يكبرها باثنى عشر عامًا، فقد كان منغمسًا فى هواياته الكثيرة، ومن بينها السفر والانزلاق على الجليد وجمع التحف، إذ كان يعتبر نفسه خبيرًا فى الآثار، ثم كشف عن موهبة فذة فى تخطيط البرامج غير التقليدية للتسلية، وأثبتت السنوات الطويلة التى أقامها فى سويسرا وأمريكا، أنها ذات فائدة كبرى فى هذا المجال، ولعله لولم يكشف عن هذه الموهبة، لما استمر زواجه بالأميرة، وخاصة أنهما لم يرزقا بأبناء، إذ سرعان ماجذبت ابتكاراته المدهشة لقتل الوقت، عشرات من النماذج البشرية الغريبة إلى بلاط الأميرة «فائزة»، ليسود الانطباع بأن الزوج لايتدخل فى حرية زوجته فى اختيار أصدقائها.

ومالبثت جنسية «محمد على رءوف» التركية أن أثبتت فائدتها بعد انقلاب الاحوال فى مصر، إذ كان فى استطاعته باعتباره أجنبيا أن يغادر البلاد من دون أن يستطيع أحد من القادة الجدد منعه. وبهذه الصفة تقدم ـ بعد أسابيع قليلة من الثورة ـ إلى قيادة الجيش برسالة يبدى فيها رغبته فى السفر إلى «استامبول» لزيارة أمه المريضة التى أرسلت تستدعيه، وهى على فراش الموت، ويطلب التحقيق معه فى أية شبهات أوتهم قد تكون موجهة

إليه. ولأن قيادة الثورة، لم تجد في شخصه مايستحق عناء إثارة أزمة دبلوماسية مع تركيا، فقد أذنت له بالسفر، الذي أحيط بموجة من الشائعات يتحدث بعضها عن أنه سافر محتجًا، والآخر عن أنه سافر مجبرًا، والثالث عن أنه سافر متنازلاً، وتقحم جميعها اسم حضرة الصاغ عضو مجلس الثورة، باعتبار أن الاحتجاج كان عليه، والإجبار بمعرفته والتنازل لحسابه. بل ويصل بها الخيال إلى حد الجزم بأن هناك طلاقًا يوشك أن يقع، ليعقبه زواج وشيك، بين الأسرة المالكة السابقة، والأسرة المالكة التي خلفتها على العرش. وقالت الأميرة إن زوجها سافر ليرى أمه المريضة، وقال الزوج إنه سيعود إلى مصر، لاصطحاب زوجته في رحلة إلى أوروبا في الصيف المقبل إذا تحسنت الأحوال. وأضاف في عبارات ذات مغزى: إنني أحب زوجتي، لذلك كنت أتمنى لوأنها كانت قد تزوجت شابا مصريا منذ وقت طويل، كما فعلت شقيقاتها الأميرات. وحين سئل: وإذا لم تتحسن الأحوال؟ قال: في هذه الحالة قد اضطر للانفصال عن الأميرة فأستريح وتستريح.

وخلال ذلك كله، كان الهمس يتصاعد عن علاقة «صلاح سالم» بالأميرة، حتى وصلت الجرأة بمجلة «روز اليوسف» إلى الحد الذي نشرت فيه خبرا يقول: «ليس صحيحًا أن الأميرة فائزة تقيم في منزلهاحفلات يتردد عليها بعض المسئولين، والصحيح أنها ستقيم حفلة في ليلة رأس السنة، ولن يدعى إليها أحد من المسئولين».

ومع أن «صلاح سالم» لم يكن جاهلاً بما يثور حول علاقته بالأميرة من أقاويل: فإنه كان عاجزا فيما يبدوعن إيقاف اندفاعه نحوها، لذلك اكتفى بتجاهل الموضوع. عندما نقل إليه «حلمي سلام» - وكان صحفيا مقربا من أعضاء مجلس القيادة آنذاك - مايشاع عن أنه يمضي سهراته يلعب القمار في قصر الأميرة «فائزة» بالمعادي، وركز على نفي واقعة لعب القمار، قائلا إنه لم يلعبه سوى مرة واحدة في حياته، ثم أقسم ألا يعود إليه بعد أن سرق أحد اللصوص ماربحه وماكان معه من نقود. وأعجبت القصة «حلمي سلام» فاقترح عليه أن يأذن له بنشرها، لتكون بمثابة تكذيب غير مباشر لإشاعة علاقته بالأميرة «فائزة». لكن النشر أثار مشكلة أخرى، إذ احتج المرشد العام للإخوان المسلمين لدى «عبد الناصر» على اعتراف أحد أعضاء مجلس القيادة، علنا بأنه كان يلعب القمار، واستدعى «جمال عبدالناصر» زميله الصاغ «صلاح سالم» ليسأله عن مبرر نشر هذا الاعتراف، فلم يستطع أن يواجهه بالحقيقة، أويربط بين مانشر ومايشاع عن علاقته بالأميرة «فائزة»، وتنصل من مسئولية الموضوع، واتهم «حلمي سلام» بأنه قد اصطنعه بالكامل ونسبه إليه.

ولم يكن «عبد الناصر» ممن يؤاخذون زملاءه أعضاء مجلس القيادة على سلوكهم الشخصي، خاصة في المسائل النسائية، ففضلاً عن أن نشاط الضباط في المجال النسائي كان قد اتسع؛ ليشمل علاقات عديدة بين الضباط الأحرار وبعض الفنانات، مما قد يقوده - إذا ما فتح هذا الباب - إلى مواجهة واسعة النطاق مع أنصاره، فقد كان يعتبر تنزهه هونفسه عن الدخول في مثل هذه العلاقات، واستقامة حياته

حلمي سلام





أمينة هانم مختار الشهيرة بأمينة طوغاى، ابنة الأميرة نعمة مختار، عمة الملك فاروق وزوجة فؤاد طوغاى السفير التركى فى مصر فى بداية الثورة

الأسرية، من عوامل قوته. لذلك لم يكن حريصا على منح الآخرين هذه الميزة أومنعهم من السير فى هذه الطريق، ومع أنه كان يعترض - كغيره - على علاقة «صلاح سالم» بالأميرة «فائزة» إلا أنه لم يوجه إليه انتقادًا بشأنها، كما أنه لم يكن - كذلك - حريصا على تنزيهه عن الخطأ، أوتبريره له، إذ كان «صلاح سالم» آنذاك من أقوى أنصاره فى مجلس الثورة. إلا أنه لم يكن - فيما يبدو - مستعدًا لتحمل مسئولية سلوكه الشخصى.

وكان مما أسهم فى انتشار الإشاعات أن «محمد على رءوف» لم يكد يعود إلى مصر - فى مارس (آذار) ١٩٥٣ - حتى استدعته النيابة للتحقيق معه، بتهمة مخالفة قوانين الإقامة، بعد أن تقرر عدم الاعتداد بالأمر الملكى بإعفائه من شروط إقامة الأجانب فى البلاد. وهوما استراب فيه كثيرون أكدوا أن وراءه من يضيق بعودة الزوج أو يسعى لتصعيب إقامته فى البلاد؛ التى لم تستمر سوى شهور قليلة، غادر بعدها البلاد نهائيًا.

وبعد قليل تبعته «الأميرة فائزة» إلى إستانبول حيث اتخذ الزوجان من قصر «مهرانا هانم» والدة الزوج قاعدة لهما ينطلقان منها فى غزوات سياحية إلى اليونان وإيطاليا وفرنسا ثم يعودان إلى قاعدتهما فى «استانبول». بينما تكاثفت الشائعات بعد مغادرتهما مصر، بأنها قد عرفت من الصاغ «صلاح سالم» بقرار مصادرة أموال أسرة «محمد على»، قبل صدوره بأسابيع، مكنتها من تهريب كل أموالها ومجوهراتها. وقيل إن حضرة الصاغ قد أوصل الأميرة الجميلة بنفسه إلى باب الطائرة ليضمن خروجها بما معها. وقيل إن الذى ساعدها على تهريب المجوهرات، هوالسفير التركى فى مصر «فؤاد طوغاى». وكان متزوجا من أمينة مختار ابنة الأميرة «نعمت مختار» عمة الملك «فاروق» - وأنه قد وضع الحقيبة الدبلوماسية لسفارته فى خدمة الأميرة «فائزة»، وغيرها من أفراد الأسرة المالكة، لنقل ما يردن نقله مما غلا ثمنه وخف حمله من ثرواتهن الطائلة فى مصر.

لكن مغارة الأميرة لمصر لم تمنع خصوم «صلاح سالم» من استخدام قصته معها؛ كسلاح للتشهير السياسى به، ولم يحمه من فاعلية هذا السلاح إلاّ التحديات المشتركة التى؛ كانت تدفع زملاءه فى مجلس الثورة للصمت على ما يثار حوله. لكن موقفهم تغير حين نشب الصراع بينهم وبينه، فعندما تمرد ضباط سلاح الفرسان يوم الجمعة ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٥٣، احتجاجًا على إقالة اللواء «محمد نجيب» فوجئ «عبد الناصر» - الذى ذهب للاجتماع بهم - بعاصفة من النقد الجارح للسلوك الشخصى لأعضاء مجلس قيادة الثورة. وخاصة مايتعلق منه بعلاقاتهم النسائية، تصاعدت إلى ذروتها عند التعرض لعلاقة «صلاح سالم» بالأميرة «فائزة» وما أثير حول دوره فى تمكينها من تهريب أموالها من مصر ومع أن «عبدالناصر» لم يستطع مجابهة الحملة إلا عندما قال للضباط الثائرين: أنا شخصيا ليس عندى مثالب. إلا أنه لم يتخذ من هجوم ضباط الفرسان مبررًا للعصف بـ «صلاح سالم»، إلا بعد ذلك التاريخ بحوالى عشرين شهرا، كانت كافية لكى تتراكم حماقات الضابط الانفعالى المندفع، الذى لم يكن يعتبر «عبد الناصر» منافسًا له فى قلوب الجماهير، فإذا بملف علاقته بالأميرة «فائزة» يعاد

فتحه، وإذا بـ«عبد الناصر» نفسه، يندد بسلوكه الشخصى أمام الضباط الأحرار، ويتندر بقصة غرامه بصاحبة السموالملكى. وبعد أسابيع كان «صلاح سالم» قد استقال من كل مناصبه واختفى من خريطة مجلس القيادة.



في «لوس أنجلوس» كانت الأوضاع المادية للفرع الأمريكى من الأسرة المالكة قد استقرت عند مستوى أكد الظنون التى شاعت، بأن الملكة «نازلى» كانت قد نجحت بطريقة ما، وفى أوقات متعددة ـ بعد سفرها إلى أمريكا مباشرة، ثم بعد تنازل ابنها عن العرش ـ فى تهريب جانب كبير من ثروتها، وخاصة طقم مجوهراتها الثمين، وهوما أتاح لها أن تعيش بنفس المستوى الذى كانت تعيش فيه قبل مغادرتها مصر، وأن تشبع شراهتها للإنفاق وللتمتع بطيبات الحياة. ومالبثت الشواهد على أنها قد قررت الاستيطان بالمدينة الأمريكية الجميلة، أن تتالت، فقد اشترت الڤيلا التى كانت قد استأجرتها فى «بيڤرلى هيلز» واشترت قصرًا فخمًا فى جزيرة «هاواى»، وبذلك امتلكت جانبا من مؤهلات الانضمام إلى المجتمع المخملى بالمدينة؛ الذى كان يضم مئات من أفراد الأسر المالكة السابقة، ونجوم الصناعة الأمريكيين، وارتبطت بصداقات حميمة مع كثيرين منهم، كان من بينهم أسرة «بيفرج» ـ التى تملك مزارع شاسعة فى ولاية «تكساس» ـ والمستر «إيدبولى» ملك البترول، الذى ساعدها فى شراء أسهم فى شركات البترول الأمريكية بلغت قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه.

وفى ليلة رأس السنة لعام ١٩٥٣، كانت «الملكة نازلى» ضيفة الشرف فى الحفل الذى أقامه المليونير الأمريكى «ستيفن مور» فى كباريه «موكامبو» بـ «لوس أنجلوس» وتكلف حولى نصف مليون دولار، وكان من بين المدعوين إليه، عدد كبير من نجوم السينما العالمية، كانت فى مقدمتهم النجمتان «جوان كراوفورد» و«لانا تيرنر».

وحتى ذلك الحين، كان الزمن قد حل أعقد المشاكل التى واجهت زواج الأميرة «فتحية» من «رياض غالى»، فلم يعد الملك «فاروق» ـ بعد تنازله عن العرش ـ يهددهما، ولم تعد هناك مشكلة فى استمرار إقامتهما فى أمريكا، بعد أن رزق الزوجان بأول أبنائهما «رائد» عام ١٩٥٢، إذ يمنح القانون الأمريكى الأبوين الأجنبيين اللذين يولد ابنهما على الأرض الأمريكية حق الإقامة الدائمة.

ومالبث الزوجان أن رزقا بابنهما الثانى «رءوف» عام ١٩٥٤، ثم أصغر أبنائهما «راندا» عام ١٩٥٦، وبذلك ثبت لهما حق الإقامة الدائمة فى أمريكا. وبدأ اسم «رياض غالى» يتردد باعتباره مستشارا اقتصاديا لشئون الشرق الأوسط، يقدم خدماته لبعض الشركات الأمريكية الكبرى، وخاصة شركات البترول، وقيل إن شركة «أرامكو» عرضت عليه العمل معها، والانتقال إلى الإقامة بـ «الظهران» لكنه تردد فى القبول.

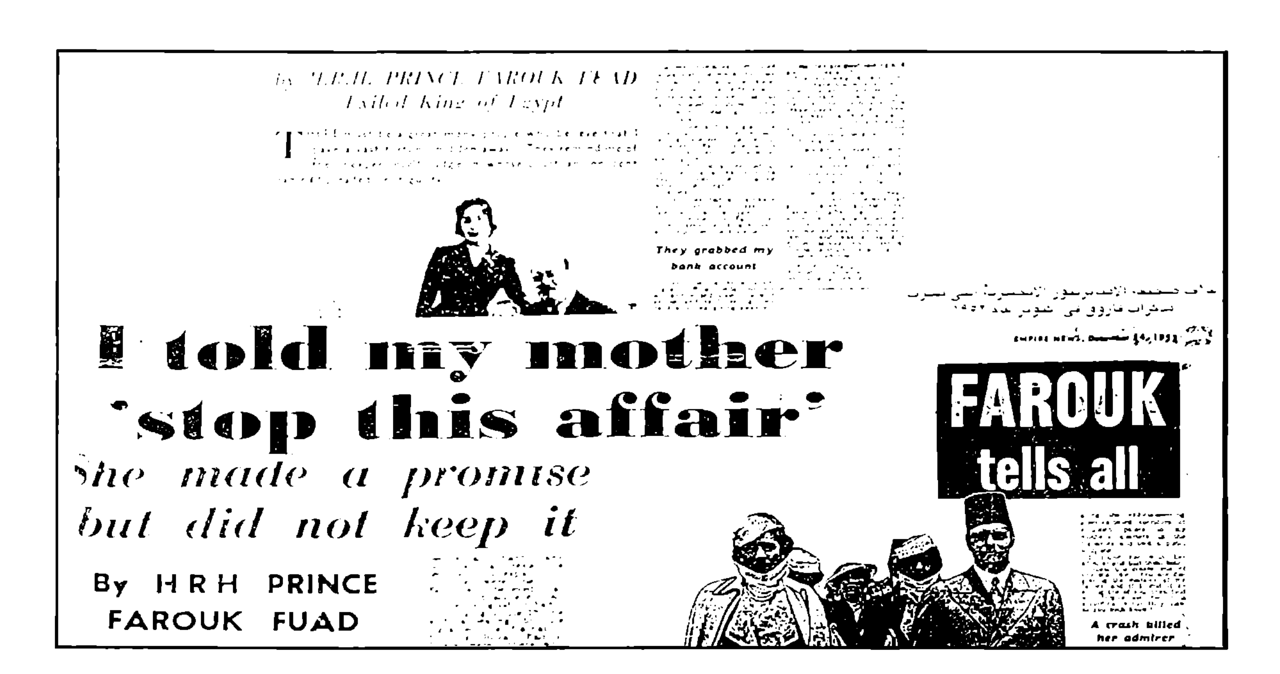
والغالب أنه لم يكن فى حاجة، أوعلى معرفة كافية، بهذا النوع من العمل، وأنه كان منذ البداية يعد نفسه لكى يستثمر ما نجحت حماته وزوجته



لاناتيرنر



جوان كرافورد



عناوين عدد جريدة «الامبايرنيوز» للحلقة التى تحدث فيها فاروق عن الحوار الذى دار بينه وبين أمه عندما ضبطها مع أحمد حسنين

فى تهريبه من أموالهما، فى البورصات الأمريكية، ليستأنف نشاطه الاستثمارى الذى بدأ فى «شارع عماد الدين»، ولم تكن ثقته فى قدرته على ذلك أقل من ثقة الملكة «نازلى»، التى توهمت أنه يملك مواهب استثمارية نادرة. لكنها ظلت لعدَّة سنوات تشرف بنفسها على استثماراتها فى الأوراق المالية الأمريكية، إلى أن وقعت - فى مايو (آيار) ١٩٥٣ - فى مطب دفعها إلى العدول عن إدارة أموالها بنفسها. وكان كلب الملكة الأفغانى قد هاجم طاهية تعمل لديها هى المسز «ليليان سيلفونر» فتسبب فى وقوعها على الأرض وإصابتها بكسر بيدها اليمنى تخلفت عنه عاهة مستديمة، فقاضت الطاهية الأمريكية مخدومتها وطالبتها بتعويض يصل إلى مائة ألف جنيه، مما دفع الملكة إلى منح «رياض» توكيلا عاما عنها بإدارة أموالها، قيل لها إنه سوف يفيد فى تخفيف قيمة التعويض الذى قد يحكم به القضاء للطاهية، وبذلك أصبح «رياض» أخيرًا مطلق اليد فى التصرف فى كل أملاك الملكة الوالدة وابنتيها، يستطيع التصرف فيها بالبيع والشراء والرهن.

ولابد أن الملكة «نازلى» كانت قد بدأت تشعر آنذاك بأنها لم تعد - بحكم السنّ والأمراض - تملك الطاقة الكافية لمتابعة مثل هذه الأمور المعقدة، فضلاً عن أن «رياض» كان قد أصبح بحكم الواقع رجل العائلة، بعد أن انقطعت صلتها بمصر، ولم يتحمس ابنها الملك المعزول للاتصال بها، كما أنها لم تجد فى نفسها حماسة لذلك.

ويقول «أمين فهيم» - وكان واحدًا من رجال السراى وقد عمل سكرتيرا للملك «فاروق» بعد عزله عن العرش وأقام معه فى منفاه لعدّة سنوات - إنه حاول بعد خروج «فاروق» من مصر إقناعه بأن يسعى لمصالحة أمه وشقيقته «فتحية»، وأن يدعوهما لتعيشا معه فى روما، لكن «فاروق» لم يرحب بذلك، إذ كان يعتبر أمه سبب كل المصائب التى حاقت به، لكن «أمين فهيم» ظل يواصل الإلحاح على فكرته، وعندما وجد حماسة من الأميرتين «فريال» و«فوزية» - ابنتا «فاروق» من الملكة «فريدة» - قرر أن يجس نبض

الفرع الأمريكي في الأسرة، فكتب إلى الأميرة «فتحية» رسالة يقول فيها:

«سمو الأميرة فتحية»

«لعلك تدهشين إذ يصلك هذا الخطاب، فهو أول رسالة تصلك من بيت أخيك الملك فاروق، والواقع أنها أول رسالة. تخرج من مسئول قريب منه، إنكما الآن تشتركان في شيء واحد هو البعد عن الوطن، وقد حرصت منذ اللحظة التي ألحقت فيها بخدمة أخيك أن أخفف عنه قسوة المنفى وآلام الغربة، وأعتقد أنني لو نجحت فيما أحاول الآن من الاتصال بأعضاء الأسرة خارج مصر، ولمّ شمل الجميع، أكون قد أديت خدمة كبيرة لأخيك والأسرة. إننا نقيم الآن في ڤيلا جميلة بضواحي روما، لها حديقة كبيرة تتصل بها غابة شاعرية وتطل الدار على أفق فسيح تتضاءل أمامه جميع الآفاق.

أعتقد أن كل ما فيها قد يغريك أنت والملكة الوالدة بالحضور والإقامة مع أخيك وبناته والملكة «ناريمان»، فإذا كانت هذه الفكرة مقبولة يمكنك الاعتماد عليّ في تهيئة الجو مع الملك وإقناعه بها، وأود أن أكون صريحًا معك، فأقول: إنه لا يعلم بأمر هذه الرسالة، ولكني تحدثت في شأنها مع «فريال» و«فوزية» فوجدت منهما ترحيبا كبيرًا. لذلك فإني أعتبر هذه الرسالة بمثابة «جس نبض» للملكة الوالدة، ولك وعلى ضوء الرد الذي أتطلع إليه، يمكنني أن أتصرف بما فيه مصلحة الأسرة. أرجو أن ترفعي للملكة الوالدة إجلالي واحترامي، مع تحياتي لزوجك العزيز».

وردت الأميرة «فتحية» على سكرتير والدها برسالة قالت فيها:

«عزيزي أمين:

لا أكاد أجد الكلمات التي يمكنني أن أصف بها وقع رسالتك في نفسي، إنها أسعد مفاجأة لي منذ تركت مصر.. لقد مضت سنوات طويلة منذ خروجنا من أرض الوطن، مليئة بالمفاجآت السارة وغير السارة. ولكنه القدر. لقد عشت أنا وأمي في قلق وخوف عندما سمعنا نبأ الانقلاب في مصر، رغم أننا كنا نتوقع حدوث شيء ما، وكنا نخشى على حياة «فاروق»، ولما سمعنا بوصوله بسلام إلى إيطاليا صلينا لله شكرا.

كم كان يسعدني لو حضر «فاروق» والجميع إلى أمريكا. إن بيتي جميل جدًا. والحديقة جذابة وبها حمام سباحة، وكثير من أركانه يذكرنا بقصر عابدين وحديقته. إنني أجيد الآن طهو الطعام، وأستطيع أن أعد طبقا ممتازا من الملوخية (على فكرة: فاروق ذواقة شهي للطعام). أقول إننا في جنة الأرض. ولكني على استعداد للتضحية بها في سبيل جمع شملنا. فهل يا ترى سيرحب بنا «فاروق» وينسى الماضي؟ إن حبنا له لا يتغير وقد صفحت أمي عن ظلمه لها، أرجو أن تبلغ حبي لـ «فريال» و«فوزية» وقبلة كبيرة مني ومن أمي لهما. أمي تشكرك على لفتتك الحنون. أتطلع إلى ردك بأسرع ما يمكن».

ويقول «أمين فهيم»: إن «فاروق» غضب من الاقتراح لظنه أن استضافته الدائمة لأمه وشقيقته ستكلفه كثيرًا. ثم عاد ووافق بعد أن ذكره «أمين فهيم» بأن الملكة الوالدة تحمل معها مجوهراتها الثمينة التي لا يقل ثمنها عن مليون جنيه، إلا أن «الملكة نازلي» هي التي فقدت حماستها لاستمرار الاتصالات، ولعلها - كما يقول «أمين فهيم» - قد أدركت بذكائها خطورة التعامل مع ابنها ماليا، فأرادت إقفال هذا الباب وأمرت بوقف الاتصالات.



«أمين فهيم»: سكرتير فاروق في المنفى

١٩٥٣: الملك «فاروق» بعد تنازله عن العرش يتوسط زوجته الملكة «ناريمان» وسكرتيره «أمين فهيم» صاحب المبادرة اليتيمة للجمع بين فرع الأسرة المنفى فى لوس أنجلوس وفرعها المنفى فى إيطاليا



وهكذا ألقى بها «فاروق» - للمرة الثالثة والأخيرة - بين براثن «رياض غالى»، الذى كان عليه أن يواصل دوره كواحد من أعظم كومبارس التاريخ، فيقضى على ما تبقى من حطام الأسرة المالكة.

فى تلك السنوات - خمسينيات القرن الماضى - كانت أشياء كثيرة تتغير فى أحوال الدنيا وأحوال الناس: أصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا بإلغاء الألقاب والرتب المدنية، ومع أن القرار لم يشمل لقب «الأفندى» فقد شمله الإلغاء، لتحل محله ألقاب مثل «السيد» و«المواطن»، إذ كان التأسى بالثورة الفرنسية والثورة التركية بقيادة «مصطفى كمال أتاتورك»، من طقوس الحكم الجديد فى بداياته الأولى. ولأن حكام الزمن الجديد من رجال الجيش كانوا قد استبدلوا «الطربوش» بـ «الكاب العسكرى»، فقد اختفى لونه الأحمر الزاهى من فوق رءوس المصريين بسرعة شديدة، ولم تعد الحاجة إليه تظهر، إلاّ ليضعه ممثل هزلى فوق رأسه، على سبيل السخرية من أفندية زمان، الضعفاء المسحوقين المنافقين. وبعد سنوات قليلة من الثورة، كانت الشخصية الكاريكاتيرية الشهيرة «المصرى أفندى» بطربوشه ونظارته ومسبحته، قد فقدت حضورها الذى استمر قويا فى الرسوم الكاريكاتيرية المصرية، منذ ابتكرتها مجلة «روزاليوسف» فى نهاية العشرينيات.

وعلى عكس ما توحى به تلك الصورة، فقد كان الزمن قد أصبح بالفعل زمن الحضور القوى للأفندية، ولكنهم أفندية من طراز خاص: جيل الأفندية الذى كان لحمًا طريًا حين اشتعلت نيران ثورة ١٩١٩، فما كاد يصل سن المراهقة حتى ثار على آبائه، إلى أن أزاحهم وتقدم ليقود، أولئك هم أنفسهم تلامذة المدارس العليا الذين اشتركوا فى مظاهرات ١٩٣٥، وهتفوا بسقوط «هور ابن الثور». جيل «رياض غالى» وزملائه فى مراحل الدراسة، الذين انشغل عنهم بالجلوس فى بار «شطورة»، فإذا بهم يفعلونها ويقلبون النظام القديم، الذى شاء سوء حظه أن يصاهره، فهوى قبل أن يكسب منه شيئا، إلا ضياع فرصته المشروعة فى الحصول على حقه من المكاسب، التى حصل عليها أمثاله من الأفندية فى ظل الحكم الجديد، بعد أن اشتدت حاجته إليهم لكى يدعم بهم سلطته البيروقراطية.

والحقيقة أن الزمن كان قد أصبح زمن الأفندية، الذين يضعون «الكابات العسكرية» على رؤوسهم لا هؤلاء الذين يضعون عليها «الطرابيش».

ولو أن «رياض غالى» قد نظر إلى الأمر من زاوية أخرى، لأعاد تقييم معارضة «فاروق» لزواجه، فاعتبرها الضارة النافعة، إذ أنجته من كثير مما كان يمكن أن يتعرض له لو أنه كان فى مصر عندما قامت الثورة. والأغلب أنه كان راضيا بحياته، فعلى الرغم من كل شىء فهو لايزال صهرًا لأسرة مالكة، أو هكذا أرادت الملكة «نازلى» فكان لها ما أرادت: احتفظت لنفسها بكل ألقابها ولبلاطها بكل رسومه وتقاليده، وفرضت على الذين يتعاملون معها فى مجتمع «بيفرلى هيلز» المخملى



رياض غالى يراقص الأميرة فتحية بعد عقد قرانهما فى سان فرانسيسكو



١٩٣٨: الملكة نازلى فى سنوات التألق

الاعتراف بذلك، فاعتمدوا البروتوكول الذى وضعته، ولم يمانعوا فى تطبيقه وخاصة أنه كان يضفى لمسة أرستقراطية محببة على مجتمعاتهم التى تتكون من أناس ناجحين جدًا، وأثرياء فوق الطاقة، ولكنهم يفتقدون - عادة - إلى عراقة الأصل. ومع ذلك فإن الملكة الوالدة لم تقصر فى تقديم الدلائل على أحقيتها فى الاحتفاظ باللقب، وفى التعامل على أساسه، وحرصت على أن تنافس هؤلاء الناجحين الأثرياء فيما يظنونه مجال تميزهم، فتوسعت فى الإنفاق على مظاهر الملك وأبهته، من المآدب إلى الرحلات. ومن الهدايا والعطايا إلى الحفلات التى ينفق فيها المال بلا حساب، لتحتفظ بما يمنحه لها اللقب من تفوق نسبى عليهم.

وربما كان إصرار الملكة «نازلى» على الاحتفاظ بطقوس الملك، دليلاً مؤكدًا على أنها نجحت فى أن تستنقذ القسم الأعظم من ثروتها وثروة ابنتها من بين براثن قرار المصادرة، إذ زاد ثمن ما امتلكتاه من عقارات فى أمريكا خلال السنوات القليلة التالية على الثورة، على مليون ونصف مليون دولار، ولعل ذلك ما أغراها بالتوسع فى الإنفاق على مظاهر هذا الملك الوهمى، لتشبع ميلها الطبيعى القوى للحياة المرفهة الطليقة، ولعل حرصها على تلك المظاهر كان مقاومة غريزية لمحاولة نفيها عن شجرة الأسرة المالكة، التى بدأت باعتراض أفرادها على زواج «الملك فؤاد» منها، وعدم اعترافهم بعضويتها بها، ووصلت إلى ذروتها بنجاحهم فى دفع ابنها إلى تجريدها من لقبها.

ولابد أن «رياض غالى» كان سعيدا بهذا النمط من الحياة الملوكية، ولعله كان محرضًا عليه، فقد كان هذا النمط من الحياة اللذيذة، هوحلمه أوهدفه، بل لعله كان لعبته بصرف النظر عن مدى وعيه بما كان يفعله، والغالب أن المال الذى نجحت الملكة والأميرة فى إخراجه من مصر، قد بدا له كثيرًا على نحو لن يؤثر فيه أى سفه. ولذلك لم يقصر هوالآخر فى الإنفاق باعتباره صهرًا لأسرة مالكة، بل وربًا للفرع الأمريكى من تلك الأسرة، ولعل هذا هومادفعه للتأسى بوالد زوجته الملك «فؤاد» وتسمية أبنائه الثلاثة - «رفيق» و«رائد» و«راندا» - بأسماء تبدأ بحرف «الراء» الذى يبدأ به اسمه، ليؤسس الفرع «الرائى» من أسرة «محمد على»، كما أسس حموه الفرع «الفائى» من الأسرة. بل إن هذا المزاج الملوكى قد انتقل منه إلى أبنائه، وشب معهم. وتقول الدكتورة «عفاف لطفي السيد» - أستاذ التاريخ الحديث - بجامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، إن أكبر هؤلاء الأبناء «رفيق» - وكان من تلاميذها - كان ينسى نفسه فى ورقة امتحان التاريخ وهويجيب عن سؤال حول «محمد على» ويكتب: وقد بنى جدى القناطر الخيرية وحفر ترعة المحمودية وفعل كذا. وكذا.

ولعل الأميرة «فتحية» كانت أقل الجميع توترًا وأكثرهم سعادة، إذ كانت - غالبًا - أكثرهم اتساقًا مع نفسها، والغالب أن القدر الذى تمتعت به من نعيم الحياة الملكية كان أقل من أن يفسد فطرتها. فقد غادرت جوالقصور لتعيش كالسائحة، بينما كانت تمر بمرحلة حرجة من عمرها تنتقل من الطفولة إلى المراهقة، وفى هذه المرحلة التى تتبلور فيها عواطف الإنسان نحوالكون، اجتذبها نمط الحياة الأمريكية بتحرره وبساطته. ومع أنها كانت - من حيث الشكل - امرأة رقيقة التكوين، إلا أنها أثبتت فيما بعد قدرة

فائقة على مواجهة مصاعب الحياة، دلت على أنها ـ بفضل يتمها المبكر ـ قد نجت من الآثار الضارة لسياسة أبيها التربوية، ولأنها كانت أصغر الأبناء والبنات، فقد كانت فجيعتها فيما فقدته من متع الحياة الملكية أقل من فجيعة الآخرين، إذ لم تكن قد تمتعت بعد بالكثير منها، وفضلاً عن أنها قد وجدت فى أسرتها الصغيرة عزاء كافياً، فإن ما كانت قد تعودت عليه من تلك المتع، ظل لسنوات متوافرًا فى القصر الصغير الذى كانت تقيم فيه مع زوجها وأبنائهما وأمها فى «بيڤرلى هيلز».

وربما كان إدراك «فتحية»، بأن الاحتفاظ بالطقوس الملكية كفيل بأن يسعد أمها، ويقلل من إحساسها بالخسارة التى لحقت بها، هو سبب عدم معارضتها للإنفاق الواسع على تلك الطقوس، إذ كانت تعتبر نفسها مسئولة عن تلك الخسائر، ثم إن تلك الطقوس كانت ولاشك تسعد زوجها «رياض»، أما هى نفسها فقد أثبتت أنها أكثر ميلاً إلى حياة أسرية أقل احتفاء بالمظاهر.

وبعد عامين من الزواج، كان «رياض غالى» يفخر ـ فى حديث أدلى به لـ «جميل عارف» مندوب مجلة «المصور» ـ بأن زوجته ربة بيت من الدرجة الأولى، وأنها تعنى بشئون البيت كله، ولايعاونها فى مهمتها غير خادم واحد، تتقاضى أربعين دولارًا أسبوعيًا، وتعمل ست ساعات فقط فى اليوم، وتنصرف لتتولى ـ آتى ـ أى «فتحية» ـ جميع شئون البيت. ورغم ما قد يكون فى هذا القول من مبالغة، إلا أن إعلان «فتحية» المتكرر ـ إبان الأزمة ـ عزمها على أن تكون زوجة صالحة، ترعى زوجها وتطهوله طعامه وترفو ثيابه، وحرصها على أن تبشر سكرتير


«رياض» يتوسط «نازلى» و«فتحية»

أبيها بأنها أتقنت التدريب على طهو «الملوخية» أمور لاتخلو من دلالة.

ولاشك أنها سعدت فى السنوات الأولى من الزواج، وأن «رياض غالى» قد سعد به هو الآخر، إذ بدا وكأن كلا منهما قد عثر على ما يريد. فاستقرت الأميرة فى أحضان الرجل الذى أحبته، وأصبح هوعضوا فى أسرة مالكة حتى لو كانت سابقة. وكان منطقيًا أن تهدأ ـ بالزواج ـ العواطف التى كانت ثائرة فى سنوات الحب واللهفة، لكن القوى النفسية الاحتياطية التى استدعاها كل منهما ليتحدى بها العاصفة، ظلت نشطة لسنوات، حرص كلاهما خلالها، على أن يسهم فى إنجاح زواجهما واستقراره، وفى إشهاد الجميع على ذلك، ليسعدا الأصدقاء ويخزيا الشامتين.



وكان مما شمله التغيير فى تلك السنوات، نهايات الأفلام العربية التى لم تعد تختم وقائعها بزفاف



الأميرة «فائزة» فى لوس أنجلوس التى أمضت بها السنوات الأخيرة من عمرها، وماتت ودفنت بها فى يونيو ١٩٩٤ عن سبعين عاما. ويقول «مصطفى أمين» إنها عندما كانت فتاة صغيرة، طلبت أن تتعلم الفروسية، فانتدب القصر ضابطًا شابا فى الحرس الملكى، هو «نجم الدين شاهين» - ابن د. محمد شاهين طبيب الأسرة المالكة - لتعليمها ذلك، فوقعت فى غرامه، وطلبت أن تتزوجه، ولكن الملك «فاروق» رفض، وأمر بإعادة الضابط إلى عمله بالجيش، وبمنعه من دخول القصر، مما دفعها إلى رفض كثيرين من الأمراء الذين تقدموا للزواج منها، إلى أن قبلت أخيرًا الزواج من «محمد على رءوف» الذى لم تكن تحبه..

وبعد هروبها من مصر - فى أعقاب الثورة - أودعت مجوهراتها فى خزينة مشتركة، مع زوجها، حمل كل منهما مفتاحًا لها، لتكتشف ذات يوم أنه استولى عليها وهرب بها.. فعانت أوقاتا صعبة واضطرت للعمل فى محل تجارى إلى أن تزوجت من مليونير أمريكى يكبرها بعشرين عاما، واعتنقت المسيحية، لكنها - بسبب إسرافها - عادت لتعانى من الفقر مما اضطرها للسفر إلى «لوس أنجلوس» لتعيش مع أمها وشقيقتها «فتحية»..

الفتاة الجميلة إلى الشاب الجميل، بل أصبحت تبدؤها بهذا الزفاف، لتسخر من التناقض بين الحلم والواقع وبين الحبيبة والزوجة، وهوما فعله - كما قال «أحمد بهجت» - كاتب إنجليزى ساخر بدأ قصة «روميووجولييت»، من حيث انتهى «شكسبير». وبعد ثلاث سنوات من زواج الحبيبين، كان «روميو» يطيق العمى ولايطيق النظر لوجه «جولييت» وكانت جولييت لاتكف عن التحسر على حظها المائل: انخفضت حرارة القبلات التى كانت ترتعش من سخونتها النجوم إلى ما تحت الصفر. واصطدمت أحلام الحب بواقع الزواج فأصابتها الرضوض، وبدلا من كلمات الغزل الهامسة، ارتفعت أصوات الشجار، حتى شرع الحبيبان - كما حدث فى المسرحية الأصلية - فى الانتحار، ولكن لأنهما تزوجا، وليس لأن العقبات حالت دون زواجهما كما ظن «شكسبير».

ومع أن كل التطورات التالية، قد توحى بأن «رياض» كان منذ البداية وغدا تقليديا ممن تكرر ظهورهم فى أفلام ذلك الزمان، ليستلب بوسامته وأناقته وإتقانه لصنعة الغرام، لبّ الفتاة الجميلة البريئة ابنة العائلة الكبيرة، فتراهن عليه بعمرها، ولا تعرف أنه مجرم محترف من أصحاب السوابق إلا عندما تكتشف - فجأة - أنه استغل ثقتها فيه، ولهفتها عليه، ليجردها من ثروتها، إلا أنه يصعب الحكم - فى ضوء تلك التطورات ذاتها - بأن «رياض» لم يكن يحب «فتحية»، أو أنه كان يخطط منذ البداية لكى تكون قصة «البرنسيسة والأفندى» تكرارا لعشرات الأفلام التى قام بدور الوغد فيها ممثلون كبار مثل «فريد شوقى» و«محمود المليجى»، ولكن ذلك هوماحدث: تحولت قصة الحب التى تحدت العادات والتقاليد وطرحت نمطا متحررا من العلاقة بين الرجل والمرأة، يقوم على حرية الاختيار، إلى فيلم تعظ نهايته البنات من الخروج على طاعة أسرهن، وتحذرهن من السير فى طريق قلوبهن المفروش بالدم وبالدموع.

لكن ذلك لا يعنى أن «رياض» كان بريئا تماما من مسئولية دفع الأمور إلى ما انتهت إليه، إذ كان شغفه بالحياة المرفهة الطليقة منذ البداية غلابا، بل إن ولعه الشديد بهذا النمط من الحياة كان من بين مبررات توجه عواطفه بقوة نحوالبرنسيسة «فتحية»، بحيث يصعب - فى حالته - الفصل بين الحب ذاته وبين الإطار الاجتماعى الذى أحاط به. ومع أن العواصف التى هبت على الزواج، كانت قد أحدثت شروخا عميقة فى ذلك الإطار، فخاب سريعا أمل «رياض» فى أن يعدل الملك «فاروق» عن معارضته للزواج، ويقبل عضويته فى الأسرة المالكة. ثم لم يعد لهذا العدول قيمة، بعد أن أصبح ملكا سابقا ولم تعد هناك أسرة مالكة، إلا أن «رياض» وجد ما يعزيه عن تلك الخيبة المبكرة لأحلامه، حين حصل - عام ١٩٥٦ - على توكيل عام من الملكة الوالدة والأميرة «فتحية» للتصرف باسميهما فى كل ما يتصل بشئونهما المالية، فى أعقاب قضية التعويض التى أقامتها الطاهية الأمريكية، فرفع هذا من مكانته فى مجتمع «بيفرلى هيلز». ورغم ما أصاب الإطار الفخم - الذى لم يكن ممكنا أن يعيش الحب دونه - من شروخ الزمن، وضمد الجروح التى أصابت آماله بالخيبة.

ولاشك أن منصب القائد العام للفرع الأمريكى من الأسرة المالكة

المصرية، كان إطارا مناسبا لكى يحتفظ الحب ببعض دفئه، حتى لوكان إطارا مذهبا وليس ذهبيا. وفضلا عن أنه جاء اعترافا رسميا بانتمائه إلى الأسرة المالكة، فقد أعطاه الفرصة التى كان فى حاجة ماسة إليها، لكى يدلل على جدارته بهذا الانتماء؛ الذى كان شديد الفخر به فى أعماقه، ولكى يتوازن أمام زوجته التى كان شديد الإحساس بعدم تكافئه معها، حتى لو لم تبد هى نفسها ما يشير إلى ذلك، فيثبت لها، ولنفسه وللجميع، أنه ليس مجرد الشاب الجميل الذى كان يعمل فى خدمة والدتها، والذى اعتبر شقيقها زواجه منها وصمة فى جبين العائلة العلوية، لعدم تكافئه معها اجتماعيا بل ودينيا، وأنه يتمتع بمواهب أخرى غير موهبة وضع الخطط لقتل وقت الفراغ.

ولأن «رياض غالى» كان قد نشأ طفلا وحيدا مدللا لا يصبر على مايريد، فقد كان يفتقد للحد الأدنى من الصفات التى تكفل له النجاح فى الميدان الذى اختاره؛ ليثبت فيه جدارته، ويدلل به على تكافئه مع زوجته، رغم كل أوهامه التى تغذت على حقيقة؛ أن الحياة كانت دللته حتى ذلك الحين وأعطته كل ما يريد، فاندفع يضارب فى البورصات الأمريكية بمنطق المقامر الذى لا يردعه ما خسره، ولا يكفيه ما ربحه. وكانت المقامرة حول المائدة الخضراء داء قديما تعلمه من جولات شبابه فى «بار شطورة»، وأقبل عليه فى سنوات السياحة برفقة الأسرة المالكة. أما الآن فقد أصبحت حاجة مادية لتعويض خسائر المقامرة فى البورصات، وحاجة نفسية لتعويض رعبه الشديد من الرسوب فى امتحان الكفاءة الملكية. لكنه خسر فى المجالين، وعاند حظه ككل طفل مدلل لايرضى بغير ما يشتهى.

ولأن الخمر - لأمثاله - مفتاح الفرج، فقد أصبح يشرب كل ليلة ليهرب من تعاسته، وبدأ يرهن ممتلكات الملكة والأميرة، ويقترض بضمانها الألوف من الدولارات، لعلها تنجح فى إنقاذ استثماراته من الخسائر المتوالية، وفى سد نفقات الحياة الأرستقراطية الذى كان أحرص الجميع على ألا تنطفئ من حوله هالاتها. لكن سوء الحظ أبى أن يغادره، لأنه لم يعترف أبدا بأنه هو نفسه سوء الحظ الذى يلازمه، ولم يقر بعدم صلاحيته لكى يكون مستثمرا، وككل طفل عنيد، مضى فى الطريق إلى الكارثة بكل ثبات: يضارب فيخسر، فيقامر ويسكر حتى أصبح لا يفيق من الخمر إلا لكى يتابع أنباء الخسارة.

وكانت سبع سنوات قد مرت على التوكيل الذى حصل به الأفندى على حق إدارة ثروة الملكة والأميرة، حين تنبهتا إلى ما يجرى، ولعل ما حدث للأميرة «فايزة» فى تلك السنة، كان هوالذى دعاهما إلى مراجعة أعمال الأفندى الوكيل.

فخلال تلك السنوات كانت «فائزة» تقيم فى «باريس» مع زوجها «محمد على رءوف»، وكانت قد أعطته توكيلا مماثلا بالتصرف فى أموالها، إلى أن اكتشفت فجأة أنه قد بددها، ولم تجد ما تفعله إلا تطليق نفسها منه، إذ كانت عصمتها بيدها، وعاشت عدة شهور بباريس رأت خلالها وجه الزمن الجهم، ولما كانت - بعد ثلاثين عاما من حياة القصور - خالية من كل الصفات التى تعينها على معاركة الحياة، فقد فعلت ما تفعله كل ربة منزل يغدر بها زوجها ويتركها وحيدة، وعادت إلى منزل أسرتها فى «بيفرلى هيلز»، لتكتشف أمها وشقيقتها أن المحظور الذى وقع لها، قد حاق بهما، وأن «رياض غالى»



الملكة نازلى ذهبت سنوات الشباب ولم تبق إلا التعاسة

قد رهن الفيللا التى يقيمان فيها فى «لوس أنجلوس»، والبيت الذى يملكانه فى جزر «هاواى» مقابل ٢٠٠ ألف دولار لكل منهما، مع أنهما يساويان الضعف، ورهن مجوهرات الملكة «نازلى» مقابل قرض لم يزد على ٣٠٠ ألف دولار، مع أنها تساوى ثلاثة أضعاف قيمة الرهن الذى لم يبدد خسائره، بل تبدد وأضيف إلى ديونه، التى أخذت فوائدها تتراكم حتى بلغت مائة ألف دولار فى السنة، وهو عاجز عن أن يفعل شيئا.

كانت خيبة الآمال التى يتجرعها خمرا كل لحظة، قد دمرت الشاب الجميل؛ الذى كان قبل خمسة عشر عاما ممتلئا بالحيوية وبالثقة فى المستقبل، لكنه - فى خبال السكر - أبى أن يعترف بالفشل، أويقبل بالهزيمة، أو يعن لحقيقة أنه خال من كل المواهب التى تجعله كفئا لزوجته الجميلة، ابنة الملك وحفيدة الملك وشقيقة الملك، وحاول فى البداية أن يتنصل عن مسئوليته عما جرى، وأن يعلق فأس المسئولية عنه فى رقبة إسراف الملكة والأميرة على أبهة الملك الوهمى. فلما لم يجد فى ذلك فائدة، حاول إقناعهما بأن تعطياه فرصة أخيرة لكى يسترد خسارته ويثبت كفاءته. ولكنهما - فى ضوء - ماجرى للأميرة «فائزة» - رفضتا بإصرار الخائف على ما تبقى له من غطاء يواجه به تقلبات الزمن، فاشتد الخلاف بينهما وبينه، واحتد صوته الذى لم تسمعاه إلا وهو خافت النبرة حنون القرار. ولم يعد «رياض أفندى» - كما كان فى الزمن القديم الجميل - المريد الذى يمشى وراء قطب الأقطاب لكى يسعد نفسه، ويسر قلبه، بإبداء مظاهر عبوديته للجمال وللجلال. ضاع الجلال وذبل الجمال، ترصد الزمن الوغد لأحلام العمر، فتكشفت عن خديعة ألقت به من فوق قمة جبلها لتترك حطام إنسان، لاهم له إلا أن يصحو ليسكر ويتشاجر، ثم يعود لينام هربا من الفشل الذى يطالعه كل صباح فى المرآة.

لا ملام الآن على الشامتين إذا ما أضافوا أسماء دائنيه وأرقام خسائره إلى حيثيات قرار «مجلس البلاط»؛ الذى قضى بعدم كفاءته للزواج من ابنة ملك وشقيقة ملك وحفيدة ملك. أما الذى يضنى القلب حقًا، فهو خيبة الأمل التى كانت تستكن عند نقطة التيه من عيون «آتى» الجميلة، ولابد أنها الآن تعض بنان الندم، لأنها راهنت بكل شىء عليه، فرهن كل ما كانت تملكه. بل وأصبحت هى وأمها العجوز وشقيقتها التعيسة الحظ رهائن بين يديه. ثلاث نساء وحيدات، كالأشجار الشائخة التى خانها الزمان فانقطعت جذورها، وذهبت سنوات الرِّى والفرح والمشى بين النجوم. انطفأت أضواء المجد، واختفت نظرات الإجلال والإكبار. ولم يعد أحد ينحنى احتراما أمام قامة الملكة الشامخة بعد أن أحنتها الأيام. والمأساة أنهن كن لايستطعن إلا أن يكن كما كن. وليس فى سوق العمل الأمريكية - على اتساعها وتنوع فرصها - وظيفة شاغرة لملكة سابقة وأميرتين سابقتين!

انقلب الشاب الدمث الوديع إلى رجل شرس قادر على القسوة، عندما رأى إصرارهن على أن يسجلن عليه الفشل، ويؤكدن الحكم بعدم أهليته لهن. من الآن فصاعدًا لاحب ولاغرام ولا إجلال ولا احترام. بل غدر الزمان وقسوة التاريخ وتقلب الأيام. فلتلزم كل منكن حدها، وتحترم نفسها، وتقبل بما يقضى به الكومبارس الذى كان راضيا بعبوديته لكُن، فأبيتم إلا أن



١٩٣٧: الأميرة فتحية وهى فى السابعة من عمرها

ترفعوه إلى قمة الجبل، وأنتن تعلمن أن وقوعكن من فوق القمة أصبح وشيكًا فدققتن عنقه مع أعناقكن، وحملتموه همَّكن فوق همِّه. ثم ما هذه «الفائزة» التى جاءت لتضيف هى الأخرى همها إلى همك. وما ذنبك لكى تتحمل مسئولية إطعامها وأنت تنوء بنفقات إعاشة أولادك الثلاثة وزوجتك وحماتك، ولماذا لاتعود من حيث أتت لتطارد طليقها النصاب لعلها تستنقذ بعضا من ثروتها، فتفرج بعض ما يحيط بنا من كروب، أو على الأقل تكفينا مئونتها. أما الآن فاسمعوا يا أولاد الكلب الذى كان ملكًا، وأحفاد الكلب الذى كان خديويا: انقضى زمانكمن وانقضى زمانى. لم تعدن ملكات ولا أميرات. لا أريد نظرات تعال ولا كلمات احتجاج فما بى يكفينى ويزيد. وأقسم بمن شاءت مقاديره أن ترتفع هامتى إلى النجوم، ثم تنحنى تحت مطارق الزمن، لأدخلن التاريخ بعمل لم يسبق له مثيل، فأضربنك يا ست «نازلى» يابنت سى «عبد الرحيم». وأنت ياست «فائزة» يابنت سى «فؤاد» لأول مرة فى حياتكما. لأنكما دليل فشلى وبرهان خيبتى. لكل منكما عندى مصروف شخصى لا يزيد على عشرين دولارًا فى الشهر. ولا تسألاننى عن شىء بعد ذلك وإلا فعندى من الصفعات والركلات واللكمات التى ذقتماها، ما أنا حريص على أن أضيفه إلى أمجاد العمر التعيس.

خلال السنوات التالية، تكشف الحلم عن كابوس مخيف. وبدا وكأن «رياض غالى» قد أصبح إنسانًا آخر، بحيث لم يعد هو نفسه يعرف نفسه. كان إحساسه بالخسارة والفقد أكثر مرارة من إحساس الملكة والأميرتين بهما، مع أن خسارتهن كانت ـ بالقطع ـ أفدح من خسارته، ولكنه كان قد اندمج فى الدور وذاق حلاوة الحياة الملكية التى لم يكن يطمح إليها حتى فى أكثر أحلام صباه جنونا، فعز عليه أن يعود من حيث جاء. وتحول دون أن يشعر إلى وغد حقيقى، وتصرف مع الملكة العجوز التى كانت قد جاوزت عامها السبعين والأميرتين الكسيرتين بنذالة تاريخية، وبطريقة يخجل منها كل الأوغاد الذين تقمص «فريد شوقى» و«محمود المليجى» أدوارهم.

وهكذا جاء الوقت الذى طرد فيه «رياض» الملكة الوالدة والأميرتين وأبنائه الثلاثة من بيتهم المرهون فى «بيفرلى هيلز»، وأقام به وحده عاجزًا حتى عن استئجار خادم يعد له طعامه أو ينظف له البيت الكبير؛ الذى علت الأتربة كل شىء فيه، وامتلأت أنحاؤه بزجاجات الخمر الفارغة التى أصبح يشربها فى منزله، بعد أن ضاقت موارده عن نفقات احتسائها فى الأماكن العامة. وانتقلت الملكة والأميرتان والأولاد للإقامة بمنزل الأسرة فى جزيرة «هاواى» وكان مرهونا هو الآخر. لكن مواردهن ما لبثت أن ضاقت عن نفقات الإقامة فيه فعدن مرة أخرى إلى «لوس أنجلوس».

تشردت أرملة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فؤاد الأول، وصاحبتا السموالملكى شقيقتا حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم «فاروق الأول». ضاقت الكرة الأرضية التى كن ـ قبل خمسة عشر عاما فقط ـ يملكن على سطحها قصورًا ويخوتا واستراحات وتفاتيش زراعية، تسد عين الشمس عن مكان يتسع لهن جميعًا، ويستر أجسادهن من عيون المتلصصين، فتوزعن بين بيوت



فبراير (شباط) ١٩٦٥: الأميرة «فتحية» بعد مغادرتها المحكمة أثناء نظر القضية التى أقامتها تطلب فيها الانفصال الجسدى عن زوجها، وكانت أيامها فى الثلاثين من عمرها، لكن آثار الزمن أضافت إلى ملامحها عشر سنوات على الأقل


بهيجة هانم محب

المحسنين الذين خفقت قلوبهم رحمة لعزيز قوم ذل: لجأت الملكة «نازلى» إلى أسرة يهودية مصرية من الأسر المعروفة التى هاجرت إلى أمريكا بعد الثورة، فآوتها وحنت على شيخوختها واستضافتها لمدة تزيد على عام. وأخذت «فتحية» أولادها الثلاثة - «رفيق» و«رائد» و«رانية» - وأقامت ما يقرب من عام عند السيدة «عايدة تكلا» - وهى مصرية كانت تقيم فى المدينة ذاتها منذ سنوات طويلة. ووجدت «فائزة» من يحن على غربتها من الأصدقاء.

ولعل صفعات «رياض غالى» الطائشة على وجه الملكة العجوز، هى التى جعلت «فتحية» تحسم أمرها معه. فقد كانت شديدة الحب لأمها والالتصاق بها، ثم إنها كانت تقدر منذ البداية حجم التضحية التى قامت بها الأم من أجلها. ومع أن ما كان يجمعها به - فضلاً عن الأولاد الثلاثة - كانت عاطفة حب حقيقية من النوع الذى يستحيل أن تتلاشى كل آثاره من القلب، فقد ملكت الجرأة والقدرة على أن تتقدم - فى فبراير (شباط) ١٩٦٥ - إلى المحكمة لتطلب الانفصال الجسدى عنه، تمهيدا لطلب الطلاق. وقالت فى تبرير طلبها: إن زوجها يقسو عليها بدنيا وعقليا، وطلبت تقرير نفقة شهرية لها ولأولادها قدرها ٢١٤٠ دولارا. ومع أن «رياض» عارض بقوة فى الطلب، إلا أنها تمسكت بموقفها، وأبت أن تتزحزح عنه، فأثبتت أنها - على عكس ماتصور الجميع - ذات إرادة قوية. ومع أنها كانت قد تيقّنت أن «رياض» الذى أحبته قد مات، وكان هذا ماشجعها على طلب الانفصال، إلا أنها أجلت اتخاذ الإجراءات القانونية للطلاق إلى ظرف أكثر ملاءمة، إذ كان عليها أن تعمل لكى تدبر مأوى يضم أسرتها المشردة فى بيوت المحسنين.

ومع أنها لم تجد عملا لائقا، إذ لم تكن قد درست فى جامعة، أو تعلمت شيئا غير اللغات التى تعلمتها خلال طفولتها، إلا أنها لم تتردد فى الالتحاق بأى عمل تحصل منه على أجر يعينها على إعالة أسرتها، التى تطوعت بشجاعة لكى تتحمل مسئوليتها، كان من بينها تنظيف بعض المحلات التجارية فى المساء. وبعد عام من العمل الشاق استطاعت أن تستأجر شقة متواضعة فى الحى الشعبى بمدينة «لوس أنجلوس»، انتقلت للإقامة بها هى وأبناؤها وشقيقتها وأمها.

ومالبثت الأوضاع أن تحسنت قليلا، إذ ظهرت الأميرة «أشرف بهلوى» - شقيقة شاه إيران «محمد رضا بهلوى» - وكان لايزال يجلس على عرشه - لتمد يد المعونة إلى الملكة «نازلى» حماة شقيقها السابقة، وجدة ابنته «شاهيناز» فاستطاعت الأسرة أن تنتقل للإقامة فى ڤيلا متوسطة بـ «سانت مونيكا». ومع أن الحى الجديد، كان أقل أرستقراطية من منزلهن القديم بـ «بيڤرلى هيلز»، إلا أنه كان أكثر فخامة من شقتهن المتواضعة بـ «شارع باريس» التى غادرنها، ليقيم فيها «رياض غالى» مع والدته، تمهيدا لبيع بيت «بيڤرلى هيلز» بناء على طلب الدائنين.

وفى تلك السنة - ١٩٧٤ - استجابت الملكة «نازلى» لنصائح مستشاريها القانونيين؛ الذين لفتوا نظرها إلى العواقب الوخيمة لعدم التوصل إلى تسوية نهائية بينها وبين الدائنين، فتقدمت تطلب باختيارها إشهار إفلاسها، وتضع نفسها تحت رحمة المحكمة، فتبيع ممتلكاتها المرهونة، وتسدد حقوق الدائنين، لعلها تنقذ ما

يمكن إنقاذه، وتخرج من التصفية بما يعينها على مواجهة الحياة، قبل أن تفوت الفرصة، وتتراكم فوائد الديون، فتتجاوز ثمن الممتلكات المرهونة.

لكن «رياض غالى» الذى كان لايزال يتوهم أن فى استطاعته تعويم السفينة الغارقة، واسترداد احترام وثقة الملوك الذين أدخلوه جنتهم ثم طردوه منها، أصر على المعارضة فى التصفية، وتقدم إلى المحكمة مطالبا بتحديد نصيبه فيها بصفته شريكا فى ملكية العقارات والمجوهرات المرهونة - وليس مجرد وكيل عن الملكة كما زعمت - وبالتالى فهوشريك فى الديون وشريك فى الفائض بعد التصفية. وعندما سألته المحكمة عن مصدر المال الذى دخل به شريكا مع الملكة، قال: إنه كان ينفق عليها وعلى ابنتيها أثناء إقامتهن فى أوروبا فى صيف ١٩٤٦، وما بعده وأنه دخل بما تراكم له من ديون عليهن شريكا معهن.

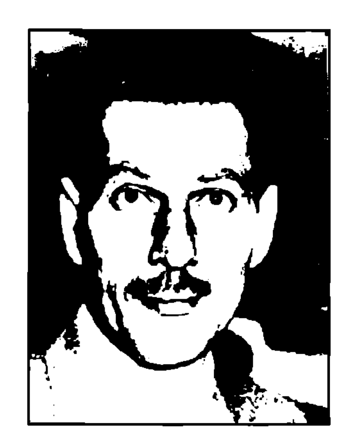
وطعنت الملكة أمام المحكمة على هذا الادعاء قائلة: إن «رياض» كان موظفا صغيرا عندما التحق بخدمتها أثناء إقامتها فى أوروبا. فطلبت المحكمة منها إثبات ذلك. فكتبت إلى وصيفتها السابقة «بهيجة هانم محب» تطلب إليها أن تبذل كل ماتستطيعه من جهد لكى تحصل على مستند رسمى يثبت وظيفة ومرتب «رياض غالى» فى سنة ١٩٤٦، على أن تستعين فى ذلك بالأستاذ «أحمد فراج طايع» الذى كان رئيسا له فى ذلك التاريخ، ثم أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية المصرية فى بداية الثورة. ويقول «فراج طايع» إنه أشار عليها بأن تذهب إلى وكيل وزارة الخارجية، وأوصاه بها، ومع أن الوكيل قد وعدها بإعطائها الشهادة المطلوبة، إلا أنه أخذ يتهرب منها على نحو أوحى بأنه قد يكون تلقى تعليمات من رؤسائه بعدم معاونتها. وبعد شهور أخرى عادت إليه السيدة «بهيجة محب» لتقول له بأنها تلقت من الملكة وابنتها خطابا بأنهما فى أشد الحاجة إلى تلك الشهادة، وإلا ذهبا ضحية احتيال «رياض غالى»، وأنهما ترجوان مساعدته بأية وسيلة، فاصطحبها إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة، حيث كتب أمام أحد موظفيها إقرارا يقول «أشهد أنا أحمد فراج طايع بصفتى قنصلا عاما لمصر فى مارسيليا ووزيرا سابقا للخارجية المصرية، أن السيد «رياض غالى» كان يعمل أمينا لمحفوظات القنصلية فى عامى ١٩٤٥،١٩٤٦ عندما كنت قنصلا عاما لها، وكان جملة مايتقاضاه شهريا ٢٧ جنيها مصريا فقط. وكان أصغر العاملين بالقنصلية درجة».

ومع أن «فراج طايع» يستنتج من رسالة شكر كتبتها له الأميرة «فتحية»، أن شهادته قد أنقذتها هى وأمها من آخر شراك «رياض غالى»، إلا أن الملكة اضطرت إلى الإقرار بجانب مما زعمه، بعد أن لفتت المحكمة نظرها إلى أن هناك ضررا محققا سوف يلحق بالطرفين إذا لم يتراضيا، لأن تمسكها باستبعاده يعطيه الحق فى المقاضاة والاستئناف بما يؤجل تصفية التركة سنوات وسنوات، وبالتالى يكدس مزيدا من الفوائد عليها فلا يتبقى لأحد منهما شىء، بل ربما تجاوزت الخصوم الأصول. وقبلت الملكة - وهى راغمة - أن تقتسم مع «رياض» مايفيض بعد التصفية بنسبة ٤٠٪ له.. و٦٠٪ لها ولابنتها «فتحية».

فى تلك السنة - ١٩٧٥ - كان الكابوس الذى استمر أكثر من عشر سنوات قد أوشك أخيرا على الرحيل.



أحمد فراج طايع:
دبلوماسى مصرى حصل على ليسانس الحقوق من جامعة فؤاد الأول (القاهرة) عام ١٩٢٦. عمل فى قنصلية مصر فى القدس ثم فى مفوضيتها فى برلين، وفى اليابان وبلغاريا. رأس فى عامى ١٩٤٢ و١٩٤٣ مكتب المعتقلين من رعايا دول المحور بوزارة الخارجية المصرية، وانتقل منه إلى مفوضية أنقرة. ثم أصبح قنصلاً عامًا فى مارسيليا فقنصلاً عاما فى القدس، ثم مديرا لمكتب مصر الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة قبل أن يصبح وزيرا للخارجية فى بداية عهد الثورة

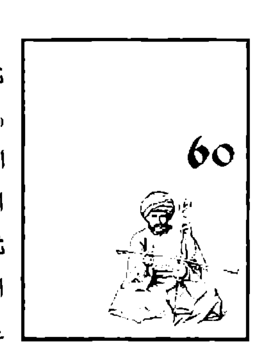


فبراير (شباط) ١٩٦٥: «رياض أفندى غالى» يغادر المحكمة التى نظرت قضية الانفصال الجسدى

أصدرت المحكمة حكمها بتصفية الموقف المالى للملكة «نازلى». وبدأ الاستعداد لطرح ممتلكات الفرع الأمريكى من الأسرة المالكة للبيع بالمزاد العلنى. وطرح بعضها للبيع بالفعل، ولكن المزاد لم يصل إلى الثمن الأساسى الذى حدده المصفون، فقرروا إعادة المزايدة عليه مرة أخرى. وكانت كل أقوال الخبراء تؤكد بأن الملكة والأميرة سوف تخرجان من التصفية برصيد يعينهما على أن يعيشا حياة كريمة، أوعلى الأقل معقولة، وكان كثيرون قد بدأوا يمدون يد العون إلى النساء الوحيدات فى الزمن الجهم.

أما «آتى» الجميلة.. فكانت على نحوما سعيدة. فقد قادت سفينة أسرتها إلى بر الأمان. تخرج «رفيق» فى جامعة كاليفورنيا، وأوشك «رائد» على أن يتم دراسته، وآن الأوان لكى تعود إلى مصر.

صحيح!! ما الذى يمنع من عودتها إلى مصر؟



لم يكن تفكير الأميرة «فتحية» فى العودة إلى الوطن بعد ثلاثين عاما من الغربة، بعيدا عن التطورات السياسية المفاجئة والمتلاحقة التى شهدتها مصر خلال النصف الأول من السبعينيات، ففى ١٥ مايو(آيار) ١٩٧١، وبعد أقل من ثمانية أشهر على وفاة «جمال عبد الناصر» - سقطت الجمهورية الثانية، ليبدأ «أنور السادات» - الذى انفرد بخلافته بعد صراع لم يطل مع بقية الورثة - خطواته الخجول نحوالعصر الليبرالى الثالث بخبرة جنرال ريفى وأوهام فرعون خائب. وما كاد ينتصر فى حرب أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣، حتى ملك الشجاعة لكى يعلن أن الأوان قد آن لكى ينتقل الحكم من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، فانسحبت شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة، وبدأت تصفية الأوضاع الاستثنائية التى استمرت طوال عشرين عاما، وسقطت وصمة «أعداء الثورة» عن آلاف المصريين من أنصار النظام الملكى أومن أعداء الجمهورية التى سقطت، كانوا يسيحون بين المنافى، وتتالت الإيماءات الرسمية تؤكد بأن مصر ترحب بعودة كل أبنائها إليها، وبأن ما فات قد مات بوفاة «جمال عبد الناصر». وكتب «إحسان عبدالقدوس» - الصحفى المقرب آنذاك من «السادات» - يطالب بإنقاذ جرحى الثورة، ويشير إلى ما تعرض له كثيرون من أبناء وبنات الأسر التى خضعت للإجراءات الثورية من ضياع حطم كبرياءهم، واستذل كرامتهم، ويطالب الوطن بأن يفتح ذراعيه لهم، وأن يحن على ماتبقى من حطامهم، وأن يكفل لهم حقهم المشروع فى أن يدفنوا فى الأرض التى ولدوا فيها.

لكن درجة الحماسة للعودة إلى أرض الوطن لم تكن واحدة بين أفراد المستوطنة الملكية المصرية بـ «لوس أنجلوس». وكان أبناء «فتحية» الثلاثة - «رفيق» و«رائد» و«رانيا» - هم أقل الجميع سعادة بالفكرة، إذ لم تكن ذاكرتهم تحتفظ بمشهد واحد من مشاهد ذلك الوطن الذى تتحمس أمهم - وخالتهم الأميرة «فائزة» - للعودة إليه، فهم لا يعرفون لهم وطنا غير أمريكا



١٩٣٥: الأميرات الشقيقات فى أيام المجد، من اليسار «فائزة» ثم «فتحية» ثم «فوزية» ثم «فائقة»

لتى ولدوا على أرضها، وتعلموا فى مدارسها وجامعاتها، ولم يكن قد تبقى هم من مصريتهم التى لم يمارسوها يوما، سوى مظهرهم الخارجي، إذ كان ل منهم يبدو - كما يقول الدكتور لويس عوض» الذى التقى بهم آنذاك - كصعيدى قح لم يغادر «أسيوط» أو سوهاج»، ومع ذلك فقد كانوا لا يعرفون من اللغة العربية سوى كلمتين و ثلاثا.

وكان أكبرهم «رفيق» قد أنهى راسته للأدب الإنجليزى بجامعة كاليفورنيا، ولا يزال يواصل عمله - لذى بدأه وهو طالب - كموظف فى حل للبقالة، بينما كان الثانى «رائد» لى وشك أن يتم دراسته للعلوم فى جامعة ذاتها، ويجمع - كذلك - بين دراسة والعمل فى محل تجارى آخر. ما «رانيا» فإن التحاقها بالجامعة، لم يمنعها من مواصلة العمل فى المساء كممرضة فى أحد المستشفيات.

وعلى عكس الأبناء المشغولين بالمستقبل لا بالماضى، وبالحلم لا بالتذكر، كانت «فتحية» و«فائزة» شديدتا الشوق للعودة إلى مصر، بعد ثلاثين عاما من الغربة، حيث ذكريات الزمان الجميل الذى عاشتاه تلعبان وتضحكان وتطوفان بين السحب: تزوران قبر والدهما «الملك فؤاد»، وقبر شقيقهما «فاروق» الذى مات - عام ١٩٦٥ - فى الغربة، وعاد جثمانه إلى القاهرة، ليدفن - فى ظلام الليل - فى قبر مجهول من قبور الأسرة، من دون مشيعين إلا رجال الأمن، وتتعرفان على أحوال شقيقتيهما «فوزية» و«فائقة» اللتين ظلتا طوال تلك السنوات تقيمان فى الإسكندرية مع زوجيهما، وتطوفان بحدائق القصور الملكية التى



الكولونيل «أنتلم أوكتاف سيف» جد الملكة نازلى الذى ترك الكاثوليكية واعتنق الإسلام. ثم تركت حفيدته الإسلام لتعتنق الكاثوليكية

لعبتا فيها وهما طفلتان، وتحولت الآن إلى مؤسسات حكومية أومزارات عامة، وتبحثان عمن تبقى على قيد الحياة ممن عرفتاه من رجال ونساء، فتتبادلان معهم الشكوى من غدر الزمان وتقلب الأيام، وتتعزيان بحزنهم عن أحزانهما. وتستقطران الضحكة من زمن أصبح ضنينا بالفرح.

ورغم تباعد الأزمان وتقلب الأيام وتنائى المسافات، فقد ظل أمل العودة إلى مصر يناوش المقيمين فى المستوطنة الملكية بـ«لوس أنجلوس» لذلك تمسكوا بجنسيتهم المصرية، ورفضوا التنازل عنها، حتى عندما كان ذلك مفيدا فى مواجهة الظروف السيئة التى أحاطت بهم، وكان شبح الجوع يتهدد الأسرة فى بداية السبعينيات، حين اقترح أحد الأصدقاء الأمريكيين على الأميرة «فتحية» أن تحصل على الجنسية الأمريكية، لتستفيد من قانون التأمينات الاجتماعية فى صد غوائل الفقر عن نفسها وعن أسرتها، لكن «فتحية» قالت له بالفرنسية وبلهجة حاسمة :Jamais أى محال.

ولم يكن قرار العودة إلى الوطن مع ذلك كله سهلا، ففضلا عن معارضة الأولاد فى العودة إلى بلد لا يعرفون فيه أحدا، ولايستطيعون الحديث بلغتها، فقد كان لابد من الانتظار حتى يتم بيع الممتلكات المرهونة بالمزاد العلنى، ثم توزيع الفائض - بعد دفع حقوق الدائنين - بين «رياض غالى» وبين الملكة وابنتها، طبقا للنسب التى تراضوا عليها أمام المحكمة، لتستطيع «فتحية» أن تضع خططها لمستقبل الأسرة، التى كانت قيادتها قد انتهت إليها، على ضوء ماسوف يتبقى لها من مال. إذ كان من خططها أن تستثمره فى افتتاح مكتب للسياحة أوشركة للعلاقات العامة فى مصر.

أما العامل الأكثر أهمية وخطورة الذى كان يجعل التفكير فى العودة، أمرا معقدًا، فهو أن الملكة الوالدة والأميرتين - «فتحية» و«فائزة» - بل و«رياض غالى» نفسه، كانوا قد غيروا دينهم من الإسلام إلى المسيحية واعتنقوا المذهب الكاثوليكى.

وكان هذا التحول قد حدث فى نهاية عام ١٩٥٨، حين أعلنت الملكة «نازلى» اعتناقها المسيحية، وبررت ذلك بأنها قد نجت من موت محقق على إثر العمليات الجراحية المتكررة التى أجريت لها فى أحد المستشفيات الكاثوليكية، وأنها كانت قد نذرت قبل إجراء إحدى هذه العمليات أن تعتنق الكاثوليكية إذا مدَّ الله فى عمرها ونجت من الموت، ولهذا رأت أن تفى بنذرها،وأن تعود إلى دين ومذهب جدها الكولونيل «أنتلم أوكتاف سيف» الذى أسلم وتسمى باسم «سليمان باشا الفرنساوى». ومع أن هذا التطور قد يوحى بأن الذين شككوا - منذ البداية - فى أن أهداف «رياض غالى» من إيقاع الأميرة «فتحية» فى حبائله، كانت دينية لا دنيوية، وأنه كان مبشرا لا عاشقا، كانوا على حق، إلا أن الأمر لايبدو بهذه البساطة، ذلك أن «رياض» نفسه لم يرتد عن الإسلام ليعود إلى كنيسته الأرثوذكسية بل ارتد عنه، وعن مذهبه المسيحى الأصلى ليعتنق الكاثوليكية، التى اعتنقتها كذلك الأميرة «فتحية». والغالب أن الملكة «نازلى» كانت صاحبة الفكرة والمشجعة عليها، إذ كانت منذ بداية شبابها، تؤمن بالسحر والتنجيم وبقراءة الفنجان وضرب الرمل واستكشاف الطالع، ثم جاءت التقلبات العنيفة التى نقلتها من خطيبة لأحد تشريفاتية السلطان «حسين كامل»، إلى سلطانة حققت

للسلطان «فؤاد» حلمه، وأنجبت له ابنا ذكرا، فما كادت تفعل ذلك حتى انتفت أهميتها وتحولت إلى ملكة أسيرة، عاشت سبعة عشر عاما، هى كل شبابها داخل قفص ذهبى، يحرسه ملك عجوز غيور ومتسلط، بخل على شبابها بالحرية وبالرِّى، وما كادت تتزوج بعد وفاته من الرجل الذى أحبته، حتى غدر بها ومات قبل الأوان، لتصبح أما لابن عاق، بخل عليها بعواطفه، ودمرها كما دمرته، ثم عاشت لتشهد المجد وهو يضيع، والعرش وهو يسقط، والعز وهو يذبل، فزاد ذلك كله من قلقلة جهازها العصبى الذى كان - بحكم عوامل وراثية فيما يبدو - هشا فأصبحت نموذجا للشخصية الهيستيرية متقلبة المزاج، تقبل على الدنيا فتعب من متعها من دون تفكير فى موت، أوخشية من حساب الآخرة، ثم تزهد فيها فجأة إلى درجة التصوف فتجمع حولها المشايخ وقارئى القرآن، وتطلق البخور، وتعتكف فى غرفتها تقرأ القرآن.

ومالبثت أن خضعت لنوع من الهلاوس الدينية، ازداد تأثيرها على تفكيرها، عندما عاشت فى ظلال الموت ما يقرب من نصف عمرها، فمنذ أجريت لها العملية الجراحية الأولى فى عام ١٩٤٧، وكانت فى الثالثة والخمسين من عمرها، والأطباء يعلنون فى كل مرة أن نجاتها من الموت أمر مشكوك فيه، ورغم تعدد الجراحات والأمراض، فقد عاشت - بعد ذلك ثلاثين عاما طويلة - فازداد يقينها بأن الإنسان لا يملك من أمر نفسه شيئا، ولا يختار بإرادته شيئا، وأن ما يرتكبه من ذنوب، وما يقوم به من خير، هو بعض المكتوب على جبينه منذ الأزل وإلى الأزل.

وقد لفتت تلك الحالة من الدروشة الدينية المفاجئة، نظر كثيرين ممن كانوا يحيطون بها آنذاك، كان من بينهم «فؤاد صادق» - التشريفاتى السابق فى بلاطها الذى ذكر - فى شهادته أمام المحكمة الحسبية فى قضية رفع الحجر - أنه عندما وصل إلى «سان فرانسيسكو» فى نهاية عام ١٩٤٩، ليطلب منها يد الأميرة «فائقة»، لاحظ تغيرا ملموسا فى حياتها، إذ كانت تؤدى فروض الصلاة، وتأسف لأن صحتها لاتمكنها من الصوم، ورغم ذلك لم تجد تناقضا بين تمسكها بالطقوس الإسلامية، وبين تشجيعها لزواج ابنتها من شاب غير مسلم، بل اعتبرت ذلك قضاء وقدرا، وأشارت إلى ذلك صراحة فى الحديث الذى؛ أدلت به إلى «أخبار اليوم» فى ذروة الأزمة فقالت: «إننى كنت دائما مؤمنة بالله، وقد زادنى الزمن والمرض والغربة، إيمانا على إيمان، وأنا أؤمن أن الزواج - كالموت - هو من عمل الله، ولقد شاء الله أن تتزوج «فتحية» من «رياض»، ولن تستطيع قوة أن تقف أمام إرادة الله، لقد تزوجت الملك فؤاد بإرادة الله، وستتزوج ابنتى من «رياض» بإرادة الله، وأنا أقف إلى جوارها لأن تلك أيضا هى إرادة الله».

ولعل نذرها بأن تعتنق الكاثوليكية إذا مانجت من الموت، كان نوعا من الاستخارة، أرادت - بعقلها المزدحم بالهلاوس - أن تستشف منها المكتوب فى لوحها المحفوظ، فلما نجت من العملية الجراحية، التى لم تكن الأولى أو الأخيرة، اعتبرت ذلك إيماءة من السماء بأن قدرها يقضى بأن تعتنق الكاثوليكية، فاندفعت إلى تنفيذ ماظنت أنه إرادة الله. وكان منطقيا أن تتبعها «فتحية» التى كانت شديدة التأثر بها،



واحدة من أواخر الصور التى التقطت للبرنسيسة فتحية قبل مصرعها بقليل لم يتنبه أحد ممن شاهدوها إلى أنها تعلق فى رقبتها صليبا



لقطة مكبرة للصليب الذى كانت الأميرة فتحية تعلقه فى رقبتها



ربيع ١٩٣٧: الأميرة «فتحية» فى السابعة من عمرها تجلس على عربة الانزلاق على الجليد، وإلى يمينها الأميرة «فائقة» وإلى يسارها الأميرة «فوزية» وخلفهمن الأميرة «فائزة» والآنسة «صافى ناز ذو الفقار»

وأن يعتبره «رياض» الذى لم يكن منذ البداية ممن يحفلون بمسائل الأديان، تصحيحا للوضع، ولعل كليهما قدر آنذاك، أنهما ينقذان أبناءهما من الآثار الضارة لاختلاف الدين بين الأبوين فآثرا الالتقاء على أرض محايدة، لا هو مذهب الأب ولا هو دين الأم. ولعل التأثيرات المسيحية الأولى، التى تلقتها الأميرة «فتحية» وهى فى السادسة من عمرها، عن مربيتها المسز «برودينيت»، قد تغلبت ـ مع تغير الزمن والظروف والبيئة. على تأثيرات الشيخ «عبد الله عفيفى»، الذى استعانت به الملكة «نازلى» ـ آنذاك ـ لكى توازن حماسة المربية البريطانية، التى اتخذت من «فتحية» وشقيقاتها هدفا لنشاطها التبشيرى، واعتبرت ذلك مهمة مقدسة أبت أن تتخلى عن القيام بها. فضلا عن أن شعور الثلاثة بانقطاع جذورهن عن مصر بعد إلغاء الملكية، وتلاشى التأثيرات الإسلامية المحيطة بهن فى منفاهن، والمناخ الأمريكى الذى يعتبر العقائد الدينية من مسائل الحرية الشخصية، كانت كلها عوامل أضعفت من تأثير الكوابح الاجتماعية الكفيلة بردعهن عن السير فى هذه الطريق المليئة بالأشواك.

ومع أن الملكة «نازلى» ـ فى طبعتها الكاثوليكية ـ كانت تتردد أحيانا على كنائس «بيفرلى هيلز»، وتطلق على نفسها اسم «مارى إليزابيث» على سبيل التبسط ـ كما ذكرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» ـ أو لكى يتسق الاسم مع الدين الجديد على سبيل الاستنتاج، إلا أن «جميل عارف» يقول إنها كانت تحرص ـ كلما التقى بها ـ على أن تؤكد تعصبها للإسلام، كما كانت الأميرة «فتحية» تحرص على القول بأن أمها تقضى كل أوقاتها فى الصلاة وقراءة القرآن، وقد اعتبر ذلك محاولة منهما للتعمية على واقعة اعتناقهما المسيحية، إلا أن اقتصار الخبر على الملكة «نازلى» دون الأميرة «فتحية» يؤكد صحته، ويكشف عن أن الملكة الوالدة لم تقطع صلتها بجذورها الإسلامية، وأن هلاوسها الدينية قد قادتها فى النهاية إلى خليط من العقائد كانت تظن أنه يقودها إلى الله.

ولو لم يكن شوق الأميرة «فتحية» للعودة إلى مصر غلابا، لما تجاهلت كل تلك العقبات، وبدأت - فى مارس (آذار) ١٩٧٥ - أولى خطوات رحلة العودة إلى الوطن، بأن طلبت من الدكتور «لويس عوض» - الذى كان يعمل منذ خريف ١٩٧٤ أستاذا زائرا بجامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس - التوسط لدى صديقه الدكتور «عبد الهادى مخلوف» - قنصل مصر العام بنيويورك - لإعادة جوازات سفرهن التى سحبت بقرار أصدره الملك «فاروق»، عقب إتمام زواجها من «رياض غالى» فى مايو (آيار) ١٩٥٠.

وبعد شهر واحد جاءت الموافقة من وزارة الخارجية، وزارت الأميرة «فتحية» وشقيقتها «فائزة» الدكتور «لويس عوض» بمنزله فى حى الجامعة، لكى يساعدهن على كتابة بيانات الطلب الرسمى باستخراج جوازات السفر، لأن ثلاثين عاما من الغربة، جعلت هجاءهما العربى مهتزا. وكانتا - كما كتب بعد ذلك - فى حالة من النشوة يصعب وصفها. قالت «فائزة» وفى عينيها دمعتان معلقتان لا تريدان أن تنسكبا: أشعر كأنى أعود مصرية من جديد، فقال لها ضاحكا: ومن يدرى؟ ربما وجدت فى القاهرة عريسا مصريا تسعدين معه بقية حياتك. أما «فتحية» فذهبت تلغو كالأطفال عن خطاب الشكر الذى ستترسله إلى السيدة «جيهان السادات». وعن «محمد بك يوسف» الذى كان يعلمها اللغة العربية، وعن كيف كانت تتسلق سور قصر جدها لأمها «عبد الرحيم صبرى باشا» فى الدقى، لتشترى أكواز الذرة الشامى من البائع الذى كان يشويها على الفحم خارج السور، حتى خيل للدكتور «لويس عوض»، أنها لم تخرج من مصر أبدا رغم فراق ثلاثين عاما.

كانت الدنيا قد دارت، وتقلبت القلوب: شاخ الكبير ونضج المراهق وكبر الصغير، وتعلم الجميع - فى الغربة ومنها - حكمة الأيام، وجاء الأوان لكى يدركوا أن الوطن - مهما قسا - هو الكرامة وهو الأمن وهو الستر وهو العاصم من غدر الزمان وتقلب الأيام، فأصبح كل ما كان يبدو تفصيليا وتافها وربما باعثا على الضيق من مشاهده وذكرياته، جميلا وأهلا للاشتياق، وموضوعا للتمنى. لذلك حرصت «فتحية» - عندما دعت الدكتور «لويس عوض» لتناول الغداء فى المسكن الذى كانت الأسرة قد انتقلت للإقامة فيه، بغرب «لوس أنجلوس» - على أن تطهو له بيديها بامية على الطريقة المصرية، وأعلنت ذلك بفخر وكأنها تعتبر معرفتها به من دلائل مصريتها. وكانت أمارات الفقر واضحة فى كل شىء: فى الشقة المتواضعة وفى الأثاث وفى الثياب وفى الطعام وفى السلوك. لكن - كما لاحظ الضيف - فى نظافة وفى ذوق جميل، وفى كرامة أبناء الأصول. وأقبلت الملكة العجوز تمشى منحنية من أثر السن، ومع ذلك فقد كان لها حضور الملكات، والغريب أن تجاعيد بشرتها كانت أقل بكثير مما توقع الضيف؛ أن يجده على وجه امرأة تجاوزت الثمانين. وكانت عيناها الزرقاوان تحدقان فيه وفيمن يحدثها تحديق الصقر، ورغم قلة كلامها، فقد كانت متمالكة لكل عبارة تقولها. وعلى عكس الأميرتين الشقيقتين اللتين كان حماستهما للعودة إلى الوطن غلابة، فقد بدت الملكة العجوز أقل حماسة، وإلى حد ما أقل تفاؤلا، وعندما قال لها الدكتور «لويس عوض»:

- نرجو أن نرى جلالتك فى مصر قريبا. هزت رأسها، وسهمت نظرتها وأجابت:



د. لويس عوض (١٩١٥/ ١٩٩٠) صحفى وشاعر وناقد وروائى وكاتب مسرحى وأكاديمى مصرى. ولد فى قرية شارونة بمحافظة المنيا فى يناير ١٩١٥. قضى طفولته فى الخرطوم حيث كان أبوه يعمل موظفا بحكومة السودان. تخرج من قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣٧. حصل على الماجستير فى الأدب الإنجليزى عام ١٩٤٠، ثم على الدكتوراه من جامعة برنستون الأمريكية عام ١٩٥٣، اختير مشرفا على صفحة الأدب بجريدة «الجمهورية» لسان حال ثورة يوليو، بين ديسمبر ١٩٥٣ ومارس عام ١٩٥٤ حين استقال احتجاجا على استخدام العنف ضد المتظاهرين أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، وفصل مع أكثر من ٥٠ أستاذا جامعيا ممن طالبوا بالديمقراطية، أثناءها سافر من مصر ليعمل مترجما بالأمم المتحدة. فى مارس ١٩٥٩ اعتقل لمدّة ١٦ شهرًا مع الشيوعيين، حتى أفرج عنه فى ٢٤ يوليو ١٩٦٠ فعاد ليعمل بـ «الجمهورية»، ثم انتقل منها إلى الأهرام ليعمل رئيسا للقسم الثقافى به. أصدر ٤٩ كتابا فى تاريخ الفكر والمذاهب السياسية والحضارة والنقد والأدب المقارن. له رواية ومسرحيتان وديوان شعر بالعامية توفى فى ٩ سبتمبر ١٩٩٠ عن ٧٥ عاما



الأميرة فائزة، فى سنوات التألق

- لا أظن ذلك.

وفيما بعد كتب الدكتور «لويس عوض» - وهو الوحيد ممن عرفوا عن قرب أحوال الأميرة «فتحية» فى المرحلة الأخيرة من عمرها وتركوا لنا شهادات منشورة - يقول: إنه لم يفهم ماذا كانت الملكة العجوز تقصده بردها الغامض عليه: أكانت يائسة من السماح لها بالعودة؟ أم كانت تشك فى أن لمثلها مكانا؟ أم كانت تفكر فى المنية؟

أما «فتحية» التى لم تكن قد احتفلت بعد، بعيد ميلادها الخامس والأربعين، فإنها لم تكن تفكر فى المنية، وعندما سألها «لويس عوض» فى لقائهما الأخير قبل مغادرته «لوس أنجلوس» فى يونيو (حزيران) ١٩٧٥، عن موعد عودتها إلى مصر؟ أجابت:

- ليس فورا، فهناك أولا مشكلة تسوية مركزنا المالى هنا، ثانيا موضوع الملكة المسنة. فالملكة لن تنتقل إلى مصر إلا بصفة نهائية. ومن الحكمة أن أزور مصر فى الشتاء فى رحلة استطلاعية.. فإن وجدت استعدادا لمعاملة الملكة معاملة كريمة، انتقلت بها إلى الوطن نهائيا.

وقال «لويس عوض» ضاحكا:

- أنا رجل بلا نفوذ فى بلدى. لكنى أؤكد لك أن مصر الجمهورية أعرف بالواجب الإنسانى من مصر الملكية.

ومع أن «فتحية» شغلت خلال الشهور التالية بكثير من الأمور، إلا أن حلم العودة إلى أرض الوطن، لم يغادر قلبها. ففى خريف ذلك العام نفسه - ١٩٧٥ - أرسلت إلى الدكتور «لويس عوض» رسالة شفهية مع أستاذ أمريكى من أصدقائها، كان يزور مصر، تطلب منه أن يرسل إليها معه، إناء به تراب من أرض مصر، وتحدد لذلك مكانا قريبا من القاهرة قالت: إنها كانت تقضى فيه أيام الصيف. ومع أنه

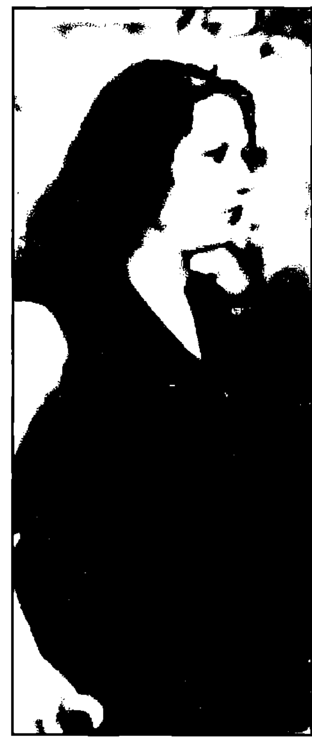
لم يتعرف على المكان الذى قصدته، فإنه أرسل لها ما طلبته، ولم يخف على صديق له، دهشته من طلب الأميرة التى كانت لاتزال تؤكد فى رسائلها إليه عزمها على أن تزور مصر فى شتاء العام التالى، فقال الصديق: لعل الملكة الوالدة اقتربت منيتها، فاحتاجت إلى شىء من التراب يرشونه على كفنها عندما توارى فى القبر، كما تعود المصريون أن يفعلوا. وكانت الأحوال فى «لوس أنجلوس» تتحسن لكن ببطء. فقد ظهرت الأميرة «أشرف بهلوى» لكى تمد يد المعونة للأسرة المنكوبة، وتستأجر لها ڤيللا «سانتا مونيكا» فأتاحت لها الانتقال إلى مكان أقل فقرا وأكثر راحة. وبيعت دار «بيفرلى هيلز» ومنزل الأسرة الصيفى فى جزر «هاواى»، وأقيم - فى «لوس أنجلوس» - مزاد لبيع الأثاث بما فى ذلك السيارات الخمس التى تملكها الأسرة - وكان من بينها سيارتان من طراز مرسيدس.

وفى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٥، أقيم - فى نيويورك - مزاد لبيع مجوهرات الملكة والأميرة، لكن الثمن توقف عند ١٨٠ ألف دولار، وهو أقل بكثير من ثمنها الأصلى - مليون دولار - ومن الثمن الذى قدره لها المصفون - نصف مليون دولار - بل وأقل حتى من الديون التى كانت مرهونة وفاء لها. وكان معنى بيعها بالثمن الذى توقف عنده المزاد أن يخسر الدائنون، وأن تخرج الملكة والأميرة وحتى «رياض غالى» من التصفية بلا أى فائض يواجهون به الزمن. وتدخلت - كما ذكرت الصحف - «شخصية من الشرق الأوسط» لكى تحل المشكلة، فاشترت المجوهرات بثمن لم يصل إلى ثمنها الأصلى، لكنه كان كافيا لسداد حقوق الدائنين، ولخروج الأسرة المنكوبة برصيد يصد عنها مطارق الزمن.

وخلال تلك الفترة انتقل «رياض غالى» للإقامة فى الشقة المتواضعة التى كانت الأسرة تقيم بها «بشارع بارى» بالحى الشعبى بالمدينة، بعد أن غادرتها لتقيم فى ڤيللا «سانتا مونيكا». وكانت العلاقات بينه وبين الأسرة قد انقطعت منذ أقامت «فتحية» - فى مايو (أيار) ١٩٦٥ - دعوى الانفصال الجسدى بينهما، وحصلت على حكم بذلك - وببقاء أبنائهما الثلاثة فى حضانتها، لعدم صلاحية الأب لرعايتهم - من محكمة «سانت مونيكا».

وفى إبريل (نيسان) ١٩٧٣ - وبعد توقف «رياض» عن دفع النفقة التى قررتها المحكمة - أقامت «فتحية» دعوى الطلاق لامتناعه عن الإنفاق عليها وعلى أولادها، ولأن هناك خلافات حادة بينهما لا يمكن تسويتها، فضلا عن أنه انساق إلى الخمر والقمار؛ بما يهدد كيان الأسرة بالضياع، وطالبت بتقدير نفقة لها ولابنتها «رانيا» وهى الوحيدة التى لم تكن قد بلغت - آنذاك - سن الرشد.

وكان إصرار «رياض» على رفض الطلاق دليلاً على أنه لايزال يعيش فى أوهام الماضى، ويتعلق بأوهام المستقبل التى صورت له؛ أن حطامه البشرى لايزال قادرا على أن يصعد من جديد إلى القمة الشاهقة التى سقط من فوقها. ولعله كان مستعدا لكى يقبل ازورار الملكة الوالدة عنه، ورفض الأميرة «فائزة» للتعامل معه، لكنه أبى أن يصدق أن الفتاة التى تحدت الدنيا كلها من أجله، وضحت فى سبيل الزواج منه بكل شىء، يمكن أن تطلب الطلاق منه، واعتبر حدوث ذلك، حكما



رانيا رياض غالى أصغر أبناء البرنسيسة والأفندى



البرنسيسه «فتحية» فى السبعينيات زمن الحلم المجهض

نهائيا - لا يقبل النقض - بعدم أهليته للبقاء فى جنة السادة حيث المال بلا حساب، والجمال بلا حدود، والمسرة بلا انتهاء، وقرارا بعودته من جديد إلى صفوف الكومبارس الذين كان واحدا منهم قبل ثلاثين عاما. فلم يكف عن مطاردة أميرته الهاجرة، لكى تتنازل عن القضية، ولا عن محاولة إقناعها بأن ما تعتبره غدرًا فيما فعله، كان حصافة وبعد نظر، وأنه لم يكن يريد سوى فرصة أخيرة، لكى ينقذ الأسرة من الإفلاس، لكنها ضنت عليه بها، فلم يجد أمامه مفرا إلا أن يحاول الاحتفاظ لنفسه ببعض الفائض لكى يستثمره، ويثبت لهم أنه كان على حق!

لكن قلب «فتحية» الرقيق كان قد عرف القسوة، ربما بحجم الحب الذى كانت تكنه له، قبل أن تخيب الآمال وتجهض الأحلام، ويتكشف الفارس الجميل عن وحش غادر. لذلك أصرت على موقفها رغم أنه هددها بالقتل. ولعلها لم تأخذ تهديده مأخذ الجد أحيانا، ولكن التدهور المستمر فى أحواله، كان يدفعها فى أحيان أخرى إلى شىء من القلق.

ولأنه لم يكن عمليا أن تظل العلاقات إلى الأبد مقطوعة بين زوجين بينهما ثلاثة أولاد ومجد ضائع، فقد عادت هذه العلاقات على الرغم من القضايا والمشاكل وسود الذكريات، ولكن فى الحدود التى تتطلبها ضرورات تصفية الديون ومشاكل الأبناء، فضلا عن أن «فتحية» كانت شغوفة بجدة أبنائها لأبيهم، السيدة «جليلة وهبة مينا»، التى كانت قد أقامت معهم سنوات فى قصر «بيفرلى هيلز»، وأخذت تتنقل - بعد ذلك - بين «لوس أنجلوس» و«قبرص» حيث كانت إقامتها الدائمة، بل وأقامت معهم فى منزل «هاواى» خلال الشهور السوداء التى أعقبت طرد «رياض غالى» لهم من قصر «بيفرلى هيلز» ليقيم فيه وحيدا.

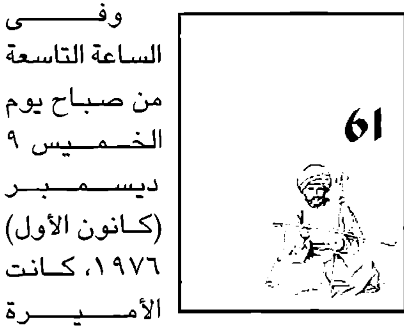
وكان وصول جدة الأولاد لأبيهم إلى «لوس أنجلوس» فى ربيع عام ١٩٧٦، هو المناسبة التى جعلت «فتحية» تتردد مع أولادها على الشقة؛ التى كان «رياض غالى» يقيم فيها وحيدا فى «شارع بارى»، لتعود الجدة العجوز التى كانت تعانى من أمراض الشيخوخة، وتعتكف لأيام عديدة فى غرفة النوم الوحيدة بالشقة. بينما انتقل «رياض» إلى غرفة المعيشة ليقيم فيها وينام على شيزلونج كان أهم ما بها من أثاث.

وفيما عدا زيارات «فتحية» وأولادها المتباعدة، لم يكن أحد يتردد على الشقة الصغيرة سوى عدد قليل من الطلبة العرب، كان «رياض» يعطيهم بعض الدروس الخصوصية، يستعين بأجرها على نفقات حياته. ولأنه كان قليل الخروج من منزله، إذ كان يمضى به معظم أوقاته، يقرأ بشراهة، ويشاهد برامج التليفزيون الذى كان صوتة هو الدليل الوحيد على أن المسكن ليس خاليا، بينما تلزم أمه المريضة سريرها فى معظم الأيام، فإن الجيران لم يكونوا يرونه إلا نادرًا، وبدا لهم كهلاً هادئًا دمث الأخلاق وافر الذكاء، لا يتحدث عن مشاكله مع أحد، ويبدى اهتماما شديدًا بأخبار البورصة وسوق الأوراق المالية، مما دل على أن لديه مالاً يستثمره.

ضاقت الدنيا التى ساح بين بحارها وأنهارها، صعد جبالها وضحك بين سهولها، وانزلق على جليدها، ورقص فى ملاهيها، وأحب فى فنادقها الفخمة، انتهت الرحلة الطويلة التى استغرقت ٥٦ عامًا، وبدأت فى «دير تاسا» حيث النيل والصحراء وأحلام الطفولة

والصبا، إلى هذه الشقة الضيقة بـ «لوس أنجلوس» حيث المحيط واليأس والحبيبة الهاجرة، وأحضان الأبناء الصلدة، وزجاجات الخمر التى لا يكف عن احتسائها لكى يهرب من همومه، ويستقطر وهو سكران مشهدا من مشاهد الزمان الجميل الذى مضى. حتى أمه، حبه الأول والكبير، التى دللته وهو طفل، ودللته وهو شاب، وأوهمته أحضانها الدافئة أن الدنيا ستكون مثلها رحيمة به، تخلت عنه، خانتها الصحة كما خانه الزمن، فرقدت إلى جواره نصف حية، ونصف ميتة، عاجزة عن أن تعزيه أو أن تفعل شيئا يخفف عنه وحدته القاسية.

ثم مالبثت - فى مقتبل خريف ١٩٧٦ - أن غادرت الدنيا لتتركه وحيدا كشجرة صفصاف على حافة الصحراء عطشانة بلاماء، ووحيدة بلا أهل أو خلان. تنغرس فى الرمال أغصانها، وتذوى بالجفاف جذورها، لا أحد يسأل عنه، أو يهتم به، أو يكلمه، حتى الأوغاد الثلاثة الذين أنجبهم من صلبه، انحازوا إلى أمهم ضده، واعتبروه كما اعتبرته خائنًا أوغادرًا. أما الخمر فهى صديقته التى لا تخون، وحبيبته التى لا يتقلب قلبها، كما فعل قلب «آتى» الجميلة، الذى سكنه حين كان الزمن زمنا وكانت الأيام أياما. ولولا أن المال لم يعد، يجرى بين يديه كما كان يحدث فى الزمان الذى مضى، لظل سكران إلى الأبد، فحين السّكر يبدو وكأن شيئًا لم يحدث، ويعود بنا الزمن ربع قرن إلى الوراء، تشربك نظرات «آتى»، وتشملك رعاية الملكة الوالدة، وكان الظن أيامها أن وقتا ما لابد أن يأتى تدخل فيه قصر عابدين، وذراعك فى ذراع «آتى» كما فعل «فؤاد صادق» مع «فائقة»، ويصادق صهرك الملكى على زواجكما. فكيف انحصرت دنياك فى هذه الشقة الضيقة التى تطالعك فى كل ركن من أركانها ذكريات الوالدة التى رحلت، وتركتك وحيدا تواجه الدنيا القاسية، بلاكتف تبكى عليه إذا ما أمضك الحزن، أو حضن دافئ يحميك من سيل الأحزان القادم فى الطريق.



وفى الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس ٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦، كانت الأميرة «فتحية» تستعد للخروج من الفيللا رقم ٢٤٤ بشارع ١٦ بضاحية «سانتا مونيكا» لكى تستكمل إجراءات رحلتها الوشيكة إلى «قبرص» أولا: لتعزى أسرة «غالى» فى وفاة حماتها - ثم إلى القاهرة، ثانيا: لتزور شقيقتيها «فوزية» و«فائقة» وتدرس إمكانيات عودتها هى وأمها للإقامة الدائمة بها، ثم إلى «طهران» لتزور الأميرة «أشرف بهلوى» - شقيقة شاه إيران - وتشكرها على مساندتها لأسرتها، قبل أن تعود مرة أخرى إلى «لوس أنجلوس».

وقبل أن تصل إلى باب «الفيلا» دق جرس الهاتف - لتجد زوجها «رياض غالى» على الجانب الآخر من الخط، وبعد أن تبادلا تحية الصباح، بالنبرات التى تتلاءم مع ما كان قد تراكم بينهما من ثلوج، طلب إليها «رياض» فى صوت حزين، أن تزوره لكى تساعده فى جمع ملابس ومقتنيات والدته فى حقائب لكى تكون جاهزة للشحن معها إلى «قبرص»، لتسلمها إلى من تبقى هناك من أسرة الأم الراحلة. وأبدت «فتحية»



إمبراطور إيران «محمد رضا بهلوى» كما كان يبدو فى الخمسينيات

دهشتها قائلة: إنها لن تسافر إلى القاهرة قبل أن تحتفل مع أسرتها بعيد الميلاد، ثم بعيد ميلادها السادس والأربعين فى ٢٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦، ثم بعيد رأس السنة الجديدة، وعلى ذلك فلا ضرورة للعجلة ولامبرر لحزم الحقائب من الآن، إذ إنها لن تغادر المدينة قبل العاشر من يناير (كانون الثانى) ١٩٧٧. لكن «رياض» حدثها طويلاً عن العذاب الذى يعانيه كلما رأى فى شقته الضيقة مايذكره بأمه التى كانت تعرف كم يحبها، ومع أنها اقتنعت بوجاهة الأمر وأدركت أن زوجها يعانى من حالة اكتئاب حادة، إلا أنها حاولت تأجيل المهمة إلى يوم آخر، لكنه ألح عليها بشكل جعلتها ترثى له، وتعده بأن تمر عليه.

وبعد أقل من ساعة كانت سيارة الأميرة «فتحية» تقف أمام المنزل رقم ١٢٨٢ بـ «شارع بارى»، الذى كان الصمت يحط عليه بعد أن غادره كل سكانه إلى أعمالهم، ولم يبق به أحد - بعد «رياض» - إلا مدير المبنى الذى كان يجلس إلى مكتبه بالمدخل، وشاهد الأميرة وهى تصعد إلى الدور الثانى حيث يسكن زوجها.

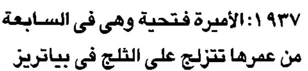
وبعد حوالى ثلاث ساعات، سمع مدير المبنى صوت طلقات مكتومة، غلب على ظنه أنه جزء من أحداث المسلسل التليفزيونى الذى يذاع عادة فى هذا الوقت من النهار.

وكانت الساعة قبل الثانية عشرة بدقائق، حين نزل «رياض» إلى مكتب مدير المبنى، وسلمه شيكا بمائة وخمسين دولارًا، قيمة إيجار الشقة التى يسكنها عن الأسابيع الثلاثة المتبقية من الشهر. وسأله عن جراج يترك به سيارته الكونتننتال لحين عودته من رحلة سريعة سوف يقوم بها إلى أوروبا لمدة أسبوعين، ولكن المدير اعتذر له بأن كل ملاجئ السيارات المحيطة بالمبنى مزدحمة.

وعندما وصلت الساعة إلى السادسة مساء، واقترب موعد الحفل الذى كان مقررًا أن تصاحب الأميرة أمها إليه، دون أن تعود، طلبت «الملكة نازلى» من حفيدتها «رانيا» أن تتصل بها هاتفيا فى شقة الأب لتنبهها إلى الموعد. لكن جرس الهاتف ظل يرن طويلا من دون أن يجيب أحد. ولم يكن لذلك معنى إلا أن الشقة خالية، وخشيت الملكة الوالدة، أن تكون ابنتها قد تعرضت لحادث فى طريق عودتها إلى «سانتا مونيكا»، فكلفت الابن الأكبر «رفيق» بالبحث عن والدته، فاصطحب شقيقته «رانيا» فى سيارته، وعندما وصلا إلى منزل أبيهما، وجدا سيارة الأم تقف أمامه، وشاهدا أضواء الشقة من النافذة المطلة على الشارع، فاطمأنا إلى أنها لاتزال مع أبيهما. وفضَّلا ألاّيقطعا عليهما خلوتهما. وعادا مرة أخرى إلى «سانتا مونيكا».

فى الساعة الثامنة مساء شاهد الجيران الذين كانوا يعودون من أعمالهم «رياض غالى» يغادر مسكنه، ويترك سيارته التى كانت تقف فى ساحة المبنى، ليقود سيارة أخرى ويمضى بها. لكنه - لدهشتهم - لم يغب طويلاً، إذ عاد بعد قليل سائرًا على قدميه.

وفى الحادية عشرة قبل منتصف الليل، عادت «رانيا» وحدها، وأخذت تدق جرس مسكن والدها بإلحاح، إلى أن فتح لها الأب الباب، واستقبلها فى غرفة المعيشة التى كان يشاهد فيها التليفزيون كعادته. وعندما سألته عن أمها، قال لها: إنها قد تركته منذ وقت ليس قصيرًا لأنها على موعد مع بعض أصدقائها.


١٩٣٧: الأميرة فتحية وهى فى السابعة من عمرها تتزلج على الثلج فى بياتريز





الطابق الثـانى بالمبنى رقم ١٢٨٢ بشارع بارى بلوس أنجلوس الذى شهد الفصل الأخير من مأساة البرنسيسة والأفندى

فى صباح اليوم التالى - الجمعة ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦ - كان القلق فى «سانتا مونيكا» قد وصل إلى ذروته، بعد أن أنكر كل الأصدقاء الذين اتصلت بهم الأسرة هاتفيا، رؤيتهم للأميرة خلال اليوم السابق. وظل جرس الهاتف يدق فى شقة «رياض» من دون أن يجيب أحد. وعندما عاد «رفيق» فى الحادية عشرة صباحا، إلى «شارع بارى» وجد سيارة والده تقف أمام البناية، لكن أحدًا لم يفتح له الباب رغم أنه واصل الدق لفترة طويلة، على الرغم من أن صوت التليفزيون كان يتسرب من داخل الشقة.

وكان لايزال يمنِّى نفسه، وهو يستدير إلى الشارع الموازى لـ «شارع بارى» ليعود إلى «سانتا مونيكا»، بأن يكون والداه قد غادرا المسكن معًا فى سيارة الأم، حين وجد نفسه فجأة، أمام سيارة والدته، فعاد مرة ثانية إلى منزل الأب وصعد السلم مسرعا، وحطم الشراعة الزجاجية لغرفة المعيشة التى تطل على السلم، ليجد والده ملقى على الشيزلونج والدماء تنزف من رأسه بغزارة شديدة. وماكاد يقفز إلى داخل الشقة عبر النافذة المحطمة، حتى قطع غرفة المعيشة بخطوات واسعة ليفتح باب غرفة النوم: وبين السرير والكوميدينو وجد أمه تجلس القرفصاء وقد اختفى وجهها تحت كتل من الدماء المتجلطة.

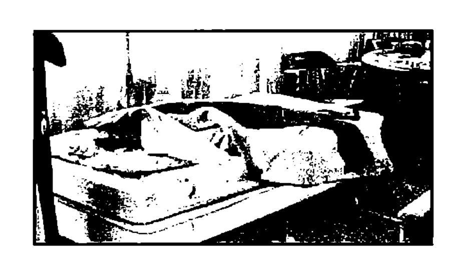
ماتت الأميرة «فتحية ابنة الملك فؤاد بن الخديو إسماعيل، بن إبراهيم باشا الكبير بن محمد على الكبير» شهيدة العشق الدنيوى.

يرحمها - ويرحمكم - الله.

....

كان مشهد المذبحة الذى رآه «رفيق غالى» بالطابق الثانى من المنزل رقم ١٢٨٢ بـ «شارع بارى» بغرب «لوس أنجلوس» - مفاجأة أذهلته لدقائق، ظل خلالها يتنقل بعينيه الزائغتين بين بقع الدماء التى تناثرت فى كل مكان من أنحاء الشقة الضيقة، وقد عجز عن التفكير أو التصرف أو حتى الصراخ. أما دموعه فكانت قد جمدت عند أبواب العينين، تأبى أن تصدق أنه قد أصبح يتيم الأبوين.

ولابد أن الأمر قد تطلب منه مجهودًا



صالة الشقة، والشيزلونج الذى كان «رياض غالى» يرقد عليه

عصبيًا مضنيًا، حتى استطاع أن يستدعى كل قواه الاحتياطية، لتنقذه من حالة الضياع التام التى كان يرزح تحت كابوسها، ولولا ذلك لما ملك الشجاعة أخيرا لكى يمد يده المرتعشة إلى سماعة الهاتف، وكان موضوعًا على منضدة صغيرة إلى جوار الشيزلونج، لكى يبلغ الشرطة، فى عبارات لاهثة، بما جرى.

وكان لايزال يجلس على مقعد بمدخل الشقة، يتخبط بين حيرته وأساه، ويتأمل فى ذهول صورة له، ولإخوته وأمه، كان الأب يضعها على المنضدة المجاورة للشيزلونج الذى يرقد عليه غارقًا فى دمائه، باحثا فى ذهنه عن عبارات يستطيع أن يبلغ بها الخبر إلى جدته وإخوته وخالته؛ الذين ينتظرون فى «سانتا مونيكا»عودته بنبأ عن الأم الغائبة، حين وصل رجال الشرطة، ليفاجأوا مثله بما رأوه، وليبدو المشهد أمامهم - كما بدا له - عصيا على الفهم والتفسير: فى غرفة المعيشة كان «رياض غالى» (٥٨ سنة) يرقد إلى سريره تحت النافذة المطلة على مدخل الشقة، والمجاورة لبابها والدماء لاتزال تنزف من رأسه لتشربها الوسادة وتتشبع بها، فتتسرب منها إلى الأغطية وملاءة السرير. وعلى السجادة التى تبللها الدماء وجد رجال الشرطة إلى جوار قوائم الشيزلونج منشفة وجه مبللة بالدماء. وزجاجة فودكا فارغة، تغطى الدماء سطحها، ومسدسا صغيرا من طراز كاليبار عيار ٢٥، كانت خزينته - التى لاتتسع إلا لست رصاصات - فارغة. وعلى المنضدة المجاورة للشيزلونج، كانت - هناك فضلاً عن التليفون وصورة زوجته وأولاده - بطاقة زيارة تحمل اسم وعنوان طبيب نفسى هو الدكتور «فهمى عطا الله» وشهادة تطعيم دولية استخرجت حديثا.

وعندما تتبعوا خطا من نقط الدم على أرض الغرفة، قادهم إلى مطبخ الشقة، حيث وجدوا فى أحد أركانه، كومة من المناشف الورقية المبللة بالدماء. وفى عودتهم مرة أخرى من المطبخ إلى غرفة المعيشة، وجدوا صورًا متكررة ومتتالية لكف مطبوعة بالدماء على الحوائط والدواليب.

فى غرفة النوم الوحيدة بالشقة كانت هناك عدة صناديق من الكرتون مليئة بالرسائل والأوراق الخاصة فوق السرير الوحيد بالغرفة، تحت نافذتها المطلة على الشارع، وجد رجال الشرطة سبع حقائب ممتلئة بملابس والدة «رياض غالى»، مما دل على أن الأميرة كانت قد انتهت من المهمة التى استدعاها زوجها لمساعدته فى القيام بها، قبل أن يحدث ذلك الأمر الغامض الذى كان شاهده؛ جثة البرنسيسة التى وجدوها تجلس القرفصاء بين الكوميدينو والسرير، فوق بركة من الدماء شربتها السجادة السميكة حتى ارتوت. وقد تهتك نصف وجهها الأيسر تماما واختفى تحت كتل من الدماء المتجلطة.

كانت البرنسيسة قد فارقت الحياة أما الأفندى فقد كان لايزال على قيد الحياة، وإن كان قد راح فى غيبوبة طويلة بسبب مانزفه من دماء.

عندما وصل الخبر التعيس إلى «سانتا مونيكا»، سالت الدموع أنهارًا من عيون عاشت تتألق بالفرحة،

وتبحث عن المسرة، فلم تعرف حرقة البكاء إلا في خريف العمر. سقطت الملكة العجوز مغشيا عليها. بمجرد أن سمعت النبأ الفاجع. واحتشد الأطباء، حولها يحقنونها بالمسكنات كلما أفاقت، خشية أن تصحو لتموت. ولولا أن سنوات العمر الأخيرة كانت قد أغرقتها بطوفان من الآلام لماتت كمدا. من كان يصدق أن «آتى» الجميلة - المتخمة بالأمل في الحياة رغم كل ماجرى - سوف تموت على هذا النحو المفاجئ والبشع؟

في مثل هذه الأيام من ديسمبر (كانون الأول)، وكان الزمان غير الزمان والمكان غير المكان، والوجوه غير الوجوه، جاءت «آتى» الجميلة إلى هذه الدنيا التي لا أمان لها. ففرحت لمقدمها قلوب، ولعلعت زغاريد وأطلقت مدافع. وكان والدها الملك «أحمد فؤاد الأول» في الثانية والستين من عمره، وأمها «الملكة نازلي» في السادسة والأربعين من عمرها، وحين وصل نبأ تشريفها الدنيا إلى الوالد عليه رحمة الله، وهويقوم بجولة نيلية بصعيد مصر، تلقى التهاني من رجال الحاشية، وأمر بتوزيع العطايا على طاقم اليخت الملكي «قاصد خير». وما كاد يرسي مراسيه بمدينة «قنا» حتى كتب إلى رئيس وزرائه «إسماعيل صدقي» يبلغه رسميا بالنبأ السعيد، ويطلب إليه إبلاغه إلى من يلزم إبلاغه به.

أما اليوم - الخميس ٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦، الموافق ١٦ من ذي الحجة ١٣٩٦، وبعد ستة وأربعين عاما إلا أياما، فقد ماتت «آتى» في الساعة الواحدة بعد الظهر، في غرفة فقيرة بالحي الشعبي بـ «لوس أنجلوس»، فلم يصدر بيان رسمي ينعاها، ولم يقم أحد بما ينبغي إجراؤه في هذه المناسبة التعيسة. خلت الدنيا حتى من هؤلاء الذي شهدوا زفافها في فندق «فيرمونت» قبل ربع قرن، وقفوا إلى جوارها وهي تتحدى العالم كله لكي تتزوج من الأفندي الذي وجدوا جثته على مقربة منها، ويرقد الآن بين الحياة والموت، في مركز «يوكلا» الطبي، يحتفظ في صدره بأسرار الساعات الأربع والعشرين الأخيرة من حياة «آتى» العاصفة.

وكان البحث عن وقائع ماجرى خلال تلك الساعات التي فصلت بين مغادرة البرنسيسة «فتحية»، لمنزل أسرتها بـ «سانت مونيكا» صباح الخميس، وعثور ابنها «رفيق» على جثتها بشقة والده بـ «باري أفينو» صباح الجمعة، هو ما يشغل شرطة غرب لوس أنجلوس، التي تعلقت آمالها بأن يفيق «رياض غالي» من غيبوبته، ليكشف عن سر ما جرى. وفي انتظار ذلك، أخذت تدرس الاحتمالات على ضوء ما أدلى به الجيران من أقوال. وكان أول تلك الاحتمالات - وأضعفها - أن يكون أحد المصريين الذي يقيمون بالمدينة، أو العابرين عليها، قد أطلق الرصاص على البرنسيسة والأفندي تنفيذا للتهديدات التي تلقياها عندما أعلن نبأ زواجهما في عام ١٩٥٠. لكن شواهد عديدة من الماضي والحاضر، جعلت هذا الاحتمال لا يصمد لأية مناقشة.

وعلى الرغم من أن الأكف المطبوعة بالدماء على الحوائط، كانت من بين الآثار التقليدية، التي تتركها عصابات «الهيبز» خلفها، كإعلان عن مسئوليتها عما ترتكبه من جرائم، فقد استبعدت الشرطة كذلك هذا الاحتمال، لتتوقف أمام الخلافات المالية والزوجية بين البرنسيسة والأفندي، فترجح أنها السبب فيما جرى.

الأميرة فتحية وإلى جوارها أبناؤها الثلاثة من رياض غالي وهم رؤوف ورائد وراندا. صورة وجدت في إطار إلى جانب الشيزلونج الذي كان الأب يستلقي عليه بعد ارتكاب جريمته ومحاولته الانتحار



لكن ذلك فتح الباب لأسئلة عديدة: فمن من الزوجين الذى بدأ بإطلاق الرصاص على الآخر؟ وكيف تم ذلك خاصة أن الجدران قد خلت من أية آثار لطلقات رصاص؟ وإذا كان الأفندى هوالذى بدأ بإطلاق النيران على البرنسيسة. فمن الذى أطلق عليه الرصاص؟ هل نجحت الأميرة فى إصابته قبل أن يتمكن منها وينتزع المسدس من يدها فيقتلها؟ أم أن هناك طرفًا ثالثا اكتشف ماحدث فحاول قتله انتقاما للأميرة؟

وجاء التقرير الطبى عن تشريح جثة البرنسيسة، وعن حالة الأفندى، ليلقى أول ضوء على غموض الحادث، إذ لم يجد الدكتور «هيسيوس فيريرا» - الطبيب الشرعى الذى فحص جثة الأميرة - أية إصابات أو رضوض بجسمها، مما نفى أية ظنون حول حدوث اشتباك بينها وبين قاتلها قبل ارتكابه لجريمته. وأضاف التقرير: أن الوفاة قد نتجت عن إصابة الأميرة بخمس طلقات نارية أطلقت عليها من المسدس المضبوط فى مكان الجريمة، وهو طراز كاليبار عيار ٢٥، ومن مسافة لا تزيد على ياردة واحدة فقط، ووجهت جميعها إلى الجانب الأيسر من وجهها فوق الأذن، فأصابت ثلاث طلقات منها عظام الخدين، بينما أطاحت الرابعة بالأنف. وكانت الطلقة الخامسة هى القاتلة، إذ استقرت بالمخ فماتت الأميرة فى الحال. والأهم من ذلك كله، أن التقرير حدد ساعة وقوع الجريمة فيما بين الساعة الثانية عشرة والساعة الثانية من ظهر يوم الخميس ٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦. أى بعد فترة تتراوح بين ساعتين وأربع ساعات من وصول البرنسيسة إلى شقة «بارى أفينو». بينما أكد التقرير الذى أعده «مركز يوكلا الطبى» عن حالة «رياض غالى» الصحية، أنه أصيب برصاصة واحدة من المسدس نفسه، أطلقت من مسافة لاتتعدى سنتيمترات قليلة نحوالجانب الأيسر من الوجه، وحدد زمن إطلاقها بما لايزيد على ساعة ونصف الساعة، قبل اكتشاف الحادث، أى فى حوالى الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الجمعة ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦.

وهكذا تأكد للشرطة الأمريكية أن الأفندى قتل البرنسيسة ظهر الخميس، وانتحر صباح الجمعة بالرصاصة الأخيرة التى كانت قد تبقت فى مسدسه.

ومع أن «رياض غالى» كان قد شفى ظاهريًا فى أعقاب العملية الجراحية التى أجريت له فى مركز «يوكلا» الطبى لاستخراج الرصاصة التى أطلقها على رأسه محاولاً الانتحار، ونقل تحت حراسة الشرطة من المركز إلى مستشفى لوس أنجلوس المركزى، ليستكمل علاجه، إلا أنه ظل يلتزم الصمت التام، عاجزا عن الإجابة عن أسئلة المحققين حول أسباب ما جرى، حتى بعد أن أصدر المدعى العام قرارًا بالقبض عليه، وتقديمه للمحكمة بتهمة الاشتباه فى قتله لزوجته، وظل هذا العجز يلازمه على امتداد الشهور الستة عشر التالية التى استغرقتها محاكمته أمام المحكمة العليا بـ«سانتا مونيكا».

كانت الرصاصة التى أطلقها على رأسه قد دمرت جزءًا من أعصاب المخ والأذنين وأعصاب العين اليسرى وفتكت بعظام الفكين، ففقد السمع، وفقد إبصار عينه اليسرى، وكانت قدرة اليمنى على الإبصار قد تلاشت نتيجة لإصابتها بمياه زرقاء أهمل



البرنسيسة فتحية عند وصولها إلى أمريكا عام ١٩٤٧

علاجها فى سنوات الفقر والاكتئاب وإدمان الخمر، وفقد القدرة على تحريك فكيه، فأصبح الكلام يخرج منه مبهمًا تتداخل فيه الحروف وتندغم الكلمات، وكأنه حيوان جريح يئن من آلام لاتطاق، ويتغذى على السوائل بسبب عجز الفكين عن مضغ الطعام، بل وفقد كذلك الجزء الأعظم من ذاكرته، وأصيب بشلل شبه كامل.

تحول الشاب الجميل الذى رشحه الصحفيون الأمريكيون عام ١٩٥٠، لكى يكون أحد نجوم هوليوود إلى حطام إنسان عجوز، لايعرف شيئًا مما يجرى حوله، ولا يتذكر شيئًا مما جرى خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة من حياة قصة الحب التى هزت الدنيا قبل ربع قرن.

لكن الأدلة والقرائن التى جمعها المحققون من أقوال الشهود - ومن بينهم جيران «رياض غالى» وأولاده - ومن التقارير الطبية، وتقرير معاينة مكان الحادث، كانت كافية لكى تقودهم - على سبيل الاستنتاج القريب من الحقيقة - إلى رسم سيناريو لما جرى:

كانت الأميرة «فتحية» قد انتهت من مساعدة زوجها على حزم أمتعة والدته الراحلة، ومشاركته فى نقلها إلى غرفة النوم، حين احتدت فى لحظة ما، بين الثانية عشرة والثانية ظهرا، مناقشة كانت تدور بينهما أثناء انهماكهما فى حزم الأمتعة، أو بعد انتهائهما من ذلك، فوقعت الجريمة، كنتيجة لاحتداد المناقشة.

ومع أن سلطات التحقيق، شكت فى البداية، أن يكون حزم أمتعة الأم الراحلة، ذريعة افتعلها «رياض» لكى يستدرج البرنسيسة إلى شقته، إلا أن ذلك لم يدفعها للظن بأنه خطط للجريمة قبل وقوعها، فلم تقدمه للمحاكمة - فيما بعد - بتهمة القتل مع سبق الإصرار والترصد، إذ كان منطقيا لو أن ذلك هوهدفه، أن يستدرج ضحيته لكى يقتلها فى مكان غير الذى يقيم فيه، وأن يستدعيها بطريقة لا تترك وراءها شهودا على أنه القاتل. لذلك رجح المحققون أن يكون سبب الاستدعاء حقيقيا، أو أن يكون ذريعة افتعلها «رياض» لكى يلتقى بزوجته، ويستثمر مشاعر المساندة التى أبدتها نحوه عند وفاة أمه، فى محاولة إقناعها باستئناف حياتهما الزوجية، فتتنازل عن قضية الطلاق التى كانت لاتزال منظورة أمام المحكمة العليا بـ «سانتا مونيكا»، وبدلاً من أن تسافر إلى القاهرة، تصحبه فى رحلته - التى كان مقررًا أن تبدأ فى اليوم التالى - إلى أوروبا، ليحتفلا معًا بعيد ميلادها، وبأعياد الميلاد ورأس السنة، فى الأماكن التى تعارفا بين روابيها قبل ثلاثين عاما، أو يستعيدان ذكريات الأيام التى أعقبت زواجهما، حين كانا يرحلان لقضاء إجازات الكريسماس ورأس السنة فى التزحلق على الجليد فوق جبال الألب.

ولولا أن إدمان «رياض غالى» للخمر، كان قد انتهى به - كما شهد بذلك الدكتور «فهمى عطا الله» - وهو طبيب نفسى مصرى من أصدقاء العائلة - إلى أن يعيش فى عالم من الخيال، يفر إليه من الواقع المؤلم الذى بات عاجزًا عن مواجهته، لما توهم أن باستطاعته - بعد كل الذى جرى - أن يستعيد قلب البرنسيسة «فتحية». لكنه كان مدفوعا إليها بأوهام إحساسه المرير بالوحدة القاتلة، الذى تفاقم بعد وفاة أمه، فإذا به يكتشف - أثناء المناقشة بينهما فى الموضوع - بأن التى أمامه، هى امرأة أخرى غير التى عرفها.

لم تعد «فتحية» تلك الفتاة الرومانتيكية الحالمة التى عرفها فى ذلك الزمان البعيد، الذى كان فيه شابا



آخر صورة للأميرة فتحية قبل اغتيالها بقليل

عمليا، يحسب عواطفه بالآلة الحاسبة. علمتها الدنيا، أو علمها هو نفسه، أن تتعامل مع الواقع، الذى كان يصرخ بأن الذى أمامها هو حطام إنسان، لم يعد يصلح لشىء، وبأن ما يعرضه عليها، هو بعض الأوهام التى كانت تحلم بها عندما عرفته قبل ثلاثين عاما.

ولابد أن إصرار البرنسيسة على الرفض، هو الذى حول مجرى المناقشة من المسائل العاطفية إلى القضايا المالية، ولعل هذه القضايا كانت هدف «رياض» الحقيقى من البداية العاطفية الساخنة للحوار، إذ كان ممتلئًا بالشك فى أن الأميرة وأمها قد لعبتا معه لعبة غير نظيفة، أسفرت عن خروجه من تصفية الديون دون نصيب، بعد أن توقفت المزايدة على المجوهرات المرهونة، عند ثمن يقل بكثير عن حقوق الدائنين، فانتقلت ملكيتها إليهم، ولم يعد هناك - ظاهريا - فائض للتصفية يمكن أن يحصل على ٤٠٪ منه، كما قضى بذلك حكم محكمة التفليسات، فى حين كان «رياض» يعتقد أن ذلك كله، قد تم بتواطؤ كل الأطراف ضده، انتهى بانتقال المجوهرات من حوزة الدائنين إلى تلك الشخصية الشرق أوسطية المجهولة، مقابل حصولهم على ديونهم، وحصول الملكة على كل الفائض، وبذلك خرج الأفندى من المولد الملكى بلا حمص، كما دخله بلا حمص.

ولعل التطرق إلى هذا الموضوع، قد دفع «فتحية» لتذكير «رياض» بما جلبه على الأسرة من كوارث، لتحتد المناقشة بين الزوجين، وترتفع سخونتها، فيشهر الأفندى مسدسه فى وجه البرنسيسة. ولابد أنها رأت فى عينيه ومضة جنون من النوع الذى كان يطل منهما، حين كان ينهال عليها وعلى شقيقتها «فائزة»، والملكة العجوز بالصفعات والركلات قبل ذلك بسنوات، فتراجعت بظهرها خائفة إلى غرفة النوم، وهو يتقدم نحوها، إلى أن وجدت ظهرها إلى الحائط، وحصرت بين السرير والكوميدينو، حيث لا مفر بعد ذلك، فجلست القرفصاء فى محاولة للاحتماء بالسرير الذى لم يكن مرتفعًا بدرجة تجعله ساترًا ملائمًا، وكان السرير الصغير، يفصل بينهما، حين مدّ «رياض» يده بالمسدس نحوها، والأرجح أنه - كما استنتج الدكتور «فهمى عطا الله» - كان يقصد فى البداية تهويشها، لكنه حين أصبح على مبعدة ياردة واحدة منها، ضغط على الزناد فانطلقت الرصاصات الخمس لتطيح بالجانب الأيسر من وجه البرنسيسة، ويستقر رأسها إلى الحائط الذى كانت تستند إليه، وتجمد على الوضع الذى كانت عليه..

....

الآن لا ذكريات ولا أحلام، ولا ماضى ولا حاضر ولا مستقبل.

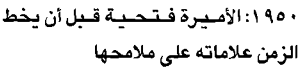
انتهت سنوات الفرح والعذاب.

وحل السلام أخيرا.

ماتت أَمَةُ الله «فتحية بنت أحمد فؤاد بن اسماعيل بن إبراهيم بن محمد على الكبير» بعد حياة قصيرة عاصفة. شربت السعادة كئوسًا والعذاب أباريق. كان قلبها الطيب قضاؤها، وكان إحساسها الرهيف قدرها، بدأت أميرة وانتهت خادمة فى بار. فسبحان المعز المذل الذى يغير ولا يتغير.

....

جلس الأفندى على السرير جامدًا تماما، يتأمل فى دماء البرنسيسة الغزيرة التى غطت وجهها وسالت على رقبتها، وأغرقت ملابسها، وانتقلت إلى


١٩٥٠: الأميرة فتحية قبل أن يخط الزمن علاماته على ملامحها



السجادة التى تجلس عليها. وبعد فترة غادر الغرفة إلى المطبخ، ليخرج زجاجة فودكا من الثلاجة، ويعود بها إلى غرفة المعيشة، فيستلقى على الشيزلونج، ويفتح التليفزيون، ويركز عينيه على شاشته من دون أن يشاهد أو يسمع شيئًا مما يذيعه، وكان لايزال غارقًا فى خواطره، حين رن - قبل السادسة بقليل - جرس الهاتف، لكنه لم يتحرك من مكانه، رغم تواصل الرنين. فقد أدرك أن أحد أولاده، هو الذى يطلبه ليسأله عن أمه، ولم يكن يعرف ماذا يقول له.

وكانت الساعة قد بلغت الثامنة مساء، حين التقط مفتاح سيارة البرنسيسة من حقيبة يدها التى كانت موضوعة على منضدة بغرفة المعيشة، ونزل إلى الشارع ليقودها إلى الشارع الخلفى، فيتركها هناك، حتى لا يكون وجودها دليلاً على وجود البرنسيسة فى منزله. وكان اختفاء السيارة، هو الذى جعل ابنته «رانيا» تصدق زعمه بأن الأم قد انصرفت، عندما زارته فى الحادية عشرة قبل منتصف الليل لتسأله عنها. لكن الزيارة نبهته إلى خطورة موقفه، فأخذ يطوف حول المنزل ثم يعود إلى شقته بالدور الثانى عدة مرات، كما شهد بذلك جيرانه، وكأنه كان يبحث عن وسيلة للتخلص من الجثة. ثم عاد يائسًا ليجلس أمام التليفزيون، ويواصل احتساء الفودكا إلى أن غلبه السكر، فنام، ليستيقظ فى التاسعة والنصف من صباح الجمعة، وماكاد يتذكر ما جرى، حتى مدّ يده إلى المسدس وألصق فوهته بالجانب الأيسر من وجهه، وضغط على الزناد.

ولأن الأقدار - كانت لاتزال تحتفظ له بمزيد من العذاب، فإن الرصاصة لم تقتله على الفور، ولأنها كانت آخر ما



الصحفية المصرية «ثريا أبو السعود» مندوبة مجلة «آخر ساعة» تشير إلى المكان الذى عثر فيه على جثة البرنسيسة فتحية

تبقى فى خزينة المسدس من طلقات، فقد عجز على أن يجد وسيلة أخرى يستكمل بها قتل نفسه، وضايقه الدم الساخن الذى أخذ يتدفق من وجهه، فقام إلى المطبخ وعاد بمنشفة ضغطها إلى الجرح، لكن الدماء اللزجة المتدفقة سرعان ما بللتها، فكومها وألقى بها إلى الأرض، وعاد مرة أخرى إلى المطبخ، فلم يجد سوى علبًا من المناديل الورقية، ظل يستخدمها فى تجفيف دمائه إلى أن نفد كل ما كان لديه منها، فى اللحظة التى بدأ فيها يشعر بدوار شديد نتيجة لما نزفه من دماء، فعاد مرة أخرى إلى غرفة المعيشة، وهو يتخبط فى مشيته، ويستند بكفيه المبللتين بالدماء إلى الحوائط والدواليب لكى يحفظ توازنه، إلى أن سقط على الشيزلونج وراح فى غيبوبة، لم يفق منها إلا فى «مركز يوكلا الطبى».

....

ماكاد خبر مصرع الأميرة «فتحية» يصل إلى القاهرة، حتى نشرته الصحف المصرية فى صدر صفحاتها الأولى، وظلت تتابع تطوراته، ولكن بمساحات أقل من تلك التى منحتها لقصة زواجها العاصفة قبل حوالى ربع قرن من الزمان.

ولو أن الجمهورية الأولى لم تكن قد سقطت، فلربما أفاضت الصحف فى الحديث عن المصير الأسود الذى انتهى

إليه «أعداء الثورة» من أفراد الأسرة المالكة التى طغت فى البلاد وفسقت بالعباد، لكن الجمهورية الثالثة لم تكن فحسب، أقل تحاملاً على الماضى، بل كانت تجمع كذلك فى رسومها بين طقوس الملوك وتقاليد عمد الأرياف، لذلك بدت الصحف ـ التى كانت لاتزال تخضع لتوجيه رسمى رغم مرور خمس سنوات على بداية العهد الليبرالى الثالث ـ أقل شماتة مما كان متوقعا.

وكان مما ساعد على ذلك، أن فضول مصر الرسمية لمعرفة تفاصيل الحادث، الذى لم يكن له صلة مباشرة بالسياسة العامة للدولة آنذاك، لم يكن يقل فى درجته عن فضول عوام المصريين فضلاً عن أنها اتخذته ذريعة لتأكيد سياستها المعلنة بمحووصمة أعداء الثورة عن جميع المصريين، كخطوة فى طريق انتهت فيما بعد بمحوالثورة نفسها. وهكذا أصدر الرئيس «السادات» تعليماته إلى وزير الخارجية «إسماعيل فهمى» بالتعامل مع جثة البرنسيسة «فتحية» باعتبارها جثة مواطنة مصرية، وتنفيذًا لتلك التعليمات أوفد «نجيب فخرى» ـ قنصل مصر بـ«سان فرانسيسكو» ـ مندوبا خاصا هو «الدكتور محمد شفيق إسماعيل» ـ الملحق الإدارى بالقنصلية ـ إلى«لوس أنجلوس»، ليتحرى عن الحادث الذى ارتكبه رجل كان يشغل نفس درجته فى قنصلية مصر بـ«مارسيليا»، قبل ذلك التاريخ بثلاثين عاما، وليتابع إجراءات التحقيق فيه، ويعزى الأسرة فى وفاة الأميرة، ويعرض عليها ـ باسم القنصلية ـ استعدادها لتقديم أية مساعدات تطلبها بصفتهم مواطنين مصريين يقيمون فى الغربة، بما ذلك تسهيل نقل الجثمان ودفنه بمقابر الأسرة بالقاهرة.

١٩٧٦: الملكة نازلى كما بدت فى جنازة ابنتها الأميرة فتحية



لكن الملكة «نازلى» ـ التى كانت لاتزال تعيش تحت إشراف طبى مكثف منذ عرفت بنبأ مصرع ابنتها ـ اعتذرت شاكرة عن قبول المساعدة التى عرضها عليها مندوب القنصلية، وفاجأت الجميع بإصرارها على دفن ابنتها بـ «لوس أنجلوس»، على الرغم من معارضة أحفادها الثلاثة، الذين كانوا يرغبون فى نقل جثمان أمهم إلى مصر لتعود إليها ميتة، بعد أن عجزت عن تحقيق حلمها فى أن تعود إليها، وهى على قيد الحياة، لكن معارضتهم العنيفة لم تزحزح الملكة العجوز عن موقفها، كما فشلت معارضة الأطباء فى إثنائها عن إصرارها على المشاركة فى تشييع جنازة ابنتها، رغم حالتها الصحية المتدهورة تحت وطأة العمر والأحزان، فاضطروا للرضوخ لإرادتها، وحقنوها ببعض المنشطات لكى تستطيع تحمل أعباء السير فى الجنازة وحضور مراسم الدفن.

والحقيقة أن الملكة العجوز ـ رغم وطأة السن وهلاوس العمر ـ كانت لاتزال تملك من حسن تقدير الأمور، مامكنها من إدراك أن ابنتها ـ التى اعتنقت الكاثوليكية ـ لم يعد لها مكان فى مدافن الأسرة المالكة التى تتوزع بين مساجد القاهرة.

وفضلا عن ذلك، فإن مندوب القنصلية المصرية، لم يجد فى وقائع التحقيق مايستحق المتابعة، إذ لم تكن لدى شرطة «لوس أنجلوس» معلومات يعتد بها عن الحادث، وكانت إحاطتها بظروفه لا تزيد عما تنشره الصحف ووكالات الأنباء من أخبار متضاربة، وكان الرجل الذى يعرف الجزء الأهم من أسرار المأساة، وهو«رياض غالى» قد أصبح حطام إنسان، أعمى وأصم ومشلول وأبكم. أما الملكة العجوز

والأميرة «فائزة» وأبناء «فتحية» الثلاثة، فقد التزموا الصمت التام، ورفضوا - رغم الإلحاح والمطاردة - الإجابة عن أسئلة الصحفيين، أو السماح لهم بالعبث في جراحهم الطرية، واعتبر مندوب «الأهرام» في أمريكا - ليفون كشيشيان - حصوله على رقم هاتف الأسرة في «سانتا مونيكا» - الذي لم يكن مدرجا في دليل تليفونات المدينة - نصرا صحفيا أبرق به إلى صحيفته، لتتصل بالملكة من القاهرة، لعلها تعدل عن صمتها.

وفي القاهرة، حيث كانت الأميرة «فائقة» تعيش، وفي الإسكندرية حيث كانت الأميرة «فوزية» تقيم، كان الجميع يبكون بعيون - وألسنة - صامتة.

ومع أن الحادث فتح شهية الصحف المصرية لاستدعاء الماضي، فإن معالمه بدت باهتة حتى في أذهان الذين كانوا أقرب ما يكون إلى الأسرة المالكة، فأخطأوا في ذكر الوقائع، وخلطوا بين التواريخ، لكن الأفكار القديمة كانت لاتزال تحتفظ بزهو ألوانها، لذلك كررت الصحف معظم ما قيل قبل ربع قرن، عندما زفت البرنسيسة إلى الأفندي، وكأن المياه لم تجر في النهر طوال السنوات التي فصلت بين الزفاف والموت، وبين العرس والمأتم، وكأن مصر لم تشهد ثورة خلخلت بنيانها الطبقي.

وكان التمايز الاجتماعي قد عاد يبرز من جديد، فسقط شعار إذابة الفوارق بين الطبقات بسقوط الجمهورية الثانية، وأعاد «السادات» مصر إلى اقتصاد السوق، لكنه كان بالطبع تمايزا مختلفا عن مثيله في العهد الملكي. كان «أمراء» زمن الانفتاح خليطا من تجار الأغذية الفاسدة وتجار



نعش الأميرة «فتحية» يغادر كنيسة «سانت بول» في «لوس أنجلوس» في طريقه إلى المدافن

العملات الأجنبية ولصوص القطاع العام، ممن كانوا - قبل ربع قرن - يعتبرون زواج بناتهم من «أفندي» تشريفًا لا يحلمون به، لذلك بدا مضحكا أن يتبنوا أفكار العصر الملكي، ويعيدوا رسومه وطقوسه، وأن تتخذ صحفهم - التي كانت تبشر بأفكار العصر الليبرالي الثالث - من الستار الختامي لمأساة البرنسيسة والأفندي مبررا للدفاع عن حيثيات قرار مجلس البلاط الملكي الذي صدر عام ١٩٥٠، ولأن التركيز حول الكفاءة الاجتماعية كان كفيلا بأن يجعلهم مسخرة للقاصي والداني، فقد اتخذوا من الدفاع عن الكفاءة الدينية ساترا يدافعون من خلفه عن أرستقراطية الدم ونقاء الأرحام، هم الذين لايعرف أحد لهم أصلا ولا فصلا. وكان مما شجعهم على ذلك، أن الأصوليين الإسلاميين كانوا قد عادوا إلى الساحة السياسية والفكرية، وتمتعوا بحرية واسعة، ضمن لعبة سياسية، أراد منها «السادات» أن يستثمرهم في معركته ضد خصومه من اليساريين أنصار الجمهورية الثانية، فأضفوا على العصر الليبرالي الثالث، بصماتهم المتشددة، ورؤاهم المتزمتة.

ومع أن أمراء عصر الانفتاح وبرنسيساته، كانوا يمارسون حرياتهم الشخصية بفوضوية لا تستنكف عن ارتكاب كل الموبقات، ولا تتردد عن إفساد القاصرات، ولا تجد



الملكة نازلى فى جنازة «فتحية» تستند إلى ذراعى حفيديها «رفيق» (ذى اللحية) «ورائد» وخلفها حفيدتها «رانيا» تمسك عصا الجدّة وتمسك بيدها خالتها الأميرة «فائزة» بعد إتمام مراسم الدفن

حرجا فى قتل العباد، أو التمخط فى علم البلاد، فإنهم لم يجدوا فيما فعلته البرنسيسة التعيسة ممارسة لحقها فى الاختيار، حتى لو كانت قد أساءت الاختيار، وهو ما اكتشفت أنها فعلته فعدلت عن اختيارها، وماتت بسبب عدولها، أو تطرفت فى ممارسة هذه الحرية الشخصية، إلى الحد الذى اختارت فيه بإرادتها الحرة، ودون أن يكون وراء ذلك هدف دنيوى، أن ترتد عن دينها لتعتنق دينا آخر.

أما وقد ماتت أَمَةُ الله «فتحية» بنت أحمد فؤاد، غريبة فى هذا الزمن الغريب، فقد خرجت صحف العصر الليبرالى الثالث لتقرأ المأساة على وجه أكثر تخلفا من الوجه الذى قرأته بها صحف العصر الليبرالى الثانى، فلم يطلب لها - إلا قليلون - مغفرة الله الغفور الرحيم الذى يعرف خائنة الأعين وماتخفى الصدور، وأهمل كثيرون نصيحة السلف الصالح بأن يذكروا محاسن موتاهم، ولم يتعففوا - رغم رسوخ المعتقد الشعبى - عن الشماتة فى الموت - وكان أهون الكثير الذى كتب فى هذا الاتجاه: هو ما نشرته «الجمهورية» - جريدة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - التى حكمت بأن نهاية «فتحية» هى «النهاية العادلة والطبيعية لكل من يرتكب جريمة ضد دينه، ويتحدى آداب مجتمعه، ويخرج على التقاليد التى أرست قواعدها الأجيال، فقد أفلست وتحولت إلى خادمة وماتت برصاصات الرجل الذى رفضت العالم من أجله، واختارتها عدالة السماء، لتكون مثلا وعبرة للفتيات والشبان، فلا يخضعوا لعواطفهم الفاسدة، ويتزوجوا زواجا غير متكافئ». أما أكثره قسوة فقد نشرته مجلة «الاعتصام» - مجلة الجمعية الشرعية - التى جزمت بأن «مصرع فتحية لم يثر نبضة حزن عليها من قلب مسلم واحد فى مشارق الأرض ومغاربها، بل أثار فحسب شماتة الجماهير المسلمة المؤمنة بالله ورسوله».

ولأن الاحتكاكات الطائفية بين المسلمين والأقباط كانت قد عادت إلى البروز مرة أخرى ضمن ظواهر العصر الليبرالى الثالث المربكة، فقد تلقت الصحف - فيما يبدو - إشارات بالعدول عن تلك النغمة فى معالجة الموضوع،



«رفيق» و«رائد رياض غالى» يتقدمان نعش أمهما البرنسيسة «فتحية» فى الطريق إلى الكنيسة

ولعل بعضها قد فعل ذلك بمبادرة من المشرفين على تحريرها، ممن أدركوا أن الاندفاع فى هذا الاتجاه، يتضمن - فضلا عن مخاطره الطائفية - قسوة لا تليق. بل وكتب «حافظ محمود» - وهو أحد الذين عاصروا الفصل الأول من المأساة - مقالا تمنى فيه على الصحفيين والكتاب، ألا ينشروا مايزيد من أحزان امرأة ثكلى تجاوزت الثمانين من عمرها، وهو ما انتهى بأن أغفلت الصحف المصرية كثيرا من التفاصيل التى أرسلها إليها مندوبوها، وخاصة ما يتعلق منها باعتناق الملكة الوالدة، والأميرة الراحلة للكاثوليكية.

لكن البرنسيسة «فتحية» لم تعدم - رغم بلاهة الزمن وتخلفه - بين الكتاب المصريين، من ينعاها بقلب حزين، وإنسانية شفافة، تنفذ إلى ما وراء السطح، وتنظر للإنسان كما خلقه الله، فى قوته وضعفه، وصموده وانهياره، فكتب المرحوم «محمد زكى عبدالقادر» يقول «ماتت الأميرة فتحية. فمن كان يعرف حينما ولدت فى قصر الملك أنها ستهز عرشا كان مهزوزا، وتسقط ملكية من أعرق الملكيات فى التاريخ. منذ كان فرعون إلها أو ملكا. ورحم الله شوقى الذى قال: جعل الأرض جمانًا وحصى، خالق الأرض من ماء وطين، فوليد تسجد الدنيا له، ووليد فى زوايا المهملين.

فمن كان يعرف حين أطلقت المدافع نيرانها احتفالاً بمقدمها السعيد، أن نهايتها ستكون طلقات رصاص من زوجها الغاضب أو الكاره أو الحاقد أو المجنون، وأن جثتها ستدفن بعيدًا عن التراب الذى استقبلها بالبشارة والتبريك. مات الوليد الذى سجدت الدنيا له، مهملاً فى زوايا المهملين. فهل كانت «فتحية» ضحية دفعت ثمن خطيئة لم ترتكبها؟ أم كانت مخطئة دفعت الثمن وفاقًا وعدلاً؟ لا أحد يعرف. الله وحده هو العليم وهو الغفور».

أما الدكتور «لويس عوض» - الذى عرفها عن قرب خلال السنة الأخيرة من عمرها - فقد كتب «لم تكن فتحية التى عرفتها روحًا هائمة جامحة، كما توحى بذلك سيرتها القلقة العاصفة،

وإنما كانت مزيجًا غريبًا من صفاء القديسين أو نساء الله الصالحات، ومن قوة البشر إذا ما عبس القضاء. احتمال بلا حدود، ولكن فى كرامة وبغير شموخ».

....

فى صباح يوم الأربعاء ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦، وبعد ستة أيام من مصرعها، وقبل يومين من عيد ميلادها السادس والأربعين، أقيم القداس على روح الأميرة «فتحية» فى كنيسة «سانت بول» بغرب «لوس أنجلوس». وازدحمت باحة الكنيسة بأكثر من ثلاثمائة من الشخصيات البارزة، كان من بينهم سبعون من أعضاء الأسر المالكة السابقة، وأصرت «نازلى» على حضور القداس رغم معارضة الأطباء. ودخلت إلى الكنيسة وهى تتوكأ منحنية على عصاها، وإلى جوارها حفيداها «رفيق» و«رائد»، بينما صحبت «رانيا»خالتها الأميرة «فائزة».

وقال القس «كنيدى» - راعى الكنيسة - وهو ينعى «آتى»، «إنها كانت - منذ عمِّدت كاثوليكية قبل خمسة عشر عاما - أى عام ١٩٦٢ - عضوا بارزا فى الكنيسة، فقد كانت امرأة تقية، ورعة ومتعبدة، كما كانت حنون القلب، رقيقة المشاعر، أعطت جهدًا فائقًا لرعاية الأيتام والبر بهم وجمع التبرعات لهم وتوزيع الإعانات عليهم، ومنحتهم فيضا من مشاعرها مما خفف عنهم مرارة اليتم». ثم قرأ ختام تسبيحاته، من إنجيل لوقا:

«إنى دخلت بيتك. وماء لأجل رجلى لم تعط.

أما هى فقد غسلت رجلى بالدموع، ومسحتها بشعر رأسها.

قبلة لم تقبلنى، وأما هى، فمنذ دخلت لم تكف عن تقبيل رجلى.

بزيت لم تدهن رأسى، وأما هى فقد دهنت بالطيب رجلى.

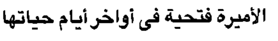
من أجل ذلك قد غفرت خطاياها الكثيرة لأنها أحبت كثيرا. والذى يغفر له قليل يحب قليلاً.

مغفورة لك خطاياك. إيمانك خلصك. اذهبى بسلام».

ثم خرج الجثمان من الكنيسة إلى مدافن الصليب المقدس.

فى الصباح الباكر من يوم الاثنين ١١ إبريل (نيسان) ١٩٧٨، توقفت سيارة السجن السوداء أمام المبنى رقم ١٧٢٥ بشارع مين، حيث مقر المحكمة العليا بـ«سانتا مونيكا»، وفتح الحراس أبواب السيارة الخلفية، وحملوا كرسيا متحركا يجلس عليه عجوز فى الستين من عمره، وأخذوا يدفعونه إلى داخل مبنى المحكمة، وهو فى حالة جمود تام، إلى أن وضعوه فى غرفة مجاورة لقاعة الجلسة، وأغلقوها عليه، ووقفوا على بابها، يمنعون الاقتراب منها وكلما أقبل أحد الصحفيين، أشاروا إلى لافتة على بابها تحمل عبارة «ممنوع التصوير».

لم تكن هذه الجلسة، هى أولى جلسات محاكمة «رياض غالى» منذ قبض عليه قبل خمسة عشر شهرا ووجه إليه الاتهام بقتل زوجته الأميرة «فتحية»، بل كانت الجلسة الثالثة والعشرين، وفيما عدا الجسات الأولى التى استمعت فيها المحكمة لأقوال الشهود - وكان من بينهم أبناؤه ورجال الشرطة الذين حققوا القضية، والطبيب الشرعى الذى قام بتشريح جثة القتيلة وبعض الجيران - فقد ظلت الجلسات تنعقد لتتأجل حتى يسترد «رياض غالى» وعيه ويتمالك إدراكه، ليستطيع القاضى «لورانس أرتين» استجوابه، لعله يقول شيئًا يضىء غموض الحادث، أو يكشف عن دوافع للجريمة،


الأميرة فتحية فى أواخر أيام حياتها



تسهم فى تخفيف العقوبة عنه، أوفى تقدير مسئوليته تقديرا عادلاً.

فى كل مرة، كان يدخل إلى قاعة المحكمة جالسًا على كرسيه المتحرك، يجول، بما تبقى فى عينيه من قدرة ضئيلة على الإبصار، فى وجوه الحاضرين، باحثا فى لهفة عن وجه ابن من أبنائه أو صديق من أصدقائه، فلا يجد أحدًا. فقد قاطعه الأبناء والأصدقاء. وتخلى عنه الجميع. آنذاك كان يجلس جامدا على مقعده، تنساب الدموع الغزيرة من عينيه، بينما المناقشة تدور بين المحامى الذى انتدبته المحكمة للدفاع عنه، وبين القاضى، لتنتهى فى كل مرة، برفض طلب محاميه «إدجار إدوار جليمور» بالإفراج المؤقت عنه، وبتأجيل المحاكمة لعدة أسابيع أخرى، إلى أن يصبح ـ من الناحية الصحية ـ قابلاً للمحاكمة.

فى الساعة الرابعة بعد الظهر، جاء الدور على قضية «رياض غالى» فدخل الحراس إلى قاعة المحكمة، وهم يدفعونه أمامهم على كرسيه المتحرك، إلى أن توقفوا أمام منصة القاضى. لكنه ـ هذه المرة ـ لم يجل بعينيه بين الحاضرين، باحثا عن أحد أبنائه أوأحد أصدقائه، وعلى عكس ما حدث فى المرات السابقة، فإن الدموع جفت فى مآقيه، ولم يبد على وجهه طوال الجلسة الأخيرة فى محاكمته ـ التى استغرقت ٤٠ دقيقة ـ أنه يتابع شيئًا مما يجرى حوله، أويعنى بالمناقشة التى تدور بين القاضى «أرتين» والمحامى «جليمور» حول الإفراج عنه. تركزت نظرته الغائبة على وجه القاضى. وظل منذ بداية الجلسة حتى نهايتها، جامدا فى مقعده. كتمثال لليأس وخيبة الأمل.

وبدأ المحامى «جليمور» الجلسة، بأن طلب من المحكمة الإفراج عن موكله، ووضعه تحت رقابة الشرطة لمدة خمس سنوات، وبرر ذلك بأن «رياض» لا يشكل خطرًا على نفسه، أوعلى المجتمع، كما أنه ليس من معتادى الإجرام، وأضاف:

إننا معترفون بالتهمة، ورغم أن المتهم قد فقد الجانب الأكبر من ذاكرته، إلا أنه هز رأسه فى الجلسة السابقة عندما سألته المحكمة عما إذا كان هو الذى قتل زوجته، فمن حقه أن يحصل على أخف الأحكام، وهو عامين، وقد أمضى بالسجن ١٦ شهرًا تحت التحقيق، وعلى هذا يمكن الإفراج عنه بثلثى المدة لحسن السير والسلوك.

وسأل القاضى «لورانس أرتين» المحامى:

ـ على أى أساس تطلب إطلاق سراح قاتل بدون عقاب؟

فقال المحامى:

ـ على أساس أنه لافائدة لأحد من الحكم عليه بالسجن لفترة طويلة أوقصيرة، فلن يستفيد المجتمع، ولن يستفيد هونفسه، لأنه شعر بالندم عقب ارتكابه لجريمته وحاول الانتحار، فعاقب نفسه بنفسه على جريمته وأصبح سجين جسد ميت، فقد تدمرت أجزاء من أعصاب المخ والأذنين، وتحطمت عظام الفكين وفشلت كل الجراحات فى إعادة الفك إلى ما كان عليه، ولذلك فهو يعيش على السوائل وسيظل كذلك طوال حياته.



١١ إبريل ١٩٧٨: «رياض غالى» ينزل من سيارة المستشفى على كرسى متحرك ليحضر جلسة محاكمته



١٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦: كاريكاتير نشرته جريدة الأهرام القاهرية، يسخر فيه الفنان «صلاح جاهين» من سعى السينما التجارية لاستغلال مأساة «رياض غالى» و«فتحية»

ثم نظر «جليمور» إلى «رياض غالى» الذى كان يجلس جامدًا فى مقعده، وقال:

ـ فليسامحنى المتهم إذا كان يعى ما أقول، فأنا أذيع سرًا لا يعلمه، فقد أخبرنى طبيب السجن بأن «رياض» أصيب منذ خمسة شهور بأورام سرطانية فوق الرئة اليمنى، وفى رقبته وخلف أذنه، وقد أوصى الطبيب بتحويله إلى سجن آخر لعجز مستشفى السجن الحالى عن علاجه،لذلك أطالب المحكمة بأن تكتفى بعقاب المتهم لنفسه، وعقاب القدر له، وأن ترحم ضعفه ومرضه وشيخوخته وتساعده على أن يعود إلى المجتمع ليعيش فيه مابقى له من العمر، كأى مواطن مسن، وأن تساعده فى الحصول على مسكن مجانى ومعاش شهرى، وعلاج دائم بأحد مستشفيات الجامعة، بعد أن أصبح عاجزًا بنسبة ٩٠٪، ولا يقوى على كسب عيشه بنفسه.

وعاد القاضى يسأل: ومن الذى يرعاه بعد خروجه من السجن؟!

فقال المحامى: لقد تخلت عنه أسرته حتى قبل ارتكابه للجريمة، وأنكره أولاده بعدها، وفشلت جهود ضباط السجن والأخصائية الاجتماعية، فى إقناعهم بزيارته لمساعدة الأطباء النفسيين فى إعادة الذاكرة إليه. إذ رفضوا بشدة، ولم يزره أحدهم فى السجن، أويحضر جلسة واحدة من جلسات محاكمته منذ أن انتهوا من الإدلاء بأقوالهم فى أول جلسة. ومع أنه يقيم فى الولايات المتحدة منذ ٢٨ سنة، فلا يزال يحتفظ بجنسيته المصرية، ولم يحاول طلب الجنسية الأمريكية. اكتفاء بحق الإقامة الدائم الذى حصل عليه عام ١٩٥١ كلاجئ سياسى. وقد فقد أصدقاءه القليلين منذ تقوقع على نفسه

فى السنوات الأخيرة، ولم يعد هناك أحد يعرف عن أسرته فى مصر أية أخبار منذ توفيت والدته قبل عامين، ولم يحاول أحد منهم السؤال عنه، وقد تلقت إدارة السجن خطابا من أحد أصدقائه، يعرض استعداده لعلاجه وإيوائه مدى الحياة فى لندن. ولكن «رياض» لم يتعرف إلى صاحب العرض.

وبعد قليل أصدرت المحكمة حكمها بإدانة «رياض غالى» بتهمة قتل زوجته على سبيل الخطأ، وحكمت عليه بالسجن لفترة تتراوح بين خمس سنوات و١٥ سنة، وأمرت بترحيله إلى السجن المركزى بمدينة «تشينو» وصرح المدعى العام بأن المحكمة لم تتوصل إلى سبب واضح للجريمة، سوى أن «رياض» و«فتحية» قد تشاجرا لأسباب كان من بينها عزم الأميرة العودة إلى مصر، وقال: إن القانون الأمريكى يمنح لمن يصدر ضده حكم متراوح المدة بين حدين، الحق فى التقدم سنويا بالتماس للمحكمة العليا، ومن حق المحكمة أن تصدر عفوا عنه إذا استوفى فى نظرها شروطًا معينة. وقال القاضى: إنه لايعتقد أن «رياض» سيظل طويلاً فى السجن.

ولم يبد على وجه «رياض» أى انفعال وهويستمع إلى الحكم: لا فرح ولاحزن ولاخوف ولا أمل. ظل جالسًا على مقعده المتحرك حتى خلت القاعة من الجميع فدفعه الحراس أمامهم وحملوه إلى السيارة السوداء، لتعود به إلى السجن - كما جاءت به - عبر طريق «سانتا مونيكا الساحلى»، وكان يجلس إلى جوار النافذة، عن يمينه البحر بمياهه الصافية ورماله الناعمة وطيوره المرفرفة، وعن يساره أشجار النخيل تحيط بها الأزهار. تتالت مشاهد الشاطئ الجميل، الذى شهد ذكريات الحب والسعادة فى السنوات الأولى من زواج العاشقين أمام نظراته الجامدة، فلم يبد عليه أنه قد تذكر شيئًا أو عرف أحدًا، حتى نفسه.

بعد ستة أسابيع من صدور الحكم ماتت الملكة «نازلى» فى أول يونيو (حزيران) ١٩٧٨، ودفنت - إلى جوار ابنتها - بمدافن الكاثوليك بـ«لوس أنجلوس».

وبعد شهور قليلة مات «رياض غالى».

وأغلق ملف البرنسيسة والأفندى.

.. دنيا

مؤلفات صلاح عيسى

١ ـ **الثورة العرابية**: الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢. الطبعة الثانية، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٢.

٢ ـ **حكايات من مصر**: الطبعة الأولى، دار الوطن العربى، بيروت ١٩٧٤.

٣ ـ **الإخوان المسلمون، مشكلة الماضى ومأساة المستقبل**: (دراسة نشرت كمقدمة للترجمة العربية لكتاب ريتشارد ميتشل «الإخوان المسلمون»). الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٧٧. الطبعة الثانية، نشرت كفصل من كتاب «الكارثة التى تهددنا» مكتبة مدبولى ١٩٨٧.

٤ ـ **البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة**: الطبعةالأولى، دار بن خلدون، بيروت ١٩٧٩. الطبعة الثانية، مطبوعات الثقافة الوطنية، القاهرة ١٩٨٠.

٥ ـ **مجموعة شهادات ووثائق لخدمة تاريخ زماننا (رواية)** ـ الطبعة الأولى، دار بن رشد، بيروت ١٩٨٠. الطبعة الثانية (الكاملة) دار عيون، الدار البيضاء ١٩٨٨. الطبعة الثالثة: روايات الهلال ـ دار الهلال ـ القاهرة ٢٠٠٦.

٦ ـ **فلسطين: الأرض والمقاومة** (بالاشتراك مع خيرية قاسمية وحسناء مكداشى)، الطبعة الأولى: دار الفتى العربى، بيروت ١٩٨١. الطبعة الثانية: دار الفتى العربى، القاهرة ١٩٨١.

٧ ـ **محاكمة فؤاد سراج الدين باشا (دراسة ووثيقة)**. الطبعة الأولى: مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٣. الطبعة الثانية: مقدمة المؤلف لنصوص المحاكمة، وقد صدرت مستقلة تحت عنوان «البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبة»، دار التنوير، بيروت ١٩٨٢.

٨ ـ **هوامش المقريزى: (المجموعة الأولى)** ـ الطبعة الأولى: دار القاهرة ١٩٨٣.

٩ ـ **حكايات من دفتر الوطن: رجال مرج دابق (قصة الفتح العثمانى لمصر والشام)** ـ الطبعة الأولى: دار الفتى العربى، بيروت ١٩٨٣. الطبعة الثانية: مكتبة الأسرة ٢٠٠٤.

١٠ ـ **مثقفون وعسكر** (مراجعات وشهادات وتجارب عن حالة المثقفين فى عهد عبدالناصر والسادات): الطبعة الأولى: مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٦. الطبعة الثانية صدرت فى جزءين عن مكتبة الأسرة ـ ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

١١ ـ **الكارثة التى تهددنا**: الطبعة الأولى: مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٧. الطبعة الثانية: دار عيون، الدار البيضاء ١٩٨٨.

١٢ ـ **تباريح جريح** (خواطر وذكريات) ـ مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٨.

١٣ ـ **حكايات من دفتر الوطن: أربعة وجوه لوعد باطل** (قصة وعد بلفور) بالاشتراك مع جميل عطية إبراهيم، الطبعة الأولى: دار الفتى العربى بيروت ١٩٩١.

١٤ ـ **حكايات من دفتر الوطن**: الطبعة الأولى: كتاب الأهالى، القاهرة ١٩٩٢ ـ الطبعة الثانية: صدرت فى جزءين عن مكتبة الأسرة ١٩٩٩ و٢٠٠٢.

١٥ ـ **بيان مشترك ضد الزمن**: قصص وروايات قصيرة ـ الطبعة الأولى: دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٢م.

١٦ ـ **دستور فى صندوق القمامة**: قصة مشروع دستور ١٩٥٤ (دراسة ووثيقة) الطبعة الأولى: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠١.

١٧ ـ **حكايات من دفتر الوطن: رجال ريا وسكينة**: سيرة اجتماعية وسياسية الطبعة الأولى: دار الأحمدى للنشر القاهرة ٢٠٠٢. الطبعة الثانية: مكتبة الأسرة ـ القاهرة ٢٠٠٦، تحولت إلى مسلسل تليفزيونى سيناريو مصطفى محرم وإخراج جمال عبد الحميد (العدل جروب ٢٠٠٥).

١٨ـ **شاعر تكدير الأمن العام الملفات القضائية للشاعر أحمد فؤاد نجم**: دراسة ووثائق. الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٧.

١٩ـ **حكايات من دفتر الوطن: البرنسيسة والأفندى**: (قصة غرام الأميرة فتحية ورياض أفندى غالى) الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٨).

تحت الطبع

١ـ **حكايات من دفتر الوطن: مأساة مدام فهمى** (حكايات من دفتر الوطن) نشر مسلسلا بمجلة «كلام الناس» ١٩٩٤.

٢ـ **حكايات من دفتر الوطن: أفيون وبنادق** (ظاهرة العنف الجنائى والسياسى فى مصر فى الأربعينيات. نشرت مسلسلة بمجلة «٢٣ يوليو» لندن ١٩٧٩.

٣ـ **هكذا تكلم شكرى مصطفى**. (دراسة ووثائق).

٤ـ **حكايات من دفتر الوطن: الموت فى تشريفة الحليف الوطنى**: وقائع اغتيال شهدى عطية الشافعى (نشرت مسلسلة بمجلة «اليسار» ١٩٩١).

٥ـ **حكايات من دفتر الوطن: خرافة فرج الله الحلو**: (وثائق التحقيق فى قضية خطف وتعذيب وقتل وإتلاف جثة فرج الله الحلو سكرتير عام الحزب الشيوعى السورى اللبنانى عام ١٩٥٩، مع دراسة عن حملة عبدالناصر ضد الشيوعية).

٦ـ **اغتيال مصطفى خميس** (الصدام الأول بين البروليتاريا والعسكريتاريا).

٧ـ **الصحافة المصرية فى معركة الديمقراطية** (١٩٥٠ـ١٩٥٤).

٨ـ **عبدالرحمن الجبرتى**: الإنتجلنسيا المصرية فى عصر القومية.

٩ـ **وثائق الحركة الشيوعية المصرية** (المجلد الأول)..

١٠ـ **محاكمة فؤاد سراج الدين** (الجزء الثانى ـ بقية شهادات الشهود).

١١ـ **محاكمة فؤاد سراج الدين** (الجزء الثالث ـ مرافعة النيابة والدفاع).

١٢ـ **هوامش المقريزى**: المجموعة الثانية.

١٣ـ **صور عادية..وأفكار محتشمه**: (مقالات ودراسات).

صلاح عيسى

البرنسيسة و الأفندى



حكايات من دفتر الوطن

البرنسيسة والأفندى

فى مايو ١٩٥٠ وفى مدينة «سان فرانسيسكو» كبرى مدن الغرب الأمريكى أعلنت «البرنسيسة فتحية» ابنة «الملك فؤاد» وصغرى شقيقات «الملك فاروق» زواجها من شاب مصرى، لايحمل إلا لقبًا متواضعًا يمنحه الناس لبعضهم البعض على سبيل المجاملة، هو «رياض أفندى غالى» الذى كان- فضلا عن ذلك كله - قبطيًّا ينتمى إلى الكنيسة الأرثوذكسية!

وكان طبيعيًّا أن يثير إعلان زواج أميرة مسلمة، من شاب قبطى، حملة صحفية شهّرت بالسلوك الجنسى للأسرة المالكة، وأن يفجر أزمة سياسية، بدأت بأمر ملكى يقضى بتجريد صاحبة السمو الملكى الأميرة «فتحية» ووالدتها صاحبة الجلالة «الملكة نازلى» من ألقابهما الملكية لتصبحا «فتحية هانم فؤاد» و«نازلى هانم صبرى»، وانتهت بالقضاء على النظام الملكى بعد ذلك بثلاثة أعوام، وأن يشعل فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط، وأن يفجر مناظرة عن المساواة بين البشر وعن حدود حرية المرأة والسقف الذى تتوقف عنده حرية السلوك الخاص للشخصيات العامة!

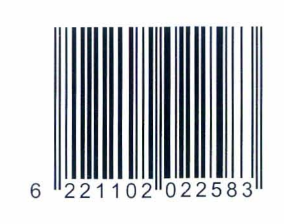
وهى قضايا تكرر الحوار حولها، بعد ذلك التاريخ بـ ٢٠ سنة، حين أطلق «رياض أفندى غالى» ثلاث رصاصات على رأس زوجته البرنسيسة «فتحية» وأطلق الرصاصة الرابعة والأخيرة على رأسه!

تلك هى القصة التى يؤرخ لها هذا الكتاب على أصعدتها الشخصية والسياسية والفكرية والاجتماعية.

مؤلف الكتاب «صلاح عيسى» كاتب وصحفى وباحث فى التاريخ.. ولد عام ١٩٣٩ وشارك فى إصدار وإدارة ورأس تحرير عدة صحف مصرية. نشرت مقالاته وأبحاثه فى معظم الصحف العربية، نشر ٢٠ كتابًا فى التاريخ والفكر السياسى والاجتماعى من أبرزها «الثورة العرابية» و«مثقفون وعسكر» و«دستور فى صندوق القمامة» و«رجال ريا وسكينة: سيرة سياسية واجتماعية».

الغلاف: أحمد اللباد




6 221102 022583

دار الشروق
www.shorouk.com